

والله اعلم

عائشة رضي الله عنها

محمد بن عبد الله

—

170918

الشروع في البحث اوفي عليه ما على الاضافي بالي يقال معنى ابتداء الكتابة مثلاً هو ان هذا في ذلك الشيء
 قبل الشروع في مقاصده او حمل فيهما رد في شايه التسمية على العربي وفي الاخر على الالف او على
 عكس ذلك فلا وجه لا يراد هذا المقتراض وقد قررنا ان المقتراض عبارة اخرى بان الحديث المشهور لا يحدث
 واحد واقع في الابتداء بالتسمية او في الاستدعاء بالتحميد والاسم فيه بناء على شك الراوي كما
 ثبت ذلك عند علماء الحديث في قوله تعالى لا يكون سبباً للابتداء بهما ما هو الجواب انه لم يتيقن
 وقوع الحديث في حق الابتداء بشيء منهما بل كان كل منهما محتملاً فلزم عايد الاحتمالين ووجود
 ترك العمل بما هو واجب العمل وقع الابتداء بكليهما بمحمد في اللغة هو الذي لا يمان على
 الجميل الاختياري على قصص التعظيم فان قلت هذا ينتقض بالحكم (قوله على غير الاختياري كالحمد على
 صفات الله تعالى فان صفاته تعالى واختياري عند المتكلمين قلنا نعم فان الاختيارات باعتبار
 تنزيلها تنال الاختيارات وذلك اما لاجل ان الذات مستقلة فيها كما في الاختيارات واما
 لاجل ان المفعول الصفات سبب في الافعال الاختيارية واعلم ان في الاختياري فيه لاخراج الممدوح
 حيث لا يلزم ان يكون الممدوح عليه فعلاً اختياري كما يقال ممدوح المولود على صفاتها
 الحمد اذ على الحمد اخص من الممدوح فان قلت الحمد ممدود عليه في مثل قولنا حمدت زيدا على صراحة
 الحمد وناقضه فعل غير اختياري فان صليحة الحمد ورشاقة القدر من الافعال الطبيعية وفعال الطبايع
 غير اختياري قلنا لم لا يجوز ان يكون التركيب المذكور مصنوعاً ولا اعتبار بالمصنوعات
 ولو لم لم لا يجوز ان يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور هو الممدوح يجوز ان قيل
 ذكر الخاص واردة العلم ولو لم ان يكون المراد من الحمد في التركيب المذكور معناه الحقيقي
 لكن لم لا يجوز ان يكون الممدود عليه فيه هو جعل صراحة الحمد ورشاقة القدر بطريق المماز و
 على صبيح التسامح لا الحقيقة باعتبار دلالتها على الافعال الحسنة الاختيارية ويجاب ايضا بان
 الحمد في التركيب المذكور راجع الى الله تعالى في الحقيقة اذ هو فاعل وخالق الرشاقة القدر
 صراحة الحمد وخالق بعض العبادات الحمد في اللغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري وقيد
 الوصف بالجميل لاخراج ما يضافه كالقمار وقيد الوصف على الجميل لاخراج جميع الممدوحين من
 الفلاني لانه ليس الوصف بالجميل على الجميل بل هو وصفه ان قلنا السيادة ليه من الافعال
 الاختيارية فكيف لا تحقق الحمد على صليحة زيدا مثلاً قلنا هذا الحمد راجع الى الله تعالى لانه
 خالق وفاعل مختار تسميته زيدا وهو اي الحمد في الاصطلاح فعل يمدح به عن تعظيم الممدوح به يكون
 مبنياً على معنى بمعنى معنى الشكر في اللغة وهو اعلم من المعنى اللغوي فيكون انه يجوز ان يكون
 باللسان او بالاركان هي الاعضاء التي تسمى ارباب الجنان والاعمال اعم من اعتبار انه يجوز ان يكون
 في مقابلة الانعام او غيره من الافعال الاختيارية والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه والحاصل

ان مورد الحمد الاصطلاحي لا يخرج من مورد الحمد اللغوي لان مورد الحمد لا يكون باللسان وبالجنان
 وبالأركان بخلاف مورد الحمد اللغوي فانه لا يكون الا باللسان ان الوصف بالجليل لا يكون
 الا باللسان وان متعلق الحمد الاصطلاحي يخص في متعلق الحمد اللغوي لان الحمد الاصطلاحي
 انه يكون في مقابلة الانعام فقط واللغوي يكون في مقابلة العمة وغير ما فيكون مادة الاجتماع ما هو
 باللسان في مقابلة النعمة ومادة افتراق الاصطلاحي ما كان باللسان والاركان ومادة افتراق
 اللغوي ما كان في مقابلة غير النعمة ثم لابد في تحقق الجنس الحامد المحمود والمحمود عليه
 المحمود به لا يخرج منها هو الشرح والمحمود هو الله تعالى والمحمود عليه صفة الولاية والمحمود به
 قول الشرح الحمد لوليه ثم الحمد لا يقع منه ليس لفظ الحمد او مدلوله فقط بل الوصف بالجليل
 الذي يفهم من قوله الحمد لوليه حتى لو اورد هذا المعنى بغير صفة الحمد وما يشتق منه يكون حمدا
 ايها ثم قوله الحمد يحتمل ان يكون في الاصل جملة فعلية بان يكون تقديره الحمد حمدا لله ونحمده
 حمدا لله او حمدات حمدا لله فحذف الفعل وجوبا ماعا وادخل اللام على المصدر مودلا
 الى الرفع ليهيئ الجملة على صورة الجملة الاسمية ويدل بقاء اللام على الدوام والشبات لما تقر في علم
 المعاني من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والشبات والجملة الفعلية على التجدد والحدوث
 ويجوز ان يكون جملة اسمية الآن كما كان من غير اعتبار العدول من الفعلية الى الاسمية ثم اللام
 فيه اما للجنس او للافتراق والحمد اما مصدر مبني للفاعل او المصدر المبنى للمفعول والحاصل
 من ضرورة الاثنين في الاثنين اربعة احتمالات الاول ان يكون اللام للجنس والحمد مصدر مبني
 للفاعل فالمعنى حينئذ جنس الحمد وحقيقته في اي فرد تحقق ومن اي شخص مصدر مختص بالله تعالى
 فاذا اختص جنس الحمد بالله تعالى فيكون جميع افراد الله ايضا يختص به تعالى لانه لو وجد فرد واحد
 من الحمد في غيره تعالى فيكون جنس الحمد موجودا في هذا الفرد ويلزم ان لا يكون جنس الحمد
 مخصوصا به تعالى واللازم باطل فالملزوم مثله والثاني ان يكون اللام للاستغراق والحمد مصدر
 مبني للفاعل فمعناه جميع افراد الحمد من الازل الى الابد مختص بالله تعالى فاذا كان مصدر مبني
 للفاعل بمعنى الحمدية بالقارعية حمد كفتن اي لا يحمد احد الا الله تعالى والثالث
 ان يكون اللام للجنس والحمد مصدر مبني للمفعول فالمعنى حقيقة المحمودية مختصة بالله تعالى
 فاذا كان الحمد بمعنى المحمودية معناه بالقارعية حمد كفتن اي يحمد الله تعالى لا غير الله تعالى
 والرابع ان يكون اللام للاستغراق والحمد مصدر مبني للمفعول فمعناه جميع افراد المحمودية
 مختصة بالله تعالى والحاصل ان يكون المراد من المشترك بين المصدرين حملا على الاستغراب
 والملايم للمقام فيكون حمدا لله اي بطل عليه لفظ الحمد وجملة مختص بالله تعالى ثم يحتمل ان يكون
 المراد هو الحاصل بالمصدر يعني مباح ومناش لان معناه المصدر مباحا بالعارضة ستا كبر في قوله

فيكون الحاصل منه مستأش كما أن معنى المسمى بالقتل بالفارسية كشتن و معناه الحاصل بالمصدر بالفارسية كشش ولا يخفى أنه يحتمل أن يكون اللام للعهد الخارجي أي الحمد الخاص وهو الحمد الانسب إلى الاكمل مختص بالله تعالى وكون اللام للعهد الذاتي غير ملائم كما لا يخفى لا يقال كون الحامدية المحمديّة مختصة بالله تعالى بطريق يحمّد العبد على فعل عبد آخر لا نقول هذا الحمد راجع إلى الله تعالى لأن خلق العبد هو الله تعالى والواجب عند الله تعالى السنة والجماعة واما عند المعتزلة فالجواب أن خالق افعاله وإن كان هو العبد عندهم ولكن التمكن والقدره عن الواجب عندهم فيكون الحمد راجع إلى الواجب عندهم ايضاً ونقول المراد من الاختصاص الاختصاص الادعائي لا الحقيقي فجعل الحمد الصادق على غير الواجب كالعبد (قوله لوليه) اللام للاختصاص والولي بمعنى النصاحب كما يقال ولي الميت ويحتمل أن يكون الولي بمعنى المتصدي كما يقال إن الفلاني ولي لهذا الصبي فالمعني أن الحمد ثابت لمن هو متصّل بالمراد التي يحمّد بها وهو عبارة عن خلق الحمد وهي اللفاظ والعبارات واللام الذي يحمّد عليه وهو عبارة عن خلق الصفات الاختيارية الباعثة الحمد في المحمود وهو الجميل والأسباب الحمد في الحامد فالخالق لهذه الأمور ليس إلا الواجب سبحانه ومجد المحشي مولانا عب فرس الولي بالحري بالفارسية سزاوار حيث قال للحري أي بجنس الحمد أي جنس الحمد للحري بجنس الحمد قيل الضمير في قوله لوليه يرجع إلى الحمد فان كان المراد هو شخص الحمد كان الضمير للجنس وان كان المراد هو الاستغراق كان الضمير للاستغراق فلم يخص بالجنس والجواب أن قولنا الحري لكل حمد يجعل الضمير للاستغراق يحتمل أن يراد به الحريّة أي مجموع الحمد من حيث المجموع فيلزم ح جواز كون غيره نع حرّاً ببعض الحمد دون بعض فلفظ توهم موادّة هذا المعنى يخص الضمير بالجنس وقد جاء الولي بمعنى المحب في كتب اللغة فالمعني أن الحمد مختص لمحبه وهو الله تعالى لا يقال أن محب الحمد لا ينحصر فيه تعالى لأن كثيراً من الناس يحبون الحمد لا نقول المراد أنه تعالى محب كل الحمد حيث جنس الحمد راجع إلى الله تعالى لأن عندنا خلق العبد و افعاله هو الله تعالى بخلاف العبد فإنه ليس محب كل الحمد بل هو محب حمد نفسه فان قلت لم عدل الشر من الاطلوب المعروف المشهور وهو الحمد لله تعالى غير المشهور وهو الحمد لوليه قلت للمتعظيم لعدم ذكر اسمه تعالى لادعاء التعمين يعني حمد الواجب بالحق تعالى أن وقع فهو متعين أو لغزاية الاطلوب التي يميل إليها الطابع ثم قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبر وهو اما متعلق به فرد وهو ثابت عند من قال ان الظرف مقدر به او متعلق بحيلة عند من قال انه مقدر بها قيل المناصب تقدّم الولي على الحمد لان الولي يدل على ذاته تعالى فتقدّمه أولى لشرفه والجواب ان مقام الحمد يقضي تقدّمه ويمكن ان يجاب ايضاً بان الغامل في قوله لوليه هو الحمد حقيقة والغامل مقدم على معموله واما كونه عاصلاً فيه فلان تقدّمه حمداً و ليه حمداً فحذف الفعل

واقيم المصدر مقامه فيكون لمصدر عاملا ثم **مصدر** اللام في **لولي** لتقوية عمل الحمد **مصدر** تنديرا
 حمدا لوليه ثم عدل منه النصب الى الرفع لما عرفت من ان النصب يدل على فعل مقدر وهو يدل
 على التجدد والحدوث بخلاف الجملة اللاحقة فانها تدل على الدوام والثبات (قوله والصلوة
 على نبيه) وهو اما معطوف على مجموع قوله الحمد لوليه وح يكون حذف الجملة على الجملة و
 يحتمل ان يكون قوله والصلوة معطوفا على قوله الحمد لوليه على نبيه معطوفا على قوله لوليه وح
 يكون عطف المفرد على المفرد ولا يلزم ح عطف الشئيين بحرف واحد على معمولي عاملين لما
 عرفت ان قوله الحمد مبتدأ وقوله لوليه خبره فالعامل في كليهما لا بد ان يكون الامة ثم اللام في الصلوة
 ايضم تحتمل ان تكون الشمس والا متغراق والحمد الخارجي اى الصلوة المناسبة والمكمل وكونها
 للعهد الذي غير مناسب كما عرفت ثم الصلوة بمعنى الرحمة وافادة الخير لا معنى غفران الذنوب
 كما هو مبتدأ من لفظ الرحمة لانه لا يلازم معصوميته صلعم وما هو المشهور في معناه من ان الصلوة من
 الله تع رحمة ومن الملايكة استغفار ومن المؤمنين دعاء معناه ان فاعل الصلوة ان كان الله فهو بمنه
 الرحمة وقس عليه الباقي وفيه اعتراض مشهور وهو ان كلمة على للمضرة فلا يلازم بالتمام والمشهور
 من الجواب انه انما يكون للمضرة اذا كانت صلة للصلوة او الدعاء وليست كذلك بل وقعت في صلة مقدر
 وهو نازلة اي لصلوة نازلة على نبيه وهذا الجواب لا يجد في نهجها لان هذا التقدير لا تغير وضع كلمة
 علي وكونها للمضرة فليس كلمة على في قول الفقهاء القضاء على الغائب كذا للمضرة مع انه غير واقعة
 في صلة الصلوة والدعاء فاقول ينبغي ان يجاب بان كلمة على للمضرة على تقدير ان يقصد بها المضرة
 والا فلا ومثل هذا وقع في كلامهم ويمكن حمل جوابهم على هذا بان كلمته على للمضرة اذا وقعت في صلة الصلوة
 او الدعاء قصدت منها المضرة او لا وما اذا وقعت في صلة غيرهما فانما يكون للمضرة اذا قصد منها المضرة
 فعند وقوعها في صلة نازلة لم نقصد منها المضرة فاغتنم ذلك فان قلت ما فائدة تقدير نازلة في كلام
 الفصحاء فانه لا يفهم من تقديره فائدة الجواب عن الاعتراض المذكور قلت تقديرها اشارة
 الى ان كلمة على انما جعلت صلة للصلوة بتقصدين معنى النزول من العلوان كلمة على تفتضي
 الاستعلاء فان قيل يقتضي ذلك ان لا يستعمل صلوة غير تع الي النبي عليه السلام مع صلة على فانه
 صلوة غير تع اليه لاجمع الي الله بما عرفت من ان خالق العبد وخالقه هو الله فندنا ونقول صلوة غير تع
 مع كلمة على انما هو على سبيل التغليب والمشاكلة لمجي ما وقع في قوله تع ان الله وملائكته يصلون
 على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والقبائل ان يقول ان الله قد امرنا ان نصلي على النبي
 هم بقوله تع يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ونحن لانصلي بانفسنا بل نحن نقول اللهم صل
 على محمد وعلي آل محمد فنسال الله تع ان يصلي فالجواب ان المحكمة فيه ان نبينا هم ظاهر لا عيب فيه
 ونس فينا المعائب والنائب عنهم وكيف يصلي من فيه معايب على ظاهر فنسال الله تع ان يصلي عليه

لكون الصلوة من رتب ظاهر على نبي طاهر واما الميقات والصلوة على محمد بل عبر عنه بالنبي اما لاجل
 التعظيم لعدم ذكر اسمه صلعم واما لادعاء التعيين حيث يحمل اضافة النبي على زيادة الاختصاص او
 يجعل المطلق منصرفا الى الكامل او للرعاية السجع او ليلزم الصلوة على الرسول بالطريق الاولى ثم
 النبي من النبوة بمعنى الرتبة بالكسر يفتح النون وسكون الباء لامن النبأ كذا قال مجد المحشي مولانا عب
 وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده لتبليغ الاحكام كتاب كان معه او لا هو الا كان لتبليغ
 الاصول او الفروع والاحكام فراقيله لتبليغ الاحكام ليس على ما ينبغي لانها فروع ثم اضافة النبي
 الى الصلوة وجاز ان نكرن للاستغراق او للمجنس ولا على ان نكون للمعتمد الخارجي اي الصلوة على
 النبي الخاص وهو نبينا صلعم واليه يميل ذكر الال والاصحاب بعده لبلوغ ملة اصحاب نبينا اليه
 فيكون ملة اصحاب انبياء الاخر ثم الضمير في نبيه راجع الى الرتبة لجواز انتشار الضميرين في الخطبة
 ورجوعه الى الحمد بمالا معنى له ظاهر ولا يبعد ان يرجع الى الحمد ايضا لان من اسما ونبينا هونبي
 الحمد في صريح المعنى ثم يشترط الكتاب في الرسول فيكون اخص من النبي قيل عدد الرسول ثلاثمائة
 وثلاثة عشر وعدد الكتاب مائة واربعة فكيف يصح اشتراط الكتاب على الرسول كلمة والجواب ان
 هذا انما يصح اذا كان النازل على كل رسول كتاب على خذ لم لا يجوز ان يكون كتاب واحد لجماعة
 من الرسول وانما اردف حمدا الله بالصلوة على النبي لان استفاضة المطالب واستفاضة المآرب
 مبنية على مناصرة ما بين المستفيض والمستهفيض وعلاقة ما بين المنفرد والمشتفيك وكان المستفيض
 في غاية التقديس والمستفيض في غاية التدنس فلا بد من التوسط في جرتين يستفيض بجهة
 نجرده عن الواسع ويفيض بجهة ثقله على الطالب فلذا اردف حمدا الله بالصلوة على النبي
 وكذا آله واصحابه بالنسبة اليه لانه لما كان بين الرسول والامة بعد بواسطة اشياء الذميمة وغبار
 الغلايق فاحتجنا الى من هو متوسط بين الرسول والامة وذلك لا يكون الا الال والاصحاب وايضا
 في ايراد التوصية بعد التحميد الامتنان بما رشحناه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا اليه ولا
 بعد ان يقال وجه الارداف هو الاشارة الى انه من اهل الملة (قوله وعلي آله واصحابه الامتداد بين
 باداءه) وانما اعاد كلمة على ولم يعطف على قوله نبيه لان اهل السنة والجماعة الثمولا ارد
 كلمته على بين النبي والال لرد منسوب الشيعة لعدم ابرادهم لباينهم والال هو اهل البيت والعتال
 وقال النبي دم كل نقي ونقي فهو آلي وبعاء بمعنى الانباع يضم وعلى هذا بين المعنيين يتناول الاصحاب
 ثم ان الال اصحاب اما جمع لصاحب كالا شيئا د جمع السامد والاصحاب بسكون الحاء كالا نهار
 جمع النهر او جمع الصاحب بكسر التاء كالا نماز جمع النمر يا اهل البيت ارفعوا يديكم عن علي المعني الاول
 من الال يكون ذكر الاصحاب بعده لعدم تخصيص لان اهل بيته وقرباءهم من الاصحاب
 وعلي المعنى الثاني منه يكون ذكر الاصحاب بعده لعدم تخصيص بهذا التحميم والنكتة فيه الاهتمام

بشان الاصحاب والآصحاب من ادرك النبي في الاسلام ومات بالاسلام ايضا ^{فانهم} لم يدركه في الاسلام بل ادركه في الكفر لا يكون من الاصحاب وكذا لك لو ادرك في الاسلام ولكن ارتد ومات بكفرة لا يكون منهم وانما لم يقولوا ان الصحابة من يدرك النبي في الاسلام وكان اسلامه ثابتا الى اخر عمره لانه لم يصدق على من ادرك النبي عم في اسلامه فارتد ثم اعتنق مع انه من الصحابة ايضا وفي بعض الكتب ان في الصحابة مذمبان راجعهما هو مذهب البخاري ومذاهب المحدثين وجماعة من الفقهاء انه على مسلم زعم النبي عم ولو ساعدوا لم يوجد مجالسته ومخالطته والثاني وهو مذهب اكثر اهل الاصول انه يشترط مجالسته واما المتابعي ففيه مذمبان ايضا احدهما الذي راي صحابيا والاني انه الذي جالس صحابيا في الآل في الاصل الممل بقريظة بصغيرة باصيل وقيل اصله اصيل بفتح الالف والواو قلبت الواو الف بالاصل الاول من اصول القلب ويستعمل الآل في الاشياء فقط سواء كان شرافته في الدنيا والاخرة معا كرسولنا ع في الدنيا فقط كقريظة فيقال آل قريظة والاداب جمع الادب بالغارمية نكاه داشتن حدشي وقوله بادابه اي باوصافه اي بكل ما صدر من النبي من الصلوة والصوم وغيرهما فهو يصدر من اصحابه ايضا ثم قوله المتدابين بادابه اي صفة للاصحاب او الآل او المجموع والادب اي ما ادب بنفس النبي عم او ادب درسه والمراد بادابه درسه تبليغ الكتاب والاحكام وانما لم يقل هاد كمين ^{او} كمهتد كمين بهذا ايتنه موضع قوله المتدابين بادابه رعاية لبراعة الاستهلال وهي ان يورد في اول الكتاب شئ يشعر بان المقصود من الكتاب ما اذا فقله المتدابين بادابه ^{الاشارة الى} ان علم النحو من جملة الاداب بخلاف ما لو قال المهتد كمين بهذا ايتنه (قوله اما بعد) اي بعد حمد الله تع والصلوة على نبيه اعلم ان كلمة بعد من الظروف اللازمة لاضافة اذا كان معنى الظرفية منظور افيها واما اذا قطع النظر عن معنى الظرفية فيجوز قطعها عن الاضافة كقوله رب بعد خير من قبل وبعد ملا حقة الظرفية فان قطعت عن الاضافة لفظا فهي مبني على الضم كما فيمانحن فيه وان لم تقطع فهي معربة بالحركات الثلاث (قوله فهذا) الفاء في جواب اما ثم شرط وعدم عدم اما نكون الفاء على توهم اما اجراء للموهوم محري المحقق ان تكون في جواب اما المقدر هكذا قالوا قيل الجزاء في اما المقدر انما يكون الامرا والنهي وفيما نحر فيه ليس شي منهما كقوله تع ربك فكبر امر عمل قيمًا قبلية فان ربك مفعولا له اي اماربك فكبر وقوله تع وثيابك فطهر والرجز فاهجر ثم ان المشار اليه في هذا يكون محسوسا بحس النسخ فلا يقال ان كون المعالي في هذا هو الاضافة على ما يفهم من مجد المحشي مولانا عب ليس علم ^{الذي} لا يسبغ في لاي المحسوس نجس البضير هو النقوش لفظا لاننا نقول جعل لفظا مشار اليه بالوضوح دلالتها على المعني فكأنها محسوسة بحس البصر فيكون استعماله في اللفظ استعمال اللفظ في غير الموضع له وعلى سبيل التيسار وجعل مولانا غصم المشار اليه هو اللفظ

من غير فكاهة محسوس وح ايهضم استعمال اللفظ في غير الموضوع له (قوله فوائد واقية آه) الفوائد جمع
فائدة من الفيل بسكون الياء يعني ايجداد وكرفته شوقا ز دانش و مال كذا قال مجد المحشي ر ج
ثم الفائدة هي التي كانت تر جت على فعل الفعل صواء كانت باعثة لفعل الفاعل ايها الاول والغاية
والغرض ما كان باعثة لفعل الفاعل ايها ونسبة بين الفائدة وبين الغاية والغرض عموم وخصوص
من وجه لا اجتماعهما فيما كان الترتيب والباعث معا وفي الترتيب من غير الباعث توجد الفائدة
بدون الغاية والغرض وفي الباعث بدون الترتيب توجد الغاية والغرض بدون الفائدة وقيل الفائدة
ما تستفاد من الغير فيكون المعاني من الفوائد لاهد يشاهد بها من الانماط والالفاظ يضمن العوائد لاستفادتها
في الخشوش وهي ايهضم من الفوائد لاستفادتها من السارح ثم الوا في بمعنى الكثير اي فوائد
كثيرة يقال وفي الشيء اذا كثروا جاء بمعنى يستبذل له هذا فوائدها ليست بلا وفاء ومعنى الاول
اولى (قوله كافية) التام في الكافية جاز ان تكون للمبالغة و جاز ان تكون للنقل من الوصفية الى
الاسمية و جاز ان تكون للناس حيث يعتقد برمال الذي الرماله الكافية (قوله للعلامة المشتهر) التام في العلامة
لمبالغة العلامة وهو لمبالغة العالم فان قيل لم لم يطلق لفظ العلامة على الله تعالى مع انه تعالى اليقين به فليس
عدم الاطلاق عليه تعالى لهم لتأنيث وكذا لا يقيم الله سبحانه لان احدهما يعني المعرفة الادراك
المعروف بالجهل ولا يبق علامت الله تعالى عرفت الله لان احدهما معاني العلم الادراك المركب وقيه اجابت
الاول ان لفظ العلامة يقتضي بحسب المعنى ان يكون صفة للكافية اي الكافية الكافئة للعلامة فان
كون الجار والمجرور صفة اسم يكون باعتبار المتعلق ويقتضي بحسب اللفظ ان يكون خال من
الكافية اي فائده العلامة لان كون الجار والمجرور خال من الكافية لا يكون باعتبار المتعلق فاذا كان لفظ له
حائبان جانب اللفظ وجانب المعنى فكثر المحققين ذهبوا الى جانب المعنى فيلزم حذف
الموصول مع بعض الصلة لان اللام في قولنا الكافئة بمعنى التي وصلتها العامل مع معصية لتمام الذي
هو قوله للعلامة لا يقال لا يجوز رعايه جانب اللفظ وجعله خال من الكافية لان المركب ليس بمراد
مفعول لانا نقول الحال عن المضاف اليه جائز بشرطين احدهما مجاوز حذف المضاف وقامة
المضاف اليه مقامه وتأنيثهما ان يكون المضاف اليه فاعلا او مفعولا وكلاهما موجودان
في المثال الاول فظاهر والله الذي لان اضافة المحل الى الكافية من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
والجواب انه قد جوز بعضهم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا تبحث في ذلك ان لا يحل
ان يقال للعلامة المشتهرة ليطبق الصفة مع موصوفها والجواب انه انما جار مجازي الامونجا بحسب
اللفظ ومن كرا بحسب المعنى فيهما نحن فيه جاز (قوله لهما المسمى كرا) والحسب ما اذا كرا اللفظ
من كرا ومعناه مونثا لهما الخيال في قولنا لهما لبحث المسمى كرا لا يجوز على قوله حصلته على الحق الحاسب
لانه لم يكن عالما بعلوم العقل في العلامة لانه مخصوص به لا يكون معهما بغير العلم العقلي والنقلي معا والجواب

انه كان جامع جميع اقسام العلوم ولكن اشتهار في النقليات دون العقلية كما يصح اطلاق هذا اللفظ
 على قطب الدين الرشيدي مع اشتهار في العقلية دون النقليات واجيب ايهم بانه جعل علم
 العقلي كالمنطق والحكمة كالعند (قوله في المشارق والمغرب المشارق والمغرب جميعها مشرق
 والمغرب وقد وقع في القرآن بصيغة المفرد وبصيغة التثنية اي المشرقين والمغربين وبصيغة الجمع
 ليضم اهل الاول فباستبار ان الشمس تخرج من طرف واحد وتقع في جانب واحد واما الثاني
 فباستبار ان الشمس تخرج في الصيف من موضع وتخرج في الشتاء من موضع آخر وكذا تقع في الصيف
 في موضع وتقع في الشتاء في موضع آخر واما الثالث فباستبار ان الشمس تخرج كل يوم من موضع وتقع
 في كل يوم في موضع آخر فاختياره صيغة الجمع اشارة الى انه مشهور في جميع وجه الارض فادعى
 هذا فلا يرد ما هو المشهور في هذا المقام من ان ايراذ صيغة الجمع ليس على ما ينبغي لان المشرق
 والمغرب ليس متعددا واجيب ايضاً بان المراد من المشارق والمغرب موطن المشرق والمغرب
 والبلاذني الجانيين متعدداً فيكون المراد منهما المعنى المجازي لا الحقيقي (قوله الشيخ ان
 الحاشية بالكر والنصب والرفع اما الاول فليكونه بدلا عن علامة واما الثاني فباعتقاده ان
 واما الثالث فليكونه خبراً بانه قد اختلف في قول الشيخ ابن القيم في تفسيره لا يجوز اطلاق الشيخ عليه لان
 الشيخ يطلق على من بلغ سنه ثمانين سنة الى آخر عمره او من اختلف في وخمسين الى آخر العمر ومن
 خمسين الى ثمانين سنة على اختلاف الأقوال والمشهور انه قتل شاباً ولم يبلغ الى خمسين سنة
 واجيب بانه قد يطلق الشيخ على الرجل الصغير لتسجيله (قوله نعمة الله بغفرانه) التغمنا هو الستر
 كما قال الشارح في الحاشية وشبه الغفران باللباس لان كلاهما ستر لغيره اي يستره اللباس ساتراً
 لهافظ واما كون الغفران ساتراً لها فلا نه ساتر الذنوب وهي عيوب (قوله واستكنم بحبوحة جنانه) اي
 استكنم قومه قال قيس مر في الحاشية بحبوحة الدار اي وسطها انتهى كلامه اي استكنم حبوحة جنانه الحسب
 المعنى فهي مبنى على قلب وانما اختار بحبوحة جنانه دون اولها وآخرها لان خير الامور اوسطها (قوله
 نظمته في ملك التقرير) قيل معنى النظم بالفارسية در در رشتد كشيدن ولعلك الخيط المطلق وقيل
 السلك الخيط الذي يجمع فيه الدرر والتقرير قرار داد وازدافه السلك الى التقرير من قبيل اضافة
 المشبه الى المشبه لونه والتقرير اي جمعت الفواكه التي هي المعنى في التقرير الذي هو كالسلك وكرج
 الشبه كون بكراً خب منها ما حفظ الاشياء من التفرقة فالسلك يحفظ الاشياء من التفرقة والتقرير يحفظ
 المعاني لان المعاني بعد التعيين بالالفاظ يفرق في الذهن من التفرق ثم قوله وسقط التقرير
 معطوف على قوله في البصر هو نظمته الخيط لانه لا يتجزأ من السلك فكيف نفسين وسكون الميم الخيط الذي
 فيه الجواهر واللآلئ ونحوه بحسب الالوان الخيط المطلق الذي هو تظاير كوفتن قال الشارح شبه
 كتابه وتقريره بالسلك وشبهه بجملة الجواهر المشار اليها في الاجتماع الجواهر واللآلئ في

السلوك (قوله للولاء العزيز) اي بنسبتها اليه العزيز هو بمعنى ارجحه وكبرياي وكرم يارب ويجري في
قوله ضياء الدين يوصف الامر باب الخليل الجر بالبدل والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو
بالنصب بالفتحة اي (قوله سبحانه) اي اجمع الله سبحانه وهو مفعول مطلق فعله محذوف قيل
الكلهف ذريع ذو رذن وندوه كمين شدين والتأصف ذريع وذرد ذو رذن وقيل مما مترادفان
(قوله بالفتحة) اي بالقوايد التي لها نسبة الى ضياء الدين لان تضمها لا يخلو لا يقال ان
التركيب الاذاقي اذا نسب اليه انما ينسب الى الجزء الاخر وهو المضاف اليه كزبير في ابن الزبير
فيكون نسب الى الجزء الاول وهو الضياء ولم يسم به بالدين لاننا نقول انما ينسب في التركيب الاضافي
الى المضاف اليه اذا كان المقصود فيه هو المضاف اليه وما اذا كان المقصود فيه هو المضاف فتح ينسب اليه
كما رأينا وعبد المجيد في امرء القيس وعبد المناف المقصود ههنا هو الجزء الاول فان المتضمن انه ضياء الدين
لان قلت لم لم ينسب الى يوسف امه مع ان النسبة الى يوسف اسمه خالية من تكلف الحذف قلت جازان
يكون معروفا باللقب لا بالاسم ويحتمل ان يقع انه تقاؤل في نسخة كتابه الى ضياء الدين (قوله لانه لهذا
الجمع والناليف آه) هذا علة لانتساب القوايد الى ضياء الدين اي هو لجمع الكلمات وناليفها كالعلة
الغائية فيكون بين القوايد وبين ضياء الدين نسبة العلوية والعلوية هي لوجود القوايد
وانما قلل كالعلة الغائية ولم يقل علة غائية لان العلة العائدية ما كان باعته العلم بوجود فعل وكان مشتملا
باعتبار التصور ومتاخرا باعتبار الوجود الخارجي كجلوس السلطان على السرير فانه علة غائية
للفعل الذي هو وجود السرير فهو متقدم باعتبار التصور ومتاخر باعتبار الوجود وضياء الدين
يوسف ليس كذلك لانه وان كان ياتر بها التصور متقدما على القوايد ولكنه باعتبار الوجود
غير متاخر عنها بل متقدما عليها فتكون العلة الغائية في الحقيقة هي نعلم بهذه القوايد فان نعلم بها
انها يكون بعد وجودها ولان العلة الغائية هي ضياء الدين يوسف مع جميع المبتدئين لكن لما
كان المقصود الاضلي هو ضياء الدين يوسف فقط لهذا اقال كالعلة الغائية (قوله وساكن المبتدئين من
اصحاب آه) الساكن بمعنى الباقي ويحتمل ان يكون بمعنى الجميع فيدخل فيه ضياء الدين
بوجهه ايضا وح يكون قعديما بعد التخصيص وقوله من اصحاب التحصيل احتراز عن المبتدئين
الذين ليسوا من اصحاب تحصيل العلم (قوله وما توفيقي الا بالله) اي الاسباب الله تع وبمعونته تجعل
البناء للآيات تسانة وازافة التوفيق الى الياء من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول اي
وما توفيقي الا بالله فالشر لما وصف بكتابته بالاوصاف المذكورة يقال وما توفيقي الا بالله مضمنا
لنفسه التوفيق جعل الاصحاب موقفا للمطلوب الخير (قوله وهو حجابي) والحجاب مصدر بمعنى
حجب الفاعل يعني بآياته وبوجهه (قوله من الوكيل) اي المعطوف على قوله حجابي او على قوله وهو
حجابي وعلى الثاني يحتاج الى معرفة مفهوما من باب الخبير اي هو نعم الوكيل وعلى تقدير الاول

لا يحتاج إلى نقل يركب لأن نقل يركب هو نعم الوكيل بحكم الخلاف قيل على كلا القولين يلزم عطف
الجملة الانشائية على الخبرية لأن نعم لا نشاء المدح فيكون نعم الوكيل جملة انشائية لا يقال قوله حسبي
مفرد فلا يلزم ما ذكرنا لأننا نقول إن صاحب الكشاف قال إن لمصطبي بمعنى يستعيني فيكون جملة
والجواب إذا لزم كون الواو للعطف لم لا يجوز أن تكون اعتراضية فتكون جملة معترضة لا يقال
أن جملة المعترضة إنما تكون بين الكلامين مع أن الكلام يتم به لا فأنقول كونها بين الكلامين مما هو
غير متفق عليه بل مختلف فيه ونقول نقل يركب هو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون كلا ما خبريا ونقول
جاء أن يكون قوله وهو محببي جملة حالية وصاحب الجملة هو الله تعالى قوله نفعه الله فيكون الجملة
محل من الأعراب فمحيط عطف الجملة الانشائية على جملة لها محل من الأعراب (قوله هو محببي)
الشيخ رحمه الله لم يصدروا آية دفع سوال تقريره أن المصنف خالف السلف حيث لم يكتب الحمد والسلف
يكتبونه وقوله بأن جعله جزءا منها إشارة إليه فلا جواب بأن عدم تصديره لضم النفس فقوله مضمنا
منعول للجملة لعدم التصدير والضم بالضاد المعجمة أو المهملة بمعنى الكسروني بعض الكتب اللاتية أنه
بالضاد المهملة بمعنى الكسروني بالضاد المعجمة بمعنى الانكسار وقد حمل عدم التصدير على عدمه
مطلقا سواء كان بالكتابة أو غيرهما فقوله بأن جعله خبر عما قبله دفع ما يقال من أن عدم تصديره
بحمد الله تعالى ممنوع لجواز أن يكون التثنية بتلفظ حمد الله أو يقيم الحمد هو الثناء باللسان في ضمن
لفظ بل هو ويتحقق في ضمن التسمية (قوله بتثنية بل) ان كتابه آية وهو ملة لهضم النفس وقيد الحيشية
إشارة إلى أن النقصان في الإضافة أي في إضافة الكتاب إلى المصنف لا في المضاف أي كتابه من حيث أنه
كتاب ليس ككتب السلف لأن حيث أنه مشتمل على المصنف بل المحمدي في مئة سنة كتب السلف حتى
يلزم بترك هذا الجعل مخالفة السلف فإنهم إنما يسخرون في الجعل في ما هو في مرتبة كتبهم (قوله ولا
يلزم من ذلك آية) دفع سوال تقريره أن ترك الحمد هو ترك التسمية لوقوع الحديث المشهور في شأن
الحمد فلا معنى لترك الواجب أو السنة لهضم النفس تقرير الجواب أنه إن المأمور به هو الاتيان بالحمد
سواء كان مع الكتابة أو لا فالمصنف جاز أن يتلفظ الحمد ثم كتب قوله الكلمة لتفويضه واجب ، ايضم
بأن ترك الحمد حمد ايضم إذا كان المقصود من الترك هو العجز عن أدائه (قوله لأنه يثبت في هذا
الكتاب آية) هذا دليل الابتداء مطلقا من غير النظر إلى كونه حقيقة أو إضافيا وإن كان الابتداء
إضافيا أو مرفيا لأن الابتداء الحقيقي لا يكون بالكلمة بل بالتسمية بل ببيانها فلا يردح بأفعال بعض
الناظرين من أن المراد من الابتداء إما الحقيقي أو الإضافي وعلى كلا التقديرين لا يجوز أن يقترب
تماما لا يقيم كما أنه بدأ بتعريفهما كما في التسمية فليس قوله فتأتي ذاك أو تقسيم للحال فمما وجه
تخصيصه بالتعريف لأننا نقول التقسيم من تسمية التعريف مما لا يلزم الابتداء بالتقسيم والجراد
به أنه يبحث عن أحوالهما من حيث أن اليمين المنسوبة إليهما أو كان الأحوال منسوبة إلى أنفسهما

أو إلى أقسامها ثم إنه أشار بما يراد فيه من الإبتدائية في قوله أحوالها إلى أن موضوع علم النجوم والكلمة
 والكلام معالما أحدهما والآخر بيان موضوع كلمة وأرجاع الكلام إليها أو على العكس كما هو اختيار
 البعض تكليف (قوله فمتى لم يعرفاه) قيل قوله لم يعرفاه لمن التعريف أو من المعرفة فإن كان الثاني
 فالدليل غير مثبت للمبدأ لأن المبدأ هو الابتداء بالتعريف مع أن المعرفة تكون بغير التعريف
 ايضاً وان كان الأول فالتقريب وان كان تاماً لكن الملازمة غير مسلمة لأن البحث عنهما يتوقف على
 المعرفة لأعلى التعريف والجواب أن المراد من المعرفة هو المعرفة على وجه البصيرة وهي بالتعريف
 ويجيب باختصار الأول ايضاً بأن المراد بالبحث هو البحث على وجه البصيرة وهو انما يكون
 بالتعريف واجيب باختصار الثاني بأن المعرفة التي وجبت لها انما حصلت في ضمن التعريف فان
 التعريف الخاص يستلزم العام الذي هو الواجب هو المعرفة لا يتم لمعرفتهما بهذا دون غيره
 لأننا نقول هذا تعين الطريق وليس هذا من دأب المذاكرة قيل ما هو الواجب وهو المعرفة حاصل
 قبل التعريف لأن من اراد تعريفهما فلا بد له من معرفتهما أولاً ولا يلزم طلب المجهول مطلقاً وهو
 بطيء كيف يصح ما من أن ما هو الواجب حاصل بالتعريف واجيب بأن ما هو الواجب وهو المعرفة
 ليس حاصلًا للمتعلم أي المبتدئ قبل التعريف مع أن الكلام فيه بل هو حاصل قبل التعريف
 للمعلم المفكر وهو الذي رتب أموراً معلومة ليقادى إلى المجهول لأن تعريف الشيء إنما هو
 بالنسبة إليه لا إلى المتعلم المبتدئ لا يتم أن ما هو الواجب حاصل للمبتدئ ايضاً قبل التعريف لأن
 متكلماً إذا قال للمخاطب الكلمة فهو لا يعنى الكلمة العامة بل الكلمة الخاصة بالمخاطب وهو المتعلم
 المبتدئ يعرف أن المراد منها هو الكلمة الخاصة لأننا نقول انما يصح إذا كان جميع المخاطب سامعاً
 ومبتدئاً وليس كذلك لأن السامع أعم من المخاطب فجاز أن يكون المخاطب عارفاً بذلك دون
 السامع المبتدئ ولو سلم كون المخاطب مطلقاً سامعاً ومبتدئاً بالكنه انما يلزم إذا لقي إلى المبتدئ
 أولاً قوله الكلمة ثم تعنيها وما إذا لقي إليه على عكس ذلك فلا (قوله لكون افرادها
 جزءاً من افراد الكلام آه) والمراد من الكلمة المفهومة من قوله افرادها انما هو المفهوم ومن الكلام
 في قوله من افراد الكلام هو المفهوم ايضاً ومن الكلمة المفهومة من قوله من مفهومها ومن
 الكلام المفهوم من قوله ومفهومه هو اللفظ فمضى العبارة بطريق الاستخدام واعلم ان ههنا وجوها
 أربعة الأول ان تحقق فرد الكلام يتوقف على تحقق فرد الكلمة لأن تحقق الكل يتوقف على
 تحقق الجزء والثاني ان معرفة فرد الكلام يتوقف على معرفة فرد الكلمة لأن معرفة الكل يتوقف
 على معرفة الجزء والثالث ان تحقق مفهوم الكلام يتوقف على تحقق مفهوم الكلمة لما سأل في الوجه
 الأول لأن فرد الكلمة جزء من مفهوم الكلام فمفهومها ايضاً جزء من مفهومه ضرورة ان الفرد
 هو الحقيقة والتشخيص والرابع ان معرفة مفهومه يتوقف على معرفة مفهومها لما مر في الوجه

الثاني ووجهه بعينه مأمور في تعليل الوجه الاول ثم يعلم ان شيئا اذا كان متقدما على شيء
 باعتبار الوجود الخارجي فاذا اقدم في الكتابة يكون موافقا في التقديم كوجودات الاربعة اي
 الوجود الخارجي واللفظي والكتابي واللفظي فالجملية اقدم في الكتابة يكون مقدمة باعتبار
 الوجود اللفظي لانه يتقبل من كتابتها الى لفظها فتكون لفظها يعنى مقدمة على الوجود
 اللفظي الا هذا ثم ينتقل من لفظها الى معناها اي تعقلها في الذهن فتكون مقدمة عليها باعتبار
 الوجود الذاتي ايضاً ومنها اشتراط مشهور بان المراد من التقديم ما تقدم به تعريفها على تعريفه
 او تقدم تعريفها وتقسيمها على تعريفه وتقسيمه وعلى الاول فالدليل اما مجموع المعطوف
 والمعطوف عليها او كل واحد منهما على الاول يلزم الاستدراك وعلى الثاني فالدليل الاول غير
 مثبت للمدعى لجواز كون افراد شئ جزء من افراد شئ آخر مع ان مفهومه كلاً من مفهومه وعلى تقدير
 وجه الثاني من التقديم فالكلام فيه ايضا مثل ما ذكرنا واجيب باختصار الشق الثاني من الوجه
 الاول بان افراد الشئ اذا كان جزءاً من افراد شئ اخر وكانت هذه الجزئية ملحوظة في صرح
 تقديم مفهومه على مفهومه ايضاً واجيب باختصار الشق الاول على تقدير وجه الثاني من التقديم
 بتوزيعه على جزء المدعى بطريق اللف والنشر المشوش لا يقيم ان الدليل على هذا التقديم ايضاً في
 مثبت للمدعى لان التقسيم ايضاً لا يكون الا للمفهوم فجزئية الافراد لا يجدك نفعا لا بانقول
 التقسيم وان كان للمفهوم الا ان المقصود الاصلي ضبط الافراد فيه ويمكن الجواب باختصار الشق
 الثاني من التردد كما مر (قوله قيل هي والكلام مشتقان آه) لما سبقت الكلمة في عبارة المصنف
 صريحاً دون الكلام فلما قال هي والكلام آه ولم يقل قيل هما مشتقان آه والاشتقاق ودكلمة الى
 كلمة اخرى بحسب المناسبة المعنوية والمفاتيحة هو اعاد معنى المشتق منه عين معنى المشتق
 او جزءاً منه او خارجاً لازماً له والمراد من معنى المشتق منه اعم من المعنى المطابق او التضمني
 او الالتزامي وفيما نحن فيه يكون المعنى الالتزامي للمشتق منه عين المعنى الالتزامي للمشتق
 لان التأثير كما يكون لازماً للكلمة كما نكون لازماً لها بخلاف الضرب فان معنى جزء للمشتق ونعتبر
 في الاشتقاق ان يكون المشتق والمشتق منه يتوافقان في جميع الحروف الالهائية كالضرب والضرب او في
 اكثر حروف الاصول مع تقارب ما بقي كنعق ونهق فان الاول مشتق من الثاني سواء كان ذلك
 الاشتراك بالترتيب او بغيره وهذا هو المناسب للفظية اما التسمية المعنوية فهي في المدلولات
 الثلاثة ثم قوله قيل شارة الى ضعف كونهما مشتقين منه وذلك لان التأثير الذي هو لازم للمشتق منه
 هو التأثير اللفظي الى الالم ولا يكون مفضياً الى الحسنات لانه لازم الجرح بخلاف تأثيره لانه
 لهما فانه عام لا يختص بالالم ثم التأثير اعم من ان يكون من الحسنات او السيئات فلا يردح انه ليس
 لكل معاني الكلمة والكلام تأثير في النفوس الانسانية بخلاف الجراحة فهذه المشابهة من قبيل

المشابهة ببعض افرادهما ما التأثير على مزيل الحسنة فيهما فلما هو واما على مزيل السيئة كاللقب الذي اريد مثلاً احبب يكره واعتراض بعض الافاضل بانه لا يكون لمعنى الكلمة تأثير في النفوس بل لمعنى الكلام فقط لانه لا يكون له تأثيراً في النفوس بدون النسبة فاذا نسبت الكلمة الى زيد مثلاً فيصير هذا الكلام بسبب تلك النسبة اقول اذا كان لمعنى الكلام تأثير في النفوس يكون لمعنى الكلمة تأثير في ضمته فالمراد من تأثير معانيهما في النفوس اعم من ان تكون بطريق الإصالة او بالتبعية لا يتم عدم كون تأثير معانيهما في النفوس بدون النسبة لا يستلزم النسبة التامة تجواز ان تكون غير تامة كالنسبة الاضافية لانا نقول المشتمل على هذه النسبة كما لا يكون كلاماً لا يكون كلمة ينعم والكلام فيهما (قوله وهو الجرح) يفتح الجيم بالفارسية جراحته كردن وخسته كردن وموم مصدر جرح واما الجرح بضم الجيم فهو اسم لذلك المصدر واسم المصدر هو الذي جاء بمعنى المصدر ولكن لا يشتق منه فعل بهذا المعنى والمصدر هو الذي جاء بمعنى المصدر ويشترك منه فعل بهذا المعنى (قوله لتأثير مانيهما في النفوس كالجرح) اي كتأثير الجرح فالمشبه به هو الجرح والمشبه هو الكلمة والكلام ووجه الشبه هو التأثير المطلق بينهما ولكن قوله وقد عبر آء يشعر الى ان وجه الشبه هو التأثير الخاص الذي يستدعي الى الالم وهذا القول لبيان المناسبة المعنوية بين الكلمة والكلام وبين الكلم فان المناسبة اللفظية بينهما ظاهرة (قوله وقد عبر بعض آء) ايراده لتقوية الكلام المسابق لانه لما شبهها بالجرح فاشار به الى ان العلاقة فيه تشبيه امر تعتبر ونه لانه قد عبر بعض آء لانه اراد من الجرح في المصراع الثاني تنويع الكلمة والكلام او تأثيرهما لان الجرح المنسوب الى اللسان انما هو بكلمة والكلام فيكون من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه والعلاقة هي التسمية ولالتيام المذكورة والخر تبيح لانه يلايم المشبه وكل ما كان كذلك فهو ترشيح (قوله جراحات الاسنان آء) الجراحات بفتح الجيم جمع جراحة بكسر ما السنان هرنيزه وسرعصا وتيزي هر چيزي كذا في بعض الحواشي (قوله والكلم بكسر اللام جنس لاجمع) ومراده قلنس سره من ذلك لبيان احزاء الكلمة وهي ثلثة الاول الف واللام والثاني الكلم والمالك التاء لا يقيم الاولى ان يبين الجزء الاول ثم الثاني ثم الثالث لانا نقول نعم لكن لما كان الكلم حزاء أصلياً لها والاخر ان ادخل على هذا الجرح قلنساً ذكره الاول ثم ذكر الجزء الاول منهما ثم ذكر الاخير منهما في مرتبة الاخبار لان علام ذكر جرح الاول في مرتبته لاجل الكلم الذي هو جزء اصلي منهما كما عرفت ثم الكلم وتنان اسم جنس لكنهم يستعملون على ما فوق الإنسين لا يقيم اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير فكيف يكون الكلم اسم جنس لانا نقول اسم الجنس هو الذي يطلق على القليل والكثير في اصل الوضع فلا إشكال في عروض هذه الموصية المذكورة فيه بعد الوضع بخلاف التمر فانه يطلق على القليل والكثير فالبناء فيما فارقة بين الجنس والوحدة (قوله كتمر وتمره) وفيه احتشالان احدهما ان الكلم اسم جنس لاجمع

كما ان التمر اهم جنس لاجمع وثانيهما ان الكلم اسم جنس لا جمع كالتمر اي كما ان التمر جمع ثمرة
 فليس الكلم جملا مثله ولكن المراد هو الاحتمال الاول بقريظة ما ذكره المصنف في بحث الجمع من ان
 التمر ليس بجمع علي الاصح (قوله يدل ليل قوله تع اليه يصعد الكلم آه) اي الي العرش والكلم الطيب هو
 كلمة التوحيد ووجه الاستدلال ان الطيب صفة مشبهة وفيه ضمير راجع اليه فلو كان جمعا لوجب
 التانيث فان قيل المدعى مركب مع ان الدليل لا يثبت الاعداد جمعيته فعدم الجمعية لا يستلزم
 الجنسية لانه جاز ان لا يكون جنسا ايضم بان كان اسم جمع كرمط وقوم والجواب ان من قال ان الكلم اسم
 جنس هو الاخفش والفراء فانهما قالا ان لاسم الجمع اذا كان واحدا من تركيبه فهو جمع ايضم فهنا يكون
 واحدا من تركيب الكلم وهو الكلمة فيكون جمعا عندهما فح يلزم من عدم جمعيته جنسيته بلا قائل بالفصل
 وقيل الكلم جنس لقوله عليه السلام في تفسيره للكلم طيب هو سبحانه الله ولا اله الا الله والله اكبر ووجه
 الاستدلال ما مر وقيل الكلم جنس لاجمع لان وزنه ليس من اوزان الجمع (قوله حيث لا يقع آه) قد عرفت
 وجه بطلانه بان هذا لا يدل على جمعيته بل هو اسم جنس في اصل الوضع ولكن عرض له هذا الاطلاق بعد
 الوضع وهذا الايمان في الجنس لانه انما ينافيه اذا لم يجر ان يكون الاطلاق مخالفا للوضع وليس كذلك
 ان المجاز انت اطلاقها مخالف لوضعها وايضا لو صح ما ذكر يلزم ان يكون القوم جمعا لانه لا يطلق الاعلى
 الثلث فصاعدا الا ان يقر المراد بقوله وقيل جمع انه ليس باسم جنس فيتناول اسم الجمع ح (قوله وللكلم
 الطيب ما ول آه) دفع ما يقال من انه اذا كان جمعا فكيف يصح وقوع الطيب صفة له فتاويله ببعض
 الكلم اما بان يكون البعض مقدر او اما بان يراد البعض من فحوي الكلام لان ما يصعد اليه ليس جميع
 الكلم الطيب بل بعضه وهو كلمة التوحيد وهذا لتاويل مثل تاويل الرحمة بالاخبار في قوله تع ان
 رحمة الله قريب من المحسنين فان في قوله قريب ضمير راجع الى الاحسان المفهوم من الرحمة اي احسان
 رحمة الله قريب وان احسان الله قريب من المحسنين والالوجب ان يقارن قريظة ويقف في الجواب ايضم بان
 الالف واللام في الكلم اطلقت الجمعية او يقر ان الجمع مؤنث اذا كان في ناويل الجماعة وما اذا كان في تاويل
 الجمع فلا (قوله واللام فيها للجنس) ونما لم يقل الالف واللام فيها للجنس لان المختار ان اللام وحدها
 للتعريف ذلك لعمدة لتاويل لم يلزم الالبته اعبا الساكن واعلم ان الالف واللام يكونان لشارة الى مفهوم مدخولها
 فان كانت اشارة الى مفهوم المدخول من حيث هو وهي لام الجنس واللام لشارة الى مفهوم المدخولها
 اي جنسه خير من جنسها وان كانت اشارة الى مفهوم المدخول باعتبار تحققه في ضمن جميع الافراد فهي
 للاستغناء عن كقولنا ان الانسان لفي خسر اي جميع افراده وان كانت اشارة اليه باعتبار تحققه في ضمن فرد
 معين فهي للمعنى الخارجي كقولنا اغلق الباب اي المعين ونزعت اشارة اليه باعتبار تحققه في ضمن فرد
 ما اعلى التعيين فهي للعهد الذي مني مثل اخاف ان ياكله الذئب اي ياكل يوسف ذئب ما مثل ادخل
 السوق بصيغة المتكلم اي هو قادم الاسواق ولا يجوز ان نكون اللام فهنا للاستغناء والعهد الذي مني لانه

يلزم التعريف للأفراد واللفرد لا على التعميم وكلوا احدا منهما غير جائز لا يقيم ان التعريف للفردي بط
مطلقا سواء كان لفرد معين او لفرد ما فيلزم ح ان لا نكون اللام المعهد الخارجي ايض لاننا نقول عدم
الجواز انما يكون للفرد الشخصي دون الفرد الشوحي قوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء وبين
الجنس والوحدة والثاني اولى وهذا القول جواب حوال تقريره ان بين الجنس والوحدة منافات لان
الجنس ملزوم للكثرة والتاء ملزوم للوحدة والكثرة مناب للوحدة تقرير الجواب منع المناقات بينهما
لجواز حمل كل واحد منهما على الآخر والحاصل انه انما يكون بينهما منافاة اذا كان مدلول كل منهما
واحدا وليس كذلك لان الجنس يدل على كثر ما تحته من الافراد بخلاف التاء فانها تدل على وحدة
الجنس والمفهوم وهذا جواب على تقدير التزل ولنا ان نمنع اولانا لانم ان تكون التاء للوحدة
لجواز ان تكون لنفس الكلمة ولو سلم لكن لانم ان يكون منه بالوحدة مقصودا خصوصا عند من عدل
من اللفظة الى اللفظ كالمصم حيث مدلل من تعريف المشهور وهو الكلمة هو اللفظة الدالة على معنى
مفرد بالوضع وبعبارة اخرى بان المناقاة انما تكون بين الجنس والوحدة الشخصية لا بينه وبين
الوحدة الجنسية كما لا منافاة بينه وبين الوحدة النوعية والطبيعة قيل التاء للوحدة الفردية
لا لوحدة المفهوم فكيف يصح ارادة وحدة المفهوم منها واجيب بان التاء اذا دخلت على كلمة لها
معنى لغوي عرفي ثم اذا اريد منها المعنى العرفي فح يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فان
معناها بالفارسية مخن كز دن ومعناها الاصطلاحي قوله لغا وضع آه (قوله ويمكن حملها على العهد
الخارجي) وايراد هذا الاحتمال بلفظ الامكان اشارة الى ضعفه وضعفه اما لانه يلزم تعريف
الشيء بالاعم لان المعروف يكون فردا معينا وتعريفه بقوله لفظ وضع لمعنى مفرد يكون تعريف
الشيء بالاعم لان قوله لفظ وضع لا يختص بفرد معين ولو اجيب عنه بان الكلمة مفهومه مطلق وهو
ما يطلق عليه لفظ الكلمة والفرد المذكور يكون فردا من افراد هذا المفهوم فالعرف هو هذا المفهوم
لا الفرد المذكور فنقول هذا خلاف المتبادر لانه مجاز فيكون ضعيفا واما لان لام العهد الخارجي
اشارة الى الفرد لا المفهوم وح يلزم ان يكون الاشارة بها الى المفهوم لان الكلمة التي هي مصطلح
النحاة هي هذا المفهوم لا فردا ولو اجيب عنه بان المراد من الكلمة ما يطلق عليه لفظ الكلمة وهو
المسمى بعموم المجاز وهو الذي لا يكون موضوعا له ويكون الموضوع له فردا منه فيكون المفهوم
المذكور فردا من افراد هذا المفهوم لانه يصدق على الكلمة النحوية وكلمة التوحيد وكلمة
الشهادة فنقول هذا ايض خلاف المتبادر على ما عرفت واما لانه يلزم ان يكون الكلمة مذكورة
في السنة النحاة قبل ذلك مع انها يتعين الآن ولو اجيب عنه بانها لما كانت معينة فحكمنا بانها مذكورة
في السنة فيكون الحكم المذكور بانها في السنة انما يكون لتعيينها فيكون مذكورة حكما فنقول هذا
خلاف المتبادر فيكون ضعيفا ثم قيل يجوز ان يكون اللام للعهد الخارجي ولا يشترط ذكر المعنوم

سابقا اذا كان متعينا مثل ٧ مير خرج اذا كان الاميير واحدا فالمراد هو الكلمة المصطلحة واما لان لام
 العهد الخارجي تدل على صديق شئ ولم تسبق كلمة ولو اجيب بانها وان لم تسبق حقيقة ولكنها جعقت
 حكمها حيث قرر وتصوري اننا من فردا معيننا لا ثم قال هذا الفرد المعين هو لفظ وضع لمعنى مفرد
 فنقول هذا ايضا خلاف المتبادر (قوله باراد الكلمة المذكورة) وقد عرفت ما فيه فان قلت
 الكلمة ليست بموجودة اذ لو كانت موجودة فلا يخفى اما ان تكون اسما وفعل او حرفا او لازم منتف
 فكذلك الملزوم اما ببيان الملازمة فلا نهال توجد الا في ضمن الافراد اذ العلم لا يوجد الا في ضمن الخاص
 واما انفى اللازم فلا نهال لو كانت شيئا منه يلزم انقسام شئ الى نفسه وإلى قسميه لانه يصدق ان اللام
 كلمة والكلمة تنقسم الى الثلث فيلزم انقسام الاسم الى السلك وكذا في الفعل والحرف قلب لانها
 لو كانت موجودة في ضمن الافراد يلزم انقسام الشئ الى نفسه وإلى قسميه وانما يلزم لو كانت الكبرى
 كعلم فان قلت وجودها مع ان الحرف لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحركات لا متنازع التلفظ بالسواكن
 ابتداء والحركات لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بنفسها فيلزم الدور وهو
 مع والموقوف على المع مع قلت التلفظ بالحركات والحروف معا فلا يلزم التأخير ودور المعية بخايز
 كما في الاضافات فان ابوة الاب موقوفة على بنوة الابن وبالعكس وهذا التوقف ليس مع فان قلت
 الالف واللام فيهما ما ان يكون للتعريف ولا فان ام نحن للتعريف يلزم وقوع المبكرة المحضة
 متبدا اذ لا يجوز وان كانت للتعريف يلزم تعريف التعريف وهو غير مفيد قلت اولا انه يجوز وقوع
 النكرة مبتدأ نحو رجل بالباب وشخص على السطح وغلة في السوق وكوب انقض الساعة ونانيا بان
 اللام للتعريف وقوله يلزم تعريف المعرفة قلت التعريف باللام عائد الى اللفظ والتعريف
 بالحد عائد الى الحقيقة فلا يلزم تعريف التعريف ذلك ان تعريف اللام غير المعرفة بالحد ثم اعلم
 انهم قالوا ان اللام اذا كانت للعهد الخارجي يشير بنا الى فرد مفهوم المدخول لاني اشارة الى
 مفهوم المدخول من حيث تحققه في ضمن فرد معين كما نكون في الاستغراق والعهد الذي فتكون
 الالف واللام اثنين جنسي وعهدا خارجي لكن الجنس ينقسم الى الاستغراق والعهد الذي فتكون
 قلت تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد بطلان الكلمة مفردة والتعريف مركب تعريف المفرد
 بالمركب تعريف بالقبالين وهو بطلان المعرفة والمفهوم ما بال المفرد والمركب من اقسام
 اللفظ (قوله اللفظ في اللغة الرمي) اي الرمي المطلق وقوله يقيم اسكت التورية ولفظت النواة دليل
 لكون اللفظ بمعنى الرمي المطلق سواء كان من الغم او غير الغم فليس بلفظ لا يوهم
 المراد من اللفظ في قوله ولفظت النواة هو الرمي من الغم وغيره فان قلت من اين يعلم ان المراد
 من الرمي هو الرمي المطلق قلت لان العرب تقول ذلك اذا اخذت نرانه باليد وتركتها وجا
 اللفظ بمعنى الرمي من الغم وبمعنى التكلم ايضا لا يقال قال اللفظ مشترك بين المعاني وايراد

في التعريف غير جائز لانا نقول هذه المعاني ليست بالنسبة الى الجميع بل بالنسبة الى البعض
مع ان المعنى في مفهوم المفرد والمشتراك ان يكون عن جميع الناس ولو سلم ان المعاني المذكورة
بالنسبة الى الجميع فنقول القرينة موجودة والمقول بان القرينة لا بد ان تكون في نفس التعريف ليس مما
اتفق عليه القوم (قوله ثم نقل في عرف آء) اي ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق في عرف النحاة
ابتداء اي قبل جعله بمعنى الملفوظ الى ما يتلفظه الانسان او نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق
الى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق ثم نقل الملفوظ الى ما يتلفظه الانسان آء فعلى تقدير
الاول يكون من قبيل تسمية المتعلق الخاص بالفتح وهو ما يتلفظه الانسان باسم المتعلق العام
بالكسر وهو الرمي المطلق حيث تعلق الرمي المطلق الى ما يتلفظه الانسان فيكون متعلقا
بالكسر اما كونه عاما فلا بد انه اعم من ان يكون من الغم او من اليد فانه اذا تكلم بشي وقرئ منه
يقال له اللفظ ولو كان الرمي من اليد يقال له انفا يضم فله فردان بخلاف ما يتلفظه الانسان
فانه لا يصدق الا على الاول فقط والعلاقة بين المعنيين هي تعلق العام بالخاص وعلى تقدير
الثاني يكون من قبيل تسمية الخاص وهو ما يتلفظه الانسان باسم العام وهو الملفوظ المطلق فيكون
نقل الملفوظ اليه من قبيل نقل العام الى الخاص والعلاقة هي العامة والخاصة وهي الاولى من
الاولى لكن الاول اولى حيث يكون النقل فيه بلا واسطة بخلاف الثاني ثم نقل اللفظ بمعنى الرمي المطلق
الى الملفوظ المطلق من قبيل نقل العام الى العام والعلاقة هي العامة وهي اولى من الاول
والثانية جميعا (قوله ما يتلفظه الانسان آء) الباعى قوله به المتعدية دون السببية والاستعانة
حتى يتقضى باللسان ونحوه قيل التعريف لا يصدق ما يتلفظه الانسان واجيب بان المراد
ما من شأنه ان يتلفظه الانسان ولكن قيد بالانسان نقرينا لتصوير اللفظ من الفهم واعلم ان
من قال ان الحركات الاعرابية كلمة فلا اشكال عنده بصدق تعريف اللفظ عليها لانها يتلفظه الانسان
بالطبع وايضا هي دالة على المعاني بالوضع وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وعند من لم يقل
بكونها كلمة فيرد عليه ان المراد من التلفظ اما التلفظ بالاستقلال او الاصح فان كان الثاني فيلزم
ان تكون الحركات الاعرابية كلمة عند وان كان الاول فيلزم ان لا تكون التثنية كلمة والجواب
هنا بان المراد هو الاول لكن الاستقلال اعم من ان تكون شخصية او نوعية فيتلفظ نوع الثنوين
بالاستقلال لانها من نوع الحرف ولقائل ان يقول ان من اراد من التلفظ التلفظ بالاستقلال فانه
وان خرجت الحركات الاعرابية لكن يخرج الضمائر المتصلة المفسرة بما لم يستقل في التلفظ
على ما سيأتي في المبنيات كالالف والضمير وواء وياء مثل ضربا وضربوا وضربي مع انها
كلمة والجواب ان اللفظ ما يستقل هو و مرادفه في التلفظ ولقائل ان يقول ان حركات الاعرابية
لا يخرج بقيد الاستقلال حيث يستقل بها الانسان في التلفظ وان كان حكما نقوله او حكما يدخلها

والجواب ان المراد من قوله او حكما هو تلفظا حكما بان يشارك الملفوظا في الاحوال من كونه
 مسندا اليه او معطوفا اليه او مبذلا منه او غير ذلك وليست الحركات الاعرابية كذلك ويمكن ان يقال
 ان الحركات الاعرابية لو كانت كلمة فلا تنحصر ما ان تكون احدها فعلا او حرفا ولا مبيلا الى شئ منها اما
 الاسم والفعل فلا تنحصر غير مستقلة وايضا لان دل على اقتران الحدث بزمان واما الحرف فلا نهالا يذكر
 في قسم الحرف ولا يقول به احد (قوله مهملا كان او موضوعا) وكلمة او في التعريف للتعميم لا للتشكيك
 حتى يشك في كون اللفظ حقيقيا والمهمل هو اللفظ الدال بلا وضع وله فرباين كما هو المشهور
 لقائل ان يقول ان تعريف المهمل غير مانع لصدقه على القرينة اللفظية فان القرينة هي الامر
 الدال بلا وضع ويمكن الجواب بان في القرينة وضع لانها مستعملة والاستعمال يستلزم الموضوع
 لا مبتلزام الخاص العام قال قدس سره في الحاشية انما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم
 المشهورة تنبيه على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل
 وهو لفظ وضع اعنى قبل ان يستعمل انتهى قال مجداً المحشي مولانا بعب قوله قبل ان يستعمل
 اي قبل ان يطلق ويراد منه معنى فالمستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله من قبيل تسمية
 العام باسم الخاص انتهى لا يتم اذا كان المستعمل في عباراتهم بمعنى ما يصح استعماله فكيف يصح قوله
 قدس سره ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع لاننا نقول ايس معنى قوله قدس سره مرادهم بالمستعمل
 هو الموضوع ان المراد نفس الموضوع بل اعم من ان يكون نفسه او مفهوما مساويا له (قوله او مركبا)
 وانما يصح اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل مصدر واطلاقه على القليل والكثير
 صحيح فاطلاقه في الاصطلاح موافق لاطلاقه في اللغة (قوله واللفظ الحقيقي آء) اي الملفوظ به الحقيقي
 وكذا المراد من اللفظ الحكمي هو الملفوظ به الحكمي فلا يرد ان اللفظ لا يكون حكما بل اللفظ لا يكون
 الاحقيقيا لان قوله ما يتلفظ به الانسان آء تعريف لللفظ ومفهومه فكل ما هو فرد هذا المفهوم فهو
 لفظ حقيقي (قوله كالمعنوي في زيد ضرب) اي كالمستتر فيه وانما يقال له مستتر ولا يقال له محذوف
 منع ان المستتر هو الفاعل موافقا لللسان من حذف الفاعل كذا قالوا (قوله اذ ايس من مقولة الحرف
 والصوت اصلا آء) قيل البصوت اعم من الحرف واعلم ان المدعى مركب من شيئين احدهما ان المعنوي
 ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكمي وهذا كلامه يشكل الثاني لاثبات المدعى الاولى بان يتم
 ليس المعنوي من مقولة الحرف والصوت وكل امتلفظ الحقيقي من مقولة الحرف والصوت فينتج ان
 المعنوي ايس متلفظا حقيقيا ولو بدلت الكبرى بقولنا وكلما ليس من مقولة الحرف والصوت لا يكون
 لفظا حقيقيا تكون النتيجة ايضا مثل ما ذكر وقوله اصلا اشارة الى ان الصغرى ما لبنة كلية فالنتيجة ايضا
 ما لبنة كلية (قوله ولم يوضع له لفظا) وهو لفظ المعنى المتوجه على الصغرى بانه يجوز ان يوضع له لفظا خاص
 فيصير من مقولة الحرف والصوت فيكون ملفوظا حقيقيا لان كلا ما وضع له لفظا خاص فهو من

مقولة الحرف والصوت فاجاب بانه لم يوضع له لفظ لا يقال قوله ولم يوضع له لفظ يوهم كون اللفظ
 موضوعا للالفاظ حقيقة كما هو منسوب العلامة التفتازاني وهو خلاف تحقيق ما ذهب اليه قدس سره
 لانا نقول معناه ان المنوي لا يكون مذكورا ومتعينا بعبارة خاصة دالة عليه كما هو لا يكون مذكورا
 بنفسه بخلاف اللفظ الحقيقي فانه يذكر ويعين له لفظ خاص كزيد مركب من الحروف ثم لو قلت
 قد يذكر ويعين للمنوي لفظ خاص من نحو هو وانت فلفظ فعه قال قوله وانما عبروا عنه آه والحاصل انه
 ليس بضروري في اضراب انت بل فيه ما شيء لا يتلفظ به ولكن يعبر بهما عنه لهنا نسبة بينهما من حيث
 ان كل واحد من المنوي ولفظ هو وانت لا يختص بفرد دون فرد فاذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره
 بعض المحشين من جملة ما لا يعني (قوله واجرو عليه احكام اللفظ الحقيقي) وكما كان كذلك فهو لفظ
 حكمي فالمنوي لفظ حكمي والمراد باحكام اللفظ كونه مسندا اليه ومعطوفا عليه ومبدا لآمنه وذا حال
 وغيره فقول واجرو عليه آه عطفا على قوله ليس (قوله والمحدوف لفظ حقيقة) سواء كان الحذف على
 سبيل الوجوب او الجواز (قوله لانه قد يتلفظ به الانسان آه) اي قد يمكن ان يتلفظ به الانسان
 في بعض الاحيان وكل ما هو كذلك فهو لفظ حقيقي او من شأنه ان يتلفظ به الانسان اعم من الشخص
 والجنس والنوع لان المحدوف مطلقا على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان فاذا عرفت
 هذا فما قال بعض المحشين من ان مرادكم بقولكم لانه قد يتلفظ آه اما انه قد يتلفظ بكل المحدوف
 او ببعضه فان كان الاول فالصغرى موهومة وان كان الثاني فالدليل لا يثبت المدعى لان المدعى
 كلي اي كل المحدوف لفظ حقيقة ليس بشئ كدلا يخفى ثم ان انفا قد يحتمل ان يكون للتحقيق
 كما في قوله تع وقد يعلم الله ويحتمل ان يكون لتقليل المذموم اي يتلفظ ببعض المحدوف الانسان
 ويحتمل ان يكون لتفسير الفاال اي يتلفظ بالمحدوف بعض الانسان ويحتمل ان يكون لتقليل
 الفعل اي بعض التلفظ الذي يقع على المحدوف في بعض الاحيان ويحتمل ان يكون قوله في بعض
 الاحيان بيانا للفظ قد فلا يرد ما قيل ان لفظ قد مستلزام لان قوله في بعض الاحيان يغني عنها قال
 قدس سره المحدوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق
 لماهية لا يستلزم الوجود فالجواب لا ينافيه انتهى وان قيل الصدق به معنى الجملة يستلزم وجود
 لموضوع اذ ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته فيقال لان ذلك كيف والا وصف العدمية محمولة على
 سواها فاتها وليس بت موجود (قوله اذ هي مذات يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان) وكل ما هو كذلك
 هو لفظ حقيقي اولانه من شأنها ان يتلفظ بها الانسان وكذلك كلمات الملايكة والجن قيل على
 الاول ان كلمات التي يتلفظ بها الملوك مثلا ليست عين ما يتلفظ به الانسان فاما اشخاصه لا يانم
 بام العرض الواحد بالشخص بل بالجميع لان الملفوظ هو الالفاظ وهي من الاعراض واجيب بان
 لنا تدقيق فلسفي اما عند علماء العربية ليس كذلك ثم المراد ان ما يتلفظ به الانسان هو اللفظ

شخصا او جنسا او نوعا على تقدير ان يكون بين كلمات الله تع توافق في الامور المذكورة ودخول
كلمات الله مثلا في اللفظ الحقيقي على هذا التقدير فهو ان تم وتم والا فلا فاذا كان كلهما من جنس واحد
او نوع واحد فاد تلفظ بعضها الانسان ~~اي يمكن~~ ان يتلفظ كلها الانسان فاذا عرفت هذا فما ذكره
بعض المحشين المسمى باميراني البتة في هذا المقام من كلام طويل ليس بشئ كما لا يخفى على الناظر
فيه ثم قال المحشي المذكور في آخر حاشيته هذا من انه على تقدير التسليم اي تسليم كون كلمات
الله من نوع واحد ليس مراد النحاة بقولهم ما يتلفظ به الانسان ما يتلفظ بنوعه الانسان كما يفهم من
الاعتراض والجواب الذي وقع في حاشية مولانا الاظم قدس سره في ذيل قوله لا يقيم على الوجهين
الاولين ان اللفظ ما يتلفظ بشخصه الانسان لا بنوعه ليس بشئ بل فلفظ وذلك لان مولانا الاظم
وهو المجد المحشي مولانا عاب قال ان كلمات الله تع مما يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان اولها
من شأنها ان يتلفظ بها الانسان اولها مما يتلفظ بها حكما كالمنويات وعلى هذا التماس كلمات
الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير للشخص لما تكلم به
الحق سبحانه وتعالى فكيف يصح صدق ما ذكر عليه الانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الادباء
فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان انتهى كلامه وانت خبير ان مرادا امجد المحشي
ان الالفاظ اعراض والاغراض لا ينقل زمانين وقيام عرض الواحد بالشخص بمحلين بطاذا عرفت
هذا فلم لا يجوز ان يكون المشار اليه بهذا في قوله هذا تدقيق فلسفي كون الالفاظ اعراضا وبطلان
قيام عرض المذكور لا قوله ان ما يتلفظ به الانسان مغاير للشخص لما تكلم به الحق سبحانه ولو سلم
فنقول اذا كان مغايرة ما يتلفظ به الانسان لما تكلم به الحق سبحانه بالشخص تدقيقا فلسفيا فعند
الادباء اي علماء العربية لا يكون ما يتلفظ مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه فله احتمالا ان
احدهما ان ما يتلفظ به الانسان لا يكون مغاير لما تكلم به الحق سبحانه اصلا لا شخصا ولا نوعا ولا جنسا
سواء كان متحدا في هذه الامور او لا ثانيهما انه لا يكون مغاير لما تكلم به الحق شخصا وهو اعم من
ان يكون مغاير لما تكلم به الحق سبحانه نوعا او جنسا ولا بل يعتمد به نوعا او جنسا واعم ايفهم من
ان يكون متحد اخصه لما تكلم به الحق سبحانه ولا وليس اللازم من هذا لا يتحد ما يتكلم به الانسان
شخصا لما تكلم به الحق سبحانه وجوبا حتى يرد ما توهم المحشي المذكور فظهر ما ذكرنا ان
المحشي المذكور اذ كذب باجهله او عدم علمه الى مولانا الاظم مولانا صب قدس سره
نعرف بالله من شرور انفسنا ومن ميات اغمالنا (قوله غير داخل في اللفظ) قال مولانا امجد المحشي اي
غير داخل في اللفظ الذي هو اول اجزاء التعريف ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار
اخرجه باقيد حتى يلزم علينا ارتكاب التعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل في جنسا والجنس فصلا انتهى كلامه

فيكون الفصل وهو الوضع له معنى صادق على الدوال الأربع فاخرج بقيد اللفظ فجازان نعتبر اللفظ
فضلا والوضع جنسا وفيهما اي بين اللفظ والوضع اي الموضوع مفهوم وخصوص من وجه لصدقهما في زيد
موضوع اشخص الانسان وصادق اللفظ بدونه في المهملة كصدق الموضوع بدونه في الدوال الأربع
لا يقال لم لا يجوز ان يكون الجزء الاول مقدرا في التعريف اي الكلمة شيء وملفوظ وضعه فم يكون
اللفظ قيد ايصح الاجترار منه من الدوال الأربع لانا نقول التقدير خلاف المتبادر لا سيما في التعريفات
ثم ما ذكر بعض المحشين من ان بين الاحتراز والاخراج فرق لان معنى الاحتراز بالشئ عن الشئ
في التعريفات بالفارسية يرمز كردن است بشئ از دخول شئ در معرف ومعنى اخراج شئ بشئ
آخر بالفارسية بيزون آوردن است شئ را بشئ از معرف والثاني يقتضي الدخول في جزء من اجزاء
المعروف والاول لا يقتضي ذلك فان نافع الاعتراض ليس على ما ينبغي لان ارادة هذا المعنى اي عند
دخول الغير فيه من لفظ الاحتراز بعيد عن الاعتمال واعلم ان الخطوط موضوعة للنقوش التي
في الاوراق والعقود هي المقامات التي في اليد والنصب جمع نصبة وهي ما نصب لتعيين المتفارقة
الطريق (قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة) لا يقال في توجه هذا السؤال نظرا لان لفظا خصر من لفظ
والعلم هو الاختصار في المتن لانا نقول المراد ان المطابقة لازمة بين البيت أو الخبر فلا بد ان
يقال لفظة والمراد ان هذا الكتاب مختصر من المفصل وفيه وقع لفظة فالدنا بهب ايراد التاء في المختصر
ايض (قوله لانه لم يقصد الوحدة) يعني ان التاء فيها اما بالوحدة او بالتانين فان كان الاول فهو
يقصد الوحدة اي انه لم يرد ان الكلمة لفظة واحدة لان عبد الله حال العلم كلمة عند مع انه لفظتان
وايض لو قال لفظة يلزم ان يكون ذكر المفرد في تعريفها لغوا وانا كيد الوحدة والاول بط والثاني
خلاف المتبادر وان كان الثاني فالمطابقة غير لازمة لعدم كون الخبر مشتقا والمطابقة على تقدير
كونه مشتقا قيل المراد اما انه لم يقصد وحدة الكلمة او وحدة اللفظية والاول بط لانه يناهض ما
سبق من قوله والتاء للوحدة وان كان الثاني فالجواب ح مطابق للسؤال لان السؤال انه لما اراد
وحدة الكلمة فينبغي ان يريد وحدة اللفظ لئلا يتوهم تعريف الشئ بما هو عام منه واجيب باختصار
الاول ولا منافات بينهما لان المراد من قوله التاء للوحدة هو انها للوحدة في الاصل وليس منعنا
ان المراد به الوحدة لا يقال قوله ولا منافات بينهما لجواز اتصاف الجنس ايدل على ان الوحدة
مراد بالتاء فالمنافاة بينهما باقية ح لانا نقول هذا الجواب المذكور بقوله ولا منافاة بينهما
اي جواب على تقدير التسليم فلا يلزم كون الوحدة مراد ومعتقد للمجيب واعلم ان المنص
رحمه الله اعترض على اللفظة الواقعة في تعريف صاحب المفصل بان المراد بها ما قل ما يطلق عليه
اللفظ او المراد بها العدد المخصوص الذي ينتهي اليه والمراد بها معنى اللفظ اما الاول فهو فاسد
لان اقلها حرف واحد واما الثاني فهي ليست مشعرة به واما الثالث فاختيار اللفظ اولى للاختصار

ورفع الاحتمال واعلم ان مجدا لمحشي مولانا عبد الغفور اورد ههنا كلاما هو اعتراف على الشم
وهو ان في لزوم المطابقة بينهما لا بد من احوار ثلاثة الاول ما ذكره من كون الخبر مشتقا حقيقة باسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرهما او حكما كاللحم الذي فيه ياء النسبة كتميمي وقرشي
وبخاري وغيرهما فان قولنا تميمي في قوة قولنا اي الذي هو منسوب الى قبيلة بني تميم فالمنسوب
مشتق لانه اسم مفعول وكذا المبوقي والثاني ان يكون فيه ضمير راجع الى المبتداء والثالث ان
لا يكون فيه التذكير والتانييت متساويين كجريح وكل واحد من هذه الثلاثة منتف ههنا والاول ظ
وكذا الثاني لان اللصمير انما يكون في المشتق دون المشتق منه والثالث ايضا لانه المصدر فيحوز
تذكيره وتانيثه فاذا عرفت هذا فالشم تعرف بنفي الاول فيه ولم لم يتعرض بنفي الاخيرين انتهى
هاصل كلامه اقول مرادة من كلامه عدم لزوم المطابقة بينهما وهو حاصل بحجج دغبي الاول كما لا يخفى
ويمكن ايضا ان يقال ان نفي الاول يستلزم نفي الاخيرين لانه اذا لم يكن مشتقا فلا يكون فيه
ضمير ايضا لان الضمير انما يكون في المشتق وايضا اذا لم يكن مشتقا لانه يذهب الى كونه مشتقا
منه وان كان عدم كونه مشتقا لا يستلزم كونه مشتقا منه لان الاشياء غير منحصرة فيهما (قوله مع كون
اللفظ اخصر) من لفظة فان قوله لفظة يقتضي ان يقال وضع وان يقال مفردة على تقدير كونه صفة
للفظ (قوله الوضع لغيره) اي لشيء بشي (اما كون معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه
وبمعرفة يعرّف المشتق فلنا عرف المشتق منه واعلم ان الفعل ثلثة اجزاء وهي الحدث والزمان
والنسبة وقد ذكر الاول دون الاخيرين واما النسبة فظاهرة لا يحتاج الى البيان واما الزمان ولانه
ايضا لان الافعال المستعملة في التعريفات لا يقصد الزمان منها ثم انه لم يذكر معنى اللغوي
للموضع وهو جعل الشيء في حيز فكان الواضع بتعيينه يجعل المعنى في حيز اللفظ كما ذكره في اللفظ
لان مقصودهم في الالفاظ معنى الاصطلاح ولم يتعلق الغرض لهم في معنى اللفظ لكن ذكر معنى اللفظة
في اللفظ باعتبار النقلين المذكورين فانه فان المقصود فيه بيان النقل بالذات وبيان معنى اللفظة
فيه بالعرض وليس في الوضع النقلان المذكوران بل فيه نقل واحد بحيث نقل فيه لفظا الى
تخييل شيء بشي اذ قيل اذ اسمع لفظ زيد يفهم السامع ايضا الشيء الثاني فلا بد ان يقول متى اطلق
او ممع واجيب بان المراد من الاحساس هو الادراك سواء كان بالبصر او بالسمع واجيب ايضا
بان المراد متى اطلق وممع فان الاطلاق يستلزم بالسمع فمع يكون المراد من الاحساس هو الرؤية
بالبصر بقريضة مقابلته بالسمع والمراد من الاحساس هو الاحساس بغير السمع بقريضة المذكورة
لا يقال لو قال متى احس بلا ذكر قوله اطلق وسمع لكفى كما لا يخفى لانه يقول انه اذ كرهها
اشارة الى ان الوضع فسمان لفظي وغير لفظي فقوله اطلق اشارة الى الوضع اللفظي كوضع لفظ زيد
دال على اذاته وقوله احس اشارة الى الوضع الغير اللفظي كالدواء الاربع وكنقارة السلطان فانها

قتل على ركوب السلطان وعلى نزوله وكنقش الالف فانه تفل على الالف قيل ان الكلية غير
 مادة اذ لا بد في هذا من انضمام العلم بالتخصيص الى الوضع الى الشرط بكمالها بدفها من عدم موانع
 فهم الشئ الثاني من الحواس والنوم وغيرهما وحمل الالف على ظاهره واجب واجيب بان هذا الانضمام
 مراد ومفهوم من العبارة اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها تثبت بالدلالة ومن المعلوم
 انه لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة فانه قال متى اطلق او احس وعلم فلك التخصيص قيل يلزم
 الدور على تقدير اعتبار القيد المذكور فيه لان العلم بالشئ الثاني موقوف على العلم بالوضع
 وكذلك العلم بالوضع موقوف على العلم بالشئ الثاني لان العلم بالوضع نسبة بين الشيئين وهو
 موقوف على الشيئين وواحد منهما هو الشئ الثاني والجب بان العلم بالشئ الثاني من الشئ الاول
 يتوقف على العلم بالوضع واما العلم بالوضع فيتوقف على نفس الشئ الثاني فلا دور لعدم اتحاد الجهة
 لا يقال فيلزم تعريف الشئ بتفصيله لا اعتبار بالوضع في تعريفه لاننا نقول المراد من الاول معناه الاصطلاحي
 ومن الثاني معناه اللغوي ومهما عتراض مشهور بان الجاء اما داخلته على المقصور عليه او على
 المقصور ان كان الاول كما هو الالف فالمعنى ح ان الشئ الاول مخصص بشئ الثاني فم يشكك بوضع
 الالفاظ المشتركة كالعين وان كان الثاني وهو غير الالف فالمعنى ح ان الشئ الثاني مخصص بالاول
 فالشئ الاول ح مقصور عليه والشئ الثاني مقصور فم يشكك بوضع الالفاظ المترادفة كالانسان
 والبشر لان الشئ الثاني وهو ماهية ليست مخصوصة بالانسان ولا بالبشر واجيب بان للخاص
 جزئين ايجابي وسلبى فاستعمال التخصيص ههنا بناء على تجريده عن الجزء السلبى وجعله بمعنى
 التعمين فهذا لا ينافي وجوده في شئ آخر وهذا جواب باختيار كلا الشقين ولو سلم كون التخصيص
 مستعملا في الجزئين معا فنقول الشئ الاول مخصص بشئ الثاني باعتبار هذا الجعل والتعمين ولا
 يوجد في غيره حيث لو اريد من العين مثلا معنى آخر يكون ذلك باعتبار الجعل الاخر وهذا الجواب
 يضم باختصار كلا الشقين من الترديد واجيب ايضا بان التخصيص اضافي بالنسبة الى الفر من مثلا
 قيل لو فهم الشئ الثاني بالاطلاق ثم اطلق فم اما ان يفهم الشئ الثاني اول يفهم ان كان الثاني فالكلية
 غير مستعملة وان كان الاول يلزم تحصيل الحاصل واجيب بان الفهم بمعنى المقصد والالتفات لا يقيم
 فم ينتقل الكلام في الالتفات فم ايضا يلزم عدم صحة الكلية ويلزم تحصيل الحاصل لاننا نقول تحصل من كل
 اطلاق شخص آخر من الالتفات فلا يلزم تحصيل الحاصل لا يقال لم لا يجوز ان يحصل من اطلاق كل شخص
 اخر من الفهم فلا يلزم تحصيل الحاصل فلا حاجة الى جعل الفهم بمعنى الالتفات لاننا نقول حصول
 شخص الفهم والعلم مع بقاء حصول الفهم عند الغام غير بخلاف حصول شخص الالتفات مع بقاء
 الالتفات الاول فم جعل الفهم بمعنى الالتفات مما له وجه واعلم انهم قالوا ان التعريف المذكور
 تعريف الوضع المطلق في المشهور فاللفظ والمعنى اهم من ان يكونا ملحوظين للواقع بخصوصهما

كوضع لفظ زيد بازاء ذات مشخصة وكلفظ الانسان بازاء الحيوان الخاطف او كان المعنى ملحوظا بالوجه
 العام الشامل له وغيره كما في الوضع العام والموضوع له الخاص كوضع لفظ هذا بازاء كل مفرد من ذكر
 يشار اليه او كان المعلوم معتبرا في جانب اللفظ كما في الوضع النوعي مثل وضع اسم الفاعل بازاء
 معناه في ضمن الجملة الكلية القائلة بان كل ما هو صيغة الفاعل فهو موضوع لذلك فاذا عرفت
 هذا التفصيل فنقول ان تعريف الموضوع يصدق على وضع اللفظ ونعنيها بازاء معانيها المجازية
 لانه يفهم المعنى المجازي اذا اطلق اللفظ اطلاقا صحيحا وهو الذي كان مع القرينة مع ان المشهور
 ان لا وضع في لفظ المجاز بالقياس الى المعنى المجازي وايضا يصدق هذا التعريف على وضع اللفظ
 العامة لتعيينها بازاء ما يفهم منها عند العالم كلفظ الشمع بتقدير الميم الميم اجيب عن الثاني بان ما
 وضعه ضمينه المعين بازاء المعنى هو لفظ الشمع بتقدير الميم لكن قد يزعم انه هو ومن الاول باننا
 نرتكب الوضع في المجاز وما قيل في المشهور من انه لا وضع فيه المواد به انه لا وضع غير النوعي فيه
 ويمكن اخراج المجاز من التعريف باعتباره قيد بنفسه فيه اي تخصيص شيء وتعيينه بنفسه وليس
 تخصيص اللفظ وتعيينه في المجاز بنفسه بل بقرينة قيل لم يصدق التعريف على وضع الحرف فان
 تخصيصه وتعيينه مع ضميمته واجيب عنه بان المحتج الى الضميمة في الحرف هو الدلالة لا التخصيص
 والتعيين فان قلنا كيف يحكم بان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات
 فانما يخصه المستعمل بالاستعمال بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضاً موضوعة لان المراد
 بالوضع اعم من وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع جزائه لجزائه فالمركب للفظه جزء ضروري
 وجزء مادي وكذا المعناه فبالجزء الصوري من اللفظ يدل على جزء الصوري من المعنى وكذا
 بالجزء المادي من اللفظ يدل على جزء المادي من المعنى ونقول المراد بالوضع اعم من الشخصي
 والنوعي والمركبات موضوعة بالنوعي اي بقواعد كلية من كورقة كتب العربية كما اشرنا اليه
 آنفا فاذا عرفت هذا فلا يخرج ائيد لوضع المركبات من تعريف الكلمة (قوله بحيث) اي حال كون
 ذلك الشيء المخصوص ملائسا بتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف
 الهجاء لغرض التركيب هذا ما قاله المجدد المحشي مولانا عبا قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله
 وهذا ليس بمرضي للمشروح قلده من جهة لانه يخرج حروف الهجاء بقوله المعنى ويفهم من كلام الفاضل
 المحشي انهم تبعيته كما ينبغي انتمى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي سمي المجدد المحشي مولانا عبا
 الفاضل المحشي ومتصوفا به التعريض عليه قول حاصل كلام المجدد المحشي ان قوله بحيث حال من المفعول
 وهو الشيء الاول فان اضافة التخصيص اليه اضافة المصدر الى المفعول والباء في بحيث للملازمة
 ثم اضافة التخصيص الى حروف الهجاء اضافة المصدر الى المفعول اي تخصيص المخصص والمعنى
 بحروف الهجاء فقيده الوضع يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب لان تخصيصها به ليس

ملا بسا ابتلاك الحيشية الثاني هي مضمون الشرطية لانه ليس معنى اطلاق حروف المجاء فهم منه الشئ الثاني الذي هو عبارة عن المعنى لان غرض التركيب ليس معنى بالنسبة الى حروف المجاء فيخرج حروف المجاء ببقاء الوضع لا بقاء المعنى والا يلزم اخراج المحجوز وانما قال وبه يخرج تخصيص حروف المجاء ولا بقاء وبه يخرج حروف المجاء كما هو اللفظ تنبيهها على ان الحروف المجاء خصوصية لغرض التركيب وان تركيب اللفظ منها لانها موضوع له فقط ظهر بما بينا ان كلام المجدد المحشي اعترض على الشئ وظهر فساد ما قال الفاضل السمرقندي بقوله وهذا ليس بمرضي الشئ ويمكن الجواب عنه بان اخراجها بقاء المعنى لاجل ان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريده الوضع عنه وعلى تجريد الشئ عن الشرطية ايضاً لان تجريد الوضع عنه يستلزم تجريده عنها ايضاً لانه لا فيد بالنظر الى الشئ الثاني ومحيي تفصيله ويحتمل ان يكون كلام المحشي اعترض على المصنف ايضاً بان لم يقل الكلمة لفظ وضع لمجرد خروج حروف المجاء بمضمون الشرطية والجواب عنه ايضاً مثل ما ذكرنا فانه ارام ان يورد قيداً مخرجاً على دلالة في التعريف لاخراج ما ليس دالاً في التعريف ولم يكتب بما علم في ضمن التعريف ثم ما قال الفاضل السمرقندي بقوله ويفهم من كلام الفاضل المحشي ايضاً تبعيته كداسيجي ليس بشئ لانه ما سيجي هكذا قوله ونقيت حروف المجاء اي حروف بعدد با صاميتها كالف بانا هي حروف المباني المقابلة بحروف المعاني انتهى كلامه ولا شك ان هذا الكلام لا يشعر بان المجدد المحشي تابع للشئ في اخراج حروف المجاء بقوله لمعنى وهو غايية الظهور (قوله قيل يخرج عنه وضع الحرب) وكذا يخرج وضع الفعل على من ذهب من قال ان الفعل موضوع للمحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المخصوص حيث لا يفهم منه الفاعل معيناً الى الفاعل المخصوص بل يفهم فاعل ما والجواب الجواب فان الملاق الصحيح عند هذا القائل هو الذي يذكر الفاعل مع فاعله وكذا الجواب الثاني قوله واجيب بان المراد معنى اطلاق اطلاقاً واحداً والجواب عنه بان فهم منه الشئ الثاني لا يمدل على فهم شئ الداني تفصيلاً اي بخصوصه بل يمدل على فهمه مطلقاً وان كان تفصيلاً او اجمالاً اي بعمومه ولا شك ان معنى الحرف يفهم منه اجمالاً بوجه لا خطه الواضع عند الوضع مردود لان المراد بالفهم هو الفهم الذي كان غرض الواضع من وضع اللفظ والغرض من وضع الحرف بمعناه هو ان يفهم معناه بخصوصه لا بعمومه ومعنى الحرف لا يفهم بخصوصه عند الاطلاق واذا عرفت ذلك فقد سقط الجواب عنه بان العلم بالوضع معتبر في التعريف وبعد العلم بتخصيص الحرف بمعناه الجزئي بخصوصه يفهم منه الشئ الثاني عند الاطلاق وان كان العلم بتخصيص المذكور مقتنعاً لا يخرج وضع الحرف عن الاطلاق اذ قلنا من حرف جراً ومركب من حرفين فيكون هذا الاطلاق اطلاقاً صحيحاً مع انه لم يفهم معناه حلالاً لاشكال باق بتماله لاننا نقول المراد بالاطلاق الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة لمدعى الحرفي والاطلاق المذكور ليس كذلك بل هذا لاجل ارادة لفظ من لا يقال اذ قلنا خرجت

من البصرة كان هذا الاطلاق صحيحا لاجل ارادة المعنى الحرفي وهو النسبة بين الخروج والبصرة مع انه لا يفهم معنا الحرفي الذي هو النسبة بين الخروج والشام في قولنا خرجت من البصرة الى الشام مثلا فيخرج وضع كلمة من لنسبة مخصوصتين الخروج والشام مثلا لاننا نقول المراد بالاطلاق هو الاطلاق الصحيح الذي كان لاجل ارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص وهو ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة وابتداء النسبة بين الخروج والشام في خرجت من البصرة الى الشام ليست لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص بل هو لارادة الشيء الثاني الذي هو طرف التخصيص الذي بين لفظ من وبين ابتداء الخروج من البصرة ولنا ان نقول بعبارة اخرى بان ابتداء النسبة بين الخروج والبصرة في خرجت من البصرة الى الشام ليس ابتداء النسبة بل انتهاها فهذه النسبة الحرفية ليست معنى الحرفية لكلمة من بل هي معنى الحرفية لكلمة الى (قوله فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) لا يقال لا عليك ان حمل الاطلاق على استعمال اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم من قبيل حمل المطلق على المقيّد كما ان جملة على الاطلاق الصحيح كذلك ففيه ايضاً اعتبار قيد زائد لاننا نقول استعمال الاطلاق في الاستعمال المذكور شائع ومتبادر من لفظ الاطلاق فان الاستعمال المذكور فرد المفهوم الاطلاق وفرد المفهوم اذا كان متبادرا من اللفظ او يريد به هذا الفرد واستعمل فيه لم يكن ذلك قيّداً في التركيب بخلاف الاطلاق الصحيح فانه ليس بمتبادر من لفظ الاطلاق وان كان فرد المفهوم ولم يكن اللفظ بمستعمل فيه لعدم تبادره بل هو مستعمل في المفهوم الذي تناول الاطلاق الصحيح وغيره لتبادره وجوب حمل العبارة في التعريفات على المتبادر فيكون المستعمل فيه مقيّداً وقوله اطلاقاً صحيحاً قيد له الاتري اذا قيل فلان اطلق وقال كذا فليس المتبادر منه اطلاقاً صحيحاً بل اعم من الصحيح والفاقد لا يقال المتبادر من الاطلاق الاطلاق الصحيح لانه فرد كامل للاطلاق وينصرف المطلق الى فرد كامل لاننا نقول كونه فرداً كاملاً للاطلاق لا يستلزم كونه متبادراً من لفظ الاطلاق الاتري اذا قيل ليس للمؤمن كتاب وللمؤمن كذا من الحساب والعتاب ليس المتبادر منه انه ليس بل انبياء كتاب ولهم كذا وكذا لانهم افراد كاملة له فلا يصح حمله على الاطلاق الصحيح لا يقال اطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان اي اهل الفصاحة في محاوراتهم وبيان مقاصدهم ليس الاطلاق الصحيح لان استعمال الحرف في المقاصد لا يكون بدون ضمنية وهذا معنى قوله ولا يبعد ان يقال : فاذا كان مصداق الاستعمال المذكور هو الاطلاق الصحيح فلا فرق بين الجواب الاول والثاني لانه يكون مراد الصحيح من الجواب الاول هو اطلاق الالفاظ بحيث يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم الا انه ذكر مصداق هذا الاطلاق وهو اطلاق الصحيح لاننا نقول هذا خلاف المتبادر فان المتبادر منه ان يكون قوله اطلاقاً صحيحاً قيداً ويجب حمل العبارة في التعريفات على ظاهرها والحاصل ان اللفظ اذا استعمل في فرد مفهوم مدار يد هذا الفرد

لم يكن في التركيب قيداً ومقيداً وما اذا استعمل في مفهومه وذكر به لفظ يخص مفهوم هذا اللفظ
 المطلق يكون في التركيب قيداً ومقيداً ثم اني وجدت فضلاً عن هذا الزمان خالية عن معرفة هذا الموضوع
 وذلك لانهم اعتمدوا في ما قالوا من انهم من انه يمكن ان يقع لم يعبر المحييين الا بالاول فهم قيد
 زائد ابل اكتفى بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به انتهى كلامه ولهذا ينسبون الشئ الى السهو
 والخطأ وعلى ما فصلت هذا الموضوع لم يجب خفاء في صحة كلامه قدس سره (قوله لمعنى) وهو مفعول به
 فان قلت ذكر المعنى مكرر لان كل موضوع موضوع لمعنى قلت الموضوع يدل على المعنى بالالتزام
 ودلالة الالتزام محورة في التعريفات (قوله المعنى ما يقصد بشئ) اي ما يمكن ان يقصد بشئ فلا يرد انه
 اذا لم يقصد بشئ او قصد ولكن لم يتعلق القصد بشئ لم يكن معنى وهو بطلان ان الشئ اعم من ان يكون
 لفظاً وغيره فيصدق على وضع اللفظ وعلى وضع غير اللفظ ايضاً كالذوال الاربع فلذا اقال ما يقصد
 بشئ ولم يقل ما يقصد بلفظ وما يستفاد بلفظ كما عرف به بعضهم وان كان المقصود ههنا هو ما يقصد من
 اللفظ لا اعتبار اللفظ في تعريف الكلمة الا ان المناصب بيان المعنى الاعم مما يقصد من اللفظ وغيره ثم
 ان القصد اعم من ان يكون صريحاً وضمناً وتبعاً فيتناول المعنى الدلالات الثلاث وهي المطابقة
 والتضمن والالتزام فان الحيوان الناطق ما قصد بشئ وهو الانسان وكذا كل واحد من الحيوان والناطق
 قصد بشئ في ضمن المعنى الموضوع له وكذلك المعنى الالتزامي يقصد بشئ بتبعية المعنى الموضوع
 له ثم ان القصد والارادة اعم من ان يكون بالوضع وبغيره فيتناول ما اذا استعمل زيد مثلاً ليعلم حضوره لغيره
 فان الخضور ما قصد بشئ وهو السعال وهو ليس معنى مدابقياً وانضمنا والتزامياً بالنسبة الى السعال
 ثم المراد هو ما يمكن ان يقصد بشئ فلا يرد حان صدق التعريف على افراد المعرفة انما يكون باطلاق
 العام وهو صدق المحمول على الموضوع في وقت ما فح لا يصدق التعريف على ما وضع له اللفظ ولم
 يستعمله احد فيه اصلاً مع انه معنى بالنسبة الى هذا اللفظ وما قال بعض المحشين من ان هذا المعنى
 غير ظاهر عن الالفاظ المذكورة في التعريف وحمل الالفاظ فيه على ظواهرها واجيب ما لم يكن قرينة
 صارفة عن حملها عليها ليس بشئ لان كون صدق التعريف على افراد المعرفة بالاطلاق العام قرينة
 على هذا المعنى وهو ملاحظة الامكان فيه قيل هذا التعريف يصدق على الجوار مثلاً بالنسبة الى
 اللفظ الذي لم يوضع له كلفظ زيد مثلاً لانه يصدق عليه انه ما يمكن ان يقصد بشئ وهو لفظ زيد
 مع انه ليس به معنى بالنسبة الى لفظ زيد واجيب بان المراد من الامكان هو الامكان الاستغراضي
 لا الامكان الخاص ابي ما يستعمل ان يقصد بشئ لا يتصور الابدع وضعه له (قوله فهو اما مفعول اسم مكان)
 وهذا معنى اللغوي واخر معناه اللغوي عن الاصطلاح مع ان المتعارف بينهم نقد به عليه لوجود
 التطويل والتفصيل فيه لاني اصطلاحى ثم ان كان اهم مكان من المصدر المجني للفاعل يكون معناه
 محل القاصدية وان كان من المصدر المجني للمفعول يكون معناه محل المقصودية وعلى التقديرين

يكون معناه اللغوي اعم من الاصطلاحي لانه بمعنى المقصد فكلمة صادق عليه ما يقتضيه بشئ يكون المقصد قطعا من غير عكس سواء كان المقصد بمعنى اسم الزمان والمكان والمصدر او ميمي او اهم المفعول فيكون من قبيل نقل العام الى الخاص (قوله او مصدر ميمي) مبني المفاعل او المفعول (قوله بمعنى المفعول) سواء كان النقل بلا واسطة كما في اللفظ بان ينقل المصدر الميمي او لا الى المفعول ثم المفعول الى ما يقتضيه بشئ وحيث يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام او ينقل الى ما يقتضيه بشئ بناء على جملة بمعنى المفعول وحيث يكون من قبيل تسمية الملزوم باسم اللازم (قوله او مخفف معنى) على خلاف القياس بان يحذف احد اليائين ثم تبدل الكسرة بالفتحة ثم نقلت الياء الفا وكل ذلك خلافا للقياس فيقيم معنى بسكون الياء فلا يردح ما قيل قوله لمعنى اما بفتح النون او بكسر ها على الاول لا يكون مخففا من اسم المفعول وعلى الثاني لا يكون اسم مكان فلا يصح قوله فهو ما مفعول آثم قوله اسم مفعول مرفوع او مجرور على الاول صفة مخفف وعلى الثاني صفة معنى قيل مقابلة هذا بكونه مصدر ميمي ليس على ما ينبغي لكون كلمتهما على وزن مفعول بفتح العين اجيب بان المقابلة باعتبار اصل فان الاصل في الاول هو المفعول وفي الثاني هو المفعول ويمكن ان يقر لانهم ان يكون الوزن في كلمتهما مفعول لانه انما يكون كذلك اذا كان المحذوف على التقديرين هو الياء الزائدة فانه يجوز حذف الياء التي في نفس الكلمة فيكون على وزن مفعول لا مفعول (قوله فان كر المعنى بعد) مبني على تجريده عنه اي الوضع عنه وليس معناه اننا لا نحتاج الى ذكر المعنى بعد الوضع بل بمعنى انه لو لم يجرد عنه لم يبق ارتباط المعنى بالوضع لاشتغال الوضع عليه قيل لابد من تجريده عن الشرطية اعني قوله بحيث متى اطلق ان يستعمل في جزء المعنى وتخصيص شئ فلم لم يذكره واجيب بان تجريده عن الوضع عن الشئ الثاني يستلزم تجريده عن الشرطية ايضا لانها حشية لشئ الثاني وقيد بالنظر اليه فان قلت اذا كان المعنى ما خوذ في الوضع فلم ذكره ثانيا ولم يكتب به قلت ايراد ان يورد لكل ما يختار زعمه قيما على حدة فلماذا لم يكتب بماء لم في ضمن الوضع وما قال بعض المحققين من ان قوله ولما كان المعنى ما خوذ في الوضع انه لو صح يلزم ان يكون ذكر اللفظ ايضا مبني على تجريده عن الوضع عن الشئ الاول لانه عبارة عن اللفظ ليس بشئ لان تجريده عن الوضع عن الشئ الثاني لاجل حصول الارتباط بين المعنى والوضع كما عرفت والارتباط عند عدم تجريده عن الوضع عن الشئ الاول الذي هو عبارة عن اللفظ موجودا فمعناه الكلمة لفظا وضع هذا اللفظ لمعنى مفرد اي خصص هو بمعنى مفرد وما ذكره بعض المحققين من ان قوله ولما كان المعنى ما خوذ في الوضع انه لو صح يلزم ان يكون ذكر زيد في ضرب زيد مثالا على تجريده عن معناه لان ذكر الفاعل ما خوذ في مفهوم ضرب لان مفهومه هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما او فاعل مخصوص ليس بشئ لانا لانهم ان الفاعل جزء من مفهوم الفعل والكلام فيه بل هو خارج عن مفهومه

كما قالوا ولم يعلم في قول ذكر الفاعل في ضرب زيد لاظهار فاعل ما ولاظهار الفاعل الخاص لا لاظهار
اصل الفاعل ثم ان قوله ولما كان المعنى آء جواب عن عدم الارتباط بين المعنى والوضع على
تقدير التسليم اي لو لم يكن المعنى ما هو ذا في تعريف الوضع على مجيل الجزئية فذكر المعنى بعد
مبني على تجريده عنه فلا يرد ما قيل ان ذكر شيء في تعريف شيء لا يستلزم دجوله في مفهومه لانه
يجوز ان يكون خارجا لا ترى انه قد ذكر في مفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل
مخصوص مع ان الفاعل خارج عن مفهوم الفعل ولا يرد ايضاً ما قيل ان الملازمة ممنوعة لانه لم لا يجوز
ان يكون ذكر المعنى بعد لتصريح ما علم ضمنا على انه خلاف المتبادر (قوله فخرج به) اي بقيد
الوضع المهملات والالفاظ آء لا يتال الا ولم ايراده بعد الوضع وقبل المعنى لخروجهما بتقدير الوضع فقط
لعدم الوضع في ديز مقلوب زيد ولا في جسد مهمل لانا نقول انما اورد بعد المعنى ليشير الى انه ليس
فيها وضع التجريدي وغيره وهو الذي جرد عن الشيء الثاني وغيره بخلافه واليه يشعر قوله
اذ ام بتعلق بهاي بالمهملات والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا لان ايراد التخصيص
بعد الوضع اشعار بان ليس فيها وضع التجريدي ايضاً كما لا يكون فيها وضع غير التجريدي ولأوله
اصلا لنفي وضع الخاص والغام منها وانفي وضع التجريدي وغيره فاعتمد ذلك فانه قد غفل عنه فضلا
هذا الرمان قيل كما يخرج به الالفاظ الدالة بالطبع كاح على وجع الصغار كذلك يخرج الالفاظ
الدالة بالعقل كدلالة لفظ ديز مسموع من وراء الجدار على وجود الاقفا واجيب بانه تركها
لاشتراك الدليل لعدم الوضع في الالفاظ الدالة بالعقل واجيب ايضاً بان الالفاظ الدالة بالعقل
داخله في المهمل لان المراد من المهمل ما هو ليس بموضوع كما اراد من المهمل في تعريف اللفظ
ما ليس بموضوع حيث اوردته مقابلا للموضوع وكما قال في تعريف اللفظ في الحاشية السابقة انما قال موضوعا
ولم يقل مستعملا كما في عبارة المشهورة تنبيهها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا يلزم
الواسطة بين المهمل والمستعمل فج لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالعقل وان تغيب لا حاجة الى
ذكر الالفاظ الدالة بالطبع ايضاً لانها ايضاً داخله في المهمل قلنا نعم فان ذكر ما بعد المهملات تخصيص
بعد التخصيم وذلك لاهتمام شانهما لزيادة الالتباس فيها بالكلمة بالنسبة الى الالفاظ الدالة بالعقل
بان لفظ اح موضوع لمعنى الذي موجه اصدربخلاف الالفاظ الدالة بالعقل فان وجود الالفاظ
ليس في اللفظ ديز مسموع من وراء الجدار واعلم انهم قالوا ان المركبات خارجة بقيد المفرد لا بقيد الوضع
لان المراد بها الوضع اعم من الشخصي لنوعي اي ما وضع عين اللفظ بازاء عين المعنى او وضع اجزائه
بازاء اجزائه والمركبات موضوعات بالذات اي بواعداً كلية مذكورة في الكتب العربية (قوله وبقيت حروف
الجماء الموكولة لغرض التركيب آء) واللام في قوله لغرض للاجل واضافة الغرض الى التركيب ببيانيتها اي
لجل الغرض الذي هو التركيب اي تركيب الالفاظ من اجزاء لان كان فرض التركيب معناه ثم ان التخصيص

في تعريف الوضع بمعنى التعيين وفي وجود التعيين في حروف الهجاء مع الاربعة في قوله فلا يردح ما قيل
ان الوضع في قوله الموضوع لغرض التركيب بمعنى الاحداث والايحاء لا بمعنى تخطيط شيء بشئ آ
ففي بقاء حروف الهجاء نظر ثم ان قوله وبقيت حروف الهجاء آ يدل على ان المراد من المهملات
في قوله فخرج به المهملات وبقيت حروف الهجاء ايضاً من المهملات مع عدم خروجها بل يخرجها قوله
لمعنى ثم المراد من قوله بقيت حروف الهجاء آ انها لم تخرج بوضع التحريك فخرجت بقوله لمعنى فلا
يردح انها تخرج بالوضع لان الشئ الثاني في تعريف الوضع عبارة عن المعنى (قوله وخرجت بقوله لمعنى)
فيل لا تخرج جميعها بل لا يعمد الاستفهام منها لانها من جملة الالف واجيب بان قوله لغرض
التركيب متعلق بقوله حروف الهجاء فالخروج ح متعلق بحروف التي موضوعة لغرض التركيب
ومع الاستفهام ليست منها واجيب ايضاً بقيد الحيشية اي خرجت حروف الهجاء من حيث انها حروف
الهجاء وهي التي سميت بها حروف المباني المقابل لحروف المعاني ثم المراد من الوضع في تعريف
الكلمة هو الوضع المعبر عنه اهل العربية فلا يردح ان حروف الهجاء عند اهل الجاهل موضوعة
لمعان آخر فح كيف يصح قوله اذ وضعها لغرض التركيب آ (قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ)
والمراد من بعض الالفاظ هو بعض الكلمات من قبيل ذكر العام واذا الخاس او نقول الالف واللام فيها
للعهد اي الالفاظ الموضوعات مفردة فلا يردح ما قال بعض المحشين من ان الظان يقال بعض الكلمات
هو موضوعة لبعض الالفاظ لجواز ان يكون بعض الالفاظ موضوعاً لبعض آخر ولم يكن كلمة فلا يتحقق
التعريف جمعاً قيل لا ورود لهذه الشبهة بعد ما ذكر فيما سبق من ان المعنى ما يقصد بشئ لان كلمة
ما عبارة عن شئ وهو اعم من اللفظ وغير واجيب بان هذا بعد الغماض عن عموم تفسير المعنى
ثم المراد منه عدم جامعية تعريف الكلمة لان اللفظ اذا كان موضوعاً للفظ آخر فهو كلمة كلفظ الاسم
الموضوع للفظ زيد مع عدم صدق التعريف فلا يردح ما قيل من ان هذا اللفظ اما ان يكون
موضوعاً للمعنى ايضاً ولا ان كان الثاني وهو في حيز المنع وان كان الاول فلا ورود للاعتراض ح
(قوله قلنا لمعنى ما يتعلق به القصد) اي القصد بشئ يجعل الالف واللام للعهد فلا يردح ان التعريف اعم من
التعريف الاول لان القصد هم من ان يكون بشئ او بنفسه بخلاف المعنى الاول فانه يكون مقصوداً بشئ فلا
يكون مقصوداً بنفسه لا يتم هذا التعريف صادق على غرض التركيب لانه شئ يتعلق به القصد فيلزم
ان يكون معنى وهو بط لا نقول قد مر فتان المراد هو القصد بشئ وليس غرض التركيب مقصوداً من جهة وفاء
الهجاء بان يطلق حروف الهجاء ويقصد منها غرض التركيب (قوله فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة) وقيد المفرد واقعي لان الكلمة لا يكون الا مفردة وهذه الشبهة انما يرد على تقدير
كون المفرد صفة المعنى اما اذا كان صفة لللفظ فلا لان لفظ الجبر والجملة مفردة لا يقال (المناسب
ان يكون هذا الاعتراض متأخراً عن بيان قوله مفرد لان وروداً باعتبار المفرد لا باعتبار المعنى

ولذلك قال فكيف يكون موضوعا للمفرد حينئذ قال انما قال موضوعا لمفرد ولم يقل موضوعا
 لمعنى مفرد تنبيهنا على ان الاشتباه في هذه الشبهة باعتبار المفرد لا الدعوى كما في الشبهة الاولى
 فانه لا شك ان قولنا زيد قائم مثلا معنى لفظ الخبر لكن لا يكون مفرد الانا لانه لما كانت هذه
 الشبهة ناشئة من الجواب الذب عن الاولى وكان لهما جواب مشترك ايفم فثبت انه على قوله مفرد
 (قوله هذه الالفاء) وهي مدلول لفظ الخبر فزيد قائم من حيث انه مدلول لفظ الخبر مفرد لعدم دلالة
 جزء لفظ الخبر على خبره ومن حيث انه لفظ بالانضمام الى معناه مركب فيكون مفردا بالقياس
 الى لفظ الخبر ولفظا مركبا بالقياس الى معناه (قوله وهذا جيب عن الاشكاليين) قيل هذا الجواب
 منع فالاولى نقله على الجوابين الاولين وانما هما تسليم وجيب بان جواب المنع اذا كان تحقيقا
 يجوز ناخبة من الجواب التسليمي ومهما كذلك لانه ليس في الواقع لفظ وضع بازاء لفظ آخر (قوله
 بانه ليس هنا) اي في مقام النقص على تعريف الكلمة باعتبار قوله معنى وقوله مفرد او المراد
 من الوضع ههنا ما كان موافقا لنون اصل اللغة وفي قانونهم ايض لفظ وضع لفظ آخر فلا يردح انه
 لا فائدة لهذا المنع لانه يمكن ان يوضع لفظ بازاء لفظ آخر لانه لا حجر في المتصور والوضع كما هو
 المشهور بينهم وقوله مفرد ايض بالنظر الى الشبهة الاولى لانها يتوهم ههنا ان كان لفظ آخر مفردا
 او مركبا كما ستعرفه في هذه الصفحة فالتعميم اشارة الى ان قوله ليس ههنا لفظ وضع آء سلب كلي
 (قوله كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلي هو مادل على معنى في نفسه آء وكذا
 الفعل والحرف والخبر والجملة موضوعان لما يحتمل الصدق والكتاب وهذه المفهومات
 ليست مفردة ولا مركبة لا يقيم هذه المفهومات مركبة سديدة لانا نقول مفهوم لفظ الخبر مثلا ليس قولنا
 ما يحتمل الصدق والكتاب بل يعبر به عن مفهومه ويعرف به وكذلك مفهوم الكلمة ليس لفظ
 وضع لمعنى مفرد بل يعبر به عنه (قوله وفيه ما) كلفظ القضية والقياس والعكس وغير ما (قوله ولا
 يخفى ان هذا الحكم منقوض آء) قيل ليس في الدرع حكم فكيف يفسح هذا القول فان قوله ولا يخفى
 آء اثبات للمقدمة الممنوعة فلا بد ان يقيم ويمكن اثبات المقدمة الممنوعة بهذا الوجه ويمكن
 الجواب بان ايراد الحكم باعتبار ان السند وهو قوله بل بازاء لمفهوم آء يشتمل الحكم بحسب
 اللفظ فانما ناد الحكم اليه فلا يرد ان كون الحكم باعتبار من هذا المنع انما يصح اذا كان السند يستلزم
 الحكم مع ان السند يكفي مجزعا لا يحتاج الى العقلي ويمكن الجواب ايضا بان المراد من الحكم
 مبدئيا تاما او غير تام فيشتمل المنع من قبول ذكر الخاص واردة العام فان الكلام
 المشتمل على الحكم تام ولا يبعد ان يقيم ان المنع يشتمل الحكم فانه في قوة هذا منجوع ثم ان هذا
 كلامه اعترض على الجواب المشترك والخاص ان يكون الالفاء موضوعا لمفهوم كلي لاللفظ
 آخر منقوض بما مثال الغمائر آء لانا اذا قلنا ان زيدا مؤثلائي مجرد يكون زيد معنى لفظ هو

لان الضمير يرجع اليه فيكون معنى الضمير هو هذا الشيء فزيد موضوع له بالشبهة اليه عند من قال
بوضع العام والموضوع له الخاص وهذا قلنا زيد قائم هو مركب نام خبري فزيد قائم ح معنى لفظ
مولانه راجع اليه وانما قال بامثال الفهائير لان اسمه الاشارة والمعرف باللام والموضوعات
ايض كذاك فاذا قلنا ان الذي كلمته هو لاني مجرد او هو جملة يكون لموضوع ح معنى الضمير
وهو زيد او زيد قائم (قوله الى الفاظ مخصوصة او مركبة وفي اكثر النسخ الى الفاظ مخصوصة مفردا
او مركبا وفي بعضها الى الفاظ مخصوصة مفردة كاذن او مركبة وكلنا بالنسختين سهو من المدرسين
حيث زعموا الى عدم صحة تقابل المركبة بالمخصوصة بل المركب انما يقابل المفرد والجملة
الحسنة هي التي كانت بدون ذكر مفردة لان قوله الفاظ مخصوصة وقع بالنسبة الى الشبهة الاولى
لانها تتوجه بالنسبة اليها سواء كانت الالفاظ الثانية التي هي الموضوع او مفردة او مركبة كما اشار
اليه المجلد الحاشي مولانا عاب وقوله او مركبة يشير الى الشبهة الثانية (فولان كان الوضع فيها راجعا
اعلم ان الاحتمال الثاني في الضمائر اربعة الاول ان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا وهذا ما ذهب
صاحب المواقف ومنه صاحب السيد السند قدس سره وهو التحقيق ومعنى كون الوضع عاما هو ان يكون
امر الكل مرآت للملاحظة فلفظ هو موضوع لكل مفرد مذكر سبق ذكره لفظا ومعنى او حكما فوضعها
لكل واحد واحد من المخصوصات محال لانها غير متناهية فجعل المفهوم الكلي آية للملاحظة فيص
الوضع ههنا بالمعنى الذي عرفه سابقا والثاني ان يكون الوضع والموضوع جميعا عاما كالنسان فانه
موضوع للحياة والناطق وكلاهما عام وهذا ما ذهب اليه المتقدمين وتبعهم العلامة الشافعي زانبي فالضمائر ح
موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعماله في الجزئيات والثالث ان يكون الوضع مع الموضوع له جميعا خاصا
كما اذا سمي ووضع مجمل اسم ابنه زيد فيكون الوضع والموضوع له جميعا خاصا وهذا ذات زيد لانه
لا حظ ذات ابنه في اللفظ ووضع لفظ زيد بازاها والرابع ان يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما
فقد قيل هذا الاحتمال منجرب واحتمال ككلي ليس له فرد في الواقع ثم ان قوله ولا يخفى آه انما يريد
اذ كان الوضع فيها عاما والموضوع له خاصا عند كما هو التحقيق واما اذا كان المصم على مذهب
المتقدمين فلا يرد ما ذكره لان الموضوع ح كلي عند (قوله فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير
الى الفاظ مخصوصة او مركبة ونما قال في الحقيقة لان المفهوم الكلي يكون موضوعا له عامي سبيل
المجاز والموضوع له على سبيل الحقيقة هو المخصوصيات قوله مفرد ما مجرد وعلينا انه صفة لفظي لا يقيم
كلامه قدس سره يشعر بان جعله صفة للمعنى اولى من جعله صفة لللفظ لتقدم بيان في ان المشهور
في اصطلاح المنطقيين جعل المفرد والمركب صفة لللفظ دون المعنى وايض في بعض كتب المنطوقين
المفرد صفة لللفظ دون المعنى قال في بعض كتبه ان الافراد صفة لللفظ بالذات وللمعنى بالعرض
ويبدل عليه كلام السجدي في حاشيته للشرح الشمسية لانا نقول كون الافراد صفة للملفظ في المشهور

يُعارضه قُرْبُ الآخر **د** للمعنى مع صحة جعله صفة للمعنى لا بقوله لان لمفهوماً بل بلام البمع للمعنى الى
الآخر اذ صفة لللفظ في ذلك المنطقين وصدق للمعنى عند النحاة وان كان المشهور ان لا يفرق في عرف النحاة
صفة لللفظ بالذات وبالعرض للمعنى فلعل لشم مال الى ما نقل من النحاة قيل ذكر المفرد مستند
لان المعنى صيغة مفرد كرجل فكذلك الرجل لا يدل على رجلين بل يدل على الواحد كذلك المعنى
لا يدل الا على المعنى الواحد فيكون ذكره مستنداً والجواب ان المعنى مصدر وقوله معنى عناء
فيجوز ان يراد به المعنى الماخوذ من جنتين فصاعد الا ان المصدر جنس فان قلت لم يبق المعنى
المصدر في فيه لان المراد به المعنى بالتشديد وهو اسم مفعول كالمعنى فكذلك المعنى بدون التشديد
قائم بصيغة المصدر فيه باقية وفي كفاية لارادته ما ذكرنا من المعنى الماخوذاً لا يتم فيه كحر الآخر
مستند لان الاحترار به من المركبات وقد خرج المركبات بقوله وضع لان دلالة المركب علم
معناه عقلية وليست بوضعية الا ترى ان كل من عرف زيد او عرف قائماً من زيد قائم عرف ان احدهما
مستند الى الآخر وان لم يعرف من الواضع سوى المفردات لانا نقول لان ان دلالة المركبات علمي
معانيها لم يكن وضعية والمثال الذي اوردناه انفاقي والذي يدل على ان دلالة المركبات علمي
معانيها وضعية ان المضاف اليه يوضح من المضاف في بعض اللغات ويقولهم في بعضها فلم كانت عقلية
لم يكن كك لا يتم لا يمكن وجود الكلمة في الخارج الا في ضمن الاقسام لامتناع وجود الكلي
في الخارج وكل واحد من الاقسام لا يمكن وجوده في الخارج بدون الكلمة لتوقف الكل على جزئه
فيلزم الدور فيكون وجود الكلمة والاقسام محالاً لانا نقول الكلمة يحتاج الى فصل كل واحد من
الاقسام ليحصل به وكل واحد من الاقسام يحتاج الى الكلمة فلا دورح لا يتم النصب وفتح والكسر
والف ضارب وميم مستخرج وغيره ما دخل في الحذف وليس شيء منها كلمة فينبغي ان يقول الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد بالاستقلال ليخرج هذا المذكور لانا نقول لا يحتاج اليه قيد المذكور لان
الاعراب المثلث والالف والميم اما ان يكون مفرداً او مركباً فان كان مركباً فيكون مفرداً
وان كان مفرداً فلا يبع من ان يكون مهملًا فيخرج بقوله وضع مستعملًا فيكون كلمة (قوله ما لا يدل
جرحاً لانه على جزء آه) صواب كان له جزء بمعنى ضرب او لا كقوله الضرب وصواب كان لللفظ جزء
كضرب او لا كقوله لا يستقيم والدراد انه ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعنى الحيوان
الناطق حال كونه علماً للشخص الانسان مفرد لانه ليس اسماً لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي
وجزءاً لا اعتباراً لا يدل على جزء ذلك المعنى ولو اريد من جزء المعنى المقص فيندفع
الاشكال ايضاً والمراد من قوله لفظه الموضع لان الاضافة للعهد فلا يرد ما قيل ان هذا
التعريف غير مانع لصدقه على مدلول دلالة العقلية والطبعي مع ان مدلولها لا يثصف بالافراد
والتركيب فالاولى ان يقصده اللفظ الموضوع ليخرجنا من تعريفه ثم ان قوله لفظاً احتراز عن

مدلول والاربع فانه لا يتصف بالافراد والتركيبة كما لا يتصف بهاد والسر وانما لم يقل ما لا يدل
جزء لفظه على جزمه لانه لا يلزم ان يكون للمعنى معنى فان الضمير في معناها راجع الى المعنى وما
قيل ان اضافة المعنى الى الضمير ببيانها فلا يلزم ان يكون للمعنى معنى لان المتبادر لان الظ
من الاضافة ان يكون لامية وحمل الالفاظ في التعريفات على ظاهرها واجب قيل جاز ان يكون
للمعنى معنى كما ان النقوش موضوعة الالفاظ فهي معنى النقوش ويكون للالفاظ معنى ايضاً اجيب
بان المقصود انه يلزم ان يكون للمعنى معنى المفرد وليس للالفاظ معنى المفرد لان معنى المفرد
هو ما لا يدل جزء لفظه آه وايست النقوش الفاظ بل هي من الدوال الاربع قيل يكون للمعنى
معنى المفرد ايضاً كما اذا كان ضمير راجعاً الى زيد ويكون له ايضاً معنى وهو الذات اجيب منه بان
الوجود انه يلزم ان يكون لكل معنى معنى المفرد لانه تعريف فلا بد ان يكون جميع افراد ذلك ورد
في ذلك بان لا ندم ذلك لانه ما لمية وهي لا يقتضي وجود الموضوع فهو صادق على ما لا يكون له معنى
ايضاً اجيب بانه يلزم منه ان لا يكون التعريف ما بعد اصدقه على المعنى المركب كمعنى زيد
قائم لعدم كون المعنى المفرد له كما لا يخفى (قوله وفيه نه يومهم آه) اجيب توهم من كون المفرد صفة
للمعنى ان يكون المعنى متصفاً بالافراد قبل الوضع بمقتضى القاعدة وهي انه اذا نسب الفعل
او شبهه الى شيء هو متصف بصفة لا بد ان يكون هذا الشيء متصفاً بها قبل النسبة المفكورة كما
اذا قيل ضربت زيداً قائماً فلا بد ان يكون اتصاف زيد بالقيام قبل اسناد لضرب اليه ففيما نحن
فيه لا بد ان يكون المعنى متصفاً بالافراد قبل اسناد الوضع اليه مع ان الامر ليس كذلك كما قال الش
قيل فدل على هذا ينبغي ان يتم يدل او يقتضي موضع قوله يومهم لان ما ذكر يكون مقتضى القاعدة اجيب
بانه نعم كان ينبغي ان يتم كذلك اذا لم يكن خلاف القاعدة ظاهراً مع ان خلافاً بها هنا لان من الامور
البينة ان المعنى يتصف بالافراد بعد الوضع لكن بمقتضى القاعدة المذكورة يتوهم ذلك
بقوله يومهم لشاره الى ان المعنى يتصف بالافراد قبل الوضع فصار يصير بهذا الوضع مفرداً فحمل
الوضع مشرفاً عليه فكل المعنى يتصف بالافراد قبل الوضع مجازاً بالمشاركة والحدجاز على نوعين
احدهما باعتبار ما كان وثانيهما باعتبار ما يؤول وهما هو الثاني لا يتم على تقدير انكسار احراز
-معنى تعريف الكلمة انما المقصود هو معنى هو يصير مفرداً للمعنى هو منصف بالافراد واعتبار
الحدجاز في التعريف غير جائز لانه نقول عدم حوازه انما يكون ذلك بلا قرينة خاصة ويكون المعنى
ههنا منصفاً بالافراد بعد الوضع فربما صار على ذلك ثم ان قوله وفيه انه يتوهم ان المعنى
الاولى هو احتمال الثاني وهو كونه صفة لللفظ لا اعتبار التجوز في احتمال الاول لا يتم
لاجائز ان يكون الاحتمال الثاني اولاً لما ذكرنا من نقل الشيخ الرضي من النجاة من ان
الافراد والتركيبة ههنا صفة للمعنى وعند المنطقين صفة لللفظ فالاولى هو الاحتمال الاول

لأننا نقول يحتاجون ان يكون مبنى كلامه هنا قدس مرء على ما اشتبه وهن النحاة من ان الافراد والتركيب صفة لللفظ حقيقة والمعنى بالعرض (قوله كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه)
 اي صلاحه واثوابه فقليل لمن موقر يب الكي القتل قتيل لانه صار مشرقا الى القتل فلهذا اي المجاز بالمشاركة (قوله ومعناه ح مالا يدل آه) وانما لم يقل مالا يدل جزء لفظه آه لان الظان يكون الضمير
 في لفظه راجعا الى اللفظ التي هي عبارة عن اللفظ في لزم ان يكون للفظ لفظ وهو مربوط وان قلت
 لا استحالة فيه فان لفظ هو راجع الى لفظ زيد مثلا قلنا المراد انه يلزم ان يكون لكل لفظ المفرد
لفظ لان التعريف يقتضى ذلك كما عرفت في المعنى المفرد (قوله في ايراد احد الوصفين آه)
 وهو وضع و في قوله والاخر مفرد آه لطاقة بانه يحتمل ان يكون بمعنى ليس بجملة وبمعنى لفظ
مفرد (قوله حديث اتى) اي المصم به اي بوصف الاول قليل صيغة الماضي لا يدل على تقدم
الزمانى فالظن ان يكون بما ضوى بقي بالقياس الى المفرد مع ان الوصف الاول مقدم على الثاني
بالرتبة لان الوضع علية للافراد لانه يصير مفرد بعد الوضع والعلة متقدمة على المعلول بالذات
وان كانتا مع بالزمان واجيب بان هذا مجاز فامتير صيغة السبق الزمانى للسبق الرتبى من قبيل
ذ ممر المشبه به وارادة المشبه فما المشبه به هو التقدم بالزمان والمشبه هو التقدم بالذات
فقد ذكر هنا شيئا هو دال على المشبه به وهو صيغة الماضي كما في رايت الامد في الحمام ثم ان
مولانا عزم زيد جواب الشم ولم يستحسنه واجاب بانه اتما ورد احد الوصفين جملة فعلية لان له
معمول وهو قوله لمعنى والاصح في العمل هو القتل فجعل منته فعلا فيكون ح جملة اقول هذا
اول كلام لانه يمكن ايراد على وجه لا يكون له معمول بان يقم الكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد
اي موضوع لمعنى مفرد فيكون المعنى مضافا اليه ح والعامل فيه هو حرف جر عند المصم
فلا يكون المضاف عائلا فيه عند كما هو المفهوم من تعريفه قال المجد المعشى مولانا عاب والنكتة
على تقديم الوصف الجملة على الوصف المفرد مع ان كون الاصل في الصفة الافراد تقتضي تقديم
المفرد ايض ما ذكره الشم من تقدم الوضع على الافراد قال مولانا عزم من قال هذه النكتة للتقديم
فانه عديم القدرة والنكتة الجملة ان يقم انها قدم الوصف الجملة على الوصف المفرد لانه لا يجوز
تقديم الصفة المفرد على الجملة لثلا يتوهم ان يكون الافراد متقدمة على الوضع مع انه قد سبق ان
الوضع بالعكس اقول ما ذكره المجد المعشى مولانا عاب لا يكون ماله الامد كما لا يخفى قيل ان
التنبية على تقديم الوضع على الافراد لا يقتضي اتيان احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا
لحصول منه النتيجة باتيان كل من الوصفين جملة فعلية بان يورد وصف الوضع بصيغة الماضي
والافراد بصيغة المضارع المجهول اي لفظ وضع لمعنى يفرد لحصوله بايراد كل من الوصفين بصيغة
الافراد اي لفظ موضوع في الزمان الماضي لمعنى مفرد واجيب بان المدكور يستلزم ايراد الوضع

بصفة التي يقتضي تقدمه على الأفراد وهذا لا يتحقق إلا في ضمن صفة خاصة واختار المقصود من هذا
لاستلزامه ما هو الواجب لا يقر المقر بينهما ان الزمان غير مقسم من الفعل الواحد في التعريفات فكيف
يصح القول بان صفة الماضي يدل على تقدم الوضع على الأفراد الزمان لان القول المراد ان صيغة
الماضي يدل على ذلك وان لم يكن الزمان مراد منه ثم ان الأفراد من أفراد اللفظ هدام دلالة جزء
من اجزائه المترتبة في السمع على جزء معناه بحسب الوضع المعتمد في معناه المقصود فلا يخرج الفعل
الدال بجوهره على الحدث وبصيته على الزمان ولا نحو هذا الله علما فانه وان دل جزء لفظه
على جزء معناه لكن لا باعتبار الوضع العلمي المعتمد في معناه المقصود (قوله وان لم يصاعده رسم الخط)
لا يقيم اذا لم يصاعده رسم الخط فلا معنى ولا يراد لانا نقول معناه انه وان لم يصاعده رسم الخط
المشهور وهو رسم خط المتأخرين فان المشهور هو كتابة الالف بعده بخلاف رسم خط المنقلة مبن
فانهم يصاعده رسم الخط من المتأخرين (قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع) فيكون حالا من
الفاعل الحكمي ويحتمل ان يكون حالا من اللفظ باعتبار رجوع الضمير المستكن اليه ويحتمل ان
يكون نصبه بتقدير اعني اي اعني مفرد اقل لا يجوز ان يكون حالا من المستكن في وضع لان الحال
يجب ان يكون في جنب صاحبها فانا اذا جعلنا قائما في ضرب زيد اقالما حالا من الفاعل فيقيم ضرب
قائما زيد اجيب بان لا نم وجوب كون الحال في جنب صاحبها عند الجميع فانه يجوز بعضهم عدم ذلك
فانهم قالوا ان مرتبة الحال موخر عن مرتبة الفاعل والمفاعيل الخمسة واجيب بانه انما يجب
ذلك اذا لم تكن هناك قرينة على كونه صاحب الحال وهي موجودة هنا وهي كون الأفراد
والترتيب صفة لللفظ بالذات وصفة للمعنى بالعرض تسمية للمدلول بالهم الدال (قوله او
من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام) هو ذلك ما يقيم كيف يصح ان يكون حالا من المعنى لانه ليس
بفاعل لاحقية ولا حكما وليس بمفعول به لانه ليس منصوبا فتقرير الجواب ان الحال ما يجر
هيئة الفاعل او المفعول به واما كان المفعول به بلا واسطة او بواسطة نقوله لمعنى مفعول بواسطة
اللام وذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجرورة فالمجرور وحده منصوب المحل
بالفعل وبهذا الاعتبار وقع داخل فلا يردح ان اللازم منه ان العامل في الحال هو الفعل وفي
صاحب الحال هو الجار مع ملحق الاماويل فيهما متحد وما يقيم ان الجار والمجرور في محل النصب من المساملة
والمساملة هي ترك الاحتياط مع القدرة على الاحتياط (قوله ووجد صحته آه) جواب سوال
تقريره انه اذا كان المفرد حالا من المعنى او من اللفظ فالمعنى ح انه وضع اللفظ للمعنى
حلال كونه مفردا او حال كون المعنى مفردا فيلزم ان يكون اتصافهما بالأفراد قبل الوضع
مع ان اتصافهما بالوضع انما هو في زمان الوضع تقرير الجواب ان الوضع وان كان متصفا عليه ذاتا
ولكنه مقارن له بحسب الزمان فان زمان الوضع والافراد احدهما ان حركة اليد مقدمة على حركة

المفتاح ذاتا ولكنها بمقارنة له بحسب الزمان فان زمان حركة اليد هو زمان حركة المفتاح
 فيصح ان يتم ان حركة اليد حائل حركة المفتاح وان كانتا في زمان واحد لوجود تقدم الذاتي
 لا يتم ولو قرر السؤال بان الوضع المفهوم من قوله وضع يدل على التقدم الزمني مع ان زمان
 الحال متقدم مع زمان عاملها فليكون الجواب في المقابلة وموافقا لنا نقول معناه ان المراد من التقدم
 بالزمان الدال عليه صيغته وضع هو التقدم الذاتي من قبيل ذكر المشبه به وارادة المشبه على ما سبق
 انفا لا يتم لا يجوز ان يكون قوله مفردا اذا لا من المعنى لان صاحب الحال اذا كان نكرة يجب تقديم
 الحال عليه لانا نقول هذا انها يصح اذا لم يكن صاحب الحال محرورا بحرف الجر ولاضافه وهو محرور
 بحرف الجر ههنا فلا يجوز تقديمها عليه لان الحالى تابع ومخرج لذى الحال وهو لا يتقدم على الجار مع
 اصلته فعدم تقديم المخرج عليه لولئ ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها فقط بدون حرف الجر لشدّة
 انصال حرف الجر به (قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية) اي المقيد والكافي الوفي لصحة الحالية
 هو المقارنة الزمانية دون غيرهما فان غير ما لا يكفي في صحة ما فلا يردح ما ذكره مولانا همود بيرة من الفضلاء
 من ان المفهوم منه هو ان يكون المعية الذاتية لكن يكفي فيها المعية الزمانية مع ان المعبر فيها
 لا يكون الا المقارنة الزمانية فالاولى في العبارة ان يتم وهذا لمشروط في صحة الحالية او معتبر لصحتها قول
 ما قال مولانا عصمة الله في تصحيح كلام المشم من انك اذا رجعت الى وجدك تلك تجد ان الحالية في المعية
 الذاتية مع الزمانية التي هي مما في صحتها خفاء لان كون المعية الذاتية بين المحنة والركوب مثلا في
 جاءني زيد راكبما لا معنى له فلهذا اقال مولانا همود لا يدخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
 الحال كما يوردونه فوالله وهذا القدر كاف لصحة الحالية انتهى كلامه قوله لاخراج المركبات مثلنا فانها دخلت
 في قوله لفظ وضع له معنى لانها موضوعة بازاء معانيها التركيبية وضمانها وبيانها ان الواضع اما ان يضع
 اللفظا معينة واما ان يضع قانونا كلياً تعرف به المفردات القياسية او تعرف بها المركبات
 القياسية وذلك كما بيننا مثالا ان المضاف متقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من
 كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحقيقه ما اشار اليه بعض المحققين من ان هيأة التركيب دالة بالوضع على
 التعلق بين مفرداتها ووضعا نوعيا ما انها دالة بالوضع فلان ذكر اللفظ بلا تركيب لا يفيد تعلقا بيمه اذا
 ركبت افادت وتلك الافادة ليست عقلية والالام يختلف باختلاف اللغات لكنها لا يختلف واذا لم يكن عقلية كانت
 وضعية واما ان وضعها سعي فلانه لو كان شخصيا لتوقف فهم معنى كل مركب على العلم بوضعه شخصيا وليس
 كذلك لان الهيأة التركيبية بين المضاف والمضاف اليه اذا علم انها موضوعة لاختصاص الزمان الاول بالعامي
 في العربية نحو ماء الورد ولا اختصاص الجزء الثاني بالاول في الفارسية نحو كلاب وكفى ذلك في فهم معنى
 كل مركب اطلاقا وههنا اسباب اما اول فلان الهيأة التركيبية ليست بلفظ فكل المركب من اوسن ربما
 لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظا واما ثانيا فلانه لم يوضع عين المركب لعين المعنى المركب

بل اجزائه لاجزائه فعلى تقدير كون المركب لفظا يحتاج في دخوله في قوله وضع لمعنى المبدأ ان يقيم
المراد بوضعه لعموم وضعه وضعه في اجزائه فيجب ان يقيم في اول الامر ان المركبات داخلية في
لفظ وضع بمعنى لان المراد بوضعه اهم من وضع عينه لعين المعنى ووضع اجزائه لاجزائه فلا تعرض
للموضع النوعي هكذا قيل في تقرير الباحثين ويمكن ان يجاب عن الاول باننا لانم ان يكون المركب
من الشئ وغيره فغيره كلية لا تعرض للمركب من المركب وغيره ليس غير مركب بل مركب وعن
الثاني بان مصداق وضع الاجزاء للاجزاء ليس الا بوضع النوعي فتعرضوا بالمصداق ان قلت اذا كان وضع
المركبات بوضع الاجزاء فلا تفاوت بين ضرب موسى عيسى واين ضرب عيسى موسى في كون وضع
الاجزاء باقيا على كلا التقديرين مع انه تفاوت لانه على التقدير الاول يكون موسى ضاربا
وعيسى حيا وعلى التقدير الثاني عكس ذلك قلنا المراد ان وضع المركبات هو وضع الاجزاء
على تقدير بقاء حياة المركبة فاذا قيل في ضرب موسى عيسى ضرب عيسى موسى يتغير الحياة سواء
كانت كلا مية او احدى من المركب الكلامية هو المركب التام سواء كان خبريا كضرب زيد وزيد
قائم او انشائيا كالامر والنهي مع فاعلهما والمراد من المركب الغير الكلامية هو المركب الغير
التام كالركب الاضافية كفلام زيد والمركب التوضيفية كحيوان ناطق والمركب من الالهام
والحرف ففي الدار والمركب الامتزاجية كخمسة عشر قوله مثل الرجل او فان الالف واللام
تدل على التعريف والرجل على الذات وقائمة مركب من القائم وناء التانيث المتحركة
المختصة باللام وبصري مركب من البصرة وياء التسبقة وكذلك رجل مركب منه ومن التنوين
فان الالف واللام والتنوين من الحروف المعاني اتفاقا قوله وامثالها كالثنائية والجمع كمسلمان
وسلمون فانهما مركبان من الالف والواو والعلامتين لهما وكلام الذي في آخره الغي التانيث
كجلى وحمراء وقد عرفت ان الالف واللام والتنوين من الحروف المعاني اتفاقا فيكون الرجل
ورجل مركبا اتفاقا واماناء التانيث المتحركة وياء النسبة وعلامة التثنية والجمع والغى التانيث
ففيها خلاف فما ذهب الشيخ الرضي وجماعة منهم الى انها من الحروف المعاني فلامثلة المذكورة
مركبة عنده ومال الشافعية فلا تكون كلمة عنده لانها ليست مفردة لكنها يعد لشدة الامتزاج لفظا
واحدة فتقوله لكنها يعد لشدة الامتزاج اورد كلام المصنفين لانهم عدوها كلمة وذهب بعضهم الى
انها من الحروف المعاني فلا تكون مركبة ح (قوله واعرب باعراب واحد) اي ينبغي ان يكون
تلك الامثلة معربا باعرابين لكنها اعربت باعراب واحد لشدّة الامتزاج مع ان قائمة مثلا لا يصلح
ان يعرب باعرابين لان الجزء الاخير فيها حرف ولا اعراب فيه لانه مبني الاصل وكذلك بصري
واجاب عنه مولانا عاب بان المراد من قوله اعرب باعراب واحد هو حرك بحركة واحدة سواء كانت
اعرابية او بنائية ثم قال المولانا المذكور ولا يخفى ان هذا ظاهر في قائمة وبصري وجلى وحمراء

دون الرجل والرجل والتمنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكذا في الاخيرين فان علامة التننية والجمع في اعرابها كالتننية وفيه تأمل انتهى كلامه قوله وفيه اي في كون علامة التننية والجمع اعراب ملحوق بها ذال فانها اعراب المجموع واليه يدل قوله جرع المذكر السالم والواو عشرون واخراته بالواو والياء واجاب عنه مولانا غصم بان المراد منه انه كيف بكيفية واحدة هي حاله واحدة فاللفظ مفهوم منه ح وهو ان يكون الاصل في قائمة مثلا ان يكون على جاليتين احدهما حالة الاعراب والآخرى حالة البناء وهذا اللفظ مفهوم صحيح (قوله مع انه معرب باعرابيين) قيل بجموع ان يكون عبدا لله علما معربا باعرابيين لان تعدد الاعراب يستلزم تعدد المقنض وتعدد المقنض في كلمة واحدة في اطلاق واحد غير جائز وان جاز في اطلاقين واجيب بانهم قد يعتبرون في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان ثم ان اعراب آخره محكي كما في نابطش او اما كان الاخر مشغولا والاول فارغا فظهر اعرابه في الجزء الفارغ كما ظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير فليس لعبدا لله علما اعراب واحدة ثم ان تعريف الاعراب وهو ما اختلف آخره آه لا يصدق على اعراب العبد في عبدا لله علما لان عبدا لله علما ليس آخره آخر المعرب ويمكن ان يجاب بان آخر المعرب باعتبار الوضع السابق لا يعرف من انهم اعتبروا في الاعلام الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق فهو باعتبار الوضع السابق كلمتان (قوله لكان النسب) لان الغرض من علم ملحوظ معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فاصلا جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى غير مناسب فان بصري مثلا مفرد من حيث اللفظ لانه يعد اشدة الامتزاج لفظا واحدة واعربت باعراب واحد بخلاف عبدا لله علما فانه مفرد من حيث المعنى لانه من حيث اللفظ والافراد بحسب اللفظ يستلزم الافراد بحسب المعنى دون العكس ثم ان ذلك الاحوال لا تجري في كل ما يعد اشدة الامتزاج لفظا واحدة بل في ما اعراب الكلمة الواحدة كما في قائمة وبصري وحبلين وحمراء ورجل والتمنى والمجموع (قوله وما اورد صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث آه) كلمة حيث الموقوت ومقصود منه ان تعريف صاحب المفصل ايفض ليس بمستحسن الا انه احسن من تعريف الدم لان عدم حسن تعريفه بشيئين احدهما دخول عبدا لله في تعريفه وثانيهما خروج مثل قائمة وبصري عنه بخلاف عدم حسن تعريف صاحب المفصل فانه من جهة واحدة وهي خروجها عن قائمة وبصري عن تعريفه فهو اخرج ما يكون المناسبا لخرجه كعبدا لله علما ولكنه اخرج ما لا يكون المناسبا لخرجه منه بل المناسبا لادخاله فيه كبصري وقائمة (قوله فانه لا يقيم له لفظ آه) فخرج عبدا لله بقوله لفظ فان التاء الواحدة قيل المراد من اللفظة الواحدة اسادنى ما يطلق عليه اللفظ وهو الحرف الواحد كهمزة الاستفهام والياء الجارة ووق علما والواو ابد اللفظة النوعية بان يعد باللفظة واحدة باعتبارها من الاعتياد او المراد غير هذا فان كان الاول فيلزم ان لا يكون

فيكون مثلاً كلمة بيل الكلمة ح ما يكون على حرف واحد فلا يكون التعريف جامعاً ولكن إنما هي قيد دخل
 فيه عبد الله عاماً لا نه لفظاً ولا جند باعتبار أنه علم وان كان الثالث فعلياً بياناً حتى يكتمل عليه والجواب
 ان المراد من اللفظ الواحد هو ما يتلفظ به مرة واحدة ولم يتلفظ به مرتين ولو باعتبارين فالمراد
 من اللفظين هو ما لم يتلفظ به مرة واحدة بل يتلفظ به مرتين وان كان باعتبارين فيكون عبد الله ح
 لفظين لانه يتلفظ به مرتين باعتبارين احدهما اعتبار العلم والثاني اعتبار الاضافة ففيه تلفظ
 باعتبار المعنى العلمي وتلفظ باعتبار المعنى الإضافي (قوله داخل فيه) اجابني داخل فيه مسامحة
 ومجازاً هذا ما ذكره مولانا عب واصله ما عرفت من انه يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً ولما
 لم يطالع الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله على مضمونهما شكل على الفاضل المذكور ان مثل
 قائمة اذا كانت داخل في تعريف صاحب المفصل فكيف اخرج به بقيد الافراد فلذا قال في
 تفسير قوائمه داخل فيه اي داخل فيه بلا ملاحظة قيد الافراد ويمكن بيان الاشكال بانه لا يصح
 ان يكون مثل قائمة داخل فيه لوجود قيد الافراد في تعريفه مع ان قائمة مركب ثم لو كان
 مراد الشئ ان مثل قائمة بقي داخل فيه بلا ملاحظة قيد الافراد فلا بد ان يقول لم يحق مثل قائمة
 وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً داخل فيه بل خرج عنه كما قال في عبد الله علمه
 الا انه خارج بقيد لفظاً واحداً ومثل قائمة خارج بقيد الافراد وايضاً سوق كلام الشئ من قوله
 فيخرج عن حد الكلمة مثل الرجل آء وقوله واما ما اورد صاحب المفصل آء يستدعي ان يكون ضمير
 فيه في قوائمه داخل فيه راجعاً الى مجموع مفهوم لا الى بعض منه كما لا يخفى وايضاً من له
 صلوك في علم من العلوم لم يصدر منه مثل هذا الكلام لان مسامحته بين غايته البيان ولقائل ان يقول
 بقائه داخل فيه على تقدير ان يكون المراد من اللفظ الواحد في تعريف صاحب المفصل هو الاعم من
 الحقيقي والاحجازي لانه لو كان المراد منها هو اللفظة الواحدة الحقيقية لا يكون داخل فيه لانه
 لا يكون واحد حقيقياً بل واحد مجازياً لانه لشدة الامتزاج يعد لفظاً واحداً وما يعد لفظاً واحداً
 لذلك فهو واحد مجازي كما عرفت بالاشارة الخفية من كلام المجد المحشي الا ان بقم المراد به بقي داخل
 فيه مسامحة ومجازاً وعلى تقدير ان يكون المراد منها الاعم من الواحد الحقيقي والاحجازي ثم ان
 بين المضاف والمضاف اليه وان كان امتزاجاً ولكن ليس هي شدة الامتزاج فلا يرد ان غلام لزيد
 مثلاً مما يعد لشدة الامتزاج لفظاً واحداً فيكون داخل فيه وليس كك (قوله ولو لم يخرج به بتركه آء)
 اي بترك الافراد وتركه هو عدم ايراد في التعريف لا يقيم اذا لم يورده في تعريفه فلا يخرج
 المركبات عن تعريفه لانا نقول انها خارجة بقوله لفظاً واحداً قال مولانا عصم ولك ان نقول
 لو اراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او مجازاً انتهى كلامه وكلامه اما بمعنى ان اخراج صاحب المفصل بمثل
 قائمة منه ليس على ما ينبغي لان مثل قائمة وبصري مما يعد مفرداً واحداً واما بمعنى ان قول الشئ بتركه

ليس على ما ينبغي ان ينبغي ان يقول ولو لم يخرج به بطلان كونه مفردا يحكم بالكان ان نسب اقول ما ذكره
 الفاضل المذكور به بينه ما ذكره الشارح بقوله ان مثل قائمة وبصري بعد لشدته الهمزة لفظا واحدا
 لان مثل قائمة وبصري اذا اشد لامتزاج لفظه والحدة فهو مفرد حكمي لا محالة لان ما لا يكون
 مفردا حقيقة ولا حكميا يدتبع ان يكون داخل في تعريف الكلمة لاعتبار الافراد في تعريفها الا ان
 الشارح لا يورد المفرد الحكمي بهذه العبارة المذكورة بقوله ان مثل قائمة وبصري مما بعد لشدته آه
 تنبيه على انه المفرد الحكمي الذي يعد لشدته الامتزاج لفظا واحدة فهو ليس خاليا من تبادر
 التعريف بخلاف مفرد الحكمي الذي ليس بهذه الصفة فاذا عرفت ذلك فلا معنى لقوله ولك ان
 نقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ثم ان كلام الفاضل المذكور لو لم يكن راجعا
 الى كلام الشارح حقيقة فلا يجوز ان يراد من المفرد في التعريف اعم من المفرد حقيقة او حكما لان
 المتبادر من المفرد هو المفرد حقيقة وحمل الالفاظ في التعريفات على المتبادر واجب قوله
 واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة وايراد دفع موال تقريره ان الدلالة اما ان يكون معتبرة
 في تعريف الكلمة او لا ان كان الاول فيلزم ان يكون تعريف الحصر فاصرا لعدم اعتبارها فيه
 والكان الثاني فلا كرها في تعريف صاحب الفصل مستلزمك ثم الوضع مستلزم للدلالة لانه اذا
 وضع لفظ بآراء شيء فيدل عليه لاعتبار العلم في تعريف الوضع وان قلت استلزامه لهما غير مسلم
 لهما من ان الوضع يتناول حروف الهجاء وهي خارجة بقوله لمعنى فلا دلالة لحروف الهجاء
 على معنى قلت المراد ان الوضع للمعنى يستلزمها (قوله لان الدلالة كون الشيء آه) وهي ناشئة
 اقسام وضعها ان كانت بحسب جعل الجاعل اي وضع الواضع وطبعها ان كانت بحسب طبيعة الالفاظ
 طبيعة الالفاظ يقتضي التلفظ بلفظه عند عروض المعنى لطبيعته وعقلية ان كانت بخير ذلك والامر
 ان الدلالة كون الشيء اذا فهم فهم منه الشيء الثاني لا متى فهم منه الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
 لان الاعتبار في الدلالة عند ارباب العربية هو للزوم الجزئي لا الكلي فهذا المعنى الجزئي مندرج
 تحت الوضع فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فيما ذكرنا ظاهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان بعد
 جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارضة الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يفغني
 من ذكر الدلالة انتهى كلامه وذلك لانك قد عرفت انه متى تحقق الوضع تحققت الدلالة
 الجزئية (قوله ك) لالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار آه وانما اورد ديز مقلوب زيد الذي هو
 مهمول لانه اراد ان يكون للعقلية مثال لم يكن الموضوع دخل فيه وانما قال من وراء الجدار
 لان عند المشاهدة دلالة العقلية غير موجودة او غير ظاهرة وان كانت موجودة في نفس الامر وذلك
 لانه اذا دل مجموع المشاهدة والعقل على وجود الالفاظ لا يكون الدلالة العقلية ظاهرة لمحوه
 المشاهدة التي هي اقوى من الدلالة العقلية والاضعف يصح عند وجود الاقوى و فادل

عليه المشاهدة فقط لا يكون الدلالة العقلية موجودة ح وما قيل عدم وجود الدلالة العقلية بل
 لان العقل هذه توجد علم اللفظ ولم يكن الدلالة العقلية موجودة مع وجود العلم يلزم تتلف
 المعلول عن العلة وهو بطل ليس بشئ لانا نقول ان المستحيل اما تخلف المعلول عن العلة الشخصية
 او النوعية فاما الاول فهو غير مسلم الجواب ان يكون له علة اخرى وان كان الماني فمسلم لكن
 لم يعدم لوجود العلة الاخرى من نوع العلم مع هذا كما لا يخفى قوله فبعد ذكر الدلالة لانه لا قيل
 لان ذلك لانه انه يصح اذا لم يكن بعد ذكرها شئ يستلزم الوضع واذا كان فتح الحاجة الى
 الوضع كما في تعريف المفصل لان المفرد يستلزمه لان الافراد والتركيب انما يكونان بعد
 الوضع وانقلبت هذه الدلالة دلالة الالتزام وهي معجوزة في التعريفات قلت الوضع ايضاً يستلزم
 الدلالة كك فكانت معجوزة فلا بد من ذكر الدلالة في التعريف للمصم لان يقيم معنى المعجوز انه
 لا يصح اعتبارها فيه بل يستلزم انهم ذهبوا الى عدم اعتبارها فيها وان جاز اعتبارها فيها مع عدم
 الاختصار قوله وبقي اسم وفعل وحرف وانما قدم الاسم على اخويه لانه اشرف افراد الكلمة
 وقدم الفعل على الحرف لانه احد اجزاء الكلام بخلاف الحرف وانما قدم الحرف في رجه الحصر لانه
 اخصر فهو بالنقد اجماع وبعبارة اخرى فلانه بسيط بالنسبة الى القسم الثاني اولانه اقرب
 بالنسبة الى قوله اول تنال و قدم الفعل على الاسم لان قيوده وجودية و لموجود في التصور
 سابق على المعدوم طبعاً فقدم وضعه فابقت الكلمة المنقسمة الى اقسامها الثلاثة اما موجودة
 او معدومة ان كانت موجودة يلزم ان يكون الكلمة على اربعة اقسام اسم وفعل وحرف ومطلقة الكلمة
 وهذا خلف وان كانت معدومة يلزم انقسام المعدوم الى الموجود وهو محال قلت المطلق موجود
 في ذاته و معدوم في الخارج فتح لا يلزم من تقسيمها تقسيم المعدوم الى الاقسام الموجودة ولا
 ان يزيد الاقسام في الخارج على الثلاثة فان قيل الضمير اما ان يكون راجعاً الى لفظ الكلاسة او الى
 مفهومها لا سبيل الى الاول لان لفظها اهم بدليل دخول اللام عليه في اقسام الشئ الى نفسه والى
 قديمه وهو غير جائز ولا الى الثاني لان مفهومها مذكور فالجواب بان الضمير راجع الى لفظ الكلمة
 ولكن التقسيم باعتبار المفهوم ويمكن الجواب عن اصل الاشكال بانه لاننا قد كبر مفهومه الى المفهوم
 عارض للتدبير والتأنيث كذا في حاشية شرح المواقف فان قيل المفهوم محكوم عليه والمحكوم عليه
 من خواص الاسم فيلزم التحد وروى انقسام الشئ الى نفسه وقسيمه والجواب ان المحكوم عليه في
 اصلاح النحاة هو اللفظ المعبر من الذات المحكوم عليه وهذا هو الضمير وهو اسم وفعل وليس بمقسم
 قيل قد صرحوا بان الضمير اذا وقع بين مبتدأ ومؤنث وبين خبره مذكور فالاحسن المذكور باعتبار الجزاء
 الذي هو مناط الفائدة في الكلام واجيب انه انما عدل عن هذا في قوله وهي اهم لانه وهي الاشارة الى
 ان الاقسام انما هي للكلمة ولو ذكر الضمير لقرئ انها اقسام اللفظ لا الكلمة فان قيل اللفظ الموصوف

لا يكون الا كلمة تلك النكتة حاملة على تقدير تدوير الضمير ايضاً قلنا جاز ان يتوهم عود اللفظ الى مطلق اللفظ لان التمهيد اذا كان مذكراً كان المطلق ايضاً مذكراً لا يقيم لا يدل ان يكون الكلمة مذكرة لثلاثة جميعاً لا كل واحد منها لان الواو يفيد الجمع لا نأقول هذا انما يصح اذا كان التقسيم تقسيم الكل الى الاجزاء كتقسيم السكنجبين الى الماء والنخل والعسل واما اذا كان تقسيم الكي الى الجزئيات كتقسيم الحيوان الى البهيمة والفرس والبقر وغيره فلا فانه لا يلزم ان يكون الحيوان مجموع هذه الانواع وايضاً قولهم الواو للجمع لا يريدون ان المحذوف والمعطوف عليه مجتمعان معا في حالة واحدة بل ارادوا انهما مجتمعان في كونهما محكوما عليهما وفي كونهما محكومان او في حصولهما انحواجا في زيد وعمر وزيد قائم وقاعد وزيد قاهر وعمر وقاعد قوله اي منقسمة الى هذه آية اما الانقسام فلان المقام مقام التقسيم لانه تنمة التعريف واما الانحصار فمن السكوت في موضع الحاجة الى بيان الاقسام فاشار به ان هذا التقسيم لا بيان حكم الكلمة لا يقيم اذا كان تقسيماً فالاولى او اوما موضع الواو لانه قول كلمة او واما للتنافي والتباين فلما كان التنافي بين الاقسام في غاية الظهور فاكتمل بالواو اعلم ان الشيخ الرضي وكثير من فضلاء النجاة على ان هذا الحصر عقلي بدوي كحصر الشيء في الوجود والمعدوم فمن البين ان كل شيء اما موجود في الخارج ولا يكون موجودا فيه وهذا الحصر اثير بين الخفي والاثبات كما يرشدك عليه الدليل فانه في قوة تقسيمين الاول قوله اما ان تدل والثاني قوله ان يقتصر وكل منهما دال اثير بين الخفي والاثبات ثم قيل ان ابين عن جعله حصراً عقلياً بدوياً فني كونه حصراً مقطوعاً به مما لا كلام فيه وحصر لمقطوع به هو ان في يجوز العقل فيه قسماً اخر ولكنه يزول بدليل كحصر الشيء في الواجب والممكن والممتنع فان ذاته اما ان يشتمل الوجود او لا ان كان الاول فهو الواجب وان كان الثاني فهو العقل تجوز قسماً اخر من اجتماع الاقسام الثلاثة ولكن يبطله الدليل وهو اجتماع النقيضين ولقائل ان يقول لا بد ان يكون هذا الحصر استقرائياً لان الحرف هو ان لا يدل على معنى في نفسه بل يحتاج الى كلمة اخرى مع ان العقل تجوز ان يكون كلمة لا تحتاج الى كلمة اخرى في دلالتها على معناها بل تحتاج الى قرينة دالة او غيرها من الامور العقلية لا الى كلمة اخرى فلا دليل يبطله فليس حصراً مقطوعاً به ولا حصراً عقلياً بدوياً وهو فيكون استقرائياً لعدم وجود كلمة تحتاج في دلالتها على معناها الى امر عقلي بالتبع والاستقراء ويمكن الجواب بان القسم المذكور المفروض داخل في الاسم والفعل فان المراد من في نفسه هو ان لا يحتاج الى ضم كلمة اخرى اليه سواء ان احتاج الى ضم غير الكلمة من الاسور العقلية او لا وان كان الواقع انه لا يحتاج الى شيء ادلاً لكن التعميم لا دخال الاحتمال العقلي فيه لا بأس به (قوله لما كانت موضوعاً لمعنى والوضع هو) فع سوال بقرينة ان قوله اما ان تدل على معنى في نفسها او لا تدل على معنى في نفسها ليس

بهما صرحوا بان تكون كلمة لا تدل اصلا فلما جاب بان كون الكلمة متضمنة بغيره بدو به بطر عن عبار
 الوضع في تعريفها وهو يستلزم الدلالة وهذا السؤال مبني على رجوع النفي الى التقييد لا يقيم
 لاجتماع الى هذه العبارة المفروض المذكور لان قوله اما ان تدل على معنى في نفسها ولا تدل اثبات
 ونفي ولا شيء خارج عنهما فما ذكره المعترض من الاحتمال يكون داخلا في القسم المنفي لاننا نقول
 ان النفي اذا دخل على المقييد يرجع ذلك النفي على القيد وهو هنا قوله على معنى في نفسه ولا يعبر
 اخرى بانه لم اكتمته في ذلك بالنفي والاثبات يلزم ان ما لا يدل على معنى من اقسام الحروف
 و امس كك (قوله اما من صفتها) ونقد ير لان قوله ان تدل خبر لان واسمها هو الضمير الراجع الى
 الكلمة فلا بد ان يكون الخبر محمولا على الاسم مع ان قوله ان تدل ليس محمول عليها لان قوله
 تدل مصدر ماول لكلمة ان وهو غير محمول عليها واذا قدر من صفتها فليلزم حمل الدلالة
 على صفتها ثم ان تقدير الشئ في جانب خبر ان اولى مما قدر في جانب اسمها اي لان دالها
 ان لا تدل آه وان كان هذا التقدير اخضر من تقديره اما ولا فلانه لا يناسب بالتقسيم لان التقسيم انما
 يكون للكلمة لا لالحال او صفتها وان صح بالتاويل اي الكلمة حالها اما ان تدل آه واما ثانيا فلانه
 لا يصح قوله الثاني الحرف ظاهر لان حالها ليس حرفا الا بالتاويل المذكور واما ثالثا فلان حصر حالها
 في القسمين بطا وجود الاحوال الاخرى لها كالبناء والاعراب بخلاف ما قال الشلان من التبعيض
 في قوله من صفتها واما رابعا فلانه يلزم التأويل قبل الاحتياج ومثله العلامة المستغنى اي بنزع الخف
 قبل البلوغ الى الماء وايض يصح تقديره والدفع حمل المذكور وايض كما يكون المصدر الضريع
 بمعنى اسم الفاعل مثل رجل عدل كك المصدر الماول بمعنى كما فعله الشئ في لام الجود
 في قوله ثم وما كان الله ليعذبهم اي معذبهم وايض كلمة ان اذا دخلت على المضارع تجعله
 في تاويل المصدر باعتبارها حكام اللفظي مثل دخول حرف الجر وعطف المفرد عليه لا ان تجعل في
 ناء يله باعتبار المعنى بان يقصد المعنى المصدر في فعله هذا لا تحتاج الى التقدير وما قال
 بعض المحشين تقديره واخضر واظهر من تقدير من صفتها ما كونه اخضر فظا وما كونه اظهر فلان
 المقصود ههنا فسمه الكلمة حيث قسمها الى الاقسام الثلاثة ودعى حصرها فيها فالمتبادر في الدليل
 فسمه الكلمة لا صفتها فاذا قدر ذلك ويكون الدلالة صفة الكلمة بخلاف ما اذا قدر من صفتها فانه ح
 يكون صفة لصفته ليس بشئ لا بالاتم ان المتبادر في الدليل فسمه الكلمة باعتبار نفسها بل المتبادر
 فيه فسمه صفتها لان الدلالة وعدم الدلالة صفة الكلمة باعتبار نفسها فالمتبادر في الدليل فسمه
 الكلمة باعتبار صفتها قوله على معنى كائن في نفسها وانما جعل الثarf مستقرا متعلقا بقوله كائن دون
 لغوا متعلقا بقوله تدل لانه اذا كان لغوا متعلقا به فلا بد ان يقول بنفسها لا في نفسها لا يقيم كل واحد
 من المتبادر في الدلالة فسمه الاخر فلم لا يجوز ان يكون كلمة في بمعنى الماء لاننا نقول انهم يحملون

حروف الجارة بمعنى نفسها بقدر الامكان فحمل كلمة الجارة بنفسها بمعنى نفسها لا يتم لما قال على معنى
والمعنى ما يقصد بشئ فلم لا يجوز ان يكون الجار واحداً ومتممها يقولون يتحسن ويكون ح كلمة في بمعنى
نفسها لا نأخذ قول لا بد ان يتولح على معنى نفسه لان الضمير ح يرجع الى المعنى لا الى الكلمة (قوله
والمراد بكون المعنى في نفسها لا يتم كون المعنى بـ من صفة المعنى ودلالة الكلمة عليه بنفسها
يكون صفة الكلمة وبين صفة شئ وصفة شئ آخر تبائن فلا يصح تفسير احد هما بالآخرى لا نأخذ قول
كون المعنى وان كان صفة المعنى ولكن كون المعنى في نفس الكلمة يكون صفتها كداهوم مذمب العلامة
التفتازاني ولكنه يريد على مذمب السيد قدس سره لان كون المعنى في نفسها ايضاً صفة المعنى عند
فالجواب عنه ان في قوله ان تدل عليها بنفسها ماساة منتهى ان المراد بكون المعنى في نفسها هو كون
المعنى مدلولاً عليه بنفس الكلمة فيكون صفة للمعنى عند (قوله القسم الثاني) فكان قائل لا يتول
لا بد ان بقول الدانية وهو ظفا شاربه الى ان التذكير باعتبار الموصوف المذكر (قوله وهو لا يدل
على معنى في نفسها آ) لا يتم لعدم لا يقع مفهوم للماهية لا نأخذ قول هذا التعريف اسدي لا حقيقي
فتوليبيان الموضوع له فقوله ما لا يدل على معنى آه يكون موضوعه بالنسبة اليه (قوله اعني
الابتداء والانتفاء) اي الابتداء الجزئي وكذا الانتهاء فلا يرد ان كل واحد منهما اسم فيكونان
مستقلين فلا يكون معنى من والى قوله حيث يقعان عدماً في الكلام او كون الشئ عدماً فيه ان يقع
مسنداً او مسنداً اليه وذلك يستلزم الدلالة في نفسه وقس عليه الحرف فلا يرد ما ذكره مولانا
دصم من ان الاولين ان يذم حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما انتهى لا يتم الاستلزام في العكس
ايضاً لا نأخذ قول لا يشبهت الا ولوية (قوله كما ستعرف) اي كما ستعرف وجه انهما عدمة في الكلام
بخلاف الحرف في تقديم الكلام من ان الكلام يحصل من الاسم والفعل دون الحرف فلا يرد ما قيل
لا معنى لا يرد قوله كما ستعرف انهما عدمة في الكلام دون الحرف لانهما في هذا الموضوع ايضاً
قوله والقسم الاول آه وفيه ما فيه (قوله ان يقتزن ذلك المعنى المدلول عليه آه) وانما زاد قوله ذلك
المعنى لان الضمير في قوله يقتزن راجع الى القسم الاول وهو اللفظ كلفظ ضربت فانه يدل على
معنى في نفسه فلو لم يزد قوله ذلك المعنى يلزم ان يكون اللفظ مقترناً باحد الازمنة الثلاثة مع
ان المقترن به ليس الا المعنى وانما زاد قوله في الفهم لم يشير الى ان المراد من الاقتران هو الاقتران
في الفهم لا الاقتران في التحقق اني في نفس الامر كما هو المتبادر والا يلزم ان يكون المصادر فعلاً
لان الضرب مثلاً لا يكون الا في زمان في نفس الامر ولكن لا يفهم الزمان منه وانما زاد قوله عتها
اي من لفظ الكلمة لئلا يرد قولنا زيد ضارب عمر واغدا لان الضارب مقترن باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم ولكنه لا يكون مفهوماً من لفظ الضارب بل من لفظ الضارب (قوله باحد الازمنة الثلاثة آه) اي
كان ذلك المعنى مقترناً باحد الازمنة الثلاثة بان كان المعنى ظرفاً باحد الازمنة الثلاثة فلا يردح باللفظ

الماضي لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم ليس - - - - -
 لاحد الازمنة الثلاثة بل يكون احدا الازمنة الثلاثة فيه وصفه ويمكن ان يقال قوله اي حين يفهم
 ذلك المعنى آء الدافع المناقشة المتوحدة على لفظ الماضي لان المراد من المقارنة في قوله مقارنا
 له هو مقارنة الجزء الى الكل وفهم احدا الازمنة الثلاثة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية لا الجزئية
 قيل تعريف الفعل يشكك بقوله خلق الله الاسم وخلق الزمان فان ذلك غير مقترن بالزمان والا
 يلزم ان يكون للزمان زمان ويلزم ان يكون الواجب محلا للزمان وهو بطلان محل الحوادث حادث
 اجاب عنه النحويون باننا لا نفعل فعلا الا وادى في زمان وقولنا خلق الله الزمان نرانا منزلة ما هو في
 الزمان واجرينا مجري ما يفعله في الزمان وتكون في الحقيقة في غير زمان هذا كلامهم فعلى هذا
 لا بد ان يذكر في تعريف الفعل او ما هو منزل منزلة لزمان فعلى تقدير اعتبار هذا القيد في التعريف
 يرد عليهم انه يلزم من اعتباره فيه تعريف اشئ بما هو اخفى منه لانه غير معلوم فالجواب ان يتم
 ان المراد من الزمان ان كان الفعل ماضيا وهو مناسب اليه الفعل قبل كونه فيه وان كان مستقبلا
 هو مناسب اليه الفعل بعد كونه فيه وان كان حالا هو مناسب اليه الفعل حال كونه فيه واجيب ايضا
 بان الواجب يكون في زمان وان كان لا يكون وجوده موقوفا على الزمان فان قلت الكلمة جنس
 الاسم والفعل والحرف كذا اقالوا انفسا كل واحد منها ما يكون كلمة ايضا وهو بطلان متناع ان يميز
 كلمة او لا كلمة لان نفع الوسط بين النقيضين وهو بطلان ايضا لا متناع ان يجتمع اشئ مع نقيضه قلت
 ان اردتم باللكمة هذا العدم المخصوص فلا تلزم اجتماع النقيضين فان هذا المفهوم كما يصدق
 على نفس الكلمة كذا يصدق على اشياء اخر غير نقيضها فالافتراض باحد الازمنة الثلاثة وغير ذلك
 فصل فان قلت مورد القسمة بين الاسم والفعل والحرف كلمة وكل كلمة اسم وفعل وحرف فالمورد
 اما اسم الوفيل او حرف وايا ما كان يلزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وهو مم قلت ان اردتم
 بقولكم كل كلمة كل فرد فرد من الكلمة فلا نم اتحاد الوسط لان الكلمة التي هي الورد كلية وان
 اردتم ما هو اعم من ذلك بحيث يشتمل الكلية ايضا فلا نم صدق الكبرى فان قلت لا يجزئ الحكم
 بان الاسم كلمة لان الكلمة اعم من الاسم والفعل والحرف فلو كان الاسم كلمة يلزم ان يكون الخامس
 نفس العام وهو مم قلت انما يلزم لو كان معنى الحمل ان الموضوع نفس المحمول وليس كذلك بل
 المراد ان ما صدق عليه الموضوع صدق عليه المحمول ولا يمنع ان يصدق الخامس والعام على
 شئ واحد باعتبارين مختلفين فان قلت لا شئ من الكلمة التي هي مورد القسمة مشخص لانها
 كلية وكل موجود فهو مشخص فلا شئ من الكلمة بموجودة في الخارج ولكن الكلمة جزء من
 افراد الموجود في الخارج فيكون موجود في الخارج ولا موجود فيه قلت لانما ان الكلمة التي
 هي جزء من افرادها هي الكلمة التي كانت مورد القسمة فان الجزء حقيقة الكلمة فقط والمورد

هو الحقيقة مع هذه الكلية وبينهما تباين فان قلت كل واحد من الاسم والفعل والحرف يجب ان يكون منقسم الى الاقسام الثلاثة لان الانقسام الى اقسام الثلاثة لازم للكلمة والكلمة لازمة لكل واحد منها لزوم الجزء لكل ولازم لازم الشيء لازم ذلك الشيء قلت لانم ان الانقسام لازم للكلمة التي هي جزء الاسم والفعل والحرف وانما هو لازم للكلمة الكلية التي هي جزء حقيقة الكلمة فقط فان قلت الكلمة صادقة على الفعل ولا شيء من الاسم بصادق عليه ينتج من الشكل الثاني لا شيء من الكلمة باهم وهو بطل قلت ان اخذت الصغرى كلية قصداً فها هم وان اخذتها جزئية يكون النتيجة بعض الكلمة ليس باهم وهو صادق فان قلت يجب ان يصدق الفعل على جميع اقسام الكلمة لانه لو لم يصدق عليه يصدق عليه نقيضه لا متنازع الخلو عنهما فيصدق اللا فعل على الفعل وهو محقق لانم امتناع الخلو عنهما لجواز ان يصدق الفعل على بعض واللا فعل على بعض آخر على ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية فلولا يصدق على جميع اقسام الكلمة لزوم صدق اللا فعل على بعض اقسامها وهذا حق (قوله القسم الثاني آء) وانما قدم لقر به بقوله اولا يقترون اولتبدية القدم الثاني الذي هو الحرف حيث قدمه ايضاً لما ذكرناه (قوله لاستعلا ثه على اخويه) وانما يعبرون بالمبتدئين بالاخوين لان بيرع الاخوين مما ثلثة ومناخبة من حيث انهما من اب واحد كك المتماثلان لان الفعل والحرف يكونان كلمة كالاسم (قوله حيث يتركب منه آء) اي يتركب من نوع الاسم وحده الكلام لان شخصه فلا يرد انه لا يتركب الكلام من الاسم الواحد (قوله وقيل من الوسم آء) وايراد بلفظ قيل اشارة الى ضعف مذهب الكوفيين اما لان وجه التسمية وان لم يجب ان يكون مطرد اولكن الا ولى ان يمتاز عن المقابل بان لا يوجد وجه التسمية في المقابل مع ان مهنا مقابله وهو الفعل والحرف ايضاً علامة لمسماه واما لان فعل الاسم هو سمي وجمعه اسماء فلو كان من الوسم فكان وسم على وزن فعل بتشديد العين فيكون جمعه او سماء ثم كونه من الوسم بتبديل الواو بالهمزة كما قيل ان اصل اسماء وسماء بالتبديل المن كور (قوله سمي به لتضمنه آء) اي سمي الفعل الاصطلاحي فعلا لان معنى الفعل بالفارسية كردد وهذا معناه الحديثي ومعناه اللغوي عبارة عنه والفعل الاصطلاحي متضمن للفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية المتضمن اسم الفاعل باسم المتضمن اسم المفعول ومن قبيل تسمية الكل باعض الجزء او من قبيل تسمية الحشمة بل الفاعل باسم المشتمول المفعول لا يقيم هذا ايشكل بالافعال الناقصة لانها منسلخة الحدث فكيف يصدق عليها قوله لتضمنه الفعل اللغوي لانا نقول معناه انه لتضمنه الفعل اللغوي بحسب اصل لوضع حيث انسلخ الحدث منها لا يقيم ايشكل بالمشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لتضمنها الفعل اللغوي مع انه ليس بفعل اصطلاحي لانا نقول قوله لتضمنه الفعل اللغوي وجه التسمية والا طراد فيها غير لازم (قوله وقد علم بذلك آء) وانما قال علم ولم يقل عرف لانه جرت العادة

باستعمال العلم لا دراك الكلي والمركب والمعرفة لا دراك الجزئي واليهيطة وهناك ادراك
 المركب لا نهج مركب من الجنس والفضل والواو للعطف على انحصار المفهوم من سكوت المص قبل
 دليل انحصار او المعطف على العلم بالانحصار الذي يفيد الدليل اي علم انحصار الكلمة وقد علم
 بذلك وعلى هذا التقدير يفتحتمل ان يكون الواو للحال والباء في قوله بذلك للاستعانة وانما
 اختار اسم الاشارة موضع الضمير ولم يقل وقد علم به مع انه اخصر اشارة الى انكشاف الدليل
 وثبوره فلا يردح ما قيل ان المرجع اليه في ذلك يكون محسوسا بحس البصر مع ان دليل الحس
 امر معقول ليس محسوسا بحس البصر وانما اخبر ذلك دون هذا اشارة الى عظم شأن الدليل
 بسبب جودته فنزل له منزلة البعيد انما له كما في قوله نعم الم ذلك الكتاب فلا يردح ما قيل ان
 المرجع في ذلك يكون بعيدا وليس دليل انحصارك ومهنا اعتراض مشهور وهو ان الدليل
 من حملة التصديقات والحمد من جدلية التصورات فيلزم حصول التهور من التصديق والجواب ان
 حصول التصديق من التصور لا يجوز اذا كان بطريق الكسب والنظر بان كان التصديق كاسبا والتصور
 مكتسبا بخلاف ما اذا كان بطريق الملازمة بان كان التصور لازما للتصديق ويمكن الجواب ايضا بان
 التصديق منها حصل من التصديق لا من التصور لان قواعدها لا هم كذا واحد الحرف كذا مشتمل على
 الحكم فيكون نصدا يقال لا تصور اقال المجبى لمحشي اضافة الحد الى كل واحد بمعنى اللام ويصح التصريح
 بها ايضا واذ اضافة كل الى واحد ايضا بمعنى اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في
 بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
 مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد
 انتهى وبعبارة اخرى ان هذه الاضافة بمعنى اللام لان كل لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله
 واحد منها كلي يصدق على الامم والفعل والحرف واذ اضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لانه مغاثر للكلي
 لكن يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد والمعنى وقد علم حد الجزئيات بهذا الكلي
 فلا يردح ما قيل ان اضافة كل الى واحد ليست بمعنى اللام ولا بمعنى من ولا بمعنى في اما الاول
 فلانه يقتضي التعدد في المغايرة بين المضاف والمضاف اليه او يقتضي اظهار اللام اما الثاني فلانه
 يقتضي صحة الحمل واما الثالث فلانه يقتضي الظرفية وكل منها مفقود منها فان قيل العلم يقتضي
 المفعولين فما مفعولا قلنا المراد بقوله علم حد كل واحد منها انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا
 والحرف كذا فيكون قوله حد كل واحد منها قائما مقام المفعولين وح يجوز ان يقوم المفرد مقامهما كما
يقم زيد قائم علمت ذلك (قوله لانه قد علم به اي بوجه الحصر آه) وانما قال به ثم فسر به قوله اي
 بوجه آه ننبيناه على ان الاولى ايراد الضمير موضع اهم الاشارة ولكن قد نزل اسم الاشارة منزلة
 الضمير لنكتة وقد ذكرنا آهنا (قوله لانه قد علم به) فاما بوجه آخر فمقتضى بالواو لان كلمة لكن

للاعتدراك ومعنا به مشهور فلم يتوهم من كون الفعل والاملى معنى في نفسه انه غير مقترب باحد
الازمنة الثلاثة حتى يدفع هذا التوهم ولا يحفل ان المتبادر من المعنى في قوله والفعل كلمتا
تدل على معنى في نفسهما والمطابق في توهم انه غير مقترب باحد الازمنة الثلاثة والا يلزم
توصيف الكل باقتربان الجزء لان الاقترب باحد الازمنة الثلاثة ليس بالجزء ولا يجوز ذلك
هر فافلا يتم ان زيدا مقترب بيده او راسه عرفا فاشارة بقوله لكنه مقترب آء الى ان المراد من الفعل
معناه التضاهي لان الاقترب باحد الازمنة الثلاثة ايضاً الا انه معنى التضاهي كما عرفت (قول
والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال) لا يقيم اما قال الحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فعلم
منه استقلال الاسم فلا احتياج الى ذكره لاننا نتول اللازم من قوله والحرف ممتاز آء ليس الاكون
الاستقلال معبراً في اصل الاسم ولا يلزم منه ان يكون الاستقلال معبراً في مفهوم الاسم و يفهم
ذلك من قوله والاسم ممتاز عن الحرف آء لان كل واحد من قوله والحرف ممتاز آء وقوله والاسم
ممتاز آء عطف على الكلمة في قوله فالكلمة مشتركة آء فيكون في زيل التفرع مما قيل في دفعه
من ان قوله والاسم ممتاز آء تأكيد بقوله والحرف ممتاز آء ليس بشئ (قوله وليس المراد بالحد
ههنا آء) دفع موال تقريره ان الحد هو التعريف بالذاتيات فان كان الشئ مميزاً للشئ عن جميع
ما عداه فهو حد تام وان كان مميزاً عن بعض ما عداه فهو حد ناقص فلا بد ان يكون له جنس وفصل
فهذه التعريفات انما يكون حدوداً اذا كان مابداً للاشتراك وهو الكلمة وما به الامتياز كالاقتران
وفهمه والامتثال وعدمه داخليين فيهما ام لا يجوز ان يكونا خارجيين منهما ونقرير الجواب
انه ليس المراد من الحد ما هو اصطلاح اهل العقول كما توهم السائل بل المراد من الحد ههنا اي
في علم النحو او في هذا الدقام هو المعروف الجامع المانع سواء كان كل واحد منهما داخلاً وخارجاً
واجيب ايضاً بان هذا المصنوعات من الامور الاعتبارية لا من الامور الوجودية في الخارج ففى
الامور الاعتبارية كل ما يتميز والقوم داخلاً مشتركاً بوجنس وكل ما اعتبره داخلاً مميزاً فهو
فصل فالكلمة جنس والاقتران وعدمه وتسمى ههنا بالامور المميزة فصل (قوله وههنا المصم) الدر
في اللغة اللبني وفيه خير كثير عند العرب فاراد به الخير مجازاً فان العرب اذا عظموا شيئاً نسبوه
لى الله نعم قصداً الى ان غيره لا يقدر عليه والمراد ههنا ان الله هو المصم من حيث شقيقته على
اجتهالين لانهم لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوصل بينهما والمقص منه بيان
الذلة وقد علم آء (قوله حيث اشار آء) وكلمة حيث للتعليل والاشارة هي الدلالة الخفية فان معرفة
الحدود في ضمن دليل المحصر (قوله تم صرح بهما فيما بعد) انما اورد كلمة بعد ولم يكتب بشئ اشارة
لى وجود الفاضل بين تعريف الاسم والتنبيه ثم بما ذكره قدس سره اندفع ما قيل من انه
بالمعلم قبل ذلك حد لكل واحد منها اولاً والاول يستلزم تحصيل الحاصل والثاني يستلزم

الكذب اما الاندفاع فظان دايلا المصدر اطبع الاعلى واطبع الاوسط وكل من تعرب غائبا فيما بعد لطابع
 الادنى (قوله الكلام) ولم يعطف على السابق لانه فصل آخر من الكلام واللام للجنس اي الكلام
 من حيث هو والله اي الكلام المصطلح بين النحاة وهو مصدر كالسلام واكثرهم على انه اسم
 مصدر وهو الذي كان بمعنى المصدر ولم يشتق منه فعل والمصدر هو الذي كان به معناه ويشترق
 منه فعل قوله في اللغة ما ينكلم به سواء كان قليلا كزيد او كثيرا كزيد قائم مثلا وجاء الكلام
 بمعنى المصدر ي مثل كلمة كلامي نكلم كرد زيدا وانكلم كردني كالغناء مثل اعطيته عطا
 ومعناه اللغوي اعم من الاصطلاح لو جدد في المصطلحات والتركيبة الإضافية والوصف
 وفيما لا نسبة فيه كزيد وعمر (قوله اي لفظ مضمين) وانما قصر اللفظ دون الشيء لثلايشكل بالجدار
 والقرطاس الذي كتب فيه زيد قائم لان كل واحد منهما تضمن كلمتين لكنه ليس بلفظ لايقة
 لا يحتاج في دفع الاشكال الى ذكر اللفظ ولو ترك كلمة ماء الى عمومها لا يرد الاشكال لان كل واحد
 من الجدار والقرطاس لم يتضمن كلمتين بل تضمن ما يدل عليهما اي النقوش الدالة عليهما لانا نقول
 جواب الشئ على نقدير التسليم (قوله كلمتين حقيقة واحكما) والمراد بالجملة الحكمية ما يصح وقوله
 الكلمة الحقيقية موقعه ففي قولنا غلام زيد ابوة قائم يصح ان يقع موقع الطرفين كلمة هذا اوكلما
 ذاك فيقال هذا ذاك (قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه) فان التثنية اجتهاد العطف
 فكانه قال كلمة وكلمة واعلم ان هذا القول دفع سوال تقريره ان الهياة التركيبية اما جزء صوري
 فيه او لا ان كان الاول فالقول بان الكلام لفظ بظلال اليباء غير لفظا والمركب من اللفظ وغير اللفظ
 وان كان الثاني فيلزم اتحاد المضمن والمنضم ونقير الجواب باختيار الشق الثاني ويمكر
 الجواب باختيار الشق الاول بان تعريف اللفظ يصدق على الهياة لان اللفظ يتلفظ به الانسار
 سواء كان التلفظ بنفسه او بمادته ويتلفظ بالهياة باعتبار مادتها او نقول كون المركب من اللفظ
 وغير اللفظ مبني على ان المركب من الشئ وغيره غير الشئ ولا يصح ذلك كلياً الا ترى ان
 المركب من المركب وغيره مركب ثم اعلم انه على تقدير كون الهياة جزءا فيه المتضمن
 بالكسر هو مجموع الملاءة والهيورة والمتضمن بالفتح هو المادة اعني الكلمتين ولكن لو تم قوله
 ان المركب من الشئ وغيره فيلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ومجازا وايف
 يلزم ان لا يكون اللفظ بجزلة الجنس للكلام لاداعرفتم من ان الهياة ايجبت بلفظة فكذلك المركب منه
 ومن غيرها ولو اذدب الشئ على مذاهب من قال ان الهياة ليغبت داخلية فيه ثم ان جواب الذ
 كما يكون مبنيا على عدم كون الهياة داخلية فيه كك مبني على ان يكون الباء في قوله بالامنا
 السبب واما اذا كان للامانة متعللة بتضمن لم يحتج الى تاويل الشئ لان المتضمن بالكسر مجموع
 الكلمتين والامناء والمقضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط ولو جعلت الباء بمعنى مع فيجوز

الى ان ياول بان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلاثة ولكن يرد عليه ما مر من انه يلزم ان لا يكون الكلام غرض حقيقة بل مسامحة ومجاز لان القول المذكور مبني على جعل الوباء جزءا لكلام ثم اعلم انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن في كلام مركب من الكلمتين اما المركب من كلمتين فلا يلزم اتحاد المتضمن بالكسر ح هو كلمتان مع الكلمة زائدة والمتضمن بالفتح هو الكلام التالي فقط والتعريف صادق فالكلام المركب من اربعة اجزاء امثلا فانه كلام باعتبار انه تضمن كلمتين فلا يحتاج فيه الى تاويل الشان المحتاج اليه انما يكون في الكلام المركب من الكلمتين فقط واليه اشار مولانا عاب ونفصيله ما ذكرناه وعلى ما فصلنا كلامه لا يرد ما ذكره مولانا عاصم ان مبنى الكلام في هذا المقام ان كل تضمن اجزائه فكما ان الكلام المركب من كلمتين تضمن اجزائه كذلك الكلام المركب من اكثر الكلمتين تضمن اجزائه فلا يلزم فيه ايض اتحاد المتضمن والمتضمن كما ذكره الشافعي من حصر الاتحاد في الكلمتين فقط فقد ضيق على نفسه موضع الوصيح انتهى كلامه لا يقيم التقييد بالكلمتين يومهم ان ما كان مركبا من اكثر من الكلمتين كقولنا الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة وقوانا الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه لا يكون كلاما لانا نقول هذا بيان الاقل من اجزاء الكلام وايضا لما تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه لا يقيم المقص بالذات في هذا الفن معرفة الاعراب والبناء فلم قدم بيان الكلمة والكلام عليه لانا نقول الاعراب والبناء كالصفة للكلمة والكلام والموصوف مقدم على الصفة (قوله بالاسناد) وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لا يكون الحد مانعا لوجود النسبة في التركيب الاضافي والعددي وليس شئ منهما كلاما (قوله جاملا بمبب آ) هذا الكلمة يشعر بان قوله بالاسناد ظرف مستقر في موضع الصفة المصدر محذوف والظانه ظرف لغو متعلق بتضمني الا ان يقيم هذا بيان حاصل المعنى فيكون ظرفا لغوا ويجوز ان يكون الباء اللصاقا غير متعلق بالاسناد بل بقوله بالاسناد اما صفة للكلمتين او حال من المستتر في تضمن (قوله حقيقة) وحكما الى انما لم يقل الى الاخرى حقيقة او حكما مع ان الكلمة الاخرى ايض كك لانه لما ذكر حكم الكلمة الاولى لم يذكر كلمة الثانية بلفظ الاخرى فلا بد ان يكون الثانية من جنس الاولى اعم من الحقيقية والحكمية الا ترى اذا قيل جاء رجل وغيره لابد ان يكون الغير من جنس الرجل لانه اذا كان امرأة فيتم ح جاء رجل وامرأة ويجوز ان يجعل قوله حقيقة او حكما قيد الكلمتين فلا اشكال ح (قوله فائدة تامة) وهي التي كانت يصح السكوت اي المتكلم اذا سكنت عن تكلم كلام لم يكن لاهل العرف واللفظ مجال التحظية وقيل الفائدة التامة هي التي لم يستطع المخاطب في الكلام ان يقول كه اوجه فان المتكلم اذا قال غلام زيد للمخاطب ان يقول له اي فائم او قاعد واذا كان المقصود منه ان عمر وغلام

زيد فللمخاطب ان يقول كذا ثم انه افتار تضمن على تركيب من وجوه احدها هو ما اختاره الشيخ
الرضي انه اخصر لا متغنا من كلامه وهو رد عليه ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب
دون التضمن والاولى التلخيص المصطلح وايضا ان قوله تركيب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله
كلمتين بان يقول ما تركيب بالامداد بخلاف تضمن وثانيهما قيل ان تضمن شامل بمثل اضرب
ولا تضرب حقيقة دون تركيب لان التركيب لا يكون الا في المظهر وهو فيه نامل وثالثهما ان التركيب
للاجسام حقيقة والتضمن لغير ما فهو اليق به لانه حقيقة فانه ثبت لوقال الكلام ما تضمن الاسناد
او ما فيه الاسناد لكان اخصر قلت يتوهم صدقه على الجزء لان الاسناد صفة تتعلق بكل جزء الكلام
واعلم ان الاسناد يقع على معنيين احدهما الاسناد الاصلي وهو نسبة احكام الكلمتين الى الاخرى
بعينه يصح السكوت عليهما اي سكوت المتكلم لا سكوت المخاطب لانه ساكت وثانيهما ما هو بين
احمي الفاعل والمفعول وبين مرفوعيهما والمصدر وقاعله والصنعة المشبهة وفاعلهما والمراد ههنا
الاسناد الاصلي لان الاسناد اما مشترك بينهما وحقيقة في احدهما مجازي في الاخر ومتى دار اللفظ
بين الحقيقة والمجاز والاشتراك يحمل على الحقيقة والمجاز لان الاشتراك خلاف الاصل واذا
كان كذلك فهو في المعنى الاول حقيقة لتبادر الفهم اليه والتبادر الى الفهم اشارة الحقيقة وبهذا
مقط اعتراض الشيخ رضي ان حقه ان يقر بالاسناد الاصلي اذ في المعنى الثاني مجاز فيكون
المعنى الاول مراد لان الاول ان لا يستعمل في التعريفات الالفاظ المحاذية فخرج اهم الفاعل
والمفعول مع فاعليهما من ان يكونا كلاما لان اسنادهما ليس باصلي فانقلت اذ لم يكن بين اهم
الفاعل وفاعله استناد اصلي كيف صح جعله صلة للموصول في قولنا الضارب زيد اذ الصلة يجب
ان يكون جملة قلت انهم صرحوا بانه في ذلك المقام فعل في صورة الالهام رعاية جانب الصورة فان
اللام من خواص الاسم فانقلت هذا الحد غير جامع لعدم صدقه على مثل الذي يضحك لعدم صحة
السكوت عليه قلت هو كلام الا انه غير صحيح لانهم يحكمون بالسكوت عليه وهو وقوعه صلة للموصول
فانقلت يصدق قولنا كلما كان الاسم موجودا ان الاسم موجودا وكلما كان الاسم موجودا
لا يصح السكوت عليه ينتهي من ذلك الكلام موجودا لا يصح السكوت عليه وهو يثبت ان الضمير
المجرور في الكبير على معنى الى الاسم فيكون النتيجة كلما كان الكلام موجودا لا يصح السكوت
على الاسم وهو صادق فانقلت كل كلام مركب وكل مركب اما ان يصح السكوت عليه واما ان
لا يصح السكوت عليه فيلزم انقسام الكلام الى ما يصح السكوت عليه والى ما لا يصح السكوت
عليه وهو يثبت قلنا انما يلزم انقسام الكلام الى القسمين المذكورين ان كان صادق المنفصلة
مستلزم لصدق كل واحد من جزئيهما وليس كذلك (قوله تضمن كلمتين) فانقلت لو اردت
ان كلمة كل اللفظ الموضوع فيخرج المهملات فلا يحتاج الى اخرجها بقيد الكلمتين وان لم يرد منها

اللفظ الموضوع كما هو اختيار الشرح حيث قال بقوله لفظ يتناول المهملات فلم يخرج المركب من كلمتين
 مهملة مثل زيد قائم جسي لأنه يصدق عليه أنه تضمن كلمتين بالاسناد قلت لا معنى لهذا
 التركيب مواء لوجهه الاسناد بين زيد قائم واولا للكلام في التركيب الذي له معنى عند ادل العرف
 واللفظ وان هذا مناقشة في الملال وهي ليست من داب المناظرة فما نقول في قولنا المقلوب زيد
 ديزاي الذي مقلوب زيد ديز قائم لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت المراد من قوله خرجت
 المهملات هو المهملات العرفية ولم يكتف من كلمتين ومهملة كلام لما عرفت ان الكلمتين اعم من
 ان يكونا هتيميين او حكميين فهو في حكم هذا اللفظ (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب آه) قال مولانا
 مهم الاولى نسبة تفيد آه انتهت كلامه وجه الاولوية ان ذكر الاسناد يعني من قوله يفيد المخاطب
 الفائدة تامة اذ الفائدة فيه بخلاف النسبة فانها تكون تامة وناقصة فح لا يكون ذكره بعدها بلا فائدة
 بل هو اعتراض عن النسبة الناقصة ويمكن الجواب بانه محمول على الصفة الكاشفة كذا بحر الكلي بعد
 القانون ونقول انما اورد بعد لئلا يتوهم ان الاسناد واقع في جزء معناه وكثيرا من الاشياء يقع في
 جزء المعنى كما سبق في تعريف الوضع وكما في تعريف الترتيب في كلام الميزانيين والاحسن في الجواب
 ان يقر المراد من الاسناد هو النسبة تامة كانت او ناقصة فح يحتاج الى قوله يفيد المخاطب فائدة تامة لا يقر
 لم ام يكتف بذكر الاسناد بدون ذكر قوله يفيد المخاطب آه فلا يحتاج الى ان يراد من الاسناد
 النسبة لانا نقول المراد من الاسناد هو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى آه ان يكون كلاما
 ملفوظة كما يكون المبتادر من تركيبهما ان يكونا ملفوظين وفي الامر والنهي ليس كذلك واما
 النسبة لا يقتضى ان يكونا ملفوظين لان النسبة هي الربط العقلي فلا يقتضي ذلك كما لا يخفى
 (قوله وحيث كانت الكلمة ان اعم آه) لا يقر لا يحتاج الى هذا التعميم لادخال الامثلة المذكورة
 لان قوله ما تضمن كلمتين بالاسناد بيان الاقل فيكون الكلام مركبا من اكثر الكلمتين ايضم لانا
 نقول المراد في الامثلة المذكورة الاسناد الذي بين قائم واولا وقام ابوه وقائم ابوه مع ان الاخبار
 فيها ليست بكلمة حقيقية فلا بدح من التعميم واذ كانت كذلك فلا بد ما ذكره من ناعم من ان الامثلة
 المذكورة داخلية في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين لغة مفصلة بالحكم التي تسمى كلامه معناه انه
 لا يحتاج الى التعميم المذكور لدخول زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه لان كل واحد منهما اي ابوه قائم وقام
 ابوه تضمن كلمتين بالاسناد فيكون المجموع كلاما لما عرفت ان المقصود بالاسناد الذي بين زيد وابوه قائم
 وقام ابوه بالاسناد الذي بين ابوه قائم وبين قام ابوه فان المراد من الاسناد في تعريفه هو الاسناد المقص
 لذاته ولا يرد ذلك على زيد قائم ابوه لانه لم يتضمن كلمتين بالاسناد لان الاسناد بين اسم
 الفاعل وفاعله غير تام ولقائل ان يقول ان تعميم المذكور انما يصح فيه اذا كان الخبر مجموع ابوه قائم
 لم لا يجوز ان يكون الخبر هو قائم وكان ابوه من متعدبات الخبر كما قيل والجواب ان الخبر هو المجموع حقيقة

ومن جعله خبراً فلظهور الأعراب فيه فالله والأعراب فيه لا أجل له خبر بل لأجل أن الصالح للأعراب ليس
 الأصوفان في أبوه أعراب الفاعل قوله حكم الكلمة المفردة لأن النسبة في تلك المركبات اجمالية فيجوز
 التعبير عنها بما يفيد الإجمال وهو المفرد ونقائل أن يقول ذكرنا مفرد مستدرك لأن الكلمة لا يكون
 المفردة إلا أن يقم المراد من الحقيقة هو الحقيقة (قوله عني قائل الاب) ونقائل أن يقول المراد
 منه أما التركيب الإضافي المشتمل مع المضاف إليه أو المراد للقائم المضاف إلى الاب والمضاف
 إليه خارج لا سبيل إلى الأول لأنه يضم مركب ولا للمركب الثاني لأن قائم أبوه مثلاً ليس
 في حكم قائم وبمعناه ويمكن الجواب باختيار الأول بأن المضاف والمضاف إليه في حكم الكلمة
 الواحدة وباختيار الثاني بأن المراد هو المضاف الذي يكون بالإضافة داخلته فيه وإن كان المضاف
 إليه خارجاً لا يقيم يكون في الصفة ضمير راجع إلى الموصوف فيكون مركباً لأننا نقول هذا الآية
الكلمة الحكمية ثم أنه يحتمل أن يكون مراداً قدس سره من الحكمية هو أن يوضع موضعاً مفرد مثل هذا
 ذاك والموضوع أو هو هذا أو ذاك ولهذا قال مولانا عب قوله عني قائم الاب او ذا انتهى كلامه فقوله
ذ عبارة من الأخبار المذكورة أي زيد ذا او يحتدل أن يكون مراداً منها هو التركيب الإضافي بدون
 كون المضاف إليه خارجاً عنه لأنهم لما قالوا أن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة فلذا حكم
 بالكلمة الحكمية وهو الظاهر من قوله في حكم الكلمة المفردة أي الحقيقة في ما قال الفاضل الشهرستاني
 مولانا عصمة الله في حاشيته وعلى ما ذكره الشرح من جعل قائم أبوه وأبوه قائم وقام أبه في حكم قائم
 الاب الظان المراد بكلمة الحكمية عدة ما كان راجعاً إلى كلمة مضافة إلى شيء كان ذلك الشيء
 المضاف إليه خارجاً عنه ليس على ما ينبغي كما لا يخفى على المتأمل أعلم أن عند علماء
 العربية يكون المقدم قيد للتالي في القضية الشرطية والحكم إنما يكون في التالي عندهم فالكلام
 هو التالي فمعنى قولنا أن كانت الشمس طالعت فالنهار موجود عندهم بالنارسية نهار موجود است
 در وقت طلوع شمس فلا يردح ما قوله من الشرطية بطريق التفصيل لا الإجمال فلا
فائدة ح في تعميم الكلمتين من الحقيقي والحكمي لأن المقدم والتالي مع أن المسند إليه فيهما مهمل
أي فرد المهمل وما صداقه فلا يؤيد بأن المسند به أيض مهمل (قوله فانه في حكم هذا اللفظ) لا يتم هذا
 اللفظ أيضم مركب من لفظ هذا ومن اللفظ لا نقول أيراد اللفظ بعد هذا التعيين المشار إليه لهذا القيل لا يكون
 المسند إليه فيه ما مهمل لأن اللفظ كما يكون موضوعاً لمعنى كذلك يكون موضوعاً لانفسها فيكون
 انفسها معناها فإذا كانت موضوعاً فلا يرد حتى يحتاج إلى هذا التاويل ورده السيد بأنه لا دلالة لللفظ
 المهمل على نفسه ولو كان فيها وضع كان فيه دلالة أيضم ويمكن الجواب بعبارة أخرى بأن من قال أن
 اللفظ موضوع لانفسها لا يجوز أن يكون مراده اللفظ الموضوع قال مولانا عصم ادخال مثل ديز مقلوب
 زيد إنما يحتاج إلى تعميم الكلمتين لحمله قوله بالاسناد على ما حمل عليه عليه حتى لو كان المعنى

تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج اليه لانه تضمن كلمتين هما مقلوب زيد مع الاسناد وهو اسناد
هذا المجموع الى ديز انتهى قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله ولا يخفى ان هذه المناقشة يتوجه على
قوله جسق مهمل ايضم فان المهمل شبه فعل ولا يد قيده من ضمير هو فاعله فلا وجه للتخصيص بل امثال
الذكر الثاني انتهى اقول قوله بالاسناد اي مع الاسناد حال عن الكلمتين وهو لفظ فلا يكون الكلمتان ومما
مقلوب زيد مع الاسناد بل الاسناد بين ديز وبين مقلوب زيد فلا يردح ما ذكره مولانا عصمت ثم
لا يكون بين المهمل وضميره الزايج الى ميز اسناد تام لان اسناد شبه الفعل الى فاعله غير تام فلا
يصالح على المجموع انه تضمن كلمتين بالاسناد فلا يردح ما ذكره الفاضل السمرقندي (قوله اعلم
ان كلام المصفاة) وانما قال فلجواز اعتبار قيد فقط في تعريفه اي ما تضمن كلمتين فقط لكنه
خلاف الظاهر اذ من قوله هو اللفظ ظاهره جعل التنوين عوضا عن الالف واللام او عن المضاف
اليه بقرينة قوله فانه صريح فلا يردح في ان يقول الظب بالالف واللام لا تلاقه على جانب الراجع
وهو المراد بهذا الخلاف فانه به معنى البداهة (قوله بمجموعه كلام) لان هذا المجموع تضمن كلمتين
ومما ضربت (قوله فانه صريح آء) ولقائل ان يقول ان الظ من كلام صاحب المفصل ايضم ان الكلام هو ضرب
والمتممات خارجة عنه ككلام المصفاة بان يكون مراده ان اقل ما يتركب منه الكلام كلمتان اسندت احدهما
الى الاخرى ولقائل ان يقول ايضم كلامه صريح في ذلك اذا كان قيد فقط معتبرا اياه والمركب من
كلمتين فقط الا ان يقوم ضمير هو في قوله هو المركب المفصل في قيد حصر المسند اليه في المسند (قوله
بذكر الاسناد مطلقا) فكما يكون الاسناد بدون كونه مقصودا لذاته في الكلام يكون في الجملة ايضم فيكونان
مترادفين فيكون ابوه قائم في قولنا زيد ابوه قائم لا يضم كلاما عنده وان لم يكن هذا الاسناد مقصودا
لذاته فان المقصود الاسناد الذي بين زيد وابوه قائم ثم قوله ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
على انه تبين كون الكلام والجملة مترادفين من عدم تقييد الاسناد بكونه مقصودا لذاته ولقائل ان يقول
هذا انما يدل عليه ان المطلق فرد كامل وفرد كامل للاسناد ان يكون مقصودا لذاته فيكون
المتبادر من الاسناد هو الاسناد المقصود فجاز ان يكون عدم تقييد الاسناد لذاته ويمكن
الجواب بان هذا انما يصح اذا كان المطلق مدحرا فالى فرد كاملة مستغنى بالتبادر لوجوب حمل
التعريفات على المتبادر وفي كونه مستلزما للتبادر بحيث تكلمنا في بحثنا اوضح (قوله ومن جعله
اخص من الجملة) فالجملة الواقعة اخبارا مادة افتراق الجملة مثل زيد ابوه قائم لان الاسناد الذي
بين ابوه وقائم ليس مقصودا لذاته وكل الجملة الواقعة اوصافا مادة افتراقها مثل جاءني رجل ابوه
قائم وكل الجملة الخالية مثل جاءني زيد وابوه قائم قيل الاولى ترك الخبرية في قوله على الجملة الخبرية لان
الانشائية الواقعة اخبارا ايضم جملة مع انها ليست خبرية مثل زيد لضربه واجيب بان الانشائية انما
يكون خبريا بالتاويل اي مقول في حقه لضربه ففي ح راجعة الى الخبرية (قوله وفي بعض الحواشي)

والمراد هو شرح الهندى وانما امره بالحواشى لانهم كانوا يكتبون الشرح الملى كور من قبل في حواشي
الكافية (قوله هو الاسناد المقتضى لادان) قال مولانا مصم نحن نقول لا يدل على ان الكلام عند كالملة ويكتب
ما في بعض الحواشي انه قال المصم في بحث حروف الاستفهام ان لها مصدر الكلام لانه يقتضى كون اقام ابوه في زيد
اقام ابوه كلاما عند واللا يصح قوله ان لها مصدر الكلام مع ان الاسناد ليس مقصودا لانه انه انما هو كلامه اقول
قد قالوا ان الهمزة وهل ان خلا ان الجملة اسمية كانت او فعلية فلم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في قوله
ولها مصدر الكلام هو الجملة من قبيل ذكر الخاص واردة العاطف لا يخرج من الجملة عند هذا المحشي وايضا
لم لا يجوز ان يكون المراد من الكلام في قوله ولها مصدر الكلام هو الكلام اللغوي فان الكلام اللغوي يصح
على الجملة عند هذا المحشي لعدم كون الاسناد فيهما مقصودا لانه (قوله اي الكلام) وارجاعه الى الكلام
دون الاسناد او التضمن لان قوله ولا يتاتي آء تقسيم الكلام فلا بد ان يشار اليه وايضا لشار اليه في
ذلك بعيد فيشار اليه لا الى الاسناد والتضمن لا يتم لم يكف باهمير المستقر في قوله لا يتاتي ولم يقل
ولا يتاتي الا في احمين آء لانا نقول ح يتوهم ان قوله ولا يتاتي آء تقسيم للاسناد با وجام الضمير اليه
فان قلت ام اختار وضع المضمرة وبعد ما اختاره لم لم يختار لفظا مع انه اخبر قلت اما اختيار
الاول لتدل على كمال فطاعة المخاطب بان غير المحسوس بالبصر كالمحسوس به فيكون اشعارا بان غير
الذكي الفطن ينبغي ان لا يحول حول قراءته الكتاب وامام عدم اختيار الثاني اشارة الى عظم شأن الكلام
بسبب جوده فينزل منزلة بعد المسافة فان قلت لم اخر المسند اليه وقال لا يتاتي ذلك ولم يقدمه ليكون
الكلام جملة اسمية فيدل على الدوام والثبات فان الاصل في المسند اليه التقدم كما فعله صاحب المفصل
فلما اخرج الكلام على مقتضى الظلال السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوي وقدمه صاحب
المفصل لا على المقتضى الفا تنزيلا لغير المتردد منزلة المتردد والما اورد تقسيم الكلمة
بالصريح بدون آلة المحصر فيه واورد تقسيم الكلام بغير الصريح مع ايراد آلة المحصر فيه لانه لا يكون
لتعريف الكلمة دلالة على التقسيم اصلا فقسماها بالصريح فلا احتياج الى المحصر بخلاف تعريف الكلام
فانه يدل على التقسيم لان الاسناد الملى كور في نعم يفه يكون بين الشئيين ومما بحسب العقل لا يكون
الا لاقسام الستة الملى كورة في الكتاب فلما اقسامه بغير الصريح وايضا يدل تعريفه على المحصر لان
من يتامل في تعريفه يعلم ان الكلام لا يوجد الا من قسمين لان الاسناد يقتضي المسند والمسند
اليه فايراد آلة المحصر في تقسيمه لدلالة التعريف على المحصر وبعبارة اخرى انما اورد آلة المحصر فيه لان
التركيبة العقلية بين الكلمتين يرتقي الى الستة فاحتاج الى المحصر (قوله الا في ضمن احمين) وشار به
الى ان هذا من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص لان قوله ذلك اشارة الى طبعية كلية فلا يلزم اتحاد الطرفين
والمظروف ويمكن ان يتم اضم ان كلمة في بمعنى من لان كلوا احدا من الجروف البارة بجميع بمعنى الاخر
(قوله او في ضمن احماء) وفيه ما فيه وانما قدم الهم على الفعل مع انه اشار به الى الجملة الفعلية لانه

اذا كان المراد منه ايجته الاممية مثلي زيد ضرب فلا يكون ح مركبا من الاسم والفعل بل من الاسم
 والجملة لان الفعل مع فاعله جملة لا متحقاق الاسم النقيض لانه يقع مسندا او مسندا اليه بخلاف الفعل
 واما تقدم الفعل على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة المذكور لمواقع لتقدم الفعل على الفاعل قيل
 الكلام يحصل من غير القسمين المذكورين كما مركب من الاسم والجملة مثل زيد ابوه فانهم وما قيل
 من ان الامم صوره هذا الكلام الثنائي وما ذكر كلام ثلاثي لوصف على ما ينبغي لان المتبادر ان يكون
 مطلق الكلام منحصرا فيهما فالجواب بان الدخال المذكور مركب من اسمين لان الاسم اهم من ان يكون
 حقيقة او حكما والجملة اسم حكما فان قلت ما وجه تكرير كلمة في مع صحة الكلام بل ونها قلت ليدل
 على ان كل واحد من القسمين مستقلة في الكلامية (قوله المسند اليه مفقود) لا يقيم المسند ايضه مفقود
 لانها متضادان فيوجدان معا وينتفيان كلك لانا نقول المراد بالمسند اليه ما يصلح ان يكون
 مسندا اليه وهو ذاته بدون الوصف وكذا الحال في قواه احدهما مفقود ثم ان كلمة من في قولنا
 من حرف جر اسم اعم التي هي حرف فيكون الكلام مركبا من اسمين فلا يرد ان الكلام حصل من الاسم
 والحرف (قوله بل من تركيب الفعل والاسم) الذي هو اي هذا الاسم منوي في ادعوا بفتح الهمزة صيغة
 المتكلم المضارع فيكون الكلام ادعوم مع فاعله والمنادي من متعلقات الكلام فلا يرد ما قيل الاول
 ان يقول من تركيب الفعل والاسمين احدهما منوي والاخر مذكور (قوله اي كلمة دلت) وانما
 فسر كلمة ما بالجملة لانه لو تركت على موصوفا يلزم ان يكون الدوال الاربع اسما للصدق التعريف
 عليها مع انه ليست بكلمة لانه ليست بلفظ وايضه يلزم ان يكون نفس التعريف اسما للصدق التعريف
 عليه ايضه مع انه ليس باسم لانه ليس بكلمة لانه ليس بمفرد ويمكن ان يجاب عن الثاني باننا لا نم
 صدق التعريف على نفسه لانه لم لا يجوز ان يكون بنيا على ما قالوا من ان المركب من المستقل وغير
 المستقل غير مستقل والحد مركب من الاسم والحرف وما اجاب عنه البعض بان نفس الجملة مقترن باحد
 الازمنة الثلاثة لان جزءه ومودل مقترن باحد الازمنة الثلاثة واقتران الجزء يستلزم اقتران الكل ليس
 بشئ لان الماضي الواقع في الحد ويراد به الاستمرار فلا يراد منه الزمان قيل القرينة على تخصيص
 كلمة ما بالكلمة هي المقسم وهو الكلمة لا عبار في الاقسام وقيل تخصيصها بجملة موكلة عند القوم
 فترك التخصيص شبيعة عندهم وايضا كلمة ما اذا وقعت في التعريفات تفسر على العموم الاقرب اي
 الاسم بلا واسطة فالاسم الاقرب بالاسم هو الكلمة فانه اهم من الاسم بلا واسطة لوجود ما في الفعل
 والحرف بخلاف اللفظ فانه اهم من الاسم بلا واسطة واحدة فانه اهم من الكلمة وهي اهم من الاسم وبخلاف
 لشيء فهو اعم منه بواسطتين فانه اعم من اللفظ واعم هو من الكلمة وهي اهم من الاسم ثم انهم قالوا
 لا اول ان يكون كلمة ما موصوفة لا موصوفة فلماذا جعلها موصوفة حيث فسر ما بالانكسار دون المعرفة
 قوله كائن في نفسه) ونقد المتعلق وجعل الطرف مستقر الاشارة الى ان الطرف وهو قوله في نفسه

صفة لمعنى وجعل الظرف صفة انما يكون باعتبار متعلقه وانما لم يجعله ظرفا لغوا متعلقا بقوله دل او حالا من الضمير فيه لانه اوجعل ظرفا لغوا يلزم ان يكون كلمة في معنى الباء اي دل على معنى بنفسه والا لا يصح المعنى في جعل في بمعنى الباء خلاف مذهب المختار لان كون الحروف الجارة بعضها بمعنى البعض مذهب الكوفيين ولا يجوزونه البصريون ويلزم ان يكون قوله في نفسه بمعنى حد ذاته اي حال كون الكلمة معتبرا في حد ذاتها وعلى هذا بن التقديرين يلزم ايضاً ان يكون دلالة الودعية في اللفظ في حد ذات اللفظ والكلمة مع انه ليس كذلك بل باعتبار الوضع وقيل انما جعل الظرف صفة لاحالا ولا ظرفا لغوا لئلا يلزم الفاصلة بالاجنبي بين الصفة والموصوف لان قوله غير مقترن صفة لمعنى والاولى عدم الواصلة بالاجنبي بينهما وان كانت بجائزة ولكن توصيف الصفة بينهما جائز هذا اذا كان قوله غير مقترن بالجروا ما اذا كان منصوبا فيكون حالا من الضمير في كائن فانه راجع الى المعنى واذا كان مرفوعا فهو خبر مبتدأ محذوف اي غير مقترن (قوله اي نفس مادل) يعنى الكلمة واشار به الى ان لفظ ما يحتمل الموصولة ايضاً وانما قال نفس مادل ولم يقل نفس ما اشارة الى ان ما الموصولة لا يكون بدون الصلة وانما لم يقل نفس لانه ح يلزم توقف معرفة المعرفة على معرفة المعرفة فيلزم الدور (قوله يرجع الى المعنى) لقربه (قوله اي مادل على معنى باعتبار في نفسه) دفع هوال تقريره بوجهين اما اولاً فلان الضمير المذکور اذا كان راجعا الى المعنى فيلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو بط قوله باعتبار في نفسه آء لدفع ذلك وحاصل الدفع ان معناه ان المعنى مستقل بالمفهومية من الكلمة بلا ضم صيغة اليها فيكون كلمة في قوله في نفسه بمعنى الاعتبار واما ثانياً فلان القاعدة انه اذا نسب المعنى الى شيء بكلمة في لا بد ان يكون ذلك الشيء دال على المعنى فالضمير في نفسه اذا كان راجعا الى المعنى يلزم ان يكون المعنى دال على نفسه وهو بوط وايضاً يلزم ان يكون اللفظ دال على المعنى في تعريف الحرف وهو ايضاً بط وحاصل الجواب ان هذه القاعدة فيما لا بد ان كان كلمة في معناها وهما ليس كذلك بل بمعنى الاعتبار كما في قوله الدار في نفسها حكمها كما اي حكم الدار كما باعتبار نفسها وبالنظر الى نفسها واعلم ان قوله اي مادل آء من المص لا من الش بمقارنة قوله انتهى كلامه فح لا يرد ما قيل ان التفسير المذكور اما من المص او من الش والاول في حيز المنع والثاني مسلم لكن لانم ان يكون مراد المص من الضمير في الايضاح شرح المفصل هو الضمير لفظ الذي في قوله في نفسه لانه لم لا يجوز ان يكون مراد الضمير المقدر حيث قال في الايضاح الضمير في نفسه راجع الى المعنى ولم يقل الضمير الظاهر راجع اليه حيث يكون في قوله في نفسه ضمير مستتر لانه ظرف وقاعدتهم انه اذا حذف متعلق الظرف فضميره ح ينتقل الى الظرف كما في فوانا زيد في الدار لانه اذا حذف المتعلق منه وهو حاصل او حصل فضميره ح ينتقل اليها الظرف على ان كون رجوع

الضمير المستتر في الطرف الى المعنى فلا يحتاج الى البيان لان الضمير المستتر في الطرف هو الضمير في كائن وهو لا يرجع الا اليه وما يحتاج الى البيان هو الضمير الظالم اعرفت من لزوم ظرفية الشيء لنفسه (قوله اي لا باعتبار امر خارج عنها) من كونها قريبة الى الحمام او الى السوق او الى الدار الفلاني من عظاماء البلدة وغيره من الامور التي توجب الحس فيها (قوله ولذلك قيل الحرف آء) اي ولاجل ان كلمة في بمعنى الاعتبار قيل الحرف ما دل اي كلمة تدل على معنى في في غير اي باعتبار وهو متعلقه لان معنى الكلمة لا يكون في غير ما في في كلمة اخرى فيكون في بمعنى الاعتبار ولما كان كلام المصنف في الايضاح مجمولا فنصله بقوله ومحصواه اي محصول ما ذكره المصنف في الايضاح ما ذكره بعض المحققين وهو السيد قدس سره في حاشية الرضي وغيره قيل انما يجيء كلمة في بمعنى الاعتبار اذا كان بعد ما لفظ النفس فم لا يكون في بمعنى الاعتبار في تعريف الحرف والذا قيل ان قوله في غير به معنى في نفسه والاصح مجيء كلمة في بمعنى الاعتبار غير مشروطة بهذا الشرط (قوله محصوله ما ذكره آء) والما قال ما ذكره ولم يثقل ما قاله لان المحصول ليس من السيد قدس سره بل من غيره اورد على صبيح النقل لانه قدس سره اخذ من كلام المصنف واعلم انك قد عرفت من كلام المصنف في الايضاح وجود معنى المستقل ووجود معنى الغير المستقل فلذا المك قال ومحصواه اي كما ان في الخارج موجودات قائمة بذاته كالجسام وموجودات قائمة بغيره كالالوان فالمشبه به شيئين كالمشبه به لى ترتيب اللفظ والنشر فقوله وكك في الداء من آء يكون من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية متسوسة بخلاف المعقول في الداء من اي كك في الداء من معقول هو مدرك قصد ملحوظة في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقيم القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقيم زيد القائم كك في الداء من معقول هو تبع فلا يصلح لشيء منهما كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في فراء صرت من البصرة الى الكوفة فتح يتعقل معنى من يتبعيتهما لا بذاته ويمكن ايضا به عبارة اخرى بانك اذا قلت نسبة القيام الى زيد واقعة وقلت قيام زيد فادركت فيهما نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها فيصلح ان يحكم عليهما في الثاني مدركة من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فلا يمكنك ان يحكم عليهما او بهما مادامت مدركة على هذا الوجه فهي على الوجه الاول معنى مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى غير مستقل بهائم المراد من الوجود الخارجي هو ان لا يحتاج في وجوده الخارجي بغيره في التحيز فلا يرد ان الاجسام يحتاج في وجودها الخارجي الى الله تعالى بخلاف الامراض كالسواد القائم بالجسم فانه يحتاج في وجوده الخارجي بغيره وهو الجسم في التحيز قيل المفهوم من قوله يصلح ان يحكم عليه وبه ان كل ما هو مدرك قصد او ملحوظ في ذاته كان صالحا لان يحكم عليه وليس كذلك لان معنى العمل وهو المدرك قصد او ملحوظ في ذاته مع انه لم يصلح ان يكون محكوما عليه

والجواب ان الفعل يصلح ان يكون محكوما عليه في نفس الامر ولكنه لم يقع ككلمة مانع وهو ان الواضع اعتبر ان يكون مسندا ابل افاذا كان وضع الفعل لذلك فلو وقع مسندا اليه يلزم خلاف الوضع كما بين في موضعه ثم اعلم ان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص واردة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم فلا يردح ما قال مولانا عصم الا في هذا ان يقع مسندا او مسندا اليه موضع قوله يصلح ان يحكم عليه وبه ليتناول ما يقع مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه فم يكون قوله فلا يصلح لشي منهما افيد ايضا لان هذا السلب يتناول ح ما لا يقع مسندا او مسندا اليه فان ما هو مدرك تبعا لا يقع مسندا او مسندا اليه ايضا فانهما اعم من المحكوم عليه وبه لان الانشاء لا يقع محكوما عليه وبه لانهما يستلزمان الحكم وليس الحكم في الانشاء فان اضرب مسندا وليس محكوما به وكك مسندا اليه وليس محكوما عليه لما عرفت من عدم الحكم في الانشاءات وايضا ذكر الا فيدية والاشتمالية انما يصح فيما يحتاج اليها وههنا لا يحتاج الى شمول ما يقع مسندا او مسندا اليه ولا يقع محكوما عليه وبه وايضا لا يحتاج الى ادخال ما لا يقع مسندا او مسندا اليه بحرف التجاء واعتراض ههنا الشيخ الرضي بان قولهم في هذا الحرف معنى في غيره يقتضي قولهم معنى في نفسه ولا يقيم في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غير ما كذا ابل يقيم قيمة الدار لاني نفسها كذا فلا يصح ان يراد بتفظ نفسه ما اراد بها في قولهم الدار في نفسها حكمها اي قيمتها كذا واجاب عنه بعض المحشيين بان ليس المقصود ان مودى كلمة في في الموضوعين واحدا بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانه غير قابلة لان ينسب الى الغير بغيره مع كون الغير منشاء الحكمه كذا حكم الدار غير قابلة لذلك بل المقصود التشبيه بينهما اي بين المعنى والدار باعتبار الخارج اي باعتبار ما لاحظته تارة وهذا ملاحظته اخرى وان كان بينهما امتياز باعتبار آخر (قوله والقلم لا حظة غيره) بهن المعنى الذي هو نفس العقل الذي مدرك تبعا فان معنى من القلم لا حظة السير والبصرة بهذا المعنى اعني ابتداء المخصوص بينهما والبراد بالغير هو الذي يتعلق (قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظته) اي اذا لاحظ الابتداء بغير الاضافة كان معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظ معناها اي ابتداء السير من البصرة مثلا يكون معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يردح ما قيل انه يفهم من هذا القول الى قوله واذا لاحظ العقل انه اذا يتعلق بشي واحد وهو ابتداء مدس الملا حظين يلزم ان يكون الشي الواحد كليا وجزئيا معا وليس كك لانهما متباينان فاذا قلنا بالابتداء غير الانتهاء فالابتداء محكوم عليه وكك اذا قلنا بالابتداء مصدر او ثلاثي مزيد فانه لاحظ العقل الابتداء قصد او بالذات لان النظر يكون في الابتداء فقط بخلاف الابتداء الذي هو نسبة بين السير والبصرة على ما ميأتي فآراد بقوله فالابتداء مثلا كذا كذا من ان في الذاهن

معقول هو مدرك قصد أو بالذات ومعتقوله هو مدرك تبعه على ترتيب اللف والنشر وقوله بالذات
 مطف تفسيره لقوله قصد (قوله ولزمه نعتل متعلقه اجمالاً) وهذا دفع ما يتم من ان تعقل المتعلق لازم
 في الابتداء المطلق ايضاً لانه يلزم الابتداء عن الشيء فتعقل الشيء لازم له إلا ان لزوم تعقل الاجمال
 غير مضر في المعنى الاحدي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفاً على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان
 الغير مدركاً اجمالاً والامراده انه يكتفى ذكر متعلقه اجمالاً ونوعاً ولا يلزم ذكره تفصيلاً وامالة
 كما لا بد لك في الحرف فذلك بعد ملاحظته على هذا الوجه ان نقيده بمتعلق مخصوص فنقول مثلاً
 ابتداء عمير البصرة وذلك لا يخرج من الاستقلال وملاحية الحكم عليه وبه (قوله وهو بهذا الاعتبار)
 اي ما دل لفظ الابتداء باعتبار انه ملحوظ قصد اوزمه تعقل متعلقه اجمالاً مدلول لفظ الابتداء اي
لا حاجة في دلالة لفظ الابتداء على متعلقه اجمالاً الى ضم كلمة اخرى اليه (قوله وهذا هو المراد بقولهم
 ان للاسم آية) ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة ان مدلولها مدلول
 الكلمة لان كون مدلولها مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف
 ايضاً مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المراد ان كل واحد من الاسم والفعل
 اذا حصل في ذهن السامع يحتمل معناه ايضاً في ذهنه بخلاف الحرف فانه اذا حصل وحده في ذهن
 السامع لم يحصل معه معناه في ذهنه واعلم ان الاسم معناه المطابقي يكون معنى كائن في نفس
 الكلمة والفعل ايضاً معناه المطابقي معنى كائن في نفس الكلمة اذا كان معناه المطابقي هو الحدث
 والزمان والنسبة الى فاعل ماحيث ينهم ذلك من كل فعل بخلاف ما اذا كان معناه المطابقي
 هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فان معناه الكائن في نفسه على هذا التقدير هو
 الحدث الذي معناه التضمن فالمولانا عاصم ان كون معناه الاول اولي من الثاني حيث يلزم على
 تقدير الثاني تحقق التضمن بدون المطابقة وهو بطل انتهى كلامه ولعل مراده من لزوم تحقق
 التضمن بدونها ان اللفظ نفسه لا يدل على معناه المطابقي فلم يتحقق دلالة المطابقة مع تحقق التضمن
 اقول عدم تحقق الدلالة المطابقة غير مسلم لان المطابقة هي دلالة اللفظ نفسه او بضم الشئ وهو
 فاعل مخصوص وهنا على تمام ما وضع انه فاذا ذكر الفاعل المخصوص فاللفظ يدل على تمام ما وضع
 له واجيب عنه بانه اذا لم يتحقق المطابقة هنا فلم يتحقق التضمن ايضاً لان التضمن دلالة اللفظ على
 ما في ضمن المطابقة فان الانسان اذا دل على الحيوان الناطق فدل على كل واحد من الحيوان
 والناطق ايضاً في ضمن دلالة على المجموع قبل دلالة على ما في ضمنه دلالة التضمن بخلاف ما اذا اطلق
 الانسان واريد منه الحيوان والناطق فهو دلالة المطابقة كما بين في موضعه ومنه كرم هذا الكلام بعبارة
 اخرى (قوله واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة) اي صفة آية فيكون النطرح الى طرفي الابتداء الذي
 هو نسبة حرفية ومعنى الابتداء اي واسطة لمعرفة حالهما فان جالهما هو المبتداء والمبتدأ اعنه

فان السير لا يقع مبتداء والبصرة لا تقع مبتداء منها الا به لا حطة النسبة الحرفية بينهما كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مبتداء او مبتداء اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما وبعبارة اخرى فان من مثلاً آلة لتعرف حال السير والبصرة بمعنى انه تعرف بأمانة من ان السير مبتداء والبصرة مبتداء منها وهذا ان حالان يمر فان بالحرف وكذا الى فانها آلة لتعرف حال السير والكوفة في قولنا صرت الى الكوفة بمعنى انها تعرف بها ان السير منتهى والكوفة منتهى اليها (قوله لا يمكن ان يتعقل الا بذكرة) لا يمكن ان يتعقله السامع مادة لا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك المتعلق لا يمكن الا بذكرة المتعلق صريحاً واذا امرت هذا فلا ير وما قيل لا بد ان يقول لا يمكن ان يتعقل الا بتعقل متعلقه لانه الكافي بل الاحتياج في التعقل هو تغل المتعلق لا ذكره فلذلك اقراء بعضهم قوله يذكر بضم الدال لا تكسر ما فان الذكر بالضم بمعنى التعقل (قوله ولا ان يدل عليه آة) على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي ائلا يمكن ان يكون معنى الحرف مدلول عليه بذكرة الحرف عند السامع الا بذكرة اللفظ الدال على المتعلق والناظر يقل بعد قوله ولا ان يدل آة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من اكتفاء بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم من فتر كجلا اختصار قوله والحاصل آة اي حاصل قوله فالابتداء مثلاً آة وما قيل من ان بين هذا الحاصل وبين قوله فالابتداء مثلاً اذا لاحظ آة تدافع لان المفهوم من الاول ان الشيء الواحد يكون مدلول لفظ الابتداء باعتبار ويكون مدلول لفظ من باعتبار آخر وبعبارة اخرى ان المفهوم من الاول ان يتعلق شيان الى معنى واحد وهما الكلية والجزئية والمفهوم من الثاني ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى وهو معنى الاصبي ولفظة من موضوع لكل واحد من جزئياته وهو معنى حرفي وبعبارة اخرى ان المفهوم من الثاني ان يتعلق شيان بمعنىين حيث قال لفظ الابتداء موضوع لكل واحد ولفظة من موضوع لكل واحد ليس بشيء لان معنى قوله والحاصل آة ان لفظ الابتداء بدون ملاحظة الاضافة موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع للابتداء بملاحظة الاضافة فيكون معنى واحد يتعلق به شيان فعلامه الثاني موافق بالاول وانما قال لفظ الابتداء موضوع آة لان معنى لفظ الابتداء هو ابتداء الشيء فانه كلي وافراد هي الابتداءات الحاصلة قيل معنى من مثلاً وقع محكوما عليه في قولنا من حرف واجيب بان كلمة من معناها امر لها مو حرف جر ولقائل ان يقول ان المسمى ما حرف جر ولا ان كان الاول فالجذور باق وان كان الثاني فلا بد ان يكون لا حرف جر ولا يلزم ارتفاع النقيضين مع انه كاذب فلمجدور المذكور فيه مجيب ايضاً كما لا يخفى تأمل (قوله ولفظة من موضوع لكل واحد) ولقائل ان يقول من اين تقول ان لفظة من موضوع لكل واحد من الجزئيات وان قلت ان الوضع يعلم من استعمال من في الجزئيات قلت لانهم ان الوضع يعلم من الاستعمال فيما لا يكون فيه الوضع

فان العلامة التفاضلية قال ان الضمائر موضوعة لمفهوم كلي بشرط استعمالها في الجزئيات فيكون استعمالها في الجزئيات بدون الوضع فليتم لا يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء المطلق بشرط استعمالها في الجزئيات فلم يكن الاستعمال محتملا لما للوضع واجيب بان استعمال المفهوم في الجزئيات بطريق المجاز لما عرفت من ان لفظ من ليست موضوعة للجزئيات فيكون استعمال اللفظ في غير الموضوع له ولا نعني بالمجاز الا ما اذا كان كذلك فيلزم وقوع المجاز بدون الحقيقة وهذا ذلك لان الابتداء المطلق وان كان موضوعا للمقياس الى لفظة من على التقدير المذكور لكنه ليس بحقيقة بالمقياس اليها لأن الحقيقة هي استعمال اللفظ في الموضوع له مع ان لفظة من لا يستعمل في الابتداء المطلق بل في الجزئيات ووقوع المجاز بدون الحقيقة وان كان جائزا لكنه في غاية القلة فالعمل بالقليل بدون الضرورة غير جائز ولا ضرورة هذه اقل لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية فيمتنع وضعها لامور غير متناهية وكون هذا لا متناع مبني على شيئين أحدهما ان يكون نفس الماداة حادثة لانها اذا كانت قديمة فلا يمتنع وتناهيها ان يكون وضع الالفاظ غيراته مع كون النفس حادثة لان وضعها اذا كان واجبا فلا يمتنع ذلك ايضا واجيب بان جواز ذلك عند من قال بوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بأزاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا بوضع متعدد حتى يلزم كونها مشتركة فكان الواضع قال منيت لفظة من لكل واحد من الابتداءات لموضوعة بعد تصورهما بهذا المعنى الكلي قيل ابتداء السير من البصرة ايضا كلي كما الابتداء المطلق لان ابتداء السير من البصرة يحتمل ان يكون من هذا البيت او ذاك البيت او غيرهما لان البصرة بيوت كثيرة فجاز ان يكون ابتداء السير واقعا من كل منها قلها افراد متعددة فيكون كليا واجيب بان المراد من الجزئيات هنا هو الجزئيات الإضافية لا الحقيقية وهو الاخص تحت الامم فيكون جزئياته بالنسبة الى الابتداء المطلق وتكانت كليتهما في نفس الامر (فوله حالات آء) والحالة هي النسبة وقوله آلات عطف تفسيره لقوله انها حالات آء واحوال المتعلقةات هي كونها مبتداء ومبتداء منها فلا يردح ما قيل ان حالات المتعلقةات هي احوالها فيكون حالات المتعلقةات الاث لمعرفة احوالها فيستلزم آلية الشيء لمعرفة نفسه وهو بطل (قوله اما تلك الجزئيات آء) واعلم ان الجزئيات ايضا مستقلة بالمفهومية فاذا قيل ان ابتداء السير والبصرة واقع فانه الملحوظ قصد اح هو النسبة الحرفية لانها محكوم عليها ولكن طرفيها ملحوظان تبعا بخلاف ما اذا قيل مرات من البصرة فان الملحوظ قصد اح هو طرفاها اعني السير والبصرة وهي ملحوظة تبعا وكذلك اذا قيل ان النسبة بين زيد قائم متعلقة فان الملحوظ قصد اح هو النسبة الحرفية لانها محكوم عليها وكل واحد من زيد وقائم ملحوظ تبعا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم فان الملحوظ قصد اح هو زيد قائم دون النسبة بينهما (قوله اذ لا بد لي كل آء) دليل

لعدم محو الجزئيات مخكوما عليها وبها والحاصل ان النبهة لابد ان يكون بين المحكوم عليه
وبه فلا بدح ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالدات ليعتبر النسبة بينهما واما ان يكن
الجزئيات ملحوظة قصدا وبالدات فلا يصلح ان يكون مخكوما عليها وبها ليعتبر النسبة بينهما قوله
ليمكن ان تعتبر النسبة آء) لا يقيم ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناها المطابق
مخكوما عليه وبه لان امر كسب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من
الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا مخكوما عليه وبه اوجوا لنسبة بينهما لانا نقول
ان النسبة هنا النحاة في الفعل بطريق التفصيل وفي القضية بطريق الاجمال وامر كسب من المستقل
وغيره غير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل واثار اليه السيد قدس سره في حاشية المطول
اونقول الامر كسب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بامر خارج والنسبة
احتاجت الى فاعل ماوه وخارج من مفهوم الفعل بخلاف القضية فان النسبة فيها احتاجت الى طرفين
وهما داخلان في القضية وقال مولانا محمود في حاشية شرح الشمسية ان يكون الامر كسب من المستقل
وغيره غير مستقل ليس كليا فقد يكون مستقلا يضم ولعل ذلك الكلام من الغاضل المذكور لاجل
ما هو المشهور بينهم من ان الامر كسب من الشئ وغيره فان هذا ليس كليا الاثرى ان الامر كسب
من الامر كسب وغيره كسب ولكن ارجاعه الى هذا الكلام المشهور بينهم لا يخفى عن شئ فتأمل (قوله
علمت ان المراد بكيونة المعنى آء) اي بكائية المعنى في نفسه آء) وكك علمت ان المراد بكيونة
المعنى في غيره عدم استقلاله بالمفهومية وكيونة المعنى في غير الكلمة دلالتها عليه بضم
كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية فدرج كينونة المعنى في غيره وكيونوته في غير الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو عدم استقلاله بالمفهومية وانما قال بكيونة المعنى ولم يقل
بكون المعنى لان قوله في نفسه ظرف مستقر فيكون متعلقه كائن فلذا قال بكيونة المعنى
بمعنى كائنية المعنى ولتأمل ان يقول لو قال بكون المعنى يكون المقصود هو كونه ظرفا مستقرا
حاصلا فلا احتياج الى التجهيز بالكيونة الا ان يقيم لو قال بكون المعنى بكون المعنى كائن المعنى اي حاصل
المعنى لا يكون العبارة محصل خلاف ما اذا قال بكيونة المعنى اي بكائية المعنى وحاشية فان
معنى المحصل هنا هو المعنى المصدري (قوله فمرجع كينونة المعنى في نفسه آء) قيل في كون مرجعها
الى امر واحد محل نامل لان النسبة النقيضية التي هي جزء معنى اسم الفاعل ليست معتمدا كائنا في نفسها
مستقلا بالمفهومية ومع هذا معنى كائن في نفس اسم الفاعل وهو مفهوم منه من غير حاجة الى ضم كلمة
اخرى البد فهو داخل في حد الاسم من حيث دلالاته على النسبة اذا كان الضمير راجعا الى الكلمة
وغير داخل فيه من هذه الحيثية اذا كان راجعا الى المعنى لما عرفت من ان النسبة المذكورة
ليست معنى كائنا في نفسه مستقلا بالمفهومية فمح كيف يكون مرجعها الى امر واحد واجيب عنه

بان قوله لا مستقلا انه بالعدمية قيد المحول وهو قوله دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها فان دفع ما ذكر لان الكلمة يدل على معنى بلا انضمام كلمة اخرى اليها اما لكون هذا المعنى مستقلا بالمفهومية او بغير ذلك وعلى الاولى يكون المعنى ح في نفس الكلمة مستقلا بالمفهومية وعلى الثاني لا يكون المعنى في نفس الكلمة (قوله يحتمل ان يرجع الى ما) كما يحتمل ان يرجع الى المعنى وعلى التقديرين الظرف مستتر صفة له معنى على ما ذكره الشرح فيما سبق ويحتمل على الاول ان يكون لغوا متعلقا بدل اى دل على معنى بنفس اللفظ من غير احتياج الى ضميمة كالحرف ورده المص في الايضاح بان في لا يستعمل بمعنى الباء انه يقتضى ان يكون المعنى في هذا الحرف مادل على معنى في غيره اى بلقظ آخر معه وهو غير مستقيم واجيب عن الاول بان حروف الجر يقوم بعضها مقام بعض اخر ورد بانه مجاز فلا يرزك في التعريف بدون قرينة ظاهرة ومن الثاني يمنع عدم الاستقامة فان الحرف انما يدل على معنى بغيره (قوله وارجاع الضمير الى) عطف على المعنى في قوله في المعنى الاخير (قوله لعدم مسبوقيتها آه) اى لعدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبارها بخلاف عبارة الكافية حيث قد سبق فيها كينونة المعنى في نفس الكلمة بما يدل على اعتبارها وهو دليل المحصر قيل عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل لا يدل على ان يكون مبارته ظاهرة في المعنى الاخير وارجاعه الى المعنى بل يدل على عدم كون المعنى الاول وهذا لا يستلزم ظهور الثاني لجواز ان يكون متساوئين والجواب ان ظهور المعنى الاخير بانضمام شئ آخر وهو قرب المرجع اليه لانه على تقدير عدم مسبوقية كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل يكون الظم ارجاعه الى المعنى كما مر (قوله ولهذا جزم المص) اى ولا جل عدم مسبوقيه كينونة المعنى في نفس الكلمة في عبارة المفصل جزم المص في الايضاح برجوعه الى المعنى لا يقيم حق العبارة ان يقول ظن موضع قوله جزم الامر من ان الظهور ارجاعه الى المعنى فجار ان يكون الضمير المحرور راجعا الى الكلمة المستفادة من ماء الموصولة في عبارة المفصل على خلاف المتبادر لاننا نقول حمل الالفاظ على ظاهرها واجب في التريعات فيصح ح قوله جزم او نقول صاحب المكشاف رجل عقيدته ان يعمل بالمتبادر لا بغيره فلما عمل بالمتبادر فجزم به فكذلك المص جزم بذلك ليوافق جزمه على قصد صاحب المكشاف (قوله بالاسماء اللازمة الاضافة) بيان الجدل ان ذلك لا يوافق جزمه على قصد صاحب المكشاف (قوله) في الدلالة على معناه وهو صاحب المال مثلا الى ضم كلمة اخرى اليه وهو المال وتقرير الجواب ان معناه ليس صاحب المال بل صاحب شئ مطلقا لا صاحب شئ خاص كالفرس مثلا وهو مفهوم من ذلك بلا ضم شئ اليه وكك معنى الفوق هو فوق شئ لا فوق زيد او عمر او غيره وكذا الباقي من الجهات الستة وما يجاب عنه بعض الشارحين من ان ذكر المتعلق شرط في الحروف دون في الاسماء

اللازمة الاضافة مردود من وجهين احدهما ان الواضع لم يقع نص على ان ذكر المتعلق شرط في
دور في الاسماء اللازمة للاضافة وثانيهما باننا نقول ان الاسماء اللازمة للاضافة في الاصل اما ان تحتاج في
دلالة على معنى الى ضم كلمة اخرى اليها ولا نحتاج في تلك الدلالة اليها ان كان الثاني فشرط
المتعلق لا يصح وان كان الاول فشرطه بلا فائدة (قوله لان معانيها مفهومات كلية) فان معنى
ذو مفهوم كلي مستقل بالمفهومية ملحوظة في حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه وهو المال مثلا اجمالا
وتبعها ولا حاجة الى ذكره فاذا تعللنا معنى ذو فيتعلى متعلقه اجمالا بخلاف الالهية الخاصة كالا بتدنا
من البهرة قيل كون هذا الاسماء اللازمة للاضافة مستقلة بالمفهومية بطاقتان فمثلا لو كان مستقلا
بالمفهومية يلزم صحة ان يقع مخبر عنه وبه واللازم بطاقتان بان استقلاله لا ينافي بامتنان
كونه مخبر عنه وبسبب ما رخص لان ذو مثلا ليس في الاصل ظرفا بل الظرفية عارضة عليه والظرف
لا يقع محكوما عليه سواء كان ذلك العارض جزءا للمدلول ما يدل عليه كحتم او خارجا عنه كالظرف
المدكور فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني ولكن صلاحية كونه محكوما عليه
غير منتفية عنه وكذلك في الجهات المستقلة لا يتم لا يجوز ان يكون للعرف ايض هذه الصلاحية اي صلاحية
كونه محكوما عليه في نفس الامر الا انه لا يقع محكوما عليه لعارض وهو حاجته الى متعلقا
لانا نقول الاستقلال شرط مع صلاحية كونه محكوما عليه ولتأكل ان يقول بطلان اللازم منه لانه يصح
ان يتم ان ذو مما هو لازم للاضافة ويقم ايض انه ام فيكون محكوما عليه ح وايض يتم هو اي هذا الشخص
اسمه ذو ويقم ايض ان خالدا لقبه ذو فيكون ح محكوما به فلا سم واللقب الا ان يتم ان ذو في هذا
التركيب اسم لذو والذي يكون النزاع فيه ومعناه مستقل بالمفهومية وهو لفظ ذو والذي يصدق
عليه تعريف الحرف ظاهر بخلاف ذو في هذا التركيب فان تعريف الحرف لا يصدق عليه ظاهر ايض
لما عرفتم ان معنى اللفظة ذو لا صاحب معنى او مال حتم يصدق تعريف الحرف عليه ظاهرا (قوله
ولكن لما جرت العادة) دفع حوال تقريره ان ذكر المتعلق في الاسماء اللازمة للاضافة من الامور
الضرورية لانها لازمة للاضافة فلا يستعمل بذو وبعبارة اخرى بانها اذا لم تكن متعلقة بها غير لازم
لها فما الحاجة الى ذكرها ومما ذكرنا عرفنا ان كلمة لكن وقعت في موقعها لانه يتوهم من قوله غير
حاجة الى ذكرها ان ذو مثلا لم يكن من الامور اللازمة للاضافة لان ذكر المتعلق فيها يكون ضروريا
كما عرفت وقوله لان الغرض من وضعها دفع حوال ايض فكانه قيل بالسرفي انهم استعملوها مضافة الى
متعلقات مخصوصة ولم يستعملوها مضافة الى متعلقات عامة لئلا يكون استعمالها على سبيل العام ايض
تقرير الجواب ان الغرض من وضع هذه الاسماء هو ان يستعملها بمتعلقات مخصوصة فلا يدكر بدونه
لانه موضوعه لذلك فاعلم ذلك المحلل على ما ذكرنا (قوله لفهم هذه الخصوصيات) وهي انها لا يضاف الا
الى متعلقات مخصوصة ويكون الغرض من وضعها ايض هو هذا (قوله لا لاجل فهم آية) اي ليس ذكر

المتعلق وإضافتها إليه لجعل فهمه نهائياً لا يمانعاً مستقلة بجوارحه وقوله معتبرة حال من
 التفسير في دالة أي هذه الأسماء دالة على معانيها حال كون هذه الأسماء معتبرة في حكايتها
 أي تلك الدلالة في انفسها أي أنها تدل بنفسها لا في غيرها (قوله أعني الحدث) وإنما لمصر
 المعنى التضمني المستقل بالمفهومية بالحدث مع أن الزمان الإجماع معناه التضمني المستقل
 بالمفهومية لأنه ليس مقترناً باحد الأزمنة الثلاثة باعتبارها ولا يلزم أن يكون للزمان زمان ولا أن
 في كون الزمان مستقلاً بالمفهومية كلام ولا أن في كون الزمان مدلولاً للفعل ترجمه دليل هو المدلول
 الهية (قوله في الفهم عن لفظ الفعل) وإنما قال في الفهم لئلا يشكل بالاضافة أن الضرب مثلاً
 مقترن باحد الأزمنة الثلاثة لكن ذلك الاقتراح ليس الافتراض في الفهم بل في التحقق فإنه
 مقترن به في نفس الأمر وإنما قال من لفظ الفعل لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب عمر وأعدا أو أمس فان
 الضارب فيه مقترن باحد الأزمنة الثلاثة في الفهم لكن لا يفهم من لفظ الفعل بل من لفظ الغدا أو الأمس
 (قوله أخرجه بقوله غير مقترن به) جزاء للشرط فظهر منه أن المراد من المعنى في قول المصمم اعم من المعنى
 المطابقي والتضمني لأنه لو كان المراد منه معنى المطابقي يخرج الفعل ح بالصفة الأولى أعني
 في نفسه ولا يحتاج إلى الصفة الثانية ح لأن معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية وإنما يكون
 معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية عند من قال معناه هو الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل
 مخصوص لعدم فهمه من الفعل وهذا هو التحقيق وعند من قال معناه هو الحدث والزمان والنسبة
 إلى فاعل ما يكون معناه المطابقي مستقلاً لفهم فاعل ما عن لفظ الفعل لا يتم لا يجوز أن يكون المراد
 من المعنى هو المطابقي كما هو الظاهر فيكون الفعل ح خارجاً عنه بقوله في نفسه ويكون قوله غير
 مقترن بالخ تأكيد للخبر لا نأقول هو بعيد غاية البعد فاذا عرفت أن المراد من المعنى اعم من
 المطابقي والتضمني فيرد الإشكال من وجهين الأول أن المتبادر من المعنى هو المطابقي وهو متل
 الالفاظ على المتبادر في التعريفات واجب واجيب بأن ذلك إنما يكون عند عدم القرينة وهذا المعنى
 المذكور في دليل المحرر قرينة على أن المراد من المعنى اعم منهما لأن المراد من المعنى في دليل
 المحرر هو التضمني لأن المقترن باحد الأزمنة الثلاثة ليس إلا المعنى التضمني لا المعنى المطابقي
 ولا يلزم توصيف الكل باقتراح الجزء وليس ذلك في العرف فلا يتم أن زيد مقترن بيده أو برأيه
 مرافاً أيهم قوله غير مقترن به قرينة لذلك لأنه لو كان المراد من المعنى المطابقي لم يحتاج إلى قوله غير مقترن به
 لأن معناه المطابقي خارج بقوله في نفسه على ما هو التحقيق كما مر آنفاً الوجه الثاني أن الفعل باعتبار معناه
 التضمني الذي هو الزمان أيهم كائن في نفسه مع أنه ليس باعتبار هذا المعنى مقترناً باحد الأزمنة الثلاثة ولا يلزم
 أن يتكون للزمان زمان وهو بط فلم يخرج الفعل مطلقاً عن الاسم لا يتم أن يكون الفعل باعتبار
 معناه التضمني الذي هو الزمان كائناً في نفسه لأن الزمان ظرف للنسبة لحدث إلى الفاعل المخصوص

فمفهوم الفعل ح الحدث والنسبة إلى فاعل مخصوص وزمان نسبة الحدث إلى فاعل مخصوص فزمان
نسبة الحدث إلى الفاعل المخصوص غير مفهوم من انظر الفعل لا بعد فهم فاعل مخصوص منه ولا يفهم فاعل
مخصوص منه فلا يفهم منه الزمان ايضاً لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون الحدث ايضاً مستقلاً بالمفهومية
لان من اجزاء الفعل هو الحدث النسب إلى الفاعل المخصوص وهو غير مفهوم من الفعل لا بعد فهم
لفاعل المخصوص منه على ما عرفت مع ان الحدث مستقل بالمفهومية بالاتفاق واجيب عن الوجه
الثاني بان المعبر في الفعل والايجاب الجزئية هي مقترن باحد الزمنية الثلاثة در احدها من معانيها
التضميني لا الايجاب الكلي كما زعم المعترض واليه تبر في الاعم هو نقيض لايجاب الجزئية وهو
السلب الكلي اي غير مقترن باحد الزمنية الثلاثة بواحد من معانيها وثالث ان يقول على قوله فبالصفة
الاولى خرج الحرف عن هذا الاعم ان المراد من المعنى في نفسه ٢ المعنى المطابق ١ والاعم من
المعنى ٢ المطابق والتضميني والالتزامي ابن كلين الاول فيخرج الفعل ايضاً بالصفة الاولى لانه
معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية وهو الحدث ولزمان والنسبة إلى فاعل خاص وان كان الثاني
فلا نعم ان لا يكون للحرف معناه التضميني او الالتزامي مستقلاً بالمفهومية لان من مثلاً ندل على
فلا يتبادر المطلق بالاستقلال والابتداء المطلق اما جزء معنى الحرف او لازم معناه على التقدير الاول
يلزم استقلال معناه التضميني وعلى الثاني يلزم استقلال معناه الالتزامي الا ان يتم اننا اختار الشق الثالث
هو الاعم من المطابق والتضميني والاعم من المطابق والالتزامي فيح لا يتوجه لترديد المذكور من
ن الابتداء المطلق اما جزء معنى آتانه غير نافع كما لا يخفى على المتأمل قيل اذ انهم من ضرب مثلاً
لحدث الذي هو معناه التضميني ولم يفهم منه معناه المطابق فيلزم تحقق التضمن بدون المطابقة
واجيب بان الحدث ليس معناه التضميني لانه فيم الجزء في ضمن فهم الكل فلا بد ان يفهم الموضوع
في تحقق التضمن في ضمنه فلما لم يتحقق المطابقة فلم يتحقق التضمن ايضاً ورد اما اولاً فلان
قد يكون الحدث معنى التضميني بطلان اقوام انفقوا على كونه معناه التضميني واما ما نبينا فلانه
يلزم بطلان حصر المذكور في اوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام ولا شك ان دلالة ضرب مثلاً
على الحدث دلالة وضعيتية هي ليست مطابقة ولا التزام كما هو ظاهر وليست تضمينية بما ذكرت وقد بقي
قديان البحثان وارجو ان عليه ولم يتوجه إلى الجواب عنهما احداً فقول يمكن ان يعيق دلالة التضميني
لا يكون بدون دلالة المطابقية اصلاً اذا كان مفهوم اللفظ واحداً في متعدد واد كان معناه متعدداً
كما فيما نحن فيه جاز ان يكون المراد ح ان لا يكون دلالة التضمن به ونها في الجملة باعتبار
هذا معنيته ونقول التضميني اهم من ان يكون باعتبار معناه المطابقية دلالة معناه التضميني
باعتبار المادة دلالة التضميني فلا شك ان مادة التضميني لا تكون بدون مادة دلالة المطابقية
باعتبار قيمه والاعلم بتحقيق دلالة التضميني بربط دلالة المطابقة لكونه غير مبدل الممنوع بتحقيق ما به دلالة

المتضمن بمادون مادة دلالة المطابقة وهو غير لازم فالقلمت ماد دلالة المطابقة هي لفظ موضوع المعنى
 مركب والوضع يستلزم الدلالة قامت نعم لكن الفعل يدل على فاعل خاص من ذكره كما ان من موضوعه
 للابتداء الخاص ويدل عليه بد كمر المتعلق والفاعل ان يقول لاشك ان الفعل موضوع للمحدث
 والزمان والنسبة الى فاعل مخصوص فلما ان يدل الفعل عليه أولا فان دل عليه فهو الما
 وان لم يدل عليه فلا يصح قواهم ان الوضع يستلزم الدلالة وفيه ما فيه والحق في الجواب ان يتم
 ان فاعل ما و فاعل خاص كليهما خارجان عن مفهوم الفعل ودلالة الفعل عليهما بل لا التزام فاعلم ذلك
 (قوله فدخل فيه الاسماء الافعال) واعلم ان قوله بحسب الوضع الاول بمعنى انه ام يكن مبدوقا بوضع
 اي لم يتقدم عليه وضع لا بمعنى التقدم باعتبار الوضع الثاني حتى يلزم ان يكون لكل لفظ وضعان مع
 ان اللازم بطريقه لعدم تعدد الوضع في زيد مثلا ثم ان قوله فدخل فيه الاسماء الافعال وقوله وخارج عنه
 الافعال المنسلخة عن الزمان دفع سوال تقديره ان تعرف الامم غير جامع ومانع اما الاول فلعدم
 صدقه على الاسماء الانفعال نحوصة لانه بمعنى امكنت وفوا اما بمعنى الحال اوله استقبال وعلى
 المتقدمين يكون مقترنا باحد الزمنة الثلاثة واما الثاني فلصدقه على الافعال المنسلخة عن الزمان
 مثل عسى وكاد ونعم وبئس وفعلية التعجب وغير ذلك فيصدق عليها انها غير مقترنة باحد الزمنة
 الثلاثة لعدم الزمان فيها فان السابطة لا يتقضي وجود الموضوع ولما اعتبر القيد المذكور فيصدق
 على اسماء الافعال انها غير مقترنة باحد الزمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول ويصدق على الافعال
 المنسلخة انها مقترنة باحد الزمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول ثم على ما ذكرنا من ان افعال
 المدح والمدم وافعال التعجب وغيرهما ما تجرد عن الزمان ماضي بسبب عروض الانشاء يشكل بما
 ذكره بعضهم ان افعال المدح والمدم ما وضع لانشاء مدح او ذم وافعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب
 فانها اذا كانت موضوعا للانشاء يكون تجردهما عن الزمان بحسب الوضع الاول الا ان يقال المراد
 بوضعها لا انشاء هو لزوم الانشاء اما قيل على تقدير اعتبار قيد المدح كورا لا يكون التعريف جامعاً لعدم
 صدقه على وزن الفعل كشمز ملما لغرس وضرب علماء اللغات ولعدم صدقه على يزيد ويشكر علمون لانها
 بحسب الوضع الاول مقترنة باحد الزمنة الثلاثة واجيب بان الاسم هو الذي كان دالا على معنى
 في نفسه باعتبار الوضع الحال وكان هذا الوضع الحالي غير مقترن باحد الزمنة الثلاثة بحسب الوضع
 الاول فوضع الحالي في الامثلة المذكورة غير مقترن باحد الزمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول
 لعدم كون الوضع الثاني في الوضع الاول نعم يتجه عليه انه يلزم ان يكون الدلالة بحسب المعنى
 في نفسه باعتبار وضع وعدم الاقتتران باحد الزمنة الثلاثة باعتبار وضع اخر وفيه بعد قلن الظاهر
 يكون كلامنا باعتبار الوضع الواحد وايضا يشكل بالانفعال المذكور فان ضرب من انفعال انقلبه
 معناه الذي هو الضرب الي معنى القتل لما هبته بينهما فكل ما معنى الفعل فيلزم ان تكون افعالهم

يصدق على معنى القتل إنه غير متعذر باحد الأزمنة الثلاثة لان معناه الثاني لم يكن في وضعه الاول ويمكن الجواب عنه بان المراد ان هذا المعنى غير متعذر باحد الأزمنة الثلاثة نوعا لا شخصا فلا يصدق على معنى القتل انه لا يكون نوعه في الوضع الاول لان كلا المعنيين من نوع واحد وهو معنى الفعل فم يكون هذا النوع في الوضع الاول بخلاف يزيد ويشكر علمين لان الاسم من نوع والفعل من نوع آخر ولقائل ان يقول ح يشكك بما اذا جعل ضرب مثلا علما للحدث فيلزم ان لا يكون اسما لان العلم يصحاق عليه انه لا يكون المعنى الحادث في الوضع الاول للوجود فيه الا ان يقيم لانم كون هذا المعنى في الوضع الاول لعدم كون المعنى العلمي حال كونه بهذا الوصف في الوضع الاول ويمكن الجواب من يزيد ويشكر علمين بان المراد عدم اقتراحه في الاول وضعه الاهمي وانما قيد الوضع بالاول لان الظان اسماء الافعال والافعال المنسلخة عن الزمان موقوفة للمعنى الفعلي والحدث ثانيا لتحقيق ما هو امانة الوضع وهي فهم المعنى الثاني بلا قرينة فلما قيد الوضع بالاول دخل اسماء الافعال فيه وخرج افعال المنسلخة عن الزمان (قوله لان جميعها اما منقولة آه) يعني ان جميعها اما ان بعضها منقول عن المصادر وبعضها منقول عن الظرف والجار والمجرور فيكون من قيل تقسيم الكل الى الاحزاء قوله صواء كان النقل فيه صريحا فان النقل الصريح هو الذي استعمل له مصدر افانهم استعملوا رويد مصدر او نقل من معنى المصدر الى امهل فانه مقترب باحد الأزمنة الثلاثة لانه اما بمعنى الحال ولاستقبال الحقوله تعالى امهلهم رويدا فكان رويدا في الآية مصدر بمعنى الامهال اي امهلهم امهالا فالارواد وهو الامهال مصدر الثلاثي المزيدي فتدفع الزوائد منه ورد الى الثلاثي فصار رود بفتح الراء وسكون الواو وهو مصدر الثلاثي المحرر فريد تصغير رود اذ لا يصغر الثلاثي المزيدي ما لم يرد الى الثلاثي المحرر فيكون رويد مصدر اصريحا من ارود يرود ارودا (قوله نحو رويد) فانه اهم مع عدم صدق تعريفه عليه لان معناه وهو امهل مقترب باحد الأزمنة الثلاثة ولكنه بحسب الوضع الاول غير مقترب باحد الأزمنة الثلاثة لانه في الاصل مصدر واليه اشار بقوله فانه قد يستعمل مصدرا اي قد يستعمل مصدرا كما يستعمل اسم الفعل قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله في الحاشية فيه ان استعماله في المعنى المصدرى ينال في كونه منقولا اذ لابد في اللفظ المنقول من ترك استعماله في الاصل منه مد ظله انتهى كلامه اقول نعم لابد في اللفظ المنقول ان لا يستعمل في المعنى المنقول عنه الا ان المراد ان الناقل لا يستعمل في معناه الاصلي هو استعماله غير الناقل فيه اولا الا ترى ان لفظ الصلوة يستعمل في الدعاء ولكن الناقل ودوام الشرح من حيث انه اهل الشرح لا يستعمل فيه والظ ان يكون الناقل في رويد هو العرف الخاص او نقول قد ترك معناه الاصلي فيما نحن فيه حيث لا يستعمل في معناه المصدرى اجماله بل بمعنى الامر اهمل امهلا واستعمله في المعنى المصدرى

في قوله تعالى وامهكم زويد في ضمن المنقول المطلق لا اصاله فالفاضل الذي كور اشتبهه من لفظ
الاستعمال ثم قوله فانه قد يستعمل اد ايل على كون النقل في رويدها (قوله فانه وان لم
يستعمل مصدر اد) فلم يكن النقل فيها اصريحا بل غير صريح فانه على وزن المصدر الذي هو قوا
بحسب التاء مع التثنية فكانه نقل من مصادر اد ري الى بعد فيكون هيئات مصدر اد واصل
هيئات وقوات اد هيئة رقوبة قربت الياء الف فيهما بالا صل الاول من اصول القلب وهما على
وزن فعلة وقوات اد الفارسية بانك كر دن ماكيان ولقائل ان يقول في ادخال هيئات في المصدر
الاصلية نظر لان المصدر في الاصل لان يقم المصدر الاصلي اعم من ان يكون حقيقة او حكم
(قوله ادعي المصدر المتي كانت اد) وهذه العبارة تشعر على كون اللفظ منقول اعنه وليس كك اد
انه قد اجري اللفظ على المعنى على اللفظ مجازا ثم ان لفظة اد في الاصل من اسماء الاصوات ثم نقل
منه الى المعنى المصدر وهو السكون ثم نقل هذا الى معنى اسكت الا ان فيه خلافا قال بعضه
نقل من المعنى الصوتي الى اسم الفعل وهو اسكت وتال بعضهم نقل من المعنى المصدر الى اسم
الفعل وقال بعضهم نقل من المعنى الصوتي الى المعنى المصدر من المعنى المصدر الى اسم
الفعل وبلامه وهو قوله اد عن المصادر التي اد يخطر الى الثالث (قوله نحو امامك زيد اد) فان
نقل من معنى الظرف الى اسم الفعل وهو قدم او تقدم فان كل واحد منهما امر بمعنى الحال او
الاستقبال وكك نقل عليك عن معنى الجار والمرور الى اسم الفعل وهو الزم بكسر الهمزة ثم انه
اراد من الظرف الظرف الحقيقي فلا يرد ان الجار والمرور رايضا ظرف فلا يجوز المقابلة لان الجار
والمرور ظرف حكم لا حقيقة (قوله فليس اشئ منها اد) اي من اسماء الافعال فان المصدر و
الاصوات والجار والمرور وغيره غير مقترن باجد الا زمنة الثلاثة بحسب اصل الوضع (قوله وخرج عنه
المضارع) الواو لا تنتد للا للعطف فلا يرد ما قيل من ان قوله وخرج اما عطف على قوله خرج او على قوله
دخل وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون القييد الذي كور وهو بحسب اصل الوضع دخل في دفع الاشكال
عن المضارع مع انه ليس بملك والقرينة على كون الواو لا تنتد اعلام لا حقه وهو ظ (قوله على نقل هم
اشتركا) شار بمعنى المنع والى المنع بب الاصح وهو كونه مشتركا بين الحال والاستقبال تقرير المنع
بان لا نم كونه مشتركا بينهما الم لا يجوز ان يكون موضوعا للحال واستعماله في الاستقبال مجارا او بالعكس
ويمكن للمضارع دلالة على المعنى المجازي بالقرينة لا يحد ونها فلا دلالة له على الاستقبال على
تقد ير وضعه للحال وكذا العكس (قوله اد لا يقند ح في الدلالة اد) والا يلزم عدم صحة لفظ المشترك كالعين
لانه على نقل يرد لالته على المعنى يدل على غيره من معانيه فانه جازا ن يكون احد المدلالاتين
متصودة والا خرى غير مقصودة (قوله نعم يقند ح في ارادة اد) فان ارادة معنى الحال يمنع عن ارادة تسعين
الاستقبال في زمان واحد اذا كان كل واحد منهما مقصودا اصليا قوله ولما فرغ من بيان جد الاهم

اراداه) انقلد ير الارادة لدافع هوال مشهور في مثل هذا المقام نقر بغيره ان كلمة لما يكون للظرفية مع السببية والظرفية منفية ههنا لان المفراغ هو التلبس بالجزء الاخر من الشيء والشرع هو التلبس بالجزء الاول وهما يكونان في زمانين اما سببية الجملة الاولى للسببية فلان السداد من اللزوم اللزوم العادي فان عادتهم انهم لما فرغوا من مبحث شرعوا في مبحث آخر وليس المراد من السبب السبب في نفس الامر ولو سلم ان يكون المراد من السبب السبب في نفس الامر فاجملة الاولى سبب للثانية بعد ما التزم المصنف انما كناهه او جرد كلمة لسبب معنى السببية او التقسيمية انفاقية لا لزومية (قوله ليفيد زيادة معرفة) هي يحصل بذكر الخواص زيادة المعرفة بالاسم لا اصل المعرفة ولا يلزم تنصيل الحاصل لحصول اصل المعنى فتجرب في ذلك وعلمت من هذا ان الخواص تنسب التعريف فلا يرد ان ذكر الخواص يبين تعريف الاسم وتقسيمه فصل بالاجنبي فلا بد ان يكون التقسيم بعد الفراغ عن التعريف وانما قدم الخواص على التقسيم لانهما غير مختصة بشئ من قسمي الاسم نعم او كانت مختصة بالمعرب والهجني ينسحب ناهيز ما من التقسيم وعدم اخذها بكونه بشئ من قسميه حكم على الاغلب لان الجر مختص بالمعرب قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمت الله قال بعض المحققين ولك ان تقول ولله احكام مشتركة بين قسمي الاسم مقدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب بشرطة مع ما ذكر في الاختصاص انتهى كلامه وفيه ان اكثر ما ذكره من الخواص الخمسة مختصة بالمعرب فان اللام والتنوين ايضاً كالمعرب مختصان بالمعرب فذكر هذه الخمسة من الاحوال المشتركة بين قسمي الاسم باعجاب ان ثنتين منهما اي من تلك الاحوال مشتركة بعيد انتهى كلامه ثم ان الفاضل السمرقندي اراد من بعض المحققين مولانا عصم افول جاز دخول التنوين بالاسم الهجني وكك لام التعريف اما الاول فلانهم قالوا ان تنوين الترجم هي ما تلحق القافية المطلقة وهي كما يكون فعلا يكون اسما مبنيا ايضاً وكك تنوين الغالي لانها تلحق القافية الدقيقة وهي ايضاً كما يكون فعلا يكون اسما معربا ومبنيا ايضاً والتنوين الغالي هي التي تلحق اخر بيت آخر حروفه ساكنة والغرض من الحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف لهن القافية ساكنة والقافية الساكنة يستوي فيها الوقف والوصل فاذا زدت التنوين علم انك واقف ومميت هذه التنوين غاليا لانه غلى من الحداري جاوزاى موزا لعل على الكلمة كذا في شرح المفصل واما الثاني فلما قاله مولانا عصم حيث قال جئت في موضعه ان الذي في الامل الذي زيدت عليه اداة التعريف وقد قالوا ايضاً ان اللام في الذي والتي لام الحرفية وهي لام التعريف ومما في الاصل الذي والتي عند البصريين لا يقيم ما ذكرته ينتقض بما قال صاحب الكشاف من ان مالاته دخله التنوين والحركات الثلاث تسمى مبنيا لانا نقول المراد من التنوين في قوله مالاته دخله التنوين فيمنون الترجم والتذكير فان تنوين الترجم يكون في الانواع الثلاثة من الاسم والفعل والحرف

وتنوين التنكير قد تدخل في الدنبيات مثل سيبويه وسيبويه وصه وصه ما كذا في بعض الشروح
 فاذا عرفت ذلك فيصح ما قال بعض المحققين من ان ذكر الجر على سبيل التثريب لشر كنه مع ما
 ذكره الهم في الامور الاختصاص فلهذا ما ذكرنا ان ما قاله الفاضل السمرقندي على بعض المحققين
 يتجمله وفيه ان اكثر ما ذكره من الخواص الخمسة مختصة بالعرب آه انما شاء منه لعدم تتبعه
 في كلام القوم (قوله ومن خواصه) خبر مقدم للاهتمام او المحصر فايها ذكر من الخواص الخمس منحصراً
 في البعض ويحتمل ان يكون مبتدأ كما قال صاحبها لكشاف في قوله تع ومن الناس من يقول آمنا
 ولا يخفى انه يلزم ان يكون المذكور من الخواص (قل من المحرولك مولد) كذا في (قوله) بها بصيغة
 الجمع الكثرة (الجمع) الفاعل وجمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وجمع
 القلة ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما كذا اقول الشرح في الجمع الكثرة ينبغي ان يكون كثرتها
 التي تتجاوز العشرة في الوجودات تبلغ قريباً من العشرين (قوله وبها التبعية آه) اي منيها بمن
 التبعية في اول الوصلة على ان ما ذكره آه فلا يردح ما قيل من ان عدم من التبعية
 ايضاً هذا التنبيه حاصل لان الخواص جمع الكثرة وهو يطلق على ما فوق العشرة مع ان ما ذكره بعض
 منها فلا يحتاج الى ايراد من التبعية لابقا من التبعية لا يصلح ان يكون نبيه على ان ما ذكره
 بعض منها لانها لو كانت منحصرة فيها لايصح من التبعية بان يقر بعضها كذا وبعضها كذا آه لانا
 نقول هذا التنبيه مبني على تقدم العطف على الحكم لا العكس لا يقر تقدمه على الربط غير شائع بينهم
 بل الشائع هو العكس كذا في قوله وهي اسم وفعل وحرف لانا نقول القرينة على خلاف الشائع ههنا ظم
 لان من البين ان كل واحد منها من خواصه لا يقر يفهم (قوله وبمن التبعية على ان آه انه لوام
 يأت من كان الحكم صحيحاً لكنه يكون مارباً عن التنبيه مع انه لا يصح لان مرتبة الاقل في جمع
 الكثرة عشرة مع ان ما ذكره الخواص خمسة لانا نقول لانم لزوم ذلك ولو سلم فلانم ان اقل
 مرتبة عشرة لانه لا فرق بينه وبين جمع القلة في مرتبة الاقلية فان اقل مرتبة لجمع الكثرة ايضاً اقل
 مرتبة لجمع القلة (هو ثلثة ولو سلم فكثيراً ما يقوم كل منهما في مقام الآخر على سبيل المجاز) (قوله و
 لا يوجد في غير) قيل ذكر غير غير جائز لان معنى الاختصاص هو ما لا يوجد في غير قلت هذا تفسير لما
 يتضمنه قوله يختص وموجز السلبى وانما لم يقل وما يوجد في شيء ولا يوجد في غير اشاراً الى
 المناصب بين المعنى اللغوي والعرفي بل قد فيه قيل هذا التكرير تعريف الشيء بنفسه لان معرفة
 الخاصة يتوقف على معرفتها يختص ومعرفة يتوقف على معرفة الخاصة واجيب بان المراد من قوله
 ما يختص به هو ما يوجد فيه من قبيل ذكر الخاص واردة العام واجيب ايضاً بتجريد الاختصاص من
 جزء السلبى وامتناله في جزء الايجابى ولا يخفى ان المناقشة الاولى تندفع بهذا الجوابين
 ايضاً واجيب ايضاً بان المراد من الخاصة الاولى معنى الاصطلاح وبالثانية المعنى اللغوي قيل هذا

بدل من حرف التعريف لانا نقول ما آل قوله لعدم شهرته ليس الا ذلك لانا سمعنا ان كونها للتعريف
غير مشهور بل المشهور انه بدل عنه قيل لو قال حرف التعريف كان شاملا لحرف النداء ايضم الانه
لم يتعريف به لان محو منه من خواص الاسم لا يحتلج الى البيان (قوله لعدم شهرته) وقيل انما لم يتعريف لان
حرف التثنية عليه باحجاز لانه بدل نحن حرف التعريف كما اشار اليه الشم في بحث المجنيات
فالهم في الحديث بدل من اللام اي لمس من البر الصيام في السفر اولانه اراد ان يذكر ما هو مختص
بالاسم عند جميع المناسبات واختصاص الاسم بالاسم من حيث بعض لا بقم عدم الشهرة لانه يكون سببا للترك
بل لا بد ان يكون سببا للبيان حتى يصير اولى مرتبة الاشتهار لانه ما هو مشهور لا يحتاج الى البيان
لانا نقول في كل هذا ان اللفظ في اللفظيات انه لا يكون للمبتدئين لا للمنتهي فاما هو مشهورا مهل للمبتدئ
(قوله لانه لا يستلزم) البناء ما على الساكن اذ لا يجوز تحريك اللام بالضم للشقل ولا الفتح
لا لتباسه باللام الابتدائي ولا بالكفر لا لتباسه باللام النحارة (قوله ال كهل) اي مجموع الهمزة واللام
للتعريف كما يكون مجموع هـ للاثبات (قوله زيدت الالة لفرق آء) اي زيدت اللام لئلا تلتبس همزة
التعريف بهمزة الاستفهام وان قلت حاز دفع الالتباس في الكتابة ايضم ودفع الالتباس بزيادة اللام دون غيرها
لاستلزام ما هو الواجب وما يدل على ان اللام وحدة للتعريف دون الهمزة او المجموع هو سقوط
الهمزة عند الوصل (قوله يدل عليه اللفظ مطابقة اء) قيل المراد من المطابقة اما الحقيقة اي يدل
عليه اللفظ حقيقة او المراد انه لم يكن دلالة عليه تعاوضنا اي في ضمن الكل فان كان سلالا
فيلزم عدم دخول اللام على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي واللام بط الدخولها على الاسد
في قولنا رليت الابد في الحمام فان بدل واخذ من الرمي او الحمام قرينة على ان المراد منه
هو الرجل الشجاع وان كان الثاني فيلزم دخولها على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة بان
انسلخ منهما ما يثبت به الالحاد ودلالة الفعل عليه يكون مطابقة بالمعنى المذكور واخيب
باختيار الناس بان لا يثبت عليه ليست مطابقة باعتبار الحالة الاولى اب الوضوح الاول لانه باعتبار
وضع الاول يكون دلالة عليه ضمنا ثم باعتبار الحالة الثانية يصح دخولها عليه بغلاب الاسم فانه
ليس دلالة على معناه ضمنا لا باعتبار هذه الحالة التي هي المجاز ولا باعتبار الحالة الاولى
كالاسد في الدشالين المذكورين واجيب ايضا باننا لانك وفوق لفعل التجرد عن الزمان والنسبة
جمعا لان الفعل لا يبع من النسبة اذ لا يبال الشيع الرضي انما انحصر دخول حرف التعريف بالاسم
لانه نعين ذات هي مدلوله عليها في نفسها ويدل اللفظ عليها بمطابقة فخرج الحرف لعدم استقلاله
وكذا الفعل لانه واذا كان الاء على معنى في نفسه باعتبار الذات وهي الفاعل ولكن ليست دلالة
على الفاعل مطابقة لتزاما لان الجزء من الفعل ليس الالحاد والرسالة والنسبة والفاعل سواء كان

خاصا او عام الا لازم من لوازمه الذاتية ويرد عليه ما مر من عدم دخول اللام على الالفاظ المستعملة
 في المعنى المجازية ويرد عليه ايضاً انه يلزم عدم دخولها في اسم الفاعل مثلاً لانه مركب من الذات المبهمة
 والحدث ونسبة الحدث الى هذه الذات فاد كان اللام لتعيين ذات بحيث يكون دلالة عليه ما باقية
 يلزم ما ذكرنا لان دلالة هذه الذات قال السيد قدس سره انما تختص بدخولها على الاسم لان اللام انما تدخل
 على المحكوم عليه وهو لا يكون الا اسما وانما يدخل عليه لان الاغلب ان يكون المحكوم عليه
 هو المفرد لا المفهوم لانه واحد فلا يحتاج اليه الا لتعيين انما يكون في الامور المتعددة والمتعددة
 هو المفرد لا المفهوم فح لا تدخل اللام على المحكوم به لان المراد منه المفهوم وقد عرفت ان المفهوم
 واحد فلا يحتاج الى دخولها فيه للتعيين لا يتم هذا يستقص بقولنا ان لا يدخل اللام في
 المحكوم به لانا نقول لا نم كونه محكوماً به بل صفة لزيد واقائل ان يقول ان اسم قد تكون للجيش
 اشارة الى الطبيعة والمفهوم لا المفرد فهي ح التعيين مفهوم المدخول (قوله والبعض يدل عليه تضميناً
 لمطابقة) لان معناه المطابقي غير مستقل لتحقيق النسبة فيه وهي غير مستقلة والمركب من المستقبل
 وغيره غير مستقل وفيه ما ذكرنا فيما سبق وسند كرقيل ان الصفات بل جميع الاسماء المشتقة ايضاً
 لا يدل على المعنى المستقل الا نضمنا لمطابقة فيجب ان لا يعرف باللام وذلك لان معناها المطابقي
 غير مستقل لان النسبة فيها غير مستقلة والمركب من المبتدل وغيره غير مستقل وقيل السيد
 قدس سره في حاشية المطول ان النسبة في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الاجمال والمركب
 من المستقل وغيره غير مستقل اذا كانت النسبة بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كان بطريق الاجمال
 واجيب ايضاً بان المركب من المستقل وغيره غير مستقل اذا احتاج غير المبتدل الى امر خارج من
 هذا المفهوم واحتاجب النسبة في الفعل الى فاعل وهو خارج من مفهومه بخلاف الصفات فان
 النسبة فيها احتاجت الى الذات وهي ليست خارجة عنها بل داخلية فيها (قوله فان حرف التعريف
 لا يدخل الضمائر) قيل ان حرف النداء حرف التعريف وهو تدخل الضمائر المنفصلة واسماء الاشارة
 والموصولات واجيب بان المراد حرف التعريف من حيث انه للتعريف بان قصده منه التعريف لا تدخل
 الضمائر ويمكن ان يرد من حرف التعريف هو اللام قيل ان اللام تدخل على الموصولات مثل
 الذي والتي فانهما في الاصل الذي والتي الا ان يقامنا من باب بعضهم وليس متفق عليه على اننا
 لانم ان يكون المراد بقوله كالموصولات جميعها اذ يجوز ان يكون المراد بعضها قوله ومنها
 دخول الجر والدراد هو الجر الداخلة عليه كداني دخول اللام لانهما من خواص اللفظي كالتنوين
 اشارته الى ان قوله والجر معطوف على ما دخول الدخول لا على الدخول فان المقابلة يقتضي
 ان يكون من خواص دخول الجر لانه ينبغي ان يكون موافقاً باللام فالموافقة يستلزم ان يكون
 الدخول في كلا الموضعين اولم يكن فيهما معاً اذا كان المراد من الجر هو ارب الجر وهو الحركة

في الحرف كحماة والاطلاق الجبر والتبويين شائعان بمعنى الحركة والتبويين الساكن يعتد بالمحقق في الاخر واما
 اذا كان المراد منه المعنى المصداقي من جزر الجمع قول اي يكون الشيء مجرورا لا بدح ان يعطف على
 الدخول لا على مدخوله لعدم صحة اسناد الدخول على كون الشيء مجرورا ثم ان قوله والجزم عطف
 على لفظ الدخول لا على مدخوله فان لفظه مجرور من حيث انه مضاف اليه ومحل مرفوع
 من حيث انه فاعل الدخول لانه مصدر مضاف الى الفاعل وانما ذكر من بيده الخواص الخمسة المذكورة
 لان كلامي هذه الخواص يتضمن خواص كثيرة فان اللام يتضمن اربعة من الخواص وهي لام الجنس
 والامتزاق والعمدين وبذلك الجزم يتضمن خمسة عشرة من الخواص وهي الجبر والحروف الجارة لان
 اختصاص الجزم بالاسم يستلزم اختصاص حروف الجبر وكذا التبويين يتضمن التثنية والاضافة
 وبعثة من الخواص وهي ان الشيء مضافا بتقدير حروف الجبر فانه يستلزم المضاف اليه والتخصيص
 والتعريف فانه من خواصه وكذا الاسناد اليه يشتمل كونه موصوفا واذمال ومفعولا ومميزا
 (قوله لاند اراء) اي ان الجزم اثر حرف الجبر ومخصوص بالاسم فلولم يكن اثره مخصوصا به يلزم
 وجود الاثر بدون الموتر وفنوم واثقال ان يقول مصداق الانر والموتر اما اينما او متيما والاول
 للمكان والثاني للزمان فان كان الاول فهو غير مسلم الاثر ان الشمس في السماء واثرها في الارض
 وان كان الثاني فمسلم لكن لم يقدلانه جاز ان يكون حرف البحر في الاسم واثره في الفعل والحواس
 باختيار الاول بانهم قالوا ان حرف البحر موثر ضعيف فاعتبر فيه ميتة بخلاف الشمس فانها موثرة
 قوية فاعتبر فيه ما اينما (قوله ودخول حرف الجبر لفظا) وهذا يختص على قولهم نعم السر على بشي
 الغير لان حرف الجبر قد دخل على بشي موثرة وهو فل عند البصريين واسم عند الكوفيين واجبت
 منه يانه محمول على غير مقول فيه ذلك اي بشي الغير فيكون واردا على سبيل الحكاية (قوله كما في
 الاضافة المعنوية) اي تقدر حرف البحر كما في الاضافة المعنوية ولما لم يكن تقدر حرف البحر في الاضافة
 اللفظية عند الجمهور فلما لم يقل كما في الاضافة اللفظية والمعنوية لانه في صدد تصحيح كلام المصم
 على ما ذهب الجمهور لان تصحيح كلام المصم على ما ذهب المصم مما لا يخفاء به (قوله لانه لا فضاء معني
 الفعل) ومعني الفضاء هو الاتصال سواء كان الاتصال على سبيل الانجرار او غير فلا بد ان يدخل الاسم
 متى يستقيم معنى الاتصال لانه لو دخل الفعل فلا يصح اطلاق الاتصال اليه مر فادل يتم له بالضرورة
 اذ ان فلا يرد ما قيل ان ان الفضاء اذا كان بمعنى الاتصال فجاز ان يدخل الفعل ليوصل معنى
 الاسم فلا بد ان يقول الانجرار موضح الفضاء وقال العلامة التفتازاني وحروف الجبر وضعت
 نجر ومعاني الافعال الى الاسماء (قوله وما الاضافة اللفظية) دفع سوال تقريره ان حرف البحر
 يكون في الاضافة اللفظية عند الجمهور لا لفظا ولا تدويرا فالدليل المذكور لا يفيد الاختصاص
 بجز الذي هو اثر حرف الجبر مع ان المدعى اختصاص مطلق الجبر بالاسم سواء كان اثر حرف الجبر

ولا والمضاف اليه في الاضافة مجرور وبالاضاف هناك الجمهوزا لا بحرف الجر وهو حرف الجر
اما الاضافة اللفظية ا جواب منه فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قال المحشيون ومعهم الفاضل
لسميرقندي حيث قال قوله واما الاضافة اللفظية ا جواب سوال مقدر وهو ان المدة على ان الجر
مطلقة من خواص الاسم والدليل افاد ان الجر لفظا او نقلا من خواصه ليبقى الذي لم يكن اثر
حرف الجر لفظا ولا نقلا يرا كالمضاف اليه بالاضافة اللفظية فلم يثبت بحوله خاصة الاسم فاجاب
بما حاصله ان هذا التعليل مخصوص بالجر الذي هو اثر حرف الجر كما ترى فيه واما علة اختص
الجر كما في الاضافة اللفظية ليس بلك بل لان الاضافة اللفظية هي فرع المعنوية ا ولا يخفى
ان كلامه صريح في ان الجري في الاضافة اللفظية ليس اثر حرف الجر لفظا ولا نقلا يرا فيلزم منه
ان لا تكون الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر وهذا مما لم يأت به في مباني الجري وراى
فانه قد عرف مطلقا ان هذا لا ينسب اليه بواسطة حرف الجر ثم قسم الاضافة بنقل حرف الجر
الى اللفظية والمعنوية فيلزم اصرار في ان الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر ولا يضر في ذلك ما
ضحة ملاحظة معنى حرف الجر في بعض الاضافات اللفظية كحسن الوجه فان الاضافة المعنوية ايض
كك كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك كما حقق في موضعه انتهى كلام الفاضل السمرقندي
ولا يخفى ان مثل هذا الكلام لا ينسب احد الى احد فضلا عن ان ينسب الى الذم الفاضل المحقق الذي
علمنا ارمانه الى الان عجز واعن ادراك مقاصد التي في شرحه هذا (قوله فينبغي ان لا يخالف)
في الفرع الاول وهو الاضافة المعنوية وقوله بان يختص قيد المنفى وكلمة ما في قوله بما عبارة
من الفعل والضمير المرفوع في قوله يخالف راجع الى ما وكلمة ما في قوله ما يختص عبارة عن الاسم
والضمير المجرور في قوله به راجع الى الجو قول الذي هو عبارة عن الاسم وقوله اعنى الفعل بضمير
لقوله بما يخالف ولا يخفى ان ما يظن انه هو الفعل والحرف معا لانه فسر بالفعل لان من السين ان
الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك وقوله او يزيد منصوب معطوف على قوله يختص وقوله
بان يعم تفسير الزيادة والضمير فيه الى الفرع (قوله ومنها دخول التنوين) وهو نون ساكنة تشبه
حركة اخر الكلمة وليس المراد منه معنى المصدر لان لا يكون مرفوعا معطوفا على الدخول
اي من خواص التنوين يعني منون بودن اسم بان يكون اللام عوضا عن المضاف قوله لا الى التباد
من الدخول ا قيل التباد منه هو الذي ذكر في الاول فقط لا الحقوق في الاخير وقد قال الله
في تلك الفل ومن خواصه دخول قد والسين ومرفوع الحقوق فجاء فعلك ويمكن ان يقال ان
ابتدائه بتبادره اليه استعمال القوم كما قال المصنف ومنها دخول التنوين اراد منه لحوقه لانه
لا يوجد الا في الاخير وفيه انه لم لا يجوز ان يكون التنوين في قوله والتنوين مرفوعا معطوفا على
الدخول بان يراد منه المعنى المصدرى وقد عرفت الجواب عنه من الدوافقه واللام والجر فيه

سبق فارجع اليه (قوله والمراد به كون الشيء مسنداً اليه) اثار به الى ان الضمير في قوله اليه راجع
إلى الشيء لا الى الاسم اذ لا فائدة فيه لان كون الاسم مسنداً اليه من خواص الاسم مما لا يحتاج الى
البيان لانه لا يتصور في غير الاسم فلا يحتاج الى قوله وانما اختسب هذا المعنى اياه وايضا اثار به الى
ان الضمير في اليه لا يرجع الى اللفظ كما هو رأي البعض حتى يحتاج الى ان يقر ان كون اللفظ
مسنداً اليه انما يكون باعتبار معناه لا باعتبار مجرد اللفظ لانه ليس مخصوصاً بلفظ الاسم بل
يوجد في غيره ايضاً فهو ضرب فعل ماض وفي حرف جر فعند رجوع الضمير الى الشيء يتناول اللفظ
المعنى معاً ثم ارجاعه الى الشيء باعتبار ادعاء ان الشيء لكمال ظهوره كالمذكور فيصيح ارجاعه الى
يل المسند اليه يرد في الفعل ايضاً مثل تسمع بالضمير في غير من ان تراء فان قوله تسمع مبتدأ
يكون مسنداً الى اللفظ وقوله خير خبره واجيب بانه محمول على حذف ان اي ان تسمع فيكون الاسناد
بالجملة الى المصدر فلما حذف ان بقرينة قوله خير من ان تراء عدل الفعل من انصب الجملة
امله لفظاً الى الرفع الذي هو اول احواله او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر اي سماعك
المعدي وذلك لان الفعل يدل على المصدر والزمان فجرد عن احد مدلوليه واستعمل في الاثبات
هو مثل يضرب لمن خبره خير من رويته والمعدي اسم رجل منسوب الى معيد مصغر معد (قوا
ضع لان يكون ابد مسنداً فقط) اي مسنداً باعتبار جزء معناه الذي هو الحد فانه باعتبار تمام معناه
شتمل على النسبة المخصوصة لا يصح ان يقع محكوما عليه وبه لعدم استقلاله بالمفهومية واللام في
وله لان يكون للفرض اي الغرض من وضعه ان يكون مسنداً فقط فلا يردح ان كونه موضوعاً للفرض
ايثافي وقومه مسنداً اليه على سبيل المجاز وذلك لانه لو وقع مسنداً اليه يلزم خلاف ما هو الغرض من
ضعه واللازم بط فالملزوم مثله ويحوز ان يقر المدعي ان الفعل لا يكون مسنداً اليه بالاسناد الحقيقي
ووقع مسنداً اليه كك يلزم خلاف وضعه الحقيقي فذلك لا يثافي كونه مسنداً اليه مجازاً او امارة
ون الحرف مسنداً اليه فظ لان استقلال المعنى شرط لوقوع شيء مسنداً او مسنداً اليه لا يقر لان
فتصاحبه بالاسم لان الجملة ايضاً يقع مسنداً اليه مثل الشمس طالعة في قولنا انك انت الشمس طالعة
النهار موجود لانه محكوم عليه وكل ما هو محكوم عليه فهو مسند اليه لانا نقول المراد من
اختصاص هو الاختصاص الاثافي وهو عدم كونه في الفعل والحرف او نقول الجملة يكون اسم
بكماله لان يصح ان يقع اسم الحقيقي موقعها وما ذكر لا يرد ما في بعض كتبهم ان الاسناد اليه يوجا
الفعل في نحو اذ قيل لهم آمنوا لان آمنوا مسند اليه لكونه مفعول ماض يسمى فاعله لقيل مع انه فعل
نه جملة وقد عرفت ان المراد من الاختصاص الاختصاص الاثافي فلا يحتاج الى جوابه بلح بانه
محمول على هذا القول او هذا الكلام اي واذا قيل لهم هذا القول ولقائل ان يقول ان احداً من
وله ابد وقوله فقط مفعول من الاخر وجعل قوله فقط تأكيداً لانه لا يقر له فقط قيمه لمسند

وقوله ابدأ اقيده لوضع الفعل اي وضع الفعل وهو الحدث ابدأ ان يقع مسندا فقط اي لا مسندا اليه
وقيل انما اختص مثل هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا ابدأ فلو وقع
مسندا اليه يلزم ان يكون مسندا او مسندا اليه معامع يكون بكل من الاسنادين تاما وقيل انما اختص
بالاسم لان من حق الحدث اليه ان يكون معرفة والفعل لا يكون معرفة قوله اي كون الشيء مضافا
ويؤيد هذا التفسير عدم ذكر اليه فانه لو كان المراد كون الشيء مضافا اليه ينبغي ان يقول
الاضافة اليه كالاتحاد اليه (قوله اختصاص لوازمها من التعريف اه) واختصاص الالزام يستلزم
اختصاص الملزوم والالزام تحقق الملزوم بدون الالزام وهو بطلان الالزام امامسا وله او هم منه
ويمتنع تحقق احد المتساويين بدون الاخر كما يمتنع تحقق الاخص بدون الاعم ثم ان عدم كون
التعريف والتخصيص في الحرف ظ واما عدم كون التعريف في الفعل فايهم لان سلبه على بكر ابدأ
واما عدم كون التخصيص فيه فلا ن معنى التخصيص هو قللة اشتراك الافراد وهي فيما كان اه الاقتراد
كما في قوله نعم ولعبد مومن خير من مشرك مع ان المراد من الفعل ليس الا الطبيعة اي طبيعة
الحدث والزمان والنسبة وقللة اشتراك الافراد غير متصور فيها وفيه بحث لجواز قولنا ضربت بغير يوم
باضافة الضرب الى اليوم اي ضرب اواقع فيه لاني الميل فحصل قللة الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم مع انه اريد بالضرب نفس طبيعته فمثل هذا التخصيص جاري في الفعل كتخصيصه بالظرف
او الحال مثل ضربت زيدا يوما وضربت في اليوم ا وضوت قائما فحصل قللة الاشتراك باعتبار تخصيصه
باليوم لخروج ضرب الدليل منه وباعتبار تخصيصه بالقيام لخروج الضرب الواقع في حالة القعود فالتقليل
جريان التخصيص في الفعل باعتبار معناه المصدرى فان الحدث والمثارون للزمان الماضي والحال
او الامتقبال انما يكون مذكورا باعتبار انه معنى المصدرى الذي هو معنى الاسم فلم يوجد الا
في الاسم فانه اذا وقع مذكورا للزمان الحال مثلا فيخرج زمان الامتقبال فحصل التخصيص
في الاسم قلت المعنى المصدرى هو اكان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التخصيص وكيف
لا والمعنى المصدرى الاول عليه بالفعل مذكور للزمان الماضي هو الاول عليه بالفعل وايضا
لوصح ما ذكره المعترض يلزم عدم صحة ما ذكره بقوله وانما اقيده انا لان ما يتعلق بمد خول الباء
في قوله مررت بزيدا هو المورور مع انه المعنى المصدرى فيكون مختصا بالاسم واما اختصاص التخصيص
بالاسم فلانه اما بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كما هو المراد من هذا وما
لا يوجد ان الا في الاسم فكأن التخصيص الذي يحذف فهما لا يكون الا فيه لا يقيم ما يقوم مقام التنوين
يكون في الفعل ايضام مثل يضربان ويضربون لانا نقول ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بل هما يكونان
في الفاعل فلم يكن ما يقوم مقامه في الفعل قيل التخصيص بالاضافة لا يجب ان يكون في المضاف بل قد
يكون في المضاف اليه كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه حذف الضمير منه للتخفيف

فيه فانه يستتبع حصول التخفيف فيه بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان المضاف معرف باللام
 فيمتنع دخولها عليه فلم لا يجوز اضافة الفعل للتخفيف في المضاف اليه لايقيم لانم ^{وجود}
 التخفيف في المضاف اليه بحذف الضمير في المثال المذكور لوجود العوض وهو اللام لاننا نقول
 ابدال حرف الساكن من المتحرك ايضم للتخفيف لان حرف الساكن اخف من المتحرك فحصل التخفيف
 فيه بحذف الضمير فجاز ان يوجد ذلك في الفعل ايضم واجيب عنه بان الحسن الوجه محمول عليه
 طرد الباب اي حكم فيه ايضم ان الخفيف في المضاف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لا طرد
 الباه فيكون حذفهما متبعا حكما لا حقيقة (فوله وانما افسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) لا بكونه
 مضافا اليه مع ان تفسيره به اولى من وجهين الاول انه يناسب بحذفه وهو الجر لم لاضافة
 والثاني انه لا يحتاج الى زيادة قوله بتقدير حرف الجر بل المحتاج الى الزيادة انما هو على تقدير تفسيره
 بكون الشيء مضافا قيل ويمكن ان يقر انه قد علم اختصاص كون المضاف اليه بالام من قوله
 ومن خواصه دخول الجر لان الجر لازم للمضاف اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
 بقوله لان الفعل (الجملة آء) اشار به الى اختلاف القولين فان المضاف اليه عند المصدر والفعل وعند البعض
 مولى الجملة اعني ينفع وعلى كلا التقديرين يلزم عدم اختصاصه بالام قيل لا بد ان لا يكون الفعل
 مضافا اليه الا يلزم عدم اختصاص الجر بالام لانه لو كان مختصا به يلزم اختصاص كون المضاف
 اليه به لان الجر لازم له واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم (قوله وقد يقيم هذا بتاويل
 المصدر آء) قال المجدد المحشي مولانا عيب ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا بوجه اما اوله
 يخالف السابق من اختصاص الجر فان الجر لازم الاضافة اليه واختصاص اللازم يستلزم اختصاص الملزوم
 واما الثاني فلانه يوافق لما سياتي من قوله والمضاف اليه كل آء واما الثالث فلان معنى الفعل
 كما يابى عن كون له مسند اليه كما ذكره كك يابى عن الاضافة اليه لان في المضاف اليه يكون مسندا اليه
 ايضم ثم قال الفاضل المذكور قال الشيخ الرضي قيل الدليل على كون الفعل في تاويل المصدر هي
 اكتساب المضاف التعريف عن المضاف اليه في نحو اتيك يوم قد زيدا الحار والبارد وذلك لوقوع
 الحار والبارد المعروف باللام صفة ليوم وهو مضاف لان المعرفة لا تقع صفة للشكرة فالمضاف لا يكتسب
 التعريف من الفعل لان الشكرة ابدا فيكون في تاويل المصدر هي القنوم فاكسب المضاف التعريف
 من المضاف اليه وهو زيد فم يكتسب المضاف الذي هو يوم التعريف من المصدر انتهى حاصل كلامه
 اقول انما ورد الفاضل كلام الشيخ الرضي للاشارة الى ضعف جواب الاعتراض لان كلام الشيخ يدل على كون
 الفعل في تاويل المصدر انما يجوز عند قيام الدليل وقرينة ولا قرينة في قوله يوم ينفع الصادقين
 فقد سبق ان تسمع في نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه في تاويل ضامك بان قرينة اذا عرفت
 فلا بد مما قال مولانا عيب في جوابه ليس على ما ينبغي وتقرير جوابه ان قوله قد يقيم ليس اشارة الى

ضعف الجواب بل اثار بد الى ضعف ما يبتني على الجواب وهو كون الشيء مضافا اليه جميعا مختص
بالاسم وذلك لانك قد عرفت اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم فان كان كون الشيء مضافا اليه
ايضا مختصا به بالنسبة الى المدكور فتليها حاشا منصوصا بالاسم فقوله قد يتم انه يكون مبنيا عليه
وبين ضعف ما يبتني عليه ان المصمم لم يلتزم ببيان جميع خواص الاسم فجاز ان يذكر ما يكون
اختصاصه اظهر بالاسم لا شك ان اختصاص كون الشيء مضافا بالاسم اظهر من اختصاص كون الشيء مضافا
اليه به لوجود المضاف اليه في الفعل فانه اذا كان مضافا الى الفعل مضافا ظاهرا الى المضاف انتهى حاصل كلامه
(قوله فالأضافة بتقدير حرف الجر مطلقا) اي اذا كان كون الشيء مضافا اليه ايضا منصوصا بالاسم اي ما يفهم
من قوله وقد يقيم آء فالأضافة بتقدير حرف الجر مطلقا سواء كان المراد من الأضافة هو كون الشيء
مضافا او كونه مضافا اليه يختص بالاسم اما اختصاص كون الشيء مضافا فلما مر وما اختصاصه محو
مضافا اليه فلان المضاف اليه محكوم عليه في المتعين ووضع الافعال على ان يكون محكوما بها ابد
لا يقيم ان كون الشيء مضافا وكونه مضافا اليه معنيان الاضافة فلا يجوز ان اراد المدعيين من هذا الاضافة معابلا يرد
منها احد مما لا نناقول الدراد من الاضافة هو النسبة اي النسبة بين الشيئين وهو المضاف والمضاف اليه
وهي مختصة بالاسم فيكون دار فاما مختصين به ايضا (قوله فان مررت مضاف) فيه تسامح فاني في
الاختصاص الاضافي لا يضر كون الجملة مضافا المراد من اضافة مررت هو اضافة المروزي مررت
ويحتمل ان يكون قوله بتقدير حرف الجر جواب على نداء التثنية بالنسبة الى ان يكون المراد
من الاختصاص هو الاختصاص الحقيقي بل الاضافي بالنسبة الى الفعل والحرف فيكون المضاف مطلقا سواء كان
بحرف الجر ام لا او بتقدير يختص بالاسم فلا يضر كون الجملة مضافا في مررت بزيدي لانه لا يخل
بالاختصاص ولو سلم فنقول المراد هو كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر (قوله وهو معرب
ومبني) وهو من الاعراب والاعراب في اللغة الاظهار والفساد والمعرّب محل اظهار المعاني وازالة
فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذ جعل الاعراب فيها وامبني مأخوذ من البناء المقص فيه
القرار وعدم التغيير وهذا تقسيم للكلي الى الجزئيات (قوله لانه لا يخفى اما ان آء) وانما عدل من
دليل الحصر المشهور وهو انه اما ان يختلف آء باختلاف العوامل او لا يختلف فان كان الاول فهو
المعرب وان كان الثاني فهو المبني لان التعريف اللازم من دليل الحصر المشهور لا يكون مساويا
للمعرب بل يوجد المعرب بدون مركز يدي في جاءني زيد لانه معرب مع انه لم يختلف في باختلاف
العوامل لعدم وجود اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل فيه اذا اريد من الاختلاف هو
الاختلاف بالفعل وان اريد من الاختلاف موعدة الاختلاف فيلزم ان يكون المبني معربا لوجود
موعدة الاختلاف فيه لا يقيم المراد هو الاول فان مجيئه من السكون الى الحركة اختلاف بالفعل
لاننا نقول الكلام في اختلاف في آخر المعرب لاني اختلاف آخر الكلمة سواء كانت معربة او مبنيّة

نقول المنفي من زيد في المثال المذكور وهو اختلاف الآخر (قوله فالعرب الذي هو قسم من الاسم) اشارة الى ان العرب قبيح للمقسم لان العرب الذي هو قسم منه هو الاسم العرب فاللام الداخلة على قيد القسم للعرب والاشارة الى القسم الذي هو الاسم العرب فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان قسم الشيء هو ما يكون اخص منه ومنه وجانحه مع به شيئا من العرب والمبني ليس اخص منه ومنه وجانحه لوجودهما في الفعل ايضاً انتهى حاصل كلامه لا يتم ان يريد يلزم ان يكون قسما من الانسان لانه اخص منه ومنه وجانحه تحته لاننا نقول الكلية شرط في كون الشيء قسما ولا يلزم انه ان كلما وجد فيه هذا يكون قسما وانما اندم العرب على الذنبي مع ان تعريف المبني وجودي وتعريف العرب عدمي فالاولى نقله عنه عليه كما فعله ادب اللباب وعجرا ان العرب اصل لان الاصل في الامعاء الاعراب والمفاء للتفسير والمصمح للدخول الفاء الموضوع للفتحة تيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر بالفتح (قوله اي الاسم الذي مركب آه) اراد من المركب معناه اللغوي وهو المنضم الى غيره لا الاصطلاحي وهو ما يدل به جزء لفظه على جزء معناه لان العرب قسم من الاسم وهو مفرد فلو ريد منه معناه الاصطلاحي يلزم التعريف بالذمائي هو ان اراد من المركب الاسم المركب لا يرد الاعتراض بعدم المانع لصدق التعريف على مبني الاصل لانه ليس باسم ويخرج مبني الاصل ايضاً بقوله يتحقق معه عامله لعدم العامل فيه فيكون ذكر الاسم في التعريف للتحقيق واقتضاء الدقام وما جاب عنه بعض الخارجيين من ان العرب اذا لم يكن مشابها لمبني الاصل فعلم كون مبني الاصل معربا اولى مما لا يلتفت لان الاعتراض على مبني الاصل بعدم المانعية بان التعريف صادق عليه فينبغي ان يقرأ في الجواب ان التعريف لا يصدق عليه فالقول بان عدم كون مبني الاصل معربا اولى ليس في المقابلة واجيب ايضاً عن المشبهة المذكورة باننا لم صدق التعريف عليه بل هو مشابه لمبني الاصل فجاز ان يكون الماضي مشابها بالامر مثلا وهو الحرف ورد بان الحرف اما مشابه بالامر والماضي وعلى كلا التقديرين يلزم الدور واما اذا لم يشابه فيصدق التعريف عليه وقيل في رد بان الدراد من المشابهة له خفيفة والمشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منتفية فيه والا لزم الدور وايضاً يلزم ان يكون بناء بسبب المشابهة لا بنفسه واللازم طفقنا ملزمه وانهم ان الشا قال في الدبنيات ان اللام في الاسم الناعل والمفع بمعنى الذي وهما مفردان ضرورة انهما لمتن معنى فوجدنا معنى الفعل الماضي فاما في بعض المحشيين من ان تفسير المركب باسم الذي مركب مع غيره خلافا للظن لا يفهم هذا المعنى من المركب اصلا وحده بل العبارة التي في التعريفات على ظاهرها واجب لغير بشي كما لا يخفى وايضاً ما قال المحشي الهندكوز من ان المركب مشترك بين المعاني المتعددة او حقيقة في البعض ومجاز في الاخر واستعمال اللفظ المشتركة والمجازية في التعريفات بدون القرينة الواضحة غير جائز فما القرينة فيما نحن فيه ليس بشي

للحرف من حيث كونه كل منهما ثنائية فان الاعم المنضم والمضاف يكونان من افراد المناسبة دون المشابهة فصدق عليه انه لم يشابه ولا يصدق انه لم يناسب ولذلك قال المبني ما ناسب آء دون ما شابه فاندفع بذلك ما قيل لم يقل المضم في تعريف المبني المشابهة موقع المناسبة ثم انه قد من سره اشارته الى انه ليس المراد من المناسبة هو المناسبة المطلقة ولا يلزم ان لا يوجد معربا اصلا لمشابهته بالمبني الاصل في كون كل منهما كلمة او اشتراكهما في الوجود وبعبارة اخرى بان قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب احراز عن مناسبة غير المنصرف الماضي والامر في تحقق الغريبتين فانه مشترك بينهما وبينهما وان كان مشترك بينهما وبين الفعل مطلقا ايضا وعن مناسبة المصدر والماضي في مثل اعجبني ضرب زيداء واما من فان المصدر العامل في معنى الفعل واللام يعمل وعن مناسبة الاعم الفاعل الذي به معنى الماضي وعن مناسبة غير معنى الا الحرف وغيرهما مما لم يؤثر في منع الاعراب قيل قوله اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب يستلزم الدور لا اعتبار الاعراب في تعريف المعرب وقد اعتبر المعرب في تعريف الاعراب واجيب بكونه المراد من المعرب في تعريف الاعراب فاته والاعم من الذات ومن الذات الماخوذة مع الوصف بخلاف المعرب فان المراد منه هو المعرب من حيث انه معرب ويمكن مثل هذا التصرف في الاعراب الداخولة في تعريف المعرب واعلم ان المناسبة المؤثرة في البناء بعضها ان يكون الاسم منضمنا لمعنى مبنى الاصل كاي فانه اسم يتضمن معنى همزة الاستفهام وانها حرف وبذلك يكون الاعم مشابها لمبني الاصل في الاحتياج كالمبهمة فانها مشابهة والحرف في الاحتياج الا ان الحرف يحتاج في الدلالة الى المتعلق وهي تحتاج الى الصلة للابهام وبعضها ان يكون الاسم واقعا موقع مبنى الاصل كخزال فانه واقع موقع انزل فانه بمعنى انزل بكسر الهمزة وبعضها ان يكون الاعم مشابها لشيء وهو واقع موقعه كنجار وفساق فانهما يشابهان الخزال بدلا وزنة وهو واقع موقعه اما المشابهة في الوزن فظروا المشابهة في العدل فكما سيباني في اسماء الافعال وبعضها عكس ذلك كمناذى المفرد المعرفة فانه واقع موقع الكاف الذي في ادعوك وهو مشابه لكاف ذلك وايالك وبعضها ان يكون اسما مضافا الى شيء وهو مشابه لمبني الاصل كيومئذ ان اليوم مضاف الى ذ وهو مشابه للحرف من حيث ان كلا منهما ثنائية قيل ان معرفة المعرب موقوفة على معرفة المناسبة المؤثرة في البناء ومعرفة هذه المناسبة موقوفة على معرفة المبني فالاولي ح قد يم المبنيات على المعربات كما فعله صاحب اللباب ويمكن الجواب بانه انما قدم المعرب على المبني اشارة الى جوازه ايضا وابطال توهم تعريف المعرب بالمجهول لان المناسبة المؤثرة بالبناء المذكورة في المبنيات معلومة بهذا الوجه وغير مجهولة كناية عن كمال ما يشير اليه بذلك قد قيل المراد ان المعرب لم يناسب مناسبة مؤثرة التي هي المذكورة في المبنيات فالمناسبة

الموثر في البناء المبنية معلومة وغير متناهية فلا يلزم من تعريف المعرب بها تعريف بالمجهول نبحر
 يلزم ذلك لو فسر المناجاة بالمناجاة الموثر القوية ولم تبين لان المناجاة القوية مراتب كثيرة لا
القوة من الامور النسبة فيكون زيادة القوة بالنسبة الى شئ دون شئ (قوله اي المبنى الذي
 هو الاصل في البناء) وانما لم يقل اي المبنى الذي اصله البناء لئلا يلزم عدم مانعة التعريف لانه
 يصدق على المضارع الى اصله البناء لكن الاعراب عارض عليه والبناء يشير قوله لمضارع ما اشبه
 الفعل اه فاذا كان الاعراب عارضا عليه فسمه زائلا لا المبنى عليه فلا يرد ان المضارع يخرج بغير
 المبنى في قوله اي الذي اصله البناء فالمراد من قوله هو الاصل في البناء هو اصل المبنيات ومقصود
 قدس سره منه دفع ما قال الشيخ الرضي من انه ان اخذنا لفظ مبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ
 من المعني المشهور دخل فيه ما يلحق الافعال مضارعا او نيرة اذ اصل جميع الافعال البناء عليه
 فاذ هب اليه البصرية انتهى كلامه وقال السيد قدس سره فيه مناقشة يظهر من الثامن في الفراء
 بين ان يتم هذا مبني وهذا اصل البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصرف بالبناء وذلك
 بحسب الاصل دون العروض والتمتياز من الثاني ان اصله مبني هو اء مبني كما هو اصله اء مبني
 له الاعراب انتهى كلامه وقد حررنا خلاصته انفا (قوله فبالاضافة بيانية) قيل لا يجوز ان يكون
 اضافة المبنى الى الاصل بيانية على ما فسر الاصل بالاصل في البناء لان الاضافة البيانية فيه
 اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كما ذكره الشرح في بحث الاضافة مع ان المبنى اعم مطلقا
 من الاصل في البناء لوجود المبنى في الاسماء المبنية واصله الاصل الاصل الى الاخص لامية ما
 ما ذكره مولانا عصم ويمكن الجواب بان المبنى مضاف الى الاصل لا الى الاصل في البناء وان كان المراد
 من الاصل هو الاصل في البناء فالنسبة عموم من وجه بين المبنى والاصل لوجودهما في المبنى
 الاصل ووجوده بدون الاصل في الاسماء المبنية ووجوده بدون المبنى في الاسماء المعربة
 فان الاصل في الاسماء الاعراب وان كان المراد من الاصل ههنا هو الاصل في البناء قيل الاضافة
 البيانية يكون فيما افاد كان المضاف اليه اصلا للمضاف بان كان المضاف حاصل من المضاف اليه
 مثل خاتم فضة كما ذكره الشرح في بحث الاضافة وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن الجواب بان ما ذكره
 في بحث الاضافة لم لا يجوز ان يكون حكما على الاغلب (قوله والامر بغير اللام) قيل لا احتياج الى
 ايراد قوله بغير اللام لان الامر هنا النجاة ليس الا الامر بغير اللام والامر الذي هو مع اللام في
 مضارع مجزوم منهم هذا ما ذكره بعض المحققين ويمكن ان يجاب بان ايراد الرعاية المقتضى
 لانه يمكن ان يعتقد ان الامر مع اللام ايضاً امر لانه يشرع في علم النحو بعد ما خرج من علم الصرف
 وفي علم الصرف مثل ما اعتقدنا ولو جعل قوله بغير اللام قيداً واقعياً لا احترازياً فلا اشكال واء
 ان المبنى قدس سره في حاشيته المنتهية جعل الجملة من حيث انها جملة من المبنى الاصل كزبدقا

مثلاً فان كل واحد من زيد و ثائم معرب لكن المجموع مبني فلهذا وليس المصم على ذلك فلذا تركها (قوله كما ينبغي في بابه) اي كما ينبغي وجه كونه مشابها لمبنى الاصل في باب المبني في كلام الشمل لا يركح ما قال مولانا عصمة الله حيث قال ان صاحب الكافية لم يبين في باب المبنى مناسبة كل مبني لمبنى للاصل من اي جهة كما يفهم من هذا الكلام انتهى كلامه (قوله وليس النزاع) اي نزاع صاحب الكشاف والمصم في المعرب اى في جعلها معربا لغويا وقوله من قولك اعربت اى امربت الاسم بصيغة المخاطب او المتكلم المعلومين فان العلامة متفق مع المصم في كون الامماء المعدودة فيز كعربة بمعنى اللغوي النبا هو من اعربت لان ذلك لا يتحقق الا بعد اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب فليس لاحد ان ينازع فيه في انه معرب (قوله واعتبر العلامة) يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم توجد كزيد بالسكون والمصم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل معه وعدم المشابهة لمبنى الاصل قال مولانا عصم وام يقل اعتبار العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانها يحصل به الفرق بين اعتبار المصم و لعلامة لان المصم ايضا لم يعتبر الصلاحية دون الاعراب بل الفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المصم واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصم الاعراب بالقوة القريبة بالفعل انتهى كلامه (قوله واعتبر المصم مع الصلاحية) قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله لا وجه هنا الى ذكر الصلاحية اذا استحقاق بالفعل عند المصم واعتبار الصلاحية بالاستحقاق انتهى كلامه اقول لان عدم تحقق الاستحقاق بالفعل بدون صلاحيته لان معنى الاستحقاق بالفعل ما ذكره مولانا عصم وهو وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب وتحقيق العامل وعدم المشابهة لمبنى الاصل وقد ذكر وان معنى الصلاحية اي صلاحية استحقاق الاعراب هو انتفاء المانع من قبول الاعراب لفظا فجاز ان لا ينتفى المانع عن قبوله مع وجود الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب كما في الاسم الذي في آخره الف مقصورة كالعصا اذا ركب مع غيره العامل فتأمل (قوله ولهذا اتخذ التركيب في تعريفه) اذ به حصل الاستحقاق بالفعل (قوله اما وجود الاعراب بالفعل) وتوضيحه ان العلامة اعتبر الاعراب بالقوة البعيدة والمصم اعتبر الاعراب بالقوة القريبة من الفعل (قوله ولذلك يقرم يعرب الكلمة) والمراد هو من الاعراب بحسب اللفظ فيما اذا كان اعرابه لفظا وسلب الاعراب بان لم يظهر المتكلم بان قال جاءني زيد ورأيت زيدا او مررت بزيد بالسكون (قوله وانما عدل المصم عما هو المشهور) قيل وجه العدول انه لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور يلزم ان لا يكون التعريف جا معالعدم صدقه على الاسم المركب مع

العامل ابتداء لعدم اختلاف العامل وان اردت بالاختلاف صحة الاختلاف يلزم ان لا يكون
 التعريف مانعا لصدقه على الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة مع انها ليست
 بمعرفة عند المقص كما عرفت (قوله لان الغرض من تدوين علم النحوة) اي من اجتماع مسائله مثل كل
 فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب وكل مضاف اليه مجرور فيفهم اليها صغرى سهلة الحصول فيتم
 زيد في جاني زيد مرفوع لانه فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وكذلك البواقي من القواعد
 ثم المراد من الغرض هو الاصلي فالغرض الذي يعتد به هو الذي يعرف به احوال او آخر الكلمة
 من حيث الاعراب والبناء يؤيد ايضا تسميتهم علم النحوة بعلم الاعراب فلا يردح ما ذكرناه لاننا
 فهم من ان الغرض من علم النحوة غير منحصر في ذلك فان معرفة الهياكل التركيبية وتقديم ماحقه
 المتقدم وتأخير ماحقه التأخير ومثل وجوب تقديم المتضمن له معنى الاستفهام على ضائر الكلام
 وجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال من جملة الافراض من تدوينه فالاولى ان يقر
 من جملة الغرض من علم النحوة انتهى بلامه (قوله باحكام) اي باحكام لغة العرب بالتتبع
 والسماع منهم (قوله ولا فائدة له معتد بها) جواب سوال نقره ان العارف باحكامها بالتتبع والسماع
 منهم لا يكون مستغنيا عن النحولان العارف يعرف احوال او آخر الكلمة من حيث ان او اخرها
 مرفوع ومنصوب ومجرور ومضموم ومفتوح ومكسور ولكنه لم يعرف اهم هذه الكلمات فان معرفة
 احكامها ايضا من الفوائد فقول ولا فائدة له معتد حواب عنه ويمكن ان يقر انما انفى الفائدة المعتد بها
 لاجنس الفائدة لانه تكون لغارف احكامها بالسماع منهم في معرفة اصطلاحاتهم فائدة وهي
 حصول ضبط المسائل والملكة بها فلذا انفى الفائدة الخاصة (قوله فالمقص من معرفة المعرب) اي
 قال المجد المحشى مولانا اب اشار به الى انه لم يمس في نفس التعريف فساد بل لفساد في المقص من
 التعريف وبيانه ان المقص من تعريف المعرب ان يعلم المعرب بوجه صالح لان يكون وسطا
 ليحكم بان هذا او ذاك مما يختلف اخره باختلاف العوامل بان يقع هذا معرب وكل معرب مما
 يختلف اخره باختلاف العوامل فهنا مما يختلف اخره باختلاف العوامل ولا شبهة في حصول
 الوجه الصالح من تعريف الاصم لصحة ان يقع زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل
 وكل معرب اي مركب لم يشبه مبني الاصل مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد مما يختلف
 اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا
 للزوم تقديم الشيء على نفسه في ضمن الدور اولا في ضمنه وذلك لانك اذا قلت زيد في المثال
 المذكور معرب اي مما يختلف اخره باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
 العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل ازم ان يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى
 متقدمة والنتيجة متأخرة عنها ابتداء وبواسطة الدليل فيلزم تقديم الشيء على نفسه اما كون تقدم

المشي على نفسه في غير الدور وظلال العلم بالنتيجة يتوقف على العلم بالدليل والعلـم به يتوقف
 على العلم باجزائه ومن اجزائه الصغير على وموعين النتيجة فيلزم توقف علم النتيجة على نفسها
 واما كون تقدم الشيء على نفسه لاني ضمن الدربل في ضمن المصادرة الاصطلاحية وهو كون المدعى
 جزءاً من الدليل فلان العلم بغيريات المدعى يتوقف على العلم بالدليل والعلـم به يتوقف على العلم
 باجزائه ومن اجزائه الصغير على وموعين المدعى فيلزم تقدم العلم بالمدعى على نفسه لتوقف العلم
 بالمدعى على نفسه وقد اشار الى هذا بقوله من معرفة المعرب اي من معرفة ان هذا هو ذلك
 معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه يعرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
 والى الوصل بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به اي سبب مفهوم الاختلاف وتعريف
 مفهومه به فان التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل بسبب تعريفه بالاختلاف
 لا يتم الصغيرى مجملته واختيجة مفصلة فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لانه دخل للمنهـيل
 في التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف ومي واحد في صورتى الاجمال والتفصيل
 وهذا لا مترتبة عليه انتهى كلامه قال الفاضل السمرقندي مولانا عصمة الله واما ما فاده الفاضل المحشي
 فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الفساد فيما هو المتهم من التعريف لاني نفس التعريف
 بان المعصم من تعريف المعرب ان يعرف مصداقائه ويحكم عليها بانها مما يختلف اخره باختلاف
 العوامل بان يقيم هذا الشيء يختلف اخره باختلاف العوامل فلو عرف المعرب بانه ما يختلف
 اخره باختلاف العوامل يكون صغيرى الدليل مبنى النتيجة المقصم بالاثبات اذ معنى هذا الشيء معرب
 ح ان هذا الشيء مما يختلف اخره باختلاف العوامل وموعين النتيجة فيلزم المصادرة على المدعى والظا
 ان تلك المصادرة مندفة بالمغايرة التي وقعت بين القضيتين بالاجمال والتفصيل وايضاً بعض
 عبارة الشـيـء بلى عن هذا الحمل انتهى ما قاله الفاضل السمرقندي اقول انت خبير ان قوله والظا
 ان تلك المصادرة مندفة بالمغايرة آه مضمون لا يقيم الذي اورد المحمد المحشي مولانا عـب
 فالفاضل السمرقندي اختار مضمون لا يقيم الذي اورد المحمد المحشي وزعم انه كلام حسن وغفل
 عن مخرج لانا نقول الذي اورد المحمد المحشي بل غفل عن مضمون صدره هذه الحاشية التي اوردها
 المحمد المحشي فليطلع ولا علمى وجه اختيار الفاضل المذكور ثم على مضمون لانا نقول آه فاقوا ان اختيار لانا على
 السمرقندي لا يقيم المذكور في كلام المحمد المحشي لانه نظر الى حد التام ومحمد وده فان لمغايرة
 بينهما بالاجمال والتفصيل مع صحتهما وايضاً نظر في صحة قولنا زيد انسان لانه حيوان ناطق وكل
 حيوان ناطق انسان فزيد انسان مع ان المغايرة بين الصغيرى والنتيجة بالاجمال والتفصيل نزع الفاضل
 السمرقندي ان المغايرة بالاجمال والتفصيل صحيحة في جميع الدوافع غير مخصوصة بمادة دون مادة
 ولذا اختار لا يقيم الذي في كلام المحمد المحشي ولكن فرق بين المغايرة بالاجمال والتفصيل الذي فيما

نفس فيه وفيه الاختلاف باجمال والتفصيل الذي في الحد الثاني والمحدود كما يستعملان ما بينهما من مفهوم
لانا نقول الذي في كلام المجد المحشي فنقول مضمونه انه لا مدخل لتفصيل النتيجة في التوقف اي
في توقف النتيجة على الصغرى لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف وهو واحد في صورتين
الاجمال والتفصيل والحاصل ان نفس مفهوم الاختلاف في الصغرى والنتيجة واحدة اما كون نفس مفهوم
في النتيجة فظا وما في الصغرى فلانه يقيم على تقدير ان يعرف المغرب بما عرف به الجمهور ان زيداني قام زيدما
بختلف آخره باختلاف العوامل لانه معرب اي مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل معرب اي ما
يختلف آخره باختلاف العوامل مما يختلف آخره باختلاف العوامل فزيدما يختلف آخره باختلاف
العوامل فيكون النتيجة عين الصغرى لان الصغرى هي ما يختلف آخره باختلاف العوامل لا المغرب
لانه معرف بالفتح مع ان الكلام في ان يعلم المغرب بوجه صالح لان يكون هذا الوجه حلا او سطا وهو ما
يختلف آخره باختلاف العوامل وقد عرفت ان الفساد ليس في نفس التعريف بل هو في المقص من التعريف
والمقص من تعريف المغرب ان يعرف المغرب بوجه يصلح ان يكون هذا الوجه حلا او سطا فليس
شيء يصلح في تعريف الجمهور ان يقع هذا او سطا لانه يلزم تقديم الشيء على نفسه لان الصغرى
منقولة على الدليل وهو متقدم على النتيجة فيكون الصغرى متقدمة عليها لان العلم
بالنتيجة يتوقف على العام بالدليل والعلم بالدليل يتوقف على العلم بالصغرى لان العلم بالكبرى
يتوقف على العلم بالجزء فالعلم بالدليل يتوقف على العلم بالنتيجة مع ان الامر بالعكس فيلزم
المحدود والمذكور اما من ان الصغرى عين النتيجة ويلزم المصادرة على المظن ايض لكون
المادة جزء الدليل لانه يصح لك ان تقول زيدما يختلف آخره باختلاف العوامل فما الدليل
انه يقيم لانه مما يختلف آخره باختلاف العوامل وكل ما يختلف آخره باختلاف العوامل ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فزيدما يختلف آخره باختلاف العوامل واما على تقدير تعريف المقص
لا يلزم ذلك المحدود لانه يحصل من تعريفه للمغرب وجه يصلح ان يكون هذا الوجه حلا
او سطا وهو مركب لم يشبه مبني الاصل كما عرفت من كلام المجد المحشي وايضا على تقدير تعريف
الجمهور يلزم ان لا يكون للكبرى فائدة لان موضوعها عين محمولها لانه يرجع الى ان كل ما يختلف
آخره باختلاف العوامل فهو ما يختلف آخره باختلاف العوامل وانما ذكرنا ان الفساد ليس في نفس
التعريف بل في المقص لان الدور انما هو بالنظر الى المقص بالتعريف وليس في التعريف نفسه باعتبار
توقف تصور المعرفة على تصور المعرفة وبالعكس فلا يتوقف لتصور مفهوم الاختلاف على تصور مفهوم
المغرب فلا يتوجه ما ذكره مولانا عصم على المجد المحشي مولانا عبدحيث قال والعجب ممن قال
اشار بقوله فالمقص من معرفة المغرب انه الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل في المقص منه
فان ثبت فارجع اليه فانه كلام طويل مشتمل على ما لا فائدة فيه فاعلم وانصف فان الله يحب

المحتمل ان يتعلق بالمعرب اي هذا المصطلح مع حكم الذي هو ما يختلف
 باختلاف العوالم الى مد كور على سبيل التمثيل فمثله سائر المصطلحات باعتبار احكامها
 فالمتقن من معرفة المتقن ان يعرف انه مما لا يختلف اخره باختلاف العوالم ويحتمل ان يكون
 متعلقا به ايضا يعني معرفته ان المعرب منه لا يختلف اخره مد كور على سبيل التمثيل فمثله
 سائر احكام المعرب اذا الحكم لا يغير فيه (قوله فيطابق) اي المعرب كلاهم اياها هو المتقن
 من كلامهم حيث يطابق به امر من قوله لان الغرض من تدوينه (قوله فسمعتنه) اي معرفة
 انه معرب (قوله وجب ان يعرف او لا) انه مما لا يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره لان
 العلم بصدق المحمد ود على شيء يتوقف على العلم بشيئ الحدله (قوله وحكمه ان يختلف اخره)
 وهذا من خواص المعرب بل ايل قوله لا يكون من خواصه الشاملة ولكنه خاصة اذ اذية
 للمعرب بالقياس الى المبني فلا يرد ان هذا الحكم ليس من خواصه لانه يتحقق في المضارع ايف
 لا اختلاف اخره بالعوامل مل لم يضرب وان يضرب و هو يضرب في حال الرفع والعامل فيه وقوعه
 موقع الاسم عند البصريين مثل زيد يضرب موقع زيد ضارب وحرف المضارعة عند الفراء وتجرده
 من الجوازم والنواصب عامل عند انكوفيين وأعلم انهم قالوا ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون
 لازما له فبحقيقته في المضارع غير مضر ولعله لئلا يقلل وحكمه ولم يقل وخاصته (قوله اي من جملة
 احكام المعرب) اشار به الى بيان حاصل المعنى لا الى من المبين ان هذا بعض احكامه لوجود حكم
 اخر في المعرب كالاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل اذ اركبت مع العامل ابتداء كما ذكره
 بقوله فان قلت اذ فالمراد ان بعض احكامه ان يختلف اذ يجعل اضافة الحكم الى الضمير للعهد الداني
 والجنس باعتبار تحققه في ضمن بعض الافراد وبعض المحشيين ذهب الى الاول وبعضهم الى
 الثاني فلا يردح ما قال بعض المحشيين من انه لو فسر به ما ذكرنا من ان بعض احكامه ان يختلف
 اخره لكان احسن ليوافق عبارته فان حكمه فيها مبتداء وان يختلف خبره وعلى ما ذكر الشان
 يختلف مبتداء وحكمه بمعنى من حكمه خبر ولا يردح ما قيل ليس في عبارة المهم من التبعية
 فكيف يصح ارادة التبعية فيها قوله واثر المترتبة) هذا الاثر على الاحكام للتفسير فاشارة
 الى ان المراد من حكمه هو الاثر الثابت عليه فان حكم الشيء هو الاثر الثابت لذلك الشيء (قوله من
 حيث هو معرب) وانما قال ذلك اشارة الى انه ليس بيا حكمه من حيث انه غير منصرف او مفعول
 او فاعل او مضاف اليه او غير ما فان غير المنصرف مثلا من حيث انه معرب حكمه ان يختلف اخره
 باختلاف العوامل واما حكمه من حيث انه غير منصرف ان لا كسرة فيه ولا تنوين (قوله حقيقته
 او حكما) او لا ول مثل جاءني ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك والثاني مثل رأيت زيدا
 رت بزيداين فانه لم يتبدل ذات حرف بدات حرف اخر في حالة التصب والجر حقيقة

بل حكمه الآن الياء بعد النصب ملامة المفعولية وبعد الجار ملامة المضاف اليه واختلاف الحقيقة
هو تبدل دال بدل آخر والاختلاف الحكمي هو تبدل دلالة بدلالة آخرى (قوله صفة بعينه
والطلاق الصفة على الحركة ليس على الحقيقة لانها ليست قائمة على جازم الاخر بل ثابتة له
وسبب تفضيله في بحث الاعراب (قوله او حكما) كما في وايت احمد ومررت باحمد فان النصب
بعد الناصب ملامة المفعولية وبعد الجار ملامة المضاف اليه (قوله باختلاف العوامل) وفي بعض
النسخ لا اختلاف العوامل فاللام للوقت او للتعليل واللام في العوامل للجنس (قوله ابا بسبب
اختلاف العوامل) والمراد من السبب ههنا هو السبب البعيد فان السبب القريب هو الاعراب
كما هيأتي قيل فاعل الصفة لا يجمع على العوامل كما هو مذهب صاحب الكشاف واجيب
بانا لانم ان العامل جمع عامل بل جمع عاملة ونجمع فاعلة على الفاعل وبان الفاعل الاسمي
يجمع عليه والعامل انما يكون صفة اذا كان المراد منه معنى اللغوي مع ان المراد منه ههنا معنى
الاصطلاحي فيكون اسمح لان العامل اسم لما به يتقوم معنى مقتضي الاعراب وبان بعضهم جوزوا
جمع الفاعل على الفواعل كالصاحب على الصواحب كما ذهب اليه صاحب الصحاح (قوله الداخلة
عليه في العمل) واعلم ان جواب الشئ على تقدير التسليم اي تسليم عدم اختلاف آخر المعرب
حكما في هذا الا مثله فلا يرد ما ذكره بعض المحققين من ان آخره مختلف حكما في الامثلة
المذكورة لان اثر الحرف غير اثر الاسم فيكون آخره مختلفا حكما واعلم ان الظرف الاول
يتعلق بالدخول والظرف الثاني بالاختلاف قيل لا احتياج الى الظرف الاول مع متواقفه فينبغي
ان يقيم بسبب اختلاف العوامل في العمل بل يتركز بخروج المعرب الذي عامله معنوي كالمبتداء
والخبر كما سبق من ان المتبادر بالدخول ذكر الشئ في الاول والحقوقه في الآخر وهذا لا يتصور
في الامور المعنوية الا ان يقر خروج مثل ذلك بغير مقرر لانه ذكر بعض احوال المعرب لا جديها قيل
لا احتياج الى القيد المذكور لدفع الاشكال الوارد على الامثلة اللاحقة لان اختلاف العوامل
سبب لا خلاف آخره والسبب مطلقا يستلزم السبب لان السبب قد يكون نافصا غير مستلزم فح
يتحقق اختلاف العوامل مع عدم اختلاف الآخر واجيب بان القابل يكون السبب نوعا مستلزما
وغير مستلزم هو اهل الميزان وعند النحويين السبب لا يكون المستلزما لا يخفى ان حاصل
كلامه ان زيدا في الامثلة المذكورة معرب مع انه لم يختلف آخره باختلاف العوامل مع اختلاف
العوامل في الاسمى والفعلية والحرفية فهذا انما يتوجه اذا كانت الحاصلة شاملة مع انما غير
شاملة بجميع افراد المعرب فجاز عدم اختلاف الآخر في بعض افرادها لان يقيم ينفى ان يحمل
الخاصة على الشمول ما يمكن (قوله في العمل) لاني اللفظ وفي الذات لثلاثا يختص به ولثلاثا يشكل
بشعواءني زيد بعد ان قيل ذهب زيد (قوله يختلف بالاسمية والفعلية والحرفية) نشر على

مصدر الترقيم اللف نقول بما لا عرف ولوراعي ذلك في الامثلة لكان اظهر (قوله على التمييز) فهو تمييز
 من نسبة يختلف الحرف فاعله وفي القسم الثاني منه لابد ان يكون فاعلا او مفعولا به كما في طاب
زيد ابا فلدا قال اي في الحرف لفظا آخر فالتميزه هنا فاعل في الحقيقة لا مفعول به (قوله لفظا آخر) اي
 صورة آخر وهي الحركة وقوله وتقديره اي تقدير آخر اي يختلف آخر بحسب التقدير
 سواء كان بحسب تقدير نفس الذات فخطب دون الصفة او بنفسه مع الصفة او الصفة فقط والا وال مثل جاءني
 مسلمي فانه قد زان الياء بدل من الواو والثاني مثل جاءني صاورا ايت عصا ومررت بعصا ومثل
جاءني قاض ومررت بقاض فانه قد زان اضطهما عصا وقاضي مع الحرف والحركة والثالث كجاءني
وغلامي فانه قد زان لبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف (قوله اي يختلف باختلاف لفظ) اشار به الى دفع
 ما يقيم من ان مفعول المطلق لابد ان يكون مشتملا لمعنى الفعل من قبيل احتمال الكل على الجزء
 وليس قوله لفظا وتقديره اي بمعنى الاختلاف فاذا كان المصدر هو الاختلاف لا يرد ذلك فعند
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاعطي اعراب المضاف اليه ويحتمل ان يكون بمعنى لفظيا
 او تقديريا فيكون حصة للمصدر المحذوف اي اخلافا لفظيا واختلافا تقديريا ويحتمل ان يكون
 خبرا لكان المقدر اي لفظا كان او تقدير ا فان كان يدخل بمعنى الخبرين ويجوز ان يكونا منصوبين بنزع
الخافض اي اختلافا في التلفظ او في التقدير وانما لم يثبت اليه ما ذكره الشيخ الرضي من انهما
 مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخر اختلافا مفعولا او مقدر افهما نصب على المصدر لان
 الاختلاف امر اعتباري لا وجود له في الخارج وان انصف آخر المعرب به في الخارج فلا يكون تلفظا ح
 حقيقة وانما جعل قوله لفظا وتقديره تفصيلا لاختلاف الآخر مع ان الاقرب بحسب اللفظ ان يكون
 نفسه لا لاختلاف العوامل لان العامل غير منحصر فيهما لانه قد يكون معنويا ولان المقصود بالذات
 بيان حكم المعرب فتفصيل اختلاف آخر اهم (قوله صاورا اعراب تقدير يا) لعدم قبول الالف
 بالحركة والفرق بين المعرب المختلاف آخر تقدير او بين انه بني المركب تركيبا يتحقق معه عامله
 ان المعرب يقدر الاعراب على حرفه الاخر ولا يظهر الاعراب امال اللتعذر اوللا استقال بغلاف
المنبي فان الاعراب لا يقدر على حرفه اذ المانع من الاعراب في جملته هو مناسبة لمنبي
 الاصل نحو هو لا عزم وقد يكون المانع منه في آخر ايض كما يكون في جملته نحو هذا افلهذا ايقيم في هؤلاء
 انه في محل الرفع ما في موضع الاسم المرفوع بغلاف المقصود في جاءني الفتي فان الرفع مقدر
 في آخر لا يخران بمجرد قلب الياء الفلأ يحصل فتي بل لابد في حصوله من حذف الساكنين لانا
نقول المراد منه ان بمجرد قلب الياء لأ يصير الاعراب تقدير بالان الالف لا يقبل الحركة قوله لثلا
يمضي آ) قال مولانا عصم قلت لا انتقاص وان لم يجعل اختلاف العوامل اعم باننا نقول المراد باختلاف
الاعراب في العمل ان يطلب كل منها اثرا مبالغا في الآخر في الآخر فقولنا رايت والباء ليس سب امليين

شجة لغتين في غير المنصرف انتهى كلامه اقول محل الباء غالب لعمل رأيت حكمه في غير المنصرف وليعلم
 للبناء عمل في غير المنصرف لفظا والمقصود باختلاف آخره لفظا وتقديرا حقيقة او حكما فلولم يأت
 بهذا التعميم لم يحصل هذا المقصود (قوله مثني او مجموعا) يعني ان من قول هذا الصورة اي صورة
 مبدلين مثني او مجموعا فلا يرد انه اذا قري مسلوطين بصيغة التثنية فلا يحتمل الجمع وبالعكس (قوله
 فانه قد اختلف العوامل) قيل الجمع موضوع لما فوق الاثنين والافعال على ما فوق الواحد فبازفع
 لم يتحقق اختلاف العوامل في رأيت احمدا ومررت باحمدا ويمكن ان يجاب عنه بان كلامه على
 تقدير التثنية اي ان قيل ان لمعرب في رأيت احمدا ومررت باحمدا لم يختلف لفظا ولا تقديرا
 فيقيم في الجواب ليس فيه اختلاف العوامل ولولم اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فالانطاي
 والتقديري اهم من ان يكون حقيقة او حكما ويمكن ان يفهم انهم يستعملون جمع الكثرة على
 معنى جمع القلة استعمالا شائعا كما سبق تفصيله (قوله فان فتحة احمد بعد الناصب علامة آة)
 قيل اذا كان فتح احمد بعد الناصب علامة النصب وبعدها الجار علامة الجر فالأختلاف ح في آخره
 حقيقة لاحكام لانها هي الحركة بعد الناصب والحركة بعد الجار يعايران شخصا واجيب ان المغايرة
 المعتبرة عند النحويين هي المغايرة الجنسية والنوعية لا الشخصية ولم يتحقق المغايرة بينهم
 فيهما (قوله فاذن قلت لا يتحقق) ولما قال لهم وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فيهم
 منه انه لا بد في كل اسم معرب من اختلاف الآخر واختلاف العوامل جميعا بان يكون في كل اسم معرب
 اختلافان مع كون احدهما الاختلافين سببا وهو اختلاف العوامل والاخر مسببا به وهو اختلاف الآخر
 فتح يرد عليه قوله فاذن قلت آة فتح لا يرد ما قيل ان عدم اختلاف الآخر فيما ركب مع عامله ابتداء
 من لان انتقاله من السكون الى الحركة اختلاف وانما تعرض لبعض الاسماء المعدودة المذكورة
 لان ذكر البعض كاف في ورود الاعتراض (قوله مع عامله ابتداء) اي ركب مع عامله ابتداء اي قبل
 تركيبه مع العامل فاذا قيل جاء زيد محذوف فيه الاعراب لكونه ماضيا ولا وليس فيه اختلاف الآخر
 ولا اختلاف العوامل مع انه معرب قال مولانا ذهب ان التركيب مع العامل لا يصدق الا اذا كان
 العامل لفظيا لعدم اطلاق التركيب على العامل المعنوي فتح يجوز ان يكون في بعض الاسماء
 المعدودة المذكورة عاملان معنويان قبل تركيبه بالعامل فيتحقق الاختلاف ح في آخر المعرب
 وفي العوامل جميعا واجاب عنه بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك
 لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الارتفاع انتهى كلامه لا يخفى ان قول الفاضل
 الذي محوري الاعتراض من انه يجوز ان يكون التركيب في العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي
 يتحقق معه عاملان معنويان منع فيجوز ان يحمل الجواز في كلامه على وقوعه في جميع المواد
 فلا يردح ان ذلك الجواز لا يتحقق في المقصود بل لا بد من دعوى وقوع ذلك الجواز في جميع المواد

ابن المرداوي من العوامل دوماً فوق الاثنين مع ان الشئ اراد من الجمع في العوامل ما فوق الواحد حتى
 قال في رأيت احمد ومررت باحمد يكون اختلاف الاخر مع اختلاف العوامل حكماً اقول قد عرفت منا
 ان ما مبحث من قوله فانه قد اختلفت العوامل فيه آجواب على تقدير التسليم فليعلم ان الشئ اراد
 من الجمع في قوله وحكمه ان يختلف آخراً ما فوق الواحد اما الوجه الثاني فلان صحة الجواب
 المذكور مبنية على ان الاسماء المعدودة المذكورة اذ اركبت مع العامل الرفع بخلاف ما اذا
 ركب مع العامل الناصب او الخافض فانه لا يدع الجواب ح لاختلف آخراً مع اختلاف العوامل
 احد مما عامل المعنوي والاخر اللفظي اقول هذا الرد منه اي من الغاضل المذكور مبني على ان
 المراد من الجمع في العوامل هو ما فوق الواحد وقصده من انما فيه من ما ذكرناه في الوجه الاول واما
 الوجه الثالث فهو ان الجواب المذكور انما يصح اذا كان عامل العامل المعنوي هو الرفع والمقا وهو غير
 سلم لان عمله انما يكون رفعاً اذا كان عامل العامل المعنوي خبير بمعنى الفعل واما اذا كان معنى الفعل
 ليكون ناصباً ايضاً وتكون عند العامل المعنوي معنى الفعل مما صرحته في بعض تصانيفي انتهى
 حاصل كلامه اقول صحة هذا الوجه يتوقف على ان يري النصب في عامل العامل المعنوي الذي
 هو معنى الفعل في التصنيف المنقول من نفسه او في تصنيف آخر من تصانيف القوم فان نقله غير
 تام لانه مبهم لم يذكر المنق من اعترض عليه بان الشبهة المذكورة انما يتوجه اذا كان موضع
 كلمة اذا كلمة كلمتها فانها للسور الكلبي بخلاف اذا فان معنى العبارة ح ان بعض من الاوقات
 التي ركب بعض الاسماء المعدودة اه وهذا البعض من الاوقات التي لم يكن العامل المعنوي
 بالاسم قبل تركيبه بالعامل اقول هذا كلامه بحسب اداب البحث ليس على ما ينبغي فاني
 اذكر ان ما ذكر مولانا عيب من قوله فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبباً
 تركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان منع وقد عرفت توضيحه في بيان الاعتراض ولتقابل
 ان يقول ان اعترض المجدد المحشي مولانا عيب انما يتوجه اذا كان قوله مع ظرفاً للتركيب
 مستفاد من قوله اذ اركب وهو م لا يجوز ان يكون معناه انه اذ اركب كائن مع عامله ومتحققاً
 معه فح لا يرد ما ذكره الا ان كلامه بالنظر الى ما هو امة تبادر من كلامه اشمل قليل في قوله لا يتحقق
 لاختلاف في آخر المعرب ولا في العوامل نأولان قوله وحكمه ان يختلف آخراً باختلاف العوامل
 يحتمل ان يكون راجعاً الى الشرطية او يكون مضمون المطلقة العامة اي لو كان العوامل المختلفة
 بالعمل فيه لاختلاف آخراً بها واختلف آخراً باختلاف العوامل في الجملة اي في وقت من الاوقات
 هو الاوقات التي يتحقق معه العوامل المختلفة في العمل ولو اوجب بانه ح يلزم ان يكون الاسماء
 المعدودة المذكورة قبل التركيب معرفة لصدق مضمون الشرطية او مضمون المطلقة العامة
 ليهيأ قلنا لا نم ذلك لانه انما يصح اذا كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخراً هو ترتيب

الاختلاف ما هو يصلح ان يكون معربا على حصول اختلاف العوامل مع ان الظاهر الدراد هو ترتيب اختلاف
 اخر المعربين حيث الامراب (قوله قلت هذا حكمه) اي حدوث الاعراب حكم اخر من احكامه واختلاف
 الاخر حكم اخر منها والحاصل ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له انقلبت يجوز ان يقيده
 الاختلاف بالعوامل باحد الزمنية وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقبيده بالظرف لازما
 له قلت فيه صرف الكلام من الظل ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايض غير لازم لجواز ان يتحقق
 معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الزمنية نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه واما
 كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له (قوله من هذا القبيل) اي جاز ان يكون هذا الحكم وهو
عدم اختلاف الاخر من الاحكام التي لم يذكرها المصنف (قوله غايه الامر ان هذا الحكم لا يكون من
 خواصه الشاملة) اي من خواصه الاضافية بالقياس الى المجني واما قلنا ذلك لوجوده في الضارح
 ولذلك قال هو ناهي حكمه ولم يقل وخاصته ولا ينبغي ان القول بانه ليس من خواصه الشاملة
 مبني على ان لا يتحقق في الصورة المفروضة عوامل في شيء من الزمنية اذ لو تحقق فيهما عوامل
 في الزمنية كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست شاملة لكل وقت هكذا قال المحقق
 المحمدي ثم المراد من قوله غايه الامر ان انه لا كان بناء الاعتراض على ان الخاصة ليست
 شاملة فهو سهل لان الخاصة لا يلزم ان يكون شاملة فجاز ان لا يكون اختلاف الاخران جدي
 احوال المعرب ثم انه لو كان المراد من قوله وحكمه ان يختلف آخره او هو صلاحية ترتيب
 اختلاف الاخر على اختلاف العوامل او كان المراد منه مضمون المطلقه العامة او كان راجعا
 الى الشرطية يكون الخاصة شاملة وقت معرفت ما فيه فتأمل قوله اي حركة او حرف وجعل
 كلمة ما موصوفه حيث فسرنا بالنكرة لانها اصل ثم قال وحين يراد بما الموصولة و اشار به
 الى انها يحتمل ان يكون موصولة ايضم ثم القرينة لتخصيص ما بالحركة والحرف هي شهرة كون
الاعراب حركة او حرفا وقرينته ما سينذكر في ضبط اعراب الاسماء فانه ليس لا الحركة او حرف
 (قوله من حيث هو معرب) فانه من حيث هو اعل مثلا لا يختلف آخره بل هو مرفوع قوله فانا اوصفة
 بان يتبدل حرف بحرف آخر او صفة بصفة آخر وعلى هذا لا بد من ان يراد من السبب السبب القريب
 غير التام لان الاختلاف لا يتحقق الا بحرفين او حركتين فلا يصدق التعريف على اعراف واحد
 وحركة واحدة الاحتمال السبب على القريب غير التام قيل تبدل السكون بالحركة في اختلاف اخر بهما
 ولقائل ان يمنع كون الاختلاف بها في آخر المعرب ثم لقائل ان يقول على تقدير حمل
 السبب على القريب غير التام وان دخل الاعراب الاول لان له دخلا ما في الاختلاف ولم يسم به
 الاختلاف ويخرج العوامل والمعاني والمتكلم لانها اسباب بعيدة الاختلاف لكن يخرج الاعراب
 الثاني لانها مما يقيم به الاختلاف فالاولي ان يعم المراد بالسبب اعم من التام والناقص وانقلبت

ح يشكل عامل مجموع عامل والمعاني والامتلاك والاعراب قامت المراد هو السبب القريب التام
 والناقص اذا لم يكن مركبا من السببين فصاعدا وبعبارة اخرى بان المراد من السبب هو السبب
 البسيط ولا يبعد ان يقال بان المراد من السبب هو السبب القريب غير التام لا يخرج الاعراب الثاني
 لانه لا يتم به الاختلاف نعم يتم به الامتلاك والاعراب الاول (قوله لا يرد العامل والمقتضي) لانهما ليسا بحركة
 ولا حرف ام العامل فظا واما المعنى المقتضى فلانه حالة فليست شيئا من ذلك ما قال الشرح في الحاشية
 لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا او افعال الجارية فالاولى ان يسند اخرجهما الى السببية
 القريبة المفهومة من الباء الجارية وبقاء ماء الموصولة على عمومها انتهى كلامه وانما قال
 الاولى لانه يمكن الجواب بان المراد من الحرف هو حرف المعاني بقرينة المقابلة بالحركة قليل ح
 يلزم ان لا يكون التعريف جامعاعدا صدقه على الواو والالف والياء لانها من حروف المعاني
 لان الواو تدل على الفاعلية فيكون الفاعلية معناها والالف تدل على المفعولية والياء تدل على
 الجضاف اليه فلا بد ان يراد بالحرف ما هو اعم وما قيل من ان هذه الحروف تدل على الفاعلية
 والمفعولية والجضاف اليه لكنها ليست موضوعة لهما مع ان الحروف المعاني هي التي موضوعة للمعاني
 ليس بشئ لامعياتي من ان الاعراب موضوعة للفاعلية والمفعولية والاضافة للجواب اننا لانم كونها من
 حروف المعاني والاحتلال بدلالة على الجمعية والاشتمالية غير نام فقد قيل انها من حروف
 المعاني زيدات في الكلمة وجعل المجموع دال على المعنى المقص كالالف في الضارب والمجم في
 المضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ الضارب الا ان هذه الدلالة حصلت بزيادة الالف
 وكذا المضروب واجيب ايضا بان المراد من الحرف هو الحرف الاخر فلا يرد الاشكال على الباء الجارية قال
 مولانا عصم ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ومقتضى على طريق السلب
 الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشئ من الحققتي ولا يذهب على احواله
 بعيد من الفهم جدا اتم كلاما اقول لعل مراد القاضل المذكور من كلامه ان ذكر الواحد في قوله
 لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا او افعالا يحتاج اليه بل هو مستند لك لا الحرف الذي
 هو المتركب من حرفين ايض كمر والى وغيرهما قول اما بان المراد من الحرف في قوله اي حركه
 او حرف هو الحرف الواحد حيث لا يكون الاعراب الاحرفا واحدا فلذا اورد الاشكال في الحرف
 الواحد ثم ان قوله المفهومة في الحاشية مغة السببية لاصفة القريبة فلا يرد ان السببية
 المصنفة بالقرينة لا يفهم من الباء الجارية الا ان السببية القريبة تؤخذ من السببية لباء ولو سلم فنقول
 السببية القريبة يفهم من الباء الجارية في قوله به نظرا الى التبادر لان المتبادر هو السبب القريبة
 قليل الاختلاف في نحو مسلمان ومسلمون ومسلمين ليس في الاخر اذا اخرخوا لنون فليزم
 ان لا يكون الواو في الجمع والالف والياء في التثنية امرابا واجيب بان النون فيها كالتثنيين في المفرد

فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله من ان يكون اخر الحروف فكذلك النون وبعبارة اخرى بان النون فيهما اذا كان بمنزلة التنوين فيكون في اخر المعرب في الجملة اي عند سقوطه بالاضافة كما يستقط التنوين بها لا يقيم ان النون فيهما قد لا يكون بمنزلة التنوين كما في المشني والجمع المعروفين باللام لا متنازع اجتماع اللام والتنوين لاننا نقول بكونه بمنزلة التنوين انما يكون في بعض الاوقات لاني جمعتها مع جاز ان يجعل الحرف السابق على النون بالنظر الى كونه بمنزلة التنوين في حكم الاخر وان كان بالنظر الى كونه ملامة للتثنية والجمع ليس في حكم الاخر ويمكن ان يجعل الباء في قوله به الالة اي الاعراب ما يختلف اخره بالية مع الحاجة الى ان يراد من كلمة ما الحركة او الحرف لخروج العامل والمعاني بالباء المراد به الالية اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة لهذا صوره عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير المتكلم وهو ملامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آية الشئ بسبب قريبه له والمقتضي ليس كذلك ثم انه لو جعل قوله ليبدل جزءا من التعريف يخرج العامل المعاني منه لانها لا يدلان على الفاعلية والمفعولية والاضافة بل الدال عليها هو الرفع والنصب والجراما عدم دلالة المعاني عليها لاستحالة دلالة المعاني على المعاني اما عدم دلالة العامل عليها فلان دلالة العامل بالالتزام وهي مبهورة في التعريفات مع ان المراد من الدلالة هو المطابقة قوله من الاسباب البعيدة فان المعنى المقتضي بعيد بمرتبة واحدة والعامل بعيد بمرتبتين لان العامل بسبب المقتضي والمقتضي بسبب الاعراب وقد قالوا ان بقاء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد والعامل كالموجد والاعراب كالالة بناء على ظاهر اصطلاحهم وان كان الموجد الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم ولا يخفى ان المتكلم يضم ليس فاعلا اي موجد بحسب الحقيقة على ما هو الصحيح من المذهب قوله وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه موزن على اختيار المصمم لكن حركته بنائية لانها وجدت بسبب بقاء المتكلم وقال بعضهم ان غلامي مبني لان كلاً ما هو مضاف الى ياء المتكلم فهو مبني عند المصمم وانما قال حركة نحو غلامي لانه يشوهم ان كسرة آخر المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي اختلف بها اخر المعرب لما عرفت ان هذا الهم معرب عندنا وان كان مبني عند غيره وقد تبدل حركة آخره او سكون آخره بها كما نقول جاءني غلام بالرفع ورأيت غلامي ومررت بغلامي بالياء فيصدق حد الاعراب عليهما مع انها ليست باعراب لانهما بنائيتان عندنا ولكنها بقيد الحيثية خرجت منه كما ذكره الشم وان قيل لاحاجة الى خروج هذه الحركة الى قييد الحيثية لان المعرب هو المركب تركيبا يتحقق معه عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى ياء المتكلم الا بعد اطلاقها به لانك اخبرتني في جاءني غلامي من غلامك ولم تنجز عن مطلق الغلام فيختلف بعد ذلك فيحين اطلاقها به ليس معربا فمع اختلف آخره بالكسرة ولم يختلف آخر المعرب بها وبالجملية استحقيقة

لأعراب متأخرين يكونه مسنداً إليه وهو متأخر عن دخول العامل وهو متأخر عن الإضافة
 المستأزمة لكثرة آخره، فاختلافه بالكسرة حال البناء فلا يصدق الحد عليها قلت وهذا الحد يصدق
 على هذه الحركة بعد تركيبه بالعامل كما عرفت في فروع الأمثلة فلا يخرج الأبيد الحيشية قال
 مولانا عصم وأوقال خرج فتخرج حركة فلا مي لكان أرجح لشموله ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي
 لي جاءني مسلمي انتهى كلامه أقول فيه بحث أما أولاً فلأن إطلاق الحركة على الحرف مما ليس في كلامهم
 بل يطلقون الأعراب عليه ولا يجوز أن يراد من الحركة الأعراب لعدم صدقها على حركة نحو فلا هي
 لأن حركته بنائية عنده، وأما ثانياً فلأن ما قبل ياء المتكلم هو الميم في مسلمي لا الياء
 لأن بعد ادغام الياء في الياء ليس قبل ياء المتكلم ياء لأن ما قبل الشيء وما بعده إنما يكون
 باعتبار التمييز الحسي مرفاً وهو باعتبار التلفظ قال المجد المحشي مولانا عصم قوله خرج حركة نحو غلامي
 وإن تحول آخره من الأعراب إلى الكسرة وكذا خرج جر الجوار بقوله تع وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم
 بكسر اللام انتهى كلامه قال مولانا عصم هذا على خلاف ما جمع عليه من أن جر الجوار من الأعراب
 انتهى كلامه أقول قوله وكذا جر الجوار جازاً من يكون اعترافاً على الشبان حركتها عرابية مع
 أن اختلاف هذه الحركة فيها ليس من حيث أنها معرفة بل من حيث أنها جوار فلا يكون تعريف
 الأعراب جامعاً لا يرد ما قال الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما اجمع آه لأنه إنما يرد
 إذا كان قوله وكذا جر الجوار تحقيراً مثل قوله خرج حركة نحو غلامي وأما إذا كان اعترافاً فلا ولوسلم
 فنقول إن مراد الفاضل المذكور بقوله هذا على خلاف ما اجمع آه أن القوم صرحوا به وأما أن القوم إذا
 أطلقوا الأعراب على جر الجوار فهو دأبل على أنه عراب فان كان الأول فهو موم وأن كان الثاني فهو ايضاً
 في حيز المنع لأنه لم لا يجوز أن يكون إطلاق الجر على جر الجوار على سبيل المحارز لا الحقيقة ويؤيد
 تسميتهم بجر الجوار وهذا أقلل حركة نحو غلامي ليتناول جر الجوار فان أرجلكم مع كونه معطوفاً
 على وجوهكم المنصوب مجرور بجر الجوار (قوله لأنه معرب على اختيار المهم) هذا تعليل لدخول
 حركة نحو غلامي أي الدخول المفهوم التزاماً من قوله خرج آه قبل اعتبار الحيشية فيتموم من كونه
 معرباً إن يكون حركته عرابية فدفعه بقوله لكن اختلاف آه (قوله ليس من حيث أنه معرب)
 لوجوده قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل هذا ما قال مولانا عصم وقال الفاضل السمرقندي
 مولانا عصمة الله وفيه انطباق قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل اعتبار
 الحيشية بقوله آخره إلا أن يقع اختلاف به آخر ما هو معرب في وقت ما لكن لا في زمان كونه معرباً
 فيدخل بهذا الاعتبار بدون قيد الحيشية ويخرج به فتأمل انتهى كلامه قول الاعتراض والجواب كلاهما
 ليس بشيء أما الاعتراض فلأن حاصل اعتراضه أنه كان اختلاف حركة نحو غلامي قبل مطلق
 العامل يلزم أن لا يختلف بهذا الحركة آخر المعرب بل يختلف بها آخر الجنبى لأن قبل مطلق العامل

ليس الا فلامى وهو مبني لان الاسماء قبل التبركيب مبني فم يخرج فلامى بقوله آخره في قوله ما يختاب آخره به لانه لم يختلف آخر الدعرب بل آخر المبنى وحاصل كلام الفاضل مولانا عجب ابن اخذ لا فدا آخر المضاف اليه باء المتكلم في نحو فلامى موجود قبل ما قبل الجز ما في جاني فلامى بالرفع ورايت فلامى بالياء بل هو موجود قبل مطلق العامل كما اذا قيل فلامى بعد ما قال فلام بسكون الميم مثلاً فيصدق على هذه الحركة اذا ركب مع العامل تعريف الاعراب لانه معرب ح مع انه ليس بامراب فجوابه ليس الا بقيد الحيشية وامامامة الجواب فيظهر بادنى تامل (قوله وبهذا القدر تم حد ا) اشار به الى ان قوله ليدل ا ليس له دخل في الجامعة والمانمية فيتعوهم انه اذا تم حدة جمعاً ومبداً بدوون قوله ليدل ا فلا يحتاج الى ايراد فقوله لكن المصم ا لك فع هذا المتعوضم (قوله على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وعلى فائدة وضع الاعراب واليه يشير ما قال المصم في شرحه ان قوله ليدل تنبيه على مله وضع الاعراب في الإسماء فهذا القول منه اي ان بمنزلة التصريح على ان قوله ليدل ا ليس من تمام الحد فلا يرد ان المصم لم يقل في شرحه ان ليس هذا من تمام الحد (قوله لانه خارج من الحد اي لم يقل المصم انه خارج من الحد ولم يقل ايضا ان اللام في قوله ليدل متعلق بانه خارج من الحد بقوله واللام عطف على الضمير الذي في انه فانه اهم ان وخارج خبر ما وقوله متعلق عطف على خبر ما (قوله يعني وضع الاعراب المفهوم آ) لانه لما قال الاعراب ما اختلف آخره فيفهم منه ان الاعراب موضوع للاختلاف (قوله فانه بعيد عن الفهم غاية البعد) اذ مع وجود العامل في متعلق الكلام وهو اختلف جعلها متعلقاً بشئ يفهم من فحوى الكلام بعيد غاية البعد وقيل معناه ان جعل قوله ليدل ا خارجاً عن الحد بعيد وجعل اللام متعلقاً بانه خارج عنه ايضاً بعيد فاذا اجتمع البعدان يصير بعيد غاية البعد (قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف) وهو الاعراب اي الرفع والنصب والجر والواو والالف والياء قيل ان نسبة الدلالة الى الاختلاف غير جائزة لان الاختلاف لا يدل على المعانى لانه لودل عليها فيلزم ان يكون الاختلاف اعراباً كما قال بعض المتأخرين وليس المصم على ذلك بل الاعراب عند ما به اختلاف والجواب ان اسناد الدلالة على الاختلاف ليس على الحقيقة بل على سبيل المسامحة والمجاز لان مدلول الاختلاف ليس هو المعانى حقيقة بل مدلوله الحقيقي هو اختلاف المعانى فيكون لك الأضداد المتأبته بين الاختلاف وما به الاختلاف لان الاختلاف انما يكون بسببه فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ثم ان تعريف بعض المتأخرين يدل على كون الاختلاف اعراباً والمصم عدل من تعريفه لان الاختلاف ليس موجوداً في الخارج بخلاف ما به الاختلاف والا وى في العلامة ان يكون موجوداً فيه ولان الاختلاف لا يوجد في جميع افراد الدعرب فان الدعرب الذي ركب مع عامه ابتداءً ليس فيه اختلاف

والكن يوجد فيه ما به الاختلاف وانما قدم في التردد الى الاختلاف على ما به الاختلاف مع ان الظاهر
العكس لان الاختلاف جزء ما به الاختلاف ومعرفة الكل موقوفة على معرفة الجزء فلا يردح ما قال
بعض المحشيين من انه لو قال لي بدل ما به الاختلاف او الاختلاف لكان اولي لان ما به الاختلاف
مقدم على الاختلاف (قوله على المعاني) جمع المعنى وهو عبارة عن ما قام بشئ فان الفاعلية معنى
قام بزيد في جاءني زيد والمفعولية معنى قائم بزيد في ضربت زيدا وكذا المضاف اليه هذا ما قال
مولانا عب قال مولانا عيسى ان جمل المعنى على المنائم بالشئ المقابل للمعين اي الفائم بالذات
بعيد بل المعنى ههنا عبارة عن ما يقصد بشئ فان الفاعلية معنى يقصد بشئ هو الرفع والمفعولية
معنى يقصد بشئ هو النصب وكذا المضاف اليه اقول المناسب ان يكون المعنى عبارة عن ما قام
بشئ لان اعراب الرفع مثلا يدل على الفاعلية اي فاعلية قائمة بزيد ودلالته على الفاعلية
المقصودة منه فيرغم بخلاف دلالاته عليها (قوله المعتبرة على صيغة اسم الفاعل) لان معناها
المتعاقبة يعني ازبني در آيند « معرب را والمعاني تأخذ لمعرب متعاقبة متناوبة فعلية صيغة
اسم الفاعل تدل على اخذ تلك المعاني المعرب وطريقتها عليها على سبيل المناوبة وهي باعتبار
هذا الموصف اي طريقتها عليها كك ما وقع الاختلاف وما به الاختلاف له واما على صيغة اسم
المفعول فذلك على اخذ المعربات تلك المعاني على سبيل المناوبة بين المعربات وهذا لا تدل
على طريقتها تلك عليه بالمناوبة في اخذ المعاني لها فوصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان
كونها مقتضية للاعراب بسبب اعتوارها على المعرب وانما لم يكتبوا بالاعمال لتلك الدلالة لانه
لا يدفع الاشتباه في بعض المواضع مثل ما احسن زيد وما احسن زيد وفيه ان لاعراب
ايضاح كك اذا كان نقدير يا مثل ما احسن فتى وما احسن فتى فالاولاي ان يقيم انهم
ارادوا ان يفهم تلك الدلالة من نفسها (قوله على تضمين ما معنى الورد) او الاستيلاء وغيرهما
بما يصح ان يكون كلمة على صفة له وهو دفع بوال تقريره ان المعتبرة متعك بنفسه لانه يقا
عتور والشئ يعني بدست كرفتنه انجماءه اين شي را فلا يحتاج الى ايراد كلمة على فلا بد ان
قول لي بدل على المعاني المعتبرة اي الاسم المعرب نقدر الجواب ان ايراد كلمة على
لجل تضمينه معنى الورد والاستيلاء وهما يتعديان بعلى يقيم انه وارد او ورد عليه واستولى
عليه (قوله لا على سبيل الاجتماع) كانه لو اخذ جماعة على سبيل الاجتماع لا يقيم له معاو
قوله فينبغي ان يكون علاماتها اي المعاني وهي الاعراب ايضاح كك بان لا يكون على سبيل
لاجماع لانه اذا لم يجتمع الفاعلية والمفعولية والاضافة على الاسم المعرب اتضاد ما فينبغي
ان لا يجتمع علاماتها من الرفع والنصب والجر فيه ايضاح (قوله فوضع المصدر) قوله
وضعه بحيث آه) يعني سبب ان وضع الاعراب لا يكون متيقنا هو ان المعاني مختلفة فلو كان

الاعراب ح متفقاً بان كان الاعراب هو الرفع فقط في الاحوال الثابت فلا يحتدل ح من العلامة على
 الفاعلية مثلاً لاشتراك العلامة بين المعاني كلها (قوله) وانه اجعل الاعراب في آخر الاسم المعرب
 اي في حرف آخره فح لا يصدق الاعراب بالحركة دون الحرف فينبغي ان يترك عمل عجمه
 ليشتمل ما كان الاعراب حالا في آخره او كان نفس آخره واجيب بان المراد انه جعل الاعراب
 في جانب الآخر فيصدق ح على الاعراب بالحركة والحرف معا (قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى)
 اي مسمى الاسم والاعراب على صفة اي المسمى المداول وذلك بناء على ان الفاعلية ومقابلتها
 صفات للمداول كذا قال مولانا عاب. ولقائل ان يقول الاعراب يدل على صفة الاسم لا على صفة
 المسمى لانه يدل على المعاني وهي صفة الاسم اصطلاحاً فان الفاعلية مثلاً صفة الاسم اصطلاحاً
 وصفة المسمى لغة فالظان يقرأ وانه اجعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان الاعراب يدل
 على صفة ولا شك آه بدون ذكر قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى ويدل على ذلك قول
 الرضي حيث قال المعاني صفة الدال حيث قال جعل الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد
 الموصوف انتهى كلامه على ما اورد مولانا عاب ثم المراد ان نفس الاسم يدل مطابقة على المسمى
 فقط والاعراب يدل مطابقة على صفة فقط فلا خدشة ح (قوله) فالانسب ان يكون الدال عليها
 وهو الاعراب ايضم متأخر عن الدال عليه اي على الموصوف وهو الاسم المعرب قيل الحوكة ليست
 متأخرة عن الاسم بل هي مع نفس الآخر واجيب بانه اعطي للاكثر حكم الكل لانها متأخرة عن اكثر
 الحروف قيل هذا هو الجواب الصحيح ولقائل ان يقول هذا يشكل بقولنا جاءني اخ ورايت اخا و
 مررت باخ لعدم تحقق الاكثرية فيه الا ان يقرأ انها متأخرة عن اكثر الحروف في غالب المواد
 فاعطي للاكثر حكم الكل لطرد الباب واجيب ايضاً بان المراد هو التأخر عن الدال بقدر الامكان
 ولا يجاب عنه بان المراد بالتأخر هو التأخر الذاتي لا الزماني ولا شبهة في تأخرها الذاتي
 لانها تابعة للحرف لاننا نقول تأخر الذاتي لازماً لها ايضاً وضعت فع لا معنى لقوله فالانسب
 لان اختيار الانسية لاجل ان كون الصفة متأخرة عن الموصوف لا يوجب لكون دالها ايضاً
 متأخرة عن الدال عليه الا ان الانسب ان يكون حكمك بل يجاب بانها متأخرة بحسب الزمان
 من الحرف كما صرح به الشيخ الرضي (قوله) وهو ما خوذ من اعربه اي الاعراب مصدر عراب يقر
 اعربه اي اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح (قوله) فان الاعراب يوضح اذا كان
 الاعراب بمعنى الايضاح فتسميته بالاعراب لانه يوضح المعاني المقتضية لان الاعراب مجبب
 لا يوضح المعاني حيث يعرف المعاني بالاعراب فسمي بسبب الايضاح ايضاحاً تسمية المسبب بها
 المسبب (قوله او من عربته) وكونه ما خوذ من عربته بان يكون الهمزة للسلب لان همزة باب
 الأفعال قد يكون السلب فالهمزة اذا سلبت العرب بمعنى الفساد يكون معناه ازالة الفساد وسلباً

(قوله لانه يزول التباسه) فان الالتباس من جملة الفساد فيلتبس في معرفة المعاني عند عدم الاعراب ففي تسمية تلك الحركات الثلاثة اعرابا مناسبة بكلام المعنيين لان هذه الحركات توضح الكلام وتزيل فساد ابهامه الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمر و بالسكون لم يعلم ان ايهما فاعل واليهما مفعول فاذا عرفت وضع الكلام ويزول فساد الابهام لا يخفى ان الالتباس لا يزول بنفس الاعراب بل بسبب اختلافه فانه لا يزول الالتباس باعراب الرفع فقط الا ان يقيم الاعراب بسبب الاختلاف وهو سبب ازالة الفساد فيكون الاعراب سببا لزالة لان السبب للسبب مسبب (قوله ثلثة) اشار به الى ان العطف مقدم على الحكم فيكون الخبر هو ثلثة اي انواعه مجموع الرفع والخصب والجر لعدم صحة حمل كل واحد منها على الانواع لا يقيم اذا كان المجموع خبرا واحدا فلا يدان يعرب باعراب واحد فان قيل لما بان لكل منها صلاحية الاعراب فلما اعراب كل منها (قوله ولا يطلق على الحركات لبنائية) هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فبذات الثلثة مشتركة بين الحركة الاءرابية والبنائية فكذلك الضم والفتح والكسر مختص بالحركات البنائية عند البصريين وعند الكوفيين يطلق عليهما معا واما الضمة والفتحة والكسرة فمشتركة بينهما والشم لم يفرق بين كونها بالتاء وبين كونها بغيره ولهذا اقال في بحث المبني ان الضم والفتح والكسر يطلق على الحركات البنائية البار على الاعرابية على قلته وقال الدليل على اطلاقها على الحركة الاعرابية قول المصنف بالضم بالضم فبما والفتحة نصبا والكسرة جرا وقال مولا زاعب في بحث المبني ان اطلاق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات الاعرابية لا يكون دليلا على اطلاق الضم والفتح والكسر عليها مجاوز الفرق بين عدم كونها مع التاء وبين كونها معها ثم قوله ولا يطلقه تأكيد للمنفى المفهوم من قوله يختص على الحركات الاعرابية او اشارة الى الاختصاص الاضافي وقوله اصلا اي لا على القلة ولا على الغلبة بقرينة التقابل (قوله اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة) بجعل الياء مصدريته ثم جعل لرفع علامة الفاعل وما هو ملحق به حقيقة ولم يجعل الرفع علامة الفاعل حقيقة وعلامة ملحقاته مجازا كما ذهب اليه بعضهم اذ ليس لنا دليل على ان الرفع علامة لفاعلا على سبيل المجاز غاية في الباب ان الرفع احق بالفاعل وهذا لا يستلزم ان يكون في ملحقاته على سبيل المجاز وصاحب المتوسط جعل الياء للنسبة وما فعله الشم اولي منه لورود الاعتراض عليه من وجهين اما الاول لان معناه ان الرفع علامة شيء منسوب الى الفاعل فيلزم منه ان يخفى الرفع علامة ذات منسوب اليه لان الشيء الذي هو منسوب اليه ليس الا الذات مع انه علامة الوصف وهو الفاعلية لانه الثاني فلانه يلزم منه ان لا يكون الرفع علامة الفاعل بل علامة المنسوب اليه اجيب عن الاول بان وصف الفاعلية ايضا هي له نسبة الى الفاعل لان لكل صفة نسبة الى موصوفها واجيب عن الثاني بان لكل فرد الفاعل نسبة الى الاخر والاو في الجواب ان يقرأ امراد من الفاعل هو

طبيعة الفاعل ولا شك ان للافراد نسبة الى الطبيعة لانها فرد لهذا الطبيعة حقيقة او حكما من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة كما يقيم زيد انسان اي له نسبة الى الانسان بانه فرد له (قوله علم المفعولية) وفيه ما فيه الا ان النصب ليس احق بالمفعولية اي يساوي جميع المفاعيل (قوله اي علامة كون الشئ مضافا اليه) لانه علامة المضاف اليه فان قلت اذا كان الرفع علم الفاعلية يجعل الياء مصد رية والفاعلية لا توجد الا في الفاعل فينبغي ان لا يوجد الرفع الا في الفاعل قلت ان الرفع علم الفاعلية اصالة ويجعل علامة لمعان اخر كالمبتداء لمثلا على سبيل التبع واللاحق و كذا النصب علم المفعولية اصالة وجعل علامة لمعان اخر كالحال مثلاً على سبيل التبع واللاحق و كذا الجر علم المضاف اليه اصالة ويجعل علامة لكون الشئ مضافا اليه صورة على سبيل الطبع والشبهة والتعديم المفعول من (قوله حقيقة او حكما) ليس الا كك نم ارادة المضاف اليه من الاضافة بقريضة التقابل لانه اذا كان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية فيكون الجرح علم المضاف اليه لان الرفع والنصب يدخلان على المضاف ايضم فلا يراد من الاضافة المضاف وانما لم يقل هو هنا حقيقة او حكما لان المضاف اليه وان كان ملحقا لكنه قليل اولان الجار والمفعول لا التقديرين لم يعتد به اولان الجر زائد كالجاء فكانه ليس علامة فلا يراد ان الجر يكون في غير المضاف اليه ايضم مثل بحسبك درهم (قوله لم يحتج الى اللاحق الياء المصدرية) اليها لا يتم حق العبارة ان يقيم لم يصح موضع لم يحتج لانه يشعر الى صحة اللاحق الياء المصدرية الى المصدر وليس كك لاننا نقول هذا القول مالبة وهي لا تقتضي وجود الموضوع فهو لا يستدعي صحة اللاحق (قوله وانما اختص الرفع بالفاعل) قيل المراد بالفاعل اما الفاعل الحقيقي او الاعم من الحقيقي والحكمي والاول بطلنا ما اختصه به لوجوده في المبتداء والخبر وغيرهما والثاني ايضم بطل عدم صحة قوله لانه واحد واجيب بان المراد هو الاول لكن المراد من الاختصاص هو الاختصاص الاضافي لان الرفع لا يوجد في المفاعيل والمضاف اليه فلا ينافي ذلك وجوده في المبتداء والخبر وغيرهما (قوله والفاعل قليل لانه واحد) قيل المراد اما ان فرد الفاعل قليل او نوعه قليل والاول م والثاني مسلم لانه واحد لكن الدليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو اختصاص الرفع بفرد الفاعل لا بنوعه ويمكن الجواب بان المراد هو الاول لكن الفاعل اذا كان باعتبار نوعه قليلا وواحد افيطان ان افراد النوع الواحد ايضم قليلا بالنسبة الى افراد انواع المفاعيل فيكون الدليل ظاهريا لا يقينيا فم لا يرد ما قيل على قوله والنصب خفيف اياه بان النصب خفيف لا افراد هالا لنوعها والمفاعيل خمسة باعتبار الانواع لا افراد فجاز ان يكون افرادها قليلا بالنسبة الى افراد الفاعل كما لا يخفى (قوله فاعطى الشئ للقليل) والمفرد الثاني لا عطي محذوف اي اعطي الشئ للقليل معجولا للقليل معارضا للقليل المتعادل وهذا في قوله فاعطي الخفيف للكثير واليه اشار

بل انما هو فلا يرد ما قاله الفاضل المسمى قندي من ان اللام لا يجوز دخولها في المفعول الثاني من
 باب اعطيت ثم احاط ان الرفع صفة فاعطي للفاعل الذي هو العلة فيضم للتعادل بخلاف المضاف اليه
 والجواب فانهم قد فصلت ان فلا يرد ما قاله الفاضل المسمى قندي من ان المضاف اليه اضم قليل فلم
 لم يعط الرفع (اي قوله والعامل ا) ولما ذكر العلة المادية وهي المعرب اي نفس الاسم وذكر العلة
 الصورية وهي الاعراب بانه علة صورية للاختلاف وذكر العلة الغائية وهي الدلالة على المعاني
 المقتضية بقوله ليدل على المعاني ا فاراد ان يذكر ا لعللة الفاعلية بقوله والعامل ا فان
 العامل وان لم يكن علة فاعلية حقيقة لانه ليس بمؤثر وموجد له بل المؤثر هو المتكلم لكنه
 بمنزلة العلة الفاعلية وانما قدم العلة الغائية عليه لانها مقصودة بالذات وانما قدم تعريف
 المعرب على الاعراب وتعريفه على العامل اما تقديم تعريف المعرب على الاعراب فلان
 الاعراب يستلزم المعرب وهو موصوف مقدم على الصفة فكنا ما هو بمنزلة الموصوف واما تقديم
 تعريف الاعراب على العامل فلان الاعراب ما خوذ في تعريف العامل فمعرفة العامل
 يتوقف على معرفته ومعني المقتضي اولان الاعراب مسبب قريب للاختلاف بخلاف العامل
 وانما اورد الجار والمجرور اعني به في اول تعريف العامل واورد مما في اخر تعريف الاعراب
 ولم يقل الاعراب مابه اختلف اخره مهنا للاهتمام باللمحصر اذ لا مدخل له في التعريف
 ثم الجواز من السبب المفهوم من الباء هو السبب القريب فلا يرد النقض ح على امتكلم
 ونفس الاسم فان قلت ان التعريف ليس بضائع لصدقه على مجموع المتكلم والعامل ونفس الاسم
 لان المجموع سبب قريب لحصول المعني قلت المراد من السبب هو السبب القريب غير التام
 ولقائل ان يقول ح يشكل على الجيم في جاء مثلاً لانه السبب القريب غير التام ولا يجاب
 بان المراد بما الموصولة هو الكلمة لانه لا ينقل ح ينقل العامل المعنوي مع انه من افراد المعرب
 كما ذكره يمكن ان يجاب بان الزيادة من السبب القريب هو السبب بلا واسطة فلا يرد
 الجيم في جاء لانه يلزم ح ان لا يكون جاء في جاءني زيد عاملاً لان السبب القريب بالمعني
 المذكور لا يكون الا بالنسبة لان حصول النسبة انما يكون بعد حصول جاء وزيد في جاءني زيد
 وبعد حصول النسبة يحصل المعاني بلا واسطة لاننا نقول المراد من جاء هو جاء انه مستلحق جاء المستند
 اي المنضم اليه النسبة مسبب قريب بالمعني المعاني كوز ثم المراد من العامل العامل الذي له تاثير في المعني
 فلا يرد النقض بالباء في بحسبك درهم على عدم جامعية التعريف لانه لم يحصل بسببه المعني
 المقتضي اما الفاعلية والمفعولية فظ واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافاً اليه (قوله اي يحصل)
 فسر التقويم بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللفظ لاشتقاق التقويم من القيام الذي هو قيام
 الغرض بمحلله وذلك لان المعني المقتضي ليس قائماً بالعامل (قوله اي معني من المعاني)

بالنكرة إشارة الى ان اللام في المعنى للمعنى الذممي فانه في معنى النكرة وإنما قيد لمعني بالامتياز لان
اقتضائه لا عراب ليس بحسب ذاته بل باعتبار كونه من المعاني المعتورة (قوله اذ به حصل معنى
الفاعلية) لان له استدعاء الامداد الي زيد (قوله اذ به اي بالفعل الذي في رأيت حصل معنى المفعولية
لان له استدعاء التعلق وهذا عند البعيرتين وعند الكوفيين مجموع الفعل والفاعل عام في المفعول
لانه صار فضلة بمجموعهما (قوله البناء شامل) وهو شامل في لفظ زيد وفي معنى الفعل لانه
المفعول به فيكون منصوباً محلاً اذا كان حرف الجر مذكوراً فانه اذا كان مذكوراً فانه حرف
الجر بالاتفاق واذا كان مقدراً كغلام زيد ففيه خلاف قال بعضهم ان العامل هو حرف الجر المقدر
وقال بعضهم هو المضاف نيابة من اللام لانه في موضعها والحرف صار نسياً ونسياً والنهاية تختص بالمضاف
التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ الرضوي (قوله فالمفرد المنصرف) قيل غير
المنصرف الذي يكون فيه الحركات الثلاث للضرورة او لاضافة الزيادة داخل في غير المنصرف
لا في المفرد المنصرف مع ان اعرابها بالحركات الثلاث لا بالحركات الخمس واجيب بان المراد
بالمصرف ام من المنصرف الحقيقي والحكمي، ودخل في المنصرف وخارج عن غير المنصرف (قوله اي
الام المفرد الذي لم يكن مثني آء) واطلاق المفرد مشهور على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الجملة
وعلى ما يقابل المضاف وعلى ما يقابل المثني والمجموع والمراد هنا الاخير بقريضة المقابلة
قيل اذا كان المراد ما يقابل المثني والمجموع فيلزم الدور لتوقف معرفة المفرد على معرفتهما
وكذا العكس لا اعتبار بالمفرد في تعريفهما لان المثني اسم ما لحق في آخر مفرد، لف ونون والجمع
اسم ما لحق في آخر مفرد، واو ونون ويهـ، الجواب عنه بوجوه الاول انه لما يلزم اذا كان المفرد
المعرف من اعراب المفرد المذكور في تعريفه لانه استحالة الدور هو توقف الشيء على نفسه وهو م
فاذا لم يكن مینه فلا يلزم الدور والثاني ان لا يلزم الدور لانه لا يكون حكماً من احكامه
والثالث انه لا يجوز ان يكون تعريفه لفظياً ولا يتوقف فيه المعروف على المعروف وتوقف معرفة
المعرف على معرفة المعروف انما يكون في التعريف الحقيقي قبل لا بد من تقييد المفرد المنصرف
بكونه غير الاسماء الستة وغير ما لحق بالمثني والمجموع لانهما دخلتا في المفرد بالمعنى المذكور
وخارجة عن الحكم لعدم كون اعرابها بالحركات الثلاث ولا يجاب عنه بانها غير داخلية في ما حكم
عليه بناء على ان قوله فالمفرد المنصرف آء قضية مبهمة وهي في قوة الجزئية لاني لا ريب في وقاعة
وهي يجب ان يكون كلية بل يجاب باننا لان صدق المفرد عليها لان المراد من المفرد ما ليس
مثني حقيقة او حكماً ولا مجموعاً حقيقة او حكماً فما هو من ملحقاتها مثني وملتزم حكماً ورك
الاسماء الستة مثني او مجموع حكماً لما شارحهما بالمثني والمجموع في ان كلاهما يستلزم التعدد
فان الارب يستلزم الابن وكذا البواقي منه وفي ان في كل منهما المد واللين واجيب ايضاً

[illegible]

بتقدير مضاف إلى وقت الرفع أو حال الرفع فهو مفعول فيه فعلى الضاف واللام المضاف
 إليه مقامه وأعطى أعرابه (قوله) ويشتمل النصب على الحالية واللام المضافة (بجعله مفعولاً) الاسم
 المنعوم والمصدر للنوع وقال الشافى في الحاشية على معنى أنه أعراب هذان القسمان بالصفة حال
 كونهما مرفوعين أو أعراباً بالضم تلي أعراب رفع وعلى هذا القياس نهبا وجرا انتهى إلى ما
 الأول إشارة إلى أنها حال عن الفاعل والمفعول والعامل هو أعراب المقدور والحال التي هي المفعول لا على
 أنها مفعول مطلق (قوله جمع المونث) قال قدس سره في الحاشية قوله هو مرفوع
 على أنه صفة للجمع انتهى فإنه يجوز توصيف المضاف إلى ذي اللام بل ذي اللام عند الجمهور
 لأنها في درجة من التعريف أما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف له مثل
 بدل عنه ولا مجرور على أنه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذي استتم من التغيير
 إذا جمع لأن هذا المعنى يستلزم أن يكون المراد من السلام هو السلامة من التغيير وليس
 كذلك كما ذكره بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء أيضاً يستلزم أن يكون واحداً مونثاً وليس
 كذلك كما أشار إليه بقوله وهو ما يكون بالالف والتاء لا يقيم السلامة صفة الواحد لا الجمع لأننا
 نقول نعم إلا أن الاصطلاح جري على توصيف الجمع بالسلامة ونقول أنه في مقابل الجمع المكسر فكما
 أن المكسر فيه صفة الجمع كذلك جعل السالم صفة له أيضاً (قوله وهو ما يكون بالالف والتاء) سواء كان
 بناء الواحد فيه ما إما أو غير سالم ومواء كان واحداً مونثاً أو مذكراً وإنما قال كذلك لأنه على ما
 قال بعضهم الدراد به هو الذي الحق في آخر مفردة الف والتاء وكان بناء الواحد فيه
 سالماً وإيضاً كان الواحد فيه مونثاً يشكل لقيد الأول بمثل سبيلات بفتح السين
 جمع سبيل بكسرهما لأنه إذا لم يكن جمع المونث السالم فلا يخاف أن يكون جمع
 المذكر السالم أو جمع المكسر لا مبيل إلى الأول (قوله) لأن أعراب سبيلات بالحركة بخلافه
 ولا مبيل إلى الثاني لأن أعراب جمع المذكر السالم فيه أيضاً سبيلات فان أعرابها
 بالضم والكسرة وإيضاً يلحق قوله واحترز به من المكسر من نقر الثاني يشكل به مثل
 المرفوعات والمكتوبات مما لم يكن واحداً مونثاً وإنما صي هذا هو جمع المونث السالم لكون
 واحداً مونثاً وسالماً غالباً السبيل شتر بزرزك ومشتر بزرزك كذا في المذهب لا يقيم مسلمات حال
 العلمية ليست بجمع فكيف يجمعها معاً مونثاً سالماً (قوله) يجب بفتح الجيم في الأصل قوله في الحال
 (قوله) إجراء للفرع على وتيرة الأصل) يعني لجعل أعرابه بالحركات التي يلزم للفرع
 مزية على الأصل ولما كان أعراب جمع المذكر السالم على حرفين فجمع المونث
 السالم على حركتين قيل مع ذلك أيضاً يلزم المزية لأن أعراب جمع المونث السالم بالحركة
 في أعراب جمع المذكر السالم بالحروف والأصل في الأعراب أن يكون بالحروف وأوجب عنه بياناً

لما كان في الحروف و قد صلح الاءراب فجعل تلك الحروف اعرابا ومع ذلك لم يعزب يلزم الضل
 وهو غير جائز قلنا مع ذلك الحروف باقية والا يلزم كذب قولهم ان الاءراب بالحركة اصل بالنسبة
 الى الاءراب بالحروف ويمكن الجواب بان الاءراب بالحروف قد يكون اصلا لان الامالة انما
 يكون بءاءبار الحقة فان اءراب جمع المذكر السالم بالحروف خف من الاءراب بالحركات لان تلك
 الحروف فيها جواز للجمعية فهي وحدها اخف منها مع حروف اخرى على اعرابية فاعرابه بالحروف اصل
 فلا مراد من الحروف الفرع بل هو ونبوة لامل وهو جائز (قولنا ادلة رفعها) قيل كلتا غير منصرف لالف
 التانيث مع ان اعرابه بالهروف والجواب انها مستثناة من هذا الحكم بقرينة ذكرها فيما بعد وسيجيى
 تحقيق ذلك (قوله فالجر فيه نايح منصوب) قيل سمات علماء غير منصرف للعلمية والتانيث
 مع ان اعرابه بالهروف بالفتحة نصلا وجرا واجيب بان ذكر الشئ فيما بعد بمنزلة الاستثناء
 هو في حكمه فيما ينيل اولي بان يكون بمنزلة واجيب ايضا بان المراد بالفتحة في غير المنصرف
 اعم من الفتحة الحقيقية والحكمية والكسرة في مسلمات فتحة حكمية لانها مشتركة بين الفتحة
 والكسرة والمدنوع من غير المنصرف هو الكسرة المخصوص بالجر والتنوين التمكن ولا يرد
 جوار جالة الجر لعدم الفتحة فيه لا لفظا ولا حكما اما عرفت من ان ذكر الشئ فيما بعد بمنزلة
 الاستثناء لا يقدح لا يدخل الكسر والتنوين على غير المنصرف لمشابهة بالفعل والمدنوع من الفعل
 هو الكسر والتنوين مطلقا لا الكسر المخصوص بالجر والتنوين التمكن فينبغي ان يمنع من
 غير المنصرف الكسر والتنوين مطلقا لان قول دخول الكسر المخصوص وتنوين التمكن عليه
 يقوي جانب الإسمية ويضعف المشابهة بالفعل بخلاف الكسر الغير المخصوص وتنوين غير
 التمكن (قوله كما سنذكره) ان وجه كون الجواب بالانصب وغير المنصرف حال الجر مبني عند هم
 وانهم قد سبق اليه ما اذا هو عليه من وجوه في هذه الحالة ايضا (قوله يستعجن) اي يستتبع
 (قوله لا ياء) ويعرف ان الاءراب في جمع التكسير فتصغيره فويه وجمع المكسر
 افواه واصله فوقه ففتح ب بعض الواو نقامت لركعة الاء الى الواو بعد سلب حركتها وحذفت
 التنوين لالتقاء الساكنين ثم نقلت جر كة الواو الى الفاء بعد سلب حركتها وحذفت الاء
 لالتقاء الساكنين دون الواو المتخفيف من ذلك واصله ذوا (قوله الى الاءماء الاجناس) واهم
 الاجناس اجناس الاءماء اقيل في يضاف اليها الضمير ايضا مثل اللهم صل على آل محمد وذويه
 بكلام الواو (قوله يكون الاء واجيب بانه اذا خلاف قياس (قوله فاعراب هذه الاءماء الستة) اشار به
 الى الاء التي هي اخص الاءوكاه من قبيل ذكر الشئ وارادة الوصف المشهور منه فانها مشهورة
 بذكر اسمها ولا ناعصمة اياها اختار هذا لئلا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو وليلا يلزم امتناع الحكم
 على الاضافة مشتركة في الاء ولئلا يلغو التعيين بكونها مضافا الى غير ياء المتكلم في يضع الحكم

ملكي الاخ والابن والحم (قوله لكن لامطلقا) ولما يتوهم من قوله بالواو والالف والباء ان امرأتهما
 بهذه الحروف مطلقا سواء كانت هذه الاسماء مكبرة أو لا وسواء كانت موحدة أو لا لصحة حمل المطلق
 على الملاقاة فلذا امتدرك وقال ولكن لا مطلقا فما قال الفاضل السمرقندي انه لما اشترى تجريد
 قوله اخوك وابوك اثنان خصوصا في ما بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة ايتوهم فخر يدما
 من مكبرة وموحدة ايضا امتدرك فقلنا نحن لا مطلقا ليس بشي لان تجريد بعض الفعل لا يقع
 الا اعتراض المتوجه على عمارته فمع كان على التوهم ولو سلم فلا سبيل للتوهم الذي هو الفاضل
 المذكر كور ولو سلم فهو مما لا يلزم من الجدة (قوله فمضغ اثنان) اما بصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو
 لا يصغر فكذا قال مولانا عاب فتبعه ان ذلك حكم على الغلب وكك في قوله موحدة بعض كلمة
 ذولا يثنى ولا يجمع (قوله اكتفاء بالامثلة) لا يقيم انما يصح الاكتفاء بالامثلة اما كان خصوصية
 الامثلة في التثنية وليس الاغراب كك ولد قال واعراب هذه الاسماء الستة بالحروف ولم يقل اعرابها
 اخوك وابوك الحكاية لاننا نقول لما يصح الاكتفاء بالاسماء الستة على تقدير عدم التصريح
 بوثنيين القيد بعض فصحة الاكتفاء بالامثلة لذلك اولى (قوله مضافة) وهذا القيد باعتبار ذو
 للتحقيق لا للاختراز واما باعتبار الجواقي فللاختراز عما اذا كانت غير مضافة او مضافة الى الياء
 المتكلم لان اعرابها ليس كك كما ذكره قدس سره قيل فيه تغيير لثام الدثن حيث اخر قوله مضافة
 من قوله بالواو او ذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا عن المستوفي الظرف وهو قوله بالواو فانه
 خبر وجعل الظرف حالا فيه وحيث يكون العماره محمولة على التقديم والتأخير والافعال لا يتقدم
 على العامل المعنوي الثالث من العامل المعنوي كما ذكره في موضع الحال فلذا قدم ما اخره اولان
 للشارح في تغيير النظم لنتجته وهي حسن الدوقع الموافقة لاسلوب السابق ولا يخفى بعض يجوز
 ان يكون قوله مضافة حالا عن الاسماء الستة بعض بقرينة الوقام اي اعراب هذه الاسماء
 الستة حال كونها مضافة (قوله كساير الاسماء المضافة) بعض ومنه قوله بعض تلك
 الاسماء مضافة باعراب النقيضين ولكن ذكرتها بنا في بعض الاماكن بعض مضافة مبنية قوله
 ولم يكتف في هذا الشرط بالمال كما اكتفي في كونها مكبرة وموحدة بل بالمال لئلا يتوهم اشتراطها
 فانه يلزم ان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معنوية المقصد بتثنية المذكور وهو نفي الابداف
 التي ياء المتكلم فقط في غابة الجفاء فالتصريح به مما لا يحتاج اليه وليس بالاختراز من التثنية بصيغة
 المكبر ولان المثني والمجموع بصيغة الواو كذلك وذلك لان غاية ما في الباب انه يتوهم
 من اكتفاء قيد المكبرة والموحدة بالامثلة اشراط كونها مكبرة وموحدة بعض والالف
 والياء وهذا الوهم مطابق للواقع قوله لانهم جعلوا اعراب المثني وجمع بعض السام بالحر
 جيل المفرد بالبحر فبقوله فالمفرد المتصرف بعض يتوهم اعراب بعض والياء بعض

هي مفردة ايضا بالحركات لكن النماذج على بالحروف لانهم لما جعلوا قال الفاضل السم مولانا عظمة الله
ان قوله لما جعلوا اعراب المشني والجمع المذكور السالم بالحروف مشعر بتقدير اعراب المشني
والجمع وان استعمالها في كلام العرب من استعمال هذه الاحاد مع ان هذا غير ظاهري لمراد انه لما
ارادوا ان يجعلوا اعراب المشني والجمع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب في آخرهما
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضاً كذلك انتهى كلامه اقول كما ان جعل اعراب المشني
والجمع المذكور السالم بالحروف قبل جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف من جملة ما مورج بالقياس
كذلك ارادة جعل اعرابهما بالحروف قبل ارادة جعل بعض الاحاد بالحروف من جملة ذلك لجواز
ان يكون الآخر بالعمس والحاصل ان الدفع المتوجه على عبارة الشئ يتوجه بعينه على عبارة
الفاضل السم ووجود حرف صالح في آخرهما للاعراب لا يكون سبباً لان يكون ارادة جعل اعرابهما
بالحروف مقدمة على ارادة جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف لان وجود حرف صالح للاعراب
في آخرهما مشترك بين ارادة جعل اعرابهما بالحروف وبين جعل اعرابهما بالحروف اذا عرفت
ذلك فجواب الفاضل السم ليس بجواب عن المنع المذكور فالجواب عنه بان صيغة الماضي
بمعنى المضارع فقوله لما جعلوا بمعنى لما يجعلوا فان التعبير عن المضارع بالمتحقق
الوقوع بالماضي شائع بينهم اما كون المضارع هنا متحقق الوقوع فلا نه اذا كان في اخر الاسم
حرف صالح للاعراب فم يكون التعبير بالهرف اصلاً من الاعراب بالحركة كما قالوا لان وجود
حرف صالح للاعراب في آخرهما دليل على جعلهم اعرابهما بالحروف لان دلائل علم النحوظانية
كما قالوا فالمراد من التحقق في قولنا المضارع المتحقق بالوقوع هو التحقق الاعم من اليقيني
والظني ثم المراد من بعض الاحاد في قوله ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد كذلك هو هذا
الاسماء المفردة بالاسماء المستعمل في بعض الاحاد مبنية فلا يردح ما قال
بعض المحشين من ان الدليل لا يدل على لانهم جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف
ولذلك لا يدل على جعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ومواع من المسمى (قوله في كون معانيها
منبثقة) اي مشعرة عن تعدد اما التعدد في المشنوب والمجموع فظاوماً التعدد في الاسماء الستة فلان
الاب يشعر بالاسم ويتعقل عند تعقله ويجازي في اللحم يتعقل بامرأة وزوجها وشخص اخر واما
التعدد في في وفلاته لا يتعقل بل هو جنس وماله وما له في من فلاته لا يتعقل بدون الصفات
القميمة وبدن العورة وهي يستدعي ان يكون في شخص فعدة ايضاً يشعر بالتعدد كمناني الاخر
وكذا انهم يفتخرون في شخص فعدة لانهم لا يكون الا في شخص اذ هو يسمي اللسان فاذا عرفت ذلك فما قال
الفاضل السم مولانا عظمة الله من ان هنوك وفوك لا ينبئان عن تعدد والانباء عن التعدد الذي
يخبرهم من الاضافة مشتركة في جميع الاحاد بالاضافة ليس بشئ لان المراد من التعدد في قوله

معانيها منبهة عن تعدد هو التعداد في نفس معانيها بدون ملا حثها مع ملاضافة وغير ما ولا يخلو
 ان المراد من قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة انه لم يختاروا الاسماء الستة الاخرى لما شبهتها
 ا فمح يرد عليه انه يتحقق التعداد في بعض الاسماء الستة الاخرى ايضم مثل القرب والبعد وغير ذلك
 كالولد والمولود والافضل والاقص فلم يختاروا ما ذكره دون غيره الا ان يقرروا ان هذا التغيير في الطريق
 وهو ليس من ادب البحث (قوله ولو جود حرف صالح للاعراب) دليل الجواز لا لاعتبار هذه الاسماء
 الستة واليه يشعر قوله بخلاف سائر الاسماء المحذوفة ويحتمل ان يكون دليل لا فضل المدعى
 وهو قوله وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف (قوله بخلاف سائر الاسماء) دفع هو ال
 تقريره انه كما في اخر الاسماء المدكورة حروف تصلح للاعراب كذلك في اخرها يدوم فان صلحا
 يدي ود مووفي بعض كتب اللغة يدي ودي تقرير الجواز انه لما سمع من العرب اعادة الحرف
 الذي في اخر ما عند الاعراب جعلوها اعرابا ولكن لم يسمع منهم اعادة الحرف الذي في اخر يدوم
 عند الاعراب فان الحرف الذي في اخرها مخدوف نسما منسيا (قوله ويكنا ككتا) على وزن قعلى
 وكلام على فعل واختلف في الف كذا انه في الاصل واواويا والاكثر على الاول والالف في ككتا
 للتانيث جعل اعرابا كالالف في ككلا لا يقيم ان التاء في ككتا للتانيث فلا يحتاج الى ايراد الف التانيث
 لانا نقول التاء لم يتمحض للتانيث لكونها بدلا من اللام ولهذا جار توحيطها فان تاء التانيث يكون
 في اخر الكلمة بل فيهما راحة من التانيث ولذا ليس ما قبله مفتوحا ولا ينقلب داء في الوقف ولا بد
 من ذلك في تاء التانيث فلما لم يتمحض للتانيث جاز الجمع بهما لا يقيم اذا كان الالف فيه للتانيث
 يلزم ان يكون غير مدحرف كحجلي فيمخ تا الحكم بان اعراب غير المنصرف بالضممة والفتحة لانا نقول
 الالف فيه اضم لم يتمحض للتانيث لانهما يتغيران اعراب فجاز الجمع بينهما ونقول هذا مستثنى بقريضة
 ذكره كما ان الاسماء الستة مستثناة بقريضة ذمها (قوله ولم يند ككوا لكونه فرع) قيل هذا الوصح
 يلزم ان لا يند ككرا الجمع المونث السالم اية انه فرع عن الجمع المدحور السالم والجواب انه انما لم يند ككرا
 الفرع اذا كان اعرابه موافقا لاعراب الاصل واما اذا كان مخالفا فيمخ ككرا المدحور ويترك المونث
 على المقايضة كما في ككتا بخلاف ما اذا كان اعراب الفرع مخالفا لاعراب الاصل كما في الجمع المونث
 السالم (قوله مضافا) حال عن ككلا لانه فاعل معنى اي اعراب ككلا وككتا حال كونه مضافا فلا يردح
 ما قول ان ككلا مبتدأ لا نه معطوف على المشنى ولا يحوز الحال محرم المبتدأ (قوله وانما قيدت بك)
 ولم يند ككرا فائدة القيد الاول لانه لا يحتاج الى البيان لان ككلا وككتا من الاسماء اللازمة للاضافة
 وقوله فروعي فيه ككلا الاعتبارين ابا اعتبار اللفظ والمعنى معا ولكن رعاية اعتبار اللفظ بالامالة
 ورعاية اعتبار المعنى بطريق التبع والفرعية فحاصل قوله وانما قيدت بك لان ككلا انه انما
 خص اضافة الى المضمرب بالاعراب بالحروف لان المضمرب هو فرع المظهر فلما كان كلا مفردا باعتبار

اللفظ ومثناه باعتبار معناه فاذا اضيف الى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرغ اللفظ واخره
بالحروف للمناسبة لانه فرع الاعراب بالحركات ولما اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب اللفظ الذي هو الاصل واخره بالحركات اللتي هي الاصل قال بعض المعشيين انه ينبغي
ان لا يترأى جانب المعنى لان النحوي يبحث من اللفظ لا المعنى والجواب بان النحوي يبحث
من المعنى ايض لكن بالتبع مردود لان قوله فروهي فيه كذا الامتبار بن يدل على مساواة
رعاية كذا الجانبيين انتهى اقول بحث النحوي عن اللفظ انما يكون على الغلب والاكثر وقد
يكون عن المعنى لخصوصية المادة كما في ما نحن فيه اما عرفت بان كذا مفرد باعتبار لفظ ومثني
باعتبار معناه على ان هذا البحث في الحقيقة راجع الى اللفظ لان الكلام في ان كذا مفرد لفظا
ومثني معنى (قوله يسقط بالتقاء الساكنين) قال الفاضل السم لا دخل لهذا القول في اثبات
تقديرية الاعراب لان تكون آخره الفامستقل في كون امرابه تقديري يا قول قوله يسقط بالتقاء
الساكنين لدفع ما يقيم هذا كان آخره الفافوجه مقوطها ماذا فتح يندفع ايض ما يقيم لم لم يقل
كلا رجلين فلا يسقط الالف ح لان كلا لا يكون متصفا لا الى المعرفة باللام (قوله فلذلك
قيده كون ا) وهذا تفريع في ضمن بيان المراد اى المراد من التقييد المذكور في قوله وانما
قيده اى هو تقييد كون امرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمرا فلا يردح ما قال الفاضل السم من
ان هذا انكار بقوله وانما قيده بذلك ثم اجاب بان ذكره لبعده العهد وجوابه لا يخلو عن ركاسة
كما لا يخفى (قوله اثنان) وكذا مذكروا ان بكسر الميم وفتح الراء وكمناره ايه ونبه اذ لا واحد
اهما فان زعم وقيل يكون للمذكروا ان مفرد نقديرا بانه كان مذكرا ثم ثني وقيل مذكروا ان
فيقال فما نقول في ثنائيا لانه لا يمكن فيه ذلك لان معنى ثناء لو استعمل طرف الجبل وليس
في التامر لوجه معنى الثني كما لا يمكن ان يقيم لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى الثني اى
صيرورة الشيء ثنائيا فالثنائيا ان طرفا الجبل المثنى فالثنى في مجموع الجبل لاني كل واحد من طرفيه
(قوله وكذا اثنان وتنتان) لفظان موضوعان لمونك مذكرا اثنان وليست التاء المتانين لعدم
جوب ناهما لتانين في الوسط وانما كان حكمهما حكم المثنى لشبههما بالمثنى لفظا لودود الالف والياء
ومعنى للدلالة على شيئين كما ذكره قهس خرا (قوله فالحقت هذه الالفاظ بها) اى بالثنائية وهذا
كلامه اشارة الى قوله (قوله وهو الجمع بالواو والنون) هو ان كان الواحد فيه مذكرا
او مؤنثا وهو كان اللفظ فيه مالم لا غير سالم فيدخل في الجمع المذكور السالم نحو سمين
وارضين وثبين ارضون وارضون وثبون جمع ثمة والدرام هو الجمع بالواو والنون في الجملة
يعني في حالة الرفع اوفي وقت من الاوقات فلا يرد ان هذا التفسير لا يشتمل الجمع المذكور السالم
فان اللفظ في هذه الحالة هو جمع المذكور السالم هو جمع المذكور السالم وما على

مفتته من باب حذف المعطوف او المراد صيغة الجمع السالم فلا يردح ايضم بخومنين وارخصين
 وثمين فان قيل قد قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة آخر ما واو بعد ضمة وهذا يمتنع بالو
 واجيب بان الواو في معرض التغير فلا يعتد به واجيب ايضا بانه لما قام الواو مقام الضمة
 صارت كأنها ضمة (قوله والوجع ذولا من لفظه) فلا يكون جمعا لما للوجوب ان يكون مفردا عن لفظه
 وكذلك اولات جمع ذات لامن انفاها فلا يكون جمع الوث السالم بل هي ملحقة فينبغي ان يذكر
 اولات مع جمع الوث السالم ملحقاته واما ذوفه وجمع سالم فلذا لم يعد من ملحقاته وانما
 قدم الوصل عشرين لانه داخل في الجمع من حيث وضع الجماعة بمعنى الاستحباب ولا يدل على
 عدد معين كما هو مقتضى الجمع فشانه للجمع في الدلالة على الافراد مع وجود ما يصلح الاعراب
 في آخره (قوله وليس عشرين جمع عشرة) دفع ما يقال لا يحتاج الى ذكره لانه داخل في الجمع المذكور
 السالم لانه جمع عشرة وكذلك اخواته اي نظائره وتفسير الاخوات بالنظائر على وجه الامتناع
 بتشبيه النظائر بالانثى فان فرد ما بالذكور لكون اعرابها اعراب الجمع مع انه لا يستعمل جمع لمشابهة
 له لفظا ومعنى (قوله ولا تعين في الجموع) قبل المراد ما فيه لا تعين فيها بحسب الوضع ولا تعين فيها
 اولا سوا كان بحسب الوضع اولا فان كان الثاني فهو في جزم المنع لانه يصح ان يقرء جاءني مسلمون
 لعشرة رجال مثلا فصحا اطلاق الجمع على هذه الاعداد المعينة وان كان الاول قد سلم لكن لان ان يكون
 عشرون موضوعا لاعداد كما هو الغرض من قوله يدل على معان معينة لم لا يجوز ان يكون موضوعا
 لعدد وداته ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الاول ويكون عشرون موضوعا لاعداد ولا يمكن
 اطلاقه عليها مجازا حيث اذا اطلق عشرون فالذهن ينتقل منه الى اعداد بلا قرينة فلو كان مجازا
 فيحتاج الى قرينة ولو سلم ان يكون موضوعا لعدد وداته فيدل على معاديات معينة ولا تعين
 في الجموع وفيه نظر لان المراد من عدم التعيين هو عدم التعيين بحسب اصل اللفظ والتعيين ح
 بحسب الاستعمال بان يقرءون درهما فاحدة المبدأ وذات المعينة بقرينة ذكر الدرهم ولما قلنا
 ان يقول حار ان يكون اطلاقه عليها على سبيل المجاز وكانت القرينة هي الشهرة لان ارادة
 الاعداد المعينة منه مشهورة بينهم (قوله وانما جعل اعراب المشني مع ملحقاته) قال الفاضل رحمه
 الاولى ترك ملحقاتها لان قوله لانها فرعان للواحد مخصوص بالمشني والجموع وايضم
 ملحقات المشني والمجموع ايضم فرع الواحد بواحدة فرعية المشني والجموع وايضا بيان
 الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان متطوري الاستعمال هو التثنية
 والجمع لا الملحق بهما انتهي كلامه اقول قوله لانها فرعان للواحد مخصوص بالمشني والمجموع
 في حيز المنع لان المشني والمجموع من ملحقات الفرع الواحد سواء كان فرعيتا له بلا واسطة او توسط
 وايضا بيان الحرف الصالح للاعراب بقوله وهو علامة التثنية والجمع يدل على ان آة ايضم غير معلوم

لان المراد من التثنية والجمع في قوله وهو علامة التثنية والجمع هو التثنية والملحق بهما
 قد موي الدلالة غير مسموعة (قوله وفي آخرها حرف يصلح آء) وهذه الحروف في آخرهما انما
 يكون بحسب الوضع وانما زاد هذا ولم يكتبه بقوله لانهما فرعان للواحد لانه لو لم يزد
 فيشكل ح بجمع المونث السالم لانه ايض فرع للواحد مع ان اعرابه ليس بالحروف فخرج بقوله
 وفي آخرها حرف يصلح للاعراب وان قلت هذا الكلام يدل على ان علامة التثنية والجمع كانت
 في آخرهما قبل دخول العامل مع ان الاعراب هو الذي يحدث بالعامل قلت خصوصية كونهما
 اعرابا انما يكون بعد دخولهما ولكن ذاتهما قبل دخوله (قوله وهو علامة التثنية والجمع) قيل
 علامة الشيء لا يتغير مع ان الاعراب يتبدل فكيف يصح اطلاق العلامة على الاعراب واجيب
 بان العلامة احل ما لا بعينه فالواو والياء بلا تعيين احدهما لا يتغير اصلا لانه اذا ذهب
 الواو يجمي الياء في بدله ويمكن الجواب ايض بان معنى قولهم لا يجوز التبدل في العلامة
 انه لا يجوز تبدل العلامة بما مر آخر غير العلامة واما تبدل العلامة بالعلامة جائز فلو
 ذهب الواو وجاء ببدله الياء فهو تبدل العلامة بعلامة قوله لوقع الالتباس قيل جاز ان يجعل
 اعراب كل واحد منها بتلك الحروف الثلاثة ولكن فرق بينهما بحركة ما قبلها اجيب
 بان هذه الفرق انما يصح في الواو والياء بان فتح ما قبل الواو في التثنية وضم في الجمع وكسك
 في الياء ولكن لا ينع ذلك في الالف لانه يقتضي فتحة ما قبلها ابدال الالف بفتح ما قبلها
 لاننا نقول قد يسقط النون بالاضافة مثل زياد فالالتباس باق لا يقيم لوجعل اعراب المثني
 مثلا بحروف ثلاثة وجعل اعراب الجمع بهذين الحرفين برفع الالتباس وهذا اولي لان اعراب
 احدهما على خلاف الاصل لاننا نقول ح يلتبس حالة الرفع في الجمع بحالة الرفع في المثني
 ولقائل ان يقول لوجعل اعراب الجمع بالحروف الثلاثة واعراب المثني بالحرفين المذكورين
 لا يلزم الالتباس الان يتم انهم ارادوا اتحاد اعراب الفرعين اي المثني والمجموع في كونها
 بحروف ثلاثة وبحرفين ثم لما كان في آخرهما حروف تصلح للاعراب لا يجوز ان يكون اعراب
 احدهما بالحركة واعراب الاخرى بحروف لدفع الالتباس لانه خلاف الاصل (قوله بقي المجموع بلا
 اعراب) قيل يمكن دفع الالتباس بجعل مراب احدهما الغظا والآخر تقدير يا واجيب بان الاعراب
 التقدير لا يجوز الالتماس لظهور الاعراب وامتثاله ولم يتحقق ذلك فيهما (قوله لانه الضمير المرفوع
 للتثنية) ودفع ما لا يمكن يجعل الالف علامة الرفع في الجمع والواو علامة الرفع في التثنية
 (قوله على الاصل) لان الاصل ان يكون حالة الجر بالياء (قوله لخفة الفتحة وكثرة التثنية)
 بالقياس الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على ثلثة فرد وشرط ثلثة ان كان احدهما
 واكثر من ثلثة ان كان صفة بخلاف التثنية فانها يتحقق بغردين بدون شرط وما كان اقل شرطا

فهو كما تراقراد اولان في الثلاثة مثلاً يتصور ثلاثة افراد تشدية باختيار رجل اثنين منها ولا يتصور
 فيها الا جمع واحد (قوله لوقوع كل واحد منهما فضلة) اي لوقوع موصوف كل واحد من النصب
 والجر فضلة في الكلام ولوقوع كل واحد من النصب والجر فضلة الفضلة فيه ولو اريد من الجر والنصب
 المجرور والمنصوب كان له وجه وجيه (قوله ولما فرغ من تقسيم الاعراب آه) لا يقم ان المصم
 لم يقسم الاعراب الى الحركة والحرف فكيف يصح قوله ولما فرغ ان لانقول المراد من التقسيم هو الضمني
 وقد وقع هذا التقسيم منه حيث ذكر اعراب انواع الاسماء فقال فاللفرد المنصرف والجمع
 المكسر المنصرف آه فانه يعلم في ضمنه تقسيمه الى سائر اقسامه (قوله اشير الى تقسيمه)
 اي الى تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقليدي (فيما سبق) اي في ضمن ما سبق من تقسيم
 الاختلاف الى الاختلاف اللفظي والتقليدي في قوله وحكمه ان يختلف آخوه باختلاف العوامل
 لغثا وتقليديا واذما تعرض ليصح تفسير قوله التقليدي وقوله واللفظي المعرفين بلام العهد كما
 فسره وامتصل لاحق كلامه هذا بسابقه فلي هذا يكون قوله التقليدي بيا نالمحل القسمين لالهما
 كما قيل (قوله ولما كان التقليدي اقل واسهل ضبطا اشار اليه اولاً) وان كان المناصب تأخير
 عن اللفظي لان من حق العلامة ان يكون ظاهرة لا يقيم سهولة الضبط حاصلة عند التأخير ايضاً
 بان يقرأ اللفظي في الاسم الذي اعرابه غير التقليدي والتقليدي في كذا او يقرأ اللفظي فيما لا يتعذر
 ولا يستثقل والتقليدي فيهما لانا نقول المناسب ان يذكر محل الاعراب التقليدي اولاً ثم يذكر
 ان ما عداه لفظي لا عكس ذلك ولا يتوهم تفسير الشئ بالمجهول ايضاً فاندفع بذلك ما ذكره
 بعض المحشيين في هذا المقام ثم الاشارة قد يطلق على الدلالة الصريحة فلا يرد ان الاشارة هي
 الدلالة الخفية مع انه صرح التقليدي بقوله التقليدي آه (قوله اي تقليدي الاعراب) اشار به
 الى ان الالف واللام للعهد فهو اشارة الى تقليدي الاعراب الذي فهم من حكم المعرب انهما
 موز من المضاف اليه (قوله اي في الاسم المعرب الذي آه) اراد من كلمة ما الموصولة اسم المعرب
 لا الاسم المطلق لان اعراب التقليدي لا يكون الا في الاسم المعرب فان في الاسم المبني اعراب
 المحلي لا التقليدي فاذا كانت موصولة فالعائد محذوف فلذا قال الذي تعذر الاعراب فيه
 والضمير المستتر راجع الى الاعراب والى ان تقول الذي تعذر اعرابه بخلاف المضاف وقامة
 المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعاً مستترا في الفعل اي في الاسم المعرب الذي تعذر
 اعرابه وما ذكره الشاوي لان حذف الفضلة هون من هذا العمل لا ينبغي ان يكون ضمير فيه
 مائل الا ضمير اعرابه بخلاف المضاف وقامة المضاف اليه مقام قال مولانا هم لوقد الموصوف لقوله
 التقليدي لكان اولي اي الاعراب التقليدي والاعراب المقدر ووجه الاولوية هو التوافق لقوله
 واللفظي فيما عداه بمعني اعراب الملفوظ انتهى اقول رعاية التوافق مستحسن والتقليدي بخلاف

المتبادر ويعمل العبارة على المتبادر ما يمكن فلذا حمل اللام في قوله التقدير للمعنى إشارة إلى
 الأمر المفهوم ويمكن ان يقيم اذا قدر الموصوف فيحتاج الى جعل التقدير بمعنى التقديري
 او جعله بمعنى التقدير على ما اختاره الشم لا يحتاج الى ذلك وانما جعل كلمة ماموصولة
 لان جعلها مصدرية لا يصح الا يجعل في في قوله فيما عدا بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت او بتقدير
 التعذر النو الامتثال في الامثلة والا لا معنى للعبارة اصلا و كل واحد منها تكلف وقيل
 انما جعل موصولة لامصدرية للتبادر (قوله اي امتنع ظهوره اشار) به الى ان نفس الاعراب
 غير ممتنع بل الامتناع هو ظهوره واللام يمكن الاعراب مقدر (قوله في اخرى الف مقصورة) سميت
 بها لانها هذا المعنى ودعا لانها ممنوعة عن الحركة مطلقا والقصر المنع لا يقيم ان اخرى منها ظرف
 و لالف المقصورة مظهر فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لان اخر الا هم ليس الا لالف لاننا نقول المراد
 ان في موضع اخرى او محل اخرى او جانب اخرى او نقول الظرف هو الآخر وهوام من ان يكون الفا
 او غير الف والالف ح خاص فيكون ح من قبيل ظرفية العام بالخاص وهو جائز فظهر ما ذكرنا ضعف
 ما ذكره مولانا عن من ان الاولى اخرى لاني اخرى انتهى كلامه ونقول انما قال في اخرى لرعاية
 موق كلام البعض حيث قال كالقاضي ونحو مسلمي (قوله كعصا) او انما اختاره للاشارة الى ان الالف
 المقدر كالملفوظ وكذا في قاض اشار الى ان الياء المحذوفة كالمد كورة وهذا اعتراض مشهور
 وهو ان تعذر الاعراب في مثل عصا واستثقال الاعراب في مثل قاض اما قبل الاعلال او بعد فان كان
 الاول يلزم ان يكون الاعراب في كليهما مستثقالا اذ ليس في اخر عصا قبل الاعلال الف حتي يتعذر
 ظهور الاعراب فيه بل في اخرى واوان كان الثاني يلزم ان يكون الاعراب في كلمتهما متعذرا لان
 حرف الاخر في قاض ليس متلفظا حتي يمكن ظهور الاعراب فيه واجيب بان المراد من تعذر الاعراب
 في هو بعد الاعلال ومن استثقالا قبل الاعلال واختيار تعذر الاعراب في عصا تنبيه على انه جاز ان
 يكون مثالا للاستثقال ايضا قبل الاعلال و جاز ايضا ان يكون قاض مثالا للتعذر بعد الاعلال فلا تحكم
 ح واجيب ايضا بان المراد هو الثاني ولكن المقدر كالملفوظ فالقمر في عصا هو الالف وفي قاض
 هو الياء لا يقيم اذا كان المقدر كالملفوظ فيلزم ح ان يكون الاعراب مستثقالا في العصا والقاضي
 مع اللام لان المقدم في العصا هو الواو ولا نقول الالف في العصا يدل على الواو فانه لا يكون مقدر
 ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان المراد هو بعد الاعلال وقبل الحذف فقبل الحذف
 يكون الاعراب في عصا متعذرا لان اخرى الف وفي قاض مستثقالا لان اخرى ياء قبل الحذف (قوله
 وكما في الامم المعرب بالحركة) لان ياء المتكلم ساكن كالالف فلا يكون قابلا للحركة
 الا مرابية قال مولانا عن لوقيل بالحركة لفظا لكان اولي ليخرج منه نحو عصاي فان تعذر الاعراب
 فيه قبل الاضافة انتهى كلامه وحاصله ان عصاي معرب بالحركة ولكن حر كته تقديرية ومضاف

الى ياء المتكلم مع ان تعدد الاءراب فيه ليس بسبب الاضافة بل تعدد قبل الاضافة واذا قيد
 الحركة باللفظي فيخرج مصاي عنه وانما قال اولى اشارة الى صحة كلامه بان المراد من قوله الاسم
 المعرب بالحركة المضاف انه كان مسبب التعذر وهو الاضافة الى ياء المتكلم مع انه تعدد في مصاي قبل
 الاضافة والمراد انه اذا لم يكن قبل الاضافة متعذرا فيخرج مصاي لانه متعذر قبلها وانما لم يقيده
 الاسم بالمفرد ولم يقل وكما في الاسم المفرد المعرب بالحركة كما قيل لم يدخل فيه الجمع المونث
 المضاف الى ياء المتكلم كمسلماتي والجمع المكسر المضاف اليه كعميادي وما جدي (قوله قبل
 دخول العامل) اي لما اشتغل قبل ياء المتكلم بالكسرة قبل دخول العامل لان اضافته الى ياء
 المتكلم بعد دخوله خلاف الغان الغم اضافة اليها قبل دخوله لان دخول العامل على الاسم انما
 يكون بعد تمام الاسم فالاهم اذا تم بالياء فدخل العامل عليه فلا يروح ما قل بعض المحشيين من
 ان هذا لا يتم الا اذا كان اضافة الاسم المعرب الى ياء المتكلم مقدما على دخول العامل عليه
 وهو مأمور اذ يجوز ان يكون دخول العامل على ذلك الاسم متاخر على اضافته الى ياء المتكلم (قوله
 غير مرضي) لان الحركة فيه رجعت بسبب الياء لا بالنامل ونقلت لم لا يجوز ان يكون هذه الحركة
 اعرابية قلت لان هذه الحركة متقدمة على العامل لانها موجودة قبله وهو اي العامل تقدم علي
 المعاني المتقدمة وهي متقدمة على الاعراب فيلزم من ذلك تقدم حركة غلامي على كسرة
 الاعراب بوساطة فلو كانت عين الاعراب فيلزم تقدم الشيء على نفسه وهو باطل وانقلت لم لا يجوز
 زوال هذه الحركة البنائية عن عروض الحركة اعرابية بالعامل قلت يمتنع زوال الوجود مقتضيها
 وهو ياء المتكلم وان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه الحركة بنائية قبل دخول العامل وحركة
 اعرابية ايضاً بعد دخول العامل كما ان الحروف في الاءماء الستة موجودة قبل دخول العامل
 ويكون اعراباً بعد دخوله قلت هذه الحروف في الاءماء الستة حدثت بعد دخول العامل بعد
 ما كانت محدوفة فانقلت ما تقول في الالف والواو في التثنية والجمع فادبما علما متان لهذا قبل دخول
 العامل ويكون اعراباً بعد دخوله ايضاً قلت يلزم ح توار والمؤثرين المستقلين الاصطلاحاً على
 اثر واحد وهو باطل كما لا يجوز توار والمؤثرين المستقلين على اثر واحد ولكن يجوز توار
 المؤثرين الذين احدهما حقيقي والاخر اصطلاحى كما في علامتي التثنية والجمع (قوله مطلقاً اي
 في الاحوال الثلاثة آء) قيل جعل قوله مطلقاً قيد المعصاة وغلامى جميعاً ان فائدة قوله مطلقاً
 وهي التعميم لا يظهر الا في غلامي لان خلا فهم انما يكون في غلامي فذا بعضهم ان الاعراب فيه
 في حالة الجر لفظي فتوله مطلقاً لدفعه لنا جعله بعض الشارحين قيد النلا مي فقطحيث جعله
 حالاً عن غلامي قيل انما جعله قيداً لهما معارعاية التنازل وهو قوله كقافى رفعا وجرا وقوا
 نحو مسلمي فلما كان الامتناع في قافى ومسلمي جميعاً فاراد ان يكون التعميم فيهما وغلامي

معان التعداد فيهما جميعاً ان قوله مطابقاً لاحتتمل ان يكون ظرف الزمان اي تعدد ما في زمان المطلق (قوله او امتثال) وهو الفعل المجهول مع كون المعطوف عليه معلوماً لانه فعل متعدي فلو كان على صيغة المعلوم يفسد المعنى لان الاعراب مستثقل اي ثقیل لا مستثقل باسم الفاعل (قوله في آخره ياء مكسورة ما قبلها) احتشربه عن نحو قاضي وكوفي فان اعرابهم الفظي لعدم امتثال الضمة والكسرة على الياء اذا كان ما قبلها ما كان (قوله اي في حالتي الرفع والجبر) يعني ان قوله رفعاً وجراً ظرف الامتثال المقدور والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعه ومجروره ووقت رفع العامل وجره له وذلك ان تجعل مصدر اي استثقال رفع وجراً وحالاً مما اضيف اليه الامتثال المقدور اي حال كونه مرفوعاً ومجروراً (قوله على الياء) اي على الياء المذكورة وهي التي ما قبلها مكسورة (قوله عطف على قوله قاض) لاعلى قاض لانه يوجب زيادة واحدة من الكاف وكلمة نحو لكون لوقال مسلمي بدون عطف على قاض موافقاً لقوله وفلامي لكان اخيراً نحو ما قال مولانا عصم وتبعه الفاضل اسم اقول هذا كلامه مما لا طائل تحته وذلك لان قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة او للدفع ما قال الناضل المذكور بقوله لكن لوقال ومسلمي ا فكان قائلاً قال لم اورد لفظ نحو في مسلمي ولم يورده في غلامي فحامل الدفع ان ايراده في مسلمي اشارة الى ظهور الفرق بين قاض ومسلمي بان تقدير الاعراب للاستثقال في قاض في الاعراب بالحركة وفي مسلمي في الاعراب بالحروف فان تغمر السوق يشعر بهذا وامام عدم ايراده في غلامي للاشارة الى ان تقدير الاعراب للتعداد فيهما وغلامي معاً في الاعراب بالحركة لا يقيم لان زيادة واحدة من الكاف وكلمة نحو على تقدير عطفه على قاض لان تشبيه الاستفاد من الكاف بالنسبة الى الاستثقال والتثنية الاستفاد من كلمة نحو بالنسبة الى مسلمي اي كل جمع مذكورهضاف الى ياء المتكلم لان قول هذه الغائبة تجري في قوله كعصا وغلامي وقاض فالاولى في العبارة ح ان يقيم التقدير فيما تعدد كعصا وغلامي مطلقاً واستثقل كنحو قاض ومسلمي (قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في ا) اي مراد المصنف من تعدد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف وليس المراد منه استيفاء جميع صور الاعراب التقديرية حتى يرد على المصنف انه ترك الاعراب بالحرف التقديرية في الاحوال الثلاث كداني الاسماء الستة والجمع الذي كرا اسماء المضافين الى الامم العرب باللام نحو جاءني اخو الحارث ونحو جاءني اخو الحارث ومررت باخي الحارث ونحو جاءني صالحو القوم ورايت باخي القوم ومررت بصالحي القوم وايضاً ليس مراده من ذكر عصا وغلامي في الاعراب التقديرية لتعدد ااستيفاء جميع صور الاعراب المتعددة حتى يرد على المصنف ان الاعراب في الاسماء المعربة بالحركة بطريق الحكاية تقديرية ايضاً للتعدد بسبب اشتغال او اخر تلك الاسماء بالحركات الحكاكية

فامتنع ان يدخل ما به حركة اخري موافقه لها ومخالفة نحوه قولك راكبا حال من زيد في جاءني
 زيد راكبا وحال من زيد في رايت زيد راكبا وحال من زيد في مررت بزيد راكبا (قوله فان اصله
 مسلموي) قال الفاضل الهندي ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعمال متعذر وقبله مستثقل
 كما في مصالح الموتر في التقديري عصا ما بعد الاعمال وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان
 اعرابه بالواو وثقله يوجب نقديره بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال
 الحرف لامكان الحرف ونقد يرا الحركة (قوله فصار الاعراب في حالة الرفع قد يريا) وذلك لامتناع
 ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الاعراب كما جعلت كسرة جمع
 المونث السالم بدلا من الفتحة لان الزايل بالاعمال في حكم الثابت فلم يجعل الياء بدلا عنها
 لكان لكلمة واحدة اعرابا نلفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا (قوله
 فان الياء المدغمة ايتم ياء) باقية على كونها (قوله وقد يكون الاعراب بالحروف) تقديرا
 في الاحوال المثلث وانما لم يذكر المصم لم يذكر ما من انه ليس مراده المحصري اعراب
 التقديري في ما ذكر من الامثلة فليس مراده منه امتياز جمع مور الاعراب التقديري بل مراده
 ما ذكرنا من ان تقديرا الاعراب الاثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
 بالحرف ولو لم يكن مراده المحصر فيه لكن الاعراب التقديري الذي كان التعذر والاستثقال لاجل
 نفس الاسم وذاته لاجل امر اخر انصرف فيه فان تقديرا الاعراب في نحر جاني ابوالقوم ورايت ابا
 القوم ومررت بابي القوم وفي جاءني صالحوا القوم لاجل الغير الذي هو عارض وهو القوم للنقل
 بسبب التقاء الساكنين لا يفتح يشك بنحو مسلمي لان الاستثقال فيه يضم لاجل الغير الذي هو ياء
 المتكلم لانا نقول الياء في غلام ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست عارضة قيل لم يذكر
 المصم في بكسر الغاء وتشديد الياء مع ان اعرابه ينبغي ان يكون بالواو تقديرا في حال الرفع
 كما في مسلمي فلما لم يرد من التقديري بطل قوله والمفطري فيما عداه وقد عرفت الجواب عنه فيما
 مر انفا وايضا المراد من قوله يعني فيما عدا ما ذكر هو التعذر والاستثقال وليس المراد منه الامثلة
 المذكورة فلا يرد ما ذكرناه مثل مسلمي فان اصله مخوي كما قيل خيل لا يربح الا عراب التحكيما
 في الاعراب التقديري ايضا للتعذر كما عرفت تفصيله غير مرة واجيب ايضا بان جليل دخل في باب
 غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة فهو ح د ا ب ل في الاعراب
 بالحركة التقديري في مثل جاءني ابوالقوم اي في نحوهم كما يجب تحكيما ولا سماء الستة مضافة الى
 المعرف باللام او كان جمع الدكر لسالم مضافا الى ذلك المعرف باللام من جاءني صالحوا القوم
 قوله من اللفظ دون الكتابة لان الاسماء الستة الدخالة الى غير ياء المتكلم يكون اعرابها بالحروف
 فلوسقط عن الكتابة ايضا التبعس اسماء الستة التي اعرابها بالحروف بالاسماء الستة المعروفة

التي امر ابيها بالحركة فانه اذا قيل جاءني ابو القوم باسقاط الواو من اللفظ والكتابة لا يعلم انه من الاصماء الستة المفردة او من الاصماء الستة المضافة اليها في باب المتكلم وكك الجمع المذكور (قوله يعني في ما عدا ما ذكره) اثار به الى دفع ما يقيم لما ذكر في ما سبق امرين اي النعذر والاستثقال فينبغي ان يقول في ما عدا ما قال مولانا معصم ان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامرين اي في ما عدا النعذر او الاستثقال اقول جواب الشك على تقدير التنزيل فانه يدور عليه شيان اخر ايضاً بان يجوز ارجاع الضمير في ما عدا الى الاعراب المتقدِّم في ما عدا من ضمن النعذر والاستثقال فتقدير الجواب لانم ان يكون الضمير راجعاً الى النعذر والاستثقال لم لا يجوز ان يكون راجعاً الى الاعراب المتقدِّم في ما عدا كان متعذراً او مستثقالاً ولو سلم فنقول يجوز افراد الضمير في المتعدد بالعطف بكلمة او ولو سلم فيتاويل ما ذكر قليل اذا قيل جاءني زيد بسكون الدال يلزم ان يكون الاعراب فيه لفظياً لانه ما عدا المذكور من النعذر والاستثقال وليس كذلك وبعبارة اخرى بان حصر الاعراب المتقدِّم في النعذر والاستثقال بطان ما ذكر من الماد فغرد الاعراب المتقدِّم مع انه لا يكون داخل في النعذر والاستثقال ودون ويمكن ان يجاب عنه بان جاءني زيد بسكون الدال لا يجوز بل لابد بالحركة لوجود العلة الباعثة للاعراب وهي العامل والاسناد وغيرهما من الامور فلو لم يتحقق الاعراب يلزم تخلف المعلول من اللفظ التامة ولا يقيم في الجواب عنه بان زيد في المثال المذكور داخل في الاستثقال لان المراد من الاستثقال ما يشتمل الاستثقال البدني ولا يكون مخصوصاً بالاستثقال الذي هو بسبب الواو والياء فان الحركة ثقيل بالنسبة الى السكون لانا نقول قوله رفعاً وجراً دون النصب يأتى من ذلك لانه لو كان مراد النصب ذلك فلا بد ان يقول رفعاً ونصباً وجراً لان النصب ايضاً ثقيل بالنسبة الى السكون ولو اجيب عنه بان يكون السكون في زيد شيئاً ممكن وكل ممكن لا يكون بلا علة فيكون السكون ضرورياً مادام العلة فيكون الحركة متعذراً فيكون داخل في النعذر فلنائل ان يقول فيه نظراً ما اولا فلانا لانم امكان بالسكون فيه لوجود علة التامة للحركة على ما عرفت واما ثانياً فلانه يأتى ما فكر من ان الاعراب للنعذر فيما اذا كان في آخر الاسم الف مقصورة او كان الاسم مضافاً الى ياء المتكلم لانه ليس في آخر زيد في المثال المذكور شيء منهما ولا يبعد كل البعد ان يقيم المراد بكون الالف في آخر الاسم وبكون الاسم مضافاً الى ياء المتكلم هو كون آخر الاسم مشغولاً بشيء بسببه يتعذر الاعراب فيه فلما اشتمل آخر زيد في المثال المذكور بالسكون فتح يتعذر الحركة وبهذا اندفع ايضاً ما يقيم ان الجر في ارجلكم في قوله تع فاغسلوا وجوهكم وايدىكم الى الودافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام جراً لانه معطوف على قوله

وجوهكم لا مائر وسكم فهو لا يكون داخل في التعذر ولا الاستثقال ولا في الاعراب اللفظي لانه
 علي ما ذكرنا يكون داخل في التعذر لانه اشتغل آخره بجرا الجوار فيعتذر الحركة ح متما ثلثة
 او متخالفة ولا يلزم تحريك الحرف الواحد بحركتين متماثلتين او متخالفين وكل منهما
 غير جائز قوله واما ذكر في تفصيل اي لما ذكر المهم في تفصيل انواع المعرب المنصرف
 وغير المنصرف وقد فصل انواع المنصرف فيما سبق حيث قال فالامفراد المنصرف والجمع المكسر
 المنصرف اه فان دفع ما قيل انه لم يفصل افراد المنصرف فح كيف يقع قوله ولما ذكر في تفصيل
 المعرب آه (قوله وكان غير المنصرف اقل من المنصرف) اي اقل افراد المنصرف بحكم الاستقراء اولان
 غير المنصرف شرايطه ومعايناته اكثر وما كان شرايطه ومعايناته اكثر فهو اقل افراد وانواعا
 واهلم ان قوله بصرفته يعرف المنصرف لدفع سوال الا انه غير كاف في دفعه فزاد قوله وكان غير
 المنصرف اقل اه تقريره انه لم ذكر غير المنصرف فقط ولم يذكر المنصرف بل تركه ونقير بالدفع
 ان المنصرف يعرف بمعرفة غير المنصرف على قياس الاعراب اه فلا حاجة ح الى بيانه لكن
 يرد عليه انه لم لم يعكس الامر فانه كما يعرف المنصرف بمعرفة غير المنصرف كذلك يعرف
 غير المنصرف بمعرفة المنصرف فلما دفع ذلك قال وكان غير المنصرف اقل اه قيل ان المعرفة
 انما يكون مسببا للمعرفة اذا كانت بالتعداد كما قال الاعراب التقديري في كذا وكذا لا بالتعريف
 كما فيها نحن فيه واجيب عنه بان المعرفة بالتعداد اذا كانت تكون مسببا فجعل المعرفة بالتعريف
 ايض مسببا لتدريلا لهما منزلة المعرفة بالتعداد قيل لم لم يقل المهم غير المنصرف في كذا
 والمنصرف فيما عداه على قياس الاعراب التقديري واللفظي واجيب بان صيغة غير المنصرف
 يخبر عن كون المنصرف ما عدا غير المنصرف بخلاف لفظ اعراب التقدير (قوله غير المنصرف)
 مبتداء لتعرف غير هو لا اشتها به فائثرة المضاف اليه اي هو معائر للمنصرف فما هو معاثر له
 ليس الا غير المنصرف كما هو المشهور اولان غير المنصرف جعل علما لهذا النوع المخصوص
 من الاصماء ثم ان المنصرف ما هو من الصرف وهو الفضل والزيادة وانما ممي المنصرف به
 لاشتماله على زيادة على الاعراب اعني ملاسته وهي التنوين اولان لاشتماله على زيادة تمكنه
 ولذا ايقم له الامكن ولما عري مقابله من تلك الزيادة سمي بغير المنصرف (قوله اي اسم معرب)
 وقد انما الام بالمعرب لانه لا ينتهض بحضور وتماز مبنيين لوجود العلون فيهما وهي العلمية والتانيث
 وانما كلمة ما بالانكارة دون المعرفة بتجعلها موصوفة لامر صولة لان قوله غير المنصرف
 مبتداء وكلمة ما خبره وحق الخبر ان يكون نكرة فلو جعلها موصولة يلزم ان يكون الحبيب
 معرفة والمبتداء نكرة لان كلمة غير لتوغلها في الابهام لا يكتسب التعريف من المضاف اليه مع
 ان يكون الخبر معرفة والمبتداء نكرة لا يجوز الا في الموضعين احدهما ان يكون المبتداء مقسما

علمنا الاستفهام مثل من ابوك وثانيهما ان يكون المبتداء اتم تفصيل كان ضمة للنكرة
مثل مررت برجل افضل منه ابوه فان ابوه معرفة بالإضافة خبر لاسم التفصيل وهو نكرة
وقد عرفت ما فيه انفا في قوله وغير المنصرف (قوله توثران) احتراز عن مثل قائمة لوجود
التأنيث والوصفية فيها ولكن التأنيث غير مؤثرة فيها لان شرطه ان يكون ملما وهي ليست
بعلم لان العلمية لانجام الوصفية لا يقيم لاحتياج الى القيد الذي كور لآخر اجهل لانها خارجة
بقوله واستجماع شرايطها لاننا نقول الاول اخرجها بقيد على حدة للاهتمام بشأنها على انه
يجوز ان يكون القيد الثاني مغنيا عن الاول قيل المراد من التأثير اما التأثير على سبيل
الوجوب والاعم من الوجوب والجواز فعلى الاول يشكل بهنا حين كونه غير منصرف لكونهما غير
مؤثرتين فيه على سبيل الوجوب وعلى الثاني يشكل به حين كونه منصرفا لوجود تأثيرهما
فيه على سبيل الاعم ويمكن الجواب بان للتأثير شرط الجواز وشرط الوجوب فلما لم يكن فيه
شرط الوجوب فلهذا جاز صرفه ويمكن تقرير المناقشة بعبارة اخرى بانه اما ان يكون في هذا
علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما او لا يكون فعلى الاول يلزم ان يكون غير
منصرف على سبيل الوجوب وعلى الثاني يلزم ان يكون منصرفا على سبيل الوجوب فكيف يصح
ح قوله فلهذا يجوز مرقد والجواب الجواب (قوله باجتماعهما) اشار به الى ان تأثير احد السببين
في وقت وتأثير السبب الاخر في وقت اخر غير معتبر فان العمية في قائمة في زمان وتأثير الوصفية
فيها في زمان اخر (قوله واستجماع شرايطهما) وانما زاد هذا لئلا ينتقض بنحوه ونوع لان شرط
التأنيث ولعمرة ان يكون متحركا لا وسطا ولا يلا ينتقض باسم الذي فيه اللام او كان مضافا كلاحمد
وحمدكم لان شرط التأثير ان يكون مجردا عن اللام والاضافة فلا يردح ما اورد على (قوله اثر
سيجي ذكره) بانه يشكل بغير المنصرف الذي هو مضاف او معرف باللام لان التنوين ممنوع منه
بسبب الاضافة واللام لا بسبب تأثيرهما فلما لم تؤثر بسبب كون اللام فيه والاضافة فلا تؤثران
في منع الجر منه قيل هذا ينتقض باسم الذي فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما
مع انه اخص منه فكام المنصرف للضرورة اول التناصب كما ذكره بقوله ويجوز صرفه للضرورة
اول التناصب واجيب باننا لا نهم وجود استجماع الشرايط فيه ولو سلم فنقول انه ليس منصرفا حقيقة
بل حكما بادخال التنوين عليه قيل انه منقوض بمسلمات علماء الوجود العلتيين فيهما وهي
العلمية والتأنيث مع انها منصفة حال العلمية عند صاحب الكشف كما ذكره السيد قدس سره
في بعض تصانيفه واجيب بان المراد من التأنيث هو التأنيث الذي كانت التاء متحفة للتأنيث
والقاء فيها كما تكون للتأنيث تكون علامة الجمع ايضاً ثم العلة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء
وانما سمي كل من العلتين علة مع ان المعلول يحصل بهما معا لا بواحد منهما لان جزء العلة يسمى

علمة ايضم (قوله من علل تسع) والحصر استقرائي قيل لم جعله من قبيل حذف الموصوف ولم يجعله من قبيل حذف المضاف اليه اي تسع علل لا يتم انهما يجوز حذف المضاف اليه اذا كان شئ يقوم مقام المضاف اليه منذ حذفه وليس بهذا شئ يقوم مقامه لاننا نقول التنوين يقوم مقامه فالجواب ان تقدير الموصوف اوفق بقوله او واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف تسع (قوله اي العلل بالتسع مجموع ما في هذين البيتين) اشار به الى تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران قال قدس سره في الحاشية اوله و موانع الصرف تسع حكما اجتمعت ثننان منها فما في المنصرف تصويب انتهى كلامه وانما لم يذكر اول الابيات مع انه اذا ذكر اولها لا يحتاج الى تعريف غير المنصرف لان التعريف المستفاد من اولها غير جامع لعدم صدقه على ما فيه علمة تقوم مقام السلتير. الابضرب من التكلف بان يتم المراد اجتماع الثنتين حقيقة او حكما وانما زاد (قوله من الامور التسعة) ولم يكتف بما ذكره لدفع ما يقع في هذين البيتين شئ آخر غيرهما كالواو ثم وقوله وهذا القول تقريب قوله لمجرد محاذاة الوزن وقيل ثم في قوله ثم جمع عدول عن المرجحة الادنى الى الاعلى لان الجمع سبب قوي يقوم مقام السببين وفي قوله ثم تركيب عدول من الاعلى الى الادنى (قوله والنون) فيه مساهمة اذ العلة مجموع الالف والنون (قوله فقوله زائدة منصوب) وانما لم يذكرها لانها لو كانت مرفوعة كانت صفة للنون مع انه غير جائز لانها نكرة والنون معرفة قيل اذا ما يكون معرفة اذا كان اللام فيه للتعريف ام لا يجوز ان تكون زائدة او للعلم الذي ولو سلم لم لا يجوز ان تكون خبر مبتداء محذوف اي النون هي زائدة والجواب انه يتوهم ح ان يكون السبب مجموع قوله النون زائدة وهذا التوهم ناس من السوقة حيث قال وهي عدل اذ فاذا قيل وهي النون زائدة يتوهم ذلك (قوله اذ المعني ويمفع النون) فهي حال عن الفاعل وهو النون وانما قال اذ المعني ويمفع لان قوله عدل اذ تعدل للموانع لانها خبر مبتداء محذوف اي تلك التسع من الامور او بدل عن تسع اوبيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام (قوله الالف فاعل الظرف) اعلم انه اذا كان الالف فاعل الظرف اعني من قبلها فهذه الجملة اعني من قبلها الالف يحتمل ان يكون حالا بعد حال فيكون من الاحوال المترادفة ويكون ذوا الحال فيها واحدا ومو النون مهنأومي من المرادفة فالحالان كانهما مركبة ذوا الحال ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في زائدة وهو راجع الى النون فيكون ح من الاحوال المترادفة لان ذوا الحال ح داخل في حال الاول اوصفة (قوله لا يفهم من هذا التوجيه) اي من كون الالف فاعل الظرف او مبتداء خبره الظرف لا يتم فعلي هذا لو قال من هذين التوجيهين لكان اولى كما قال بعض المشييين لاننا نقول هذا مثل ما قالوا من ان الضمير المفرد يجوز ارجاعه الى متعدد مطلقا بالآخر بكلمة اولانه

في الحقيقة راجع الى احد هذين هو الشائع بينهم فالمحشي المذکور غفل عنه ثم ان قوله من هذا التوجيه لدفع ما يقيم ان قوله الف اذا كان فاعل الطرف او مبتدأ خبره الطرف وكان هذا الطرف متعلقا بمحذوف الذي هو كلمة زائدة اي والنون زائدة من قبلها الف فيفهم زيادة الالف ايضاً فكيف يصح قوله ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه انه تقرير للدفع ان هذا توجيه اذ هو ليس بمشار اليه بقوله من هذا التوجيه فان التوجيه المشار اليه بقوله من هذا التوجيه هو جعل قوله الف فاعل الطرف او مبتدأ خبره الطرف وانما لم يلتفت الى هذا التوجيه لان الشائع عندهم تقدير متعلق الطرف من افعال العامة بلا قرينة واضحة اي حاصل وثابت من قبلها الف ولا يخفى انه كما لا يفهم زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم منه علية النون فقط مع ان العلة مجموعها وكذا لا يفهم هذا من توجيه الشاى ايضاً (قوله مع انها ايضاً زائدة) لا يقيم ان كون زيادتها لا يكون سبباً لكون زيادتها مفهومة من هذا التوجيه لانا نقول معناه انه منع انها ايضاً زائدة وزيادتها مقصودة بالافادة ايضاً واذا عبر عنهما بالالف والنون الزائدتين وبما ذكرنا اندفع ما قال بعض المحشيين من انه لا يرد علي المصم الاعتراض من عدم فهم زيادة الالف لان الالف اوصافاً كثيرة لم يتعلق بها الغرض فليكن هذا الوصف ايضاً من جملة هذا الاوصاف انتهى ثم المتبادر من القبلية المفهومة من كلامه هو القبلية بحسب التحقق والوجود لا القبلية باعتبار الازاداة اي الالف قبل النون موجود لا قبلها زائدة فالمنافضة فوعة (قوله واذا زيدت بزيادة الالف قبل آء) هذه الارادة بعينها من الطبع لا بقتضيه وضع ولا قاعدة الا انه قد من مرة اذ من ان هذا المعنى مفهوم عرفاً بل ان مفهوم من نظيره وهو قوله جاء زيد راكباً من قبله اخوه (قوله وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكباً آء) فانه يحتمل ان يكون بمعنى انهما اشتركا في الركوب اي في المجيئة بوصف الركوب ولكن ركوب اخيه مقدم على ركوبه ويحتمل ان يكون بمعنى انهما اشتركا في هذا الوصف واكن محل ركوب اخيه مقدم على محل ركوبه كما اذا ركبا على فرس واحد فيمكن اجراء مثلين المعنيين في قوله واذا زيدت الالف قبل النون اشتركا كما آء بان الالف والنون اشتركا في وصف زيادة ولكن زيادة الالف متقدمة على زيادة النون او بانها اشتركا في هذا الوصف واكن محل زيادة الالف مقدم على محل زيادة النون لان الالف مقدم عليها في الوضع والذكر وانقلبت قوله ونقدم لالف عليهما في هذا الوصف يا بى عن المعنى الثاني لانه لا يلزم من تقدم المحل وتاخره تقدم وصف الزيادة وتاخره قلت نحمل قوله في هذا الوصف على المعنى الحقيقي والمجازي جميعاً فاللهنى الحقيقي على تقدير المعنى الاول ومعنى المجازي على تقدير المعنى الثاني بان المراد من قوله في هذا الوصف هو محل هذا الوصف من قبيل تسمية المحل باسم الحال لمناسبة بينهما فعلى تقدير المعنى الثاني من المعنيين المذكورين اندفع التذاع

الثاني اورد بعض المحشيين في هذا المقام بان مفهوم من باب الترخيم ان يكون الالف والنون
 فيهما تامعا والمفهوم من هذا المقام انه زيد الالف لولا ثم النون ويمكن ان يقيم لا تدافع لانه وان
 كان زيادة الالف متقدمة على زيادة النون ولكن مع ذلك يصح ان يقيم انهما زيد تامعا لا تري انه
 قد اجاء وجلان عند زيد في زمان واحد مع تقدم احدهما على الآخر ونأخر الاخر عنه بلا مهلة يقيم
 في التعرف انهما اجاء امعا وانه جاء معه فاذا كان تناخر زيادة النون من زيادة الالف بلا مهلة يصح
 ان يقيم انهما زيد تامعا بناء على العرف (قوله علمة تقريبي بخلاف ياء النسبة) فان حذفه شائع بينهم
 كما يقيم العرض المتفارق معنى العرضي المتفارق بذلة في الحقيقة اثنان منهما فان الجمع وان كان
 ملقة واحدة لكنه في الحقيقة والمال اثنان وكذا الف في التانيث فلا يرد ملقيل هذا الحكم لا يصح في
 الجمع والفي التانيث (قوله وقال بعضهم اثنان) وهما الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي
 وزن الفعل وهو النقل من الفعل الى الاسم كزيد ويشكر علمين او شمر وضرب علمين فان امتناع
 الصرف فيهما بطريق الحكاية للفعلية يعني كماله يدخل عليها الكسر والتدوين قبل نقلها من
 الفعلية الى الاسمية كذا الملك لم يدخل عليها بعد النقل ولا يخفى ان هذا المعنى لوزن الفعل يشناول
 القسم الاول منه لا القسم الثاني منه واما التركيب ففي البواقي من الاسباب فاما امراده من التركيب
 هو التركيب من الشئيين وهو شامل للتركيب الذي عرفه المصنف من تركيب اسمين كعبعلبك و
 يشتمل الاسباب الاخرى ايضا بتكلف وبهذا المبحث المصنف لان العقل لا تجد بالذوق ان التركيب
 بالمعنى المذكور يشتمل الاسباب الاخرى اما شموله للالف والنون المزيدين في وجود التركيب
 بين الالف والنون او تركيب الالف والنون مع اللمعة او مع الوصفية واما شموله للعقل فلتركيبه بالمعدول
 عنه واما الجمع فلتكرره بمنزلة الجمعين واما تركيب التانيث بالفاء الظاهرة والمقدرة او بالالف
 هو اما تركيب التانيث مع العلمية او تركيب حرف التانيث مع الاسم واما الوصف فلتركيبه مع
 الوصف لانه يستدعيه وانت خبير ان الوصف غير مركب مع الوصف لكنه يستدعيه فيكون
 بعيدا عن العقل ولا تجد له ذوقا واما تركيب المعجمة وهو ما نكرره في العجمة والعربي او تركيبها
 من العلمية وكذا المعرفة وفي كله نظروا هذا قال مولانا عيب واما التركيب ففي البواقي وقد
 تكلف في اعتبار التركيب هناك نكلنا لا معنى له فلا فائدة في ايراد انتقلى كلامه ثم لا يخفى ان
 اجاء المدرسين الذين في زمانني كانوا يريدون من التركيب التركيب الذي من العلتين
 فاما قلت على بعضهم في بلدة المسماة ببخارا ان حمل التركيب على التركيب من العلتين
 يشتمل وزن الفعل ايضا فينبغي لمن خالف وقال اثنان ان يقول سبب منع الصرف واحدا
 وهو التركيب فسكت هذا البعض ثم قال انهم قالوا ان المراد من التركيب هو التركيب
 من العلتين فلا بد ان يراد ح وزن التركيب المذكور فيمطع اوزن الفعل بقراءة المماثلة

انتهى كلامه ولا يخفى ان هذا الاول كلام واذا كان المراد من التركيب ما ذكر لا التركيب من العلتين
ايضمير ما قلت على بعض المدرسين بان التركيب في وزن الفعل موجود اما التكررة بين الفعل
هي الاسم لانه ينتقل من الفعل الى الاسم ولانه مركب مع العلمية فينبغي ان ينحصر سبب منع الصرف
عند هذا البعض في واحد لا في اثنين (قوله قال بعضهم احدا عشرة) وهي هذه التسعة المذكورة ومراعاة
الاصل اي الوصف الاصلي في نحو احمه علما بعد التنكير وشبه الف التانيث المقصورة وهو
كل الف ليس للتانيث زيلت في آخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت اللام اق كارطى
اولا كقبعشرى فانها زيلت في آخر الاسم وليست للتانيث وكونها مشابها لالف التانيث لانها
بالعلمية يمنع من التاء كالف التانيث وقبعشري اسم رجل وارطى اسم شجر خاص الا ان شبه
لف التانيث داخل في الف التانيث فهو اسم من ان يكون حقيقة او حكما كيف فانه يلزم
ان يجعل الجمع سببين لانه حقيقي وحكمي بل يجعل العدل سببين لانه تحقيقي وتقديري واما
مراعاة الاصل فهي داخلية في الوصف الاصلي فلا يكون سببا آخر (قوله وفي ايراد رينب مثالا) فزينب
كما يكون مثلا لا لمعرفة يكون مثالا للتانيث المعنوي ايضم ففي ايراده بعد طلحة اي بعد
التانيث اللفظي اشارة الى قسمي التانيث وهما اللفظي والمعنوي (قوله من حيث اشتباهه على
ملتين آ) وانما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الي ما فيه العلة وقيل انما قيد
بذلك لان لغير المنصرف لامن هذه الحيثية احكام آخر فمن حيث انه معرب حكمه ما هو ومن حيث انه
فاعل حكمه الرفع الي غير ذلك (قوله ان لا كسرة فيه ولا تنوين) قيل لا حاجة الى نفي الكسرة لان
انتفاء ما قل علم بقوله غير المنصرف بالضم والفتحة واجيب عنه بوجوه الاول انه اراد الجمع
بين الحكمين لانه اقرب ضبطا والثاني انه اشار به الى ان منع الكسرة من غير المنصرف ليس
بتبعية التنوين كما ذهب اليه كثير من النحاة والثالث ان قوله ان لا كسرة ولا تنوين تعريف
القوم لغير المنصرف والمصحح له من احكامه من غير تغيير فيه ولم يجعله تعريفا لانه يلزم الدوركما
عرفت في تعريف المعرب (قوله اذ وقع في اسم علتان حصل فيه آ) لا يقيم اذ وقع في اسم علتان حكيمتان
كالجمع كيف يكون فيها الفرعيتان لاننا نقول الفرعيتان اسم من ان يكون حقيقتين او حكيمتين
لا يقيم اذ كان غير المنصرف لشبه الفعل فيكون مشابها لماضي فيكون مبني الا اننا نقول له مشابهة بالفعل
المطلق لا بالماضي واما المختلط بالفعل المطلق ليس بمبني الاصل (قوله والتنوين الذي)
عطف على الامر اب قيل اذ كان سبب عدم دخول الكسرة والتنوين فيه المشابهة بالفعل فلما
لم يدخل مطلق الكسرة والتنوين في الفعل فينبغي ان لا يدخل مطلقةما على غير المنصرف ايضم اجيب
بان الكسرة الذي هو مخصوص بالجر والتنوين التمكن لما يزيلان المشابهة بينهما فمنعاه عنه
بخلاف الكسرة المشتركة وغير تنوين التمكن (قوله والتانيث فرع التذكير) والفرع ههنا مقابل

الاصل فان المذكور اصل والمؤنث فرع وكذا وزن الفعل فرع وزن الاعم فان وزنه اصل بالذمة
 الى وزن الفعل والفرع المذكور في العدل ليس بمعنى الموقوف بل بمعنى كونه خلاف الاصل اي
 الراجح او المطابق للقياس على ما هو المناسب بالحمل وهو (قوله لانك تقول قائم) اي هو فرع لفظا لان
 تقلب اول الابل ثم بقائمة قيل هذه الفرعية فرعية وهمية لان التاء لا تدخل على القائم المذكور بل هي
 داخلة على القائم المطلق وهو شيء له القيام فالقائم المذكور هو الذي مجرد عن التاء والمؤنث
 هو الذي مع التاء فالمطلق هو الذي لم يكن مقيدا بالتجرد والملا تجرد فالاول بشرط شيء والثاني
 بشرط لا شيء والثالث لا بشرط شيء (قوله لانك تقول رجل ثم الرجل) قيل هذه الفرعية وهمية
 ايضا لان اللام لم لا تدخل على الرجل المنكر بل على الرجل المطلق فان التعريف والتنكير
 قسمان له لكن توهم انها دخلت على الرجل المنكر للمشابة بينهما وقيل ان التعريف طار على
 للتنكير غالبا اما بوضع جديد او باداة التعريف فهو فرع له لفظا فاحفظ قيل ان اللام منه ان
 التعريف باللام فرع التنكير لا التعريف بالعلم مع ان لعل مسبب من الاسباب لا الالف واللام فالاولى
 ان يبين في وجه الفرعية ان الاشياء لما كانت مجهولة لنا ولان حصل لنا العلم بها فيكون التعريف فرعا
 للتنكير معنى اقول وعلى ما ذكرنا من ان التعريف طار على التنكير غالبا يكون مطلق التعريف سواء
 كان في ضمن العلم او الاداة فرعا للتنكير الا انه مثل ما في ضمن الاداة لكونه اظهر (قوله والعجمة
 في كلام العرب آه) فيكون العجمة مرجوحة والعربي راجحا في كلام العرب فليس الفرع بمعنى
 الموقوف فكما يكون العجمة في كلام العرب فرع العربي كذلك العربي في كلام العجم فرع العجمي
 واليه يدل قوله اذا اصل في كل كلام آه (قوله والجمع فرع الواحد) فيكون الجمع موقوفا عليه
 وكذا في التركيب والافراد (قوله والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدنا عليه) واعلم انه
 اختلفوا في الالف والنون الزائدتان فان فذهب الكوفيون الى ان منعهما بالامالة للمشابهة
 بالنفي الثاني وح نكحونا فرعا لما زيدنا عليه وزهبا البصريون الى انها لما تمتعنا بصرف
 لمشابهتهما بالنفي الثاني في عدم دخول تاء الثاني عليهما وكونهما زيدا معا وح فتاوعا وكون اولي
 بالحرفين في كل منهما مدة والدانية جرفا شبيهها بحرف العلة وقد قالوا لا يتحقق الفرعية على هذا
 الا لا بدح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبّه به فثبت الفرعية على المذهب الغير
 المختار وهو مذهب الكوفيين اقول سواء كان منعهما من الحرف بالمشابهة او بالاصالة تكونان
 فرعين لما زيدنا عليه ولا يكون للاصالة دخل في ذلك لانهما كما لو كان فرعيتا للمشبّه به باعتبار المتشبه
 فلا بد من اثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار كذا نكحونا فرعين لما زيدنا عليه باعتبار انهما
 موقوف ما زيدنا عليه فلا بد من اثبات الفرعية بينهما بهذا الاعتبار ايضا (قوله فاذا وجد فيه)
 اي في الاصل وهو الاعم هذا الوزن المستثنى بالفعل كان هذا الوزن فرعاً لوزنه الاصلي

وقال بعض السارخين ان وزن الفعل فرع لوزن الاسم لان الهم كما يكون صلا والفعل
فرعا كذا لك وزنه اصلا لوزنه وفيه منع ظاهر لانه جازان يكون الاسم اصلا والفعل فرعاً ولكن كان
وزن الفعل اصلا ووزن الاسم فرعاً الا ان يقم المراد من الفرعية ههنا والفرعية الظنية لانه يبين
من اصلية الاسم اصلية وزنه ايضاً (قوله ويجوز صرفه للضرورة) ولا يجوز عكسه لان الضرورة
ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرج الاشياء من اصولها واصل الاسم الصرف وجوز الكوفيون
وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية (قوله اي لا يمنع) لدفع ما يقيم ان الضرورة
في عباراتهم موجبة للجواز مع ان الضرورة يستدعي وجوب الصرف والجواز بمعنى الامكان
الخاص المستلزمة لتساوي جواز المنصرف وغير المنصرف ينافي للضرورة فدفعه بانه اراد
من الجواز هو الامكان العام المقيّد بجانب الوجود وهو ملبب الضرورة من الجانب المقابل فيتناول
الوجوب ويمكن دفعه بعمل قوله للضرورة قيد للصرف اي صرفه للضرورة جائز (قوله اي جعله
في حكم المنصرف) فاراد من الصرف ههنا الاصطلاح وهو الجعل اشار به الى دفع موأل بقرينة
ان عبارة يضم تدل ظاهر على ان كل واحد من الضرورة او التناسب يجعل غير المنصرف منصرفاً
حقيقة وليس كذلك لان المنصرف عند المصم ما كان خالياً عن علتين مطلقاً موثراً او غير موثراً
وعند الضرورة او التناسب لا يعرف الاسم عنهما فيما صل الجواب هو حمل غير المنصرف على الحكمي
لالحقيقي باعتبار وجود علتين ودخول الكسر والتنوين فيه وحمل المنصرف ايضاً على الحكمي
باعتبار تحقق اثر المنصرف فيه وهو الكسر والتنوين فاذا عرفت ذلك فما قال مولانا عصم من انه
يصير منصرفاً حقيقة بدخولها فيه لعدم صدق تعريف غير المنصرف عليه وهو ما فيه علتان موثرتان
باستجماعهما واجتماع شرائطهما اثر ايجابي ذكره وهو عدم الكسرة والتنوين فيه فليس في غير
المنصرف الذي جعل في حكم المنصرف للضرورة او التناسب علتان موثرتان اذ فيكون منصرفاً
حقيقة مد فوع لان تعريف غير المنصرف على ما ذكره المصم يكون تعريفه مطلقاً اعم من الحقيقي
والحكمي ولهذا قال قدس سره فان غير المنصرف عند المصم ما فيه علتان ولما زاد قدس سره
قوله موثرتان باجتماعهما واستجماعهما يكون تعريف غير المنصرف الحقيقي وقد عرفت ان
بادخال الكسر والتنوين ووجود علتين فيه يكون غير منصرف حكماً وكذا يكون منصرفاً حكماً
فمح لا يرد ما ذكره الفاضل المتكبر وبما ذكرنا لا يرد ايضاً ما ذكره الفاضل السمع مولانا عصم من انه
من ان علتين الباقيتين بعد ادخال الكسر والتنوين اما موثرتان او لا فعلى الاول يلزم وجود
الموثر بدون اثره فان اثره المنع من الكسر والتنوين وعلى الثاني لم يصدق عليه تعريف غير
المنصرف على ما ذهب اليه المصم ايضاً فان كون علتين موثرتين معتبر في تعريفه كما صرح به الشرح
في تعريفه انتهى كلامه وعدم ورود ظاهر مما ذكرنا (قوله فان غير المنصرف عند المصم)

ملة لقوله لاجعله منصرفاً حقيقة وإنما قال عند المهم لان غير المنصرف عند القوم هو ما لا يكون
 فيه الكسر والتنوين فعندهم يكون منصرفاً حقيقة بدخولهما فيه (قوله وقيل المراد بالصرف
 معناه اللغوي) والصرف معناه اللغوي هو التغير (وقوله راجع الى حكمه) اي الى قوله ونحوه
 هذا جواب اخر لما ورد على قول المهم ظاهراً ثم اذا كان المراد من الصرف معناه اللغوي فالاولى
 ان يكون الضمير في صرفة راجعاً الى حكمه لا الى غير المنصرف لان راجعاً اليه اظهر من حيث
 المعنى وان جاز راجعاً اليه فلا يردح ما قيل ان اللازم من كلامه قدس سره انه اذا كان المراد
 من الصرف معناه الاصطلاحي يكون الضمير في صرفة راجعاً الى غير المنصرف واذا كان معناه
 اللغوي يكون الضمير راجعاً الى حكمه مع ان ارجاع الضمير الى غير المنصرف يجوز على تقدير
 الثاني اي يجوز صرفة اي تغير غير المنصرف بدخول الكسرة والتنوين كما يجوز تغير حكمه
 بدخولهما فيه (قوله صبت على الايام) في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها
 في مراثية النبي عليه السلام المراثية بتخفيف الياء برمده متايش كرددن و كريستن (قوله
 ان ذكره) يجوز في ان الفتح بتقدير لام المعلن والكسر بحمل الكلام على الامتياز في موقع
 التعليل كانه قيل ما علة الاعادة فقال في جوابه ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع وانما
 لم يمثل الضرورة لظهور (قوله فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين) ولقائل ان يقول ان
 الضرورة تندفع باعادة التنوين في نعمان مثلاً فلا حاجة الى اعادة الكسرة وجعل الاسم بحيث لم يبق
 فيه اثر من اثار منع الصرف والجواب ان المنوع منه بالاصالة هو التنوين فلما اعيد التنوين
 عاد الاسم الى اصله بالكسرة فلم يبق شيء من اثار منع الصرف فيه (قوله عطوف رؤف) العطوف
 مهربان والرؤف بخشنه (قوله لا يغزل بالوزن) اي لا من حيث الانكسار ولا من حيث الانزحاف
 فلا يرد ان السوق يستدعي ان يغل بالوزن ولا بالسلاسة ولكنه (قوله فان حرف الروي)
 مأخوذ من الرواب كسر الراء وهو عبارة عن الحرف الاخر الاصلية من الحروف القافية (قوله حيث
 صرف سلاصلاً) تعليل لصحة التمثيل به (قوله مثال لمجموع غير المنصرف آه) اشار به الى دفع ما يقيم
 الانسب في التمثيل لاكتفاء بقوله صلا ملا بدون ايراد قوله اغللاً (قوله وما يقوم مقامهما)
 قال مولانا عب اللائق نقلاً يهمل على الحكم لانه بيان لما ابهمه في حد غير المنصرف انتهى كلامه قال
 الفاضل السم وقد اعتذر عنه بان بيان الاسباب كلها بيان لما ابهمه في التعريف اقول العذر ليس
 بشيء لان مراده من بيان الاسباب ما قوله وهي عدل ووصفاً وزماً قوله فالعدل خروجه من صيغته
 الاصلية الى آخر بيان الاسباب كلها وشئ منهما ليس لبيان ما ابهم في حد غير المنصرف على ما هو
 مراد المجدا المحشي مولانا عب لان مراده من ما ابهمه السبب الذي يقوم مقام العلتين فانه
 لم يعلم في حد غير المنصرف انه ماذا بخلاف جميع العلل لانه لم يبق الا بهما من حيث الاسم فيهما

بل بقي الابهام في تعريضها ورفع الابهام من حيث الاسم مقدم على رفع الابهام من حيث المفهوم واذا علم السبب الذي يقوم مقامهما فيعام السبب الذي لا يقوم مقامهما ايضاً اذا عرفت هذا فلا يرد شيء مما ذكره الفاضل السم في حاشيته في هذا المقام كما لا يخفى على من رجع الى حاشيته فتأمل ادني تأمل ثم اقول وما قيل في دفع كلام المجيد المحشي ان من دأبهم ايراد الحكم بعد التعريف بلا واسطة ولهذا اعرف المعرف ثم اورد حكمه بعده ليس على ما ينبغي لان المراد ما ايراد الحكم بلا واسطة قبل بيان ما ابهم فيه او المراد ايراده بعده بعد بيان ما ابهم فيه فان كان الاول فممنوعه و نكان الثاني فنسله ولكنه غير مفيد لعدم ايراده بعده بيان ما ابهمه (قوله واسأزر الجمع الاسورة وهي جمع السوار بكسر السين معناه بالفارسية يارة دست ومصايح جمع المصباح بالفارسية چراغ وقيل انما يقوم هذا الجمع مقام العلتين لاجل ان لا يجمع له جمع التكسير مرة اخرى فعلم جمعه مرة اخرى بمنزلة ملته اخرى وقيل انما يقوم مقامها لانه لا يوجد مخترد على وزن ذلك الجمع فيكون له قوة فيقوم مقامهما لانه عدم وجود مثل هذا الوزن بين الاحاد بمنزلة ملته اخرى ورد بانه يلزم ان يقع اكلب ايضاً مقام العلتين كما يقوم كالب مقامهما لانه لم يوجد مثل وزن اكلب بين الاحاد فيكون فيه تكرار الجمعية ايضاً (قوله واحكاما) اثار به الى دفع ما يقيم ان تكرار الجمعية غير متحقق في مساجد ومصايح وتقرير الجواب ان الجمعية موجودة فيهما حكماً لانهما موافق بالجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة فان مساجد موافق باكلب ومصايح موافق باناعيم والمراد تكرر جمعية التكسير فلا يرد جمعية المساجد على مساجدات (قوله ونا نيهما التانيث) اثار به الي المسامحة التي في عبارته اذ نفس الالف ليست سبباً بل التانيث كما لا يكون الجمع اي نفس الالف سبباً بل الجمعية لكن لم يتعرض في الجمع الى ذلك لظهوره (قوله وهو الف التانيث) قيل هذا يدل على ان السبب هو الالف في حمراء وحبل في حبل مع انهم قالوا ان السبب هو الهمزة لا الالف اجيب بان الدراد من الالف هو الهمزة لان الالف اسم الهمزة واسم الالف هو لا قيل يلزم ح ان لا يكون الالف في حبل سبباً لعدم الهمزة فيه فالاولى ان يقر ان الالف هنا يعي الهمزة لان الالف يطلق على المتحرك والسكن كما في علم الصرف فاذا كان كك فيكون المراد من الالف في حمراء هو الهمزة وفي حبل هو الالف ولما قل ان يقول اذا كان الالف في حمراء هو الهمزة فكيف يصح اطلاق الحمد ودة عليه لان ما هو الحمد ودة هو الالف قبل الهمزة والجواب ان الدراد بالمحمد ودة هو الحمد ودة بها لان مد الالف سبب الهمزة ثم ما قيل ان الهمزة في الحمد ودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه ينافي ما قال الشيخ الرضي ان السبب هو الهمزة لا الالف انقلت اذا كان الالف المنقلبة عن الهمزة للتانيث فكيف

سمي الالف التي قبلها للتانيث قللت لما لم يفارق احدهما الا بحرفي نسبا الى التانيث تغليباً
 فيجعل لزومه للكلمة بمنزلة تانيث آخر قليل اذ كان لزومهما بمنزلة تانيث آخر فيلزم ان
 التانيث بالتاء اذا كان لازماً ان يقوم مقام السببين وهما التانيث ولزومه مثل رحمت
 وبركت مع انه ليس كذلك اجيب بان النادر تابع للاغلب والاغلب في التاء ان يتكون الحاقياً
 ولزومه نادراً قوله بغلاف التاء فانها ليست لازمة (١٠) كما اذا جعل طلحة او قائمة ملماً
 لانه عرض العلمية عليهما لانهما اولا ظلم وقائم وهما مناقشة مشهورة بانه يشكل بحجارة
 ورسالة حيث لا يقيم حجة ورسالة فالتاء لازمة فيهما بحسب اصل الوضع واجابوا عنه بان
 تانيث التاء ليست بلازم في جميع الاحوال بل في بعضها بخلاف الف العلمية كما عرفت وبعبارة
 اخرى مراننا قول انقلبت على نقد يراد الجواب يلزم استدراك قيد بحسب اصل الوضع بل ينبغي
 ان يقر ان الف التانيث لازمة في جميع المواد قللت قيد المذكور ليس للاعتبار باللزوم
 فيهما في جميع المواد ثم اقول قوله فانها وضعت فارقة اذ قياس استثنائي استدلال به من وقع التالي
 على رفع المقدم يعني ان التاء وضعت لان تكون فارقة بين المذكور والموند لكنها فارقة بينهما فلم
 يمكن لازمة لها بحسب اصل الوضع وهذا لا ينا في المزوم في الجملة كما في الحجارة والزمان فح
 لا يحتاج الى ان يجاب بان التاء ليست بلازمة في جميع المواد بخلاف الف التانيث (قوله فلو
 عرض اللزوم عارضاً كالعلمية مثلاً لم يقووه المزوم) اي كقوة اللزوم الوضعي لا يقيم هذا الكلام يشعر
 بعدم الوضع في اسم العلم وليس كذلك لانا نقول المراد من الوضع ههنا هو الوضع الاول اي الوضع الذي
 بحسب بناء الاسم لا الوضع الثانوي ولهذا اقال بحسب اصل الوضع (قوله فالعدل) الفاء لتفسير
 العدل واخواته اي لتفسير نفس مفهوم السبب كما في العدل او لتفسير شرط تاثير السبب كما
 في الودف والتانيث بالتاء وغيرهما (قوله مصدر مبني للمفعول) وانه اجعله مصدر امبني
 للمفعول لا مصدر امبني للفاعل اي للعدل لانه صفة المستكلم مع ان العدل وكذا جميع ما يكون
 سبباً لمنع الصرف صفة الاسم وقائمه وقوله اي خروج الاسم تفسير للمضاب اليه وهو الضمير و
 قوله اي كونه مخرجاً تفسير للمضاد فانقلبت الاولى ان يقدم التفسير الثاني على الاول لتقديم
 محله عليه قلت محله وان كان مقدماً عليه ولكن العلم بالمضاب اليه مقدم على العلم بالمضاد
 فان العلم بالبصر مقدم على العلم بالعدم في قولنا عدم البصر وكذا العلم بزيد مقدم على العلم
 بالغلام في غلام زيد او نقول بتفسير المضاب اليه اولاً المقربه وانهما فسر به لان الخروج مصدر
 لازم فلا يصح حمله على المتعدي مع انه لابد من صحة الحمل بين المفعول والمعرف وبما ذكرنا
 انه فع ما قال بعض المحشيين من ان جعلهما مصدرين مبنين للمفعول لصحة الحمل بين
 التعريف وبين المعرفة الذي هو المعنى المصطلح ليس بشئ فان صحة الحمل بينهما لا يقتضي

جعل المصدر ربن مبنين للمفعول فان جعل الخروج نقطه مصدر رابنبا للمفعول كان في صحة
لحمل انتهى كلامه قليل لا يصح تفسير الخروج بالمخرج لان المخرج متعد بغلاف الخروج فانه
لازم فيلزم التفسير باله بالان نعم لو قال العدل اخراجه يصح تفسيره الاخراج به لانه ح كان تفسير
الشيء بمشككه اجيب بان الخروج نوعان احدهما الخروج نفسه وثانيهما الخروج المنسوب الى الاخراج
لوجود الخروج في ضمن الاخراج لانه لازم لمعلا يكون الخروج المنسوب الى الاخراج منافيا بالمخرج
بل المنافي له هو الاول وانقلت لا يصح تفسير الخروج بالمخرج لان الخروج مصدر والمجرد والمخرج
اسم مفعول من المزيد فلا يصح تفسيره مجرد بالمزيد قلت هو تفسير باللام لان معنى الخروج
بالفارسية بيرون امدن سواء كان الخروج بنفسه او في ضمن الاخراج فيكون المخرج لازما له او
نقول هذا من قبيل ذكر الالزام وارادة الملزوم وهو المخرج وهذا الجواب من الشبهة الاولى ايض
ولقائل ان يقول لا يصح تفسيره بالمخرج لانه مصدر ولازم فلا يصح تفسيره بالمخرج الذي هو اسم
مفعول لعدم خروج اسم المفعول من الالزام والجواب الجواب ولا يتم في الجواب عنه بان الخروج
متعد بحرف الجر وهو كلمة عن لانا نقول تعدية الفعل بمعنى جعل الالزام متعد يا تضمن الفعل
معنى التخصيص مختصة بالباء اي با دخال الباء على المفعول كما صرح اليه الش في بحث الحرف
والمزاد من التعدية ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر والتعدي بهذا المعنى
في الحروف الجارة كلبا سواء بدون اختصاص حرف دون حرف فاذا عرفت هذا التفصيل فلا
منافاة بين ما ذكرنا وبين ما قال صاحب الزنجاني من ان التعدية بحرف الجر في الكل ثم المراد
من خروج الاسم هو خروج مادة الاسم او معناه عن صيغته وهئيته اي عن صورة نفسه الاصلية
فانه يكون شيئا واحدا صور مختلف فان مادة نلث ومثلث متحدة مع مادة ثلثة ثلثة وانما قلنا
ذلك لانه يمتنع خروج الاسم وهو عبارة عن مجموع المادة والصورة لانه يلزم خروج الكل من
الجزء وهو بطلان لا يتم اذا خرجت المادة عن الصورة فيلزم خروج الجزء وهو ايض بطلان نقول قد عرفت
ان مادة المعدول متحدة بمادة المعدول منه بمعنى خروج مادة الاسم عن صورته الاصلية هو اعطاء
صورة اخرى لهذه المادة لما عرفت من انه يجوز ان يكون لشيء واحد صور مختلفة (قوله عن صيغته
الاصلية) الاصلية صفة الطيغة والياء للنسبة وبعض الشارحين يفسر الاصلية هكذا اي بالقياس
الاولية معنى الصيغة التي كان الاصل والقبحاس ان يكون الاسم عليها فخرج منه المشتقات والمعقلات
وجميع المغيرات من اصلها ما ليس بعدل انتهى فظهر من كلامه انه اراد من الاصل هو القياس
والدليل واخرج المشتقات بقيد الاصلية لا بلضافة الصيغة الى ضمير الاسم وسنذكر تفصيله
(قوله اي عن صورته التي يقتضى الاصل والقاعدة) اشار به الى ان الاصل بمعنى القاعدة لا به معنى
الاولى وفيه ياء الى ان الياء للنسبة قيل هذا التعريف لا يصدق على العدل التقديرى لعدم

الأصل والقاعدة فيه ويمكن ان يجاب عنه بان هذا التفسير للعدل التحقيقي والتعريف صادق
 على العدل التقديري لان المراد ان العدل خروج الاسم من صيغته الاصلية بان يكون لهذا
 الصيغة نسبة الى الاصل سواء كان المراد من الاصل الاصل بمعنى الاولى او الاصل بمعنى القاعدة
 فالاصلية بمعنى الاولى يشتمل الاصل النقد والمفروض وفي صدق الاصل بمعنى القاعدة
 على الاصل المقنن والمفروض بعد غاية البعد ولما لم يكن في الاصل لمقدور خفاء اشتغل الى
 تفسير اصل المحقق لحفائه فلا يردح مايقم ان الاصل اذا كان بمعنى القاعدة فلا يصدق الاصل
 المقدر في العدل لتقديره لان القاعدة لا تكون مقدرة فلا يصدق التعريف عليه ثم الصورة
 اعم من الصورة الحقيقية والحكمية فمح لا يرد ما قيل ان اخر معدول من الاخر مع ان الاخر ليس
 صورة اخر لوجود الالف واللام فيه وذلك لان صورته يكون صورة حكمية له وان لم يكن
 صورة حقيقية له لان اللام لها حكم الصورة والهيئة لانها زائدة على الكلمة اولها كجزء منها
 فيكون في حكم الصورة في كونها لازمة للكلمة كالصورة والهيئة قيل بقى اشكال آخر لانه ينتقض
 على خروج اخر عن اخر من وعن اخر كم لانه ليس شئ من كلمة من وكم دخلا في الصورة الحكمية
 ايض لانهما ليستا لمرتين للكلمة كالهيئة فيها لوجود الفصل بينهما وبين مدخولهما ويمكن
 ان يجاب بان كون الامور الثلاثة من الازالة واللام ومن على صييل الانفصال الحقيقي امر
 لازم لافعل التفضيل فكأنهما داخلان في الصورة الحكمية لا شترالك بينهما وبين الالف واللام
 في اللزوم ولا يرد خروج حجر الذهب من الحجر واهم المعين من الاسم اذ عرفت من ان اللام
 داخل في الصورة الحكمية واعلم انه يعرف بعضهم العدل بغير ما عرفه الاسم لدفع عدم خروج اخر عن اخر
 من وعن اخر كم فقال العدل هو خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم ان يكون عليه اي على حاله
 سواء كان صورته الاصل صورة هذا الاسم حقيقة او كان في صورة الاصل كلمة لازمة لها فالاول
 كخروج ثلث ومثلث من ثلاثة والثاني كخروج اخر عن اخر من او اخر كم فان كلا منهما لازم لاخر
 وان لم يكن من جملة صورته قيل هذا التعريف غير مانع لصدق على يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة
 لانه يصدق عليه انه خروج الاسم عن الشئ الذي هو حق هذا الاسم ان يكون على حاله اي حال ذلك
 الشئ وهو في يوم الجمعة واجيب بان المراد من الخروج المستمر في العدل هو الخروج التام فليس
 خروج يوم الجمعة عن قولنا في يوم الجمعة خروجنا ما لان كلمة من مقدرة والمقدور كالمفوض واجيب
 ايض بان في التعريف المذكور اي خروج الاسم عما يكون حق هذا الاسم عليه الى ما لا يكون حق
 هذا الاسم عليه قولنا الى ما لا يكون اذ متعلق بالامر عين اي خروج الاسم الى ما لا يكون اذ لا يصدق
 التعريف على يوم الجمعة لانه ليس على وجه كان حقه ان يكون على حال قولنا في يوم الجمعة
 وبالعكس ايض لان يوم الجمعة وفي يوم الجمعة جميعا يستعملان في لسانهم فحق كل واحد منهما

ان يكون معنى حاله واعلم ذلك فانه دقيق (قوله لا يخفى ان صيغة المصدر) فانه لا يفرق بين
صيغة الضرب صيغة الضارب والضمير وبها ما فاتها الى ضمير الاسم خرجت اذ قيل كما يخرج بهذه
الاصالة المشتقات كك يخرج ثلث ومثلث لان صورة ثلث مثلث مع قطع النظر عن التاء ليست
صورة ثلثة ثلثة لوجود الضمة في ثلث دون في ثلثة واجيب بانك قد عرفت ان المراد
من خروج الاسم خروج مادة الاسم ومادة ثلثة ومادة ثلث ومثلث متحدة لان المراد من
المادة هو الحروف الاصول وصورة المادة مختلفة لجواز ان يكون لشيء واحد صور مختلفة قيل
في الجواب نظر لانه يلزم حتم خروج المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لان مادة صورة
المصدر ايضاً مادة صورة المشتقات اما قلت ان المادة هو الحروف الاصول ويمكن ان يجاب
عنه بانه لا شك في خروج المشتقات بقيد الاصلية لعدم الاصل والقاعدة على خروج الضارب
من الضرب فلما اضيفت خروجها باضافة الصيغة الى ضمير الاسم كان له وجه ايضاً لان قوله الاصلية
مصحح لاضافة الصيغة الى ضمير الاسم لانها صفة الصيغة قال مولانا نعم فيده ان المراد من الصيغة
هنا اما الهيئة الحاملة لمادة الكلمة باعتبار الحروف الاصول او الهيئة الحاملة للمادة
باعتبار المعنى الموضوع له فان كان الاول فيكون هيئة الضارب مثلاً متحدة بهيئة الضرب وان كان
الثاني فهيئتهما وان كانتا متغايرتين لان الموضوع له في كل منهما على حدة لان معنى الضرب
غير معنى الضارب لكن يلزم ان لا يكون خروج ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عدلاً لان الموضوع له
في ثلثة ثلثة هو العدد وفي ثلث ومثلث هو المعدود ثم قال مولانا المذكور في دفع النقض
على المشتقات بان خروج المشتقات اما من المصدر المجرد او المصدر المزيد فان كان الاول فهي
خارجة بقيد الاصلية لعدم وجود الاصل والقاعدة على خروج الضارب مثلاً من الضرب وان كان
الثاني فهي خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية وهو ان يكون الاول تحت اصل وقاعدة دون
الثاني فان مكرم خارج من الاكرام ولكن الثاني تحت اصل وقاعدة وهي ان اسم الفاعل يحى
من الثلاثي المزيد على وزن المضارع المعلوم بايراد الميم المضمومة موضع حرف المضارعة
انتهى كلام الفاضل اقول المشتقات مطلقاً سواء كان خروجها من مصدر مجرد او مزيد خارجة بقيد
الاصلية وايضاً خارجة بما يخرج به المغيرات القياسية وذلك ظاهراً اراد اخراج كل واحد
بقيد على حدة ولا يخفى في صحة اخراج المشتقات باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لما عرفت
من انه لا شك في صحة اخراجها بقيد الاصلية في اخراجها باضافة الصيغة الى ضمير الاسم لان
قوله الاصلية مصحح لاضافة الصيغة الى ضمير الاسم لانها صفة الصيغة فهي خارجة باضافة الصيغة
المتصفة بالاصلية الى ضمير الاسم فهي خارجة بقيد الاصلية مالا ويمكن ان يتم في تصحيح كلام
الشراح المراد من الصيغة هو الهيئة الحاملة للمادة باعتبار المعنى المتراحم فلا يتوجه الاشكال ح

على تلك ومثلث لان معنى ثلاثة ثلاثة بحسب الاستعمال هو المعدود وان كان معناه بحسب اصل
الوضع هو المعدود ويشعر اى ما ذكرنا قول لاحقه من ان الوصفية العرضية التي في ثلاثة ثلاثة
صار اصلية في ثلاث ومثلث لا متبارهما فيما وضعه بخلاف الضارب بالقياس الى المضرب
فان معناه ما يخلفان باعتبار المعنى المراد (فواله خرجت المشتقات) اي خرج خروج المشتقات
فلا يرد ان العدل ايسر نفس المشتقات بل خروجها واها ويقولها كلها الى خروج بعض المشتقات
كضرب ويضرب بغير الاسم (قوله وان المتبادر من خروجها) مطلق على قوله ان صيغة المصدر
اشارته الى دفع هوال ورد على الاسماء المحذوفة الاعجاز اي الاواخر كيد ودم فانهما
مخرجان من يد ودم ووقيل اصلهما يدي ودمي مع انها ليسا بعدل وعلى الاسماء المحذوفة
الاولى كعدة اصلها وعد وعلى الاسماء المحذوفة الاوسط كمتقول عنده من قال ان المحذوف
حين الفعل لا واو والمفعول لان الواو الاصلية دخلت في المادة لا الزائدة و تقرير الجواب
خروجها عن العدل لعدم بقاء المادة فيقال مولانا عصم ان ما يخرج به الاضماء المحذوفة
الاعجاز يخرج به المغيرات القياسية التي تبدل حروف الاصلية فيها بحرف آخر كقيام ومختار
فان اصلهما متوم ومختير فيصدق التعريف على خروجها من مقوم ومختير ولكن لا يكون المادة
باقية فيها نعم لا يخرج به المغيرات القياسية التي هي مدغمة كعد و فريصدق التعريف على
خروجها من مدد و فريصدق بقاء المادة ايضم فيحتاج في اخراجها الى القيد الذي ذكره بقوله ولا يبعد
ان انتهى حاصل كلامه اقول المغيرات القياسية كلها لما كانت خارجة بالقيد المذكور بقوله
ولا يبعد اه فلها اسند اخراجها اليه وذلك لان صيغة الثانية فيها كمد او فرتحت اصل وقاعدة
وهي ادغام المراء في المراء بعد حذف حركاتها وكذا مقام ومختار حيث قلبت الواو والف بعد نقل
حركاتها الى ما قبلها على ان عدم بقاء المادة في مقام ومختار غير معلوم لان المادة اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والالف فيهما مادة حكمية لانها تبدل من الواو لاية اخراج المغيرات القياسية
كلها بما ذكره بقول ولا يبعد اخراج المخروج لان بعضها خارجة بما يخرج به الاسماء المحذوفة
الاعجاز وعدم جواز اخراج المخرج على نقد ذلك القصد وقال الشافعي وقد خرج الترقيم
بقوله خروج مادة الهم من صيغته الاصلية لان في الترقيم تغير المادة لا خروجها من صيغة انتهى
اقول لا يقيم ان يد ودم ايضم يخرجان بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لان فيهما ايضم
تغير المادة لا خروجها مع ان كلام الشافعي لا يدل على خروجها من يد ودم مولانا نقول جواب الشافعي
نقد التنازل والتسليم لا يقيم ان اخراما لا يشون مخرجان عن الاخر او عن اخر الذي في الاخر
وكذلك بعينه في اخر اخر من واخر كم فالله الا لال فلم يكن اخر غير منصرف لعدم بقاء المادة
فيه وان كان الثاني فيلزم ح ايضا ان لا يكون اخر غير منصرف لعدم تغير الصورة فيه كما يكون صورة

تلك ومثلها مغايرة لثلاثة ثلثة لاننا نقول المراد هو الثاني والتغير في الصورة باق فيه لان صورة
 اخر الذي هو مقيده غير صورة اخر المطلق او نقول المراد هو الاول ولكن المراد ببقاء المادة هو
 مادة حروف الاصول والالف واللام داخله في الصورة كما عرفت (قوله وان خروجه عن صيغته
 الاصلية يستلزم آء) اي المتبادر ان خروجه عن صيغة يستلزم آء لان صيغة الخروج
 تدل على تلك المغايرة ولكن مجرد المغايرة غير كافية في مانعية التعريف لانه يصدق على خروج
 المقام من المقوم والمميزان عن الموزان لان صيغتهما غير صيغة المعدول منه ولذلك راد قوله
 ولا يبعد آء وانما لم نضفه الى المنبادر لانه ليس التبادر مما ذكر الا المغايرة بينهما لا المغايرة
 المقيده بذلك الوجه ولكن لو اعتبر بهذا الوجه ليس فيه بعد لان خروجه عن صيغة الاصلي يشعر
 بان المعدول عنه اصلي والمعدول غير اصلي وقال مولانا هذا المعنى غير متبادر من التعريف
 وحمل اللفظ على المتبادر واجب في التعريفات اقول يتبادر هذا المعنى من التعريف لانه يدل
 على كون الصيغة الاولى تحت اصل وقاعدة حيث قال خروجه عن صيغة الاصلية اي عن صورة التي
 يقتضي للاصل والقاعدة ان يكون ذلك الا هم عليها فلما دل التعريف على الاصل المغايرة فلا بد
 ان لا يكون المعدول تحت اصل وقاعدة اصلا والالم يحصل المغايرة التامة الكاملة بينهما واللفظ
 اذا اطلق انصرف الى الكامل والمغيرات القياسية على عكس ذلك لان الاصل والقاعدة يقتضي
 ان يكون الاسم على هذه الصورة لا على صورة الاصل فان الاصل ان يكون الاسم على صورة ثمرية
 ومقام ومختار وميزان (قوله واما المغيرات الشاذة آء) وهي الجموع الشاذة اي الجموع
 التي جمعة على خلاف القياس والتصغيرات الشاذة وهي ما يكون تصغيره على خلاف القياس
 والمنسوبات الشاذة وهي ما تدخل عليه باء النسبة على خلاف القياس وشاربه الى دفع
 سوال تقريره ان التعريف غير مانع لصدقه على خروج اقوس وانيب من اقواس وانياب
 وهما تحت اصل وقاعدة وهي ان كل لفظ على وزن فعل كقوس وناب يجمع على افعال كاقواس
 وانياب فالجواب بالمنع باننا لاثم انها مخرجان من الصيغة الاصلية لانها انما يكونان كك
 اذا جمع القوس والناب او على اقواس وانياب ثم اعتبر اخراج افوس وانيب عن جامع اندليس كك
 بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس ولهذا نسب اليهما فيتم
 جمعهما ولو كانا مخرجين عن اقواس وانياب لنسب اي الاقواس والانياب اليهما اي الى
 اقوس وانيب فكون اقوس وانيب من المغيرات الشاذة نظرا الى السؤال باعتبار ان جمعهما
 على اقواس وانياب مبني على ان يجمع القوس والناب على اقوس وانياب وكونهما من
 الجموع الشاذة نظرا الى الجواب باعتبار ان جمعهما على اقواس وانياب مبني على ان يجمع
 القوس والناب على اقوس وانيب ثم جمعهما على اقواس وانياب فكونهما من الجموع الشاذة

باعتبار التوقف الذي لابد منه في السؤال والجواب قيل هذا المنع جار في العدل التحقيقي كجمع
 باننا نقول لانم ان يكون جمع مخرجا من الصيغة الاسمية لانه انما يكون كك اذا جمع جمعا اولاً
 على فعل او فعلا وان كان كالمجمع والجماعي والجمعي والجمعي وان كان يجمع جمعا
 ابتداء على جمع ينتج الميم على خلاف القياس فيكون من الجموع الشاذة ح فاذا اعتبر اخرج
 جمع بفتح الجيم من الجمع والجماعي او الجمعي وان لا يكون ممن منها تحت اهل وقاعدة واجيب
 بالفرق بينهما بانهم لم يجمعوا الجموع الشاذة في كلامهم غير منصرف وقد وجدوا جمع في كلامهم
 غير منصرف فاعتبر اخرج جمع منها على الوجه الذي ذكرنا وانقلنا ما للفرق ح بين العدل
 التحقيقي والتقليدي فان وجب تقدير العدل فيهما معا هو منع الصرف قلت وان كان سبب تقدير
 العدل في كليهما هو منع الصرف ولكن الاصل محقق في العدل التحقيقي ومقدر في العدل التقليدي
 والفرق بينهما باعتبار ذلك فلهذا هم (قوله فيمكن ان يقيم المقصم ههنا تميز العدل آ) قيل المقصم
 ههنا ليس مجرد فلذا التمييز ينبغي ان يكون المقصم تمييز غير المنصرف من المنصرف فان
 المقصم من ذكر الاسباب ينبغي ان يكون هذا التمييز فاذا كان التعريف بالاعم جائزا فالتعريف غير
 المنصرف غير مانع فيصدق على يدوم ومومي وغير ما بتحقيق العدل في يدوم مع امكان التسمية
 فيهما وكك يتحقق العدل في مومي مع تحقق الوصفية فيه فلم يميز المنصرف وغير المنصرف
 فح كيف يصح قوله فيمكن آ وقوله فلا حاجة آ هذا ما قالوا قول التمييز بينهما لم يصل الى حد الضرورة
 فيكفي في التمييز بينهما باستعمال العرب فما لا يدخله الكسر والتخوين فهو غير منصرف وعلى
 تقدير تحقق ما لا يعلم باستعمال العرب مع وجود السببين فيه حكم بانصرافه الى ان يعلم
 حاله باستعمال العرب فان الاصل في الاعم الانصراف (قوله الى ارتكاب تلك التكاليف) قال
 الفاضل السم ولما كانت العبارة اي عبارة التعريف غير صريحة في افادة بعض القيود سماه نكلنا
 والا اي وان لم يحمل التكلف بهذا المعنى فهذه العبارة على وجه يفهم المقصم منها بطريق
 التبادر من غير تكلف انتهى كلامه اقول الارم من كلامه ان قيود التعريف اذا لم يكن
 صريحا في المراد مع اطلاق اسم التكلف عليها وهو مبالا يرضى به وايضا الارم من كلامه ان
 في عبارة التعريف يكلف باعتبار بعض القيود لاجل جمعها مع ان الشرح ما ما بتكلفا باعتبار جميع القيود
 انني اضاف التبادر اليها ولهذا قال الى ارتكاب تلك التكاليف فاقول لما لم يكن حمل هذا
 التعريف على المتبادر خاليا عن التكلف لانه لا يوجب قيودا الى بعض قيود فلهذا جوز اسناد
 التكلف اليه فح لا يرد ما قال بعض المحققين من ان جميع هذا التعريف ومتبادر من العبارة
 وحمل العبارة على المتبادر ليس بتكلف بل التكلف هو العدل ول عن الظاهر المتبادر فقوله
 الى ارتكاب تلك التكاليف ليس بحيد (قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل) فان عدم صلاحية

التركيب والجمع والنفي الثانيك والالف والنون والعجمة ووزن الفعل فيها فظا واما عدم صلاحية
 الوصف والثانيك في عمر فلا امتناع الاجتماع بينهما العلمية والوصف وبين الثانيك والثانيك
 فلم يبق الا العدل وهذه نادور مشهور فان قوله لما وجدنا ذلك ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف
 فاعتبروا العدل يدل على ان اعتبار العدل في هذه الامثلة يتوقف على منع صرفها او على وجودها
 غير منصرف وبالعكس ايضاً فيلزم الدور ويمكن ان يجاب باننا لم نعكس فان منع صرفها او
 وجودها غير منصرف يتوقف على اعتبار موجب من اسباب التسع ولكنه لا يتحقق الا في ضمن العدل
 غاية ما في الباب ان منع صرفها مستلزم لاعتبارها (قوله لا انهم تنبها العدل) اي لا انهم وقفوا و
 جزموا الدال فيما عدمهم من الامثلة المذكورة لتحقيق الاصل والقاعدة فيها فحكموا على منع
 صرفها بل السبب على اعتبار العدل في التحقيق والتقدير هو منع الصرف ولكن الاصل في العدل
 الحقيقي محقق وفي التقدير مقدور ومفروض وانما قال فيما عدمهم لان من البين ان لا يكون
 ذلك الجزم في هذه ابي الدال التقديرى وقال بعضهم ان السبب على اعتبار العدل في التحقيق هو
 وجود الاصل لامتنع الصرف وفي التقديرى هو منع الصرف الا ان الشك لم يعد احسناً (قوله احدهما
 وجود الاصل) اي اعتبار وجود الاصل لا وجوده في نفس الامر فيشتمل العدل التقديرى ايضاً
 فان اعتبار وجود الاصل اعم من ان يكون محققاً او مقدراً (قوله اذ لا يتحقق الفرعية) اي
 لا يظهر بدون اعتبار ذلك الاخراج فان كون العدل مثلاً فرع المعدول عنه لا يظهر بدون ذلك
 الاعتبار (قوله فوجوده محقق بلا شك) بسبب وجود دليل غير منع الصرف على وجود الاصل وكون
 وجوده محققاً بلا شك لا ينافي كون مقدمات الدلائل ظنية وقد حقق في موضعه ان دلائل النحو
 ظنية فلا يردح ما قال بعض المحققين من ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
 المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجوار كون مقدماته ظنية (قوله وفي بعضها لا دليل)
 غير منع الصرف اي وفي بعض تلك الامثلة مثل عدم دليل على وجود الاصل غير منع الصرف
 ولا يفي ان كون منع الصرف دليلاً على وجود الاصل في عمر مستلزم لعدم وجدان السبب فيه غير
 العلمية ولو جوب اعتبار سبب اخر فيه ولعدم صلاحية اعتبار غير العلمية فيه وان كان مجموع
 هذه الامور غير منع الصرف فلا يردح ما قال بعض المحققين من ان فيه نظر لجواز كون مجموع
 وجدان عمر غير منصرف وعدم وجدان سبب فيه غير العلمية وجوب اعتبار سبب اخر فيه
 وعدم صلاحية اعتبار غير العدل دليلاً على وجود الاصل المعدول ولا شك ان هذا المجموع منع
 الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضه لا دليل على غير منع الصرف (قوله واما اعتبار اخراج المعدول عن
 ذلك الاصل) لا يقيم ان الحصر المستفاد من قوله فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديرى انما
 هو باعتبار كونها بط الجواز كون الانقسام اليهما بسبب اخراج المعدول عن ذلك الاصل المحقق

او المقدور لان اعتبار الاخراج امر محقق لا مقدور فلا يجوز الا تقسام اليهما بسبب ذلك الاعتبار
 (قوله فعلى هذا) اي على ما قرر مفهوم العدل (قوله معناه خروجا كائنا من اصل محقق) اشار الى
 ان المصدر بمعنى اسم المفعول والى ان قوله تحققتا صفة المصدر والمصدر وفوا جريا اعراب الموصوف
 على الصفة اي خروجا محققا والعامل في المفعول المطلق قوله خروجه اي خرج خروجا محققا ولما
 لم يكن الخروج محققا بل هو امر اعتباري قال اي خروجا كائنا من اصل محقق فاثبات المحققة
 للخروج باعتبار الاصل المحقق وتفصيل المقام ان المحقق وان كان صفة الاصل في نفس الامر
 ولكنه صفة الخروج ظاهر او كك قوله او تقدير اي خروجا متدارعا من اصل مقدر فجعل ذلك من قبيل
 توصيف الشيء بحال متعلقه بكسر اللام والشيء ههنا عبارة عن الخروج والمتعلق هو الاصل فامد
 المحقق والمقدور الى الخروج بسبب انهما مسندا الى الاصل مثل زيد قائم ابوه او زيد ضارب
 ابوه فالقيام صفة زيد ظاهر ولكنه صفة اللاب في الاصل واذا عرفت هذا فاعلم ان المشهور ان توصيف
 الخروج بالمحقق والمقدور توصيف الشيء بحال نفسه بان يكون نفس الخروج محققا او مقدرا ولكن
 اسناد المحقق الى الخروج ليس على الحقيقة بل على المجاز واما اسناد المقدور اليه على الحقيقة
 قال مولانا عزم ان توصيف الشيء بحال المتعلق خلاف الظاهر فان الظ توصيفه بحال نفسه خصوصا
 في قوله او مقدر كما في القسم الثاني من العدل لان كون الخروج مقدر انما يكون على مبدل الحقيقة
 فيكون من قبيل توصيف الشيء بحال نفسه فليس على ما ينبغي ما فعله الشرح من توصيف الشيء بحال
 المتعلق انتهى كلامه اقول لما لم يكن توصيف الخروج بالمحقق الا على مبدل المجاز اي توصيف
 الشيء بحال المتعلق فعل في القسم الثاني من العدل ايض من قبيل توصيف الشيء بحال المتعلق
 ليوافق بالقسم الاول وان جاز فيه توصيفه بحال نفسه ايض كما عرفت (قوله كثلث) وهو صفة
 ثانية لخروجا اي خروجا كخروج ثلث ومثلث او خبر مبتدأ به محذوف اي ذلك الخروج كخروج
 ثلث ومثلث او مو كخروج ثلث اهـ (قوله والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا) قال بعض
 المحشيين وانت خبير بان كون المعنى مكررا دون اللفظ وكون الاصل انه اذا كان المعنى مكررا
 يكون اللفظ مكررا ايض لا يستلزم ان يكون اصل ثلث ومثلث لفظا مكررا الجواز كونهما شاذين
 ولو سلم ان اصلهما لفظ مكرر لكن لا يلزم ان يكون اصلهما بلثثة ثلثة اذ يجوز ان يكون اصلهما
 ثلثا ثلثا لان ثلث ومثلث مونث لوقوعهما صفة المونث في القرآن والظ ان يكون المونث
 معدولا عن المونث انتهى كلامه اقول كلامي لا يدل على شيء لما سبق من انهم وجدوا ثلث ومثلث
 في كلامهم غير منصرف ولا يصح للاعتبار الا العدل فلو لم يكن فيه اصل محقق فلا بد من اعتبار
 الاصل المقدر فيه فلما كان فيه اصل محقق والى يحكم عليه بالشذوذ اذ احدا قد عتبروا فيه
 (قوله اذا كان المعنى مكررا) اي اذا كان ملحوظا مرتين يكون اللفظ مذكورا مرتين ايضا كما

في جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فإني لفظهما مكررا كالمعني وهما منصوبان على الحالية (قوله إلى رابع
ومربع) قال الفاضل السم الاظهر ان يقوم رابع ومربع بالعطف لاني الواضحة بين ثناء ومثنى ورباع
ومربع هو ثلث ومثلث وهو المشبه به فلا وجه لادخاله في المشبه الا ان يتم الى بمعنى مع انتهى
كلامه واليه اشار مولانا ص حيث قال لوجه لقوله الى رابع ومربع والظهور رابع ومربع الا
ان يجعل الى بمعنى مع انتهى كلامه وقال مولانا عب اراد بالي تعيين الحد والا فلا يظهر
المواو بدل الى انتهى بكلامه اقول حاصل ما قال مولانا عب سوال وجواب ونقير السؤال
على الوجهين الاول انه لو قال بدل بكلمة الى واوالعطف لكان اظهر لان الى لانتفاء الغاية
فتدل على ان بين مثنى وبين رابع ومربع اعم آخر من اسماء العدد مع انه ليس بينهما الا
ثلث ومثلث وقد ذكر اولاً فلا وجه لادخاله فيه والثاني ان الى يدل على عدم دخول
الغاية في المفيضة مع انها هتاد اخلت فيه وتقرير جوابه ان الشار اراد بكلمة الى تعيين الحد
والغاية الى غاية لتي لا يكون فيه خلاف من الاعداد في كونها من العدل التحقيقي فمع معنى
كلام الشار ان العدل التحقيقي في الاعداد التي بلا خلاف ينتهي برابع ومربع واذا عرفت
هذا فما قال الفاضل السم في جواب الشبهة المذكورة من ان الى بمعنى مع ليس في
المقابلة لان كون الى بمعنى مع لم يخرج الكلام عن الاظهرية لان الاظهرية المذكورة
ثابتة مع كون الى بمعنى مع على ان نفي الاظهرية من شئ لا يستلزم نفي الظاهرية منه بل
يستلزم ثبوتها فيه الا ترى ان نفي الاصوبية من شئ لا يستلزم نفي الصوابية عنه بل يستلزم
ثبوتها فيه فمن نفي الاظهرية من كلمة الى لم ينف الظهور عنها فجاز ان يكون بمعنى
مع على تقدير ملاحظة الظهور ايضاً (قوله لان الوصفية العرضية اه) اشار به الى دفع
سوال تقريره ان هذه الوصفية عرضية لا اصلية فلا تكون سببا لمنع الصرف اما كونه عرضية
لان ثلاثة ثلاثة موضوع للعدد فلا يكون فيهما وصفية ولكن الوصفية مارة لهما في
الاستعمال نحو جاءني القوم ثلاثة ثلاثة وتقرير الجواب ان المقصود مومع صرف ثلث
ومثلث لان ثلاثة ثلاثة فالوصفية العرضية التي في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها
اي الوصفية فيما وضع له وكلمة ما عبارة عن الموضوع له والضمير في المراجع اليها والضمير في وضعها
الى ثلث ومثلث فان معنى ذلك ومثلث بالفارسية هو ما بودن اي ذات هي متصفة بالثلاث
فيكون ثلث ومثلث موضوعين للمعدود لالعدد وحتى يكون الوصفية فيهما عارضة وفي حاشية
السيد قدس سره للمتمم مكنى الوصفية في ثلثا مثلاً اصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا التكرار
لم يستعمل الاوضاع فالوصفية لازمة للمكرر فيكون اصلية فما يوجد من المكرر اعني ثلث
يكون اصلية ايضاً وان لم يكن الوصفية في اسماء العدد نحو احد والثنان اصلية تم كلامه ثم

لا يخفى ان ثلث ههنا بضم الـثاء لما عرفت من ان معناه ههنا هو بودن بخلاف ما اذا كان بالفتح كما قالوا لفظ ان يكون ثلث بفتح الـثاء من اسماء العدد لاجتماعها وعليه يدل ما قالوا ان اسماء العدد كلها موضوعة للعدد واستعملها في المعدود على سبيل المجاز فاذا قلنا العشرة نصف عشرون فيكون العشرة مستعملة في المعنى الموضوع له واذا قلنا ان لى عليك عشرون درهما فيكون مشرور مستعملا في المعنى المجازي (قوله لا متبارها فيما وضعناه) يشعر بان ثلث بضم الـثاء ليس من اسماء العدد الا ان يحمل الـوضع فيه على الـوضع النوعي اذ في المجاز وضع نوعي او يحمل الاعداد اهم من اسماء العدد فانه صرح بعض الشارحين بكون ثلث ومثلث من الاعداد (قوله واخر جمع اخرى) لان جمع المونث في افعال التفضيل يحتمل على وزنين كما يحتمل الجمع المذكور عليه على وزنهم فيقيم اخر اخر ان اخرون واواخر اخرى اخر يان اخر يات واخر فيكون اخر جمع اخرى (قوله مونث اخر) اي اخرى مونث آخر (قوله واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا) لكنه لا يستعمل في هذا المعنى بل يستعمل بمعنى غير بعثي ديكر كما يقر بانني زيد لكن لا بد ان يكون الغير من جنس زيد لا من جنس امرأة وغيره وقيل اخر اسم تفضيل لان اشتقاقه كاشتقاق اسم تفضيل لانه يقر آخر اخر ان اخرون واواخر واخرى اخر يان اخر يات واخر كما يقر افضل افضلان افضلون وفضلي فضليان فضليات وفضل والظاهر انه لا يحتاج الى الدليل لان اصل اخر على وزن افعال اسم تفضيل قلبت الهمزة الثانية بالالف الذي هو مناسب بحركة ما قبله وهي الفتحة ثم المعنى المذكور وهو اشد تاخرا في الاصل لا يكون الا في افعال التفضيل فالاشتقاق لازم له فلا يردح ما قال بعض المحشيين من ان الدليل لا يدل على المدى اذ اهم التفضيل من المشتقات والدليل يدل على الاشتقاق فلا يدل على المدى وايضا ان التأخر الشدي قد يكون في غير اسم التفضيل ايضا انتهى (قوله ثم نقل اللف الى معنى غير) لان معنى غير لار لمعناه (قوله وقيل اسم التفضيل) قيل ان هذا القياس اما في اسم التفضيل الذي يستعمل في المعنى التفضيلي اذ في اسم التفضيل مطلقا اي سواء يستعمل في المعنى التفضيلي او غير فان كان الثاني فلمنع فيه محال وان كان الاول فمسلّم لكنه غير مفيد لكون اخر ههنا بمعنى الغير والجواب ان البراد ان قياس اسم التفضيل كك باعتبار اللف اي بحسب الـوضع فالعدل المعتبر ههنا هو العدل بحسب الـوضع فالجواب باختيار الاول قال بعض المحشيين ان الدليل لا يستلزم كون اخر معدولا من احدهما اذ يجوز ان يكون شاذا مغالفا للقياس انتهى كلامه اقول وفيه ما عرفت في ثلث مثلث فتذكر (قوله) وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه (قيل لا يعلم ذلك بمجرد ذكر اخر بدون ذكره في التركيب فلا بد ان يذكر في التمثيل تركيبا) فذكر اكيب البلغاء وقع فيه اخر بدون واحد من الامور الثلاثة ليعلم انه لم يستعمل بواحد منها

واجيب بان ايراد اخر هذا اشارة الى آخر الواقع في تركيب الجلفاء قيل هذا القياس يستند هي
ان يكون اخر بمدة الهمزة ايضم معدولا عن اخر المستعمل مع احدها وليس كذلك لان فيه وزن
النعل وسيجيء ان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان في كلمة واحدة واجيب بانه
قد مر ان مجرد وجود الاصل للاسم المعدول غير كاف بل لابد من اعتباره اخرجه عنه ولا حاجة الى
هذا الاعتبار في اخر بمدة الهمزة لوجود العلتين فيه وهما الصفة ووزن النعل ولا بد من ذلك
بالاعتبار في اخر فافتراقا ثم المراد ان احدا من هذه الامور الثلاثة يندكر مع اسم التفضيل في التركيب
كما يشعر به تثبت اسم التفضيل وصيغته يستعمل في قوله وقياس اسم التفضيل ان يستعمل في ايضم
يشعر به فلا يرد ما قيل ان استعماله بواحد من هذه الثلاثة اما ان يكون في اللفظ او اعم من
ان يكون لفظا او نقديرا فان كان الاول فممنوع وان كان الثاني فمسلّم لكن لم لا يجوز ان يكون
كلمة من مقدرة فيه كما في قوله الله اكبر اي اكبر من (قوله فقال بعضهم اء) قيل الاول
ان يكتفي بما سبق ذكره ولا يندكر هذا الكلام لانه يتوجه عليه ان المعدول عنه اذا كان معرفة فلا بد
ان يكون المعدول ايضم معرفة فاذا كان معدولا عما فيه اللام يلزم ان يكون المعدول عنه
والمعدول معا معرفة لان المعدول في حكم المعدول عنه مع ان المعدول ذكره لانه وقع صفة للنكرة
في قوله تعالى من ايام اخر وان كان موافقا لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا ونذكرا وانثى كما هو شأن
المستعمل باللام ويتوجه على البعض الثاني ايضم ان اسم التفضيل اذا استعمل بمن يكون مفردا
من كذا فيلزم عدول المثنى والجمع عن المفرد ويكون المعدول مطابقا لموصوفه بخلاف المعدول
عنه المستعمل بمن ويمكن الجواب عن الاول باننا لانم ان يكون المعدول عنه معرفة لجواز عدم
قصد التعريف من الالف واللام وعن الثاني بان الفعل لتفضيل اذا استعمل بمن يستوي فيه التذكير
والتانيث والتثنية والجمع وانما بانه لم لا يجوز ان يكون الموافقة بين المعدول والمعدول
عنه في العدل التقديري لا في التحقيق (قوله اي عن الاخر جمع اخر لان الكلام في اخر جمع اخر
قوله انما لم يذهب) بصيغة المجهول وفي اكثر النسخ لم يذهب بصيغة التثنية بارجاع الضمير الى
المضامين المذكورين (قوله لانهما نوجب التنوين) اي اذا حذف المضاف اليه هذا التنوين مسددا
كما في حينئذ (قوله واليهاء) اي لا يحذف المضاف اليه الا مع بناء المضاف كذا في الغايات
مئل قبل وبعد لا يقدّر ان قوله وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة مما لا يقتضية السوق والادغام
لانه يقتضي ان يقيم وانما لم يذهب الى انه معدول عما فيه الاضافة على ان التقدير في الاضافة غير
معقول لانا نقول المراد ان اخر اذا كان معدولا عن اخر المضاف اليه لوجب التنوين اء وليس شيء
مما في اخر فلا يكون معدولا عن اخر المضاف فكان المضاف اليه مقدرا (قوله اضافة اخرى مثلها)
في المضاف اليه لا يحصل في المضاف ولكن شرط المضاف في الاضافة الثانية ان يكون تابعا للمضاف الاول

لهواء كان التأكيد للمضاف الأول والمعطوف عليه والأول مثل ياتيم تيمم هدي والثاني مثل ابوي
واخويه اي ابويه بخلاف المضاف اليه فان المعطوف عليه في حكمه (قوله مونث اجمع) اي
جمعا مونث اجمع وطريق صرفه هكذا اجمع جمعا اجمعون جمع ولا يكون له تشنية وكك اكتب كتعا
اكتبون كتح وكك بتع وبصع بالصار للمؤنث (قوله وقياس فعلاء فعل اه) اي لقياس في لفظ على وزن
فعلاء ويكون مونثا لا فعل كاجمع فيكون اجمع مذكرة لا يقيم جمع فعلاء على وزن فعالى او فعلاوات
لا يشترط على ان يكون له مذكرة على وزن افعول فانه لو لم يكن له مذكرة على وزن افعول لم يكن له
يجمع على فعالى او فعلاوات كصعراء على صحاري او صحراوات مع انه لم يكن له مذكرة على وزن
افعل كاصحرا لان قول لما كان له مذكرة على وزن افعول في خصوص المادة فقال كك قيل فعلاء انه يجمع
على فعل اذا جمع مذكرة على فعل ايضم مع انه جمع اجمع على اجمعون لا على جمع بسكون الميم
وبجارية اخرى ان فعلاء افعول انما يجمع على فعل ذ لم يجمع مذكرة بالواو والنون او بالياء
والنون مع انهم قالوا اجمعون واجمعين الا ان يقيم هذا الجمع من لشواذ ولا يخفى ان معنى هذا التردد
المستفاد من قوله ان كانت صفة ان يجمع اه ان جمع في الاصل صفة وصار اسما بالغلبة الاسمية فلو
لاحظت اصله يجمع على فعل ولو لا خطت اسميته يجمع على فعالى او فعلاوات قيل ان فعلاء لو كان
اسما لكان اجمع يضم كك وافعل اذا كان اسما يجمع بالواو والنون اذا كان علما وليس اجمع علما فلا يصح
ان يجمع بالواو والنون وان كان صفة يجمع بالواو والنون اذا لم يكن افعول فعلاء كما يجيء في بحث
الجمع واجيب بانه شاذ وقيل انه علم جنس (قوله ان يجمع على فعالى) في النكسир وعلى فعلاوات في
التعديم وليد ابوي لمي (قوله والاخر الصفة الاصلية وان صارت) الوصفية (الغلبة الاسمية في باب التأكيد
اسما) اي لا تضر العاجلة ايضا بالاسمية في باب التأكيد على الوصفية الاصلية كقولك جأنى القوم اجمعون
كلهم فان اجمعون تأكيد القوم ولا يكون المراد من اجمعون هو الذات المتصفة بالجمعية حتى
يتحقق الوصفية فيه بل صار اسما فيكون المراد منه جماعة مخصوصة قيل لو كان في جمع صفة
فاما ان يكون من باب احمر حمر اي باعتبار انه افعول الصفة كاحمر او من باب الافضل اي باعتبار
انه افعول التفصيل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل اي
كلهم على الصفة هو فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي على فاعل كاساو ولا كان الثاني لم يكن مونث
اجمع حمر بل يجب ان يكون مونثه جمعى بضم الجيم واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفصيل
في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتى من كل شئ ثم جرد عن معنى الزيادة
فعدل عن اتم اسم التفصيل فهو كاخرفصار في حكم اجمع لفظا ومعنى فيصح ان يكون مونثه
جمعا كحمر لان العدل والصفة الاصلية انما يكون في جمع وانما يجمع كاخوانه كاجمعان واجمعون
وغيرهما وزن الفاعل على الصفة كذا ذكره و اجمع اسم تفصيل دون احمر والبعض والمور لان اسم

التفضيل لا يوجب من اللون والحيث (قوله وعلى ما ذكرنا) من تفصيل معنى الخروج عن ميغا
 لاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد بالجموع الشاذة اي لا ينتقض التفسير بها ولك ان تجعل اشار
 الى قوله ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
 اعتبار اخرجهم من ذلك الاصل وانما اعاد اخراج المجموع الشاذة ههنا للاهتمام بشأنها فان فيما
 بقي كان مجرد منع وهو بما يكون امتدالا لاثباتنا على كنهها جموعا شاذة بقوله وكيف ولو اعتبراه
 لا يردح ما قيل من ان ذكره مكرره خالا احتياجا اليه لا اخرجها في ضمن التعريف ولقائل ان يقول
 اوجه ايراد الاستدلال في ذاتم الامثلة وعدم ايراده في ذيل المنع فيما سبق الا ان يتم ايراده
 يا اخرج الامثلة للاهتمام بشأنها في الاخراج او يتم اخرجها ههنا بالمنع بعبارته اخرى غير عبارة
 لمنع الذي سبق في تعريفه فان قوله فانه لم يعتبر اخرجها اشارة الى المنع بعبارته اخرى
 انما لان اعتبار الاخراج فيهما معهما هو القياس فيهما مع ان اعتبار الاخراج معتبر في العدل كما
 سبق من ان القرعية لا يتحقق بدون ذلك الاعتبار في قوله وكيف ولو اعتبراه من هذا المنع
 واستدلال فيكون هذا المنع ههنا للاهتمام بشأنها (قوله فانه لم يعتبر اخرجها معهما هو القياس
) وانما يكون ذلك الاعتبار اذا جمع القوس والذاب ولا على اقواس وانما لم اعتبر اخرج
 نوس وانما عندهما (قوله ولو اعتبر جمعهما ولا) اي بدون جمع القوس والذاب ولا على اقواس
 الذباب (قوله فلا قاعدة) اشارته الى جواب حوال تقريره ان اطلاق اسم الشاذ على المجموع
 لشاذة لا يتوقف على ما ذكره سابقا لانه جاز ان يكون شذوذ ما لم يفتها بالقاعدة للاسم المخرج
 لا بد اذ كره فيه ما سبق فاجاب بقوله ولا قاعدة (قوله فمن اين يحكم فيهما) لا يتم لم لا يجوز
 ان يكون شذوذ ما لم يفتها بالاستعمال فان مخالفة القاعدة كما يكون مبدا المشذوذ كك مخالفة
 لاستعمال يكون سببا له لانا نقول المجموع الشاذ مستعمل بينهم (قوله ومن هذا تبين الفرق) ان
 الشاذ هو الذي لا يكون موافقا للاصل والمعدول هو الذي يكون موافقا له (قوله يكون الداعي
 الى نقلي زعفره منع الصرف لا غير) لا يتم هذا ايضا في ما ذكره سابقا في ذيل قوله واعلم اننا علم
 قاعدا نهم اذ يفهم من الداعي الى تقديره امور ثلثة وهي وجد ان عمر غير منصرف في كلامهم
 وعدم وجدانهم فيه مبيها ظاهرا غير العلمية وكون العدل صالحا للاعتبار فقط دون غير ذلك نقول
 ان المعدول كور فيما سبق هو الداعي الى تقدير العدل وما لم يور فيمانحن فيه الداعي الى تقدير
 اصل المعدول عنه فلا منافات ح (قوله كعمر خبر مبتدأ معدول) اي يكون ذلك الخروج كخروج
 عمر او عمر قبل العلمية جمع عام وورق قبل العلمية بمعنى السيد ثم ان العطف في قوله وكك
 زعفره من ذكر قوله كك الا ان يقر ان الكاتب في قوله كعمر التمثيل لا للتشبيه فلا بدح من ذكر
 كك (قوله ومثل باب قهقام) ولا يخفى ان ما يفهم من لفظ المعتل يفهم من لفظ الباب ايضا فتقدير

المثل مما لا يحتاج اليه الا ان يقرر ان التثنية للمشكلة بقوله كعمر لا انقصه المعنى (قوله المعدولة من قاطمة) وانما لم يقل عن قاطم بدون التاء كما قال مأمور وزافر وام يقل عامرة وزافرة لان في معنى قطام التانيث لانها اسم امرأة فينبغي ان يكون المعدول عنه ايضاً مونثاً (قوله على فعال فلما للاعيان) والتقييد بالعلم احتراز عما لم يكن عاداً بل كان صفة مثل فساق بمعنى فاسقة والتقييد بالاعيان جمع العيين احتراز عما لم يكن علماً للاعيان الخارجي بل كان علماً للمعنى كنجار بكسر الجيم القاء بمعنى النجور والمراد بالعين المونث الامر المونث القائم بذاته كالمرأة والناقاة والارزاق والكوكب ويقابله المعنى المونث وهو المعنى القائم بغيره كالكتابة مثلاً والتقييد بالمونث احتراز عما يكون مذكراً مثل كلاب وعلاب واعلم ان فعال اسم فعل كنفزال مبني اتفاقاً وكذا فعال مصدر كنجاراً وصفه كفساق واما فعال الذي هو علم للاعيان المونثة ففيه الخلاف وهو المراد بقوله ان فعال مبني عند اهل المخازن ثم اعلم ان بناء الكلام على ان قوله كعمر ومثل باب قطام تمثيل لنقد ير العدل في المعرب الذي هو غير منصرف فلا بد ان يراد بباب قطام ما اراد الشمر بقوله واراد ببابها كل ما هو على فعال^١ ليطابق المثال بالمدخل لانه معرب عند بني تميم بخلاف ذوات الراء فلا يزدح ما قال بعض المحشيين من اننا لانم ان مراد المصم بباب قطام كل ما هو على فعال علماً للاعيان المونثة من غير ذوات الراء لم لا يجوز ان يكون مراد بهذا الباب كل ما هو على فعال علماً للاعيان المونثة سواء كان من ذوات الراء او من غيرها لا يقيم ان هذا غير صحيح لان ما هو من ذوات الراء عند من قدر فيها العدل مبني فليس مما نحن فيه فان الكلام في المعرب لانا نقول كون الكلام في المعرب يقتضي ان لا يبحث عن المبني اصالة ولا يلزم منه ان لا يبحث عنه بالتبعية ايضاً لانه تمثيل والتتمثيل ليس يبحث عنه انتهي كلامه (قوله في لغة بني تميم) اي في مدحهم (قوله نحو حضار وعمار) وفي بعض النسخ ووبار قيل جظار علم للكوكب ونقل عن القاموس انها اسم جبل وعمار علم للجنس المكان المرتفع ووبار ارض في اليمن (قوله وليس فيهما السببان) قيل المراد اما انه ليس فيهما من اسباب منع الصرف الاسببان او ليس فيهما من اسباب البناء الاسببان او ليس فيهما شيء اصلاً الاسببان فائكان الاول فهم في الزمان صحيحا لكن ليس في اللغة لانه في صدد بيان بنائه حيث قال فانهما مبدئيان وفي بعض النسخ فانها هي حضار مبنية فينبغي ان يقر بدل قوله وليس فيهما الاسببان وليس فيهما الا الموافقة في الوزن وبمجرد الموافقة فيه لا يوجد البناء فقد راعى العدل لتحصل البناء وان كان الثاني فهو بطلان هذا ان السببان ليسا من اسباب البناء وان كان الثالث فهو بطلان لهما وصفان كثير غير هذين السببين كموافقة الوزن هذا ما تعرضوا به ومنهم الفاضل السم الا ان الفاضل المذكور حرر من الشبهة على وجه التبرير بيان الشقوق فيها بل غلط فارجع اليه حتى تبين لك ما ذكرنا اقول يمكن اجواب عنه باختصار

الغايي بجعل الاستثناء منقطعاً لا متصلاً حتى يرد ما ذكرناه والقريظة على كون الاستثناء منقطعاً قوله والسببان لا يوجبان البناء فإن هذا الكلام يشعر بأن المستثنى ليس مخرجاً من المستثنى منه لأن معناه أنه والحال إنه ما ليس من اسباب الموجب للبناء (قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل موجب البناء) أي ضم إلى مناسبتهم النزال ورناء مناسبتهم العدل لا فيحصل البناء وذلك لأن مجرد المناصفة الأولى لا يوجب البناء والأجنبي ملام وكلام وحجاب وانما عنوا ببنائها ليحصل الكسر الإلزام بسبب البناء اذكر الرأى مصححة الالة المطلوبة المقبوضة من قوله حملاً على نظائر ولأن الرأى ثقيل لكونه حرفاً مكرراً والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب لأن البناء بحركة واجبة بلا تموين وحركات ثلاث وقيل انما لتزمو انثاء لانهما الغطان طويلان لانهما يشتملان على حرف زائدة وهو الالف فاعتبر البناء للخف لا يقيم هذا الوصف يا زمر ان يكون غير ذوات الرأى يضم مبنياً كظام لا شتماله على حرف زائد فيكون طويلاً ثانياً لا نانا نقول في ذوات الرأى نقل اخر فان الرأى ثقيل لأنه مكرر في اللسان فبينهما فرق ثم ان حصار مبنياً لانها مشابه لنزال المشابه للامر لأنه بمعنى انزل بكسر الهمزة ووجه المشابهة بين حصار ونزال ان كل واحد منهما معدول عن شيء فان نزل معدول عن انزل وكذا اترك معدول عن اترك بضم الهمزة ثم الظان يكون العدل في ذوات الرأى تحقيقاً لا تقديراً فانزل بكسر تين امر من نزل ينزل بضم العين فقياسه ان يجمع بضم تين فلما جاء بكسر تين علم انه اي انزل بكسر تين معدول عنه اي عن انزل بضم تين وكذا اترك بضم تين امر من ترك يترك بفتح العين لا يقيم قد سبق ان تقديراً العدل انما يكون لمنع الصرف لا غير لاننا نقول ذلك في غير المنصرف وفي المبنى يكون سبب اعتبار البناء ايضاً لا يقيم لو كان اعتبار العدل سبباً للبناء فكان نظام ايضاً مبنياً لا اعتباراً فيها لاننا نقول ليس فيها عدل حقيقة بل قد اعتبر والغرض الاطراد والاعتبارات لا تؤثر الا في حق ما اعتبر فيه االة لئلا يلزم بدلان السعي والغرض فان قدر العدل المبنى يلزم البناء كما في ذوات الرأى وان قدر الاطراد في تقدير العدل فلا وجه للبناء (قوله وهذا ايضاً كتر باب قظام) واجيب بان قوله قظام ليس مثلاً بل تنظير وذكره استطراد وفيه اشارة الى ان تقدير العدل لا يلزم ان يكون لمنع الصرف فقط بل تقديره في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات وقال بعض الشارحين ان الامر بالعدل التحقيق ما كان عليه دليل غير منع الصرف واطراد الباب والتقدير يغلاف في ذلك فلا يشكل بنحو قظام (قوله وحمل ما عداها) عطف على اعتبار العدل (قوله وهو كون الاسم دالاً) وانما فسر به لابل الدال لانه هو السبب لمنع الصرف والحاصل ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالاً على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها وما هو سبب لم يميز الصرف هو الوصفية لانها حالة في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين

ذلك الاسم قلنا اختار المعنى الثاني في تفسيره (قوله على ذات مبهمة) لم يتعين ببعض الصفات التي اجازت معها لوحظت تلك الصفات معاً قيل هذا التعريف ليس بجامع لانه يصدق على الاوصاف الماخوذة من صفات مقيسة الى ذات معينة كالقياس الذي هو ماخوذ من الغبط الذي هو كثرة الماء فانه يدل على ماء كثير لا على ذات مالها الكثرة المأثمة فانه بعيد وكل المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف ايضاً فان ادبر يضم الهمزة وفتح الدال مضمر او ربت فتح الهمزة وضم الدال جمع دار يدل على دور متصفة بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفيه ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا يخل لوزن الفعل فيما اوله احد الزوائد فلا ولي ان يقيم هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة لم تتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها كاحمر او بما فيس اليه ذلك البعض وهو الذات المعينة كغياث وادير فان الحقارة وصف تدل على ذات مبهمة لم تتعين الا بما فيس اليه ذلك البعض وهو المصغر اعني ادير المتصف بالحقارة وانقلبت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع صرف طلحة بالعلمية والتأنيث قلنا هذا من باب توصعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قيل التعريف ليس بجامع لعدم صدقه على رحمن ورحيم لان هذا لا يدلان على ذات مبهمة لان المراد منهما هو الذات المعينة واجيب بان المراد هو الدلالة على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع وانهما بحسب الوضع عام يتناول الواجب وغيره ثم استعمل في الواجب لغلبة الاسمية كما في الامود وفيه نظر لانه لا يحتاج الى قوله وشرطه ان يكون وصفا في الاصل لا اعتبار القيد بحسب الوضع في التعريف وايضاً لا يحتاج الى قوله سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع الا ان يقر ايراد للتوضيح والتصريح بما علم ضمنا قيل التعريف ليس بمانع لصدقه على اله بكسر الهمزة ومد اللام لان معناه المعبود وهو وصف اجيب بان المعتبر في الوصف ان يكون مقصودا ومعناه المعبود غير مقصود لان المقصود من الاله هو الذات المعينة (قوله سواء كانت هذه) القرينة على هذا التعميم قوله وشرطه (قوله ان كانت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة) المذكورة وزاد قيد المذكورة مولانا عصم قال القابل السمع وفيه ان مثل الذكورة والانوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان الاخذ معها موجبا للموصفية يلزم ان يكون جميع الاسماء الذكورة وصفا لانه يدل على ذات مبهمة ماخوذة مع الذكورة والانوثة فيلزم ان يكون مثل انسان ورس وحيوان وحجارة وتجارة وكتابة وصفا وايضاً تلك انتهي كلامه اقول دلالة الاحمر على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها انما يكون بحسب الوضع بدليل قوله سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر في ما قال الفاضل الاسم على ما عرفته انما ليس بشئ لانه ليس دلالة شئ من الامور المذكورة على الذكورة والانوثة بحسب الوضع بخلاف دلالة احمر على الذكورة فان الانسان مثلا يدل على الحيوان.

الناطق بالوضع وكل واحد من المذكورة والانوثة خارج عنه بخلاف لعمرفان معناه شيء يدكر له
المذكورة فالذكر والذكورة دخلت في مفهومه وايضا هو مراد من الملاحة على ذات مبهمة هو الدلالة على الذات
المختلفة الحقائق لان الذات المبهمة انما يكون دليلى هذا التقدير ولهذا قالوا ان ادور بضم
الدال معناه دوز معينة متصفة بالحقايرة كما عرفت في مدار هذا السبب (قوله فانه لما اجرى به)
ولفظ اجرى يستعمل في موضع كان على صفة شيء او حاله منه وهذا المراد هو الاول (قوله لاصالته)
وقوته لان الاصل في الاسم الانصراف ومنع الصرف على خلاف الاصل ففى الوصف الاصلى قوة ينصرف
الاصلى الى غيرة بخلاف العرضى (قوله لا العرضى لعرضية) قال مولانا عاب فانه في معرض الزوال
فكانه لم يثبت والسبب الراجع للاصل وهو هذا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ
الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضى والاستدلال على ذلك
بانصراف اربع مع وجود وزن الفعل والوصف العرضى فيه مدخول لاننا نم ان يكون انصرافه
للموصفة العارضية لم لا يجوز ان يكون انصرافه لعدم وجود شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله
التاء فانه يقبل التاء حيث يقر اربعة واجاب بعضهم بان دناه التاء ليست عارضة على اربع
كما هي عارضة في يعمل والا كان اربع مذكر متقدما على اربعة مع ان المذكور هو اربعة والمؤنث
اربع والمذكر مقدم على المؤنث لانه اصل والمؤنث فرغ وقيل في رده هذا ليس بشئ
لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلى في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن فكيف
يعتد بسبب بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا من شرط اعتبار الوزن
قال السيد قدس سره وليس بشئ ما قيل ان المراد من عدم قبول التاء عدم قبول تاء
التانيث والتاء في اربعة للتذكير لا للتانيث لان قولك اربعة رجال اوزيد بن باعبار
الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤكد ما قاله انقلاب تاء ما
في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية واجاب المصم بان المراد عدم قبول التاء
اذا كان دخولها قياما وليس دخولها في اربعة قياما بل على خلاف القياس والقاعدة لان
القياس والقاعدة دخولها على المؤنث انتهى حاصل ما قال مولانا عاب (قوله ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع) قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتمدة عليه
انتهى اي لتفرع دلالات الثلث المعتمدة في باب الافادة والاستفادة على الوضع صار الوضع
اصلا لان الاصل ما يمتني عليه شيء فيكون الدلالات الثلث فرعاً للوضع لا اعتبار الوضع في
مفهوماتها فيكون الوضع اصلا لا يفهم لا منع لظرفية الوضع للموصف لاننا نقول اما صار الوضع اصلا
والدلالة فرعاً له فصحة نسبة الدلالة التي هي وصف الى الوضع بكلمة في لقوهم ان اشتمال
الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف فيكون الوضع ظرفاً حكماً بالنسبة الى

الدلالات لان الدلالات تحصل منه فكأنها فيه ونقول المضاف محذوف أي شرطه أي يكون
وضعا في زمان الوضع بان كانت الوصفية وقت الوضع قال الفاضل السم يجوز جعل قوله في الأصل
خبر ان يكون فلا حاجة الى تقدير وضعا حتى يتوهم جعل الاسم والخبر امرا واحدا انتهى كلامه
اقول إنما قدر قوله وضعا لان قوله ان يكون في ناويل الكون ولا يجوز ان يقع شرطه كون الموصف في
الأصل أي في الوضع فإنه ليس هذا الكون في الأصل بل يكون الموصف فيه فلذا قال شرطه كون الموصف
وضعا في الأصل ثم ما قال الفاضل السم من انه يتوهم ان يكون الاسم والخبر شيئا واحدا ليس بشيء
لان معناه ان شرطه ان يكون الموصف أي المسمى بالوصف اصطلاحيا وصفيا في الأصل (قوله
للاضرء بان يخرجها) الفاء للتفريع وإشارته بان تشرحه اذ الى دفع ما يقع ان الوصفية
نزول بالعلية الاسمية لانها وان زالت بالغلبة في الجملة ولكنها لم يخرجها عن سببية منع الصرف
أي سببيتها باقية (قوله ومعنى الغلبة اختصاصه) والحاصل ان معنى الغلبة ان يكون اللفظ في الأصل
عاما للأشياء ثم اختص ببعضها كراه الاستعمال فيه بحيث لا يحتاج في الاطلاق عليه الى قرينة
وذو الشئ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروط ببقاء المعنى الوصفي فاذا
لم يصرف اللفظ الى معنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة
اجزائه على غير ذلك الفرد وهو لا ما به لاعتباره في المفهوم ثم ما ذكره يستعمل ان يكون
تعريف الغلبة الوصفية او تعريفا لغلبة الاسم المطبق سواء كان اسم الجنس او لافان النجم اسم
وهو في الأصل مطلق النجم ثم غاب على نحو السبعة كما في ابن عباس فان للعباس كان النون كثيرا
لكن اذا قيل ابن عباس فالنوم ينحدر منه الى عبد الله بن عباس ثم المراد بقوله اختصاصه
بعض افراده فبعض افراد النوعية لا افراد الشخصية لانه يحصر علما فلا يؤثر في منع
الصرف لعدم معنى الوصفية فيه (قوله في الفهم عنه) أي في الفهم عن اسود بسبب الغلبة
لاسمية في الحجة السوداء فلا يردح انه لم لا يجوز ان يكون القرينة هي كثر الاستعمال على
فهمها عنه (قوله فلذلك المذكور) اشار به الى ان ارجاع ذلك الى الامرين وهما اشتراط
الوصف الاصلى وعدم مضرة الغلبة الاسمية بتاويل المذكور فلذلك نشر على ترتيب اللف
فارجاعه اليهما المتوضيع وايضا المشار اليه في ذلك بعيد فنامب ارجاعه اليهما معا اولان
الغلبة منفردة على اشتراط اتصال الوصفية قيل ان الفاء للتفريع واللام للعلف فاحدهما
يفني عن الآخر واجاب عنه مولانا عب بان الفاء للنتيجة فيدل على ترتيب العلم واللام
للتعليل فيبين ترتيب المعلوم انتهى فيكون كل واحد منهما لغرض لا يتناول له الاخر
ومعنى كونه لترتيب العلم انه يحصل العلم من قبل الفاء الى ما بعد ما فيحصل العلم
من اشتراط الوصف الاصلى ومن عدم مضرة الغلبة الاسمية انصراف اربع وامتناع صرف

فلا يكون شيء منوما مسئلا ما لا آخر فاذا عرفت ذلك فما قال بولا ناعص من ان الفاء
لترتب النتيجة لا العلم بها كالفاء الواقعة في النقايج كما في قولنا فالعلم حادث فلهذا النتيجة
حاصلة عند ترتيب الصفري والكبرى وان لم يكن لنا علم بها لا طائل تحته اصلا ولا يخفى
انه يحصل العلم بالنتيجة من فاء النتيجة فان اللام يدل فيه على استثناء صرفي اربع
على المشا را ليه بذلك وهذا الاستثناء اثر للاشتراط المذكور فيصيح فاء النتيجة ولام
التعطيل الذي تدل على العملية في نفس الامر فتأمل (قوله صرف لعدم اصاله الوصفية
اربع اة) و اشار بنسبة الانصراف الى اربع الى ان كلام المصم من قبيل نسبة الجزء الى
الكل لا يقيم انصرافه لانقضاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء لا لعدم اصاله
الوصفية لانا نقول التاء في اربعة ليست التانيم بل للتدكير وشرط وزن الفعل ان
لا يكون فيه ناء التانيم لا يقيم ليس الوصفية العارضية في اربع لانه لا يقع صفة في التركيب
لان العدد لا يكون محمولا على المعدود ولا بد في الصفة التحويلية من الحمل فلم يكن الوصفية
العارضية فيه ايضا لانا نقول المراد من الاربع ههنا موزونات لها الاربعية وهي محمولة على
النسوة كما يكون المراد من احمر هو شيء له الحمرة (قوله وامتنع اة) عطف على صرف وانا
زاد الجار والمجرور وقال امتنع من الصرف اسود ليصح الحمل بين قوله وامتنع اسود ويمكن
تقدير المضاف لصحة الحمل اي امتنع صرف اسود لكن على تقدير ملا حظ الجار والمجرور
يكون امتناع بمعنى الابعاء وعلى تقدير حذف المضاف يكون بمعنى المشهور واقتضى ان يقول
ان تقدير المضاف اولي لكونه اخصر فالوجه في تقدير الجار والمجرور هو الموافقة بقوله صرف
اربع لنسبة الانصراف الى نفس الاسم بجعله ناعلا له فالمناسب ان ينسب الامتناع ايضا
الى الاسم نفسه بجعله فاعلا بخلاف ما اذا قدر المضاف (قوله حيث صار اسمين للحمية) لا يقيم
ان اسود ليس اسما للحمية لان الاسم من اقسام الكلمة وهي لفظ موضوع وليس الاسود موضوعا
للحمية لانا نقول يكون فيه وضع حكما وان لم يكن حقيقة (قوله اعنى السواد) اي السواد
في الجملة كما هو معنى الدامة لا السواد مطلقا (قوله لم يهجر) بصيغة المجهول (قوله ايضا)
اي لم يهجر حين غلبة الاسمية استعمالها في معانيها الاصلية بالكلمية بل يستعملون فيها ايضا
كما لم يهجر استعمالها في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية وهذه الاستعمال ان استعمالها
في معانيها الوصفية حين غلبة الاسمية لا يكفي في منع الصرف بل لابد في استعمالها في معانيها
الاصلية بالكلمية (قوله فالبايع من الصرف في هذه الاسماء اة) لا يقيم في اسود ليس وزن الفعل لعدم شرط
وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء حيث يقيم للحمية الاننى اسود لا بائنه لقيم له التاء للحمية الاننى
ليس باعتبار الوصف الاصيل الذي لا جله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية كذا

ذكره فيما بعد ثم الفاء فيه للتفريع فلزوم الوصفية في هذه الأسماء مما سبق ظوا بالزوم وزن الفعل
فلعدم سبب آخر فيها غير وزن الفعل فلا يردح ما ذكره بعض المحشيين من أن قوله ووزن الفعل
غير متفرع على ما سبق (قوله فلا اشكال في منع صرفها) يظهر منه أن حين استعمالها في معانيها
الغير الأصلية اشكال وهو أنه يحتاج على هذا التقدير إلى القول بأنه لا نضره الغلبة الأصلية
حتى يكون سببا لمنع الصرف فم يكون لكلامه فائدة فما قال بعض المحشيين من أنه لا فائدة
في هذا الكلام إذا لا شبهة في منع صرفها عند استعمالها في معانيها الأصلية ليس بشئ لما ذكرنا
فيه من جنس الفائدة (قوله وضعف منع أفعى) أي منع صرف لفظ أفعى (اسم اللحية) وأعلم أنه جعل
بعضهم في زيل التفريع بعطفه على صرف فيتفرع على الاشتراط الوصف الأصلي فقط ومن البين أن
الشئ لم يذهب إلى ذلك بل جعله كلاما معتانفا وجعله عطفًا على التفريع وإنما لم يذهب إلى ذلك
لأن ضعف هذه الأسماء من منع صرف لا يترقب على اشتراط الوصف الأصلي إذ العارضي لو فرض كونه
سببا لمنع الصرف يتحقق أيضا الضعف في منع صرف هذه الأسماء لعدم وصف العارض فيها على سبيل
الجزم فإذا عرفت ذلك فالقول بأنه لا بد من اعتبار ثلاثة أمور فيما سبق أحدها اعتبار الوصف
والثاني اشتراط الوصف في الأصل والثالث عدم مضرة الغلبة للشرط الأولى ودوا اعتبار
الوصف يصير في منع صرفها ضعف لعدم الوصف فيها ليس بشئ لأن اعتبار الوصف من الأمور
الثلاثة لأنه واحد من الأسباب التسعة المذكورة (قوله على زعم وصفيته) متعلق بقوله منع أفعى
فيكون ملغى للمنع لعللة الضعف فإن عللة الضعف ما ذكره بقوله ووجه ضعفه وكذا في الباقي
ثم الزعم به معنى إدراك المرجوح فلا يرد ما قيل أن الزعم إدراك جانب الراجع والثوهم إما
إدراك جانب المرجوح وإما إدراك غير مطابق للمواقع فعلى الأول الدليل غير مثبت للمدعى
لجواز أن يكون اشتقاق أفعى من النخوة متوهما ولا يكون وصفيته متوهما وعلى الثاني فالمقدمة
منوعة لجوار أن يكون اعتقاد اشتقاقه منه مطابقا للمواقع (قوله لنسبهم اشتقاقه من النخوة)
فيكون فيه الوصفية لصدقه على كل ما فيه خبث لكن توهموا اشتقاقه منها ثم بسبب غلبة
الأصلية صار ما للحمية في هذا التوهم ينجر إلى ضعفه وكذا توهم في البواقي (فولد ذي ذيلان)
بكسر الحاء (قوله لعدم الجزم بكونها أوصافا أصلية) أي ليس دليل يدل على أنها في الأصل أوصاف
وأيضا لم تجزم بكون استعمالها بالتقوين حتى يعرف بهذا الاستعمال أنها منصرف فلها أصار منع
جوازها، مثلا لا يقيم هذا الكلام يدل على أن منع الصرف ينوقف على كون السبب فيه مجزوما به فيلزم
ح أن لا يكون عمر غير منصرف لفرض السدل فيه فلا يكون مجزوما به لانا نقول بينهما فرق
وهو أن عمر غير منصرف قبل فرض السدل فيه لأنه وجد غير منصرف في كلامه بخلاف أفعى مثلا لأنه
يصير بسبب ذلك السبب المشكوك غير منصرف والحاصل أن بالسبب الذي هو مشكوك ومتروك

فيه لا يصير الاسم غير منصرف بخلاف الاسم الذي يمنع من الصرف قبل فرض السبب فيه فانه
 جاز ان يكون غير منصرف بسبب المشكوك والدراد بالجزم هو الاعتقاد الشامل للظن
 فلا يرد ان وجه الضعف ضعيف لجواز ان لا يكون الجزم بكونها اوصافا ولكن كان الظن بكونها اوصافا
 (قوله فانها لم يقصد اه) هذا على عدم الجزم بكونها اوصافا لا يقيم ايراد قوله لاني الحال مستدرك
 لا حاجة اليه لان المعتبر هو الوصف الاصلي فان علم الجزم يتوقف على عدم الوصف الاصلي فقط و
 لا يكون الوصف الحالي مستلزما للوصف الاصلي كما في اربع في مروت بنسوة اربع لا نناقول ايراده
 للمبالغة في الوصفية ويمكن ان يقيم الدراد من قوله لاني الحال دون في الوصفية الاصلية التي
 نسب متحققة في الحال ومن قوله لاني الاسم دون في الوصفية الاصلية التي زالت بسبب غلبة
 الاسمية وان لم ينزل تلك الوصفية بالكلية بل بقيت على وجه يصير مجبالا للصرف كما يشعر به
 كلام الشارح فلا اشكال - لانه انما يرد اذا حمل قوله لاني الحال على نفي الوصفية العارضية (قوله
 مع ان الاصل في الاسم الصرف) هذا المدفع ما يقيم ان اللازم مما سبق ليس الاكون فانه الامعاء مساوية
 في منع الصرف وعدمه ولم يلزم منه كون الصرف اقوى واغلب من منع الصرف حتى يكون منع
 الصرف ضعيفا فلما بين ان الاصل في الاسم الصرف علم ان الصرف اقوى فيها بالنسبة الى منع الصرف
 (قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء) واما زاد اللفظي رعاية للتقابل باادعوي ولا يصح
 قوله بالتاء التقابل لوجود ما في التانيث المدعوي ايضا لان التانيث المدعوي يضم حاصل
 بالتاء تقدير او بدا يقوم مقامه وهو حرف الرابع وبعبارة اخرى انما زاد اللفظي ليعطف قوله
 والمدعوي كل عليه اي التانيث المدعوي الحاصل بالتاء اي بالتاء المقدور ولا يصح ان يكون
 قوله والمدعوي كل معطوفا على قوله بالتاء لوجود التاء في التانيث المدعوي ايضا ولما قل
 ان يقول لا يحتاج الى ذكر اللفظي لانه ما ذكر لانه يمكن ان يعطف قوله والمدعوي كل على
 قوله بالتاء بان كان المراد من التاء هو التاء القادرة اي التانيث المتطلب بالتاء ظاهرا فيصح
 العطف لانه وان كان التاء في المدعوي ايضا الا انه اظهر ظاهره واعلم ان تاء التانيث هي تاء زائدة
 في اخر الاسم مفتوحة ما قبلها ينقلب في الوقف ماء فليس التاء في اخذ التانيث لان تاء القيد بين
 الاخيرين قد انقلب في بدل من اللام فلم يدرى باختلاف كسر حرف ولوسي بما موند كانت
 كونه فيجوز منع صرفه للعلمية والتانيث المدعوي وقوله الحاصل متعلق بالاراء والحروف وانما
 اوردت بالالف واللام ولم يقل حاصل مع انه اولى لانه على تمام الشئ يلزم ان هذا الموصول مع بعض
 الصلة لان اللام في اسم الفاعل للموصول وبعض الصلة هو حاصل بمعنى حصل اذا ظاهرا اللام يستدعي
 الوصف لا الحال وبنى الشارح على مذاهب الكوفيين فانه يجوزون حذف الموصول من بعض الصلة
 و اشار بقوله لا بالالف الى ان قوله بالتاء احتراز عن التانيث بالالف فانه لا يشترط له لزوم الالف

(قوله اي علمية الاسم المونث) اشار به الى المسامحة التي في عبارته حيث لا يكون شرط العلمية بل العلمية صفة لهم كما يكون التانيث صفة له ايضاً وقائل ان يقول ان الرقصة من اشتراط العلمية فيه هو لزوم التاء فان التاء نصير لا زماح فلو قال شرطه الوضع لكان اشمل لانه تشتمل الوضع العلمي وغيره الا ان يقر اشتراط العلمية يحصل به سبب اخر لمنع الصرف مع حصول لزومها ولا يحصل سبب بوضع الغير العلمي (قوله ليصير التانيث لازماً هذا يشعر بان مدار منع الصرف فيه باللزوم لا بالعلمية فيل للزوم اعم من العلميه لانه يوجد بداونها كالتجارة والحجارة والرحمة والبركة فاذا كان مداره فيه باللزوم فلم يقل بشرط اللزوم والجواب المذكور جواب عنه ويمكن ان يجاب ايضاً بان اشتراط العلمية بناء على الاغلب لان الاغلب ان يكون التاء الحاقياً ولوجعل اشتراط العلمية عاماً بحيث يشتمل التاء التي هي جزء الاسم كالتاء في تجارة مثلاً لكان له وجه وان كان التاء في تحارة لازمة لا احتاج الى هذا الاشتراط وذلك لان هذا الاشتراط فيها بتبعية تاء التانيث اللاحقة لان الام الى تاء التانيث ان يكون الحاقياً ويجوز ان يكون معنى قوله ليصير التانيث لازماً انه فيما لم يكن لازماً ولا يشكل بما لا يكون التاء فيه لازماً ثم المراد بقوله لتصير التانيث لازماً ما لم ينفك عنه بقدر الامكان فلا يرد ان الدليل المذكور بقوله لان الاعلام اذ غير مثبت للمدعى لانه لا يلزم من كون الاعلام محفوظاً عن الصرف بقدر الامكان ضرورة تانيثهما لازماً بمعنى عدم الانفكاك (قوله بقدر الامكان) اشار به الى انه قد ينصرف فيهما كما في الترخيم وضرورة الشعر ولقائل ان يقول ان كان الترخيم للضرورة فنسلم ان رعاية الحفظ عن التصرف غير ممكن واما اذا كان الترخيم فيها للجواز فعدم امكان ذلك الحفظ ممنوع الا ان يقر ان الترخيم للجواز انما يكون للتخفيف فما دام المقصود هو التخفيف فيه لا يكون التصرف فيه ممكن بالامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون عدم التصرف ضرورياً لا سلب السلب اثبات (قوله وضع ثان) وانما قصد الوضع الثاني ايلا يتوهم ان العلمية وضع الاول فلا يرد ما قبل لم يقل وان العلمانية وضع كل حرفاء المراد ان العلمية في اكثر الاعلام وضع ثان لان اكثر ما قبل الوضع للمعنى العلمي موضوع للمعنى الغير العلمي فان قائمة ملا قبل العلم يكون القايم فيهما موضوعاً لشيء والتاء موضوع لشيء آخر (قوله وكل حرف وضعت الكلمة) اي كل حرف وضعت الكلمة معه على شيء لا ينفك هذا الحرف عنها فلا ينفك التاء عن قائمة عندها علمها علماً ولقائل ان يقول اما المراد عدم انفكاكه عنها اصلاً او عدم انفكاكه عنها بتمام الامكان فلان الاول فالتمتد منه ضرورة وان كان الثاني فمع كون مال الدليلين واحداً (قوله والتانيث المعنوي) اي ما يكون بقاءه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزوم ومجاناً ما ان مال مولانا غلب لا يقيم هذا يشكل بعقرب لعدم التاء في نصبره لاننا نقول التانيث المعنوي هو الذي كان التاء مقدرة فيه

أو كان في اللفظ حرف قائم مقام التانيث (قوله أي كالتانيث اللفظي بالتاء) لأن المقادير عندنا هم
 اضعف من الفاو شرط الظاهر العلمية فكون العلمية شرطاً للمقادير أولى (قوله كما ما عا ر إليه بقوله اء)
 انقيل الاشارة يطلق في الدلالة الخفية مع ان المصنف صرح علي شرط الوجوب بقوله وفرد تحتها
 فلم يقع لفظ الاشارة في موضعها قلنا لان ذلك بل يستعمل في الدلالة غير الخفية ايهم ولو سلم
 فنقول هذا انما يتوجه اذا كان الضمير في اليه راجعاً الى شرط الوجوب فقط بل هو راجع الى شرط
 الوجوب والجواز جميعاً بناو يل المذكور او المجموع فلا اشكال ح لان الدلالة علي شرط
 الجواز دلالة خفية فان من اشتراط احد الامور الثلاثة التي هي شرط الوجوب يفهم جواز شرط
 العلمية لان هذه الدللة لا يكون مبالاً بالوجوب منع الصرف بدون العلمية كما هو مبالاة لهم ايضاً
 (قوله احد الامور الثلاثة) اشار به الى ان كلمة او في عبارة المصنف ليست لترديد والتشكيك بل
 لتنويع اي واحد من الأنواع الثلاثة (قوله من هروفاً الثلاثة) اي او كان متحرك الاوسط
 اكان ثلاثياً (قوله وانما يشترط في وجوب تانيث التانيث اء) قيل من اين يعلم ان هذا الشرط شرط
 وجوب التانيث المعنوي ولم يكن شرطاً للعلمية التي اجتمعت مع التانيث بالتاء في اسم او شرطاً
 ، وللمعنوي جميعاً فلم جعله المهم شرطاً لوجوب تانيث التانيث المعنوي اجاب عنه مولانا
 هم بانه لو كان شرطاً لكانت مشروطة بهذا الشرط في غير ذلك المواضع ايضاً مع انه ليس كذلك لانها
 اذا جمعت بالعدل مثلاً لا يكون مشروطة بهذا الشرط فيكون شرطاً للتانيث المعنوي فقط
 اجاب عنه مولانا عاب وانه جعله شرطاً للتانيث المعنوي لان الكلام مسوق لبيان شرط التانيث
 المعنوي اي الكلام فيه فولاينا في ان يكون العلمية ايضاً مشروطة بهذا الشرط ورد مولانا عاصم
 ان الكلام يكون في العلمية ايضاً فيما بعد اي فيما ذكر العلمية فيه مع انه لم يجعل العلمية فيما بعد
 مشروطة بهذا الشرط انتهى كلامه اقول مراده اي مراد مولانا عاب من كلامه ان العلمية انما يكون
 مشروطة بهذا الشرط اذا اجتمعت مع التانيث المعنوي لما عرفت من ان المراد هو العلمية التي
 جمعت مع التانيث بالتاء في اسم فلما جعله شرطاً كان شرطاً للعلمية ايضاً فلا يحتاج الى ان يشترط
 ابهذا الشرط مرة اخرى او نقول ان ما قال مولانا عاب من انه لما كان الكلام في التانيث المعنوي
 جعله شرطاً لنكتة يجعله شرطاً وان كان شرطاً للعلمية ايضاً فالقول بان الكلام يكون في العلمية ايضاً
 ما بعد فلم لم يجعله شرطاً لما فيما بعد ليس في المقابلة واجاب البعض عن اصل الشبهة بانه انما
 بله شرطاً لوجوب تانيث التانيث المعنوي لان التانيث اللفظي لا يحتاج الى شرط اخر سوى
 علمية لقوته بسبب ظهور علامة فلا يحتاج الى شرط الوجوب بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب
 ينف فيحتاج اليه وهذا الجواب مشهور بينهم وفيه بحث لان قوله ان تعارض ثقل احد السببين
 بي من هذا الجواب بل اكثر كلام الشئ منها ينظر لي ان شرط الوجوب لا للضعف التانيث

المعنوي بل لا مراحز وذلك ان التانيث المعنوي لولم يكن مشروفاً بهذا الشرط فيصير الاسم ثلاثياً ما كان الاوسط في غاية الخفة فخفته تعارض ثقل احد السببين فيزول ح ثقل احدهما اي التانيث المعنوي والعلمية فيكون شرط المذكور لا للضعف التانيث المعنوي كيف والا لابد ان يتم موضع قوله ثقل احد السببين ثقل التانيث المعنوي كما لا يخفى واجاب بعض الشارحين من اصل الشبهة بان لا يوجد ثلاثي ما كان الاوسط في التانيث بالتاء اللفظي وهذا ينتقض بمثل شاة وذات واجيب بان المراد بالتاء التاء المتحضة للتانيث والتاء فيهما ليست كك بل هي بدل فان اصلهما شومة وذومة اذ تصغير شاة شويته وجمعها شياء واذا كان اصل شاة شومة فليست ثلاثياً ساكن الاوسط لان التجريك التانيث يري معتبر كذا في حاشية المتوسط للمسيح قدس سره وفيه نظر لانه اذا همي مونث بشاة وجب منع صرفها لانها ليست من التانيث بالتاء لان التاء فيها ليست متحضة للتانيث على ما ذكر فيكون من التانيث المعنوي وهو مع كون الاوسط في الثلاثي لا يكون متحتم التأثير (قوله لنخرج الكلمة) اي لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة من الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين وهما التانيث والعلمية فالخفة يقوم مقام ثقل احدهما اي يقوم مقام تأثير احدهما فتزاحم تأثيره فبقي الاسم بسبب واحد ح والحاصل انه لولم يشترط في وجوب التأثير التانيث المعنوي احد الامور الثلاثة يصير الاسم ح ثلاثياً ما كان الاوسط عربياً وهو في غاية الخفة فخفته يقاوم اء وانما قال من شأنها اي يمكن لها ان يعارض اء لان خفته لو تقاوم احد السببين او ثقلهما كما ذكر الاول في العجمة والثاني ههنا فيلزم ح ان يبقى الاسم بسبب واحد فلا يجوز ح قوله فهذه يجوز صرفه فقوله فتزاحم تأثيره بمعنى انه يمكن ان تزاحم تأثيره او من شأنها ذلك قال مولانا عصم ان كلامه يدل على ان كل واحد من اعجاب منع الصرف مستلزم لثقل الكلمة وذلك لم يقع في كلام القوم الا ان الشمر تبع صاحب الهندي وما اخذ ما قال صاحب الهندي غير معلوم وكيف كان كل واحد من هذه الاسباب مستلزم للثقل فان العدل ليس كذلك فان ثلث ومثلث مخرجان عن ثلثة ثلثة والخفة حاصلة فيهما بالنسبة الى ثلثة ثلثة لقلّة الحروف فيهما ولعدم دخول الكهرة والتنوين انتهى حاصل كلامه اقول الخفة الاضافية يجمع بالثقل في نفس الامر كما يجمع القليل الاضافي مع كثرة في نفس الامر كالانسان بالنسبة الى الحيوان فجاز ان يكون ثلث ومثلث خفيفاً بالنسبة الى ثلثة ثلثة وثقيلاً بالنظر الى نفسهما قيل الدليل المذكور اوضح فلا بد ان يشترط في وجوب تأثير التانيث اللفظي ايضاً احد الامور الثلاثة والا يلزم ان يكون الاوسط ثلاثياً ساكن الاوسط عربياً وهو في غاية الخفة فخفته تقاوم ثقل احدها واجيب بانه علم بالتتابع والاستقراء انه لا يوجد في التانيث اللفظي ثلاثي ما كان الاوسط لا يتم هذا ينتقض بشاة وذاة لانا نقول انها ليسا ثلاثياً لانهما في الاصل شومة

وذو همة كما عرفت فقيه ما فيه وقال في بعض الشروح في تعليل هذا الشرط ليخرج بشقل احد هذه الامور عن الخفة التي من شأنها ان تعارض التانيث ويمكن ان يعارض العلمية فما وجه تخصيص تحتم تاخير المعنوي باحد هذه الشروط اجيب بان هذه الاشياء مقوية للتانيث والضعف من قبله لان علامته مقدرة فهو احق بان تعارض والاظهر ما ذكره الشيخ الرضي هو ان في التعليل وهو ان المعنوي لما كان ضعيفا بسبب تقدير علامته لا بد في اللفظ من شيء ينوب منابها وهو حركة الاوسط والام فيكون في غاية الضعف فلا بد من مسبب اخر للمتقوية فاخص العجمة لما قيل انه لا يوجد في ثلاثي ماكن الوسط سوى العجمة اولانها لا تؤثر مع سكون الوسط فتعين ح ان المؤثر هو التانيث لا العجمة انتبه كلامه وقيل في وجه الاشتراط بان التانيث المعنوي اي الاعم الذي فيه التانيث المعنوي خفيف لعدم التاء فيه في اللفظ فارادوا ان يكون فيه الحرف الرابع الذي يقوم مقامه او ما هو في حكم الحرف الرابع كتحرك الاوسط والعجمة ليصير التانيث المعنوي ثقيلًا كما لتانيث اللفظي واعلم انه قيل في بعض الحواشي ان النحاة جعلوا الاعم الذي فيه سببان غير منصرف وايضه شبهوا ذاتها ذلك الاسم بذات هي صاحب الثوب والما اثبتوا الثقل فيهما لانهم اذا شبهوا السبين بالثوبين فوجه الشبه والمشبه به ليس الا الثقل فكما ان الثوبين ثقيلان على صاحبهما فلا يكون تأثيرهما الا بسبب ثقلهما فلما تعارض الخفة ثقل احدهما فتعارض تأثير احدهما فلم يبق الا بسبب واحد وقال السيد قدس سره وجه الاشتراط ان سكون الوسط موجب للخفة ومنع الصرف يكون للثقل لان مشابهة منع الصرف بفرميتين بالفعل الذي هو ثقل يوجب ثقل الاعم فانه لوحظ في هذا سببان فهو غير منصرف واذا نظر فيه سكون الوسط او قلته الحروف فهو موجب للخفة وخفته تقاوم احد السبين فيجعلونه ح منصرفا فاذا عرفت ذلك فلا شك في صحة كلام الشافعي فانك فع ما نقلت من مولا ناعص وغيره فيما مر آنفا وقد سمعت من بعض المدرسين انه اصند الغلط على الشافعي في هذا المقام بما ذكرنا آنفا وفي غير هذا الموضع ايضا سمعت منهم اصناد الغلط اليه ولكنهم غلطوا ولم يحضروا على غلطهم نعوذ بالله من شرور انفسنا ومن هيات اعمالنا (قوله وثقل الاولين لان الحركة) ثقيلة بالنسبة الى السكون وكذا الزيادة على الثلثة ثقلية بالنسبة الى الثلثة واما العجمة فلان لسان كل قوم ثقيل بالنسبة الى لسان قوم اخر فلا بد ان يكون الاعم عجميا حتى يصير ثقيلًا على العرب لان العجم يتبعون كلام العرب (قوله نظرا الى انتفاء شرط تحتم اه) واعلم ان هذا كلامه صريح في انه اراد من الجواز هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود وهو ملتبس الضرورة من جانب العدم فانه اذا انتفى شرط وجوبه فلم يجب عدم صرفه اي منع صرفه ليس بضروري في مواء كان صرفه ضروريا اولالكن اذا لم يجب عدم صرفه فلا يكون صرفه واجبا بل جائزا ولقائل ان يقول لو قال نظرا الى شرطين اي شرط الجواز والوجوب موضع قوله نظرا

الى التقاء شرط لاحتتم انه بان يراد من الجواز هو الامكان الخاص لان اولي لان المتبادر من
الامكان هو الامكان الخاص فمعناه ان وجوب الصرف وعلمه له سبب ضروريين فمع يكون هذا
غير منصرف فظننا الى وجود سببين اي العلمية والتانيك المعنوي ويكون منصرفا ذنرا الى
عدم تحقق شرط الوجوب ويمكن ان يجاب عنه بان اراد من الجوار الامكان العام رعاية لمقابلة
كلام المص حيث قال فيما بعد ممتنع صرفها فينبغي ان يراد من الجوار بالامتنع (قوله علمين
للبلدتين) اشار به الى التانيك المعنوي الذي فيهما لوجود التاء في البلدة قال مولانا عب
اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيممتنع صرفها وقد يلتزم ند كبر ما
بتاويل المكان مثلا فتصرف وقد يعتبر كملهها فجاز الوجهان اذا عرفت هذا فنقول ان كان
الاستعمال معلوما فذاك وان لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في تاويلها
بالقبيلة (قوله ممتنع صرفها) وانما لم يقل من الصرف كما قال في الوصف حيث قال وامتنع
من الصرف اسوداه وعائنه للمقابلة حيث قال فهذا يجوز صرفه ولذلك ايضا لم يقل ممتنع
كل منها من الصرف لان صيغة ممتنع انما يجوز بهذا التاويل (قوله في سببية منع الصرف) اي
في تأثيره اي في اصل التأثير لا التأثير على مجيل الوجوب لئلا يلزم جواز صرفه عند عدم كون
هذا الشرط في الاسم (قوله لان الحرف الرابع في حكم ناء التانيك) اي الحرف الرابع في حكمها فيما
هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملية الحرف الاخير في الراء
على الثلثة ما دمسد التاء لان موضع التاء في كلامهم بعد ثلاثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة
فمحدوفة اللام واصلا ثبي وان كانت بمعنى ومط الحوض فمحدوفة العين واصلا ثوب (قوله
فقدما) فيكون التانيك فيه باعتبار الرجل جارحة من الجوارح (قوله باعتبار معناه
الجنسي) اي معناه الكلي واطلافة علي قدما باعتبار معناه الجنسي فاذا سمى به رجل يزول
معناه الجنسي لحصول معنى الشخصي فيه فتزول التانيك المعنوي فيه لايقيم اذا سمى به
مؤنث ايضا يزول معناه الجنسي لحصول معنى الشخصي فيه فاذا زال معنى الجنسي فيه
بزول معنى التانيك المعنوي ايضا علي ما مر من انه مؤنث معنوي باعتبار معناه الجنسي
فلا بد ان يشترط ازياة على هذا التقدير ايضا لاننا نقول اذا جعل علما للمؤنث فمع وان زال
تانيثه المعنوي باعتبار معناه الجنسي ولكن يتحقق فيه تانيك معنوي باعتبار علميته للمؤنث
(قوله وعقرب وهو) والتانيك فيه باعتبار انه مؤنث من المؤنثات (قوله ممتنع صرفها)
لا يتفق ان السون يقتضي ان يقال ممتنع من الصرف لان المص نسب الانصراف الى نفس الاسم
حيث قال مقدم منصرف دون الى صرفه فلو قال ممتنع من الصرف لوافق به الا ان يقرأ اشار به
الى عدم ضرورة ذلك الانسحاب (قوله المعرنة) اي التعريف فان المعرفة هي نفس الاسم كما قال

المهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه والسبب هو الوصف الذي هو حال في الاسم وغير المختص بـ موصوف
 الاسم فلا بد ان يكون السبب فيه وانما لم يعدل التعريف من الاسباب التسعة مع ان المراد من
 المعرفة هو التعريف ولا يخرج النظم عن الوزن بذكره لانه لما اورد الشارح المعرفة في نظمه
 فاهرب ما ادمع ايضاً بخصوصياتي كلامه وقوله لان السبب منعاه اوجه تفسير المعرفة بالتعريف
 ويجوز ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة وان يعتبر الحيشية اي المعرفة من حيث انها معرفة
 (قوله شرطها ان يكون علمية) فانقلبت لم يلزم شرطها علمية اي المعرفة شرطها كونها علمية
 ان المراد من المعرفة التعريف وهو لا يكون علماً فلهذا قال المعرفة اي التعريف شرطها ان يكون
 علمية اي ان يكون المعرفة المتصفة بالتعريف حاصلة في ضمن العلم لا يقيم يجوز ان يقيم المعرفة
 شرطها علمية بمعنى ان التعريف الذي هو مفهوم كلي متحقق في ضمن فرد الذي هو العلم ويصح
 هذا المعنى لاننا نقول ما لم يرد هذا الى ان التعريف الذي هو مفهوم كلي متحقق في المعرفة
 حاصل في ضمن فرد الذي هو العلم ان قلت يجوز ان يراد بقوله شرطها علمية اي علمية ما فيه
 التعريف كما اراد في قوله التانيث بالناعب العلمية اي علمية ما فيه التانيث قلنا في التانيث
 في العلمية التي في التانيث اللام وهي بدل من المضاف اليه وليس ههنا لام لتكون عوضاً عنه هكذا قال
 مولانا عب وفيه نظر لان اللام كما تكون عوضاً عن الضمات اليه كك التثوين ايضاً يكون بدلاً منه و
 انقلبت لم يأت باللام ههنا ولم يقل لمعرفة شرطها العلمية لتكون بدلاً من المضاف اليه مع كونه اخصر
 للزوم التكرار لفظاً يعني يلزم تكرار المعرفة لفظاً بحسب النقد ير لان التقدير التعريف شرطه علمية
 ما فيه التعريف فتكرر لفظ التعريف هذا محمول ما قال مولانا عب وفيه نظراً ما اولا فان هذا تكرار
 بحسب اللفظ والمعنى لا بحسب اللفظ فقط واما ما بنا فلانه تكرار صحيح غير مردود وهو ما بالثا
 فلان هذا التكرار عينه لارم في اشتراط التانيث اذ تقديره ان التانيث شرطه علمية ما فيه التانيث الا
 ان يقيم لوقيل التعريف شرطه العلمية بابدال اللام عنه كان تقديره التعريف شرطه تعريف ما فيه
 التعريف لان معنى العلمية تعريف مقيد لانها قسم من التعريف قال مولانا عب وانقلبت فيلزم
 التكرار في اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قوله في العجمة انتهى كلامه ويرد عليه شيء وهو عدم صحة
 التثنية في قوله فيلزم التكرار في اشتراط العجمة يعني قوله العجمة شرطها ان يكون علمية في العجمة
 ويمكن ان يجاب بان قوله فيلزم في معنى الاستفهام يعني فهل يلزم هذا التكرار في اشتراط العجمة
 لوقيل العجمة شرطها العلمية في العجمة والثريثة علمي ذلك ان قبله استفهام اعني قوله لم يات
 اء وما بعده جواب الاستفهام اعني قوله لا في قوله قلنا لا ومنشاء هذا السؤال ان المصم جعل عبارة
 اشتراط العجمة موافقة لعبارة اشتراط المعرفة فلما قيل هذه العبارة في المعرفة لدفع التكرار كان محل
 ان يظن انها في العجمة ايضاً لدفع ذلك ف قيل في الجواب لا زيادة قوله في العجمة يعني لا يلزم التكرار

ألقنه كور هناك لان العلمية التي هي التعريف صارت مقيدة بهذا القيد ههنا الا الاسم الاسم الاسم
 الجواب ان يقيم لان العلمية ليست قسما من العجمة كما كانت قسما من المعرفة والسر في ايراد
 هذه العبارة في اشتراط العجمة ان الياء في العلمية هناك ياء النسبة لا المصدرية فاعلم هذا الموضع
 فانه دقيق وعلمي ما فصلناه صار يسيرا (قوله بان يكون ا) اي التعريف حاصل في ضمن العلم
 قال مولانا عياض الاظهر ان يقيم حاصل في حصول الصفة في الموصوف انتهى والحاصل انه لا يحتاج
 الى ايراد قوله في ضمنه فانه لو قال بان يكون حاصل في ضمنه لعمد فصح ان يكون من قبيل حصول
 الصفة في الموصوف كما يقيم العلم في زيد اي حاصل في ضمنه من قبيل حصول الصفة في الموصوف
 اقول انما زاد قوله في ضمنه اشارة الى ان العلم قسم من اقسام التعريف فاذا قلنا هذا الامر
 في هذا الشيء فانه يستلزم ان يكون الشيء قسما من اقسام ذلك الامر كما في قولنا العلم في زيد
 فلهذا اصرح بذلك بايراد قوله في ضمنه وقد كتب الفاضل النعم في قوله على ان يكون الياء
 مصدرية مكنا فيه انه على تقدير ان يكون الياء مصدرية لا حاجة الى قول النعم ان يكون بل
 الاول ان يقول شرطه العلمية الا ان يقيم اراد المصنف بالياء معنى النسبة فيوافق بشرط العجمة
 وبين الشم احتمال المصدرية فيها ويقيم ان العلمية عين التعريف فالتعريف في ارتباط ذلك
 الشرط لفظ ان يكون كما لا يخفى انتهى كلامه اقول قد ذكرنا فائدة قوله ان يكون وعدم
 صحة قوله بشرط العلمية كما ذكرهما مولانا عياض فمما ذكره الفاضل المالك كور مما لا طائل تحته
 ثم ما ذكره بقوله او يقيم ان العلمية عين التعريف اه ليس بشيء لان العلم من افراد التعريف
 لاعينه وهو و لو سلم فقوله فالمناصب اه مما لا معنى له اصلا ومنشأ هذا القول منه عدم
 وجدان فائدة قوله ان يكون وقد ذكرنا فائدة لذكره الياء كما ذكرها مولانا عياض وقد
 اوردنا حاصل كلامه فيه سابق (قوله والتعريف باللام والاضافة اه) كما ذكره بقوله وجمع
 الباب باللام او بالاضافة ينجر بانكسر (قوله فلا يتصور كونه اه) لا يقيم لم لا يجوز ان يكون
 الالف واللام والاضافة اذا وجد في المنصرف صار سببها المنصرف غير منصرف واذا كانتا
 في غير المنصرف صار سببهما غير المنصرف منصرف فالاننا نقول الالف واللام والاضافة انما
 يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكمه على اختلاف الملة بين لاجل انهما خواس
 الاسم فاذا جدتا في الاسم فمشابهته بالفعل يصير ضعيفا فلا يؤثر في منع انصرافه (قوله فلم يبق
 الا التعريف العملي) لا يقيم بقي تعريف النداء لاننا نقول هو داخل في تعريف اللام لان قولنا
 يارجل في قوة قولنا يا ايها الرجل وقيل في الجواب ان بعض انواع النداء من لمجنيات
 وبعضها مضاف او شبه مضاف فلا يصلح ان له جيب من ان كان كما مر واما النداء بالاسم فمعت
 باللام وبالا لند فلم يعتبر وهما لا طراد الباب الا يقيم ان سر باطل بعد لان تعريف الالفاظ

التي وقعت توكيداً معنوية باقية لا نأقول هذا التعريف داخل في التعريف العلمي لأنه لا
 اللفاظ صارت اعلالاً لما وضعت له عند الاستعمال فيكون اللفاظ التأكيداً اعلالاً لمعانيها ونقول
 هذا التعريف داخل في تعريف اللام والاضافة لان نقدير قولنا جاء القوم اجمعون الا جمعون او
 اجمعون (قوله كما جعل البعض) والظاهر الاول لان موجب منع الصرف ليس العلمانية وح
 لا يحتاج الى الشرط (قوله اظهر من فرعية العلمية) لانا اذا قلنا العلمية فرع للتنكير فلغائل
 ان يقول لم فرع يحتاج الى ان يقال لان العلمية فرد من افراد التعريف والتعريف فرع التنكير
 فالعلمانية فرع له فيكون اظهر (قوله وضعه غير العرب) اي غير العرب فقط فلا يرد اللفاظ التي
 مشتركة بين العرب والعجم كالصايون والتنوير (قوله اي منسوبة الى العلم) ولا يجوز ان يكون
 الياء مصدرية لانه لا يكون العلمية فرداً من افراد العجمة حتي يصح ان يقال اي هذا النوع
 من جنس العجمة كما قال في المعرفة (قوله ينقله العرب من لغة العجم) اي من كلامهم وجعله
 من علمهم غير تصرف فيه فهل النقل (قوله اسم جنس) فان قالون في العجم اسم لجنس الشيء الجيد سمي
 به اي العرب مما به احداً واذا القراء بعضهم الرء جمع الراوي فانه كان لقراء السبعة روايات ولكل
 منها راوياً فواحد منهم اي نافع سمي اسم راويه اي عيسى قالون لجوده قراءته (قوله فكانه كان
 اي لمام يتصرف العرب فيه قبل النقل فكانه علم في العجم حقيقة) قوله وانه اجعلت العلمية
 في العجمة هو طائلي لا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم كدخول لام التعريف والاضافة
 او التنوين او غير ما (قوله فعلى هذا) اي على تقدير اشتراط العلمية في العجمة لوسمي رجل
 بمثل لجام لا يمتنع صرفه اي اللجام اي هو يصير منصرف فاح لعدم علميته في العجمة لاحقيقة ولا
 حكماً اما حقيقة فظ واما حكماً فلتصرفه فيه قبل العلمية لان فارسيه لكام فتبدل الكاف بالحجم
 فلو تصرفوا بعد العلمية فهو غير منصرف كجبرئيل بالهمزة وجبريل بدونها بفتح الجيم وكسر
 ثم المراد من الامتناع في قوله لا يمتنع صرفه معناه المفغوي بالفارسية باز ايستادن لا يعرف
 بمعنى عدم الاحمال فلا خدشة او يقيم قوله يمتنع بمعنى الامكان العلم المقيد بجاسب الوجود فمعناه
 ح ان علم الصرف ليس بواجب فاذا لم يكن منع الصرف واجباً فيجوز الصرف لامسالة لا يقيم لوقال
 صرف بصيغة انماضي بدل قوله لا يمتنع لكان اظهر واخصر لا نأقول انما اختار لا يمتنع لرماية
 المقابلة بقوله لا يمتنع ولا يمتنع لان قوله ممتنع بمعنى ممتنع صرفاً لا
 من الصرف لان المميز في ممتنع لا يرجع الى شئين (قوله ليلا يعارض الخفة احد السببين) قيل
 اذا كان الاسم ثلاثياً ساكن الوسيط عجمياً لا يكون له خفة ح لان لسان العجم ثقيل علي العرب
 كما في ماء وجور ولو سلم فلا يحتمل ان يكون فيه كمال الخفة او يكون فيه خفة في الجملتها
 والاول غير مسلم والثاني مسلم ولكن مقارنته لاحد السببين لنقله غير مسلم ومثبت من بعض

الليل زمانى أنه جعل هذا الشبهة مبيها للفظ الشارح وغيره من الشارحين والجواب عنه ان اعتبار العجمة مع مكون الاوسط غير جائز لان العجمة سبب ضعيف اذ ليس امر احقينا نابتا في الاسم بل هي امر اضافي فلا يجوز اعتبارها مع مكون الوسط بخلاف التانيث المعنوي فهو امر محقق فيه فله نوع قوة لظهور علامته في بعض التصرفات فجاء ان يعتبر مع مكون الوسط وان لا يعتبر كما في هذا ويجلب ايضاً بان قوله الاسم اذا كان ثلاثياً ساكن الوسط عجمياً لا يكون له خفة مـ لانه انما يكون كك اذا كان اعتبار العجمة لاجل عدم مقاومة الخفة لاحد السببين كما في ما، وجوز بخلاف ما اذا كان اعتبارها لمنع الصرف كما في نوح لان العجمة سبب ضعيف لا يجوز اعتبارها لمرتين المذكورين معا وما اجاب الفاضل السمع عن الشبهة المذكورة فهي لا يصح ان يكون جوابا عنهما بل ليس له ربط بهذه الشبهة اصلاً فارجع الي حاشيته حتى يتبين لك انه صادق فيه او كاذب (قوله وهذا اختيار المصنف) اي انصرف نوح اختياراً (لان العجمة سبب ضعيف) وهذا هو الزمخشري الى ان نوحاً كهذا وهذا كلامه لك فع ما يقيم ينبغي ان يكون نوحاً كهذا جائزاً للصرف (قوله واما التانيث) هو لك فع ما يقيم كما ان العجمة امر معنوي كك التانيث المعنوي امر معنوي فلما صار هذا جائزاً للصرف التانيث والعلمية فلم لا يجوز صرف نوح ايضاً للعلمية والعجمة (قوله وفي بعض التصرفات) كما في التصغير فيق في هذا هنيئة لا يقيم نقائل ان يقول كما ان العجمة امر معنوي ليس لها علامة في اللفظ ولا في التقدير بحيث يظهر في بعض التصرفات كك جميع اسباب منع الصرف الا التانيثين فينبغي ان لا يعتبر مع مكون الوسط واللازم بطلاننا نقول علامة اللفظية واما هو في حكمها موجودة في جميع الاسباب فان وزن الفعل علامة في القسم الاول من انوزن المفعول وحرف الزيادة علامة في القسم الثاني منه وكذا في الالف والنون المزيدتين وكذا في التركيب والغني التانيث والعدل والجمع واما الوصف فلان الحمرة وصف فهو في حكم العلامة الملفوظة واما العلمية فلان الوضع في اسم العلم في حكم السلامة واذا عرفت هذا فالمراد من الامر المعنوي انه علامة له في اللفظ والاسباب منع الصرف كلها امور معنوية (قوله لتقوية السببين اخرون) وهما العلمية والتانيث المعنوي قال مولانا عصم اعتبار العجمة ليس لتقوية سببين بل لتقوية سبب واحد وهو التانيث المعنوي لان العلمية سبب قوي لا يحتاج الي التقوية وما يحتاج اليها هو التانيث المعنوي لانه سبب ضعيف من حيث عدم وجود علامته في اللفظ انتهى اصل كلامه قال الفاضل السمع مولانا عصم في تفسير قوله انه هو لتقوية السببين آخرين هكذا اي لتقوية احد السببين اي التانيث المعنوي اذ العلمية مستغنية عن المقوي والمؤيد انتهى كلامه ولا يخفى ان الفاضل السمع تبع الفاضل المذكور مولانا عصم في الايراد المذكور لانه اجاب عنه بتقدير المضاف وهو لفظ الاحد اقول الشبهة المذكورة لا يتوجه اصلاً وجواب الفاضل السمع وتصحيحه لكلام الشارح بتقدير المضاف غير صحيح

وذلك لان مراد الشئ من كلامه ليس ان كل واحد من السببين وهما التانيث المعنوي والتقنية
سبب ضعيف واعتبارها لتقويتهما اولتقوية التانيث المعنوي فقط بل مراده ان كل واحد
من ماء وجورثلاي ما كن الوسط وسكون الوسط فيهما يقاوم ثقل احدهما سببين سواء كان
تانيثا معنويا او علمية فاعتبارها لتقوية سببين اخرين لثلا يقاوم سكون الوسط احدهما
وقوله لثلا يقاوم سكون الوسط احدهما يدل علي ما ذكرنا دلالة صريحة (قوله وشتر وهو اسم
حصن بديار بكر) واعلم ان ديار بكر علم لبلدة والحضن علم قلعة فيه قال الفاضل السم اخذا
من حاشية مولانا ههم وفي القاموس هو قلعة وعلى النقل يرين يجوز ان يكون منع صرفه
للتانيث من حيث انه اسم بلدة وكان الشئ فر من هذا وقال اسم حصن وام يقل اسم بلدة لكنه
لا ينفع اذ الظ انه اسم لنفس البلدة لا الجدار انتهى كلامه اقول قالوا ان اللفظ الدال على كمية
افراد الموضوع يعني جورا لانه ما خوذ من مور البلدة فكما انه يحصر ويحيط البلدة كذلك اللفظ
الدال على كمية افراد فلهذا القول يدل على ان الحصن اسم للجدار ان لا البلدة فمح لا يكون فيه
التانيث المعنوي والحاصل انه اذا كان المراد من الحصن هو القلعة او البلدة ففيه تانيث
معنوي هـ واما اذا كان المراد منه الجدار ان فليس التانيث فيه كما اذا عبر عن ماء وجور
بالبلدة ففيهما تانيث معنوي واذا عبر بهما بالمكان فليس فيهما التانيث فيكونان منصرفين
ح فعدم التانيث المعنوي فيه اما باعتبار ان المراد منه الجدار ان او باعتبار انه عبارة عن
القلعة او البلدة والمراد منها الجدار ان ويحتمل ان يكون عدم التانيث فيه باعتبار انه عبر
منه بالحصن وهو لظ من كلام قدس سره (قوله وانما خسر التفريع) وهو قوله فنوح منصرف
وشتر و ابراهيم ممتنع بالشرط الثاني لا بمجموع الشرطين لان غرض التنبيه في هذا التنبيه يحصل
منكونه مضموما بالشرط الثاني لا لمجموعهما وهو لوجود الشرط الاول فيه فلا يردح ما
يقم انه لو كان متفرعا على مجموع الشرطين ايضا يحصل انصرافه وانما يحتاج الى هذه التنبيه
لما مر من ان الرمز شري ذهب الى ان نوحا كهنا يجوز صرفه (قوله من انصراف نحو نوح)
قال الفاضل السم الاولى ان يقول وعدم انصراف نحو شتر ايضا فان في عدم انصرافه خلاف والمختار
منه المهم انه غير منصرف فعلى هذا التخصيص بنوح وتقديم انصرافه لا يخفى عن شئ انتهى كلامه
اقول كلامه لو تم انما يدل على كون امتناع صرف شتر و ابراهيم متفرعا على الشرط الثاني
الانصراف لنوح وهو في حيز المنع بل هو متفرع على الشرطين جميعا كيف فانه لا يلزم من وجود
زعي الشرط في شئ وجود المسبب والمشروط وهو منع الصرف لان وجود الجزء لا يوجب وجود
فلا يلزم من وجود احد جزئي الشرط وجود مجموعهما بخلاف انصراف نحو نوح فان
انتفاء احد جزئي الشرط من شئ انتفاء المسبب والمشروط لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء

الكل وقوله لوجود شرط الثاني فيهما لا ينافي ما ذكرناه وايضاً قوله الاول نقلايم ماهو متفرع
على وجوده لا يابى عنه اما الاول فلان مراده ان وجود الشرط الاول فيه ما ظا اما في شتر فلانه
قال وهو اسم حصن هو في ديار بكر ومواسم بلدة فيكون علماني العجم واما في ابراهيم فلما مر من انه
علم في العجم حقيقة واما لثاني فلانه اذا كان متفرعا على الشرطين جميعا فيكون متفرعا على الشرط
الثاني حقيقة لوجود الشرط الاول فيه ما فصح قوله والاولى نقلايم ماهو متفرع على وجوده ثم
وجه وقوع الفاضل المذكور في الغلط وتزئيم كلامه بالاولوية انه لمعاري ان في نحو نوح خلاف
والاختار عند المصم انه منصرف وعند صاحب الكشاف انه لا يتر الصرف كهذا فزعم ان المصم لما نبه بهذا
التخصيص على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح فينبغي ان ينبه على ما هو الحق عنده من عدم
انصراف نحو شتر اما من ان في كليهما خلاف بين المص وغيره لا يقيم كما لا يلزم من وجود احد
جزءي الشرط وجود المسبب والمشروط كذلك لا يلزم من وجود الشرط كله وجود المشروط فلو كان
شتر مثلاً متفرعا على الشرط كله لا يلزم من وجوده وجود المشروط وهو امتناع صرفه لان وجود
الشرط لا يلزم من وجوده وجود المشروط لاننا نقول المشروط وهو الاسم الذي فيه العجمة وشرطها
ان يكون اه كما قال المعرفة اي التعريف شرطها اه فعند تحقق الشرط كله يتحقق الاسم المذكور
الذي هو المشروط اذ قد يتحقق المشروط عند تحقق الشرط وان لم يستلزمه فيتحقق منع الصرف
فالاسم المذكور غير منصرف عند وجود الشرط (قوله واهذا قدم انصرافه اه) اي ولاجل ان غرضه
التنمية على ما هو الحق عنده اه قيل لانم ان يكون نقلايم بهذا الاعتبار بل لان نوحا منصرف
والاصل في الاسم الصرف فهو بالتقديم اجدا ولان النوح متفرع على جزء الشرط وشتر و ابراهيم
متفرعان على مجموع الشرط ومرتبة الجزاء متقدمة على مرتبة الكل فمرتبة ما هو متفرع على الجزء
ايضاً متقدمة على ما هو متفرع على الكل (قوله لكونا عربية) والحاصل انه قد علم من الخارج انه
لا يكون فيها سوى العلمية والعجمة سبب اخرفاذا كان هذه الاسماء عربية فثبتت انهما منصرفان فاذ دفع
ما يقيم ان عربية هذه الاسماء لا تصلح ان تكون سببا لانصرافها لان كثيرا من الاسماء العربية غير منصرف
(قوله لخصتهما) وخفتها تقاوم نقل اجدا السببين (قوله لان سببويه قنه معه) حيث قال محمد
وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود ابن نوح لا بشعيب فلم يكن هود عربيا لقدمه على نوح
وجعله مقارنا بشعيب (قوله من ان العرب من ولد اسمعيل) قيل انهم عرب ايضاً سبب في كيف يصح هذا
القول الا ان يقيم البرادان العرب من ولد اسمعيل في المشهور من الاقوال وكون العرب قبيلة نير
مشهور رفع معنى قوله ومن كان قبل ذلك فليس عربي انه ليس بعربي في المشهور ولا منافاة وقوله
ان ذلك يتحمل ان يكون اشارة الى اسمعيل واولاده (قوله فيما يذكروا) اي فيما يذكروا فيه اسماء
الانبياء وهو التواريخ فانه يذكر اسماء الانبياء عليهم السلام فيها (قوله الجمع) اي جمعية الجمع لان

من الاسباب لا يكون الا وهو الجمعية لاذات الحروف فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
 باجراء حكم المضاف عليه (قوله اي شرط قيامه مقام سببين) قال مولانا عصم الاظهر ان يقول
 شرط تاثيره وما ذكره الفاضل المذكور بعيد عن الفهم انتهى اقول نعم ان السوق يقتضي
 ما ذكره الفاضل المذكور او يقيم شرطه في سببية منع الصرف صيغة منتهى الجموع وهو لا
 سببه انه اختار ذلك اشارة الى ان صيغة منتهى الجموع لا يكون شرطا الا ان يكون الجمع قائما مقام
 السببين فلمو تحقق الجمع ، لكن لم يكن على صيغة منتهى الجموع لا يكون ح قائما مقام السببين
 كما في الاسباب فلما كان المراد اعداد في سببية الكلام عاما متنا ولا احتمالي غير المقصود
 فقال شرط قيامه مقام سببين (قوله وهي الصيغة التي) وانما عرفه ولم يكتف بالمثال ولم يقل
 ان الجمع كمساجد ومصابيح لئلا يتوهم ان زيادة حرف لاول من الجموع شرط فيه فان حرف
 الاول فيهما زائدة لانها على وزن المفاعل والمفاعيل فيل هذا التعريف يصدق على الكمالات
 والاصحاري اصله صحاري فلبت الياء بالاصل الاول من اصول القلب مع انه لا يطلق صيغة
 منتهى الجموع عليهما فان الكمالات منصرف والصحاري وان كان منصرفا لكنه ليس بجمع مع ان صيغة
 منتهى الجموع لا يكون الا في غير المنصرف والجمع ويمكن الجواب عنه بان المراد ان بعد الالف
 حرفان او لهما مكسوران او ثلثة احرف او لها مكسور ويحجب عنه ايضا بان المراد من الحروف
 التي بعد الالف هو ان لا يكون التاقية فلا يرد النقص على الامادتين المذكورتين واجيب
 ايضا بان المراد من الجمع الذي على هذا الوزن هو ان يكون جمعا مكسرا وهما ليسا كذلك لا يقيم
 ح يشكل بصحاري لانه بالمزم ان لا يكون غير منصرف لعدم الجمعية المذكورة فيه مع انه غير
 منصرف لانا نقول انه غير منصرف لاجل الجمعية بل لاجل التانيث بالالف (قوله وبعد
 لال حرفان او ثلثة) اشارته الى تعريف الجموع (قوله وهي التي لا يجمع اه) اي
 الصيغة التي كانت اوليا مفتوحة والثاني الفاء وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف هي الجمع الذي
 لا يجمع جمع التكسير فتبين من ذلك ان كل جمع لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى فو جمع على
 صيغة منتهى الجموع فيشكل على نحور جال لانه لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى مع انه
 لا يطلق صيغة منتهى الجموع عليه ولا يجاب عنه بوجهين الوجه الاول ان مراده منه وجه تسمية
 كون الجمع المذكور بصيغة منتهى الجموع فوجود وجه التسمية في غير صيغة منتهى الجموع غير
 محتمل لانا قالوا ان الاطراد في وجه التسمية غير لازم والوجه الثاني ان المراد من قوله وهي
 التي لا تجمع جمعا ان الوزن المذكور هو الذي لا تجمع جمع لتكسيرا اخرى لا بمعنى ان
 الاسم الذي يتصف بصيغة منتهى الجموع هو الذي لا يجمع جمعا والرجال وان لم يجمع
 جمع التكسير مرة اخرى ولكن جمع هذا الوزن جمع التكسير مرة اخرى كمدار فانه جمع على

دمج الجموع (قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين) وهو تعليل للثقل المستفادة من قوله
 واللامعنى ان صيغة منتهى الجموع بلغت الى صيغة منتهى الجموع بمرتين اي الواحدة
 في ذلك الجمع مرتين فلا يردح ان صيغة منتهى الجموع ثم يجمع في بعض الصور مرتين بل جمع
 الواحد مرتين (قوله فانتهى فكسير ما المغير للصيغة) هذا تفريع على قوله وهى التى
 لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى وانما قيد فكسير ما بالمغير للصيغة اشارة الى انه يجوز ان
 يجمع جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة (قوله كما يجمع ايامن) قال في لانا عصم الاول كما
 جمع فافهم انتهى كلامه اقول معنى قوله تجمع بصيغة الخطاب لا الغائب وكلمة ما مصدرية في
 يدل ان الجمع واقع في كلام القوم (قوله وانما اشترطت) اي اشترطت في الجمع صيغة منتهى الجموع
 ليكون صيغته مصونة ومحفوظة عن قبول التغير لانه اذا جمع مرة اخرى فيحصل في جمعيته فتور
 وقصور لانه يصير واحدا بالنسبة الى جمعه فان كالب اذا لم يجمع على شئ فيصير جمعيته لازمة
 فلما فوجئ فيرجع الاصل وهو الصرف بخلاف ما اذا جمع جمع التصحيح فانه لم يقع في جمعية فتورح
 لعدم التغير في الصيغة ح فكان جمعيته باقية (قوله بغيرهاء) وهو خبر اخر للشرط (اوصفة الصيغة
 والياء للملاسة والغير بمعنى النفي اي بلا هاء لا بمعنى انها مغائرة للهاء وانما لم يقل غير
 قابل للهاء كما قال في وزن الفعل غير قابل للهاء لان المراد من عدم الهاء في قوله بغيرهاء
 هو عدم الهاء بالفعل وان كان قابلا لها فان حوارب جمع جوب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف
 مع انه قابل لها حيث يقال جواربة واما في وزن الفعل فالمراد فيه عدم قبولها فان يعمل منصرف
 بمجرد انه يقبل التاء (قوله منقلبة عن تاء التانيث) وانما قال ذلك لان عدم ذكره يلزم
 ان يكون فراراة غير منصرف لانها جمع فرزين او فرزان مع تحقق شرط الجمع فيها حيث لا يجمع لها
 جمع التكسير مرة اخرى ويكون بغيرهاء ايضم فلما زاد قوله منقلبة عن تاء التانيث اندفع ذلك
 لان فيها هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف (قوله والمراد بها) وفي العبارة لطافة اي والمراد
 بها تاء التانيث باعتبار انها تصير هاء عند الوقف وهذه الارادة على سبيل المجاز (قوله فلا يرد
 نحو فوار جمع فارعة) اي لما زاد قوله والمراد بها لا يرد نحو فوار وورود بانها غير منصرف مع
 انها بهاء وانما قال جمع فارعة ولم يقل جمع فارعة لان فاعل الصفة لا يجمع على نواعل بخلاف الفاعلة
 وقيل في دفعه ان المراد بالهاء هو ما الحاقى والهاء في فوار ليس كالحق وقال قدس سره في الحاشية
 الفارة الحاذق وبق للبغل والحداد فارة بين الفروعة ويقم للفروس جواد انتهى الحاذق مردد الى
 ويقم للفروس رائع (قوله لانها لو كانت على رتبة المفردات) قيل التاء غير لازمة فينبغي ان يعتبر
 تغير الوزن لها واجيب بانها ان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغير الازان كما في وزن الفعل
 (قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني) اعترض بعض الشارحين بان مدائني مما يكون

صيغته على منتهى الجوع بغيرها فينبغي ان يكون غير منصرف مع انه منصرف فاخرجه الشرح
 بعدم كونه ياء النسبة فيه فحاصل كلامه انه لا حاجة الى اخراجه الى اعتبار فيد زائد لان مدائني
 ليس بجمع لافي الحال ولا في الاصل ولما اجمع مدائن وهو لفظ اخر ومدائني لفظ اخر لا يقيم كلام
 بعض الشارحين في مدائن الذي في مدائني لافي مدائن فان مدائن جمع مدائن لاننا نقول مدائن
 بدون الياء غير منصرف للجمعية فلا يصلح اخراجه واذ كان جمعا فلا يجوز النسبة اليه فلا يقيم
 فراضي بل النسبة يكون الى الواحد فيقيم فرضي وصحفي ولا يثبت الجمع من حيث انه جمع
 ولكنه من حيث انه علم فيقيم فراضي وصحافي من حيث انه جاء اسم الكتاب بين المعروفين وكذا يقيم
 مدائني بياء النسبة من حيث ان مدائن علم ولذا قال ان مدائني ليس بجمع لافي الحال ولا
 في الاصل (قوله بخلاف فرازنة) اي فانه يحتاج الى اخراجها لانها جمع فوزين او فرز ان لا يقيم
 لا يستلزم الى اخراجها بتوابعها بغيرها لانها خارقة بقوله بعد الالف حرفان لان المراد انه بعد
 الالف حرفان فقط لاننا نقول التاء الهاء فان بعد الالف حرفان فقط لان التاء داخله فيها من
 وجه وخارجة عنها من وجه (قوله فعلم مما سبق) وانما تعرض به ليحصل اخت كلمة اما
 في قوله واما فرازنة حيث قال فاما ما كان بغير هاء (قوله واما فرازنة فمنصرف) لا يقيم ينبغي
 ان يقيم منصرفة لانا نقول ان الفعل او شبهه اذا اسند الى المونث الغير الحقيقي فلك الخيار
 في ايراد الفعل وشبهه مذكرا او مونثا فيصح ان يقيم طلع الشمس وطلعت الشمس واما اذا اسند
 الى المونث الحقيقي والملفظي فيجب تانيته واما اذا كان فيه ضمير راجعا الى المونث الغير
 الحقيقي فلا بد من تانيته وليس لك الخيار فاعلمه واجيب بتقدير المضاف ايض امانحو
 فرازنة او لغير فرازنة فمنصرف واجيب ايض بان المراد من المنصرف ليس معناه الوصفي لانه
 صار اسما للاسم الذي ليس به سببان فاعتبر اسديته قيل فعلى هذا فرازنة يكون غير
 منصرف العلمية والتانيث فكيف يصح التنوين فيه واجيب بان تنوينه لمناهضة ما بعده وهو
 منصرف ومشاكلته المسمى واجيب ايض بانه جاز ان لا يكون منونا ويمكن ان يقيم ان تقدر
 الامثال لدفع ذلك والضمير في منصرف راجع الى الامثال لبطان الجمعية (قوله وحضا جرع علما)
 وفي بعض النسخ علم بالرفع وح لا اشكال لان قوله حضاجر مبتداء وقوله علم للمضجع خبر له وقوله
 غير منصرف خبر بعد خبر واما على تقدير نصبه ففيه اشكال منذ كره (قوله تقديره) بالبدال او
 بالراء والاول يناسب قوله موال مقدروا الثاني مشهور (قوله علم جنس للاسد) فليس اسم جنس
 كسر او يل فالاسد اسم جنس فانه يكون بكرة بخلاف علم الجنس فانه يكون معرفة يطلق على
 الواحد والكثير قال مولانا علم هذا كلام يوم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيان وليس
 بك فان اطلاقه على الكثيرين باعتبار اطلاقه على واحد واحد على هبيل التبدل ويروم

ان المصنف في هذه الاطلاق على الواحد دون الكثيرين مع ان اطلاقه على الكثير ايضا ينافيها
والاولى ترك الكثير انتهى كلامه واما اطلاقه على الكثير مناب للجمعية فلان الجمع لا يطلق
على واحد واحد كما في حضاجر اقول المراد من الواحد هو الواحد من حيث انه واحد وكل
الكثير في كلا التوهمين مطابقان لنفس الامر لان اطلاقه على واحد من حيث انه واحد ينافي
اطلاقه على الكثير من حيث انه كثير وان كان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد فافهم
(قوله ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط سبب) لا يقيم شرط السبب ايضا سبب للتأثير فكيف
يصح نفي السببية واثبات شرطيته واجيب بان ادراكنا هو نفي السبب الحر في المعدود في تعريف
غير المنصرف لان نفي مطلق السبب (قوله فثبت ان يكون منصرفا) هذا التفريع بالنظر الى ظهور
هلام ما زال اسباب في حضاجر (قوله ان حضاجر حال كونه علما) قيل هذا الكلام يدل على ان قوله
علما حال من المبتداء وهو غير جائز واجيب بان كلامه بيان حاصل المعنى واجيب ايضا
بانه حال من الضمير في قوله منصرف الرجوع الى حضاجر وهو فاعل له ورد بان كلمة غير مضاف
منصرف وما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله وبعبارة اخرى ومعول المضاف لا يتقدم على
المضاف واجيب بان كلمة غير بمعنى لا اي لا منصرف ايضا واجيب بان كونه حالا جاز
ان يكون مبنيا على مذهب الغير كما هو مذهب ابن مالك فانه جوز الحال من المبتداء قيل
قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف يدل على ان حضاجر حال غير العلمية كان منصرفا مع انه
غير منصرف مطلقا واء كان علما او غير علم كما استعرف بعد خطوط واجيب بانه لا شك ان العلمية
منافية للجمعية فاذا كان غير منصرف في الحالة التي منافية له ليكون غير منصرف في غير هذه
الحالة الاولى (قوله بل للجمعية الاصلية) وشاربه الى المساواة التي في عبارة المهم لان ظاهر
قوله لانه منقول عن الجمع يشعر بان المنقول عن الجمع من اسباب منع الصرف مع انه ليس كذلك
لا يقيم ان العلمية قيد الجمعية فلا يصح اعتبار جمعيتها الاصلية حال العلمية لاننا نقول الممتنع
اعتبار الضدين في حكم واحد لا اعتبار احد الضدين عند وجود الاخر وهذا اعتبار الجمعية
وحد ما منع الصرف حال العلمية ولم يعتبر العلمية لمنع الصرف فيه (قوله لان الضبع هي انثى
الضبعان) قال قدم سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين
كسر جان وسراجين انتهى كلامه قال في الصراح حضاجر كفتار وضبان بالكسر كفتارنر وضبانة
مادة وهذا اوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال عما قاله الذي اورد بقوله فان قلت لا حاجة
اذا لانه تبين من الصراح وغيره ان حضاجر اسم لمطلق الضبع مذكر اكان او مونثا قوله والا لكان
بعد التنكير منصرفا والحاصل ان العلمية في حضاجر غير موثرة لانها لو كانت موثرة يلزم ان يكون
منصرفا عند التنكير مع انه غير منصرف ولذا ان ان يقول الملازمة ممنوعة لانه لم لا يجوز ان يكون مثل

احمر علما لانه بعد التنكير غير منصرف فان العلمية غير مؤثرة في احمر قبل التبيكير وبعد التنكير
 يكون الموتر فيه هو الوصفية لفي مانحن فيه جازان يكون العلمية مؤثرة في هذا الجرح قبل التنكير
 وكانت الجمعية مؤثرة بعد التنكير والجواب عنه بانه لاشك ان احمر غير منصرف بعد التنكير عند
 ميبويه ومنصرف عند الاخفش فمعنى قوله ان العلمية لو كانت مؤثرة يلزم ان يكون حضاجر
 منصرفا لانه لا اقل ان يهدق ملحق ذلك من نصب الاخفش ايا لا اقل اجراء من نصب الاخفش يكون
 صحيحا في حضاجر بان يقرأ به منصرف مع انه غير منصرف بعد التنكير بالاتفاف فقول غير منصرف بمعنى
 انه غير منصرف بالاتفاق وبعبارة اخرى ان المراد من الملازمة المذكورة ان حضاجر عند
 التنكير يلزم ان يكون منصرفا عند من قال بهذه الكسبة وهي كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف
 فانه لم يندب الى منع صرفه بعد التنكير الا ميبويه ويدل على الجواب بوجه آخر بان المراد من الملازمة
 المذكورة ان حضاجر عند التنكير يلزم ان يكون منصرفا اذ لم يكن قبل العلمية سبب اخر هو
 غير منصرف به كما فيما نحن فيه اقول الحق في الجواب ان يقرأ بينهما فرق بان الجمعية الاصلية
 لم تزل بالعلمية بخلاف الوصفية الاصلية فانه قد زالت بالعلمية وهو والجواب بابطال السند
 المساموي للمنع كما لا يخفى (قوله والتانيث غير مسلم) اي غير موجود فيه فليس قوله
 غير مسلم بمعنى لانم و الا يلزم المنع على المنع لان قوله فانتقلت منع لما ذكره المحجب في جواب
 السؤال المقدر لا يقرأ لا احتياج الى نفي التانيث عنه لان حضاجر لو وجد فيه تانيث مع عدم وجود
 العلمية ايضم يكون منصرفا لعدم تحقق منع الصرف بسبب واحد لا بانقول انه اراد بذلك طريق
 الجواب عن ذلك الاعتراض من وجهين احدهما نفي العلمية عن التانيث وثانيهما نفي التانيث قال
 هو لانا هم الذين قوله والتانيث غير مسلم مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان
 قوله والتانيث غير مسلم حقا بان نفسه لان الضبع يشتمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح
 ومكان نقل عن القاموس ايضم وكون اش في الحاشية المذكورة خصها بالانثى لانه توهم من كلام اهل
 اللغة انها مونثة لانه حكم بتانيثها في كلام اهل اللغة ومنها انهم انها مونثة مداعبة انتهى كلامه
 قال الفاضل السم وفيه ان كونه مونثا سماعيا ايضم يكفي في التانيث مع العلمية وكونه علم جنس
 لضبع مذكرا كان او مونثا لا يضر في كونه مونثا سماعيا مونثا في منع الصرف كارب وعقرب وسقر
 انتهى كلامه اقول المونث المفعول ما كان علامة التانيث مقدرة فيه واليد صرح مولانا عاب
 فيما سبق وقد ذكرنا في التانيث المعنوي فلا يكون المونث السماعية داخل في المونث
 المعنوي فلا يكون المونث السماعي مؤثرا في منع الصرف والظان بين المونث المعنوي وبين
 المونث السماعي عمومًا وخصوصًا من وجه ثم ما ذكره من الامثلة كالارنب والعقرب والسقر
 مونث معنوي وان كان سماعيا لان في ارنب وعقرب حرف الرابي قائم مقام التانيث فان تصغيرهما

ارسب و عقيب **و** ما في سقر فلان علامة التانيث مقدرة فيه علم في مامر في موضعه ثم اقول ان
 ما ذكره مولانا **معصوم** من ان هذا مناف لما يفهم من التاشية المنقولة عنه انفاذ اشعر بان قوله
 غير مسلم كان بالنسبة الى الضبع على ما صرح بتانيثه في الحاشية المذكورة انقام انه ليس كك
 بل هو بالنسبة الى حضاجر بدليل ما ذكره في الاعتراض من قوله فان فيه العلمية والتانيث
 لان ضمير فيه راجع الى حضاجر بدليل قوله لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا لان معناه علم
 ما ذكر الش في الحاشية ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع بان يكون الضبع فيهما من افراد هذا الجنس
 لا بمعنى انه علم لجنس هو الضبع علما للمذكر **اليونث** كحضاجر فاذا عرفت ذلك فلا يكون قوله
 والتانيث غير مسلم مناف لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفاذ وهي قوله الضبع هي الانثى والضبعان
 هو لذكر والجمع اه وعلى هذا قوله وحضاجر علم للضبع غير منصرف معناه ان حضاجر حال كونه
 علما لجنس شامل للضبع بان يكون الضبع فردا لهذا الجنس **لان** انه علما لجنس الضبع بحمل الاضافة
 بيانية (قوله لانه علم بجنس الضبع اه) قال الش في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم
 لجنس شامل للضبع لا لجنس هذا الضبع انتهى واعلم ان الجنس هو الذي كان موضوعا لمفهوم
 كلي كحضاجر واسم الجنس يضم موضوع لمفهوم كلي كالضبع والاسد و بينهما فرق معنوي
 ولفظي اما الفرق المعنوي فهو ان المعلوماتية والمعهود به بين المتكلم والمخاطب معتبرة في علم
 الجنس دون في اسم الجنس كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المتفرد و وضع بارائه من
 حيث معلوماتية ومعهود به بين المتكلم والمخاطب لفظ اسامة وكذا اذا تصور مفهوم
 للضبع و وضع بارائه من هذه الحيثية لفظ حضاجر واما اذا وضع لفظ الاسد على هذا المفهوم فهو
 اسم جنس لعدم اعتبار المعلوماتية فيه وكذا اذا وضع لفظ الضبع والاسد على اعتبار المعلوماتية
 فيه اي في علم الجنس وعدم اعتبارها في اسم الجنس ان اسامة غير منصرف المتبادر والعلمية
 بخلاف الاسد فانه منصرف فليس فيه اعتبار المعلوماتية وان امكن فيه المعلوماتية يجعله علما
 واما الفرق اللفظي بينهما فهو ان الصفة **ليعلم** لجنس لا يكون الاسد معرفة بخلاف الصفة في اسم الجنس
 فانها نكرة قال الفاضل السمعاني قوله ولما في قوله وحضاجر علما للضبع منصرف على التائية
 من حضاجر مع انه مبني و لكن جوز ذلك ابن مالك وكان الش اختيار هذا حيث قال نقيير الجواب
 ان حضاجر حال كونه علما للضبع وجعله حالا عن ضمير غير منصرف بتا ويل غير بمعنى
 لا لئلا يلزم نقد معمول المضاف تكلف بوجوب تعيينه كون حضاجر غير منصرف بتا لة العلمية
 للضبع مع انه بدون العلمية يضم غير منصرف انتهى كلامه اقول ما قال الفاضل السمعاني بقوله وكان
 الش اختيار هذا حيث اه ليس بشئ لانه لم لا يجوز ان يجعل الش قوله علما حالا عن الضمير الذي في غير
 منصرف الا انه قال ان حضاجر حال كونه علما للضبع لبيان حامل المعنى لان الضمير راجع اليه

فيكون حالاً من حضاجر حقيقة لان صاحب الحال ليس الضمير نفسه بل مضاف الى المحكم وهو منع الصرف غير ثابت الاضاحي ثم ما دعى الفاضل السم التكلف فيه دعوياً بالاحمال وهو غير تام ونحن لانهم جعلوا الخبر في قوله بغير ماء بمعنى لا وقد قال مولانا عيب في قوله بغير ماء الباء للملازمة والغير بمعنى النفي والماء بل لا يهـاء بل لا يهـاء كما في قوله كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا مال لانك كنت بما يغاير المال فهو حمل الغير بمعنى لا وايضا ما ادعى الفاضل الدنا كور الوجود في قوله يوجب تقييداً اي كونه حالاً من ضمير غير منصرف يوجب اه ليس بصحيح لان ذلك ليس اسبباً للتأنيث لا للوجوب وكلام مولانا عيب يشير الى انه سبب للتوهم لا للوجوب على ان هذا التوهم يكونه حالاً من الضمير في غير منصرف ليس على ما ينبغي (قوله ولم يقل الجمع شرطه اه) والمقتضى منه اقامة نكتة لتغيير الاسلوب فان ما قال في الوصف فهو اسلوب في اعتبار الاتصال فلا يرد ان تعيين الطريق ليس من داب المناظرة (قوله لتلايتوهم اه) ويمكن ان يقر لوقال مثل ما مر في الوصف يلزم ان يكون المعتبر في المجموع هو الاتصال فقط مع ان المجموع كلاً لا معتبرة وسبب لمنع الصرف (قوله اذ لا يتصور العروص في الجمعية) لا يقر ان الجمعية اذا لم يكن عارضية فالحكم بان شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل لغولانا نقول هذا الشرط لدفع توهم العارضية في الجمع ثم انك قد عرفت ان السبب لمنع الصرف هو الجمعية لا الجمع ولهذا قلنا الش في قوله وشرطه اي شرط قيامه مقام السببين اي شرط كونه فاعمالاً مقامهما وهو مسار الجمعية (قوله ان يقر قد نصبت اه) ولا يخفى ان هذا كلامه الى قوله فما نقول في سراويل بل على وجوب تقديم السؤال الوارد على حضاجر على السؤال الوارد على سراويل اذ السؤال الوارد عليه ناش من جواب السؤال الوارد على حضاجر مع ان ذلك ليس بواجب لانه يجوز ان يجعل الامر بالعكس كما لا يخفى الا ان يقر لما كان المناسب بالابقام ان يكون السؤال الوارد على حضاجر مقدماً لهذا جعل كلامه على وجه يدل على وجوب تقديم السؤال الوارد على حضاجر بل هو بغير الاستحسان وقيل انما قدم السؤال الوارد بحضاجر لانه غير منصرف اتفاقاً بخلاف سراويل وقول وجه التقديم ان حضاجر جمع حقيقة بخلاف سراويل (قوله وهو لاكثر) لا يقر ايراد هذا القول يضر للمجيب لان السائل لم يراع الاعداد فلهذا في الجواب يستأزم تقوية السؤال لانا نقول يصح الجواب بهذا الوجه ايضاً بل الجواب بهذا الوجه ابلغ كما لا يخفى (قوله انه اهم اعجمي) وعبرة المص يشهر بان قوله اعجمي خبر مبتداء محذوف اي فقد قيل هو اعجمي والظن من كلام الش ان قوله اعجمي صفة للاسم الذي هو خبر ان (قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية اه) وهذا الجواب على تقدير التسليم اي اننا لانم ان كونه غير منصرف بسبب الجمعية

بل للجمل على الموازن وبعضهم يجعل ذلك الحمل مبيا لمنع الصرف والحاصل ان من قال بكونه
 غير منصرف جاز ان يكون منع صرفه للجمل على الموازن وعلى تقدير كونه غير منصرف
 عند المصم ايضاً جاز ان يكون منع صرفه للجمل على الموازن لا للجمعية لان المصم فيما سبق
 هذا الباب التي يكون بسببها منعيتها واليه صرح في شرحه لا يقيم هذا الجواب المتضمن
 لتعميم الجمعية عن الحقيقي والحكمي يكون جواباً عن السؤال بحضاجر ايضاً لان وزن حضاجر
 ايضاً من اوزان الجموع العربية كمساجد فلو اقام المصم هذا الجواب في حضاجر يندفع السؤال
 من سراويل فلا يحتاج الى ذكره ثانياً لاننا نقول تعميم الجمع من الحالي والاصلي موافق لاصل
 بخلاف تعميمه من الحقيقي والحكمي فانه خلاف الاصل ومنه الضرورة ونقول تعميم الجمع من
 الحقيقي والحكمي كان لاجل الحمل على الموازن وذلك الحمل في لفظ العجمي دون العربي لان
 لفظ العجميين الالفاء العربية غريب فينبغي ان يكون الغريب تابعاً للمتوطن بدون العكس
 وهذا اعتراض مشهور منسوب الى ولد مولانا مصم وجوابه مشهور عن مولانا المذكور تقرير
 الاعتراض انه لا بد ان يحمل غير المنصرف على المنصرف لانه الاصل في الاسم الانصراف يعني لو كان
 منع صرف سراويل لاجل حمل المذكور يلزم حمل الاصل على الفرع وهو غير جائز وتقرير
 الجواب ان لفظ العجمي غريب بين العرب فينبغي ان يكون الغريب تابعاً للمتوطن لا العكس
 اقول الاعتراض غير متوجه ههنا لان سراويل مما وجد غير منصرف في كلامهم فهو من قبيل
 حمل غير المنصرف على غير المنصرف وذلك الحمل لعدم الجمعية فيه مع كونه غير منصرف في كلامهم
 كما عرفت فلا يحتاج الى الجواب الا ان يقيم الجواب على نقد التسلیم (قوله ويل عربي) وهو
 جواب على تقدير التنزل اي لانم ان يكون سراويل عربياً بل عجمياً والكلام في العربي ولو لم
 فهو جمع سر والة كما ان قوله قيل انه اعجمي جواب على تقدير التنزل اي لانم ان يكون عربياً
 بل هو اعجمي والكلام في العربي دون العربي اعجمي معاً ولو سلمناه انه حمل على موازنه ا وفيه
 ايضاً مثل ما مر من انه اذا كان عربياً لم يحمل على موازنة بني العربي وهو اول من فرض الجمعية
 فيه والجواب ما مر من ان لفظ العجمي يكون تابعاً للعربي لانه غريب بين الالفاء العربية والغريب
 يكون تابعاً للمتوطن دون العكس (قوله بقدر) مفعول مطلق حذف فعله اي قدر تقدير او انما
 لم يقل المصم الجمع شرطه ان يكون في الحال او في الازل او في التقدير لان الجمعية التقديرية
 احتمال يقيم مرتبة الجواب عن الاعتراض فلا يجوز حمله في اول الامر بخلاف الجمعية الاصلية
 وبعبارة اخرى بانما اكتفى المصم في التنبيه على اعتبار الجمع التقديرية بهذا القول ولم يقل
 الجمع تحقيقاً او تقدير شرطه صيغة منتهى الجموع كما قال في المدل تحقيقاً كثلث وثلثان
 نقد يراكم مرشدة الى ان كون الجمع التقديرية معجزاً في منع الصرف غير مرضي ولان الجمع التقديرية

ليس امرا محققا بل هو محتمل فلذا ذكرناه هنا ولم يذكر في التعديل كذا ذكره السيد
 قلبي سره (قوله فانه لما وجد غير منصرف) في موارد استعمالاتهم لعدم دخول الكسر والتثنية مع كونه
 على صيغة منتهى الجموع ومن قائلهم انه (قوله فانه صبي كل قطعة من السراويل) اشار به
 الى ان له نسبة الى الجمع الحقيقي لانه سمي كل قطعة من سراويل سر والة ويقال للجموع سراويل
 فهو وان لم يكن جمعا حقيقيا ولكن يكون له نسبة اليه ثم ان لفظا كان للظن وهو عبارة السيد قلبي سره
 اورد في شرحه لهذا الكتاب فهو للاشارة الى ان مفرد السراويل ايض منصرف كجمعه لان سر والة
 لم يجرى في كلامهم بمعنى قطعة من السراويل بل جاء بمعنى قطعة الخرفة التي يتناول السراويل
 وغيره والحاصل انه لا يطلق السر والة الا على القطعة المطلقة ولا يكون مخصوصة بقطعة السراويل
 حتى يكون سر والة واحد سراويل ففرض ان سر والة هي قطعة من السراويل ثم جمعت على
 سراويل لا يقر لم لم يحمل اي الش سر والة بمعنى اقطاع الخرفة حتى يكون واحدة تحقيقا وجمعه
 فرضيا وهذا اولى من فرضيته مما معالانا نقول هو غير متصور لان سراويل مختص بالازار فلا بد ان يكون
 كل واحدة بمعنى اقطاع الازار لا الخرفة قيل يجوز ان يكون سراويل غير منصرف للجمعية
 الحقيقية بان كان هذا الجمع مما ينقل من معنى الجمعي الى معنى الجنسي فجاز نقل سراويل من معناه
 الجمعي وهو اقطاع المطلق اي اقطاع الخرفة لا اقطاع السراويل الى المعنى الجنسي وهو جنس
 السراويل بدون ملاحظة معنى الاقطاع فيه اي في سراويل واجيب عنه بانه لم يجرى في كلامهم
 نقل الجمع الى الواحد الذي هو الجنس بل ينقل في كلامهم الى الواحد الذي هو الشخص كما سبق
 في بداثن وفيه نظر من وجهين الاول انه ينتقل بحضاجر لانه نقل ايض من معنى الجمعي الى الواحد
 الذي هو جنس والثاني ان قولهم ان الجمع لا ينقل من معناه الجمعي الى الجنسي انما هو الجموع الحقيقية
 لا الفرضية وسراويل جمع فرض واجيب عن الاول بان المراد من عدم نقل الجمع من معناه الحقيقي
 الى الواحد الذي هو الجنس هو اسم الجنس فلا اشكال لان حضاجر علم الجنس لا اسم الجنس (قوله
 والاصل في الاسماء الصرفة) والوارد للمحال وقائل ان يقول لا احتياج الى هذه العبارة لا بالو
 فرضنا ان الاصل في الاسماء منع الصرف ايض اذا صرف سراويل فليست على الجمعية فيه فلا اشكال
 فيه نعم يجوز ان يراد بها اذا كان المقام هو ما يقوية الصرف مع انه ليس كذلك المقص ان سراويل
 اذا كان منصرفا لعدم اعتبار الجمعية فيه فلا اشكال فيه الا ان يقر انما ورد ما اشارة الى علة جواز
 الصرف اي اذا صرف سراويل لعدم الجمعية فلا استحالة في صرفه لان الاصل في الاسم الصرف واعلم
 انه لما كان عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا وقع لفظ اذا في الاول في موقعه وفي الثاني وقع موقع
 ان للمشاكل فلا يردح ما قيل ينبغي ان يقر وان صرف فلا اشكال (قوله بالنقض به) اي سراويل
 اي بسبب النقض به على قاعدة الجمعية ولا يخفى انه لما كان مراد الش من كلامه هذا ان لا ننفي

الجنس إني جنس الاشكال منه على قاعدة الجمع من انه يلزم ان يكون مراديل منصرفا لعدم الجمعية الحالية والاصلية لانفي جنس الاشكال مطلقا سواء كان على قاعدة الجمع ولا فلا منافاة بورد الاشكال على غير قاعدة الجمع اي على تقدير كونه مفردا منصرفا بانه اذا كان مفردا منصرفا فيلزم ان يكون مصابيح مثلا منصرفا لانه على وزن المفرد فيدخل في قوة جمعيته فتصور وقصور كما مر في الجمع واجيب عن بوجوه الاول نالانم ان يكون مراديل مفردا بل هو جمع نقدير او فرضا وان لم يؤثر في منع الصرف ولو سلم فنقول ه نادريان المفرد الذي منصرف ههنا ليس الا مراديل فقط مع ان المعتبر في فتور الجمعية هو مشابهته بالمفرد الذي لم يكن نادرا قليلا بل كان كثيرا ولو سلم فنقول المراد هو مشابهته في الوزن بالمفرد الذي هو عربي لا عجمي حيث لا اعتبار لموازنة الاعجمي (قوله اي كل جمع منقوص على فواعل) قال مولانا عاب وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاسم امرأة واعيل مصرا على لا مقصور كما على فان الالف فيها ثابتة لجمعها انتهى كلامه قال مولانا عصم لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص يشتمل قاسم اسم امرأة واعيل تصغيرا على لكان اعم فائدة انتهى كلامه قال الفاضل السم فيه انه لم يناسب ببناب الجمع الا من جهة الامثلة ولم يناسب ايضا لشبهه بقاسم فانه داخل في المشبهة على ما ذكره مولانا عصم انتهى كلامه اقول حاصل ما قال مولانا عصم ان الكلام فيما نحن فيه وان كان في الجمع ولكن الكلام من باب العدل الى باب المرفوعات في منع الصرف فلو قال الشم كل غير منصرف منقوص سواء كان مفردا او جمعا لكان اعم فائدة ويناسب بالقيام الذي هو الصحيح المسمى بلا ينصرفات فاذا عرفت ذلك فما قال الفاضل السم بقوله وفيه انه ح لم يناسب بناب الجمع الا من جهة بعض الامثلة وهو جوار ليس بشئ الا ان يقيم المناسب هو جمع باب منع الصرف مع ما نحن فيه وهو باب الجمع لا يقيم باب الجمع اقل في باب منع الصرف لانا نقول الكلام في باب الجمع من حيث انه منصرف لان الكلام فيه ثم ما قال الفاضل المذكور بقوله ولم يناسب ايضا تشبيهه بقاسم فانه داخل في المشبهة ليس ~~بشئ~~ لان مراد الفاضل المذكور من كلامه الى قاسم اذا كان داخل في المشبهة فيلزم تشبيهه الشئ بنفسه ولكن هذا التوهم بعيد عن عقل السليم لان ما هو داخل في المشبهة هو قاسم علم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والنادية بخلاف قاسم الذي هو مشبه به فانه ليس علما لامرأة فلا يكون داخل في المشبهة اقول المراد من قوله كقاسم هو قاسم وما يشابهه في حذف الياء وادخال التنوين فقاسم علم امرأة واعيل تصغيرا على مثل قاسم في الحذف وادخال المذكورين فيقيم جاءني اعيل بالتنوين وحذف الياء ورأيت اعيلي بفتح الياء ومررت باعيل بالتنوين وحذف الياء كقاسم فنحو جوار مثلها وايضا لما كان في جوار وما يشابهه من الجمع المنتقوس على فواعل خلاف في كونها منصرفا وغير منصرف خص نحو جوار اي

جمع منقوص على فواعل ولهذا قال رفعا وجرا ولم يقل رفعا ونصبا وجرا مع ان جوار في حال المنصب
 كقاس في نهدم حذف الياء وعدم دخول التنوين واد اعرفت هذا فلا يبرء ما قال مولانا مص
 ثم ان التقدير الذي اورد مولانا عيب ما لا كلام فيه وفي بعض كتب اللغة الجارية افتاب وكتبه
 وكشفتي والجاريات والجواز جمع (قوله اي في حالتي الرفع والجرا) اشار به الى انهما منصوبان
 على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف هذا ما قال مولانا عيب فيكون رفعا و
 جرا منصوبين على حذف المضاف وهو الجملة اي جملة الرفع وحالة الجرا فحذف المضاف واعطي
 اعرابه على المضاف اليه ويحتمل ان يكون رفعا وجرا بمعنى مرفوعا ومجرورا فيكون كل واحد
 منهما حالا عن جوار والعامل هو الجملة ثلثة المفهومة من الكاف لان الظرف لتوسعه يتقدم على
 العامل المعنوي وكذا الحال ينقدم عليه عند بعضهم الا ان غير مرضي للمصم حيث قال ولا يتقدم
 الحال على العامل للمعنوي ويحتمل ان يكون نصبهما على المصدرية اي ترفع ونجر رفعا وجرا
 كقاس اي كرفع قاس وجرة الا انه يحتاج الى تقدير المشبه به ولهذا لم يتعرض اليه قال مولانا
 مص قوله رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى لنحو انتهى كلامه قال الفاضل السم وفيه ان هذا
 غير مناسب اذ ليس المراد ان ما هو مماثل لجوار في حالتي الرفع والجرا فحكمه انه مثل قاس كما
 لا يخفى بل المناسب ان يكون الظرف بل الحال متعلقا بالمماثلة المفهومة من الكاف في قوله
 كقاس فان الظرف لتوسعه يتقدم على العامل المعنوي وكذا الحال عند بعضهم انتهى كلامه
 اقول ما قال مولانا عيب معناه ان قوله رفعا وجرا ظرف متعلق ومرتبطة بمعنى النحو ولبس
 متعلقا ومرتبطة بقوله جوار في معنى قوله ونحو جوار وامثال في حالة الرفع والجرا حكمه حكم
 قاس لان امثاله فقط حكمه حكم قاس كما توهمه الفاضل السم فهذا كلامه حسن وتحقيق
 جيد لا ريب فيه فلام الفاضل السم على ما سبق من جملة ما لا يعنى (قوله والتنوين فيه تنوين
 الصرف) يعنى به التمكن فلا يردح ما قال بعض المحشين من انه يلزم ان يكون التنوين
 زائدا على خمسة وليس كذلك (قوله لان الاعلال المتعلق) قال مولانا مص لا اعلال في جوار
 نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب انتهى كلامه قال الفاضل
 السم وفيه ان الاولى ان يصلح مفردات الانفاذ بالاعلال ثم تركيب بعضها مع بعض فما وجه
 ما ذكره بعض المحققين وهو مولانا عيب انتهى كلامه اقوال مراد مولانا عيب من كلامه ان
 الاعلال لا يكون متعلقا بجوهر الكلمة بل يعرض بعد تركيبها بالعامل فيكون الاعلال
 متأخرا عما يعرضها وهو منع الصرف والحاصل ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة ما يكون
 في وسط الكلمة لانه لا دخل للعامل فيها وسط الكلمة بخلاف الاعلال في اخرها فان
 للعامل فيه دخلا لان في عامل الرفع يكون الضمة سببا لالتقاء الساكنين وفي عامل الجرا

يكون الكسرة سبباً له فالاعلال في اخر الاسم النكرة يكون بعد دخول التنوين عليه لان التقاء الساكنين إنما يتكون بالتنوين واما منع الصرف فلا يتوقف على تركيبه بالعامل فيكون مقدماً على الاعلال فلما تبين معنى كلامه مما ذكرنا فثبت مما ذكره الفاضل السم ثم اقول في دفع ما ذكره مولانا هم باننا لانم ان يكون الاعلال بعد التركيب بالعامل لم لا يجوز ان يكون الاعلال بعد ملاحظة تركيبه بالعامل وهي مما يتعلق بالعقل والعقل ان يلاحظ الاسم قبل تركيبه بالعامل بالتنوين وبعد ذلك يتوجه بالاعلال فلا يلزم حثهم منع الصرف عليه فما ذكره الشم من ان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم انه انما هو باعتبار تلك الملاحظة فاندفع النقص ح (قوله بعد تمامها) لان احوال الكلمة انما يكون بعد تمامها (قوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف) وهذا لدفع ما يقم ان الاعلال كما يكون مقدماً على منع الصرف يكون مقدماً على الصرف لان الصرف يضم من احوال الكلمة بعد تمامها فم كيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفاً قبل الاعلال ونقرر الجواب بوجهين الاول ان الملاحظة بالصرف مقدم على الاعلال لان الاصل في الاسم الصرف والثنائي انه اذا كان الاصل في الاسم الصرف فكان الصرف متعلقاً بجوهر الكلمة وقوله بناء على ان الاصل في الاسم الصرف جائز ان يكون علة لكون اصل جوارج واري بالضم والتنوين دون الضم فقط (قوله فمبنى الاعلال) اي اذا كان الاصل في الاسم الصرف فمبنى الاعلال على ما هو الاصل هو الصرف (قوله فصار جوار على وزن سلام) اي يكون في الوزن مشابهاً بسلام وكلام قيل هذا يدل على انصرفه لاجل انه على وزن المفرد كسلام وكلام وقوله لم يبق انه يدل على ان انصرفه لاجل عدم بقائه على حرفين بعد الالف وبينهما نناف والجواب عنه اما اولاً فلان كونه على وزن المفرد يستلزم عدم بقائه بعد الالف حرفان ولهذا اورد بقاء التفريع واما ثانياً فلانه اشار به الى انصرفه بوجهين المذكورين لا يقم ان التنوين سقطت الضمة لانها تابعة لحركة اخر الكلمة فاذا سقط المتبوع سقط التابع لاننا نقول التنوين تابع للحركة في التلظف لا في السقوط (قوله ولهذا لا يجري الاعراب على الراء) لانه لو كان اخر الكلمة هو الراء فلان من اجراء الاعراب عليها لوجود العلة لمقتضية للاعراب وهو العامل (قوله فانه لما سقط تنوين الصرف) فاصل جوارج واري بالتنوين فلما حذف الضمة فالتقى الساكنان فحذفت الياء وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل للصرف عوضاً عن حركة الياء او يقيم بعد حذف الياء حذف تنوين الصرف ايضاً ثم عوض عن الياء وعن حركتها تنوين اخر وان قيل تنوين العوض هو الذي كان عوضاً عن المضاف اليه على ما سبق في بحث الاسم واما ما سيأتي في اخر الكتاب فكيف يكون عوضاً عن الياء او عن حركة فليست جائز ان يكون تسمية هذا التنوين بالعوض عند من

فذهب الى منع صرف جواز لا على مذهب المصم او يقيم بان الحكم ان نحو ان العوض هو الذي كان
 عوضا عن المضاف اليه حكم الاغلب (قوله فانه ح) اي حين تقديم منع الصرف على الاعلال يكون
 الياء مفتوحة في حالة الجر لان غير المنصرف جزء تابع انصبه وانقلبت اذا كان جزءا تابعا انصبه
 فلم لا يقررت بجوارى بفتح الياء على المذهب الاول ايضاً لانه غير منصرف في حالة النصب
 قلت لدفع ذلك قال وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال لتحقيق الجمعية مع
 صيغة منتهى الجموع واما على مذهب الاول يكون الاعلال مقدما عليه فيكون ح على وزن
 سلام وكلام (قوله فما وقع فيه) اي في حال الجر الاعلال فقوله وبناء هذه اللغة على تقديم منع
 الصرف على الاعلال بالنسبة الى حالة الرفع فقط فلاخذة بان بين قوله وبناء هذه اللغة او بين
 قوله فما وقع فيه الاملال تناف (قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة) ولا شبهة في
 ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعروف هنا لمطلق
 التركيب اي سواء كان من الاسماء والافعال والحروف فصح التعريف جمعا ومنعلا يقيم فاذا ن
 لاجل الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجمعول كلمة واحدة لا يكون الاعلاما لاننا نقول لانهم
 الحصر لجوار ان ينقل او لا الى معنى جنسي او ينقل او لا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي
 كما اذا تكررت لك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوتها لا اشتراطها انتهى ما كان مولانا عب
 قيل التركيب انضمام الاسمين بالنسبة بينهما نحو معد يكره وفيه ان التركيب يكون من الاسم
 والفعل كبخت نصر علم رجل (قوله من غير حرفية جزء) فخرج النجم وبصريا منه لاجل جزئية الحرف
 فيهما وهو اللام والياء وان كان جميع الشرايط لوجودية والعلمية موجودة فيهما وانما اعتبر هذا
 القيد في التعريف ولم يجعله من الشرايط العلمية كالاضافة والسناد لان الظن التركيب ان يكون
 من لكلمتين المستقلين بحيث لم يكن شئ منهما محتملا الى الاخرى في التلفظ فتبادر التعريف
 مقتضي لهذا القيد لعدم كون الحرف جزءا فيه معتبر في مفهومه لعدم استقلال الحرف فلا يرد
 ما قيل الاولى ان لا يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب واخراج مثل النجم وبصريا باشتراط عدم
 حرفية جزء في خارج التعريف كالتركيب الاضافي والسنادي او يقيم من غير اضافة ولا اسناد
 في تعريفه من غير اشتراطهما في الخارج وانما لم يثبت التركيب من الفعلين لعدم وجود التركيب
 منهما فلا يحتاج الى نفيه (قوله كلمتين) اعم من اسمين او هم وفعل نحو بخت نصر قيل التعريف
 غير جامع لخروج غلام زيد وضرب زيد ومثالهما اجيب بان المراد تركيب في الاسم لا يتحقق الا
 بان يجعل المركب علما واسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القرينة من الفعل
 فان بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما واسم جنس (قوله ليا من من
 الزوال) لان العلمية وضع ثنائ والوضع مذهب الامن من الزوال فيلزم التركيب ح او لتحقيق مذهب

في
 التركيب
 في
 التركيب

اخر اوجود منع الصرف (قوله لان الاضافة) ولان تأثيرها اما في الجزء الاول وهو بوط لما عرف به
واما في الجزء الثاني علمي قياس بعلبك وهو ايضا بط لانه مشغول بالاعراب الحكايتي والمراد من
الاضافة هو التركيب الاضافي (قوله فكيف توثر) اي اذا كان تركيب الاضافي تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف توثر هذا التركيب في المضاف اليه ما يضافه اي تاثير الذي
هو هذا المضاف اي ضد تاثيره قيل غاية ما لزم من الدليل ان يكون المضاف منصرفا والمضاف
اليه غير منصرف ولا بأس به كما في مرتك بغلام احمد بفتح الدال فانه مضاف اليه مع انه غير
منصرف والمضاف منصرف وذلك لا يستلزم اجتماع الضمين في كلمة واحدة بل في كلمتان
وهما المضاف والمضاف اليه الا ترى ان بعلبك جزء الاول مبني والاخره مركب مع ان المنافات
بين المعرب والمبني اشد والجواب ان يقيم المراد ان يجعل الجزء الثاني منصرفا بل المراد
ان الاضافة لما كان سببا لنصرف الجزء الاول فلا ياسب ان يجعل مبيبا لعدم انصرف الجزء الثاني
اذ الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف اليه فلا ياسب ان يجعل واحدا من هذين المنتسبين علته
بحكم مخالف للاخر وهذا كلام لا غبار عليه ويمكن ان يجاب ايضا بانه لما كان المركب من المضاف
والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة فمحقق الضمين في الجزئين في حكم اجتماع اذ كان علمين لشخص
واحد فلا يكون فيه معنى الاضافة فكيف يصحح قوله لان الاضافة واجيب بان حكم المركب
المضاف العلم كحكم المركب المضاف الغير العلم في كونهما معربين باعرابين ثم ان الاضافة اذا
لم يوثر في منع صرف المضاف ولا المضاف اليه فلا يوثر في مجموعهما ايضا لما مر فلا يردح ان المراد
ليس منع صرف المضاف او المضاف اليه كما هو الظن كلامه بل المراد منع صرف المجموع من حيث
المجموع (قوله لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات عند جماعة) ينهم المهم
من قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعدح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا هذا
ما قال مولانا عبال مولانا عهم وتبعه الفاضل السم وفيه انه لا فائدة في الحكم بمنع صرفه عند عدم
ظهور الاثر انتهى كلامه قال السيد قدس سره في حاشية التلخيص لما كان الجزء الاخير من تابط شرا
مشغولا باعراب الحكمي الدالة على الصفة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصاراعرا منه نقديريا
فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات انتهى اقول كلام السيد قدس سره يشعر بان
الاعلام المذكورة لو كانت غير منصرفة بعدم ظهور اثرها لفظا عند من ذهب الى انها من المعربات
المحكية فمما لا بعدله فكلما الفاضل السم مما لا طائل تجمته قال مولانا عهم على قوله لان الاعلام
المشتملة وما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المهم في بحث المركبات ان التركيب الاسنادي
ليس بمعرب ولا مبني انتهى كلامه اقول لم لا يجوز ان يقر ما وقع في بحث المركبات فهو قبل العلمية
وما ذكره الشافعي هو بعد العلمية فلا منافات ح ويدل عليه ما ذكره السيد قدس سره حيث قال

ان مثل تأبط شراعلنا من قبيل المبنيات العلمية على بنائها ثم لا يخفى انه لو قال لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات فكيف يتصور رفيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات لثم الاعلام بلا احتياج الى باقي المقدمات الا انه ذكره لدفع ما يقيم ان ما هو من قبيل
المبنيات هو التركيب المشتمل على الاسناد وهذا المركب اذا جعل علما لم لا يجوز ان يكون فيه
من احكام المعربات فيكون غير منصرف (قوله فان التسمية بها) وهم يجعلون الجملة علما اذا دلت
على قصة غريجة ونكاحوا في القضية الغريجة قيل ان من الناس من اخذ شيئا في ابطه وراي
رجل له كذا لك فقال ذلك الرجل له تأبط شرأثم سمى له بها وقيل رجل كان قد حطب وجاء
به في بية وامراء ته فتح ذلك ورايت حية بينه فقالت تأبط شرأثم سمى له بها (قوله فلو بطرق)
وهو من الطريق بالانها سمية رله رقتن اي توتنير تلك الجملة بعد العلمية سواء كان التغيير بالحر كنه
او بغير ما يذكر بان نعوت عندي تلك الدلالة (قوله فاني قلت اه) واجيب بان ما تضمنه حرف العطف
فهو خارج بقوله من نبر حرفية حزة واما المركب من الاصوات فهي خارجة بقاء الكلمة
لان المراد منه هو الكلمة الحقيقية والاصوات ليست بكلمة لانها ليست بلفظ (قوله علمين) قيد
لما يكون الجزء الثاني منه صوتا وما يكون منضمنا لحرف العطف مع ما قال الفاضل السمقي خمسة
عشر وستة عشر بكونهما علمين لان العلمية لا بد في كليهما ليكون مواد النقص الا انه اكتفى
بكون سبويه ونفطويه مشهورين بالعلمية ليس بشيء كما لا يخفى (قوله كانه اكتفى في ذلك اه)
وانما قال كان وهو المظن لان لا كفاء بما يذكر فيما بعد ليس مجزوما به لان فيما تضمن بحرف
العطف اختلاف قال بعضهم انه مبني وقال بعضهم انه معرب غير منصرف فعلى الاول يصح
الاكتفاء بما يذكر فيما بعد ولكن يحتمل ان يذهب المصم الى الثاني الا انه غير مجزوم به لا يقيم
هذا بان غير منصرف عنده فما وجه ذكره فيما بعد ان الجزء الثاني اذا كان متضمنا بحرف العطف
بنيانا نانا نقول ما هو من كور فيما بعد قبل العلمية وهما بعد العلمية فلا تدافع وكذا ما يكون
الجزء الثاني منه صوتا كونه مركبا من كلمتين عنده غير مجزوم به لانه جاز ان يكون مراده
من كلمتين ان لا يكون احدهما تابعا للآخر في التلفظ بان كاستا مستقلتين ولا يكون الصوت
كك بل هو تابع للآخرى فيه فهو خارج بقاء الكلمة الا ان خروجه بها غير مجزوم به عنده
قال مولانا مصم والباعث على قوله كان بالظن ان خمسة عشر مثلا خارج بقوله من غير
حرفية جزء لان الحرف فيه جزء اقول ان المراد من الجزء في مفهوم التركيب جاز ان يكون
الجزء الذي كان التركيب موقوفا عليه وليس حرف العطف كك فان تركيب خمسة بعشر
لا يتوقف على حرف العطف وما ذكر يتبادر من مفهوم التركيب ويشعر به اخراج قوله النجم
والصعق (قوله بما ذكره) الى صريحا او كناية فلا يرد ما ذكره مولانا مصم من ان المصم لم يذكر

فيماء بعد الا ما هو المقتضى بحرف العطف واما يذكر فيما بعد ان سيمويه ونفطويه من قبيل
المبنيات لان ما هو الجزء الثاني منه صوتا يكون مذكورا فيما بعد بالكناية وان لم يكن مذكورا
صراحا لانه قال فيما بعد ان المركب الذي لم يتضمن الجزء الثاني منه حرفا فهو معرب باعتبار
الجزء الثاني مثل بعلبك فهذا يقتضي ان يكون مثل سيمويه ونفطويه معربا بهذا الاعتبار
(قوله اصلا) اي لا صراحا ولا كناية (قوله مثل بعلبك) قانه علم البلدة قال الفاضل السم فيه انه
اذا كان بعلبك علما للبلدة يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث كما هو وحور فلم يكن
مثالا قاطعا للتثنية كيب الموثر في منع الصرف انتهى كلامه اقول التانيث فيه غير معتبر لانه لو جعل
بعلبك علما للرجل اضم كان غير منصرف للتثنية والعلمية فيكون ح مثالا قاطعا للتثنية كيب الموثر
في منع الصرف او نقول اسماء الاماكن يكون غير منصرف بنا ويلها بالبلدة ومنصرفا بنا ويلها
بالمكان لعدم التانيث كما قالوا فح يلزم ان يكون بعلبك منصرفا عند ناء ويله بالمكان مع انه
ليس كذلك فيما ذكرنا ظاهره حاجة كلام الفاضل السم (قوله من فيران) يقصد بهما نسبة (اي لا في
الحال ولا في الاصل فلا يرد الاشكال على عبد الله علما لانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل (قوله
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف) اشار به الى ان الالف واللام المعدودان
لم يتعرض في اسباب الاخرى الى ذلك لان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون من نفس الكلمة
وتانيهما ما يكون لمنع الصرف فاشارة الى ان هذا الشرط ليس لمطلق الالف والنون بل للالف
والنون المزيدين بنلاف التانيث والجمع فكل تانيث فيه العلمية يكون سببا لمنع الصرف
وكل جمع مع صيغة منتهى الجموع سبب لمنع الصرف ويشتمل ان يكون اشارة الى دفع ما قيل ان
اسباب منع الصرف لا يكون الا ما في الاسم والالف والنون لا يكون صفة له فلا يجوز ان يعد الالف
والنون من اسباب منع الصرف وذلك لان الالف والنون المعدودين بينهما من اسباب منع
الصرف هو الالف والنون المزيدين فان فكونهما من اسباب منع الصرف باعتبار زيادتهما فيه
والزيادة وصف فيه ثم ان قوله المعدودان بصيغة التثنية دون الافراد لرعاية عبارة المصنف
وهي قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما فتأخر حذف ما ذكره مولانا عصم من ان الاولى
المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب انتهى كلامه (قوله لانهما من الحروف الزوائد) التي
يجمعها هو بيت الاسمانا ويجمعها قولهم اليوم تنسأها وحروف هذه الكلمة رائدة قيل لو فسر قوله
مزيدين تين بانهما زيدنا في اخر الاسم لكنا اولى لانهم صرخوا ان قولنا حسان بفتح الحاء المهملة
وبالسين المهملة لمشددة ان كان من الحسن بكسر الحاء والسين المشددة على وزن فعلان فهو غير
منصرف لكونهما زائدين وان كان من الحسن بضم الحاء فهو على وزن فعال بالعين المشددة فهو
منصرف لكون النون اصلية في متابله اللام مع ان الالف والنون على هذا التقدير ايضا مزيدين

لانهما من حروف مكملة المذكورة اقول ماذكرة الشم وجه للتسمية وفي وجه التسمية يكفي هذا
 القدر (قوله لمضارع ما لفي اه) فالالف والنون مشبه والفي التانيث مشبه به وقوله
 في منع دخول تاء التانيث وجه المشبه قيل لم جعل وجه الشبه المنع المذكور مع ان وجه الشبه
 كثير ككون مكران مثل حمرا في كون الحرف الاول منهما مفتوحا واجيب بان منع الصرف دائر
 ومتوقف على منع دخول التاء وجود او عدمه فكلما كان المنع المذكور موجودا فمع الصرف
 يضم موجود وفي مثل ندما ان لا يكون المنع المذكور موجودا فلذلك لم يمنع الصرف بخلاف فتح
 الاول فان منع الصرف ليس دائر عليه لا وجودا ولا عدمه اما وجودا فلا في ندما ان فتح الاول
 موجود كحمراء مع عدم منع الصرف فيه واما عدمه فلا في عمران وعثمان ليس فتح الاول مع
 وجود منع الصرف فيهما (قوله في منع دخول داء لتانيث علي ما) اي على الالف والنون والفي
 التانيث لا على احد هما فقط كما يقتضيه المعنى لان وجه الشبه ح يكون وصفا للمشبه والمشبه
 به معا بخلاف ارجاعه الى احد هما لا يخفى على نقدير ارجاعه الى احد هما يضم يكون وجه
 الشبه وصفا لهما الا ان الوصفية ح في احدهما يثبت صريحا في الاخر التزاما بقوله وللنخاعة
 خلاف) حاصل الخلاف ان بعضهم قالوا ان الالف والنون انما يمنعان الاسم من الصرف لاجل
 انهما فرعان لما زيدنا عليه وقال بعضهم انه لا يمنعان الاسم من الصرف لمشابهتهما لالفي التانيث
 في عدم دخول تاء التانيث فاذا كان مشابهيتهما لهما في وجودهما يضم فرعية حكمية فيكون
 سببا لمنع الصرف (قوله واما ما ساء بهتهما لالفي التانيث) انقلبت لابد في السبب من فرعية ولا
 فرعية على هذا المذهب فنقول كون مشابهما لالفي التانيث لا ينافي فرعيتهما لما زيدنا
 عليه واجاب عنه مولانا بعبان السبب اما المشابة او المشابهة فان كان الاول فهي فرع للمطرفين
 وهما المشبه والمشبه به لانها نسبة بينهما والنسبة بين المشبهين فرع لهما وان كان الثاني فهي
 فرع لما زيد عليه لكنه سبب غيراصيل لتوقفه على المشابهة مع ان المشبه من اعداد المشبه به
 فواحدة في ال اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به انتهى (قوله والراجع هو انقول
 الثاني) مع ان الظان يكون الاول راجحا من الثاني لوجود الفرعية في الاول حقيقة دون
 الثاني ملئ ماذكرنا اولاً في قوله وللنخاعة خلاف اه الا ان عبارة المصم وهي قوله فشرطه
 انتفاء فعلانية يشتر بكون الثاني راجحا من الاول لان الاول لا ينافي عن دخول التاء عليه
 بخلاف الثاني فانه ينافي عنه (قوله ان كانا في اسم يعني به ما يقابل اه) ويطلق الاسم على
 ثلاثة معان الاول ما يقابل الفعل والحرف والثاني ما يطلق عليه العلم المقابل للملفف والسمية
 والثالث ما يقابل الصفة والاول والثاني غير مراد ههنا اما الاول فلان الحكم في قوله فشرطه
 العلمية غير صحيح لان سكران غير منصوب مع انه اسم وليس بعلم ولا يجوز ايضا مقابلته

بقوله ان كانتا في صفة وإما لثاني فلان الحكم في قوله فشرطه العلمية غير مفيد ح والاسم المقابل للصفة قسم من الاسم الذي هو مقابل للفعل والحرف فيكون اخص منه (قوله فان الاسم المقابل) هذا على مصححة لارادة هذا المعنى معه لا على ارادة هذا المعنى منه لان ارادة هذا المعنى منه واجب لا يحتاج الى دليل لان المصم جعل الاسم مقابلا للصفة فلم يكن الاسم في قوله او كانتا في اسم شاملا للصفة ايضاً فايراد قوله او كانتا في صفة مستدرك ولا يصلح للمقابلة (قوله اما ان لا تدل على ذات ما) اي على ذات من الذات وانما قدم المفهوم العدمي على الوجودي لان العدم مفهوم الاسم والوجودي مفهوم الصفة والاسم مقدم على الصفة (قوله كرجل و فرس) الاول ان يقر كزيد و فرس لان لقوله اما ان لا يدل اذ احتمالين الاول انه لا يدل على الصفة اصلاً بل على الذات المعين كزيد والثاني ان يدل على الصفة بان يكون له اوصاف ولكن ام يلاحظ معه صفة منها كرجل و فرس او يدل على ذات من الذات التي لوحظ معها صفة من الصفات كاحمر و لثارب والمضروب وهذه الصفة هي الحمرة والضاربة والمضروبة (قوله فالمراد بالاسم) جاز ان يكون نفري عالكون المراد من الاسم هو ما يقابل الصفة ولكن الدليل على ذلك التخييع سطوي و هو ان المصم جعل الاسم مقابل للصفة فلا بد ان يراد من الاسم ما يقابلها و حاز ان يكون نفريعا لانه على ذلك يكون قوله فالمراد بالاسم اذ معنى انه يصح ان يراد بالاسم ا (قوله لا الاسم الشامل) وهذا هو المعنى الاول من المعاني الثلاثة المذكورة قال مولانا عبيد الله الاسم المقابل للمهمل ولا القابل للظرف الذي هو لازم الظرفية (قوله وافراد الضمير) وتشنية الضمير في قوله ان كانتا باعتبار تعددهما في نفسيهما وهذا الملاحظة حاصلة لو كان الامر بالعكس ونقل مولانا مصم مكتة عن استاذ مولانا داود الخوافي لا يراد التشنية في قوله وان كانتا دون قوله وشرطه والنكتة المنقولة حسنة وهي ان المصم نسب في الاول الوجود الى الالف والنون لانه نسب اليه الوجود المفهوم من كان وهو الوجود فيكون الالف موجودة على حدة كالنون واما في الثاني فنسب الشرط اليهما في التأثير فلا يكون لكل واحد من الالف والنون فتح يكون الضمير في شرطه في موقعه وانما اختار الشئ من الحيل الاول مع ان الظان يكون الثاني مقدماً لما موافقة المرجع لان السوقي يقتضي تقديم الاول ليوافق قوله شرطه بما وقع فيما سبق فان الضمير في شرطه فيما سبق راجع الى نفس السبب (قوله كعمران فان اللفظ) على هذا الوزن اذ كان غير صفة فهو غير منصرف سواء كان الفاء فيه مكسوراً كالمثال المذكور او مفتوحاً كسلمان او مضموماً كعثمان واما اذا كان صفة يكون مفتوحاً ومضموماً كسكران وعريان (قوله او كانتا في صفة فانتفاء) فعلاية قال المجيد المشي مولانا عبيد الله عطف على العمولين بحرف واحد والعامل مختلف ولا يكون المعمول المحرور مقدماً انتهى كلامه ام بيان العطف المذكور فلان قوله في صفة عطف على قوله في اسم والعامل فيه

كان لانه خبر له فيكون منصوباً محلاً وقوله فانتفاء فعلا لانه عطف على قوله العلمية والعامل فيه هو
الابتداء لان قوله شرطية مبتدئة وقوله العلمية خبره وانما انتفى كون المجرور مقداً لانه انما
يكون كك اذا كان عبارة المصم او صفة بدون كلامة في فانه ح يكون معطوفاً على قوله اسم لا على
قوله في اسم كما في قوله والفتحة نصباً وفي كلام المصم مجموع الظرف معطوف على مجموع الظرف و
يمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان كلمة في في قوله او في صفة جازان يكون تأكيداً فيكون قوله
صفة معطوفاً على مدخول كلمة في في قوله اسم وكون كلمة في للتأكيد واقع في كثير من المواضع
والوجه الثاني ان قوله او كانتا في صفة معطوف على مجموع الشرط وهو قوله ان كانتا في اسم واليه
اشار بقوله او كانتا في صفة فانه لا وجه للزيادة الا الاشارة الى ذلك ثم الظاهر ان يقول او ان كانتا
في صفة لا بل كانتا في صفة لان قوله او في صفة عطف على قوله في اسم فيكون نقلاً عن الكلام بحكم العطف
او ان كانتا في صفة الا ان يقيم ان ايراد كانتا محلاً له منه ليصح قوله او في صفة فان صحة هذا القول
يتوقف على ابراز كانتا دون ان ايضاً فان ان يلاحظ بحكم العطف وقيل حذف كان بعد ان شائع
من قبيل ان خيراً اذ غير قليل الاولى ايراد الواو بدل اولان الالف والنون ذهبتان في الاسم والصفة
جميعاً واجيب بان كلمة او للتنوين لا للمترديد (قوله يعني امتناع دخول ناء التانيث
عليه) اشار به الى ان انتفاء خصوص فعلا لانه بفتح الفاء غير مقصود حتى يرد ان في مريان بضم العين
تحقق انتفاء فعلا لانه بفتح الفاء مع انه منصرف بل المراد عدم قبول ناء التانيث (قوله ليحقق
مشابهة لالف التانيث) هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني الذي هو ان مشابهة
الالف والنون باعتبار المشابهة لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول الذي هو ان مشابهة
الالف والنون لكونهما فرعين اما زيد عليه فلا لان قبول ناء التانيث وعدمه لا مدخل له في تحقق
الفرعية لما زيد عليه وعدمها (قوله على حالها) اي على المشابهة وعدمه لا مدخل له في تحقق
نقوله ولهذا انصرف مريان) لا يخفى انه لا يحتاج الى هذا التفريع لان المصم نفع ذلك بقوله
ومن ثم اختلفت اهل الان يقيم الشمر ان يشير الى ان يكون ان بتوسط بينهما شيء بخلاف تفريع
المصم فان فيه الواسطة وهي رحمن وسكران (قوله لانه متي كان موثقه اه) قالوا اشار الشمر بهذا
القول الى ان اعتبار هذا الشرط ليس لذاته بل لانتفاء فعلا لانه فممن شرط وجود فعلي يكون
مراد منه انتفاء فعلا لانه متي كان موثقه فعلي فلا يكون فعلا لانه لا يقيم ان من جعل شرطه
وجود فعلي جازان يجعل له شرطاً بالذات لا بسبب استلزامه لانتفاء فعلا لانه لا نقول ح لم يتحقق
مشابهته لالف التانيث في عدم دخول ناء التانيث مع ان مبنى الكلام على ذلك فلاجل ان اشتراطه
ليس لذاته بل لاستلزامه لانتفاء فعلا لانه بالذات بل لفظ قيل واشار الى ضعفه لان الاولى هو اشتراط
الامر الذي كان مقصود الذاته قيل اذا لم يكن اشتراطه لاجل الذات بل لاجل انه مستلزم لانتفاء

فعلا نة فلا بد ان يكون رحمن غير منصرف بالاتفاق اي على مناصب من اشترط وجود فعلى
 ايض مع انه منصرف عند واجيب بان المقص لذاته هو انتفاء فعلا نة اذا كان مبني على دليل
 لغطي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الاعلى وجود فعلى منه مع انه ليس في رحمن
 وجود فعلى (قوله لانه صفة خاصة لله تع) ولقائل ان يقول اختصاصه به تع في الاستعمال لانه
 لغلبة الاسمية في الاستعمال لاني الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب القياس اما بالتاء
 لان الاصل في التثنية التاء واما بالالف وهو الراجع لان فعلا ن فعلى انجثر من فعلا ن فلانة فعلى
 الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا لان
 يقم ان التانيث بالقياس لا يضر ولا يكفي (قوله فعلى مناصب من شرط انتفاء فعلا نة اه) واما قال
 ليس له مونث لارحمى ولا رحمانية فهو غير منصرف لامحالة لان انتفاء العلم يستلزم انتفاء الخاص
 ومثل ذلك في قوله ومن اشترط وجود فعلى اه (قوله دون سكران) لا يخفى ان الاختلاف
 في الشرط مستلزم للاختلاف في رحمن لانه لزم بكن الاختلاف في الشرط بل وقع الاتفاق في الشرط
 الذي هو انتفاء فعلا نة او في وجود فعلى لم يختلف في رحمن لانه لو انفق في الشرط الذي هو انتفاء
 فعلا نة فيكون رحمن غير منصرف ولو انفق في الشرط الذي هو وجود فعلى فيكون رحمن منصرفا
 بالاتفاق واما الاختلاف في الشرط فلا يكون مستلزم لعدم الاختلاف في عدم انصراف سكران وعدم
 الاختلاف في انصراف ندمان لانه لو فرض انتفاء الاختلاف في الشرط اضم يكون سكران غير منصرف
 بالاتفاق ويكون ندمان منصرفا بالاتفاق وهذا الاعتراض منقول من مولا احمد ابو وردى رحمه
 الله واجاب عنه مولا ناصب بان عدم الاختلاف في سكران الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص
 حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران
 فافهم انتهى كلامه ويمكن ان يحاب بان الاختلاف في الشرط علته المجموع من حيث المجموع
 لعلته كل واحد واحد (قوله دون ندمان) جاز ان يكون بفتح النون بلا تنوين فيكون غير منصرف
 وجاز ان يكون بالتنوين فيكون منصرفا وعلى التقدير الاول يكون ندمان على الندمان الذي
 هو منصرف ففيه الالف والنون المزيدينان والعلمية وعلى تقدير الثاني يكون ندمان عبارة
 عن الندمان المنصرف فاعطى حال الامدلول الدال فالدال اضم منصرف (قوله بمعنى الدائم)
 بالفارسية صحبت اراي يقر جاءني رجل ندمان وامرأة ندمانة (قوله وورن الفل) واضافة الوزن
 الى الفعل يكون لاصل مناسبة الوزن للفعل لا لزيادة مناسبة الوزن بالفعل والزم استدراك
 قوله وشرطه ان يختص بالفعل لان زيادة مناسبة الوزن به لا يكون الا باختصاصه بالفعل ويجوز اضم
 ان يكون الاضافة لزيادة مناسبة الورد والزم استدراك قوله وشرطه ان يختص اه لانه انما يلزم
 ذلك لو كان هذا الشرط شرط التاثير السبب فانه لو كان شرطا لتحقيق السبب فلا يلزم ذلك الا انه

يلزم ح مادم الموافقة بما سبق لان الشروط المذكورة كانت للتأثير لا للتحقق ثم انك قد صرحت
 ان كل مسبب فرع لشيء وهو لا يتحقق بدون الفرعية وذلك لا يتحقق الا اذا كان الوزن مختصا
 بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم اصالة لانه لو وجد في الاسم اصالة فلا يكون هذا الوزن فرع
 وزن الاسم بخلاف ما اذا كان الوزن مختصا بالفعل فانه ح يكون فرعاً للوزن الاسم لا نه اذا وجد
 وزنه في الاسم فيكون وزنه عربياً في الاسم فيصير فرعاً للوزن الاسم (قوله وهو كون الاسم على
 وزن) وانما فسر لوزن بالكون الذي هو المعنى المصدري مع ان الوزن هو الحالة والهيئة الحاصلة
 لللفظ من ترتيب الحروف كالحركات والسكنات وهي غير الكون لان إنجُون هو اتصاف اللفظ
 بهذه الهيئة فلو قال وهو حالة وهيئة للاسم لقم الا انه فسر به رعاية للسوق لانه لما عبر
 عن إنجُون لعل بالمعنى المصدري انما لعل على هذا الاتصاف وعلى حالة قائمة بالاسم الغير
 المنصرف فلهذا فسر به وبما ذكرنا ظهر وجه ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان في تفسير وزن
 الفعل بكون الاسم على وزن اه نظر لان الوزن ليس مصداقاً بل كيفية تحدث في حروف
 الفعل ولا ضرورة ولا داع الى حملها على هذا المعنى انتهى كلامه (قوله يعد من اوزان
 الفعل) وانما لم يقل يختص موضع قوله يعد اي على وزن يختص بالفعل فان المقصود ليس الا
 ذلك لان فيه ايضاً رعاية لسوق الكلام لان في الاسباب المذكورة جعل المفهوم فيها عاماً ثم
 جعلها بالشرط خاصاً وايضاً لو قال كك يلزم استدراك قوله وشرطه ان يختص بالفعل (قوله
 في اللغة العربية) وانما زاد ذلك لان للفعل معنى عاماً لا يكون مختصاً بلغة العرب بل يوجد
 في لغة العجم ايضاً كما يقيم في العجم زدر زمان كدشته فلاني را فلاني وهذا المعنى بعينه
 معنى ضرب لا يقال نعم مفهوم الفعل عام مختص بالعربي وغيره لكن الكلام في وزن الفعل
 لا في مفهومه ولا يوجد وزن الفعل في لغة العجم لاننا نقول المراد انه عند عدم ايراد قوله في لغة
 العربية يتوهم من العبارة ان المواد هو كون وزن الفعل مختصاً بالفعل الذي هو عام غير
 مختص بلغة العرب مع انه ليس كذلك بل المراد اختصاصه في لغة العربية (قوله بمعنى انه
 لا يوجد فيه اه) هذا نفس المصباح قوله ان يختص في اللغة العربية بالفعل وايراده
 لدفع السؤال لانه يتوجه شيان على ظاهر عبارة النص احدهما انه اذا كان مختصاً بالفعل
 بمعنى انه لم يوجد في الاسم ادلاً كما هو اللفظ من عبارته فكيف يوجب منع الصرف وهو في
 الاسم وثانيهما ان يكون نحو بتم وشلم من الاسماء العجمة على وزن الفعل فاذا كان هذا
 الوزن مختصاً بالغة كما هو المفهوم من ظاهر كلامه فلم يوجد في غير الفعل واللام بل وجوده
 في بتم وشلم اما لدفع الاول فظ لان معنى قوله ان يختص بالفعل سواء لا يوجد في الاسم العربي
 اصالة بل وجوده فيه بالنقل من الفعل واما لدفع الثاني فلان عدم وجوده في الاسم العربي

اصالة لا ينافي وجوده في الاسم العجمي اصالة (قوله كشمه على صيغة الماضي المعلوم) فان وزن
شمه على صيغة الماضي المجهول وان كان مختصا بالفعل ولم يوجد في الاسم العربي اصالة ولكن
لا يوجد في الاسم العربي بالنقل ايضاً (قوله فانه نقل من هذه الصيغة) اي التشهير وجعل
علما لفرس فنقل من معنى الفعلي الى الاصمي فان التشهير في الاصل بمعنى دامن بر حيان
وخود را جست ساختن فجعل علما لفرس معروف هو سريع السير لمناسبة بينهما (قوله وكلك
بذر علما لهما) اي لما في بير مكة وهو في الاصل من التبتا ير بمعنى الاراف في شئ اي امر ف
وعشر في الاصل بمعنى لير روا فتادن بسبب ضرب راحلة لشيء وخضم بالضاد المعجمة اي اكل
الشيء بجميع فمه (قوله فهو من الاسماء العجمية المنقولة) اي نقل من الكلام العجمي الى
التركي اي من الاصمي الى الفعلي على عكس ما سبق (قوله فلا يقدح في ذلك) يعني تفريع
للجواب عن السؤال المذكور من ان هذا الوزن يوجد في الاسم العجمي اصالة بدون النقل
من الفعل بان المراد وجود هذا الوزن بطريق الاصالة في الاسم العربي فوجود هذا الوزن
في الاسم العجمي بالاصالة غير مضر ولهذا جعل شلم وبقم غير منصرفين في العجم للعلمية والعلمية
لا لوزن الفعل (قوله اذ جعل علما للشخص) اشار به الى فرض هذا المثال بالعلمية بخلاف
التماثيل المذكورة (قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص) قيل على البناء للمفعول
ايض غير مختص بالفعل كما في دئل بضم الال المهملة وكسر الهمزة فانه قد جاء اسم جنس
لنوع طير من الطيور وفي الصراح جانور يست مانند راسه وقد جاء علما لقبيلة ايض واجيب
على التقدير الاول بان وجود البناء للمفعول فيه بطريق النقل من دئل المفعم بمعنى اسرع
ونقل الفعل الى الاسم الجنس وان كان قليلا بينهم ولكنه قد جاء كما في قوله عليه السلام نهيتكم
من قيل وقال فان القيل والقال اسما جنس وهما منقولان من قيل وقال فعلين ماضيين
الاول مجهول والثاني معلوم وعلى التقدير الثاني بان وجود البناء للمفعول فيه
اما بطريق النقل من دئل المنقول او من دئل المعلوم لكن الفاعل بمعنى مشى مشياً مخصوصا
والتفسير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم قيل ح يشكل بقولنا وعل
والرثم بمعنى الاست والاول اسم لما يكون في الجبل يعني بزكوهي والثاني اسم لنقب
اسفل الذي هو في الانسان ويكون كشفه عورة مع ان هذين الوزنين ليسا منقولين من الفعل
واجيب بشدو ذهبا (قوله ولم يذهب الى منع ضرب في الابعض لنجاء) قال مولانا عصم لافائدة
لا يرا هذا القول لان الدليل المذكور على كون الفعل على بناء للمفعول يتم بدونه لانه
على البناء للفاعل يوجد في الاسم اصالة كفرس واسد هذا احاد ما ذكره مولانا عصم و
مبارته هكذا القول لا يصلح وجها للتقيد بالبناء للمفعول انتهى كلامه اقول هذا الكلام ليس

وبيان ذلك انه يقيم لم اشتراط اخصاص هذا الوزن اي الوزن المختص بالفعل لمنع الصرف و
نم يتركه عاما بحيث يشتمل الوزن الذي هو مشترك بين الفعل والاسم بان يوجد في كل منهما
اصالة فقلوله ولم يذهب الى منع الصرف في جواب عنه والحاصل انه لم يذهب الى منع
صرف الوزن الذي هو مشترك بينهما الا بعض النحاة مع ان الكلام في ما ذهب اليه الجمهور
وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلق وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب
ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم (قوله ان يكون غير مختص
لكن يكون في اوله) قال الفاضل السم قيل الاولى ان لا يقيده هذا القسم بكونه غير مختص
بل يحمل كلمة او على منع الخلواذ يجوز ان يكون ما في اوله زيادة مختصا ايضا بالفعل
ولا يوجد في الاسم الا بطريق النقل مثلاً يزيد ويشكر علميين قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراط عدم
قبول التاء فيه انتهى كلامه هذا حاصل ما ذكره مولانا عصم حيث قال في هذا القسم بغير المختص
مع انه يصح ان يكون امانة الخلوان الوزن المختص بالفعل مما في اوله زيادة كزيادة
لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعلها مانعة الخلواظهر كما قيل انتهى كلامه اقول
انما قيده بقوله غير مختص بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول والى بالناثير لان مشابهة
الشرط الاول بالفعل اقوى من مشابهة الشرط الثاني بدلان المشابهة في الثاني بين كون الحرف
الزائد في اول كليهما اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل بخلاف المشابهة
في الاول لان فيه الوزن المختص بالفعل الذي لا يوجد في الاسم فاذا وجد الاقوى والاضعف يتقدم
الاضعف ولم يظهر على القولين الواقعيين فيه فع لا يؤثر الا الاقوى ولهذا خصه بقوله غير
مختص ثم ان الفاضل المذكور رغم ان تقييده بقوله او غير مختص بسبب جعل كلمة او لمنع الجمع
وهو بطلان منع الخلوي تحقيق في الشئيين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه وبين الشرطين
المنكوريين كذلك لا بهما يجتمعان في يزيد ويشكر علميين ويجتمعان ايضا في استخراج سواء
كان ماضيا معلوما او مجهولا وامر الا يقيم لا يجوز ان يكون امر الوجود هذا الوزن في الاسم كما في
استبرق لانه عجمي لا عربي كذا قالوا يوجد الشرط الاول بدون الثاني في شمر وضرب ويوجد
الشرط الثاني بدون الاول في احمر فاذا وجد الشرط الثاني بدون الاول فيصح قوله غير مختص
بالفعل ثم ما قال الفاضل الاسم بقوله قلنا نعم لكن لا يحتاج الى اشتراطه ليس ذلك على ما ينبغي لان
الفاضل المذكور رغم ان وجه عدم الاحتياج الى هذا الشرط انه لو لم يقيده بقوله غير مختص يصير
معنى قول المصنف ويكون هذا الوزن مختصا بالفعل وفي اوله زيادة كزيادة واذا كان هذا الوزن
مختصا به فمن الجبين انه لا يقبل ناء التانيث المختصة بالاسم فلا يحتاج الى الاشتراط المذكور
ح ولكن هذا محل تأمل لان عدم تقييده بقوله غير مختص بالفعل لا يستلزم تقييده بالاختصاص

بل هو اهم من ان يكون مختلفا او غير مختص لكن الاشتراط المذكور مع نظرا الى الوزن الذي هو غير مختص بالفعل فيكون نكتة الشرط المذكور بالنظر الى هذا الفرد من الوزن (قوله اي في اول وزن الفعل) وقد عرفت ان وزن الفعل هو كون الاسم فلا يصح ان يكون حرف الزائد في اول هذا الاسم المعنوي لان الزيادة كما يكون صفة الاسم وحالة فيه كذلك الوزن حال ووصف فيه ولكن بضع ذلك بالمساهمة بان كان المراد منه هو الاسم الذي هو صاحب الوزن فمع يجوز ان جامع الضمير في قوله في اوله الى وزن الفعل رعاية للملفظ لان ما سبق صريحا هو وزن الفعل يريجوز ايضم ارجاءه الى ما كان على وزن الفعل وهو لاسم الذي فيه وزن الفعل رعاية للمعنى بدون المساهمة (قوله اي زيادة حرف او حرف رائد) نشر على ترتيب اللفظ فالاول بالنسبة الى وزن الفعل والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فعلى التقدير الاول يكون المصدر بمعنى وعلى الثاني يكون بمعنى الفاعل اي الزائد وهو لا بحث يدرك بيان على مقدمة وهي انه لا شك ان نسبة الزيادة بالمعنى الاول الذي هو المعنى المصدرى يصح بقوله في اوله لان اول وزن الفعل اي اول ما يكون وزن الفعل فيه حرف فيصح انتساب الزيادة بالمعنى الاول اليه لان الزيادة بهذا المعنى امر معنوي قائم بشئ فيصح ان يكون اول وزن الفعل ظرفا والزيادة بالمعنى الاول مظهر وفان نسبة الصفة الى موصوفها بغية شائع بينهم واذا عرفت ذلك فلا يصح نسبة الزيادة بالمعنى الثاني الى اول وزن الفعل بالمعنى الثاني وهو ما كان على وزن الفعل لان الزيادة بالمعنى الثاني حرف كما يكون وزن الفعل بالمعنى الثاني حرفا فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وهو بوط واجيب بان لا نام ذلك بل اللازم هو ظرفية العام للخاص او العكس والاعم يصلح ان يكون مظهروفا للاخص وبيان ذلك ان بين الزيادة بالمعنى الثاني وبين اول وزن الفعل بالمعنى الثاني عموم وخصوص من وجه لتضاد قهطاني حمزة احمر لانها في اول وزن الفعل كذلك تكون حرفا زائدا الزيادة بالمعنى الثاني توجد بدون الاول المذكور في الحرف الذي هو في وسط الكلمة واول وزن الفعل بالمعنى المذكور يوجد بدون الزيادة بالمعنى الثاني في حرف الشين في شمر واجوب ايضم بان المراد من قوله في اوله هو في موضع اوله (قوله اي مثل زيادة حرف اوله) وفيه ايضم اشارة الى انه يصح تفسير الزيادة بالمعنى المصدرى اي زيادة حرف ولا شك ان هذا المعنى لا يصلح ان يكون في الاول الا بالمساهمة بان كان المراد هو الحرف الزائد لكن يصح تفسير الزيادة به رعاية للملفظ لانها مصدر وايضم يصح ان يراد منها اسم الفاعل رعاية للمعنى اي حرف زائد في اوله (قوله اي حال كون) اخر الى ان قوله غير قابل حال من الضمير في اوله قبيل الضمير مضاف اليه وكون الحال عن المضاف اليه غير جائز واجيب ان الحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وههنا يصح

ان يقيم او يكون فيه زيادة او انما هو مضاف منهم بواسطة حرف الجر (قوله لانه يخرج الوزن) فاذ
يخرج الوزن من اوزان الفعل بمجرد قبوله التاء كما ذكرنا فيما سبق فلا يرد ان الوزن يخرج
من اوزان الفعل عند دخول التاء عليه بالفعل لا بمجرد قبول التاء فجاز ان يقبل التاء ولم تدخل
عليه ولا يرد ايضاً انه كما يخرج الوزن بسبب دخول تاء التانيث المتحركة كك يخرج الوزن
بسبب دخول تاء التذكير لان تاء التذكير غير مختص بالاسم لوجوده في الفعل مثل ضربت بخلاف
تاء التانيث فانها مختصة بالاسم فيشابه الاسم ح مشابهة قوية (قوله قياساً باعتبار الذي امتنع
من الصرف) قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسوداد قياساً مونثه ان يكون
على فعلاء ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياساً اذ الفرق بين مذكر الاسم ومونثه
بالتاء خلاف القياس وانما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة صرح به الرضي في بحث
الجمع كذا اذ كانت مؤنثاً نعم (قوله لم يرد عليه اربع اذ اسمي به) لانه قبل التسمية منصرف وكذا
لا يرد اسود وتقرر الاعتراض باربع هي ان اربع غير منصرف بوزن الفعل والعلمية مع انه قابل
للتأ حيث يقيم اربعة وتقرير الجواب انه لا يقبل التاء قياساً بل بغير القياس لان القياس هو مجيء
التاء في المونث وعدمه في المذكر وفي الاءاء العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس ذلك على
خلاف القياس واما الاعتراض باسود فلانه غير منصرف مع قبوله التاء والجواب ان قبوله التاء
ليس باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجل ذلك الاعتبار لانه ممتنع من الصرف للموصف الاصلي
لان الوصفية الأصلية لا يضرم الغلبة الاسمية وهو بهذا الاعتبار لا تقبل التاء لان مونثه يكون
سوداء اسود فان قبوله التاء لغلبة الاسمية التي مرست له (قوله ومن ثم امتنع احمر) وهذا
اعتراض مشهور وهو ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالظاهرة بالنسبة الى الصلوة
فجاز ان يكون احمر منصرف مع وجود الشرط وهو عدم قبول التاء والجواب ان الشرط هو ما بمعنى
العلة والسبب فان النحو يمين يطلقون الشرط على السبب فاذا كان الشرط بمعنى السبب يستلزم
المسبب وان لم يكن الشرط مستلزماً للمشروط والظاهرة شرط لا محبب ولقائل ان يقول ان السبب
هو وزن الفعل وكونه غير قابل للتأثير شرط لا محبب والجواب انه جعل اشتراط هذا الشرط
ملة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل وكون هذا الاشتراط مسبباً للحكم المذكور مما لا يخفى
(قوله لقبوله التاء) ولقائل ان يقول في اول يعمل يكون الزيادة اذا لم يكن في الاءاء
لفظ على وزن فاعل وليس كذلك لوجود جمع فلم لا يجوز ان يكون يعمل على وزن فاعل
وقياساً يعمل بالاسم على يعمل الفعل قياساً مع الفارق ويمكن الجواب بان تسليم الزيادة في اوله
على تقدير التنزيل اي على تقدير تسليم الزيادة فيه نقول فشرط الاخرى عدم قبول التاء
منتف فيه (قوله اي كل اسم غير منصرف) انما اراد لفظ كل لان الظان يكون قواه وما فيه علمية

مؤثرة قائمة من قواعدهم والقواعد انما تكون قضية كلية (قوله او مع شرطية لسبب آخر) بان كان سببا وشرطا لسبب اخر ايضا (قوله واحترز بذلك) اي بقوله مؤثرة عما تجتمع الفية التانيث اي لعل واحد منهما (قوله اوصيغة منتهى الجموع) ولقائل ان يقول لا شك ان المراد من صيغة منتهى الجموع هو الجمع لان السبب هو الجمع لا شرطه مع انه لا يصح اجتماع العلمية مع الجمعية والجواب ان العلمية لتجتمع ما هو جمع في الاصل لاني الحال كما في حضاجر فلولا لم يقل قوله مؤثرة ينتقض به لانه اذا انكر لا ينصرف (قوله لا ينكر بان ياول العلم اه) اقول اذا اريد من العلم الذي هو زيد مثلا المسمى بزيد فهو نكرة ح لانه وصح لشي لا بعينه لعدم التعيين في ذاته مع تحقق الوضع فيها فانه لا حجر في التصور والوضع فمع ما قال الفاضل السم بقوله وليس المراد ان يجعل نكرة حقيقة لانه ما وضع لشي لا بعينه ومن التاويل المذكور لا يلزم الوضع ايس بشي ثم المراد من ياول العلم بمفهوم صالح لان يصدق على واحد غير معين من الجماعة المسماة به فيراد من زيد هو المسمى بزيد هو اء كان المسمى به متعددا او منحصرة في فرد واحد في نفس الامر ولا يمكن اهم باعتباره التصور فيكون في عبارته مسامحة واذ عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره بعض المحشيين من ان المسمى بزيد اذا كان منحصرا في فرد واحد في نفس الامر واعم باعتبار التصور فهو نكرة مع انه لا يكون د اخلا في التاويلين المذكورين في هذا الكتاب اعدام الدخول في التاويل الثاني فظا وما في التاويل الاول فلان هذا التاويل لا يكون تاويلا بواحد من الجماعة المسماة بالعلم لانه لا تعدد في المسمى انتهى كلامه (قوله هذا زيد اه) هذا بيان لصحة ارادة المسمى بالعلم من العلم فان زيدا في قوله هذا زيد معرفة وفي قوله رأيت زيدا نكرة وقوله اخر اشارة الى نكارته لان قوله اخر نكرة فاريد بزيد في قوله رأيت زيدا هو المسمى به (قوله فانه اريد به المسمى بزيد) ومما ينبغي ان يعلم ان الدراد بالتكمير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ بالنكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا (قوله لكل فرعون موسى) فتنكيره بان يراد من فرعون هو المبطل لانه مشهور به ومن الموصى هو المحقق لانه مشهور بالحقانية ولا يصح تنكيره على وجه الاول بان يذكر فرعون ويراد المسمى به لانه ح صدق قوله لكل فرعون موسى غير مسلم لانه جازان يكون فرعون من المسمى به لم يكن له موسى (قوله لما بين) اي لادليل ظهره بالالتزام (قوله ستنا اه) اشار به الى ان المستثنى منه مغاير لكل واحد من الاستثنائين فلا يرد ح ما قلنا ان الاستثنائين اذا كانا من المستثنى منهما لواء لا بد من ايراد الوجود في الاستثناء الثاني فلم لم يورد الواو فيه فلنك قال استثناء ما يتقي من الاستثناء الاول وحاصل الاستثناء الاول ان العلمية لا تجتمع اسبابا من اسباب منع الصرف الامامي شرط فيه ومحصل الاستثناء الثاني ان العلمية لا تجتمع غير مه شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فيكون الاستثناء في الاول

استثناء من المطلق وفي الثاني استثناء من المقيّد ونظير ذلك ثار فان كانا من جنس واحد وكانا متعلقين بفعل واحد بلا عطف مثل ضربت زيداً في البلد في الدار فانه نسب الفعل اولاً الى العام الذي هو البلد ثم الى الخاص الذي هو الدار فلا يصح ان يقر ضربت زيداً في الدار في السوق لاختلفا فهما بحسب الجنس فلا يصح ان يكونا متعلقين بفعل واحد ثم ان قوله العدل ووزن الفعل منصوبان اما الاول فلانه في موضع الفعل اما الثاني فلانه في التقدير كلام تام موجب والمستثنى منه مذكور لان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وتقدير الكلام ان العلمية تجامع مؤثرة ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قيل ان المصم لوقال الامامي شرط فيه والعدل ووزن الفعل لكان اظهر من حيث الدلالة واخصر من حيث العبارة بان كان قوله والعدل ووزن الفعل معطوفاً على قوله ما هي شرط فيه واجيب بان النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف عليه لان المشروط في المعطوف عليه لا يؤثر بدون العلمية فتاثيرها شرط لتاثيره بخلاف تاثيرها في المعطوف واجيب بانه اختيار الفصل لغرابة الاسلوب فاذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى حاشية الفاضل السم فانه حرر كلاماً طائلاً تحتها اضلاً وانما نشاء هذا الكلام منه لاجل عدم اعلاعه على مضمون هذا المحل (قوله كما في عمر واحد) قال مولانا عبد الحق النخاعة على ان العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علماً كعمر ومع وزن الفعل سواء كان الاحم غير منصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع ويزيد واخفقوا في تاثيرهما مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث واحمر فذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع المودف وقد رال الوودف بالعلمية فزال الدابع ايضاً وذهب جماعة الى عدم انصرفه استتمار للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قالان العدل امر افظي وهو باق واما اخر وجع واخواته اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبار للعدل الاصلي ومنصرفه عند الكوفيين انتهى كلامه قد تبين من هذه الحاشية التفرقة بين الامثلة بالاربعة المذكورة فالمراد من قوله كما في ثلث ومثلث ان فيهما العدل والوصف الاصلي وليس فيهما العلمية فلم يكن العلمية شرط فيهما (قوله لان اسماء المعدولة بالاصتقراء) يعني ان التضاد بينهما لم يستل حسب مفهومهما كما بين الوصف والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد قسمي وزن الفعل فيه بالاصتقراء فان النحاة تتبعوا اللفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا اوزانها منحصرة في ستة وهي فعل بفتح الفاء ومكون العينين كاس وفعل بفتح السين وكسر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل بضم الفاء وفتح العينين كآخر وجمع ومفعّل بفتح الميم والعين كمثلث وفعال بضم الفاء كمثلث وليس في شيء من هذه الاوزان شيء من قسمي وزن الفعل ثم ان قوله وهي متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل ووزن الفعل والعلمية فان العلمية مؤثرة

فيهما مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقليد فع ايضم بان العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما
 بمنع الصرف قبل ورودها واما قال بالاستقراء لانه يجوز العقل اجتماعهما لا يقيم الاحتجاج
 الى قوله بالاستقراء لان العقل لا يجوز اجتماعهما لان الوزن الذي في الفعل على سبيل الاصل
 والقاعدة بخلاف اوزان العدل فانها على خلافها لاننا نقول على نقله تسليم كون الوزن في الفعل
 على سبيل الاصل والقاعدة جار ان يكون على خلاف الاصل والقاعدة على تقدير وجود
 هذا الوزن في الاسم على سبيل العقل (قوله اي لا يوجد شيء اه) اشار بهذا التفسير الى ان كان نامة
 لناقصة ولم يحمله على الناقصة لعدم صحة المعنى ح كما لا يخفى وافما حمل كلام المصم على
 الاستثناء المفرغ على هذا الوجه بان يكون المستثنى منه هذا الامر المذكور لدفع الاعتراض
 من عبارته بان معنى كلام المصم اما انه لا يوجد شيء من اسباب منع الصرف معها الا احدهما
 اولاً يوجد معها سبب منهما الا احدهما فان كان الاول فهو كذب بالضرورة وان كان الثاني فيلزم
 استثناء الشيء من نفسه لانه لم يرد بقوله احدهما احداً معنياً فهو بمعنى احدهما فيكون حاصل
 المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما لا يقيم جار ان يكون معناه ان لا يكون معها مجموع
 هذا من السببين الا احدهما فلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يكون المستثنى منه مفهوماً
 مردداً لاننا نقول اذا لم يكن معها المجموع من حيث المجموع فيكون معها احدهما ف يلزم
 ما ذكرنا لا محالة فاذا كان مردداً جار ان يكون المستثنى منه مخرجا من متعدد الجزئيات
 و جار ان يكون مخرجا من متعدد الاجزاء ومعناه على الاول انه لا يوجد معها شيء من
 جزئيات مفهوم المردد وهو العدل ووزن الفعل او احدهما فقط قوله الا احدهما اي الا هذا
 الفرد الجزئي وهو احدهما فقط ومعناه على الثاني انه لا يوجد شيء من اجزاء المفهوم المردد
 الا الجزء الثاني وهو احدهما فقط (قوله الا احدهما فقط لا مجموعهما) قال الفاضل السم لاجابة
 بعد الحصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله انتهى
 كلامه واثار الى ما ذكره الفاضل المذكور مولانا عصم حيث قال لا يخفى الحاجة هذا التوجيه
 ومع ذلك جمع الا مع قوله فقط لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان
 المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما المنفرد عن الآخر ولا يلزم
 استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر
 والمستثنى احدهما لا يقتيد بالوحدة والانفراد انتهى كلامه في قول نعم كلمة الا في زيل النفي للحصر
 ولفظ فقط ايضم لتحصير كما بين في موضعه ولكن قوله فقط هو هنا ليس لحصر قوله احدهما حتى يلزم
 النكرار في الحصر بل المقص من ايراد بيان المستثنى بانه استثنى قوله احدهما فقط من
 المستثنى منه لان قوله فقط داخل في الشرط المردد الذي هو المستثنى منه كما ان

لنقط مجموعتهما داخل فيه فمراد من قوله لا مجموعتهما امتياز المستثنى عن غيره فقوله
احد هـ فقط اشارة الى اختيار جزئي من جزئيات المستثنى منه او اجزائه (قوله اي لم يبق
 فيه سبب من حيث هو سبب) لبقاء ذات السبب كما بينه بقوله والسبب الاخر المشروط
 انه علما فلما اعتبر فيه الحيثية لايرد النقض على قولنا اذ ربيجان فانه اسم بلادة في الراق
 لاجتماع الالباب الاربعة وهي التانيك لانه علم بلادة والتركيب لانه مركب من كلمتين
 والعجمة والالف والنون. لمزيد نان وعدم درود النقض لعدم بقاء وصف السببية فيها بعد
 التنكير واعلم ان الاسباب الاربعة من الصرف اربعة اقسام قسم لا يجتمع معه العلمية كالصفة والجمع
 وقسم يجتمع معه العلمية ولكن ليست مؤثرة كالقي التانيك وقسم يجتمع معه العلمية ومؤثرة
 ولكن ليست بشرط كوزن الفعل والعدل وقسم يجتمع معه العلمية وتوثر وشرطت ايض كالتانيك
 والعجمة والتركيب والالف والنون. لمزيد نان وفوله وما فيه علمية مؤثرة اخرج ما لا يجتمع
 معه لعلمية وما لا يجتمع ولكن ليست بمؤثرة والقسمان اللذان اذكر اصرافا عما فيه علمية مؤثرة
 وليست بشرط وما فيه علمية وشرطت فيه (قوله فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل)
 قال مولانا عصم الظ انه حصر السبب الباقي بعاء التنكير في العدل ووزن الفعل وليس كذلك فان سكران
 مثلا اذا سمي به ثم نكر يجتمع على سبب واحد هو الالف والنون كما سيصرح الشارح به في شرح
 قوله اعتبار المصفة الاصلية بعد التنكير انت على كلامه قال الفاضل السم وفيه ان الوصفية الاصلية
 بعد زوال العلمية غير معتبرة عند المصم وفي الالف والنون اذا كانا في اسم العلمية شرط فيزوال الهارال
 المشروط ايض كما في سائر الاسباب المشروط بالعلمية فانحصر السبب الباقي في العدل ووزن الفعل
 انتهى كلامه اقول مراد مولانا عصم من كلامه ان الظ من كلام الشم ان السبب الباقي بعد التنكير هو
 العدل ووزن الفعل مع انه ليس كذلك لان سكران ان سمي به ثم نكر يبقى على سبب واحد وهو ليس
 ببدل ولا وزن الفعل بل هو الالف والنون كما صرح به الشم في شرح قوله اعتبار المصفة الاصلية
 بعد التنكير حيث قال فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل كما في احمر او الالف والنون
 لمزيد نان كما في سكران واذا عرفت هذا فمأذكرة الفاضل السم على مولانا عصم بقوله وفيه
 ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة عند المصم مدالا غائل نكتته ومن جملة
 ما لا يعني تم اقول مأذكرة الفاضل السم بقوله وفي الالف والنون اذا كانا في اسم ا ليس بشئ ولا
 مناجبة له بكلام الفاضل المذكور مراد مولانا عصم لان كلامه في الالف والنون المذيدتين في الصنفا
 في الاسم ولذا قال فان سكران مثلا اذا سمي به ا فجعل مادة النقض هي الالف والنون لمزيد نان
 في الصنف لاني الاسم الا ان الفاضل السم توهم ان مادة النقض هي الالف والنون المزيدين
 في الاسم ولذا قال ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية غير معتبرة مع ان التعرض به ح

ايضاً مما لا طائل تحته أقول في دفع كلام الفاضل مولانا معهم ان المراد من السبب الواحد في قوله
او على موجب واحد الم من ان يكون العدل او وزن الفعل او الالف والنون المزيدين ان لكن
المراد من كلمة ما في قوله فيما هي هو السبب الذي هو في الاسم غير الصفة ولهذا خص السبب
بالعدل ووزن الفعل ووجه تخصيص كلمة ما به بان الكلام هنا انما يكون في العدل ووزن الفعل
او نقول المراد من قوله فاذا انكر غير المنصرف الذي انه اذا انكر غير المنصرف الذي احكاما سببه
العلمية غير الالف والنون المزيدين تين في الصفة بقريضة ما ذكره فينا بعد بقوله فلم يبق فيه
الا انه فهو من قبيل ما ذكره فينا بعد فيكون بمنزلة الامتناء (قوله هذا) اي خذ هذا او مضى
هذا او فاعلم هذا (قوله وقد قيل) هذا الكلام استدلال على عدم صحة الحكم بان العدل ووزن
الفعل متضادان لانهما اذا اجتمعت في اصمت بكسرتين على ما ذكره الجواب بطريق المنع قال
الفاضل السم واذ اقرر هذا البحث بطريق المنع باننا لانم تضاد العدل ووزن الفعل فانهما مجتمعان
في اصمت فتح لا يصح الجواب او منع السند غير مسلم انتهى كلامه أقول اذا جعل هذا البحث منعاً
فيكون السند منضمنا للدعوى فان كون وجود العدل في صمت بكسرتين دعوى من الدعوى
فاستدل بها بقوله فانه امر من صمت يصمت انه فيصيح المنع على مقدمة من مقدمات الدليل ح (قوله
من اوزان الفعل) اي اوزان مختصة بالفعل لان وزن الامر مختص به ولا يوجد في الاسم اصالته
بل بالنقل والقال ان يقول ان اصمت اذا كان علماً لانم انه امر بل هو اسم فلا يتحقق فيه الدليل
وان لم يكن علماً فلا يتحقق فيه العدل ايضاً لانه خروج الاسم مع انه فعل وقيد ان كونه علماً
لا ينافي كونه امر لان الفعل هو الذي دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحسب
الوضع الاول ويصدق عليه تعريف الاسم لان المراد هو عدم اقترانه بحسب وضعه الاسمي ويمكن
تسميته بوجه اخر كما هو مشهور (قوله علم انه معدول عنه) اي علم ان اصمت بكسرتين معدول
عن اصمت بضمين ويمكن ان يجاب عنه نانه لا بد ان يكون المعدول عنه في تحت اصل وقاعدة
دون المعدول كما في ثلثة ثلثة لان اللفظ اذا كان مكرراً يكون المعنى ايضاً كذلك وبالعكس وليس
اصمت بضمين تحت اصل وقاعدة وانقلبت هو في تحت الاصل لان عين الفعل اذا كان مضموماً
تبتدئ بهمزة مضمومة وهذا من قواعد الصرف قلت فيكون المعدول وهو اصمت بكسرتين ايضاً
تحت الاصل لان عين الفعل اذا كان مكسوراً تبتدئ بهمزة مكسورة مع ان المعدول لا بد ان يكون
تحت الاصل كما مر في بحث العدل فلا بد ان يجعل توافق المعدول والمعدول عنه بالتاء
جواباً عنه لان يقيم كون اصمت بكسرتين تحت الاصل غير محقق لانه انما يكون كذلك اذا جاء صمت
يصمت بكسر الميم في المضارع مع انه مجرد احتمال لم يتصل بالوقوع (قوله ان هذا) اي كون اصمت
بكسرتين معدولاً عن اصمت بضمين امر غير محقق وفيه لطافة لا ينبغي (قوله لجواز ورود اصمت)

اجماعاً مجيء اصمت بكسرتين من صمت يصمت وان لم يشتتر اي صمت يصمت بكسر الميم
 (قوله وايضاً قد عرفت) هذا جواب آخر وبه يندفع الاعتراض الذي يتوجه على آخر نوجوه
 العدل والوصفية والعلمية فيه (قوله ايها) اعتبار العدل وقوله اعتبار مطب على قوله
 اقتضاء (قوله لوجود السببين في اصمت وراء العدل) وكك في آخر ودما الوصفية والعلمية اما
 كون العلمية في اصمت فلانه علم المنارة بالفارسية بيان واما التانيث فلو جود الناء
 في المنارة (قوله الاخفش المشهور هو) اشار به الى رد الجواب عما يقم بان المصم اسند
 المخالفة الى الاستاذ وهو غير مستحسن واجيب بان الاخفش انما قال لا خفش هذا جازان
 لا يكون تلميذه فكلامه ارد هذا الجواب (قوله ولما كان قول التلميذ) وأشار به الى الجواب
 عن المناقشة المذكورة من ان سيبويه اسناد الاخفش فاسناد المخالفة غير مستحسن فظهر
 مما ذكره من الجواب انه يجوز الادول عن مقتضى الظل لكمة قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش
 فاعلاً مرفوعاً وسبويه مفعولاً قدام المفعول لشرفه ولعظمه لانه استاذ الاخفش واجيب بان
 جعل الاخفش مفعولاً لان المشبادر من كلامه ان يكون قوله اعتباراً مفعولاً له بحذف اللام ولا شك
 ان فاعل الاعراب هو سيبويه وحذف اللام من المفعول له انما يجوز اذا انحذف فاعل الفعل
 وفاعل المفعول له فلا بد ان يكون فاعل المخالفة سيبويه ايضاً ليتحد فاعلهما وايضاً لوجعل
 الاخفش فاعلاً يلزم جعل قول سيبويه اصلاً مع انه مناف للقاعدة الحققة عنده وانما قلنا ان
 الاعتبار ان يكون قوله اعتباراً مفعولاً له لانه يحتمل ان يكون منصوباً على الظرفية اي في
 وقت اعتبار الوصفية ويحتمل ان يكون حالاً عن الفاعل ويحتمل ان يكون بدل لاشتمال
 بحذف الضمير على نقد بر جعله اي سيبويه مفعولاً اي خالفه الاخفش سيبويه اعتباره ولقائل
 ان يقول ان اسناد المخالفة الي الاستاذ والتلميذ جميعاً واقع في عبارة الفقهاء حيث قالوا قال
 ابو حنيفة رح كذا خلا فالابي يوسف رح بمعنى خالف ابو حنيفة رح ابا يوسف رح خلا فاقول
 ابو يوسف كذا خلا فالابي حنيفة رح فع كلف يجوز ان يقيم اسناد المخالفة اليه غير مستحسن
 ويمكن ان يجاب عنه بان جواب الشئ على نقد ير التنزل ولهذا قال وان كان غير مستحسن بان
 الوصلية او يقيم المراد من الاسناد هو الاسناد بحسب الرتبة فان نسبة المخالفة قصد الى الاستاذ
 لا يلائم مرتبته نعم لو كان نسبتها اليه لقصد اظهار الصواب فلا بأس به من كلا الجانبين كذا قالوا
 (قوله تنبيهها على ذلك) لا يقيم لا يحتاج الى ايراد لانه يتم الكلام بالشرط والجزاء لانا نقول
 مجرد اظهرية قول التلميذ مع موافقته للقاعدة لا يكون سبباً لاسناد المخالفة الى الاستاذ
 بل التنبيه على اظهرية قوله على قول الاستاذ يكون علة لذلك الاسناد ثم الاستاذ بالذال
 المعجمة مربوي وبالذال المهملة فارسي (قوله عمداً) حال من معني المماثلة اي ما يماثل اجماع

حال كونه علما او تمييزا على التمرة مثلها زيدا اي في علم مثل احمر ولا يتعلق قوله
 علما بقوله خالف لفساد المعنى (قوله اذ انكر) ظرف المبالغة (قوله نحو اجمع) فانه منصرف
 للمصفة ووزن الفعل فاذا جعل عاملا يكون غير منصرف للمعلومية ووزن الفعل فاذا انكرام يؤثر
 الوصفية في منع لصرف لضعف معنى الوصفية فيه لانه بمعنى كل مثل اشتريت العبد اجمع
 اي كمله لا ذات بتصف بالكل فان اداة الذات كك منه غير معلوم (قوله بالانفاق) اي
 بين سببويه واخفش (نصف معنى الوصفية) فيه لا اسم التفضيل المحرر عن من التفضيلية
 يكون معنى الوصفية ضعيفة فيه (قوله حتى صار فعل التفضيل اسما) فاذا صار اسما منصرفا
 فضصف فيه معنى الوصفية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيلي
 فلا يردح ان يتم ان فعل التفضيل اسم حتى يتم فعل التفضيل اسم تفضيل فكيف يصحح
 ان يتم صار فعل التفضيل اسما اذا المراد من الاسم في قوله حتى صار فعل التفضيل اسما هو كاهم
 الحائي عن الوصفية (قوله وان كان معه من فلا ينصرف) اي هو غير منصرف بالانفاق بينهما
 فاذا سمي رجل بافضل من اقرانه مثلا فانه بعد التذكير غير منصرف بالانفاق للوصفية ووزن
 الفعل قيل معنى الوصفية اذا كان في اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية ظاهرة غير خفية فكيف
 يجوز الخلاف في نحو احمر اي في كل ما كان معنى الوصفية فيه قبل التسمية ظاهرا غير خفي فان بينهما
 تدافعا لظهور الخلاف من الاول والانفاق من الثاني ويمكن الجواب عنه بان المراد من قوله معنى
 الوصفية فيه ظاهرا هو انه ظاهر من نفسه اي نفس الاسم لا من الخارج فلا اشكال لظهور معنى الوصفية في
 فعل التفضيل المستعمل بمن التفضيلية عن كلمة من بعد التذكير (قوله للصفة الاصلية) مفعول
 به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل وانما قال الاصلية لان الوصفية الحائية غير موجودة بعد
 التذكير بالاتفاق الا ترى ان معنى رب احمر بعد التذكير رب شخص مسمى باحمر لرب شخص
 فيه الحمرة وقوله لاجل اشارة الى ان قوله اعتبارا مفعول له وقوله بعد التذكير ظرف اعتبار (قوله
 كوزن الفعل) في مثل احمر (قوله والاثف والمون) في مثل مكران (قوله فان قلت كما انه) والحاصل
 ان مجرد رفع المانع لا يكفي في اعتبار ما بل لابد من وجود المقتضي وهو مفقود ههنا مع ان منع
 الصرف خلاف الاصل ولا يجوز ارتكاب خلاف الاصل بلا ضرورة وحاصل الجواب ان وجود
 المقتضي هو القياس اي قياس احمر على اسود وارقم لانه قدر الت الوصفية فيهما بغلبة الاسمية
 مع انها معتبرة فيهما وحاصل الرد ان القياس بينهما مع الفارق اي قياس احمر بعد التذكير على اسود
 وارقم. ال غلبة الاسمية قياس مع الفارق لانه قدر الت الوصفية في احمر بالكلية بخلاف اسود وارقم
 فان فيه اشائية من الوصفية فان قلت لاشك ان ارقم مثلا يستعمل في فردة وارقم منه فردة وبقي
 الوصفية فاذا وضع احمر على الفردة الذي فيه الحمرة فلا بد ان يبقى الوصفية كما يبقى عند استعمال

الاسود والارقم بفرد ، فلم يكن بينهما فرق قلت فرق بين الاستعمال والوضع لان الامور استعمال
 في فرد ، ولكن وضعه على الوصفية بخلاف احمر فانه اذا وضع وجعل علما للفرد ، لم يبق الوصفية
 فيه بسبب التغير بالوضع وقد اجاب عنه بان احمر جاء غير منصرف في كلامهم بعد التنكير وليس
 فيه الا وزن الفعل فالعامة على اعتبار الوصفية فيه هو صحيحه غير منصرف في كلامهم بعد التنكير
 (قوله فقد ذهب الى انه منصرف) اي القياس هذه ان يكون منصرفا لانها قد زالت بالعلمية
 وهي بالتنكير والزائل ونقل عن الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافا في نحو
 احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف (قوله والزائل لا يعتبر من غير
 ضرورة) ولقائل ان يقول ان الضرورة ههنا هي وجدان احمر غير منصرف في كلامهم بعد التنكير
 الا ان يقال وجدانه كك ليس امر قطعيا (قوله فلم يبق فيه) اي في نحو احمر الاسبب واحد هو وزن
 الفعل في احمر والالف والنون في سكران قال الفاضل السموي في بقاء الالف والنون في سكران
 على من ذهب الاخفش بحث فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم وبعد زوال
 العلمية التي هي شرطه زال الالف والنون ايض لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط وقد
 اشرنا الى هذا البحث سابقا انتهى كلامه ومراذه بالاشارة الى هذا البحث سابقا ما ذكره على
 كلام مولانا عصم بقوله وفيه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية اه كما سبق في قوله او على
 سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه وقد اوردناه هناك وذكرنا ما فيه ايض فافول ما ذكره بقوله
 فان سكران حال العلمية من قبيل الالف والنون في الاسم قبل بطر ذلك لانهم قالوا ان الدراد
 بالاسم في بقاء الالف والنون ان كانا في اسم هو الاسم المقابل للصفة لا الاسم المقابل للمفعول
 والحرف ولا الاسم الذي يطلق عليه العلم لان الحكم في قوله فشرط العلمية غير مفيد وايض
 يلزم الواسطة بين العلم والصفة لان الالف واكثر قد تكونان في غير العلم والصفة وقد ذكرنا
 تفصيله في الالف والنون المزدتين فما ذكره الفاضل السموي من سفسطة باطلية (قوله وهذا القول
 اظهر بوزرود الاعتراض عليه وقد عرفت الجواب عنه فلم يبق الاظهرية ح وقيل في وجه الاظهرية
 ان المعدوم من كل وجه لا يؤثر (قوله ولما اعتبر سيمويه الوصف الاصل بعد التنكير) قال
 الفاضل السموي الاول ترك قوله بعد التنكير وان كان في الواقع كك فانه لا يناسب تاليه اي قوله
 لزمه ان يعتبر في حال العلمية بل المناسب بهذا الخالي ان يقول بدل قوله بعد التنكير وقاس
 اعتبار الوصفية في احمر على اعتبارها في اسود وارقم في حال غلبة الاسمية لزمه ذلك انتهى
 كلامه افول ان سيمويه لم يقس اعتبار الوصفية في احمر على اعتبارها في اسود وارقم حال غلبة
 الاسمية وتكون القياس المذكور هو فقالنا به غير معلوم ايض بل القياس المذكور قول بعض
 منهم ولهذا قال قدس سره قيل الباعث على اعتبار ما في قوله قلت وقاس اعتبار الوصفية اه

ليس ملحق ما هو الواقع بل هو كاذب لانه جاز ان يكون الباعث على اعتباره فيه مجبته غير
منصرف بعد التنكير في كلامهم كما ذكرنا انفا فالقياس الذي كور من ميبويه انما يكون بحسب
الوهم والاحتمال فكما ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية ذلك اعتباره
لوصفية بسبب القياس المفارق لا يستلزم اعتبار ذلك صفة في حال العلمية مع ان الشرط للقياس
الذي كور بقوله وفيه بحث اه فح كيف يصح ان يثبت الام على القياس المردود وايضا لان
ان الاعتبار بعد التنكير لا يستلزم الاعتبار في حال العلمية لان منشاء الاعتراض المفهوم
من قوله ولما اعتبر ميبويه اه هو لفظ الاعتبار الذي كور في قوله اعتبار المصنفه لاصلية افس ميبويه
لما اعتبر الوصف الاصلي في احمر بعد التنكير لزمه ان يعتبره في باب حاتم حال العلمية ايض لان
الاعتبار عمل المعترف له ان يعتبر فيه حال العلمية ايض لكنه غير معتبر فيه فلم يكن معتبرا
في مثل احمر بعد التنكير ايض بيان الملازمة ان الوصفية اذا زالت فان لم يكن معتبره لكونها
زائلة لم يكن معتبره في احمر بعد التنكير بل كان منصرفا فان كانت كافية بعد زوالها كانت
معتبرة في مثل حاتم حال العلمية فيكون غير منصرف وباعتبار اخر على الاول لم يعتبر فيه حال العلمية
لزم التحكم او الترجيع من غير مرجح لعدم المانع من الاعتبار في شيء من نحو احمر وباب حاتم كما
انه لان مانع ولا استحالة في اعتبار اجتماع النقيضين واعتبار ارتفاع التضيضين ويؤيد كلامي هذا
ما ذكره بعض الشارحين لان المجتمع اجتماع المتضادين في حكم واحد لا اعتبارهما بقوله لزمه
ان يعتبره في حال العلمية قال الفاضل السم الاولي يتوهم اعتباره حال العلمية او يقيم كان مثله
ان يعتبره حال العلمية فان اللزوم ليس في نفس الامر ولا يناسب ايض بالجواب بقوله ولا يلزم
باب حاتم انتهى كلامه و اشار الى ما ذكره الفاضل الذي كور مولانا عصم قال الاولي ان يترك كان مظنة
ان يلزمه لتلا يكون هو وقوله فاجاب متناقضين انتهى كلامه اقول بطلان اللزوم في نفس الامر
ظهر مما ذكرنا في الحاشية السابقة التي ذكرناها نقولنا وايضا لان ان الاعتبار بعد التنكير اه فارجم
اليها ثم اقول قوله ولا يناسب ايض بالجواب بقوله ولا يلزم باب حاتم ليس بشيء لان عدم النسابة
للزوم التناقض الموهوم وهو بطلان قوله ولا يلزم باب حاتم في مرتبة الجواب عن السؤال المفهوم
من قوله ولما اعتبر ميبويه اه فالصحيح اما منع اللزوم في الجواب فنفيه اللزوم فيه يشعر بان
السائل ادعى اللزوم في صوابه ودعوى اللزوم منه ليس لا بحسب الوهم او الظن منه كما هو
المتعارف في مثل هذه المواضع فيكون قوله ولا يلزمه مقويها لما جعله الشجراء الشرط بقوله لزمه
كما قال المصنف في باب التنازع ليس منه لفساد المعنى لان السائل ادعى التنازع بين كفايني
ولم اطلب في قليل فقال المصنف ايس منه اي من باب التنازع وايضا قال المصنف فيما بعد وليس
مثل ازيد ذهب به منه فالسائل ادعى انه من باب ما هو عامله وايضا قوله ولا يلزمه باب

خاتم لا ينهاه بقوله يومهم وبقوله يظن ايضاً فكيف يصح قوله الا ولي يتوهم اعتباراً هذا اكله
 اذا كان قوله ازمه وقوله ولا يلزمه من اللزوم والالزام واما اذا كان احدهما من اللزوم والاخر
 من الالزام فلا يتوهم التناقض على ازم (قوله ولا يلزمه باب خاتم) اي اعتبار الوصفية في باب
 خاتم وهذا جواب عن الزام الاخفش ميبويه كما اشار الشارح اليه بانه لو كانت الوصفية معتبرة
 في مثل احمر بعد التنكير لكانت معتبرة في مثل خاتم علماً لكنها ليست بمعتبرة في مثل خاتم
 فلا يكون في مثل احمر ايضاً بعد التنكير معتبرة وتقرير الجواب انه لا يلزم من اعتبارها في مثل
 احمر بعد التنكير اعتبارها في باب خاتم حال العلمية لما يلزم من اعتبارها في باب خاتم اعتبار
 المتضادين (قوله اي كل علم كان في الاصل وصفامع بناء العلمية) ولم يكن فيه سبب اخر غير
 العلمية فح لا يرد ما قيل ان مجرد ما ذكره الشارح كاف في المراد لصدقه على احمر علماً مع انه
 لا يحتاج الى اعتبار الوصفية فيه لوجود السببين فيه غير الوصفية وقوله بان اعتبر بيان
 اللزوم اي لزوم باب خاتم على ميبويه بان اعتبر فيه ايضاً (قوله فان العلم للخصوص
 والوصف للعموم) يعني انه اراد بالتعريف التقابل لان الخصوص والعموم مهاب معني التبيين
 وعدمه وهما ليسا وجوهين حتى يتصور التضاد بينهما واراها بالتقابل التقابل بالعرض لا التقابل
 بالتعريف لان الوصفية والعلمية باعتبار موصوفيهما اعنى العلم والوصف مستلزمان لتعيين
 المدلول ولعدم تعيينه الا ان هما من صفات معانيهما المراد من ان بين مفهوم العلمية والوصفية
 تضاد افلا يردح مثقال بعض المحشيين من ان المفهوم من كلامه ان بين الوصفية والعلمية تضاد
 وهو من لجواز ان يكون اللفظ الواحد باعتبار وضع واحد متصفاً بالعلمية والوصفية انتهى
 كلامه وذلك لان كون التضاد بين مفهوميهما لا ينافي ان يكون اللفظ الواحد متصفاً بالوصفية
 والعلمية (قوله في حكم واحد اي في تحصيل امر واحد) قوله وهو منع صرف لفظ واحد بان
 كان اللفظ واحد ابداً بالوحدة الشخصية ومنع الصرف ايضاً واحد ابتلك الوحدة فلا يردح ان اللفاظ
 كلها واحدة بالنوع فاذا وجدت العلمية في لفظة والوصفية في لفظ اخر فهما في لفظ واحد مع انه
 ليس اعتباراً للتضاد بين ح ولا يرد ايضاً اعتبار المتضادين في منع صرف احمر في حالتي الوصفية
 والعلمية لتعدد منع الصرف لان اعتبار الوصفية قبل الاسمية واعتبار العلمية بعد ما فلا يكون
 اعتبار المتضادين في حكم واحد بل في حكمين فعلم ما ذكرنا ان قوله واحد في قوله وهو منع
 احمر في لفظ واحد متعلق بموضع الصرف واللفظ معاً قال مولانا عصم يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
 ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقان ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ثم
 قال لا يحتاج الى قوله وهو منع لفظ واحد بان معنى الذي ذكرناه لان قوله في حكم واحد
 بمعنى يلزم اجتماعهما معاً انتهى كلامه اقول قوله معاً ما بمعنى انهما في زمان واحد وفي محل

احدى اوفي زمان واحد ومحل واحد جميعا فان كان الاول قهوبط لانه ح يلزم امتناع وجود كل
 احدى منهما في محل على حدة اذا كان الزمان متحدا وان كان الثاني فهو ايضا لا يجوز لانه
 يلزم ح اعتبار المتضادين في حكم واحد في نحو احمر ايضا لا اعتبار احدى الضدين حال العمية
 الاخر بعد التذكير فيه مع انه لا يستعمل اجتماع المتضادين في حكم واحد على شئ من النقديرين
 ان كان الثالث فنقول لانم صحة ااردة كلا المعنيين منه فتأمل فان قيل لانم عدم جواز اعتبار
 لمتضادين في حكم واحد لانه قد جعل حر كنان مختلفتان سببا لحكم واحد وهو لا اختلاف واجيب
 بان الاختلاف وان كان حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن لحكمين حقيقة لكونه عبارة عن تحقق
 حالة وزوال اخرى وايضا الحكم الذي لا يقتضي اجتماع المتضادين بل يقتضي مجرد وجودهما
 ولو متعا قبيين يجوز اعتبار المتضادين فيه (قوله كما في اهود وارقم) ولا يخفى ان المقصود
 ههنا هو امتياز احمر من باب حاتم اي امتيازهما غلبت فيه الاسمية فيجب ان يقر كما في احمر
 يكون اعتبار الوصفية قبل العلمية ثم اعتبارها فيه بعد التذكير فيكون فيه اعتبار المتضادين
 في حكمين لا في حكم واحد اي في منع صرف واحد بل في منع العرفين وان كان في لفظ واحد ويمكن
 ان يجعل احمر تنظير الاعتبارين المذكورين حتى يكون واحدا في قوله وهو منع صرف
 لفظ واحد قيد اللفظ ومنع الصرف معا لان يقر قوله كما في اسود وارقم تنظير لا تشييل اي
 بخلاف ما اذا اعزبت الوصفية مع سبب اخر في احمر كما في اسود وارقم فقولنا في احمر ملحوظ
 في الكلام بمعونة المقام واقتضاء السوق ولا يبعد ان يجعل قوله بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
 اء دفع سوال تقريره ان الوصفية كما تزول مع العلمية كك تزول مع غلبة الاسمية فكيف
 يجوز اعتبارها في اسود وارقم دون باب حاتم في جبال العلمية تقرير الجواب انه ليس في اسود
 وارقم اعتبار المتضادين لما عرفت من ان الوصفية لم تزل منهما بالكلية بسبب غلبة الاسمية
 بل فيهما شائبة من الوصفية باق بخلاف احمر وحاتم (قوله لا يلزم اجتماع المتضادين) في حكم
 واحد لا يخفى ان السوق يقتضي ان يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اجتماعهما الا
 ان يقر لافرق بين الاعتبار والاجتماع ههنا لان اعتبار الشئ فرع وجوده فلما يمتنع اجتماعهما
 يمتنع اعتبارهما (قوله فلما نقدر احد الضدين اء) لان فرض الشئ هو اعتبارا ويمكن تقرير
 الجواب بوجه اوضح بان احد المتضادين ههنا محقق وهو العلمية والاخر وهو الوصفية نيز
 بمحقق بل اصلتها في حكم المحقق واجتماع المتضادين بهذا المعنى وهو ان يكون احدهما
 محققا والاخر غير محقق ممكن ولكن اعتبارهما في حكم واحد غير مستحسن لماذا ذكر من انه
 شبيه به تم لماذا ذكرنا ان التقدير هو الاعتبار فلا يرد ماذا كبر بعض المتشبهين في رد هذا الجواب
 من ان نقدر احد الضدين بعد زواله مع ضدا اخر مسلم لكن لا يستلزم اعتبار الوصفية الزائل

في نحو هذا تم حال العلمية بل يستلزم تقدير اعتبار الوصفية الزائلة في نحو حاتم مع العلمية
 انتهى كلامه قال مولانا عب بل نقول ليس في هذا المصالح ، لا توهم اجتماع المتضادين وبيان
 ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ولا بين العموم
 والخصوص لا اختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان يجوز استعمال لفظ
 المشترك بين المعنيين وان لم يجوز ذلك ليس للمتقابل انتهى كلامه (قوله لكنه شبيه به)
 فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة ناثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق
 فاعتبارهما معا غير مستحسن قال الفاضل السم لا يخفى عليك ان اللازم من موق الدليل قبل ايراد
 السؤال والجواب ان اعتبار المتضادين في حكم واحد باطل ومقتضى جوابه ان اعتبار الوصفية
 حال العلمية غير مستحسن فبينهما تدافع انتهى حاصل كلامه اقول لانم ان اللازم من الدليل او موقه
 بطلان اعتبار المتضادين بل اللازم عدم اعتبارهما مطلقا سواء كان باعلا محضا او غير مستحسن
 لعدم التصريح بشئ فجاز ان يراد واحد معين منهما وهو غير مستحسن فح لا منافاة بين الدليل و
 الجواب او كان جوابه مبنيا على تحرير الدليل وتغييره فما ذكره الفاضل السم بقوله ولا يخفى
 عليك اذ ما قطب اصله لان قوله فاعتبارهما غير مستحسن بناء على تغيير الدليل وتحريره ولا يبعد
 ان يقال الجواب في الحقيقة هميم اجتماع الضدين عن غير المستحسن الحقيقي والحكمي فلامه
 ايضما قاطلان ما ذكره التلم بناء على هذا التهميم على انهم قالوا ان صدور الامر الغير المستحسن
 من الثقة والحماء قبيح جدا فح جازا اطلاق البطلان على ما هو غير مستحسن (قوله اي
 باب غير المنصرف) اشار به ان اللام للعهد (قوله اي بدخول لامه) اشار به الى ان الباء
 للسبب (قوله اي بصورة الكسر) يعني ان المهم اراد بالكسر صورة الكسر فان الكسرة بصورة
 الكسر وذلك لان الكسر بلا تاء عن القاب البناء عند البصريين كما مر فلا يوجد في المعرب
 فلا بد من حذف الهمزة فتأت صورة الكسرة مشتركة بين القاب البناء والاعراب جميعا
 (قوله لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضما) الظان قوله ايضما لان الكسر
 لا يطلق على الحركات الامرابية بل هو من القاب البناء عند البصريين لكن قوله ايضما يشعر بانه
 ذهب الى منهج الكوفيين مع ان الكلام في منهج البصريين الا ان يقال اراد بالكسر صورته
 وانما اورد قوله ايضما لان صورة الكسر مساوية للكسرة وهي مشتركة بين البناء والاعراب
 (قوله انه منصرف مطلقا) سواء بقي العاتان مع اللام او الاضافة ولا بقرينة اللاحق ركك
 مطلقا قوله غير منصرف مطلقا (قوله اعني اللام والاضافة) دون ما اثر الخواص كالاعلمية
 والمفعولية قيل وجه ذلك انهما الميزتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي (قوله والممنوع من غير
 المنصرف) جواب سوال تقريره ان باب غير المنصرف اذا كان مع دخول اللام او الاضافة غير

منصرف فلا بد ان لا يدخله الكسرة كالتنوين وتقرير الجواب ما ذكره بقوله بتبعية التنوين لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلودخل الكسر في غير المنصرف الذي ليس فيه الالف واللام والاضافة يتوشم جواز دخول التنوين ايضاً لما مر من تعاقبهما في مثل غلام زيد فحذف الكسر بمخالف التنوين وهذا التوشم غير ممكن مع اللام والاضافة فيعود الكسر في غير المنصرف الذي مع اللام والاضافة (فوله لم يؤثر) اي المشابهة الضعيفة (قوله الا في سقوط التنوين) وفيه نظر لان التنوين سقط قبل دخول اللام والاضافة بسبب كون الاسم غير منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاسقاط ههنا عدم عود ما كعاد الكسر واعلم ان التنوين اذا كان للتنكير فيبين باللام تناف فلا يجتمعان واذا كان لغير التنكير فلا يجتمع ايضاً لاطراد الباب واما الاضافة فتقتضي الاتصال والتنوين يقتضي الانفصال فهما متنافيان اقتضاء فلا يجتمعان (قوله المرفوعات) اما بالسكون بان لا يكون لها محل من الاعراب فيكون المنفصل عن سابقها واما بالرفع على انها مستنداء محذوف الخبر وخبر محذوف المبتداء والتقدير المرفوعة عات هذه او هذه المرفوعات وهذا ذكر المرفوعات وابواب المرفوعات (قوله جمع المرفوع لا المرفوعة) يحتمل ان يكون تحقيقاً للعمارة ويحتمل ان يكون لدفع سوال وهو ان ضمير هو لا يتحوّل ارساعه الى المرفوعات ولا الى واحد من الان واحد جمع المونث يكون مؤنثاً والمند على مر كسب من الايجاب والسلب فقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكور لا يعقل لاثبات الجزء السلبي واثبات الجزء الايجابي بقوله ويجمع هذا الجمع اي هذا النوع من الجمع (قوله لان موصوفه الاسم) اي لفظ الاسم خلاصه فوعات صفة له والصفة ههنا بمعنى القائم به ثم ان الاسم اهم من الحقيقي والحكمي فتناول الخبر الجملة (قوله ويجمع هذا الجمع) وقوله هذا الجمع منعم مطلق للنوع اي يجمع هذا النوع من الجمع اي تجمع صفة المذكور الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع مطيحاً اي دائماً بل يريق القاعدة (قوله كالمصنفات للمذكور من الخيل) اي المصنفات صفة المذكور من الخيل قال قد مر في الحاشية المصنف من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابطة على طرف الحافرة ناقلاً عن الصحاح (تسمى) فالمصنفات صفة المذكور لا يعقل مع انه جمع بالالف والتاء (قوله وجمال) بكسر الجيم جمع حمل بفتح الحاء بالفارسية اشترنر وسبحلات اي ضخومات وانما قال كالايام وعطف على (قوله كالمصنفات) ولم يعطف على مدخول الكاف ولم يقل والايام لان المصنفات والسمبلات من جملة الاجسام بخلاف الايام فانها من الازمان فان الحالي صفة اليوم وهو مذكور لا يعقل (قوله لان التعريف انما يكون للمماهية) دفع سوال تقريره انه لم يقل هي موضع هو بار جاعه الى المرفوعات او لم يرفع هو اليها بتاويل المذكور وباعتبار الخبر وهو ما في ما تضمنه لا يقيم كما لا يجوز التعريف بالافراد كذا لك لا يجوز للفرد وعلى تقدير ارجاعه الى المرفوع يلزم التعريف للفرد لان المرفوع

قيل يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله اقوى من عامله وهو ان المبتدأ باق
 على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل فانه لا يتقدم على المسند وهو
 الفعل واجيب بان اللازم منه كون حال المبتدأ اقوى من حال الفاعل مع ان المقصود هو
 كون عامل الفاعل اقوى في الاثر من عامل المبتدأ نعم يصح ذلك ان يعارض اذا كان المبتدأ
 اقوى من الفاعل من حيث كون عامله اقوى في الاثر من عامله وفيه نظر لان المراد من اولوية
 الفاعل وعدم اولوية المبتدأ اولوية نفسها لا حالهما ولهذا قال واتماقده اه فكون المبتدأ
 باقيا على ما هو الاصل في المسند اليه هو الامر اذ هو لا يقم ان اللازم من الدليل هو كون الفاعل
 اقوى من المبتدأ لا من سائر امر فوعات وهو المدعى لان نقوا المبتدأ اقوى من سائر
 امر فوعات واذا كان الفاعل اقوى منه فيلزم ان يكون الفاعل اقوى من سائر ما وقيل الفاعل
 اقوى من المبتدأ لان عامل الفاعل يعمل في جميع الفاعل مثل ضرب زيد ضربا شديدا امام الامير
 في داره عمر واقائماتاديبا فان زيد فاعل وضربا شديدا مطلقا واما ما لا مير ظرف زمان
 وفي داره ظرف مكان فيكونان مفعول فيه وعمر وادفع بدو قائما حال من زيد وعمر ووتاديبا مفعول
 له وابتدأ العامل في كلامه هو الفعل بخلاف عامل المبتدأ فانه لا يعمل الا فيه او فيما هو مثله
 كالخبر (قوله ولانه يحكم عليه بكل اه) فيتم زيد قائم و زيد جسم فيكون في جانب المبتدأ
 الاستيعاب والشمول دون في جانب الفاعل (قوله فكان اقوى) المتفرع من قوله وهو الذي يلزم
 المتفرع من ما قبله بضم مقدمة و اشار الى تلك المقدمة بقوله بخلاف الفاعل فانه لا يرد ان
 المتفرع ينبغي ان يكون بعد قوله بخلاف اه حتى يتفرع من ما قبله فانه قد من سره اراد ان يكون
 المتفرع عند المتفرع عليه (قوله الا بالمستق) لان العامل فيه اما فعن ارضه و كل منهما
 مشتق قال مولانا عيب ان زيد في قولنا عجبني ضرب زيد فاعل المصدر مع ان المصدر مشتق منه
 واجاب عنه بان المشتقات اعم من ان تكون حقيقة او حكما وهو مشتق حكما لان المصدر في قوة ان
 مع الفعل هذا حاصل كلامه قول يمكن الجواب ايضا بان المراد من المشتق ما ليس بجامد فيشتمل
 المشتق منه قال مولانا عصم ان من حكم بان المراد بالمشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة
 ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم المستفاد من قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لعدم الحكم لان
 الحكم لا يتكون الا فيما كان الاسناد تاما فيه واسناد المصدر الى فاعله غير تام اقول الظان يكون
 المراد من الحكم في قوله لا يمكن الا بالمشتق الاسناد ويراد من الاسناد مطلق التسمية مثبتة كانت
 او منفية ناقصة كانت او تامة بقرينة قوله اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد هنا مطلق التسمية
 كذا قالوا والا يلزم ان لا يكون تعريف الفاعل جامعا لعدم صدقه على زيد في عجبني ضرب زيد
 (قوله ما اي اسم حقيقة اه) فان قيل ما الشائد في تخصيص كلمة ما بالاسم ثم التعميم عن الحقيقي

والحكمي اجيب بان تخصيصها بالاسم لاجل تخصيص كلمة ما بالاسم في تعريف المرفوع على ما مر من ان موصوفه الاسم وقيل لو اكتفى على عمومها ولم يفسر ما بالاسم يصدق تعريف الفاعل على ذات الذي هي معنى الفاعل مع ان النام في اصطلاحات النحاة هو الاسم الاسماء وان كان الفاعل في الحقيقة هو المسمى (قوله ليدخل فيه مثل قولهم ا) اي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قولهم ا فيكون قوله ان ضربت في قوة ضربك فهو اسم حكما قيل او باقي ما على عمومه ويراد منه شئ فح لا يحتاج الى تعميم الاسم عن الحقيقي والحكمي لان الشئ يشتمل ان ضربت واجيب بان تخصيص لفظة ماسة مؤكدة بينهم فيفسر بالاسم الاقرب المعرف والاسم الاقرب هو الاسم لان الشئ اعم من الاسم وهو اعم من الفاعل (قوله اسند اليه الفعل بالاصالة) قال مولانا عصم الا ولى ان يقر اسندا اليه بالاصالة الفعل او شبهه ليستدل به شبه الفعل الذي اسند اليه بالاصالة اقول وما اختاره الشئ ايضاً طريق من المارق المعروفة بينهم لان ذكر المقدم وترك المواخر بالمقايضة شائع وكذا ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايضة معروف بينهم وشبه الفعل فرع بالنسبة الى الفعل قيل التعريف ينتقض بقولنا ما ضرب زيد لان فيه سلب الاسناد وكذا ينتقض بفعل الشرط مثل ان ضربت ضربت لان فيه فرض الاسناد واجيب بان المراد من الاسناد مطلق النسبة تامة كانت او ناقصة فان اسناد المصدر الى فاعله ناقص خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة كانت او مقدرة واليه اشار مولانا عصب (قوله يخرج عن الحد توابع الفاعل) المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدال اذ الاسناد في التابع اجست الا فيهما بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان فان التابع اذا كان صفة مثل جاءني زيد العالم لا يحتاج الى القيد بالاصالة لعدم اسناد الفعل الى العالم اصلاً وكذا اذا كان تأكيداً مثل جاءني القوم كلبهم وكذا عطف البيان كذا في محرمه مولانا عصم (قوله بقريضة ذكر التوابع ا) اي اعتبار القيد بالاصالة في الحد وكلها بقريضة ذكر التوابع بعد ما قال مولانا عصب ان التوابع بعيدة غاية البعد والقريضة لا بد ان يكون في نفس التعريف او متصلاً به (قوله او شبهه) كلمة او للتنويع لا للشك والتشكيك فاشار الى ان الفاعل نوعان احدهما ما اسند اليه الفعل وثانيهما ما اسند اليه شبه الفعل فلا يرد ان ايرادها لا يلزم بمقام التعريف لان التعريف للتحقيق وكلمة او للمتردين (قوله اي ما يشبهه في العمل) وانما قال ذلك ولم يقل ما يشبهه في الاشتقاق لئلا يخرج فاعل المصدر لانه مشتق منه واما لم يقل ما يشبهه في الدلالة على الحدث ائلا يخرج فاعل الخارف لانه لا يدل على الحدث (قوله وقدم) اي الفعل عطف على اسناد احوال ولا بدح من تقديمه لانه لا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة (قوله لان الاسناد الى ضمير الشئ ا) نقوله

وقدم عليه قيد احترازي عندك من عموم الاسناد من الاسناد الظاهري والحققي لا يقر زيدي
 زيد ضرب خارج بالقييد بالاصالة فلا يحتاج الى اخر اوجه اليه لاننا نقول القيد بالاصالة
 في مقابلة المتبعية مع ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة فايراد قوله في
 الحقيقة لدفع ما ذكر (قوله تقديمه عليه) اي على ذلك الاسم وجوباً لان الفرد الكامل
 في التقديم هو التقديم على سبيل الوجوب والمطلق ينصرف اليه (قوله قلت المراد
 وجوب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل (قوله على جهة قيامه به) اي على
 طرزه وطريقه وشكله (قوله اي اسنادا واقعاً على) اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به صفة
 المصدر المندوف فان كون الظرف صفة انما يكون باعتبار متعلقه (قوله على طريقة قيام
 الفعل) يقر عملت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته اي على طرزه وطريقه وشكله والمراد
 من قيام الفعل قيام مدلوله اي مدلول الفعل الاصطلاحي فلا يرد ما قيل ان المراد من الفعل
 في قوله ما اسند اليه الفعل اما لفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر لا سبيل
 الى الاول لان الفعل الاصطلاحي غير قائم بنفسه لفاعل ولا سبيل الى الثاني لانه لا حاجة الى
 قوله او شبهه فالضمير في قيامه به يعود الى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي وهو الحدث الذي
 هو فعل حقيقي والضمير في قوله او شبهه يعود الى مدلول الفعل الاصطلاحي لان شبه مدلول
 الفعل الاصطلاحي هو مدلول شبه الفعل الاصطلاحي لان شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل
 لا مدلوله (قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اي ذلك علامتها ومن لوازمها
 (قوله مثل زيد في قام زيد) اشارة الى المسامحة التي في عبارة العصم وهو من المسامحة
 المشهورة لان من البين ان الفاعل ليس عين هذا التركيب (قوله والاصل ان يلي) اي يقرب
 والاصل في اللغة ما يبني عليه الشئ وفي العرف القاعدة والمراد ههنا ما ذكره الشئ فيكون بمعنى
 الا واي (قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه) والحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي
 قرينه من الفعل ورجحانه اي طبيعة الفاعل تقتضي قرينه بالفعل وهو الظاهر كلامه لكن قد تزول
 ذلك الاقتضاء لعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه ونظير ذلك ان طبيعة الماء لا تقتضي
 البرودة لكن قد تزول لما منع هو الشمس او النار وانما لم يقل والاصل ان يليه مع انه اخصر
 واشمل اما الاول فظا واما الثاني فلان الضمير يرجع الى احد الامرين وهو الفعل او شبهه بل زيادة
 التمكن في الدامن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به فوضع المظهر
 موضع المضمحل للاشارة الى ذلك وقيل انما لم يقل والاصل ان يليه لانه لو قال كذا يتوهم ان
 المقص هو قرب الفعل الى الفاعل مع ان المقص هو العكس فكنا قال مولانا عصم (قوله ان لم يمنع
 مانع والمانع ما ذكره بقوله) واذا انحصر الامر باباه (قوله الفعل المسند اليه) اشارة الى ان

اللام للمعك (قوله ان يكون بعد ا) اشار به الى ان المراد من الولي هو البعدية بلا واسطة وهذا هو مفهوم الولي عند بعضهم فلا يردخ ما قيل ان قوله يلبي يشتمل ما اذا كان الفاعل قبل الفعل ايض (قوله يدل على ذلك اسكان اللام ا) اعلم ان اسكان اللام في ضربت دليل اني على جرئية الفاعل له وهو الذي يلزم من العلم بالعلية المعلم بالمعلول (قوله فلذلك الاصل ا) قيل للام والفاء للتعليل فالحكم كما كاف واجيب بان اللام للتعليل دون الفاء فانها تفيد ان كون الولي اصلا ملية لجواز تركيب الاول وامتناع تركيب الثاني والفاء المنفريع فيفيد ان العلم بالجواز والامتناع في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالاصل المذكور مابقا واوجعل الفاء للتعليل ايضا لا يلزم الاستدراك لان اللام للاعتدال من وجود العلة وهي الاصل المذكور على وجود المعلول وهو جواز التركيب الاول وامتناع التركيب الثاني والفاء للاعتدال من العلم بوجود العلة على العلم بالمعلول فاللام اعتدال من الوجود والفاء اعتدال من العلم واعلم ان ما بعد لذلك يكون دليلا عليه ما قبله وهو الذي يلزم من العلم بالمعلول العلم بالعلة وما قبله دليل ثني ما بعده وهذا الجوار ليس دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل والمفعول ايض يعمر ليعوض غلامه زيد (قوله خلافا للاخفش وابن جني) يسكون الياء فانهما جوار اتصال ضمير المنفع به بالفاعل من تقدم الفاعل لشدة انقضاء الفعل للمفعول به كاقضاء الفاعل هذا ما ذكره مولانا عاب (قوله جزى ربه عني ا) والمقصود بالتمثيل هو الضمير في ربه فانه راجع الى العدي وهو نفع به وقوله ربه فاعل وقوله جزاء الكلاب نصب على نزع الحافض والكلاب جمع الكلب والعاوي صوت الكلب وقيل المراد من الكلاب العاويات الظلمة فانه يكون لظلم جزاء في الآخرة والمراد من الظلمة شرار الناس (قوله وفد فعل) اي وقد فعل الله تعالى بعد جزاءه عني اي عن جانبي او المراد وقد يفعل الله تعالى فقله وقد فعل على سبيل التفاضل فانهم يعبرون عن المصارع المتحقق الوقوع بالماضي فقله وقد فعل جملة خبرية وقوله جزى ربه عني ا جملة دعائية (قوله وبانه لانم ا) ولا يخفى ان الجواب الاول اولي من الجواب الثاني فلذا قدم التسليم على المنع او نقول نقده على المنع ايض من الاسلوب الواقع بينهم فان ذكر كلام الخصم وجزه الى نفسه ثم التكلم به طريق خاص (قوله جزى ربه الجزاء) اي صاحب الجزاء هو الله تعالى واذا كان الضمير راجعا الى العدي يكون الرب بمعنى يبر ورنده لا بمعنى صاحب (قوله اي في الفاعل المتقدم ا) اي في جنس الفاعل المتقدم ا لاني فردة المذكور سابقا لانه ضمير مقصود وهو وكنذا المراد في جنس المفعول المتقدم ا اشار به الى دفع ما قيل من ان المص لم يذكر المنفع من قبل مع ان المراجع اليه لابد ان يكون مذكور اقتريرا الجواب ان الفاعل قد سبق جنسه صريحا لانه عرفه و قد سبق في ضمن الامثلة في قوله قام زيد لانه يمنع تحقيق الفرد بدون الطبيعية فلا يرد نه لم يسبقا في

ضمن الامثلة الافرد الفاعل لاجنحه وايضاً قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله ضرب غلامه زيداً
وقد عرفت ان وجود الفرد بدون وجود الطبيعة محتج (قوله المفعول المتقدم ذكره) وكذا
المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل لان الفاعل مقابل المفعول وينتقل الذهن من احدهما المتقابلين الى
الآخر كأنه قاله من الورد الى البلبل وبالعكس مع انهما متقابلان (قوله اي الامر الدال عليهما)
اي على الفاعلية والفعولية واعلم ان القرينة هي الامر الدال على الشيء بلا وضع لا الامر الدال
عليهما بلا وضع لكن لما كان البحث ههنا عنهما فقال كك فلا يجب بسبب وجود القرينة بتقديم الفاعل
في نحو اكرمت موسى حبلي واكل الشري يحيى ولقائل ان يقول لا بد ان يكون القرينة هي الامر
الدال على الشيء بالوضع لا بد ونه لان القرينة مستعملة والمستعمل اخص من الوضع والاخص
مستلزم للاعم فتدبر قال الفاضل السم فيه انه ان اريد لا بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ الدال
على المعنى المجازي قرينة عليه وام يقل به احد وان اريد لا بالوضع له ولا بما يستلزم
يلزم ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي مع انه يكون اللفظ قرينة لهما فالاولى
ان يقر في تفسير القرينة هي الامر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه انتهى كلامه هذا
الكل وقع من مولانا عصام الدين وتبعه الفاضل السم الا ان مولانا عصم قال موضع قوله فالاولى
خالصا بان يقر في الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما واعلم ان حاصل كلامه انه ان اريد ان
القرينة هي الامر الدال على الشيء لا بوضع ذلك الامر له فيلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
المجازي قرينة عليه كالاسد بالنسبة الى الرجل الشجاع وان اريد به انه لا بوضعه له ولا بوضعه لشيء
يستلزم ذلك الامر له فيلزم ح ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي بمان الملازمة
ان اللفظ يكون موضوعا للمعنى المطابقي ولا يكون موضوعا للمعنى التضميني والالتزامي والمعنى
المطابقي يستلزم المعنى التضميني والالتزامي استلزاما مغايراً لاستلزام الاخر واندفع الاشكال
بالمعنى المجازي لان لفظ الاسد مثلاً وان لم يكن موضوعا لمعناه المجازي ولكنه موضوع لما يستلزمه
وهو الحيوان المفترس اقول لقائل ان يقول عند المحققين منهم ان في المجاز وضعاً نوعياً
فيكون اللفظ موضوعاً للمعنى المجازي بوضع النوعي فلم لا يجوز ان يكون المراد من قول
الشيء لا بالوضع اعم من الوضع النوعي والشخصي فلا يلزم ان يكون اللفظ الدال على المعنى
المجازي قرينة عليه لا يقر المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي ويجب حمل الالفاظ
في التعريفات على المتبادر بلا قرينة واضحة لانا نقول لانم ان يكون ذلك تعريفاً لم لا يجوز ان يكون
بيان حكم من الاحكام وتفسيرها ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد من قوله لا بالوضع
ان لا يكون الموضوع دخل فيها فح لا يرد الاشكال على اللفظ بالقياس الى معنى المجازي لان
للموضع دخلاً فيه وانقلب يلزم ح ان لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضميني والالتزامي لان للموضع

و خلا فيهما قلت لا نم ذلك لانهم صرحوا ان التضمن والالتزام قسمان للدلالة العند ارباب النحو لا للدلالة اللفظية الوضعية وهما قسمان للدلالة اللفظية الوضعية كميزانيين ثم اقول ما ذكره الفاضل المذكور بقوله ان الاول ان يقول بدل قوله لا بالوجه بالاستعمال مما فيه نظر لان هذا التبديل لاخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي من القرينة وادخال اللفظ الدال على معنى التضمني والالتزامي فيها ولا هو حاصل من قيد بلا واما الادخال فلهذا الوضعية في الدال عليهما واما خروج المجاز فلان اذا وجد استعمال الدال في المعنى المجازي كاستعمال لفظ الاسد في الرجل الشجاع فلا شك ان الاستعمال اخص من الوفاذا كان فيه الاستعمال فيكون فيه الوضع ايضا لان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم ولما ان يقول مفهوم القرينة يصدق على المهمل وهو اللفظ الدال بلا وضع فيلزم كون المهمل قرينة ايضا الا ان يتم المعتبر في المهمل سلب الكلي اي لم يكن فيه وضع اصلا بخلاف القريد فان فيها وضع في الجملة كما ان الحمام في رايت الامد في الحمام قرينة على ان المراد من الامد هو الرجل الشجاع وفيه وضع نوعي (قوله اد القرينة شاملة له) بناء على زعم ان القرينة هي الامر الدال على الشيء مطلقا سواء كان بالوضع او لا قيل لو كان المراد من القرينة الامر الدال على الشيء مطلقا يضم يصح ولا يلزم الاستغناء عن الاعراب فان استغناء القيد الثاني عن الاول جائز لان التعميم بعد التخصيص شائع بنبيهم ولقائل ان يقول هذا غير نافع لوقيل ان المصم لوقال اذا انتفي القرينة بدون ذكر الاعراب كان انسب بالمتن للاختصار الا ان يتم انما يكون الاختصار مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام قال الشيخ الرضي ان قوله وجب تقديم الفاعل على المفعول بمعنى ان تقديم المفعول على مجرد الفاعل غير جائز للزوم الالتباس لكن يجوز تقديمه على الفعل والفاعل مثل عيسى اكرم موسى لعدم الالتباس لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل قال مولانا عصم ان كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج اليه لان تقديم المفعول على الفعل قرينه لكون المقدم عليه مفعول لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل فهو خارج بقوله واذا انتفي القرينة انتهي كلامه اقول كلمة اذا في قوله واذا انتفي يدل على الوقوع فالذي ان وقوع انتفاء الاعراب والقرينة ثابتة عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة واما عند تقدم المفعول على الفعل والفاعل لا يمكن انتفاء القرينة لان تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعول فلا التباس مع ان الكلام في الالتباس قال مولانا عصم ان الاعتراض بان الاعراب مستغن عنه اذا القرينة شاملة له مع جوابه ليس بشيء لان القرينة هي الامر الدال على تعيين الشيء او تعيين المحذوف كدلالة الكل في قوله اكل الكمثرى يعنى على حركة الفتحة في الكمثرى ولا يكون الاعراب دالا على ذلك التعيين فالامتنان بهي القرينة والاعراب حاصل بدون القيد المذكور

وهو لا بالوضع وبعبارة أخرى ان القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المفعول ولا ما يدل على المعنى فالمعنى انه اذا انتهى الاعراب لفظاً وانتهى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وح لوجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة انتهى حاصل كلامه اقول ان الاكمل في قوله اكل الكمثرى يحتمل يدل على تعيين الشيء وهو نفس الفاعل ولا يحتاج الى تعيينه او لا الحركة ثم دلالة الحركة على الفاعلية او المفعولية اي لا يحتاج الى الواحدة فاذا عرفت ذلك علمت ان القيد المذكور في تعريفها وموقوله لا بالوضع ليمتاز القرينة عن الاعراب لا يتم لابد من اعتبار شيء آخر حتى يجب تقديم الفاعل وهو ان لا يكون للمفاعل تابع مثل اكرم موسى الفاضل عيسى الفاضل برفع الفاضل في الاول ونصبه في الثاني فلو قدم عيسى عليه ايضاً يعلم ان الفاعل ماذا بقرينة اعراب الرفع لاننا نقول هو خارج بقوله والقرينة فان اعراب الصفة قرينة لفظية لا معنوية (قوله ضربتاه) فان ثاء التانيث موضوعة للتانيث فهي تدل على كون الفاعل مؤنثاً والالف في الجملى للتانيث فاقرينة لفظية بلفظ بخلاف اكل الكمثرى يحتمل فان القرينة فيه معنى الاكل لا لفظه فالقرينة فيه معنوية (قوله او كان الفاعل مضمر متصلاً بالفعل) والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ لا معناه المعنوي والمراد من الفعل اما الفعل اللغوي فيشتمل شبه الفعل او المراد الفعل الاصطلاحي لكنه ذكر الاصل وترك الفرع بالمقايسة او المراد من الفعل العامل كما في تنازع الفعلين فلا يردح ما قال الفاضل السهم من ان ذكر قوله بالفعل يدل على ان الشئ حمل المتصل على معناه اللغوي كما ذكر مولانا عصام الدين ان قوله متصلاً يطلب صلة على تقدير ان يراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي فلا فائدة في قوله بالفعل بل يتوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك جريانه في رويديك امثلاً انتهى فيلزم خروج صورة اتصال شبه الفعل واسماء الافعال مع انه ايضاً مجاز يجب تقديمه فالاولى ترك قوله بالفعل وحمل المضمر المتصل على المضمر المتصل اصطلاحاً وهو يتناول الضمير المتصل لشبه الفعل واسماء الافعال ايضاً انتهى كلامه (قوله بشرط ان يكون) لا يتم لا يحتاج الى هذا الشرط لان تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولاً لا مثلاً نعلم ان الفاعل على الفعل لاننا نقول هذا انما يصح اذا كان الكلام في الالتباس وليس كذلك بل الكلام في تقديم الفاعل عند كونه مضمر متصلاً قيل ينبغي ان يذكر هذا الشرط فيما اذا انتهى الاعراب فيهما الفاعل مثل اكرم موسى عيسى فانه اذا قيل عيسى اكرم موسى لا يجب تقديم الفاعل عليه واجيب بان انتفاء القرينة عند تقديم المفعول على الفعل مع انتفاء الاعراب غير متصور لان القرينة تقدم عليه لا تمنع تقديم الفاعل عليه فالتقدم عليه لا يكون الا مفعولاً واجيب ايضاً بانه لا يصح التركيب المذكور وهو قوله عيسى اكرم موسى لا يلتبس المفعول بالمتقدم ابان كان

كلامه أقول الجواب عنه بان يحمل التركيب على معنى الاول لانه منع ان يحمل الكلام على غير ظاهره وما ذكره من الكذب مدفوع لان المراد من قوله فان المفهوم من قولنا ان التركيب كان دالا على انحصار الضاربة وعدم انحصار المضروبة فالتركيب المذكور يدل على ذلك مع قطع النظر عن الخارج ونفس الامر وعدم دلالة على ذلك انما يكون لخصوصية المادة فمع لا يرد ما ذكره مولانا عب وما ذكره مولانا عصام الدين ايضا كما لا يخفى على المتأمل افول لا يقيم ان ما ذكره مولانا عب جاز ان يكون تحقيقا لكلام الشم لا اعتراضا عليه وما له يرجع الى جواب سوال مقدر بان ما ذكره الشم بقوله فان المفهوم من قولنا ان يختص بقولنا ما ضرب احد الا زيد لعدم حصر المذكور فيه فما ذكره مولانا عب جواب عنه وحاصله ان الحصر المذكور فيما اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا يكون الحصر المذكور فيه لانا نقول على هذا التقدير يلزم ان لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما اذا كان الفاعل من الامور العامة واللازم بطبيعة الحال يشعر كلام المصنف ثم اقول ان المصنف مختلف باعتبار اختلاف التركيب فالحصر المصنف في قولنا ما ضرب زيد الامر وما ذكره الشم والحصر المصنف في قولنا ما ضرب احد لا زيد احوضا ربية احد في زيد مع عدم حواضر ربية لغير زيد وايضا مالم يفهم من ينقلب هذا الحصر لانه يفهم من قولنا ما ضرب زيد احد انحصار مضروبة زيد في احد مع جواز ضاربة احد لغير زيد فينقلب الحصر المطلوب منه ويمكن حمل كلام الشم على هذا المعنى فذكر قوله فان المفهوم من قولنا ان على سبيل التمثيل فاذا كان كك فلا يرد ما ذكره مولانا عب ثم المراد من قوله فان المفهوم من قولنا ان هو من مثل قولنا او من قولنا ومثله قيل اذا كان الفاعل من الامور الخاصة ايضا لا يصح الحصر المذكور كقولنا ما خلق الله على احسن الصور لا يوسف فان يوصف لا يكون مضمونا لآخر واجيب بان المراد ان التركيب كان دالا على انحصار الضاربة وعدم انحصار المضروبة بغير النظر الى المفهوم مع ذاع النظر عن الخارج فالتركيب المذكور يدل على ذلك ولكن عدم الجواز انما يكون في نفس الامر ولا يخفى عليك لو قيل ان قاعدة البلغاء ونكتهم مختصة بالتركيب الصادقة ولا يوجد في كلام البلغاء تركيب صادق مع ككون الفاعل او المفعول عاما غالبا وان كان موجودا مع قلته ولا يلتفتون الى التركيب الكاذب فمع لا يجوز اجراء القاعدة المذكورة على قولنا ما ضرب احد الا زيد لانه كاذب فلا يرد ما ذكره مولانا عب فتأمل (قوله فيما يلي الا) فيكون الحصر في عمر وفي المثال المذكور . فالمقصود من انحصار ضاربة زيد في عمر ومع جواز ان يكون عمر ومضروبا لشخص اخر (قوله لكن لم يستحسنه بعضهم) وهذا البغض هو الا خفش وعبد القاهر والسكاكي ولم يجوزوه جمهور النحاة لانه لا يجوز ان يكون ما ينسب اليه مستثنى بالامعومولا

أقلها فما بعده في المثال المذكور هو زيد والمستثنى بالاصح هو عمرو فالشاهد حمل كلامه على منسب هذا البعض لانه يجوز والكلام لم يستحسنه او حمل كلامه على ما هو المنفق عليه لأن أكثرهم لم يجوزوا والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت فعدم الاستحسان متفق عليه (قوله قصر الصفة ا) لان المقصود قصر ضاربية زيد في عمرو وضاربية لا يتم الا بعد ذكر زيد مع ان القصر متحقق قبل ذكره ومعنى تمام الصفة انها نسبة الى موصوفها (قوله لاحتمال ان يكون معناه) اي معنى ما ضرب الا عمر وازيد ما ضرب احدهما فيكون المستثنى مفرغا والمستثنى منه فيه متعددا كما يكون المستثنى ايضاً متعددا فيه فيكون ح زيد ضارب بالعمرو فقط ولا يكون عمرو مضر وبالآخر دليل قوله ما ضرب احدهما ثم اعلم ان قوله لاحتمال ان يكون ا ليس دليلا للظهور الذي ادعاه الشرح في بيان الاحتمال الذي يستند عليه الظهور الذي ادعاه ودليل الظهور هو البداهة لان استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور بداهة لا يحتاج الى دليل فلا يرد ان الدال لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور (قوله انحصار صفة كل ا) اي صفة الضاربية والمضر وبية يعنى يكون المحصر ح في كليهما مع ان المقصود ان المحصر في احدهما (قوله بهذا الا المتوهم ا) ولم يقل بشرط توسطها كما قال فيما سبق للتفنن في العبارة (قوله مثل ما عرفت نفا) من انه لو لم يرد مع الا لا يجب تقديم المفعول (قوله واتصل مفعوله) اي مفعول الفاعل به وادخلته الى الفاعل مثل اضافة الفاعل اليه كما وقع في تعريف المفعول باسم فاعله فالمراد مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل الى الفاعل والمراد من المفعول معناه المفعول ويجوز ارجاع الضمير الى الفعل ايضاً (قوله وهو اي الفاعل غير متصل) اي الفاعل غير ضمير متصل به بان لا يكون ضميرا او كان ضميرا ولكن لم يكن متصلا به بل بالمفعول او كان ضميرا منفصلا لانه لو كان متصلا حكمه سائر من وجوب تقديم الفاعل لان الفاعل اذا كان ضميرا متصلا به يجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول متصلا ولا فلا يرد ح ما قيل لا يحتاج الى قوله وهو غير متصل بعد ما قال واتصل مفعوله فلا يرد ايضاً ان في نحو زيد ضارب يكون المفعول فيه ضميرا متصلا بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فيه وذلك لانه خارج بقوله وهو غير متصل به لان الضمير المستتر فيه فاعل متصل بالفعل (قوله وجب تاخير) ولم يقل وجب تقديم اي تقديم المفعول لان التلام في الفاعل فينبغي ان يشهد الاحوال له وفيه ما مر في قوله وجب تقديمه (قوله لمنافاة الاتصال الانفصال ا) والحاصل ان المفعول متصل بالفعل في اللفظ لا في المعنى بخلاف الفاعل المتصل به فانه متصل في اللفظ والمعنى ولهذا لا يلزم نواله اربع مراتب في ذلك بخلاف ما اذا قيل ضرب بالحر كانت الاربعة فاد ا كان المفعول متصلا به في اللفظ فهما الاتصال ايضاً بخلاف توسط الفاعل الغير متصل به بين الفعل والمفعول المتصل به واد ا كان الفاعل

ضمير متصل لا يجب تقديمه سواء كان المفعول متصلاً أم لا ولهذا قال وهو غير متصل لأنه لو كان متصلاً به فحكمه مأمور من وجوب تقديمه على المفعول ولهذا أيضاً لم يقل فيه ماسق إذا كان الفاعل مضمراً متصلاً والمفعول غير متصل فإن المفعول سواء كان متصلاً أو غير متصل يجب تقديمه على الفاعل عليه (قوله وقد حذف الفعل) وكلمة قد يفيد التحليل وحذف الفعل يكون، فليلاً لأنه على خلاف الأصل أو مع قلته لا يصح الامتناع وجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المحذوف (قوله الرفع للفاعل) أشار به إلى جواب سوال تقريره أن البحث عن الفاعل يقتضي بيان أحوال الفاعل مع أن حذف الفعل من أحوال الفعل تقرير الجواب أن حذف السطر وإن كان من أحوال الفعل ظاهراً ولكنه من أحوال الفاعل لا لأن حذف الفعل من حيث اندراج المفاعل فهو من أحوال الفاعل بمعنى أن البحث عنه يرجع إلى البحث عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله جوازاً وإما فاعل يحذف فعله وجوباً (قوله إتيان قرينة) أي وقت قيام قرينة بجعل اللام للتوقيف لا للاجل والعلم لأن قيام القرينة شرط لعلّة فإن العلة يغني جواز الحذف لأنها تقتضي وجوبه وانقلبت المناقاة بين العلة المستلزمة والجواز لا بين العلة المحتملة والجواز فلا حاجة إلى جعل اللام للتوقيف قلنا نعم إلا أن المتبادر من العلة هو العلة المستلزمة فينبغي أن يجعل اللام للتوقيف ولقائل أن يقول إن القرينة علة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله جواز إلا أن يتم إرادته المتوضيح والتصريح بما علم ضمناً واختيارهم الاختصار في المتن بشرط حصول التوضيح أو يتم إرادته لرئاسة المقابلة بقوله وجوباً (قوله حذفاً جائزاً) أشار به إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة المصدر المحذوف ويحتمل أن يكون تمهيداً أيضاً (قوله لأن بتقدير الخبر) ونوقش على جوابه بوجهين الأول أن السائل يعلم الفعل وهو قيام زيد فالقيام معلوم عنده بقرينة السؤال فالمجهول عنده من يقوم به القيام وإنما يسأل عنه فينبغي أن يقدم ما هو مجهول في الجواب بأن يقدم زيد قام والثاني أن السؤال جملة اسمية فينبغي أن يكون الجواب أيضاً كذلك لي مطابق مع السؤال واجيب عن الأول بأن مناط القاعدة على الجزء الأخير كما قالوا فينبغي أن تباخر زيد بأن يجعل جزء الآخر ويسكن الجواب أيضاً بأن الجواب المطابق أن يكون من يقوم به القيام هو الفاعل لا المبتدأ لأن حمل الشيء على المبتدأ إنما يكون مقصوداً في الجملة الاسمية لا الفعلية مع أن السؤال جملة فعلية ما لا لأن من قام في قوة أقام زيد أم عمر وإلى غير ذلك واجيب عن الثاني بأن السؤال أيضاً جملة فعلية لأن من قام في قوة أقام زيد أم عمر وإلى غير ذلك ولكن السؤال عن كل واحد واحد متعسر فسأل منه في ضمن المفهوم الكلي فيمق من قام ففي الجواب روعي المطابقة حقيقة لا صورة تنبيهاً على أصل السؤال وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصم حيث قال في قوله لأن بتقدير الخبر البحث وهو أن في حذف الخبر مناسبة بين السؤال

والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا ان يرجح ما فيه الا ترى
انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة
التفسير انتهى كلامه لا يقيم اقام زيد ليس جملة فعلية لان الجزء الاول حمزة الاستفهام
فالجزء الاول حرف لا فعل لانا نقول حمزة الاستفهام حرف والحرف لا يقع حمزة الجملة فهي
لا تخرج الجملة الفعلية عن الفعلية لا يقيم لم لا يجوز ان يكون تقدير من قام ازيد قام ام ممر وقام
الى غير ذلك لا اقام زيد اقام ممر ولا نانا نقول الاستفهام بالفعل ولي من الاستفهام بالاسم (قوله
وايبيك يزيد) اي على يزيد لان البكاء يتعدى بعلي لكنها حذف لكثرة الاستعمال (قوله واما
على رواية ليبيك يزيد على البناء للفاعل) ولا يخفى انه على تقدير البناء للفاعل تقديم
المفعول اما لو وزن الشعر او للاهتمام بشان يزيد لان الكلام فيه واما عدم كونه مانحن فيه لانه
لا يكون جوابا للسؤال المقدر لعدم محل السؤال لان الفعل لا يتم بدون الفاعل لان مفهومه
يستدعي الفاعل فهو كالجزء فالسؤال يكون بعد ما تم الفعل به فيكون فعله مذكورا بخلاف
ما اذا كان على البناء للمفعول لان المفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل فيتم الكلام معه فيكون
السؤال محل ونقلوا من العارف الرومي قدس سره انه على تقدير بناء المفعول ايضم ليس
مانحن فيه لانه يحتمل ان يكون قوله ضارع منتم ما لم يسم فاعله لقوله ليبيك وقوله يزيد
منادى حذف حرف النداء عنه اي يا يزيد والجملة الندائية معترضة وذلك لان المناسبة للمقام
ان يدعى ان الضارع والمختبط ما وقع في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد نامسب ان يبكي
عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة اقول كلام مولانا الرومي حسن ولكنه غير مضر للمقصد
لان المقصد هو التمثيل وهو حاصل بجعله مبنيا للمفعول وذلك لان قوله فليس مانحن فيه ملب
كلي ونقيضه الايجاب الجزئي لا السلب الجزئي وعلى البناء للمفعول مانحن فيه في الجملة فيصح
جعله للتمثيل بخلاف ما اذا كان مبنيا للفاعل وقوله ليبيك امر الغايب معتل الاخر ويحتمل ان
يكون يزيد مفعول ما لم يسم فاعله وقوله ضارع منادى حذف حرف النداء عنه وقيل يحتمل
ان يكون ضارع بدل الغلط من قوله يزيد (قوله متعلق بضارع) مع انه لم يعتمد على شيء لان الجار
والمجرور من الظروف ويكتفي فيها راحة من الفعل فلا يرد ان شبه الفعل بعمل عمل فعلة
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وليس فيه من الشروط المذكور في بحث اسم الفاعل وانما
لم يجعل متعلقا ببيكم المقتدر لان هذا البكاء يكون بكاء لقوت يزيد لا بكاء الخصومة فلو كان متعلقا
ببيكم المقتدر يانزم ان يكون علت البكاء خصومة الباكي وهو ضارع ويكون ذات الباكي منظورا
وملحوظا بالذات وذات المبيكي منظورا وملحوظا بالتبع بخلاف ما اذا كان متعلقا بضارع فانه
ح يكون ذات يزيد منظورا وملحوظا بالذات (قوله لانه كان ظهيرا) يعني يشبه بناء وهو علت

البكاء لضارح بسبب فوته (قوله واختبط السائل من غير وسيلة) وقيل السائل في الدليل لأنه يمنعه الحياء من السؤال في اليوم (قوله على غير القياس) والقياس جمعها على مطيحات (قوله كلوا فتح جمع ملقحة) من اللقاح ابستن كردن والقياس جمعها على ملقحات (قوله وما يتخلق به مختبط) قال قدس سره في الحاشية وتعلقه ببيكبيه المقدور ما ياداه سليقة الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة لنا ان يبين سبب الاختبط ايضاً انتهى (قوله وما مصدرية) ويحتمل ان يكون موصولة ولكن لابدح من القول بحذف العائد في تطعيم (قوله ماله) جاز جعل ما موصولة (قوله وما يتوصل به) اعطف على قوله ماله وما يتوصل به الى نحصيل المال مثل صحة البدن والبقر للذراعة وغير ذلك (قوله لقرينة دالة على تعيينه) قيل القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف ففي هذه الصورة لا يلزم الإبهام من حذفه ولا يحتاج الى ذكر المفسر بل القرينة في هذه الصورة تدل على اصل الفعل مطلقاً لا على تعيينه فان حرف الشرط قرينة اصل الفعل لا لخصوص الفعل وهو استجارك واجيب بان مرادة من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هو المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر الا ان حرف الشرط تدل على تعيين النوعي اي نوع الفعل والمفسر يدل على تعيين الشخصي (قوله اي حذف فاعل واجب) اثاربه الى ان المصدر بمعنى الفاعل ونصبه على المصدرية باعتبار الموصوف (قوله كقولك جاءني رجل اي زيد) لان هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف وامتناع الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشاء الإبهام فيه عن حذف المفسر لان خفاء معناه (قوله لامتناع دخول حرف الشرط) وهو ان ولدون غيرهما فلا ولي ان يقر لامتناع دخول ان على الامم ولا يخفى ان قوله احد تخصص بالصفة اي احد من المشركين فلا يرد ان احد نكرة فلا يقع مبتداء (قوله دون الفاعل وحده) وانما لم يحذف الفاعل وحده لان نسبة الفاعل جزء للفعل والنسبة يستدعي الطرفين فلا يجوز حذف الفاعل لا يقر هذا نوصح يلزم عدم جواز حذف الفعل لما مر من ان النسبة يستدعي الطرفين لانا نقول النسبة انما يكون في الفعل لا في الفاعل فلو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها وهو باطل بخلاف ما حذف الفعل فانه لا يحذف الا مع النسبة التي فيه فلا محذور ويمكن ان يقر انما قال دون الفاعل وحده لدفع وهم من انهم ان الفاعل محذوف في مثل نعم قام جواباً عن قال قام زيد لأنه يصح ان يقر في جواب اقام زيد نعم قام بدون ذكر الفاعل وذلك لأنه ليس حذف الفاعل ح لان الفاعل ضمير مستتر في قام راجع الى زيد المذكور في السؤال لا يقر ان الشبهة الملققة الحذف على الضمير المستتر فيما سبق حيث قال لم لا يجوز ان يكون معنى زيد في جواب من قام زيد قام لا قام زيد واحاب بانه على تقدير ان يكون نقلاً قام زيد يكون الفعل محذوفاً بخلاف ما اذا كان نقلاً زيد قام فانه يكون الفعل والفاعل محذوفاً والتقليل في الحذف اولي لانا نقول اطلاق الحذف على

لفاعل الذي هو الضمير المحترق في زيد قام بتبعية الفعل لان حذف الفعل يستلزم حذف الضمير
لمستتر فليس حذف فيه بالاصالة قبل قد يحذف الفاعل وحده كما في المفعول مالم يسم فاعله
ما قيل في الجواب بانه لا يجوز حذف الفاعل وحده اذ الم يكن ما يقوم مقامه والمفعول مالم يسم
العله يقوم مقامه ليس على ما ينبغي بل الجواب ان بقى المراد انه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء
الفعل على حاله بل لا يتغير وهذا يتغير في المفعول مالم يسم فاعله فيصير الجملة متغيرا فهو يدخل
فيما حذف الفعل والفاعل معا قبل يشكل بقولنا اضربوا القوم واضربن بنون التاكيد لان الواو
العين وف فيهما فاعل الا ان يقع هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره لان الحذف المذكور
انهما يكون لقيام القرينة ثم الغائبة في حذف الفعل ثم ايراد المفسر بعد ان التفسير بعد الابهام ارقام
في النقص لا تختار الذم لان كسر الفعل بخلاف ما اذا ذكر الفعل اولا (قوله بقرب منه السؤال) لان
في كل ما كان السؤال متوقفا وهذا راى يكون فيه حوازا لحذف لا وجوبه (قوله لعدم قيام ما يودي
موداهة) قال الفاضل السمعاني قلت قد ذكرنا انها ذكروا نعم مقام الجملة في موداهة موداهة
قلت نعم ذكروا نعم مقام الجملة لكن لا يودي موداهة بل هي قرينة تدل على ان الجملة المحذوفة
ولفظ الجملة المحذوفة تدل على معناها انتهى كلامه وانما قال بل هي قرينة تدل على ان الجملة
ولم يقل بل هي تدل على لفظ الجملة اشارة الى ان دلالة على لفظ الجملة بدون الوضع لا بالوضع
لان القرينة مردال بلا وضع اقول ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضع ولا بد منه كما لا يخفى
على من له عقل سليم بل قوله نعم لتصديق الكلام السابق فيكون التصديق للسؤال وهو اقام
زيد فان تصديق الشيء يستدعي الحكم معه فيكون نعم يودي معنى الجملة لانه التصديق اقام زيد
فالجواب عن السؤال المذكور ما افاده الشرح من ان نعم وان قام مقام الجملة ولكن لا يودي
موداهة في مقامها كالمفسر فانه قام مقام المحذوف ويودي موداهة حتى يلزم في الكلام استدراك
من ذكر المحذوف وليس نعم كذلك لانه وان قام مقام المحذوف ولكن لا يودي موداهة في مقامه مثل
المفسر بان كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف فان عند ذكر قام زيد لا يكون في الكلام
استدراك لانه يقع نعم قام زيد قيل الدليل المذكور لو صح يلزم ان لا يكون الخبر في قولهم لولا
زيد لكان كذا واجب الحذف اي لولا زيد موجود لان ما يقوم مقامه وهو لكان كذا لا يودي
موداهة ويهمل ان يجاب عنه بانه لم لا يجوز ان قيام ما يودي موداهة في مقامه كان في وجوب حذف
الفعل والفاعل جميعا في وجوب حذف الجملة فالقياس مع الفارق والجواب بالفرق يتم في المعنى
الاجمالي وانتقلت في قوله لعدم قيام ما يودي موداهة في مقامه نظرا لانه لا يلزم من انتفاء السبب
الخاص وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله لعدم قيام ما يودي موداهة انتفاء السبب
الذي هو عدم وجوب الحذف لانه جاز ان يكون له اسباب اخر لا ترى ان انتفاء الحرارة

الخاصة التي بهيب النار لا يستلزم انتفاء مطلق الحرارة لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس
قلت السبب ههنا يقتصر في السبب المذكور بالاعتقار (قوله فيلزم في الكلام استدراك) الفاء
للتعقيب او بمعنى حتى اي حتى يلزم فيه استدراك بسبب ذكر المندوف (قوله وانما قدرت
الجملة الفعلية) قلت لابد ان نقدر جملة اسمية ليتأكد فيصلي جوابا للتعدد كما لا يخفى هكذا
ذكره مولانا عاصم اقول الكلام ههنا مجرد حذف فهمامعا وما ذكره لخصوصية المادة (قوله ليكون
الجواب مطابقا) اولان التقليل في الحذف اولي لانه على تقدير نعم زيد قام يكون الخبر جملة
بخلاف ما اذ قيل نعم قام زيد (قوله واذا نار ح) اي في النسبة والقلب اذ بعد تلفظ احدهما
هو متعين للعمل ولا مجال للاخر ان يتنازع وكل واحد منهما استوى في معموله من مضمون ونحوه
كذا افاده بعض الفضلاء ثم اما كان باب التنازع مشتملا على ذكر الفاعل من اضمارة وحذفه
فناصب ايراد اى باب التنازع في فصل الفاعل (قوله بل العاملان) قيل كلمة بل للتفسير اى هذا
من قبيل ذكر الشئ واردة الصفة المشهورة منه وقيل ارادة العامل من الفعل من قبيل
تغليب لاصل على الفرع او تغليب الاكثر على الاقل لا يقيم قوله واقتصر على الفعلين يابى
عنه لانا نقول معناه انه اقتصر عليهما صورة ويحتمل ان يكون للترقي او للاضراب وينبغي
ان يختص العامل بغير المصدر اذ في نحو اجمعي ضرب قتيل زيد لا يصح قطع النزاع على المذهبين
اذ لا يضم الفاعل في المصدر (قوله زيد معظوم كرم عمرو) في هذا امثال يكون التنازع في
المفعول وفي امثال التاني في الفاعل فان قوله ابو فاعل وقوله كريم وشريف صفتان مشبهتان
(قوله مع ان التنازع قد يقع) وما قيل ان مرتبة الاقتصار بالفعلين مقدم على مرتبة ارادة
العاملين من الفعلين فكان ينبغي ان يسئل اربابنا انه لم اورد الفعلين بصيغة التثنية مع ان
التنازع متصور في صيغة الجمع ايضا وبما اورد بصيغة التثنية ام قال الفعلان مع ان النزاع
متصور في غير لفعل ايضا فهو مجرد زعم لان ما ذكره الشا ولا يتعلق بمادة الفعل بخلاف الثاني
فان كون الشئ ثنية او جمعا من هيئته وصورته ثم مثال تنازع الاكثر من الفعلين قولنا مليات
وملئت وباركت وترجت على ابراهيم وح يكون الفعل الثاني هو الفعل الاخير وباقي الافعال
كالفعل الاول عند البصريين والفعل الاول هو الفعل السابق والباقي كالثاني عند الكوفيين
فلم يذهب البصريين بعمل فعل الثاني ويضرب في الافعال الباقية وعند الكوفيين يعدل
فعل الاول ويضم في الافعال الباقية (قوله اقتصارا الى اقل مراتب المع) وبعبارة اخرى اقتصارا
على اول مراتب التنازع (قوله اى اسما ظاهرا واقعا بسما) اشار الى ان قوله بعد ما
ظرف مستقر متعلق بقوله واقعا وصفة لقوله ظاهرا فان كون الظرف صفة انما يكون باعتبار
متملقه ولا يكون ظرفا لقوله ظاهرا لعدم صحة المعنى ح لان المراد من الظاهر ح ليس معناه

الاصطلاحية وهو الاسم الظاهر بل المراد منه المعنى اللغوي المقابل للخفي (قوله اذا مقدم عليهما
 ا) هذا وقع على غير ترتيب اللف والنشر لان مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان المعنى
 وذلك المترب اولان بيان قوله ظاهر طويل بخلاف قوله بعد (قوله معمول للفعل الاول)
 اتفاقا فلا تجري فيه التنازع بين الفريقين (قوله اذا مويد تقدم قبل الثاني) اي يستحقه قبل
 وجود الفعل الثاني فبرجح هذا الاستحقاق لان الالف الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يربح
 وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الف قبل الاول قبل وجوده فلا يرد ان الاسم
 المذكور اذا كان في محله يلزم ان لا يكون للفعل الثاني مجال التنازع لان الاول ح يضم
 يستحقه قبل الثاني ر لانه ح يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده واستحقاق الاول
 قبل استحقاق الثاني لا يمنع التنازع وانما يمنعه استحقاق الاول قبل وجود الثاني (قوله انهما
 بحسب المعنى بنو جهان ا) قيل التوجه بحسب المعنى يستغنى في قولنا عسبني وحسبتهما الزيدان
 منطلقا لان الفعل الاول يستلعي بحسب المعنى مفعولا مفردا والثاني يستلعي مثني اجاب
 منه مولانا ب ان المراد هو التنازع في طبيعة المطلق اي الذي من باب الاطلاق لاني خصوص
 منطلقا انتهى قال مولانا هم لا يحتاج الى هذا الجواب بل هو مندفع من عبارة الشان قوله
 يصح بمفعول ممكن فيمكن جعل التثنية مفردا وبالعكس اي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد
 منهما على البين لان افراده وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع انتهى حاصل كلامه وقوله مع
 وقوعه في ذلك الموضع لدفع الضمير المتصل الذي بعدها لانه لا يكون متصلا بالفعل الثاني
 ومع وقوعه متصلا لا يصح التنازع لانه معمول الثاني ولهذا فرعه بقوله في لا يتصور تنازعهما
 ا وانما قال على البين لانه يمتنع ان يعمل فيه معالانه يلزم توارد العلتين المستقلتين على
 معمول واحد وهو بطل (قوله ما بالضمير المنفصل الواقع بعد هما ا) قال مولانا هم هذا منقوض
 بمثل قائم وقاعد انت فان قائم وقاعد تنازعا في انت ويمكن قلع التنازع بالاضمار على
 المذهب الكيفية والبصرية بلا كلفة انتهى كلامه اقول ينبغي ان يقر قائم وقاعد بالواو ووح
 لا تنازع ثم المراد من الاسم الظاهر في تعريف المبتداء هو العام منه ومما يجري مجراه فيشتمل الضمير
 المنفصل فلا يردح ما ذكره الفاضل المذكور من ان قائم مثلا في المثال المذكور مبتداء مع انه
 رافع لمضمر فلا يصدق تعريفه عليه (قوله لانه لا يمكن اضماره مع الا ا) قيل اللازم من ذلك
 هو عدم التنازع في الضمير المنفصل الثاني به الا ولا يلزم منه عدم التنازع في الضمير المنفصل
 الذي لم يقع بعدها مثل ما ضربوا الحرم انا فالتنازع فيه في الفاعل كما يكون التنازع في
 الفاعل في قولنا ماضربوا الحرم الا انما مع انه لا يصح اضمار انا لانه ضمير المتكلم ويمتنع اضماره
 في الماضي واجيب بان التركيب الهاد من الفصحاء هو ان يكون بعد الا فان قولنا ماضرب

واكرم انا بمعنى قولنا ماضربت واكرم مستعملان في اللفظ الصحيح فالقيل الترفيد
 المذکور تجري في الاسم الظايف مثل ماضرب واكرم الا زيد فلا بد ان لا يكون في الاسم الظايف
 تنازع والجواب انه لما كان في اكثر مواد الاسم الظايف تنازع فاعطي للاكثر حكم الكل واما في الضمير
 فليس فيه التنازع اصلا فان كان متصلا وان كان منفصلا فليس فيه التنازع بين الفريقين
 واجيب ايضا بانه ذهب في ذلك الى مذهب الكسائي لان حذف الحرف جائز عند ادون اضمارة
 والجواب عنه بان قوله واذا تنازع الفعلان اه قضية مهمة وهو في قوله الجائزة ليس بشيء لصحة
 المهمة على تقدير اطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر (قوله ولا بد منه) اي ولا يمكن
 اضمارة بدون الالفساد المعنى قال مولانا عاب ان كلامه يدل على ان الاضمار المذکور متصور
 في نفس الامر مع انه ليس كذلك لان الفاعل وهو انا ضمير المتكلم ويمتنع اضمارة واستتاره في
 الماضي نعم اذا كان بدل انا هو يصح الامر انتهى كلامه اقول هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة
 في المثال فلا يكون من داب المناظرة او نقول كلامه قدس سره سألته ومن لا يقتضيه وجود
 الموضوع فلم يمتنع ذلك الاضمار اي يصح كلامه (قوله مراد المصم بالتنازع ههنا)
 اي في هذا المقام (ما يكون اه) والاحصاء ان مراد المصم بالتنازع هو التنازع في الفاعل بان
 يورد ضمير الفاعل للمفعول الاول قبل المرجع وذلك يختص بالاسم الظاهر من امتناع التنازع
 في الضمير المنفصل ولا يكون مراده التنازع في المفعول بل ذكره بالتبع ولهذا قال ومراده
 بالتنازع اه لان المصم لما قال فيما سبق ان الاصل في الفاعل ان يلي فعله فلذلك اه فعلم منه
 ان الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة غير جائز فلا بد ان يقول اذا كان الاسم معمو لا للمثنائي
 وضمير الفاعل الاول فيلزم ح الاضمار قبل الذکر فالصم ذكره تحت التنازع وشار الى استثناء
 ذلك من القاعدة المذكورة (قوله يقطع بالحذف) اي ماضرب لانا واكرم لانا لان حذف
 الحرف جائز عند الاضمار (قوله فيعملان معا) والاعلام الجزء من لتوارد العلتين المستنقطين
 على معمول واحد لكنه جوز عند الضرورة (قوله كما عرفت) من ان الاضمار اعم من
 اوبدونه وكل واحد منهما غير جائز والقال ان يقول ان الم يتحقق التنازع عند الفريقين في قولنا
 ماضرب واكرم الا انا فيكون انا معمول للمثنائي فيلزم ان يكون الفعل الاول بلا فاعل وهو بطل
 لما مر من ان النسبة الى الفاعل جزء في الفعل وهي يسدعي بطريق والجواب انهم ذهبوا فيه
 الى مذهب الكسائي لان حذف الحرف جائز عند الاستحالة لا اضرار كما عرفت (قوله فقد يكون
 في الفاعلية) والفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما اي معنى المفعول ما لم يسم فاعله (قوله
 في المفعولية) والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا دخل للمفعول بواسطة حرف الجر
 راعلم ان قوله فقد يكون في الفاعلية اه بحسب اللفظ جزلة لقوله اذا تنازع الفعلان وبعبارة

المفعول تقسيم التنازع وعلى تقدير الثاني يكون الجزاء قوله فان عملت الثاني اعمرت
اي هذا الشرط مع جزائه جزاء له ويكون الجزاء مقدرا اي اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فلكل
منهما ابدال فح يكون الغاء في قوله فقد يكون اة اعتراضية والجملة معترضة وكك قوله ويختار
جملة معترضة وهذا عند عدم الغاء في قوله ويختار البصريون اة واما على النسخ التي فيها
الغاء فيكون الجزاء قوله فيختار البصريون اة (قوله فيكونان متفقين) وايراد للمقابلة
بقوله مختلفين والا فلا يحتاج اليه (قوله وذلك يكون على وجهين) قال الفاضل السم وله وجه
آخر ايهم غير مذكورة من الوجهين وهو ان يقتضي احد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط
نحو ضرب وحسبت زيد منطلقا لان النزاع في زيد منطلقا في ان يكون احدهما فاعلا والاخر مفعولا
للاول او يكونان مفعولي الثاني انتهى كلامه اقول هذا الكلام نشأ من الفاضل المذكور لعدم
اطلاعه على كلام الشارح ذلك لان قوله بل هو اجتماع القسمين الاولين يشير الى ان الوحدة
النوعية معتبرة في التقاسيم واللام يكن شئ من التقسيمات حاصر الوجود قسم بسبب اجتماع
القسمين فاذا عرفت ذلك فما اوردته الفاضل المذكور ومثله بقوله ضرب وحسبت زيد
منطلقا يكون فيه اجتماع القسمين الاولين (قوله وليس هذا) اي ليس احدا الوجهين (قوله
بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان احدا القسمين الاولين ما يفهم من قوله في الفاعلية
وثانيهما ما يفهم من قوله في المفعولية واذا اجتمعا حصل تنازع الفعلين في فاعلية اعم واحد
وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد فاذا كان القلم المذكور اجتماع القسمين الاولين
فهو خارج عن المقسم لما عرفت ان المقسم في كل قسميه مقيد بالوحدة فانه قال التنازع من
حيث انه قسم واحد لا يكون في الفاعلية وليس مقيدا قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
القسمين فهو خارج عن المقسم (قوله فقوله متتبعين لتخصيص هذه الصورة) اي الوجه
الثاني (بالارادة) اي لتخصيص الارادة بهذه الصورة بادخال الباء على المقصور لا على المقصور
عليه قال السيد قدس سره ان قوله مختلفين احتراز عن القسم الاول وهو ما اذا تنازع كل منهما في
اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل ضرب واهان زيد عمروا وعليه يدل قوله فقوله مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة فهذه الاخراج القسم الاول الذي في الوجهين المذكورين لانهما
متفقان فيه في الافتضاء مع كون المتنازع فيه متعدد اذ فيه صورة لا معنى ولهذا قال السيد قدس
سرّه فقوله مختلفين مما لا بد منه في حجة الكلام فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل لا يحتاج الى قوله
مختلفين لاجراجه القسم المذكور لا يخرج بقية المتنازع فيه لان المتنازع فيه في القسم الاول
متعدد مع ان الاسم المتنازع فيه لابد ان يكون واحدا كما هو واحد في القسم الثاني (قوله
حال كون الفعلين مختلفين) اقال مولانا صاحب قوله مختلفين حال والماثل فيه معنى فعلي

يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون كونه الى تنازع الفعلين المذكورين عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل ما ازيل قائما في ان العامل فيه معنى فعلي توهدي انتهى كلامه وحاصل كلامه ان قوله مشتق من الفعلين وهو فاعل لتنازع الذي هو مصدر فقوله يعني قد يكون تنازع الفعلين . اشارة الى ان فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل ولا يجوز ان يكون حائلا من الضمير كما ذكرنا قوله ان يكون اي تنازع الفعلين لا . الخ . ان كان كونه اي حال كونه تنازع الفاعلين من الفعلين . الخ . صحيح كما لا يخفى (قوله وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم مفعولا في الفعل) . ان في قولنا ضرب وحسب زيدا مطلقا يكون الفعلان مختلفين في الالات . ان في الفعلين الفاعل والمفعول والثاني يقتضي المفعولين مع ان المتنازع فيه في ان لا ينزل قد عرفت بما فيه ان تقول التنازع في هذه الصورة وان كان في الشيئين لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شئ واحد وهو فاعلية زيد ومفعوليته وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في منطوقا (قوله وغير ذلك مما يكون) اي من الامثلة التي يكون اسم الفاعل فيها مرفوعا كعكس الامثلة المذكورة وكون الاسم اللفظ مرفوعا فيها لاجل ان الاسم الظاهر مفعول للمفعول الثاني كما هو من ذهب البصريين (قوله فيختار النحاة البصريون) والمراد من البصريين من يكون من البصرة ومصر واقفهم وان كان من غير البصرة فلا يرد ان الكهائي كوفي فكيف يصح عده من البصريين (قوله لقربه) اي لعدم الفاصلة بين الطالب والمطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول وهذا ينظر الى ان الفاصلة بالاجنبي وان كان جائزا في باب التنازع ولكن الاجتناب عنه مستحسن قيل هذا الوجه يلزم ان يكون لا كرمك بنون التاكيد في قولنا والله ان اكرم مني لا كرمك جزاء الشرط لا القسم لقربه مع انه جزاء القسم لا الشرط والا فينبغي ان يقول لا كرمك بالتاء لا بنون التاكيد لان جزاء الشرط يكون محذوفا بخلاف جزاء القسم فلا يردح انه لم لا يجوز ان يكون لا كرمك بنون التاكيد جوابا للقسم والشرط جميعا فايراده بنون التاكيد يدل على كونه جزاء القسم (اجيب بان اعمال الثاني اولي لقربه اذا كان اقرب والمعيد في مرتبة واحدة اي متساويان وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة بل مرتبة القسم اقوى من مرتبة اداة الشرط لان القسم لاقتضائه التصدير اقرب من هذا حاصل ما ذكره مولانا عبد الله المراد من قوله لقربه هو قوله بشرط مساواة العاملين في القوة فلا نقض به مثل زيد يضرب ومكرم عمر . الخ . ضعف ما ذكره مولانا عبد الله من ان المراد هو قوله مع مساواة العاملين في القوة وينتقل به مثل زيد يضرب ومكرم عمر (قوله مع تجويز اعماله) اشارة الى ان المراد بالاختيار المستفاد من قوله يختار هو الاختيار على سبيل الترجيح لا على سبيل القطع والجزم قيل لو قال فالخيار عند البصريين الاحمال لتساوي

بخلاف الكوفيين كان اخصرا قول وقد ذكرنا ما فيه غير مرة (قوله اي اعمال الفعل الاول)
مرر قبيل حذف المضاف واجراء امر ايه على المضاف اليه (قوله لسبقه وللأحترار عن الاضمار
قبل الذكر) ولوحذف يلزم حذف الفاعل من غير سد شيء مسددا وانما تركه لظهوره قال الفاضل
السم مولانا عصم ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجهه ضعيفا لا يوجب ترجيح اعمال الاول ضم
الأحترار من الاضمار قبل الذكر ليقوي وجهه انتهى كلامه اقول كونه وجهه ضعيفا لم لا بد له
دليل وايضا الاحترار المذکور سبب مرجح قوي فلا حاجة الي ان يضم اليه قوله لسبقه فان اعادة
اللام في قوله والاحترار وعطفه على قوله لسبقه دون على سبقه بدل على ان كل واحد منها سبب
على حدة (قوله وبداء به) ولقائل ان يقول كان ينبغي ان يذكر هذا القول في قوله فيختار
البصريون اه لان عند ذكره ههنا لكل واحد ان يقول بداء لتقدمه في العنوان فلا بد له لرعاية
الموافقة لما ذكره سابقا الا ان يقيم انما تعرض لوجه التقديم ههنا لان مبنى الحكم على المذهبين
على قوله فان اعماله الاعلى قوله فيختار البصريون اه (فله لانه المذهب المختار اه) اي مختار
المختار بين المذهبين لا المختار البصريين لعدم الفائد ولا لمختار الكوفيين لانه كاذب (قوله لجواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير) فانه اذا عدل لفعل الثاني فاضمر الفاعل في الاول
فاذا كان الضمير فاعلا فيلزم اضمار قبل الذكر في العمدة والحاصل ان المقصود من ايراد المرجع بعد
الضمير ان كان رفع لا بهام مع كونه مفسرا ايضم فالاضمار قبل الذكر جائز اتفاقا كما قال في ضمير
الشان في قل هو الله احد فان المقصود من ايراد قوله الله احد هو ان يكون مفسرا ويرفع الابهام عن
ضمير هو لانه ليس شيء يرجع الضمير اليه فيكون مبهما وكك في ربه رجلا وما اذا كان
المقصود من ايراد ارجع بعدة فهو التفسير ورفع الابهام مع شيء اخر وهو كونه معمولا ومفعولا
ففيه خلاف بينهم وجودة البصريون (ما الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط
محض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض
التفسير (قوله وللزوم التكرار بالذكرا) والحاصل انه اذا عمل الفعل الثاني ففي معمول
الفعل الاول ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختار الاول لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة ولم يختار الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يسد شيء مسددا ولم يختار وال
ذكر الفاعل لانه يوجب التكرار فيكون زيدا واكرمني زيدا وهو غير مستحسن فاذا عرفت
هذا فلا يرد ان الاولى ترك اللام لا لانه يشعر بكونه دليلا على حدة مع ان المجموع دليل
واحد ويمكن جعله جوابا متضما للدليل على عدمه فانه قيل لم يذكره والجواب المتضمن للدليل
ان يقر للزوم التكرار لا يقيم قد لزم التكرار في حسبي وحسبهما منطلقين اليه ان منطلقا لا نقول
الاظهار ليس من باب التكرار مطلقا لاختلاف اللفظ افراده تشمية (قوله دون الحذف) ظرف لقوله

اضمرت الفاعل ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف ولم يذهب الى الاظهار احد فعرف الحذف دون الاظهار وقيل انما تعرض بالحذف لترتيب به قوله خلافا للكسائي (قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل) هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا ان ذلك قد عرفت سابقا ان البصريين ذهبوا فيه الى مذهب الكسائي وهو الحذف في الضمير المنفصل وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل من سمي بهم وفي نحو اضر بن بصيغة الجمع والواحدة المخاطبة وفي نحو اكرموا القوم بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب النقاء الساكنين وقد اجيب عنها ما عن الاول فبان لمصدر قد ينزل منزلة الجوامد فان المصدر لا يعمل اذا وقع مفعولا مطلقا فليس له فاعل لانه لا يتقديرا واما عن الجواقى فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيما والمحذوف في باب التنارع محذوف نسيما وفيه بحث لان المحذوف في باب التنارع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيداً منزل من منزلة اللازم فلم يكن من باب التنارع لعدم اقتضاء المفعول لانه منزل من منزلة اللازم ولزم وجود الفعل لا فعل في مثل ما ضرب وما اكرم الا انما لا يقرب ان يعتذر عن الجواقى اما عن مثل ما قام واكرم الا انما فبان في هذا الاستثنى واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبان ليس مما ذهب اليه الجمهور اى يكون بهم فاعلا ايس مما ذهب اليه الجمهور واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء لمكان الفاعل فيرشدون لسد جزئه مسد الكلى (قوله خلافا للكسائي) اصله يخالف قول الضمار قول الكسائي خلافا فيكون مفعولا مطلقا وليس حالا من فاعل اضمرت لان اسناد المخالفة الى المتبوعين جائز (فله عند البصريين) لانهم يضمرون الفاعل في الاول على وفق الهم الظ (قوله ضربني واكرمني الزيدان) فانه لا يصح ضماري الاول لكون الفعل مفردا فيكون محذوفا في ضربني الزيدان (قوله وراز) لا يقدح لا يحتاج الى ايراد قوله راز لاننا نقول نعم لا يحتاج اليه عند ايراد قوله خلافا للفراء بعد قوله ويختار البصريون بان يقدح ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه ابي الفراء لا يجوز اعمال الماني فقط فيما اذا افترض الاول المتبوعين بل يجب عند اعمال الاول لكن لما لم يذكر كما ذكرنا اوردته ههنا ابتداء المسافة واجبان قول الفراء فيكون قوله جاز حمله اعتراضية فظهر مما ذكرنا ان له خلافا للفراء متعلق بقوله يختار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين ويختار اعمال الماني المتبوعين عند البصريين لا يقدح لم يورد قوله خلافا للفراء يلي قوله ويختار البصريون لاننا لم نذكر ان يكون كل واحد من الخلافات يلي الاخر ونقول قوله خلافا للفراء متعلق بقول الفريقين مع الامر بقول البصريين فقط كما يظهر من بيانه قدس سره وقيل شرنا اليه آنفا وتقدیر قوله خلافا للفراء يخالف قول

البصريين او يخالف قول الفريقين هلا فاثابتا للفراء (قوله كما هو مذمب الجمهور) اي
 البصريين وانما لم يتعرض للتكرار لانه لم يقل به احدي الفاعل (قوله تشريك الرافعين)
 فان قلت يلزم ح تواردا العلتيين المستقلين على معلول واحد وذلك غير جائز لان العوامل
 النحوي بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم قلت ان الفراء يجوز تواردا العلتيين ولا يسلم
 كون العوامل النحوي بمنزلة الموثرات الحقيقية عندهم بل العامل عندهم بمعنى العلامة
 ولا باس بكون الملا متين اشئ واحد كاضرب والاكرام (قوله واذا ضاربه بعد الظ) اي على
 تقدير اعمال الثاني والمراد انه نقل منه روايتان احدهما التشريك والثاني الاضمار بعده
 فيكون كلمة والمذك من الراوي دون التخيير (قوله كما في صورة ناخير الناصب) اي اذا
 اقتضي الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه اعمال الثاني واضمارا لفاعل للمفعول الاول
 بعد الاسم الظا فالتحريم مالم معمولاً به الفعل الثاني على هذه الرواية لا يقيم من اين يعلم ان قوله
 ضربني واكرمني زيد مثالا على مذهب الفراء فانه يحتمل ان يكون زيد معمولاً للاول لاننا نقول
 انما يعلم ذلك من قوله تاخير الضمير من الاسم الظا لانه لو اضر قبله مع كون الاسم لظ معمولاً
 للثاني يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة ايضم بخلاف ما اذ جعل معمولاً للاول (قوله ورواية المتن
 في مشهوره عنه) وانما جعل رواية لغير المشهورة عنه رواية المتن ليصير مشهورة عنه ويخرج
 من رتبة غير الاشتجار فلا يردح ما ذكره بعض المحققين من انه يمكن حمل عبارة المتن على
 الوجه الذي يوافق احدي الروايتين المشهورتين عن الفراء وهما المذكورتان في الشرح بان
 معنى قول المصنف جاز خلا فاللفراء اي جاز اعمال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل خلافا
 للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني عنده بل يجب منه تشريك الرافعين في الظا على تقدير
 احدي الروايتين او معناه انه جاز اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل واضماراً
 للاول قبل الظ خلا فاللفراء فانه لا يجوز اضمار الفاعل للاول قبله عنده بل يجب عنده اضمار
 الفاعل للاول بعده هذا على رواية اخرى انتهت كلامه فاعترضا على الشم بانه على
 هذا ينبغي ان يحذف قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه وقوله وقيل روي عنه ا و يمكن الجواب
 منه بان قوله ورواية المتن غيرا بمعنى ان رواية المتن على ما فسرناه او على الرواية
 التي فسر المتن بها غير مشهورة (قوله وحذفت المفعول) عطف على قوله اضمرت (قوله
 نحر زامن التكرار) اي تكرار الاسم المتنازع فيه وان كان فاعلا لاحدهما ومفعولا للآخر وان
 قلت قد وقع التكرار في مثله مني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا قلت التكرار غير جائز اذا كان
 الاستغناء عن ذكره (قوله وعن الاضمار قبل الذكر في انضلة لواء) والمراد انجل الذكر في الفضلة
 اذا كان بعد اسم وكان المقصود من ايراد محظية لرفع الابهام واما اذا كان المقصود من

ايراده وقوعه معمولاً للمفعول ايضاً فلا يجوز وهذا المعنى يفهم بقريضة ما سبق فلا يرد ان الاضمار قبل الذكر في الفضلة جائز كما في مثل ربه رجلاً وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات وذلك لان ذكر قوله سبع سموات في المثالين المذكورين لمحض تفسير الضمير بخلاف ما نحن فيه فان ذكر المرجع فيه ليس لمحض التفسير بل ذكره ليكن معمولاً للمفعول الثاني عند اعماله وحمل بعض الشارحين قولهم ربه رجلاً على الشذوذ (قوله ان استغني عنه) شرط الاستغناء عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه وهو قوله حذف المفعول والمراد هو الاستغناء عن ذكر المفعول واظهاره لا عن المفعول نفسه مثل ضربت واكرمته زيد فلا يرد ان الاستغناء عن المفعول في الفعل المتعدي غير جائز (قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت) قيل يختص هذا بمثل قوله نعم ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم فيمن قراء لا يحسبن على صيغة الغيبة نقديراً لا يحسبن بخلاف هو خير لهم فاحد مفعولي يحسبن وهو بخلافه محذوف والاخر منه كور وهو خير لهم واجيب بانه يجوز ان يكون المفعول الاول ليحسبن في الآية ضمير هو بوجوه الى البخل اي لا يحسبن البخل هو خير لهم ويجوز وضع ضمير السرفوع موضع المصوب كانت في قولك انك انت العليم الحكيم لا يقيم يجوز تنازه في ريد في الفاعلية والمفعولية فاذا جعل معمول الثاني يضر الفاعل في الاول والاضمار قبل الذكر في الفضلة غير جائز لانا نقول هذا اذا كان المقصود من ايراده محض التفسير لا بهام لكن كونه معمولاً مقصود فيما نحن فيه بقريضة النزاع فيه (قوله ولا يجوز اضماره الخ) لا يقيم انما يلزم الاضمار قبل الذكر لو اضر قبل الاسم الظاهر ولو اضر بعده فلا لانا نقول يحلزم القاصلة بالاجنبي بين الابتداء والخبر كذا ذكره الشيخ الرضي وتبعه الشارحون فلا يثبتون القاصلة بينهما قيل يلزم القاصلة بالاجنبي بين العامل والمعمول لان الفعل مع معموله اجنبي ويرد عليه ان القاصلة بالاجنبي جائز في باب التنازع قيل انما لا يجوز حذف احد هملان معموله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلم وحذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء من مفعول واحد واعتراض بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه ~~رسمه~~ لا مشناع حذف احد مفعوليه الا ان يقر لانهم ان يكون علة امتناع حذفه (قوله ذاجعلت زيدا) لانه يصلح ان يكون معمولاً لكل واحد منهما (قوله بن مفعول) لانه معمول الاول فيكون مقدماً مرتبة (قوله على المذهب المختار) قيل لم يثبت المذهب المختار المفعول او حذفه في الفعل الثاني بعد اضمار الفاعل الاول فلا يجوز قوله على المذهب المختار ولهذا قال مولانا نعم وانه اراد من الاستحالة انتهى فله ان اراد من المذهب المعنى اللغوي لا العرقي فيجوز ان يراد من المذهب المختار ايضاً كما هو مختار بعضهم (قوله

يتوهم الح لا يقيم كجوز المختار عدم الحذف لا يحتاج الى الدليل لانه الاصل لما مر من ان المختار هو الاضمار فاذا كان الاضمار اصلا فلا يجوز اختيار الحذف لانا نقول نبيه به على اقامة وجه اخر لعلم الحذف وهو التوهم المذكور ثم لا يخفى ان التوهم باعتبار كون المفعول بعد الفعلين فانه ح يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة فالتوهم وقع في موقعه بخلاف ما اذا كان المفعول الثاني مغايرا للاول فلا بدح ان يقيم ضربت زيدا واكرمت عمروا بايراد بينهما في اللفظ (قوله مغاير للمذكور) اي للمفعول المذكور فاذا كان مغايرا فلا يكون الاسم المتنازع فيه ح واحدا بل متعددا فلا يتصور التنازع (قوله ويكون الضمير ح) اي حين اضمار المفعول في الفعل الثاني (قوله الا ان يمنع مانع) اي اضرمت في المفعول في جميع اوقات الا وقت منع مانع وقوله الا ان يمنع مانع مستغن عن الحذف والاضمار جميعا اي اضرمت على المختار وحذفت على الغير المختار الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو (قوله نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا) وانما لم يقل حسبي الزيد ان وحسبتهما ان الزيد ان فاعل لحسبي اشارة الى التنازع الاخر بينهما في الفاعلية والمفعولية لان ما ذكره مثال لصورة قطع النزاع المذكور ويجوز ان يكون صورة النزاع باعتبار قولنا حسبي وحسبت الزيد ان منطلقا فالفعل الاول يقتضي ان يكون الزيد ان فاعلا له والفعل الثاني يقتضي ان يكون مفعولا له لا يقيم لا يجوز ان يكون الزيد ان مفعولا لان نصبه بالياء لا بالالف لانا نقول كما يكون في الاسم المتنازع فيه تبديل الرفع بالنصب كك فيه تبديل الالف بالياء لانهما فائمان مقام الرفع والنصب وفيه ما ينافي لما سيأتي ظاهرا فتأمل (قوله ومنطلقا مفعولا له) لا يقيم لا يحتاج الى هذا القول المزوم من قوله حيث اعمل حسبي اي في منطلقا فيكون مفعولا له لانا نقول فحسب الزيد ان تفريع على ما ذكر فلا يلزم الاستدراك (قوله خالف المفعول الاول) ما انه لابد ان يكون موافقا له لان المفعول الاول موصوف له ولا بد من توافق الصفة الموصوف (قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع) اشار بقوله لا يتصور الى ان تاويل المفعول الاول بكل واحد مما لا يعبا به فانه اذا اول له بكل واحد فلو اضرما لمفعول الثاني مفرد لا يخالف المفعول الاول فم لا يجوز قوله وهو انه لو اضر مفرد اختلف المفعول الاول (قوله والا فالظان لا تنازع بين الفعلين) قال الفاضل السم فيه ان اعراب التثنية في الاسم الظاهر المتنازع فيه كاعراب الرفع والنسب والتذكير والتأنيث فكما يجوز ان يتبدل الاعراب او التذكير والتأنيث عند الاعمال يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمالين فكما لا يضر التبديل الاول في وجدة التنازع فكذا لا يضر التبديل الثاني فيها انتهى كلامه وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولا باعصم اقول الفهم تبين بيانه لان تنازعهما في نفس الهم فلا يضر التبديل في الوصف والاعراب والتذكير والتأنيث بخلاف الافراد والتثنية

فان التبدل فيهما في نفس الاسم لاني وصفه والتبدل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع
لانه لا بد ان يكون المتنازع فيه واحدا حتى يتصور التنازع لا يقيم اعراب التثنية ايضاً كالوصف
في الاسم كالأعراب بالحركة فيفسد التبدل في الوصف ههنا فكيف لا يضر في الرفع ولنصب لأننا
نقرر اعراب التثنية داخل في نفس الاسم بخلاف الاعراب بالحركة بدليل ان اطلاق اسم التثنية
لا يجوز بدون اعرابها بخلاف اسم المفرد فانه يصح بدون الحركة لا يقيم ان قوله والا فالظان لا تنازع
فيه في قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع الا وهو لا ننقل المراد من عدم تصور التنازع موثقي
التنازع الا ان المجالفة في النفي لاجل ما مر من ان ناويل المفعم الاول بكل واحد بعيد فاعلم
ذلك ثم اعلم ان قوله والا فالظان انه لا تنازع به بمعنى انه وان لم يلاحظ المفعم الثاني اسماد الاعلى
انصاف ذات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة تشنيته وافرادها فالظان المتبادر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعم يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر المتنازع بينهما في المفعم الثاني عند عدم الملاحظة
المذكورة بجعل المفعم الاول في ناويل كل واحد فإشار الشبقوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
الى انفي ما هو غير ظو متبادر من العبارة بعده وعدم الاعتداد بشانه واذا بقوله والا فالظان
الى احتمال الظاهر وذلك الملاحظة في قبله من عند الله ثم فاد اعرفت هذا فلا يرد ما ذكره بعض
المحشيين من انه يفهم من ظا العبارة جواز تنازع الفعلين في المفعم الثاني على تقدير عدم ملاحظة
المفعم الثاني اسماد الاعلى انصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تشنيته وافرادها وليس الامر
كذلك فالاولي ان يقول والا فالظان انه لا تنازع بين الفعلين في المفعم الثاني انتهى كلامه (قوله لادنى
معيشة) المعيشة زند كاني ونجيه بان زند كاني كنند والمراد هو هذا (قوله اذلا فائل بتساوي
الاعمالين) دفع هوال تقريره انه لا يلزم من اختيار الشاعر اعمال الاول ان يكون اعمال الاول
اولى من الثاني لانه لو كان اعمالهما متساويين يجوز ايضاً اختيار اعمال الاول لانه متعير في ذلك
فاجاب بانه لم يقل بالتساوي احد ولقائل ان يقول ان الشاعر لم يجعل معمولاً للثاني فلا يكون
ح اعمال الثاني اولى من اعمال الاول او كانا متساويين فاختار الاول للتخفيف لا حاجة
الى قوله اذلا فائل بتساوي الاعمالين ويمكن الجواب بانه اشار بايراد الى اقامة الدليل على
اولوية هذا حسب الكوفيين بالتصريح او نقول قد عرفت انه لم يقل بالتساوي احد قال ما لا تأعب
لا يقيم اقل ان يفرض لا يجوز ان يكون قول الشاعر من باب اعمال الازل والالزم حمل الكلام على
الوجه المرجوح وهذا المفعم وذلك لانه لو جعل قوله فليكن مفعولاً لاول فيلزم ان يكون مفعول
لم اطلب متداً وقال مضر امع ان حذفه غير متنازع فيه فيلزم ان يختار الشاعر الذي وافصح
من شعراء العرب غير منار لاننا نقول اننا لا نقرر ضرورة ان يكون المراد من ان يختار من له تارة
انما يكون في سعة الكلام وهو كذا المفعم ضرورة الشرح لانه لو اوضحه وقيل لم اطلب يخرج البيت

من وزنه انتهى جادل كلامه قال مولانا معصم ان اعتراضه وجوابه ليسا بشيء اما الاعتراض فلان
اختيار الشاعر المذهب النير المختار مدحاً موقوفاً ولو لوية اعمال الاول لانه مع اختيار المذهب الغير
المختار عمل الفعل الاول قلم يجعل الشاعر بعض المحذورات مانعاً عن اعمال الاول فيكون عمله
اولى واما الجواب فلان قول امرأ القيس جازان لا يكون من باب التنازع فانه اذا جاز حمل
البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف المعصم على الغير المختار انتهى كلامه
اقول مراد الفاضل المذكور مولانا معصم من غير اعتراضه انه لا يكون ذلك من باب التنازع
لانه لو كان كذلك فلم يختار المذهب الغير المختار فكلامه من جانب البصريين لكلام المعصم فتح كلام الفاضل
المذكور مولانا معصم لا يكون في مقابلة كلامه ثم اقول جواب الفاضل المذكور مولانا معصم مبني
على كون قول امرأ القيس من باب التنازع فلا يرد ما ذكره على جوابه قال الفاضل السم
قوله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فيه انه يجوز ان يكون مذهب امرأ القيس لتساوي الاعمالين
لكنه اختار الاول لاستانام سادوا الواجب انتهى كلامه اقول المراد من قوله اذ لا قائل انه
لا قائل من النحويين بتساوي الاعمالين بقرينة الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين
فالشاعر المذكور وان كان فصيحاً لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو بل هو زائد النداء في
مسائل النحو بمذهبهم فكون مذهب الشاعر على تساوي الاعمالين غير معتبر (قوله وقول
امراء القيس) صرح باسمه تنجيها على قوة الاستثناء اعلى ضرورة الجواب وفرد كفاً يبدل
او بيان لقوله ليس منه اي من باب التنازع ان كان الواو في ولم اغلب المعطف على كفاً
الظالم كذا في بعض الشروح (قوله لفساد المعنى) ولو جعل الواو للمعطف على مجموع الشرطية
او الاعتراض او للحال لا يلزم الفساد ويكون من باب التنازع لكنه لا يصلح الاستدلال لكونه
محمولاً غير منصوص كذا في بعض الشروح (قوله على تقدير توجه كل من كفاً) وانقلت هذا
اذ كان لم اغلب معطوفاً على كفاً واما اذا كانت الجملة حالية او معرفة او معطوفة على الشرطية
فلا يلزم هذا الفساد لان قوله لم اغلب لا يكون - في حيز لو فلا يلزم كونه مثبتاً فلا يفسد المعنى
ولكن ثبت - ان لوية اعمال الاول قلت المنبذ ان يكون الواو في قوله ولم اغلب للمعطف
على كفاً في فالمعصم نفس كونه من باب التنازع لحمل كلامه على المتبادر وقيل في جوابه
لانته زان يكون الواو للمحال لانه يلزم من تقييد الجزء ببعض الشرط وذلك لان الحال يكون قيد
السامل فلم يكن ان يكون الشرط ما زال ما للكمالية امقيدة بانتفاء الطلب به - ليس كذلك لان السعي
لا ينبغي ان يثبت كفاية للميلان التمثال يكون مطلقاً سواء طلبه ولم يطلبه ولا يجوز ان يكون الجملة
معتزلة او معطوفة على التبريد لانه يلزم ان يكون الكلام منقولاً على التاكيد لا على التأسيس
مع ان واو المعطف والاعتراض ينبغي ان يكون ذلك لان نفي السعي مستلزم انفي الطلب ونقل السعي

هو الطلب البليغ فيكون اخص من الطلب فاذا طلب المكة مع عدم السعي اليه ونفي الحاح لا يستلزم نفي العام قلنا اذا ادعى السعي فهذا الطلب المطلق لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب البليغ (قوله لا استلزامه) اي لا استلزام توجد كل من كذا نفي ولم اطلب الى قليل المال قوله وثبتت طلبه اي لا استلزامه لثبوت طلب قليل من المال قوله انما في صفة الطلب وقوله لكل منهما اي من عدم السعي وانتفاء الكفاية (قوله والمنفي من ذلك) عطف على المثبت اي لو جعل مدخوله المنفي من ذلك اي من الشرط والجزاء والمعطوف على احدهما مثبتا فصح يصبر الشرط والجزاء منفيين لانهما مثبتان والمعطوف على الجزاء منفي فيصير مثبتا وكون ثبوت الطلب منافيا لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية ظاهر ولهذا لم يذكره اما كون ثبوت الطلب منافيا لعدم السعي فلان السعي والطلب بمعنى واحد وكل ادنى المعيشة والقليل من المال بمعنى واحد فكانه قال اطلب ولم اطلب وهو تناقض فيكون ثبوته الطلب منافيا لعدم السعي ويرد عليه ما مر من ان السعي هو الطلب البليغ فالطلب يتحقق في غير السعي فلا تناقض والجواب ما مر واما كون ثبوت الطلب منافيا لانتفاء الكفاية فلم يضمن الشرطية فمعناه ح لو انما اطلب ادنى معيشة كفاني فيكون الكفاية لازمة للطلب فاذا كانت الكفاية لازمة له فنقص الكفاية بغير انتفاء الكفاية مناف للطلب لان نقيض اللازم يكون منافيا للملزوم (قوله فعلى هذا ينبغي ان يكون) وانقلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنهما اسعى لان لكن للاستدراك قلنا لانهم يقولون على الجزاء لجواز ان يكون الجملة الحالية ومعتزلة او معطوفة على الشرطية وحال البيت انه لم اطلب في الزمان انما في قليلا من المال ولا مجد الكنه اطلب في الحال والازمنة الانية المجردة المؤثر والمؤثر لم يزل كونه معطوفا على الجزاء فنقول صحة الاحتجاج باعتبار توصيف المجرد بالمؤثر او باعتبار استمرار طلبه في الازمنة الانية وبيان ذلك انه ما قال طلبت المجرد كان متوهم ان يتوهم انه طلب مجد ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شأن النافل القناعة وعدم الارتكاب على طلب ما لا يعني فدفعه بقوله لكنهما اذ ولكن يحوزان يناقش في الوجه الاول وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجرد بالمؤثر بان القرينة على اعتبار المجرد المقدم لم اطلب هي البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثر فاما مناسب فقد يراد بالمؤثر لا نقدير المجرد مطلقا من اذ مرة مولانا عاب قال مولانا عصم على مولانا عاب ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا اظن انك لا ترضى بسماعه فقد كثر الفاضل المذكور صحة الاستدراك بقوله ولكنهما اسعى اذ بانه يتوهم من قوله ولو انما اسعى انه لم اطلب مجرد قليل من المال اي قليل من المال فقط بل يطلب قليل من المال مع المجرد المؤثر في دفع هذا التوهم بانه يطلب المجرد المؤثر فقط انتهى كلامه ولا يبعد ان يقع يتوهم من عدم سعيه وطلبه لادنى معيشة عدم طلبه المجرد ايضا في دفع هذا التوهم واكتفى بالسعي اذ قيل

اذ لم يكن قول امراء القيس من باب التنازع فلا يجوز ان يكون قليل فاعلا لكفاني والا يلزم
 الفاصلة بالاجنبي وهو الملبس لان الفعل ليس من مفعولات كفاني فيكون اجنبيا والفاصلة
 بالاجنبي انما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره واعلم ان المشهور من مذهب النحاة ان
 لو تبدل على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وفيه نظر من وجهين احدهما ان الاول ملزوم والثاني
 لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس والثاني انه منقوض بقوله تع لو كان
 فيهما الهة الا الله لفسدتا والمراد من الآية انتفاء الالهية لانتفاء الفساد لانه في معرض التوحيد
 (قوله اي مفعول فعل اوشبهه فعل) فكلمة ماعبارة عن الفعل اوشبهه وانما لم يقل اي مفعول عامل
 لم يذكر فاعله مع انه اخصر لان موق كلام المصم يستدعي ذلك حيث قال واذا تنازع الفعلان و
 لم يقل اذا تنازع العاملان وايضا قال في تعريف الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل اوشبهه ولم يقل
 وهو ما اسند اليه العامل وكون كلمة او المتنوع كثير بينهم فتوهم كون او المترديد نوصم غير
 ملتفت اليه فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من الاظهر والاخصر ان يقيم مفعول عامل لئلا يتوهم
 ان كلمة او المترديد وانما قال اوشبهه فعل ولم يقل شبيهه مع انه اخصر لئلا يتوهم ان المراد من
 قوله شبيهه هو شبهه مفعول الفعل وما لو اثنى في المصم في المختار وان خير الكلام ما قل ودل
 فهو على نقد ير دلالة على الوضوح (قوله لم يذكر فاعله) اشار به الى وجه التسمية فقوله
 لم يذكر اشارة الى ان المراد من التسمية هيما بالفارسية نام بردن نه نام كردن وبام نهادن
 لان التسمية جاءت بلا المعنيين ولا يشقى ان وجه التسمية جارية في كل فعل حدث فاعله كما
 في تنازع الفعلين وكك في قولنا ضرب بي بصيغة الجمع او الواحدة المخاطبة وكك اضربوا القوم
 واضرب القوم وامثالها لا يحصى لكن وجه التسمية لا يلزم ان يكون مطردا ؛ يمكن ان يدعى
 اطرادها هي لان قوله لم يذكر فاعله بمعنى لم يذكر فاعله لاجل المفعول بان يقيم له مقامه
 فان عدم ذكره في اضربين وغيره لا يكون لاجل المفعول بل لاجل لتقاء الساكنين فاذا عرفت
 هذا فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من انه يصدق على مفعول المصدر المحدث والفاعل وعلى مفعول الفعل
 المحدث والفاعل نحو اضربوا القوم وانسربا القوم واضرب بي القوم ومثالها مالا يحصى انتهى
 كلامه (قوله وادما لم يفصله عن الفاعل) قال مولانا عصم هذا لا يحتاج الى النكتة بل ايراد لغز
 منها في المبتدأ والخبر يحتاج اليها لان عرجيق المصم ايراد لفظ منه او منها في المبتدأ والذني موائل
 المباحث ثم تركه في البواقي من المباحث كما اورد في المفعول المطلق وتركه في المفاعيل الباقية
 فلما اورد في الفاعل فتركه هيما انتهى كلامه اقول ويمكن ان يجاب بان قول الشئ بكته
 لا يرد في المبتدأ حقيقة الا انه ذكر النكتة في ضمن بيان المناسبة بين الفاعل وبين مفعول مالم بسم
 فاعله للاحتياج الى بيان المناسبة بينهما وبيان ذلك انه اورد في المبتدأ اشارة الى عدم

دخوله في الفاعل ولم يرد في المفعول ما لم يسم فاعله إشارة إلى مناسبتة الفاعل والمفعول بان
المناسبة بينهما وذكر عدم إيراد فيه على سبيل التمتع (قوله لا لسا ا ص به بال فعل) لقيامه
مقام الفاعل واشترائه معه في الأحكام (قوله حتى سماه بعض النحاة فاعلا) لان الجمهور فانهم
يسمون مفعول ما لم يسم فاعله فقوله سماه يشعر بان من سماه فاعلا يسميه فاعلا حكما لا حقيقيا
فان صيغة التسمية تشعر بذلك فلا يرد كما ان هذا البعض يسميه فاعلا - كذا كك الجمهور يسميه
فاعلا حكما (قوله كل مفعول) فيل التعريف للماهية والحقيقة لالافراد وانظر كل لاجابة الافراد
والجواب ان لفظ كل مقحم ههنا ولا يراد منه المعنى واليراد في المعرفة بالكسر لما عية التعريف
ولو ذكر المراد العام في جائب المعرفة بالفتح فهو إشارة إلى جامعيتها فاذا قلنا كل انسان حيوان
باطق ومعناه ان كل ما هو فرد المعرفة بالفتح يكون فرد للمعرفة بالكسر فيكون جامعيا واذا
قلنا الانسان كل حيوان باطق ومعناه ان كل ما هو فرد للمعرفة بالكسر فهو فرد للمعرفة بالفتح
فيكون مانعا لانه لو كان صادقا على الغير فلم يصح ان يقال كل ما هو فرد للمعرفة فهو فرد للمعرفة
بالفتح ويل التعريف يصادق على الربيع في قولهم انبت لربيع البقل فان لفاعل الحقيقي للانبات
والربيع والبقل هو الله تعالى فحذف الفاعل الحقيقي وقيم المفعول الذي هو الربيع مقام واجيب
بان المراد بالفاعل هو الساعل النحوي (قوله واما اضيف) الفاعل (الى المفعول) مع ان الفاعل
اسما يكون فاعلا للمفعول لا للمفعول بملازمة كون الفاعل فاعلا للفعل يتعلق هذا الفعل بالمفعول
والاضافة بادنى ملازمة (قوله واقيم هو اي المفعول مقامه) قيل في اقيم ضمير متصل مرفوع
هو مفعول ما لم يسم فاعله فضمير هو مستندرك لا يحتاج اليه واجيب بانه ناكيد للنمذير في اقيم
وانما يحتاج الى هذا الناكيد لدفع الوهم وبيان ذلك ان قوله واقيم مقامه جملة معطوفة على
الجملة السابقة التي هي صفة لمفعول وهي قوله حذف فاعله فلا بد من ضمير عائدا الى الموصوف المذكور
في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليهما ما في الجملة المعطوفة عليهما فلان الجملة اذا وقعت صفة
لابد لها من عائدا راجع الى موصوفها واما في الجملة المعطوفة فلان حكم المذطوف حكم المعطوف
عليه فلو قال و اقيم مقامه بدون الضمير يتوهم ان قوله مقامه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اقيم فضمير
هو يخبر عن الضمير في اقيم ثم اعلم انه ليس المراد من قوله و اقيم هو مقامه انه اقيم المفعول مقامه
في جميع الاحوال بل المراد انه اقيم هو مقامه في كون محل واحد من مستند اليه واليه يشير قوله
في اسناد الفعل او شبهه اليه او المراد من اقامته مقامه في اجراء الرفع فلا يردح ما اورد مولانا عصم
من انه يمتنع اقامته مقام الفاعل لان في الفاعل قيام الفعل به وفي المفعول وقوع الفعل عليه لا يتم
تعريف المفعول ما لم يسم فاعله لا يصدق على ضرب من صيغة المتهول لعدم حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه لا نناقول المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل فعل الذي يتعلق هذا الفعل بالمفعول

كما اشار اليه بقوله وانما اضيفه فمصدق على ضربت انه حذف فاعل الفعل وهو باء المتكلم
 للبعلموم واقيم المفعول مقامه وهو تاء المتكلم للمجهول واعلم انه لا يندكر الفاعل لا غرض وهو
 الافتصار وتوضرب زيد والتعظيم فتصونه من لسانك والتحقيق فتصون لسانك منذ اول مدام العلم
 او المقصد صدور الفعل عن اي فاعل كان ولا غرض في الفاعل فنتبه قل المارحمة وان لغرض
 المفعول قتله لا قابله او لغير ذلك مما يقرر في عام المعاني (فوله اذ كان عاملا فعلا) يقرينة
 قوله ان تغيير صيغة الفعل فترك ما كان عاملا شبه الفعل بالمقايضة لان الفعل اصل فشرعه
 اذ كان شبة الفعل ان تغيير صيغته الى اسم المفعول (قوله الى فعل) اب الى الماضي المجهول
 يعني انه ارد بانعلم اشهر وصافه فهو من قبيل ذكر لشيء وارادة الصفة المشهورة منه
 ونظيره لكل هرعون موسى اي لكل ظالم عادل وفعل كما انه مشهور بانه الماضي المجهول
 المجرد كك بانه الماضي المجهول وان كان مجردا في الواقع فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان
 الصفة التي يكون فعل مشهورا بهما هي الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول
 مطلقا ونقول لادم ان كونه ثلاثيا مجردا من الصفة المشهورة له بل من صفة في نفس الامر لا
 من صفة المشهورة او اراد بالشخص جنسه ويجوز نقول معطوف اي الى فعل ونحوه (فوله
 ولا ينع) اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والالمان الانسب ان يقول لم يقع وايض
 الانسب ان لا يحصر الحكم بالمفعول الثالث من باب العلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في
 الاستعمال مقام الفاعل هكذا قال مولانا عاب (فوله المفعول الثاني) نقل ان المتأخرين جوزوا
 وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسند اليه بشي آخر نعم لا يجوز
 ان يكون مسندا اليه لذلك الامر (فوله لان احد الاسنادين غير تام) واجيب ابضم بان المسند مطلق
 وهو الضرب والمسند اليه مقيّد وهو الضرب المقيّد بزيد واعلم انه ظهر مما ذكره الشافعي في هذا
 المقام ان المستحيل هو ان يكون شيء واحدا مسندا او مسندا اليه بالاسنادين التامين لان الواو
 في قوله ولا يكون اسناده الا تاما للحال فلمو كان احد الاسنادين غير تام فهو غير مستحيل
 عنده ففي شبه الفعل احد الاسناد غير تام فبازا ان يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب
 علمت مقام الفاعل عنده نعم اذ كان احد الاسنادين غير تام فهو غير جائز عند العلامة التفتازاني
 حيث قال في بعض نصابه لا باس ان يكون الواحد مسندا بالصفة الى شيء ومسندا اليه بالنسبة الى
 اخر ولا دليل على امتناعه وانما الممتنع يكون لشيء الواحد مسندا بالنسبة الى شيء ومسندا اليه
 بالنسبة الى ذلك الشيء وان كان غير تام انتهى كلامه وادعرت هذا فلا يرد ما ذكره الفاضل السم
 اخذنا من كلام الفاضل مولانا عصم حيث قال قوله ولا يكون اسناده الا تاما فيه ان هذا في الفعل
 مسلم واما شبه الفعل فاسناده غير تام فلا شبه الدليل عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل

من باب علمت موقع الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما واعجنبي علم ابوه قائما مع ان المفعلي عام انتهى كلامه والحاصل ان قائما في المثال المذكور لواقيم مقام الفاعل لا يمكن مسند اليه باسماد نام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير باهر فوله اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا الثاني مفاعيله عند الاسم نحو علم موهيل عيسى اخاه بخلاف علمت زيدا هذا اذ اجهة كذا قال الشم الهندي (فوله لان النصب فيه مشعر بالعلمية) اي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلمية اي بعملية الفعل ولا يرد عليه انه لو صح الدليل يلزم ان لا يقع المفعول به مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر بكونه مفعولا به لان كون النصب فيه مشعرا به في حين انما منع كمالا يخفى على المتأمل (فوله فبوا سدا يند فانت النصب ولا شعار) قيل على هذا يلزم جواز ذلك عند قيام القرينة وليس كذلك ويلزم ايضا ان لا يقع الظرف كالمفعول فيه مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر للظرفية فلواقيم مقام الفاعل فانت النصب ولا شعار والجواب بالفرق بان المشعر للظرفية في المفعول فيه شأن احدهما النصب و ثانيهما نفس الاسم اي ذاته بخلاف المفعول به فان نفس الاسم فيه لا يشعر بعملية الفعل قال الفاضل الاسم في تفسير قوله فان النصب ولا شعار هكذا اي فانت النصب بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفانت الاشعار بسبب النصب المشعر الى العلمية فعلى هذا لا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك انتهى كلامه اقول ومع ذلك يكون له ورود لان ذكر الاشعار كاف في المرام لانه اذا فانت النصب المشعر الى العلمية فيكون مرفوعا مسندا اليه وهو لا ولى ان يقع في جوابه ان قوله والاشعار عطف تفسيرى لقوله النصب وانما احتاج الى ذكر النصب تنبيها على ان المشعر بالعلمية هو النصب لا غير والحاصل انه اذا قيل فانت الاشعار بدون ذكر النصب يكون معناه انه فانت ما هو مشعر بالعلمية فاي رادة عطفها تفسيرى بالنصب تنبيه على ان ما هو مشعر بالعلمية ليس الا بالنصب (قوله اي كن من المفعول له اذ) اشار به الى ان قوله كك متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعا لا بالثاني فقط لا يقيم لم يجعله متعلقا بالثاني فقط لاننا نقول يلزم ح ان يكون قوله والمفعول له موطوفا على سابقه في لايك من ابواب حرف التنفي عليه لانه اذ عطف شئ على المعطوف عليه المنفي يعيد نفيه كما في قوله ولا يقن المفعول الثاني والثالث ولو حمل كلامه على العطف لم يحصل التنبيه الذي ذكره مولانا عب كما سنذكره عنقريب ولهذا انما دفع ما يقيم من انه لم يجعل كليهما معطوفا على سابقهما وهذا اولى للاختصار لعدم الاحتياج الى قوله كك ح قال مولانا عب لعله لم يكتب بطف المفرد على منرد تقديم مع اختصار التنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اتم من الامتناع في الاثنين المفعولين وان انفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه اي في عدم الاكتفاء به بالنفي في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل انتهى كلامه وقال الشم الهندي ان المفعول له

لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السؤال بلم قبل تمام المنه ثم اعترض بانده يوجب امتناع ضرب المتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجزئ ، ونحكم ان معنى كلامه والقاتل ان يقول ايضاً انه ليس جواباً عن سؤال نشأ من الابل المذكور وكيف ولو كان كذلك لكان معمولاً لمقتدر لا للمفكوك ومعنى قولهم ان المفعل له جواب لم اندمع عامله يصح ان يندكر في جواب السؤال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت او ضرب للمتاديب (قوله تعيين له) فاقامته متامه واجب عند البعض أيضاً واو اى وانسب عند الكوفيين ثم اذا كان المفعم به متعدداً فالظ ان الاول منه كالمفعم الاول من باب اعطيت والثاني كالثاني منه (قوله فان الضرب مثلاً) قيل الدليل لا يثبت المدعى وهو التوقف لجوار ان يكون عدم امكان تعقل الفعل بدون تعقل المفعم به بسبب كون تعقل المفعم به لازماً له وحينئذ بان الضم شبه عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب بعدم امكان تعقل الفعل بلا مضارب فعدم امكان تعقله بلا مضارب لا يكون الا بسبب كون تعقل المضارب موقفاً فاعلى تعقله واذا كان عدم امكان تعقل الفعل بلا مضروب مثلاً عدم امكان تعقل الفعل بلا مضارب لم ان يكون تعقل المضروب يضم موقفاً فاعلى تعقله (قوله بتتلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة) قيل ان المفعم المطلق يكون بهذه الصفة بل اقوى من المفعم به في هذه الصفة لاني نقل مفهوم كل فعل لازماً او متعدداً موقوف على تعقل المفعول المطلق لان مفهوم المطلق جزء في مفهوم الفعل وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء بتتلاف مفهوم به فان نقل مفهوم الفعل المتعدي بنفسه او بواسطة موقوف على تعقل المفعم به فان مفهوم ضرب مثلاً هو الزمان والحدث والنسبة الى الفاعل ونسبة هذا الحدث الى المفعول به موقوف على تعقل المفعم به فيكون المفعم المطلق بهذه الصفة اقوى من المفعم به واجيب بان المفعم المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص وهو من حيث انه مقيد لم يكن موقفاً عليه لتعقل الفعل بتتلاف المفعم به فانه يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصوص فيكون باعتبار وقوعه مقام الفاعل موقفاً عليه لتعقل الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل (قوله اذلا فائدة فيه) اي المفعم المطلق التاكيدي لا يقع موقعه لدلالة الفعل عليه فلا فائدة بتتلاف المفعم المطلق للنوع ولعدد زانهما ورد قوله يوم الجمعة وامام الامير بلام التعريف اشارة الى ان الزمان والمكان المبيحين لا يقعان موقعه لعدم الفائدة فاذا قلنا ضرب زمان وضرب مكان لا فائدة فيه فان من الامور البينة ان الضرب يكون في زمان من الازمنة ومكان من الامكنة قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام المفعم به اعم كان مبهما غاية الا بهام مقام الفاعل بان يقر ضرب شخص قيل لوضح الدليل المذكور يلزم ان لا يكون فائدة في المفعم المطلق التاكيدي ما مر وانقلبت ايراد ضرباً بعد الفعل المتاكدي فليست لم لا يجوز ان يكون في وقوعه موقعه ايضاً فائدة التاكيد والجواب ان الفاعل كمدة فلا بد فيه من الفائدة المتعدي بها فلا يكفي فيه الفائدة التي

هي مجرد التأكيد لعدم فاعلية فاعله فيكون فاعله فاعلة وهو التأكيد وبعبارة أخرى
 ان الفاعل يكون غير الفاعل ولا يسمى الفاعل مدلول الفعل فالمناسب ان يكون مقامه انضم
 غيره (قوله جار ومجرور شبهه بامفعول) فيه ان الجار والمجرور مفعول عند المصنف لكنه بواسطة نعم
 الجار والمجرور شبهه به عند الجمهور لا عند الجواب ان المراد ان الجار والمجرور شبهه بالمفعول
 بلا واسطة فيكون الجار والمجرور من المفعول ج ثم ان الجار والمجرور يكون المفعول به بواسطة
 في غير ما بعد دخلت لئلا ينتقض بقوله فيما بعد وما بعد دخلت على الاصح (قوله وان لم يكن
 فالجميع سواء) قيل لو قال والبواقي سواء لكان اخصروا وظهر (قوله اي جميع ما سوى المفعول به)
 وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة قيل ينبغي ان يكون
 المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام الفاعل لانه مفعول به واجيب بان صورة الجر لما كانت منافية
 لحال الفاعل اعني الرفع منتهى ان يكون في درجة المفعول بلا واسطة (قوله سواء في حوار وقوعها
 موقع الفاعل) وانما قيد الاستواء بجواز الوقوع ولم يتركه على عمومته لانه على تقدير
 وجود المفعول به مع المفعول ايضاً يكون ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها موقعه فيكون المراد
 هو الاستواء في جواز الوقوع ولا يجوز ان يراد من الاستواء هو الاستواء الشامل لجواز وقوعها
 موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع الفاعل لانه لا معنى لترتيب الجزاء على قوله وان لم يكن
 وقيل في وجه تقييد الاستواء به ان خال البواقي قد علم على تقدير وجود المفعول به فيها وانما
 المجهول حالاً على تقدير عدمه فالتعريض بحالها على تقدير وجوده مستلزم مع انه اراد
 التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد التصريح برد من قال ان
 المفعول به اذا وجد من المفعول لم يتعين المفعول به فقال واذا وجد المفعول به اهـ (قوله لان فيه معنى
 الناعلية) قال مولانا صاحب الاصحى ان هذا الدليل يقتضي ان يكون المفعول الاول من باب
 اعلمت اولى لان يقوم مقامه من المفعول الثاني لانه وان كان مفعولاً لا اعلام فانه فاعل للمعلم لان
 الاول عالم والماضي معلوم انتهى وتبعه مولانا عصم لا يقيم هذا لا يتوجه على من ذهب الى ان
 المفعول الثاني والثالث من باب اعلمت لا يقعان موقعه واما عند من قال بوقوع المفعول الثاني
 منه مقامه فعدم وقوعه مقامه بان المفعول الثاني هو مضمون الجملة اعني قل هو وفي قولنا
 اعلمت زيداً عمر وافاضلاً لان المقصود اعلام فضيلة عمر ولا نناقول المفعول الثاني فيه في الحقيقة
 اذا كان مضمون الجملة فالدليل يفيد ان اقامة المفعول الاول منه مقامه اولى من الثاني ولم
 يقل به احد واعلم ان هذا الدليل يفيد اقامة المفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
 الى مفعولين لا خصوص فعل اعطيت لان المفعول الاول من باب اعطيت ما عاين في معنى
 الناعلية وفائدة تفسير العاطي بالاخذ امر ان احدهما انه لو لم يفسر به لايشتمل باب اعطيت

وإنَّه لولم يفسره به لم يصدق على المفعم الأول من فعل أعطيت أنه داء دل العاطي
 هو لم ينكلم في قوائمه أعطيت زيداً ورهماً وإن قلت تفسير العاطي بالأخذ نفسير الشيء بالمبائن
 والتول بأنه جاز مجيء العاطي في اللغة بمعنى الأخذ مما لا يلتفت إليه فنقول لأنم أن تفسيره بالأخذ
 تفسير بالمبائن لأن إعطاء شيء لزيد مثلاً يستلزم الأخذ له فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادته
 اللازم لا يقدح في أن يتحقق الإطاء من رجل إلى زيد ولم يتحقق الأخذ منه لأننا نقول إذا
 لم يتحقق الأخذ منه فلم يوجد الإطاء منه أيضاً قال الفاضل السمعاني الدليل يفيد ما هو أخس
 من المدعى لأن المدعى أن إقامة المفعم الأول أولى في كل فعل متعمد إلى مفعولين ثانيهما غير
 الأول وكون المفعم الأول عاطف مخصوص بفعل أعطيت انتهى كلامه أقول ما ذكره الفاضل المذكور
 من دفع بتفسير العاطي بالأخذ لأن جميع ثواب أعطيت يكون الأخذ أو قال لا لأن المراد بالفاعل في
 قوله لأن فيه معنى الفاعلية ما يعم القابل فإن القبول لازم الأخذ فكما يكون في العاطي معنى
 الفاعلية كذلك في القابل كما متعرف في ضمن السؤال وإن قلت في قولهم جعلت اللبن شيرازاً
 وجعلت التراب غينا ليس في المفعم الأول معنى الفاعلية قلت لما كان المراد من الفاعل هنا
 ما يشتمل القابل ففيه أيضاً معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني فاللبن قابل للشيراز كما أن التراب
 قابل للغبن إلا ترى إذا قيل شرف زيد ومات زيد وكرم زيد فزيد في هذه الأمثلة فاعل
 بمعنى أنه قمل السرافة والموت والكرامة فيكون فيه في هذه الأمثلة معنى الفاعلية (قوله
 وذلك) أي كونه أولى للأقامة مقامه (هذا) أي من اللبس فإن من البين أن الضرر لا يصلح
 أن يكون إذا ما عند من الأمن منه فيجب إقامة المفعم الأول يجوز رفع الالتباس بلزوم الأمن
 الثاني موقعه فإنه يرفع الالتباس بسبب ذلك الملزوم أيضاً وأحيب بأن خوف اللبس باق لأن ناخير
 المفعم الأول وإن دل على أن المقدم مفعول ثانٍ لكن المفعم الثاني ما كان مع ذلك صالحاً لأن يكون
 مفعولاً أولاً وهو أولى بأن يقدّم مقام الفاعل أمكن أن يقع الجيرة والاستباه وكثيراً ما يحتز عن
 خوف اللبس (قوله ومنها ابتداء والخبر) عطف على قوله فحذف الفاعل (قوله وفي بعض النسخ
 ومنه أي من مفهوم المرفوع ومن أفراد مفهومه قال مولانا عصم الأوجه أن يكون الضمير في منه
 راجعاً إلى الفاعل وفائدته التنبيه على أنه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفوع علم الفاعلية
 انتهى كلامه واحتتمل أن يكون راجعاً إلى ما اشتمل على علم الفاعلية (قوله أو من جملة
 أمر فاع) بيان لحاصل المعنى لأن في المفعولين ولكن الأول باعتبار ثاني الضمير والثاني
 باعتبار تذكيره فتذكيره باعتبار المضاف إليه واحتتمل أن يريد التعميد بتقدير المضاف إليه
 من جملة أفراد (قوله) أي ما هو الأصل فيهما (أي في باب المبتداء والخبر أي التلازم
 بينهما على تقدير رهاية الأصل فيهما وهو كونه مسنداً إليه والخبر مسند فلا يكون شيء من مسند

والمسند اليه بدون الاخر فيكون بينهما تلازم بخلاف القسم الثاني من المبتدأ فإنه يكون بلا خبر لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل ويمكن ان يتم بينهما تلازم مطلقا سواء كان في القسم الاول من المبتدأ او القسم الثاني منه ولكن الخبر الا ان هذا خلاف المبتدأ ر قال مولانا عصم ولا يخفى ان الظاهر ما هو الاصل فيه فتأمل انتهى كلامه اقول وحده التام ان الشئ اراد بقوله فيها و حده التلازم و اذا قيل فيه بارجاعه الى التلازم لم يفهم ذلك (قوله واشتراكهما في العامل المعنوي) وهو هنا مجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شئ واسناد شئ اليه والحاصل انه ليس المراد منه ان شئ العامل فيهما واحدا بل المراد ان العامل فيهما من نوع واحد وهو العامل المعنوي، ولكن التحريد عن العوامل باعتمار الاسناد بان يسند الى شئ عامل في الخبر وباعتبار ان يسند اليه شئ عامل في المبتدأ (قوله فالمبتدأ هو) ويراد الالام في المعرب - اشارة الى جامعية التعريف فان ايراد المعرب العام في المعرب بالفتح اشارة الى الجامعة فان المسند اليه اعراف باللام يغيث حصرة على المسند وضمير الفصل للحصر المسند في المسند اليه فهو اشارة الى الجامعة وقيل انما اتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما يسم فاعله لانه اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لوجود الاطراد والانعكاس في الحدود وصرح بذلك في بعض ما يكون صورة لتعريف دالة على صورة الاكتفاء (قوله الاسم) ولا يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقاديرته للصفة لجواز ان يكون التسم الاول من المبتدأ صفة مثل المنطلق زيد ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المبتدأ مقابل المقسم الاول (قوله ان نقدير) اي ناويلا وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه فليس النقدير بمعنى المندرا (قوله ان بصومرا خيرا) اي صيامكم مبداء وخبر لكم خبره (قوله ان رد عن العوامل) قيل الخبر يد عن الشئ يقتضي سبق وجوده فلا يصح ان الحد الا على ما جرد عن العرامل بعد دخوله واحيى بان امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك ضيق قم الير وذلك لا يقتضي فتح قم الجبر وكما في قولهم سبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم النمل (قوله اي اسم الذات لم يولد له اسم لفظي اصلا) وانما فسرته له لفائدة بين احد هما ان التجريد من الشئ يقتضي سبق وجوده كما هو امتداد فلا يصح ان المعريف لا على ما جرد عن العامل بعد دخوله لكن لما كان عدم وجوده لا ينافي لازما للتجريد فاراد ان التجريد عدم وجوده من قبيل ذكر الملبسوم و ارادة الملازم وتنايهما ان العبارة وانكاست ظاهرة في سلب العموم بسبب ايراد العوامل بصيغة الجمع لكن ايراد عموم السلب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية فهما المعنى هو الجنس واما باعتبار ان سلب العموم و كان اهم من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقية المقام وانما اكد النفي

يقوله احلاردا على من زعم ان المراد بالغاء الى اللفظية نواسم المبتدأ والخبر كسلب ان واخوانه
لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسب ما زيد ولا الى لان الدهر لا ينتقل من العوامل اللفظية الى
خصوص النواسم (قوله وكاتبه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى) لان الظاهر المؤثر لفظا
مؤثر. معنى هذا ما ذكره مولانا عبد فلا يردح ما ذكره الفاضل السمع مولانا عاصمة الله من ان
هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر انتهى كلامه
واجيب ايضا بان الحرف الزائد كالمدوم وبان النجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكما فلا يرد
مثل بحسبك درهم فانه لا يائز له في المعنى بل في اللفظ فقط لان معنى قولنا بحسبك قولنا
حسبك واحدا ولا بد من قيد اخر وهو ان يكون عمل الفاعل محفوفا لئلا ينتقض بقولنا انما زيد
منطلق فانه لم يبق عمل فيه بنسبها لكافة (قوله وناسي فسمي المبتدأ) لانه قسم اخر من
المبتدأ والقسمان متباينان فلا بد ان يحترز عنه اي عن ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ
لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهومان يندرج فيه هذان
القسمان وقوله مستند اليه حاله ان التضمين المستعمل في المجرى (قوله او الصفة) بالرفع عطف
على الاسم وكلمته او التضمين المحدث فلا بد اني التعريف فقال مولانا عبد لفظه او للانفصال
لحقيقي ومن قال انهما منع التلويح في الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين
اما امتناع انفعلهما فلو ثبت كان بالاحتقار قيل التعريف يصدق على قائم في قولنا قائم
زيد مع انه ليس بمبتدأ لان الاصل في المبتدأ ان يكون مسندا اليه فلا يصار الى
تونه مسندا الى الضرورة ولهمنا لم يكن قائم في قائم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون
بر الزيد واجيب بان قائم مبتدأ في جملة وهي قائم ابوه بان قائم مبتدأ وابوه فاعل له
لجملة خبر زيد قيل التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل هيئت زيد مع انه مبتدأ على
فتيها المص كذا في بعض الشروح ويمكن ان يجاب بان المعروف خاص وهو مبتدأ الذي كان
تقعا بينهم او يقر ان اطلاق مبتدأ على اسم الفعل ليس على الحقيقة فالتعريف يصدق على
هو مبتدأ حقيقة (قوله كقرشي) فاذا قلنا قرشي انت فقرشي مبتدأ وانت خبره فقرشي
از محرفي الصفة لان معناه رجل منسوب الى قریش او منتسب الى قریش والمنسوب صفة
ولم يعد حرف النفي او الف الاستفهام الا الاولى حذف الحرف والالف ليكون اخضر واشبهل
هل ما هو بعد اسم النفي كغيره من الاستفهام الا انه قال بعد حرف النفي لشبهة
اعها بعد لوقوعها بعده اكثر من غير ما انما تخصيصه بالالف فلان الف الاستفهام اصل قال
الشارحين جميع اداة الاستفهام كهل ومن ومتى واين وكيف واين وكم مثل الهمزة في
مع الصفة لانه كورة بشد ما هو ذكر بعضهم ان غير الهمزة لا يقع بعد ما تلك الصفة فتخصيص

الالف اما لانه الاصل وما للاحتراز وانما شرط بطلان حرف الهمزة والالف الاستفهام ليحصل
 الاعتماد فلا يقيم اسم الفاعل في قائم الزيد ان لما عتمد على الهمزة عمل في الزيد ان وعمول اللفظ
 لا يكون خبر الا ناقول ولما جعل النحويون الزيد ان في المثال المذكور ما دام هذا الخبر قوله كحل
 وما ومن قيل العمتهل بمن لا يجوز لانه لا يهيم ان يقال من قائم ابوه لان قائم صفة سالمة لان
 يكون خبر لمن وما يصلح ان يكون خبر الا يصلح ان يكون مبتداء لان الخبر يكون مستندا
 فلا يصلح ان يكون قائم مبتداء وابوه خبره واجيب بجعل تمثيله بقولك من ضارب زيد ملحق
 ان يكون من مفعول ضارب فصار مبتداء وزيد خبره ثم ان زيد في قولنا المخلوق زيد فاعل يساد محله
 الخبر وليس خبر فلا يرد المنع على قولنا وما يصلح ان يكون خبرا (قوله فخير نحن عند الناس
 منكم) فخير مبتداء ونحن فاعله فانه صفة ولا يكون بطلان حرف المنفي والاستفهام قال السمع فيه
 ان المفهوم من بحث اسم التفضيل انحصار كون فاعل اسم التفضيل امرا ظاهرا في مسألة الكحل
 فالمناسب بهذا ان يجعل نحن مبتداء ومنكم مفسر المحذوف هو خير يقدره فخير منكم عند الناس
 منكم فلما حذف فسر بقوله منكم فالموضع مذكورة لتبين في مثل اخير زيد عند الناس منكم كون
 زيد فاعلا فينتقض قاعدة فان طابقت مفرد اجاز لا فمر ان انتهى كلامه واليه اشار مولانا عاصم ايضاً
 اقول المذكر كور في بحث الكحل ان اسم التفضيل لا يعمل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية الا بشرائط
 المذكورة في بحث الكحل ولكن يعمل في المضمر بدون الشرائط المذكورة فيه ثم انهم صرحوا
 ان المراد من الاسم الظاهري في بحث الكحل هو الاسم الظاهر للمفوي وهو ما يكون بارزاً ولم يكن مستترا
 فنحن في قوله فخير نحن عند الناس منكم فانه بهذا المعنى لانه ظاهراً ملحوظاً لكن الشارح اراد من
 الظاهر في تعريف الهمزة الاصطلاحية المقابل للضم لان الحمل على الظاهر واجب في
 التريقات وما ذكره الشارح في بحث الكحل من ان اسم التفضيل يعمل في المضمر بدون الشروط
 المذكورة فيه وهو المضمر المستتر لان عمل اسم التفضيل ضعيف في المضمر المستتر لانه لا يظهر اثره
 في اللفظ اولا فلا يحتاج الى الشراء في قوة العامل واما الضمائر البارزة فانه يظهر اثرها في
 اللفظ وان كان ظهور الاثر محلها فاذا عرفت هذا التفصيل فمادكرة الفاضل لسم بقوله وفيه ان
 المفهوم من بحث الهمزة غير صحيح لان نحن في المثال المذكور اسم ظاهراً بالمعنى المذكور وما ذكره
 من ان اسم التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر بالمعنى المذكور الا اذا كان فرداً من افراد الكحل واسم
 التفضيل فيما نحن فيه ليس كذلك لعدم الشرط المأمور كور في بحث الكحل فيه فكيف يهيم ان يحسن
 خبر في نحن ويهيم الجواب بان مادكرة في بحث الكحل نحن الشرائط مناهب محبوبة ونحو
 الا خفش على مناهبه مما المنع فيه مجال (قوله ولو جعل خير خبراً عن) جواب سوال تقريرية انه لم
 لا يجوز ان يكون قوله نحن مبتداء وخير خبره نقرر الجواب لو كان كذلك يلزم انفصلة بالاجنبي

بين العامل والمعمول وهو نعم لان المبتدأ اجنبي بينهما والمعمول هو الظرف اعني منكم لا يقيم
 ان قوله عند الناس ايضاً معمول لقوله خير فلم ام يجعله من الفاصلة المذكورة مع انه مقدم عليه
 واقرب بالعامل لاننا نقول يكون قوله عند الناس معمولا لام التفضيل ليس مما يجزم به لانه
 جاز ان يكون معمولا لامر آخر ملحوظا كان او مقدرا بخلاف قوله منكم فانه معمول لامحالة
 لان معناه انا خير منكم عند الناس اي بزمهم ويحتمل ان يكون تقديرا انا خير منكم فيكون قوله
 عند الناس معمولا لمقدور لا يتم لانم ان يكون منكم معمولا لام التفضيل بل هو مفسر فيكون
 بالكسر والفتح هو مفسر بالفتح فتقديره فخير منكم نعم عند الناس منكم فلا يلزم الفاصلة
 بالاجنبي ح لاننا نقول بناء كلمة قدس سره على الظاذ التقدير خلاف المتبادر واجيب عن قول
 الشاعر بانه شاذ (قوله لكونه كالجزم) اقول لا يتم لاحتياج اليه لانه اذا كان فاعلا فيكون
 معمولا والمعمول لا يكون اجنبيا لاننا نقول اشار به الى احتبعاد كون الفاعل فاعلا اجنبيا لانه
 اذا كان كالجزم من الفعل فكانه لم يكن فاعلا اصلا لعدم كونه فاعلا اجنبيا اولي والجواب عنه
 بانه لما كان الجزء في الواقع فقال كك او الجواب بان ذكره ابلغ في المقصود لا يناسب الشارح
 المدقق (قوله رافعة حال) من الضمير في الرافعة او ما يجري مجراها بتقدير المعطوف او من باب
 ميم المجاز فيكون المراد من الظ ما يطلق عليه لفظ فاراداشم ابتداء من اللفظ المعنى الاصطلاحي
 وهو المقابل للضمير ثم هم المعنى الاصطلاحي بان كان ظاهرا حقيقة او حكما فان الضمير
 المنفصل ظاهر حكما وانما لم يرد من الظ معنى اللغوي وهو البارز اي الظ في اللفظ كما هو اختيار
 بعض الشارحين لانه لا ينبغي الخروج عن الاصطلاح ما يمكن لا يقيم ما ذكره الشارح من خروج عن
 المعنى الاصطلاحي لان ما ذكره معنى مجازي لاننا نقول كونه مجازيا باعتبار حملته على عموم
 ايجاز ولا باس به بعد ما حملته او لا على المعنى الاصطلاحي (قوله اراغب انت من الهتي
 يا ابراهيم) هذا الكلام وقع عن والد حفرة ابراهيم عليه السلام عند انكساره اي ابراهيم اصنامه
 بالفارسية اي اعراف كنده وروي كرد انده و توازن خداي من اي ابراهيم (قوله رافع
 لضمير عائذ الى الزيدان) ولا يلزم ح بالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الزيدان مبتدأ
 مقدم رتبة لان الاصل في المبتدأ النقديم (قوله لم يجز تشنيته) لان من قاعدتهم ان الاسم الظ
 اذا كان فاعلا سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا يغرد الفعل بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا
 فانه ح موافق فيقه زيد قام والزيدان قاموا فالفاعل الضمائر الراجعة الى
 الاسم المتقدم واما الضمائر حين كون الاسم مؤخرا عن الفعل فيكون علامة لهذا الاسم الظ اي
 لامة لفاعليته وليست فاعلة له فيكون الزيدان ح مبتدأ وما قبله خبره وقدم الخبر لتضمنه
 الاستفهام وقد جوز بعضهم توافق الفعل بالاسم الظاهرين كونه مؤخرا عن الفعل فاعلا له وهذا غير

مشهور (قوله فان طابقت مفرد اجارا الامران) بخلاف ما اذا لم يطابق شيئا املا او طابقتا غير
 المفرد فانه ح تعيين كونها مبتدأ وخبر نحو قائم الزيدان او قائمان الزيدان على ترتيب اللزوم
 والنشر وانما رجع الضمير في طابقت الى الصفة مطلقا دون كونها رافعة للظاهر لدفع سوال وهو
 ان الظان ان يكون الضمير راجعا الى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر فاذا كان راجعا
 اليها فلا يجوز فيها لامران بل امر واحد وهو كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد
 الجبر ولا يجوز العكس لاعتبار التجرد عن العوامل اللفظية في المبتدأ ولقائل ان يقول ان الضمير
 المذكور املا راجع الى الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر اصلا وراجع الى الصفة التي هي رافعة
 لظاهر في الجملة وان لم يكن رافعة لظاهر في بعض الازمان كما في صورة المطابقة ان كان الاول
 كما هو بوط كلام الشافعي في الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بل بيان في جانب المبتدأ حيث لم يعلم
 حالها بانها تقع مبتدأ ام لا وان كان الثاني فصيح كلام المصنف ولا يتوجه السؤال المذكور عليه فيصح
 ان يكون الضمير المذكور راجعا الى الصفة المذكورة التي هي رافعة للظاهر لا ان يتم ان كون
 الضمير راجعا الى الصفة مطلقا دون كونها رافعة لظاهر معناه ان الضمير راجع اليها مع قطع النظر
 من كونها رافعة لظاهر اي كونها رافعة لظاهر ليس في النظر وان كان رافعة في بعض الازمان و
 يمكن الجواب باختيار الاول بانه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة لظاهر بلا بيان ولم يعلم
 حالها لاسان به لغيره من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه الفسخة وفيه تأمل قيل هذا
 يشكل بقولنا ارغب انت عن الهتي لانه لو جعلت انت مبتدأ والصفة خبرا فيلزم الفاصلة بالا جنبي
 بين العامل والمعمول وهو المبتدأ لان مالا يكون من معمولات العامل فهو جنبي والمعمول
 قوله عن الهتي ولقائل ان يقول ان الفاصلة بالا جنبي لا يجوز اذا كان العامل ضعيفا كما سبق
 في قوله فخير نحن عند الناس منكم واما اذا كان العامل قويا كاسم الفاعل مثلا فلانم عدم
 جوازها ووكك يشكل بقولنا اخير نحن عند الناس منكم فان عند الناس من معمولات الصفة
 فلا يجوز ان يكون نحن مبتدأ وايض القاعد المذكورة يستتق بقولنا طالع الشمس لانه لا يجوز
 ان يكون الشمس مبتدأ والصفة خبر لان الصفة مسندة الى الضمير الراجع الى الشمس لا الى
 الشمس والا يلزم ان يكون الصفة رافعة للظاهر مع ان المفروض خلافه فاذا كان الصفة مسندة
 الى الضمير فلا بد من ثانيته بان يتم اطالعة لان العمل او شبهه اذا اسند الى الضمير الراجع
 الى المونث الغير الحقيقي لا بد من ثانيته ويمكن الجواب عنه بان الصفة مسندة الى الشمس ومع
 قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر بدليل رجوع الضمير المذكور اليها مع قطع النظر عن كونها رافعة
 لظاهر فان الفعل او شبهه اذا اسند الى المونث الغير الحقيقي لا يثبت ثانيته بل لك الخيار وايضا
 يستتق هذه القاعدة بقولنا افانم رجل لا يصح ان يكون رجل مبتدأ لانه كجوه ويخصم المنكر

يقتضي الخبر المظروف دون غيره ويمكن الجواب من جميع النقص بتقنين القاعدة المذكورة بقية
 ان لم يمنع مانع كما اعتبر المصنف في تنازع التعليم واعتبره الشم ايضاً في قوله والاصل في الفاعل ان
 يلي الفعل وفي قوله اصل المبتدأ التثنية (قوله نحو ما قائم زيد واقائم زيد) فزيد مبتدأ وخبر
 قيل من القسم من المبتدأ ضروري لا بصار اليه الامتناع وجه آخر فلما جاز وجه آخر انتفت
 الضرورة واجيب بانه اذا جعل الاسم الظاهر فاعلاً فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء
 فيتحقق الضرورة (فواء كانها خبر ليس الا) اي ليس الخبر والمراد منه التأكيد لان اقائماً
 مثلاً لو كان مبتدأ فكان رافعة لظمع انه ليس كذلك على ما مر (قوله كون الصفة مبتدأ وما بعد ما
 فاعلها يسند مسند الخبر) في اتمام الجملة قيل لم لم يجتنبوا من الالتباس المبتدأ بالفاعل في مثل
 اقائم زيد واجتنبوا من التباس المبتدأ بالفاعل مثل زيد قام حيث لم يجوز واتاخير المبتدأ
 احد ولم يقولوا اقام زيد واجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما كان كل واحد من الوجهين
 مخالفاً للاصل كما فيما نحن فيه لان في جعل زيد في اقائم زيد فاعلاً خلاف الاصل وهو انه يلزم
 ان يكون المبتدأ مسنداً مع ان الاصل في المبتدأ ان يكون مسنداً اليه وفي جعله مبتدأ خلاف
 لاصل آخر وهو تاخير المبتدأ عن الخبر لان الاصل في المبتدأ التقديم فهما متساويان في مخالفة
 الاصل فلا يسبق الذم الى احدهما والالتباس المحذور ليس الا فيما اذا كان احد الوجهين
 موافقاً للاصل لانه يحسب سابق الذم الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس
 ويمكن انقرير الجواب بعبارة اخرى بان الالتباس فيما اذا كان غير المقصود اظهر من المقصود وفي
 مثل اقائم زيد ليس كذلك لوجود خلاف الاصل في كلا الوجهين اما في صورة كون الصفة مبتدأ فلان
 الاصل في المبتدأ ان يكون ذاتاً ومسنداً اليه وما في صورة كون الاسم مبتدأ فلان الاصل
 في المبتدأ التقديم بخلاف ما اذا قيل قام زيد فان فيه خلاف المقصود الذي هو فاعليته زيد اظهر من
 كونه مبتدأ وقال مولانا عاصم في جواب الاعتراض المذكور اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام
 حتى يرتكب الالتباس لاجل ذلك الضرورة وفي اقائم زيد يجب تقديمه اقائم لتضمنه الاستفهام و
 تعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه فارتكب الالتباس ههنا للضرورة لا يقال
 فالضرورة قائمه في اقام زيد مع انه لا يجوز الالتباس فيه للضرورة لانا نقول الضرورة مفقودة
 ههنا لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقائم فتأمل انتهى كلامه (قوله فهنا تلك صور) واقائمون
 الذين في الحكم مثل قولنا اقامه ان الزيد ان واقائم الزيد ونحو الحكم مثل قولنا اقائم الزيد ان
 فالشئ اراد ذكر الصورة التي كانت مختلفة في الحكم لا يبق بقى احتمال آخر وهو ان يكون الصفة
 ثنية او جمعا والاسم مفرد الانثى لانه لا محذور احتمال لا تحقق له لانه يجب توافق الصفة
 بالاسم (قوله في وجهين) ان يكون خبراً ان مبتدأ (لانه لو كان اقائماً مبتدأ فلا يكون الا

مسند الى الزيدان وقد مر انه يفرد الفعل او شبهه الى الاسم الظاهر او المسمى او
 مجموعاً وايضاً يلزم ان يكون اثنان ح مسنداً الى شئيين في حالة واحدة احدهما الزيدان
 والثاني الضمير الرجوع الى الزيدان (قوله ان يكون الزيدان فاعلاماً) لانه لو كان قائم خبراً عن
 الزيدان فلم يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر (قوله اي الاسم المجرد) وانك ان تقول المرفوع
 المجرد انه لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس
 مرفوعاً بل معنى المذكور في المرفوعات وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام نقد الموصوف (قوله
 لان الكلام في مرفوعات الاسم) فلما كان الكلام فيها فلو قال هو المرفوع المجرد لكان له وجه وجيه
 الا ان الاسم اذا ذكر الاسم في تعريف المبتدأ فمتبعه الشئ فقال هو الاسم المجرد ولم يقل المرفوع المجرد
 لمراد به المطابقة ولا يخفى ان هذا الكلام علة لعدم ذكر الاسم هنا وذكره في تعريف المبتدأ
 وكتفائه هنا فلهذا الوجه الاول وهو لان ما ذكره الشئ ادلى لانه يصير وجهاً لا يراد الاسم
 في تعريف المبتدأ ايضاً وهو المراد بهذا (قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد) وكذا لا يصدق
 على يضرب في زيد يضرب مع انه خبر وما ذكره بعض الشارحين من ان ما قيل المراد من المجرد
 في تعريفه هو الاسم المجرد لاخراج يضرب في زيد يضرب بتريخه انه في بحث الاسم ليس بشئ لانه
 يلزم خروج خبر الجملة لان المحققين منهم ليسوا قائلين بتاويل الجملة بالاسم ليس بشئ لان المصنف
 ذكر خبر الجملة فيما بعد فذكره بمنزلة الاستثناء فخرج خبر الجملة عن التعريف غير مضر
 (قوله انه المجرد المسند به) فان العامل في المضارع ايضاً معنوي وهو مجرد عن العوامل
 اللفظية قيل المراد بالاسم اما الاسم الحقيقي او الاسم من الحقيقي والحكمي ان كان الاول
 يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً فانه اذا قيل بعن الفعل الماضي ضرب وبعض الحروف من
 وبعض المهدل جسق فضرب ومن وجسق في الامثلة المذكورة خبر مع ان كل واحد منها اسم حكمي
 اما الاول والثاني فلا نهما اسمان لضرب ومن وهما فعل وحرف واما الثالث فلعدم كونه
 موضوعاً لمعنى فيكون اسماً حكماً لا حقيقة وان كان الثاني فلا يرد النقض على عدم المانع
 بانه يصدق على يضرب في يضرب زيد لانه داخل في التعريف لانه اسم حكمي يجعل ضارب
 موقع يضرب او ناكس فانهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي وايضاً يلزم ان يكون قوله والخبر
 قد يكون جملة مستنداً لان الجملة اسم حكمي ويمكن الجواب عن الاستدراك بان الحكم
 يستدل ان يذهب الى انه يجب للمحققين عدم ناهيهم ليسوا قائلين بتاويل الجملة بالاسم ويمكن
 الجواب عنه بوجه اخر بان المراد من التاويل بالاسم ان يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحداً
 والجملة متحدة لا واحدة ويجب ان يضرب في يضرب زيد لا اختياراً للشق الثاني بان المراد من
 اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو ان يكون متحداً بالجنس والمفاد منه والمعنى المفاد في يضرب

ويلا غير المعنى المفاد من ضارب زيد لان الحمل في الثاني بهو هو بخلاف الاول والحمل المواظف
 فير الحمل بالاشتقاق (قوله اي ما يوقع به الاسناد) قال الفاضل السم ولا يخفى ان المراد بالامر
 الذي يوقع به الاسناد هو المسند فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون بدالانه ذكر
 ليكون مستمرا للاحتمال الاخر الذي يذكره انتهى كلامه اقول الفاضل المذكور لم يطلع على
 مضمون كلام المش ولها مدار منه كلام من جملة ما لا يعني فاعلم ان المقصود من كلامه قدس
 سره ان قوله به متعلق بالايقاع لا بالاسناد لانه بنفسه يتعلق بالمسند فمحتاج الى قوله
 به واليه اشار مولانا ع حيث قال قوله اي ما يوقع به الاسناد قد اشار به الى ان الباء
 متعلقة بالايقاع واشارة الى ان قوله المسند به من قبيل اسناد الفعل الى المصدر كما في
 قوامه لدار او تسلسل اي لزم الد وراو التسم فقول المش دفع سوال عن عبارة المصدر وهو ان
 قرله به في قوله المسند به مستدرك لا يحتاج اليه لان قوله مسند بمعنى اسند بصيغة المجهول
 ففيه ضمير مستتر هو مفعول ما لم يسم فاعلمه راجع الى المجرد وهو الخبر فيكون ح قوله به لفوا لا
 فائدة فيه واما اذا كان قوله المسند به من قبيل اسناد الفعل الى المصدر لا يتم ح بدون قوله
 به ثم ان الباء في قوله به للسبب او الاستعانة وقوله يوقع من باب فعل يفعل لا يتم تعريف
 الخبر ليس صانع لصداقه على زيد في زيد قائم لانه المجرد عن العوامل اللفظية مسند به
 اي ما يوقع سببه الاسناد اذ لا نأقول المراد السبب القريب فان لفظ قائم في زيد قائم سبب
 قريب لا يوقع الاسناد بخلاف زيد (قوله ولك ان نقول المراد المضاف به الى المبتدأ) اي المسند
 به الذي هو المبتدأ بقرينة انهما ركنان متلازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان
 (قوله او يجعل الباء) عطف على تقول قال المش في الحاشية وكان النكتة في تغير العبارة ان
 لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا حاجة اليه
 انتهى كلامه وحاصل ما ذكره في الحاشية ان النكتة في ان المصدر قال المسند به بجعل الباء بمعنى
 الى ولم يقل المسند اليه نه لو قال كذا يلزم الالتباس بين المسند اليه في تعريف المبتدأ وبين
 المسند اليه في تعريف الخبر لانه يتوشى الذي في كون المسند اليه في تعريف الخبر مثل المسند اليه
 في تعريف المبتدأ فظهر منه ان لقوله بدفائدة على تقدير حمل كلام المصدر على الحمل الثاني اي
 قوله او تجعل الباء لانه لو قيل الى موقع الباء في قوله به يلزم الالتباس فقال المسند به
 وجعل الباء بمعنى الى قال مولانا هم لا يلزم الالتباس لو قال المسند اليه موقع المسند به
 في تعريف الخبر للفرق الواضح بينهما لان في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع الى
 الخبر على تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله او تجعل ا وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعلمه وقوله به
 ظرف متعلق بقوله المسند ا ما في تعريف المبتدأ يكون قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعلمه لقوله

المسند وليس فيه ضمير انتهى حاصل كلامه أقول مراد الشئ من الالتباس هو الالتباس بحسب اللفظ لا الالتباس بحسب المعنى واليه يشعر صيغة تشبيه المناسبة للاشتباه بالالتباس بحسب اللفظ فانهم اطلقوا الالتباس على معان مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم (قوله وعلى التقديرين) يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد قيل ان ضاربا في زيد ضارب وفي زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مستند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر واجيب بان الخبر هو مجموع اسم الفاعل و فاعله لا اسم الفاعل وهذه واسم الفاعل مع فاعله مسند الى المبتدأ ولكن لما لم يكن المجموع قبلا للاعراب اجري الاعراب على الخزع الفاعل للاعراب واجيب انضم المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظرا ما ولا فلان ضاربا لم يسند الى شئ ادلا اذ الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة واما ثانيا فلانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد (قوله اي تجريد الاسم) قيل التجريد امر عادي فلا يؤثر في شئ فالاولى ان يفسر المبتدأ بجعل الاسم في صورة الكلام تنقيحا او قد يراد بالاسناد اليه واسناده الى شئ واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات لاثبات المتكلم وليس بدو ثرات والعدم الخاس يجوز ان يكون علامة (قوله ليسند الى شئ) كما في الخبر وقسم الثاني من المبتدأ (او پسند اليه شئ) كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك ليخرج التجريد الذي يكون للمعد (قوله كل واحد من المبتدأ والخبر عاملان) ان قلت فيلزم الدور لان رفع المبتدأ يتوقف على الخبر وبالعكس وهذا التوقف ثابت بينهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمان ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى قلت ان السبب والعلية عند النحاة بمعنى العلامة فنجاز ان يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر (قوله ان لم يمنع مانع) قال الفاضل السم الاولى ترك هذا القيد اذ عند وجود المانع اذ لم يكن الاصل تقديم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ التقديم فيلزم الاضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل فتذكر انتهى كلامه اقول هذا هو من الفاضل المذكور لانه مدفوع بقوله لفظا في قوله التقديم على الخبر لفظا فاذا لم يكن بتقديم عليه لفظا فلم يتحقق فيه هذا الاصل بحسب اللفظ ولكن مرتبة الجواز حاصل فيه بسبب ذلك الاصل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة وفقد ذكرنا في بحث الفاعل فتذكر (قوله التقديم على الخبر لفظا) لان الحكم على الشئ انما يتصور بعد وجوده فتقدم في الذكر ليوافق الوضع الطبع (قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال) قيل قد يكون المبتدأ صفة كما في القسم الاول من المبتدأ او لا يكون الخبر حالا من احواله فيه مثل المنطق زيد واجيب بان المراد ان ذات المتصف بها لا تطلق

هو المسمى بزائد فهو ذات والخبر حال من احواله واجيب بان المراد ان المبتدأ ذات والخبر
 حال من احواله في القسم الاول من المبتدأ غاليا فيعتبر الغلبة في قوله والاصل في المبتدأ
 التقدير قيل هذا الفاعل لم يصح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل واجيب بان تقديم الحكم في
 الجملة الفعلية كونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمم وبان الفعل محتاج الى
 الاسم والاسم مستغنى عن الفعل فاراد وا في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل ويمكن
 ان يجاب ايضاً بان تاخير الفاعل عن الفعل لدفع الالتباس بالمبتدأ الا يقيم ان المبتدأ في قولنا
 زيد قائم هو لفظ زيد وهو ليس بذات فكيف يصح قوله لان المبتدأ ذات وكذا لك في الخبر لاننا نقول
 المراد ان مداول المبتدأ ذات ومداول الخبر حال من احواله فاعني ان يكون الدال على
 الذات مقدما على الدال على الاحوال ولا يرد عليه القسم الثاني من المبتدأ لان مداوله ايضاً
 ذات لان المراد من القائم في قائم الزيد ان هو الذات المتصف بالقيام وليس الزيد ان خبرا
 جدي يكون خالفا من احواله بل فاعل يسد مسد الخبر (قوله جاز في داره زيد) وانما لم يقل في داره
 رجل اذ لا حد ان يناقش في اصالته نقدية لوجوب تاخير (قوله وامتنع قولهم اه) ولغائل ان يقول
 اذ كان هذا التركيب ممتنعا فلم يكن من قولهم لان كونه من قولهم يستدعي ان يكون مستعملا
 بينهم فح كيف يصح قوله وامتنع قولهم اه ويمكن الجواب عنه بوجهين الاول ان الامتناع ههنا
 به معنى الضعف لا بمعنى المع اي هو قول غير فصيح لانه جور بعضهم الاضمار قبل الذ كر لفظا ورتبة
 فيكون مستعملا بينهم ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء والثاني ان استعمال هذا التركيب
 باستعمال اجزاءه اعني صاحبها في الدار قيل امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الاصل فانه
 لو لم يكن هذا الاصل لكان الاضمار قبل الذ كر ايضاً واجيب بان الاصل المذكور علة للحكم بامتناع
 التركيب الثاني وليس علة الامتناع تركيب الثاني نفسه لانه ممتنع في نفس الامر لكن الحكم
 به يتوقف على هذا الاصل واجيب ايضاً بان الاصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع
 لاملة كل واحد واليه يشعر عدم امادة العلة في التركيب الثاني وعلة المجموع جازان يكون باعتبار
 احدهما فان قلت مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو
 المضاف اليه للمبتدأ فيكون مقدما رتبة على الضمير فلم يلزم الاضمار قبل الذ كر رتبة وهذا مدفوع
 من كلام الشم كما اشرنا اليه انما ويمكن الجواب ايضاً بانه ليس رتبة الشيء ان يكون بين المضاف
 والمضاف اليه لانهما في حكم كلمة واحدة فلما كان المضاف مبتدأ مقدما على الخبر رتبة فيكون
 الضمير الذي هو المضاف اليه للمبتدأ ايضاً مقدما على الخبر فيلزم الاضمار قبل الذ كر لفظا
 ورتبة وفيه نظر لان المضاف والمضاف اليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى لانه لا يتم
 معنى المضاف بدون المضاف اليه وليس هو في حكمه في جميع الاحوال فح جاز تقديم الخبر على

الضمير رتبة واجيب من اصل الشبهة ايض بان تقديم العلة امني قوله ومن ثم لمجرد الامتناع بان في المبتدأ التقديم لا للمحصراي لحصر العلة في الجواز والامتناع (قوله وهو في حين) الخبر هو المكان والموضوع وهذا دفع ما يقيم لا يجوز ان يكون الخبر مقدما على الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر رتبة تقرير الدفع ان كون الخبر مقدما على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معقولة (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة) هذا اصل اخر للمبتدأ وكذلك قوله والخبر قد يكون جملة لانه يفهم منهما ان الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة وان الاصل في الخبر ان يكون مفرد ولكن يفهم هذا ان الاصلان منهما على سبيل الكناية قيل الاول ايراد الفروع وهي قوله واذا كان المبتدأ مشتقلا وقوله واذا تضمن المفرد موضع هذين الاصلين لان هذه الفروع يتفرع بالاصل الاول من المبتدأ فالمناسب ان يكون يليه كما وقع في الفاعل حيث قال والاصل ان يلي فعله ثم قال فلذلك جاز ضرب غلامه ثم قال واذا انتفى الامر اباه واجيب بانه اراد ان يكون كل واحد من الاصول ان يلي صاحبه وان يكون كل واحد مجا يتفرع عليه ايض كك مع ان المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الاصلين لانه قال اذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب تقديم المبتدأ عليه فهذا يتوقف على معرفة الجملة لان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ فيكون جملة لا محالة وايض قال اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر عليه فاثبات النكارة على المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة والى هذا اشار مولانا عبد قال مولانا عصم ان ما ذكره عنر يشابه غدرنا لفارسية قريب وبازيديد انه يجوز تقديم المتفرعات على الاصول كلها انتهى حاصل كلامه ولا يخفى ان صورة المنذر والفرد واحد فاقول ما ذكره مولانا عبد نكتة بعد ايراد الاصل الاول فالقول بانه جائز تقديم المتفرعات على جميع الاصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى (قوله اذا التخصيص بوجه ما) قال مولانا عصم الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبه مومن خيرا انتهت كلامه ومراد الفاضل المذكور انه لو قال اذا تخصصت بمثل ولعبه مومن خير من مشرك وبمثل ارجل في الدار امرأة وبمثل ما احد خير من ذلك وبمثل قولهم شر اهر ذاناب اى بمثل ولعبه مومن اى فيما تخصصت الصفة اللفظية وتخصص بالمستكلم او تخصص بالعموم الا ان المقصود ان يشير الى وجوه التخصيص (قوله اذا بالتخصيص يقل اشتراكها) او يرفع اشتراكها لم يكن الحكم باقلية الاشتراك حكم على الاغلب فاندفع ما قيل ان في قوله ما احد غير منكم ليس قلة الاشتراك بل رفعه بالكلمة لكن الظاهر ان يقيم اذا بالتخصيص يحصل فيه التعيين في الجملة بان يكون للتخصيص وجوه كثيرة وفائدة الاشارة بذلك عدم انتشار ذلك من اى ذ من المختار الى ما لا قصد اليه فان ذ من المخاطب ينتشر بمجرد قوله اذا تخصصت الى ما هو غير مقصود وبعد ما علم المخاطب ان للتخصيص وجوه كثيرة فلا ينتشر ذ منه الى غير المقصود لكن ذ من المخاطب ينتظر

الى استغاثة وجوه التخصيص وهو من جملة قصد المخاطب بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور
فان عدم انتشاره انما يكون بعد امتيناء الامثلة وانقلت ما لفائدة في عدم انتشار ذمه
المخاطب قلت تصنيف المصم هذا الكتاب انما يكون للمبتدي فالمخاطب مهنا هو المبتدي
فالمخاطب بحال المبتدي ان يكون ذلك معلوم له من اول الامر قبل امتيناء الامثلة فان اللائق
بالمبتدي هو ان يكون كك كما لا يخفى على من يراجع وجد انه قلما لم ينتشر ذهنه الى
ما هو غير مقصم قبل امتيناء الامثلة بسبب ذكر قوله بوجه ما كان وجوه التخصيص معلومة
للمخاطب ح قبل استغاثتها ولكن لم يحصل العلم بوجوه التخصيص له وهو عند التامل الصادق
(قوله يخص بالصفة) قيل لو كان تخصيص الصفة مصححا لوقوع النكرة مبتدأ فيلزم ان يكون
الانسان في قولنا انسان حساس مبتدأ بسبب ذلك التخصيص لانا اذا قلنا حيوان ناطق قائم
يكون الحيوان الذي يخص بالناطق مبتدأ وكك اذا قلنا جسم نام ناطق فيكون الجسم
الذي يخص بالنامي مبتدأ فكذلك انسان في انسان حساس لوجوه التخصيص فيه لان بعد
ما لم يكن التخصيص الفردي لازما في الابتداءية فتخصيص النوعي موجود في قولنا انسان
حساس كذا في ولعبد مومن لان فيه تخصيص النوعي ايضا لان العبد من نوع المومن لا الكافر
كذلك الانسان ايضا من نوع الحساس لا غير والجواب عنه ان التخصيص النوعي بحسب المعنى
غير كاف في الابتداءية ولا بد فيها من التخصيص بحسب المنطق فانقلت اذا لم يكن قولنا انسان
حساس من باب التخصيص بالصفة فهو من اي باب قلت فهو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشهد
فرد ما عن هذا الحكم كما في تمرخير من جرادة لاحتمال خروج المودود عنه (قوله فان المتكلم
بهذا الكلام اه) لانه لو لم يعلم فارق السؤال ح كان بوجه اخر بان يقر ارجل في الدار لان السؤال
بالهمزة ولم عن التعيين فالمبتدأ تخص فيه بعلم المتكلم بانه جاء من عدم العلم بصفة العلم
وما قال مولانا عصم وتبعه الفاضل السم من ان علم المتكلم غير كاف فيه بل التخصيص بالمعتبر هو
التخصيص عند المخاطب ليعيد الحكم والا فالتكلم عالم بالذي حكم منه فع بقوله فيسال المخاطب
عن تعيينه اه لان هذا قول الشئ يشعر بان المخاطب ايضا عالم بذلك لان السؤال عن تعدد الانسان
في بيت مثلا يستلزم عرفا علم المخاطب بوجود ما فيه فاذا عرفت ذلك فلا يحتاج الى ان يجاب عنه
بانه يلزم من علم المتكلم بكون احدهما في الدار تخصيصه عند المخاطب ايضا فان المخاطب يعلم ح
ان المبتدأ هو ارجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار فالمبتدأ فيه تخص بالصفة انقدرة
وهي المعلوم لانه قوله ارجل في الدار في ناويل اي من الرجل وايضا ما ذكره الحاشي المذكور
من ان علم المتكلم غير كاف فيه بل التخصيص بالمعتبر لا يسع بشئ لان المقصم ههنا هو قوله الاشتراك
الجاملة بالتخصيص هي وهي حاصلة بحجود تخصيص النكرة بعلم المتكلم وهو ظاهر (قوله فجعل

مبتدأ (افعال كل من الامرين مبتدأ ومما الرجل والمرأة وانقلت المرأة لا يضح ان يكون مبتدأ لأنه معطوف على المبتدأ او المعطوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ كما لا يكون المعطوف على الفاعل فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا قلنا المراد من المبتدأ هو المبتدأ حقيقة او محلا او المعطوف على المبتدأ محلا او المبتدأ محلا وان ترجع التفسير في قوله جعل الى الرجل لا الى كل واحد منهم كما هو الظاهر قوله فتعينت ونخصت فظهر من هذا القول ان التخصيص المفسر بقلة الاشتر المقتضى التعيين في الجملة لان قوله تخصصت في زبل التفريع الا ان تفسيره بقلة الاشتر الحكم على الافل كذا ذكرنا فاعلم ان دفع ما ذكرنا في قوله اذ بالتخصيص يقل اشتر كما (قوله فانه لا يصح في جميع الافراد) اي يختص الاشتر ك باعتبار الوارد في سورة النفي مثل ما احك خير منك فانه قال ما هذا الا احك خير منك بخلاف ما اذ قيل احك خير منك بدون النفي فانه صادق على كل واحد من الافراد واعلم ان لفظ ما في قوله ما احك منك زائدة نافية ولا يكون بمعنى ليس والواجب ان يقر ما احك خير منك بالنصب في خير كما يكون لفظه ما في قوله بوجه ما زائدة لفائدة العموم (قوله بمر خير) اي جنس التمر خير من جرادة لا تمر واحدة من هذا الجنس حتى يكون نكرة ولو قرب تمر غير من جرادة بالتاء يضم بهج لان معناه ح كل فرد فرد من التمر خير من جرادة (قوله بما يتخصص به الفاعل) وهو تقدم الحكم لان الفعل متقدم على الفاعل قطعا وقوله اذ يستعمل في موضع ما ادر امة لشبهه به اي لشبه قوله شر بالفاعل اي بالفاعل النكرة فان المراد بالفاعل ههنا هو الفاعل النكرة ومعناه ان قوله شر امر ذاناب يستعمل في موضع ما ادر ذاناب الاشر اي العرب يستعمل هذا التركيب اي شر امر ذاناب في معنى ما امر ذاناب الاشر فيكون شر في قوله شر امر ذاناب فاعل لا شر في قولنا ما امر ذاناب الاشر (قوله قبل ذكره) وايراد ابيان التخصيص على الوجه الاتم ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره ايضم وايضم بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفاعل وهو صفة كونه محكوما عليه بالقيام هو كونه محكوما بالفعل (قوله موصحة كونه محكوما عليه) اي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم (قوله فانك اذ قلت قام) اي اذ قيل قام علم منه ان ما يذكره بعد امر يصح ان يحكم عليه بالقيام لا بالقعود فحصل التخصيص بتقدم الحكم وبه حصل قلة الاشتر ك وكذا اذا قلت ما امر ذاناب فالخطاب منتظر ان المتكلم يذكر بعد امر يصح ان يحكم عليه بالامرار فاذا قلت شر فانه قيل شر موصوف بصحة الحكم عليه بالامرار اي الشر امر (قوله واعلم ان المهر) و ايراد هذا القول لاجل ان التركيب معنيين احدهما باعتبار معنى المعتاد للكلب وثانيهما باعتبار معنى غير المعتاد له وعلى الاول يصح التخصيص بمعنى قلة الاشتراك وعلى الثاني لا يصح فعلي الاول يصح الحصر الاضافي المستفاد من التركيب المذكور لوجود جاد سائر وعلى الثاني

لا يضمن المصير الاضا في لعدم وجوه جانب آخر للاح (قوله قد يكون) اي النباح المعتاد قد يكون
خير بالنسبة الى المتكلم اي صاحب الكلب لا الى الكلب نفسه اما بالنسبة اليه فشر (قوله مجيى
حبيب) اي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب (قوله مجيى عدا) اي عدا صاحبه (قوله يصح
القصر) اي المصير الاضا في بالنسبة الى الخير (قوله وعلى الثاني لا يصح) اي القصر بالنسبة
الى الخير لما مر من ان النباح الغير المعتاد ليس الاشارة بالنسبة الى صاحبه قيل انما لا يصح
القصر على التقدير الثاني اذا كان الخير والشر بالنسبة الى صاحب الكلب لان النباح
الغير المعتاد يتشأ م به بالنسبة الى صاحبه لا محالة واما اذا كانا بالنسبة الى الكلب نفسه
يصح القصر على التقدير الثاني لانه جاز ان يكون النباح الغير المعتاد ايضاً خيراً وشرّاً بالنسبة
الى الكلب نفسه لانه كما يرى الامر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد فكذلك جار ان يرى
الامر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد ايضاً للتشويق لا يقرح ينبغي ان يكون الخير والشر في
النباح المعتاد ايضاً بالنسبة الى الكلب مع انهما في النباح المعتاد بالنسبة اليه شرّاً قطعاً لان
نباحه لا جل لانه لا يعرفه فيكون شرّاً بالنسبة اليه لا نأقول حاز ان يكون كل واحد فيهما
خيراً بالنسبة اليه بان كان نباحه عند مجيى صاحب او حبيبه للتشويق (قوله فيكون المبنى
شرعاً عظيم) والمراد انه على تقدير نباحه المعتاد تنحصر الشر بتهديم الحكم وعلى تقدير نباحه
الغير المعتاد تنحصر بالصفة المقتدرة (قوله وهذا) اي شراره ذاناب مثل يورد ارجل قوي
كديوان السلطان (اد ١٠١٠ ركه) اي وقعه العز في حادته (قوله بصحة استقراره في الدار)
فاذا قيل رجل فكاند قال رجل موصوف بصحة الحكم عليه في الدار فتقديم الخبر عليه في قوة
التخصيص بالصفة وكون التخصيص فيه لاجل انه يخرج عنه الرجل الذي لا يكون موصوف بصحة
هذا الحكم فمحصول قلته الاشتراك في رجل قيل الدليل المذكور لو صح يلزم ان يكون رجل
في قائم رجل مبتدأ لانه اذا قيل قائم علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
فإذا قيل رجل اه اجيب بان التخصيص بالظرف للتوسع فيه ولا يجوز ذلك في غيره قال مولانا
عصم وهذه الجواب لا يجدي نفعا لان الكلام في ان تقدم الخبر الظرف عليه كما يكون في قوة
التخصيص بالصفة كذلك تقدم الخبر الغير الظرف في قوة التخصيص بالصفة فلا بد ان يكون رجل مبتدأ
في قائم رجل ايضاً لان بقا ان النكرة يقع مبتدأ فيما هو في قوة التخصيص بالصفة اذا كان الخبر
ظرفاً وما قيل فالاولى لتخصيصه بتقدم الخبر الظرف كما قال الشهابي وغيره مدفع لانه
اكتفى بالمثال والاكتفاء بالمثال واقع في الكلام كما سبق في الاصداء الستة فان المص في الاسماء
المستنة اكتفي اه فالمرعي جاسب المص في الاكتفاء وقد قيل عن النقص المذكور دانه فرق
بينهما فان قائم في قولنا قائم رجل لا يكون نصاً في الخبر لاحتمال وقوعه مبتدأ بخلاف في

الدار فانه نحن فيها فيكون ما يند كرم بعد نص في انه محكوم عليه في قوله اللعنة بهم بالصفة ورم بان قائم في قولنا قائم رجل ليس مبتدأ لعدم دخول في القسم الثاني من الايتداء ولا هو في القسم الاول لان الصفة لا يكون مبتدأ الا اذا كان معرفة كقولنا المنطلق زيد وكذا القائم زيد (قوله اذا جعله ملما ما) وقوله صلا ما منهم مطلق قيل التخصص بالمتكلم لا يجري في كل دعاء لعدم جريانه في ويل لك اذ ليس معناه ويلي لك لعدم صحة المعنى لان المويل بمعنى الهلاك ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك فلا فائدة ح لا يراد المثل في قوله ومثل صلا عليك وقيل في تصحيحه بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لم المسبب وهو الهلاك على السبب وهو دعاء الشر فيكون تقديره دعاء الشر لك وانما اخر الجار والمجرور ولم يقل عليك صلا لانه لو قدم الجزاء مسبب الزعم الى اللعنة لانك اذا قلت عليك قبل ان يقول صلا ربما يند مسبب الزعم اليها قيل لا معنى لذكر عليك بعد ما وجد لسلم مفعولا وهو صلا ما واجيب لانه في الاصل ملما الله بدون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصد الى وام زيد لفظ عليك (قوله وعدل الي الرفع) لان النصب علامة المقع قيدل على الفعل المقدر وهو يدل على التجدد والجدوى وهذا غير مناسب بالمقام فعدل اليه فان المرفوع مبتدأ ح (قوله فانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك) انما قال كان بطريق الظن لان كونه بهذا المعنى على تقدير النصب ظاهر لوجود الفعل المقدر ح فيصح ارادة معنى المتكلم منه واما ارادة معنى المتكلم على تقدير الرفع فلان هذا الرفع هو الرفع الذي جاء على موضع النصب فيمكن ان يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب وانما فسر قوله سلامي بقوله صلا من قبلي اشارة الى ان المراد من سلامي ليس تعريف المضاف وهو السلام بل المراد تخصيصه ويحتمل ان يكون تفسيره به ليكون شاملا لقولنا ويل لك اي ويل من قبلي لك لانه لا معنى لقولنا ويل لك لان الويل بعني الهلاك وقد مر تفصيله آنفا فتأمل (قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة) وهو اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان يتخصص حتى يقع مبتدأ فتح يكون قوله وقال بعض المحققين منهم انه عدل لاله (قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة) فان المخاطب لو كان جاهلا بالنسبة مع الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة كما في كوكب انقض الساعة فقوله كوكب مبتدأ مع انه نكرة فان له فائدة لانه امر غريب يسمعون هذا الكلام من المتكلم ويتوجهون اليه وان كان المخاطب عالما به لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة مثل زيد شيء لان من الامور البينة انه شيء (قوله وهذا القول اقرب الى الصواب) قيل لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه يوشن ناظرة وقوله يوم لنا ويوم علينا وارجاع الاشئلة الى المخصصات المان كورة تكلف (قوله ولما كان الخبر

المعروف فيما سبق مختصاً بالمفرد (١) فاراد الشئ من الاسم في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما
هو المتبادر في التعريفات بقرينة المقابلة فإن الجملة من حيث هي جملة تقع خبراً عن المبتدأ
بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منهم فالظن من بيان كلام المص ان يكون ما فيه على هذا النمط
فهذا جعل الشئ كلاً على الوجه المذكور ولا بد ان يعمم الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف
الفاعل والمبتدأ ليشتمل الجمل الواقعة فاعلاً او مبتدأً واما في تعريف الخبر لا بد ان يراد من
الاسم هو الحقيقي بقرينة المقابلة اعني قوله والخبر قد يكون لا يقيم لم لم يجعل الاسم اعم
من الحقيقي والحكمي في تعريف الخبر بترك قوله والخبر قد يكون جملة ليوافق بتعريف الفاعل
والمبتدأ لانه قول لما كان الخبر الجملة لواحق لا بد من بيانها فلهذا افرد به بالذكر فم لا يرد ما قال
الفاعل السم وغيره من المحشيين ان الاسم اعم من الحقيقي والحكمي في تعريف المبتدأ والفاعل
فيكون في تعريف الخبر اخص كلك فيكون الجملة داخلية في الاسم الحكمي فم كيف يستقيم قوله ولما
كان الخبر المعروف فيما سبق وقيل ان الخبر المعروف يحوز ان يكون مطلق الخبر فقوله قد يكون جملة
للاشارة الى القسمة وكون افراد اصلاً (قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى
انها نائبة عن الفعلية فال مولانا عزم ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متعللاً
بهذه المسئلة انتهى معناه ان مثال الخبر الظرف قد صدق مثل سلام عليك وفي الدار رجل اقول
مثال الخبر اني موجهة فعلية ايهم قد مر صل شرار ذناب وكذا الخبر الذي هو جملة اسمية
مثل ولعبد مو من خير من مشرك ويمكن ان يقيم الوجه بان لا يكون نصاً في كونه جملة لان
فيه اختلاف كما بين بقوله وما وقع ظرفاً فلا كثر انه مقار بجملة وانما لم يذكر الشرطية لانها
داخلية في الاسمية والفعلية مثل زيد ان جاءك فاكرمه فزيد مبتدأ وما بعده خبره فان
عند النحويين يكون التالي قيداً للمقدم فمعنى قولنا انك انت الشمس طالعة فالنهار
موجود هو وجود النهار على تقدير طلوع الشمس فيكون ح داخلية في الاسمية واذ قيل
فوجد النهار على تقدير طلوع الشمس فيكون داخلية في الفعلية ح (قوله كاللام في نعم الرجل
زيد) لانه للعهد على تقدير ان يكون نعم الرجل خبراً عن زيد مقدماً عليه لانه يشتمل
ان يكون الرجل فاعلاً لنعم وزيد خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد اي هو مسمى بزيد
فلا خدشة ح قال الفاضل السم وفيه ان الجملة الانشائية لا بد من تاويله بمقول في حقه نعم
الرجل كما هو المشهور فيكون الخبر مفرداً انتهى ما قال الفاضل المذكور اقول لم لا يجوز
ان يكون المص على ما ذهب جمهور النحاة حيث ذهبوا الى ان الانشائية صواب ان يكون خبراً بخلاف
بعض النحاة وتبعه السيد الشريف قدس سره حيث قل ان الخبر يجب ان يكون حالاً من احوال المبتدأ
والانشاء ليس من احواله لا بالمازيل مثلاً اذ قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفته قائمه بالمتكلم

ليست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقا للطلب أو كونه مقولا في حقه ولهذا قال المفسر
والخبير قد يكون جملة ولم يقيد بكونها خبرية فلا مانع من أن يكون خبره (قوله الخافعة ما الخافعة)
فقوله الخافعة مبتدأ و لفظة ما مبتدأ ثان وقوله الخافعة خبره وهذا المبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الأول وكل القارعة ما القارعة (قوله وكون الخبر مفسرا للمبتدأ) قال الفاضل
السم قال بعض المحققين الأول أن يقيم أو كونه الخبر عين المبتدأ لم يتناول قولنا الشان زيد
قائم ومقولي هو وقائم انتهى كلامه أقول في هذين المثالين أيضا يكون الخبر مفسرا للمبتدأ
وكل في قل هو الله أحد يكون الخبر عين المبتدأ وكون الشيء مفسرا لاينا في العينية كاستخبارك
في قوله نعم وإن أحد من المشركين أو إليه يشعر ما قال المجدد المشي حيث قال قوله وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ قيل لا حاجة إلى العائد إذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور
وقولك مقولي زيد قائم انتهى كلامه فما قالوا أن الخبر إذا كان عين المبتدأ لا يحتاج إلى العائد
معناه أنه لا يحتاج إلى ما هو خارج عن الخبر بأن لم يكن حالا من أحوال الخبر وكون الخبر
مفسرا له وكونه مينا له حال من الأحوال فلا إشكال ثم اعلم أن حمل التركيب في قل هو الله أحد
مثل قوله الخافعة ما الخافعة بأن يكون هو مبتدأ والله مبتدأ ثان واحد خبره والمبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الأول لا يقيم المبتدأ يكون مجردا من العوامل اللفظية وهو من مجردا عن العوامل
اللفظية لوجود العامل الذي هو قل لا نقول هو ضمير مرفوع منفصل فلا يرفع جعله مفعولا لأن
فاعل الأمر مستقر أو نقول قوله قل هو الله أحد جملة مستقلة وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى
(قوله إذا كان ضميرا) معناه أن العائد إذا كان ضميرا قد يحذف وقد لا يحذف ولكن حذفه قياسي
إذا كان مجردا من في الجملة الاسمية وكان جزء الخبر الذي هو المبتدأ الثاني جزء من المبتدأ
الأول كما في المثالين المذكورين فإن الكرم ومنه من بعضا من البر والسمو وإنما حذف الجار والمجرور
للمتخفيف لا يتم لا يحتاج إلى تقدير العائد لأن الالف واللام عائد لا نقول التعريف غير مقصود
كما في واقدا مر على المشيم يحبني ولهذا لا يحتاج إلى ذكر الضمير وإنما لم يتحقق البيع إلا
أن يكون العائد غير مقصود فهو أول الكلام فالملخص ما سنده (قوله البر والكرم) لا يتم ثم لا يجوز
أن يكون اللام في الكرم عائد لا نقول اللام للعهد إنما يكون عائد في الملاح والدم دون في غيرهما قال
قد سن سره في الحاشية الكرم وازد شتر وارمذهب انتهى كلامه قال المجدد المشي الكرم شاعر وسقا
والوصف سقون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد المن انتهى (قوله أي الخبر الذي وقع ظرفا لزمان
أو مكان أو جار ومجرور) وهذا التفسير يحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي
لأن بعضهم جعل الظرف اسما لكل من "لأثره" و "لجار" والمجرور اصطلاحا ويحتمل أن يكون من قبيل
التفسير على المعنى الحقيقي لأن علاقته على "أرو" و "مجرور" و "مميز" ونقلت ح يلزم الجمع بين الحقيقة

والمجاز في قوله وما وقع ظرفا قلت المراد من الظرف معنى العام وهو ما يطلق عليه الضرف ويستعمل
تفسيره على ان يترك كمالا ويترك فرمه بالمنايسة (قوله على انه) وانما قلنا الجار ليكون الخبر
مرتبطا ومحمولا على المبتدأ وهو قوله فلا كثيرا اي اكثرهم كائنون واقعون عليه قال مولانا عصم
ولو جعل المحدث مضافا الى المبتدأ اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة كان احق انتهى كلامه اقول
المتعارف بينهم ان يقولوا ان هذا النحوي ذهب على هذا لانه حكم على هذا اثم الفاء في قوله فلا كثيرا
لنضمن المبتدأ معنى الشرط فلان ما في ما وقع موصولة او موصوفة (قوله اي ما ول) اي ليس المقدر بمعنى
المفروض ولا بمعنى المقدر المقابل للمذكور لان الخبر وهو في الانار مذكورا ولان التقدير يلزمه
التأويل والصرف من الظا (قوله بتقدير الفعل) وهو من الافعال العامة غالبها بالحصول والكون
والثبوت والوجود وقد يكون من الافعال الخاصة عند قيام القرينة وقد قالوا ولا يجوز اظهار ذلك
العامل لقيام القرينة وقيام الظرف مقامه فهذا كلامهم يدل على ان تقدير العامل واجب في الظرف
فيمشكل بقوله نعم فلما راء مستقرا عند لان العامل في مستقرا هو الفعل المتقدم وفيه معنى الظرفية
لانه حال واجيب بان قوله نعم مستقرا بمعنى ما كنا اي ليس بمشترك فهو مفهم ثان له فلا اشكال
(قوله فانه يصير ح منردا) قال الفاضل السمعاني ما هو في تقدير اهم الفاعل قد يكون جملة ايضم كما
اذا كان بعد حرف النفي او لف الاستفهام مثل ما في الدار ابوه وفي الدار زيد فان الصفة بعد حرف
النفي او لف الاستفهام مع فاعله جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ اقول المراد من الصفة
التي هي اهم الفاعل غير الصفة المصدرة بالنفي والاستفهام بقرينة مقابلة بما سبق في تعريف
المبتدأ ونقول لم لا يجوز الفرق بين الصفة المذكورة الواقعة بعد ما ويس الصفة التي نقدر ما
واجب (قوله لا بد له من متعلق) واتفق النحاة عليه وفيه بحث بان نسبة الظرفية يستدعي الظرف
والمظروف ولا يستدعي شيئا آخر غيرهما ومما موجود ان لان ما بعد في ظرف وما قبلها مظهر
واجيب بان الحكم بوقوع الظرفية ليس الا بهو موصوفا ذالم يقدر متعلق فيلزم ان لا يكون الحكم
بوقوعها بهو موصوفا بل ان لا يكون الحكم بوقوعها الا بهو موصوفا لا بد لذلك من دليل على ان
تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو موصوفا لا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في زيد ضرب
بهو موصوفا اول ضرب بضارب واجيب بعبارة اخرى بان الظرف في قولنا زيد في الدار مثلا
يكون ظرفا لامر من امره و زيد من قيامه او مكنونه او حصوله او غير ذلك ولا بد من تقديره ليتم
البيان (قوله واذا اوجب التقدير فالاصل اولى) فانقلت الظان يراى بالاكثر من تقدير الظرف
بالجملة وجوب تقديره بما والدليل يدل على الاولوية قلت لما كان تقدير الفعل اولى فاخترنا
ما هو لا اولى وهو الفعل فيقدر الفعل البتة ولم يقدر واغيره وهذا معنى وجوب تقدير الجملة
منهم لو قالوا بالوجوب انتهى ما قاله الفاضل السمعاني اقول الاعتراض والجواب جميعا غلط اما

الجواب فظا واما الاعتراض فلان مراد الشئ من قوله فالاصل اولى معناه ان الاصل اولى بوجوب
التقدير اي ليس الفرع في العمل اولى لوجوبه بقرينة قوله فاد اوجب التقدير (قوله والاصل
في الخبر الاقواء) ليوافق الركنان لانه اسرع قبولاً للربط لا يقيم وجه الاقل يعارض وجه الاكثر
فلا يلزم من ذلك ان يكون وجه الاكثر اقوى لاننا نقول الاكثر اقوى لان السبب في التقدير
منه هو العامل لان في الدار معمم وهو يحتاج الى عامل بخلاف سبب التقدير عند الاول فان
سببه هو الخبر مع ان الخبر موجود وهو في الدار وان كان اسم القائل بعد التقدير خبراً بانه لازم
التقدير (قوله مشتقاً على ماله) فان الاشتغال اعم من ان يكون بطريق المجزئية كما في قوله
من ابوك او على سبيل المجاورة بامر متقدم عليه مثل ازيد قائم او بامر متاخر منه مثل غلام
من جاءك (فرله اي معنى وجب له) اي لداله صدر الكلام والضمير راجع الى المعنى باعتبار الدال
فيكون فيه تسامح (قوله كالاستفهام) وكك القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط
وانما يقتضي الاستفهام ونحوه صدر الكلام لانه يدل على تغيير معنى الجملة فلا بد ان يكون في
اول الكلام ليفهم التغيير من اول الامر ولانه لو لم يورد في اول الكلام لم يفهم انه لتغيير ما قبله
او لتغيير ما سيأتي بعده فيتشوش الذهن (قوله فان معناه هذا ابوك اه) وهذا دفع لشبهة وهي
ان من في من ابوك نكرة فلا يصلح ان يكون مبتدأ ونزل عن ميبوبه جواز كون المبتدأ نكرة
والخبر معرفة اذ كانت النكرة متضمنة للاستفهام والسر فيه انه معرفة ما لا فانه في قوة قولنا هذا
ابوك اذ كان المبتدأ محذوف بالعموم مثل احد في ما اخذ خير منك ولكن اورد في مرتبة الاجمال
وقال من ابوك لان السؤال عن كل فرد فرد على حدة متأل لعدم التناهي (قوله ان ابوك
مبتدأ لكونه معرفة) ومن نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وانما لم يمثل المصداق بالمشال
المتفق عليه وهو قولهم من جاءك فانهم اتفقوا على كون من مبتدأ فيه للاشارة الى ان المختار
منه سبب ميبوبه (قوله او كانا معرفتين) سواء كانا متساويين في التعريف او لا قال مولانا عصموا اكتفى
بقوله او متساويين لكفى فانه اعم من ان يكون التساوي في التعريف او التخصيص فاجاب بانه
لو اكتفى به يتوهم ان يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع انه جاز ان يكون تعريف
احد ههنا ائدا على تعريف الآخر قول هذا التوهم باق في قوله او متساويين فانه يتوهم منه
ان يكون التساوي في مقدار التخصيص فالجواب عنه بانه فصله لتفصيل القسمين وثبات الحكم لكل
منهما على حدة توضيحاً (قوله ولا قرينة على كون اه) لان عند وجود القرينة لا يجب تقديره عليه
كقولهم بنو باندوا بنائنا فان من البين ان بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبره فان المراد منه ان بنو
ابنائنا بنونا لان بنونا بنو ابنائنا لانه ليس بصحيح بحسب المعنى وكقولنا ابو حنيفة ابو يوسف
فان المقصود منه تشبيه الثاني بالاول لا العكس لان ابو حنيفة اعظم منه فيكون المراد ان ابايوسف

مثل أبي حنيفة فأبو يوسف مبتدأ أو أبو حنيفة خبره فان الحكم في جانب الخبر (قوله نحو زيد المنطلق) فانه لا قرينة فيه على كون احدهما مبتدأ نعم القرينة موحودة على كون زيد مبتدأ عند من قال ان الجزئى الحقيقي غير محمول على شئ ولكن النحوي غير قائل بالجزئى الحقيقي فضلا عن ان يكون محمولا وغير محمول فلو كان حال زيد معلوما لنادون حال المنطلق فيقيم زيد المنطلق وان كان بالعكس فيقيم المنطلق زيد فان مناط الفائدة على الخبر (قوله او كانا متساويين) في اصل التخصيص فلو تخصص احدهما دون الاخر فما تخصص فهو مبتدأ دون الاخر مثل ضارب غلام رجل وانما لم يقل ههنا ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ مع انه لابد له من الاعتبار لان عند وجود القرينة ههنا ايض لا يجب تقديمه عليه اكتفاء بما سبق (قوله مثل غلام رجل صالح) وايراد هذا المثال لاجل ان تخصيص احدهما زائد على الاخر فان المبتدأ تخصص برجل لانه مضاف اليه ويكون للمضاف اليه صفة ايض وهي صالح و يحتمل ان يكون صالح مرفوعا على انه صفة الغلام بخلاف الخبر وهو خير منك فان المفضل عليه وان كان معلوما ومضمير المخاطب ولكن المفضل وهو خير في غاية الابهام لانه يشمل الغلام وغيره واما الغلام فقد تخصص عن موغير الغلام ثم تخصص بالرجل الصالح وانما اورد هذا المثال ولم يكتف بالمثال الذي اورد المصنف مع ان فيه ايض تخصيص احدهما وهو افضل مني زائد على الاخر لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب لان زيادة التخصيص فيه اظهر من الزيادة التي في المثال الذي اورد المصنف لما عرفت (قوله رفعا للاشتباه) وان قلت للاشتباه على تقديم كونهما معرفتين مثل زيد المنطلق لان من البين ان المبتدأ هو زيد لانه ذات قلت لو كان المبتدأ هو المنطلق ايض يكون المبتدأ هو الذات المتصف بالانطلاق والخبر هو المسمى بزيد فيكون الخبر حالا من احواله (قوله لجواز قام ابوه زيد) لا يقيم التبع المبتدأ ببدل الفاعل لانه جاز ان يكون زيد في المثال المذكور بدلا عنه لاننا نقول لا يجوز ذلك لانه ح يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان المبتدأ منه مقدم على البدل رتبة فقوله لجواز عملة عدم وجوب التقديم فهو استدلال من رفع التالي على رفع المقدم فقوله لعدم الالتباس بمعنى لعدم الالتباس في قام ابوه زيد وهو ايض استدلال من رفع التالي على رفع المقدم على طريق القياس الاستثنائي (قوله مثل زيد قام) قيل ان الخبر فيه لا يكون فعلا له بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة فلا يكون فعلا له هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض اقول من البين ان الفعل مع فاعله فعل المبتدأ لان قيام زيد يكون فعله فلا بد من تصحيح الاعتراض لانه وقع من بعض الفضلاء فنقول المراد من الفعل في قوله او كان الخبر فعلا هو الفعل الاصطلاحي كما اشار اليه بعض الشارحين فح لا يكون الفعل مع فاعله فعل المبتدأ اي فعل الاصطلاحي لا يقيم اذا كان المراد

من الفعل هو الفعل الاصطلاحي فلا بد ان يقيم او كان الخبر فعلاً بلا ذكر قوله له لعدم وجود الربط
على تقدير قوله له وهو لا نناقول قوله له جار مجرور فلا بد له من متعلق اي اذا كان الخبر
فعلاً ثابتاً له اي فعلاً ثابتاً مفهومه له فالجواب عن الاعتراض ان يقال ان المراد من الفعل هو
الفعل بعصب الصورة كما جعل ابن في ابن زيد مفرد صورة وجملة بحسب المعنى كما سيأتي و
يجاب ايضاً بأنه سيحى ان الجملة الفعلية فعل تسمية للكل باسم جزءه ويمكن الجواب ايضاً بان المراد
من قوله او كان الخبر مسنداً الى المبتدأ والفعل مع فاعله مسند اليه قيل لا بد ان يقول ان كان
الخبر بعد الا ومعناها نحن ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ ح والجواب ان المبتدأ ح مشتمل
على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي ويجاب ايضاً بان حاله يعلم بالمقايضة على ما سبق
لان حال ما بعد الا ومعناها علم فيما سبق على سبيل التكرار ثم اذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره
الفاصل السهم من ان المراد من كون الخبر فعلاً له هو كون الخبر جملة فعلية فاعله الضمير الراجع
الى المبتدأ فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر فعلاً بل جملة من جملة ما لا يعني (قوله في هذه
الصور) ليس الخبر متيد بقوله في هذه الصور والالتكان القيد لغو لان الشرط مغن عنه لانه
اوردته لئلا يتوهم ان الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض او اوردته مجملًا ليقع توطئة
للتفصيل الذي ذكره بقوله اما في الصورة الاولى اه فليس ايراد قوله في هذه الصور لاجل
ان يتم قوله وجب تقديمه لانه تام بدونه فح لا يرد انه لا يحتاج الى ايراد قوله في هذه الصور
لانه ما قال اذا كان كذا وكذا وجب تقديمه يتم الكلام ح ولا يستدعي شيئاً (قوله التبس المبتدأ
بالفاعل) قيل هذا لوصح يلزم ان لا يصح اقائم زيد لا لتباس المبتدأ بالفاعل فلا يصح ح قوله
فان طابقت مفرد اجاز الامر ان وتحقيق جوابه قد سبق في القاعدة المذكورة (قوله او بالبدل
عن الفاعل) لا يقيم نمض ان يكون الزيدان والزيدون في قام الزيدان وقاموا الزيدون به لا
من الفاعل وهو الاف والواو لان البدل يكون متأخراً عن المبدل منه رتبة فيلزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ورتبة وهو غير جائز لاننا نقول الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بشرط التفسير
فيكون كل واحد من الزيدان والزيدون مفسراً له (قوله فزيد مبتدأ) قال مولانا عصم قيل
وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل منه سبب الكتاب على عدم الوجوب صرح قوله
فزيد مبتدأ لا يقيم لم لا يجوز ان يكون زيد فاعل ابن لانه يشبه الفاعل لانه ظرف لاننا نقول شبهة
الفعل انما يعمل اذا اعتمد بشئ من الامور التي نقررت بيننا وهو لم يعتمد بشئ منها (قوله
واحترز به) اي بقوله الخبر المفرد لان الخبر في زيد ابن ابوه جملة (قوله اذ لا يبطل بتأخيرها)
دفع دخله قدر نقرره انه يخرج بقوله ماله صدر الكلام لعدم كون ابن ابوه في صدر الكلام وتقرير
الجواب ان ابن في صدر الجملة التي هي فيها فلا يصح ان يقيم زيد ابوه ابن ثم اعلم ان المصم قال

تضمن وام يقل اشتمل للتفنن (قوله او كان الخبر بتقديمه) وانما زاد قوله بتقدمه لانه لو كان وجود الخبر مصححاً له فيلزم ان يكون رجل في قولنا رجل في الدار مبتدأ لوجود الخبر فيه قيل احترز بقوله بتقدمه من ان يكون الخبر متأخراً مصححاً له كما في زيد قائم فانه لو اخر زيد ح لا يكون زيد مبتدأ بل هو فاعل (قوله من حيث انه مبتدأ) انما زاد قيد الحيثية لان تقدمه ليس مصححاً لذات المبتدأ واللام يكن ذاته قبل تقدم الخبر مع انه ليس كذلك بل هو مصحح لوصف الابتدائية ولا يكون هذا الوصف قبل تقدمه عليه (قوله فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة) قال الفاضل السم فان قلت لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التبص المبتدأ بفاعل الظرف ففي كل من التقديم والتأخير محذور فما وجه ترجيح احدهما على الآخر قلت الفرق ان في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفة غير مفيدة للمعنى بخلاف تأخيرها فانه عند التأخير يخص وتنفيذ الكلام فائدة تامة واحتمال الالتباس ايضاً ليس على السوية بل عند حملها على المبتدأ يكون كلاماً تاماً خبرياً وان هذا الحمل على الفاعلية للظرف يحتمل ان يكون الظرف مقدراً باسم الفاعل وح لم يكن الكلام تاماً فيخرج جانب الابتدائية فكانه لم يلتبس على من حمل كلام المنكلم على التمام انتهى كلامه (قوله فلا يرد على الله عبده متوكل) فقوله عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعلى الله متعلق للخبر ويكون متعلقه ضمير فيه مع انه لا يجب تقديمه على المبتدأ ولكن لا يكون المتعلق تجمعية يمتنع بها تقديمه على الخبر لجوار على الله عبده متوكل فان المراد من التبعية هو التبعية التي يلزم بتقديم المبتدأ على الخبر ضمناً قبل الذكر لفظاً ومعنى وهو منتف في وجه واجيب عنه بوجه آخر بان المراد او كان متعلق الخبر السادس مسدده فلا يردح على الله عبده متوكل او المراد او كان متعلق الخبر ضمير في المبتدأ اذا كان الخبر ظرفاً فلا يردح ايضاً على الله عبده متوكل ولقائل ان يقول ان صحة الابتدائية يتوقف على تقديم الخبر ونقديم الخبر يتوقف على صحة الابتدائية فيلزم الدور وهو بطل ويمكن الجواب بان الموقوف عليه لصحة الابتدائية تقديم ذات الخبر من غير الناز الى وصف الخبرية والخبر بوصف الخبرية يتوقف عليها لا ذانه فلا بدور (قوله من ان المفتوحة الواقعة مع اسمها) واشار بهذا الى المسامحة التي في عبارة المص لان كلامه انه كانت كلمة ان مستداً مع انها لا يقع مبتدأ بداً منه فالمراد ان الخبر خبر عما يترتب عن ان (قوله اذ في تأخيرها خوف لبس) لا يقيم لو اخر وقيل انك قائم عندي ليس فيه خوف اللبس لان من البين كونها ان المكسورة لوقوعها في صدر الكلام لاننا نقول الكلام في انه حين التأخير لوجعل انك قائم مبتدأ بحمله في تأويل المفرد وعندي خبره يلزم خوف الالتباس في اللفظ او في الكتابة اما التام في فظ واما الاول فلان الفتحة اخف على اللسان فامتكلم اذا تكلم بها بالفتحة يحتمل ان لا يعلم انها مخاطب انه قرأها بالفتح او بالكسر وايضاً يحتمل ان يعمل

المخاطب على نطق اللسان للمتكلم لان صدر الكلام ليس الاموضع ان المكسورة وانما قال خربت
 اللبس ولم يقل اللبس لان قولنا انك قائم عندي في التقدير انك قائم ثبتت او ثابت عندي فيكون
 المحكم في جانب الخبر قطعا فيكون انك قائم مبتدأ وعندي خبره فلا التباس ظاهر ولكن خوف اللبس
 بان يكونها في صدر الكلام (قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه) قيد به نصحيها لتقليل
 قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمر قائم (قوله ويستعمل ذلك
 على وجهين) قيل هذا يشكل بقولناهما عالم وجاهل لان العطف فيه واجب واجيب بان الكلام فيما
 اذا كان الخبر عنه واحدا صورة ومعنى وفي الماشال المذكور يمكن ان الخبر عنه متعدد حقيقة لان
 معناه احدهما عالم والاخر جاهل (قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مر) فانه حالة متوسطة بين
 الحلاوة والحموضة وانما يكونان خبرا واحدا حقيقة لعدم حمل كل منهما على المبتدأ بل المحمول
 عليه هو المجموع لا يقيم اذا كان الخبر هو المجموع فكيف يجمع اجزاء الاعراب على كل واحد منهما لانا
 نقول اذا كان كل واحد من اجزاء الخبر صالحا للاعراب لم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا له
 فجمع اجزائه الاعراب على كل منهما (قوله ترك العطف اولى) لعدم التعدد في الحقيقة (قوله وجوز
 العطف) فيقيم هذا حمل وحامض بالعطف فالعطف مجرد تعدد في التلفظ ولكن يكون الحمل بعد
 الهدف لا يقيم قوله ترك العطف اولى بجمع بالجواز فلا احتياج الى بيانه على حدة لانا نقول انفراد
 بالاولى هو الجواز في ضمن الرحمان اي جوار ترك العطف على سبيل الرحمان ونظر بعض النحاة
 انما يكون في مجرد الجواز مع قطع النظر عن كونه راجعا ويمكن ان يقال ابد هذا اجل قوله
 ونظر بعض النحاة الى ضرورة التعدد فيبينهما فرق بمن في ضمن الرحمان (قوله فلا فتصار عليه
 لذلك) اي فلا فتصار على غير العطف لاجل انه لا خفاء به اولان المتعدد بالعطف ليس بخبر بل
 من توابعه (قوله معنى الشرط) والاضافة بيانية اولامية (قوله وهو سببية الاول للثاني) اي الشرط
 هو التعلق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقيق الثاني والمحكم يتحقق الثاني فالاول
 نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثاني نحو ان كان النهار موجه فالشمس
 طالعة وقوله نعم وما بكم من نعمة فمن الله من قبيل الثاني (قوله فلا يرد عليه وما بكم اه)
 ووروده بان الشرط سبب والجزاء مسبب فكون النعمة ملصقة بهم ليس سببا لكونها من
 الله نعم وهو ضرورة بان كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا لان يحكم انها من الله
 ثم لما كان المشهور عند النحويين في معنى الشرط هو سببية الاولى للثاني وهو اذهب اليه
 جمهور النحاة فاحتاج الى قوله ان للمحكم به (قوله فيشيه المبتدأ الشرط في سببيته الخبر)
 والمحكم به قال الفاضل السمع فيه بحث اذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستلزم هذا
 التفرع فانه يجوز ان يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شيء آخر غير الخبر انتهى

كلامه وذلك لان الثاني في قوله وهو سببية الاول للثاني لا يلزم ان يكون خبرا اقول الكلام في القسم الاول من المبتدأ والخبر وهما متلازمان فسببيته للخبر حاصل وان كان له سببية بالنسبة الى شئ آخر ايضاً فيصح تفريع الشئ (قوله الى مجرد تضمنه) وهذا القول لدفع الاعتراض الوارد على قوله فيصح دخول الفاء في الخبر وتقديره ان يقوم اما ان تقصداً للدلالة على ذلك المعنى او لم يقصد وعلى الاول يحسب دخول الفاء في خبره وعلى الثاني يجب عدم دخول الفاء فيه فح كيف يصح قوله فيصح دخول الفاء في خبره فلما قال نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ انه اذا وقع ذلك لانه ان اهتم بشرط شئ فح يجب دخول الفاء وان اعتبر بشرط لا شئ يجب عدمه وان اعتبر بشرط شئ يصح دخولها فيه بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين اي دخول الفاء وعدمه ليسا بضروريين (قوله في اللفظ) متعلق بالدلالة اي اذا قصد دلالة لفظ المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط على ذلك المعنى الذي هو سببية الاول للثاني (قوله واما اذا لم يقصد) بان يقصد عدمه بقراءة التقابل وهي قوله نذر الى مجرد تضمنه (قوله بفعل او ظرف) والفعل بعم شبه الفعل كاهم الفاعل والمفعول فانهما اذا وقعا صلة الموصول يقعان جملة فانهما نامتين في الموضعين احدهما في القسم الثاني من المبتدأ والاخر في هذا الموضع وكلك الظرف اذا وقع صلة الموصول يكون مقدر ابا الفعل فيكون جملة قطعاً بخلاف الظرف الذي هو خبر المبتدأ كما في زيد في الدار فان فيه خلاف على ما سبق ولهذا قال او ظرفية مآولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق (قوله الموصوف به) اي بالاسم الموصول المذكور لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه (قوله بهما اي باحدهما) وانما قدرا لمضاف لان المكره لا يكون موصوفة بهما معا بل يكون موصوفة باحدهما (قوله الذي يا بيني) الاغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال (قوله ان في الدار) ليست لفظة اول التردد بل للتحضير بين العبارتين (قوله فقولنا نع قل ان الموت الذي نرزون منه فانه ملا فيكم) فقولنا الموت موصوف بالاسم الموصول المذكور وهو الذي تفرون لا يقيم ان الموت لا يكون مبتدأ ههنا بل هو اسم ان لانا فقولنا اسم في الحقيقة مبتدأ لانها من دواخل المبتدأ والخبر لا يقال ليس الاول سببا للثاني في الاية المذكورة لان فرار زيد مثلاً عن الموت لا يكون سبباً لملاقاته الموت لانا نقول الاول سبب للحكم به فيها لانه اذا فرعن الموت ثم لاقاه فيحكم عليه بان هذا هو الموت الذي انت تفرون منه (قوله واما مثال اسم المضاف) لا يقيم لا احتياج الى ايراد المثال له لان قوله كل رجل ياتيني اه مثال له لان الكل مضاف الى رجل لانا نقول ان الكل لا يصح ان يقع مبتدأ فامبتدأ هو ما دخوله وهو لتعميم الماخول (قوله اذا دخلا على المبتدأ الذي اه) فيه انهما اذا دخلا على المبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره ايضاً مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص الصحة

بالاتفاق والجواب ان منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الصحة لان نفى العام يستلزم نفى الخاص (قوله لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اي الجملة الشرطية لا يكون الاخبارية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا قيل الدليل لا يثبت المدعى لان اخر احدهما الكلام من الخبرية الى الانشائية لا يستلزم ازالة المشابهة وهي مجببة الاول للثاني لانه جاز بقاء المشابهة مع ذلك واجيب بان المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخبري وهي السببية الكاملة فيكون المراد من المشابهة لمنغية في قوله تزيلان تلك المشابهة هو المشابهة الكاملة وهي التي كانت في الكلام الخبري واجيب ايضا بانه اذا صار الكلام من الخبري الى الانشائي فيصير المشابهة ح ضعيفة لان في الاول يكون مشابهة الكلام الخبري الى الخبري وفي الثاني يكون مشابهة الانشائي الى الخبري لا يقال ان ضعف المشابهة لا يستلزم ازالة التماثل ان المدعى هو ازالتهما لاننا نقول اذا صارت المشابهة ضعيفة فكانها غير موجودة (قوله لا مطلقا) اي لا مطلقا مانع بالاتفاق (قوله ويؤيد) قوله نعم ان الذين كفروا وما نواها) وانما جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا لانه يحتمل ان يكون قوله فلن نقبل من متفرعات الخبر والخبر محذوف وهو توهم بلا فائدة فيكون فلن تقبل توهم مما يتفرع على الخبر وفيه ما لا يخفى (قوله واعلموا انما غنمتم) وكلمة ما يحتمل ان يكون موصولة وان يكون موصوفة وعلى الاول يكون المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم الموصول بفعل وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم المنكرة الموصوفة بفعل لان ما الموصوفة لا يكون الانكرة وكك كلمة ما في قوله ما يعضي يحتمل الاحتمالين (قوله فوالله ما فارقتكم قاليا) وكلمة ما نافية وقاليا ليس هو باعنى لفارقتي بكم بل هو قضاء الله تع فسوف يكون اي يظهر (قوله لقيام قرينة) اللام للوقت لا للاجل والعللة لان قيام القرينة مصحح لا مقتض ولا داع ولكن هذا اذا كان مصححا فجاز ان يكون اللام للاجل ايضا (قوله لفظية او عقلية) وهما مجروران بجعلهما صفة لقرينة ويحتمل ان نصب على الحالية لان الحال من المضاف اليه جائز عند جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل ان نصب على ان يكونا مفعولين لفعل محذوف اي صواء كانت لفظية او عقلية (قوله وقد يجب حذفه) ولو كان هذا القول اعتراضا على المصم بانه لم يذكره هنا وجوب حذف المبتدأ فجوابه ان موضع بيان النعت ليس هذا الموضوع بل موضعه في بحث النعت ولكن المصم لم يذكره في شئ من الموضوعين لان كتابه مختصر وكثير من الاشياء لم يذكر فيه ولكن يحتمل ان يكون قول الشمر عن راعن جانب المصم بانه لم يذكره اقلته وايراد قد يشعر اليه لان قد للتقليل في المضارع وقيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام وقوله الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد هو فيكون من باب حواذف الخبر (قوله اذا قطع النعت بالرفع) اي بسبب الرفع اي اذا قطع النعت اي

الصفة اي الامر الذي يدل فحوى الكلام على انه صفة وقطع النعت بان يشترك عنه اعراب الصفة
واجري عليه اعراب اخر كما في الحمد لله اهل الحمد فان ط الكلام يستدعي ان يقرأ اهل الحمد
بالكسر بجعله صفة لله نعم فاذا قطع بالرفع فينتقل ذهن السامع الى انه في الاصل وصف ثم غير لان
التركيب واقع في صورة الوصف و تغير الكلام لا يكون بلا قصد وغرض فالغرض ههنا هو المدح
فيجب حذف المبتدأ لانه لو ذكر وقيل هو اهل الحمد لم يفهم المدح منه بل ينسب الذم الى
انه جملة مثل الحمد لله فيكون مبتدأ وخبراً وانما لم يقطع بالنسب لانه لا يكون خبر مبتدأ
مخدوف بل هو مفعول لفعل مخدوف اي اعني اهل الحمد (قوله لقصد المدح) واعترض بان المدح
حاصل على نقد يرجمه على الصفة اي ذم وكك الذم والترحم وهو ظاهراً لثبوتها لتعريفه لقصد
المدح واجيب بان المدح حاصل على نداء ير الصفة بدون افادة التحصن منه وعلى تقدير كونه خبر
المبتدأ يكون المحضر مفاداً له لان تعريف المسند والمسند اليه يقتضي حصر المسند اليه في المسند
(قوله والذم او غير ذلك) كالترحم اما الذم فكما اذا قطع السارق بالرفع في قولنا مررت بزيد
السارق اي هو السارق وكما اذا قطع الرجيم في اعود بالله من الشيطان الرجيم اي هو الرجيم واما
الترحم فكما اذا قطع المسكين بالرفع في قولنا مررت بزيد المسكين وكما اذا قطع آخاك بالرفع
في قولنا ضربت زيدا آخاك بان يقرأ اخوك (قوله اي المبتدأ المخدوف جوازاً) انما زاد هذا
القول لظاهر المسامحة التي في عبارة المصنف لان من البين ان المبتدأ المخدوف جوازاً ليس
قول المستعمل (قوله المجرى للملال) وقوله المبصر صفة للمستعمل كما يكون الرفع صفة له
ويحتمل ان يكون قوله المبصر للملال معنى المستعمل وقوله الرفع صوته عند ابصاره ببيان
الواقع لانهم يرفعون صوته في هذا المثل (قوله غالباً) اي في غالب الاوقات وهو متعلق بقوله
المستعملين لا بالعادة (قوله ولثلاثاً يتوهم نصب الهلال) وذلك لان الاصل في الكلمة الواحدة
ان يكون على الوقف فاذا ريد الوقف فيه فيذهب الوهم الى انه كان منصوباً بان تقديره
رايت الهلال فحذف الفعل لضيق الوقت فم لا يكون مدائن فيه واما عند اتيان القسم لا يتوهم
ذلك لان اخر الكلمة هو الهاء فلا يكون الوقف الا على الهاء لان الوقف لا يكون الا في اخر الكلمة
لا في وسطها (قوله اي حذفاً جائزاً) اشار به الى ان الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل ويكون
صفة لمفعول المطلق المخدوف (قوله من غير اقامة شئ مقامه) لانه لو اقيم شئ مقامه فم يكون حذفه
واجباً كما ياتي (قوله على المذهب الصحيح) الفاء في قوله فاذا السبع المتعقيب بلا مهلة انما قال
ذلك لانه قال بعضهم ان اذا ظرف مكان فيكون اذا جبر لقوله السبع اي خرجت فمكانى السبع اي
السبع حاصل في مكاني فم لا يرد انه لا معنى لقوله خرجت فمكانى السبع فمعناه بالفارسية برون
آمدن من پس در مكان آمدن منست سبج لكن هذا المذهب ليس مما نعتن فيه لان كلا منافي جواز

حذف الخبر وعلى التقدير المذكور لا يكون الخبر محذوفاً لان الخبر ح وهو اذا ظرف مكان (قوله
 اولها المبتدأ) اي الاول من اربعة الانواب اي اربعة المواضع موضع المبتدأ افع يصب
 حمل المبتدأ على قوله اولها (قوله كما في قوله ولو لا الشعراء) فقوله الشعر مبتدأ وقوله
 يندري مع فاعله وهو الضمير الراجع الى الشعر خبره (قوله اي لولا وجوده) فقوله وجد فعل
 وجب حذفه قيل وجه ضعف هذا المذهب ان حذف الفعل انما يكون واجبا اذا وقع في جواب
 القسم او كان بعده مفسر وليس هو من اثنين القسمين (قوله كان مصدرا صورة) اي كان مصدر
 بتسبب الصورة كما يكون مصدر بحسب المعنى ايض (قوله اوبنا ويله) اي اذا كان صورته
 مصدرا بالتأويل (قوله منسوب) اي متعلقا الى الفاعل والمفعول كليهما وليس المراد منه المضاف
 لانه لم يجر ان يكون الشئ الواحد مضافا الى شيئين (قوله او كان اسم تفصيل) وانما لم يقل
 او اسم تفصيل بل زاد قوله كان حتى لا يتوهم انه معطوف على قوله حال اي او بعده اسم تفصيل
 وايض لا يتوهم انه معطوف على قوله الفاعل اي منسوب الى اسم تفصيل (قوله مثل ذهابي
 راجلا) هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف الى الفاعل اي الى ضمير الفاعل فلا يرد انه ليس ههنا
 مضافا الى الفاعل (قوله وضرب زيد فايما) هذا المثال يحتمل ان يكون مثالا لمصدر المضاف الى
 الفاعل فيكون معناه ح بالنار سية زدن زيد در حالتي است كه زيد قائم است ويحتمل ان يكون
 مثالا لمصدر المضاف الى المفعول فمعناه ح بالنار سية زدن زيد در حالتي است كه زيد قائم است
 ولهذا اقال اذا كان زيد مفعولا به ولكن هذا المثال لما حتمل ان يكون مثالا لهما فلمواكتفى بهذا
 المثال لا يحتاج الى المثال الاول (قوله وان ضربت زيد فايما) هذا مثال للمصدر الذي هو ما أول
 بان (قوله واكثر شربي السويق) هذا مثال لاسم لتفصيل الذي هو مضاف الى المصدر المذكور
 اي المضاف الى الفاعل او المفعول به او كليهما لا يقيم ان المصدر او رد المثال الذي فيه مصدر منسوب
 الى الفاعل او المفعول او كليهما بقوله مثل ضربت زيد فايما فلا حاجة الى ما ذكره الشم بقوله مثل
 ذهابي راجلا لانا نقول اراد ان يذكر لكواحد من المصدر المنسوب الى الفاعل او المفعول مثالا
 على وجهه ويجعل مثال المصدر مثالا للمصدر المنسوب اليهما مع انه يحتمل ان يكون مثالا لمصدر
 المنسوب الى كل واحد منهما ايض (قوله واخطب ما يكون الامير قائما) هذا مثال لاسم التفصيل
 الذي هو مضاف الى المصدر الاول بكلمة ما لانها مصدرية اي احسن خطابة الامير حال كونه قائما
 لفاعله فان الخطباء في الزمان السابق كانوا اسلاطينا واسراء لانهم كانوا عالمين (قوله اذا اردت
 الحال عن المفعول) وهو الضمير البارز في يلا بسه لان الحال اذا كان عن الفاعل فلا يتحدج عامل
 الحال وعامل صاحبه لان عامل صاحبه هو المصدر وعامل الحال هو يلا بس والضمير في يلا بس ضمير
 المفعول لانه راجع اليه بخلاف الضمير في يلا بسني فانه ضمير الفاعل لانه راجع اليه فلا يرد ان قائما

في بلا بسني قائما حال من المفعول لا من الفاعل (قوله اولى) اي نقلا بوجه اولي مما ذكره
 للبصريون (قوله الذي ضربت قائما زيد اي ضربته) فيكون ذو الحال موصوفا بربوبته وقرينة
 الدالة عليه هي زيد وهو خبر اقوله الذي فالقرينة تكون دالة لان النقل حاكم بان صاحب
 الحال هو زيد لا هو والذي ليس هو في التركيب فالمراد من يلا به في المثال المذكور هو بلا بسنه
 بقرينة زيد اقبله (قوله كما نقول راشدا مهديا اي مر راشدا مهديا) وفي هذا المثال كما يكون عامل
 الحال محذوف فاكذلك في الحال ايض محذوف وهو انت فهذا المثال يكون مثالا لحذف ذي الحال
 وحذف عامل الحال جميعا الا انه اراد ايراد المثال لكل منهما على حد فح يصح قوله ثم نقول حذف
 المفعول الذي اء (قوله من متعلقات المبتدأ) فيكون معناه عند الكوفيين ضرب زيد في وقت
 القيام حاصل (قوله ويلزم مهم حذف الخبر من غير مدحى مسد) وذلك لان قائما لما كان من متعلقات
 المبتدأ فلا يصح ان يقوم مقام الخبر لان الخبر انما يكون بعد تمام المبتدأ فينبغي ان يكون ما
 يقوم مقامه ايض كذلك (قوله وتقييد المبتدأ المقصص عمومه اء) اي يلزم مهم ايض تقييد المبتدأ
 الذي يكون المقصص عمومه بدليل الاستعمال اي هذا التركيب استعمال عام في استعمالهم
 فان المصدر والمضاف اذا كان مبتدأ يصير جنسا معرفة فيكون المقصود منه عمومه (قوله ضرب
 زيد اضربه قائما) وفيه نكلف لان مصدر العامل في قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصولة فيلزم حذف
 الموصوف مع بعض اجزاء الصلة دون بعض آخر وهو معموله الذي هو الحال فيكون معناه ما ضربني اياه
 الا هذا الضرب المتيقن مع انهم لم يجوزوا حذف الموصول مع بعض الصلة (قوله لكونه بمعنى الفعل)
 وهذا لان فع ما يقيم ان المبتدأ لا يكون بلا خبر الا ترى ان القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر لان فيه
 معنى الفعل ايضا (قوله مثل كل رجل وضيعته) اعلم ان قوله وضيعته معطوف على كل رجل باعتبار
 انه معطوف على الصمير الذي في الخبر لان هذا الصمير راجع الى كل رجل وهذا مفعول مالم بسم فاعلمه الخبر
 ولقائل ان يقول انه اذا كان معطوفا على الصمير الذي في الخبر فيلزم العطف على الصمير المرفوع
 المتصل وهو غير جائز لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمتصل ولا بغيره الا ان يقال انما لا يجوز
 ذلك اذا لم يكن عطفا راجعا الى شيء آخر مالا كما فيمانحن فيه (قوله فهذا الخبر واجب حذفه)
 هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فالخبر هو قوله وضيعته اي مع ضيعته قيل عليه فالخبر ح
 هو مع لان الضيغة عطف على المبتدأ فيكون مبتدأ ويكون الخبر هو مع وهو غير جائز لعدم اعراب
 المرفوع فيه واجيب بان اعراب الرفع انتقل منه الى مدخوله كما في قوله تع لو كان فيهما الاله الا الله
 الاية فان الاية الصفة والموصوف هو آلهة مع انيا ليست بمرفوعة بل روعها انتقل الى مدخولها
 وان قلت ليس في مع اعراب الرفع حتى ينتقل اليه بل فيه اعراب النصب لانه ظرف وهو مخصص فقلت
 لمع حيثيتان فانه مرفوع من حيث انه خبر ومنصوب من حيث انه ظرف كما في زيد عندك فان

فندك مرفوع من حيث انه خبر مع انه اعرف ايظا قيل الضمير في ضيعته اما راجع الى كل رجل
 رجل وكل منها غير جائز لانه لا يحصل على كلا التقديرين غرضنا وهو كون كل واحد من الناس
 مقرون بصيغة واجيب بان المراد في هذا المحل هو الفصل اي هذا الرجل مقرون بصيغة وذلك
 الرجل مقرون بصيغة ولكن يمتنع ذلك التفصيل لعدم التناهي فاورد بصورة الاجمال (قوله
 لان القسم موضع تخفيف) هذا القول يحتمل ان يكون علته لما قبله ويحتمل ان يكون علته لوجوب
 حذف الخبر من هذا التركيب اما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله فالكثرة يناسب التخفيف (قوله
 اي من المرفوعات خبر ان) فيكون لفظ منها مقدر في مبارته فقوله خبر ان مبتدأ ومنها خبره
 وهذا كلامه يشعر بان هذا مرفوع على حدة كما هو من باب البصريين وليس من قسم المبتدأ والخبر
 كما هو من باب الكوفيين لا يقيم اذا كان المقصود هذا فلم لم يورد المص لفظ منها كما اورد في المبتدأ
 والخبر لانا نقول انما لم يورده ليتناول كلامه كلا المذهبين وان لم يكن من باب الكوفيين مراد المص
 (قوله اي اشباهها) فيكون الاخوات بمعنى الاشياء المشابهة الاخوات بالاخت (قوله لما شبه الفعل
 المتعدي) اي شابهت له استعمالا فكم ان الفعل المتعدي يلزمه ايمان احدهما فاعل والآخر مفعول
 كك هذه الحروف يلزمها ايمان والمراد انهما شابه الفعل المتعدي لفظا ومعنى اما لفظا فلنكون
 كل واحد منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعدي واما معنى فلنكون كل واحد منهما بمعنى الفعل
 فان معنى ان حقت لانها للتحقيق ومعنى كان شبهت وعلى هذا القياس (قوله رفعا ونصبا مثله) اي
 مثل الفعل المتعدي لكنها يعمل خلافا لنها فرع الفعل المتعدي فينبغي ان يكون عملها ايظا فرعاً لعمله
 (قوله اي شيء اذ) وانما قال ذلك تنبيها على ان المتعدي في المسند وهو المسند الى شيء آخر سواء كان
 ذلك الشيء اسمه او فاعله (قوله احد هذه الحروف) وانما قدر لفظ الاحد حتى لا ينقض التعريف
 بقائم في قولنا ان زيد قائم لانه لا يكون مسندا بعدد خول هذه الحروف بل هو مسند بعدد خول
 احد او لائق ان يقول المعروف اما مجموع خبر ان وخبر اخواتها وخبر ان واخواتها على سبيل التوزيع
 لا سبيل الى الاول لان معناه ح ان خبر ان واخواتها اي مجموعهما هو المسند بعدد خول احد هذه
 الحروف وهذا المعنى غير صحيح ولا سبيل الى الثاني ايضم باعتبار لفظ الاخوات لان الاخوات ايضم
 جمع فلا يجوز ان يقر خبر اخوات ان هو المسند بعدد خول احد هذه الحروف والجواب بتقدير لفظ
 الاحد هذه في جانب المعروف ايضا بان يقر خبر ان وخبر احد اخوات ان هو المسند بعدد خول احد
 هذه الحروف (قوله عليهما) لا يقال لظ ان يقر عليه لانهما لان الكلام في المسند لا في المسند اليه
 ايضاً لانا نقول هذا انما يرد اذا كان الضمير في عليهما راجعاً الى الاسم والخبر وما اذا كان راجعاً الى
 خبر ان واخواتها كما فعله المص فلا قبالة خبر ان خبرهما خبر واحد من حيث ان كل ما يقع خبر ان نفع
 خبر اخواتها ايضاً راجع الضمير المفرد اليه ويجوز ارجاع الضمير التثنية اليه ايظا من حيث انه

٢٦٨
 ١٠٠
 ١٠٠
 ١٠٠
 ١٠٠

شيئين ظاهرهما كمالا في النون المزيدين فانه يصح ارجاع ضمير المفرد اليهما من حيث انهما سبب
 واحد وبصح ارجاع ضمير التثنية اليهما ايضا من حيث انهما شيان واذا عرفت هذا فظهر منه ضعف
 ما ذكره مولانا عصم حيث قال قوله عليهما اي على المسند وشيى اخر ولا يخفى ان المفهوم
 من العبارة دخول هذه الحروف على المسند نقلا على المسند وشيى اخر وان كان صحيحا في الواقع
 ولا حاجة الى الحسل عليه فلا ولي الاقتصار على ما هو المتبادر انتهى كلامه وقد ذكرنا
 ان كون عليه متبادرا لا عليهما م (فولد لفظا او معني) قال الكوفيون ان هذه الحروف لا تعمل
 في الخبر بل تعمل في الاسم فقط اضعف عدلها وقال البصريون يعمل هذه الحروف فيهما معالان
 اثرها وهو تأكيد مضمون الجملة باق وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجزئين
 ولا يخفى ان هذا التأثير وهو تأكيد مضمون الجملة تأثير معنوي فعجازا ان يؤثر
 في الخبر ناثيرا معنويا ويمكن ان يراد من التأثير هو التأثير التقديري والمحلي كما هو الظاهر
 لكونه مقابلا للمعطى فلا يردح ان الاثر المعنوي كالتأكيد مثلا قد يحصل في صيغة الفاعل هذه
 الحروف مع ان خبر ما ح خبر المبتدأ (قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه) وذائدة
 قيد الحبيبة ان يقوم في قولنا ان زيد يقوم مما دخل عليه ان بهذا المعنى وامان حيث اسناده
 الى ابوه فلا فظهر ح ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان يقوم ههنا ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
 اصلا فلا وجه لتقييده بالحبيبة انتهى كلامه اقول الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل
 المذكور انه جعل قوله في في قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده اشارة الى المثال
 المذكور فان يقوم فيه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا بل انما دخل على جملة يقرم
 ابوه بان يكون ابرار الاثر عليه لان يقرم فيه مسندا الى ابوه دون الى الضمير الراجع الى زيد
 فلا وجه لتقييده بالحبيبة ولكن كون ههنا اشارة الى المثال المذكور به غاية البعد بل لفظ
 ههنا في عرفهم يكون اشارة الى الباب او المبحث او المقام ولا من لفظ فيه موضع ههنا لو كان
 المقص هو الاشارة الى المثال المذكور كما لا يخفى (فوه ههنا) اشارة الى خبران واخواتها
 فالمعنى ان يقوم ههنا اي في خبران واخواتها من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه
 اه وامان حيث اسناده الى الضمير الراجع الى زيد فهو مما يدخل عليه ان بهذا المعنى
 بان يقوم ان زيد يقوم بدون ذكر ابوه على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام (قوله ويلزم منه
 استدراك قوله اه) لانه اذا كان المراد بالمسند هو المسند الى اصداء هذه الحروف فيكون اسناده
 بعد دخول هذه الحروف فظا فخرج بقولنا مسندا الى اسماء هذه الحروف خبر كان وخبر المبتدأ
 وغيرهما فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف قال مولانا عصم انما يلزم الاستدراك
 اذا لوحظ هذا القول بعد الجواب وهو قوله مسند الى اسماء هذه الحروف لما مر من ان كل ما هو

مسند الى اسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قطعاً واما اذا اوجز هذا القول
 قبله اي هو المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسماء هذه الحروف لا يلزم الاستدراك
 لجواز ان لا يكون القيد الثاني مغنياً عن الاول انتهى حاصل كلامه اقول مراد الشئ منه هو عدم
 الاحتياج الى هذه العبارة لطلب الاختصار في المتكسر كانت بعدة او قبله ثم اقول قوله ويلزم
 منه استدراك اي وايضاً يلزم منه ان فيكون مضافاً على قوله فلا يحتاج الى كلام مستأنف لبيان
 الاستحالة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من انه عطف على قوله يجب فيكون المعنى ولا حاجة الى
 ان يلزم منه ولا خفاء في صراحته واللائق ان يقول على انه يلزم ان انتهى كلامه (قوله فلا يحتاج
 الى ان يجب عنه) يعني ان الجواب المذكور سابقاً يعني من هذا الجواب فان المتبادر من المسند
 هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وما حملته الشئ من معنى الدخول فهو معنى
 متبادر من اللفظ متعارف بين القوم كذا قبل (قوله فيحتاج الى ناويل الجملة بالاسم) واما اذا
 لم يرد من المسند الاسم المسند فمع لا يحتاج الى هذا التاويل قال مولانا عصم لم لا يجوز ان يكون
 المعروف خاصاً وهو خبر ان كان مفرداً كما كان المتعارف في خبر المبتدأ هو الخبر المفرد انتهى كلامه
 اقول لا يقدح تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ لذكر خبر الجملة بعدة بقوله والخبر قد يكون
 جملة وليس في خبر ان كذا لك لانا نقول لم لا يجوز ان يكتفى بالخبر الجملة في خبر ان بقوله
 وامره كمر خبر المبتدأ اي في اقسامه واحكامه وشرائطه فتأمل ثم اقول ناويل الجملة بالاسم
 لابد منه سواء اريد من المستند الاسم المسند او لا وذلك لان خبر ان من المرفوعات وهي قسم من
 الاسم فيحتاج الى التاويل المذكور قطعاً فلا ولي ان يقيم الجواب المذكور بقوله المراد بالمسند
 الاسم المسند لا يتحسم مادة الشبهة بالكلمة لصدقه على قائم في قولنا ان زيد ابوه قائم وان
 زيد افائم ابوه لانه اسم الا ان يقيم ان مراد الشئ من قوله فيحتاج الى ناويل الجملة بالاسم انه اذا
 نوقش وقيل ان خبر ان اذا كان جملة فهو ليس باسم فلا بدح ان يقيم في الجواب ان الاسم اعم
 من الحقيقي والحكمي ولا يعني بتاويل الجملة بالاسم الا ان يقيم ان المتبادر من الاسم هو الاسم
 الحقيقي ويجب حمل الانفاذ في التعريفات على المعنى المتبادر فالجواب بان المراد بالمسند هو
 الاسم المسند ليس على ما ينبغي لايقيم ان وجوب حمل الانفاذ على المتبادر انما يكون عند عدم
 القرينة وكون خبر ان من المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على ان المراد من الاسم
 في تعريف خبر ان واخواتها هو الاسم اعم من الحقيقي والحكمي لانا نقول هذه القرينة يكون
 قرينة مصححة لان يراد من الاسم الواقع في التعريف هو الاسم اعم من الحقيقي والحكمي مع انه
 لابد في ذلك من القرينة وهي خبر موجودة وهنا (قوله مثل فانم في ان زيد افائم) وهذا المثال
 قرينة على ان المراد بخبر ان واخواتها هو خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف

هو دخول احد هذه الحروف كما لا يخفى (قوله وفي احكامه من كونه واحدا) انما كان ذلك من اقسامه بان كان واحدا من اقسامه واحد والاخر متعدد الخ كما يكون واحدا من اقسامه مفردا والاخر جملة اه الا ان الشك عندهما من احكامه لان اللفظ في الاقسام ان يكون بين الاقسام معاندة وتضاد وههنا ليس كذلك لانه يجمع الواحد بالمتعدد لان الواحد اذا ركب يصير متعددا وايضا يكون الواحد والمتعدد مشتبا ومختلا ونحو ذلك لا يمكن ان يجمع المفرد بالجملة وايضا لا يجمع النكرة مع المعرفة (قوله ولا يحدف لا اذا علم) اي لا يحدف السائد الا اذا قام القرينة بما في هذا الحكم ايضا هو شريك بخبر المبتدأ (قوله والمراد ان امره) والحاصل ان المراد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ انه اذا وقع شيء خبر ان حكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود الشرط ان لم يمنع مانع وليس المراد منه ان كل ما يصح ان يقع خبرا مبتدأ يصح ان يقع خبرا ان حتى يرد انه يجوز ان يقر اي زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقر ان زيد وان من ابوك لان ان للتحقيق واين للاستفهام فبينهما تناف وما قبل في وجهه من ان كل واحد من ان واين يقتضي صدر الكلام فلم يبق الصدر عند دخول ان على الاستفهام ليس بشيء لان ان وقعت في صدر كلامه وهو ايسر زيد وكذلك ايسر وقع في صدر كلامه كما قال المصنف واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل ايسر ثم ما قبل ان ارادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر لان ان يقر المراد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ ان كل ما يصح ان يقع خبر المبتدأ يصح ان يقع خبرا ان الا اذا كان متضمنا للاستفهام وامثاله مما في حيز المنع وهو على ما بينا حاصل كلام الشئ (قوله وان من اباك) ومراده قدس مرة ان ايسر في ايسر زيد يقع خبر المبتدأ ولا يقع خبر ان عند سيبويه والمصنف معا وكذلك من في من ابوك وقع خبر المبتدأ عند غير سيبويه وغير المصنف ولا يقع خبر ان فلا يجوز ان يقر كل ما يقع خبر المبتدأ يجوز ان يقع خبرا ان فاذا عرفت ذلك فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا من ان قوله ان من اباك ايراد على مناهب غير سيبويه من ان من في من ابوك خبر وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مناهب سيبويه انتهى كلامه (قوله الا في تقديمه) اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه لا متناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فلا يردح ما قيل حق العبارة ان يقر الا في التقديم بدون الضمير لانه استثناء من وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول بان الضمير في تقديمه راجع الى المتكلم لا الى الخبر بعيد كما لا يخفى (قوله كما ينصرف في معمولي الفعل) بتقديم المنصم على المرفوع وبتقديم المفعول على الفعل لان الفعل قوي في العمل فيعمل هو اكان المفعول مقاد ماعليه او مخر اعنه (قوله لنقصانها عن درجة للفعل) اي في العمل (قوله الا ان يكون الخبر ظرفا) هذا الاستثناء من الاستثناء الاول كما اشار الشئ اليه في تفسيره بقوله اي ليس امره كما مر خبر المبتدأ قيل الا لازم منه ان حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم

اذا كان ظرف فاع انه ليس كذلك لان الخبر الظرفي ان يقتضيه ما له صدر الكلام ولا يجوز نقله نحو
 ان زيد القى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يتم اللام له صدر الكلام في غير باب ان
 (قوله ان من البيان لسكر) فقوله من البيان خبر ظرف لانه جار ومجرور ومعناه بالفارسية ان
 حملته بيانست هراينه سكر يعني اين بيان وكلاميكه ميگوئي از جمله سكر است (قوله وان من
 الشعر لحكمة) معناه بالفارسية از جمله شعر است هراينه حكمت يعني اين شعر توحكمات است
 يعني مطابق نفس الامرات (قوله لتو معهم في الظرف) لانه لا يوجد شيء كان خاليا من الظرف
 لان كل شيء انما يكون في زمان او مكان وانما همى الجار والمجرور ظرفا يجرى مجرى
 الظرف لمناسبة بالظرف اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور (قوله خذوا الكاينة لنفي الجنس)
 وان قلت الاولى نقل يرا المتعلق بدون الالف واللام كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع لان
 الالف واللام في اسم الفاعل بمعنى الذي والتي فيلزم حذف الموصول وهي التي مع بعض
 اجزاء الصلة وهو كائنة وعدم حذف بعض الآخر وهو قوله لنفي الجنس وهو غير جائز عند
 البصريين قلت الشم جوز حذف الموصول مع بعض اجزاء الصلة وجعله صفة للالتى لنفي الجنس
 لان كلمة لا علم فيجب ان يكون صفتها معرفة ايظا فلما اورد ما بالالف واللام واما اذا كان
 المتعلق بدون الالف واللام فيجب نصبه ح بناء على المألوية بان يجعل حالا من كلمة لانها
 مفعول معنى اي خبر ثبت لا الكائنة وهذا تكلف فيمتنع نصبها مع جعلها صفة للالان كلمة
 لا معرفة لانها علم وكائنة التى بدون الالف واللام نكرة (قوله اي لنفي صفة) قيل اذا قيل لارجل
 فتقدير لارجل موجود فليس فيه نفي صفة الجنس لان الخبر اذا كان من الافعال العامة فلا يتم
 ح انما لنفي صفة الجنس فان نفي الوجود مثلا يكون نفي الذات حقيقة وان كان الوجود صفة في
 نفس الامر فالاولى ان يتم ان كلمة لا قد يكون لنفي الجنس كما في لارجل موجود او ثابت او
 غير صاهما يكون الخبر من الافعال العامة وقد يكون لنفي صفة الجنس كما في لارجل قائم ويمكن
 تقريره بعبارة اخرى بان كلمة لا كما يكون لنفي صفة الجنس كذلك يكون لنفي الجنس نفسه كما
 ذكرنا قبل و حمل قوله لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لا يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود
 ولو حمل على نفي الجنس لا يتم فيما لنفي صفة الجنس فلا بد في التسمية بما لا حظة حال بعض
 الافراد وح يصح حمل عبارة المصم على ظاهرها ولا حاجة الى صرفه عنه وهذا التقرير لمولانا عصم
 اقول يمكن ان يتم في لارجل موجود وفي لارجل قائم معانفي صفة ولكن في الاول يكون نفي
 صفة الجنس يستلزم نفي الجنس وفي الثاني ليس كذلك بل فيه نفي صفة حقيقة فلا اشكال ح اصلا
 (قوله هو المسند بعد خوله) اي اصاله لا بالتبعية بقريضة ذكر التوابع بعد ما فلا يرد نتول لارجل
 حيا في الدار (قوله لا احتمال حذف الخبر) اي لارجل في الدار موجود لان خبر لا يحذف كثيرا

هذا هو الوجه في حذف الخبر في هذه المواضع

وايضاً الاعراب لا يكون ظاهراً في قوله في الدار فيحتمل الصفة ايضاً فيكون مثال المصم اولاً لان
المصم من الممثال هو التوضيح فالمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه
احتمال واحد وانما غير الاسم ايضاً كالحبر ولم يقل لارجل ظريف لان مجرد تشييراً بالخبر غير كاف
لان قوله ظريف يحتمل ان يكون صفة لرجل على ان يكون محمولاً على محله بخلاف ما اذا غير
الاسم فانه ح يضيّر معرباً لان اسم لا اذا كان مضافاً فهو معرب واليه اشار بقوله بخلاف ما ذكرناه
لا يقيم قد جاوز في المعرب ايضاً الحمل على المحل فمحال ان يكون ظريف صفة في هذا المثال ايضاً
لانا نقول المتبادر في المعرب هو الحمل على اللفظ فان الحمل على المحل فيه خلاف اللفظ فانه قول
بعضهم و اشار الشم المدفعه بقوله على ما هو اللفظ لا يقيم اذا قيل لارجل ظريف فيمتنع ان يكون ظريف
مرفوعاً على انه محمول على محل رجل لان رفعه ليس الا للابتدائية ولا يصح ان يقع رجل مبتدأ
لانه نكرة لا نأقول موصلاً لان يقع مبتدأ لانه تدحيس بالعموم مثل ما احد خير منك (قوله لا غارف
ظريف) بان كانت ظرفاً مقيدة بالدار (قوله ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه)
وهو الحال وهذا دليل لقوله لا غارف ظرف غريف ولا حال وذلك لان معناه ح انه لا غلام رحل في الدار
ظريفاً ومعناه انه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فيلزم من هذا انظرافته في غير الدار
وهو غير جائز اذا استعمل الظرافة بمعناها فيكون معنى المثال ح انه لا غلام رجل ظريف حال
كونه في الدار اي لا يكون متصفاً باحد هما بان كان ظريفاً ولم يكن في الدار او بالعكس اذا لم يكن
متصفاً بكليهما فان قلت قوله ان الظرافة لا تتقيد بالظرف مم لصدق قولهم صار زيد ظريفاً
فصار ظرافة زيد ح مقيدة بالزمان قلت المراد من قوله ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ان
الظرافة لا تتقيد بهذا الظرف وهو الدار ونحوه هذا الظرف اعني الحال او يتول المراد منه ان مبدء
الظرافة اي الظرف بالطبع لا يتقيد بالظرف ونحوه وليس المراد منه ان اثر الظرافة لا يتقيد
ا ح حتى يقيم انه يشكل بقولنا صار زيد ظريفاً لانه يقتضي جواز كون زيد ظريفاً في وقت و
عدم كونه ظريفاً في وقت آخر ثم المتبادر من الظرافة في كلام المصم هو الظرافة في نفس
الامر المستعمل بمعناها لا الظرافة المستعملة بمعنى التكلف ولهذا جملته الشم عليه فما قال
الفاضل السمع مولانا عصمة الله من انه اذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية اعني
التكلف في اللباس والطعام والكلام ونحوها يجوز بتقيدها بنفي الدار من جملة ما لا يعني
(قوله لئلا يلزم الكذب ا) لان نفي ظرافة جنس غلام لارجل كذب فان النكرة في
صياق النفي تقييد العموم وايضاً نفي جنس غلام لارجل عن كونه في الدار كذب ايضاً بخلاف
ما اذا اجتمع الظريف مع الدار لا يقيم نفي هذا المجموع من جنس غلام لارجل كذب ايضاً وغير
محمول عليه لانا نقول نعم لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام لارجل اقرب الى الصدق

من نفي واحد منهما منه كما لا يخفى لا يقيم لم لا يجوز ان يكون قولنا لا فلام رجل ظريف رفع
 لايجاب الكلبي فيجتمع بالايجاب الجزئي فلا يلزم الكذب لانا نقل وقع في النكرة في سياق النفي
 صور السالبة التامة فلا يكون رفع الايجاب الكلبي (قوله وليكون مثالا لنوعي اد) اشارة الى
 ان الخبر نوعان الظرف وغيره وقيل ايراد قوله فيها اشارة الى ان خبر لا يكون متعدد ايضا
 قال الفاضل السم قوله وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ولولم يقيده النوعين بالظرف
 وغيره ليتناول المتعدد ايضا لكان اولى انتهى كلامه وهذا كلام وقع من مولانا عصم وتبعه الفاضل
 المذكور وحاصل كلامه انه لو قال الشم وليكون مثالا لنوعي خبرها بدون ذكر قوله الظرف وغيره
 لكان اولى لان التعرض للخبر المتعدد اخرج الى الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل
 لانه حينئذ ما اذا كان الخبر ظرفا وغيره وما اذا كان الخبر متعددا ايضا اقول اذا كان هذا اشارة
 الى الخبر الظرف وغيره فيكون اشارة الى تعدد خبر لا يضم فلا يحتاج الى ما ذكره الفاضل السم
 ولكن لما كان الكلام في الخبر الظرف وغيره فلهذا خصهما بالذكر وتعدد الخبر لا يلزم فلام الشم يشعر
 بتعدد الخبر ايضا على ان التعدد مما لا خفاء به فلا يحتاج الى البيان لان اهم لا وخبرها مبتدأ
 وخبر حقيقة وقد مر ان خبر المبتدأ قد يكون متعدد الا يقيم ان خبر غير الظرف لا يشمل إلا للخبر
 المتعدد الذي هو غير الظرف ولا يشمل خبر المبتدأ الذي هو ظرف لانا نقول يشمل قوله خبرها
 الظرف (قوله لدلالة النفي عليه) لان النفي يدل على المنفي ومن قاعدتهم انه اذا لم يكن قرينة
 على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرينة على العموم اي على الافعال العامة فهذه لا يكون
 قرينة على الخصوص فان اختيار واحد من الافعال الخاصة دون الاخرى ترجيح بلا مرجح فهو ح قرينة
 على العموم وقيل لان النفي يدل على المنفي والمنفي هو رفع الوجود فيدل على الوجود الذي
 هو من الافعال العامة وقال صاحب الكشاف ان لا اله الا الله يتم بدون الخبر لانه في الاصل الله اله
 بالفارسية الله پروردگار است فهذا التركيب يتم لانه مضمون المسند والمُسند اليه فعند ايراد آية
 الحصر وهي الا لا يدل الا على الحصر الذي بين المسند والمُسند اليه لا على نفي موجود كما يتم قوله
 انما الله اله واحد وانما اله الا الله لان انما للمحصر فلا يدل على الوجود بل يدل على الحصر الذي بين المسند
 والمُسند اليه واجيب عنه بان تقيد بوجود فيه لاجل المعدولية لان كلمة لا تطلب المعمول لا
 لاجل انه لا يتم معناه بخلاف انما الاسم لانه لا يطلب المعمول (قوله فيقولون معنى قولهم لا اله الا الله)
 فيكون كلمة لا في لا اله ولا مال بمعنى انتفى فيكون لا اسم قبل فيجب ان يكون متخولا لاح
 مرفوعا وقد زينه المصنف ان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة وايضا نصب الاسم بعد لا يدل
 على فساد هذا القول لان اسم الغعل الذي بمعنى فعل اللازم لا ينصب ما بعده الا ان الشم لم يلتفت
 الى ترتيب المصنف لانه يجوز ان يكون ثابتة لا تنفى كما يكون يائنة لا دعوى ويكون فاعل الفعل

هو الضمير المجهول المميز بالمنصوب بعد ما كذا ذكره مولانا عظم قال الفاضل السمع مولانا عظمة الله
قوله فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفي الامل والمال فان قلت فيكون لاح اسم فعل
لازم فما وجه نصب مدخول لا اذا كان مضافا قلت لانم كون الاسم فعل بل يجوز ان يكون نائبة له
كنيا بـ حرف النداء فانه نائب ٧ دعوا انتهى كلامه وهو اخذ كلامه من كلام مولانا عصم ولكن انت
خبير بسماجته (قوله وعلى لتقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون
الخبر) فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل الرجل لان الرجل مبني وتابع المبني تابع لمحل
واما في مثل لا غلام رجل غريف وقائم فرغ غريف وقائم محمول على انه صفة باعتبار كون غلام
رجل مبتدأ (قوله والدخول على المبتدأ والخبر) لا يقيم كلامه يقتضي ان يكون الاسم قبل دخولهما
مبتدأ وهو بطلان النكرة لان تقع مبتدأ لاننا نقول المراد من قوله والدخول على المبتدأ هو الدخول
على ما يصلح لان يقع مبتدأ وخبر والنكرة تصلح ان تقع مبتدأ بعد دخول لا لتخصيصه بالعموم ح مثل
ما احدث خير منك (قوله وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم) قال الفاضل
السمع في قوله وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد ابوه قائم قال بعض المنققين
قد عرفت ما يمنعك عن القبول وهو ان المراد بالدخول وروده عليه لا يراثر الاثر لظواهر
معني ولا شك انها اثرت معنى في ابوه باعتبار نفى قيامه قلنا الاثر المقصود معنى هو انفى عن زيد
كون ابوه قائما لانفى القيام عن الاب فيصح ان يقيم انه لم يكن وروده على ابوه لا يراثر هذا
الاثر معنى فتأمل انتهى كلامه اقول الجواب عن كلام بعض المحققين وهو مولانا عصم بانه وان كان
ايراث الاثر في ابوه ولكن ليس هذا في ابوه فقط بل في ابوه قائم وذلك لان ابوه من حيث ذاته
مسند اليه لقائم ليس مما يدخل عليه ما بهذا المعنى بل انما دخلت على حملة ابوه قائم وهذه
الجملة مسند لا مسند اليه فيجاء الفاضل السمع بقوله قلنا الاثر المقصود ليس بشيء كما لا يخفى
(قوله وانما اتى بالنكرة بعد لان لا لا يعمل اه) فهذا اشارة الى ان لا لا يعمل الا في النكرة
لا يقيم لما اورد المثال لما المعرفة فيتموهم ح ان ما لا يدخل الا على المعرفة وليس كذلك لاننا نقول
الاصل في المسند اليه هو المعرفة فالمص اورد الاصل وترك فرعه ولما اورد المثال للامن
النكرة التي هي الفرع فيحتاج الى نكتة ح فلهذا تعرض الش بهما وقال انه اتى بالنكرة بعد لا
ا (قوله ما هذا الا بشرأ) بايراد الالف بعد لقدم القراءة بدون الالف (قوله اي عمل
ليس) لا يقيم ان العمل لم يسبق من قبل فكيف يصح ارجاعه اليه لاننا نقول انما اخذ العمل من
اسناد الاسم الى كناية لا ولان لا يعمل له في العمل فارجع اليه قد سبق حكما
لا يقيم هذا المثال الا على عمل لا ولا ولا يدل على عمل ليس لاننا نقول المراد من قوله وهو
اي عمل اي عمل لا عمل لا عمل ليس في لا دون ما شاذا لكن الش والمص بين حاصل المعنى

هو ضمير المجهول المميز بالمنصوب بعد ما كذا ذكره مولانا عظمة الله

او نقول ان عمل ما ولا وليس متحد فما ذكر اذا دل على عمل ما ولا يدل على عمل ليس ايضاً .
 (قوله ما ذ قليل) وايراد القليل بعد : اشارة الى ان المراد من الشاذ ما يكون محالاً
 للاستعمال وموافقاً للقياس (قوله مطلقاً) اي لنفى الماضي والحال والمستقبل وقد يكون ليس
 نفي المطلق ايضاً لكنه قليل (قوله على مورد السماع) واموانه لا يدخل الاعلى النكرة
 (قوله لا براح لي) فان البراح اهم لامرفوخ ونكرة ايضاً فعلم ان لا يعمل في النكرة وقوله لي
 خبره فان قلت لم لا يجوز ان يكون البراح مبتدأ ورفعه بالا مبتدأئية كما هو عند بني تميم
 لان رفعه انما يكون بكلمة لا اذ كان الاعراب في الخبر ظاهراً ومهنا ليس كك وما قيل في جوابه
 ان براح نكرة فهي لا تصلح ان تقع مبتدأ مرفوعة لانه يجوز تخصيصه بالعموم مثل ما اخبر
 بذلك او تخصيصه بتقديم الخبر لان تقديم الخبر جائز الا ان يقع الظان الشاعر الغصيص ذهب الى
 المذهب الاصح وهو مذهب المجازيين فانهم لم يذهبوا الى عدم عمل لا يدل عمله على مورد السماع
 بان يعمل في النكرة فقط قال قدس سره في الحاشية الصدا الاعراض والبراح لازوال والضمير في
 نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي باعراض عنه انتهى كلامه (قوله
 ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس) لانه اذا كان لنفيه لا يجوز فيما بعدهما الرفع ما لم يتكرر كلمة
 لا ولا تكرار في البيت اقول الرفع ليس متغرياً على التكرير حتى يلزم من نفي التكرير عدم
 الرفع فيه بل رفعه مشروط بالمعرفة والمفصول بينه وبين لا فلا بدح ان يقع لانه اذا كان لنفى
 الجنس لا يجوز فيما بعدهما الرفع ما لم يكن معرفة او مفصولاً بينه وبين لا وهو ليس بمعرفة ولا
 مفصول الا ان الشئ نفي اللازم الذي هو التكرير ولانه جزاء الشرط ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
 فهو نفي على قياس الاستثنائي وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم اي لا يجوز الرفع
 فيه لانه لو جاز لكان معرفة او مفصولاً واللازم بطسبب انتفاء لازمه الذي هو التكرير فالملزوم
 مثله ويمكن ايضاً ان يقع ان الاسم مهنا معرفة حكماً لانه نكرة مخصصة مثل ما اخبر بذلك في
 يصح قوله لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز كما لا يخفى (بقوله اعلم ان المراد بالمسند والمسند
 اليه) فيل لا حاجة الى هذا البيان لانه ذكره سابقاً في اول المرقوعات في تعريف الفاعل واجيب
 بانه اراد ان يشير اليه في اخرها ايضاً كما اشار اليه اولاً اقول هذا الكلام اعم من كلامه الاول لان
 مراده فيما سبق انما يكون في المسند اليه فقط لا مطلقاً بل في المسند اليه للفعل ومهنا يكون كلامه
 في المسند والمسند اليه اعم من ان يكون المسند اليه للفعل او لافان قلت المسند اليه فيما سبق ايضاً
 اعم من ان يكون للفعل او لاحد قال فيما سبق وكذا في جميع حدود المرقوعات والمنصوبات
 والمحذورات قلت هذا مجمل وما ذكره هنا تفصيل بعد الاحمال وهو جائز (قوله لما فرغ من المرقوعات
 شرع في المنصوبات) فان قيل ليس الفرغ من المرقوعات سبباً للشرع في المنصوبات فلم يصح

من الشريعة قلنا لان ان يكون هذا الشرطية لزومية بل يمكن ان يكون اتفاقية وح لا اشكال
 ولئن سلمنا كونها لزومية لكن لا نسلم ان يكون لزومها قليلا لا يجوز ان يكون عاديا فان كان
 عاديا فلا اشكال ايضاً ولو سلم ان لزومها عقلي فقلنا لما ارتكبت المصم بان يبحث عن المنصوبات
 بعد الفراغ عن مباحث المرفوعات فلما فرع عنها ازم الشرع فيها بشرط ارتكابه لذلك (قوله
 وقد مهأه) اي قدم بحث المنصوبات على المجرورات لكثرة مبحثها من المفاعيل والملحقات
 بها وانما لم يتعرض الى تقديم المرفوعات عليها لانه لا يحتاج الى البيان لانها عمدة بخلاف
 المنصوبات والمجرورات فانها فضلة لا يقيم انما قدم المنصوبات عليها ومائة المترتيب الذي
 قد سبق في قوله وانواعه رفع ونصب وجر رفع لا يحتاج الى علة اخرى للمتقديم لاننا نقول
 ننقل الكلام اليه فنقول لم قدم المنصوبات على المجرورات في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
 فالشم تعرض به بهذا ليكون ذلك وجه تقديم المنصوب عليه في قوله وانواعه رفع ونصب وجر
 (قوله ولخفة النصب) لا يقيم الخفة انما يكون في افراد النصب لا في مبحثه مع ان المقصود منها
 وجه تقديم مبحثها على مبحثها لاننا نقول نعم لكن لما يلائم تقديم افرادها على افرادها كما
 مر فالمناسب ان يقدم مبحثها على مبحثها ايضاً (قوله فقال المنصوبات) وايراد المفرد بصيغة
 الجمع للأشارة الى تعدد المنصوبات اي هذا باب المنصوبات فيكون المنصوبات ح خبر مبتدأ
 المحذوف على سبيل المجاز بحذف المضاف الذي هو الباب واقامة المضاف اليه مقامه ويحتمل
 ان يكون المنصوبات مبتدأ وما بعده ما خبرها والضمير راجع الى المنصوب لا الى
 المنصوبات لان الضمير مفرد مذكر فلا يصح ارجاعه اليها وان قلت لم لم يقل هي حتى يرجع
 الى المنصوبات قلت لان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد لانها لو كانت معرفة فلا يخ
 ام لا يكون المعروف مجموع الافراد من حيث المجموع او كل واحد منها او بعض الافراد دون
 البعض لا سبيل الى الاول لان المفعولية كالفاعلية ليست ثابتة لمجموع الافراد من حيث
 المجموع لان مجموعها لم يقع مفعولا في شيء من التراكميب ولا سبيل الى الثاني لانه يلزم ان يكون
 التعريف اعم من المعروف لان المعروف لو كان زيد مثلاً فهو مبني على لعمرو مثلاً مع ان التعريف
 يصدق على عمرو وغيره ايضاً ولا سبيل الى الثالث لانه يلزم ان لا يكون التعريف مساوياً
 للمعرف ح وايضاً يلزم الترجيح بلا مرجح لان نسبة كل واحد من الافراد مساوياً للملاخر
 لا يقيم كما لا يخ التعريف للافراد فك لا يجوز التعريف للمفرد ايضاً وعلى تقدير ارجاعه الى
 المنصوب يلزم التعريف للمفرد لان المنصوب فرد واحد من المنصوبات لا نأقول المنصوب كما يطلق
 على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته ايضاً فالمنصوب منها جنس المنصوب وطبيعته
 لا فرد لا يقيم كما لا يخ لكون الواحد جنس وطبيعته فكذلك للجمع ايضاً فجاز ارجاع الضمير اليه

الى جنس الجمع وطبيعته لاننا نقول ح يلزم ان لا يكون التعريف جامعاً لان فرد الجمع تلتزم بمثل
فيكون قوله ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية فلا يصدق على زيد في رأيت
زيداً لانه لا يكون فرد الجمع بل هو فرد لطبيعة الواحد (قوله قد نبين شرحه) من ان الضمير
راجع الى المنصب الذي في ضمن المنصوبات وان المراد من الاشتغال على علم المفعولية هو ان
يكون الاسم موصوفاً بها لظاوتها وتندبر او محلاً (قوله مفعولاً حقيقياً وحكماً) والمنعول الحقيقي
كالفاعل الخمسة فالنصب فيها علامة للمفعول الحقيقي والمنعول الحكمي كالحال والتمييز وان
وغيرها فالنصب فيها علامة للمفعول الحكمي (قوله وهي اربع المتحة والكسرة) لا يقيم كل واحد من
الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف اليه ايضاً فلا يكون علامة للمفعول كما في مررت بمسلمات
ومررت باحمد فان الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول بل للمضاف اليه لان مررت
مضافاً الى احمد ومسلمات بواسطة حرف الجر لفظاً كما في مررت بزيد لاننا نقول قيد الحيشية
معتبرة فالامتنياز بينهما بقيد الحيشية اي ان المراد بللم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولاً
من حيث انها علامة كون الاسم مفعولاً ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول
بدون وصف المفعولية فاذا عرفت ذلك فضمير هي راجع الى المطلق لا المقيد اي علامة كون
الاسم مفعولاً لا من حيث انه مفعول ويصح ارجاعه الى المقيد لكن المراد من الكسرة والفتحة
والالف والياء من حيث انها في المفعول بوصف المفعولية (قوله اي من المنصب) والاول
باعتبار انه هو المقصود بالذات والثاني باعتبار انه قريب (قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول
عليه) اي على المفعول اللغوي الذي بالفارسية كرده شدة لان ضرباً في ضربت ضرباً مفعول
للمتكلم بخلاف المفاعيل الباقية فانها ليست مفعولاً للمتكلم فلا يصح اطلاق المفعول عليها واذ
عرفت ذلك فلا يرد انه اذا لم يصح اطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب
فيها علامة المفعولية لان عدم اطلاق المفعول اللغوي عليها لا ينافي اطلاق المفعول الاصطلاحي
عليها قيل يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية ايضاً مثل كرهت كراهتي
و ضربته نادياً لان الكراهية والتاديب في كراهتي وتاديباً مفعول للمتكلم وكذلك قولنا
فعلت الضرب والتاديب واجيب بان اطلاق المفعول اللغوي على افراد المفعول المطلق لازم واما
اطلاقه على افراد المفاعيل الباقية فغير لازم بل اطلاق المفعول اللغوي على الاربع بالنسبة
الى بعض افرادها دون البعض فالفرق بينهما بالضرورة وعدمه فظهر من هذا الجواب وجه ايراد
المطلق فيه وعدم ايراده في المنعول الباقية لانه يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق
افراد المفعول المطلق ولكن لا يصح اطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع افراد المفاعيل الباقية
كما في ضربت زيداً فان زيداً لا يكون مفعولاً لغوياً للمتكلم فان قلت صحة اطلاق المفعول على

الضرب مثلاً باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلاً بخلاف المفعول الرابع فانه ليس في جميعها كذلك وما القول ان تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضح على انه كذا ذكره مولانا عصم (قوله لا بعد تقييد ما) قيل لابد ان يصدق عليه المفعول المفعول ايضاً والالزام صدق المقييد بدون المطلق وهو باق يقيم الكلام في الاطلاق فلانم بالمان المقييد بدون المطلق لاننا نقول مبنى جم الزعم صدق المطلق على تقدير جواز صدق المقييد انما يكون على فهم مع ان الكلام في صحة اطلاق المطلق المستفاد من قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة افعال الجواب اننا لانم ذلك بل اللازم ح هو صدق المقييد بدون المقييد الآخر وذلك لان المطلق وهو بالانذار صيغة كرهه في وواعم من ان يكون نفسه بان يكون نفس الشيء مفعولاً او كان مفعولاً في المكان او في الزمان او لاجله او عليه كما في المفعول به فجميع ذلك افراد الطبيعة الله كونه فالمراد من قوله لا يصح اطلاق صيغة المفعول هو المفعول الذي كان المفعول يعني كرهه في نفسه فهو قابل للمفعول الباقي فلا يكون صدقاً مستلزماً لصدق هذا المقابل ولكن المطلق مودود فيهما لا محالة ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بان معدوله وفيه وبد في المفعول البقية لا يكون قيداً حتى يلزم صدق المقييد بدون المطلق بل هذا الامر مغيرة في نفس الامري صغيرة المعام وهو المفعول (قوله فاعل فعل) والفاعل اهم من ان يكون حقيقة او حكماً ليدخل ضرباً في ضرب باعلى صيغة مجهول فانه قيل ضرب زيد باعلى صيغة المجهول فيكون زيد ح فاعلاً حكماً لا يقيم يا بلى من هذا التعميم قوله قيامه به لان في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام لاننا نقول المفعول هو قيام المفعول المطلق بالفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق فلا منافاة بينهما لا يقيم قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه فيلزم ما مر من الالباء المذكور لاننا نقول ان الزعم غير معتبر ثم اعلم ان تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي منه سب مجمل انه شبه مولانا عصب قدس سره وقال مولانا عصم لا يحتاج الى هذا التعديل لادخال ضرباً في قولنا ضرب زيد ضرباً دائماً صيغة المجهول لانه لما قال الشارح والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لان يكون مؤثراً فيه موجد اياه لا يرد في ضرباً في ضرباً دائماً صيغة المجهول لان زيد في المثال المذكور يصير مضر وبافلا يكون زيداً موجد المضر ودية بل يصح اسناد المضر ودية اليه في لا يحتاج الى التعميم المذكور انتهى كلامه اقول يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي لادخال ضرباً في ضرباً دائماً صيغة المجهول حتى يقيم اسناد الفعل الى الفاعل لان المفعول لا يكون التعميم كيف يصح ان يقيم اسناد الفعل الى الفاعل كما يحتاج لادخال ضرباً في ضرباً دائماً الى شيئين هما التعميم المذكور ونانية ما جعل الفعل بمعنى القيام المذكور لا بمعنى اليجاد

واما قوله مات زيد مونا وامثاله انما يحتاج الى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل (قوله بحيث ينصح اسناد اليه) اي على تقدير ان يكون الاسناد بطريق الاثبات والمراد ان الاسناد اعم من ان يكون بطريق النفي والاثبات فلا يرد الاشكال عليه. اما ما ضربت ضربا شديدا (قوله فلا يرد مثل مات مونا) وكلك لا يرد مثل قال زيد قول (قوله واما ما ضربت ضربا شديدا) وهو المسمى بالدال ليكون الكلام على سبيل الحقيقة والا لا يحتاج اليه لانهم يدلقون دقات المد لولات المطابقة على الدال تجوز او بالعكس ايضاً فيدلقون على لفظ الضرب في ضربت ضربا اثر فاعل الفعل تجوزا كما يقولون ذلك في المفاعيل الباقية لعدم زيادة لفظ الاسم فيه او اكتفاء المفاعيل الباقية على المفعول المطلق في زيادة لفظ الاسم لاينا في ذلك وقال بعض المشرحين وانما قدر الاسم مهادون في المفاعيل الباقية لاننا نحتاج الى تقديره مهادون في المفاعيل الباقية لانه لو لم يقدر مهادون فيصديق التعريف على ضرب الثاني في قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه مفعول فاعل فعل المذكور بمعنى لان مفعول الفاعل هو الحدث والفعل يشتمله ولكنه ليس باسم فيخرج به ورد ذلك بانه ح يشكّل على ضرب الثاني في قولنا زيد ضارب ضارب مع انه اسم لا يقيم المراد بضرب الثاني اما لفظ اوله الذي هو الضرب وايا ما كان لاجته الى لفظ الاسم اما اذا كان المراد به لفظه فلانه لم يفعل فاعل لفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد منه مدلوله الذي هو الضرب فلانه مفعول مطلق فلا يصح الاعتراض عليه لاننا نقول المراد هو الثاني ولازم انه مفعول مطلق وانما يكون كك لو عبر عنه بلفظ لاسم واما اذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولا مطلقا (قوله ويدخل فيها المصادر كلها) اي سواء كان فعله مذكورا ولا فقولنا مذكورا يرجع ما ليس فعله مذكورا ثم المراد بالمذكور اهم من ان يكون لفظا او تقديرا فيدخل فيه مثل سقيا ورعا (قوله نحو ضربته ضربا) فانه مذكور حقيقة (قوله نحو ضرب الوراق) اي فاخبره بضرب الوراق فانه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار (قوله واسما فيه معنى الفعل) عطف على قوله مذكور يعني ان الفعل المذكور يشتمل المصدر المملوق والمقتدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع كذا ذكره مولانا عاصم واذا كان قوله او اسما فيه معنى الفعل معطوفا على مذكور في قوله وهو اهم من ان يكون مذكورا حقيقة يكون معناه او اسما فيه معنى الفعل حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه او حكما كذا اذا كان مقدرا (قوله اشتمال الكل على الجزاء) فمعنى قوله الفعل بمعناه ان معناه التضمني بمعناه المطابقي لان معناه المطابقي لا يثبت به تفسير الشئ ويحتمل عبارة المصدر تفسيره فلا جدشة فانهم جعلوا فسادا التعريف قرينة وبداهة فساد اولي ان يكون قرينة عليه لا يرد ان حمل الالفاظ في التعريف على ظاهره لا يجب قيل هذا التعريف لا يصدق على الاسم المطلق النوعي والعددي لان معناه زائد على معناه النوعي

فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه واجيب بان المراد من احتمال الفعل معناه اعم من ان يشتمل معناه المطا بقى او التضمني فهو مشتمل لمعناه التضمني قيل هذا التعريف لا يصدق على انواعها في قولنا ضربت انواعا واجيب بان معناه ايض ان معنى الفعل مشتمل على مفهوم المفعول المطلق بل المراد ان معناه مشتمل على افراد فلا اشكال ح لان افراد الانواع في قولنا ضربت انواعا عامي افراد الضرب ويشتمل معنى الفعل افراد وبهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد على المفعول المطلق الخومي والعددي ايضا لان افراد المفعول المطلق الخومي والعددي هي افراد الجملوس ومعنى الفعل يشتمل افراد قيل هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في هائله معنى الفعل مثل ضربني ضربا فان معنى الفعل ليس مشتملا على معناه بل هيئه قالا ولي ان يعمم عن الحقيقي والحكمي واورد هذا المناقشة مولانا عصم بكلام لا يناصر الشم الفصيح المصدق حيث قال غفل الشم عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه احتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا انتهى كلامه والجواب عنه بان المصدر في قوة ان مع الفعل فيكون قولنا ضربني به معنى ان نضرب لا يتم اذا كان المصدر في قوة ان مع الفعل فيكون الذي هو مفعول مطلق ايضا في قوة ان مع الفعل فح لا يكون معنى الفعل مشتملا على معناه لاننا نقول ليس مطلق المصدر في قوة ان مع الفعل بل المصدر العامل في قوة ان مع الفعل ان قلت هذا التعريف لا يصدق على نبا تا في قولنا انبت الله نباتا لان انبت لا يشتمل معنى النبات بل يشتمل معنى الانبات التي هو المصدر المتعدي قلت المراد ان معنى الفعل مشتمل على نفس المفعول المطلق او على ملزومه فان الانبات ملزوم النبات قيل هذا التعريف لا يصدق على صوت حمار في قولنا مررت به فاذا له صوت صوت حمار لان معنى الفعل وهو صوت زيد لا يشمل صوت الحمار والجواب انه من قبيل تسمية المشبه به باسم المشبه اي يصوت صوتا كصوت حمار فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه لا المشبه به فح لا يرد الاشكال على قولنا ضربته ضرب الامير ايضا لان معناه ضربته ضربا كضرب الامير وبهذا لا ينتقض التعريف على موطن في قولنا ضربته موظلا لانه ايضا مفعول مطلق مجازي من قبيل تسمية آلة الشيء باسم ذلك الشيء او نقول المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف اي ضربته ضرب موظلي ضربته ضربا كضرب موظ (قوله لكنه ليس مشتملا عليه معنى الفعل) قال مولانا عصم ان معنى الفعل يشتمل معناه لان التأديب هو عين الضرب وبالعكس انتهى كلامه وقال مولانا عصم كلاما يندفع به كلام مولانا المذكور وهو ان الضرب وان كان هو التأديب بحسب الحقيقة لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب بل من حيث انه ملة له انتهى كلامه والحاصل ان التأديب وان كان عين الضرب

بحسب تحقق الخارجي الا ان مفهوم الفعل لا يكون مشتملا على معنى تاديبا لان معنى الضرب غير معنى التاديب وان كان متحدين في الخارج فاذا قلنا الانسان ناطق فمفهوم الانسان غير مفهوم الناطق مع كونهما متحدين في الخارج لا يقال قد قالوا ان الضرب سبب التاديب فكيف يصح ما ذكره مولانا عيب من انه لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه ملته له لاننا نقول الضرب سبب له في الخارج والتاديب سبب له بمعنى انه علة غائية له كذا قالوا فلا منافات ويمكن ان يقيم في دفع لشبهة المذكورة ان المراد من التاديب في قولنا ضربته تاديبا هو التاديب من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فلا يكون التاديب عين الضرب لانه صفة المضروب بخلاف التاديب لا يقيم فيلزم ح ان يكون المفعول هو تاديبا لا تاديبا مع انه لا يصح ان يقال ضربته تاديبا لعدم شرط حذف اللام من المفعول له ح لان فاعل الفعل هو المتكلم وفاعل التاديب هو المضروب لا نأقول وان لم يصح ان يقيم ضربته تاديبا ولكن يصح ان يقيم ضربته للتاديب نعم حذف اللام بحسب زعمه اذا اقيم الملزوم مقام اللازم بان يقيم ضربته تاديبا لوجود شرط حذف اللام ح (قوله وكك خرج به) اي بقوله بمعناه لا بغيره زائد وهو ان يكون المفعول المطلق بيانا للفعل كما اخرج به بعض الشارحين به (قوله فان المكراهة اعتبارين) اي للمكراهة التي في كراهتي اعتبارين لا لكراهتي اعتبارين فواحد من الاعتبارين كون الكراهة بحسب قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل احده ذلك الفعل الى الفاعل فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه والاعتبار الآخر كون الكراهة بحسب وقع عليها فعل الكراهة فمعناه على الاعتبار الاول بالفارسية مكروه شمردم من مكروه شمردني وعلى الاعتبار الثاني مكروه شمردم من مكروه شمردني واذا امرت هذا التفصيل فلا يرد ان كلام الشرح من قوله فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول يدل على ان في كراهتي اعتبارين لاني كراهت كراهة مع ان قوله فان للمكراهة اعتبارين اذ يدل على ان في كراهتي كراهة اعتبارين (قوله فاذا ذكرت) اي كراهتي بعد الفعل بالاعتبار الاول اي بملاحظة المعنى الاول في كراهتي كما يكون اعتبار المعنى الاول في كراهتي كراهة على سبيل الحقيقة لان الكراهة بحسب قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل احده اليه فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه فيكون كراهتي مفهوم مطلقا فمعناه بالفارسية مكروه شمردم من مكروه شمردني خود يعني مكروه شمردن خود مكروه شمردم ته مكروه شمردن ديگري فيكون مفعولا مطلقا لاتحاد الكراهتين ذاك فاذا امرت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة فلا يرد انه اذا اشتق منها فعل فلا بد ان يكون الاعمى مشتقا وكراهتي مشتقا منه مع انه ليس كذلك بل المشتق منه هو الكراهة وايضا لا يرد ان يقول كما في قولك كراهتي كراهتي موضع قوله كما في كراهتي ثم اعلم ان تلك هي الصيغة في قوله

فهو في الموضوعين يشعر بان يقرء فاذا ذكرت بفعل الخطاب في الموضوعين ولكن لو قرء ذكرت بصيغة المذكر لكان له وجه فلا ينافي بالضمير المذكر كما لا يخفى على المتأمل (قوله فهو منهم به) فمعناه بانها باقراره مكررة شمر د م من مكررة شمر د ن خود را فيكون منهم به انرا الكرايين ج بالذات ويمكن دفع النقص بعبارة اخرى بان يقر المراد ما فعله فاعل فعل باعتبار ذلك ان يكون اثر ذلك الفعل ولا شك ان كراهتي ليس اثر الكراهية المذكورة بل هو اثر الفعل آخر وقع عليه وان قصد بكرايتي ما يكون اثر لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا ويظهر الفرق لك بين قولنا كرايت كرايت داشتم خود را وقولنا كرايت كرايت داشتم كرايت داشتم خود را خود فاعلم هذا المحل فانه دقيق فانه خفي على موالى هذا ا زمان (قوله فخر بهنا الاعتبار) اي باعتبار كونه مفعولا به (قوله ويطبق الحدا) وقوله جامعا ومانعا اشارة الى ان النقص على كرايتي في كرايت كرايتي وارد جمعا ومنعا كما لا يخفى (قوله للتاكيد) اي للتاكيد ماموالمسند حقيقة كقولك ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المداول عليه بضربت للتاكيد الزمان والامداد ايض فلو قيل انه لتاكيد الفعل فهو مسامحة لان المتبادر من الفعل هو المجمع لا الحدث فقط فعلى هذا قوله على ما يفهم من الفعل بمعنى على الحدث الذي يفهم من الفعل فلا يؤد ان كلامه يشعر بان كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع انه ليس كذلك قال مولانا هم قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه اي لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بضمه اذا كان غير ضربه مثل ضربت ضربا ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد انتهى كلامه ثم اعلم ان التاكيد هنا يكون لا بين اما لدفع توهم السهوا والتجاوز فانه اذا قيل ضربته يتوهم ان الضربة من المتكلم على سبيل السهوا ثم اذا قيل ضربا لم يتوهم ذلك وايضا جاز ان يكون القول بضربته على سبيل التجاوز بان المتكلم لم يضربه ولكن امره بالضرب فقال ضربته بمجرد الامر بالضرب تجاوزا ثم اذا قيل ضربا لا يتوهم ذلك (قوله ان دل على بعض انواعه) اي انواع الفعل اذ على جميع انواعه فاقصم ليس يحصر لكنه ذكر اقل مراتبة النوع لانه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي وجود بعض النوع كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين فاندفع ما قيل انه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الانواع كما في قولنا ضربت زيدا بجميع انواع الضرب او ضربت كل انواع الفرج او ضربت كل الضرب ويجاب ايضا بان المراد هو الدلالة على بعض انواعه فاذا دل على بعض انواعه فيدل على جميع انواعه ايضا فلا يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع انواعه واعلم ان الدلالة على نوع الحدث قد يكون بداهة كما في جلست جلستا وقد يكون بصنفته مثل ضربت ضربة (قوله ان دل على مداه) اي وجدته او كثرته سواء كان العدد مفهوما

من المصدر نحو ضربته ضرب بين او من صفة نحو ضربته ضربا كثيرا (قوله لانه دال على ا)
اي مؤدال على الماهية المطلقة اي على الماهية المطلقة المدركة من الدلالة على التعدد
والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل بخلاف التثنية والجمع فانهما يدلان على
الماهية المقيدة بالتعدد وانما تعرض بالدلالة ولم يقل لانه دال على الماهية المدركة من التعدد
كما هو الظاهر اشارة الى نفى الاشعار منه على التعدد فضلا عن ان يكون التعدد مدلوله كما في
التثنية والجمع (قوله الا اذا قصد به النوع) وليس هذا استثناء من قوله فالاول لا يثنى
ولا يجمع لانه اذا قصد به النوع والعدد لا يكون حاكما كيد فهو استثناء من قوله فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات (قوله وقد يكون المفعول المطلق) ولقائل ان يقول لا احتياج الى ذكره بعله
ما قال بمعناه في تعريفه لانه اذا كان بمعناه فهو مفعول مطلق سواء كان موافقا للمفظ فعله او مغايرا له
والجواب بانه انما اورد ليعلم ان المفعول المطلق الذي هو موافق للمفظ فعله فهو كثير مما هو مغاير
للمفظ فعله لان كلمة قد المنقليل ويمكن الجواب ايضا بان ايراد ارد من مسببويه لانه ليس
بقائل بالمغاير المذكور كما ذكره بقوله وسببويه يقدر (قوله اي مغاير للمفظ فعله) وانما فسر الغير
بالمغاير لان قوله بغير لفظه يحتمل ان يكون بمعنى بلان لفظه لان الغير جاء بهذا المعنى ولا يجوز
ان يراد هذا المعنى منه لذكر المذكور في التعريف (قوله اما بحسب المادة) اي اما مغاير بحسب المادة
ومتحد بحسب الباب لا يقيم لا يكون قعدت جلوسا متحدا بحسب الباب لان قعدت من مضموم العين
وجلس من مكسور العين لا نأقول المعتبر في الاتحاد بحسب الباب ان يكون كلاهما من الثلاثي
المجرد لان ابواب الثلاثيات المجردة كلها يكون بابا واحدا على ان المقصود هو الاتحاد في
الماضي وان كان الاختلاف في المضارع ومعنى المغايرة بحسب الباب ان يكون احدهما من المجرد
والآخر من المزيد كما في انبته الله نباتا او نقول المراد هو المغايرة بحسب الباب سواء كان
مغايرا بحسب المادة ام لا كما في مقابله وهو انبته الله نباتا قيل كلام الشم يشعر بان معنى
القعود عن معنى الجلوس في قعدت جلوسا مع ان القعود هو ان يكون من القيام والجلوس هو ان
يكون من النوم فبيدهما فترق معنى والجواب ان هذا مبني على منهج من لم يفرق بينهما (قوله
في قعدت وجلست) فان احدهما تأكيد للآخر فلا يرد ان ايراد احدهما مستدرك فان كليهما
بمعنى واحد بخلاف انبته الله فنبت نباتا لعدم صحة المعنى بلان نقدر نبتت كدلا لا يخفى (قوله لقيام
فرينة) وقد مر ما فيه من ان اللام للوقت لا للاجل والفرينة دهنا هي خير مقدم من سفره
(قوله ومصدر ريته باعتبار الموصوف) وهو قد وما لان الصفة والموصوف شيئا واحدا حقيقة ولكن اقيم
الصفة مقامه وتسميتها بالمفعول مجاز لا يقال كلام الشم يشعر بان المفعول المطلق ثم يكن الا
المصدر مع انه ليس كذلك كما اذا قيل ضربت انواعا وانواع الضرب لا نأقول المصدر المطلق ههنا

في الحقيقة هو أفراد الأنواع لا مفهوماتها وأفراد ما هي أفراد الجرب وهي مفاد لا يقيم أن الموصوف لا يكون إلا ذاتا مع أن قوله قد وما وصف فلا يصح أن يكون موصوفاً لأننا نقول الصفة بمعنى الصفة النحو ما جاز أن يكون موصوفاً بصفة بخلاف الصفة بمعنى القيام بشيء (قوله لأن اسم التفضيل له حكيم ما أضيف إليه) لأن اسم التفضيل إذا أضيف إلى شيء فهو ح بعض من المضاف إليه ومن أفراد لا يقيم الأظهر أن يقيم لأن اسم التفضيل له حكم الموصوف أو ما أضيف إليه ليتم التعريف لأننا نقول لما كان بين الصفة والموصوف اتحاداً بالذات اجتنب عن التصريح بالجزء الأول وكان المدعى هو الجزء الثاني فلما أورد فقط (قوله مما عاب) صفة بعد صفة جند ياء النسبة وحذفها كثير بينهم (قوله من خاب الرجل خيبة) يبي من هذا الوادي لا بمعنى أن خيبة مشتقة من خاب انتهى يكون كلامه على مذهب الكوفيين. وبما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السم من أن قوله من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما غلب يدل على أن خاب خيبة باثبات الفعل كان مستعملاً في كلامهم وحذف الفعل وجوباً مما عابنا في ذلك انتهى كلامه وذلك أي عدم الورد لأن الجرب يقول خيبة بمعنى خاب خيبة بدون استعمال الفعل إلا أن المراد أن خيبة من وادي خاب المراد خيبة ثم قوله خاب خيبة وقوله جند جنداً كلاهما دعاء الشر (قوله والجمع قطع الأنف الج) والجمع بالبدال الممثلة قطع واحد من المذكورات فلو كان ببدال الواو لفظه أو كما في بعض الشروح لكان أظهر (قوله فانه لم يوجد في كلامهم) وهو سلب كلي وفي الحذف القياسي يكون رفع الأجاب الكلي لا السلب الكلي ولو سلم فنقول الحذف في القياسي بسبب ضابطة كلية فالفرق بين فلا يردح ما ذكره مولانا منهم وتبعه الفاضل السمرقندي من أن في حذف القياسي أيهم لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في المصدر فيلزم أن يكون هذا من قبيل وجوب الحذف مما عابنا ثم أجاب بأن المراد أنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر ولم يوجد قاعدة بعضهم يعرف منها الحذف لكنه تركه اكتفاء بما سبق في تفسير قوله مما عاب انتهى كلامه (قوله فيما استعمل باللام) وأمثلة لهم أيضاً مستعملة باللام ولكن ترك اللام الاختصار فلا خدشة في كلامه وظهور به أيهم ضعف ما ذكره الفاضل السم من أن الجواب الثاني يقتضي أن يقال في المثال حمداله وشكراله وعجباله فالجواب الثاني لا يوافق بالمثال انتهى (قوله أي حذفاً قياسياً) حذف ياء النسبة منه فهو صفة بعد صفة ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً بحذف فعله أي يقاس قياساً (قوله في مواضع متعددة) وإيراد المتعددة بعد المواضع المشهورة إلى كثرة هذه المواضع لكن الجص ورد ما هو المشهور (قوله أي من هذه المواضع موضع ما وقع له) وأراد السم من الموصول المقع ثم قدر المضاف وهو الموضع أما تقدير المضاف فلأنه لو لم يقدر لم يجرى المقع المطلق على بعض المواضع وإنما أراد المفعول المطلق من الموصول فلأنه

لو اريد منه الموضع فلا يصح ان يكون الضمير في وقع راجعا الى الموصول مع ان المتبادر ان يكون الضمير فيه راجعا اليه كما يكون كذلك في مثل هذه المواضع ولكن يحتاج الى تدبير اعاد بعد الموصول اي ما وقع المفعول المطلق فيه اي في ذلك الموضع ونقد ير العايد شايع واذا عرفت ذلك فاندفع ما قيل ان ارادة الموضع من الموصول اولى من ارادة المفعول المطلق منه لانه على تقدير ارادة المفعول المطلق منه يلزم حذف العمدة لان المضاف وهو الموضع ما خبر عن قوله منها او مبتدأ وقوله منها خبره وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العمدة لانها من المرفوعات واما على تقدير ارادة الموضع منه يلزم حذف الغضلة وهي العائد (قوله اريد اثباته) فان الكلام ليس بمثبت بل منفي لان الكلام المنفي هو الذي كان في اوله حرف النفي او النهي او لاستفهام فاريد اثباته بالا فظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته ثم كلامه وذلك لان المفعول المطلق وقع في ذلك الموضع مثبتا به على اريد اثباته لانه اسم مفعول مع كونه في كلام المنفي (قوله داخل على اسم لا يكون اء) اشار به الى ان قوله داخل على اسم لا يكون المخ متعلق بهما معا (قوله لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه) اي لا يصلح ان يقع خبر عنه بلا تاويل او مبالغة فح لا يرده ما قيل ان المهم في بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله فلا يحتاج الى قوله لا يكون خبرا عنه لان من الامور البينة ان المفعول المطلق لا يقع خبر الوجود العامل المقدر ههنا مع انه لا يكون للخبر ما مل لالفاظا ولا تقدير او ايضم الخبر يكون مرفوعا والمفعول المطلق يكون منصوبا وانما قلنا بلا تاويل او مبالغة لان سيرا في قولنا ما انت الا مبر مثلا جاز ان يكون خبرا عن انت بقاويله بالسائر وكان سيرا خبرا عنه للمبالغة كما في زيد ههنا (قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه) اي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته فيخرج مثل ما زيد الاسير بالرفع لقصد المتكلم خبريته والمراد بالكحول هو الكحول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الاسير به معنى الا يسير سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه انفى الاسير عن زيد كذا ذكره مولانا عصم (قوله لا يكون منه) اي ما نعت فيه لان فعله مذكور (قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرا اء) وان قلت الاحتراز عن هذا المثال بقوله لا يكون خبرا عنه ليس مما له وجه لعدم الاحتياج الى هذا الاحتراز لان الكلام في المفعول المطلق الذي يكون فعله محذوفا فهو منصوب والخبر مرفوع لا يقيم المفعول المطلق قد يكون مرفوعا اذا وقع موقع الفاعل مثل ضرب ضرب شديد لانا نقول الكلام في المفعول المطلق من حيث انه مفعول مطلق لا في ذاته بدون هذا المصنف فالجواب منه بانه ليس القول المذكور قولا احترازيا بل هو تحقيق وبيان للمفعول المطلق الذي يجب حذف فعله ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة اخرى بانه لا يحتاج الى الاحتراز بقوله لا يكون خبرا عنه لان العامل في الخبر معنوي بخلاف العامل في المفعول المطلق وفيه نظر لانه جاز ان يكون العامل في المفعول

المطلق معنويا ايضم كما يكون العامل في المفعول به معنويا (قوله او وقع المفعول به) وانما زاد قبله وقع
كثلا يقتضيه ان قوله مكررا لطيف على قوله خبر الا على قوله مثبتا وبعبارة اخرى بانه اورد
تنبية على انه ضابطة على حدة لا جزاء من الضابطة الاولى (قوله فلا يرد نحو دكت الارض
دكا) بانه وان كان مكررا لكنه ليس في موضع الخبر عن اهم لعدم وجود الاسم المقضي للخبر
في هذا المثال فان الارض مفعول ما لم يسم فاعله لقوله دكت يعني شكة شد زمين شكسته
شدن بعد از شكسته شدن (قوله لا اشتراكهما في الوقوع) قيل معرفة هذا خلاف المتبادر مما
نحن فيه وانما يعرف ذلك اذا كان قوله لا يكون خبرا عنه بعد قوله او وقع مكررا هذا ما قيل فيه
اقول لاشك ان ايراد هذا الضابطة في الضابطة الاولى يدل على منامجة بينهما لا على خصوص
هذا المناسبة وهي الاشتراك في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لكننا نجد بعد التتبع والملاحظة
هذا المناسبة المذكورة بينهما كما يدل عليه المثال ايضم قال مولانا مصم ان الاشتراك قيد
واحد فلو كان صلة لا اجتماع الضابطين فلم لم يجمع الضابطين الآتين ومداقوله ومنها
ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها وقوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل ا لا اشتراكهما
في مضمون الجملة انتهى كلامه ويمكن الجواب عنه بوجوه اما اول فلان هذا نكتة بعد الوقوع
واما ثانيا فلان بينهما وبين الضابطين الآتين فرق ظاهر وهو ان هذين الضابطين قد
يجتمعان في مادة واحدة كقولنا ما زيد الامير امير اخلاف الضابطين الآتين واما ثانيا فلانه
لما كان لكل من الضابطين الآتين اسم على حدة بان يسمى الاولى تأكيد لنفسه والثانية
بتأكيد الخبر فلهذا لم يجمع بينهما وتسمية الضابطة الاولى تأكيد لنفسه والثانية تأكيد
لغيره من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (قوله اي تسمير ميرا) اي ما انت التسمير ميرا ولا يجوز
ان يسم تسمير الامير بايراد الفعل قبل الالانه يلزم استثناء الشيء من نفسه لان سيرا يصير
استثناء من تسمير كما لا يخفى والقرينة على حذف الفعل هي نفس المفعول المطلق لانه يتعين
ان يكون بمعناه ولقائل ان يقول ان كون العامل بمعنى المفعول المطلق لا يدل الا على حذف عامله
لا على حذفه وجوبا لان يقال ان وجوب حذفه يعرف من الظابطة الكلية يعني في كل موضع وقع
المفعول المطلق فيه مثبتا بعد نفي او معنى نفي ا يكون فيه وجوب حذف العامل (قوله وانما
اورد مثالين) قيل المفعول المطلق في المثال الاول للتأكيد وفي الثاني المنوع لان سير البريد نوع
من السير وانما لم يتعرض للشئ له لانه انما يتم اذا كان المفعول المطلق منحصرا في التأكيد والذوق مع
انه قد يكون للعدد ايضم وقيل انما اورد مثالين اشارة الى ان تقدير الفعل قد يكون قبل الا
وقد يكون بعد ما ويجب تقدير ما في المثال الاول بعد الا ولا يلزم استثناء السير من السير
المطلق فيلزم استثناء الشئ من نفسه وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد الا كما يصح قبلها

فانه على تقدير تلك يورث قيلها يلزم استثناء الخاص من العام ويوجائز (قوله او الى ما هو مفيد)
 للمبتدأ (اي فعل ذات المبتدأ) (قوله والى ما يشبه به فعله) اي الى شئ يشبه بهذا الشئ فعل
 المبتدأ وهذا الشئ هو مير البريد فيكون المفعول المطلق مشبها به والبريد بالفارس فيه يهك (قوله
 وقع تفصيلا) قيل القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة فانه ينتقل الدرس منه الى
 اثاره وفيه نظرا فلو كان الانتقال منه الى اثاره قرينة لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة اليه بينة
 بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسها اي ندس المفعول المطلق لانه يتعين ان يكون بمعنى
 هذا ما ذكره مولانا هم اقول اثاره هي منة المومنين بهم وهي غير مكورة لان المنة مفهومة
 من العامل وهو حذف فكيف يصح قوله لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة اليه بينة واقول ايضا
 ان كون العامل بمعنى المفعول المطلق انما يدل على حذف عامله لانه لا عين حذفه وجوبا الا ان يقر
 ان وجوب حذفه يعرف من الظابطة الكلية لان في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثار
 مضمون جملة اية يكون فيه وجوب حذف الفعل قيل لم يقع كل واحد من منارفه تفصيلا لاثار
 مضمون جملة متقدمة بل وقع مجموعها تفصيلا لاثار مضمون جملة واجيب بان المثال هو مجموعها
 لا كل واحد منهما ويصح اطلاق المفعول المطلق على مجموعهما لانه اسم جنس يطلق على التقليل
 والتخفيف واجيب ايضا بان قوله تفصيلا منصوب على نزع الخافض اي وقع للتفصيل سواء كان
 نفسه للتفصيل او وقع بانضمام امر آخر اليه للتفصيل فتح التمثيل بكل واحد منهما لان كل واحد
 منهما مع انضمام امر آخر للتفصيل (قوله والمراد بمضمون الجملة اية) قيل الاثر المذكور في
 العبارة قبل مضمون الجملة فبما انه مقدم بحسب المرتبة فلا بد من بيانه اولا واجيب بان معرفة
 المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف اليه اولا ويمكن الجواب عنه ايضا بان
 بيان اثر الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ مع قطع النظر عن كونه مضافا اليه وبهذا الجواب
 مقتضا ما يقر ان التفصيل مقدم على الباقي من القيود فلا بد من بيانه اولا لان بيان تفصيل
 الشئ انما يكون بعد معرفة ذلك الشئ وقوله متقدمة بيان للواقع او احتراز عما قد م التفصيل على
 الجملة مثل اما تمون منا واما تفدون فداء ففدون والوثاق (قوله مصدرا) اي مصدر المفهوم
 منها في العبارة مما سمحة فلا يرد انه لا يكون للجملة مصدرا وان قلت هذا يصح في الجملة الفعلية
 دون الاسمية كزبدك جسم او انسان لانه ليس لها مصدر قلت لان وقوع المفعول المطلق تفصيلا
 لاثار مضمون جملة اسمية ولو سلم فنقول اخذ معنى المصدر من الجملة الاسمية باعتبار ارتباط
 المصدر بالمصدر اليه بالحق تاء المصدر رية بالمصدر نيم وجسمية زيد او نسانيم زيد على انه
 يمكن استنباط المعنى المصدر من الجملة الاسمية ايضا (قوله وبانته غرضه) اي غايته وانما
 سمى غاية الشئ اثره لان غاية الشئ يحصل بعد ذلك الشئ كما ان الاثر بعد المثير والعلم

ابن الجوزي من كلامه ايضاً الجواز جعل المقام الملق مفعولاً له مآلاً فهذا لا ينافي كون منادياً
 مفعولاً مطلقاً في الكلام بتقدير الفعل فلا يردح ما ذكره مولانا عظم من ان فرض الشيء اثره اعله وبينه
 الواحدة يسمي اثره وح نقول الظان يجعل مثل فشد والوثاق فاما ما نابعد واما قداء مفعولاً له
 فيستغني عن تقدير العامل كما يستغني عن تقدير العامل في ضربته تاديباً بان يقر ضرر
 وادبته تاديباً انتهى كلامه وايضاً جعله مفعولاً له يابى عنه قوله بعد في قوله منابعد لان علت
 المنية هي شد الوثاق كما ان علت التأديب هي الضرب في ضربته تاديباً فم ذكر بعد لغوب بعد
 كما لا يجوز ان يقر ضربته تاديباً بعد وايضاً فاء التعقيب يابى عن جعله مفعولاً له فان كلمة بعد
 تأكيداً للتعقيب عند جعله مفعولاً مطلقاً وفي جعله مفعولاً له لا يجوز ذلك كما لا يخفى ثم
 المراد من الاحتمال المضمون من قوله بيان انواعه المحتملة هو الاثر على سبيل البدل (قوله
 اي لان يشبه به امر آخر) واعلم ان المفعول المطلق هو المشبه لا المشبه به فمعنى قوله مررت به فاذا
 له صوت ١٢ هو يصوت صوتاً مثل صوت حمار او كصوت حمار لكن شاع اطلاقه على المشبه به
 باعتبار قيامه مقامه فيكون المفعول المطلق هو الموصوف وهو لا يكون مشبهاً به بل المشبه به
 هو الصفة فيقيم للصفت مفعولاً مطلقاً باعتبار الموصوف ولكن اطلاق المشبه به على الصفة باعتبار
 نفسها لا موصوفها فقوله لان يشبه به امر آخر بمعنى لان يشبه به اناب منابه امر آخر لان
 الواقع بعد الجملة هو اناب منابه لا المفعول المطلق لا يقر اذا كان قوله لان يشبه به امر آخر
 بمعنى المذكور فيخرج عن الضابطة ما اذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة لا تا نقول قد جرت
 مادتهم على حذفه ولزوم المصدر في موضعه وانك خبير بان لو فسر قوله ما وقع للتشبيه بقولنا
 اي موضع مصدر وقع اي المصدر لان يشبه به امر آخر لم يتوجه عليه هذه المناقشة كما لا يخفى
 ولتأمل ان يقول لم لم يفسر قوله ما وقع للتشبيه بقولنا اي لان يشبه المفعول المطلق بامر آخر
 ومباراة المص لا يابى عن هذا التفسير نعم لو قال ما وقع للتشبيه به فتفسير الشارح مناسب له
 والجواب ان الظ من كلامه ان يحذف العامل بدون المفعول المطلق فلو فسر كلامه عليه يلزم حذفه
 ايضاً فالشم حمل كلامه على الظ (قوله واحترز به) اي احترز به من الاعم الذي لم يكن للتشبيه
 كحولي صوت صوت حسن فلا يكون الصوت الثاني مفعولاً مطلقاً بحذف فعله وجوباً فهو خارج بقوله
 للتشبيه فلا يرد ما ذكره مولانا عظم من انه يرد عليه واخوانه وهو انه خارج من المفعول المطلق
 لان القيود انتهى كلامه ويمكن ان يقر انه احتراز من المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر عن
 كونه مفعولاً مطلقاً ثم ان هذه الالهاماء الثلاثة مرفوعة والصوت الثاني يحتمل ان يكون بدلاً من
 الصوت الاول ويحتمل ان يكون صفة له باعتبار لاحقته وهو حسن لانه صفة للصوت الثاني فم يلزم
 ان يكون الخامس صفة للعام فلا يلزم ان يكون الشيء صفة لنفسه كما يكون قرآن جالاً باعتبار كونه

عربيا في قوله نعم انا انزلناه قرأنا عربيا ولو كان قرأنا فقط حالاً من الضمير في انزلناه وهو راجع الى
 القرآن لا معنى للكلام بخلاف ما اذا كان حالاً بامتناع قوله عربيا لانه يكون الاخص حالاً من
 الاعم وهو جائز ويكون قرأنا من الاحوال الموطئة والاحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالاً في
 الحقيقة (قوله اي حال كونه دالاً) فيكون قوله علاجاً حالاً عن الفاعل اي المفعم المطلق
 يحتاج في هذا الصورة الى فعل من افعال الجوارح وانما اعتبر هذا لانه يدل على الفعل
 المقدر وهو الحدث و افعال الجوارح كما تتجدد اي تحدث على سبيل التجدد كك يتجدد
 باعتبار الحدث (قوله لان الزم ليس من افعال الجوارح) بل من افعال القلب لان الزم
 هو الاجتناب عن المنامي وهو من افعال القلب وان كان يظهر اثره في الجوارح (قوله واحترز به عن
 نحو صوت) اي احترز به عن المصدر الذي ليس بعد جملة مع قطع النظر من كونه مفعولاً مطلقاً مع
 كونه صالحاً له كما احترز بقوله للتشبيه عن المصدر الذي ليس للتشبيه مع قطع النظر من كونه مفعولاً
 مطلقاً على ما مر (قوله مشتتة على اسم) انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر لان الجملة
 بسبب اشتغالها على الاسم تدل على نفس الفعل لان هذا الاسم بمعنى المفعم المطلق فيدل على
 الفعل المقدر لان الفعل يضم بمعناه وبسبب اشتغالها على صاحبه يدل على ما لا بد منه وهو الفاعل
 (قوله به معناه) ولاننا نناقش بان الصوت الاول في المثال ليس بمعنى الصوت الثاني لان الصوت
 الاول لزبه والثاني لحمار وجوابه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف فتأمل (قوله فاذا له) بدون
 التنوين واعلم ان الصوت الثاني منصوب على المصدرية بنقدير العامل كما هو المقصود من التمثيل
 ههنا ويجوز نصبه بنزع الخافض اي كصوت حمار ويجوز نصبه على الحالية ويجوز رفعه ايضم
 على انه يدل من الصوت الاول او حذف بيان له او صفة له بنقدير المثل (قوله اي يصوت)
 بسكون الواو لا بالتشديد لانه لا بدح ان يقول التصويت موضع الصوت وانما يجب الحذف
 لسد الجملة السابقة مسدداً المحذوف ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون عامله هو الصوت الاول
 اي مررت به امس او الان فاذا له صوت لان المصدر يعمل عمل فعله اذا كان بمعنى الماضي
 او الحال او الاستقبال والجواب ان المصدر العامل كما يعمل اذا كان في قوة ان مع الفعل وكلمة
 ان للرجاء والطمع مع ان الصوت الذي وقع منه متحقق الوقوع (قوله من صات الشئ صوتاً) يعني
 ان صوتاً جاء مصدر ابعنى التصويت فمع يكون بمعنى صوت بتشديد الواو ومعناه ح او اذكر
 وجاء غير المصدر ايضم ومعناه ح او اذكر الصوت بهنا المعنى لا يكون مفعولاً مطبقاً فلا يصح التمثيل
 على هذا التقدير فلان قال من صات الشئ صوتاً معنى صوت نهو بشا فاد اعرفت هذا فذكره
 الفاضل الخواشي في شرحه للكافية من ان العامل فيه هو يصوت بنضعيف العين وهو ظاهر
 لا يتم ان اصل التركيب مررت به فاذا له صوت يصوت بنضعيف العين صوت حمار ولا مناقشة

في ان اصله مكابد ليل قوله من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فيصح ح ما ذكره الفاضل
الجلواني لانه اورد الاصل في كلامه لانا نقول عند رعاية الاصل لا بد ان يقول مررت به فاذا له
تصويت يصوت بتضعيف العين تصويت جوار وايضه يهيج ح قوله من صات الشئ صوتا بمعنى
صوت تصويتا لغوا بلا فائدة (قوله نحو مررت به فاذا له صراخ) انما مثل بمشاهين لان المفعول
المطلق في الاول جاء بمعنى المصدر وفي الثاني لم يحسن بمعنى المصدر بل استعمال استعمال
المصدر فانه اسم بمعنى المصدر (قوله وقع مضمون جملة) والمراد بمضمون الجملة مهنا ليس ما سبق
من المصدر والمضاف الى الفاعل او المفعول بل المراد به مهنا محصل الجملة فما ذكره الفاضل السم من
ان مضمون الجملة هللى ما ذكره سابقا هو المصدر المنسوب الى الفاعل او المفعول وحقا بالندبة الى
زيد قائم ليس كذلك ليس بشيء ثم اجاب عنه وقال اللهم الا ان يتم المصدر الماخوذ من زيد قائم
حققة هو ذلك القول المحتمل انتهى كلامه ويناقش فيه بان المفعول المطلق وهو حقا لم يقع مصدره
مضافا الى الفاعل او المفعول ناسل واحترز به عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق التاكيد في مثل
ضربت ضربا فان ضربا وان اكمل نفسه لكبه وقع مضمون المفرد الذي هو ضرب (قوله لا محتمل له
غيره) واحترز به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة ولكن يكون له احتمال غير الضابطة
الثانية لا يتم لوجه للاحتراز عنه لان المفعول المطلق الذي احتمل غيره داخل في هذه المواضع
فلا وجه لاجراجه بهذا القيد لانا نقول نعم هو داخل فيها ولا يمكن ما كان كل واحد منهما مسمى
باسم على حدة وهو التاكيد لنفسه والتاكيد لغيره فاذا احترازه فانه ح اقرب بالصيغة ثم اعلم ان
مجدا محشي مولانا عاب قال ان لا ي قوله لا محتمل لها النفي الجنس والمجنس مصدر ميمي بمعنى
الاحتمال وهو اسم لا ولها خبره وقوله غير بالنصب مفعول لقوله محتمل انتهى كلامه وقال مولانا
مصر والمشهور هو غير بالرفع لا بالنصب فيكون غير بالرفع خبر لا وقوله محتمل اسم مفعول كما هو
الظهور واسم لا وقوله لها صفة له اي ثابت لها فيكون ظرفا مستقرا اقول انما لم يذهب مولانا عاب
الى هذه الاحتمال لتوافق الضابطة الثانية لان قوله لها في الضابطة الثانية خبر لقوله محتمل
لا محالة فهو مبتدأ أولها خبره لعدم جواز تقدم الصفة على موصوفها ثم قوله غير محتمل ان يكون
منصوبا على المفعولية ومحتمل ان يكون مرفوعا على الصفة ثم اعلم ان المراد من الغير هو
الغير المنافي فح اندفع ما يقر ان الاعتراف قد يكون بطريق الصدق وقد يكون بطريق الكذب فح
يكون لها احتمال غير وذلك لان الجملة لا محتمل الغير المنافي لان من قال له علي الف درهم
هو ضم اليه قوله اعترافا ولا وج يوجب عليه الف درهم ولم يكن لها احتمال غير والحاصل
ان الجملة لا محتمل ما ينافي الاعتراف من حيث الاقرار وان احتمل الصدق والكذب من حيث
انه بخير (قوله علي الف درهم اعترفا) بقوله الف درهم مبتدأ والخبر هو قوله علي ومحتمل

ان يكون الخبر قوله له لان كلاهما ظرف يحتمل ان يكون خبرا وعلى التقدير الاول معناه
 بالفارسية مزار در هم بر من است مريد اولى التقدير الثاني معناه مزار در هم مريد است بر من
 فيكون قوله له من متعلقات الخبر على التقدير الاول ويكون قوله علي من متعلقات الخبر على
 التقدير الثاني (قوله يوكد نفسه) اي نفس معناه كالمفعول المطلق المتاكيد في مثل جلست جلوسا
 واعلم انهم لما جعلوا كل واحد من الضابطين مسمى باسم ملحدة فجعلهما ضابطين والاي يمكن
 جعلهما ضابطة واحدة بان يقال منها ما وقع مضمون جملة مراء لا محتمل لها غير اولها محتمل غير
 (قوله ولو بالاعتبار) وهو في ذيل النفي اي لا يوكد امرها غير ولو كان هذا التغاير بالاعتبار
 اي ليس بين قوله له علي الف درهم وبين قوله اعترافا تغايرا اعتباريا ايضلا لان مضمون الجملة
 من حيث انه منصوب عليه بثبوت المصدرين ما هو منصوص عليه بلفظ الجملة فلم يكن التغاير
 اعتباريا فيه ايض بخلاف زيد قائم حقا لان مضمون الجملة فيه من حيث انه منصوب عليه بلفظ
 المصدر يوكد نفسه ولا يكون له احتمال الغير واما من حيث انه يفهم من لفظ الجملة لا يوكد اي
 المفعول المطلق نفسه ويكون لها احتمال الغير وهو الكذب فمضمون الجملة فيه من حيث انه منصوب
 عليه بلفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة لا يتم المغايرة الاعتبارية موجودة ههنا كالضابطة الثانية
 لان الاعتراف من حيث انه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة لاننا نقول هذا التغاير
 ليس بملتفت اليه لان التغاير ههنا في الدال لافي المدلول والتغاير المحسوس هو الذي كان في جانب
 المدلول لا ال ال فان الدال على تقدير موقوله اعترافا وعلى تقدير موقوله له علي
 الف درهم ولكن لا يمكن التغاير في مدلولها بخلاف زيد قائم حقا لان مدلولها متغاير فيكون
 التغاير ح ملتفتا اليه (قوله مضمون جملة) احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل القهقري في رجع
 القهقري يعني كرد رجوع كردن پس پس فان القهقري وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وله
 محتمل غيره فان الرجوع يحتمل القهقري وغيره وان قلت مضمون الجملة فافهم منها وما يفهم
 منها وهو الصدق والكذب معا فلم يكن المفعول المطلق مضمونها ويمكن الجواب عنه بوجوبين الاول
 ان محمدا الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كك الصدق فقط مضمونها ولشاني
 ان مضمون الجملة هو الصدق فقط والكذب محتمل لها عقلا لان مضمون الجملة هو الذي يدل
 الجملة عليه وهي انما يدل على الصدق فقط وقد قال بعض الشارحين ان الخبر يدل على الصدق
 ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ (قوله والحق والباطل) عطف تفسير لقوله الصدق
 والكذب لا يقال قوله علي الف درهم ايض يحتمل الحق والباطل لانه ايض كلام خبري وكل
 كلام خبري كك فلم يقع اعترافا فاح مضمون الجملة ولها احتمال غير ايض لاننا نقول نعم لكن
 المقص من قوله يحتمل الحق والباطل انه يحتمل لهما باعتبار هذا المعنى والمقص من قوله له

في الفد رهم هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى فالمتقصر في الاول هو افادة
 مضمون الاقرار فانه لا يحتمل الكذب وان كان يحتمل الصدق والكذب في نفس الامر واما المتقصر
 في الثانية فهو افادة مضمون الحق والباطل وهي يحتمل لهما فان قلت الاقرار قد يكون كاذبا
 وقد اعتبر اقرار الكاذب عند الفقهاء فمع يكون فيه ما فيه قلت لو تأملت في الجواب تأملا تاما يزول
 هذا التردد منك (قوله لانه من حيث ا) هذا دفع دخل مقدار تقريره ان تأكيد الغير محال لان
 معنى التأكيد هو ان يتلفظ بشيء واحد مرتين فلا يكون حقا تأكيد الا لنفسه من حيث هو
 محتمل الجملة فكيف يصح قوله ويسمى تأكيد الغير وتقرير الجواب ان المراد من المغايرة هو
 المغايرة الاعتبارية وهي موجودة ههنا فان مضمون الجملة من حيث انه منصوب عليه بلانظ
 المصدر ابي من حيث ان المصدر يدل عليه مريحا مغاير له من حيث ان الجملة محتملة له بخلاف
 المغايرة التي في الضابطة الاولى كما ذكرنا ثم لا يخفى عليك ان الضمير في قوله لانه راجع الى
 مضمون الجملة والضمير في يؤكد الى المفعول المطلق وقوله وصف الاحتمال اي احتمال الموكدا
 اسم مفعول لانه يحتمل الحق والباطل وقيل انما هي له في الضابطة الاولى تأكيد النفس لان الجملة
 المتقدمة كما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه فيسمى تأكيد النفس وسمى في الضابطة
 الثانية تأكيد الغير لانه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الاول فيسمى تأكيد
 لغيره (قوله فالموكدا اسم مفعول) وهو الجملة والموكدا هم فاعل هو المصدر ثم ان التعريف وقع
 في موقعه وان كان فيه نوع خفاء عند من لم يتأمل فيه (قوله وصف الاحتمال) واشارته الى ان احتمال
 الكذب في الجملة والخبر احتمال عقلي فمضمونها ليس الا الصدق فلا يرد ان مضمون الجملة وهو
 الصدق والكذب ليس منصوبا عليه بالمصدر (قوله ويحتمل ان يكون المراد ا) بان يكون اللام
 للاجل والعللة لا للصلة فمعنى قوله لاجل غيره وهو انه لم يدخل الغير في الذهن فقوله ليندفع
 بمعنى ليندفع الغير عن ذهن المخاطب فمعنى يكون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق ويحتمل ايض
 ان يكون المراد من قوله ليندفع اي ليندفع الاعتراض لا ليندفع الغير اي غير هذا الاحتمال لانه
 اذا كان اللام للصلة قد يرد الاعتراض عليه وهو ان تأكيد الغير محال ما مر آنفا واما اذا كانت للاجل
 لا يرد ذلك كما لا يخفى ولكن ح يرد عليه انه ينبغي ان يكون اللام في الضابطة الاولى ايضم للاجل
 لا للصلة ليحسن التقابل فلهذا قال الشارح وعلني هذا ينبغي ا واصله انه جاز ان يكون
 اللام في الضابطة الاولى ايضم للاجل اي تأكيد الاجل نفسه بان يكون نفسه علت للتأكيد فمعنى
 قوله ليتكرر ويتقرر اي ليتكرر ويتقرر نفسه في الذهن فمعنى الحسن التقابل لان قوله لاجل
 نفسه مغاير لقوله لاجل غيره بحيث سب المعنى قال مولانا عصم اذا كان اللام في الضابطة الاولى
 للاجل ايضم لا يحسن التقابل لاسك فاعرف ان قوله لاجل نفسه بمعنى ان نفسه علت للتأكيد

كما يشهر به قوله لجشكر ويتقرر اذا كان كذلك فالتاكيد لاجل النفس بهذا المعنى موجود
ههنا ايهم مع قبيح آخر وهو انك فاع احتمال الغير فلم يبق الثقل بل ح اقول نعم تلك لكن مناط
وجه القسمة في الضابطة المانية اعتبار احد الاحتمالين المذكورين مع شيء آخر وهو ان فاع
احتمال الغير ولبس في المباداة الاولى كذلك فالقابلة بينهما باعتبار المقصد (قوله على
صيغة التثنية) اي على صورتها وان ام يكرر المراد منه معنى التثنية فان المقصود الاصلي وهو
ان يكون على صورة التثنية (قوله بل للتكرير والتكثير) اي يكون فعله واجب الخلف
على هذا التقدير وهو احتراز من مثل ضربت ضربين لان قولنا ضربت ضربين مطلق وقع مثني
مع ان فعله مذكور فاما بالمتكبر و التثنية خرج ضربين في المثال المذكور لانه ليس
للتكبر والتكثير (قوله لئلا يرد مثل قوله نعم فارجع البصر كرتين) فان كرتين مفعول مطلق
مثني ويكون المراد منه معنى التكرير والتكثير لانه بمعنى رجعا وكرا كثيرا مع ان فعله
ليس واجب الخلف ومعنى الآية ارجع اي اجعل بصرك رجعا بعد رجوع الى الموجودات فانقل
منها الى وجود الواحد نعم ولا بد في نتميتها من قبيل آخر وهو ان لا يكون المفعول المطلق
للنوع اي لم يكن المراد منه معنى النوع لئلا يرد قولنا ضربت زيدا ضرب بي الامير فان الامير
فاعل المصدر وهو مضاف الى الفاعل وقيل المراد من الفاعل والمفعول وهو فاعل الفعل ومفعوله
لا المصدر والمراد من ضرب بي الامير في قولنا ضربت زيدا ضرب بي الامير هو الضرب بعد الضرب
اي ضربا مكررا كثيرا كما في قوله نعم فارجع البصر كرتين اقرب بي الامير مثل صوت حماز
فلا يرد ما ذكره مولانا عصمة الله من ان المثال المذكور خارج بما ذكره الشم من ان المراد من
المثني ليس معنى التثنية بل مراد منه معنى التكرير والتكثير انتهى وورد على الجواب نيب
ضرب زيد ضربة وهذا الايراد من مولانا عصم (قوله من نعمة التعريف) قيل الاولى ان يقع
من نعمة الحكم والقاعدة لعدم التعريف ههنا ولكن لما يستنبط منه اي من قوله ومنها ما وقع
ال تعريف فلهذا قال من نعمة التعريف واذ جعل المثال من نتمته فيكون معناه ومنها ما وقع
مثني الذي هو مثل لبيك وسعديك (قوله نكلف) لان امثلة هذه القاعدة لو جعلت داخلية
فيها لزم ان يكون مخالفة للقواعد السابقة لان الامثلة ليست داخلية فيها ولانه يعرف الشيء اولا
ثم يورد الامثلة للتوضيح ولانه لو جعل المثال من نتمته يوهم ان اضافته للمفعول المطلق الذي
هو مثني الى المفعول الذي هو ضمير الخطاب شرط لا يتم وقد جعل الشم المثال من نعمة التعريف
والحكم في قوله واخوك وابوك وحموك اذ حيث قال وانما لم يصرح بتدوين المقيدين بالكتفاء
بالامثلة مع وجود مثل هذا الوهم فيه ايضاً لانه يتوهم ان كون امراب اسماء الستة بالحروف
مشرطة بكونها موحدة مع ان المثني والمجروح منها ايضاً امرابها بالحروف فلا يانقول قوله اخوك

اية ايضاً يريد ما بعنوان الا مثلاً بل جعلها موضوعاً واثبت الاحوال لها وهي قوله بالواو
 والالف والياء وايضاً الوهم في الاسماء الستة ليس مثل هذا الوهم كما لا يخفى على المتأمل (قوله الب
 لك الجابيين) وهـ وصيغة المتكلم من لب يلب من باب افعل يفعل فحذف الفعل على سبيل الوجوب
 واقيم المصدر وهو الجابيين مقامه وانيف الى الكاف بتقدير اللام فسقط نونه بالاضافة فصارت الجابيين
 ثم نقلت حركة الباء الى اللام وحذفت الهمزة للتخفيف وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
 وادغمت الباء في الباء لوجود شرط الادغام فيه فصارت لبيك (قوله من لب بالمكان) وايراد قوله بالمكان
 اشارة الى ان لب يتعدي بالباء كك الب يتعدي بالباء كما يتعدي باللام فاي اشارة الى
 ان لب بمعنى الب (قوله معد بك) اصله اسعدك اسادين فحذف الفعل على سبيل الوجوب واقيم
 المصدر مقامه واضيف الي لك فقط الفون بالاضافة فصارت معدك ثم نقلت حركة العين الى
 ما قبلها وحذفت الهمزة للتخفيف ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصارت معد بك الا انه لا يجوز
 ان يكون قوله معد بك غير محذوف الزايد كلبيك لانه لم يجرى الثلاثي في اسعد بمعناه كما جاء
 في لبيك (قوله الا ان اسعداه) اي لا فرق بين اسعد واللب في كون المراد من كل منهما التكرير و
 التكثرين ولكن الفرق بينهما باعتبار ان اسعد يتعدي بنفسه بخلاف الب فانه يتعدي باللام ولقائل
 ان يقول ينبغي ان يجعل هذه الضابطة مما مية لا فيا مية لان كون المثني للتكثير يكون مما ميا
 والجواب بان جعلها فيا مية لاجل انه اذا دخلت الضابطة القائلة بان كل مصدر مثني هو للتكثير
 يكون حذف ما مله واجب (قوله المفعول به) لبا - للملا بعة والسبب اي هو مفعول بملا بة او
 بسبب لان الفعل تعلق به فوجوده علة له (قوله اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق) ويحتمل ان يكون
 تركه لظهوره لان من البين ان المفعول به لا يكون الا اسما لا فعلا ولا حرفا وانما قد راعى لان ما وقع
 عليه الفعل هو المعنى والمفعول به من اقسام اللفظ قليل لا يحتاج الى تقدير الاسم لانهم يجرون صفات
 المدلولات المطابقة على دوالها فيقيم اللفظ زيد في ضربت زيد انه وقع عليه فعل الفاعل وان كان ذلك
 الوقوع صفة لمعناه ورد ذلك بان هذا انما يصح اذا كان فعل الفاعل واقعا على المدلول المطابق في
 جميع افراد المفعول به وهو محو اران يقع فعل الفاعل على المدلول التضميني فان من الاستفهامية او
 الشرطية في قولنا من تكرم وقولنا من يكرم اكرمه مفعول به مع ان ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات
 وهي مدلوله التضميني ومدلوله المطابق هو الذات مع معنى الاستفهام والشرط ولقائل ان يقول ان
 المدلول المطابق فيهما هو الذات ومعنى الاستفهام والشرط ما رضاء لهما واثن علم لكن لا شك ان
 ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدلولاً مطابقاً في اكثر افراد المفعول به فسمى الجميع كك تغليباً فهو
 من قبيل تغليب لاكثر على الاقل وامتنع بان كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى والمفعول به
 هو اللفظ فاذا قلنا تلمظت زيد فما وقع عليه التلمظ هو لفظ زيد فلم يصح ان ما وقع عليه فعل

الفاعل هو المعنى كلية ويمكن الجواب منه بانا لانم ان التلفظ وقع على انظار زيد بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ اخبارا منه فيكون ذلك اللفظ آلة لملاحظته وهو معنى بالنسبة الى هذا اللفظ ولمننا ، ولكن يجوز ان يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكما على الاغلب ويمكن الجواب ايضا ان لفظ زيد يكون موضوعا لنفسه ايضا لان اللفاظ كما يكون موضوعة للمعاني كك يكون موضوعة لانفسها ايضا قيل هذا التعريف يصدق على عمر في قولنا يشارك زيد عمر لانه وقع عليه الفعل واجيب بانه وقع فيه الا سناد لا يتعلق وبينهما فرق واجيب ايضا بان المراد من وقوع فعل الفاعل عليه انه كان المفعول عن الفاعل ولا شك ان عمر وايضا فاعل معنى لانه معطوف على الفاعل والمعطوف على الفاعل فاعل معنى وان لم يقولوا له فاعل لفظا ورده مولانا عصم بانه ح يشكل بقولنا ضربت زيدا عمر وافان عمر واقع عليه فعل الفاعل مع انه غير فاعل وليس بمفعول به اقول انه وان لم يكن مفعولا به لفظا لكنه مفعول به معنى لانه معطوف على المفعم به فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلا معنى فكذلك المعطوف على المفعم به مفعول به معنى ولقائل ان يقول لو قيل ضربت زيدا عمر وامع انه لم يضر به في الواقع فيكون الكلام كاذبا ح فيلزم ان لا يكون مفعولا به لعدم وقوع فعل الفاعل عليه مع انه مفعم به ويمكن الجواب بانا لانم انه مفعول به على هذا التقدير ونقول المراد من شانه ان يقع عليه فعل الفاعل (قوله نعلقه به) اي المراد من الوقوع هو يتعلق لا يتعلق مطلقا مثلا ينتقض بقولنا مررت بزيدا لانه يتعلق فعل الفاعل على زيد مع انه لا يكون مفعولا به بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع اي متعلق على زيد ولا يقولون في مررت بزيدا ان المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الاطلاق ولكنهم يقولون ان المرور واقع ومتعلقة به بواسطة حرف الجر لا يقيم لا معنى لا خراج له لانه ايضا مفعول به لانا نقول لانم انه مفعم به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعم به بواسطة حرف الجر وكلامنا في المفعم به بلا واسطة حرف الجر ولقائل ان يقول ان نصب اللغوي ينبغي ان يكون شاملا لنصب المحلي ايضا فالمجرور بواسطة حرف الجر منصوب محلا الا ان يقيم ان قولنا مررت بزيدا حارج بقاءه بلا واسطة حرف سواء كان منصوبا محلا او لا ثم اعلم ان المراد من التعلق هو تعلقه عليه اولا وثانيا فلا يصدق لتعريف على الحال لانه يتعلق الفعل اولا على زيد وعلى قائما ثانيا في ضربت زيدا قائما رلا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا ولا يشكل بالمفعم الثاني والثالث من باب اعلمت لانه نعلق بمجموع المفاعيل مع ان كونه مذكورا اولا وثانيا وباشا لا يستلزم ان يكون التعلق ايضا كك فان المفعم في الافعال القلوب هو مضمون الجملة فلا اشتغال على المفعول الثاني محلا فال مولانا عصم ان الحال خارج بقوله بلا واسطة حرف الجر لان

ضرب زيداً قائماً في التثنية ضربت زيداً في حال القيام أقول: فيه بعد لا يخفى على ذي عقل ثم
 المراد من التعلق أهم من أن يكون لغياً أو اثباتاً فم يدخل فيه قولنا ما ضربت (قوله والمفعول المطلق) ^(١)
 دفع دخل مقدار تقريره أن التعريف صادق على المفعول المطلق لأنه وقع عليه أي تعلق عليه
 فعل الفاعل وتقرير الجواب أن المفهوم من قوله وقع عليه فعل الفاعل هو مغايرة المفعول به لفعل
 الفاعل فم يخرج المفعول المطلق لأنه ليس مغايراً لفعل الفاعل بل هو عين فعل الفاعل ولهذا قال بمعنى
 في تعريفه لا يتم إذا أقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل ضرب ضرب زيداً فم وقع الفعل عليه
 لأن في المفعول ما أمدهم فاعله يكون وقوع الفعل لا قيامه فكيف يصح ما ذكره من أنه لا يصح اعتداد
 الوقوع إليه لأنه عين فعله لأننا نقول المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بل أقيده مخصص فم يكون
 بمغائر الفعل الفاعل فم يصح اسناد الوقوع إليه قال مولانا عظم وتبعه الفاضل السمعاني أن المفعول
 المطلق خارج م. تعريف المفعول به ما خرج به المفاعيل الثلاثة الباقية لأن ضرباً في ضربت ضرباً
 لم يقع عليه فعل الفاعل لأنه لا يتم أن الذي وقع على الضرب بل الضرب في ضربت ضرباً
 مدافعاً فاعل فعل المذكور مدعناه لأنه ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا في الدفاعيل الثلاثة الباقية
 فإن المدفع فيه م. لا لم يقع عليه فعل الفاعل بل هو ما فعل فيه فعل المذكور وكذا المفعول
 والمفعول معه فلا يحتاج في خراجه إلى ما ذكره الشافعي من أن المفعول معه الفاعل لأن المذكور أن أقول
 أن كلام الفاضلين المذكورين مبني على أنهما أحلا الحرف في قوله بلا واسطة حرف على حرف
 الجر كما حملته المدرسون الذين في زمانه على هذا والمشهور بين طلبة العلم أيضاً كك فنقول
 المراد من الحرف في قول الشافعي هو الحرف مطلقاً سواء كان حرف الجر أو غيره وعليه يدل إيراد الحرف
 منكراً فإن النكرة في سياق النفي تفيده العموم أي بلا واسطة شيء من الحروف فم كما يخرج قولنا
 مررت بزيد كك يخرج المفعول فيه ولسنعم له والمفعول معه لأن الواسطة فيها هي في واللام ولواو
 به معنى مع لأنه وإن وقع أي تعلق عليها فعل الفاعل لأن معنى التعلق هو النسبة والربط ويكون
 للمعامل ربط بمعموله ونسبة به ولكن ذلك بواسطة الحرف فم تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث
 أنه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه فم بقي المفعول المطلق فهو خارج بما خرج الشافعي
 لعدم واسطة الحرف فيه فاعلم ذلك فاني رأيت علماء عرباً نبي فابهم تكلموا علي وفق الكلام الفاضل
 المذكور مولانا عظم ولكن الكلام بعد هذا لوجه يدخل كلام الشافعي المطلق النصيح وبما ذكرناه خرج كلامه
 من التحليل كما لا يخفى (قوله والمراد بفعل الفاعل فعل معتبر اسناداً) ^(٢) وهذا دفع دخل مقدار تقريره
 أن التعريف صادق على زيد في ضرب زيد علي صيغة الجمع لأنه وقع عليه فعل الفاعل وتقرير الجواب
 أن المراد بفعل الفاعل فعل اعتباراً من أنه إلى الفاعل الحقيقي لا الحكمي فلا بد أن يكون المفعول به
 خبراً للفاعل حقيقة أو حكماً كما يكون غير الفعل أيضاً وكك خرج الفاعل إلا أن الشافعي جعل المفعول به مالم

يسم فاعله مادة الافعال دون الفاعل لما مبتدأ الى المفعول به في الاشتراك في المفعولية وضح يظهر الجواب
من الفاعل بالظريق الاولى لا يقدح في الالفكال على الفاعل لان الفعل قائم عليه لانا نقول قد مررت
ان المراد من الوقوع هو التعلق قيل التعريف يصدق على المبتدأ مثل زيد ضربته فانه وقع
عليه فعل الفاعل اي فعل اعتبار اسناد اليه لانه وقع فعل الفاعل على الضمير الرجوع الى زيد فيكون
الوقوع على ضمير الشيء وقوعا على ذلك الشيء كما يكون الاسناد الى ضمير الشيء اسنادا اليه
لا يقدح في جوابه بان المراد ان المفعول به اسم المنصوب الذي وقع عليه لانا نقول ح يلزم الدور
لانه عرف المفعول به الذي هو من المنصوبات واخذ المفعول في المعرفة يستلزم الدور تأمل فالجواب
منه بان المراد ان التركيب يدل على وقوع الفعل عليه فلا يدل تركيب زيد ضربته عليه
بل يدل على ان يكون زيد فيه محكوما عليه ويمكن الجواب ايضا بان المراد هو وقوع فعل
الفاعل عليه بلا واسطة كما هو المبتدأ ومن التريف قيل هذا التريف لم يصدق على عمر واني قولنا
عجني ضرب عمر وان قوله ضرب فاعل اعجني وهو اي الضرب فاعل في عمر وافيكون عمر وامفعول
به للضرب لا اعجني مع انه لم يصدق عليه انه فعل معتبر اسنادا الى الفاعل لان الفعل الذي
اعتبر اسنادا اليه هو اعجني لا الضرب ويمكن الجواب بان يقدح جازان يعتبر اسناد الضرب
ايضم الى الفاعل لان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل فيكون الضرب في قوة ان يضرب وفيه
ضمير هو فاعله قال مولانا عصم الاولى فعل امثله موضع قوله فعل معتبر اسنادا وكذا الاولى موضع
قوله فانه لم يعتبر اسنادا لم يصدق انتهى كلامه اقول يصدق على زيد في ضرب زيد انه اسناد فعل
الفاعل الى ما هو فاعل حقيقة في نفس الامر لان عدم ذكر الفاعل اما لجهلة اولي اعطيه او غيرهما
لكن لم يعتبر اسنادا اليه في قوله الاولى لم يصدق موضع قوله فانه لم يعتبر اسنادا كاذب لما عرفت
(قوله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما) تقرير الاشكال ان درهما في اعطي زيد درهما يلزم ان
لا يكون مفعولا به لعدم وقوع فعل الفاعل عليه بل وقع عليه فعل المفعول وتقرير الجواب قائم من
كلامه قس سر لا يقدح في الاحتجاج الى هذا التعميم في الجواب لانه وقع فعل الفاعل الحقيقي على درهما
في تركيب من التركيب وان ام يقع ههنا لانا نقول المراد بكونه في هذا التركيب لا يقدح في وقوع
فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب ايضا كما يكون فيه وقوع فعل الفاعل الحكمي لانه داد
شدة راد ان لازم است لانا نقول المراد هو وقوعه صريحا بمطابقة لا التزاما فان الملزوم لا اعتبار له
(قوله وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل) لانه بسبب ذكره خرج زيد في ضرب زيد ودخل درهما
في اعطي زيد درهما (قوله فلا يرد انه لو قال ما وقع الخ) لا يقدح عدم الورود ممنوع لان للمعتري
ان يقول ان الاختصار في المتن مطلوب لانا نقول نعم لكن المعتري لم يدع مجرد الاختصار بل
يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل مع كونه اخصر فجوابه ح ليس الا ان يقدح بان الاختصار مسلم

لكن صحة التميز بدون ذكر المأمل من لما مر فت فائدة ذكره (قوله وقد يتقدم المفعول به)
 وكذا يتقدم جميع المفعول على ما ملها الا لمفعول معه ولما كان الكلام في المفعول به فلذا خصه
 بالذكور فلا يرد ما ذكره الفاضل المسمى من ان هذا الحكم جار في المفعول ايضاً فلا وجه لتخصيص البيت
 بالمفعول به انتهى كلامه امل ان الظن من الفعل هو الاصطلاح مع انه يتقدم على غير ايضاً كاسم
 الفاعل والمفعول ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب منه في العمل واليه يدل قوله لقوة الفعل
 في العمل لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول ايضاً في العمل كما صرح به الشافعي في آخر بحث التميز
 فاشارة الشافعي بقوله لقوة الفعل في العمل الى ان ذكر الفعل في عبارة المفعول ليس من قبيل الاكتفاء
 بما هو الاصل كما في نظائره ولا يتقدم على العامل الذي هو غير اسم الفاعل والمفعول لضعفه في العمل
 (قوله من رايته) فالاول مثال الاستفهام والثاني مثال الاشارة والمراد بتضمنه لها هو تضمن
 ماله صدر الكلام ولا يخفى انه قد يجب تقديم المفعول به عليه اذا كان بين كلمة اما وبين فاء الجزاء
 مثل قوله نعم واما اليتيم فلا تقهر فان اليتيم مفعول به لقوله نعم فلا تقهر ولا بد من تقديمه لانه
 يجب الفاصلة بين اما وفاء الجزاء وانما لم يتعرض به الشافعي لانه لا يجب تقديمه بعينه لان ايراده
 قبل الفعل للفاصلة بينهما وهي متحققة بايراد هين آخر بينهما بان يتم واما اليوم فلا تقهر اليتيم
 (قوله هذا اذا لم يكن) اي المذكور وهو المتقدم على بيل الجواز والوجوب اذا لم يكن الجواز
 فقوله اما جواز الالحاشية الى ان تقدم المفعول به على الفعل يكون باحد الوجوه الثلاثة وهي
 الجواز والوجوب والامتناع (قوله نحو من اجر ان تكف) فلم يجز فيه تقدم المفعول به على
 فعله لان المصدرية اذا دخل على المضارع يصير في تناويل المصدر فيصير جانب فعليته ضعيفا
 فلا يعمل فيما قبله لا يتم جاز تقدمه بان يتم ان لسانك تكف لانا نقول ح يلزم دخول ان على الاسم
 وهو غير جائز ويكون مانع آخر من تقدمه عليه وهو ان يكون الفعل موكدا بالذات الثقيلة
 مثل امضرب زيد فلا يصح ان يتم زيد امضرب ووجه المنع ان تقدم المفعول به التاكيد والاهتمام
 اي اهتمام المفعول به ونون التاكيد يكون لاهتمام الفعل فبينهما تخاف ظاهراً فان من راي تقدم
 المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة يتعير منه ظاهراً فانه لم يعلم ان المقصود منه اهتمام
 المفعول به او الفعل لما عرفت ان التاكيد يوجب كون الفعل اهم فبينما في التقدم الدال على كون
 المفعول به اهم وانه اقلنا ظاهراً لعدم المناجات في الحقيقة لانه جاز ان يكون تقدمه عليه لاهتمام امر
 واتصال نون التاكيد به لاهتمام امر آخر قال مولانا عصم وفيه نظر لجواز ان يكون التقدم للتخصيص
 لا للاهتمام انتهى كلامه وحاصله ان تقدم المفعول به لا ينحصر في الاهتمام فان تقدمه قد يكون
 للتخصيص باننا نضرب زيد او لا نضرب بصبر وامثلاً اقول تقدم المفعول به ليس الا للاهتمام ولكن بسبب
 الاهتمام قد يكون للتخصيص وقد يكون للمدح او غيرهما وانما يجد لك نفعاً اذا كان تقدمه متحققاً

للتخصيص بدون الاجتهاد وليس كذلك (قوله وقد يحذف الفعل) قيل توحيث الفعل بالفاعل
 إشارة إلى أن هذا الحذف غير مختص بالفعل بل يعبر عنه الفعل ايضاً (قوله من الحرب) لا يحذف عن عليك
 ان هذا قولهم يحتمل ان يكون مثلاً لتفكيك المفهم به على الفعل فان من مفعله (قوله للمقرينة
 الحامية) اي حاله قرينة وهو قصد ارادته الى مكة فقوله اي تريد مكة بمعنى اريد مكة
 (قوله تخصيصها بالذكر ليس للحضر) فان ذكر الاعداد هذا الجمهور ليس للحضر فانه لو قيل
 في هذا الجيب مشرون رجلا ليس ذلك للحضر بل للتكثير لانه يصح وان كان فيه اكثر من عشرين
 رجلاً (قوله في باب الاعزاء) وهو بالفارسية تترساختر مثاله اخاك اي الزم اخاك وقوله الزم
 بفتح الهمزة فحذف الفعل لضييق الفرصة (قوله والمنصوب) اي باب المنصوب ومثال المنصوب
 على المدح نحو الحمد لله الحميد فان الظاهر ان يكون الحميد مجروراً بان كان صفة نعم فلما نصب
 قيلت بذهب الله من الى تقديري اي اعنى الحميد واما ما قرأه رفعه يكون المقدر ح هو اي الحميد
 هو فيكون هو مبتدأ والحميد خبره ولكنه ليس مما نحن فيه ومثال لزم نحو اتاني زيد الفاسق
 الخبيث فان الظاهر ان يكون الخبيث مرفوعاً لانه صفة زيد فلما نصب فيذهب الله من الى تقديري
 اي اعنى الخبيث ومثال الترحم نحو مررت بزيد المسكين فان الظاهر ان يكون المسكين مجروراً
 فلما نصب فيذهب الله من الى تقديري اي اعنى المسكين او ارحم المسكين فتفسير الكلام من
 الظاهر يدل على هذه الامور (قوله بل لكثرة مباحثها) اي مباحث الابواب الاربعة لما عرفت
 ان ذكر الاعداد عندهم يكون للتكثير لا للحصر (قوله بالنسبة الى هذه الابواب) اي باب
 الاعزاء (قوله مقصور على السماع) اي لا يكون قاعدة يعلم له بها مغلاف القياس فانه ايضاً يعلم
 بالسماع من العرب لكن يكون قاعدة يعلم ويقاس بها غيره فلا اشدل ح (قوله اي اسرك امراء
 ونفسه) اي اقصر يدك ولسانك منه فالواو في قوله ونفسه يحتمل ان يكون بمعنى مع ويحتمل
 ان يكون للعطف بان كان معطوفاً على قوله امراء اي اترك نفس المرء (قوله وافصد واخير الكم)
 قيل لانم ان خير امفع به لم لا يجوز ان يكون مفعولاً مطلقاً اي انتهوا خيرا الكم فيكون خير
 صفة لمفعول المطلق المحذوف كما سبق في قوله خير مقدم وسلمناه ولكن العرب قد ينكر فعله
 فاذا قلنا انتهوا من التعطيل تحصيلاً فيدل انتهوا على القصد الذي بعده اي واقصدوا وتحصيلاً
 فانهم قد ينكرون الفعل وجوابه ما نقل عن العلامة التفتازاني من انه يجب حذفه من حيث انه
 وقع في كلام الله نعم فلا يجوز ذكره قال ميلا ناعماً ان الخير اهم تفضيل والمفضل عليه هو التثليث
 اي تثليث الله نعم فيلزم ان يكون في تثليث الله نعم حسن لكن الاحسن هو القول بوحدة اثنيته نعم
 مع انه لا يكون الحسن في التثليث اصلاً فاجاب انفاضل المذكور عنه بان المفضل عليه ليس هو
 التثليث بل كل شيء اي واقصد واخير الحكم اي من كل شيء اقول يرد عليه ما ذكره ايضاً لان

واحد من كل شيء والتثنية الا ان يقر ان كل شيء موافق للتثنية او يقر ان كل شيء
 مفضل عليه بما يجازي به صلاحية المفضل عليه من الاغنياء او يقر اسم التفضيل قد يستعمل بطريق
 الفرض كما في قوله نعم احسن الخالقين او يقر اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل ومما
 الاخير ان جواب من اصل الاشكال (قوله املا لاجانب) فان من جاء من الضمير فيم له امت
 لاجانب ولا جانب جمع الاجنبي وهذا الفارة الى جواز كون الامل في هذا التركيب في مقابلة
 الاجانب فيكون معناه اتيت الاقارب لاجانب فالتنوين في املا على هذا التقدير موزع
 المضاف اليه اي املك (قوله مهلا من البلاد) يعني زمين صحت ونرم والجزن زمين يست وبلند
 وكلوخ زار والوطى كوفتن راء قال قدس سره في الحاشية السهل نقيض الجمل والجزن ما غلط
 من الارض (قوله المنادي) اي موضع وقوع المنادى وفيه معاشرة وقوله هو المظم اقباله اي الاسم
 الذي طلب اقباله لا يقر اذا كان الالف واللام عبارة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيء من
 افراد المعرفة لانه لا يكون الاقبال للمفصل يكون للمذات لاننا نقول انهم يجرون صفات المدلولات
 المطابقة على دوالها ومنها كذلك ويرد عليه مثل يا الله لانه لا يصدق عليه انه مظم اقباله واجيب
 بان نداءه نعم مجاز لتشبيهه نعم بماله صلاحية النداء وزد بان القول بانه نعم غير صالح للنداء
 بعيد وايضا القول بالتشبيه اي تشبيهه الله نعم بما يكون مظم الاقبال غير مناسب ويمكن ان يجاب
 بان المراد المطلوب الاقبال ولو حكما في يصدق التعريف عليه لانه مظم الاجابة بالفارسية جواب
 دادن ويرد عليه نحو يازيد لا تقبل لانه منهي عن الاقبال فلا يكون مظم الاقبال والجواب انه
 مطلوب الاقبال لسماع التهي والمنهي عن الاقبال بعد توجهه (قوله بوجهه او بقلبه) وبهذا التعميم
 يدفع الاعتراضين الاول ان من يكون وجهه الى المنادى باسم الفاعل فاذا طلب توجهه بوجهه
 يلزم تحصيل الحاصل والثاني ان طلب التوجه بالوجه غير صحيح اذا كان بين المنادى باسم الفاعل
 وبين المنادى باسم المفعول حائل كالحائط مثلا فلا يصح الاكتفاء بالوجه في تعريفه واجيب عن الاول
 ايضا بان طلب توجهه اعم من ان يكون حدثا وبقاء فيكون فيه طلب التوجه لاجل بقاء وجهه
 اليه فيكون الحدث فيمن لا يكون وجهه الى المنادى وقال مولانا عظم التوجه عن الحقيقي
 والحكمي النحول قولنا يا الله وباسماء ويا جبال ويا ارض ثم قال وفيه بحث من وجهين الاول
 ان جعل الله نعم منزلة من له صلاحية النداء ترك الادب والثاني انه لما عمم التوجه عن الحقيقي
 والحكمي قلنا التعميم يغني عن التعميم الاول وهو بوجهه او بقلبه بل لابد ان يكتفي بالوجه
 ح لان من يكون وجهه الى المنادي باسم الفاعل ومن يكون بينه وبين المنادي حائل داخل
 في الوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره اقول نعم التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي
 ولكن لا يحتاج الى ادخاله فيه لصحة اجراء توجه الحقيقي الى الوجه بخلاف السماء والارض

والجبال فإنه لا يصح إجراء توجه الحقيقي اليها وإن قلت تغصيرة بأوجه والقلب يشكل بقولنا يا الله
قلت لم لا يجوز أن يكون المراد من القلب هو العلم من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال ويكون
للمواجب تعلم وإيض جاء الوجه بمعنى الذات ايض فيكون الوجه شاملا للمعنيين في شمل الواجب
(قوله كما إذا ناديت مقبلا) أي يوجه اليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت من هو متوجه
إليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد ومتوجه اليك بوجهه حكما مثل يا صماء ويا جبال أو ولو لم
أن كون الشيء مطلوب الاقبال حكما يستلزم كونه منادى حكما فنقول لما كان الكلام في المفهم به
الذي يكون فعله واجب الحذف قيا ما قيل ينبغي أن يجعل المنادي اعم من الحقيقي والحكمي ليتناول
جميع اقسام المفهم به (قوله من له صلاحية النداء) أي من له صلاحية كونه مطم الاقبال حقيقة
(قوله فهي في حكم من يطلب اقباله) حقيقة بوجهه أو بقلبه (قوله فلا بد من المندوب) أي ليس
المندوب منادى حكما لأنه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التنفيع لا بان نزل منزلة المنادى
فأدخل حرف النداء عليه (قوله وقصد ندائه) بالكسر عطف على تنزيله لا يقيم أن المص لولم
يدخل المندوب تحت المنادى فلا بد على المص أن يقول وجوبا في خمسة مواضع لا في أربعة
مواضع لانا نقول ذكر الأربعة في العنوان إشارة إلى أن له مناسبة للمنادى ثم بين فيما بعد احكاما
خاصة له إشارة إلى أنه ليس من المنادى (قوله فخرج) أي المندوب بهذا القيد وهو المظم اقباله
(قوله وفيه تحكم) أي في اخراج المندوب بقوله المظم اقباله وإدخال امثال يا صماء ويا جبال بتعميم
هذا القول من الحقيقي والحكمي تحكم أو في عدم إدخال المندوب بتعميم هذا القول وإدخال امثال
يا صماء ويا جبال ويا أرض فيه تحكم (قوله مطم اقباله حكما على وجه التنفيع) فيكون في المنادي طلب
الاقبال فقط وفي المندوب طلب الاقبال المقيى بوجه التنفيع واليه يشعر قوله فاذا قلت يا فاذا
ناديت ميتا على وجه التنفيع فكأنك تقول فارجع الي فاني مشتاق الي وجهك لا يخفى عليك
يمكن تدشيق عبارة المص على وجه لم يتوجه عليه قوله وفيه تحكم بأن المص إنما قال في العنوان
وجوبا في أربعة مواضع ولم يقل في خمسة مواضع المتنبية على أنه أدخل فيه ثم بين احكاما خاصة
له مثل دخول لفظ وعلى المندوب دون المنادى للإشارة إلى أن المندوب ايض قسم من اقسام
المنادى لكن لما كان لهذا القسم من المنادى احكاما خاصة افردة بالد كمرغاية ما في الباب أن هذا
خلاف المتبادر (قوله ونقول له نعال) هو امر بالفارسية بيا تو (قوله فلا ولي ادخاله)
قيل إنما لم يدخله في المنادي لعدم لفظة وا فيه مع أنها موجودة في المندوب فإذا أدخله
في المنادى فينبغي أن ينادى بآلة نداء المنادى مع أن لفظة واليست من آلة نداءه واعتراض
ايض بأنه لو أدخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان استعمال ياتي في المندوب مجازا استعمالها
في المنادى على سبيل الحقيقة (قوله واي) بغتم الهمزة واعلم أن يا يكون للنداء القريب والبعيد

والمتموسط ونقل عن المصنف أنها النداء البعيد ويرد عليه قولنا يا الله واجيب من ذلك بان الداعي في أمثال هذا النداء استبعك نفسه من مرتبة المدعو ويا وهيا للنداء البعيد اتفاقا ويا النداء المتوسط والهمزة للنداء القريب ثم لا ينادي الله تعالى بالياء والياء قد يحذف ياء في المنادي دون غيرها (قوله ليقتبل ريد) فإنه ليس منادى وان طلب اقباله لعدم صدق قوله بحرف نائب مناب ادعو (قوله بان يكون آلة الطلب) لا يقيم جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا محل بحث لا نناقش قول قد يحذف النائب اذا كان له قرينة كما في ضرب زبد قائما والقرينة ثابتة ههنا وهي كون المنادي علما لانه اذا حذف حرف النداء منه يسبق الداعي الى انه منادى لكثرة نداء العلم (قوله او للنيابة) وانما لم يجعل تفسير الحرف في الهمزة لعل الحرف لفظا ونقدرا كما يقتضيه موق كلام المصنف حيث قال وهو المظن اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لانه لا يصح جعله تفسير الحرف الا بتكلف بان يقيم هواء كان الحرف لفظا او تقديرا بتقدير كان حتى يحصل العامل لقوله لفظا او تقديرا بخلاف ما اذا كان تفسير النائب فان نفسه عاملا فيهما فعلى ما ذكره من الاحتمالين يكون لفظا او تقديرا صفة للمفعول المطلق المحذوف لا يقيم ان حاصل ما ذكره هو ان حرف النداء في المنادي قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا فلا حاجة الى ما ذكره المصنف فيما بعد من قوله ويجوز حذف حرف النداء لا نناقش ذكره فيما بعد لافادة الاستثناء المذكور بقوله الامع اسم الجنس (قوله او للمنادي) فم يكون قوله لفظا او تقديرا حالا من الضمير في اقباله ويجوز الحال من المضاف اليه حين جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لا يقيم اذا كان قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمنادي فلا حاجة الى قوله وقد يحذف المنادي على ما ذكره في آخر البحث لا نناقش ذكره لافادة قوله لقيام قرينة جواز قيل اذا كان لفظا او تقديرا تفسير للمنادي فما وجه تخصيص المنادي باللفظي والتقديرية فان المفعول به والمفعول المطلق وكذا الحال والتمييز يكون محذورا ومذكورا والجواب ان قوله لفظا او تقديرا يكون تفسير الاحوال المنداء لا تفسير لنفسه لانه المظن اقباله هواء كان ملفوظا او مقدرا (قوله الا يا اسجدوا) يحذف الالفين مع الاناء هما همزة الوصل فهي ماكنة والالف ايضم ماكنة فيلزم التقاء الساكنين (قوله لكثرة استعماله) فيكون الحق في مطلبه ولفظة يا حقيقة بالنسبة الى ادعوا لانها اول حرف (قوله ولدالة حرف) لانه للنداء وهو طلب التوجه اليه فيدل عليه وهي الطلب فقوله ولا فادته فادته عطف تفسيرية لسابقتها اي وتفيد فادته بحسب المعنى اي معنى الفعل وهو لطالب (قوله لسد مسد الفعل) اي قايم مقام الفعل في العمل لاني افادة معنى الفعل فلا يرد ما ذكره مولانا عصم على قوله وعند المبرد حذف النداء قائم مقام احداه يعنى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغني عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد ان يكون المقدار منه جزئي الجملة انتهى كلامه والحق ايضا ان الحرف يقوم مقام الفعل في افادة

معناه لان معناه الطلب وان قامت لا يكون بين ميبويه والمبرد مخالفة في ذلك لان ميبويه ايهما
قائل بكون لفظة يا نايب منا بكذا لمبرد فيكون عاملا عنه مما جميعا قلت المبرد يجعله عاملا فيه
حقيقة عند عدم الفعل كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الظرف في قولنا زيد في الدار
هو الظرف وهو في الدار حقيقة عند عدم الفعل واما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير المذكور
هو الفعل واما ميبويه لا يجعل عاملا الا على سبيل التجوز فعرف النداء عند مجرد النياية وفيه
بعض بان قول المبرد لنداء مسد الفعل يدل على ان اطلاق الانتصاب الي حرف النداء ليس اصالة
بل بالمجاز لان هذا اطلاق لاجل انه نائب منابه فيكون الناصب حقيقة هو الفعل المقدر فلا
يكون بين مذهب ميبويه وبين مذهب المبرد مخالفة لان ميبويه يضم قائل بكون حرف
النداء عاملا فيه مجازا لا يتم ان في الدار في زيد في الدار نايب مناب العامل مع انه عامل في
الضمير حقيقة فالنياية لا ينافي العمل على سبيل الحقيقة لاننا نقول لانم ان الظرف نائب مناب العامل
بل العامل فيه مقدر فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل الى الظرف كما قالوا واجيب عنه
بانه جازان يكون معنى قول المبرد ان الفعل قد صار معز ولا من العمل واخذ عمله حرف النداء
بطريق الارث فيكون ناصباله حقيقة (قوله اسماء الافعال) اي اسماء الافعال التي هي ناصبة لانه
ح يكون الضمير محتقرا فيه بخلاف ما اذا كانت رافعة لا يتم ان اعم الفعل بمعنى الماضي والامر مع ان
حرف النداء بمعنى ادعوا بصيغة المتكلم المضارع لاننا نقول جازان يكون اعم الفعل عند بمعنى
المضارع ونقول حرف النداء بمعنى اقبل وقاعله ضمير المخاطب فاحد جزئي الجملة هو المنادي
عنده (قوله مثل يا زيد جملة) اي نائب منابه ونفيها فادتها (قوله ويبني) اي يجب ان يبني
لانه يجوز ان يبني لان حال في المسائل الوجوب لاجل ان فاعل الموصوف بابن مستثنى من
الحكم كدما ياتي كذا ذكره مولانا عصم (قوله قدم بيان البناء والحذف) اي قدم بيان المنادي
المفرد المعرفة وبيان المنادي المحفوض وبيان منادي المفتوح بالالف على المنادي المنصم الذي
يكون مضافا ومشبهابه ونكرة صرفة وانت خبير باننا لا نحتاج الى بيان التقدم الا ان المسائل
ان يقول الاولى نقدر ببيان المنادي المنصوب عليها لانه قسم من اقسام المقدم به وهو منضم فمحتاج
الى بيان التقدم قطعاً (قوله لقلتها) لا يتم ان المراد اما قلتها باعتبار الانواع والافراد وان كان
الاول فالثلاثة متنوعة لان كل واحد من البناء والحذف والفتح يكون نوعا واحداً فالمجموع ثلاثة
انواع وكلها لنصب ثلاثة انواع مضاف ومشبه به والنكرة للصرفة وان كان الثاني فهو غير معلوم وعلمه
مستبعد جدا لاننا نقول المراد هو الاول لكن المراد من قوله لقلتها هو قلته كل واحد من انواعها بالنسبة
الى انواع النصب ونقول المستغاث نوع واحد سواء كان باللام او الالف واليه يدل قوله وينصب
ماسو مما يمد حمل القلة على القلة بحسب التحقيق والاستعمال غير مناسب لان الشروع في التخيير بعد

الذراع من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لا بحسب التحقق (قوله ولطلب الاختصار) لا يتم يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة ايضاً بان يسم المنادى المنصوب في كذا والمنادى المستغاث باللام في كذا والمنادى المستغاث بالالف في كذا وما هو اما منادى مفرد معرفة لا نناقش الاختصار المذكور في الكتاب مرجع لان الاختصار فيه في ثلثة اشياء وهي المنادى المضاف والمشبه به والنكرة لصفة بخلاف الاختصار فيما ذكر فان الاختصار فيه في شيئين واحد وهو المنادى المفرد المعرفة (قوله اي على الضمة) فان قلت لم يبنى على الضمة دون السكون او على حركة اخرى قلت اما بناء على الحركة فللاشارة الى ان بناء عارضي لا اصلي ولوبي على الفتح لا لتبس بعمل لا ولوبي على الكسر لا لتبس بمنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي حذف ياء واكتفى بالكسر كما في قوله تم يا عبداً والامل يا عبداً لا يتم الامراب لا يختصر فيها فان النون في يضر بان ايضاً امراب لا نناقش الكلام في امراب الاسم (قوله في غير صورة النداء) انما قال ذلك لدفع ما يقع ان المنادى المبني لا يكون مرفوعاً حين كونه منادى ويحتمل ان يكون ايضاً لدفع ما يقال يلزم من كلامه ان يجتمع البناء والامراب في اسم واحد ويلزم ان يكون كل من الضمة والالف والواو رفعاً في المنادى المفرد المعرفة فيكون اطلاق المنادى عليه باعتبار ما يؤول اي باعتبار ما يصير منادى بعد ذلك ففيه مجاز وارتكاب المجاز لاجل ان الضمير في يرفع راجع الى المنادى وما اذا كان راجعاً الى الاسم يندفع المجاز كما هو اختيار بعض الشارحين فهو خلاف سوق الكلام لان السوق يقتضي ان يكون الضمير في يرفع الى المنادى لان الكلام فيه (قوله او الفعل مسنداً) وح لا يحتاج الى قوله في غير صورة النداء لا يتم لا يكون لهذا القول معطوف عليه لا نناقش هذا عطف بحسب المعنى بان المراد من قوله يرفع به ان الفعل وهو يرفع مجند الى الضمير الذي هو راجع الى المنادى فكانه قال ان الفعل مسند الى المنادى فمع يكون قوله به ظرف لغو متعلق بالفعل المذكور والفعل مسند الى قوله بفاي يبنى المنادى على ما يكون الرفع به فلا يند كرمحل الرفع فقول به مفعول مالم يسم فاعله (قوله وارجاع الضمير الى الاسم) اي ارجاع الاسم يجوز ارجاع الضمير الى الاسم الذي في المنادى لان المراد بالمنادى الاسم المطلوب اقباله فيجوز ارجاعه اليه مع قطع النظر عن وصفه كارجاع هو الى العدل في اعد لو مو اقرب المشتق انتهي كلامه اقول المراد من الاسم المذكور ما لا سم المطلوب اقباله وهو المنادى والاسم الاسم وعلى الاول يلزم كون المنادى المبني مرفوعاً او يلزم اجتماع الاعراب والبناء وعلى الثاني يلزم ما ذكره من ان ارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام كما لا يخفى ولعل الفاضل المذكور اخذ كلامه من كلام مولانا احمد حيث قال ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعد له اعد له اعد له

تم كلامه اقول ذات المتادى هو اسم مع قطع النظر من كونه منادى في ذلك قوله وارجاع الغمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام فان ارجاعه الى العدل لسوق الكلام مخالف لارجاعه الى ذات المتادى (قوله ولا شبه مضاف) قيل ان المفرد لا يقع مقابلا لشبه المضاف في كلامهم واجيب بان المفرد هو هنا مقابل للمضاف فقط لكنه اراد من المفرد هو المفرد الكامل وهو بيان حاصل المعنى فانه اذا لم يكن مضافا فيحتمل ان يكون له مناجية به فاراد نفيه ايضاً لانه يصير مفردا كاملاً (قوله وهو كل اسم لا يتم) اي المشابه للمضاف كل اسم قيل ان رجلاً في قولنا يارجل يا رجل يصح ان يكون مشابهاً للمضاف مع انه يتم معناه ولا يحتاج الى انضمام قولنا يصلح اليه كما يحتاج الى الانضمام في قولنا ظالعاجلاً والجواب عنه بان المشابه للمضاف كل اسم عامل في اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه او اسم نكرة موصوفة بالجملة مثل يارجل يا رجل يصلح او اسم علم عطف عليه اسم آخر مثل يا زيد او عمر (قوله معرفة قبل النداء او بعد) ولقائل ان يقول ان كونه معرفة بعد النداء غير جائز لانه شرط وهو مقدم على المشروط الا ان يقوم هذا الشرط يكون شرطاً للاسم الذي يجعل له منادى اي لذات المتادى الا ان كون ذات المتادى معرفة يكون باطلاق العام اي قبل النداء او بعد (قوله لفظاً ومعنى) اما لفظاً فلكونهما جميعاً مفرداً واما معنى فلكونهما معاً للتعريف ولكونهما معاً للخطاب (قوله لكاف الخطاب الحرفية) وانما يكون الكاف في ذلك كلف الخطاب لان الكاف عارض على اسماء الاشارة لاجزائها فان اسم الاشارة هو ذا وادخال اللام للمفرق بينه وبين ذلك وكلف الكاف عارض لضمير المنفصل مثل اياك وانما اعتبر هذا الكاف حرفاً لا متناً وقوع اسم الظاموقعها فان اسم الظ لا يقع موقع الحرف ولا موقع ما اعتبره حرفاً واذا عرفت هذا فلا يرد ان هذا الكاف اذا كان حرفاً فكيف يكون معرفة لان المعرفة والنكرة قسمان من الاسم ويمكن ان يقع عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب الحرفي فليتامل (قوله وكونه مثلها) اي ولكون المتادى المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية افراد الخ وانما زاد هذا البناء المتادى المذكور ولم يكتف بوقوع المتادى موقعه لان مجرد الوقوع لا يكون سبباً لنبائه والا يلزم بناء جميع المتادى لوقوع جميع المتادى موقع الكاف في ادعوك كما لا يخفى قيل وقوع المتادى موقعه اما ان يكون سبباً للمشابهة او لا وان كان الاول فلم لم يقل اولاً ان المتادى المفرد المعرفة مبني لانه مشابه للكاف في ذلك و اياك لان المشابهة للمشابهة للشيء مشابهة لك الشيء لا يقال لانم كون المشابهة للمشابهة للشيء مشابهة لك الشيء لجواز تغاير المشابهين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه للكاف التي في ادعوك في الافراد والتعريف فيكون المتادى المذكور مشابهاً للكاف التي في ذلك و اياك في الافراد والخطاب والتعريف ولو سلم التغاير فنقول المراد من المشابهة هو المناصفة والمناصب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء وان كان بواسطة نقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل

بمعنى المناسبة مطلقاً سواء كان لواء مطقة أو غير واطمة وإن كان الثاني قد ذكره مستدرك وبلا
فائدة واجيب باختيار كل من الشقين أما باختيار الثاني فلأنه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه
موقعه مناسبة إلى الكاف الذي في اد موك ولكنه أي الكاف الذي في اد موك يشبه الكاف الذي في
ذلك وإياك فم يكون للمنادى مناسبة بامر موشابه لمبني الأصل فواحد من المواضع التي هو سبب
للمشابهة لمبني الأصل هو هذا كما ذكر في مبحث المبنيات وأما باختيار الأول فلأنه يحصل زيادة
المشابهة وذلك لأن مغابته لكاف اد موك أكثر من مشابهته لكاف ذلك وإياك لأنه مشابه لكاف
اد موك في الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه ووقوعه موقعه منتف في مشابهته لكاف ذلك
وإياك (قوله وإنما قلنا ذلك) أي الكاف في اد موك مشابه لفظاً ومعنى لكاف ذلك وإياك (قوله
لأن الاسم لا ينبغي) قيل هذا المحصر بطم لأن الاسم مبني لعدم كونه مركباً مع الغير مع أنه غير
مشابه للحرف والفعل واجيب بأن المراد بالاسم هو الاسم الذي ركب مع غيره واجيب أيضاً
بأن المحصر أضافي فالمراد أن الاسم لا ينبغي إلا لمشابهة الحرف والفعل لا لمشابهة اسم المبني وإليه
أشار بقوله ولا ينبغي لمشابهة الاسم المبني (قوله قبل انداء) قيل ح يلزم اجتماع التعريفين
والجواب أن اجتماع التعريفين ليس بباطل بل الباطل هو اجتماع التي التعريف قيل اجتماع
التي التعريف حاصل في المنادى المضاف مثل يا عبدا لله لأن الإضافة هي التي التعريف واجاب عنه
مجد المتشي مولانا عاب بأن الإضافة ليست متعينة للتعريف فأنها قد يكون للتخصيص أقول لقائل
أن يقول أن الإضافة إلى المعرفة متعينة للتعريف بخلاف الإضافة إلى النكرة إلا أن يقوم يكفي لنا
في ذلك مجرد كون الإضافة مطلقاً غير متعينة للتعريف أقول ويمكن الجواب بوجه آخر بأن المحال
هو اجتماع التي التعريف إذا كانتا في اللفظ والإضافة ليست اللفظية ويمكن أن يقوم أن الإضافة
إلى المعرفة ليست متعينة للتعريف بل يكون للتعريف عند القصد (قوله ويازيدان ويازيدون)
أن قيل العلم إذاثنى أو جمع لزم أن يعرف باللام بدلاً عن تعريفه الزايل بالتنكير أي نكره
أولاً ثم أدخل الألف واللام عليه ثم يثنى ويجمع فكيف يصح هذا أن المثالان فالصواب يا رجلان
والجواب أنه مخصوص بما سوى المنادى واجيب أيضاً بأن لفظاً قائمة مقام اللام (قوله أي ينجر)
وأنما فسر المتعدي باللام لأن الخفض في الحقيقة صفة الخافض فلا يكون حالاً من أحوال المنادى
بخلاف الانجرار فإنه حال من أحوال المنادى والأحسن أن يبحث عن أحواله فهو من قبيل ذكر
الملزوم وإرادة اللزوم (قوله أي بلام يمدخلة) أي يدخل اللام في المنادى في وقت الاستغانة
وأنما فسر به إشارة إلى أنه ليس المراد من قوله بلام الاستغانة أن مدلولها ومعناها استغانة
لأن مدلولها الاختصاص فأنما اللام الجارة بل المراد به هو ما ذكره فأشار به إلى أن إضافة اللام إلى
الاستغانة بادئ ذي ملابسة (قوله وهي لام التخصيص) فأنها يثبت زيداً مثلاً من بين أمثاله بالانداء

(قوله على المستغاث) اي المستغاث منه (قوله من بين امثاله) فاذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فانك ضعيف من بينهم زيد امثالا اي انت يخص من بينهم له فيقول بالزيد للضعيف مع ذكر المستغاث له اي زيد مستغاث والمستغاث له محذوف اي بالزيد للضعيف ومعناه بالفارسية اي زيد مخصوص گردانیده ام ترا بخواندن و بحاظر شدن از جهت اينك بغريادرهي تو اين شخص ضعيف را قيل لام الاختصاص يدل على اختصاص شيء بمدخوله لا على اختصاص مدخوله بشيء واجيب بان الباء في قوله بالمدعاء دخلت على المقصور فان المعنى ان المدعاء مخصوص به فمحذوف يكون اختصاص شيء بمدخوله (قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف) قيل لم لا يجوز ان يكون دفع الالتباس بالقوائن الخارجية وايضا حذف المستغاث لا يكون الا بقرينة فالقرينة تدفع الالتباس فلا حاجة الى فتح اللام في المستغاث وكسر ما في المستغاث له ويمكن ان يقرأ في دفعه بان ما يدفع به الالتباس فهو اذا كان في نفس الاعم وهو المستغاث والمستغاث له اولي مما كان من الخارج (قوله يا للظلم) بفتح اللام في المستغاث وكسر ما في المستغاث له ومعناه اذ هوكم لهذا المظلوم الضعيف لتنظر واليه ويعينوا اياه (قوله فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم) و عدم العلم فلكون اللام فيهما مجرورا واعلم ان المستغاث هو الذي يطلب الامتغاث والمستغاث هو الذي يطلب منه الامتغاث والمستغاث له هو الذي يطلب الامتغاث له اذ امرت بهذا فاعترض بان المظلوم صريح في المثال المذكور بكونه مستغاثا له لانه مظلوم ولا يطلب الامتغاث منه فالاولى ايراد زيد مثلا موضع المظلوم اقول فاية الامر ان ايراد موضع المظلوم اظهر في التمثيل وذلك لانه جاز ان يكون المظلوم امرا من اعماء من هو مستغاث على ان المظلوم مع كونه مظلوما جاز ان يقع مستغاثا ولا يابى عنه شيء كما لا يخفى على المثالم (قوله ولم يعكس الامر) لدفع الالتباس لان المنادى المستغاث واقع موقع كانه وحاصله ان اللام اذا دخلت على المظهر فهي مجرورة واذا دخلت على المضمرة فهي مفتوحة فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك ففتحت اللام فيه ويمكن اقامة هذا الوجه لفتح لام المستغاث لكنه اختار وجها آخر فغيره مع حصول هذا الوجه في نظم الكلام وترتبه ليجوز به ايضاً (قوله فان طفت شيئا على المستغاث) وهو تفرع لعدم الفرق بين المستغاث والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستغاث من لو لم يفتح (قوله لان الفرق بينهما) اي فرق المعطوف في المثال المذكور بينهما اذ يعني بفرقه بانه مستغاث لامستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فالمعطوف ايضا مستغاث (قوله حاصل بعطفه على المستغاث) اي عطف ذلك الشيء عليه فانه يكون معطوفا على مدخول يا فيكون المعطوف ايضا مستغاثا فان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا عطف مع ياء فمحذوف يكون المجموع معطوفا على المستغاث فيتبع فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيهما على ما مر في قوله يا للمظلوم الا ان المستغاث يحصر معناه

فلا بدح من فتح اللام ح ليتعين انه مستغاث ذح ايهم اقول فج لا بد ان يتم في يا اريد ويا العمد ويا بالعمر
بتكرار حرف النداء لانه لا بد من ايراد يا على المعطوف عليه على المعطوف الا ان يتم فالتزمه
ولا استحالة في هذا الالتزام غاية ما في الباب انه يلزم تعدد طلب النداء في المستغاث ومود اخل في
النداء فانه يصح ان يتم يا يا الله للمساكين بتكرار يا ويتم لا بد من ايراد يا على المعظم عليه على المعظم
اذا لم يكن على المعطوف عليه بعينه على المعظم (قوله فبدحوا بها عفتك مشابته للحرف) قيل لام الجارة
لو كانت ملقة ضعف المشابهة فيلزم ان يصير غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام لان غير المنصرف
انما يكون غير منصرف لمشابهته بالفتل وايضا يلزم كون انصرافه ولي لان غير المنصرف والمنصرف
جميعا من نوع واحد بخلاف المعرب والمبني فانهما نوعان مختلفان فان انتقال الشيء من نوعه
الى نوع ننسب اهل من استقاله من نوعه الى نوع آخر فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام
اهل من جعل المبني معربا واجيب بان ملقة بناء وهي حرف النداء في غاية الضعف فحرف النداء
واللام اذا اجتمعتا كانت الغلبة للام لقربها لا يتم ان ملقة بناء وهي المشابهة بالحرف لاحرف النداء لانا
نقول حرف النداء سبب المشابهة لانا يازيد بمنزله ادعوك كما يرتفعيله فاقيم السبب مقام المسبب
(قوله على ما هو الاصل فيه) اي على الحرف او الحركة الذي هو الاصل في المنادى المستغاث باللام
هذا اذ اريد بقوله انما اعرب المنادى الخ انه انما اعطي للمنادى اعرازا ما اذا اريد به انما جعل
المنادى معربا فيكون معناه ح بناء على المعربة التي هي الاصل في المنادى لانه في الاصل معرب
منصوب وابناء عارض عليه (قوله يا للنداء وبالنداء) ومعنى الدوامى حادثة وسختي فيكون
التعجب في نفسها ويقتل ان يكون التعجب في حادثة تقع في اثنائها (قوله وكيف يصدق قوله
فيما بعده) ومنشاء الاعتراض باعتباره ميراثية في قوله وينصب ما هو الاصل المنادى مجرور
ايضا فيما فيه لا ما التعجب والتهديد مع ان المنادى الذي بعدهما ايضا يكون ما هو ما فيل يصح
قوله وينصب ما هو ما كليا بان قوله مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين من تنمة
القاعدة بان يكون الامثلة المذكورة قيودا لقوله وينصب ما هو ما فيكون قوله مثل يا عبد الله
او متعلقا بها ما هو اي وينصب ما هو الذي هو مثل يا عبد الله او ولكن جعل المثال من تنمة
القاعدة بعيد (قوله واجيب بان كل من هاتين او) اي اجيب عن الاعتراضين احدهما قوله
فلم اهل المنص فذكره والاخر قوله فكيف يصدق قوله فيما بعده فاذا كان كل من هاتين
اللامين لام الاستغاث فيندفع الاعتراضان قطعا لكن يرد عليه انه اذا كان اجدا اللامين لام
التعجب والاخرين لام التهديد فكيف يكونان للاستغاث اي ادخالهما في الاستغاث بماذا
فلهذا في ذلك قال كان المهمل اسم الفاعل الخ (قوله كان المهمل اسم فاعل يستغاث) فيكون المستغاث
والمستغاث له في المنادى الذي بلامي التعجب والتهديد شيئا واحدا فان من يقول لاقتل ذلك

فكانه لم يقدر على حفظ نفسه بان يكون في قلبه خدشة فاراد ان يدفع تلك الخدشة به اي بطلب الاستغاثة فيقول بالمهدد اسم مفعول بالزيد لاقتلتك فكانه يقول على المهدد اسم مفعول انت هيئت نفسك لقتل يقع مني عليك حتى تغلص من ذلك العقوبة التي عرضت علي من عدم قتلك ويمكن بيان معنى بالزيد لاقتلتك بعبارة اخرى بانني استغيت بك بالزيد من الم خصومتك وينبغي ان يكون حاضرا عن خصومتي لئلا اقتلتك فالضمير في ليحضر ومنه وخصومته راجع الى المهدد اسم مفعول والضمير في ينقم ويشتريع الى المهدد اسم فاعل فالمستغيت يستغيت من المهدد اسم مفعول بهذا الوجه وكك في التعجب فان من تعجب الماء لقوته مثلا يقول يا للماء فكانه وقع بسبب التعجب في قلبه خدشة فاراد ان يدفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة وقوله ليحضر اي المستعجب منه وقوله يقضي من القضاء وهو الاداء اي فيقتضي المستعجب منه التعجب الذي عرض له بسبب كثرة الماء في قوانا يا للماء فكانه يقول يا للماء بهد التعجب مني لانه منادى حكما وبعبارة اخرى فيقول يا للماء استغيت بك لا قضي منك التعجب واخلص من العجب واورد مولانا عصم ههنا بحثين الاول انه يمتنع ان يحضر المهدد اسم مفعول لاعانة المهدد اسم فاعل لان الاعانة هي تحصيل المهدد اسم فاعل المقصود من المهدد اسم مفعول فان مقصودنا اما القتل او الضرب فيمتنع ان يحضر المهدد اسم مفعول ليصير مقتولا للمهدد اسم فاعل او مضروا له والثاني ان المستعجب منه حاضر قطعا فكيف يطلب منه الحضور فان المستعجب لا ينادي الا بالحاضر لان النداء بعد وقوع التعجب له بسبب الماء تكيف يصحح قوله ليحضر اقول الاعتراضان مرفوعان اما الاول فلان مقصود المهدد اسم فاعل ليس قتل المهدد اسم مفعول او ضربه بل مقصود دفع الخدشة بالتي عرضت على نفسه منه في دفع تلك الخدشة بطلب الاستغاثة فليس مراده القتل او الضرب حقيقة كما عرفت تفصيله آنفا واما الثاني فلان المراد من الحضور ليس الحضور من الغيبة بل المراد هو بقاء الحضور بان لم يعدم بالتفسير كما ان المراد من قولهم ضموا وقتهم او كسر هو بقاء الضم والفتح والكسر ويمكن الجواب عن التهمة باننا لانم ان مقصود المهدد اسم فاعل اما القتل او الضرب بل تهديكهما (قوله واما المراد يا قوم ويا هؤلاء) معناه ادعوكم يا قوم لاجل الماء لينظروا فيه وتعجبوا منه اي يا قوم اعجبوا للماء ويا هؤلاء اعجبوا للماء هي فالمستغاث هو القوم وهؤلاء وللماء وللمستغاث هي مستغاث له نقوله اعجبوا لكسر الهمزة وفتح الجيم (قوله على نقد يركس اللام ظ) لانه ح يندب للهن اي ان المنادي ههنا محذوف ذر لهؤلاء مكسور يكون مستغاثا له (قوله واما على نقد يركسها خدشة تل) اي اما ان القول بحذف المنادي على نقد يركسها فمستحيل لان المنادي محذوف فكيف يجعل لامه مفتوحة او ليس فيه ما يقتضي فتحها (كما هو) اي ما يقتضي فتحها كان ظاهرا مسبق وهو المتباعد من المستغاث بالمدحقات له او وقوعه تحت اللام موقع الكافي ليس

بين المستغاث والمستغاث له التباس بسبب كسر اللام في المستغاث له اي في للماء وياللد واهي
حتى يفتح اللام فلهذا لا التباس بينهما كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث
وكذلك لم يقع مدخول اللام وهو المستغاث له موقع الكاف حتى يفتحها فيه فالتقول بفتح اللام فيه
مشكل وان قلت قد وضع له موضع الامنادى فاللام في المنادى مفتوحة قلت لان كونه في موضعه
(قوله لا يقتضى الالف فتح ما قبلها) سواء كانت الاستغاثة اولا قيل هذا الدليل لا يثبت المدعى
لجواز ان لا يقتضي الالف فتح ما قبلها اذا كان الاسم الذي الحق اخره الف معربا مثل جاءني العصا
واجيب بان هذا الدليل ليس دليلا على بناء المنادى على نل مودليل ظلي كون بناء على الفتح
وبما ذكرنا ظهور ان اللام في قوله لا لحاق الفها ان كانت للعلة يكون علة لفتح ذون البناء
على الفتح وان كانت للوقت فيجوز ان يكون البناء على الفتح في وقت الحاق الفها كما لا يخفى
(قوله فلا يحسن الجمع بينهما) اي بين اللام والالف لانه اذا كان بين الاثرين تناف فكذلك
بين المؤثرين لان التنافي بين الاثرين يستلزم التنافي بين المؤثرين وانتقلت اذا كان التنافي
بين المؤثرين لازما فكيف يصح قوله فلا يحسن بل يجب ان يتم لا يصح قلت انما يكون ذلك اي
كون التنافي بين المؤثرين لازما في الامور الحقيقية دون الاعتبارية واعتراض على
قوله لان اللام يقتضي الجر بان المراد اما ان اللام يقتضي الجر للمقتضى فهو م او اراد ان اللام
يقتضي الجرايم من ان يكون لفظا او نقديرا او غيرا فمسلم لكن قوله فبين اثريهما تناف
م كما في الامم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم فان الياء يقتضي كسرة ما قبلها و
اعرب بالاعراب التقديري اقول يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا المنع ولا ما ذكر
بقولنا وان قلت آه ان المراد من قوله وبين اثريهما تناف ان بينهما تناف في الجملة وهو
ظاهر فهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بين المؤثرين وبهذا التحقيق منقطع مناقشة وهي انه
لا يكون التنافي بين الاثرين مثل ياللا حمد بفتح اللام فان جر غيرا منصرف بالفتح
بان يتم مرتين باحدهما لتحقيق الفتح والجر فيه لان الجر فيه تابع للنصب واجيب بان المستفاد
هو اجتماع حركة الاعرابي والبنائي معا فسقطت المناقشة لان في الحمد في المثال المذكور
كلمتا الجرحتين بنائيان وقيل لو اجتمع اللام مع الالف يلزم اجتراح لغوس والمعوض عنه
لان لام الاستغاثة موضوعة عن الفها (قوله بالحاق الياء به للوقف) قيل الحاق الياء للوقف في
كلمته كان آخرها حرفا متحركا وهذا آخرها الف وهو ما كان فيمض الوقف على الالف بدون
الياء لان الوقف انما يكون على حرف ساكن اقول اولانا لم كون الوقف على حرف
ساكن عند ادغام حيث قال في قوله والرضاء الى ياء المتكلم يجوز فيه الى قوله
وبناء عوقفا ولنا نيبان اقول معناه بالحاق الياء للوقف على الالف لكن الحاق الياء لاظهار

الالف لام على الهاء فتح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بانه ليس المراد منه ان الحاقها بالوقت فقط بل معناه انه يكون للوقت مجازاً يكون الحاقه لامراً نحو (قوله ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء) انما زاد هذا ليدفع الا مترافين تقريره ان المراد اما ان المنادى منصوب فيمساها ما لغذا او تقديره فقط واللام من ان يكون لغذا او تقديره او محلاً وان كان الاول فيشكل على المنادى المبني على الفتح كما في يا يوم لا ينفع مال ولا بنون فان اليوم منادى ليس مفرد معرفة ولا مستغنى بل مضاف مع انه ليس بمنصوب بل هو مبني على الفتح وكك يا خمسة عشر وان كان الثاني فيلزم دخول جميع المنادى تحت النصب لان الجميع منصوب محلاً لان المنادى مطلقاً سواء كان مفرد معرفة او لا قسم من المفعول به وهو منصوب وتقرير الجواب باختصار المشق الاول بان اليوم مثلاً في المثال المذكور مبني قبل دخول حرف المنادى ايهم غاية ما في الباب انه لا يعلم حال المنادى المذكور ح (قوله وما غيره مغير عن حاله) ايهم ليس دونهما شيىء وكان مغير المنادى عن حاله فما نافية وقوله مغير فاعل لقوله غير والضمير المنصوب الى المنادى بخلاف المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغنى لان فيه ما شئى تميز مما من حالهما اما في المستغنى هو اللام والالف واما في المنادى المفرد المعرفة دوا البناء فان البناء مغير له كاللام (قوله مثل يا طالعا جبلاً) قيل قوله جبلاً مفعولاً لقوله طالعا واعم الفاعل لا يعمل الا اذا اعتمد بالابتداء او الاستفهام او الذني او غير ذلك من الامور التي ذكرها وصو لم يعتمد بشئى منها جيب بانه اعتمد بموصوف مقدر ورد هذا الجواب بان موصوفه او معرفة بان يقيم يا رجل طالعا جبلاً بان يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلى لانه من اقسام المفعول به او نكرة بان يقيم يا رجلاً طالعا جبلاً وان كان الاول فيكون الموصوف ح مفرد معرفة فيكون ح معادى مفرد معرفة لا المنادى المشابه بالمضاف واما كون الموصوف مفرد معرفة فلان الصفة معرفة بحسب المعنى لانه قصد تعريفها لكن المناسب ان يكون بحسب اللفظ ايهم معرفة بان يقال يا الطالع جبلاً بالالف واللام وقيل الوجه لكون الموصوف معرفة ان طالعا معرفة بدليل تعريف صفته في فجور يا طالعا جبلاً الظريف واما هما واحد كما يظهر لك من الحاشية التي اوردتها الش في قوله يا حسنا وجهه ظريفاً فصيا تي لا يقيم اذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة فكيف يصح كون موصوفه نكرة لانا نقول الصفة لما وقع موصوف لم يمتنع قصد تعريف الموصوف وان كان الثاني فيدخل تحت المنادى الذي هو نكرة غير معينة ويمكن الجواب بالفرق بين كون الموصوف مذكوراً وبين كونه مقدراً بان الموصوف اذا كان مقدراً فيقيم له مشابه المضاف وان كان مذكوراً فيجعل له قسماً من المنادى المفرد المعرفة قالوا هذا الموضع من منزلة النحويين (قوله وهذا توقيف) اي قوله لغير معين توقيف وتعين لنصبه ولا يكون تقييداً او قيداً انه ليكون.

مخصصا وقيدا احترازيا وبالجملته انه قيد واقعي انصب رجلا اي رجلا منصوب في هذا الوقت
اي في وقت ان يراد به غير معين وليس نقيد له لانه يكون معناه ان رجلا منصوب على تقدير

دلالة او حال كونه دالا على غير معين فيلزم منه صحة دلالة على تقدير انصب على المعين
ايض مع انه على تقدير انصب لا يستلزم المعين فانه اذا اريد المعين منه يقر يارجل بالصفة لا
بالنصب (قوله يا حسنا وجدة ظريفا) وهو صفة مشبهة باسم الفاعل فيكون المراد منها معنى
الفاعلية فيقع قوله ظويغا مفعلة له فهذا التسمي ما هو مشابه للمضاف فلا يكون مفردا قال
قدس سر في الحاشية وانما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريفي انتهى كلامه اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به
معين وجب تعريف ومفعله الا اذا كان منصرفا بجملته از طرف فانه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه
بالنكرة فلا يقال يا حليما لا تعجل التدوين بل يقر قد وساو ذلك لانه كره وصف الشئ
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل النداء (قوله يا حليم) واذا للتعليل وحيث
المطرف اي لما انقطع انتفاء كل من القيدتين بمثال هو لاء والمزاد من القيدتين هو المفرد المعرفة
لانه قال وموما لا يكون مفردا مثل يا عبد الله فانتهى هذا القيد فيه وايضا قال وموما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يارجلا لغير معين فانتهى هذا القيد فيه ايضا في وجوده مثال على
انتقائهما معا بالسهولة (قوله هذه عبارة) اي ندرس طالعا جلا اعم من ان يراد بها معين
او غير معين لكن اذا اريد بها اسم يكون مثلا للقسم الماني واذا اريد بها غير المعين
يكون مثلا للقسم الرابع (قوله يا سوي مستجاب ايضا) كما يكون مثلا يا سوي المنادى
المفرد المعرفة (قوله ونوبع المنادى) ولما كان اتوابع المنادى المبني احكاما خاصة لم يكن
في اتوابع شئ اخر كما فعم البطلق والمفع به والتميز وغير ما افردنا بالذكر ولم يكتف بذكر
التوابع الذي يجبي بعد ذلك وبجاءة اخرى وانما افردنا بالذكر مع ان للتوابع باب مفرد بعد
ذلك لانها يخالف حكم التوابع باعتبار النداء والبناء (قوله لان اتوابع المنادى المعرب تابع
للفظه فقط) وانما قيد التوابع بالمنادى لان تابع المعرب قد يكون تابع محله ايضا كتابع اسم ان
المكسورة مثل ان زيد قائم وعمر يرفع عمر لانه محم على محل زيد وهو الرفع بالابتداء ولكن تابع
المنادى المعرب لا يكون تابعا محله (قوله وقيدنا المبني بكونه على ما) وانما اضاف التقيد
الى نفسه لانه اراد من الالف واللام في قوله المبني الجنس واما ان كان الالف واللام فيه للعهد اي
المبني الذي بينه بقوله و اجبى على ارفع به يكون التقيد مضافا الى المعنى قال مجاهد الحاشي
مولانا عب وجاز ان يجعل اللام في المبني للعهد اي ما فهم من قوله ويبني على ارفع به فلا حاجة
ح الى التقيد لا يقر ام لا يجوز ان يكون قوله على ما ارفع به بما المراد المص بان الالف واللام

في قوله المبني للعهد لانا نقول لو كان هذا بيان مراد فلا بد ان يضيف التقييد الى المصداق
الى نفسه ثم اقول جعل اللام للجنس اولى من جعلها للعهد لان نفس المسئلة التي هو في صدق
بيانها شامد على ان المراد من المبني هو المبني على ما يرفع به وهو الحكم فلا يحتاج ارادته ح
من كلامه الماضي بل فيه بعد بالنسبة الى الشاهد الحاضر الذي يشهد اليه كما لا يخفى على من
رجع الى وجدانه فان قلت من اين اخذ الشاهد التقييد اي على ما يرفع به قلت اخذته من الحكم
وهو قوله يرفع على لفظه وينصب على محله لان المدخل على اللفظ حين الرفع لا يكون الا فيما
يرفع به ونقول اخذه مما سبق لانه لم يسبق بعنوان المبني الا المبني على ما يرفع به بخلاف
المستعاض بالالف كما لا يخفى قيل ينبغي ان يقييد المنادى المبني بان لا يكون مبهما كما
قيده بقوله على ما يرفع به مثل يا ايها الرجل فان الرجل تابع المنادى المبهم الذي هو اي مع
انهم التزموا الرفع فيه واجيب بانه مستغن منه لذكره فيما بعد والمراد التابع صورة وحقيقة
فان الرجل في ايها الرجل صفة لاي صورة لاحقيقة فان الرجل في الحقيقة منادى لانه ادخل
حرف النداء على الاسم المبهم امثلا يلزم اجتماع التي التعريف كما سيجيء (قوله انما جعلنا
المفرد اعم) والحاصل انه لو اريد من المفرد المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالافاء المعنوية
واللفظية والمشببه بالمضاف واما اذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي فيخرج المضاف بالافاة
المعنوية ويدخل المضاف بالافاة اللفظية والمشببه بالمضاف (قوله فانهما اي المفرد الحقيقي
والحكمي) (قوله كانا) اي المضاف بالافاة اللفظية والمشببه بالمضاف انما انتفاء على نقول
المفرد المتبقي دنا واما الانتفاء على نقول المفرد الحكمي فلان المفرد الحكمي هو الذي
كان مضافا لفظا او شبه مضاف فلم يكن مضافا معنويا ولا يخفى ان قوله فانهما لما انتفت
علته لكون المضاف بالافاة اللفظية والمشببه به مفردا حكميا في ينبغي ان يقول فانه لما
انتفت فيه ابارجاع الضمير الى المفرد الحكمي فان في المفرد الحقيقي انتمت الثلاثة جميعها
لا المعنوية فقط فعند انتفاء الثلاثة لا يترتب الجزاء بل ان الشرط فان انتفاء الثلاثة جميعها
لا يكون مبنا لكونها في حكم المفرد بخلاف ما ذكره الضمير راجعا الى المفرد الحكمي الا
ان يقال مال ضمير المفرد والتثنية واحد غير مغاير (قوله لي ادخل) متعلق بقوله وانما جعلنا اي
ليدخل فيها المضاف لانه الحكم وهو قوله ترفع وتنصب جار فيهما ايضم (قوله يا ايها الحسن
الوجه) بضم الدال بدون التنوين لانه مبني ومما مثالا لان الافاة اللفظية (قوله ويا زيد
الحسن) بضم الدال بدون التنوين وبضم الهاء فانها مثالا للمشببه بالمضاف (قوله ولم يجز
فيما هو) حذف على قوله لم يجز (قوله فصل لتابع) لا يتناول الجزاء لا يترتب على الشرط لان
عدم حريان الحكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سببا لفصول التوابع فانه يكفي بيانها بالاجمال

لأننا نقول المراد من قوله فصل معناه اللغوي وهو البيان وهو اعم من التفصيل والاجمال
ونقول يتبرر البيان بالتفصيل في جانب الشرط ايضاً (قوله في الغلب) اي في الغلب الاستعمال
او الغلب لهذا لان الثاني عين الاول لفظاً ومعنى (قوله وقد يجوز) من التجويز لا من
الجوار ولو كان من الجواز فله وجه ايضاً (قوله وكان المختاراً) وقوله كان بالتحديد لا يقيم
اذا كان المختار عند المصمم ذلك فلم يفسر! الشم التاكيد في قوله من التاكيد بالمعنوي لانا
نقول تبين في ذلك بالجمهور (قوله والصفة مطلقاً) سواء كانت الصفة موصفة او مادحة او غيرهما
(قوله والمعظم بحرف الممتنع) والمراد من يا مطلق حرف النداء فذكر يا على سبيل
التشثيل ويجوز ان يراد خصوصها بسبب ان امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول اخواتها ايضاً
وبالعكس ونداءه يقل والمعظم المعروف باللام مع اننا نحتاج في تفسيره اليه كما فسر الشم به
وايضاً هو اخص لان ما قال المصمم احتراز من قولنا يا زيد والله برفعهما معا ولو قيل المعطوف
المعرف باللام يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم الذي كور عليه لعدم صحة نصبه حملاً
على المحل لانه لم يقل بنصبه احد اولاً لانه يظهر من قول المصمم وجه امتناع دخول يا عليه فلما
اختاره فان العلة فيه هي الالف واللام (قوله على لفظه الظاهر) مثل يا فتى ويا مولاء
فان فيهما تقديري مفروض كما ذهب اليه الشيخ الرضي لانه يكون لهؤلاء لفظ بطريق الفرض
والتاويل بان يقوم مقامه شئ يظهر الضم معه او يؤل بهذا الشئ فيظهر الحركة فيه كما في يا
هذا العاقل والعاقل والظاهر ان يقر ان هؤلاء ضمها محلياً لانه لو وقع مفرد معرفة معرب موقده
يضه كما ان له نصبا محلياً لانه لو وقع مضاف موقده لكان منصوباً (قوله لان بناء المنادى
مرضي في شبه المعرب) وهو دفع اعتراض تنزيه الاعتراض يمكن بوجهين الاول ان يقر الحمل
على لفظ الظاهر ليس بصحيح لان تابع المبني يكون تابعا لمحلله لا للفظه والثاني انه اذا كان تابع
المنادى المبني تابعا للفظه ففي نحو يا هؤلاء الكرام كان الكرام تابعا للفظ هؤلاء مع انه ليس كذلك
ونقرر الجواب عنهما ان تابع المنادى المبني تابع للفظه اذا كان بناءه مرضياً في شبه المعرب في ان
تابعه ايضاً تابع للفظه واما اذا كان بناءه اصلياً لا يكون كذلك كما في المنادى الذي كور (قوله لانها
اكثر واشهر) وقيل الاختصار على مثالها لاجل ان بعضهم لم يجوز كون المنادى موصوفاً فان التابع
اذا كان صفة يكون المتبوع موصوفاً قطعاً وذلك لان المنادى موضع كاف ادعوك فيكون
موضع الضمير وهو لا يقع موصوفاً (قوله يا زيد والحارث والحارث) قيل ينبغي ان يقر يا زيد
والحارث والحارث بحرفي العطفين لان الحارث الثاني معطوف على مجموع الحارث الاول باحرف
حرفي العطف ثم حذف الحارث الثاني على المنادى بحرفي العطف الاخر فلا بد ان يقر
والحارث بوزاين واجيب بان الحارث الثاني لا يكون معطوفاً على مجموع والحارث

الاول بل هو معطوف على جزء وهو الحارث بدون حرف العطف فيكون الحارث الثاني مع معطوفه
على المنادى بحرف العطف الذي هو في الحارث الاول لا يقيم لوقال المضم المعطوف الممتنع دخول
يا عليه لئلا يولى لانه انما هو ويغيب ما افاده قوله بحرف الممتنع اه لان المعطوف لا يكون
الا بالحرف لانا نتول لانم ذلك لان عطف البيان قد لا يكون بالحرف فقوله في المضم بحرف الممتنع
دخول يا عليه اشارة الى ان الالف واللام في قوله المعطوف للمعطوف وانما يكون هذا الخلاف في المعطوف
المذكور لان التابع في المعطوف المذكور يصلح ان يكون منادى مستقلا بخلاف توابع الاخرى
كما لتاكيد والصفة وعطف البيان فان العاقل مثلا هو عين زيد في الخارج كما لا يخفى (قوله ولكن
ما يباهر اه) اي المالم بكن حرف النداء يليه بسبب الالف واللام جعل تلك الحالة وهي الضمة
امرا بابي التابع فيكون لضمته علامة البناء في المنادى وعلامة الاعراب في التابع بسبب عدم مباشرة
حرف النداء له ولك ما يقوم مقام الضمة قيل هذا الدليل لو صح لزم ان يكون الرفع اولى في تابع المنادى
المضاف مثل يا عبد الله والحارث مع انه لا يجوز رفع الحارث بل هو منصوب وجوبه لان تابع المنادى
المعرب يجب ان يكون نائبا للفظه والجواب ان الرفع اولى فيما كان الرفع جائزا وهو في ليس كذلك لان
المنادى المضاف منصوب والحاصل ان الرفع انما يكون مختارا ان لم يمنع مانع ويكون المنادى مضافا مانع
لذلك وقيل ايضا لو صح هذا الدليل لزم ان يكون الرفع اولى في المفرد الحكمي كالمضما - بلاضافة
اللفظية وشبهه فان المنادى في قوله وتوابع المنادى المبني المفرد اعم من المفرد الحقيقي والحكمي كما
صرح به الشرح مع انه ليس اولى ويمكن الجواب بان هذا الحكم جازان يكون في المفرد الحقيقي فقط
(قوله وابوء رب العلاء النحوي القاري المتقدم على التحليل يختار فيه النصب) وقوله العلاء بالضم
والتحفيف وقوله المتقدم عليه اي المتقدم عليه زمانا لارتبة فانه قال بعضهم لم يسبق مثل
الخليل احد ولم يسمي بعد ذلك مثله ايضه والعلاء النحوي واحد من اقراء السبعة وانما زاد قوله
القاري المتقدم على الخليل لانه جازان يكون ابوء رب العلاء النحوي متعددا فايراد قوله
القاري اه للامتياز واعلم ان ابوء معطوف على فاعل يختار وهو الضمير المستكن فيه لجواز
العطف على الضمير عند الفصل بلا تأكيد والنصب معطوف على الرفع فلا يلزم العطف على
معمولين عاملين مختلفين بحرف عطف واحد واقتل ان يقول ان كلام الشرح بأبى عنه والا
فينبغي ايراد قوله يختار قبل قوله وعمربن العلاء فيكون معطوف على قوله والخليل فالعالم
غير متحد الا ان يقيم ما ذكره الشرح بيان حاصل المعنى فالامر في العبارة مهمل (قوله وادى
العباس المبرد) وقوله المبرد اعم وابوء تعجاس كخفية (قوله ان كان المعطوف كالحسن فكا الخليل)
وفي هذه العبارة لطافة لان الحسن في الاصل صفة يمكن نزاع اللام عنه فيمكن ان يكون معنى
قوله فكا الخليل انه كاسم الخليل في جواز نزاع اللام منه او كانه حسب الخليل كما هو المراد

(قوله اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه) سواء كان علما او غيره فدخل فيه الرجل وخرج منه الصعق واذا اردت تقييق الحال في صحة نزع اللام من العلم وامتناعه عنه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا كالفصل لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقيم في محمد وعلى والمحمد والعلي وكذا ان كان اسما له معني جنسي يقصد به مدح او فح كالأمد والكلب ولا خفاء في جواز نزع اللام من ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجوز نزع اللام عنه لانه كبعض حروف الكلمة وبعبارة اخرى ان العلم اما ان يكون فيه معنى الوصفية او المصدرية او الجنسية قبل العلم والالف واللام تدخل في مثل هذا العلم وان لم يكن العلم كك فانها لم تدخل عليه والعلم الذي تدخله الالف واللام على قسمين احدهما ما يمكن نزعها عنه وثانيهما ما لا يمكن نزعها عنه والذي لا يمكن هو العلم المعروف باللام الذي تدخله الالف واللام باعتباره استعماله في فردة ثم يجعل هذا المعروف باللام علما لهذا الفرد مثل النجم والصنق فان النجم اسم جنس للكوكب عرف باللام وجعل علما لفرد منه وهو الشريا والصعق اسم جنس للصاعقة ثم اريد به الرجل الذي اضره تلك الصاعقة وقيل الصعق هو الرجل الذي ليس له شجاعة ثم اريد به الرجل الخامس (قوله لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه) وبهذا الكلام اندفع ما قال بعض المحشيين على قوله وانما العباس المبردة بان له لو كان الامر على العكس كان اولي لان المعروف باللام الذي يجاز نزعها عنه يكون للمتعريف فلم يجوز اجتماع حرف النداء معها فلا يكون منادى مستقلا لان لم يجوز نزعها عنه يكون اللام جزء الكلمة فلا يكون للمتعريف فيجوز اجتماع حرف النداء معه فيكون منادى مستقلا (قوله والمضافة عطف الخ) لا يخفى انه فيه وان كان هاتين اشبهت على معنوي عامليين مختلفين بحرف عطف واحد لكن لا يكون عامل كل منهما مختلفا اما الاول فلان قوله المضافة عطف على قوله المفردة وقوله تنصب عطف على قوله ترفع واما الثاني فلان قوله المفردة صفة للتوابع فيكون العامل فيها الابتدائية كما في التوابع وقوله ترفع خبرها فيكون العامل فيه ايضا الابتدائية وكذلك في قوله المضافة وقوله تنصب (قوله بالاضافة الحقيقية) اي الاضافة المعنوية لان الاضافة اللفظية والمشبها بها داخلان في المفرد لانه اعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت (قوله لانها اذا وقعت منادى) فيه ان هذا الدليل لو صح يلزم ان يكون توابع المنادى المبني الذي يكون توابعه مضافة بالاضافة اللفظية او مشبها بالمضاف ايضم تنصب لانها اذا كان مناد يبين ينصبان كما مر من قوله وينصب ما سواهما فنصبهما اذا كانا توابع راي لان حرف النداء لا يباشرهما مع انهما اذا وقعوا توابع لا يكونان منصوبين بل هما مرفوعان حملا على الفعل المبني ومنصوبان حملا على محله لان المفرد في قول المصنف اعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت عند خلاصة ما ذكره الفاضل السمع وهذا ليس بشيء لان الضمير في قوله لانها راجع الى توابع المنادى اذ كانت

مضافة بالاضافة الحقيقية لان الكلام فيها كما لا يخفى على كل واحد له عقل ما (قوله اذا وقعت
توانع اولى لان) اي لبعدها من حرف النداء الذي هو موجب للبناء ثم اذا انضم اولوية نصبها
فيجب نصبها ح فان المراد بالاولوية نصبها هو اولويته على سبيل الوجوب فلا يرد ان الكلام
فيما كان النصب واجبا مع انه ازم منه اولويته لا وجوبه كما لا يخفى عدم وروده على المتأمل
(قوله يا نعيم كلهم) وان قلت ينبغي ان يقر كلكم موضع كالم لانه جهل التميم مخاطبا قلت مثل هذا
وقع في كلام الله تعالى مثل قوله نعم يا ايها الذين آمنوا لعلكم موضع آمنوا (قوله يا رجل ابا عبد الله) فان
ابا تابع هو مضاف الى عبد الله ونصبه بالالف ولا يخفى انه لو قال يا رجل عبد الله بدون ذكر ابا التميم بدون
ذكر قوله ايا لان ان يقر هذا على نقد ايران لا يكون عبد الله علما بل مضاف لكن الظاهر فيه ان يكون
علما فح لا بد من ذكر ابا كما لا يخفى (قوله لان اللام يمنع دخولها على المضاف) وفي بعض النسخ
لانه لا يمنع دخول يا على المضاف ، فان عدم امتناع دخول يا عليه لاجل عدم اللام عليه اي
على المضاف بالاضافة الحقيقية فيصح هذه النسخة ايضا لكن لما لم يجد بعضهم معني هذه النسخة فاخترنا
النسخة الاولى فالنسخة الاولى من قبيل قائمة العلة مقام المعلول (قوله والمعطوف غير ما ذكرناه)
وهو مبتدأ وقوله غير ما ذكره مقوله او بدل منه وقوله حكمه مبتدأ ثان وقوله حكمه مستقل
خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول ولقائل ان يقول كما ان للمعطوف حكمه
حكم المنادى المستقل اذا لم يكن معرفا باللام كالمعطوف حكمه المنادى المستقل اذا
لم يكن معرفا باللام واما اذا كان معرفا باللام فلا لعدم دخول حرف النداء على المعرف باللام فان
البدل انضم قد يكون معرفا باللام وقد لا يكون واذا كان كذلك فلم ام يقيدها بالبدل به ايضم الا ان يقر
لما كان في المعطوف مخالفة نوهم كونه مع اللام فلذا تعرض به فالمراد من البدل ما لا يكون معرفا
باللام وهو ظ ثم اشار بقوله اي غير المعطوف الخ الى ان كلمة ما عبارة عن المعطوف (قوله
اي حكم كل واحد) وهذا التفسير لدفع ما يقر لا بد ان يقول او حكمها موضع حكمه ولما كان هذا
التفسير شائعا بينهم فاخترناه فلا يرد انه لا يصح ارجاعه الى المنكسور (قوله حكم المنادى
المستقل) فيصير مرفوعا لو كان مفردا معرفة ومنصوبا اذا كان مضافا او مشبها به او نكرة متضمنة
(قوله مطلقا اي حال كون كل واحد) ولا بد من التعهيم بهما سواء كانا تابعين للمبني او لمرب
ولذا اعترض مولانا عصم في شرحه للكافية بانها اذا قلنا يا عبد الله وعمر بضم قوله عمر وفانه
مفرد معرفة مع انه لم يصدق تعريف التابع عليه وهو كل ثان باعراب سابقه لان اعراب سابقه
النصب ثم قال المولانا المنكسور وهذا الاعتراض بما اشكل على الاغافل الى الان ويمكن
الجواب عنه بانه يصدق عليه انه باعراب سابقه لا خصوصه فانه لو ارد موضع المنادى المضاف مفرد
فهو ح باعراب سابقه قطعا فانتاد اعرابها مع من ان يكون لفظا او نقديرا او مفعلا لان يقر

ان تابع المنادى المعرب لا يكون الا تابعا للفظه بخلاف تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى
فانه يكون تابعا لمعناه انهم اقول انما ترك الشم التعميم المذكور لان الكلام في توابع المنادى
المبني لا المعرب ثم قوله اي حال كون كل واحد منهما اشارة الى ان مطلقا حال من المضاف اليه
المحكم في قوله اي حكم كل واحد منهما واشارته ايضاً الى جواز حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه فلا يرد ح المناقشة في حالتيه ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله مطلقا منص
على الظرفية اي زما نامذلقا (قوله اي صواء كانا مفردين اه) تفسير لقوله غير مقيد بحال من
الاحوال فان المراد من الاحوال كونهما مفردين او مضافين الخ ثم قوله نكرتين بمعنى عدم كونها
معرفتين فيعم النكرة المخصصة فالمثال الذي ذكره لكونهما نكرتين صحيح (قوله يا زيد زيد)
وغير المثال بعضهم وقال يا زيد عمر لان يا زيد زيد يحتمل ان يكون مثالا للتاكيد هذا واعلم
ان يا زيد زيد انما يكون مثالا للتاكيد اذا كان زيد الاول علما للشخص وزيد الثاني علما للشخص
آخر لان مفهوم البديل مغاير لمفهوم المبدل منه فقولنا يا زيد عمر صريح في البدلية وكك يا رجل
زيد ثم جعل يا زيد زيدا مثالا للبديل بان زيد الاول توطئة للثاني فيكون المقصود الاصلي هو زيد
الثاني واما اذا جعل مثالا للتاكيد يكون المقصود الاصلي هو الاول والثاني تأكيد له (قوله
يا زيد اخا عمرو) فان التابع فيه بدل مضاف وفي يا زيد طالعا جبلا مشابها للمضاف وفي يا زيد رجلا
صالحا يكون بدلا ولكنه نكرة وكك في المعطوف قال مولانا عصم لاشك ان البديل من التوابع فح يمتنع
ان يكون اخا عمرو منصوبا لان اعراب التابع كاعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه وكذا يرد
هذا الاعتراض في الامثلة لا تية اقول يمكن الجواب عنه بان اتحاد اعرابهما اعم من ان يكون
لفظا او تقديرا او محلا فيكون يا زيد اخا عمرو ومنصوبا محلا لانه من المفعول به فح يكون اعراب
التابع كاعراب متبوعه (قوله اي العلم المنادى اه) اشارته الى ان الالف واللام للمعهد قيل اذا كان العلم
منادى لا تابعا فلا بد من ايراده في محكم المنادى لا في توابعه والجواب ان اثبات المحكم وهو
اختيار الفتح عليه انما يكون باعتبار مدخلية التابع لتوصيفه بالابن فيكون الابن صفة
وتابعه فالعلم متبوع ح (قوله فلان الكلام فيه) اي في المنادى لا يقر انه في حيز المنع بل الكلام في
توابعه لاننا نقول معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من احواله فالكلام في توابعه هو الكلام فيه (قوله
من اختيار فتح المبني) اي المشعر من جواز الضمة اي كون الفتح اولي فيهما اذا كان الضم جائزا فان
قلت اختيار الفتح مشعر لجواز حركة اخرى غير لفتح سواء كانت ضمة او مكسرة كما في المنادى
المستثنى باللام قلت المراد من جواز حركة اخرى حركة التي كانت في المنادى المبني لان الكلام
فيه فان الفتح من علامة البناء وهي لا يكون الا الضم (قوله فان جواز الضمة) اي اذا علم جواز
الضمة من قوله يستعار فتد في شبهت البناء ايضاً لان جواز الضمة لا يكون الا في المبني هل الضم

اى فى الاغلب او على سبيل التبادر فلا يرد ان الضم يكون في غير المبنى ايضاً كما نقول جاء تنبي
 جوارى بالضم بلا تنوين في جوارى ولا فرق بين الضم والضمه عند الشئ (قوله مجرد من الناء او
 ملحوق بما) مثل يا زيد ابن عمر فاراد من الابن ح ما يكون بالالف والباء والنون هواء كان مذكراً
 او مؤنثاً فيخرج بنت لعدم الالف فيها ودخل ابنة لوجود هذه الحروف الثلاثة فيها ان قلت يمكن
 ان يكون مراد الشئ ان الضم ذكر الاصل وترك الفرع بالمقاييس قلت يلزم ح ان يكون الحكم جارياً
 في البنات ايضاً لانها فرع الضم الا ان يراد من الفرع هو الفرع الواحد فان فرعه ليس الابنة (قوله
 كما هو المتبادر الى الغيب) فانه اذا قبل زيد متصف بصفة القيام فالمتبادر منه انه متصف بها
 بلا واسطة اى بلا اعانة شخص وحائظ او غيرهما فلا يرد ما ذكره الفاضل السمع من ان التبادر ممحل
 المتبادر هو الاعم (قوله اى حال كون ذلك الابن مضافاً) وهو اشارة الى ان قوله مضافاً منصوب
 على الظرفية بتقدير الزمان اى زمان مضاف (قوله الى علم آخر) قال مولانا عصم في شرحه
 للكافية ان هذا يشكك بقولنا يا محمد بن محمد او يا زيد ابن زيد فان الحكم جار فيه وهو اختيار
 النعم في الاول مع جواز الضمة ولكنه لا يكون مضافاً الى علم آخر اقول هذا انما يرد اذا كان علم في
 قوله الى علم آخر بالتقوين لانه ح قوله اخر صفة له واما اذ قرء بالاضافة بدون التنوين فلا لان
 الاضافة بتقدير اللام فتح جار ان يكون كلا العلمين متحدين فالمراد انه مضاف الى علم اخر اى شخص
 آخر ولو سلم فنقول المغايرة اعم من ان يكون بالذات او بالاعتبار فان محمداً من حيث انه
 علم لشخص مغاير من حيث انه علم لشخص آخر (قوله كما عرفت من ا) حيث قال ويبنى على
 ما يرفع به (قوله يختار فتحه) واما الصفة وهى الابن فمفتوح لانه تابع مضاف وهو منصوب
 في الصفة كما مر (قوله لكثرة وقوع المنادى ا) والتبعية ما بعده وهو الابن (قوله هي حركته
 الاصلية لكونه مفعولاً به) لجواز موافقه الحركة البغائية المحركة الاعرابية فان دفع مناقشة حيث يقر
 لم يخففه من الضم الى الكسر لان الكسر ضعيف بالنسبة الى الضم كما قالوا (قوله واذا نودي
 المعروف باللام فيل ا) فيه ان نداء العلم الذي هو مثنى ومجموعاً ومعرّفين باللام يكون
 بحذف اللام لا بالتبسيط فيقال في نداء الزيدان والزيدون يا زيدان ويا زيدون واجيب بان
 اللام فيهما اى في مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام لجبر نقصان التعريف الزائل بالتذكير لا
 بالتعريف اى اذا نكر مثنى العلم مثلاً اريد منه المسمى به فاذا خال الالف واللام لجبر
 النقصان لا التعريف فيخرجان بقوله المعروف باللام فحذف آلة التعريف لئلا يلزم اجتماع آلتين
 التعريف (قوله اذا اريد نداء) وانما زاده لان النداء فعل اختياري فانهم كثيراً ما يذكرون
 الفعل الاختياري ويريدون مبدأه اهني الارادة فان كل فعل اختياري مسجوق بالارادة
 وقيل انما زاد لانه يفهم من كلام المثنى ان نداء المعروف باللام شيئاً وقوله يا ايها الرجل شيئاً

اخربل نداء قين نداء المعروف باللام (قوله مـ) و انما قال مثلاً لدفع ما قيل ان الشرط لا يشترط
 لمذاجزاء لا يترتب عليه لان الشرط نداء المعروف باللام اي معرفه كان فصي هامة ومن البين ان
 نداء الجزاء لا يترتب على الشرط لجواز ان يقال يامولاء الكرم و ياهذه المرأة و ياهذا ان العالمان
 وغير ذلك والك ان نقول في جوابه ان المراد بقوله يا ايها الرجل هو الكلام الذي وسط فيه اي
 او هذا او اي هذا ان هذا القول معهود بهذا التوسط فيكون من قبيل ذكر الشئ و ارادة الصفا
 المشهورة منه كما في لكل فرعون مومئ لان المراد به لكل ظالم عادل لا يقيم لم لا يجوز ان يكون
 قوله اذ انودي حزئية لا كناية اي في بعض الزمان الذي نوديا لا نناقول مسائل العلوم كناية
 لاجزئية (قوله هذا بمنزلة المستثنى) اي قوله والتزموا رفع الرجل ا بمنزلة المستثنى
 فهو دفع دخل بان يقيم ينبغي ان يكون ارفع والنصب جايزين في صفة الاسم المبهوم اي في تاء
 الاسم المبهوم وهو الرجل في الامثلة المذكورة حيث قال ان توابع المنادى المبني من الصفة ترف
 على لفظه وتنصب على محله وجوابه ما ذكره بقوله لانه مقصود بالنداء فالمراد بقوله توابع
 المنادى المبني ان توابع المنادى ترفع على لفظه وتنصب على محله اذ لم يكن التابع المذكور
 مقصود بالنداء لا يقيم ان الحمل على اللفظ غير مقصود لعدم الضم في المنادى المبهوم فكيف يصح السؤال
 لانا نقول هذا غير مضر في السؤال بل هو يؤيده كما لا يخفى اذ يقيم ان قوله ترف حمل على لفظ
 فيما اذا كان الضم في المنادى وهو منقود في المنادى المبهوم (قوله واهذا لم يذكره) اي ولاجل ان
 هذا القول بمنزلة المستثنى من قاعدة جوار الوجهين لم يذكر هناك قيد يخرج صفة الاسم المبهوم
 من القاعدة المذكورة لانه لو ذكر هناك قيد لاجها بان الحمل على اللفظ والحمل جائز اذا
 لم يكن المنادى مبهما فلا يضر ح ان يكون هذا القول بمنزلة الاستثناء هنا لا يخفى انه لو اريد من
 التابع في قوله وتوابع المنادى المبني التابع الذي ليس مقصود بالنداء و اريد بالمنادى المنادى الذي
 كان مقصود بالنداء فم لا يكون هذا القول بمنزلة المستثنى عنها وايضا لو اريد من التابع هو التابع
 الذي كان تابعا بالفعل وبالمال و اريد من المنادى يضر كك بحكم التبادر فخرج صفة الاسم المبهوم
 منها لانها تابعة بالفعل اي ظاهرا لا في الحقيقة ولكن لو ترك القول المذكور على ظاهره فم يكون
 قوله والتزموا رفع الرجل بمنزلة الاستثناء (قوله لانها توابع منادى معرب) و انما قدر لمنادى
 لان تابع المعرب انما يكون تابعا للفظ اذا كان المعرب منادى فان تابع المعرب الذي هو ليس
 بمنادى يكون تابعا لمحله ايضا كتابع اسم ان المكسورة مثل ان زيد ا قائم حق فان قولنا حق
 محل زيد فانه مرفوع محلا ويمكن تصحيحه بان نقدر المنادى بان التثنية في قوله معرب
 للوحدة اي تابع معرب واحد فالمعرب الذي ا بان كانه معربا بخلاف المعرب الذي له
 اعراب واحد وهو اعراب اللفظي فهو معرب واحد (قوله يا الله خاصة) وهذا استثناء من القاعدة

المذكورة وحواشٍ مقلد روى حيث المسمى وقوله خاصة اي خفى حرف النداء وهو يادون
اخواتها بلفظ الله خصوصاً فان حرف التعريف في لفظ الله عوض من الهمزة التي هي فاء الغل في الله
واصله اي اصل الله الاله نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار الله وحذفت
حركة اللام الاولى وادغمت في الثانية فصار الله ويجوز حذف الهمزة بدون نقل حركتها ايضاً
فحرف التعريف صار عوضاً عن الهمزة وخرج عن معنى التعريف صار بمنزلة جزء الكلمة ولذا جاز
اجتماعه مع حرف النداء ثم اصل الله واصل الاله الاله ويحتمل ان يكون اصل الله الاله حقيقة
لا بوامضة الاله لكن اجتماع العوض والمعووض عنه مخصوص بلفظ الله كاثبات الهمزة ودخول يا عليه
دون غير ما من حرف النداء لانه ان الهمزة لله للوصل فلا بد ان يقرأ يا الله بحذف الهمزة من اللفظ
لانا نقول همزة الله للاثبات في النداء ولكنها للوصل في غير فيسقط في الدارج كما في اعوذ بالله و
من الله لا يقرأ الله علم لذات الواجب فاللام في حالة العلمية ليست للتعريف لانه بمنزلة جزء
الكلمة فبادخال حرف النداء عليه لا يلزم اجتماع آتي التعريف حتى ذكره كاستثناء عن
القاعدة السابقة لانا نقول اللام في الاصل للتعريف فمجرد كون اللام في وقت ما للتعريف مانع
من اجتماع حرف النداء معها (قوله بناء على قاعدة) وقيل يمنع التوسط بايها بين حرف
النداء وبين لفظ الله لان اياً ما سلم من التوسط وما المنع به والله نعم منزلة عن التعداد والتنبية وهذا
للاشارة الحسية والله نعم متعال عن ذلك (قوله وهي اجتماع امرين الخ) اقول وما قيل ان كون
هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس بيمين لان القاعدة هي امر كلي يندرج على جميع
جزئياته ففي كل ما اجتمع فيه هذا ان الامر في ذلك يستلزم بذلك الجواز واختصاصه بلفظ الله
لا يخفى بكونه قاعدة لانه من الكلمات المنعقدة في قوله هذا كالشمس والقمر لانه يقرأ الشمس
والاقمار باعتبار الافراد الفرعية (قوله في هذه الكلمة لاه) وجاز في الشعر للضرورة (قوله
بذلك الجواز) اي جواز دخول حرف النداء في اللام (قوله وان كانت اللام لار منه فيه) لانه
علم فيكون بمنزلة جزء الكلمة (قوله لار الله اناس) وفيه ايضاً مثل ما مر من ان اصله
اذا كان الاناس فلم يكن اللام عوضاً عنها (قوله لكن ليست لارمة) لانه لا يكون علماء الالف
واللام واصل لانه حذفت الهمزة تخفيفاً وادغمت اللام في النون لقرب النون الذي بينهما
فانه من ادغام المتقاربين لا امتحانهم (قوله فلا يقرأ يا النجم ويا الناس) بل يقرأ يا ايها النجم
ويا ايها الناس (قوله ولعدم جريان هذه القاعدة) المذكورة في قوله بناء على قاعدة وهو
متعلق بقوله حكسوا وقوله لان لامها (دليل لعدم جريان) (قوله من اجلك) بكسر الكاف
واخراً وانت بخيلة بالوصل عني معناه (بالفارسية از جهت عشق تو اي آني كه خوار
ما ختي تودل مرا و حالانكه تو بخل كنند در حالتي كه نگاه دارند تو وصل را از من

(١) من متعلق بقوله بخيلة على تضمين معنى الامساك (٢) وفي الغلامان في قوله
 (٣) فيما الغلامان (٤) اي ولعدم جريان دلالة لقاعدة في الغلامان في قوله فيما الغلامان ولما كان في التي
 في قول الشاعر من اجلك انتفاء احد الامرين وهو عدم كونها موصوفا في الغلامان في قوله
 فيما الغلامان انتفاء الامرين مضافا لهذا الحكم وفي الاول بالشذوذ وحكموا في الثاني بانه اشد
 الشذوذ واعلم ان قوله شذوذ اتميز اي اشد شذوذ لان التميز في المعنى فاعل فاذا كان كذلك
 فلا معنى لقوله اشد شذوذ الا انه اذا كان شذوذ شاذ فلم يكن ح شاذ مع ان المقصود ان شذوذ فوق
 شذوذ الاول فلا بدح ان يقرأ قوله اشد بالبدال المهملة لا المعجمة بالفارسية محكم تراست الا ان يـ
 معناه ان شذوذ اكثر من شذوذ الاول بدليل افعال التفضيل واخر البيعت اياكما ان تبغيا شررا
 في بعض النسخ ان تكسبا موضع قوله ان تبغيا وقوله ان تبغيا بمعنى تطلبا وقوله تكسبا من الكسب
 وقوله اياكما تحذيرا اي بعد اياكما والمراد من الغلامان هو العبد والامة ومعناه بالفارسية اي
 د و غلام كه گر بخت ايد شما يان د ورد اريد شما يان آنكه طلبيد ايد شما يان شررا ايا كسب كرديد
 شما يان شررا يعني شما يان از من بغير حق وبغير شرح گريخته ايد پس د ورد اريد طلب كردن شررا و
 في بعض النسخ و لا يقال هذا الله كما لا يقيم يا ايها الله لان هذا للشارة الحسية والله نعم متعال عن
 ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما في ذلكم الله ربي كان محمولا على اي طرد الباب ثم كلامه
 (قوله اي في تركيب تكرار الح) وقوله بصورة اما متعلق بقوله المنادى المفرد المعرفة واما متعلق
 بقوله تكرار باعتبار انه مستند الى قوله المنادى المفرد المعرفة واما كون الاول مفردا صورة فظ
 واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار الاول بعينه واما عدي فحاله مجهول بحسب الظلانه لا يعلم انه
 مضاف اليه الاول او الثاني فلا يرد ان الثاني ليس مفرد صورة ولما لم يكن المنادى في المثال
 المنادى مفردا معرفة حقيقة بل كان مضافا عند سيبويه وكان مفردا معرفة صورة عند حكم
 بكون تكراره صورة على احد الاحتمالين المذكورين وحكم بكون المنادى مفردا معرفة على
 احتمال آخر ثم اعلم ان المعرفة في قوله تكرار فيه المنادى المعرفة صفة المنادى لان المنادى يجوز
 تذكيره وثنائيه (قوله وذلك) اي كونه مضافا الى مادي المنادى كورا من سيبويه (قوله و
 السيراني) اي ابو سعيد السوراني بكسر السين اجاز الفتحة مكان النصب الذي اجاز المبرد وسيبويه
 ثم ان تيمم الاول عند سيبويه والمبرد مضاف حقيقة ومفرد معرفة صورة وعند السيراني منادى
 مفردا معرفة حقيقة وصورة فلذا جعله مفتوحا تباعا لنصب الثاني لانصوبا وذلك لان بناء
 المنادى عرضي في شبه المعرب فيجوز ان يكون حركته البناءية موافقة للحركة الاعرابية (كما في
 ما زيد بن عمر) حيث قال فحذفوا بالفتحة التي هي الحركة الاصلية لكونه مفعولا به لان الحركة
 البناءية مشابهة للحركة الاعرابية (قوله على ان يكون في الاصل يا تيمم بالضم) لانه مفرد معرفة

حقيقة وصورة عند السيرافي (قوله اما نابع مضاف) بالاضافة كما ذهب اليه مجيبوه بانهم ناسخون
لفظي والتأكيد اللفظي في الغلب حكمه حكم الاول سواء كانت حر كته امر ائمة او ثنائية فكما ان
الاول معدوف التنوين للاضافة كك الثاني وان لم يكن مضافا (قوله او نابع مضاف) بالتوصيف كما
هو له صب لمبرد والسيرافي (قوله يعنى مهاجراته) اي يعنى الجري بالمكره مهاجراته اياهم اي عمر واد
مجي لي فانا هجوت اياهم وقوله ان يهجو بفتح الواو ثم لمصرع الاول وهو قوله يا تيم تيم عدي لا ابالك
باغباع الميم لرعاية الوزن (قوله والمضاف الى ياء المتكلم اه) ولو قال والمضاف الى الياء والى
ياء لثم واحضر واما الثاني فظ واما الاول فان الياء المضاف اليه لا يكون الا ياء المتكلم اقول التصريح
بياء المتكلم لدفع الوهم لان الياء اذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق فيتوهم الاضافة الى
جنس الياء وكك اذا كان بدون اللام لان النكرة في الاثبات يفيد العموم (قوله واسقاط الياء
اكتفا بالكسرة) ليدل الكسرة على الياء ولذا قال اذا كان قبله كسرة احتراز عن مثل يا فتا لان ياء
المتكلم ولا يسقط الياء فيه لانه لا يكون قبله كسرة فلا يحذف الياء في فتى قيل اشتراط كون
ما قبل الياء مكسورا يخرج نحو يا مسلمي تشنية وجمعا فانه اذا اضيف مسلمين الى ياء المتكلم
يقال مسلمي بالتشديد مع انه ينبغي ان يجوز حذف الياء منه لعدم الالتباس بعد الحذف لان ياء
التشنية والجمع وعدم النون يدل على الياء المحذوفة انتهت كلام الفاضل مولانا نعم اقول مراد
المحشي ان بعد حذف ياء المتكلم لا يلتبس بالمفرد لما مر من ان ياء التشنية والجمع اه الا انه يتوهم ان
المسلم كان مفردا مضافا الى ياء المتكلم ويمكن ان يقيم في دفع الشبهة المذكورة ان اشتراط كون قبله
كسرة انما يكون في المنادى المفرد لا الجمع والتشنية كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء لاجل دلالة
على الياء (قوله وهذا الوجهان) اي استاذا الياء اكتفاء بالكسر وقلب الياء الفا اي هذا
الوجهان يقعان غالبا في المنادى بالنسبة الى الوجهين الاولين وان كانت الوجوه الاربعة كلمة
مختصة بالمنادى فاندفع ما قيل ان قوله غالبا يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على
قلته مع انه في حيز المنع (قوله فيقصد الفراغ من النداء بسرعة) لايقيم هذا الدليل انما يصح في نحو
يا غلام باسقاط الياء اكتفاء بالكسرة لقلته الحرف فيه بسبب اسقاط الياء فيكون زمان تكلمه اقل
من زمان تكلم يا غلامي بالياء ولكن لا يصح في نحو يا غلاما لعدم حذف حرف فيه بل فيه تبدل
الياء بالالف فلا يكون زمان تكلم يا غلاما اقل من زمان تكلم يا غلامي فلا يكون التخليص منه
بسرعة بالنسبة اليه لانا نقول الياء ثقيل بالنسبة الى الالف فيكون تلفظ نحو يا غلاما اهل من تلفظ
نحو يا غلامي وكان زمان تكلمه اقل منه وايضا بدلت الكسرة بالفتحة وهي حذيفة بالنسبة الى
الكسرة فيكون اقل منه من هذا الوجه ايضا ولذا قال لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسر
(قوله ليتخلص الى المقصود) اي ليتخلص المتكلم عن النداء حال كونه متوجها الى المقصود (قوله دليلا

مايه) اي لدلالة الكسرة على الياء وقوله قلب الياء الفاعطف على قوله حذف الياء (قوله لان
الالف والفتحة اخف) وهذا في المعنى دفع دخل نظيره ان حذف الياء والاكتفاء بالكسرة تخفيف
بلا ريب واما قلب الياء الفاعطف بتخفيف لان الفتحة فيه نكون بازاء كسرة غلامى والالف
فيه بازاء الياء في غلامى فلا يكون قلبه بالالف تخفيفا فاجاب بقوله لان الالف والفتحة
فيكون النشر على ترتيب اللفظ (قوله في كل منادى كك) اي المضاف الى ياء المتكلم قوله
بل فيما) اي في المنادى المضاف الى ياء المتكلم الذي غلب عليه (قوله واشتهر بها) اي اشتهر
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالاضافة (قوله لتدل الشهرة على الياء المنبذة بالحذف والقلب)
فقوله المفيدة بفتح الياء قال مولا ناعصم وغير الش عبارة الرضي حيث قلل لتدل الشهرة على الياء
المفيدة والحقنوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا انتهى كلامه وحاصله ان التغيير
انما يكون في القلب كقلب الياء بالالف دون الحذف فان فيه الترك دون التغيير فالاولى ما
ذكره الرضي والحوادث انه قد يطلق التغيير على الحذف ايضاً ويهـ كن دفعه ايضاً بان كلام الشـ
مبنى على ان الترك يستلزم التغيير كما اذا كان لزيد مثلاً في زيد يصوم في يوم كذا فاذا تركه
فغيره (قوله فلا يقال يا عدو يا عدو) فانه في الاصل ياء دو وي فلا يجوز فيه حذف الياء
والاكتفاء بالكسرة او قلب الياء الفاعطف بشهرته بالاضافة فانه لا يختل الذهن اليها (قوله
بالفتحة عن الالف) اي بالفتحة التي ثبت عنها وبسبب وجودها قوله ويكون المنادى المضاف (قوله
اشار به الى ان الداء في قوله وبالهاء للملازمة والى ان الجملة الظرفية معطوفة على الجملة
الفعلية الواقعة خبراً اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا وبكون بالهاء وقف اي حال كونه
موقوفاً وعطف على محذوف اي المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بغيره اء وبالهاء وقفاً ويجوز
ان يقدر فعلاً معطوفاً على الجملة الفعلية المذكورة اي يوقف بالهاء وقفاً ويحتمل ان يكون خبر
مبتدأ محذوف اي وصوباً لهاء وقفاً (قوله فرقابين الوقف والوصل) فانك لو وفقت في يا غلامى
بسكون الياء وقلت يا غلامى بسكونها ايضاً بالوقف على الحرف الساكن يلزم الالتباس حيث
لا يعلم انه وقف او وصل فان الوقف بالهاء انما يكون في كلمة كان اخرها متحرراً واذا كان اخرها
ما كنا فيصح الوقف عليه وكك لوقيل في يا غلام بالكسر يا غلام بالسكون لا يعلم المختار
انه وقف او غير وقف وكذا يا غلاماً قبل زيادة الياء في صورة قاب الياء الفاعطف بالانصب
بالمستغاث بالالف وهذا لا لئلا يكثر في المعنى بخلاف التباس حال الوقف بالوصل
فانه لا يخل بالمعنى الا ان يقر ان هذا اللفظ منسوبة من الياء وليس الف الاستغناء كك وايضاً
الغلام لا يصلح ان يكون مستغاثاً كما هو الظاهر بل يقع مستغاثاً به (قوله في محاوراتهم) انما اراد هذا
اشارة الى ان يا بي ويا امي مثل باب يا غلام في الاشتداد الى الاضافة المذكورة (قوله لكثرة

استعمال ندائهما) فان ندائهم للاب واللام كثير بينهم غاية الكثرة فلذا اجاز فيهما وجوه اخر على غير الاربعة المذكورة في باب يا غلامي (قوله ويا ابا ويا ام) واعلم ان هذه التاء ليست بمختصة للتانيث بل يكون بدلا ايض فلا يردح ما قيل من ان تاء التانيث لا يكتب با لطول كما في قائمة واعلم ان التاء فيهما بدل من حرف زائد وهو الياء فح لا يكون في كونها بدلا كاملا فكانها ليست ببديل بخلاف ما كان بدلا عن حرف اصلي كالتاء في نحو بنت لانها بدل عن الهمزة في ابن فيكون في بدلية اكمال ح فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما قيل من ان التاء المطولة بقما حين الوقف ما لئلا بالهاء فيقال يا بنت والسكر حين الوقف فينبغي ان يقال في يا ابا ويا ام تايض كك مع انه ليس كذلك بل رقتهما بالهاء وذلك لعدم كمال بدليتهما فيهما بخلاف التاء في بنت والوقف بالتاء فيهما اذا كانت بدلا عن حرف اصلي وانت خبير ان جواب الشبهة الاولى جواب عن هذه الشبهة ايض قليل كيف يجوز الحاق تاء التانيث في المذكور في نحو يا ابا ويمكن الجواب عنه على ما عرفت آنفا واجيب ايض بان التاء في يا ابا ويا ام للتفخيم كما في علامة واجيب ايض بان التاء في يا بنت للحمل على يا ام على ان التاء تكون في المذكور ايض كما يقال الحماسة للمذكر والانثى (قوله لمناسبة الياء) اي الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه فح يكون في المبدل شاذبة من المبدل منه وقوله اي حال كسور التاء مفتوحة اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا منصوب على القرينة اي زمان مفتوح و سكسور (قوله وقالوا يا ابا ويا ام) وهذا كلام الشم يدل على ان قوله وبالف مضاف على قوله ويا ابي ويا امي اي وقالوا يا ابا لى ويحتمل ان يكون معطوفا على مقدار في قالوا يا ابي ويا امي بغير الالف والالف ويحتمل عطفه على قوله فتحا وكسرا اي حال كونه كأنا بالالف (قوله فانه غير جائز) اي في صفة الكلام لانه يوجب المغو (قوله هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعلم) اي هذا الاختصاص بالذئار الى المضاف اليه فلنوكا في موضع الابن في الجملة كالبنات فالوجوه الاربعة جائزة فيها ايض لعدم الاختصاص الى الابن لا يستلزم ان يقع جميع غير الابن في موضع الابن في الوجوه الاربعة المذكورة فح لا يرد ما قيل من ان هذا الاختصاص اذا كان بالنظر الى المضاف اليه فقط فاذا قيل موضع المضاف شيأ آخر مثل يا غلام ام ويا غلام عم ينبغي ان يكون الحكم المذكور فيهما لجا ريا مع انه ليس كذلك فالاولى ان يقال ان قوله خاصة بالذئار الى المضاف والمضاف اليه جميعا ولكنه ذكر الاصل وترك الفرع وهو المونث بالمقايسة وقوله خاصة مفعول مطلق لفعل مقدر اي يخصونهما خاصة (قوله لكثرة الاستعمال) اي حذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة الى باب غلامي كذلك طول اللفظ بالنسبة اليه فيهما يستدعيان الحذف وهذه الثلاثة اي كثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وهو الميم المشددة دليل والمذكور اذ قيل يا غلام ام او عم فيكون الامر الاول

منتهيا فـ. وهذا هو الذي ينبغي ان يكون الامر الثالث مخفيا فيه. (قوله ولم يكن من خصائص المنادى
الترخيم ا) اعتد في ان الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله وفي ضرورة ويمكن
الجواب بان المراد ان الترخيم على مبيل الجواز لوقوعه مخصوص بالمنادى او الترخيم الذي في
سعة الكلام مخصوص به وهو في اللغة نرم كردن (قوله شرح) اي اراد ان يشرح فلا يرد انه يلزم
منه ان يكون الشرع غير القول بالترخيم مع انه ليس كذلك ويحتمل ان يكون الفاء في قوله فقال
للتفسير اي تفسر قوله شرح (قوله اي واقع) اشار به الى ان المحاذرة وقوعي فهو بمعنى الامكان
الحاس (قوله في سعة الكلام) وهذا يتبادر اليه الذين ومقالة المحاذرة ضرورة يؤيد ذلك
ولك ان لا تقيد بها وتجعل الجواز بحيث يشتمل الضرورة فيكون بمعنى الامكان العام
المقيد بجانب الوجود اي لا يجب عدم الحذف فجار ان يكون وجوده ضروريا (قوله فان دعت
اليه ضرورة) اي في المنادى لا في غيره كما هو الظاهر من العبارة فقوله اي لمجرد التخفيف لعلته
اخرى اذ معناه انه لمجرد التخفيف في سعة الكلام لانه اذا دعت اليه ضرورة فلا يكون في سعة
الكلام (قوله اي ضرورة شعرية) هذا اشارة الى ان قوله ضرورة مفعم له لا يقيم انما يجوز
حذف الملام من المفعول له اذا اتحد فاعل الفعل وفاعل المفعول له وفيما نحن فيه ليس
ممكن لان الفعل هو قولنا جاز و فاعله الترخيم وليس فاعل الضرورة الترخيم بل فاعله هو
المتكلم لان الضرورة بمعنى الاضطرار لانا نقول ليس فعل المفعول له جاز بل فعله
الترخيم اي يرخم في غيره ضرورة ويحتمل ان يكون ضرورة بالرفع بان كان خبرا للترخيم
اي الترخيم في غيره ضرورة اي آيتا وعلا متها فحذف المضاف واخرج اعرابه على
المضاف اليه. ويحتمل ان يكون اللام في قوله اي ضرورة شعرية للموقوت لا للاجل اي
في وقت الضرورة فلا يكون مفعولا له (قوله وهو اي ترخيم المنادي حذف ا) قيل لو قال و
هو حذف في آخره جوازا وتخفيفا لكان اولي لئلا ينتقض بنحوه ودم فان حذف آخرهما واجب
واجيب بان المراد ليس الا هذا بقرينة العنوان حيث هو معتبر فيه وانت خبير انهما على تقدير
كونهما منادى حكما خارج بقوله لمجرد التخفيف لعلته اخرى لان فيهما يكون الترخيم
لعلته اخرى مقتضية للحذف المستلزم للتخفيف ثم قوله حذف في آخره اجترأ من حذف
الياء في نحو يغلامي لان الياء ايس اخرة والا لوجب اجراء الاعراب على الياء وليس كذلك ودخل
فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها (قوله لمجرد التخفيف لعلته
اخرى) اذ حذر به من نحو عصا وقاض لان حذف الياء والواو فيهما للاعلال لا لمجرد التخفيف
لان الاعلال يستلزم التخفيف لا يقيم هذا ان المثالان خارجان بقيد المنادى لانا نقول
فيما اذا وقع كل واحد منهما منادى وهو ظرف وجوه اجترأ ان يضم من نحو ودم لان حذف آخره

للزوم احد الامرين اما التقدير الامراب اذا امكن الآخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا
 جرك الآخر وهذا تقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب مع ان الحذف في يدجالة
 الافراد (قوله بالمقاييسه) ولنا ذلك ان يقول كيف يقاس ترخيم غير المنادى على الترخيم في المنادى
 فان ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيفا وترخيم غير المنادى ايسر للتخفيف بل للضرورة
 الا ان يقيم القياس في اصل الترخيم (قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا) لان ذكر
 المقيد مستلزم لذكر المطلق (قوله والضمير المجزور الى الاسم) وان قلت ان ارجاع الضمير
 الى الاسم خلاف السوق لان الكلام في المنادى قلت الترخيم لا يوجد في غير الاسم لا يقيم اذا كان
 الضمير المرفوع راجعا الى الترخيم مطلقا والضمير المجزور الى الاسم فقوله تخفيفا غير مرتبط
 الى ما قبله لان ترخيم غير المنادى ليس لاجل التخفيف بل للضرورة لانا نقول قوله تخفيفا
 بمعنى انه اذا كان واقعا في المنادى لا يقيم هذا خلاف المتبادر ويجب حمل اللفاظ في التعريفات
 على المتبادر لانا نقول هذا عند عدم القرينة ومضى معنا قوله اذا كان واقعا في المنادى لانه
 قد علم ان الترخيم في غير الضرورة فالظهور والبداهة قرينة على ان التعريف المذكور جازان
 يكون مشتملا للتعريفين فان تعريف الترخيم المطلق هو قوله وهو حذف في آخره بطرون قوله
 تخفيفا وما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل السم من انه كيف يصح جعله تعريفا للترخيم المطلق مع
 وجود قيد تخفيفا في هذا التعريف انتهى خلاصة كلامه (قوله اذا كان واقعا في المنادى) اشافا
 ذلك لان شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله ان لا يكون الهمزة هو شرط ترخيم المنادى
 (قوله على التقدير الثاني) اي ارجاع الضمير في شرطه الى الترخيم المطلق انما يصح اذا كان
 الضمير المرفوع المذكور راجعا الى الترخيم المطلق ولا يخفى انه يهيى ارجاع الضمير
 المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير في شرطه الى ترخيم المنادى لكنه خلاف سوق الكلام
 فانه انتشار الضميرين فم لا يرد ما قيل يفهم من العبارة ان ارجاع ضمير شرطه الى الترخيم
 المطلق على التقدير الاول والى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز وليس الامر كذلك
 لان ارجاعه اليهما على كل من التقديرين جائز (قوله وان لا يكون مضافا) قيل ولو قال
 مفردا كان اولي لانه اظهر في اخراج شبه المضاف لانه جعل المفرد في مقابلة المغنا - وشبهه
 فيما سبق واعلم ان لجواز الترخيم ستة شرائط خمسة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا
 ولا مضارعا للمضاف وان لا يكون مستغنا ولا يكون مفردا ولا جملة والشرط الاخير ثبوت
 غير متعين بل هو احد الامرين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بقاء
 التانيث وانما لم يذكر المصنف المضاف لاني حكمه حكم المضاف فلهما متحدة ان حكما وانما لم يقل
 مفردا وبالنسبة للمندوب عنه ليس منادى كما لم يسم (قوله لانه ليس اخر المنادى) (قوله الى المعنى)

هو في بعض النسخ لانه ليس آخر اجزاء المنادى اذ ايه لان الاول وهو المضاف ليس اخر اجزاء المنادى
 انظر الى المعنى وهذا اذا كان المركب الاضافي ملما بان الجزء الاول ح بمنزلة زاء زيدا فان آخره
 بحسب المعنى هو آخر المضاف اليه كما يكون آخره بحسب اللفظ ايضم آخر المضاف اليه اذا كان
 ملما واما اذا لم يكن ملما فبينانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه
 فم لو رخم في آخر المضاف يلزم الترخيم في وسط الكلمة اي في وسط ما هو في حكم الكلمة لا يتم اذا
 رخم من آخر المضاف فلم يرخم من آخر المنادى بحسب المعنى وان كان غير علم لما مر من
 ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه لاننا نقول آخر المضاف الى بحسب
 المعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف اليه لكن المضاف لا يتم بدون المضاف اليه من
 حيث انه مضاف لا من حيث انه ملما فيكون آخر المضاف من حيث انه مضاف هو آخر المضاف
 اليه ولكن ليس آخر المضاف من حيث انه ملما فيكون آخر المضاف اليه وما قيل ان النحوي انها
 بحسب اللفظ لا المعنى الا بالتبعية فنظر النحوي يكون الى لفظه فاذا تم لفظه يصح الترخيم فيه
 ليس بشيء لان النحوي يبحث عن اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطلقا فالمضاف بحسب
 المعنى يستدعي المضاف اليه فقد عرفت مما ذكرنا ان المضاف من حيث انه ملما لا يكون آخره
 آخر المضاف اليه بحسب اللفظ والمعنى ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف اليه
 بحسب المعنى فاعتبر حالة الاضافة حال كونه منادى ايضم كما اعتبروا حالة الاضافة في حالة
 العلمية في عبدا الله علما فيصح قوله لانه ليس آخره آخر المنادى انظر الى المعنى فاعلم ذلك وقال
 مولانا عوفي وجد قوله لانه ليس آخره هكذا لان المنادى في يا غلام زيدا الغلام المخصوص وهو
 لا يستفاد بدون زيدا انتهى كلامه اقول اما انه لا يستفاد بدون زيدا من حيث انه ملما او من
 حيث انه مضاف فالاول مهم والثاني غير مفيد لان الكلام في الاول (قوله لانه ليس اخر اجزائه نظرا
 الى اللفظ) وهذا اذا لم يكن المركب الاضافي ملما لانه اذا كان ملما يكون الجزء الثاني
 آخر اجزاء المنادى بحسب اللفظ واما اذا كان ملما لان المركب الاضافي يراعى حال
 جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه والحاصل ان المركب الاضافي من حيث
 كونه ملما يراعى حال جزئيه قبل العلمية اي كل من جزئيه قبل العلمية مستقلا في الاعراب
 وكذا في حال العلمية ولكن الاعراب لا يحري الاعلى الاول في المركب الاضافي حال كونه
 غير ملما وكذلك في العلم رعاية لما قبل الاضافة فم لو رخم من آخر المضاف اليه فلا يكون الترخيم في
 آخر المنادى بحسب اللفظ لان آخره بحسب اللفظ آخر المضاف في العلم لان الاعراب لا تجري الاعلى
 المضاف رعاية لما قبل الاضافة (قوله فامتنع الترخيم فيهما) اي بعد رعاية اللفظ والمعنى (قوله من
 النصب والبناء) اي في النصب والبناء وان قلبت جردا اثر النداء قلبت مفعلا مفعلا لا اثره

والثالث ان يقول ان حرف النداء لا يكون الا في المنادى فلا بد من اجراء الترخيم الخليلي هو من خصائص المضاد عليه ويمكن الجواب بان حرف النداء قد يكون في غير المنادى ايضاً فلو ان العلامة لا تختلف عن في العلامة الا ترى ان القاعدة عند التيام قد يقول يا الله مع ان المتكلم منه ليس نداء الله نعم وضوح ويجاب ايضاً بان حرف النداء قد يكون في المتكلم واجباً فلا يجب ان يكون في المنادى ويمكن ايضاً ان يتم لابد في الترخيم من اثر النداء ليمتثل عليه قوله وهو في حكم التاميم فيقيم يا ارا الى قوله وقد جعل اسماءه (قوله لان الزيادة تنافي الحذف) وانت خبير انه يصح اقامة هذا الدليل في المستغاث بالالف وموطا وايضاً يصح اقامة الدليل الاول على المستغاث بالالف لعدم التنصب فيه ح ايتم اي التنصب الذي هو بسبب الضافة فان حركة الفتحة التي وجدت تسبب الالف ليست بنصب وموطا لان هذه الحركة مشبهة بالنصب فلهذا لم يلتفت اليه (قوله اظهرا للفتحة) لتعليل لقوله لهذا الصوت (قوله زايد اعلى ثلاثة احرف) واجاز الكوفيون ياعم في ياعمر ووبازي في يازيد (قوله لكثرة نداء لعلم) لا يتم ينبغي ان لا يحذف من العلم شيئاً من حروفه لما قالوا الاملام لا تتغير لاننا نقول عدم تغيرة في غير ضرورة ترخيم التاء (قوله ولزيادة على الفتحة لم يلزم نقص الاسم) اي نفس الاسم الذي يكون بناءً عارضياً فان ما يكون بناءً عارضياً فهو في حكم المعرب فلا يردح انه لا معنى لقوله نقص الاسم من اقل ابنية المعرب لان الكلام في المنادى التامني لا المعرب فمح يجوز النقص اي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم المعرب نحو ما ومن واما نحو يد فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعمله به وبهذا اندفع ما يقيم ان يد منادى حكيم فيكون بنائه ما رضى مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه (قوله بلا علة موجبة) انما قيل به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعضا واجاز اخراج يد ودم بقوله بلا علة موجبة (قوله لان وضع التاء على الزوال) لان ناء التانيث ليست بداخلية في الشبهة فلا يشترط الزيادة على الثلاثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتحة فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علماً لا يتم ان التاء علامة التانيث والعلامة لا تحذف لاننا نقول عدم حذفها في غير الترخيم واعلم ان ضبوته شرط في ترخيم ما فيه تاء التانيث على لغة من يجعل الباقي اسماً وان يكون علماً لئلا يلتبس بالاناء فيه فلا يتم في ترخيم يا حبيبة اذا كان صفة يا حبيب لحصول الالتباس لجواز تانيث الذكور غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان علماً فلا يحطل الالتباس لانه يؤنث المذكور وبالعكس في الاملام حمل على المعنى ولهذا شرط في حذف تاء الغائبة ان لا يكون صفة مثل قائمة وفاسقة لانه لو رخمح لالتبس بالمانحمر (قوله فكيف اذا وقع) يحكمف لم يسقط التاء اذا وقع موقعا كان مقوط الحرف الاصلي فيه فمثلاً فان بسبب الترخيم يسقط الحرف الثاني كثير (قوله نحو ثبه) بالانارسية گروه وجماعة (قوله لم يستوف) صفة المنادى فان احببنا

لم يستوف الشروط المذكورة كلها لان صاحب اعم خمس مايس بعلم (قوله فروع في بيان
 اولو قيل لما فرغ من شرائط الترتيم شرح في بيان تقسيمه ليصح ايضا (قوله في آخره)
 اي في جانب آخره فلا يلزم ان يكون الظرف و لظرف شيئا واحدا مع كونهما متغاثرين (قوله
 في حكم الواحدة) ههنا باد تان و لظلاق الصفة على الجار والمجرور باعتبار المتعلق وهو ههنا
 قوله كائنتان (قوله فان الباب احسن فيهما) اي المباءة في ثمانية والنون في مرجانة (قوله اي الحسن)
 المولمة بمعنى العلامة وهي ههنا كناية عن الحسن (قوله لا افعالا) لانه اذا جعلتها فعلا لا يكون
 في اخره حرف صحيح قبله مدة فيكون داخل في القاعدة التي يذكرها بذلك (قوله من باب
 ههنا) بالعين والراء المهملتين فانه داخل في القاعدة التي يذكرها بقوله او كان في اخره حرف
 صحيح قبله مدة (قوله لان العالب في الحرف الح) اب الغالب في الحرف الصحيح هو الاصل كما ان
 الغالب في الحرف العلة الزيادة فخرج نحو معللة لعله ماصالة التاء فيها فقوله فيخرج اذ ارد قول
 الشيخ الرضي فانه انتقص نحو معللة لوجود الحرف الصحيح في آخره مع انه لا يجذب نها حرفان
 بل حرف واحد ثم قال في دفعه والمراد انه كان في آخره حرف صحيح وبغير التاء ايضا فخرج
 نحو معللة لكن ما قال الشيخ في دفعه اولى مما قال به الشيخ الرضي لانه علم دفع الشئ يكون بين مائتين
 القاعدة تين نسبة التنازل فلا تجتمعان واما على تقدير دفع الشيخ الرضي يكون بينهما عموم
 وخصوص من وجه وما اذا اجتماعهما اسما ومروان ومادة افتراق القاعدة الاولى بصري
 ومرجانة ومادة افتراق الثانية مختار واعلم انه اذا ز بقوله او كان في آخره الى ان قوله او
 حرف صحيح عطف على قوله زيادنان ولو ارد من قوله آخره هو الآخر الحقيقي لا يرد معللة لان
 تاء التانيث يكون آخره حكما وكلمة اخرى حقيقة ومعللة بالكسر القول او ما حرة الحسن
 كذا قيل (قوله في حكم الصحيح في الاصل) فيكون الياء والواو في مرمى ومدع وحرفا صحيحا حكما
 كما عرفت ان المتبادر من الحرف الصحيح هو الاصل فهما اصليتان وانما هم وقال ومواعم
 اه لان ترخيم مثل مرمي ومدع ويكون بحذف حرف الاخير المدة السابقة (قوله حركة
 مد قبلها من جنسها) احترز به من نحو رجيل ومنور فانهما لا يسميان مدة (قوله لغلبةهما)
 اي زياد المدة وكثرتهما (قوله اي والجمال) اشار به الى ان قول المصنف جملة حالية فهو
 حال من التصدير المجرور في آخره فانه مضاف اليه ويصح حذف المضان واقامة المضان اليه مقامه
 وهو منعول كان بمعنى وجد فيكون المضاف اليه مفعولا (قوله انما لم ياخذ هذا القيداه) وانما
 يظهر عدم اخذ حجة بايراد الضمير المفعول لانه قل هو لا ما قال مولا ما يصح ارجاع
 الضمير المفعول اليه بابتداء ويل المفكور ولا يرد الاشكال على ثبوت وقلون لانهما اكثر من اربعة
 اب حرف في الاصل لان لا في مجمل وقت فالمراد من قوله هو اكثر من اربعة لم اعم من ان يكون في الحال

أَوْ فِي الْأَصْلِ تَمَّ كَلَامُهُ أَقُولُ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي الْجَمْعِ بِوَرْنِ الْحَالِ لِأَوْزَنِ الْأَصْلِ فَإِنْ
ثَبُوتِ جَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ قَلْبَةٍ بَضْمِ التَّاءِ وَالْقَلْبِ فَبِمَا جُمِعَا بَوَرْنِ الْحَالِ فَكَلَامُ الشَّارِحِ
فِيهِ فَبِمَا إِي ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ الْأَصْلِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ
فِي الْأَصْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ كَلَامُهُ إِذَا كَانَ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ وَجَمْعِ ثَبُوتِ قُلُوبٍ
الْمُتَّامِلُ وَمَعْنَى ثَبُوتِ الْقَارِئَةِ كَرَوَاهُ أَزْكَوْمَتُهُ وَمَعْنَى قَلْبَةٍ هِيَ الْحَشْبَةُ الصَّغِيرَةُ الَّتِي يَنْصَبُ
وَيُلْغَبُ بِهَا الصَّبِيانُ بِخَشْبَةٍ كَبِيرَةٍ أُخْرَى لَا يَقُمْ هَذَا أَشْكَلُ بِمَحْوِ جَوَارِلَانِهِ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فِي
الْأَصْلِ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ جَوَارِي مَعَ أَنَّهُ لَا يَحْتَفِظُ مِنْهُ عِنْدَ التَّرْخِيمِ الْأَحْرَفُ وَاحِدٌ لِأَنَّا نَقُولُ جَوَارِي غَيْرَ دَاخِلٍ
تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعَةِ لِأَنَّهُ آخِرُهُ لَيْسَ حَرْفٌ صَحِيحٌ فَإِنْ آخِرُهُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْيَاءُ فَإِنْ قُلْتَ قَدْ مِمَّ
الْحَرْفُ الصَّحِيحُ مِنَ الْمُتَبَقِّيِّ وَالْحَكْمِيُّ وَالْيَاءُ حَرْفٌ صَحِيحٌ حَكْمًا لِإِشْتِرَاكِهَا بِهِ أَمَالَةً قُلْتَ حَذَفَ
الْيَاءُ فِي جَوَارِي لَيْسَ التَّرْخِيمُ بَلْ لَعَلَّةٌ مُوجِبَةٌ وَهُوَ الْأَعْلَالُ وَإِنْ قُلْتَ لَوْ قَالَ الْمُصَمِّمُ فَإِنْ كَانَ
مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً حَذَفَتْهَا يَشْمَلُ الْقَسْمِيْنَ مَعًا وَكَانَ أَخْصَرُ وَجَوَابُهُ مَا ذَكَرْهُ لَنَا عِبَادِيَّةٌ قَالَ
لَمَّا كَانَ مَدَّةً حَذَفَتْ فِي الْقَسْمِ الْأَوَّلِ مَقَاظِرُ لَعَلَّةٌ حَذَفَتْ فِي الثَّانِي كَمَا تَرَى مِنْ قَوْلِهِ أَمَا فِي
الْأَوَّلِ فَلَمَّا هَذَا فَضْلُ الْمُصَمِّمِ هَذَا الْفَصِيلُ وَلَمْ يَقْلُ تَحْدَفْ حَرْفَانِ فِي مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً أَنْتَهَى
كَلَامُهُ قَالَ مَوْلَانَا عَصَمٌ وَلَوْ قَالَ الْأَصَمُّ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَدَّةً حَذَفَتْهَا لَوْ رَدَّ مِثْلُ سَعْلَةٍ وَنَعِيدٍ
نَحْمَنْ قَالَ وَلَوْ قَالَ كَلَامُهُ لَكَانَ أَحْضَرًا أَمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْلُ لَعَدَمَ إِشْتِرَاكِ الْقَسْمِيْنَ فِي حَذْفِ الْحَرْفَيْنِ
فَقَدْ خُفِلَ أَنْتَهَى كَلَامُهُ أَقُولُ أَمَّا أَذَلَّ أَنَّهُ لَا يُوَافِقُ بِالْمَقُولِ عَنْهُ وَأَمَّا ثَانِيًا فَيُحْلَلُ الْأَنْتِقَاضُ بِسَعْلَةٍ
مَدْفُوعٍ بِاعْتِبَارِ قَيْدِ حَرْفِ الصَّحِيحِ الْأَصْلِيِّ فِي آخِرِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّمِّ وَاعْتِبَارِ عَدَمِ تَكُونِ الْيَاءِ فِي
آخِرِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ الرَّضِيِّ وَالْإِخْتِصَارُ حَاصِلُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ وَأَمَّا أَنْتِقَاضُ مَعِيهِ
فَبِاعْتِبَارِ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مَعَ حَصُولِ الْإِخْتِصَارِ بِضَمِّ (قَوْلِهِ فِي كَلَامِ الْقَسْمِيْنَ) وَإِيرَادُهُ
الْمُبَيَّنَ الْمُرَادَ وَالْحَاقُّ التَّعْلِيلُ بِهِ قَائِدٌ قَعَّحَ مَا ذَكَرَهُ مَوْلَانَا عَصَمٌ مِنْ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الشَّرْطِ
فِي الْجُزْأِ وَعِبَارَتُهُ مَكْلًا لَا يُوْجِبُ فِي الْجُزْأِ التَّقْيِيدَ بِالشَّرْطِ لِأَنَّهُ لَفَوْهُ تَفْسِيرُهُ لَيْسَ كَمَا يَنْبَغِي
أَتَمَّ كَلَامُهُ (قَوْلُهُ الْمَثَلُ السَّابِقُ) فِي الْخَشْمِ وَنُطْرِيْقُ الْكِنَايَةِ قَالَ قَدْ مَرَّ فِي الْحَاشِيَةِ أَنْتَقَضَ صِفَارُ
لَا نَحْمُ تَمَّ كَلَامُهُ وَالْظُّ مِنْ أَصْفَةِ الصَّفَارِ إِلَى الْغَدَمِ وَهُوَ شَيْءٌ قَصِيرٌ وَرَجُلُهُ وَهُوَ بِالْفَارِصِيَّةِ
بَرٌّ بِكَوْصُنْدِ (قَوْلِهِ يَعْلَمُ مِنْ بَيَانِ شَرْطِهِ) وَهُوَ لَوْ نَفَعَ مَا يَقُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَرْخِيمَ فِي الْمَرْكَبِ لِمَا صِيقَ
مِنْ قَوْلِهِ وَشَرْطُهُ أَنْ لَا يَكُونَ مَضًا وَلَا جُمْلَةً غَايَةً مِنَ الْمَرْكَبِ مَا لَا يَكُونُ مَضًا وَلَا جُمْلَةً أَيْدِي الْمَرْكَبِ
الْغَيْرِ الْأَضَائِي وَغَيْرِ الْجُمْلَةِ وَقَوْلُهُ يَعْلَمُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ (قَوْلُهُ عُلَمِيْنَ) وَهَذَا الْخَشْمُ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ
الْعَدَمِيُّ مُتَحَقِّقًا فِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ بِالْجُودِ فِيهِ بِضَمِّ (قَوْلِهِ غَيْرُ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ) وَأَمَّا وَرْدُ لَفْظِ
الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الْمَشَارِئَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ هَلَا الْأَقْسَامُ الْثَلَاثَةُ (قَوْلُهُ يَنْبَغِي) (قَوْلُهُ يَحْتَدِفُ)

[illegible]

لا يتنجس بغيره (قوله ممتاز به من المنادى) اي حال كون المنادى وب ممتاز به اي بواو من المنادى على
 فيكون لفظ واما به الامتياز بين المنادى والمنادى ومنه الدفع مناشئة بتضمنين قوله اختص
 معنى الامتياز لان الاختصاص بالشئ يستلزم الامتياز به فدعنا ج ابي الدندوب مختص بواو
 اي ممتاز من المنادى على فيكون نعلق قوله بواو بالاختصاص بتضمنين معنى الامتياز وليس صلة
 الاختصاص لان اللفظ الذي هي صلة الاختصاص لا تدخل على المقصور عليه كذا ذكره مولانا عصافلا يرد
 الاعتراض بان المنادى لا يكون مختصا بواو بل بالضم فيه كما عرفت انما فلامه اشارة الى انه
 لا يحتاج الى ان يجعل كلام المصم على القلب داخل الباء على المقصور بان يقول مختص به فان الاصل
 ان تدخل الباء في المنصور عليه (قوله اي مثل حكمه) فانه تشبيهه بليغ وهو الذي حذف عنه أداة
 التشبيه (قوله ليردانه لا يقع ذكره) فقوله يعني اذا وقع المنادى وب على صورة قسم او لدفع هذا
 الايراد لا يتم لا يحتاج الى هذا القول لدفع هذا الايراد المذكور لان قوله ولا يندوب الا المعروف
 بمنزلة الاستثناء لاننا نقول يكون للمنندوب حكم آخر لا يكون في المنادى وهو ان المنادى على
 لا يكون مقادرا الى جانب الخطاب والا يلزم ان يكون الخطاب الى امرين لان النداء ايضاً خطاب
 بملاب المنادى فانه يضاف اليه كما في يا غلامك فان المخاطب هو امرأه والنداء لا يكون عليها
 بل على غلامها ولا يجوز الاكتفاء بما هو بمنزلة الاستثناء لان المحصر يا بلى عنه وبما ذكرنا من
 التفسير غير ضعيف فادكره مولانا مصم من انه ليس ورود هذا باعتبار قويا على التأويل قوله وحكمه
 في الارب والبناء حكم المنادى بما اقول به لكون قوله ولا يندوب الا المعروف في حكم المستثنى
 من قوله وحكمه في الارب انه تم كلامه وايضاً يكون كلام اللاحق بمنزلة الاستثناء يكون في
 مرتبة التأويل عند الاحتياج فاراد الشئ تصحيح كلام المصم على وجه لا يحتاج الى هذا التأويل
 (قوله وجعلك زيادة الالف) وقيل ان زيادة الالف واجبة اذا كانت الندبة نية لثلاث يلبس
 بالمنادى ورد بان مع ذلك ايضاً يلبس بالمنادى المستغاث بالالف (قوله هذا للصوت المظفر في
 الندبة) ويزداد الالف لانها احف وزيايتها اكثر من اختصارها والميم يزداد اختصاراً وان حصل
 للصوت بهما ايضاً (قوله عدلت) اي من الالف الى حرف مدقة اي قوله قلت واغلامك
 فانه في الاصل واغلامك بكسر الكاف فالكسرة منامبة للميم فزيد اليها الالف فاعاد الالف بكسرها
 واغلامك مكسرة فانه في الاصل واغلامك بكسر الكاف فالكسرة منامبة للميم فزيد اليها الالف فاعاد الالف بكسرها
 فلهذا (قوله بغيره بغيره) لانه لا يعلم انه في الاصل واغلامك بكسر الكاف اربعة ايها (قوله
 لا وعلامة) لانه لا يعلم ان الالف فيه المذبذبة بان كان في الاصل واغلامك والمتشبهة
 بان كان في الاصل (قوله لا الا المعروف) فلا يكون المراد من المعروف المعروف لان
 الاسم الذي يندوب به يكون معرفة واقسام المعرفة متعلل ما يندوب

[illegible]

(الاذ كان مقارنا مع اسم جنس) بان كان المنادى على اسم جنس (قوله اولم يتعزف مثل يا رجلا) فانه لم
 يقصده التعريف من حرف النداء فانه يتعزف عند قصد التعريف منه (قوله لان نداء لم يكنه) لا يقر
 هذا الدليل على ان حرف النداء يختص باسم العلم وليس كذلك لان حذفه جائز
 من اي والموضوعات كما ذكره لاننا نقول المراد هو العلم وما في حكمه واجب مثلاً في حكم
 العلم والناظر ان يقول اذا كان حذف حرف النداء لقيام قرينة فيسبق الفهم الى انه منادى
 عند قيامها سواء كان علم او اسم جنس او غيره ويمكن الجواب بان القرينة في حذف حرف النداء
 لا تكونه منادى فلما لم يكثر نداء كثيرة نداء العلم فلم يسبق اليه الى انه منادى لانه جاز ان
 تكون منبذ او غير كما يقول زيد عند القيام مثلاً يا الله وليس المقصود منه النداء ح و اعترض
 بان المراد منه اما ان نداء اسم الجنس في نفس الامر ولكن لم يكثر مثل كثرة نداء العلم او المراد
 ان نداء اسم الجنس لم يكثر في نفس الامر ان كان الماني فهو في حيز المنع وان كان الاول فمسلّم
 لكن قوله فلما حذف منه حرف النداء لم يسبق اليه (قوله سواء كان) اي جواز الحذف مع بدل له وهذا
 التعميم في الاحتراض بقرينة ان عبارة المصنف قاصرة لعدم حذفه من العلم مثل الله فلا بد ان يذكر
 المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الجرف لان لفظ الله منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه
 في اخره ونقير الجواب ان جواز الحذف اهم من ان يكون بغير بدل كما في يوسف امراض من
 هذا بقرينة المقام لان المقام للخطاب او مع بدل فيقال اللهم فلا يجوز ان يقتل يا اللهم جميعا
 بين البذل والبدل منه (قوله اي يا يوسف) بقرينة المقام لان المقام مقام الخطاب قال بعضهم هو
 اي يوسف لفظ عبري وكثيرا لفظ مصرى وعلى التقدير الاول لا اشكال في منع صرفه
 لوجه العلمين فيه وصفا العجوة والعلمية واما على التقدير الثاني فمنع صرفه بغيره لعدم
 وجود العلمين فيه لانه ليس به الا العلمية مع انهم صرحوا على منع صرفه واجيب باختيار
 المعدل فيه بانه في الاصل يوسف بكسر العين مثل يوجب فيكون يوسف بضم السين معدلا
 من يوسف بكسر ما (قوله ولغة اي) مطف على المقدور وهو المنادى اي ويجوز حذف حرف
 النداء عن لفظة اي وانما قال لفظة بالتاء لانه كلمة لان المصنف لما في بحث الفعل من كالم
 المجازات (قوله اد اوصف بندي اللام) فان لفظة اي وان كانت اسم جنس معر فابا النداء الا
 ان المقصود بالنداء لما كان صفة كما سبق وهي معرفة قبل النداء فلما اجاز حذف حرف النداء
 منها اي من كلمة اي ثم اعلم انه ظهر من قول المصنف انه لا يحذف حرف النداء من اسم الجنس
 فلا يردح ان الرجل بهم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها وذلك لانك قد عرفت ان
 المراد من اسم الجنس ما كان ذكرا قبل النداء فهو في حكم العلم اذا لم يوصف لها بدي اللام
 فلما قال مولانا مصنف فعلى المصنف ان يستثنى ذلك ايضا كالاشارة والمستغاث والمندوب

اقول يمكن ان يتم ان المفعول المستثنى مالا يحذف منه حرف اخلا لا لشارة والمحتفك والمندوسه
 بخلاف كلمة اي فانه يحذف منه حرف النداء في الجملة اي اذا كانت مقارنة بذي اللام فيعلم
 عدم حذف حرف النداء من كلمة اي وايضا من بيان كلام المفعول كما لا يخفى (قوله او بالموصور)
 اي اذا وصف اي بالموصور بذي اللام وهو هذا في اي هذا الرجل (قوله اي يا ايها الرجل)
 بقريضة ان صورة ايها وايها المختص بالنداء (قوله والمضاف) عطفا على قوله ولفظة اي وكك
 قوله الموصولات ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله العلم اي بقية على هذا من المعارف التي
 يجوز فيها حذف حرف النداء المضاف الى اي معرفة كانت نحو قلام زيد افعلى كذا اي يا قلام زيد
 والقريضة هي الخطاب كما في الموصولات فيكون المقام قريضة (قوله والموصولات) عطفا على
 قوله العلم او على قوله المضاف الى اي معرفة وحاصل معنى المثال يا من هوذا انما محمدنا حسن
 الي (قوله مرصعا) اشار به الى ان اصبح بمعنى صار فيكون اصبح بمعنى مرصعا (قوله مع انه
 اسم جنس) لانه نكرة قبل النداء وممكن محنوق وكروان (قوله شد وذا) اي حدثا شاذ (قوله
 وفيه شد وذا) بل ثلثة شد وذا حذفت حرف النداء من اسم الجنس وثنا نيها نكر خيم
 غير العلم وثالثها جعل المرخم احما برامه (قوله قيل من روية) الثانيك باعتبار الخبر
 وموروية بكسر الراء وسكون القاف ومعناها افصون (قوله بطرق) مرد ريش افكندن من باب افعل
 يفعل وكك يسكن (قوله فلا يحاي) وهو اذا كان مجهولا معناه بالفارسية بحالي كذاشته
 نعي شوي تو واذا كان مفعولا بكسر اللام معناه بالفارسية پس خالي نعي شوي تو
 يعني انت لا تخلي وهو كناية من مكنونه (قوله فان ان ناصلة للمضارع) فانه في الاصل
 ان لا فابدلت النون باللام لقرب المخزج وادغمت اللام في اللام (قوله بالنصب) اي بان الناصبة
 (قوله ما اي مفعول) وان كان المزا من المفعول هو المفعول به كما يكون الكلام فيه فينبغي ان
 يراد من الاعم في التعريف ايضم المفعول به لاسم المطلق والا يلزم التعريف بالاعم فع يصدق
 التعريف على يوم الجمعة في قولنا يوم الجمعة صحت فيه مع انه ليس مفعولا به وان اريد
 من المفعول هو المفعول مطلقا فلا بد ان يراد من الاسم ح ايضم هو الاسم المطلق بحيث يتناول
 جميع المقاميل لاسم الحماض وهو المفعول به والا يلزم التعريف بالاحسن ما راد الشئ من كلمة ما هو
 المفعول مطلقا اي ما اضمر عامله مطلقا لكن المزا من المفعول به الا ان يبينه في نفس هذا العام
 كما لا يستثنى فان جميع المستثنى ليس من المفعولات بل بعضها منها ولكن ما هو منها تبين في
 ضمن هذا العام فع لا يرد النقص على يوم الجمعة في يوم الجمعة صحت فيه (قوله بمعنى واحد) كالحقيقة
 والحقيق وايراد التاء في شريطة لكونها صفة للعلة اي الموصوف هو العلة اي اضمر عامله على
 العلة الشريطة التفسير (قوله اي اضمر عامله بناء على) اشار به الى ان كلمة على بنائية (قوله ايها

تفسير العامل بما بعده) إضافة المصدر إلى المفعول أي الشرط تفخير العامل بحبيب ما بعده أي
بسبب أنه بعد العامل فمع يجمع ربط قوله بما بعده على ما قبله وإنما ذكره لا لقتضاء السوق لئلا
حيث قال كل أمم بعده فعل له وإن قلت تسمية المفسر بأعم الفاعل بالشراء بما إذا قلت هذه
التسمية بخلاف حذو قوله لوملظ عليه إلا أن المفسر شرط لأن ضرورة تسليط المفسر شرطاً وقد
قال الشافعي ما سبق وقد حذف إذا في إذا كان قائماً مع شرط العامل في الحال وممكن وفائدة حذف
الفعل ثم أيراد فعل آخر للتفسير أن التفسير بعد الإبهام أو وقع في النفس (قوله إنما وجب حذفه
احتراراً من الجمع بين المفسر والمفسر) قال مولانا عصم الأولى الاحترار عن ضرورة التفسير مبثاً
لثلاثين بنى بمثل جاءني رجل أي زيد وبعد فيه نظراً إلى العبد إنما يلزم في زيداً ضربته وزيد
مررت به وأما في زيداً حسبته عليه فلا بد في انضمام وجوب الحذف من اعتبار قصد الطراد الباب
ثم كلامه يعني وجوب الحذف في حسبته عليه ليس لأجل كون التفسير مبثاً بل وجوبه لأجل طراد
الباب أقول النقص الأول وارد بمثل جاءني رجل أي زيداً من نوع بما هو المشهور من أن عدم جواز الجمع
بين المفسر والمفسر مشروط بأن لم يكن إبهام مع وجود المفسر بالفتح فإنه إذا كان فيه إبهام فيجوز
الجمع بينهما وبين مفسره مثل جاءني أخوك أي زيد وجاء رجلاً أي زيداً ثم دعوى الأولوية
باطل لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر ليس إلا كون التفسير مبثاً وإليه يدل قوله ما
أضمر ما مله على شريطة التفسير كما لا يخفى ثم ما ذكره الفاضل المذکور من أنه لا بد في التمام
وجوب الحذف في نحو حسبته عليه من اعتبار قصد الطراد بعيداً عن المقام فائدة البعد فإنه ينبغي
أن يكون وجوب الحذف في جميع الأمثلة لأجل مبثية التفسير ففي نحو حسبته عليه ولو لم يكن حذفه
واجباً ليكون التفسير مبثاً لأن حبس الشيء يلزم ملابسته للـ محبوس عليه فالملابسة بزيد لازمة
للحبس وتحقيق اللازم يستلزم تحقق الملزوم وهو الحبس فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون
ذكره مبثاً فلا يجوز الجمع بينهما لا يقدح أن اللازم قد يكون أهم فلا يكون تحقيق اللازم مستلزماً
لتحقق الملزوم لأننا نقول اللازم هو ما مساو له لأن ملابسة زيد لا يتحقق بدونه بخلاف الحرارة
لا يقدح لما كانت الملابسة لازمة للحبس لا تجوز أن يكون الحبس لازماً للملابسة لأننا نقول كون
الملابسة لازماً للحبس إنما يكون باعتبار ذات الحبس وكون الحبس لازماً للملابسة إذا ما يكون باعتبار
آخر فلا منافات ح، ثم أنه لا يرد النقص بقوله نعم أني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر
زايتم لي ما جديين لأنه ليس من هذا الباب لأن الجملة الثانية لم يأت محرد التفسير بل أتى بها
لتبيين الجملة الأولى قبل تمامها باعتبار ما تعلققت به من كونهم ما جديين له كقولك علمت
زيداً علمته كاتياً (قوله كل اسم) ولفظ كل متعمم وإيراده في التعريف لما انعية فافاد صدق المحدود
على كل أفراد الحد فإن معنى المفعول وموان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والماء في الحد

ان يكون جامعا فيكون بالانفعال بغيره (قوله ولا يربط به) اي بهولته بالفعل اوشبهه (قوله لا يربط به)
 هو ضرب به (فعل المثال الاول يكون انفعال بين الاسم وشبه الفعل هو الاسم الاول في المثال الثاني)
 يكون بالانفعال بغيره الضمير المفضل بغيره الاسم وشبه الفعل ولا يبد لشبه الفعل بما يعتمد عليه وهو الاسم
 قيل الاسم الاول بغيره مثل زيد هذا اصغر نما او بعده مثل هذا الملك كرره ومثل زيد فاز به مضرو وعلى
 ان يكون مضرو مبتداء ومضاربه خبر الند (قوله مشتغل به) والجار والمجرور معلق بالاشتغال
بشخصين معنى الفراغ كما يفهم من قوله وحاصل الامور في يختل ان يكون الاشتغال
بضمير الامراض فلا حاجة الى ارتكاب التعميم وقوله مشتغل بصفة لا حده الامراض المفهوم من لفظة
او الكل من الامراض على سبيل التنازع (قوله مشتغلا في العمل) اي مشتغلا من عمل الاسم
بجعل كلمة في بمعنى من وبجعل اللام هو ما هي المضائق وبجعل الاضافة بمعنى في (قوله فاز بما)
من العمل فيه) ان قال هذا لما دفع ما يقدم ان كلمة من لا يقع صلة الاشتغال بل صلته البناء اي مشتغل
به لانه وتقرير الجواب ان المشتغل يتضمن معنى الفراغ او هو بمعناه وقوله فاز بما الحال بين كل
من الفعل او وجه اي ما ندفع من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال اي اشتغال الفعل او شبهه بالفعل في
ضميره او متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره فان متعلق الاسم ومتعلق ضميره هو الفعل في المثال الاول اي
فيكون الاشتغال هو خارج عنه لا بمعنى الفراغ (قوله لوسلط) التسليط بر كما اشترى بر جيزي يعني
ينبغي ان يكون الفعل بحيث لولا يكن له مفعول بعده يعمل في الاسم المقدم كقوله زيد اضربه فانه
لولا زيد كر الضمير يعمل ضربه في زيد بخلاف قوله زيد اضربه فانه لولا زيد الضمير يعمل
ضربه في زيد لان ما بعد الاشتغال لم يعمل فيما قبله فهو احترار مما وقع بينه ما له صدر الكلام
مثل زيد اضربه (قوله او مناسبه) وهو ليس في الكثير النسخ وانما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة
الثلاث الاخيرة ولكن يمكن ان يراد بالا لتسليط تسليطه بمعينه او بلا زمن فقد لا حاجة في دخول الامثلة .
الاخيرة الى الالحاق (قوله كما هو الظاهر لمتبادر) اي النصب بالمفعولية ويحتمل ان يكون متعلقا
بقوله لوسلط (قوله وبقي الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال) اي بمجرد ان الفعل عامل
في ضميره او متعلقه قيل اذا كان مجرد ذلك الاشتغال مبجبا للفراغ لذا كور لا شيئ آخر فقد لا يصح
التعريف على شيئ من افراد بل يخرج منه جميع صور ما اضمر عامله لان عمل فعل المقدر فيه
اي ضرب لغرضه من العمل فيه واجيب بان المراد ان الفعل اوشبهه فارغ ظاهرا من العمل فيه
بمجرد ذلك الاشتغال فان السبب ظاهرا هو مجرد ذلك الاشتغال وعمل الفعل المقدر ليس مبجبا ظاهرا
لان الفعل المقدر غير ظاهرا ما اذا قلت زيد اضربه بمعنى الاسم مرفوعا لان الفعل اوشبهه مشتغل
من العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال وبسبب كون معنى الابتداء رافعا له فقوله فاز بما من العمل
فيه بمجرد ذلك الاشتغال يخرج زيد في زيد اضربه ويخرج ايضا انهم بعده فعل اوشبهه فعل لا يفهم

فيه. الخيلة وذلك بان يكون ثلثه اعم فعل او مصدر او صفة مشبهة اركان الفعل او شبهه معكوز
لذلك الكلام كان واخواتها ولام الابتداء ومانا فية وغيره ما ماله صدر الكلام كما مر تفصيله
بمبنا اضم بار الفعل الثاني يعمل فيه صورة ولا يكون عمل الفعل الاول مانعا صورة لان عملها
صورة واحدة فاعتبر با عمله فيه بخلاف الابتداء فان عمله مخالف له واعترض بان زيدا في
الاضمة ست غلامه يخبر جرمه اذ ليس مجرد الاشتغال بمشغول الضمير مانعا من العمل فيه بل فساد
معنى مانع ايضا الضرب لم يقع على زيد لا يقيم فسادا للمعنى غير مانع فيه عن العمل صورة لاننا نقول
دخل فيه ح مثل كل شئ فعلوه في الزبر لانه لو لم يكن فسادا للمعنى مانعا من العمل فيه صورة
يلزم دخوله فيه فيجوز فيه النصب مع ان المنقار فيه الرفع كما سيأتي الا اذا اعتبر صحة المعنى في
التسليط فح لم يدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الزبر ولم يخرج منه اضم زيدا في زيد اضربت غلامه
بما لا يخفى على المتأمل (قوله ورفعه) اي رفع معنى الابتداء اياه فهو عطف تفسيرى لقوله معنى
لا ابتداء فاذا كان رفع معنى الابتداء مانعا من العمل فيه فرفع المانع من الامور الواجبة (قوله
ي نوزيد اكنتم اياه) فان زيدا اخبر كان فان خبره يتقدم على اسمه اذ كان معروفا فانه اهم بعده
قوله مشتغل عنه بضمير ولكن لو ملط عليه لا ينصبه بالمفعولية (قوله نقدير تسليطه بعينه) ولم يقل
مع تسليطه بعينه بل زاد التقدير اى رعاية كلمة لوفى قوله لو ملط عليه كما عرفت معناه من انه
اوقد ركونه ماملا لينصبه اى كان الفعل بحيث لو لم يكن به مفعول يعمل في الاسم المقدم (قوله
ولا يتصور ح) اى حين اشتغال الفعل بالمتعلق (قوله ولهذا) اى ولا جل ان ههنا صور اربع (قوله
والاحسن في ترتيبها) وانما قال الاحسن لوجود الحسن في ترتيب المص لان في زيد اضربتك وزيدا
ضربت غلامه يكون تعلق الفعل بالاسم بلا واسطة حرف وفي نوزيد امررت به وزيدا احسبت عليه
تعلق الفعل به بواسطة قوله به وعليه (قوله كما لا يخفى وجهه) وهو ان الاثنية التى يكون
الفعل فيها مشتغلا بالضمير في ذيل واحد وما يكون الفعل فيه مشتغلا بالمتعلق في الاخر لا يقال ما ذكر
يدل على اصل الحسن لا على الاحسنية ويكون في ترتيب المص اضم حصن كما ذكرنا لاننا نقول الحسن
الذي في ترتيب المص ليس الكلام فيه في هذا المبحث بخلاف الحسن الذي في كلام الشافعي فان الكلام فيه
في هذا المبحث خلافا لحسن ان يكون ترتيب لا مألحة على ما يكون الكلام فيه فيصع قوله والاحسن
اقول وما ذكره مولانا عصم من ان ما فعله المص اضم له حسن من وجهين الاول انه اراد ان يكون
الافعال المعلومة في ذيل واحد والفعل المحجول في طرف واحد والثاني تقديم المص على نفسه ثم
المسلط بمراد فثم المسلط بلا زمة ليس على ما ينبغي لان الكلام ليس في معلومية الافعال ومجهوليتها
ولا في كونه معلوما بنفسه او مرادفه وبلا زمة بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق والكلام في كونه
مسلطا بنفسه او مرادفه اولاه اولا زمة يكون بالتبع لان تحققه يتوقف على تحقق الجزء الاخر في

التعريف فيجب ان يكون ترتيب الامثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تبعا واصله (قوله زيد اضربته
فلامه) فان الفلام كما يكون متعلق الاسم يكون متعلق لضميره ايضا لا يقيم لوملظ ضربته عليه لنصبه
فلا يحتاج الى تسليط ما ينامجه بالزوم لاننا نقول ان الضرب وقع على الفلام لا على زيد فلو سلط
عليه لنصبه ولكن يفسد المعنى وقد مرقت ان صحة المعنى معتبرة في التصيلط (قوله فان مررت
بعد تعديته بالباء) لا يقيم الامل المنعدي ينصب المفعول به فمررت بعد تعديته بالباء مراد ف لجاوزته
لاننا نقول مررت متعديا بالباء فيكون مدخوله مجرورا فان حرف الجر لافضاء معنى الفعل الى الاسم مع
بقاء عمليه لا يقال قد فالوا لا يغير شي من حرف الجر معنى الفعل الا الباء مع انها لم يغير معنى مررت
بزيدا لاننا نقول مراد هم من التغير هو التغير في الحملة لا كلية بخلاف الهمزة والتضعيف فانها يغيران
معناه لا محالة ثم اذا لم يغير الباء معناه فهي اي الباء بمعنى مع فيجب ح مصاحبة الفاعل المفعول به
(قوله فان حبس الشيء يلزمه) اي الحبس بالفارسية كرفتار ما ختن شيئا برشيى فم يكون المحبوس
عليه عبارة من الشيء الاول فلا يرد ان الظام ان يقول فان حبس الشيء يلزمه اي حبس المحبوس
الشيء يلزمه (قوله ينصب زيداه) وانما جعل الش له اي لزيد مفعول مالم يسم فاعله لقوله
ينصب ولم يجعل ما اضمر عامله مفعول مالم يسم فاعله كما هو الظام لانه يابى ح عنه تفسيره بتوله
اي ضربته وانما لانه لا يكون في حمية ما اضمر عامله خصوصية هذه الافعال بل هذه الافعال في
الاسم المذكور في الامثلة المذكورة (قوله يعني فعل المفسر) وهو تفسر جميع كلام المص فلا يرد ان
ذكر المفسر لقولان قوله ضربت المقدري يودي موداه (قوله فان اصل فيه ضربت زيد اضربه)
وفيه مسامحة فان من الامور البينة ان اصل زيد اضربه ضربت زيد لنم جئي المفسر بالكسر لرفع
الابهام الذي من حذف المفسر فلا يرد ما قيل ان اصله ضربت زيد فلما حذف الفعل فيقع في الكلام
ابهام فحتمى بالمفسر بالكسر ارفع الابهام فلو اجتمعا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ودون غير جائز
لا يقال لم لا يجوز ان يكون العامل فيه هو المفسر بالكسر لاننا نقول هو عامل في الضمير فلا يعمل فيه
فلما اقدر عمله فيه حيث قال لوملظاه (قوله امانه میده) اي امانه میده عرفا ارااد من الفلام
هو العبد مع انه لو اراد منه الابن اضم يصح فان ضرب ابن زيد يستلزم امانته لكنه لما كان في غاية
الظهور فلما اراد منه العبد اعلم انه ذهب بعضهم الى ان زيد منصوب بالمفسر بالكسر وذهب
المص الى انه منصوب بالمفسر وذلك لانه لا يجوز ان يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد
ان يتعلق بمفعولين بالاصالة فيكون تعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احد هما بدلا
من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول ازم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم
الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني ازم تقدم التابع وهو البدل على المتبوع
وهو المبدل منه مع لزوم الفصل بالجملة وهو فير جائز ثم ما ذكرنا من انه امانه میده عرفا دفع ما يقيم

لأنه ان يكون ضرب الغلام امانة سيده ، لانه انما يكون كملك لو كان ضرب الغلام يستلزم ضرب سيده او صبي سيده بلفظ قبيح وليس كملك (قوله انما المختار والواجب) اي اما المختار فيه الرفع والنصب او لو اوجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامر ان قال قدس سره في الحاشية قوله في مضاف الاضمار اي في مواقع يظن في بكادي النظائر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع وانما قال في مضاف الاضمار لان الاسم اذا كان مما اضره ما مله على اليقين لا يكون فيه الا للنصب (قوله ويختار في الاسم المذكور) اي في الاسم الذي وقع في مضاف الاضمار على شريطة التفسير لاني الاسم الذي ما اضره ما مله ما عرفت انما قيل الاولى ان يدكر او لا ما يكون المختار فيه النصب لما عرفت في هذا المقام واجيب بان تقديمه لا متفناؤه عن الحذف اي لا يكون في الكلام حذف حوالا لاهتمام بشأنه لعدم مناصبته بهذا المقام لان مناصبة النصب بالباب وان كان اشد الا ان جعل ما هو ابعد من الباب منه اسم (قوله اي بكونه مبتدأ) وانما فسر به مع انه جاء بمعنى الابتداءية ايضاً وهي التجرد من العوامل اللفظية فانه يصح تفسيره بها ايضاً لان العامل الذي هو الابتداءية لا يكون الا فيما كان مبتدأً ويمكن الجواب بانه انما فسر به لان العامل في الخبر ايضاً معنى الابتداءية فلا يكون له اختيار الرفع نصافي المبتدأ (قوله يصح رفعه بالابتداء) ان قلت تجرد من العوامل اللفظية لم يصح رفعه بل يوجب رفعه لعدم وجود العامل فيه ح قلت المراد من التجرد في قوله لان تجرداً هو صحة التجرد اي صحة تجرد من العوامل اللفظية يصح رفعه كما يكون تجرداً عنها يوجب رفعه نال ابتداء (قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع) وانما قيد القرينة بالمرحجة ولم يتركها مطلقاً هو ان كانت مصححة او مرجحة لانه لو لم يكن جنس القرينة مصححة او مرجحة في خلاف الرفع وهو النصب فيجب فيه كما لا يخفى وان قلت لا احتياج الى تقييد القرينة بالمرحجة لانه لو ترك مطلقاً ولكن كان التمييز في خلافه راجعاً الى اختيار الرفع لا الى الرفع فان خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب فعلى ما يصح المعنى لانه اذا لم يكن قرينة بسببها يختار النصب فيكون الرفع مختاراً لا محالة كما لا يخفى قلنا ح لا احتياج الى قوله او عند وجود اقوى منها اي المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي لانه لما كانت القرينة المرجحة لا اختيار الرفع اقوى من القرينة المرجحة لا اختيار النصب فم يصدق قوله عند عدم قرينة خلافاً اي يصدق عليه انه لم يكن للنصب قرينة هي تجعله مختاراً فيكون الظابطة الاولى شاملة للثانية فيكون الظابطة الثانية تخصبها بعلم التعميم وتقابل العلم بالخاص فحجراً مستحسن (قوله يعنى النصب) ذا الجهر غير مقصور فيه ولم يكن الاسم مما نحن فيه حكماً لا يخفى (قوله لان قرينة) وهو متعلق بقوله يختار لا بقوله قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب كما توهم (قوله لان وجود ما له صلاحية) وهذا عند وجود القرينة المصححة لاهلية تساوي القرينتين وانما قال وجود ما له

صلا حينة التفسير ولم يتل وجود ما هو مفسر لان وجود المفسر قرينة لوجوب النصب
 لالصحة كما يكون التجرد عن العواقل قرينة لوجوب الرفع فهذا قول الشارح يشعر على ان
 قوله لان تجرده بمعنى صحة تجرده كما ذكرنا (قوله ترجع الرفع بسلا من الحذف)
 او سلامة الاسم من العامل المحذوف فان القرينة المرجحة لازمة الرفع فالحاصل ان في جانب
 النصب خلاف اصل وهو الحذف اي حذف الجملة وليس في الرفع خلاف الاصل بل الكلام فيه مالم
 منه فهذا قرينة مرجحة له قيل في جانب الرفع خلاف اصل آخر وهو كون الخبر جملة ومويعا
 بالحذف الذي هو خلاف اصل في جانب النصب فلم يثبت كون الرفع مستثارا واجيب بان
 خلاف الاصل الذي في النصب قوي من خلاف الاصل الذي في الرفع فان وقوع الجملة خبرا امون
 واسهل من حذفها فيه من حذف المسند والمسند اليه ودبانه يلزم ان يخرج مثل زيد ضربته
 من هذه الضابطة ويدخل في الضابطة الثانية وهي قوله او عند وجود اقوى منها لوجود القرينة
 الصحيحة والمرجحة فيها ولكن القرينة الصحيحة للرفع اقوى من القرينة المصححة للنصب وذلك
 لان كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب وكون الجملة محذوف في جانب النصب
 قرينة مرجحة للرفع فاذا كان وقوع الجملة خبرا امون من حذفها فيه فيكون القرينة المرجحة
 للرفع اقوى ويمكن ان يقال انه في النصب قرينة مرجحة أخرى وهي ان يكون الكلام ح جملة فعلية
 وعلى تقدير الرفع يكون جملة اسمية والجملة الفعلية اولى من الجملة الاسمية (قوله يجوز زيد
 ضربته) وكون هذا المثال مما نحن فيه على نقد عدم جعل الاسم مرفوعا بعمل معني الابتداء فيه لانه
 لو عمل فيه فيجب الرفع فخر ووج هذا المثال بقاء الفراغ عن العدل فيجوز ذلك الاشتغال لا يدخل
 بالمقصر كما توهم بعض الا ان يتم ان حذف الجملة يعارضه كون الرفع مختارا غير مسلم (قوله مع
 في الطلب) ولو قال مع الخبر لكان احضر وظهر لكنه اشار الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب فان نفى
 الطلب يشعر به قيل لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في فهم خبر المبتداء (قوله كالمروا النهي
 والدعاء) وذكر هذه الثلاثة من افراد الطلب اشارة الى ان الحكم مخصوص بها فقط فاذا كان كذلك ففي
 اطلاق المصنف نظر كما لا يخفى والجواب ان ما للطلب اذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالمستغفم والتعشي
 والبرص لم يكن من هذا الباب لانه يستعمل التسليم على ما قبلها فاستغنى عن التقييم (قوله مع انها
 اي كلمة ما) (دايدات) (قوله ان اختار هو النصب) وفعل الطلب ما يكون فيه الطلب : عم من ان
 يكون فيه طلب الفعل اركف النفس فانه يضم فعل ولا يشكك بدش القيت القوم واما زيد فاطلبه لان
 مهنا ليس طلب الفعل بل اخبار عن الطلب او نقول المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي
 بخلاف اطلبه فان صيغته تدل عليه (قوله وهو لا يجوز الابتداء) اي زيد مقول في جقه اضربه
 ولا يضربه ويرد عليه انه كما يكون تاويل الطلب بالخبر خلاف الاصل في الرفع كك هذه السلامة

من الحذف خلاف الأصل في النصب فيعارضه فلا يكون النصب مختاراً ويمكن الجواب بأن
في الرفع أيضاً خلاف الأصل وهو كون الخبر جملة فيعارضه فمضى في الرفع خلاف الأصل الذي
هو تأويل للطلب بالخبر فيكون النصب مختاراً (قوله غلبة وقوتها بعدهما) والمراد من اللزوم هو اللزوم
الاستعمالي الاعتباري المنبثق عن الرجحان للزوم الحقيقي فلا نناقض أو ما زاد بلزوم الاسمية
في غير هذا الموضع لأنه كما يكون المذكور فيما بعد بمنزلة الاستثناء كذلك المذكور فيما
قبل أيضاً بمنزلة فهذا المبحث مقدم على ما وقع في بحثه الطروب (قوله نحو خرجت فزيداً
لقيته) أي خرجت فلقيت زيداً لقيته ولا يخفى أن اختيار النصب فيما يكون القرينة المصححة
في جانب الرفع والنصب جميعاً ولكن لا تكون القرينة المرححة في الرفع بل في النصب فقط وهي عطف
الجملة الفعلية على الفعلية لا يقرى يكون في الرفع أيضاً قرينة مرجحة وهي السلامة من الحذف
لأننا نقول كون الخبر جملة في الرفع بعارض لما ولا يعمل خرجت في زيد لأن جزء الجملة لا يعمل
في جزء جملة أخرى (قوله قدس عالمه في المضارع) فإذا كان لم ولما ولن عاملات فلا يتصور
وقوع الاسم بعد ما (قوله لا بد من) قيل وإن لم نقدر الفعل بعد لم ولن ولكن يقدر الفعل
بعد لما كما قال في بحث الفعل في الفرق بين لم ولما لن أن لما يختص بالاستفراق وجواز حذف
الفعل بعد ما بخلاف لم ويمكن الجواب بأن النصب إلى ما ذهب من قال لا يقدر الفعل بعد ما
لأن ما ذهب المصنف ويمكن أن يتم اليمين بأن المراد من قوله لا يقدر معمولها أنه لا يقدر معمولها
وجوباً لأن ما أضمر عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوباً فلا إشكال لأن ما علم من بحث الفعل
هو جواز حذف الفعل هذا خلاصة ما ذكرناه من أن ما ذهب من أن الدليل وهو قوله لا ينعقد في
العمل يدل على عدم جواز الحذف أيضاً مما مل فوه ولا رآه) وإنما سكر لأن اسم لا إذا كان
معرفة وحذف فيه الرفع والتكرير كما سيأتي وإن علمت أم لم يجب الرفع فيه أيضاً قلت أنما يجب الرفع
في غير ما أضمر عامله بخلاف التكرير لا يتم أنما يجب الرفع والتكرير في اسم لا لأن لفظي الجنس ولازم
أن يكون لا ههنا لفظي الجنس لم لا يجوز أن يكون لا المشابهة بليس لأننا نقول لا المشابهة بليس
لا يدخل على المعرفه (قوله وإن زيد أضمره إلا نادياً) إشارة إلى كون أن في هذا المثال باقية
فإن بعد ما لا يقع إلا كلمة إلا التي لا نبات قوله لأنه لا يخفى الرفع في اسم الاستفهام) إذا كان اسم
الاستفهام مما أضمر عامله مثل من أكرمته أي أكرمته فيكون نصبه محلياً وأما إذا كان الاسم
المذكور بعد اسم الاستفهام مثل متي زيد أضربت فان حكمه حكم هل فيختار فيه النصب قال الشيخ
الرضي أن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز ستي زيد أضربت كذا ذكره
مولانا عيسى (قوله فإنه سكر) أي هل زيد أضربت وإن استقبله النفاة (قوله لا فتضاء هل لفظ الفعل)
علية الاستقبال (قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل) حتى يكون مما أضمر عامله ما عرفت أن هل

يقتضي لفظ الفعل ولقائل ان يقول اذا اقتضى فعل لفظ الفعل فلم يجز مل زيد خارج مع انه جائز
بناقاهم من غير قبح والجواب ان مل تطلب الفعل فاذا لم تجد فعلا فتصبر وتسكت كما في مل زيد خارج
واذا وجدت فعلا تذكرت الصيغة القديمة فلا نرضي الا بان تعاقبة ولهذا قبح مل زيد خارج (قوله
بعد اذا اشراطية) اي المنسوبة الي الشرط نحو اذا زيد اضرته اضر بك وما ارادوا الشرط
يجب النصب بعد ما لودخلت على مثل هذا الاسم واحترز به عن اذا المفاجأة (قوله على مجازات
في الزمان) اي على العمدة في الزمان وحيث يدل على المجازات في المكان اي على النسبة فيه
فمعنى قوله على المجازات ان اذا تدل على الشرط والجزاء اي تدل على كون الشيء جزءا لشيء آخر
وكك حيث تدل على ذلك ولذلك يتم تجده بسكون الدال واكرم بسكون الميم (قوله نلقه) لتلقيه
لانه مجزوم بكلمة اذا كما ان اكرم مجزوم بها (قوله وفي الامر والنهي) عطف على قوله بعد ولما
لم يكن لعبارة المصنف معنى ظاهرا فورد الشما الموصولة مع لفظ قبل وذلك لانه لا يختار النصب في نفس
الامر والنهي بل في الاسم الذي قبلهما قال مولانا عصم على تقدير حمل الشم يلزم عليه شيان
احدهما حذف الموصول مع بعض الصلة وهو قبل وثانيهما حذف المضاف وهو قبل مع ابقاء المضاف
اليه وهو الامر والنهي على اراء بدو قرأته باعراب نفسه لا باعراب المضاف وهو الفتح مع انهم اذا
حذفوا المضاف وضعوا المضاف اليه موضعه فاعطوا اعراب المضاف على المضاف اليه وابقاء
المضاف اليه على اعراب قبله فالشأن تباينا في التكلف ويصح ان يراد باختار النصب في وقت الامر
والنهي لان حذف الزمان عن المصادر كثيرة ثم خلاصة كلامه اقول يمكن الجواب عن الثاني بان
هذا عند عدم المانع وكلمة في من الحروف الجارة فهي مانعة عن كون اعراب المضاف على المضاف
اليه ومن الاول باننا لا نرى ان يكون ما موصولة بل موصوفة ويدل عليه تفسيره بالنكرة وهي
قوله موضع وقال بعض السارحين في تفسير قوله وفي الامر والنهي اي وقت وقوع الامر والنهي
بعد وح وان لم يلزم الحذف الاول ولكن يلزم المحذور الثاني كما لا يخفى وانما لم يقل المصنف
والامر والنهي على طبق كلام سابقه اي بعد الامر والنهي بل زاد لفظة في لان كل واحد من الامر
والنهي ح عبارة من المفسر باهم المفعول لان الاسم بعده مع انه متذوف وجوبه لا بعد الامر والنهي
المفسرين باسم الفاعل فاذلاق البعد يقع عليه ليس بصحيح (قوله اي موضع وفروع الاسم) اشار به الى ان
المراد بما هو موضع ويصح ايضاً ان يراد منه الاسم اي في الاسم الذي قبل الامر والنهي لكنه اراد منه
الموضع ليطابق بقوله اذ هي مواقع الفعل فان ضمير هي راجع الى المواضع ولا يصح ان يرجع الى
الاسم وظنر ما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا حاجة الى تفسير كلمة ما المقدرة بموضع
وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ثم كلامه (قوله اذ هي مواقع الفعل) اي يقع بهما الفعل
فالباقي ان نصب الاسم المذكور اذ قال مولانا عصم تدل على الفعل بعد ما لا يستلزم ان ينصب الاسم

المذكور بعد ما لجواز ان يرفع الاسم بعلها لان الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا ايهم فيهم
 في ازيد يقتله اذا قتل زيد يقتله والجواب ان الاول ان يكون من المفسر والمفسر مطابقة في
 كون كل منهما فعلا معلوما ماضيا او مضارع او فيما ذكرته فواب ذلك هذا ما قيل اقول الشبهة من دفعه
 بقوله فاذا نصب الخ لان معناه انه على تقدير نصبه يقع فيها الفعل تقدير او الا فلا يتعين فيها تقدير
 الفعل لجواز رفعه بالا بتداه فان وقوع الفعل فيها ابا لاد اذما (قوله عند خوف لبس المفسر)
 مطلق على قوله في الامر وانما قال عند خوف لبس المفسر ولم يقل عند لبس المفسر لان عند
 اللبس يحجب النصب اذا التحرز من اللبس واجب بخلاف الخوف لانهم يستعملون الخوف فيما اذا كان
 معنى المقصم راجعا على المعنى الغير المقصم كما فيمانحن فيه لان شيئا اذا كان دائرا بين الخبر
 والصفة الاولى جعله خبرا لان الكلام يصير تاما بالخبر بخلاف الصفة وان قلت على تقدير جعله صفة
 يصير الكلام تاما ايضا بتقدير شيء فيه كما اذا جعلنا ظريفا في قولنا لارجل ظريفا خبر الاحتياج الى شيء
 فهو تام واما اذا جعلناه صفة فجور شيء بعدة حتى يتم الكلام وهو في الدار مثلا فلا فرق حدين
 جعل شيء خبرا في الكلام وبين جعله صفة فيه قلت الاولى ح جعله خبرا لانا نحتاج على تقدير الصفة
 الى التقدير بخلاف ما اذا جعل خبرا يمكن ان يقيم ان فيدنا نحن فيه يكون بعدة شيء آخر ودوقوله
 بقدر فلا يحتاج الى التقدير فيمكن جعل خلقناه صفة لا خبرا لان الكلام تام على كل من التقديرين الا ان
 يقرر بما يحتاج الى التقدير في بعض المواد ففي موضع لا يحتاج الى التقدير ايضم يحكم بكونه خبرا
 لا مراد الباب (قوله اي التباس ما هو مفسر الخ) وانما مفسر به لانه على تقدير الرفع لا يلتبس المفسر
 بالصفة بل يلتبس شيء كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع كما في نحو خلقناه
 ناه مفسر على تقدير النصب واذا رفع كل شيء يحتمل ان يكون خلقناه صفة له وكان الخبر قوله
 بقدر (قوله مع مخالفته للمعنى المقصم) وانما قال هذا لانه لو كان موافقا للمعنى المقصم لا يضر هذا
 الا لتباس في المقصم (قوله فان التركيب لا يحتملها معا) فلا يحتمل ان يكون خلقناه مفسرا وصفة
 معا لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل الاول وان نصب لا يحتمل الثاني (قوله وهو خلاف
 المقصم) قيل لا فرق بين كونه خبرا وبين كونه صفة لان المراد بالشيء هو المخلوق لا مطلق الشيء
 لانه متناول للممكنات المعدومة مع انها لا تكون مخلوقة به نعم لانها معدومة لا اعتبار الوجود في
 المخلوق فمعنى خلقناه موجودا فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة يكون
 المعنى كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبرا الاول او
 صفة لا يقيم او جعل له صفة فالوهم المذكور باق لان معناه ان كل مخلوق صفته ان يكون مخلوقا لنا
 بقدر فيسمى علم منه ان بعض من المخلوقات لم يكن مخلوقا للملئع لاننا نقول ان لفظ كل لا جامعة
 الا افراد فمعنى علم ان كل فرد فرد من افراد المخلوقات صفته ان يكون مخلوقا لنا بقدر وليس فيهم

المذكور ونحن فيه نظر لان الشيء عندنا من الملوحة والوجود والوجود تناوله للمعنى في قوله
يراد بالشيء الموجود على ما ذهب اليه اصل السنة لا المخلوق في يتوجه عليه ما ذكر بقوله فانه يتوهم انه
وعلى كلا التقديرين لابد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته والا يلزم من كونهما مخلوقين
له كون كل منهما ممثلا للحوادث ولو لم يتم تخصيصه بالمخلوق فلا يتم ان المعنى كل مخلوق متلوع
بالتقدير بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالتقدير ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المعنى او
بحسب الواقع عندنا المعتزلة فلو جعل خلقنا صفة لم يحصل المقصود لانه يتوجه ما ذكر بقوله لانه يتوهم
كونه لا يتم ان خوف الله المفسر بالصفة في الآية المذكورة على تقدير الرفع لا يرجع النصب لانه
على تقدير النصب يلزم كون الواجب وصفاته مخلوقين لله نعم فيلزم منه كون كل واحد منهما
ممثلا للحوادث وهو مرجع للرفع لانا نقول قد عرفت من التفصيل المذكور ان جوابا عنه (قوله
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه متلوع) بقريئة قرائة النصب فلورفع وحمل على الصفة فان
هذا المقصود وتبدل بالمعنى الغير المقصود (قوله في الافعال الاختيارية للعباد) فانهم قبلوا الافعال
الاختيارية للعباد كقائمة الصلوة مثلا مخلوقة للعباد واما الافعال الغير الاختيارية كالقوة والذبح
فهي فعل الله نعم (قوله لعدم التضمير) لانه اذا كان معطوفا على الصغرى فلا بد من ضمير عائذ
الاول المبتدأ لان الخبر اذا كان جملة لا بد له من عائذ ليربطها بالجملة المبتدأ بخلاف ما اذا كان معطوفا
على الكبرى فان المعطوف محمى فالتضمير في اكثر منه عائذ في الخبر قال مولانا نعم اذا كان عند
او في دارة ونحو ذلك مقدرا على تقدير النصب فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجع
الرفع باستغنائه من تقدير التضمير ثم اجاب عنه بانه اذا كان المقصود اكثر اكرامه وعندنا انما عند زيد
فلا بد من تقدير منه مثلا في الرفع ايضا انتهى كلامه اقول هذا الجواب يقتضي ان يكون
اجتبار النصب في عمر وفي قولنا زيد قائم وعمر واكثر منه على تقدير ان يكون المقصود منه اكرام
عمر وعند زيد والا فلا وان يكون الرفع فيه في المثال المذكور على تقدير ان يكون المقصود منه
عدم اكبر امه عندنا والا فلا بد من تقدير منه مثلا في الرفع ايضا المقصود المذكور فيلزم ان يكون
النصب والرفع مقيدين بهذين القيدين ومما جتهدت اظهر من ان يخفى فاجواب عنه ما عندنا
من قرييب على انه على تقدير الجواب المذكور ايضا يلزم ان يكون الرفع واجبا لان التقدير
فيه غير لازم لانه انما يجب على تقدير المقصود المذكور بخلاف النصب فان التقدير فيه واجب
ولا يكون التقدير فيه مقيدا بالاعتدال العائد واجبا في الخبر الجملة على مجيل الاطراف
مع ان المقصود المذكور في الرفع امر موهوم جازان لا يتحقق اصلا (قوله على جملة ذات وجهين)
اي على جملة هي صاحبة الوجهين وهما الرفع والنصب فوجه الرفع على تقدير الرفع العطف على
الكبرى ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة

الكبرى بأخبار المبدء وهو الجزء الاول على نقد يرفع عن معطوف على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى
وهو الجزء الاخير على تقدير انصب فلا يردح ما قيل على تقدير العطف على الصغرى لا يكون
الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين او المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين
في الجملة (قوله فان قلت السلامه) فان قلت بنسب ان يكون النصب متنازلا الوجود خلاف
الاصل في الرفع وهو كون الخبر جملة ولا يكون ذلك في النصب فكون الخبر جملة خلاف الاصل فهو
يعارض بالسلامة عن الحذف فبقى في جانب النصب قرب المعطوف عليه وهو قرينة مرجحة له
فلا بد ان يكون النصب متنازلا خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول لان عدم تحقق كون الخبر جملة
في النصب لأن الجملة التامة معطوفة على الصغرى ومضى خبر فالمعطوف على الخبر يضم خبر
فيكون جملة (قوله قلنا هي معارضة) بفتح الراء اي قرب المعطوف عليه بعارضة لا يقيم عدم حذف
العائد مرجح للرفع لاننا نقول ليس ذلك المثال من باب حذف العائد بل هو من باب الاقتصار على
بعض اجزاء التركيب اعتمادا على علم المخاطب بان الخبر لا بد له من عائد اذا كان جملة (قوله قلنا
هذا باعتبار المنتهى) هذا جواب على تقدير التسليم باننا نقول لان ان كون الكبرى قرينة غير
مفصلة منها لانه انما يكون كذلك اذا حمل الجملة وهي قام مع فاعله خبرا او اما اذا جعل الفعل وحده
مخبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملقوظ كما قيل في زيدا عرف كانت الكبرى
مفصلة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير وله سلم ان يكون الخبر هو الجملة لا الفعل فنقول هذا باعتبار
المنتهى (قوله باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب) قال مولانا عصم لم يبعد فيما بين ارباب العربية
اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لا اعتبار من شاهد تم كلامه اقول اعتبار اقرب باعتبار المنتهى
شاهد لا اعتبار القرب باعتبار المبتدأ والابلازم الترحيم من غير مرجح على ان اعتبار الجملة
يكون من ابتدائها ففيه مرجح (قوله لوجوب دخولها على الفعل) وفيه ان هذا لا يستلزم
ان يكون الاسم بعد ما منصوبا لان الفعل كما يكون ناصبا يكون ولغعا يضم فتأمل ليظهر لك
ما فيه (قوله لوفوع الاسم المتكورا فيه بعد حرف الاستفهام) ويكون بعده فعل مشتغل عنه بضمير
(قوله فابى زيد) وان صدق عليه (ه) بل لا يصدق عليه ذلك لان معنى الاشتغال عنه بالضمير
هو الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير مع ان الضمير فيه مرفوع فانه وان صدق عليه انه فارغ
من عمل النصب فيه لانه فعل مجهم ولكن ام يعمل النصب في الضمير لان الضمير مفعول مالم يسم فاعله
لان ان يقر معنى (ه) وان صدق عليه في بادى النظر انه اسم بعده (ه) ويقم ان اله صليمة يكمه ناولى
بالنفيض فاعلم انه وان سلم انه صادق عليه انه اسم بعده فعل (ه) (قوله لان ذهب به لا يعمل) وانما
زاد قوله لتنبهها الى ان ذهب لا يعمل النصب وان تعدى بالباء ومعنا انه لا يعمل النصب لفظا
كما هو المراد لانه يعمل النصب محلا (قوله زيد ايلابسه الذئب به) وهذا المعنى لازم لمعنى زيد ذهب به

فيكون الملابس به في المثال الاول هو الملابس به هو معنى الذاهاب الذي هو معنى الذاهاب المتعدي
 بحرف الجر وفي المثال الثاني يكمن الملابس به هو احد من احاد الانسان فظهر منه وجه ايراد
 المثالين (قوله فالأفعال فيماد كونه مفعول) لان المسند اليه في المثال الاول هو الذاهاب اي
 الذاهاب وهو فاعل وفي الثاني والثالث هو احد وهو ايضاً فاعل والمسند اليه في الفعل المنفرد
 الذي هو ذهاب به هو الضمير في قوله به وهو مفعول ما لم يحكم فاعله فليس المسند اليه لفعل
 المفهر بامم الفاعل وفعل الذي هو يناديه متحداً بمعنى انه فاعل فيهما معاً ومفعول فيهما
 (قوله واذ كان الامر كذلك) اشار به الى ان الفاء في قوله فالرفع فصحة فالشرط مقدم (قوله
 واحب بالابتداء) لا ينبغي ان المقصود ههنا عدم النصب فلا بد ان يكون مرفوعاً لكن جاز
 رفعه بفعل المجهول لا بالابتداء فالأولى ترك قوله بالابتداء الا ان يتم الوجوب متعلق بالرفع
 لا بالابتداء وقد قيده المصنف به ايضاً ووجه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لا حاجة
 الى الخلاف المستغنى عنه بالابتداء (قوله لانهم لا يوقعوا فيها فعل بل الكرام الكاتبون او وقعوا فيها
 كتابة افعالهم) كانه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة فانه لو حمل عليه لا ينفع في هذا المقام لانهم
 لم يكونوا كاتبين وفيه انه بعد تحمله على الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانه صبي
 لكتابة كرام الكاتبين (قوله بل اكرام الكاتبين) اي الكاتبون المكرمون وهم الملائكة
 ولقائل ان يناقش بانه لم لا يحذف ان يكمن اسناد الفعل الى الناس على سبيل المسامحة والمجاز
 كاسناد الفعل الى السلطان موارد الفعل واقع من غيره (قوله مع انه خلافه) لوقوع الوساطة بين
 الصفة والموصوف ودور فعلوه ولا يتم اسناد الصفة بينهما غير جازع كيف يصح قوله خلافه الاية
 لانا نقول خلاف الالفام يتناونه وفهره (قوله فالت معنى المقصود) وان قلت لوقال ان المقصود
 من الالة ان يكون فعلوه صفة لشيء فهو كذا مما اضمر عامله فالت المعنى المقصود لكني صواء كان
 غير المعنى المقصود فاسناد الخبر فاصد فيبانه انه يومه ان عدم كون هذه الاية مما اضمر عامله لفساد
 المعنى على تقدير وفوات المعنى المقصود على تقدير آخر مع انه ليس كذلك قلت لما كان المعنى وهو
 قولنا ان المقصود من الاية ان يكون فعلوه صفة لكل شيء ويحتاج الى دليل او تنبيه فاراد ان يرمي هذا
 الدعوى من بيانه ولهذا قال فالرفع لازم على ان يكون (قوله مستطر) السطر نبشتن (قوله لا ان
 كل كائن) لانه يومه منه ان بعضا من افعال لم يكن في الذب وهو خلاف المعنى المقصود فلا يردح
 ما قيل هذا المعنى ايضاً يصح فمن اين يتم هذا المعنى غير مقصود على ان صحة هذا المعنى غير جاز
 ان يكون في الذب شبه لم يكن من افعالهم ولو سلم ان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول المفعول ان يتم
 لا شك ان معنى الالفاظ باعتبار المقام وهو يستدعي المعنى الاول فان هذا المعنى لا يصدر
 من الناس افعال قبيحة والمقام لا يستدعي المعنى الثاني وان غاية المعنى الثاني ان كرام الكاتبين

صادقون الكفاية وليصوا كاذبين فيها فان لم يصر البينة انهم صادقون فيها فلا يحتاج الى بانه (قوله لا يغادر) ايلا يترك صغيرة ولا كبيرة اي صيغة كبيرة ولا صغيرة هذا ما ذكره المحشيون مع ان الاية يتناول اموال الخير والشر جميعا فهذا ان كان لاجل ان الصفة وهي الصغيرة والكبيرة موشة فينبغي ان يكون الموصوف ايضا كك فهو مفعول لانه جاز ان يوضع موضع السميئة الخصلة التي يتناول الخير والشر جميعا الا ان يقيم انهم قد راوا السميئة دون الخصلة للاهتمام بشانها لانها المقص في كتابة الاعمال وعمل الخير في كتابة الاعمال ليس بمقصود وان كانت الاية متناولة لمهما (قوله والظمان قوله تع الزانية ا) لا يقيم خلافا لان الغاء لا يعمل ما في حين ما على ما قبلها لاننا نقول ليس حكم الغاء مطلقا ذلك لان الغاء قد يكون زائدا وواقعة في غير محلها كما في قوله نعم ربك فكبر اي فكبر ربك وما بعد هذا الغاء يعمل فيما قبلها فظهر منه ان الذا ما قال الش (قوله لئلا يلزم انفاق) واعتراض بانه ينبغي ان يقول لئلا يلزم احد الامرين اما انفاق القراء على غير المختار او يلزم ان لا يكون قاعدة المختار مختارا اقول لما كان الامر الاول مستلزما للثاني فاحتف به وبيان الا متلزام فلانه لو لم يستلزم اتفاق القراء على غير المختار عدم قاعدة المختار مختارا فيلزم كون قاعدة المختار مختارا على تقدير انفاق القراء على غير المختار والالزام بطم فاللزم ومثله وهذا كما يقيم انسانية زيد يستلزم عدم انسانيته والا يلزم ان يكون نافية زيد على تقدير انسانيته والالزام بطم وكذا الملزوم (قوله ونحو الزانية والزاني) الواو والعطف فيكون معطوفا على كل شيء فعلوه فتقديره وكذا نحو الزانية والزاني وجملته قوله الغاء بمعنى الشرط تعليل وجملته قوله جملتان بتقدير المبتداء اي هذا الية جملتان تعليل آخر معطوف على الاول ويحتمل ان يكون قوله ونحو الزانية المعطوفا على قوله كذا اكل كل شيء فعلوه لا يكون جملتان تعاليا من بل جملة قوله الغاء بمعنى الشرط خبر القوله نحو الزانية والزاني لا بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف على المعطوف مفرد على جملة الماحل من الاعراب (قوله مرتبة) اي مرتبطا بخوله بمعنى الشرط فيكون التباء صلة ويجوز ان يكون للجملة ايضا اي هذا الغاء يرتبط بيمين الشرط والجزاء (قوله مبة ١٠٠٠) اي مبتداء تضمن معنى الشرط فيكون الموصول بفعل اي التي رنت والذني رني (قوله ومثل هذا الغاء لا يعمل) وانما ذكر المثل لان الغاء انما كانت رايدة او غير واقعة موقعها الفرض كالفائدة المتخصيص فلا تمنع من العمل اذا المعهم في الحقيقة متأخر كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر (قوله فامتنع تسليط لفل) وصحة تسليط ما ينابيه اذا معلوم فيما نحن فيه فلا يرد انه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل ان تعين الرفع وانما يلزم اذا امتنع تسليط ما ينابيه ايضا (قوله جملتان مستقلتان) وانما ذكره مستقلتان لان جملتان في صورة الاضمار على شريطة التفسير ايضا لكنهما مستامتان مستقلتان لان

الجملة الثانية التي هي المفسر بالكسر يكون مفسر الاول فلا يكون الجملة الثانية مستقلة فان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احد مما متفرعا على حذف الفعل من آخرى وان لا يكون متفرعا على الاخرى وانما قال عند سيبويه لان الالية ليست جملتين مستقلتين عند المبرد لما مر فتان الفاء ترتبط بالجزء الشرط الدال على سببية المبتدأ الجزاء ولا نخشى بالارتباط الا انه ادلالة لا يقع فعلى هذا لا يكون مستقلتين عند سيبويه ايضم لوجود الشرط والجزء عند ايضم حيث قال ان نبت زنا ما فاجلنا وانا لفاء الدال على خلقه عليه مرتبة بالشرط لاننا نقول الشرط صريح كالجزء فالفاء والجزء مرتبتين بنفسهما بخلاف ما اذا كان المبتدأ منضمنا بمعنى الشرط كما في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر وانا آخر هذا الحمل عن حمل المبرد للجزء الخلف في حذف سيبويه مؤلفا للحكم والخبر ايضم وهو فيما يحتل على عليكم وكذا قوله ثبت (قوله عند سيبويه) وموظف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند المبرد ظرف المنسبة بين المبتدأ والخبر ويحتل ان يكون قوله وعند المبرد ظرف لقوا بمعنى الشرط فيكون ظرفا مستقرا (قوله اذا الزانية مبتدأ محذوف المضاف) فيكون المبتدأ حقيقة مضافا واطلاق المبتدأ على المضاف اليه مجازا فالقول يتقدم الخبر ليصح الحمل بينه وبين المبتدأ فلا يرد انه لا يجوز ان يكون قوله فاجلنا واذا خبر كما هو خبر عند المبرد (قوله ابيان الحكم الموعود) وهو قوله فيما سيأتي عليكم بعد (قوله واللتفسير) اي لتفسير الحكم الموعود (قوله والالتزام اي وان لم يكن) وقيل معنى قوله والاي وان كان قوله ازيد ذهب به وقوله كل شيء فعلوه في التبر وقوله الزانية والزاني مما اضر عامله فالاعتبار فيه النصب وهو بطل وما فكر قياس امتناعا في استدلال به من رفع التالي الي رفع المقدم اي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط والالية جملتان فكان المختار فيه النصب ولكنه ليس بمختار بل بط فيكون الفاء بمعنى الشرط والالية جملتان (قوله وحمل لاية جملتين) لما عرفت ان جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى لا يقع هذا ينتقض بقوله ان يرد اضر بته لا ندلوه لفظ الفعل عليه لنصبه مع ان الاسم جزء الجملة الاولى اي ضربت ريدا لانا نقول الماراه هو الجملة المستقلة والجملة الثانية مفسرة الاولى فلا يكون مستقلة لما مر (قوله لتحذير) اي موضع التحذير وموضع وقع فيه التحذير فلا يرد ان التحذير لا يكون محمولا على قوله الرابع (قوله لضيق الوقت) اي لعدم الفرصة عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقسم التحذير كما في القسم الثاني الذي احييت فبعد الى تكرار التحذير من عدم اشتغالها على مخالفة سر في السامع بها الى الاحترار منه بمجرد ما علم ولذا لا بد ذكر المحذر وواعلم ان ضيق الوقت علة موجبة للحذف في مادة من المواد وعلة من حجة له في مادة اخرى قم لا يرد ما قيل ان كون ضيق الوقت علة موجبة للحذف خلاف ما يفهم من العلم المعاني من انه علة من حجة للحذف ولا يرد ما قيل من انه علة موجبة له يلزم ان يكون حذف المبتدأ واجبا في قولنا غزال في وقت الصياد فان نقدي زوده من تعانه ليس

نملك (قوله مع ما ي اسم) وانما فسر المعمول باللام لان المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل وهي ليست بتحد ير فلذا فسر باللام فيكون من قبيل تدخرا الحال واردة المحل ويحتمل ان يكون قوله معم بمعنى معمول فيه فهو اسم كالمشترك بمعنى المشترك فيه (قوله عمل فيه) وهو فعل مجهول وقوله فيه مفعول مالم يسم فاعله وايراد قوله النصب بالمفعولية لبيان حاصل المعنى (قوله اي حذر ذلك المعمول) وانقلبت لم لم يجعل قوله تحذيرا مفعولا له للتقدير في قوله بتقدير اتق وما قيل من ان التحذير لا يكون ملية لتقدير اتق مردود لانه علة لتقديره لضيق الوقت فالجواب منه انما قدر حذر او ذكر ليحصل المعطوف عليه لقوله او ذكر المحذر منه مكرر او في مطلقه على قوله معمول لا يخلو عن بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في المعطوف عليه مضافا اي هو ذكر معم بصيغة المصدر فيكون قوله او ذكر المحذر منه بصيغة المصدر كما هو قراءة ايض معطوفا على قوله ذكر معم ولكن فيه نظر ايض لان التحذير من انواع المفعول والمذكر ليس منها وفي بعض القراءات لو ذكر على صيغة المفعول وح ايض مطلقه على معم ليس على ما ينبغي لان كلمة او معنا تصالية اي ايست اضرابية بمعنى بل كما في قولنا انا مقيم او امش اي بل امش فاذا كانت اتصالية ينبغي ان يليها مثل المذكور في المعطوف عليه مع ان المذكور فيه مفرد وما يلحقها جملة انما جازت المخالفة اذا كانت اضرابية (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) والضمير في منه راجع الى الالف واللام وقوله مكرر احوال منه واحترزه عن قولنا الطريق عن غير التكرار فانه يجوز كرفعه فليس من هذا الباب واقا ئل ان يقول ان العطف باو في الحدو هو المايصح اذا كان صدر به متناولا للمعظم والمعظم عليه ليكون اشارة الى تقسيم الحدود وليس المصدر مهتما متناولا لهما لجواب انه لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد وهو قوله تديرا مما بعد فكان القيد هو المعظم عليه في الحقيقة فم يكون قوله معمول متناولا للقسمين نما قلنا لما كان التقابل بين المعظم والمعظم عليه باعتبار القيد لان قوله او ذكر المحذر منه اذا كان غطا لماضي فهو عطف على مذكر المقدر اي ما كان ذكر المحذر تحذيرا مما بعد او ذكر المحذر مكررا (قوله فانقلبت فعلى هذا لا بد من ضمير) وذلك لان صفة الشيء او خبره او المعطوف بهما لا يمكن جملة فلا بد فيه من ضمير فقول الامم او ذكر المحذر منه مكرر اجملة او فاعلى جملة اخرى وهي ذكر او حذر المقدر الذي هو صفة لقوله معم فلا بد فيه من ضمير والا ظهر ان يقيم في وجه قوله لا بد من ضمير ان المعطوف في حكم المعظم عليه فيما وزهيمتنع (قوله قلنا نعم) اي نعم لا بد من ضمير في المعظم اذا لم يكن عائدا آخر فيه غير ضمير وهذا العائد موجود فيه وهو وضع المظهر موضع المضمرا اعرفت هذا فلا يرد ما ذكره ناعم من قوله لا بد من ضمير في المعظم م بل لا بد من عائدا وهو اعم من الضمير فكيف

لا ولو سلم وجوب الضمير فيكون ذلكم التسليم مضرا بالمجيب لان تسليم الضمير تستدعي اثباته ونحو
ظاهر فلان تقع ماذكرة في الجواب لئلا ولي ان يقيم في الجواب لانم انه لا بد من الضمير في المعظم كما هو
في المعظم عليه بل لا بد فيه من العائد وهو مذكور فيه وهو وضع المظهر موضع المضمير ليصح ماذكرة
مع تسليم الوجوب واردة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر واجيب عن
السؤال ايضا بان الضمير في ذكر مستتر وقوله المحذر منه بدل منه (قوله قد نقدر الكلام) وهذا
القول ملة لكون وضع المظهر موضع المضمير فيكون كل واحد من تقدر واتق و ذكر مكرر اصفة
لمعم فم يكون في ذكر ضمير راجعا الى ما رجع اليه ضمير المعطوف عليه (قوله الا انه وضع المحذر منه)
هذا القول دفع دخل مقدر تقريره ان وضع المظهر موضع المضمير فيما هو مضموم الشأن نحو الحاقبة بالحاقبة
بمعنى القيامه فم كيف يصح مهننا وضع المظهر موضع المضمير وتقرير الجواب ان وضع المحذر منه موضع
الضمير العائد الى المعم تنبيه على ان المعم مهننا محذر منه لا محذر فالتنبيه به امر ضروري فكان
وضع المظهر موضع المضمير عظيم الشأن بهذا المعنى (قوله ومعنا ما بعد نفسك من الاسماء)
وكل واحد من المعنيين مغناه وكك قوله اياك وان تحذف فان كل واحد من المعنيين مغناه
فان قوله اياك والامد في الاصل بعدك والاسد وانما اورد الخفض لئلا يتوهم جوارا اتصال
ضمير الفاعل الذي في اتق وضمير المفعم بالفعل ويكون المراد منهما ذميا واحدا وهو الخطاب
مع ان ذلك لا يجوز في غير افعال القلوب مثل علمتني فان ثناء المنكلم وكلمته نى كملتا دمع
متصلة ويكون المراد منهما شيئا واحدا وهو المتكلم واما على تقدير ايراد النفس لا يتوهم
ذلك لان المفعم اسم الظ وهو نفسك وفي بعد ضمير الفاعل فلما حذف الفاعل فصار النفس ايضم
محذوف فالعدم الاحتياج اليها لان الاحتياج اليها انما هو لضرورة كرامة الجمع بين ضمير الفاعل
والمفعم وقد عدم الضرورة بحذف الضميرين وحذف ضمير الفاعل يكون بحذف فعله وحذف
ضمير المفعم بتبدله بالمنفصل فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل بالضمير المتصل به فصار
منفصلا وكك اياك وان تحذف ماذكرة ناد اخل تحت القائمة التي هي اتي وهي قوله ولا يجوز
المنفصل الا لتعذر المتصل فان التعذر مهننا انما هو حذف الفعل وقيل معنى اياك والامد اتق
نفسك ان يتعرض الامد ان يهلك (قوله والامد من نفسك) اي بعد الامد من نفسك وانما
المحذر منه يكون بعد كلمة من فاذا قيل بعد نفسك من الاسد يكون النفسية المحذر من الاسد
محذورا منه واذا قيل بعد الامد من نفسك يكون الامد محذورا والمنفصل محذورا منه مع ان
النفس لا يصلح ان تكون محذورا منه قلت المراد من قولنا بعد الامد من نفسك هو يد نفسك
من الاسد للمبالغة والتأكيد والميد يدك قوله وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد
والحذف ولكن لم يقل بعد نفسك من الاسد مرتين جتى لا يلزم التكرار فيجب الخطو

انما ان يحسب المسمى تكرار في قوله بعد نفسك من الاعداء من نفسك فانه لا باس
 في التكرار بحسب المعنى وكلك بعد حذف الارنب من نفسك والمخالف موصوف الارنب بعضا
 (قوله والطريق والطريق) وكذا قولهم الصبي الصبي والمجدار والمجدار والاسد والاسد
 والتكرار التاكيد فان احدا المتكررين منهما انما يبعض العامل مع عدم الفرض لفظا لفعل يضرولدا
 قال ايها الطريق الطريق بالتكرار فان قيل كيف يصيق المقام عن ذكر العامل ولا يضيق عن تكرار
 المحذر منه قلنا لما في التكرار من التاكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقص باننا نحتاج الى التكرار
 الذي هو مستلزم لتاكيد والمبالغة في التحذير لعدم اشتغاله على مخالفة مخرج السامع الى الاحترار
 منه بدحرج ومما به (قوله غير صحيح) واجاب عنه بعضهم بان قد يستعمل اللفظ في معناه المارمي
 فجاء استعمال اتق في لارم معناه ودوبعد اقول عدم صحة تقدير اتق في اول التوعين لاجل انه
 فعل اللازم ومعناه اللازمي غير صحيح في اول التوعين فمعنى بعد ليس لارما لمعنى اتق الذي
 هو لازم لاتق اذا كان متعديا بحرف الجر مثلا واجيب عنه بوجه اخر بانه جازان يتضمن اتق
 معنى التبعية ويكون التقدير اتق متعبدا بنفسك ولا يخفى ان في تقدير اتق مع نضمنه معنى التبعية
 تأكيد لا يكون هذا التأكيد في تقدير بعد (قوله لانه لا يقيم) قيمت زيدا من الاسد لانه فعل لازم
 فيكون معناه بالضرورة لا يميز بين لا يميز ان يدان فلا يصح ان يقيم اتق نفسك من الاسد بمعنى
 يميز كن تونفس الزام (قوله وبمع) من النحو بمعنى يرگردانيدان اوبع بالجيم من النجاة بمعنى
 رگردانيدان وبالكذا شتم (قوله وتقدير بعد في المثال النوع) اي في المثال المذكور في النوع
 الثاني وهو الطريق الطريق لاني جميع الامثلة لا يجرار الاتباع عن الطريق بان يقيم بعد نفسك عن الطريق
 اي مديعة ضرر عن الطريق لانا نقول قوله غير مناسب مما يشتمله يضم (قوله فالصواب) والمراد به
 لا يلهي لانه يحتمل ان يكون المراد من قوله بتقدير اتق مثلا واتق ونحوه (قوله فان المعنى على بعد
 نفسك مما يوذيك) فان كلامه يشعر بان المحذر منه هو يوذيك والمحذر هو نفسك مع ان المحذر
 منه نفسك لانه من افراد النوع الثاني فالجواب بان نفسك نفسك المحذر منه بالفعل ولكنه
 محذر بالمآل اما الثاني فطواها الاول فلان من الامور ما هو لازم للنفس بسبب الرجس الذي
 في نفس رجل فمحصل في نفس حذر بسبب رجس الذي فيه فيكون المحذر منه هو الضرر فالمحذر منه
 في قوله وذكر المحذر منه مكررا مع من ان يكون المحذر منه في الحال او في المال وفي المال والحال
 معا فمعنى قولك بعد نفسك نفسك بالضرورة وباش تونفس رايعني ان نفس توبت ضرر يميزك
 فاذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصم ان قوله بعد نفسك مما يوذيك ليس من افراد
 النوع الاول كما لا يكون من افراد النوع الثاني لان تقدير بعد نفسك مما يوذيك يوجب كون النفس
 محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني لان في النوع الثاني يكون المحذر منه مكررا و

هدم قوله من افراد النوع الاول فلانه ليس تحذير مما بعد : الا ان يراد بما بعد : ما بعد : لفظا و
 لقد يراد به كلامه اقول الشئ جعل داخل في القسم الثاني كما ذكرنا فلا يصلح جعله في القسم الاول
 لانه يجب ان يصح كلام العاقل ولم يحمل على السهو وغيره كما هو المقرر فلهذا هم (قوله خارج من
 النوعين) اما خروجه من النوع الثاني فط لانه لا يكون مكررا واما من النوع الاول فلانه لا
 يكون بعد الاسد في التركيب المذکور شيئا حتى يصح قوله بخذير امما بعده وانت خبير ان هذا
 الاشكال غير متوجه بعد ما قال ان بخذير اباك والاسد بعد نفسك من الاسد لانه ح تحذير بنفسه من الاسد
 فيكون داخل في القسم الاول الا ان الشئ اغمض عما قال من ان تحذير : به نفسك من الاسد
 ونكلم على ما مثال المص لتحقيقه (قوله والتوابع خارجة من المحذود) فحاز ان يكون خارجة
 من الحد ايضا ولغائل ان يقيم فلا يكون المثال مطابقا للمثال الا ان يقر ان هذا منافية في المثال وهي
 ليست من داب المناظر : وبقا انما جعل تابع التحذير تحذير ابالحجاز لان ايراد المثال للتوضيح وهو
 يحصل به اويق ان التعريف صادق عليه الا ان المحذر منه مقدر ابا بعد اباك الاسد مما يوذيك
 والاسد هذا اذا كان مخاطب حافظا لهذا (قوله في قسمي النوع الاول) وانما بعلم القسم الاول
 قسمين من المثال فان في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالاسد وفي الاخر اسم غير صريح
 (قوله وفي المثال الاخير) بكسر الخاء وكذا في المثال الاول اشارة الى ان المراد من قسمي النوع
 الاول هو المثالان (قوله لان حذف حرف الجر من ان) لان حرف موصولة طويلة بصليتها
 لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فاجازوا فيه
 التخفيف قيا ما بحذف حرف الجر (قوله لا امتناع نقديز من ان) اي لا امتناع حذف حرف الجر من الاسماء
 الصريحة لا يقيم بحذف حرف الجر من الاسماء كذا في الدعف وفيه والمقحم له لاننا نقول حذف حرف
 الجر وفيهما للشرايط التي سباني ذكرها فها مستثنان عن هذا القاعدة وقول الشاعر فياك اياك من المرء
 فلضرورة الشعر والمرء باكسي ستم كرون (قوله شاذ كنير في غيرهما) اي حذف حرف الجر قياسا معهما ولكن
 حذف في غيرهما شاذ كنير بخلاف حذف العاطف ولغائل ان يقول اذا كان حذف حرف الجر شاذ كنير
 في ان وان اي في الاسم فيكون حذفه واقعا فيه واليه اشار بقوله وشاذ : مع غير ان وان فع كيف
 يصح قوله لا امتناع نقديز من ان فان لا امتناع ينافي به ان يقيم المراد من الشاذ في المواضع والحدود
 من اقسامه وهو لذي مخالف للقياس والاستعمال وهو لا ينافي الامتناع بالغير وهو الشاذ
 ضرورة ان المراد من الامتناع هو الامتناع بالغير وهو الشاذ ولانه يقتضي عدم تقدير حرف الجر
 هو يقتضي بحسب المذهب هذه وان كثرة وقوعه لا يقر بين قوله : وبين قوله كثير تناف لشي الشاذ
 بمعنى القليل لا بالقول الشاذ هذا معنى خلاف القياس والقاعدة لا بمعنى القليل فلان منافات بينهما
 ان نقول ان صفة الشاذ اي غلب الشاذ : ويحتمل ان يكون المراد من الامتناع هو غير المستحسن

من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وإن كثر حذف حرف الجز الذي هو من فيما نحن فيه ثم إن قوله إن حذف الجر قياس مع إن وإن وشاذ كثيراً دفع حوال بأن يتم إن المص بين حذف حرف الجر الذي مع غير إن وإن فلم لم يذكر حذف الحافظ مع انهما معاً شاذ فلما علم الفرق بين محذوفيهما فلا يرد ذلك كمالاً يخفى (قوله المفعول فيه) وهو مبتدأ وخبر محذوف أي منه المفعول فيه أي هذا باب المفعول فيه وقوله فيه مفعول الم بسم فاعله والضمير مائد إلى اللام الموص (قوله ما يفعل فيه فعل) لا يخفى إن ما فعل فيه فعل هو المذلول مع إن المفعول فيه هو اللفظ لا المذلوله فلا بد أن يراد من كلمة ما هو الاسم والضمير في قوله فيه راجع إلى المذلول وإيراده منها المذلول ولكن المضاعف محذوف أي مواضع ما فعله والضمير راجع إلى ما ولكن فيه مصاحبة بأنه من قبيل تسمية الدال باسم المذلول فأنه قد يعطى صفة المذلول المطابق إلى الدال (قوله أي حدث) وهو الفعل اللغوي واستعمال اللفظ في معناه اللغوي مجاز فلا يجوز ذلك إلا بالتقرينة وبما هنا قوله فعل فيه لأن الفعل وعدمه لا يكون إلا في الفعل اللغوي الذي هو المعنى لأن الفعل لا مصلاً حي الذي هو اللفظ (قوله في ضمن الفعل المملووظ الخ) وهو إشارة إلى أن المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو اللفظ بل المراد منه الإداء والمذكور بمعنى المودع ليتناول المملووظ والمقدر (قوله أو مطابقة) في ضمن العامل المملووظ والمقدر بأن كان العامل مملووظاً ومقدراً ولم يذكره اكتفاء بما سبق وإنما لم يقل أو التزاماً مع أنه جاز أن يكون العامل شيئاً كان معنى الفعل لازماً له وعاملاً فيه بهذا الاعتبار لأن المراد من المطابقة هو الصريح فالمراد من المذكور بالتضمن هو المذكور بغير الصريح فتح يتناول المذكور بالتزام أيضاً لأنه أيضاً مذكور بغير الصريح كالتضمن (قوله لاسماء الزمان والمكان) وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان سواء كان اسم الزمان والمكان بمعنى الاصطلاح حي كالمجلس أو لا كالفرد والامس (قوله فأنه لا ينج زمان ومكان من أن يفعل فيهما) أشار به إلى أن المراد باسم الزمان والمكان في قوله فأنه لا ينج زمان ومكان من أن يفعل الإضافي لا الاصطلاحي ومعناه أن لا يكون زمان ومكان فيهما أي في اسماء الزمان والمكان من أن يفعل فيهما وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من أن صوابه فيه لا فيهما ثم كلامه (قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما) لفظاً وتقديرًا وهو الجواب الذي ذكره (قوله لكنه ليس به مذكور) قيل لأنم إن لا يكون مذكور لأن الطبيب في المثال المذكور صفة مشبهة فهي تضمن الحدث فطبيب يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة ففعل فيه فعل بخاس وهو طبيب يوم الجمعة وأجاب عنه مولانا عصم بأنه لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه ولا يلزم أن يكون للزمان زمان لأن فعل طبيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة ثم كلامه أقول فيه فنظر فإن الملازمة المذكورة

منومة فان شهود يوم الجمعة ايهم لا يكون الا في يوم الجمعة فيلزم ان يكون الشهود في يوم الجمعة
مستلزم ما لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع انه ليس كذلك قال مولانا هم والك ان تقول في تقرير
الا حتر ارض اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه فان في ضمن الطيب الخاص
يكون الطيب المطلق لان ذكر المقييد لا يمكن بدون المطلق في يوم الجمعة مما فعل فيه فعل
مذكور تضمننا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا وكثيرا
ما يغصب المفعول فيه من المذكور ضمنا ففعل لطيب المطلق في يوم الجمعة قطعاً ففعل فيه فعل مذكور
تم كلامه اقول فيه نظر لان الطيب المطلق الذي هو في ضمن الطيب الخاص ليس بمذكور فيه
مطابقة ولا تضمننا وفي كونه مذكوراً فيه التزاماً مناقشة فتأمل ويمكن الجواب بان المناقشة
المذكورة مناقشة في امثال وهي ليست من اداب المحصلين لانه يمكن ايراد مثال اخر بان يقر يوم
الجمعة زمان (قوله لكن بقي) اي بقي ولم يخرج عنه مثل شهدت يوم الجمعة (قوله داخلاه) اي
بقي داخلاه اي دخل الغير فيه فهو اشارة الى عدم ما نعية التعريف (قوله فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيشية) لا يقيم لم لا يجوز ان يكون المراد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في فع لا يحتاج
الى اعتبار قيد الحيشية لانا نقول لو كان المراد منه ما نسب اليه الفعل نكلمة في ولم يعتبر قيد
الحيشية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا
شهدت في يوم الجمعة (قوله فان ذكر يوم الجمعة فيدل على من حيث ا) اي ذكر يوم الجمعة في قولنا
شهدت يوم الجمعة ليس من حيث انه فعل في فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
فان معناها بالفارسية حاضرهم وود. يافتهم ورجعوا راكبا يقيم شهدت صلوة الجمعة وشهدت الحرب
فالحضور وقع على يوم الجمعة فاذا ثبت ان المفعول المراد في المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور (قوله لا حاجة الى قوله مذكور) لانه لاخراج قولنا يوم الجمعة يوم
طيب وهو خارج بقيد الحيشية لانه وان صدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور ولكن ليس من
حيث انه فعل فيه فعل بل من حيث انه حمل عليه قواني يوم طيب ثم اعلم ان حاصل كلامه قدس سره
انه لو لم يذكر قوله مذكور لكان انساب للاختصار المطم في المتن لا لمعنى انه يلزم التكرار حتى
يقال ان التكرار غير مسلم لان قيد الحيشية قيد ثان فيجوز ان يكون مغنياً عن الاول اذ يقال ان
احد ما في اللفظ دون الاخر فلا يلزم التكرار وبما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد ايضا ما ذكره
محمد المحشي مولانا عبد الحكيم قال قد يقصد بقيد الحيشية في الاجتزاء من هي ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج
القيد العريج ثم كلامه وعدم وروده مما لا ينبغي (قوله لا زيادة تصوير المعرف) اي لزيادة الكشافة
وقوله المعرف بصيغة اسم المفعول ولو كان بصيغة اسم الفاعل لضم له وجه (قوله ببيان ما موصولة وان كان
موصولة يكون معرفة واذا كانت موصوفة يكون تكرة فيكون كلمة ما في قوله ما في لبيان ما في

والمكان (قوله وتمهيدا) اي توطئة لبيان (قوله حيث جعل المجرور ايضم مفعولا فيه) لان التعريف
 مام صادق عليه ويدل عليه ايضاً قوله وشرط نصبه تقديري لانه لو كان المفعوم فيه هو المنصوب بتقدير
 في فلا بد ان يقول وشرطه اي شرط المفعوم فيه تقديري لشرط نصبه تقديري واليه اشار بقوله ولذلك
 قال : واذا عرفت ذلك فلا بد ان يرد انه جاز ان يراد من ما الموصولة هو الاسم المنصوب لما عرفت من
 ان المجرور ايضم عنده مفعوم فيه (قوله تقديري) وانما لا يعمل في اذا كان مقدرا لان المقدر نوعان المقدر
 من حيث العمل والمقدر من حيث المعنى والمراد منهما والثاني لا الاول وقوله جلسنا بالمسجد
 بمعنى جلسنا في المسجد فلا يرد ان المفعوم فيه يكون بالباء ايضم (قوله اذا التلطف بها يوجب الجر)
 اي يوجب الجر المفعوم في محل موقبل له وتوجب الجر التقديري او المحلي فيما يصلح له فلا يرد
 ح ما قيل من انه ان اريد به الجر المفعوم فم وان اريد به الجر اعم من ان يكون مفعوما او مقدرا
 فمسلم لكن لا يتم التقريب ثم كلامه ونقول الجواب عنه بان الوجه في قول المحشي لا يتم التقريب
 ان الجر التقديري موجود عند عدم التلطف بها ايضم فنقول نعم ولكنه ليس بمدعى فان المدعى
 هو النصب اللفظي والتقديري والجر التقديري ليس بمدعى وان كان موجودا عند عدم التلطف بها
 ايضم فلا يصح ما ذكره من انه لا يتم التقريب (قوله لو محدودا) وهو الذي كان له حدا ونهاية
 مثل اليوم والشهر والاسبوع والمبهم مالا يكون له حد ونهاية مثل زمان ودور وحين بدون
 الالف واللام او الزمان والدور والحين بالالف واللام فالمبهم بالمعنى المذكور يكون فيهما
 وان كان بالالف واللام والمحدود بمعنى المذكور يكون محدودا وان كان نكرة مثل يوم وشهر
 واسبوع فلا يكون المراد من المبهم والمحدود هو النكرة والمعين فلذا قال او محدودا و اشار الى ان
 المبهم هو ما مقابل للمحدود لا للمعين والمعرفة والازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل
 داخل في الزمان المبهم لانه لا حد ولا نهاية للزمان الماضي والمستقبل وهو كذلك الحال لان ابتداء
 وانتهاء غير معلوم وان كان معلوما بوجه ما من الوجوه اي بانه انتهاء زمان الماضي وابتداء زمان
 المستقبل واكلم ان اضافة الظرف الى الزمان بمعنى من فيكون الاضافة بينية فيسمى الزمان
 اسم جنس يطلق على القليل والكثير والالف واللام في الزمان للجنس (قوله لان المبهم منها
 جزء مفهوم للفعل) وليس جميع المبهم منها جزء مفهوم للفعل بل الزمان الذي هو جزء مفهوم
 للفعل يكون مبهما سواء كان الفعل الماضي او الحال او المستقبل واردة هذا المعنى من كلامه
 ممكن لانها جاز ان يكون قضية معلقة في قوة الجزئية (قوله فيصح انتصابه بلا واسطة) حرف
 الجر (كما اشار) اي المفعوم المطلق مثل ضربنا فان الضرب جزء مفهوم الفعل فيصح انتصاب
 جزئه بلا واسطة في ولقائل ان يقول قولنا لم يمت دمر امثلا ليس مثل ضربنا لان الضرب
 جزء لمفهومه وليس المدور جزء لمفهوم الفعل الذي هو صفة لان الدور شامل للزمان الماضي

والحال إذا لا استقبال وهذه لازمة ليست جزء في صحت نعم الله وزمان مبهم وكذا جزءه زمان مبهم ايضاً ويمكن الجواب بان هذه لازمة جزء لمفهوم الفعل بالاطلاق العام على مجيل التوزيع وان لم يكن جزء له مجتمعة وهذا التذركاف وبان الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لا كان مبهما يصح انتصابه بلا واسطة لا طراد الباب ولقائل ان يقول ان انتصابه له يكون بواسطة الامر المتذر وهو في كما يفهم ذلك من قوله وشرط نصبه تقدير في فلما فهم من الدليل انتصابه بلا واسطة نبيهم ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع والجواب ان المراد بهذا الانتصاب بلا واسطة صورة لا حقيقة فلا تدافع (قوله ان كان المكان) وايبراداً لمكان لدفع ما يقيم ينبغي ان بقول ان كانت لا يكون واجعا الى الظروف فحاصل دفعه ان المهم انما قال كان ليكون الضمير راجعا الى المكان ولا يحتاج الى ارجاع الضمير الى الظروف لان اضافة الظروف الى المكان ببيانها فارجاع الضمير الى البيان هو ارجاعه الى المبين والمكان اهم جنس يقع على التليل والكثير فاذا كان ما كان المبين باسم المفاضل هو ما كان المبين فلا يرد ان قوله وظروف المكان مبتدأ وقوله ان كان مبهما لا خبر له والخبر اذا كان جملة فلا بد له من ما ذكره ويحتمل ان يكون مقصوده من كلامه بيان حاصل المعنى بان الضمير وان كان راجعا الى الظروف ولكنه راجع الى المكان حقيقة لما عرفت من ان الاضافة بيانية وما يد المبين هو ما يد المبين ولو كان الضمير واجعا الى ظروف المكان بتأويله بالقسم فانه قسم من الظروف لكان له وجه ومن ادعى الاظهرية فيه فهو غير مسلم كما ادعاه مولانا نعم ثم ما ذكره الشماظهر لان الاضافة صريحة في كلام المهم بخلاف الظروف المطلق فانه مفهوم من صوق كلام المهم وينبغي ان يكون الاظهرية وعد ما بالانسبة الى كلامه (قوله قبل ذلك) اي تقدير في او انصب بتقدير في (قوله لا اختلا فهاذا اوصفة) اي لا اختلافهما زمانا ومكانا ومبهما ومحدودا فان المبهم والمحدد صفتان لظروف الزمان المبهم وظروف المكان المحدود فلا يصح حمل على الزمان المحدود ولا على المكان المبهم لانه يستلزم الاستواء من المستلزم لاختلافها على الزمان المبهم فافلت قد حمل على المكان المبهم عند ذلك وشبههما ولفظ مكان وما بعد خلت فلا مستعارة من المستعير لازم حاكم المراد من قوله وحمل عليه عند ذلك هو الحمل باعتبار الجهات الست لا الحمل عليه في النصب بتقدير في حتى يلزم الاستفارة من المستعير لاي المراد من قوله وظروف المكان ان كان مبهما هو أنهم من الجهات الست ومن عند ذلك وشبههما هو وحمل عند ذلك على المبهم المفسر بالجهات الست انما يكون باعتبار الجهات الست لا في النصب بتقدير في وذلك لانه بما علم من قوله وظروف المكان ان كان انما لمبهم منها يقبل النصب بتقدير في والمحدد منها لا يقبل ذلك فلا احتياج الى تفسير المكان انما لمبهم ليمتاز من المكان المحدود فقال وفسر المبهم من المكان بالجهات الست اي المكان المبهم هو الجهات

لست فالتفسير المذكور ينتفي في كل حال عند ولدي اه لعدم الجهات الست فيها فلما اقال وحمل عليه
 عند ولدي اه ووجه الحمل هو الابهام او كثرة الاستعمال كما ذكره والى هذا التفصيل يشعر كلام
 الشرح من مره كما متعرف من بيانه لا يقيم حمل عند ولدي على المكان المبهم كما يكون باعتبار الجهات
 كذلك يكون في النصب بتقدير في فيلزم ح المحذور المذكور لاننا نقول قبولهما مثلاً النصب بتقدير في
 لاجل انه افراد ان المجهول من المكان فقبولهما النصب بتقدير في لاجل انهما محمولان على الزمان
 المجهول لا محذور (قوله فسر المبهم من المكان بالجهات الست) اي فسر المبهم من المكان بالجهة
 التي هي منحصر في الجهات الست فلا يرد عليه ح ما قيل ان كل واحد من فوق وتحت وامام
 وخلف ويهين وشمال من المكان المبهم يقبل النصب بتقدير في مع انه لم يصدق على شي من
 الجهات الست فتفسيره بها ليست على ما ينبغي واعلم ان هذا التفسير عند اكثر المتقنين واختاره
 المصنف وفسر المتأخرون المبهم منه بالنكرة والمحدود منه بالمعرفة ولم يحز هذا التعريف لورود
 الاعتراض عليه لانه يشكل نقولنا جلست خلفك لانه منصوب بتقدير في بالانفاق مع انه معرفة
 بالاضافة واجيب عنه بوجوه الاول انه ملحق بالنكرة لابهامها والثاني انه نكرة في الاصل اي
 مع قبح النظر عن الاضافة فيكون نكرة حكماً والثالث ان الجهات الست لا يتعرف بالاضافة كما لا
 يتعرف لفظ مثل بالاضافة صرح بها الفاضل الهندي في الارشاد (قوله وما في معناه) كالعلو
 والسفل والجنوب والشمال يفتح الشين (قوله ولما لم يتناول هذا التفسير اه) هذا كلامه يشعر
 بان المراد من غروب المكان في قوله وغروب المكان ان كان مبهماً هو اعم من الجهات الست (قوله
 عند ولدي اه) لكون مشابهتهما بالجهات الست من حيث الابهام لا ترى انك اذا قلت جلست خلف
 المسجد فانه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض وكذلك اذا قلت جلست عندك
 يتناول جميع الامكنة التي حوانبك فيكون حمل عند مثلاً على المبهم المفسر بالجهات الست
 باعتبار انهما لا باعتبار ان له جهة من الجهات الست (قوله ولم يذكر وجه حمل الخ) فيل يجوز ان
 لا يكون قوله لا مبهماً وجداً حمل عند ولدي على الجهات الست بل كان وجه حمل عند ولدي في وجهيهما
 عليهما بان كان المميز في لابهامهما الى المشبه والمشبه به فان عند ولدي مشبه به وشبههما
 مشبه به تحت ايضاً ان يكون المميز المذكور واجداً الى المبهم من المكان وعند ولدي وشبههما
 بتاويلها بالمعنى والمعم عليه وايضا فيكون حمل عند ولدي على وجه حمل قوله لابهامهما للمشبه والمشبه به او المحم
 والمعم عليه نسخة لابهامهما كما لا يخفى على المتأمل (قوله لان حكمه حكمهما) فان وجه المشبه
 به من جهة المشبه لا حاجة الى بيان الوجه عليه (قوله لفظ مكان) وما في معناه مثل جلست مجلسك
 في موضع فلان لم يرد انه حمل عليه لفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى
 ما يشبه في الامثلة المذكورة فلا يفتي المصنف مكاناً مكاناً

لاشتراك المكافئة بينهما لا نأقوله. هذا الاشتراك اشتراك لفظي وامتزاجي والاشتراك المنسب
 للمفهوم في الحمل (قوله وان كان معينا) اي وان كان معرفة او وان كان له حدا ونهاية فلا يكون لتعريف
 دخل ح فان المعين الذي هو مقابل للمفهوم بمعنى ان يكون له حدا ونهاية والمفهوم هو الذي لا حد
 ولا نهاية له فالمعين بخلافه ثم قوله وان كان معينا اشارة الى جواز كون لفظ كان هيو معينا فان المكان
 اذا اضيف الى شخص وكانت الاضافة للعهد الخارجي يكون معينا واذا اضيف الى شخص وكانت
 الاضافة للعهد الذاتي لم يكن معينا بل يكون مبهما وكذا في دخلت الدار بجعل الالف واللام للعهد
 الخارجي والذاتي (قوله لكثرة في الاستعمال) اولانه مبهم كالجملات الكثيرة الامكنة قال
 مولانا عصم ان الشئ وفيره حمل قوله لكثرة على كثرة الاستعمال وهو بعيد عن العيار مع انه
 يمكن ارجاع الضمير في شربه الى المكان اي لكثرة المكان وابهامه فان كثرة المكان يعني
 ادماة فقولك جلست خلفك يتناول ما كان خلفه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ثم خلاصة
 كلامه اقول لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انفصال قوله ولفظ مكان من قوله وحمل عليه منك
 ولذا اء لا شتر اكهما في الدليل وهو ابهامهما وايضا قوله ما بعد دخلت اء يدل على عدم
 حمله على هذا المعنى لان العلة فيه ابض هي الكثرة في الاستعمال (قوله وهذا يدل على عدم
 اي كون ما بعد دخلت مفعم فيه على المذهب الاصح مماثل تأمل (قوله فان الفعل لا يطلب اء) قال
 بعض المحشين هذا البوصح ازم ان لا يكون الدار مفعم فيه على تقدير استعماله في واللام بظن
 فكذا الملزوم ثم كلامه اقول لانم ان الدار على تقدير استعماله في مفعول نية بل الدار عند
 استعماله في ايض مفعم به فالإلزام الواقعة في كلام المحشي مذبذبة ودوله لكن الاصح انه
 مفعم فيه والاصل استعماله اء ليس دالا على كونه مفعولا فيه بل بيان مراد المصنف بان ما ذكره
 الشئ بقوله وهذا مماثل تأمل ليس الا فيه اي قوله لكن الاصح انه اء (قوله ولا شك ان معنى الدار
 اء) اقول الدخول متعدي بواسطة حرف الجر لا بد ونها حيث قال مجيد المحشي مولانا عصم
 معنى الدخول ان ما ذكره الشئ الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ثم كلامه هو كلام المحشي
 المذكور يدل على ان الدخول متعدي بواسطة حرف الجر فاذا كان كذلك فيكون الدار متعديا
 ويصدق تعريف المتعدي ح عليه فلا يصح ان يكون الدار مفعولا فيه ثم الظاهر انه معنى قوله
 الفعل لا يطلب المفعم فيه الا بعد تمام معناه فح لا شتر ان معنى المفعول لا يتم بدون الدار في كل
 مفعولا به لا مفعولا فيه فاذا عرفت هذا التفصيل فلا بد ان يكون الدار متعديا اذا كان الدخول متعديا
 المتعدي واما اذا كان من المصادر اللازمة فلا لا يتم معناه ح وبعض ما احتج به المحشي
 كون الدخول لازما ان الدخول ضد الخروج وهو لازم وهو احد الضدين لازما ان كان مفعولا
 الضد الآخر ثم كلامه اقول لا ايقم اذا كان الدخول متعديا فيعرف الجر لا بنفسه فلم هو الجملات

تكون مراد المصم من قوله ومثاب لما دخلت على الاصم انه حمل عليه ما بعدد دخلت منه فلام يكونه
 بعد يا بحر الجرف فيكون ح لازما فيطلب المفعول فيه لانه تم معناه فلا يردح ما ذكره قدس سره
 نا نقول قوله على الاصم ح ليس على ما ينبغي لان بعض النحاة ذهب الى انه مفعول به فاذا
 ن لا رما لا معنى له فثابت بعض النحاة اليه فاعلم ان الكلام في كون الدخول متعديا فلا يردح ان
 ذكره الشانما يصح اذا كان الدخول من الماصادر المتعدية واما اذا كان من الماصادر اللازمة فلا
 نه تم معناه ح او يقيم اذا كان ما بعدد دخلت مفعولا فيه على الاصم فيكون الدخول متعديا قطعاً
 برف الجرف الذي في المفعول فيه فلا يخفى ان يكون لازما اصلاً (قوله كما اذا قلت دخلت الدار في
 لحد الفلاني) فيكون المفعول فيه هو البلد لا الدار لان الفعل تم بالدار فبعد ذلك يطلب المفعول فيه
 نه فالقانون الدار مفعول به لا مفعول فيه) وليس ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه بل معناه
 م بالمفعول به (قوله ان كل فعل نسب الى مكانه) اي المعتبر في المفعول فيه ذلك فانتك اذا قلت ضربت
 به في البلد فان البلد شامل للدار وغيره وانسبته الدخول الى الدار في دخلت الدار ليست كك
 يخفى ان العبارة المشهورة هي يؤيدك وما يؤيدك فقال الشارح ومما يؤيدك اشار الى ان له مويقات اخر
 رما ذكره لان من للتبعيض كما في قوله تع ومما رزقناهم ينفقون (قوله فانه اذا قال الداخل في البلد)
 ما من هو لا يكون خارجا عن البلد بل يكون مقيما فيه لا يصح ان يقول دخلت البلد لانه
 خل فيه حين ان يقول دخلت الدار فانما يصح ان يقول دخلت البلد اذا كان خارجا عن
 لدا قال مولانا عصم على قوله ان كل فعل نسب الى مكانه بان هذا بط لانه يصح ان يقيم
 ربك زيد في جميع اجزاء البيت او جلست في جميع اجزاءه ولا يصح ان يقيم ضربت زيد او
 ست في جميع اجزاء البلد لانه كذب ثم كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه وان لم يصح ان ينسب
 الغام بهذا الخصوص ولكن يصح ان ينسب اليه بان يقيم ضربت زيد في البلد حين ضربته في اجزاء
 ولة انه يصح ان ينسب قوله ان كل فعل نسب الى مكان خاصه فانه لم يقل ان ينسب الى جميع
 ن التاديب على له (والغيره) ثم اعترض المتأصل المذكور على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى
 ذلك لان ذلك فانه اذا الخ ما به يضم بط لان الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الباب
 والشم الدار مع ان الدار اعم من الباب والدار اعم من الداهليز واذا كان الباب مفعولا
 قوله كما ما بعدد دخلت ثم كلامه في هذا الموضع ر قوله وفعل الدخول بالنسبة الى ان فعل الدخول في
 كور مع الدار بالنسبة الى الدار والدار اعم من الداهليز وكيفية لان قوله ان كل فعل نسب الى مكان خاصه
 في هذا الموضع (قوله فانه اذا الخ ما به) هذا هو الدخول بالنسبة الى الباب والداهليز كك والحاصل
 يصح ان يقول دخلت في هذا الموضع لا يصح نسبته بهذا الغام وان من نسبته ببعض العام قال بعض
 في قوله ومما يؤيدك للبيان كل فعل نسب الى مكانه لا يردح ان لا يكون البلد في قوله

دخلت الدار في البلد مفعولا فيه واللازم بط فكذا الملزوم وبيان الملازمة ان كل فعل نعمت الى مكان خاص بوقوعه فيه اي بسبب وقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان يقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في الاقليم دخلت في البلد لا يصح ان يقول دخلت في الاقليم فنسبة الدخول الى البلد ليس كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون البلد مفعولا فيه ثم كلامه اقول ان البلد في قولنا دخلت الدار في البلد مفعول فيه بلا ريب لان الفعل يطلب المفعوم فيه بعد تمام معناه بالدار وايضا يصدق عليه ان كل فعل نسب الى مكان خاص اذ لانه يصح ان يقيم دخلت الدار في الاقليم الفلاني وان كان داخل في الاقليم ومقيما فيه وما ذكره المشي المذكور في بيان الملازمة بقوله وسيل الملازمة ان كل فعل نسب الى لا ينتهض بكذب الملازمة المذكورة لان قوله وفعل الدخول بالنسبة الى البلد ليس كذلك لان فعل الدخول بالنسبة اليه كذلك في المثال المذكور وهو قولنا دخلت الدار في البلد كما عرفت واما البلد في قولنا دخلت البلد مفعوم به لا مفعوم فيه فلو قال الداخل في الاقليم دخلت في البلد ولم يقل دخلت في الاقليم لعدم صحته لا باس به نعم لو قيل دخلت البلد في الاقليم الفلاني يكون قولنا في الاقليم مفعولا فيه فالبلد في قولنا دخلت الدار في البلد غير البلد في قولنا دخلت البلد في الاقليم كما لا يخفى على من له ادنى تأمل لا يقيم في دفع كلام الشارح بان المراد ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان لم يمنع مانع وكون المتكلم داخل في البلد ومقيما فيه مانع من ان ينسب اليه لانه لو لم يكن مقيما فيه يصح ان ينسب اليه لاننا نقول الداخل في البلد اذا قال ضربت زيدا في الدار يصح ان يقول ضربت في البلد فان المانع موجود في بدو وصف المانع في دفع قوله نسبة الدخول الى الدار ليثبت الخ (قوله وقيل معناه) اي معنى قوله على الاصح هو على الاستعمال الاصح (قوله فيكون) اي فيكون قوله على الاستعمال الاصح اشار الى كلامهم بان ونقل من محبوبه (ا) وانما ذكره اشارة الى احسنية تفسيره من تفسير صاحب شرح مقاليين ذلك لانه لما اختار محبوبه شذوذا فهو يدل على ان تفسيره احسن من تفسيره لانه اذا كان قوله ضربت زيدا فاحمله على الاصح ليس على ما ينبغي ان يكون ذلك فلا يراد بالدار في كل فعل ان لا يجوز ان يحمل قوله على الاصح على الاستعمال الاصح ان ما يشرى به كما هو معنى قوله لا يرد ما ذكره الشارح لان الاستعمال الاصح ان ما يشرى به كما هو معنى قوله لا يرد ما ذكره الشارح وان كان ما بعده مفعولا به لا مفعولا فيه لان هذا المعنى لا يستلزم ان يكون ما بعده مفعولا به والاستعمال الغير الاصح ان ما بعده مفعول به كما هو المعنى لاننا نقول لا فرق بين ما

هذا هو الأصل وبين قولنا على الاستعمال الأصح لانهما متساويان فمراد من ايراد قوله ونقل عن سيبويه
استحكام ما ذكره بقوله وهذا المحل كما مل فان الفعل (قوله بلا شريطة التفسير) وانما زاد هذا
ليحصل المعظم عليه لقوله وعلى شريطة التفسير (قوله والتفصيل فيه بعينه) فانه قد سبق فيما
اخر ما مله وهو المفع به اختيار الرفع والنصب وقد سبق ايضاً ما يجب نصبه وما يستوي فيه
الامر ان فيختار الرفع في يوم الجمعة صمت فيه ويختار النصب في يوم الجمعة صمت فيه واذا يوم
الجمعة صرت فيه ومثال ابس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه في الصيف ومثال ما يستوي فيه
الامر ان نجو: يبدى سار ويوم الجمعة صرت فيه اي معه ومثال ما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة صرت فيه
(قوله المفع له) اي هذا بيان المفع له فالمتبداً محذوف او هو مبتدأ والخبر محذوف اي منه
المفع له او هو مبتدأ وما بعده خبره وهو ضمير الفصل والضمير في له راجع الى الاف واللام وله مفع
ماله يسم فاعله فيكون في محل الرفع (قوله ما فعل) اي اسم ما فعل وقد مر تفصيله في المفعول فيه (قوله
ما فعل مطلقاً) اي مما فعل فعلاً مطلقاً اذ به (قوله اي حدث مذكور اي مفعول) وامداد التلغظ
الى الحدث محاز وهو باعتبار داله وذلك لشدة الاتصال بين الدال والمدلول فالمراد من الفعل
المذكور منها هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي (قوله احتراز من مثل اعجبي التاديب) اي
احتراز من التاديب الذي في اعجبي التاديب لان فعله ليس بمذكور وهو الضرب الذي فعل
لقصد تصحيح التاديب وفيه نظر لان التاديب يخرج به اذا جعل من القسم الاول من المفعول له
واما اذا جعل من القسم الثاني فلا يخرج به لان فعله وهو اعجب مذكور فان وجود التاديب
في زيد مثلاً بسبب لوقوع التعجب وانقلبت المراد انه اي المفع له ما فعل لاجله فعل فاعل مذكور
ولا بد ان يكون المفع له غير الفاعل فخرج التاديب في اعجبي التاديب قلت ح يلزم استدراك
قوله مذكور لان التاديب في اعجبي التاديب خارج بدونه فالجواب عن اصل الشبهة
ان التاديب في المثال المذكور اذا جعل من القسم الثاني من المفع له ايضاً خارج بقوله مذكور
يدل على ان التاديب لا يكون الا بعد حصول التاديب ووجوده وحصوله لا يكون الا بالضرب
والشتم (قوله مذكور) اي في قوله مذكور (قوله مذكور في الجملة) اي في توكيد من التراكيب
قوله كما في (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا
مذكور معه (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا
ومذكور في (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا
مذكور معه (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا
وله في (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا (قوله لا) اي في قوله لا

هو اي ذلك الاسم فيه وان كان مؤخر او انقلب المراد ان يكون مذكوراً معه ومقدماً عليه ايضاً قلنا
هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدماً عليه ايضاً في قولنا ضربت زيداً او اعجبني القاديس
مع ان التاديب ليس بمفعول بل هو فاعل لا اعجبني (قوله الا ان يراد بدكره) واعتراض
بانه يصدق في ضربته تاديباً انه مذكور معه في التركيب الذي هو اي ذلك الاسم فيه المفعول فيه
ايضاً والقول بان التاديب المنكر غير التاديب المعروف ليس بشي لان لو كان جواباً في جواب عن
اصل الشبهة فالشك لم يلتنفست اليه لان مراده ترتيب الجمع والا فهذا الاعتراض خارج بغير الحثية
كما سبق في المفعول فيه ففى اعجبني التاديب وان صدق عليه انه فعل لاجله فعل مذكور في الجملة لكن
لا من حيث انه فعل لاجله فعل مذكور في الجملة بل من حيث انه امثلة قوله اعجبني في قول علي
ما بينه كلامه بان قوله قلنا المراد اء جواب غلى نقول التسليم فابتراد الاعتراض المذكور هنا
مما لا طائل تحته كما لا يخفى لا يتم التيد للمفعول فيه خبر - فافهم - المحرور ونحوه حثك للمسموع لان
العامل في المحرور هو الجار لا الفعل لانا نقول التحقيق ان الامر في المحرور هو الفعل ايضاً وانه
منهم محلاً كما يكون العامل في المفعول فيه المحرور وفي هو الفعل وهو ايضاً منهم محلاً (قوله مثل
ضربته ناديباً) واعلم ان المفعول له علتة غائية للمفعول اي سبب لفعل الفاعل والفعل قد يكون
سبباً للمفعول له في الخارج كالمثال المذكور وقولنا ذلك ان نجه قعات عن الحرب جبننا فان التعمد
ليس سبباً للتجبن في الخارج (قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب) اي بسببه والفعل علتة
للمفعول له بخلاف المفعول له فلا يرد ما يتم اذا كان الضرب علتة للتاديب ودال على ان
يكون مقدماً على التاديب ومتأخراً عنه ايضاً بالوجوب لان علتة متقدمة على المعلول بالوجوب
وفيه بحث بان السبب غير المسبب فيلزم ان يكون التاديب غير الضرب مع انه عينه بحسب

الذات فان الضرب هو التاديب واجاب عنه شجداً المحشي مولانا عاب بان المراد من التاديب
هو لزمه وهو التاديب فانه صفة المضروب بخلاف التاديب فانه صفة للضارب
التاديب غير الضرب قال مولانا عصم يلزم على نقدي هذا الجواب ان يكون المفعول
مع انه ليس كذلك فلا يتم ضربته ناديباً بالنصب بالاتفاق فاجاب عن الاعتراض ان التاديب غير
هو احدث التاديب والضرب سبب الاحداث وسبب التاديب هو الضرب فان التاديب غير الضرب
لما كان مستعملاً باللام مثل ضربته ناديباً نعم لا يتم التاديب مع الضرب اذا كان بدون
ان يتم ضربته ناديباً او كونه مفعولاً لا يوجب كونه ناديباً واللام لعدم وجود شرط جبري في المضرب
وانما يجوز حذفها اذا كان فعلاً لان الفعل قائم بذاته مستقلاً والتاديب قائم بالضرر ويدل
بقرب الشبهة المذكورة على وجه آخر احسن وافهم من الوجوه المذكورة بانه لا يوجب
التاديب في قولك ضربته ناديباً ولا يوجب التاديب في قولك ضربته ناديباً

لان التاديب عين الضرب لانهم يصدر منها عن المتكلم حد ثان احدهما الضرب واثنائي
 التاديب بل الصادر منه حدث واحد فلا يجوز ان يكون الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة
 في الحقيقة هي اثر التاديب وهو التاديب الا انه لم يصرح او نقول ان المضاف محذوف تقديره
 ارادة تاديب ويمكن تقديره بعبارة اخرى ايضاً باننا نقول المغم له في ضربته تاديباً مسبب
 الضرب فلا يكون مسبباً له لان الشيء الواحد لا يكون سبباً ومسبباً معاً والجواب انه لم لا يجوز ان
 يكون مسبباً ومسبباً باعتبارين وههنا كذلك لان التاديب ليس علة لوجود الضرب بل علة لاقدام عليه
 ووجود الضرب هو السبب لوجود التاديب ووجود التاديب مسبب وتصوره في الذهن
 مسبب الاقدام فقد تغاير الجهتان (قوله يخالف خلافاً ظاهراً للزجاج) وانما قد رمتعلق الطرف
 من الافعال الخاصة وهو قوله ظاهراً ولم يقدر من الافعال العامة كالحاصل والثابت والكائن مع ان
 الشئ في مثل هذه المواضع جعل متعلقاً من الافعال العامة تنبيهاً الى ظهور هذا الخلاف الذي وقع
 من الزجاج بمعنى انه ظلاً خفاء فيه لان من البين ان معنى ضربته تاديباً هو ادبته بالضرب
 تاديباً لان الضرب والتاديب متحدان ذاتاً ومعنى ان هذا الخلاف ظاهرياً لاحقيقة له فان
 اطلاق الخلاف عليه ليس على ما ينبغي لما عرفت ان الضرب والتاديب متحدان ذاتاً ورد قول
 الزجاج انه يشعر به وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من انه لا فائدة لقوله ظاهراً ثم
 كلامه على ان الفائدة التي تحصل من الافعال العامة وهي ربط الكلام وصحة حاصله حاصلة من
 قوله ظاهراً ثم قال مولانا المذكور والظاهر ان يقدر يخالف الزجاج عند التائل خلافاً لان قول
 النجاشي اجل والخلاف انما وقع منه ثم كلامه وحاصل كلامه مع ما يتعلق به ان القائل في قوله والقائل
 يكون المضملة اء عبارة عن القوم فيكون في قوله يخالف ضمير الفاعل راجعاً الى القائل وقوله
 وفي مفعول مطلق وقوله ظاهراً صفة فيلزم من ذلك ان القوم خالفوا الزجاج فيلزم ان يكون كلام
 ن التاديب كلام القوم فرامع ان الامر بالعكس فالمناصب اسناد المخالفة الى الزجاج ههنا لا
 ذلك لان التاديب سبق في قوله خلافاً للفرع اقول ما ذكره مولانا المذكور انما يريد ان كان قوله
 ح صيغة المعلوم واما ان كان على صيغة المجهول فلا لان القائل ح يكون مخالفاً
 والشتم والزجاج يكون مخالفاً باهم الفاعل على انه لا يجوز ايراد الفعل المعلوم قبل قوله
قوله كما في نجا لان الفاعل هو الزجاج فيلزم ح استدراك قوله الزجاج ويضم ما ذكره الفاضل
كورد مع من ان تقديره يخالف الزجاج القائل خلافاً لما لا يحتمله عبارة المصم على انه
ومد كورد زيادة اللام في قوله للزجاج على زيادة اللام بعبارة (قوله من غير لفظ فعله) اي
منه افعله ولكنهما متحدان بحسب المنه كما سبق مثل ذلك في قوله وقد يكون بغير لفظه
فيل لا نم بمعنى غلبة اي التغاير بحسب المعنى منتف بينهما بل معناهما متحدان فلا يرد
قوله

ما قبل اذا كان تاد يبا مصدر رامن غير لفظ فعله فاذا قبل ادبته بالضرب تاد يبا فيكون المفعول المطلق ح موافقا للفظ فعله والحق ان يقر هذا الايراد مدفوع بدكر المعنى في قوله فالمعنى عنده الم اي معنى التركيب هذا الا ان التركيب المذكور مفعول من لفظ الى اللفظ اخر حتى ير وما ذكر (قوله ادبته بالضرب ناديبا) فان معنى الضرب والتاديب واحد بالذات (قوله جبنيت في القعود من الحرب جبننا) وان قلت قوله جبننا كما يكون مغاير للفظ فعله كذلك مغاير له بحسب المعنى فان معنى القعود غير معنى الجبن مع انه لابد من اتحاد المعنى بينهما قلنا المراد من الجبن اثره وهو القعود لان من حصل فيه الجبن فهو يقعد وان لم يقعد في بعض الازمان والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب لا القعود الحقيقي ويحتمل ان يراد منه المعنى الاعم (قوله واضربته ضرب تاديب) اي ضربته هذا النوع من الضرب وهو الضرب الذي للتأديب وقعدت هذا النوع من القعود فيكون مفهم مطلقا نوعيا قال مجد المحشي مولانا عاب ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واللاق المصدر على المذكور لنبايته من المحذوف كما في ضربته موطا اي ضرب موط فالقول بلانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخ عن شي انتهى كلامه اقول مراد الشئ ان اضافة الضرب الى التاديب بيانية فيكون الضرب عين التاديب بحسب الذات فاذا كان عينه بالذات فمن قال ضربته فكانه قال ضربته ضربا واذا دبتة تاديبا فيكون المفعول المطلق تأكيد حقيقة الا ترى ان ما ناب مناب الشئ لابد ان يكون مغاير له بحسب الذات لا عينه بحسب الذات وان قلت هذا لا يصح في قولنا قعدت جبن لان القعود ليس عين الجبن لتغايرهما بحسب المعنى قلت قد عرفت ان المراد من الجبن هو اثره وهو القعود المقيّد بالجبن وان قلت ان اضافة الضرب الى التاديب وكذلك اضافة القعود الى الجبن من قبيل اضافة المسبب الى السبب فكيف يصح ان يكون احد هما عين الاخر بالذات لان السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس قلت لما عرفت السببية بينهما لا يتوجه ما ذكرت كما لا يخفى على المتأمل (قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويله) اي صحة كون احد النوعين ماولا وراجعا الى نوع آخر لا يوجب ان يكون النوع الاول داخل في النوع الثاني ولم يكن للنوع الاول اهم فان الحال مؤل الى الظرف اي المفعول فيه مع ان هذا التأويل لا يترج من حقيقتها ولا يدخلها في حقيقة الظرف اي المفعول فيه فان الحال ايض منضم على جهة من المنصوبات قال مولانا عجم ان هذا الترديد انما يتوجه على الزجاج اذا كان مقصوده من كلامه تاويل المفعول له وارجاعه الى المفعول المطلق وهو في حين المنع بل مراد من معنى ضربته ناديبا ادبته بالضرب تاديبا لانه ماول اليه تم كلامه اقول كلامه الشئ في الحقيقة ترديد ولكن ترك احد شقي الترديد لظهوره فالحاصل ان مراد الزجاج من كلامه اما ان معنى ضربته ناديبا ادبته بالضرب تاديبا واما ان معناه انه مؤل اليه والكان الاول فهو م والسند فيه عدم بقاء العملية على ما ذكره

الزواج لعدم بقاء العلية في قوله (دبت به بالضرب تاديبا) لان المكان الاتحادي في المعنى بينهما لا يقيم
 عدم بقاء العلية بينهما فمضر عند الزواج لانه مصدر وعندنا لاننا نقول من ذهب الزواج اي ذهابه الى
 شي لا يعلو من ذهب القوم نعم يشبه ذلك لان من ذهب القوم بدليل اقامه الزواج به ومنها ليس كذلك
 فلا بد من بقاء العلية على القوم فتأمل وان كان الثاني كما هو الظاهر في توجه عليه قوله ورد قول
 الزواج بان صحة او كونه كان معناه كذلك عند من قال ان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى
 ما ذكره الزواج لم يفهم منه العلية وايضا القول بان معنى ضربته تاديبا هو ادبت به تاديبا ليس الا
 التاويل المذكور الا ترى ان معنى جاءني زيد راكبا جاء زيدا وقت الركوب مع صحة اعم التاويل عليه
 وروى المصنف قول الزواج ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس
 بمفهم مطلق فكذلك للتاديب الذي بمعنىناه (قوله اي شرط انتصاب لمفهم له) من قبيل ذكر الملزوم واردة
 اللازم وانما الاختيار لان معنى قوله وهو شرط نصبه نقدر ان اللام موهرا ما جعله منصوبا بتقدير اللام
 فالاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفهم ففسر النصب بالانتصاب الذي هو اللازم للمتعدى و
 اشار الى ذلك لادخل في الكلام منه صوابا فاختار ذكر الملزوم واردة اللازم لان الانتصاب لازم لجعله
 منصوبا (قوله لا شرط كون الاسم ا) لان ما هو باللام ايضا مفهم له كما بينه بقوله فالسمن والاكرام
 الخ ثم ان اضافة الاكرام الى الكاف اضافة المصدر الى المفهم اي اكرام لك لاجل انك زائرني فاي اراد
 الزائر اشارة الى علة الاكرام (قوله تقدير اللام) لانها لو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية (قوله
 لانها اذا ظهرت لزمت الجر) اي ازم الجر المفعلي فيما صلح له والجر التقديري والمجلي فيهما صلح لهما
 فلا يرد ما قيل ان اراد به ان لازم الجر المفعلي فهو موهوم وان اراد به انه لازم الجر في الجملة اي اعم من ان يكون
 لفظيا وتقديريا فلا يتم التقريب (قوله وخص اللام بالذكر) مع ان الباء وفي ومن ايضا من دواخل
 المفهم له لانها ايضا المتعليل قال مولانا عصمان الشافعي من ان يقول هذا الكلام في المفهم فيه لان الباء ايضا
 من دواخل المفهم فيه مثل جلست بالمسجد اي في المسجد اقول انما لم يتعرض اليه في المفهم فيه لقلته
 فانه لا يكون غير الباء بمعنى في المفعول عليه فان كون غير الباء بمعنى في غير مشهور وما اللام ههنا يكون
 بمعنى ما امور كثيرة كما ذكره فلما تعرض اليه على ان خلاصة هذا الدليل جارية فيه فكانه ترك الاشتراك
 الدليل باننا نقول الغالب في الظرفية هو كلمة في فلا يقدر غير ذلك لوقد رغبنا في تبادر الدهن اليها
 بحكم غلبتها في الظرفية (قوله فلا يقدر غير ما) لانه لو قدر غير اللام في تبادر الدهن الي تقدير اللام
 لما ذكر من انها الغالب في تعليلات الرفع وبعبارة اخرى بان كثرة استعمال اللام في تعليلات
 الافعال تأمل على بقاء اللام في النية بخلافه تقدر غير ما لعدم كون شي يدل على بقاء غير ما في النية
 (قوله كقوله نعم خاشعا) اي لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا و الخاشع بالغارمية
 دگرگون شونده والمتبصير پراگنده شونده و الخشية الخوف (قوله ونوله نعم بظلمه) معناه بالظلمة

يهـ بسبب ظمدي كه صادر شد ، است ازان جماعتی كه در آمله ؛ انداد ردین يهود حرام كرد ؛
 ايم ما (قوله فلا حاجه في ابتاعها في النية) لانه يوافق الاصل بخلاف الحذف من اللفظ (قوله ولم
 يكتب بأرجاع ضمير الفاعل بان لم يقل وانما يجوز بدون ذكر قوله حذف ، فعلا لانه يتوهم ان الحذف
 من اللفظ والابقاء في النية معاً مباشر وضمنان بهذا الشرط لانه يحكون الضمير في يجوز راجعا الى تقدير
 اللام وقد عرفت ان تقدير اللام عبارة عن الحذف من اللفظ والابقاء في النية والابقاء في النية لا يحتاج
 الى شرط لانه يوافق الاصل فلما قال وانما يجوز حذف فيالم يتوهم ذلك لان المراد من الحذف هو
 الحذف من اللفظ فقط كما عرفت ان التقدير عبارة عن الشئيين احدهما الحذف من اللفظ والآخر
 الابقاء في النية فلم يصرح بذكر الحذف فالمراد هو الحذف من اللفظ فقط وقبل انما وضع لمظهر موضع
 المضمرة اشارة الى التيماء الحذف والتقدير بان كليهما الحذف من اللفظ والابقاء في النية وقد يفرق بينهما
 بان التقدير هو التركيب من اللفظ والابقاء في النية والحذف هو التركيب من اللفظ والنية (قوله
 مما كان عبدا) لا و ان كانا من ايم بفعل حتى يتناول الامراض مثل دثتاك للمعلم او
 المسماة له في الغلات في الجواب عليه جاء ، قال لانه اراد من العبد ما ليس بفعل (قوله لفاعل الفعل
 المفعول به) اراد به في الجواب الى الدعاء له والضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل (قوله اي احد
 فاعله وابدل ما في الجواب بالاول ان الاخص والافضل في العبارة هذا الا ما ذكره المصنف ولقائل ان يقول هذا
 يشكل بقوله نعم لم نرا الى الذي حاج برأيه في رب ان اتاه الله الملك فان قوله ان اتاه الله الملك مفعول به
 حذف لامع ان اتحاد الفاعل خبر متحقق فيه لان فاعل لفعل هو المفعول ودو فاعل المفعول له هو الله نعم
 والجه اب ان حذف اللام من المفعول له جائز عند اتحاد فاعلهما اذ لم يكن المفعول له مصدرا بان وان لان
 حذف حرف الجر منهما قياسا وقد كنت في بلدة بخاري وجاء بعض من الطلبة من بلدة مصر قنند وقال
 هذه الشبهة على وقلت هذا الجواب عليه ثم رأيت هذا الجواب في بعض التفاهير (قوله اذ لا مغايرة بينهما)
 اي بيم وزمان الضرب وزمان التاديب وبيمن الضرب والتاديب اما الاول فلانه لا يكون المغايرة
 بيم الزمان بيم لعدم التفات بيم المضاف اليه لهما وهو الضرب والتاديب وعدم التفات بيم المضاف
 اليه يستلزم عدم التفات بيم المضاف واما الثاني فلانهما اذ اليه يكونا متنازعين فلم يكونا متغاثرين
 بخسب الزمان ان انقسم لان اتحاد المضاف اليه يستلزم اتحاد المضاف قال مولانا عصم العبارة
 الواضحة الموجزة ان يتم وانما جارحنا اذا اتحاد فاعله و فاعل عام له وزمانهما تم كلاما اقول
 ان قال اذا اتحاد زمانهما فلا يبدل كلامه على التسحين الاخيرين لانهما يفهمان من اللفظ المتعارفة (قوله
 الابلا اعتبار) اذ الحدث صادر من الفاعل باعتباره هو ام يسمى ضربا وباعتباره انه متبلا نضاف
 المضروب بالاخلاق الحسنة يسمى ناديبا ثم اهل ان مفهوم الضرب والتاديب متغاثران لان الضرب
 حدث مادي من الاضياء الظاهرة في التي هي خبر المسان وان كان مؤثرا للمضروب والتاديب حدث

صدر عن شخص سواء صدر عن لسانه او غيره وكان سبباً لا تصانف المفعول بالاخلاق الحسنة فالنادر
بصدق على الشتم والفضيحة دون الضرب واحداً زعمهم عدم المقارنة بالزمان كقوله تعز في القراءة
الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين لقد قهرهم بالنصب اي لصد قهرهم في الدنيا ولا يخفى انه يدل على انه
لا يشترط اتحاد الفاعل لنضم (قوله فان زمان الفعل اه) فان زمان الجبن مقدم على زمان القعود
ويكون القعود في بعض زمان الجبن قيل لاجابة الى هذا المسمى بالبعضية لتصحيح المثال المذكور لان
علة القعود وهي الجبن الموجود على القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقع بعد الجبن من اوله وآخره
جنبنا واحداً الا جماناً متعدداً (قوله لانه بهذه الشرايط اه) لان هذه الشرايط موجودة في المصدر
اي المفعول المطلق بالنسبة الى الفعل في متعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة شيء نعلق المصدر
به فالفعل ينصب جزءه بلا واسطة شيء بخلاف ما اذا اختل شيء من هذه الشرايط فانه يحتمل
المشابهة ايضم كما لا يخفى على المتأمل (قوله اي الذي فعل اه) اشارة الى ان الالف واللام بمعنى
الذي والمفعول بمعنى فعل وقوله بان يكون الخ ببيان اقوله اي الذي فعل الخ (قوله في صدور
الفعل عنه) اي عن الفاعل مثل جئت وزيد اوقوله او المفعول به عطفاً على الفاعل اي بان يكون
المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه مثل كفالك وزيد ادرهم لا يقيم صفة الصد ولا بلانم بقولنا
اسنوى ماء والخشبة لان الاسنوى لم يصدر من الماء لاننا نقول الصد وراعم من ان يكون حقيقة
او حكماً فان الاء لا يكون الا للماء فكانه صدر منه او يقال هذا في الحقيقة وجه التسمية و
الاطراد غير لازم فيها ولذا قل ان بقول قوله عنه في قوله في صدور الفعل عنه مالا يحتاج اليه لان
قوله في صدور الفعل وجه المصاحبة فلا بد ان يكون مشتركاً بين المصاحب والمضاحب كما يكون
وجه الشبه مشتركاً بين المسبب والمشببه به وهذا وانما يحصل بترك قوله عنه وكذلك قوله عليه
فتأمل حتى يثار لك ما فيه (قوله كما اسند اي المفعول الى الجار والمجرور اه) وانما تعريض الى
حاصل تركيبه دون المفعول به وفيه دلالة بان به وفيه جوار ومجرور والضمير فيها مبني فرفع
معلي قطعاً بخلاف ما انه معرب فينبغي ان يكون مرفوعاً بالفعل المجهول فهو يحتاج الى البيان
لا غير (قوله والضمير مجرور) اي في معولانه مضاف اليه (قوله واعتذر عن نصبه اه) دفع دخل
بانه لا بد ان يكون مرفوعاً لانه مفعول ما لم يسم فاعله والمجرور اعتذر عن نصبه في اي موضع وقع
(قوله من اسناد الفعل اه) بيان لما في قوله بما حوزها اعتذر عن نصبه وهو ان اسناد الفعل اليه
الامر الذي لا بد ولازم انصب يقتضي رفعه لانه ترك النصب بمنصبه باجرى على ما هو عليه في الاكثر
وضمير هو راجع الى لارم النصب والضمير في عليه الى ما هو عبارة عن النصب وكونه عليه اي
على النصب الذي هو الاكثر سواء كان على الظرفية او الحالية والظاهر ان يكون في الاعلى الحالية فاحرم
اعلى هذا النصب الذي هو الاكثر واليه يتعز قوله ما اجباله واذا عرفت هذا التفصيل فماذا

يخطر ببال بعض الناظرين من ان يبنى قوله لازم النصب وبين قوله في الاكثر تدافع بين شيئين
كما لا يخفى على المتأمل فيه بادني تأمل (قوله واليه) اي الى الاعتذار المذكور ذنب في
قوله تعالى او انما قال على قراءة النصب لانه قرأ بينكم بفلم النون ايضم ولكنه فاعل سواء
كان بضم النون او بفتحها (قوله هذا الراى شريف جدا) اي كون قوله بمعنى مفعول مالم يسم فاعله
شريف جدا اما كونه شريفا فلهو وافقة كلام الله تعالى ولانه يوافق بقوله المفعول به وفيه وله قيل
كونه شريفا جدا الخلو عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع
ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اتصال (قوله وقيل الوجه) اي وجه نصب قوله معه ان يجعل قوله
المفعول معه من قبيل قولهم وقد حيل بين العير بفتح العين والنزوان بالنون والزاء المعجمة فان
المفعول مالم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع الى مصدر الفعل وهو الحيلولة لان المصدر يجوز
تدكيره وان يشبه فيكون معنى قوله المفعول معه الذي فصل فعل فما وقع موقع الفاعل هو المصدر
لامعه لا يخفى انه اذا قيل حيل الحيلولة لا بد ان تجرد الفعل عن معناه بان كان بمعنى دفع لانه
لا معنى لقوله حيل الحيلولة وانقلبت انما يقوم المصدر مقام الفاعل اذا وصف له بشي خلا يقال
ضرب ضرب بل ضرب ضرب شديد قلت لم لا يجوز ان لا يقوم مقامه بدون التوصيف المصدر الحقيقي
والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع اليه تأمل قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهلى والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب برجستن (قوله لان بين للزوم
ظرفيته) فعلى هذا المذهب لا يقوم الامر الذي هو لازم النصب مقام الفاعل فلم يكن بين في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم فاعلا معناه على قراءة النصب ولتأمل ان يقول لو قام هو مقامه
لاستحالة فيه فان الجار والمجرور مثل في الدار يقع موقعه كما قال المصنف فيما سبق وان لم يكن
فالجميع سواء مع ان في الدار اضم لازم الظرفية هو امر زائد فيه لم يكن في بين وهو كون حرف الجر
على اوله ويمكن الجواب بان معناه انه لا يقوم مقامه بحيث يقع مفعولا به ولكن يقع مقامه من
حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه فان الدار في قولنا ضرب في الدار لا يقع مقامه من حيث كونه
مفعولا به اي من حيث كونه مضر وبالمثل يقع مقامه من حيث كونه مضر وافيده وكذلك بين في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم فانه ايض لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به لعدم صحة معناه ح
وانقلبت من جوار كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحمل الاول فانه يجوز كونه مفعولا به مع
كونه مقامه فماذا وجه قلت فانه يقال له المفعول به مجازا فيكون الدار وبينكم في قولنا ضرب في
الدار وضرب بينكم مفعولا به على التجوز والالامعنى لا اصلا على الحقيقة كما لا يخفى (قوله
والضمير المجرور للموصول) اي الضمير للموصول على هذا المذهب اضم فلا يرد انه لا احتياج
اليه بل هو نكرار حيث قال آنفا والضمير المجرور راجع الى اللام (قوله كالبناء) اي البناء ونحوها

وهو المذكور بعد لفظ مع مثل جئت مع زيد فانه ايضاً ليس مفعولاً معه فعبارته احسن عما يقال مع موضع الغاء لكون المناسبة بين الواو والفاء وقد وقع الاحتراز به عن المذكور بعد غير مطلقاً سواء كان بعد مع او لفاء ولكن المناسب الى التمثيل ذكر الافعال لما مر فلا يرد ما قال مولانا عصم الاحصن ذكر مع موضع الغاء لان المقصود الاصلي هو الاحتراز به عن المذكور بعد لفظ مع وقد حصل بذلك قوله في (قوله لمصاحبة معمول فعل) واحترز ببعض كل رجل وضعته (قوله اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة) فخرج مصر وفي ضربت زيد او مصر واذا كان الواو بمعنى مع لان ذكره بعد الواو ليس لاجل مصاحبة معمول فعل اي ليس المقصود فيه ذلك بل ذكره بعد ما لاجل الحذف لانه معطوف على المفعول به اتفاقاً فيكون مفعول به لا مفعول معه فهذا كلامه لرد ما قال بعضهم من ان المفعول لابد ان يكون فاعلاً ولا ينتفع بتولنا ضربت زيداً ومصر واذا كان الواو بمعنى مع وهو ليس بمفعول معه لانه معطوف على المفعول به كما عرفت على انه يرد على قول هذا البعض نحو حسبك وزيدان، حسبك مضان ومضاف اليه لان الكاف في المعنى مفعول اذ معناه يكفيلك ثم اعلم ان قوله منكهم ر في قوله متعلق بمذكور وقع على مبدل الحكاية فاما راد هو المذكور الذي في عبارة المصنف الا ان يقع متعلق بالمذكور لانه له احتمالان احدهما ما افاد الشئ والثاني هو المذكور المعين وهو المذكور في عبارته وليس هذا الاحتمال على تقدير عبارة الشئ لانه ذكره فيكون معناه اند متعلق بمذكور من المذكورات وهو غير مقصود الا ان الشئ حمليه على الوقوع على مبدل الحكاية ولم يلتفت الى هذه اللطافة المذكورة فلا يردح ما ذكره مولانا عصم من ان في قوله متعلق بمذكور لطافة ولو قال بالمذكور لكان اللطف تم كلامه ويمكن ان يقيم او قال بالمذكور يتعين الاحتمال الحكائي لان الاحتمال الثاني يستلزم ان يكون مراد اللام الدالة بالاشارة فلا يكون ح في لفظ المذكور الاحتمالان حتى يتحقق اللطافة (قوله اي لفظاً) اشار به الى ان قوله لفظاً ومعنى خبر لكان الناقصة المقدرة لانها انما يكونان خبراً اذا كانا بمعنى المفعول والمعنوي او بمعنى اغنيا او معنويهما كما لا يخفى (قوله وافادته اياهما) اي افادة المذكور بعد الواو للمصاحبة (قوله نحو صرت وزيداً) اي في زمان واحد لان مع يدل على المقارنة الزمانية ثم اعلم اذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركتها في ذلك الفعل فلا يجوز ان يقال ضحك زيد وطلوع الشمس اي مع طلوعها ولكن جوازها بعضهم ويكون لتجويزه وجه وذلك لان المراد من الضحك اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فاعلاق الضحك على طلوع الشمس مجاز كما ان اطلاق السبر على جريان الماء مجاز (قوله او مكان واحد نحو وتركت النافذة) اي في مكان واحد قال مولانا عصم كونهما في مكان واحد يستلزم كونهما في زمان واحد ايضاً لانه لو تركت النافذة في الخميس وتركت فصيلتها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترصها وكذلك كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد

ايضاً لانه لو صار زيد في سمرقند وهو ار مصر وفي بخارى لا يقدح حـ مرت في زمان واحد فالكن
الاحسن ان يكتفى بالزمان هذا خلاص كلامه اقول انما جملوا ما قسم بين باعتبار القصد لا باعتبار انهما
قسمان متقايان لانه قد يكون التصود مشاركتة له في زمان فقد دون المكان وقد يكون المقصود
عكسه وانقلبت مع يدل على المقارنة الزمانية لا المكانية فكيف يراد منه المعية المكانية قلت
يراد منه المعية المكانية بتريضة قوله ارضعتها لانهم لو كانوا في مكانين لأثر فيهما (قولك واعلم ان
مذهب جمهور النحاة) وقبل ان العامل يدخل في الواو ولكن الاحراب يظهر فيها بعد الواو
ونقل من عبد القاصر انه منصوب بنغص الواو واعتراض عليه بان الاو اى ومائة اصل الواو
في كونها غير عاملة وانقلبت ان الواو وانما نصب لكونها بمعنى مع قلت فلا بدح ان تنصب ضيعة
في كل رجل وضيعة (قوله اى وجد) فيكون كان تامة حـ فلا يحتاج الى الخبر ويحتمل ان يكون
ناقصة بان يكون الفعل اصمالة ولغظا خبر الـ وانما الميكسب الجـ لـ قوله اغظا لا يقع خبرا
الا بالتأويل بان كان بمعنى الملقوظ او بمعنى لغظا (قوله اى ما يدل على الحدث) واتما اراد من
الفعل ما يدل على الحدث ليدخل شبه الفعل في العمل ولهذا اقال فيهم الفعل الا ولا يصح ادخاله في
الفعل المعنوي لانه لا يستنبط منه الفعل (قوله اى لم يجب العطف ولم يمنع) وانما لم يكتف
بقوله ولم يمنع لانه حـ جازان يكون العطف واجبا فلا اضاف الجزاء ففسره بلم يجب ولم يمنع
اشارة الى ان المراد من الجواز هو الامكان الخاص لا يقدح او اكتفى بدواء لم يجب لا يحتاج الى قوله
لم يمنع لان مثل ضربت زيدا وعمروا يخرج بقوله لم يجب لو حوب العطف فيه لانا نتمل العطف
اذا لم يكن واجبا جازان يكون مستغنياً ام بهذا ق قوله فالوجه ان (قوله لو حوب العطف فيه) لان
الاصل في ذلك الواو والعطف وانما يعدل منه للتنصيص على المراد وهو المصاحبة وفي المثال المذكور
لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لان النصب بالعطف الذي هو الادلة فيه اظهر وبعبارة
اخرى بان النصب بالمفعولية غير جائز لان النصب بالعطف فيه اظهر واقرى لما عرفت انما بالنصب
بالمفعولية اضعف والاقرى فهو محل الاضعف قيل فـ لا يكون معدوا في المثال المذكور مفعـ معه
مع ان كلامنا فيه فـ لا حاجة الى اخراجه بقوله لم يجب ويمكن الجواب بان الاحتراز عنه بسبب
جعل الواو في قوله وعمروا المصاحبة مع انه مفعـ به لو حوب العطف فيه لما عرفت انما ويمكن ان
يجاب ايضاً باننا لان ان الكلام ههنا من مختصا به واليه يدل ما ذكر بعد ذلك بقوله تعين العطف (قوله
لا لوجهان) قيل الجزاء عين الشرط اذا لم يجب العطف ولم يمنع فيكون العطف جائز ام جـ از
النصب ايضاً لان الكلام في المفعـ معه وهو منصوب وقيل انما يتقدم الشرط والجزاء له اريد من
الوجهين العطف ومعه مع ان المراد من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية (قوله بن يمنع
اشارته الى ان المراد من الجواز هو الامكان العام المقيّد بجانب العلم فوجود العطف ليس

بغير ريب أمكن جازا او ممكنما وبعبارة اخرى مساء كان عدمه ضروريا اولا فقال بل
 يمتنع وشار إلى ان عدم العطف ضروري ليصدق قوله تعيين النصب (قوله اي امرامندوبا) فالشر
 حمل كان على النافية اشارة الى ان المراد من الامكان هو الامكان العام المقيّد بجانب الوجود
 فعدم العطف ليس بضروري واء كان وجوده ضروريا اولا فقال لم يمتنع ليصدق قوله تعيين العطف
 (قوله بل امتنع) اشارة الى ان المراد من الجواز هو الامكان العام المقيّد بجانب العدم فوجود
 العطف ليس بضروري مساء كان عدمه ضروريا اولا فقال بل امتنع اي عدمه ضروري ليصدق
 قوله تعيين النصب (قوله بلاعادة الحار غير جاز) واعادة الجار بان يقيم مالك ولزيد وما شانك
 وشان عمر ووانما ورد مثالان لان في المثال الاول يكون الضمير مجرورا بحر فالجواب في المثالين
 مجرورين بما مضى (قوله وانما حكمناه) وانما اورد للصوق دليل المص به (قوله وما ياتاه)
 اي ما يصنع بصيغة المضارع المراد ما يماثل في صيغة الغايه لان في مال زيد وعمر ولا يصح الا صيغة
 تدل على الغيبة (قوله الحال) من حال الشيء يحول اي انقلب وانما هي هذا القسم بوالا لانها
 لا تخلو من انقلاب غالبا (قوله ما بين هيئة الفاعل والمفعول به) والهيئة بمعنى الحالة وهي ام
 من ان يكون بحسب تحققها وهي الحال المتحققة او بحسب تقدير ما فرضها وهي الحال المقدرة
 نحو قوله نعم فادخلوها خالدين فامر الله نعم المؤمنين بالدخول في الجنة حال كونهم خالدين فانه
 قدر وفرض خلودهم في وقت دخولهم والا لا يكون الخلود في وقت الدخول لان الخلود هو المكث
 الطويل وهو ممتنع في وقت الدخول ولكن يتصور القيام مثلا في وقت الضرب في قولنا ضربت
 زيد قائما فلا بد في الحال المتخلية ان يكون زمانها وزمان عاملها متعلقين دون في الحال المؤكدة
 التي تكون مقررة مضمون جملة اسمية قيل هذا التعريف لا يصدق على قائما في قولنا ضربت زيد
 قائما ابوه لان قائما بين هيئة الاب وهو ليس بفاعل ولا مفعول واجيب بان الحال ما بين هيئة
 الفاعل والمفعول به وما هو متعلق بهما قيل التعريف لا يصدق على قولنا جاء زيد والشمس طالعة
 وكذلك على وريد فاقم في قولك تيتك وزيد قايما لانها لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول بل هيئة
 الزمان واجيب باننا لانم انها لم تبين هيئة الفاعل او المفعول به لان معنى المثال الاول انه جاء زيد
 حال كونه مقارنا بطلوع الشمس ومعنى المثال الثاني انه انيتك حال كونني او حال كونك مقارنا
 بقيام زيد واجيب ايضا بان الحال في مثل قولك تيتك وزيد قائم تبين هيئة لزم الفاعل او المفعول
 اعني زمان الانيان وقد استمر في كل مهم التفسير الملزوم باللائم فكانت تبين هيئة ذاتيه لمن
 حيث ان هيئة اللازم هي هيئة الملزوم حكما قبل في هذا الجواب بعد لان قيام زيد لا يكون هيئة
 لزمان زيد الا بتاويل لان زمان اتيان زيد ليس منصفيا بالقيام بل هو متخلف بالقيام في هذا الزمان
 لا يقيم هذا التعريف صادق على الجملة الشانية في قولنا ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذ لم يجعل

الجملة المذكورة حالاً لانا نقول لابد ان يكون الحال في الاحوال المنقلبة جزء الكلام واذالم يجعلها
حالا لا يصير جزء الكلام لا يقيم التعريف صادق على مجموعها في قولك رجع زيد رجوعاً لاننا نقول
لابد ان يكون في الاحوال الموكلة اسم غير حدث فخرج رجعه عا في رجعه ما وجد الموكلة صوامع
غير حدث يكون مقرر والمضمون جملة (قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به) اي الحال ما تبين
هيئة الفاعل او المفعول من حيث انها تدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما
لا بمعنى ان الحال تدل على ان مدلوليها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحوي
احتمل بر د ان كون دلالة الحال على ان مدلوليها هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحوي
منتف وهذا الايراد خلاصة ما ذكره سولانا عصم حيث قال ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او
المفعول النحوي بل يبين ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به ثم كلامه (قوله لا من حيث هو فاعل
او مفعول) كالعالم في قوائنا جاءني زيد العالم لان زيدا فيه لولم يكن فاعلاً ايضم يمين العالم هيئة
ذات الفاعل او المفعول سواء كانت متصفة بالفاعلية او المفعولية ولا اي صفة لا تدل على هيئة
الفاعل او المفعول النحوي لان زيدا في جاءني زيد العالم بوصفه ولا بالعالمية ثم يستدل
المجئته اليه كما هو المتقرر عندهم في التركيب التقييمي بخلاف قائم في ضربت زيد قائماً بأنه
جار ان لا يكون القيام ثابتاً في غير وقت الضرب (قوله لفظاً او معنى) اشار بشئ قوله اي سماء ان
ان انه خبر لكان المقدر ويحتمل ان يكون تمييزاً عن الفاعل او المفعول (قوله باعتبار لفظ الكلام
ومنتوقه) كالتاء في ضربت زيد قائماً وكذلك زيداً وهما ملفوظان واما كونهما باعتبار لفظ الكلام
ومنتوقه فلتحقق الفعل فيه (قوله حكماً) كالضمير المستتر في تحت في الدار في نحو زيد في الدار
قائم فيكون ملفوظاً حكماً وفاعليته باعتبار لفظ الكلام وهو في الدار (قوله باعتبار معنى يغم من
فحوى الكلام) كانه على صيغة المتكلم الواحد وكذلك اثير في هذا زيد قائماً (قوله والمراد بالفاعل
او لمفعول) اي المراد بالفاعل او المفعول اللفظي او المعنوي اهم من ان يكون حقيقة او حكماً
(قوله اكونه في معنى الفاعل او المفعول) لان المفعول معه ان كان شريكاً بالفاعل في صدور الفعل
من الفاعل فهو فاعل حكدي مثل جئت وزيد راكباً وان كان شريكاً مع المفعول في وقوع الفعل عليه
فهو مفعول حكدي مثل كفك وزيد ادرهم راكباً (قوله فانه بمعنى حدثت الضرب شديداً) فيكون
الضرب مفعول به ح فالرفع المطلق يكون مفعولاً حكماً لا يقيم لم لا يجوز ان يكون المفعول
المطلق مفعولاً حكماً باعتبار وجود النصب فيه لان المفعول شريك مع المفعول المطلق في النصب
فما في هذا لا يحتاج الى قوله فانه بمعنى حدثت لاننا نقول يلزم ح ان يكون التمييز ايضم مفعولاً
حكماً بوجود النصب فيه ايضم (قوله حنيفاً) الدارسية مايل ثونك ابراهيم (قوله مصبياً) اي
دالين في الصباح (قوله فان دابر الشئ اصالة) وموعلة الجزئية اي دابر الشئ ايصله واصل التي

يكون جزؤه (قوله ولو قرئ تبين) فقرة الأصل هي تبين على صيغة المضارع المعلوم المذكر
 أو المؤنث لأن كلمة ما عبارة عن الحال واغظ الحال مؤنث وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولا
 والفاعل هو كلمة ما ويكون قوله به متعلقا بالمفعول فيكون المفعول ح مقيدا بقوله به واما ان قرأت تبين
 على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل يكون الهيئة ح فاعلا ويكون قوله به متعلقا بقوله تبين
 فيكون المفعول ح عامما متينا ولا للمفعول معه والمفعول المطلق ولقائل ان يقول هذا ايضا في ما سبق
 في بحث المفعول المطلق من ان اطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الاربعة الباقية لا يصح الا بعد
 تقييدها بالباء وفيه اومعه واللام الا ان يقر ان التقيد المذكور مخصوص بما اذا وقعت المفاعيل
 الاربعة في التراكيب وفيما نحن فيه ليس كذلك ويمكن ان يجاب ايضا بان اطلاق صيغة المفعول
 اللغوي لا يجوز في المفاعيل الاربعة ويجوز اطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها وقد اشرنا
 اليه في بحث المفعول المطلق واذا قرئ تبين على صيغة المضارع مجهول يكون الهيئة مفعول
 مالم يسم فاعله ويكون قوله به متعلقا بقوله تبين فالمفعول ح ايضا عام قيل هذا موافق لما قال
 بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه ومن المصدر بلا تاويل والجمهور رجورا لحال عنهما للتاويل
 بالفاء على المفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه وقوله من باب
 التفعّل احتراز عن قراءة تبين من باب فعل فل لا يراد به لا احتياج اليه وقوله من باب التفعّل
 ايضا احتراز عما ذكرناه (قوله مثل ضربت زيدا فاعلا) لا يقدح ان الشئ لم يأت امثال للمفعول
 اللفظي الذي كان مفعولايته حكما وكان الحال حاله لانه لا نقول انه اتى بمشالين له احدهما
 قوله تع بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وثانيهما قوله تع وان ياكل لحم اخيه ميتا (قوله مثال اللفظي
 الملفوظ حكما) هذا يكون ارد ما وقع في شرح المصنف حيث جعله مثالا للحال عن الفاعل معنى اي
 جعله مثالا للمعنوي فان فاعلية المصير المستكن في تحت في الدار باعتبار المتعلق وهو حصل او حاصل
 فحصل او حاصل واقيم في الدار مقامه وانتقل مستقرة اليه فيكون في الدار باعتبار قيامه
 مقامه فعلا معنويا ويكون المستقر فيه فاعلا معنويا نوقش عليه بان فاعل الظرف فاعل لفظي لان
 مامله مقدر في نظم الكلام والمقدر كالملفوظ فيكون فاعلية باعتبار لفظ في الكلام وهو في الدار كما
 سبق في قوله كيف جئت فيقيم في جوابه راكبا اي جئت راكبا فالعامل المقدر كالملفوظ واجاب
 بعضهم عن جانب المصنف بالفرق بين قوله زيد في الدار قائما وبين قولنا كيف جئت بان العامل في
 كليهما وان كان مقدر او لكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل وهو جئت بخلاف الاول
 فان معنى الكلام وهو زيد في الدار يتم بدون العامل لانه يصح ان يقال بالفارسية زيد ذرد ارامه
 وان لم يقل زيد حصل في الدار واكن نقدر العامل للمقاعدة المعنوية وهو طلب الظرف للمستعلق
 ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون قائما حاله عن زيد لانه وان كان مقيدا لكنه فاعل معني

لا اتحاد ؛ مع الضمير الذي هو فاعل الظرف والمحجب انه يلزم من اختلاف عامل الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو في الدار والعامل في صاحب الحال هو الا بتداء فلم يصدق قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ولقائل ان يقول في ان دابر مؤلاء مقطوع فالدار مفعول مالم يسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقطوع كما سبق ان دفع بكون زيد ايضا فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع اليه الا ان يقر ان مفعول الظرف لا يتقدم عليه عند صيدويه وان كان يتقدم عليه عند الاخفش فبناء الكلام ههنا على ذهب صيدويه فلا يلزم كونه قائما حالا من المفعول لفظا (قوله والضمير المستكن) اي الضمير المستكن في تحت في الدار ملفوظا حكما لان الضمير يكون في العامل وهو حاصل اذ حاصل ولكن حذف واقيم في الدار مقامه فالضمير انقل منه ليه فالتعلق خبر فيكون في الدار ايضا خبرا فالتعلق ما قبله حكما لان المقدر كالملفوظ فيكون الضمير فيه ملفوظا حكما (قوله بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا) بان يراد من الهاء معنى انبه ومن ذا معنى اشير وليس انبه او اشير مقدرا في نظم الكلام حتى يكون مثالا للملفوظ حكما لانا وان اشرنا الى زيد بقوله لنا هذا ولكن لا يكون الاشارة والتنبيه مقصودا بالافادة وانما يكون مقذرا اذا كانت مقصودة بالافادة لان الاشارة والتنبيه دائما الى زيد يستلزم معنى اشير وانبه الخارج عن منطوق الكلام هذا حاصل كلامه قاسم مره (قوله بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وانبه الخارج) وكلامه بل لا ضرب فهو متعلق بالنفي الذي هو مفهوم من قوله ولا شك انهما اي انهما ليسا بمقصودين بالافادة حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام وكان زيد ملفوظا حكما بل مفعوليته وقوله المعتبر صفة بالخارج ولقائل ان يقول ان مفعوليته اذا كان باعتبار معنى انبه فيكون المفعول مجموع قوله هذا زيد لا زيد فقط فزيد جزء للمفعول وهو ظم فلا ولي ترك قوله او التنبيه وغاية ما يقيم في نصحيه ان التنبيه اذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما ايضا فاذا وقع المجموع منبها عليه فيكون كل واحد منهما ايضا منبها عليه لان كل واحد منهما جزء للمجموع (قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه) والفرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال عليه وكأنه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان الا ولي ان يذكر عقب ذلك التفصيل قوله ولا تتقدم على العامل المعنوي (قوله وهو من تركيبه) بان كان مشتقلا بحروف الفعل فلا يكون مالك في نحو مالك وزيد شبه الفعل لانه ليس من تركيب ما تصنع قيل يشكل بام الفعل مثل صه مثلا لانه شبه الفعل كما قالوا مع انه ليس من تركيب امكت الا ان يقر لا تم ان يكون اسم الفعل دخلا في شبه الفعل بل هو فعل حكما فقوله وهو من تركيبه لاخراج اسم الفعل وقيل هو لاخراج الحروف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم فان الملفوظ اعم من الحقيقي والحكمي ولا يجوز ان يكون اسم الفعل دخلا في معنى الفعل كما مر فتان معنى الفعل

هو الذي يستنبط من فحوى الكلام من غير نصريح به او نقديرة وهو ايسر ذلك لان اسكت مثلا ليس
مبدأ يستنبط من انظة مدبل هو معنى صد بخلاف النداء والتمني وغيرهما وهو ظ قيل الاولى
ان يكون اسم الفعل داخل في معنى الفعل بان يقال لمعنى الفعل معنى دخل به اسم الفعل حتى
لا يخرج الحال عنه مثل ذلك زيد افاثماي خذريد قائمائم اعلم انديخري بقرله من تركيب اسم الفعل
الذي لا يمكن على انه الاني بمعنى الامر بخلاف ما كان على ان يقال بمعنى لا مكنزال بمعنى انزل
لانه من تركيبه (قوله وكهه سد دالم) بالعارضة حملا كنهه (قوله لان لتكرار دل ا) والنكرة عام
من النكرة المحضة والمخصصة فيكون المراد من التعريف الذي يقابلها هو التعريف الحقيقي فلا يرد
ما قيل ان هذا الامل لو دمع لزمكن الحال نكرة محضة شرطا للحال جريان الدليل واللازم بط
وكذا الملزوم (قوله ومو نقييد الحدث) اي نقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بالحال يحصل
بالنكرة والمراد من نقييد الحدث هو نسبته فاذا كان ذوالحال فاعلا فيكون المقصود نقييد الحدث
لصاحب الحال في صدور الفعل واذا كان مفعولا فيكون المقصود نقييد الحدث لصاحب الحال في
وقوع الفعل (قوله وان يكون صاحبها ا) اشار به الى ان قوله وصاحبها معرفة عطف على
الضمير المرفوع في قوله ان نكون اي شرط الحال ان يكون صاحبها معرفة غالبا فيكون قوله غالبا
قيدا لا شرطا لا يكون صاحبها معرفة حتى يرد ان غالبية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما
ذكره لان كون التعريف شرطا في صاحب الحال يجعل قوله وصاحبها معرفة عطف على الضمير
في شرطها يستلزم ان يكون صاحبها معرفة مطلقا لا متنازع تحقق الشروط بدون الشرط فقوله
غالبا ينافيه واليه يدل قوله اي ليس اشتراطها ان يكون ا ف قوله غالبا متعلق بمفهوم قوله
وصاحبها معرفة لا بأكثير الحال لانه واجب لا غالب اي شرط ان يتعرف صاحبها تعرفا غالبا
اي في غالب الاستعمال اوزمان غالب (قوله نكرة موصوفة) قال مجد المحشي مولانا غلب الاحسن
ان يقر نكرة مخصوصة بدل قوله موصوفة ليشمل النكرة الموصوفة والمضافة معا انتهى كلامه قال
مولانا ع لوقال مخصوصة يتناول جميع الصور لان ذوالحال في جميع الصور نكرة مخصوصة ولا يحصل
التقابل بينه وبين باقي الصور ثم كلامه وحاصله انه لو قال كذلك لم يبق المقابلة بين هذا القسم
وبين الاقسام الباقية فان قوله مفعولية وقوله او بعد الانقضاء تخصيص ايضا بالعموم والاستغراق
وكذا البواقي من الصور اقول ان المخصوص في كلام مجد المحشي بمعنى المقيد بقيد اي النكرة هي
مقيدة بقيد لانه معنى انها مخصصة اي بالعموم والاستغراق او غيرهما من وجوه التخصيص واليه
يشعر قوله اي قول مجد المحشي لوقيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصصة بالإضافة لكان
احسن فان نقييد المخصصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى وايضا لفظ المخصصة يشعر به لان
اسم مفعول من خص مفعول الخاص والتخصيص بمعنى قلة الاشتراك من خص ولهذا يقال لعبد

في قوله تع ولعلكم مومن نكرة مخصصة لانكرا مخصصة (فتره ان جعلت امرا حالا من كل امر)
 لوجوه الاستغراق المفهوم من لفظ كل فانه اذا كان حالا من المستتر في حكيم لا يكون فيه استغراق
 فلا يكون موانع فيه فيصح قوله او مغنية غناء المعرفة ثم انه امر حال عنه باعتبار قوله من
 هذا نادى الا لا معنى له والحكيم بمعنى الامر الذي فيه حكمة يعني استوار كرده شدة (قوله او بعد
 الانقضاض) حذف على قوله في حيز الاستفهام فاعترض بان لا يكون هذا الحال بعد الا في المثال
 المذكور بل بعد ما دوا الحال فكيف يصح العطف عليه واجاب عنه مجداً الخشي مولاناغب بان قوله
 الحال في قوله او مقدم عليه الحال معمول اقوا له مقدماً بانه مفعول مالم يسم فاعله ومعمول
 للنفار ايضاً وهو قوله بعد الا فانه فاعل له على سبيل التنازع والبدائية انتهى حاصل كلامه قال
 مولاناغب ان قوله بعد الا ظرف مستقر لان عامله قوله واقعة والظرف المستقر لا يعمل في الفاعل
 انتهى كلامه اقول لا يعمل الظرف في الفاعل حقيقة ولكنه يعمل فيه محلاً فان العامل فيه حقيقة
 هو عامل الظرف وهو قوله واقعة وايراد به عبارة التردد اسلم لا يقيم لانم اند ظرف مستقر بل
 ظرف لغو لان عامله مقدراي وقع بعد الا الحال فيكون الحال معمولاً للظرف في كلام المصنف وفي الحقيقة
 هو معمول للفعل المقدر فلا يكون محطوفاً على قوله في حيز الاستفهام لاننا نتول كلمة او حرف
 عطف فلا بد من المعطوف عليه وعلى تقدير ان يكون عامله مقدراً فلا معنى لحرف العطف
 قيل لا يصح مقابلة هذا لقسم بقوله او مغنية لان في هذا القسم ايضاً يكون ذوالحال نكرة مستغرقة
 لوقوعه في سياق النفي واجيب عنه بان المراد من الاستغراق في القسم الاول هو الاستغراق الذي
 لاجل نفس ذي الحال لا الاستغراق الاعم كدخلي كل امر في المثال المذكور بخلاف الاستغراق في هذا
 القسم فانه ليس لاجل نفس ذي الحال بل لاجل وقوعه في حيز النفي فان في رجل في المثال المذكور
 ليس الاستغراق في نفسه ولو سلم ان الاستغراق في القسم الاول عام لكن المقابلة بينهما باعتبار ان
 في الاول استغراقاً وفي الثاني نقضاً للنفي فانه ليس في الاول نقض له فيكونان متقابلين بحسب
 الحيثية والاعتبار واجيب ايضاً بان ذوالحال يكون بعد الا ما لان معني قوله ما جاءني رجل الا
 رايها هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات الا جاءني رجل كباقي قبل لو قال قبل الانقضاض للنفي لكان
 سالماً من التعسف المذكور واجيب بانه لو قال ذلك لوجب ان يقول قبل الا لما خلط على الحال فيطول
 الكلام فلعلمه قال ذلك رومالاختصار وانما قال نقضاً للنفي اشارة الى ان الكلام بنفي لا مثبت لان
 الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الامتناء من زاده ولا يكون في الموجب الا نادراً ولا يخفي ان
 النقض هو الذي يجوز تناقضه فلا يرد ان لا بد ان يقال نقضه او ناقضة بالتاء لكون الا حرفاً
 (قوله او مقدم) عطف على قوله نكرة (قوله المنبئ) صفة غائبية وقوله في الشر عليه خير ان قوله
 يحتاج عطف على قوله يقال وقوله ويجعل عطفاً على قوله يستأج او على وقوله يقال وانما الحال

ان يحذف الكلام من ظاهره لان الظاهر ان يكون قوله ما حذبه اسد القول يكون وقوله معرفة
 خبره الى موافقا لقوله ولا ريب ان يكون نكرة (قوله الابن) جدد الانان بالفارسية خزماة
 (قوله وكان المراد بالارسال المبعوث) فان معنى الارسل بالفارسية فرستادن فلا يصح اسناده الى
 الحمار الوحشي فيكون المراد به معنى المجازي وهو ابعد بالفارسية بر نگرستن ودرماندن
 وكذا شتن (قوله والتخلية بين المرسل الخ) اي والمراد من الارسل التخلية وعدم المزاحمة
 بين المرسل بالفتح وهو الاتن وبين الموضع الذي اراد المرسل بالفتح له فيكون هذا من قبيل
 ذكر المازوم وارادة اللازم لان التخلية لارم الارسل لان من ارسل زيد الى موضع كذا فهو
 تخلية ليدخل اليه ولك البعد لازم لارسال الحمار (قوله معتركة) اي حال كون الاتن معتركة
 اي متزاحمة والمراد مزاحمة كل واحد من الاتن الآخر (قوله ولم يزد ها) قال قدس سره في
 الحاشية الزود المنع (قوله ولم يشفق على نفس الدخال) قال قدس سره في الحاشية الاشفاق الحرف
 والنفس بالصاد المهملة والهمزة المعجمة المفتوحة من نفس الرجل نفصا اي لم يتم مرادة انتهى في
 الصراح الغرض هو اتمام نارميدهن وسيراب ناشدن شتر فقولته على نفس الدخال اي على نفس بسبب
 الدخال بل ايل قوله اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال اي بسبب الدخال فيكون اضافة
 النفس الى الدخال من قبيل اضافة المسبب الى السبب وكلمة على في قوله اي على انه بمعنى من
 (قوله ثم ترد من العطن) قوله ترد مضاعف مجبول قال قدس سره في الحاشية العطن ماحول
 الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي شتر خوا با نيون (قوله ليس شرب
 منه) اي من الحوض وكلمة ما في ماعساء امام موصولة ويراد بها الماء ولكن الظاهر ان يكون ماء بالهمزة
 والضمير المستتر في ماعساء الى البعير اي قربه والضمير البارز الى الماء (قوله ولعل المراد به) اي بالدخال
 نفس الخ يعني اي هو المراد به هو شربها وما دخلتها وعدم تمام شربها بالدخال (قوله او المعني
 الخ) بان كان نشيبتا بنقلا يرافضا وهو امثال (قوله ونحوه) اي نحو ما ذكره من المعارف حالا
 ظاهرا سواء كان تعريفة باللام والاضافة فالمعني انه لم ينف من نفس مثل عدم خوفه من نفس
 الدخال اي من نفس بسبب الدخال (قوله مثل فعلته جهداك) قوله فعلته بصيغة الخطاب الجهد
 يعني الاجتهاد اي السعي قال قدس سره في الحاشية الجهد منها بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها
 الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة فمعنى التركيب المذكور على تقدير
 كونه مصدر بالفارسية كردني تو اين كار را در حالتتي كه سعي ميكردني سعي كردني تو يا در
 حالتتي كه مكنت ميكشيدني نومشتت كشيدني تو يا در حالتتي كه طاقت مي آوردني تو طاقت
 آوردني تو (قوله الاول) اي كل واحد منها او نوعها (قوله انها مصادر) والمراد من الماء
 هو المفعول المطلق فالحال هو الفعل مع المصدر فيكون الحال جملة والجملة من حيث نهاج الجملة

تكون نكرة (قوله اي تعترك العراك) وانما قال تعترك على صيغة المذكر مع ان العراك مصدر
المجرد فمعني ان يقدر صيغة المجرّد لان المجرّد منه غير معتمّل (بينهم والمستمّل منه مؤنث
المزيد ومثل هذا كثير بينهم) (قوله وينفرد وحده) يجوز ان يكون الوجد والوحدة مصدر وحده
يحد كالوحد والوحدة لوحد يعد وانما لم يقل يحد وحده لان مشهور بخلاف ينفرد فهو مفعول
مطلق مغاير للمفعل فله (قوله اي انفراد) اي ينفرد انفراد (قوله وقمت جالاً) الظاهر ان يقام حوالا
لاحدا هذا ما ذكره مولانا نعم الا ان يقال الحال اسم جنس لانه مصدر يقع على القليل والكثير
(قوله ومجتهدا) فمعني قوله فعلته جهلك جهلك دي توان كار را در حالت بودنت سعي
كسند يا مشقت كسند يا طاقت آرند (قوله في التقدير نكرة) بان يكون الالف واللام في
العراك للمعهد الذهني او زائدة فيكون نكرة كما في قوله ولقد امر على اللثيم يسلمني وكذا
الاضافة في كلا التركيبين المعهد الذهني وانما قال ان الصورة في هذه الاسماء وان كانت معرفة
لتحقق الالف واللام فيها لكنها نكرة بحسب المعنى كما ان حسن الوجه كك لانه مضاف بالاضافة
للفظية وهي للتخفيف لا للتعريف والتخصيص ولهذا يقع صفة النكرة في قولهم مررت برجل
حسن الوجه (قوله فان كان صاحبها نكرة) والحال مفرد اذ لو كانت جملة وجب الواو لا لتقديم
(قوله نكرة موصولة) انما اورد ما لدفع ما يقال ان صاحب الحال اذا كان نكرة مخصصة بوصف او
باضافة وبسبب نفي او نحو ذلك لا يجب تقديمها فاجاب بان المراد من النكرة هو النكرة المحضة
ثم قوله لم يكن فيهم شايبة تخصيص بما سوى التقديم لدفع ما يقال ليس ذوالحال نكرة موصولة
لوجود التخصيص فيه بسبب تقديم الحال عليه (قوله ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة
مثل جاءني رجل وزيد راكبين) وكذلك ضربت زيد ارجلا راكبين ومعناه انه على
تقديم اعتبار ذلك التقييد وهو قوله لم يكن الحال الخ لا يرد مثل هذين التركيبين وورد لان صاحب
الحال في مثل هذين التركيبين نكرة موصولة لان المراد من النكرة المخصصة هو ان لا يكون مخصصة
فلا يكون النكرة في مثلها مخصصة قال مولانا نعم لا يحتاج الى هذا القيد لان صاحب الحال فيهما
مركب من المعرفة والنكرة والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة ايضا لانها قسمان
من الاسم وهو قسم من الكلمة وهي مفردة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك فلا حاجة
الي زيادة القيد اقول المركب منهما وان لم يكن مفردة حقيقة ولكنه مفرد حكما لانه
يعبر عنهما بمفرد فانهما مفرد لتمام دلالة جزء لفظه على جزء معناه وهو المنفرد المراد في
تعريف الكلمة ويمكن ان اجاب بوجه اخر بان يقال ليس ههنا تقييد بل هو بيان مراد وحاصل
المعنى الا ان قوله موصولة اي عند نوح ابناء لانها قيد بلا ريب (قوله اي في المعنى مبتدأ
واخير) فيكون ذوالحال موضع المبتدأ فاذا كان نكرة يجب تقديمها عليه كقوله ثم استسما

على المسند وفيه بحث بانه لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ بحجج كون المبتدأ نكرة بل
 يجب ذلك اذا كان الخبر ظرفا فيجب ان يكون الحال ظرفا فاحتل يجب تقديم الحال عليه مع انها
 ليست بذarf قال مولانا مصل لا يقال ان يكون في الحال معنى ظرفية فيجب تقديمها عليه لان
 تقديمه ح ك تقديم الخبر الزarf لان الحال لو كان ظرفا انما يكون ظرف زمان فيلزم ان
 يكون الاخبار من الحيشية التي هي ذوالحال عن الزarf الزمانه بان يكون ظرف الزمان
 محمولا عليه على الحيشية مع ان الاخبار عن الحيشية بظرف الزمان غير جائز عندهم فلا يصح
 ان يقال زيد يوم او زيد زمانه لان معنى قائما اذا كان حالا هو في حال القيام اي في وقته
 وزمانه مع ان الزمان غير محمول عليه انتهى كلامه اقول يصح الجواب المذكور بان يقال
 ان الزمان لا يكون محمولا على الحيشية بحمل هو هو بخلاف ما اذا كان الحمل بالاشتقاق
 لانه يصح ان يقال زيد في اليوم او في الزمان او غيرهما فلم لا يجوز ان يكون مبنى الجواب
 المذكور على ذلك ثم اقول يمكن الجواب عن اصل الشبهة بوجه اخر بانه يجب تقديمها
 عليه لاشتراك الدليل الذي ذكره الشئ في تقديم الخبر على المبتدأ وهو ان من قال في الدار
 ينتظر المخطب انه يذكر بعد شئ يصح ان يحكم عليه بكونه في الدار بان يكون في الدار محكوما
 به وما يذكر بعده محكوما عليه لان الزarf لا يكون الاخبار فلا يكون مبتدأ فيكون محكوما
 به لا محكوما عليه فيكون الانتظار ثابتا بخلاف ما اذا قيل قائم فانه لا ينتظر المخطب الى
 ان يذكر بعده شئ يصح ان يحكم عليه بالقيام بان كان القائم محكوما به لان القيام ليس بظرف
 فلا يكون نصا في كونه خبرا لانه يحتل ان يكون مبتدأ فلا يشبه الانتظار فكذا الحال
 اي في ايظام مثل الخبر الزarf لانه اذا قيل قائما ينتظر المخطب الى ان يذكر بعده شئ يصح
 ان يحكم عليه بالقيام لان قائما ايض نص في كونه حالا لوجود معنى الزarfية فيه فلا يصح ان يقع
 كالحال ولقائل ان يقول فيه نظر لان قائما جاز ان يقع ذا الحال منصوب مثل ضربت قائما
 شاعرا اي ضربت من له القيام حال كون من له القيام شاعرا فلا يكون ح نصا في كونه محكوما به
 اللهم الا ان يقال ان هذا التركيب مصنوع غير مستعمل في كلامهم فان قائما لم يقع مفعولا بل في
 تركيب من التركيب المستعملة بينهم (قوله ولئلا يلتبس بالصفة ا) قيل هذا الدليل لو صح
 لوجب تقديم الحال عليه اذا كان نكرة مخصصة ايض لتحقيق الالتباس ح ايض اذا كان ذوالحال نكرة
 مخصصة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله له غالبا في قوله و صاحبها معرفة
 غالبا وقد يكون نكرة مخصصة كما سمعي انتهى (قوله و بما عدم زيد و ما كعدمه و فاعلم)
 اي في كل تركيب فيه حال يشيئين و كان العامل فيهما واحدا او مخرجا ايض فان العامل
 فيهما هو التشبيهي الذي يعهم من الكاف فليحدهما فان غير متعديين فيكون في الحقيقة

حدث واحد تعلق احدهما بالمشبه به الذي هو مدرور وقامدا يكون جالا عنه فاذا قيل زيد
 كعمر وقائما وقامدا يلتبس ان قائدا مثلا اما صفة ازيد والعمر ولانه لا يعمل ان قائما مثلا
 حال من زيد او عمر وفلا بد ان يكون حال الشيء ذلك الذي لدفع الالتباس وان لزم
 التقدم على العامل الضعيف وكك قولنا زيد يوم الجمعة يوم السبت اي في المقابلة وانقلت
 العامل في الحال في مثل زيد قائما كعمر وقامدا هو متعلق الجار والمجرور وهو ثبت وثابت اي
 زيد قائما ثبت كعمر وقامدا فيكون عاملا مقدر فلا حاجة الى قوله فيماعداه مثل زيد قائما
 كعمر وقامدا قلت المقصود من التركيب المذكور هو اعلام ان قيام زيد مثل قعود عمر فالمناسب
 ان يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف اي قيام يشبه قعوده فما قيل في جوابه
 من انه لما احتمل ان يكون العامل في الحال هو المبنى المستنبط من الكاف فلذا قل فيماعداه مثل
 زيد قائما كعمر وقامدا مما ليس بشيء لانه لا يجدي نفعا كما لا يخفى على المتأمل (قوله
 على العامل المعنوي) ولكن نقدية على العامل اللفظي جائز الا مانع كتصدير الحال بالواو
 مراعات اصل الواو وهو العطف وكك لا يتقدم على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل
 المهدر به صدر الكلام ولا على المصدر باللام الموصول ولا على الفعل التفضيل فيما عدا هذا
 بسرا اظيب منه رطبا فهو من قبل زيد قائما كعمر وقامدا كذا قيل (قوله وان ماصو) اي قد
 عرفت ان مادواه (قوله خارج عنه) اي عن العامل المعنوي ودخل في العامل اللفظي وهو الفعل
 او شبهه (قوله فعلي هذا) اي على تقدير معرفة مفهوم العامل المعنوي (قوله اتفاقا) قال
 مولانا عصم ان الاتفاق لا يفهم من عبارة المصنف وكذا الاختلاف في العامل الطرف فمن اين
 اخذوا الشا فلا ولي ان يقع الحال لا يتقدم على العامل المعنوي املا اي في جميع المواد
 بخلاف العامل الطرف ثم خلاص كلامه اقول قوله في جميع المواد ايض مما لا يفهم من عبارته
 فمن اين اخذوا ان اخذوا من الخارج فالشأن ايض اخذوا من الخارج لا يتم ان المشي المذكور
 اخذ قوله اصلا من قول المصنف لانه كسلب الكلبي اي شيء من افراد الحال لا يتقدم اه وقد يصح
 حمل اصلا على السلب الكلبي كما فعله الشافعي فيما سبق لاننا نقول الحمل عبارة عن سلب الكلبي
 الكلبي من ماذاهو ايض ليس الا من الخارج واعلم ان افراد قوله الخلاف الطرف تقريري على هذا
 الاجتهاد لان الكلام في تقدير الحال وعدم تقديرها على العامل المعنوي من العامل الطرف لفظي
 وايض على هذا الاحتمال قوله بخلاف الطرف حال عن قوله على العامل المعنوي وعلى الاحتمال
 الثاني حال من الضمير في قوله لا يتقدم ويحتمل ان يكون اعتراضية مبتدأة لمبتدأ اي
 وهو متلبس بخلاف الطرف (قوله زيد قائما في الدار) فان ذا الحال الحمل الضميم في قوله في الدار
 (قوله ويحتمل ان يكون معناه) اي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الطرف سواء

كان حالاً اولاً فانه يتقدم على العامل المعنوي فح لا يرد ما قيل بقي وهو احتمال اخر لم يتعرض
 اليه وهو انه بخلاف ما ذكرنا كان الحال شرطاً فانه يتقدم على العامل المعنوي (قوله لان
 الظرف يتقدم) اي المعمول الذي هو الظرف يتقدم على عامله المعنوي حيث يتسع فيه مالا يتسع في
 غيره لكثرة دوره في الكلام قال مولانا عدم ان الظرف كما يتقدم على العامل المعنوي كذا لك
 يتقدم على العامل اللفظي اي العامل الفعل فلا وجه للتخصيص انتهى خلاصه كلامه اقول ان
 تخصيص المعمول الظرفي بالتقدم لاجل الحال لان فيه امان معنى الظرفية فحكم المعمول الظرف ح
 يخالف حكم الحال كما ذكره (قوله هذا اذا لم يكن) اي ما ذكر من الاحتمالين على تقدير ان
 لا يكون الظرف داخل في العامل المعنوي ولقائل ان يقول ان الظرف اذا لم يكن داخل في
 العامل المعنوي ايضاً لا يصح الاحتمال الثاني لان المراد من العامل المعنوي في قوله الا ان يتقدم
 الظرف على العامل المعنوي مواعيد من العامل الظرف كذا قالوا فيكون الظرف ح داخل فيه فتاذه
 قيل ان الظرف لا يكون داخل في العامل المعنوي ودخوله فيه ايضاً وهو تناقض والجواب ان القول
 بان الظرف لا يكون داخل في العامل المعنوي انما هو على طريقة المصنوع والحكم بانه داخل فيه
 على طريقة القوم بان يرد من العامل المعنوي هو الاعم فلا تناقض (قوله فالمراد هو الاحتمال
 الثاني لا غير) وهو الاحتمال الاول وذلك لانه اذا كان داخل فيه فلما قال لا يتقدم الحال عليه
 العامل المعنوي فلا معنى ح لقوله بخلاف الظرف بل هو تناقض فلا بد ح ان يستثنى ويقال الا
 في الظرف اي الا في هذا النوع من العامل المعنوي فان المتعارف بينهم في مثل هذا الموضع هو
 الاستثناء بالا وان صح قوله بخلاف الظرف ايضاً في نفس الامر لكنه ليس بمتعارف لانه لا يجمع بين
 المقوم بخلاف زيد بل يقال الا زيد كما لا يخفى فيعلم منه ان الاحتمال الاول غير مراد (قوله سواء
 كان مجروراً بالاضافة) قيل يشكك هذا بقولنا يتحرك ما شاء زيد وبقولنا تتبع حنيفاً ملته ابراهيم
 حنيفاً والجواب عن المادة الاولى بان عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة اذا لم
 يكن المضاف جزء المضاف اليه وعن المادة الثانية بان عدم تقدمه عليه فيمالح يجوز حذف المضاف
 واقامة المضاف اليه مقامه (قوله جاء ثمي مجرد عن التياتب بزيادة) فلا يجوز هذا
 التركيب المتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالاضافة ولقائل ان يقول ان مجرد ادخال من الضاربة
 لادن زيد ولا يجوز اضافتها اليه بيانية الا ان يقال انها مصدر باعتبار معنى الضرب كالكافية
 والعافية فانه ما صدران باعتبار معنى الكف والعنف فعلى هذا يكون الاضافة معنوية لكون
 المضاف غير صفة معنى فالمضاف مع المضاف اليه كشيء واحد فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف
 اليه فان كونهما في حكم شيء واحد في الاضافة اللفظية ممنوع ولهذا قال الشم والاضافة
 اللفظية في حكم الانفصال فلا يرد انه لم يورد التركيب بدون التاء (قوله لان الحال تابع وفتح

(١) لانها صفة والصفة تابعة لموصو فها قيل في الموضع يلزم مدام صحة قولنا ر كبا جاءني زيد
لعدم جواز تقدم الفاعل على الفعل فكذلك انابته وفروته مع انه يصح واجيب بان الفاعل من حيث
انه مكلف اية يكون عمله قبل الفعل وان كان كونه قبل الفعل ممتنعاً بسبب العارفين وهو
الالتباس بالمبتدأ (قوله للعلمة المذكورة) بان المجرور لا يتقدم على الجار فكذلك (ان كانه من
تمام الفعل) اي من اجزاء كدما ان الهدرة في اجلسه والراء في فرحة من اجزائه (قوله فالمجرور
بحسب الحقيقة) اي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجروراً بخلاف المجرور بالاضافة
فانه مجرور حقيقة وانما اورد قوله ولعل الفرق الخ لتصحيح قوله على الاصح لانه اذا لم يكن
المجرور بحرف الجر مجروراً بحسب الحقيقة فيصح قوله ان الحال لا يتقدم على ذي الحال المجرور
لعدم تحققه ووجوده (قوله حالاً من الناس) لانه الناس فيصح الاستدلال ولكن التاء للمبالغة
كالكافية وللشافعية لا للتأنيث فلا ينافي كونها حالاً من الناس اذا كان كافة حالاً من الناس فيكون
ح بمعنى المانع بخلاف ما اذا كان حالاً من الناس فانه ح بمعنى الجميع قيل على تقدير كونه
حالا من الناس يكون المعنى ما ارسلناه الاحال كونك مانعاً للناس عن المناعي مع انه عليه
الصلوة والسلام للاوامراض واجيب بان المحصر اضافي بان المراد من منعهم عن المناعي هو عدم
الامر الى المناعي كما اذا كان حالاً من الناس ايضاً يكون المحصر اضافياً لانه عليه الصلوة والسلام
مبعوث اليه الشقلين بان المراد من ارساله الى جميع الناس هو عدم ارساله الى بعض الناس وفيه
بحسب بان الحال يكون قيداً للمعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارمال مع ان الكف عند الارمال
ويجيب بان كافة حال متدرة ففرض كفه اي منعه عليه الصلوة والسلام في وقت الارمال (قوله
يجعلها مصدر) اي مفعولاً مطلقاً بمعنى الكف كالكاذبة والنافية بمعنى الكذب والعفة فيكون
المعنى يكف كفاً والجملة حال قال بعض الشارحين ان كافة مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو
مصدر فيكون كافة مفعولاً له تقدير ما ارسلناك الا مانع الناس ثم كلامه اقول شرط حذف اللام من
المفعول لغير متحقق معنا كما لا يخفى فكيف يجوز حذفه في الآية (قوله وانك تكلف وتعرف)
اما كون الاول نكلاً فلان دخول تاء المبالغة على اسم الفاعل غير ظاهر على ان بعضهم صرحوا
ان تاء المبالغة لا تدخل الا على ما هو على وزن فعال او فعول او مفعال والامثلة بالنافية و
الشافعية غير مدية لانه يحتمل تقدير موصوف موند كالنافية وغير ما ذكره مولانا صاحب واما الثاني
فلانه يستلزم التقدير في الآية وما الثالث فلان دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم قوله
ونكلفوا في نواويل الجامد بالمشق) قال مجيد المحشي مولانا صاحب نقلنا من الرضي ان الحال الموطئة
من جملة الحال التي هي جامدة وبمعناها لا ياتيها الى التاويل بالاشتقاق والحال الموطئة هي التي
يكون الجامد فيها توطئة للمعانيات ان فرادها نزلنا قراناً عربياً بقوله قراناً اسم جامد ومعناه

ظاهر الكنه توطية للحال الذي هي مزي وهو مشتق اي حال كونه فربيا ولا يحتاج الى ان يقال
 كونه قرانا عربيا وكما في قولنا رايت زيدا رجلا بهيا فرجلا جامدا وقع حالا ظاهر الكنه توطية للحال وهو
 بهيا من البهاء بالفارسية خوش روي اي حال كونه بهيا ولا يحتاج الى ان يقال كونه رجلا بهيا
 قال مولانا عصم والظاهر ان يكون الحال الموطية من جملة الاحوال المترادفة ويكون على من صلب
 من جوز ان يكون الحال جامدا بلاتا ويله بالمشتق فيكون قرانا عربيا حالا بعد حال انتهى كلامه
 اقول لابد ان يدل الحال على الهيئة والصفة فلا يصح ان يكون رجلا في المثال المذكور حالا بدون
 تاويله بالصفة فان من قال بحامدية الحال قال بكونها دالة على الصفة وكذلك قرانا حال
 باعتبار الصفة وهي العربية والقرآن علم كالفرقان فلا يدل على القرانية كما لا يدل زيد على
 الزيدية وتدخل الالف واللام في صلم الجنس دون علم الشخص (قوله لان المقص من الحال بيان
 الهيئة) قال مولانا عصم فيه ان المقص من النعت ايض بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المص فيه
 ان يكون مشتقا او جامدا او يكون وضعه لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايض كذلك اذ
 لا اعتداد بماد دل على الهيئة وليس لغرض من وضع الحال هو الهيئة انتهى كلامه اقول لما كان
 من الامور البينة ان وضع الحال مطلقا مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى اي لغرض
 الدلالة على المعنى الواقع في ذي الحال عموما اي في جميع الاحتمالات لان تعريف الحال يدل
 عليه فلهذا لم يشترط فيه ذلك لان الشرط المذكور في النعت انما يكون باعتبار قوله عموما
 وخصوصا لا باعتبار كونه مشتقا او غيره ولا باعتبار ان يكون وضعه لغرض المعنى اما الاول فظ
 واما الثاني فلان النعت تابع يدل على معنى في متبوعه فيكون وضعه لغرض المعنى في متبوعه
 قطعاً (قوله مثل هذا بسر اطيب منه رطباً) واعلم ان من في قوله منه من التفضيل والضمير في
 منه راجع الى المشار اليه بهذا وقوله بسر احوال عنه باعتبار انه مغفل وقوله رطباً حال من
 الضمير في منه باعتبار انه مفضل عليه فيكون بسر احوال رطباً جميعاً حالين من شيء واحد باعتبارين
 مختلفين وهما المفضل والمفضل عليه فانه فضل واثبت الرتبة على التمر البسر من التمر
 الرطب واليه اشار الشم بعد خطوط (قوله ولا حاجة الى ان ياول البسر بالمبسر) ولا يخفى ان
 من ياول البسر بالمبسر والرطب بالمربط فعنده لا معنى لقوله هذا بسر اطيب منه رطباً لان
 الرطب صفة التمر وكذلك البسر صفة له بخلاف المبسر والمربط فانهما صفتان للنخل فلا معنى ح
 لقولنا هذا مبسر اطيب منه رطباً والدليل على كون المبسر والمربط صفة للنخل قوله من ابسر
 النخل اذا اراد ان يقال قوله هذا راجع الى النخل لا الى التمر فتزداد من ارتكاب مسامحة
 اي هذا النخل حال يكون تمرته بسر اطيب منه حال يكون تمرته رطباً وعند عدم ارتكاب هذه
 المسامحة لا معنى له كما لا يخفى وان قلت لم لا يجوز ان يكون المبسر والمربط بالفارسية ترش

هونك : وشيرين شونك : نه ترش سازند : وشيرين سازند : فع يصح ان يقيم هذا مبهر الطيب منه
مرطبا قلت قوله ابهر في قوله بسر الخبل ال دل على انه بالمعنى الثاني لا الاول لانه متع
تأمل (قوله وبقدم بسر اعلى اسم التفضيل ا) دفع سوال تقريره ان العامل الذي هو اسم
التفضيل ضعيف العدل فلم قدم معموله وهو سر اعليه واجاب بقوله اذا تعلق بشيء واحد
وهو ذو الحال وهو مشار اليه بهذا حالان ا فلدفع الالتباس قدم سر اعلى ا طيب لانه لو قيل
هذا ا طيب منه بسر ا طيبا يلزم الالتباس لانه لا يعلم ان الحال من المفضل هو سر ا او طيبا وقد
قالوا ان قوله اذا تعلق بشيء واحد حالان يلزم ان يلي كلمتهما متعلقه مثل مامر من قوله
زيد قائما كعمر وقاعد فلا يرد عليه بحث بان هذا ليس مثله لان الكاف في قوله كعمر متصل
بخلاف منه في المثال المذكور فيمكن دفع الالتباس بان يقيم هذا ا طيب بسر منه ا طيبا لان رطبا
حال من الضمير في منه وهو مفضل عليه فقال والبصرية تعلقة بالمشار اليه بهذا ا فلهذا القول الى
قوله الابعاد ا ضمارة في ا طيب اشارة الى البحث المذكور بان بسر ا حال من المشار اليه من حيث
انه مفضل وهذا الحيثية اي حيثية المفضلية انما يكون معتبره في المشار اليه الابعاد ا مارة في ا طيب
لانه لا يصير مفضلا عند عدم امتداد ا طيب اليه فيكون المفضل بحسب المعنى هو الضمير في ا طيب
فاذا كان كك فلما ورد بسر ا بعد ا طيب ا يضم يحصل المفضلية والالتباس يضم كما عرفت تنصبله في
تقرير البحث وقوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة ا جواب عن البحث المذكور بان الضمير في ا طيب
بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه في كون الحال بعده بلا فاصلة اي كما لو وقع بسر ا
بعد ا طيب لم يقع فاصلة بينه وبين ذي الحال كك حين وقوع بسر ا قبل ا طيب فاندفع به ما قيل من
ان الضمير في ا طيب واسم الاشارة يكون قبله فكيف يقوم المظهر مقامه ثم المراد من الضمير
في قوله لكنه لما كان الضمير ا هو الضمير المستتر فح لا يرد انه اذا كان الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم فلا بد ان يكون رطبا يضم يلي قوله هذا لان ذا الحال في منه يضم ضمير لانه بارز لا
مستتر (قوله متعلقه) وهو ذو الحال (قوله ومع هذا) اي قال الشم الرضي مع ان الضمير في ا طيب
كالعدم لو قيل زيد احسن قائما من فاعدا فلا ادري باسا وان لم يكن مثل هذا التركيب مسموعا
من العرب فع يصح ان يقيم هذا ا طيب بسر منه رطبا (قوله وهذا ليس بصحيح) اي كايمة لانه
اشير الى التمر في حال رطوبته وقيل اشير اليه حال كونه بسا ا طيب منه رطبا يصح لان البحر
كما يكون حالة البصرية كلب يكون حالة الحلاوة واما لو اشير اليه بال يبوسته لا يصح لعدم
حال البصرية في التمر اليه فلا يبعد الاشارة ح اليه قيل لم لا يجوز ان يكون قوله بسر ا
حالا مقدرة بان يفرض البصرية في وقت اليبوسة كخالد بن في قوله تع فادخلوها خالدين
فان معنى الخلود هو المكث الطويل فلا ينصور الخلود في وقت الدخول فيكون قوله خالدين

حالة متارة بان فرض الحلو في وقت الدخول كما عبق في صدر المبحث (قوله فلا يتقيد ا)
ومبناه على ان زمان الحال وزمان العامل المنسوب بذى الحال لابد ان يكونا متعديين وعلى
تقدير ان يكون المشار اليه التمر اليابس يكون الاتحاد منتف (قوله ولانه لا يصح ا) اي يكون
اسم الاشارة عاملا فيه لينص بصحيح كلية لانه لا يصح اعماله فيه حيث وقع ا فاذا كان كك فلا بد
ان يكون العامل فيه هو اطيب لا اشير وفي معنى النسخ ولانه يصح بدون حرف النفي وح معناه
انه يصح اعمال اطيب في حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه بان كان اسما جامدا
كالتمر فلا بد ان يكون العامل هو اطيب وعلى ما عرفت من اعتبار قيد الكلية بعد قوله ولانه
لا يصح ا لا يرد ما قيل لم لا يجوز ان يكون المراد ان اسم الاشارة عامل فيه في تركيب يكون
اسم الاشارة عاملا والا فلا قال مولانا هم ان لا ننم ان يكون التركيب المذكور وهو تارة نخلي
بسر اة صحيحا بل هو مصنوع ولا يخفى ان التركيب المذكور اذا كان على وفق قاعدة النحو فالقول
بانه مصنوع غير معتول والا فلا بد من بيان عدم الموافقة (قوله لدلالة على الهيئة)
اقول النقض على المعرفة والجمال الانشائية بان الدليل لوصح لزوم صحة وقوع المعرفة والجمال
الانشائية حالا والا لزم بط فاللزوم مثله ليس بشئ لان الجملة الانشائية خارجة بقوله خبرية
كما ذكره من ان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وخروج المعرفة بقوله كالمفردات لانها من تنمة
الدليل فالمراد منها هو الاحوال المفردة وهي لا يكون الانكارة فح لا يحتاج الى ان يحاب عنه
بتحريك الدليل بان يقد لدلالة على الهيئة كالمفردات وكونها نكرة كالمفردات الواقعة حالا
وصحة الحكم بها على شئ (قوله خبرية محتملة ا) قيل تعرض بذكر الخبرية هيما ولم يتعرض
بذكر ما في بحث الخبر ايضا ولم يقل والخبر قد يكون جملة خبرية لان المراد من الجملة عنالت
ايضم الجملة الخبرية ولهذا يكون الحال جملة خبرية لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال ويجب
بان مهنا ليس شئ يشعر الى خبرية الجملة فلذا تعرض بها مهنا واما في تعريفه فيكون شئ يشعر بها
وهو العنوان حيث قال والخبر قد يكون جملة (قوله واجرائها عليه) اي اثبات الحال عليه
ا (قوله لقوة الاسمية في الاستقلال) وهذا الدليل لوصح لزوم ان يكون الخبر ايضا بالواو
والضمير معا او بالواو وحده ما مع انه ليس كذلك بل العائد فيها هو الضمير او الالف واللام او وضع
المظهر موضع المضمرة وكان مفسر المبتدأ والجواب بالفرق بينهما بان الخبر عمدة في الكلام
بخلاف الحال فانها فضلة فيه وتوجه الفعل الى العمدة على وجه الكمال فلا يحتاج فيها الى
الرابعة القوية غاية القوة بخلاف توجه الفعل الى الفضلة فالمناسب ان يكون في الفضلة
رابطة قوية في الواصلاتها رابطة في الواصلات امر ثم معنى قوله لقوة الاسمية في الاستقلال انها
مستقلة في الاستقلال على وجه الكمال بخلاف الجملة الفعلية فانها ليست كمال فيه لا يقر

ان الجملة الاسمية اذا وقعت في محل من الاعراب بان وقعت حالا او خبرا او صلة كما يقتضي
الارتباط بما قبلها اي بما هو خارج منها كجملة الفعلية اذا وقعت في محل من الاعراب يقتضي
الارتباط بما قبلها فكون الجملة الاسمية كاملة في الاستقلال دون الجملة الفعلية مما لا بد له
من دليل لانا نقول بينهما فرق بان الجملة الفعلية تستدعي الارتباط بما قبلها بحسب وضعها
لانهما تقتضي ارتباطها بالفاعل وهو خارج عنها مثل زيد قام كما سبق في تعريف الفاعل بخلاف
الجملة الاسمية فانها لا تستدعي الارتباط بالامر الخارج بحسب الوضع بل هي انما تستدعي
الارتباط به اذا وقعت في محل من الاعراب فانها في نفسها مستقلة لا تستدعي الارتباط به اصلا
(قوله لانهما يدل على الربط في اول الامر) لا يقدح في هذا الوصف يلزم ان يكون الالف واللام ايض
رابط لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في صدر الكلام كالواو ولانا نقول بينها فرق بان الواو في
الاصل للجمع مع السابق فيكون الواو مستدعية للنظر الى السابق بخلاف الالف واللام (قوله
هو الحق لاشك فيه) فقوله لاشك فيه حال من الحق اي ذي الحال لاشك فيه فهو حال مؤكدة
لانه يؤكد الاول والعائد الضمير في قوله فيه والعامل في الحال ثبت او ثابت اي ثبت حقيقته او
حقيقته ثابت لاشك في ذلك فيدكد في زيد قائم حقا (قوله لشدة الاتصال بينهما) فانهما في حكم الكلمة
الواحدة فلا يجوز دخول الواو التي للانفصال بينهما (قوله فلان دل على الربط في او ان
الامر) مع انك قد عرفت ان الربط في الجملة الاسمية ناسب ان تكون في غاية القوة قليل قد يكون
الجملة الاسمية خالية عن الربط مثل خرجت زيد على الباب فان قولنا زيد على الباب حال
مع عدم الربط فيه لا يقدح لانم كونه حالا لانه لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به لانا نقول هو يبين
هيئة الفاعل لان معناه خرجت والحال ان في وقت خروج زيد على الباب والجواب ان كون
الجملة الاسمية خالية عن الربط قليل فلذا لم يجز الحكم عليه (قوله لمشايبته لفظا ومعنى)
اما لفظا فاما معنى فلو قوع اسم الفاعل موقعه لانه بمعنى خارج ويمكن ان يقدح هذا الدليل
لوصف يلزم ان يكون الربط هو وحده في الماضي المثبت ايهن للمشابهة المذكورة واللازم بط
فالملزوم مثله نامل (قوله لعدم قوة استقلالها كاسمية) فيكفي فيه ادنى ربط والظاهر ان يقول
في الدليل لعدم قوة استقلالها ولعدم مشابقتها لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
لانه اذا كان لها مشابهة بكامل مضارع المثبت فمع كون الربط فيها زائداً يحد ما نامل (قوله
ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي) لانه اذا كان منفيما لم يجب فيه قد ظاهراً لا مقدره لعدم احتياجه
اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي فيشمل زمان العامل بحكم الاستصحاب كما
ذكره بعد خطوط وقيل منع دخول قد عليه لان النفي صدر من غير ان يكون له
اعتراض على المصنوع او اجابوا عنه ايهن ولكنه بعيد عن التحقيق فلهذا ادفعه الشافعي ضمن تحقيق كلامه

اما تقرب الامتزان فبوجهين احدهما ان الحال في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل او المفعول
 به لا ما يبين الحال الذي هو متوسط بين الماضي والمستقبل و هو الحال بمعنى زمان الكلام
 للمنافاة بينهما والثاني ان لفظ قد انما تقرب الماضي الى حال التكلم والمتصور مقاربة
 زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لازمان التكلم ومنشأ العطف اشتراك لفظ الحال واما تقرير
 الجواب فبان الحال المبين للهيئة يارز مهارمان الحال بمعنى التكلم استعمالا وان لم يلزم تعريفا
 بك ليل ان الحال المبين للهيئة يكون في جواب كيف الموضوع للسؤال عن الحال لانه اذا قيل
 ضربت زيد افسأل بانه كيف حاله حين الضرب فيجزم في جوابه قد قام او قد ركب فع لفظه اذا
 قربت زمان الماضي الى زمان الحال بمعنى التكلم فلا بد ان يقرب زمانه الى زمان الحال بالمعنى
 النحوي ايض وفيه نظر لانه يصح اذا كان تحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم وليس كذلك وقد قيل
 لا بد من لفظ قد في الماضي المثبت الواقع خالالا لان عاملها قد يكون مقر الزمان التكلم فاشتراط في
 المثبت الواقع حالا من لفظ قد لتعرف زمان الحال الاصطلاحى لزمان العامل فاشتراط فيماء ايض
 طرد الباب (قوله قد المقربة زمان الماضى الى الحال) اعلم ان قد يقرب زمان الماضى الى الحال
 بمعنى زمان التكلم لا الحال بمعنى النعمى كما ذكره قدس مرة فلا يشبهه لك (قوله لغة) اي كونها
 متروكة زمان الماضى الى الحال بمعنى زمان التكلم انما يكون بحسب اللغة اي الحقيقة (قوله
 ليدل بها) اي ليدل الماضى المثبت الواقع حالا بسبب لفظ قد على قرب زمان الحال الاصطلاحى
 الى زمان صدور الفعل من ذى الحال انما هو ذى الحال فاعلا وعلى قرب زمانه الى زمان وقوع
 الفعل من ذى الحال ان كان مفعولا (قوله تجزأ) اي هذه الدلالة الحاصلة بسبب دخول قد عليه
 انما يكون على صييل التحوز اي لفظ قد تدل على هذا المعنى بسبب المحاز لا الحقيقة لانها
 بحسب الحقيقة يقرب زمان الماضى الى الحال بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحى (قوله لان
 المتبادر) اي لا بد من دخوله قد عليه لان المتبادر اذا قيل جاء زيد وقد ركب فالمتبادر
 ان يكون مضي الحال بالنسبة الى العامل بان كان ركوبه مقدا على المجيئة لابان كان ركوبه
 معها او كان متأخرا عنها مع ان زمان الحال الاصطلاحى لابد من ان يكون متحدا مع زمان عامل
 الحال اي زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه فلذلك لابد من دخول قد تحتل
 يقرب زمان الحال النحوى الى زمان عاملها اي يقارنه حكما لا المقارنة الحقيقية (قوله جاؤكم
 حصرت صدورهم) يعني امثله ان جماعه برأى قتال ثمانيان راد رحا لقي كه تنك يوم
 دلهامى ان قوم (قوله فانهما لا يجوز ان حذف قد) اي لا بد من عندهما من لفظ قد ف لا يكون جملة
 حصرت صدورهم حذوفهم لانه لا بد من لفظ قد لفظا عندهما وهي منفية فيها (قوله صفه
 موصوف محذوف ومو الحال) فالحال ح موقوله قوما ومواسم جامدا فلا يحتاج الى لفظ قد فيكون

قوله قد ما عند الجمهور حالا موطئة لانه توأمت لهالية قوله حضرت صدورهم والحال الموطئة هي التي لا يصلح ان يقع حالا في نفسها لانها جامدة لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفصيله (قوله جملة دعائية) ولا يكون لها مثل من الارباب اي جاؤكم للقتال حضرت اي يعني تلك باد دلوي اي ان قوم فقوله حضرت صدورهم مثل قولهم رحمة الله وهو الله تعالى قوله وانما لم يشترط ذلك اي دخول قد في النفي لامتنع من معني النفي بلا امر هو يقطع النفي فاذا كان النفي مستهدرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي لزمان الفعل مثل جاء زيد وماركتب فلا يحتاج الى دخول قدح (قوله ويجوز حذف العامل في الحال) ولم يقل حذف الفعل لان المتبادر هو حذف الفعل وشبهه كما هو الشايع مع ان المقصود بجواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه و مثال الثالث انسان مؤمنا اي هذا انسان مؤمنا (قوله او المتبقي له) يعني مهيا سازند خود را از بر اي مفر قال مولانا عصم والمتراد بسر راشدا مهيا يا الراشد بنفسه مهما امكن اهتدي اذ لم يكن الا شديدا ون الهداية فلا يرد ان الرشاد فزع الهداية فينبغي تقديم مهيا تم كلامه (قوله او حال بعده حال) اي سر راشدا اي سر مهيا فيكون من الاحوال المترادفة ويحتمل ان يكون ان يكون حالا من الضمير الذي في راشدا فع يكون من الاحوال المتداخلة وهي التي يكون حالا من الامر الذي هو جزء من الحال الاول فاذا كان من الاحوال المتداخلة لا يكون مانعا فيه لان عامله وهو راشدا المذكور (قوله يحسب الانسان) فان القرينة فيه ايض مقاليد وهي السؤال معناه بالفارسية اياكم ان مي برنداد ميان جميع وقتي جمع نميكم استخوانهاي ايشان را آري جمع ميكنم مادرحالتي كه قادريم برايكنه بران كنيم انكشتماي ايشان را (قوله في بعض الاحوال) اي في بعض افراد الاحوال الموكدة لا في جميعها وذلك لان الحال الموكدة نوعان احدهما ما يكون مقررة لمضمون جملة فعلية والثاني ما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية والما يجب حذفه في الثاني لا الاول (قوله مطلقا) اي سواء كان عاملها جائزا الحذف او واجب الحذف لان الحال الموكدة التي هي مقررة لمضمون جملة فعلية يجوز حذف عاملها وان لم يجب حذفه فايراد قوله مطلقا لئلا يتوهم ان هذا التعريف للحال الموكدة التي يجب حذف عاملها وانما يجب حذف العامل في الموكدة دون غيرها لان في الابدوة ما يشعر بالعطف واذا كان لها اشعار بالعطف فيدل على ان المتكلم العطف لا مستلزامها اياه والمتكلم اثبت المبرر في قوله زيد ابوك عطوف فالزيد واثبات الزم لشي موجب لاثبات اللازم فيدل زيد ابوك عطوف فاعلى اثبات العطف لزيمه فاستغني عن العامل الذي هو افعله واثبته (قوله غالبا) اي الحال الموكدة لا يختل بها اي غالبا المتواد وكثيرا ما فينتقل منه على صبيلا النادرة (قوله مادام موجودا) اي مادام صاحبها موجودا والحال الموكدة نوعان

الاول منهما لا ينتقل عن صاحبها اصلا والثاني ينتقل عنه على سبيل القلة وقوله وهي التي لا ينتقل عن صاحبها مادام موجودا غالبا يشمل كلا نوعيهما لان ما لا ينتقل عن صاحبها اصلا يصدق عليه انه لا ينتقل عن صاحبها غالبا (قوله بخلاف المنقلبة) فانها ينتقل عن صاحبها غالبا كالمركوب في جاني زيد راكبا فان زيد لا يكون راكبا غالبا في المتعارف (قوله والمنقلبة فيد للعامل) ومخصص له بخلاف الموكدة فانها موكدة للعامل لا قيداً. مصاله فما قيل ان الحال مطلقاً قيد للعامل ليس بصحيح الا ان يريد انها قيد لها بحسب العبارة والصورة ولقابل ان يتول ان التاكيد املفظي او معنوي وهو ليس من التاكيد اللفظي كزيد زيد ولا من التاكيد المعنوي لانه في الفاظ مخصوصة وجوابه يظهر من الحاشية التي ذكرها في قوله اي شرط وجوب حذف عاملها (قوله اي احقه) بفتح الهزة او بضمها وعلى الاول من الثلاثي المحرد وعلى الثاني من الثلاثي المزيد وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكلما قيل في هذا التقدير نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت لالاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان للاحمال فالاولى ان يتم نقله بغيره يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر وهو ابوك الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا وهذا الاعتراض من الشرح الرضي وقد دفعه الشرح بقوله ايجي نحققت ابوته ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبتته (قوله من حقت الامر) هذا على تقدير كونه بفتح الهزة (قوله او من احقت الامر) وهذا على تقدير ان يكون بضمها (قوله او بمعني اتمته) بتشديد التاء وهو صيغة الماضي المتكلم المعلوم من باب الافعال عطف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق بصيغة المزيد معنيان ودما للتحقق والاثبات ولاحق بصيغة المتجرده معنى واحد وهو التحقق ثم لما بين المعنى اللغوي لهذا راد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخرى هو الالاب من حيث انه اب لاذنه اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك (قوله او اثبتتها لك عطوفا) عطف على قوله تحققت ابوته لك اي معني قوله زيد ابوك عطوفا اما تحققت ابوته لك واما اثبتتها لك فقوله كك عبارة عن قوله لك وصرت معها على يتبين (قوله ان يقدر يحكي عطوفا) بالفارسية زند كاني ميكنند زيد در حالتي كه مهر بانسبت يعني نأزنده اسم مهر بانسي ميكنند (قوله اي شرط وجوب حذف) اعلم ان بعضهم قال الحال الموكدة تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وقال بعضهم هي مقررة لمضمون جملة اسمية وفعلية جميعا والمصم مال الى المذهب الاول وهذا قال الشرح في بعض الاحوال وهو اني كان مقرر المضمون جملة اسمية ولما مال الى الاول فاول قوله وشرطها بقوله اي شرط وجوب حذف عاملها لشرط الحال الموكدة مطلقاً فيكون هذا الشرط شرطاً للحال الموكدة التي عاملها

محذوف على سبيل الوجوب وإنما يجب حذف عاملها لأن الائب يشعر بالعطف وبإثبات العطف له استغنى عن التصريح بالعامل الذي هو اثبتته وإحققه وإثبتت فهذه الحال من المفعول أو من الفاعل وهو الضمير في اثبتت وبعبارة أخرى وإنما يجب ذلك الحذف لأن في الابوة ما يشعر بالعطف وإذا كان لها شعار به فيدل على إثبات المتكلم العطف لامتياز ما ياء ومتكلم اثبتت الملزوم في زيد ابوك مطوفاً لزيد وإثبات الملزوم لشئ موجب لإثبات اللازم فيدل زيد ابوك مطوفاً على إثبات العطف لزيد فاستغنى عن العامل (قوله مضمون جملة) وإما أراد به مضمون جملة هو مضمون الجملة فحصل معنى زيد ابوك هو العطفية كما يكون المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قوله ومنها ما وقع مضمون جملة ويجي مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة فيكون معنى ضرب زيد هو ضرب زيد بالأضافة (قوله أنا أرسلناك للناس رسولاً) فإن قوله رسولاً يوكد بعض أجزائها وهو أرسل لا كلمتها وهو أرسل الله نعم لأن كون الشخص رسولاً لا يطلب إلا مجرد الأرسال لا إرسال الله نعم قال مولانا معصم هذا أي تأكيد بعض أجزائها إنما يصح إذا كان المراد من الرسول في قوله رسولاً معناه اللغوي فيتناول الرسول ما إذا كان المرسل فيه واجباً ونسباً وأما إذا كان المراد منه معناه الاصطلاحي فيكون قوله رسولاً مقرر المضمون الجملة كلها فإن كون الشخص رسولاً بالمعنى الاصطلاحي يطلب إرسال الله تع أقول ينبغي أن يراد من قوله رسولاً معناه اللغوي والال لم يرتبط قوله رسولاً إلى ما قبله بلا تجريد عن بعض معناه وهو بعثه الله تع لآلته بمعنى إرسال الله تع وهو إرسالناك بعينه فلم يبق ح إلا المعنى اللغوي للرسول لأن عمل الرسول بالمعنى اللغوي لا يكون إلا في تبليغ حكم وكلام إلى الناس ويمكن أن يقيم أن الاعتراض المذكور على تقدير أن لا يكون المراد من الرسول معناه اللغوي ولا بعد في أرجاع كلام الفاضل المذكور إلى ذلك (قوله من فاعل شهد) أي شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط أي بالدل يعني إلهي مبدعاً لله تع أنه نبيست خد أي مكرهه وشهادت مبدعاً ملكة برهمنين نبيست خد أي مكرهه تع ونيز شهادت صاحبان علم برهمنين امرد رحالتي كه الله تع است بعدل وراحتي فيكون شهادة الله تع مادية قذفاً وقوله قائماً بالقسط يوكد لها فيكون من الأحوال المؤكدة (قوله ولا بد معنا من قيد آخر) قال مولانا معصم لا احتياج إلى هذا القيد لأن المتبادر من المضمون في قوله مضمون جملة اسمية هو المضمون الذي مخصوص بالجملة الاسمية بأن لم يكن مضمون جملة فعلية فمع يندفع الاشكال لأن مضمون الجملة في قوله الله شاهد لا يكون مخصوصاً بالجملة الاسمية بل يوجد في الجملة الفعلية أيضاً مثل شهد الله لأن مضمون الله شاهد شهادته وهو مضمون شهد الله أيضم أقول دعوى المتبادر مما في حيز المنع كذا لا ينبغي على من يرجع إلى وجدانه على أنه راجع إلى المناقشة في المثال وهي ليست من داب المناظرة ثم

قال الفاضل المذكور لم لا يجوز ان يكون عامل الحال في الآية مقدرا اي الله فاعلموا ان الله تعالى
 بالقسط اقول يلزم فيه استدراك لوجود العامل فيها وهو شاهد فان شبه الفعل مامل قوي كما
 قالوا ثم مناقشة الفاضل المذكور فيه بانهم لما حذفوا العامل في بعض افراد الحال الموكدة التي
 هي مقررة لمضمون جملة اسمية فلم لا يجوز ان يحذفوا في بعض افرادها الاخرى لا طراد الباب
 وان كان في بعض افرادها الاخرى امر يصلح ان يكون عاملا مالا يلتفت اليه (قوله التمييز) مبتدأ
 وخبره محذوف وعلى المعكس وعلى الاول تقديره من المنهوبات او من الملحقات التمييز وعلى
 الثاني تقديره هذا ابيان التمييز وهو مصدر بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى ان هذا الاسم يميز
 مراد المتكلم من غير مراده او بمعنى المميز باسم المفعول بمعنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من
 سائر الاجناس التي يرفع الابهام فيكون المميز بالفتح بخلاف الايهال اي المميز به (قوله اي
 الاسم الذي يرفع الابهام) واحترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع
 الابهام الوصفي من فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبي شيى حسن زيد وكك ينتقض
 بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام مع انه ليس بتمييز عند البصريين
 للتعريف المبانع من كونه تدبير بل هو شبه بالمفعول كما اذا كره مولانا عصم ولو اريد بالاسم
 هو الاسم النكرة فلا يزد ذلك (قوله فان المبدال منه في حكم التنحية) اي الترك وقال بعض
 المحشين في هذا الموضع كلاما طويلا لا طائل تحته اصلا وخلاصة كلامه ان المراد امان كل مبدال
 منه في حكم التنحية فهو م لان صاحب الكشف قال قوله تع صراط الذين انعمت عليهم بديل
 من قوله الصراط المستقيم مع ان المبدال منه ليس في حكم التنحية بل هو المقصم بالنسبة اصالته والمراد
 ان بعض المبدال منه في حكم التنحية فهو مسلم لكن الدليل غير تام انتهى خلاصة كلامنا اقول المراد
 هو الاول فان المقصم بالنسبة هو البديل في الآية لا المبدال منه واليه اشار القاضي البيضاوي
 فالمراد من قوله ان المبدال منه في حكم التنحية هو انه في حكمها من حيث القصد لا من حيث العبارة
 واللام لا يقي ان المبدال منه في بدل الكل ايضا مقصود بالنسبة لانه قصد نسبة الفاعل اليه ايضا
 لانا نقول انهم لم يريدوا ان المتبوع ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
 اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت
 بالثاني تتم له اي للاول توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت
 بالاول توطية ومبالغة في الاسناد اي في اسناد الفعل الى الثاني فالثاني بدل وحيث يكون التوضيح
 الحاصل بالاول مقصود اتبعه والمقصود اصالته هو الاسناد الى الثاني بعد التوطية هكذا افاده
 الشافعي بعد البديل فتظهر مما ذكرنا ان ذكر اصالته في كلام المحشي المذكور صحيح لانها قيد
 النسبة بخلاف اصليا في ما ذكرنا فانه قيد المبدال عند فلا تغفل عنه (قوله بل مورك مبهم وايراد

معين) أي المقصود من ذكر البديل هو ترك مبهمة ما يراد معين فلا يرد أن التترك امر معنوي وليس
البديل هذا الامر المعنوي ثم المراد من الابهام والمعين ما يشمل المجهول والمنفصل فلا يرد ما قيل أن
هذا إنما يصح في بدل الكل ولكنه لا يصح في بدل الاشتغال مثل ما سلب زيد ثوبه لأن فيه تفصيلاً
بعد الإجمال لا ترك مبهمة ما يراد معين فيخرج بقوله يرفع الابهام مثل أعجبنى شيء حسن رجل لأن
قيمة ترك مبهمة ما يراد معين وتفاضل أن يقول ينتقض التعريف بنحو زيد حسن الوجه لصدق على
الوجه مع أنه ليس بتميز كما ذكره في بحث المجزورات حيث قال الوجه فهو بمنزلة التميز والجواب
بأن المراد من كلمة ما هو الاسم المنصوب بقريضة أن التميز قسم منه ليس بشيء لأن التميز قلما
يكون غير منصوب أيما ولكن هذا التميز من المنصوبات حكم على الأغلب فأعطى الأكثر حكم
الكل فعلى الكل من المنصوبات تجوز كما ذكره الشم فيما سيأتي في قوله المنصوب بلا التي لنفي
الجنس لا ترى أن المجزورة في نحو خاتم فضة تميز فالجواب عنه بأنه خارج بقوله المستقر لعدم الابهام
في الموضوع له الحسن بل الابهام فيه من حيث أنه صفة لزيد وبأنه خارج بقوله من ذات لأنه يرفع
الابهام من حسن زيد وهو وصف ثم اعلم أن المراد من الاحتراز عن البديل هو الاحتراز عن بعض
أقسامه كما في جأني أخوك زيد لأن الاحتراز أما بمعنى يرهز كرددن أو بمعنى الإخراج على
القولين وكلمتهما يستدعي الدخول بوجه ما من الوجوه والأصل في الاحتراز أن يكون كلك فاذا
عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يحتراز من هو في قولنا ضربت زيد أعدم الابهام فيه
بوجه ما من ودوه الابهام ولا يرد أيضاً أن التعليل بقوله فإن البديل منه في حكم التسمية أو غير
صحيح لأنه تعليل للاحتراز عن بعض أنواع البديل لأن كلاً ما أعدم صدق قوله بل هو ترك مبهمة
ما يراد معين على قولنا جأني زيد عمر ولأن فيه ترك معين ما يراد معين آخر لا ترك مبهمة ما يراد
معين ثم اعلم أنهم احترازوا بالاحتراز عن البديل مما ليس له وجه للذكر أحكام التوابع فيما بعد
فالبديل مستغن عن الحكم أقول ذكر الشيء فيما بعد لا ينافي الاحتراز عنه بقيه فان
الاكتفاء بذكر ما بعد جائز لا واجب وهذا لا ينافي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره كما
قال الشم في بحث الفاعل اسند إليه الفعل بالأصلية بقريضة ذكر التوابع فيما بعد فيكون
قوله بالأصلية احتراز من توابع الفاعل ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقريضة ذكره ما فيما
بعد ثم اعلم أنهم قالوا أراد الاسم من كلمة ما ليخرج قتلتي في قولنا فعلت أي قتلتي فإن قتلتي
يرفع الابهام من فعلت لكنه ليس باسم أقول قتلتي بدل من فعلت فهو خارج عما يخرج منه البديل
فلا ولي أن يقال أن المراد الاسم من كلمة ما لأن الكلام في بدل فيه أهم النكرة فان التميز عند البصريين
لا يكون إلا نكرة (قوله أي الثابت الراعي في المعنى) أي الثابت المراد الذي هو يكون
في المعنى الموضوع له من حيث أنه موضوع له فان جارية لا يرفع الابهام عن موضوع له العين

من نقيض انه موضوع له بل يرفع الابهام عنه باعتبار تعدد الموضوع له فلا بد ان قيد الحيشية
 مما لا طائل تحته لان التعريف يتم بدون (قوله فان المستقر وانسان اه) ولفاء للتعليل فهو
 صلة لصحة تفسير المستقر بما فسر به وانما فسر به له دفع كلام الرضي بان مثل رأيت عيننا جارية
 لا يخرج بالمستقر لان مفهومه هو الثابت المطلق من ان يكون في المعنى الموضوع له اولاً فاذا كان
 المراد من الثابت هو الثابت المطلق لم يخرج جارية في نحور رأيت عيننا جارية فم ايراد المستقر
 لغوي التعريف فعلى ما ذكره الشم يخرج جارية عنه لان العين في الاصل لم يوضع معها بل حصل
 الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى الخطاب ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بان الثابت قد يقم في مقابلة
 المعدوم وقد يقم في مقابلة الحادث الطاري والمراد هنا هو الثاني فم يخرج جارية في رابت عينا
 جارية كما لا يخفى (قوله لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي) هذا اذا تعدد العمل
 بالاطلاق والتعدد ههنا لانه لو كان على اطلاقه يكون ذكراً مستقر لغواً كما لا يخفى وقيل قوله
 المستقر مستدرك لان جارية في نحور رأيت عيننا جارية يخرج بقاء الابهام لان الفرد الكامل للابهام
 هو الابهام الوضعي واجيب عنه ان لا نام ان ما ينصرف الى الكامل في الابهام هو الوضعي بل
 الكامل هو غاية الابهام ونهايته سواء كانت بحسب الوضع او لا ولقائل ان يقول ان المطلق انما يكون
 منصرفاً الى الكامل اذا كان المراد من المطلق الفرد المنتشر ههنا ليس كذلك لان المراد من الثابت
 دون نوع الثابت سواء كان بحسب الوضع او لا فكيف يراد منه الفرد الكامل الا ان يقم هذا حكم على
 الاغلب والاكثر (قوله واحترز به عن نحور رأيت عيننا جارية) اي جارية فيه قيل الكلام في
 المعمولات الاصلية وقوله جارية عن المعمولات الطبيعية لانها صفة لقوله عينا وهي من التوابع
 وحكمها بعد ذلك والجواب عنه بان هذا مناقشة في المثال لانه حاز ان يقع القرينة على
 وجه كانت من المعمولات الاصلية كما اذا قيل رأيت في الحمام اسداً فان الاسد يرفع الابهام
 من الحمام فانه جاز ان يكون في الحمام اسداً او اسداً وغيرهما فالاسد قرينة على ان المراد
 هو الرجل الشجاع فان الاسد لم يرفع الابهام عن موضوع له الحمام لعدم الابهام فيه بل الابهام
 فيه انما نشأ في الاستعمال كما في رأيت عينا جارية (قوله عن اوصاف المسمات) اي عن صفات
 الاسماء والمراد ههنا اسماً الاشارة بهذا في هذا الرجل (قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
 الكلبي) اي لا ابهام في المفهوم الكلبي من حيث انه مفهوم كلي وانما كان فيه ابهام من
 حيث الذات وكله ليس في جزئياته ابهام من حيث انها جزئيات وان كان فيهما ابهام من
 حيث الوصف فليس فيهما ابهام من حيث انها موضوع لهما والمفهوم الكلبي هو كل مفرد مذكر
 محسوس وكونه موضوعاً لمفهوم كلي منه صواب المتقدمين واليه ذهب العلامة التفتنازاني وقوله
 بشرط استعماله في الجزئيات بمعنى انه لا يستعمل في المفهوم الكلبي اصلاً وقوله او لكل جزئي

منه بمعنى انه يكون موضوعا لكل واحد واحد من الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي لانه يمتنع
 وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي لانها تغير متناهية ويقم له الوضع العام والموضوع
 له الخاص وهو من صلب المتأخرين (قوله من تعدد الموضوع له) عند المتأخرين اذ عند المستعمل
 فيه عند المتقدمين لان عندهم يستعمل في الجزئيات ولا يكون موضوعا لها فيكون النشر من
 غير ترتيب اللف فانه اذا قيل هذا الم يفهم منه انه اراد المتكلم هذا المستعمل فيه اذ ذلك فاذا
 وصف هذا بالرجل المرف باللام فمع يرفع الابهام الناشي عن تعدد الموضوع له او من تعدد المستعمل
 فيه فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له بل
 من حيث تعدد وتعدد المستعمل فيه قيل عدم الابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
 تقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة وموئذ لان رجلا في حبلا رجلا تميز عن اسم الاشارة
 وهو ذاك يشكك بقولنا نعم رجلا ورثه رجلا فان رجلا تميز من الضمير في نعم والضمير في ربه
 مع انه لا يكون الابهام فيه لما ذكره بعينه في اوصاف المبهمات كما بين في موضعه واجيب عن
 الاول بان هذا مبني على ارادة المبهم من اسماء الاشارة نذكر معارف ذامع حب في المبهم بحيث
 صار موضوعا له فكانها موضوعة لهم فمع يكون رفع الابهام عن الموضوع له وهذا الجواب بعينه
 جواب عن الاشكال الثاني ويمكن ان يتم لانم ان يكون رجلا تميز عن اسم الاشارة بل هو تميز
 من نسبة حب اليها واجيب عن الثاني بان المرجع للضمير في نعم مثلا قد يكون مقدا ما لفظ
 وقد يكون مقدا معنى وقد يكون مقدا حكما وهما يكون المرجع للضمير وهو رجلا في نعم
 رجلا مقدا حكما وهو الموضوع له للضمير في نعم فمع يرفع الابهام عن الموضوع له وانما قلنا ان المرجع
 ههنا مقدا حكما لان رجلا في المثال المذكور لا يكون تميزا الا على هذا التقدير فانه اذا كان
مقدا ما لفظا او معنى لا يكون رجلا تميز عنه كما لا يخفى (قوله فان اكلوا احدا من ابي حفص وعمره) لا
يقيم المقص بيان ازالة الابهام من ابي حفص فقط فلا بد ان يكرر ابا حفص موضوع لشخص معين
 بدون ذكر عمره وانه موضوع له لاننا نقول انما جمعهما في ذلك تنبيها على ان يكون عمره ثابت بيان
 له على نقله يكون كل واحد منهما موضوعا للشخص واحد (قوله عن ذات) اي ذات الموضوع له اي
 ذات جنسه اعم من ان يكون تلك الذات فرد الموضوع له او لا واليه يشعر قوله الامن حية
 ذاته اي جنسه فلا يردح ما قيل ان اللفظ من الذات هو الفرد مع ان التمييز قد يرفع الابهام من
 غير فرد الموضوع له ايضا كما في رطل زيتا مثلا لان الابهام في ما يوزن بالرطل وهو ليس فرد الرطل
 بل مفرد له فظاير في ما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا هم من ان زيتا في رطل زيتا يرفع الابهام
 المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للموزن وهذا الاشكال لم يوجد
 الى الآن انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقره اوضع له الرطل وهو اعم موزونه وليه

الموضوع له مراد أتم كلامه ثم قال الناضل المذكور ان فاز ما في الله ذرة فارساتميز مع انه يرفع
الابهام عن الوصف وهو در المص فان الغرض من وضع المشتق هو المعنى تم كلامه ويمكن ان يقيم
في دفعه ان المضاف والمضاف اليه في حكم شيى واحد فالصفة ثابتة للموصوف فكانه تميز من
زيد (قوله واحترربه عن النعت والحال) وكلك من القهقري في نهو رجع زيد القهقري لانه لا
يرفع الابهام عن الذات وهي زيد بل يرفع الابهام عن الرجوع الذي هو الانتقال الى الموضوع الذي
ابتداء الذهاب منه وهو مبنية الذات قيل هذا القيد لا يخرج الحال والصفة مطلقا كما في جاءني
رجل ظريف او راكبا لان الرجل ذات مبهمه بحسب الوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال
فكل واحد من الصفة والحال تميز فرد من افراد اخر ولو اجيب عنه بان المعتبر في الفرق بينهما
اي بين الصفة والحال وبين التميز بان وضع الصفة والحال لبيان الوصف ووضع التميز لبيان
الذات فالمقصد في المثال المذكور رفع الابهام عن الوصف ورفع الابهام عن الذات غير مقص منه فهو
مما ليس في سماجته خفاء فالجواب عنه بان ما مية الرجل معلومة والابهام فيها والابهام في الافراد
فالموضوع للرجل هو ما مية وهي المليون الناطق الذي كرا ليقم ح يخرج نهو خاتم فضة او حديدية
لان مادية الخاتم معلومة والابهام في الافراد فيلزم ان لا يكون فضة تميزا واللازم بط كما قال
المص ومن غير مقدار نحو خاتم حديد او الخفض اكثر لانا نقول بينهما فرق بين وذلك لان في
جاءني رجل ظريف يكون ما مية الرجل معلومة والابهام في الافراد من حيث وصف الظرافة او
الركوبية او غيرهما وما مية الخاتم غير معلومة من حيث انها من جنس الفضة والحديد او غيرهما
وقد عرفت ان المراد من رفع الابهام عن الذات هو من ذات الجنس (قوله وتحقيق ذلك) اي
تحقيق ان التمييز يرفع الابهام عن الذات والحال والنعت يرفعان الابهام عن الوصف (قوله
اي عن جنسه) وفسر الذات به لان في ذات الرطل ليس ابهام لان ذات الرطل نصف المن وهو
معلوم وانما الابهام فيما يوزن بالرهل بانه من جنس العسل او الخل او الزيت او غيرهما (قوله
انه من جنس العسل او الخس او غيرهما) من الزيت والزبد وغيرهما وكون زيتا تميزا في رطل
زيتا بهذا الاعتبار (قوله فيقم رطل بغدادي) في الصفة ويقم في الحال عندي رطل بغداديا
ولقائل ان يقول ان ما يرفع الابهام عن الوصف يخرج بقوله المستقر ولا يحتاج الى اخراجه
بقوله عن ذات وبيان ذلك ان الرطل موضوع لنصف المن والموضوع له معني معين متميز
مما هو اقل من النصف وعما هو اكثر منه لكن نصف المن متفاوت باعتبار الامكنة فان لنصف
المن في بغداد مقدار معين وفي مكة مقدار كلك فلا يكون في الموضوع له الرطل ابهام لكن
الابهام نشأ في الاعمال باعتبار تعدد الموضوع له فح لا فرق بينه وبين قوله رايت عينا
جارية فيكون قولنا رطل بغدادي او رطل بغداديا خارجا بقوله المستقر لا بقوله عن ذات

فقله من ذات اشارة الى تقسيم التمييز بان التمييز قسما الاول ما يرفع الابهام من ذات
مذكورة والثاني من ذات مقدرة كما ان قوله من زمان او مكان في المفعول فيه اشارة الى
ذلك ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بانه قد اخرج النعت بقوله المستقر كما خرجت جارية في رايت
مينا جارية ثم اخرج النعت بقوله من ذات اخرج المخرج وهو غير جائز الجواب ان اخرج
جارية في رايت مينا جارية بقوله المستقر ليس من حيث انها صفة بل من حيث انها قرينة
للفظ المشترك وان كانت صفة له ايضاً والحاصل ان الرطل موضوع لنصف المن فالموضوع له
معني معين متميز عما هو اقل من النصف وعما هو اكثر منه ولا ابهام فيه لان نصف المن
وان كان متفاديا باعتبار الامكنة لكن الرطل موضوع لنصف المن مطلقا سواء كان بفدا ديا او
مكيا او غيرهما فمما يكون الابهام في الموضوع له لكن لا في ذاته وجنسه بل في وصفه بخلاف رايت
مينا جارية فانه امس فيه ابهام في الموضوع له فظهر الفرق بينهما فرقا واضحا (قوله والامن
حيث وصفه) عطف على قوله الامن حيث ذاته وهذا بالحقيقة راجع الى الوزن بخلاف الاول
وهو الابهام من حيث الذات فانه في الحقيقة راجع الى الموضوع (قوله قيل زيتا) او عملا او خلا
او غيرهما (قوله لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا اي هما لا يرفعان الابهام عن الذات
(قوله ونفسا يرفع الابهام عن ذلك التمييز المقدار فيه) واعتراض بان هذا لا يصح في بعض
الاقسام المقدرة مثل كفى زيد رجلا فان الرجل لا يرفع الابهام عن الشيء المنسوب الى زيد
لان الشيء المنسوب الى زيد يمتنع ان يكون نفس زيد والجواب منه على ما حقق الشيخ
الرضي بان الذات المقدرة نوعان احدهما ان يكون مضافا الى ما انتصب منه اذا صح اضافة
التمييز اليه وقولنا طاب زيد نفسا وعلمنا من هذا القبيل وثانيهما ما لا يكون مضافا اليه اذا
لم يصح اضافة التمييز اليه كقولنا كفى زيد رجلا او شهيدا ^{فكذلك} نقول قيمه كفى شيء زيد
على ان يكون زيد بدلا من شيء او عطف بيان له وابعد ^{عن} على ما حققه المحقق الشريف
قدس سره بان الذات المقدرة في كفى زيد رجلا او شهيدا ايضا مضاف الى ما انتصب منه لانك
اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ما هو ام رجوليته او شهادته واذا قلت
رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته فيكون الشيء المقدار وهو المضاف مضافا
ولا يخفى انه اذا قيل كفى شيء زيد وجعل زيد بدلا من الشيء او عطف بيان له فم لا يكون في كلام
التقديريين في شيء ابهام حتى يزول عن زيد ابهامه اما على التقدير الاول فلما ذكر الشئ
من ان البديل ليس يرفع الابهام عن الشيء بل هو ترك مبهم وايراد معين او اما على الثاني فلما
ذكر الشئ ايضاً من انه ليس في ابو حفص ابهام بل فيه خفاء وعمر يزول خفاءه واذا عرفت هذا فما
قيل اقول ان ابدل زيد عن الشيء ركنا جعله عطف بيان له يزول ابهامه فاي حاجة الى

اسمى من جملة ما لا يعني وهو الغام ثم ان قولهم فتأمل وقولهم قافهم اشارة الى دقة الكلام وصعوبته بخلاف قولهم تأمل بدون الغاء لانه اشارة الى ضعف الكلام كما قالوا فما يكون من جملة ما لا يعني كيف يكون فيه دقة ولو سلم كون الابهام فيه لكن المقصود الابهام الذي يزيل رجلا وشهيدا فان معناه ان الكافية من زيد ما اذا قيل رجلا وشهيدا فيكون المعنى كفى رجوليته او شهادته واعتراض بان طاب زيد كلام تام لا يحتاج الى التقدير واجابوا عنه بان المراد من المذكورة في قوله مذكورة او مقدرة هو ان يكون الذات مذكورة في نظم الكلام اهم من ان تكون ملفوظة او مقدرة وبان المراد من المقدرة هو ان لا يكون الذات مذكورة في نظم الكلام بل يفهم بان من فحوى الكلام اي يفهم لما حين ان يقصد المعنى من التركيب وفيما نحن فيه كذلك كما لا يخفى وبهذا الجواب مقتضاها قال بعض المتأخرين من ان كون طاب زيد نفسا في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لا يقتضي تقدير لفظ شيء فيه الا ترى ان الحيوان انسان في قوة قولنا بعض الحيوان انسان مع انه لم يقل احد الى تقدير البعض في قولنا الحيوان انسان وبعبارة اخرى بان هذا الوضع ائتم ان يكون لفظ البعض مقدر في القضايا المهمة مع انه لم يقل به احد وجه السقوط قد ظهر من الجواب المذكور ظهورا بينا ويمكن في دفعه ان يتم ان عدم هذا الاقتضاء لا ينافي تقديره فيه فان عدم الاقتضاء والاستلزام يجمع بتقديره وعدم تقديره معا (قوله يرفعه عن مفرد) جعل كلمة عن صلة المرفع ويحتمل ان يكون كلمة عن للتعليل فتح لا يحتاج الى تقدير قوله يرفعه اي القسم الاول من التمييز ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة لاجل مفرد بان يكون المفرد علة لرفع الابهام كالرغل في قولنا رطل زيتا ويحتمل ان يكون بمعنى بعد اي القدم الاول من التمييز ما يرفع الابهام بعد مفرد كزيتا في رطل زيتا كما في قوله تع طبقا عن طبق اي بعد طبق (قوله ويعنى به ما يماثل الجملة) وهذا المجموع اي المعاني الثلاثة من حيث المجموع معني مجازي للمفرد لا يدل على المفرد ما يقابل هذه الثلاثة فكانه اراد معني مجازيا بقريضة المتابلة والمعنى الحقيقي للمفرد اربعة احدها ان يكون مقابلا للمركب كالمفرد في تعريف الكلمة وثانيها ما يقابل المثني والمجموع كالمفرد في قوله المفرد المنصرف وثالثها ما يقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد ورابعها ما يقابل المضاف وقيل هذا التقابل يشعر بان يقول اللهم ويعني به ما يقابل النسبة في الجملة والنسبة في ما يشابه الجملة والنسبة في الاضافة موضع قوله ويعني به ما يقابل ان المفرد متايل بالنسبة في هذه الثلاثة فالتقابلة تقتضي ان يراد من قوله ويعني به ما يقابل الجملة ان ما يقابل النسبة في جملة او شبهها واضافة (قوله والمضاف) اعتراض بان قوله على التمرة مثالا زيدا مثال للقسم الاول من التمييز مع ان زيدا يرفع الابهام عن المضاف وهو المثل المضاف الى التمييز والجواب انه لا شك ان المراد من المفرد هو المفرد من حيث انه مفرد .

بمعنى ما يقابل الجملة ا ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مضاف فقوله زبد ا في المثال المذكور لم يرفع الابهام من المضاف من حيث هو مضاف بل من ذات المضاف اي المثل هو الزبد بخلاف اعجبني طيبه ابا فان ابا يرفع الابهام من نسبة الطيب الى الضمير اي طيبه لاجل انه اب فيكون الابهام في نسبة الطيب اليه لاني نفس الطيب بخلاف المثل وبعبارة اخرى بان المراد من المضاف هو النسبة الاضافية زبد ا لم يرفع الابهام عن نسبة المثل الى الضمير بل من المضاف فقط وبعبارة اخرى بان المراد من المضاف هو التركيب الاضافي فقولنا على التمرة مثلها زبد ليس تركيبا اضافيا (قوله ويبين) اي بين قدره (قوله اي رفع الابهام مطلقا) اي رفع الابهام من ذات مذكورة هو ا كان في المفرد المقدر او غيره مستحق ا اي هذا المطلق مستحق في ضمن هذا المفرد غالبا (قوله اما مستحق في ضمن عدد) لا يخفى ان المقدر عام يتناول العدد والوزن والكيل والذراع والمقياس وكل واحد منها فرد له فزاد قوله مستحق في ضمن عدد و اشار الى ان ظرفية العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للامام او ظرفية الجزئي للكلي ويحتمل ان يكون عبارة المصم بمعنى ان المقدار ا ما ان يستعمل في العدد او يستعمل في غيره لان المفرد المقدر مستعمل في عدد وفي غيره وح يكون من قبيل ظرفية المدلول للدال (قوله وسياتي ذكر تمييز العدد و بيانه في باب اسماء العدد) قال بعض الناظرين اقول لا يخفى على الناظر في الكتاب ان المصم لم يبين احكام تمييز العدد بامر ه في باب اسماء العدد بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات فالحوالة على باب اسماء العدد ليس على ما ينبغي انتهى كلامه اقول كلامه من جدلية ما لا يعني اما ولا فلانه ليس في كلام الشم ولا في كلام المصم حصر حتى يقر ذلك واما ثانيا فلان المراد من قوله ذكر تمييز العدد هو ذكر تمييز ما هو موضوع للعدد والظاهر من قوله فسياتي هو هذا المعنى بعينه بقرينة قوله عشرون درهما واذكرة في الكنايات يدل على العدد على سبيل الكنايات هذا ثم قال هذا الناظر وقوله فسياتي ليس على ما ينبغي لان المصم لم يبين مميزات كذا وكذا في باب الكنايات ولا في باب اسماء العدد فاقول هما بمعنى كم الخبرية انتهى كلامه اقول نسبة هذا الى نفسه كذب حيث قال الشم في باب الكنايات انهما بمعنى كم الخبرية (قوله و كما لمقياس) فانه يحتمل الوزن وغيره (قوله والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات) واعلم ان المقدرات بمعنى مجازي فان عشرون موضوع لعدد معين واطلاقه على المعدود مجاز فاذا قلنا عشرون ضعف عشرة يكون المراد من عشريين نفس العدد لا المعدود بخلاف ما اذا قيل عشرون درهما فانه يحتمل المراد منه هو المعدود لان الدرهم هو المعدود لا العدد وكذا اذا قيل ذراع نصف ذراعين يكون المراد من الذراع نفس الذراع لا المعدود ووع فاذا عرفت ذلك فاعترض بانه اذا كان المراد من المقادير هو المقدرات انبى فلا يصدق التعريف على تمييز المقادير فان عشرون موضوع

للعدد لا المعدود وكذلك الرتل موضوع للوزن دون الموزون وقوله زيتا ودوما انما يرفعان الابهام
 من الموزون والمعدود اللذين هما المعنى المجازي لامن الوزن والعدد اللذين هما المعنى الوضعي
 فالجواب بان المراد من الموضوع له هو المعنى المراد اي التمييز ما يرفع الابهام في المعنى المراد
 وهو ام من ان يكون المعنى الحقيقي او المجازي واجيب ايضا بان المراد هو ان التمييز يرفع
 الابهام الذي نشأ من الموضوع له ولهذا قال في تصحيح التعريف وهو الوضعي بقاء النسبة
 فان ابهام المعدود نشأ من العدد لكن الابهام من حيث الجنس وكذلك الوزن وبعبارة اخرى بان
 التمييز في المواضع المذكورة يرفع الابهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى
 الموضوع له اليه وهو المقدرات فيصح ان يقيم في الموضوع له ابهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى
 الموضوع له اليه وهو المعدود والموزون والمذكور والمقيس (قوله وانما اقتصرنا لمص على
 الامثلة الثلاثة) في المفرد المقدار من غير العدد بقريئة احوالة تميزه الى باب اسما العدد فلا يرد ان
 الامثلة التي ذكرها المهم اربعة لثلاثة (قوله لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد)
 الذي هو ناصب التمييز فلا يرد ان الالف واللام ايضا من الامور التي يتم بها الاعم فانه لا يعم
 الاضافة معها لانه وان تم به الاعم ولكن لا ينصب التمييز عنه واليه اشار بقوله الا ترى ان لام
 التعريف (قوله وهو التنوين) اعم من ان يكون لفظا او نقدا ويراو الاول كما في رطل زيتا والثاني
 كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا فان كم في كم رجلا مفرد ناصب للتمييز والتنوين فيه تقديري
 (قوله والنون) اعم من ان يكون نون التثنية او نون شبه الجمع نحو عشرون لان نون الجمع نحو حسنون
 وجهالان التمييز فيه عن ذات مقدرة فلا اشكال ح (قوله ولهذا لم يستوف ا) اي ولاجل ان مطمح
 نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاعم لم يستوف اقساماها وكرر بعضها وهو لوزن قال مولانا
 عصفى يفهم من كلامه انه لو لم يتكرر الوزن لم يحصل المقصود وهو كون الاعم ناما بهذه الاشياء مع انه
 حاصل بدونه فانه اذا قيل فقير ابي بزم موضوع منوان سمنا يحصل المقصود ايضا فلا يتكرر انواع الواحد ح
 فهذا اولى انتهى كلامه اقول مقصود قدس سره ان التنبيه يفهم من التكرار فعند عدم التكرار
 وان حصل المقصود في نفس الامر ولكن التنبيه ح منتف ولهذا قال مطمح نظره التنبيه وان قلت
 المفرد قد يتم بنفسه ايضا مثل ربه رجلا وقوله تع ما اذا اراد الله بهذا مثلا فان رجلا تميز عن المضمير
 تام بنفسه وكذلك هذا امثلا تميز عن هذا والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس المضمير واعم
 الاشارة وهما تامان بنفسهما فلم ترك بيانها والجواب بان المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب
 الغير لا في مطلق المفرد مما لا يلتفت اليه فجوابه ما عرفت انما من التنبيه المذكور (قوله لان
 المضاف لا يضاف ثانيا) قيل هذا يشكك بقولنا حب رمانك لان الحب كما هو مضاف الى
 الرمان يكون مضافا الى الكاف ايضا واجيب بان المراد ان المضاف لا يضاف ثانيا بحسب الصورة

واللفظ لا بحسب المعنى والحب مضاف الى الكاف ايضا بحسب المعنى ولا يكون مضافا بحسب اللفظ الا الى الرمان فلا يتم غلام زيد مدربان يكون الغلام مضافا الى زيد ثم الى عمر ويمكن الجواب ايضاً بان المضاف الى الكاف هو حب رمان لا الحب فقط ومعناه بالفارسية دانه اثار توويقم هذا البحر كيب على من في يده حب الرمان دون الرمان فيقيم هذا حب رمان تلغ واعترض بانه يشكل بكل فرد فرد وبكلموا احد واحد وشي من الجوابين المذكورين لا يصلح ان يكون جوابا عنه واجيب عنه بان تقدير المثلين المذكورين كل فرد فرد وكلموا واحدا واحدا والعطف فقوله كل فرد فرد مثلا بحذف العاطف لان اللاحق لا يضاف الى اسمين بدون عاطف والا لافه بحذف المضاف اليه بخلاف المفروض لان المفروض ان المضاف لا يضاف لان حذف الاضافة كحذف المتنوين والنون لا يكون الا بحذف المضاف اليه اقول يمكن الجواب بان معناه جازان يكون كل منفرد فردا ان كان الفرد الاول بمعنى المنفرد والفرد الثاني صفة له اي كل منفرد صفته ان يكون فرد اي لا يكون منضمما الى شيء آخر اي المنفرد من حيث انه منفرد وايضا جازان يكون الفرد الثاني الامر الاول فيكون الكل ح مضافا الى الفرد الواحد حقيقة لا الى فردين (قوله كما ان نفسا) وانما قال حق ولم يقل كما ان المفعم بعد تمامه لئلا يختص بمثل فربك زيد فرا شدي الر فرد خلا الرا قود هو الدين الكبير والطويل الاسفل وقيل مكيال معروف لاهل مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا (قوله في فرد) اي جارار يفرد والضمير راجع الى تميز فير العدد كالضمير في يجمع بقرينة احواله تميز العدد الى ما سيأتي لان هذا الحكم لا يجري في العدد فان تميز عشرين مثلاً مفرد سواء كان جنسا او لا وسواء قصد به انواع او لا (قوله ان كان) فيقيم عند يار طلا زيتا وارتال زيتا (قوله وهو لا يشابهه) اي يشارك اجزائه والضمير المستتر راجع الى ما يشارك اجزائه في انه كما يكون اما للكل يكون اما لجزئه ايضم فيل الاول ان يكتفى في بيان معنى الجنس بقوله ويقع على القليل والكثير حال كونه مجردا من التاء لان البعض الا مواء لا يكون اجزاء كما لمعادركا ضرب والابوة فانه لا يكون للحدث اجزاء بخلاف الماء ولكن يصدق على الجميع اطلاق القليل والكثير ويمكن الجواب بان المراد انه ما شابه اجزاء ان كان له جزء وقال بعض المحشين لا يتم ليس للضرب اجزاء لاننا نقول ان الضرب عبارة عن تأثيرات متعددة فكما يلقى لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يطلق على كل واحد من التأثيرات انتهى كلامه اقول اما ان يكون التأثيرات متعددة في ضرب واحد وفي ضرب متعددة متعددة وان كان الاول فهو مما لا بد لا يكون للحدث اجزاء وان كان الثاني فتأثير الضرب الثاني مثلا ليس من اجزاء ناهي الضرب الاول ثم المراد من قوله مجردا عن التاء للوحدة لمنافاة الجنس بالوحدة كما قيل اقول هذا ايضا في ما مر في اول الكتاب من انه لا منافات بين الجنس

والوحدة لان الجنس يدل على كثرة ما تحته من الافراد والتاء تدل على وحدة المفهوم فلا منافات بينهما وانقلبت التاء لوحدة الفرد لا المفهوم قلت ان التاء اذ دخلت على كلمة لها معنى في اللغة فاذا اريد منها المعنى العرفي يرجع وحدة التاء الى وحدة المفهوم فتأمل حتى يظهر لك ان التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة الفرد لا محالة بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة فان بينهما فرقا بينا كما لا يخفى على المتأمل وما قال بعض الناظرين من اعتبار قيد المذكور وهو اذا كان له جزء يوجب صلح التعريف على الثمرة مع انها ليست بجنس لما بين الجنس والوحدة من التنافي وهو لا استرة فيه من جملة ما لا يعني لان التجريد من التاء معتبرة في كلا اطلاقي الجنس ثم ما قال هذا الناظر من ان اعتبار هذا القيد وهو ان كان له جزء لا يلزم شأن التعريف ليس بشيء لان للجنس اطلاقات وقوله ما يتشابه اجزاء اطلاق واحد منها وقوله ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير اطلاق اخر منها فلا يكون تعريفا ويكون له اطلاق آخر وهو ما كان مقولا على كثيرين ويسمى المنطقي له كليا وبعبارة اخري وهو ما يدل على ذات مبهممة والرجل والفرس من هذا النوع من الجنس (قوله بخلاف رجل وفرس) فان الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين فلا يقيم لرجلان رجل ولا لفرسان فرس بل يقيم رجلا وفرسان فهما اسماء جنس بمعنى ما يدل على ذات مبهممة (قوله اي ما يوق النوع الواحد) اي اذا قصد الانواع المختلفة يطابق فيقع عندي رطلان زيتين وارطال زيوط وهذا الدفع ما قيل اذا قصد نوعين يطابق ايضا فلا وجه لايراد الانواع بصيغة الجمع (قوله قصد الانواع بلا استثناء نظر) لانه جاز ان يقصد الاشخاص لا الانواع (قوله طاب ريد جملتين) بنسج الجيم للمعد يعنى خودست زيد ازروي دوشخص نشستن قيل الاعتراض الموردين بقوله قيل ليس علي ما ينبغي لان المثال لا يكون مطابقا للممثل لان الكلام في التميز الذي يرفع الابهام عن مفرد مقدر مع ان المثال مما هو تميز عن النسبة فان جليستين يميز عن نسبة طاب الى زيد وايضا لا يكون جلسنه اسم جنس لانه اشتراط فيه ان يكون مجردا عن التاء وهي موجودة فيها لاحتياج الى جواب قد سره والجواب ان جوابه على تقدير التنزل باننا لانم ان يكون المثال من لقمم الاول من التميز وايضا لانم ان يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة بل التاء فيها من اصل الكلمة فلا ينافي كونها في اسم جنس شاعل للمقليل والكثير من انواع الجلوس واحادها ويمكن الجواب عن الاول بان قوله طاب زيد جلسنتين ليس مثالا بل تنظير ولو سلم فالتناقض في المثال ليست من دأبهم ونقول انما ورد المثال من التميز في النسبة واشارة الى ان قصد الانواع يكون في التميز عن النسبة ايضا ويمكن الجواب عن الثاني بان وجود التاء فيها لا ينافي جنسيتها لان المراد هو تجرد عن التاء في اغلب المواد فتح جاز ان يكون التاء فيه ومع ذلك يقع على القليل والكثير كما لمصادر والجلسة من هذا القبيل (قوله بان المراد بانواع جسمى الجنس اية) واعلم ان

الجنس اذا اضيف الي الشخص ينقل له حصته الجنس مثل حيوان زيد وحيوان هـ ورو غيرهما وينقل له شخص وفرد اعتباري واذا اضيف الى النوع مثل حيوان انسان وحيوان فرس ينقل له ايضا حصته الجنس وينقل له نوع اعتباري واليه اشار بقوله هـ وان كانت بالخصوصيات الكلية اذ لانه باضافة الجنس الى الشخص يحصل خصوصية يسميها شخصا وفرد اعتباري او كذلك باضافته الى النوع يحصل خصوصية اخرى يسميها نوا ما اعتباريا وهذا عند المنطقيين هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول المراد من حصص الجنس ههنا افراد لا حصته كما هو عند المنطقيين لما عرفت ان الحصة فرد اعتباري والكلام في الحقايق الموجودة وافراد الجنس اعم من ان يكون نوعية او شخصية فاذا عرفت هذا اذ قال بعض الناظرين من ان قوله حصص الجنس ليس على ما ينبغي فان الحصة في المتعارف لا يطلق الا على الفرد الذي لا تحقق له في الواقع بل ويحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين فهو ليس بشيء وماسبق من كلام بعض الناظرين هو بدعيه ما ذكره مولانا عصم (قوله اي يورد التميز على ما في الواحد) ولكن ان قصد المثنى فمع يثنى في غير لان يجمع فاراد من الجمع معنا المسمى ومنه ان عدد فضلا عن ان يقع مقابلا للمفرد الذي هو بمعنى ما ليس بمثنى ولا مجموعا (قوله حيث لا يصدق الواحد) وهو لا يقع ما يقع انه لا يجمع في مقام الافراد بل يحذف قوله ويجمع في غير ليس على ما ينبغي (قوله ثم ان كان اي المفرد المقتدر انما ا) وانما قال تاما بتنوين اذ لان المفرد المقتدر يتم بها بخلاف التميز فانه لا يتم بها بل هو متلبس بها ولهذا اقال او المعنى ان وجد التميز متلبسا به ولم يقل تاما فارجاع الضمير الى المفرد المقتدر اولى لتوافق الحقيقة بقرينة قوله بتنوين اذ لان الكلام ههنا في تنوين المفرد المقتدر لاني تنوين التميز ثم ارجاع الضمير الى التميز ثانيا يوافق السوق لان الضمير في قوله يفرد وقوله كان في قوله يفرد ان كان جنسا راجع الى التميز ثم اعلم ان الشك لما لم يتخير لفظ كان اولا فعلم منه انه حملة على الناقصة لان المتبادر ان يكون ناقصة لانامة ثم في ارجاع ضميره الى التميز حملة على التامة وحمله عليها خلاف المتبادر فلذلك اذره فلا ير ما قيل انه يصح حملة على التامة على التقدير الاول اي ان وجد المفرد المقتدر حال كونه تاما بتنوين فيكون قوله تاما ح حالا وعلى تقدير كونه ناقصة فهو عامل في قوله بتنوين لكونه خبر المكان باعتباره متعلقه وونا ما وانما كثر التنوين وعرف النون لتعدد انواع التنوين وعدم تعدد انواع النون ثم التنوين في قوله بتنوين عوض عن المضاف اليه اي بالتنوين الذي في المفرد المقتدر فان قيل لم يقل او بنون التثنية او الجمع ليدخل فيه الزيدون وحسنون وجوها اعجب بان هذا ليس من تمييز المفرد بل هو من تمييز ما يضاف الى الجملة والكلام ههنا في تمييز المفرد لا يتم قواما الزيدون وحسنون وجوها داخل في قوله والا فلا فيجوز حسنو وجوه بالاضافة على قلنا لاننا نقول المراد من النون في قوله والا فلا هو

النون المشابه للجمع بخلاف النون في حسنون (فولد فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز) فلما يستدعي الحكم بكون التمييز متلبسا بتموين المفرد المقدار مثلا العلاقة بين المفرد المقدار وبين التمييز فلذا قال فانه لما تم الاسم لان التمييز لا يكون الا متلبسا بتموين نفسه لا بتموين المفرد المقدار فلذا اقتضى المفرد المقدار التام بالتنوين او شبه التثنية تميزا فقال ان كان التمييز متلبسا بتموين المفرد او بنونه التي للتثنية (قوله حوازي اشاعا كثيرا) انما قال هذا لرعاية ما يقابلوه وهو الجواز المستفاد من قوله والافلا (قوله في نون الجمع) اراد به شبه نون الجمع لان التمييز في الجمع يرفع الابهام عن النسبة مع ان الكلام في ما يرفع عن الذات المذكورة الانرى ان وجودا في فرانا الر بدون حسنون وجودا يرفع الابهام عن نسبة الحسن الى بدون (قوله لتلا يلزم ضافه المضاف) وما قال بعض المتشبهين من انه يجوز اضافة المضاف باسما المضاف اليه كما يسقط التنوين والنون حين الاضافة ليس بشيء لان المتبادر من المضاف في قوله بان يكون بنون الجمع والاضافة هو المضاف من حيث هو مضاف فلما ضيف له يلزم اضافة المضاف ولو اضيف بحذف المضاف اليه يلزم خلاف المفروض (قوله نحو عشرينك) فان عشرين مضاف الى غير المميز ح فاق الكاف لا يصلح ان يقع تمييز لانه لا يصح ان يقيم عند عشرينك بالغارسية نزد من است نسبت غلام كه اين بست غلام مثلا تويكي فيكون مضافا الى غير المميز فيكون معناه بالغارسية نزد من است بست تويكسر التاء يعني بست غلام تومثلا (قوله وعشري رمضان) فان المراد منه الايام التي هي عشرين فيمكن ح مضافا الى المميز وان كان المراد منه يوم عشرين يكون مضافا الى غير المميز ح وعلى الاول يكون الاضافة بيانية وعلى الثاني يكون الاضافة بتقدير من يعني بست روز رمضان يا بستم روز رمضان ولا يخفى انه لما قال واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز ينبغي ان يكتفى بنحو عشرينك بدون ايراد عشري رمضان ويكتفى في بيانه بقوله فلما ضيف الى المميز الا ان يتقدر قولنا كما يضاف الى المميز بعد قوله جاز ان يضاف الى غير المميز اذ يقيم قوله عشري رمضان يحتمل ان يكون مضافا الى غير المميز ايضم على تقدير كون الاضافة بتقدير من فيكون مثلا للاضافة الى غير المميز كك (قوله لكثرة الحاجة اليه) اي حاجة اضافة الاسم الذي بنون الجمع الى غير المميز وقال مولانا عصم دليلا آخر للاضافة الى باب اسماء العدد او من قبيل مثل قولنا حسنون وجها فهو ايضا خارج عما نحن فيه لان الكلام في المميز الذي يرفع الابهام عن فئات المذكورة لاعن ذات مقدرة وينهم من دلييل الفاضل المذكور انه لم يكن فاضل في الاضافة بنون الجمع على قلته كما لا يخفى (قوله لا يعلم مثلا) لا يخفى ان مضافا لو كان تميزا يكون نكرة لان التمييز يكون دكرة عند البصر بين ولولم يكن تميزا احتمل ان يكون علما بل الثالث علم لثلاثين يوما والا لتباس ليس الا على تقدير ان

لا يكون علماً مكناً قليل (قوله انه اراد عشرين رمضان) وعلى الاول الاضافة بيانية فيكون
 الاضافة الى المميز ح وعلى الثاني الاضافة بتقدير من فيكون الاضافة ح الى غير المميز اما
 الاول فلان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس اليوم او غيره فيكون رمضان بملاحظة
 اليوم به يرفع الابهام عنه بخلاف اليوم العشرين فانه لا ابهام فيه باعتبار الموضوع له كما لا يخفى
 قال مولانا عصم يجب ان يقر عشرين رمضان بالتخوين لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية
 والالف والنون المزدندان الا انه قد تقع تميزا كما فيما نحن فيه فيجب تنكيره لوجوب تنكير
 التميز الا ان يقر مختاراً ما ذهب اليه الكوفيون انتهى كلامه اقول لما كان رمضان في عشرين
 رمضان مضافاً اليه لكن جر بالفتحة لكونه غير منصرف فاعطي اعراب الاضافة في غير الاضافة قال
 رمضان دون رمضان بالتخوين ومثل هذا شائع بينهم كما في عبد الله علماً على ان رمضان بدون
 التخوين جاز ان يكون نكرة ايضاً بان يراد من رمضان هو المسمى به وهو يتناول الثلثين يوماً
 ويتناول ما اذا سمى له بره رمضان من افراد الانسان وعلى تقدير الاضافة الى غير المميز في عشرين
 رمضان جاز ان يراد به ماسمى به من افراد الانسان فلا يعلم انه اضاف الى المميز واراد من
 رمضان الايام التي هي رمضان او اضاف الى غيره واراد به ماسمى له من افراد الانسان كما يقال
 هذا الشيء من فلان وقال بعض المحشين في الالتباس في هذا المثال نظر لانه في صورة اضافته
 الى التميز يكون رمضان نكرة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة انتهى كلامه اقول وان لم
 يكن فيه الالتباس باعتبار وصف التعريف والتنكير ولكن الالتباس المعتبر بينهم هو الالتباس
 بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكتابة ايضاً وقد وجد فيه الالتباس بالاعتبارات الثلاثة جميعاً وانقلبت
 ما الفرق في عشرين رمضان بين ان يكون عشرين مضافاً الى التميز وبين ان يكون مضافاً الى غيره فانه
 يجوز ان يكون الاضافة في كليهما بيانية فان معنى الاضافة البيانية على كلاً التقديرين صحيح فالحكم
 بانه على تقدير الاضافة الى التميز يكون الاضافة بيانية وعلى تقدير الاضافة الى غيره يكون
 الاضافة بتقدير من ليس على ما ينبغي فيكون رمضان تميزاً على كلاً التقديرين لا يقال على تقدير
 اضافته الى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين لان رمضان لا يكون محمولاً على اليوم
 الواحد لان رمضان علم للثلثين يوماً فلا يكون الاضافة بيانية ح لاننا نقول على تقدير الاضافة
 الى المميز ايضاً لا يصح صدقه على عشرين لما مر من ان رمضان على تقدير ان يكون مميزاً لا يكون
 علماً بل هو نكرة لان التميز عند البصر بين لا يكون الا نكرة فيكون اسم جنس ح بل الالتباس
 المذكور ليس بان يكون رمضان نكرة كما لا يخفى قلنا الفرق بينهما بانه على تقدير الاضافة
 الى المميز يكون رمضان تميزاً عشرين لان عشرين مبهم باعتبار الجنس بانه من جنس
 اليوم او غيره فرفع رمضان الابهام ح بانه من جنس اليوم دون غيره بخلاف اضافته

التي غير فان رمضان لا يصلح ان يكون تميزا لانه لا بهام في اليوم العشرين اي في موضوع
 له العشرين فان الموضوع له في عشرين ح هو يوم عشرين لان معنى عشرين ح هو بستم وهذا
 المعنى لا يطلق على غير اليوم فرقا واصطلاحا فمع رمضان لا يرفع الابهام المستقر عن ذات جنس
 الموضوع له لوجود الجنس وهو اليوم في عشرين مع ان التميز ليس الا انه يرفع الابهام المستقر
 عن ذات جنس الموضوع له وبما ذكرنا لا يرد ما يقيم يكون في عشرين ابهام على تقدير اضافته
 الى غير ايضا بان اليوم العشرين مبهم باعتبار ان اليوم العشرين من رمضان او من غيره
 لا يقيم يلزم من كلامه قدس سره ان يكون الاضافة زائدة على ثلاثة اقسام وهي الاضافة بتقدير
 من لانا نقول الاضافه بتقدير من دخلت في الاضافة البيانية لان من المقدرة ليست الامن
 البيانية ففي الاضافة الى غير المميز يكون من البيانية مقدرة بحسب المعنى بخلاف الاضافة
 الى المميز فاعلم ما ذكرنا فاننا قلنا فصلنا لانه غفل عن هذا المحل كثير من ذوم العقول وقد
 رأيت كثيرا من المدرسين يقولون هذا ومثله من المبال والم يعلموا ما يقولون (قوله ليكون
 الباب اقرب الى الاطراد) وانما قال اقرب اليه ولم يقل لا طراد الباب كما هو المتعارف لجواز
 الاضافة مع القلة فمع لا يجوز ان يقيم لا طراد الباب على الوجه الكلي والقال ان يقول ايضا ان
 ان يقول ليكون الباب قريبا الى الاطراد لا اقرب اليه لان الاقرب اسم تفضيل وهو يستدعي
 المفضل عليه وهو غير هذا ويمكن الجواب بان التفضيل قد يستعمل في ادل معنى الفعل
 (قوله مبهم باعتبار الجنس) بانه من جنس الذهب او النضة او غير هذا (قوله اكثر استعمالا)
 اي خففه اكثر من نصبه او اراد ان يخففه اكثر من خفض القسم الاول وهو ما يكون المفرد
 المقدار مضافا الى التميز والظاهر هو الاول بقرينة قوله اكثر استعمالا فان الشيوع قرينة
 للاول والدليل الاول يفيد الاول والثاني يفيد الثاني ويستدل افادة الدليلين معا للاول
 (قوله مع الحقة) بخلاف التثنيين (قوله ولقصور غير المقدار عن طلب التميز) واذ كان قاصرا
 من طابع لم يحتج الى نصب التميز الذي يكون للتنصيص عليه فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو
 طالب التميز (قوله كان الظان يقول من ذات مقدرة) لان الابهام الذي يستدعي التميز ليس الا
 في الذات كن اذا كان في الذات المذكورة فهو داخل في القسم الاول واذ كان في الذات المقدرة
 التي هي ظرف النسبة فهو من القسم الثاني (قوله لكن لما كان الابهام في ظرف) ولا يخفى انه لا فائدة
 لا يرد هذا التام في المقصود لانه يكفي ان يقتصر على قوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع
 اللازم يستلزم رفع الملزوم كما لا يخفى الا ان يقيم ارادة اباح وآكد في المقصود لان كون الابهام
 لازما في النسبة انما يترتب من تقدمه الا ولى فلذا ورد ما وعترض بان كون الابهام في ظرف
 النسبة يستلزم الابهام في النسبة لانا قلنا انما يترتب عن الابهام في ظرف الابهام عن ظرف وهو

ورغل مع انه ليس في نسبة عندي الى الرطل ابهام وعترض ايضاً بان رفع الابهام عن النسبة لا يكون مستلزماً لرفع الابهام عن طرفيها فانه لو قيل طاب رطل صاحبها فصاحبها يرفع الابهام في النسبة ولم يرفع الابهام في الطرف لانها لا يعلم ان الرطل من ابي جنس والجواب بان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام في النسبة ورفع الابهام عنهما يستلزم رفع الابهام عنه اذا كان الطرف مقدراً مثل طاب زيد نفع ساو في المثالين المذكورين يكون الطرف مذكوراً كما لا ينبغي ويمكن الجواب عن الاول بارجاعه الى الشرطية اي ان كان في النسبة ابهام (قوله تنبيهها على ان مقابلة) اي النكتة في انه قال والثاني عن نسبة ولم يقل عن ذات مقدرة في نسبة وان كان رفع الابهام عنها يستلزم رفع الابهام عنه تنبيهها على ان مقابلة هذا القسم بالقسم الاول باعتبار ان في القسم الاول يكون رفع الابهام عن الذات وفي القسم الثاني يكون رفع الابهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني وذكرها في الاول لانه قد يكون عدم ذكرها في الاول ايضاً مثل نعم رجلاً فان رجلاً يرفع الابهام عن ذات مقدرة وهي الضمير في نعم هكذا قيل وفيه بحث بان الضمير فيه لانم ان يكون مقدراً بل هو معنوي فان معنى المقدار هو الحذف من اللفظ وهو ليس كك وانقلت المراد من الحذف منه هو عدم ذكره في اللفظ قلت فيلزم ان يكون نعم رجلاً من القسم الاول وذلك لان المراد من المذكورة في القسم الاول على ما سبق هو ان يكون الذات مذكورة في نظم الكلام اعم من ان يكون ملفوظاً ومقدراً اذا المراد من المقدرة في القسم الثاني هو ان لا يكون الذات مذكورة في نظام الكلام بل يفهم انها حين ان يقصد المعنى من التركيب وقولنا نعم رجلاً من قبيل الثاني لا الاول (قوله وهو اسم الفاعل) اي اسم الفاعل مع فاعله لان من البين ان ما يشابه الجملة ليس اسم الفاعل فقط ففيه مسامحة فقوله ما يرفع الابهام عن نسبة اسم الفاعل الى ضميره الرجوع الى الحوض وكذا البواقي (قوله والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا) وانقلت ان الطيب مصدر مضاف الى الفاعل فهو اذا كان داخل في ما يشابه الجملة فلا يصح مقابله بقوله وفي اضافة لان التميز الذي يرفع الابهام عن النسبة التي في الاضافة لا يكون الا في المصدر المضاف وورد هذا المثال مثلاً لها ايضاً فايراد هذا المثال من جملة ما يشابه الجملة ليس على ما ينبغي فاقول الشئ او رد المثال بطريق الاضافة ويمكن ايراد بغير الاضافة ايضاً بان يقيم اعجبني طيب زيد ابا برفع الطيب وزيد معاً فيكون هذا منافسة في المثال ولو سلم كونه مصدراً مضافاً كما هو الظاهر لكن فيه حتميتان احداهما حيثية اللفظية اذ اضافة واخرها حيثية المعنوية وهي الغامضة لان الضمير فاعل في المعنى ولكنه مضاف اليه فاما اذا كان كك فيعدله من الاضافة باعتبار الاول اي باعتبار ان الضمير مضاف اليه وجعله من جملة ما يشابه الجملة على التقدير الثاني وهو فاعله فيكون المراد منها حيثية الفاعلية فلا اشكال فاعلم ذلك فاذا عرفت هذا فما قل بعض الناظرين اقول فيه

بحسب قولان المراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة والاضاع قوله اوفي اضافة بل لا يصح فالتعديلية بمثل اعجبني طيبة انما هي بمستقيم من جملة مالا يعنى كمالا ينفى وقد اخذ التناظر كلامه من حاشية مولاناغب حيث قال قوله اوالمصدر جعله الشيخ الرضي د اخلا في شبه الجملة ولهذا اقال لا حاجة الى قوله اوفي اضافة لكن المصدر لم يجعله من هذا القسم ولهذا اقال اوفي اضافة وكلفه اراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من النسبة التامة وليست الاضافة كذلك انتهى كلامه (قوله وكذا اكل ما فيه معنى لفعل) اي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة قال مولانا عصم هذه الكلمة كاذبة لان اسماء الافعال فيها معنى الفعل وليست مشابهة للجملة بل هي جملة فان قولنا اميهمت زيد بمعنى بعد زيد فهو جملة تم كلامه اقول يمكن ان يقال المراد ان كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام مع الاسماء الافعال موضوع لمعنى الفعل وما قبل يدخل فيه ما يشمل على النسبة الاضافية مع انه مقابل بما يضادى الجملة ليس بشيء على ما عرفت في الحاشية السابقة (قوله نحو حسبك ريدا رجلا) اي يكفيك زيد قال مولانا عصم والاولى ان يقيم كقولك حسبك رجلا زيد لثلاثتهم ان رجلا تميز من نسبة حسبك الى زيد فانه تميز من نسبة الحسب الى الكاف اقول هذا التوهم ليس مما يلتفت اليه على ان لا ولى ايراد التميز بعد ما صار الكلام تاما ولا يتم الكلام الا بعد تقديم زيد على رجلا لان معناه يكفى شئ منسوب لك فزيد يدل عن شئ او عطف بيان له فيكون الذات المقدرة ح موشى ويحتمل ان يكون الذات المقدرة هي الكاف لانك اذا قلت كذا كذا زيد كان هناك ابهام في ان الكافي ماذا من زيد فبقدر رجلا اي الكافي منه رجوليته ثم اظ ان يكون الجواب في حسبك لطاب المونك (قوله خاص بالمنتصب عنه) بضم الميم اسم مفعول اي الذي نصب تميز لاجله انقلت لا يكون التميز من زيد في طاب زيد نفسا كذلك فكيف يصح اطلاق المنتصب عنه عليه قلت كلمة من بمعنى بعد وسياتي تفصيله (قوله والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه) فمعنى قوله زيد طيب ابا على نقلاير ان يكون التميز لما انتصب عنه بالفارسية زيد خوش هست از روي پدرى يعني زيدا را خوش پدرى (قوله وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة ا) لان كل واحد منهما يرفع الابواب من نسبة وهذا القول المدفع ما يتوهم ههنا لان في المثال الاول يكون التمييز خاصا بالمنتصب عنه وفي الثاني يصلح ان يكون لما انتصب عنه وملتعلقه فيتوهم ان في كل جملة يكون التمييز خاصا بالمنتصب وفي ما يشبه الجملة يصلح ان يكون له وملتعلقه (قوله فكذلك قال طاب زيد) اي كانه مثل بفعل او شبهه متنازعا على نفسا وابا وكذا فيما عطف اعني ابوة (قوله بحسب المعنى) لان بحسب اللفظ عطف على قوله ابا (قوله فالنفس عين غير اضافي) وهذا المدفع ما يقيم ان يراد خمسة امثلة لكل واحد منهما مالا حاجة اليه بل يكفي لتلو واحد منهما بال واحد الا انه اشار بتكثير الامثلة الى كثرة اقسام التمييز والعين هو القائم

بالذات ومعنى العرض هو القيام بالغير كالابوة فانها قائمة بالاب ومعنى الاضافي هو ان يكون متعلقة بالقياس الى الغير كالابوة فان تعقلها بان نسبة الى البنوة (قوله والاب مين) لانه هو الذات ولكنه اضافي لان تعقله بالنسبة الى الابن (قوله عطف على قوله في جملة او ماضا ماضا) اي او عطف على قوله ماضا ماضا فان كلمة او المعطف (قوله اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة) لا يفتقر الى اشارة اليها مالا يحتاج اليه لان كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله وان كان صفة اه لا نناقول نعم لكن لما كان مراد المصنف من تدشير الامثلة بيان كسرة انواع التمييز في ضمن الامثلة فلما اقال به دره فار ما الاشارة المذكورة (قوله مثلا للتمييز المفرد) واعلم ان الضمير في دره ان كان مبهما فالتمييز من المفرد وان كان رجوعه الى ضمير معلوم فعن النسبة في الاضافة والضمير في دره مبهم باعتبار انه لا يعلم رجوعه الى افراد الانسان او غير ما وقوله فار سا يدل الى رجوعه الى افراد (قوله كضد ربه رجلا) فان ضمير ربه نكرة مبهمة لان رب لا تدخل الاعلى النكرة وما قالوا ان الضمير الغائب كلمة معرفة فاما ربه غير ضمير ربه رجلا (قوله فار يد به الخير) يا الخير المطلق (قوله فمن التفرس) والفراصة مصدر والمجرد والتفرس مصدر المزيدي والاسلوب بينهم ان يقولوا ان المزيدي من وادي المحر دلاله كمن الا ان التفرس بالمكان مشهورا في معرفة الادمي فلما اقال ان الفراصة من التفرس (قوله بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عند) انها اراد هذا ليصح الجزاء وهو قوله جار ان يكون له ولمتعلقه لانه لو كان نصافي المنتصب عنه يصح الشرطية ايضم مع انه لم يترتب الجزاء عليه فلو لم يقيده مقدم الشرطية بهذا القيد ينتقض الشرطية بطاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه وكك لو لم يقيده مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد ينتقض بمثل طاب زيد نفسا ونفسا به ان الشاراد من قوله يصح هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود في لا يترتب الجزاء على الشرط فلذلك ارتكب خلاف الظ وقال بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه وكك اراد من الامكان هو الا مكان العام المقيد بجانب الوجود في قوله والا فهو لمتعلقه لان معنى قوله وان لم يصح جعله اه انه وان لم يكن العدم اي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا فهو لمتعلقه فانه بطلانه جاز ان يكون نصافي لما انتصب عنه فيج لا يصح قوله فهو لمتعلقه ولذلك ابضم ان نكتبه فوجه خلاف الف وقال بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه فاذا عرفت ذلك فقوله ان المتبادر من الامكان هو الا مكان الخاص فلو اراد من الامكان هو الا مكان الخاص في الشرطية الاولى لا يحتاج الى هذا التكلف لان معنى قوله يصح ح انه لم يكن وجوب التميز عن المنتصب عنه ضروريا ولا عدم التمييز عنه فيص الجزاء كما لا يخفى نعم يحتاج الى ان نكتب هذا التكلف في التسمية ونوقوله والا فهو لمتعلقه لعدم صحة حمل الامكان فيه على الامكان الحائز لانه ح ان لا يترتب الجزاء وهو قوله فهو لمتعلقه عليه لان معناه ح انه ان لم يكن شي من الوجود.

والعدم ضروريا فهو متعلقه اي وجود التمييز اذا كان لما انتصب عنه ليس بضروري ولا عدمه
ليس بضروري فهو متعلقه وهو بطلان له جاز ان يكون لما انتصب عنه فاذا كان كذلك فالأحسن
ان يرتكب خلاف الظاهر في الشرطية الثانية فقط دون الاولى لانه لا حاجة الى التقييم الا في القسم
الثاني واليه اشار مولانا عصم اشارة خفية الا انه قدس سره اراد ان يكون كلمتنا الشرطيتين على
وتبصرة واحدة لا يقيم لا يصح ان يراد من الامكان هو الامكان الخاص في الشرطية الاولى ايضاً لانه
ح يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان معناه ح ان التمييز لو كان اسما جاز ان يكون لما انتصب عنه
ومتعلقه جاز ان يكون كعدم متعلقه فيلزم اتحادهما وهو باطل لانه لا يصح ان يقيم ان كان هذا
انسانا فهو انسان بخلاف ما اذا كان المراد من الامكان في جانب الشرطية هو الامكان العام فانه ح يكون
الجزاء اخص من الشرط فانه جاز ان يقيم ان كان هذا حيوانا فهو انسان لاننا نقول المراد
من الجواز في جانب الشرطية هو الجواز في نفس الامر اي ان كان التمييز اسما جاز ان يكون لما انتصب
عنه ومتعلقه في نفس الامر واما المراد من الجواز في جانب الجزاء هو الجواز التركيبي اي جاز ان يجعل
في التركيب تمييزا لما انتصب عنه مرة ومتعلقه مرة اخرى واجاب عن اصل الشبهة الشم الهندية بان نفسا
كما يصح ان يكون لما انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس من النفوس صح
ان يكون متعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به ثم قال الشم المذكور
هذا الجواب حسن بدعي قيل فيه نظر لان للنفس ثلثة معان ذات الشئ والقوة المدركة والقوة
الحيوانية والنقص ليس الا بالمعنى الاول وهو ان يكون متعلق ما انتصب عنه وانما قلنا ان
النقص ليس الا بالمعنى الاول لان كون نفسا في طاب زيد نفسا تمييزا خاصا لما انتصب عنه لا يكون الا
بان لا يكون تمييزا عن المتعلق وانما يكون نفسا تمييزا عن المتعلق اذا اريد من النفس القوة المدركة
او القوة الحيوانية واردة احد المعنيين من النفس خلاف ما فرض لانه فرض ان نفسا تمييزا خاص
لما انتصب عنه وقيل في جواب الشم المذكور نظر من وجه آخر بان جوابه لا يخسم مادة الشبهة
اذ لو نصبت الشرطية بمثل كفي زيد رجلا لا يكون جوابه جوازا عنه كما لا يخفى الا ان يقيم انه
خارج عن هذا الحكم لانه في حكم تمييز الصفة كما هي بقوله وان كان صفة كانت له لان معناه
هو الكامل في الرجولية والكامل صفة مشتقة ولبعض الشارحين جواب آخر وهو ان مقدم
في مقدم الشرطية الاولى فالتمثيل ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ومتعلقه جاز ان يكون
له ومتعلقه واعتراض ما يرد بان يلزم ح اتحاد المقدم والتالي وهو غير جائز واجيب عنه بتقييم
المقدم بكونه قبل جعله تمييزا او تقييم التالي بكونه بعد جعله تمييزا واعلم ان الضمير المرفوع
في قوله لما انتصب عنه راجع الى التمييز والضمير المجزور راجع الى ما اي ان كان التمييز اسما كائنا
لما انتصب عنه اي اسما لما انتصب التمييز عن عامله كزيد ابافما انتصب عنه هو ما ينسب اليه عامله

وجعله ما انتصب عنه من باب المجاز لان التميز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث
 انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه يسمي ما انتصب عنه مجازا فالعبر عن المنسوب اليه بما انتصب
 عنه باعتبار انه اراد بما انتصب عنه ما انتصب بسببه فان انتصاب التميز في طاب زيد ايا سبب
 زيد ايا بسبب نسبة الطيب اليه فيكون من في قوله عنه للسبب واذا كان من بمعنى بعد فلا خفاة
 فيه قال مولانا عجم ويتجه على قول المصنف والا فهو متعلقه انه ليس فيه فائدة تامّة لان
 التميز اذا لم يصلح ما انتصب عنه يكون متعلقه بلا خفاء وهذا المقام من من القى الاذكياء اتم كلامه
 اقول يكون لقوله والا فهو متعلقه فائدة تامة باعتبار القيد المذكور وهو قوله بعد عالم يكن
 نصافي المنتصب عنه على ما عرفت تفصيله من اعملى وجه يستغني عن البيان (قوله لاصفة) اشار
 بقوله لاصفة الى ان المراد من الاسم الاسم المقابل للصفة لا الاسم المقابل للفعل والحرف لانه لو
 كان المراد هو الاسم المقابل لهما فتح يدخل الاسم المقابل للصفة في التميز الذي هو صفة
 لا يصدق عليه (قوله جار ان يكون متعلقه) لانه تميز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي (قوله والمراد
 بجعله له اطلاقه) قيل معنى المنتصب عنه بالفاصلة شي كنه منصوب ميشود تميزان
 شيى بان ذلك الشئى عامل فيه ففي قولنا طاب زيد ايا ما ان يكون ما انتصب عنه هو زيد
 او طاب لاسبيل الى الاول لان العامل في القسم الثاني من التميز هو الفعل وشبهه لا الاسم التام
 بالاشياء المذكورة كما هو في القسم الاول منه ولا سبيل الى الثاني لانه لا يصدق عليه قوله يصح
 جعله ما انتصب عنه لان المراد من جعله له هو اطلاقه عليه ولا يصح اطلاق الاب على طاب وان
 كان اطلاقه على زيد صحيحا والجواب بان ما انتصب عنه هو زيد ولكن اطلاقه عليه مجازا فالمراد
 ما انتصب بسببه كما عرفت آنفا وقيل المراد بما انتصب عنه بعد بان يكون كلمة من بمعنى
 بعد ايا التميز ان كان اسما يصح جعله بما انتصب عنه بعد فيصدق على ايا في طاب زيد ايا انه
 منصوب بعد زيد فيكون زيد ما انتصب عنه بهذا المعنى (قوله بان يكون تميزا يرفع الابهام
 عنه) ان قلت ان التميز في القسم الثاني منه لا يرفع الابهام عنه بل يرفع الابهام عن النسبة في
 الجملة قلت فيه مسامحة والمراد انه يرفع الابهام عن نسبة الفعل الى ما انتصب عنه (قوله
 بحسب القرائن والاحوال) فانه اذا قيل ان زيدا اب حسن فهو قرينة على ان ابا في طاب
 زيد ايا تميز عن زيدا اذ قيل ان زيدا ابا حسنا فهو قرينة على ان ابا فيه تميز عن
 متعلقه (قوله ان يكون تارة تميزا عن زيدا) لا يقال لا يكون ابا تميزا عن زيد
 بل هو تميز من متعلقه فقط لانه فرد من التميز الذي يرفع الابهام عن ذات مقدرة
 ايا طاب شيى منسوب الى زيد وهو متعلقه لانا نقول ان الشئى المنسوب اليه كما يجوز
 ان يكون متعلق زيد كذلك يجوز ان يكون نفس زيد بمعنى قولنا ان ابا تميز من زيدا انه

تميز من شئ متحقق في ضمن زيد ومعنى انه تميز من متعلقه انه تميز من شئ متحقق في ضمن متعلقه فلا اشكال (قوله فهو متعلق زيد) فان ابوة في طاب زيد ابوة متعلقه لاله وفي كون الابوة تميزا عن متعلقه خاصة خفاء وذلك لان تميز النسبة اما ان يكون صفة او اما والصفة مخصوصة بما انتصب عنه والاسم ملحق قسمين قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بان يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه ويريد بر جوعه اليه ان يكون عنه وقسم يكون التميز معني قائما به فالاول مثل طاب زيد ابا والثاني مثل طاب زيد ابوة والتميز في القسم الاول يجوز ان يكون للمنسوب اليه ويجوز ان يكون له متعلقه يعني يجوز في المثال الاول ان يكون زيد هو الاب وان يكون لمن توالده منه وفي المثال الثاني يجوز ان يكون الابوة ابوة من تولده منه وتكون العلم والدار من متعلقاته خاصة مما لا يخفى (قوله وهو الذات المقدرة) لا يقيم عليها تقدير ان يكون تميز لما انتصب عنه ايضاً يكون كذا عن الذات المقدرة وهي الشئ المنسوب الى زيد فما الفرق بينهما ؟ بنا نقول نعم لكن قد عرفت ان الذات المقدرة هي الشئ المنسوب الى زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون متعلقه فعلى التقدير الاول يكون ذلك الشئ نفس زيد وعلى التقدير الثاني يكون متعلقه وهو مغاير لزيد بالذات (قوله اي فيما جاز ان يكون اه) وانما اختار في ارجاع الضمير هذا ولم يقل اي في الصورتين ودما ما انتصب عنه ومتعلقه سواء كان يصلح لما انتصب منه ولا كما اخبره الشارحون وهو الظاهر لانه لما زاد قيما وقال بعد ما لم يكن نصا في المنتصب منه فيقوم ان ما هو نفس فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله فيهما فلما في ذلك التوهم اختار في ارجاعه ما يفيد التفصيل وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصم من ان الضمير فيهما الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحكمه يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا ثم كلامه ولا يخفى ان التوهم المذكور لا يزيل بدون التفصيل المذكور في ارجاع ضمير فيهما فلا يصح ان يقيم نفع التوهم على تقدير حمل قوله فيهما على المتبادر لان التوهم المذكور ليس الا على تقدير حمل على المتبادر كما لا يخفى (قوله سواء كانت) اي الوحدة والاثنية والجمعية (قوله او المعنى في نفسه) اي سواء كانت لموافقة نفس ما انتصب او لموافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه اذا اردت اياه فقط اي اذا اردت ان يكون له ابا واحدا (قوله اذا اردت ابا واحدا له) والمراد بالاجداد ما فوق الواحد فيشتمل المثنى (قوله فعلى كل من التقديرين) وهما كانت لموافقة لما انتصب عنه وبمعنى كان في نفسه (قوله لا اذا كان التميز جنسا) اي يطابق التميز في جميع الاوقات والوقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفردح كلعلم والابوة فانك اذا اردت المعلم من حيث هو لم لا يطابق ذلك اذا اردت الابوة من حيث هي الابوة لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع

المختلفة فم يثنى ان كان المراد مثني ويجمع ان كان جمعا (قوله الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع) والمراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية او الشخصية كما مر فتعلم يتعرض ههنا اكتفاء بما سبق آنفا فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من اسناد النسيان على الشئ المدقق الفصيح حيث قال هذا ينبغي ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعه لا يخص قصه الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما عجب نسيانه من قريب بيانه ثم كلامه (قوله من حيث امتيازاتها النوعية) فم يفرد لامتياز (قوله من كل من الزيدين والزيد نوع آخر) كلمة من المبيان وقوله نوع آخر خبر ان (قوله وان كان التميز صفة مشتقة) اعلم ان التميز عن النسبة ان كان صفة يكون ما انتصب عنه ويكون مطابقا له اما الاول فلان الصفة لابد فيها من ضمير راجع اليها ما انتصب عنه ويكون التميز له لا متعلقه واما الثاني فلان تثنية الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع اليها ما انتصب عنه واذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفرد او جمع ان يكون الضمير العائد اليه مفردا ويجب ان يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها ويلزم من ذلك مطابقة التميز لما انتصب عنه في الافراد ومكانا في التثنية والجمع فتقول له درزيد فارسا و درالزيدين فارسين وه درزيدين فارسين وقال قوم هو حال والمعني عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا والصحيح انه تميز وانتصابه على الحال ضعيف وذلك لانه لا يخلو ما ان يكون حالا مقيدة او موكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان قولك له در فارسا لم يرد به الامح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول له در كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وكذلك له در عالما واما الموكدة فلان الحال الموكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت ههنا لو قلت له دره لكان محتملا للفروسية وغير ما قبل ما ذكرنا على انتفاء الحال المقيدة والموكدة واذا ابطالنا ثبت التميز ثم اعلم ان قوله له دره كلام معناه التعجب والعرب اذا عظمو الشئ غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى اي انا بان هذا الشئ لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر در او قيل المراد بالدر هو الحير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشاء خير لانه من غالب اقواتهم (قوله او موكدة به) نحو كفى زيدا رجلا فالرجل مأول بالكامل في الرجولية والاصل صفة فيكون رجلا في حكم الصفة فالتمديد كفى شئ منسوب الى زيد وهو الكمال في الرجولية والشئ المقدر هو الكافي من زيد ماذا فيقال رجلا اي الكافي الرجولية (قوله والمذكور اولي بموصوفيته) فيكون ما انتصب عنه المذكور بحلاف متعلقه (قوله ولا يحتمل) اي لا يحتمل ان يكون الوالد والده اي لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الاولوية كما لا يحتمل ان يكون زيدا في ضرب زيد

فأما مع ملاحظة المنعولية و يحتمل ان يكون قوله يحتمل على صيغة المجهول اي لا يحصل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الاولوية فلا يرد ح ان قوله اولى يدل على جواز كون الصفة بتعلقه وقوله لا يحتمل يدل على عدمه فبينهما نذاف (قوله الواو بمعنى مع) وهي تنفيد مشاركة ما بعد ما لجبر كان من حيث انه فاعل معنى اقول الواو بمعنى مع اذا دل بمشاركة ما بعد ما لمعمول الفعل ومعموله في الشرط وهو الصفة خبر كان مع ان الضمير الذي في قوله مع مطابقتها فاعل فانتفى المشاركة فلا بد من ناول خبره بالفاعل بحسب المنطق فان خبره فيهما نحن فيه فاعل معنى لان الصفة الواقعة في الجزاء فاعل والظا ان يكون الصفة الماخوذة من قوله وطبقه هي الصفة الواقعة في الشرط في الجزاء وان كانتا متحدتين لان الواقع في الجزاء انهما يكون مرتبا على ما وقع في الشرط على ان كلام الشئ يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الزاء وهي فاعل كانت فظهر ما ذكرنا حذف ما ذكرنا مولانا عصم من ان الواو بمعنى مع والابق مفعول معه مصاحمته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه والتعجب ان الاسم جعل المفعول معه مصاحبة خبر كان فالتعجب الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه تعالى دل ببيت اللام فاحتج الى ادلة الصحة جعل الخبر فاعلا معنى وهذا اوهن من بيت المنكوبة فالتعجب ان الذي يدعي بما هو ادوح الى الثبوت انتهى كلامه (قوله مع ما ابتهايا) وهو اشارة الى ان المصدر يحتمل ان يكون مضافا الى الفاعل وهو ضمير اياه نانه عبارة عن الضمير في طبقه فانه صار منفصلا بسبب وقوع الفاصل بينهما اي بين المصدر والضمير وقوله او مطابقتها اياه اشارة الى ان المصدر مضاف الى المفعول وجعله أصلا بالاعتقاد مع ان كون المصدر مضافا الى المفعول اولى من كون المصدر مضافا الى الفاعل غير ظاهر بل ينبغي ان يكون الامر بالعكس قيل ويجوز ارجاع الضمير على التقديرين اي الصفة لان نانيثها غير حقيقي وكل نانيث كك يجوز ان كبره ونانيثه لان الكلام في الصفة لانه قال كانت الصفة صفة له فهو يقتضي نغاديمه (قوله الواو للعطف على خبر كانت) في قوله كانت الصفة صفة له (قوله الاتفاق) اي اتفاق الصفة لما انتصب عنه في الافراد والتثنية اياه (قوله لكونها حاملة) اي لكونها حاملة الصفة حاملة للضمير الذي هو راجع الى ما انتصب عنه فلا بد من الاتفاق بينهما (قوله واحتملت الصفة المذكورة الحال) وقد عرفت ما فيه آنفا فتذكر (قوله عز من قائل) ويترجم بانه قوي وتوانا است از هيثيه گويند گي يا انكه وي كم يا بست از هيثيه كويند گي (قوله يؤيد التميز) ان قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد بتمييز الحال كذا ذكره مولانا عصم اقول لا لم ان زيادة من تنصيص على ان المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على انه تمييز فح لا يؤيد زيادتها احتمال كونه حالا (قوله وايضم امقصر مدح بالفرسية) في ما ذهب جعله تمييزا لان

المقصد المدح وهو حاصل ح (قوله لاحال الفروسية) اي لا يكون المقصود مدحه بالفروسية في حال
 الفروسية اي في زيادتها اذ قد يمدح حال الفروسية بغير ما من الصفات كما في قولنا حسن
 زيد قائما فان من البين انه ليس المقصد في قوله له ذرة فار ما مدحه بالقيام ففيه لم يمدح بغير
 الفروسية من الصفات فلم يكن المقصد من هذا التركيب مدحه بالفروسية وهذا في الحقيقة قياس
 استثنائي امتدل فيه من رفع الثاني على رفع المقدم بانه لو كان المقصد مدحه بالفروسية فلا بد
 ان يمدح حال الفروسية بغير ما من الصفات وليس كذلك فلم يكن المقصد مدحه بالفروسية حال
 الفروسية (قوله اذا كان امما ناما بالاتفاق) لا يخفى ان التمييز الذي يكون عامله اسماء ما
 يتنوين او نون التثنية والجمع لا يكون الا في القسم الاول من التمييز والاعمال فيه اسم جامد فاذا
 كان كك فلا يرد ما قال مولانا مصم من انه يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او
 المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اهم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاول
 اي يقول ولا يتقدم لتمييز على عامله اذا كان من ذات مذكورة بالا اتفاق انتهى كلامه (قوله
 لكونه من حيث المعنى فاعلا) اولان الغرض من التمييز هو البين بعد الاجمال ليكون او وقع لكن
 البين بمن البينية لا يمنع من التقدم كذا قيل (قوله اي طاب ابوه) وانما يكون تقديره
 كك اذا كان قوله ابانه يميزا من متعلق زيد واما اذا كان تمييزا عن نفسه يكون تقديره طاب
 ابوه وهو زيد ولكن لما كان الظاهر ان يكون تمييزا عن المتعلق فقال اي طاب ابوه
 (قوله او فاعلا له اذا جعلته لازما) معناه ان ما قالوا ان التمييز عن النسبة فاعل او مفعول هو
 انه فاعل او مفعول للمفعول نفسه او اذا جعلته متعلا يا او لازما (قوله اي انفجرت عيونها) فهو
 فاعل ح ولو قيل فجره هيونها فهو مفعول ح لكن بلا جعله لازما (قوله امثلا الاناء ماء) لانه
 لا يمتلي الماء من الاناء بل يمتلي الاناء منه بخلاف قولنا ملاء الماء (قوله فكذا ما هو بمعنى
 الفاعل) لا يقيم هذا لوصح يلزم عدم جواز زيد ضرب لان المبتدأ فيه بمعنى الفاعل لان الضمير
 في ضرب فاعل والاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة لانا نقول لانم كونه في معنى
 الفاعل لان كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ ايض كعكسه ولهذا قال في
 تعريف الفاعل وقدم عليه (قوله لما فصد المتكلم اسناد لا متلاء الى بعض متعلقات الاناء)
 اي الشئ المنسوب الى الاناء هو الماء ولو كان ذلك الاسناد على هبيل التجوز لان
 اسناد الامتلاء حقيقة الى الاناء لا الى الماء (قوله وفدرة) اي فرضه عطف على قوله
 قصد والحاصل ان اسناد الفعل الى الفاعل الحقيقي غير لازم فان من هو اصل السنة والجماعة
 يعلم ان المنبت الحقيقي هو الله تع في قرايم انبت الربيع البقلة يغنى رويانيد بهار صبرة را
 مع ان الربيع لم ينبت البقلة بل المنبت هو الله تع ولكن لما كان المنبت في هذا الوقت اسناد

الانبات اليه فجعلوه فاعلا لا ثبت فح يصح ان يقال الماء في قولنا امتلئ ماء الاناء فاعلا باعتبار ان الماء سبب لامتلاء الاناء فيجوز اسناد الفعل الى بعض متعلقات الاناء مجازا بقريضة انه سبب لامتلائه ومراده من البحث المذكور ان مذكر القوم من ان التمييز فاعل اذا جعلته متعديا مما لا يحتاج اليه لان الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كلك الفاعل المجازي فلا يتقدم ما هو في معنى الفاعل حقيقيا او مجازيا فلا حاجة الى جعل التمييز في معنى الفاعل ان يجعل الفعل متعديا فظا رما ذكرناه في مذكر مولانا عصم من انه ليس البحث وارد الان سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلا حقيقيا لورد الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالارد انهما را لما خفي من الوجه تم كلامه (قوله فاعلا في قصدك هو التجارة) فالمراد منه هو الشيء المنسوب الى زيد وهو التجارة كما في قوله تع فما ربحت تجارتهم ثم لما لم يكن اسناد الفعل الى المفعول المجازي فلهذا افير المتعدي الى اللزوم في قوله فجرنا الارض ميونها ولم يقل وفجرنا ميونها لان التمييز من النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول وكون العيون مفعولا مجازيا ظم لانها بالعمل يتفجر بنفسها (قوله اليه حقيقة) لان الرابع في الحقيقة ليس الا زيد ولكن اسناد اليها مجاز لانها سبب للربح (قوله وبهذا ايند فعلة) اي بما ذكر من التعميم وهو كونه فاعلا للمفعول بنفسه او فاعلا له اذا جعلته لا رما او اذا جعلته متعديا وجاز ان يشار به الى ما ذكر في قوله وهذا بحث (قوله خلافا للمازني والمبرد) فيل في عبارة المصنف لان المراد من الفعل في قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اما الفعل الصريح فقط او الاعم من الفعل الصريح وغيره وان كان الاول فح لا يكون محل خلافا فهما لا الفعل الصريح فح كيف يصح قوله وعلى اسم الفاعل والمفعول اي على ان اسم الفاعل والمفعول يشار كانه في عدم تقدم التمييز عليهما على الاصح مع مثالية المازني والمبرد فيهما وان كان الثاني فح يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما في معنى الفعل فح كيف يصح قوله بخلاف الصفة المشبهة لعدم خلافا في الصفة المشبهة هذا خلاصة ما ذكره مولانا عصم قول ويمكن الجواب بان مراد صاحبنا ان ما ذهب اليه اصح المذكورين من عدم تقدم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقا ليس على ما ينبغي بل لا يتقدم اذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول لضعفها في العمل واما اذا كان العامل فعلا صريحا واسم الفاعل او المفعول يتقدم التمييز عليهما لقوتها في العمل فاشار الشما ذكره فينا الى القصور الذي في عبارة المتن لان الظاهر من قوله خلافا للمازني والمبرد وهو انه كان خلافا في العمل مطلقا انه ليس كذلك (قوله نظر الى قوة العامل) الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول فلما جاء في نظرهما قوة العامل وعدم قوته ففرق بين العوامل واخذ منها ما هو اقوي في العمل وجوزا

نقد يهـ : عليه واما من ذهب الى المذهب الاصح الاصح يكون في نظره عدم نقد يهـ عليه لاجل انه فاعل في معناه فلم يفرقوا بين التوابع (قوله لضعفها في العمل) اي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العدل واما المصدر فلانه في قوة ان مع الفعل فان الضرب في قوة ان يضرب فلا يتقدم ما في حيزان على ان (قوله ومتمسكهما) باسم المفعول واعلم ان الاستفهام فيه للانكار وقوله تعجز بمعنى تترك وعلوى اسم الحبيبة والالف فيها المتناهي وقوله ماكاد بمعنى ما قرب والوار فيه الحال (قوله على نقد براه) اي تمسكهما به علي نقد بر ان يكون تطيب صفة المونث فان الضمير فيه راجع الى ملهى اي وماكاد تطيب ملهى بالفراق حبيبتها نفسا (قوله لسند كبير) هلته لقوله فانه ح في كاد ضمير الشأن اي يكون الضمير كاد هو مرجع لعدم صحة ارجاعه الى ملهى وان قلت لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الحبيب اي وماكاد حبيبها يطيب ملهى بفراق حبيبها نفسا قلت لا يكون للكلام ربط صحيح علمي انه ينبغي ان يكون الضمير في كاد وهو اسم الضمير في الخبر وهو تطيب الى امر واحد (قوله عن نسبة تطيب اليها) لا يتم هذا البيت يكون تمسكا على نقد يهـ التميز على الفعل الصريح فقط وما يتمسك به على نقد يهـ على اسم التفاعل والمفعول لا نقول انهما يشاركان مع الفعل الصريح في قوة العمل اذا تقدم عليه يتقدم عليهما ايضاً (قوله فلا تمسك) اي على نقد يهـ نذكر الضمير في تطيب فلا تمسك به لعدم تقدم التميز على العامل ح لان العامل ح هو كاد والحبيب فاعله فهو مقدم ح والحامل ان نفسا يحتمل ان يكون تميزا عن نسبة كاد اليه على نقد يهـ نذكر الضمير في تطيب ويحتمل ان يكون تميزا عن نسبة تطيب اليها على نقد يهـ نذكر الضمير في تطيب فلا تمسك ح لانه اما يكون تمسكا اذا كان نفسا في كونها تميزا عن نسبة تطيب اليها وقيل الرواية الصحيحة وماكاد نفسي فلا تمسك ويمكن ان يقر ايضاً ان المراد بعدم تقدم التميز على العامل كما هو المذهب الاصح في غير ضرورة الشعر والتقدم في الشعر لضرورة (قوله هذا الوجه) بانه يصلح ان يقع تمسكا لانه جازا راجع الضمير المونث اي المذكور باعتبار تاويله بالهـ فجازا راجع الضمير في تطيب بصيغة المونث الى الحبيب بتاويل النفس لانه نفس من النفوس فيكون نفسا يحتمل ان يكون راجعا الى الحبيب ولغايل ان يقول على نقد يهـ نذكر الضمير في تطيب ايضاً يحتمل ان يكون راجعا الى ملهى بتاويل الشخص لانها شخص من الاشخاص فجازا ان يكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب الى ملهى على نقد يهـ نذكر الضمير في تطيب ايضاً كيف يصح قوله واما على نقد يهـ نذكر الضمير فضمير كاد المحبيب اي ويمكن الجواب بان وجه تخصيص ما ذكره بتانيث الضمير لا بثنائية كذا ان النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص فانه ليس بمذكور فيها وهذا قال معنى البيت وماكاد نفس الحبيب (قوله اذا لمعني وماكاد) وهذا بيان حال المعنى والا يكون الضمير في كاد الى لفظ الحبيب والضمير في تطيب

الى الجيب باعتبار انفى اى وما كاد الجيب نغسا تطيب نفسه بفراقه (قوله غير قاده) اى مضر
 في التمسك اذ بناء تمسكها على الذم الذي يقبله الطبع السليم فالظاهر ان يكون الضمير في يطيب
 على تقدير تانيته راجعا الى صممى فقوله غير قاده في التمسك في ذيل التفريع (قوله ولما كان
 معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج) فقوله الغير المحتاج صفة لقوله معلومية وقوله كافيته خبر كان وهذا
 القول دفع اعتراض لا يخفى وايضا هو اعتراض على المصم فانه قال في شرحه انه الم اعرف المستثنى
 المطلق الشامل لهما لا متناع تعريفه بحيث يطلق له على كل واحد منهما علىحدة لان المستثنى
 ليس مشترك معنويا بين قسميه بل مشترك لفظيا كلفظ العين والمراد منه بيان الموضوع له بان يطلق
 لفظ العين على هذا وذلك وما هيته كل واحد منهما مغايرة لما هيته الاخر فان ماهية المتصل هي المخرج
 وما هيته المنقطع هي مير المخرج فيمتنع اجتماعهما فلا يتصور تعريف واحد شاملا لهما مع ان قوله ولما
 كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى المطلق فتقرير اعتراضه
 بان المستثنى مشترك معنوي ويمكن ان يعرف بحيث يشمل لهما بان المستثنى هو المذكور
 بعد الا و اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثبا كما وقع التعريف بهذا الوجه في الرضي فعلم التعريف
 قبل التقسيم لاجل ان الاحتاج الى التعريف بل يكفي للتقسيم المعلومية بهذا الوجه فعلى المصم
 ان يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه لا بما ذكره فيه واعتراض على المصم بان التباين بين
 الماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما لانه جاز ان يكون لهما قدر مشترك كما ان الانسان ماهية
 مغايرة للفرس مع انه يكون بينهما قدر مشترك وهو الحيوان الماشي وفيما نحن فيه كك بان المستثنى
 المطلق هو المذكور بعد الا و اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثبا فانه شامل للمتصل والمنقطع معا
 ويمكن ان يقال مراد المصم من عدم امكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حدا
 تاما وهو ليس كذلك لعدم اشتماله على جميع اجزاء الحد التام فتدبر واعتراض عليه ايضاً بانه اذا لم
 يكن للمستثنى المطلق وجود في ضمن التعريف فكيف يعد له من المنصوبات واجيب بانه عند هذا
 مفهوم المجاز وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى منها وعموم المجاز هو ان يراد من اللفظ معنى عاما
 لم يكن هذا معناه (قوله لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراءه عليه) اى على كل
 واحد منهما بخصوصه الا بعد معرفة كل واحد منهما بخصوصه والمراد انه لا يمكن اجراء ما عليه
 على وجه البصيرة الا بعد معرفته على وجه البصيرة فان المعرفة على وجه البصيرة انما يكون
 بالتعريف فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشين ومحصله ان المراد من المعرفة في قوله لا بعد
 معرفته ذو المعرفة بالتعريف والمعرفة المطلق وان كان الاول فالدليل في حيوان المنع وان كان الثاني
 فمسلم لكن الدليل غير مثبت للمدعى لان المدعى هو التعريف لكل منهما (قوله اى الاسم
 الذي اخرج) اشار به الى ان الالف واللام في اسم المفحول بمعنى الموضوع واسم المفحول بمعنى

الفعل المجهول (قوله من متعدد جزئياته) بان يكون المتعدد الذي هو المستثنى منه كلياً
 كاحد فان كل شيء هو فرد له والمتعدد الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه جزئياً حقيقياً كالعبد
 في قولنا اشتريت العبد الانصفه وهو اي المستثنى اعم من ان يكون اقل من المستثنى منه واكثر
 منه او مساوياً له وهذه اشكال مشهور وهو ان زيد اتي جاءني القوم الازيد او اداخل في القوم
 او خارج عنه وعلى الثاني يلزم اخراج شيء وهو خارج منه وهو بطم لان اخراج شيء من فرع
 دخوله فيه ويلزم ايضاً خلاف الاجماع لان القوم حكموا بدخوله فيه في المستثنى المتصل فاذك
 لو قلت علي عشرة الادرهما كان الدرهم دخلاً في العشرة وعلى الاول يلزم التناقض الصريح
 فكيف يقع في كلام الله تع وكلام العقلاء واجيب عنه بان المستثنى وهو زيد اخرج من النسبة التي
 لا يكون متعلق الاذعان والقبول فاخرج عنها اولاً ثم حكم بالمجيئة فيكون الاستثناء مقادراً
 من النسبة متقدماً على الحكم فلا تناقض لان النسبة التي هي ليست متعلق الاذعان
 والقبول ليست بصادقه ولا كاذبه مع ان التناقض يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان
 الحكم وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولاً المجيء الى القوم على احتمال ان يكون
 الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض
 الاخر وذلك لان تقرر الايجاب والسلب انما يكون بعد تمام الكلام فاذا قلت الازيد متصلاً
 بجاء القوم نقرر السلب بالقياس الى زيد وتقرر الايجاب بالقياس الى ما بقي وليس معنى
 الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المستثنى المنقطع تشريك لم
 يكن هناك اخراج واجيب عنه بوجه اخر بان المستثنى يكون مخرجاً من المراد لان الحكم فاذا
 قلنا جاء القوم يعلم في بادى النظر انه كان المراد مجيء المجموع فلا استثناء يدل على انه ليس
 المراد هذا فاخرج اولاً من المراد ثم حكم بالمجيئة نعم يلزم التناقض على تقدير اخراجه عن المراد
 بعد الحكم به وهو ليس بتناقض لانه يستلزم الصدق والكذب وهما يستدعيان الحكم مع انه
 مخرج من المراد لان الحكم فيكون الجواب باختيار الاول (قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظاً
 اي ملفوظاً او سواء كان المستثنى لفظاً ونقده يرامثل جاءني القوم الازيد فاشار بقوله ملفوظاً الى
 ان المصدر بمعنى المفعول ويكون فيه ضمير راجع الى اسم كان وهو قوله ذلك المتعدد وقوله لفظاً
 خيرة وكذلك قوله تقدير اراقيل لاحاجة الى قيد المتعدد اذ الاخراج لا يكون الا من متعدد لكنه ذكره
 بيان التفصيل بالا غير الصفة واخواتها وقوله غير الصفة بيان للمواقع لئلا يخلط عنه واخواتها
 خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير ويبعد ففتح الباء وسكون الياء وهو احتراز عن ما استثنى عنهم زيد
 او اخرج منهم زيد وذلك امر اصطلاحى ولا مناقشة فيه واحتمل ان يكون غير الصفة احتراز
 عما وقع بعد الا للصفة فانه معرب باعراب الموصوف ثم ان قلت ان ضمير هو راجع الى المستثنى

وما بعد الا الصفة ليس مستثنى قلت يمكن ارجاع الضمير الى ما هو بعد الا واخواتها فلا احتراز
على هذا التقدير (قوله بعد الا واخواتها) ولا يقع المستثنى المنقطع الا بعد الا وغيره ويكفي هذا قالوا
(قوله حيث علم) وهو لدفع ما يقال ان المستثنى المطلق غير من كور قيدهما سبق فكيف يصح ارجاع
الضمير اليه (قوله ينظرون له) على صيغة المجهول بمعنى العلم والضمير في قوله له راجع الى المستثنى
المطلق (قوله لتلايناهل عنه) اي عدم دخول الواقع بعد الا التي للصفة في المستثنى ويفهم منه
انه لو لم يورد قوله غير الصفة فيتموه المبتدئ على وجوب نصبه بعد الا مطلقا سواء كانت
للصفة اول (قوله اي ليس بنفي ولا نهي) اي ان لم يكن في اوله شيئا منها فيكون غير الموجب
هو الذي كان في اوله واحد منها لان نقيض السلب الكلي هو الايجاب الجزئي هذا هو المعنى
الاصطلاحي للموجب (قوله واحترز به عما اذا وقع في لام غير موجب) وانما وجب نصبه اذا كان
بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدال بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب
في المستثنى والمستثنى منه واما في غير موجب فلا يلزم ذلك لجواز تكرير اصل العامل بترك
النفي العارض (قوله ولا حاجة منها الى قيد اخر) دفع شبهة تقريرها ان القول بان المستثنى
اذا كان بعد الا في الكلام موجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح لان قولنا قرأت الا يوم
كذا يكون المستثنى منه بعد الا في كلام موجب مع ان المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء
بل منصوب على الظرفية لانه منصوب قبل دخولها فلا بد من النقيض بان كان الكلام له حب
تاما ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا عن هذا الحكم ومحصل الجواب انه لا حاجة الى هذا القيد لاجل
ما ذكر لان الكلام ههنا في كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء وعلى
الظرفية او غيرهما بدليل قوله او كان بعد خلا وعد لان المستثنى بعد ما منصوب على ان ندمفعول به
لا على الاستثناء فعلم مما ذكرنا ان قوله لان الكلام في كونه اليه دليل لقوله ولا حاجة اليه وقوله
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء دليل لخروج نحو قوله قرأت الا يوم كذا على
نقد يراعتبار قيد كور فالافتراض كانه اراد بقوله فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
ان نحو قرأت الا يوم كذا من قبيل المستثنى المفرغ فينبغي ان يكون داخل في المسئلة لا نية
فأعلم ذلك (قوله وهو ان يكون الكلام موجب تاما) الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسر
بقوله بان يكون اليه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابل (قوله فانه منصوب على الظرفية)
لا يقيم لم لا يجوز ان يكون منصوبا على الاستثناء والظرفية معا لاننا نقر الدليل على كونه منصوبا
على الظرفية كونه منصوبا قبل دخول اللفظ فيه يظن منه ان نصبه بعد دخولها انضم للظرفية
لان دلائل النسبوظنية على انه يلزم توارد العلتين على معمول واحد شعبي (قوله انما هو
الاخراج مقلد لمرئ الا) فانه مفعول ما تم يسم فاعله فيكون مفعولا لا يقال على نقد يراعتبار

قيد المذكور كما يخرج اليوم في مثل قرئ اليوم كك يخرج اليوم في نحو قرأت اليوم
 كذا لانا نقول قد عرفت المراد من الكلام فالمراد ان المستثنى منصوب مطلقا اذا كان بعد الا في
 كلام موجب تام ولا فيكون هذا القيد لاخراج مثل قرئ اليوم كذا كما لا يخفى (قوله او معنى
 الفعل) وقد عرفت معنى الفعل كما في مالك وزيد اي ما تصنع (قوله لانه) اي المستثنى شيء
 يتعلق به والضمير في له راجع الى المستثنى وكلمة ما عبارة عن المستثنى منه والضمير في
 قوله اليه راجع اليه (قوله احدا صا) اي الفعل او معنى واعتراض المص على كلام البصريين
 بانه منقوض بقولنا القوم اخوتك الا زيد فان المستثنى فيه منصوب مع ان نصبه ليس بالفعل
 ولا معنى لعدم وجوده بالفعل ولا معنى فيه ويمكن ان يتم ان الش اورد كلام البصريين ولم
 يلتفت الى نقض المص لانه كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسلم عند بل هو من مصنوعات
 ويمكن ان يقال ايضا في الاخوة معنى الفعل وهو الانتساب بالاخوة (قوله او مقدا مطلق
 على قوله بعد الا) وفيه بحث وهو انه لا يفهم ح من العبارة ان انتصابه مشروط بكونه بعد لامع
 ان انتصابه مشروط به كما ذكره بقوله والعامل في نصب المستثنى ا و كلف في قوله او منقطعا
 فانتصابه فيه ايضا مشروط بكونه بعد الا والا يلزم ان يكون المستثنى بعد غير منصوبا في قولنا
 ما حاءني القوم غير زيد وفي قولنا وما جاءني القوم غير حمار مع انه مجرور فيهما وجوبا فلا بد
 ان يعطف قوله منقطعا على قوله في كلام موجب حتى يكون قوله بعد الا معتبرا فيه الا ان يتم
 المستثنى الذي بعد غير مذكور بعد ذلك فهو مستثنى من هذا الحكم ويمكن تقدير الكلام بعبارة
 اخرى بان يقال قوله في كلام موجب خبر كان وقوله بعد الا متعلق بكسر اللام بهذا الخبر وقوله
 مقدا مطلق على قوله في كلام موجب فانه اذا عطف شيء على الخبر الذي كان قيد مقدا عليه
 يكون القيد ح مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه فالمص قد امسك المتعلق بكسر اللام على المتعلق
 بفتح اللام اشارة الى ذلك فيكون قوله بعد الا معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا بخلاف ما اذا
 كان قيد الخبر موخر اعنة فانه جائز ان يعتبر به في المعطوف وان لا يعتبر فيه فاذا كان كك ففي عطف
 الشم نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين الا ان يقال ذكر الشئ
 فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما عرفت فنامل قال مولانا عصم نبه الشم ايضا على ان هذا الحكم
 في المنقطع يقتصر الى تقييد بكونه بعد الاحيت قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او
 مقدا ما نم كلامه اقول كيف يصح اسناد الغفلة اليه فانه افاد هذا الحكم في قوله او مقدا ما في ضمن
 المثال وايضا لا يحتاج الى تقييد بكونه بعد الا في المنقطع ايضا بعد ما ذكره اولان نصب المستثنى
 انما يكون بتوسط الا وهو ظم وايضا انما لا بد عطفه بقوله في كلام اذ لم يصرح بعد ما قال انه مطلق
 على قوله بعد الا الى ماد كره بقوله ان نصب المستثنى انما يكون بتوسط الاحيت قال والعامل

في نفسها المستثنى اذا كان منصوباً على الاستثناء (قوله على المستثنى منه) وقوله منه مفعول
 ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير راجع الى اللام والموصول (قوله لا متناع تقديم البديل)
 فانه لا وجه لرفعه الا ان يكون بدلاً من المستثنى منه (قوله في الاكثر) متعلق به منصوب
 هو ملحوظ في الكلام (قوله فانهم فبإل) علة الاكثرية (قوله فان اكثرهم) فهو اذا كان منصوباً
 عند اهل الحجاز فيكون منصوباً عند اكثر النحاة ايضاً فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجاز (قوله
 مطلقاً) سواء كان من جنس المستثنى منه اولاً (قوله اذا لا يتصور فيه الا) فانه اذا كان الحمار مثلاً
 بدلاً من القوم على تقدير الرفع في قولنا ما جاءني القوم الاحمار لا يكون ذلك الا بدلاً للعطف
 مع ان المستثنى المنقطع لا يصدر الا بطريق الروية والفطنة والروية هي الفكر والتأمل والغائبة
 بالفارسية زبركي (قوله قبله اسم يصح) سواء كان ذلك الاسم متعدياً والمتعد ما ذكره
 الشم او غيره مثل ما جاءني زيد الامور (قوله لا عاصم اليوم) اعلم ان قوله عاصم اليوم
 يكون مستثنى منه وقوله من رحم مستثنى ولا يصح حذف الغاصم لان حذف اسم لا يقي لنفي
 الجنس لا يثبت في كلامهم ولكن يصح حذف خبره اي لا عاصم اليوم موجود فلا يكون المستثنى
 هو من رحم اي من رحمه الله وهو لمرحوم داخل في المستثنى منه فان المعصوم لا يدخل في العاصم
 فان العاصم هو الله تعالى والضمير البارز في قوله من رحمه الله راجع الى من وهو عبارة عن حضرة
 نوح عليه السلام ومن نابعه يعني نبوت نوح دار نوح از طوفان نوح واز خرابي مگر آن
 کسی که رحمة کرده است الله نع آتکس را که او معصوم است و نگاه داشته شده است از طوفان
 واعلم انه ذهب بعضهم الى ان المستثنى متصل بان العاصم بمعنى المعصوم كما في قوله تعالى
 من ماء دافق وهو بمعنى مد فوق وقال بعضهم ان العاصم صفة النسبة بمعنى ذو عصمه كما ان
 الضارب بمعنى ذو ضرب وقال بعضهم ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى وقال بعضهم المضاف
 محذوف والتقدير ارا رحمة من رحم او مكان من رحم اي لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من
 رحمه الله تعالى من المنين وهو السفينة (قوله جاوز) فيكون عند متعدي بنفسه (قوله وقد ينضم)
 اي خلا معنى جاوز فيكون متعدي لان جاوز متعد فكذلك ما هو بمعنى (قوله او يحذف من)
 ويتعدى الى المفعول بحذف من ويوصل الفعل الى المفعول فتعدى بنفسه لان الفعل
 المتعدي بحرف الجر اذا حذف حرف الجر ويوصل الفعل الى مفعوله فتعدى بنفسه ويعدى
 هذا الحذف ايضاً (قوله هي ام الباب) اي ام باب الاستثناء لانها موضوعة للاستثناء وماعدا
 ليس موضوعة له بل هو موضوع بل انما يخبر فان غير موضوعة للمحرية ومفلاً موضوع
 للمخلو وعدا موضوع للمجاوزة فانها لا تعمل في الاستثناء بضمير المتكلم (قوله الى اسم
 الفاعل منه) اي من الفعل المتقدم لان الفعل يدل على صاحبه (قوله او الى بعض مطلق من

المستثنى منه) أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد واحد من أفراد المستثنى منه بحيث يصدق الاستثناء ولهذا قال مطلق بأنه يستعمل الأبعاض لأن مجاوزة البعض للمعين لا يستلزم المطلق ولا تنال العبارة عليها ولا يصح أن يكون فاعلها ضمير راجعاً إلى نفس المستثنى منه لأن أرجاع ضمير المفرد إلى الجمع غير جائز ومراعاة أن الضمير راجع إلى بعض منكر للاستغراق في الإيجاب كما في علمته نفسها أي كل نفس (قوله والتقدير جاءني القوم عداة) إذا قيل عدائي كذا كان معناه انتفى عني كذا فإذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيداً كان معناه انتفى المجيئ عنه وإذا قلت عدا الجائي زيداً أو بعضهم زيداً كان معناه انتفى الجائي أو البعض من زيد بمعنى أن ليس زيد جائياً ولا بعضاً منهم وهو زيد وإذا قيل خلا منه كان معناه انتفى عنه فإذا قيل جاء القوم خلا زيداً كان معناه انتفى المجيئ عن زيداً وانتفى الجائي أو البعض أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه من زيد (قوله وهذا) أي خلا وعداء مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من المستثنى منه (قوله ليكون أشبه بالآء) وذلك لأن قد من خواص الفعل فإذا لم يكن معها قد فيكونان حرفاً الجر والاضم حرف فيكونان ج أشبه بالآء التي هي الأصل في باب الاستثناء (قوله لأنهما فعلا ماضيان) عدا متعدي بنفسه وخلا بعد الأيصال بخلاف من والمستثنى بعد مفعول (قوله نقد يراد خلوزيد) بضم الحاء ومكون اللام وقوله وعد و ممر وفتح العين ومكون الدال قيل أن الفعل إذا كان مسنداً إلى الضمير المستتر فهو إذا صار ماؤلاً بمصدر يصير مؤلاً بمصدر والمضاف إلى الفاعل لا بالمصدر والمضاف إلى المفعول وفيما نعين فيه يكون مضافاً إلى المفعول لأن زيد مفعول لهما فالأولى أن يقر خلوه زيداً وعداء زيداً أي خلوه مجيئهم أو الجائي منهم أو خلوه بعض منهم زيداً على أن الضمير راجع إلى المجيئ أو الجائي أو البعض (قوله بالنصب على الظرفية) وهو أن يكون قبله لفظ الوقت مقدراً (قوله وقت خلوهم) المراد هو خلوه بعضهم بأن يكون الضمير راجعاً إلى بعض من المستثنى منه وعلى تقدير قوله وخلوه مجيئهم يكون الضمير راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدم وبقي احتمال آخر لم يذكر وهو أن يكون الضمير راجعاً إلى اسم الفاعل منه إلا أن يتم أولاً أن الشئ لو لم يستوف جميع الأقسام لا بأس به وذلك لأن كلمة أو في قوله وفاعلها ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم وإلى اسم مانعة الخلو فبما أن يكون جميع الأقسام مجتمعة في بعض المراد دون بعض الآخرى وعبارته لا تأبي عنه وثانياً أنه هكذا قال مولانا عصم أقول في قوله وقت خلوههم أي وقت خلوه جميع الأقسام وكذا في قوله وقت مجاوزتهم أي قد استوفى جميع الأقسام ولم يبق شيء من الاحتمالات المذكورة لأن قوله وقت خلوههم يشمل ما إذا كان الضمير راجعاً إلى بعض منهم وهو ظاهراً فما قال بعض المستثنى من أن قوله وقت خلوههم

علي تقديرا راجع الضمير الى المستثنى منه وقوله وقت خلو مجيئهم : على تقديرا راجع الضمير
 الى مصدر الفعل المتقدم وجازان يكون الضمير واحدا الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم او الى
 بعض مطلق من المستثنى منه والشك لم يتعرض على هذين الاحتمالين ليس بشيء كما لا يخفى
 (قوله و وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة بعض منهم او مجاوزة الجائي منهم وهذا تفسير قوله وماعدا
 عمرو والان هذا بمعنى جاوز متعد بنفسه كما عرفت فما قال بعض المحشين من ان قوله وقت
 مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرو ومثل قوله وقت خلوهم او خلو مجيئهم في التعرض على
 الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء ايضاً كما لا يخفى وقوله
 او مجاوزة مجيئهم اشارة الى ان الضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم (قوله اي جاوزا
 خاليا بعضهم) اي بعض منهم او بعض الجائي منهم وكذلك مجاوزا بعضهم اي مجاوزا بعض
 منهم او بعض الجائي منهم فيكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اسم الفاعل وهو المجاوز
 فالاقسام المذكورة باسرها فما قال بعض المحشين من ان هذا احتمال اخر وهو جازا وخاليا
 الجائي منهم او مجاوزا الجائي منهم ليس بشيء كما مر غير مرة (قوله وكذا المستثنى منصوب) ولم
 يقل وجوبا كما يقتضيه السوق اكتفاء بقوله وانما يكون النصب بعد ما (قوله او الى
 بعض من المستثنى منه مطلقا) غير مختص بفرد من افراد المستثنى منه حتى سمح الاستثناء
 كما عرفت وانه لم يتعرض الى ارجاع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الجازا والى
 هو زيد مثلاً لا يجوز ان يقع خبرا عن المصدر في الكلام المشبه لان في هذا ما لا يجوز
 بخلاف ما اذا كان الكلام منقيا كما فيمانحن فيه فيكون ذلك لانه لا مانع للمصدر ان يدل ما التعرض
 اليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم خروج المستثنى منه وذلك لان نفي زيد عن المجيء
 لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه ولهذا لم يتعرض الشك الى ارجاع الضمير الى المصدر نعم
 لوجه زيد ايضا فاليد المجيء فيكون التقدير ليس المجيء محلي زيد يفيد المطلوب لكنه تكلف
 لفظا ومعنى كذا قيل (قوله لا يستعمل هذه الافعال) اي ما خلا وماعدا وليس ولا يكون لا يستعمل
 في المستثنى المفرغ ولا في غير المستثنى المتصل من اقسام الاستثناء فجاء استعمالها في غير الاستثناء
 فيصح ان يقيم ليس زيد قائما ولا يكون صرحا وقاعدا لان الحصر اضافي لا حقيقي على ما اشرنا اليه
 (قوله وهي لا يتصرف فيها) بان يقيم ام يقيم او كان او كانا او يقيم ليست وليست او يقيم يخلو
 ويعمل ويجعل لها الاستثناء فلا تستعمل في موضع لا يكون مثلاً غيراً مثل ما كان ولم يكن (قوله
 النصب على الاستثناء) ويضعف الاستثناء في نحو لا اله الا الله من حيث انه يؤذم وجهاً ممتنعاً وهو
 الابدال من اللفظ لانه اذا كان بدلاً من اله فيكون المبدال منه في حكم التثنية فيصير لا اله وهو
 ممتنع وان قلت اذا كان الاستثناء فيه ضعيفاً فيجب ان يرفع ما بعد الا فيه لعل الاعلى كلامه

غير وهو غير حائز لانه لا بد في ذلك من كون الانابة لجمع مذكور غير محصور وهذا الشرط منتف
فيه لان الله ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا قلت قد يحمل الاعلى كلمة غير بدون هذا الشرط ايضاً واليه
اشاراً الشئ فيما بعد بتوابعه غالباً (قوله حال من الضمير المجرور) فانه راجع الى المستثنى ووقوع
المجرور والمجرور حالاً انما يكون باعتبار متعلقه وهو واقعاً وقوله في محل اشارة الى ان كلمة
ما عبارة عنه فقوله بعد الاحتراز عما اذا اء وما قيل ان الشئ جعل قوله فيما بعد الاحتراز الضمير
المجرور وجاز ان يكون بدلاً من قوله فيه بدل البعض عن الكل ليس على ما ينبغي لان المقصود
ههنا بيان حال المستثنى ولو جعل بدلاً لكان المبدل منه في حكم النخبة ثم قيل ليس في بعض
النسخ لفظة فيه فتح يكون قوله فيما بعد الاظر فامتعلقاً بقوله يجوز او يختار على سبيل التنازع
ولا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد قوله فيما بعد بكل من الفعلين كما هو المناسبات والى
ان يتبدل قوله فيما بعد الاعلى نقلاً عن النسخ التي فيها لفظة فيه متعلقاً بقوله يختار وحيث يكون
قوله في كلام غير مرادب متعلقاً بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالخير فقط لان حواز
النصب في المستثنى هو لادل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع في اختيار المبدل (قوله والحال انه
قد ذكرنا) اشارة الى انه ايضاً حال من الضمير المجرور المذكور بنقدير لفظة قد فللضمير في انه
راجع الى المستثنى منه فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا ايضاً كعكس الامر ايضاً كاهما من
المتضايفان قيل هذا يشكل بنحو ما جاءني احد حين كنت جالساً لزيد احيث لم يكن البدل ح
مختاراً بل ح يختار للنصب ويجوز البدل وكذا يشكل بنحو ما قام النوم الازيد في جواب من قال اقام
القوم الازيد فان انصب فيه اولى ليطابق الجواب السؤال لوجوب النصب في السؤال والجواب
عن الاول بان الحكم المذكور فيهما اذا لم يكن بين المبتثنى والمستثنى منه واضحة وعن الثاني
بانه فيما اذا لم يكن جواباً للكلام نضمن الاستفهام (قوله ولم يشترط) كما اشترط في وجوب نصب
المستثنى ان يكون منقطعاً ومقدماً على المستثنى منه (قوله لان حكمهما قد علم) معناه ان حكمهما
علم بان المستثنى في الصورتين منصوب وجواباً في لادل ما قيل هذا لوصح فينبغي ان لا يذكر قوله
فيما بعد الا وقوله في كلام غير موجب لان حكمهما قد علم ايضاً ليس بشيء كما لا يخفى (قوله على
البدلية اري بدل البعض من الكل فان قليل بدلاً من الكل وفي فعلوه وقليل من الجماعة منها ومن
نوع البدل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدل منه لانه لا يستثناء المتعلق يغني غناء الضمير لانه
يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فلا حاجة الى الضمير كما هو في المثال المذكور فلا حاجة
الى ان يقرأ فعلوه الا قليل والقليل منهم (قوله بانها) اي اراد النصب على سبيل المشاكلة
فلا يراد انه لا يحتاج الى ايراد قوله بالنصب لان ايراد دفع توهم الرفع والمجرور فلما يكون
في آخره الف فلا يتوهم ذلك (قوله انما هو بسبب التشبيه بالمفعولية) وبواسطة الا لا بالاصالة بل

بالتشبيه فقله بواحدة الأعطاف على قوله بسبب التشبيه (قوله وفراب لبدل بالاصالة) وهي واقعة
في مقابلة التشبيه لافي مقابلة التبعية اي اعراب لبدل بالاصالة اي لا بسبب التشبيه بالمفعول
فلا يرد ان اعراب البدل ليس بالاصالة بل بتبعية المستثنى منه (قوله ويعرب على حسب العوامل)
واعترض بان المراد بالعامل اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه وان كان الثاني فيشكل
بنحو ما مررت الابز يد فانه معرب بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه وان كان الاول فلا معنى
للتقييد بالحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور لان جميع المستثنى معرب بعامل نفسه
هواء كان المستثنى منه فيه مذكور او لا واجيب بان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويكون
لزيد في مررت الابز يد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت دخلة في المستثنى منه
ولكن حذف من المستثنى منه وانتقل عامله الى المستثنى وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء
وقيل بتوسط الا وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه ويمكن الجواب بان المراد بالعامل اعم
من ان يكون عامل المستثنى او المستثنى منه فالقصر انه يرفع ان كان العامل رافعا وينصب ان كان
ناصبا ويجز ان كان جارا وان قلت فيه نظر لان عامل المستثنى وهو المجرور به في مررت الا
بز يد وهو غير الحار في المستثنى منه شخصا قلت انهما متحدان نوعا وان نفاير اشخصا (قوله
لانه فرغ له العامل) اي لان المستثنى فرغ لاجله العامل عن العمل في المستثنى منه ظاهرا بان
تعمل في المستثنى وانما قلنا ظاهرا لان ما هو عامل في المستثنى فهو عامل في المستثنى منه المحذوف
ايضاً ويمكن ان يقال ان هذا المستثنى يختص باسم المفرد لانه فرغ له عن المستثنى منه ظاهرا
وعلى هذا المفرد وصفا للمستثنى بحال متعلقه واحال المستثنى هو العامل وح لا يمكن المراد
بالمفرد المفرد له وانما قلنا ظاهرا لان المستثنى دخلا في المستثنى منه المحذوف حقيقة (قوله فالمراد
بالمفرد المفرد له) فالعامل مفرد والمستثنى مفرد له والمستثنى منه المفرد منه (قوله اي
والحال) فهو حال من الضمير في قوله يعرب فانه مفعول ما لم يسم فاعله وجاز ان يكون الواو
للعطف لا للحال بان يكون معطوفا على المستثنى منه وقوله غير الموجب على غير مذكور ويحتمل
ان يكون الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير موجب
جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم المذكور في غير موجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم
المعنى فم يصح عدم الذكر في الموجب فيصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى عن فعوى الكلام اي لا يعرب على حسب اثر عامل
في الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى (قوله ليفيد) اي ليفيد الكلام اوليغيبه
المستثنى ويحتمل ان يكون فاعله هو المثل في قوله مثل ما ضربني اذ فاعلم انه اراء
بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد هو كون المستثنى معربا على حسب العوامل في هذه

الدلالة متحققة في غير الموجب وغير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل
قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقضي منعدا ولما لم يكن قرينة خصوص اي خصوص جماعة
جائية فحمل على العام وليس لها اي لارادة العام وقرينته معارض فتعين المراد واما الثاني فلان
الاستثناء وان كان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة على عدم ارادته فهي
تعارض بقرينة العام فلم يتعين المراد نعم اذا استقام المعنى بقي قرينة العام. بلا معارض
ولهذا قال الان يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل
في الموجب في وقت من الاوقات الا وقت استقامة المعنى فانه ح يتعين المراد فاذا عرفت هذا
فلا يرد ما قيل لم لا يجوز جواز الموجب عند قيام القرينة على الخصوص كما ينق في جواب من
قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاء بني الاباك لاننا لم ندم الجواز على ذلك الاعتبار
بل هو جائز لانه راجع في صورة الاستقامة ولذا قال الش اويكون هناك قرينة لهالة على
ان المراد ا ولا يرد ايضا ما قيل لم لا يجوز ان يكون نحو ما جاءني الازيد على وجه المبالغة
في الغلو اي غلو جمع كثير غاية الغلو كما في قولهم واخضت اهل الشرك حتى انه * تخانك النطف
التي لم تخلق * لانا نقول ايضا لانم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لانه راجع ح في صورة
الاستقامة ايضا ولا يرد ايضا ما قيل ان ارادة اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على العموم
والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظائف النحو الا ترى انه
يجوز بحرام المسك ولقيت العنقاء والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي
ان يجوز نحو جاءني الازيد بجعله معربا على حسب العوامل لاننا نقول قد عرفت انه اراد
بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي المتفنية ح على ما عرفت وجهه واذا نظرت في كلام
الش فضلا في الجواب عن الشبهة لا يرد ما ذكرناه ايضا فتأمل (قوله الان يستقيم المعنى) قيل
لا بحث للنحوي من استقامة المعنى وليس وظينة النحوي الا بيان الحقيقات التركيبية وان كان
ذلك مستلزما لاستقامة المعنى فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله واجيب بان هذا
البحث يرجع مالا الى ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب
فانه قليل لقلية استقامة المعنى فيه اذا عرب المستثنى كك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة الفن (قوله كل حيوان يحرك فقه الاحفل) وقيل الاسفل قيد واقعي اذ الملك
لا يكون في غير الاسفل ثم لا يخفى ان هذا المثال مجرد ان الحكم فيه صحيح على وجه العموم وقد
وق مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدليل في شرحه للمختصر وشارح الوقاية
في قوله والولي العصبة على ترتيبهم اي على ترتيبهم في الارث والحجب اي يقدم الجزء كالابن
وابن الابن فهذا التمثيل مجرد ترتيب المصبات مع ان الكلام فيمن صلح وليا منهم والجزء

لا يمكن ان يكون ولي الصغير والفغيرة فلظهوره لم يتعرض الشئ المذكور به فلا يرد ما قال بعض المحشيين من ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كونه المستثنى منه مفرغا مع ان الكلام فيه (قوله لظهوره لا يريد ان الكلام جميع ايام الدنيا) اي من اول ايام الدنيا الى اخره لانه يستلزم ان يكون زيدا مثلاً موجود في جميع الازمان من الدنيا وليس كذلك فالقرينة على عدم ارادته هي الظهور والبداية ويمكن ان يقال لم لا يجوز ان يكون المراد انه قرأت في جميع عمري من الايام الا يوم كذا الا في جميع ايام الدنيا وهذا المعنى مستقيم الان في الاستقامة محل تأمل (قوله نحو مامات الازيد) وما خلق الا بشر فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضاً استقامة المعنى لانهما سيان في الاستقامة وعدمها (قوله واجيب بان ا) هذا جواب عن الشبهة الاولى (قوله على العموم) اي على تنديدهم العموم المستثنى منه وقوله في النقي عكسه اي في غير الموجب يكون الغالب استقامة المعنى وانما استثنى الاقل الذي في الموجب لانه المراد ههنا لانه داخل تحت قوله ويعرب على حسب العوامل وام يستثنى الاقل الذي في غير الموجب لعدم احتياج اليه لعدم دخوله تحت الحكم لانه غير مستقيم المعنى فح لا يرد ما قيل انه استثنى الاقل الذي في الموجب فلم لم يستثن الاقل الذي في غير الموجب (قوله لان اشتراكه) دليل لقوله وفي النقي عكسه وقوله واما اشتراكها في نعلق الخ دليل في الحقيقة لقوله والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم فانا اذا فلنما اضربني الازيد فان جميع افراد الجنس مشترك في انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب لهذا الافراد ومخالفة واحدة منها في ذلك الا انتفاءها بخلاف الايجاب ولم يفرق بين الجنس والنوع فلهمذا قال في جميع افراد الجنس ولم يقل في افراد النوع كما هو الظاهر (قوله كما في المثال المذكور) وهو ما ذكره بني الازيد (قوله وبان الفرقاه) وهو جواب عن الشبهة الثانية قوله مقتضى دحوله فيه اي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه وقوله دخوله في مفعول ما لم يسم فاعلم لقوله مقطوع وقوله الاولى اي في المثال الاول وهو قرأت اليوم كذا (قوله كما ذ قيل من ضربك من القوم) فالقرينة هو السؤال (قوله لم يجز ما زل زيد الاعمال) لانه لو كان جائزاً يلزم تحقق المشروط بدون الشرط لانهم قد سبق ان يكون المستثنى المفعول في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى وهي منتقاة ههنا لدخول جميع الصفات نبيه غير صفته العلم لان من الصفات هو الصفات المتنافية كالسواد والبياض والقيام والقعود والحمرية والصفرة وغيرها فلو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع الخقيضين (قوله اذ معنى ما زال ثبت) لان ما بالمتنفي وفي زال معنى النفي كما يكون في انك وفيما انك وفي نرح بكسر الراء وفيما نرح معنى النفي قال مجذ المحشي مولانا عجب الاظهر ان يقال اذ معنى ما زال ثبت دائماً لان ما زال لا يستدري ان ثبوت الخبر الاسم لكن البديل ح غير مفيد للمعنى لان كون النفي انما لا يفيد الا يكون ما زال

نفي ثبت فقط لا بمعنى ثبت دائما ثم قال مولانا المذكور الا ان يقيم معنى قوله لان نفي
في اثبات هو ان نفي لنفي يفيد دوام الاثبات ثم قال ولكن في افادة نفي النفي دوام
ثبات بحث معناه انه في حيز المنع انتهى حاصل كلامه اقول قال الشافعي بحث الحال ان النفي
تدوم بلا قاطع اي بلا قاطع النفي فاذا كان كذلك فنفي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره
لمولانا مع قوله ثبت بقيد الدوام اي الاثبات يفيد الدوام ويظهر ذلك من كتب اللغة معناه
قال مجد المحشي الا ظهر ان يقال اذ معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما ينبغي اقول
بمعنى مفهوم من كتب اللغة في حيز المنع ثم قال مولانا مع ولولم ان لا يكون الثبات مفيد للدوام
لان ما زال فهنا بمعنى دائما وذلك لان معنى ما زال وقع زوال فمعنى ما زال لم يقع زوال
ولا زال في قوله لم يقع زوال نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم فيفيد انه ثبت زيد
ثمائه انتهى كلامه وهذا الكلام الغاضل المذكور لزيد مذكور مولانا مع بقوله وفي افادة نفي
نفي دوام الاثبات بحث اقول فيه بحث اما اولافان العموم حاصل على وجه الكمال لحصوله
من وجهين احدهما العموم الحاصل من نفي النفي والاخر عموم النكرة التي في سياق النفي
فكون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز المنع ونقلنا نكرار العموم يستلزم اجمالية فالدوام
اصل منها قلنا فيه نظر ايضاً واماناً نينا فاننا لم نكن نفي بمعنى وقع زوال فمعنى ما زال
يقع زوال بل معنى زال في ما زال زيد الا ما ماناه وقع زوال زيد فمعنى ما زال فيه انه لم يقع
زال زيد فلا يكون زوال نكرة حتى يفيد العموم على ان افادة قرينة العموم ايضاً مما
لا يلائم تحته كما عرفت ثم لك ان تتوجه بالمنع المذكور على التفریع وهو قوله فيكون المعنى ثبت
دائماً الح اقول في دفع الشبهة بان ما زال لا مستمر او دوام اي استمرار ثبوت خبرها لا صحتها
ابين في محله وخبره محذوف اي ما زال زيد على جميع الصفات اي ثبت زيد على الصفات كلها
عالمها فاذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات الا على صفة
لم فقوله معنى ما زال ثبت يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام والدليل يكون
بتأمل المعنى لان المراد ان هذا نفي النفي اثبات لم ير لنفي النفي مطلقاً اثبات حتى كانت المقدمة
شبهة (قوله لان نفي النفي اثبات) اي مستلزم للاثبات لانه عينه لان تصور نفي النفي
يقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف على تصور النفي وانما يكون عين الاثبات
كان تصور الاثبات موقوفاً على تصور النفي وليس كذلك وقال مولانا مع ان نفي النفي اثبات
اعرف باللفظة (قوله المراد كل من يتصوره) وبترجم له مركس كه متصور بودا زوي
ن از اشنايان توزد ند مرا مگر زيد مرانزد (قوله واذا نعت بالبدال) اقول لما كان الكلام
بإعرابه المستثنى فبين اولاً اعرابه وجوباً ثم بين اعرابه جوازاً ثم اعرابه على حسب العوامل

قم لا يرد ما ذكره مولانا عصم حيث قال ولا ينبغي ان هذه المسئلة من تنمة اختيار البديل فينبغي
 ان لا يفصل بينه وبينها بحث الاعراب على حسب العوامل انتهى كلامه ثم انه اذا عذر البديل
 على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل
 قريب هو النصب ويدخل عليه ما ذكره في الكتاب في حمل على محله البعيد وهو الرفع (قوله
 فعلى الموضع اي حمل) وفي كلام بعض الشارحين فيحمل على الموضع فاخر المتعلق ههنا فاداه المحصر
 او تنبيهها على جواز تلخيرها ولتأكل ان يقول ان ناخيرها لا يصح لا فاداه المحصر لانه جاز النصب
 بالاستثناء ايضاً وان كان البديل مختاراً فيوافق بما ذكره سابقاً بقوله ويجوز فيه النصب واختار
 البديل والجواب ان المراد من الجواز في قوله ويجوز فيه هو الجواز بلا ضعف وهذا النصب
 ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احدى (قوله عملاً بالمختار على قدر الامكان) وقد سبق
 انه يجوز النصب ويختار البديل في المستثنى ولا يتقدر البديل بمجرد تعذر البديل من اللفظ
 فانه يمكن ان يبدل من المحل عملاً بالمختار بقدر الامكان (قوله على موضع احدى) فانه مرفوع
 بالفاء عليه محلاً (قوله فمرفوع محمول على محل احدى) لانه مبتدأ تخصص بالعموم قيل يجوز
 ان يكون مرفوعاً بانه كان بدلاً من الضمير المستكن في الظرف اي الضمير المستكن في
 قوله فيها فانه فاعل له راجع الى احدى والقول بانه حاز ان يكون منصوباً على الاستثناء
 ضعيف لانه يتوهم انه بدل محمول على لفظ احدى (قوله على محل شيئاً) الاول لانه مرفوع
 على انه خبر المبتدأ (قوله ولا يخفى انه لو جعل احدى) وسواء عراض على قوله اما وصفه به
 وقيل اوله يوصف بقوله لا يعباء به يصح ايضاً لان التنوين في شيء الماني جاز ان يكون
 للتحقيق اي شيء حقير فان نموين التنكير للتحقير وقيل اما وصفه به املاً يتوهم استثناء
 المشي من نفسه وعلى هذا يندفع قوله ولا يخفى كما لا يخفى (قوله لكان ادق والطف) اما
 الاول فلزيادة التوجه والتأمل في دراسته راء الثاني فنعدم الاحتياج الى قوله لا يعباء به
 (قوله لانتقاص النفي بالا) وقيل لوزنه من الاء تنوينة نية يلزم زائد بها في الشخص وهو
 غير جائز فانها لا تدخل الاعلى الكلي ونداء كمة من بالا متغرافمة لان الاخفش جواز
 دخول من الزائدة في الموجب كقولنا وقد كان من منار (قوله لانه لنا كبد النفي) اي نفي مجرورها
 سواء باشرت له او لا نحو ما جاءني من رجل وامرأة (قوله الاعمر بالنصب) لا يقال على
 نقد ير البديل لا يجوز النصب فيه لان اعراب البديل يكون مثل اعراب المبدل منه مع ان اعراب
 البديل هو النصب واعراب المبدل منه الفتح لا ما يقول اعرابه يكون مثل اعراب المبدل منه
 او في حكم اعرابه وههنا كك لان اعرابهما معا بسبب العامل ولهذا قال لان فحخته شبيهة (قوله
 كلب) اي حقيقة او حكماً والاول على مذهب من قال ان البديل بتكرير العامل حقيقة فقولنا

سلب زيد ثوبه في التقدير سلب زيد سلب ثوبه والثاني على مذهب من قال ان العامل في المفعول
 منه هو العامل في البدل واثار اليه بقوله حقيقة اذالم يكن البدل اء (قوله وما ولا لا نقدر ان لاحقبة
 اذالم يكن البدل الا بتكرير العامل) وذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وان ما ير
 التوابع يكون العامل في المتبوع واعتبر سرارية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف
 كساير التوابع فاشار الشارح الى المذهبين (قوله ولا حكما اذا اكتفى اء) ان نقدر الحكمي اذا اكتفى اء
 وكذلك قوله اذالم يكن البدل الا اء اي نقدر الحقيقي اذالم يكن البدل اء (قوله حال كونهما) فهو
 حال عن الضمير المستكن في قوله يقدر ان فانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله يقدر ان ويحتمل
 ان يكون قوله عامليتين تميزا ويحتمل ان يكون مفعولا ثانيا لقوله يقدر ان بتضمين معنى
 الجعل اء ما ولا لا تجعلان ما ملتين (قوله بعد اء) وفي بعض النسخ بعد ما اي بعد الا (قوله لا هما
 حملتا للنفي) يعني ان النفي علة لحملهما على ليس وان اي حمل ما على ليس وحمل لا على ان
 فان ما مشبهة بليس ولا لنفي الجنس مشبهة لان فاذا كان النفي علة لحملهما على ليس وان في
 العمل اء جزء للسلسلة فعلى كلا التقديرين يلزم من انتفاء النفي انتفاء عملهما لان انتفاء العلة
 مطلقا سواء كانت تامة او ناقصة يستلزم انتفاء المفعول ثم ان حمل لا على ان لاجل ان لا للمبالغة
 في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على
 النقيض (قوله وهو الفعلية) لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه
 نحو ليست و ليست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فحكمه حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى
 الكون وموقد يستقيم نفيه ويبقى عمله نحو ما كان زيد الا فائما لبقاء معنى الكون بهذا (قوله
 بفتح السين وكسرها) قيل الكسر في صوي مع القصر والفتح في صواء بالاء مشهوران (قوله لكونه
 مضافا اليه) علة لكون المستثنى مجرورا بعد ما (قوله وبعد حاشا في الاكثر) لا يقر ايراد بعد
 مستدرك بل ينبغي تركه لطلب الاختصار في المتن لا نأقول اء اء تنبيه على ان قوله في
 الاكثر متعلق بقوله حاشا فقط دون غير وصواء وصوى (قوله لكونها حرف جر) وقد جاء بعد ما
 النصب كذا في الدعاء المنقول اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان والدليل على حرفيتها
 دخول ياء المتكلم بدون نون الوقاية مثل حاشا لانه اذالم يكن حرف فيكون فعلا لانه ام يقل
 احد بكونها اسما وقال في المبنيات ان ياء المتكلم اذا لحقت اخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه
 لتقي اخر الفعل عن الكسر الذي مواخت الجرم مثل جاءني وخر بني فلو كان حاشا فعلا فلا بد من النون
 هذه لحوق ياء المتكلم وليس كذلك ولقائل ان يقول ان اخر حاشا ياء من الكسر بسبب الالف
 فجاز دخول ياء المتكلم عليها لان الحاق النون ليس الا ليا من اخره عن الكسر وهذا الامن حاصل
 بالالف الا ان يقال الحكم جار في جميع الافعال مطلقا لاطراد الباب (قوله بصرية المستثنى) بفتح

التاء وسكون الياء بنقطة التختانية بمعنى بري شدن وپاك شدن وفي بعض النسخ تنزيه
 يالنون والياء اي تنزيه المستثنى عما نسب اليه وهو الفعل واعلم ان حاشا اذا اب تعمل في
 الاستثناء وغيره فمعناه التنزيه اي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر (قوله اني براه الله
 من ضرب عمر) فالضمير في حاشا راجع الى الله تع وهو فاعل ومجموع الفعل مع الفاعل حال
 وصاحب الحال هو زيد واذافة الضرب الى عمر ومن قبيل اضافة المصدر الى المفعول اي عن
 ضرب زيد عمر او يترجم زد ندا قوم عمر راد رحالتي كنه بري كرد انيك الله تع زيد را ازردن زيد
 عمر را يعني زيد الذي من جملة القوم لم يضرب عمر اقل ارجاع الضمير في حاشا الى
 مصدر الفعل المذكور اظهر اي بري الضرب عنه نفسه اي نفس الضرب اي لم يقع الضرب
 منه وقد جعل الله فاعلا له ولم لم يجعل المتكلم فاعلا اي بري المتكلم عن ضرب عمر وانقلت
 انما لم يجعل فاعله المتكلم لان بر اصيغة الغايب فيجب ان يكون فاعله ايضم غائبا قلت لتأويل
 ان يقول لم لا يجوز ان يكون برا مثل ليس ولا يكون فانه شاغ بينهم ايرادهما مفردا حالة
 الاستثناء وان كان الاستثناء من الجماعة المخصوصة فجاز ان يكون في صيغة برء ايضاً كذلك بان
 شاغ ايراده بصيغة الماضي وان كان المقصود المتكلم وفيه اي في قول القايل نظرا لا يخفى وذلك
 لان ليس ولا يكون وان كان مفردين لكن الضمير فيهما راجع الى بعض من الجماعة او الى الجائي
 منهم كما سبق تفصيله لا يقال لا يجوز ارجاع الضمير في حاشا الى الله تع لانه تع لم يسبق
 مع ان المرجع اليه للضمير الغايب لا بد ان يكون مذكور الا نأقول ان الله تع معلوم قديما
 فكانه سبق ثم لا يقال اذا كان ضمير الغايب الى الله تع فلا بد ان يكون غائبا فكيف يحكم بكونه
 تع غائبا لا نأقول الضمير راجع الى لفظ الله وهو غايب لان الاسماء الظاهرة كلها غايب (قوله
 واعراب غير) وانما لم يبين غير مع انه بمعنى الحرف للاضافة المانعة من البناء اولان الحرفية
 هارضة له وانما لم يقل اعراب غير وحاشا وليس ولا يكون وغيرهما مما سبق لان بعضها فعل وبعضها
 حرف والاعراب فيهما بخلاف غير فانه اهم فلذا خصه بالذكر والمراد الاعراب بسبب العاقل
 فلا يرد النقض على المضارع لانه معرب (قوله على التفصيل المذكور فيما سبق) من وجوب النصب
 في المستثنى الموجب والمنقطع وجواز اختيار البديل في غير الموجب التام والاعراب على حسب
 العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم غير
 حماد بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على الجدل والنصب على الاستثناء وما جاءني
 غير زيد على التقريظ (قوله فانه لما انتجرب به) انما قال بطريق الظن لانه غير جارم به بل هو ظان
 فيه قال مجد المحشي مولانا عباد اذا انتقل اعرابه الى غير فالا حسن ان يقول اعرابه اعراب
 المستثنى بالابدون الكاف فان اعرابه ح عين اعرابه وقال مولانا عباد في رد بان اعراب غير فيد عيني

اعراب المستثنى بنفي لا عين اعراب المستثنى بالانبات اعراب كاعراب المستثنى بالانبات وما يرد الاعتراف
 اوفال لمص و اعراب غير فيه كاعراب المستثنى بنفي اقول اعراب غير ليس عين اعراب المستثنى بنفي
 لان اعراب المستثنى مجرور ولا يكون اعرابه عينه فاقول الجواب عن الشبهة المذكورة بان اعرابه
 ليس عين اعراب المستثنى بالاشخص بل عينه نوعا فيصح قوله كاعراب المستثنى بالانبات ما يرد الكاف
 ثم اقول في معنى كلام المص ان اعراب غير كاعراب المستثنى بالانبات كاعراب المستثنى بالانبات
 لاحتمال غير اعراب هذا الاسم واستثناء ما بعد غير عن اعرابه لان غير لما كان بمعنى الاكابر ما بعده
 مستثنى نية تنقيح اعراب المستثنى ولكن للمستثنى اعراب اخر لاجل الاضافة ولا وجه ان يكون
 اعراب غير اعراب الاضافة فيعني ما بعد غير بما فضل عن حاجته اليه بقريضة احتياجه اليه اي
 الى ما فضل من حاجته فقول الشم انتقل اعرابه اليه بهذا المعنى في ما ذكره مجدا لمعني على
 المص بقوله لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالانبات الا حسن ان يقول و اعراب غير اعراب
 المستثنى بالاكلام حسن و ما ذكره مولانا مص كلام ظاهري خال من الحقيقة كما لا يخفى على
 المتأمل ثم ما ذكر من معنى الكلام موقر يرب بما ذكرنا من ان الاعراب كاعرابه نوعا لا شخصا لان
 مال معناه ان اعرابه في الانتصاب لا غير (قوله و غير اي كلمة غير ا) و قوله غير بالتنوين
 مبتدأ و صفة خبره و قوله حرامت على الاستثناء خبر بعد خبر و صفة والضمير المصنعة او الغير
 بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه فالمتبادر هو كلمة حقيقة تخصدت بالصفة (قوله
 لا لتما على ذات مبهمة) فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذاته
 مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها فتكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للمفعول
 والحرف (قوله باعتبار قيام معنى لمغايرة بها) واعلم ان كلمة غير يدل على مغايرة ما قبلها
 اي موصوفها لما بعد ما موصوفا كانت تلك المغايرة بحسب الذات او بحسب الوصف بان كانا متغاثرين
 ذاتا او متغاثرين وصفا و قيل دلالة كلمة غير على المغايرة بحسب الوصف مجازا (قوله فالاصل
 فيها ان نقا) اي المناصب ان تقع كلمة غير صفة في التركيب ايوافق اصلها (قوله جاءني رجل فيرو
 زيد) ان موصوفها نكرة لا يزول الابهام عنها باضا فتها الى المعرفة (قوله وذلك لا شترك ا)
 اي ارتكاب خلاف الاصل بسبب المناصفة بينهما وهي الاشتراك في المغايرة لان كلوا هما منبما
 يدل على مغايرة ما قبله لما بعده فان غير يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا
 والا يدل على مغايرة ما بعد ما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل واحد منهما في معنى الآخر
 بعلاقة المشابهة فيكون ذلك الاستعمال في غير الموضوع له بسبب المشابهة بين المعنى الموضوع
 له وبين المعنى المجازي وهو المسمى الاستعارة (قوله كما حملت الا) بسبب المناصفة المذكورة
 عليها في الصفة فان كلمة الا في الاصل للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا اصل الحرف ان لا يكون

صفة (قوله لكن لا يحمل الاية) اي يحمل الاعلى كلمة غير في الصفة في اغلب المواد مشروط بان يكون الانابعة اية فقوله ما باليد دفع ما في عبارة المص حيث يهمل ان يحمل الاعلى كلمة غير في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط مع ان عبارته يغيى الكلية كما في قولنا لا اله الا الله فان الشرط منصفه فيه فان الدابس بجمع لا لفظا ولا تقديرا (قوله اي واقعة بعد متعدد) اراد من التابع للمعدية وقوله واقعة عامل الظرف الماخوذ من لتابع واراد من الجمع معناه اللغوي وهو التعدد (قوله فوجب ان يكون موصوفا مذكورا) والتهنيد نظريا وهو يتم بضم شيمى وهو استعمال الالف معنى الصفة خلاف لاجل فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في الا فوجب ان يكون موصوفا مذكورا المظهر هذا المعنى لا مقدرا بخلاف غير فانه في الاصل للصفة فجرا ان يكون موصوفا مقدرا اقال بعض المحشين من ان هذا لا ينفرع على ما قبله لان كون الشيمى بعد متعدد لا يقتضى ان يكون موصوفا مذكورا ثم الجواب عنه بان الغاء للمتعقيب فالمعنى واذا عرفت هذا فوجب ان يكون موصوفا ليس بشيمى فان كون الغاء للمتعقيب مما لا يقبله العقل السليم وايضا كونها للمتقيب لا يستلزم تقديرا قوله اذا عرفت هذا و اراد ان ينجى على انه في جواب الشرط المقدر (قوله فلا تقول في الصفة) اي في الا للصفة جاءني اى لعدم التعدد في الموصوف ولا يكون للاستثناء ايضا لوجوب التعدد فيه ايضا فلا يهمل هذا التركيب (قوله فيدخل فيه) اي في التعدد ما جاءني رجلا ن الزيد وهذا الاستثناء منقطع لان الموصوف وهو المحكوم عليه اثنان من افراد الانسان وليس زيد كك وانما يكون متصلا اذا قيل جاءني رجلا ن الزيد لانه يكون الا للصفة (قوله اي منكر) فسر المنكر بالامكراشارة الى ان مجيى نكرا لتشد يد معلوم كما قال المصم واد انكر صرف واما مجيى اسم المفعول بالتخفيف كمنكر غير معلوم (قوله لا يعرف باللام) اقول الغرض التخصيص باللام مثلا لا الخصوص والحاصل انه لما فسر بقوله اي منكر اعلم ان المراد بالمنكر ما ليس بمعرفة فاذا لم يكن معرفة فلم يكن معرفا باللام ايضا فعدم كونه معرفا باللام يحتاج الى البيان لانه بخلاف ما لم يكن معرفا باللام من المعارف فانه لا خفاء فيه مع ان كونه معرفا باللام اكثر استعما لا من المعارف التى سفير اللام كما لا يخفى فلا يرد ما قال مولانا عصم من ان كلامه يشعر بان المنكر احتراز من المعارف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز من كل معرف هو اكان ذلك المتعدد معرفا باللام او كان مضافا بان كان تعريفه بالاضافة مثل جاءني اخوة زيد الاممرا فان اخوة معرفة باضافة الى زيد فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة فلا يتعدى فيه الاستثناء او كان من اسماء الاشارة مثل جاءني مولاء الاريد فان اسم الاشارة من المعارف فلا يتعدى فيه الاستثناء او كان اسما موصولا نحو ان الانسان لغير خسر الا الذين امنوا وقيل في المنكر لاجل ان لا بمعنى غير والموصوف فيه لا يكون الانكرا وكك ما هو بمعنى (قوله حيث اراد به

(العهد) اي بالعدد الخارجي لا الدامني لانه في حكم النكرة ولا يراى به الجنس ايضاً لانه واحد كخاتبة قضي
 فلا تعدد في الجنس اصلاً فيكون منحصر افيها قوله وعلى نقد بران يشار الى اي يعلم التناول قطعه
 على نقد بران يشار الى (قوله او عدم التناول) اي يعلم عدم التناول على نقد بران يشار به الى
 (قوله والمحصور نوعان) والما يعرف غير المحصور من معرفة المحصور فلذلك تعرض الى بيان المحصور
 فقال المحصور نوعان (قوله اما الجنس المستغرق) فان النكرة واقعة في سياق النفي جنس مستغرق
 (قوله نحو ما جاءني رجل) ان قلت الكلام في الجمع المنكور الغير المحصور والرجل ليس بجمع قلت
 الرجل جمع بالمعنى المذكور وهو المتعدد فهو وان لم يكن جمداً حقيقة لكنه جمع بمعنى لانه
 نكرة واقعة في سياق النفي ففيها تعدد قطعاً وايضاً يشعر فيما بعد قوله كل رجل الا زيد اجاءني
 لانه جعل المفرد المستغراً في جمعا واستغراقية مقارنة بلفظ كل وانما جعل الشا اقوم والرمع
 من الجموع التقديرية فيما سبق آنفاً والظاهر انها كرجل جمع معنى فالاحسن ان يعمم التعدد
 بالجمع حقيقة ومعنى لا بالجمع لفظاً ونقد بران الا ان يقيم اذا جاء بالجمع لفظاً لما سبق في عشرين في
 قوله على عشرة دراهم وعشرون من انه جمع لفظاً وصورة ثم المقابل بقوله لفظاً ليس بالمتعدد
 والطلاق الجمع التقديرية على الجمع معنى غير بعيد والظاهر ان يقول لو قال المتعدد اعم من
 ان يكون جدياً صورة او معنى ليمتد ايضاً (قوله واما بعض منه) اعم من الجنس لا من الجنس المستغرق
 وموظف والتشديد بمعلوم العدد مجرد صحت معنى الكلام (قوله على عشرة دراهم وعشرون)
 ولو قال له على عشرة وعشرون بدون ذكر الذكر هم ايضاً يصح لان المحصور ايضاً بعض منه
 معلوم العدد وان لم يكن معدوداً معلوماً وانما مثل بمثاليين ايوافق بما سبق من المثاليين
 وهما ما جاءني رجل او رجال ولقائل ان يقول لا يراى للمثاليين فيما سبق فائدة جلية لان احدهما
 جمع صورة ومعنى والاخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط مع ان عشرة وعشرون ليسا كك
 الا ان يقيم كما يكون لا يراى للمثاليين السابقين فايده مشاهة يكون فيهما ايضاً لان عشرة مفرد صورة وجمع
 معنى وعشرون جمع صورة ومعنى اما معنى فظم لانه متعدد اما لفظاً وصورة فلموجود الواو
 والنون في آخره وهو جمع حكماً لانه ملحق به وان لم يكن جمداً حقيقة لعدم الجمع الحقيقي في
 الاعداد (قوله لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد ما فيه) في الجملة اي
 في بعض افراد الاستثناء وهو المتصل لا مطلقاً وذلك لان المقصود هنا مجرد نفي تنافر الاستثناء
 وبيان ان الاستثناء فيه محال على تقدير كونه محصوراً وهذا القدر كاف لذلك اقول اذا عرفنا
 هذا فلا يزد ما قال بعض المشيئين من ان هذه المقدمة ممنوعة لجوار ان يكون المتعدد محصوراً على
 احد الوجهين ولم يكن المستثنى دالاً فيه نحوه على عشرة دراهم الاحمار ان نحو جاءني رجاء
 الاحمار ولا نرد العبارة ايضاً بوجه آخر بان المتعدد قد كان محصوراً بان يراى من الجنس بعض

عنده معلوم العدد فتح اذا اريد به جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل ودا اريد به جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (قوله نحو كل رجل الا زيدا حيا) وقد عرفت ان رجل جمع معنى فانه مفرد استغراقى بسبب مقارنته بلفظ كل وانما اخر الفعل دينا اشارة الى ان فيه كما يصح حمل الاعلى الاستثناء يصح حملها على الصغرى اي كل رجل هو غير زيد جاءني ولو قيل كل رجل جاءني الا زيدا فلا يظهر كونه صفة لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف ولو قيل جاءني كل رجل اذ فكونه صفة لا يخاف من خفاء والظن هو الاستثناء بخلاف تاخير الفعل (قوله يصار) بالفارسية كريد ميشود (قوله لتعذر الاستثناء) وما كان في هذا المقام صعوبة فاردت ان اورد قبل لشرح في كلامه قدس سره مقدمة لتوضيح كلامه فاقول اما تعذر الاستثناء فلان الجزم بالدخول لارم في المستثنى المتصل والجزم بعدمه في المنقطع ولا حزم لنا هنا لا بالدخول ولا بعدمه فتعذر ويتوجه اليه ح ان ضابطة التعذر منقضة بـ رد او عكسا اما طردا وهو التلازم في الثبوت فلانه انما يكون مطردا اذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشروط مطلقة غير اختصاصها بمادة من المواد مع انه ليس كذلك كما في جاءني رجال الا واحد والارجلا والاحمار افران واحد او رجلا دخلا في الرجال بيقين فيكون متصلا والحمار خارج عنه بيقين فيكون منقطعا اما الانعكاس وهو التلازم في الانتفاء فلانه انما يكون منعكسا اذا لم يتعذر الاستثناء في المحصور مطلقا ليس كذلك كما في جاءني جماعة رجل الا زيدا فان الاستثناء فيه متعذرا اما المتصل فلم يدم دخوله في المائة بيقين ولا بد ذلك في المتصل واما المنقطع فلم يدم الجزم بخروجه منها ولا بد لذلك فجه فكان الاولى على المصنف ان يقول الا اذا كانت نابعة لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدم تناوله فانه ح يتعذر الاستثناء مطلقا لما عرفت من انه لا بد ان يكون التناول في المتصل بيقين وعدم التناول في المنقطع بيقين ولهذا تكلف بعض الشارحين واراد بقوله غير محصور غير معلوم لان الغالب في المحصور ان يكون معلوما الا نادرا فعمر عن غير المعلوم بغير المحصور للملازمة بينهما غالبا نادرا عرفت هذه المقدمة فقوله لتعذر الاستثناء بمعنى انه لتعذره غالبا لا يرد ما ذكرنا من عدم طرد ما وعكسا كما افاد قدس سره بقوله وانما قلنا غالبا (قوله عند وجودها) اي وجود الشرائط المذكورة كلها فيه ان التام من كلامه قدس سره انه يتعذر الاستثناء عند كل واحد من الشرائط المذكورة فردا فردا مع ان عند وجود الشرط الجمعية لا يتعذر الاستثناء بل الجمعية يلائم الاستثناء كما انبه به الشرح سابقا وكذلك التابعة اي كون المستثنى بعد المستثنى منه ايضا يلاجه وكذلك قيد النكارة ان ام يلائم الاستثناء ولكن لافيه ايضا بالجملة يتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الاخير وهو غير محصور كما ذكره والجواب عنه من عبارة المصنف ظاهر بان قوله لتعذر الاستثناء علة بالنسبة الى الشرط الاخير فقط بانبه يكون قيد

الحكم ومثل ذلك كثير في كلامهم ولا يجدي ذلك نفعا من مباررة الش حيث قال عند وجود جميع
الشرائط فالجواب عنه ح بان قوله لتعذر الاستثناء ~~للمجموع~~ للمجموع الشرائط من حيث المجموع
ولكنه ملته باعتبار الشرط الاخير فقط (قوله جاءني مائة رجل لا يريد) وانما يتعذر فيه
الاستثناء لعدم دخول زيد في مائة رجل بيقين على ما صيأتني من قوله لعدم دخول الله
لا يقيم هذا الترتيب مثل قولنا جاءني القوم الازيد او هو يحتمل ان يكون المستثنى متصلا
ومنقطعا معا فزيد في المثال المذكور لو كان داخلا في مائة رجل بيقين فهو مستثنى متصل
قطعا ولو كان خارجا عنها بيقين فهو منقطع فح كيف يصح قوله يتعذر الاستثناء في المحصور
لانا نقول انه مدفوع بأمر ادق الامعية للتقليل على قوله يتعذر فتعذر على تقدير ان
لا يكون دخوله وخروجه عنها متيقنا فاعلم ذلك (قوله نتوجاءني رجال الا واحد) فقوله
واحد اي واحد من افراد الرجال يكون مستثنى متصلا مخرجا من متعدد الجزئيات ومستثنى
متصل مخرج من متعدد الاجزاء لان لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال الا ان حكم الجملة يشير الى
الذات ثم اعلم ان في اكثر النسخ وقع ما جاءني به بحرف النفي وبدون في النسخ النادرة والحق
ان كونه بدون حرف النفي غلط لا مالة وانما اشتبه ذلك المثل في الالسة لعدم تفرق المذكرين
بين ثبوته ونفيه لصعوبة مقام وعدم وقوف اكثرهم واذا عرفت هذا فما قال بعض المتأخرين
من ان قوله رجال ان كان غير محصور ام يصح ايراده في امثلة الجنس المستغرق كما اورد
فيها ما بقا وان كان محصورا لم يصح ايراده في امثلة غير المحصور كما اورد في امثله
من جملة ما لا يعنى وانما قال الواحد دون الازيد لعدم تناوله زيد الا ان معناه انه جاءني
رجال عشرة مثلا الازيد فلا يجوز استثناء المعدود منه لما مر من عدم تناوله لكم يجوز
الاستثناء من العدد فيجوز ان يقيم جاءني رجال اي رجال عشرة مثلا الا واحد (قوله ولكن
لما كان ذلك) اي كون الالفة عند عدم هذه الشرايط نادرا لم يلتفت لمص اى هذا النادر
والك ارجاع ذلك الى تعذر الاستثناء في المحصور اقول اقول بان المص قد التفت اليه حيث
قال وضعف في غيره فانه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء لانه قد مر دفعه بقوله في بيان
هذه القاعدة لانه لم يلتفت اليه في ضمن بيان هذه القاعدة واجاب عنه مولانا عصم بانه لا ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما ل التعذر في المحصور
جعل استعماله صفة فيه ضعيفا ثم كلامه لا يقيم قدا التفت المص اليه اي النادر في ضمن بيان
هذه القاعدة بان مراد المص من الحمل في قوله كما حملت عليها هو الحمل على سبيل الغلبة فح
النكت اليه لانا نقول مراده انه لم يلتفت المص اليه التفات اهتمام بان يكون مذكورا في الكلام
لا يقيم يفهم من كلامه قدس سره ان المص لو الالتفت اليه في بيان هذه القاعدة ايضاح يصح مع ان ذلك

فغير جائز لانه تكرار مع ذكر قوله وضعف في غيرنا لاننا نقول معناه انه يجوز ان يكون هذا
 الضابطة ولم يلتفت اليه بايراد هذه فيه لندارته فاصطى للاكثر حكم الكل لان الضابطة من حيث
 انها ضابطة ينبغي ان يكون كليا بل التفت اليه بعد بيانها (قوله فيهما الهة) لا يتم كون الآلهة
 فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان وهو بطلاننا نقول لان ذلك لان المقصود من الآية نفى
 الوهية والآلهة فيهما ولا فساد فيه ثم ان الآلهة جمع آله بهذا اللام ومعناه مطلق المعبود سواء كان
 بالحق او بغيره (قوله اي خرجت عن الانتظام) وهذا دليل اقناعي اي ظني على وحدانية نيتة نعم كما
 اذا كان في هذه ملكان فلا ينتظم البلدة دائما بل خرجت البلدة عن الانتظام (قوله فالاني
 الآية صفة) قال سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف اي لا يجوز البديل لانه لا يكون الا في غير الموصوف
 قال المصم ولا يعتبر النفي المستفاد من اول ان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما و اقل
 و ابي متصرف فانه اي متصرفات ابي و ايض البديل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولقائل ان
 يقول لا يجوز ان يكون الا بمعنى غير في الآية ولا يجوز ان يكون صفة لآلهة مع انه ليس كذلك
 لانتفاء الامور الاربعة المعتبرة بين الصفة والموصوف الا ان يقر ان الصفة مثل الموصوف
 في الامور الاربعة اذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك (قوله لعدم
 دخول الله في آلهة) اي اننا نعلم دخوله فيها على سبيل اليقين واما اذا كان قيد للنفي فلا لان
 معناه ح انه ليس دخول الله في آلهة فله ح احتمالا لان الال انما ليس دخوله فيها وعدم دخوله
 فيها يقيين فيكون في دخوله فيها وخروجه عنها شك لان الجمع المنكور يتناول المستثنى ولا بعدم
 تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء فيه انه يمكن الاستثناء المنقطع اذا كان خلاف
 الجنس مثل ما جاءني رجال الاحمارا فالاولى ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء لا على
 كونه جمعا منكورا غير محصور والساني انه ليس دخوله فيها يقيين بل اليقين عدم دخوله فيها
 وعلى التقدير الاول لا يرد الاشكال لان المستثنى المتصل يجب ان يكون الدخول قبل الاستثناء
 يقينا وفي المنقطع يجب ان يكون عدمه قبل الاستثناء يقينا واما على تقدير الاحتمال الثاني فان
 عدم الدخول اذا كان يقينا فلا يتعذر المنقطع ان قلت ان عدم تيقن دخول الله في آلهة ان كان
 يجمع الدخول مظنونا في تصور المستثنى المتصل ح لان قوله لعدم دخول الله يدل على ان
 في المتصل يجب ان يحصل لنا العلم بالدخول بان لا يحمل النقيض او يحمله ولكن يكون مرجو جامع
 ان المستثنى المتصل وقع بالظن فان علم النجوى ظني قلت هذا انما يتوجه اذا كان اليقين بمعناه واما
 اذا كان بمعنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك فم يكون في الدخول شك ثم على ما عرفت لا يرد انه
 لا يلزم من عدم كونه مستثنى ان يكون صفة لانه يحتمل ان يكون بل لا ما عرفت ان البديل فيما اذا
 كان الكلام منفيًا وآية كلام موجب وان قلت الآية كلام منفي ايض لان لولا انتفاء الاول لانتفاء

الثاني وذلك لان الاول ملزوم والثاني لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس ولان المقصود من الآية هو انتفاء الآلهية لانتفاء الفساد في معرض التوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو معلوم الى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الاله فيكون الثاني علمة الاول وان كان المشهور انها يدل على انتفاء الثاني لانتفاء الاول قلت هذا انفي معنوي والكلام في النفي اللفظي واجيب عن اصل الشبهة بان البدل فيما ذكر كان الاستثناء متصورا فيه والآية لا يحتمل الاستثناء (قوله فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) اتصالا او منقطعا لان شرط المتصل ان يكون دخول المستثنى في المستثنى منه يقينا وشرط المنقطع ان يكون خروجه منه يقينا اي قبل الاستثناء ولا يخفى ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله فلا يرد ان الصفة ليست متابقة لموصوف او بما ذكر ظهر انه يصح الاستثناء ايض لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها الا ان يتم هذا المعنى اي كونه مستثنى عنها على نقد يركون الا صفة لا على نقد يركون الالهة مستثناء (قوله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعداه) وقع دخل تقريره ان اللازم من الآلة عدم الآلهة وكون اثنيانية الاله غير منتفية منها تقرير الدفع انه يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المخالفة لان التعدد غير الواحد والمخالفة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها (قوله وعليه) اي على من ذهب صبيو يذهب اكثر المتأخرين والمصم منهم (قوله فالفرقدان صفة لكل اخ) مرفوع وكك الفرقدان مرفوع بالالف اي كل اخ هو غير الفرقدان يفارقه اخوه لعمر ابيك اي قسمي او اقسام لعمر ابيك ولقائل ان يقول ان الفرقدان مثني لان رفعه بالالف فكيف يقع صفة لكل اخ الا ان يتم انه مفرد لانه علم للنجديين (قوله بالنصب) لان المستثنى منصوب ونصب التثنية بالياء (قوله على الشذوذ) لانه اذا كان ضعيفا فيكون شاذ اقليل (قوله وقال في البيت شذوذان) قال مولانا مصم الاول ان يتم وفي الفرقدان شذوذان آخر ان لان المصم هو الفرقدان لانه نسب الشذوذ الى البيت دون الفرقدان والشار الى ان الشذوذ لا يصح ان ينسب الى الفرقدان اقول الساذ الاول والماني يكونان في الفرقدان ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله وثانيهما ان يكون في البيت وهو لا يمكن ان يتم ان نسبة الشذوذ لم يقع الى البيت حيث قال في البيت شذوذان واذا كان شذوذان في الفرقدان ايض يصح ان يقع في البيت شذوذان (قوله ودف كل دون المضاف اليه) لانه مرفوع دون المضاف اليه كما يكون الفرقدان مرفوعا (قوله والمشهور وصف المضاف اليه) كما يقع كل انسان عالم بكسر الميم فالاولى ان لا يكون مضموما (قوله وبانيهما الفصل بالخبر) وهو قوله مفارقه اخوه لا يتم كما يكون الخبر فاصلا بينهما كك القسم

وهو لعمر ابيك هو اجنبى من الخبر بالنسبة الى المبتدأ والتعرض به الى في الشذوذ من التعرض
 بالخبر لانا نقول المراد هو فصل الخبر مع متعلقاته بينهما والقسم من متعلقات الخبر قليل أم لا يجوز
 ان يكون الا في قوله الا الفرقان ان يفتح الفاء للشرط اي حقيقة هذه الموجبة الكلية القا لثة كل
 اخ مفارقة اخوه ثابت ان لم يوجد الفرقان فلا شذوذ في البيت اصلا كذا ذكره مولانا عصم
 والفرقان النجمان اللذان في جانب المشرق قريبان من القطب (قوله وعند الكوفيين) وانما
 جعلهم مقابلا لسليبيوه لان سيبويه راس البصريين فكانه جعلهم مقابلا لهم (قوله والتصرف) عطف
 على قوله خرجهما اي يجوز التصريف فيهما رفعاً ونصباً وجراً مثل كلمة غير فانها باعراب موصوفها
 وكذا هما باعراب موصوفهما وبما يقتضيه العامل (قوله ولم يبق سوى العدوان) والمقصود التمثيل
 هو سوى فانه منصوب فان نصبه بناء على الظرفية فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه
 فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف مع انه يجب ان يكون مرفوعاً لانه فاعل لقوله لم يبق وليس
 فيه معنى الظرفية المفادة للمكان ومعنى البيت باقي نماز در قريه سوى دشمنان دشمنى ميكنم
 ما ايشارا چنانكه دشمنى كرده بودند ايشايان وقوله دناسيفه المتكلم من دان يدون بمعنى
 الجزاء وقد قيل ان سوى ومواء في الاصل صفة للظرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تع مكانا
 سوى وقوله ثم سوى في الآية بمعنى الاستواء اي مكانا مستويا وقد حذف الموصوف و اقيم الصفة
 مقامه مع قطع النظر الى معنى البدل فيصير بمعنى المكان فقط وجرد له من هذا المعنى وجعل له
 ظرفاً ثم نقل من المعنى الظرفي الى معنى البدل بطريق الاستعارة والمجاز لاستعمال لفظ مكان
 في افادة معنى البدل نقول انت لي مكان مروي اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه فيقال
 جاء زيد سوى مروي اي بدله ثم جرد له عن هذا المعنى ايخذ ونقل الى الاستثناء لانك اذا قلت
 جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيد الم يأتك فظهر من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل وغير
 ظرف بحسب المعنى المراد ففي ما ذهب اليه سيبويه من نصبهما بالظرفية رعاية الى حالهما الاصل وهو
 الظرفية وفي ما ذهب اليه الكوفيون رعاية الى حال المعنى المراد منهما هو الاستثناء لعدم معنى
 الظرفية في الاستثناء واجيب عن تمسك الكوفيين بانه شاذ اذا لا يكون اعراب صفات الظروف
 بعد حذف موصوفاتها الا بالنصب على الظرفية (قوله استنكارا) اي استكراما (قوله جاءني
 سواك) بالنصب مع انه ينبغي ان يكون مرفوعاً لانه فاعل الفعل وكذلك سوى منصوب وينبغي
 ان يكون مرفوعاً لانه مبتدأ وفي الدار خبر قد م لكونه ظرفاً (قوله قوله تع) اي مثل هذا قوله
 قوله تع لقد تقطع ا قيل هذا انما يصح اذا كان قوله تع تقطع ا من قبيل اسناد الفعل وهو تقطع
 الى الفاعل وهو الذين واما اذا كان من قبيل اسناد الفعل الى مصدر هذا الفعل فلا اي لقد وقع
 التقطع والنسب كما في قولهم لدار وتسلسل لعدم الفاعل لهما لكوننا من قبيل اسناد الفعل الى

مصدر هذا الفعل اي وقع اولزم الدور والتسلسل (قوله ومتعريفها) ايما انخوات كان ويحتمل ان يكون راجعا الى كان واخواتها جميعا فانها من الافعال الناقصة فانها من كورة في بحثك الفعل (قوله اي دخول كان) اي بعد دخول كان او احدى اى بعد دخول احد هذه الحروف وانما قال ذلك لانه على تقدير مباررة المقص لا يصدق التعريف على شئ من افراد خبر كان واخواتها فانه لا يصدق على خبر كان مثلا انه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو ظ لا يقيم بقي منها شئ اخر فانه ح يلزم ان يكون خبر صار مثلا خبرا لا صبح مثلا لما ذكر من ان خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف لاننا نقول المقص هو التفصيل وهو ان خبر كان وخبر صار هو المسند بعد دخول كان وصار على هذا الكنى هذا الاجمال للاختصار والمظهر وقد سبق تفصيل هذا في خبر ان واخواتها (قوله والمراد ببعده المسند لدخولها ان يكون اى) قال مولانا عصم فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشئ بنفسه فلا ولى ان يقول المراد ببعده المسند لدخولها ان يكون اسنادا واقعا بعد دخولها وفيه نظربان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية بحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبرها انتهى كلامه اقول في كلام اوله انه ليس اخذ الخبر في تعريف الخبر بل اخذ في تعريف التفسير ومحموله فلا يكون تعريف الشئ بنفسه وفي كلام ثانيه بان اسناد خبر ما الى اسمها ليس الا بعد دخولها على ما قبلها والا اسناد الذي موقبل دخولها ليس اسناد خبر ما بل هو اسناد خبر المبتدأ وايض الاسناد الثاني عين الاول (قوله ولا شك اى) راجع الى قوله اسنادا الى اسمها اى (قوله المقدم) صفة الاسناد (قوله بل يكون قبله) لا يقيم ان الاسناد الذي بين زيد وابوه قايم في قولنا كان زيد ابوه قايم وكذا الاسناد الذي بين زيد ويضرب ابوه في قولنا كان زيد يضرب ابوه ايض قبل دخولها لانها من دواخل المبتدأ والخبر فيكون مدخولهما مبتدأ وخبر افيكون بينهما اسناد لا محالة لانا نقول قد يتغير هذا الاسناد فانه بسبب دخولها عليهما يحصل اسناد آخر بينهما (قوله في اقسامه واحكامه وشرائطه) اما الاولى كما اذا كان خبر المبتدأ مفردا او جملة او معرفة او نكرة فكذلك خبرها واما الثاني كما اذا كان خبر المبتدأ واحدا او متعددا او محذوفا او مذكورا فكذلك خبرها واما الثالث كما اذا كان خبر المبتدأ جملة فلا بد له من مائد مطلقا فكذلك خبرها لا يقد لا يكون امره كما مر خبر المبتدأ في الاحكام مطلقة لانه لا يكون خبر كان فعلا ماضيا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ ومنه جمهور النحاة وان كان خبر ما فعلا ماضيا ولكن لابد فيه من لفظة قد ظاهرة او مقدرية بخلاف خبر المبتدأ فان خبره يكون فعلا ماضيا بدون لفظة قد لانا نقول ان حكم خبر المبتدأ في الاحكام السابقة لاني جميع الاحكام واليه يشعر قوله على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر (قوله لا اختلاف

انها وخبر ما (هذا الدليل لوضح لزوم نقل ما عليه على انه يكون نكرة مخصصة ايضاً الا ان يتم
 انهما في الاصل مبتدأ وخبر والاصل في المبتدأ التقديم بخلاف ما اذا كان خبر كان معرفة فانه ح
 يصح ان يقع مبتدأ ويمكن ان يتم ان تخصيص قوله ويتقدم معرفة بالنسبة الى خبر المبتدأ
 اذا كان معرفة لانه ح يجب نقل ما عليه فلا يرد انه اذا كان خبر كان نكرة ايضاً يصح نقل ما
 على اسمه لعدم الالتباس باختلاف اسمها (قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة) وهذا الدافع
 ما ينتج على المصم بان المخالفة لخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم اذا كان نكرة مخصصة ايضاً
 فلهذا قال حقيقة او حكماً (قوله او كان هذا يريد) والقرينة على كون هذا خبر كان مرفوع
 زيد واعراب الخبر محلي (قوله وذلك اذا كان الاعراب) وهذا اشارة الى ان اطلاق كلام
 المصم ليس على ما ينبغي (قوله بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب) فاذا كان الخبر معرفة
 لا يجوز تقدم الخبر عليه وكذلك اذا كان نكرة مخصصة لا يجوز تقدم عليه كما قال المصم
 فيما سبق او كانا معرفتين او متساويين بخلاف خبر كان (قوله كان الفتى هذا) وقاد انتهى
 الاعراب فيهما جميعاً اما في الاول فلان في اخره الف واما في الثاني فلانه مبني او في اخره
 الف ايضاً (قوله لا خبر كان واخواتها) اي لا عامل خبر كان وعامل اخواتها لانه لا يحذف من هذه
 اء فيه انه اذا كان لم يحذف من الافعال النافعة سوى كان فذاً الاخصر والاظهر ان يقول وقد
 يحذف كان قال مولانا عصم ان ارجاع الضمير في قوله عامل الى خبر كان فقط دون خبر كان
 واخواتها مع ان المذكور فيما سبق هو خبر ما بعينه فضلاً عن ان يكون قبل هذا الضمير ضمائر
 اخر كانت راجعة الى خبر كان واخواتها كما للضمير في قوله ويتقدم فالاولى ارجاع الضمير في قوله
 عامل الى خبر كان واخواتها ولكن ما يتوجه عليه من انه ح يلزم حذف عامل اخوات كان و
 ذلك بطم منه فع لان قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم مخصص بخلاف كان فقط لان المحذوف
 فيه هو كان لا غير انتهى حاصل كلامه اقول ان قلت ان قوله الناس مجزيون اء مثال ولا بد ان
 يكون المثال مطابقاً للممثل فكيف يكون ح تخصيصاً له قلت لا ثم ان يكون مثلاً بل هو قيد
 وهو مخصص له ولهذا اقال في مثل بكلمة في دون مثل بدونها ولكن الاول ما فله الشئ من ارجاعه
 الى خبر كان فقط فكان تخصيص هذا الضمير به يجوز بالقرينة وهو قوله الناس مجزيون اء لان
 المحذوف فيه ليس الا كان (قوله لكثرة استعمالها) فان الحذف انما يكون المخفضة وهي لا يكون
 الا فيما موكنير الاستعمال (قوله ويجوز في مثلهما) ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف
 لانه لم يرد بمثلهما ما اراده اء بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشئ ثم المراد من قوله
 هذا الصورة هو صورة الجملة بجمال اللام غوضاً عن المنحرف اليه فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من
 ان الاظهر ارجاع ضمير مثلهما الى هذه الجملة لان ما فسر الشئ بالخبر ح (وهاهنا) ان كان عمله خيراً

فجزاؤه خير) لقوله خير الخبره فبكون ح كان مع اسم المحذوف وقوله فجزاؤه خير مبتدأ وخبر ولكن
المبتدأ محذوف وفي الاحتمال الثاني يكون كان مع اسمه محذوف وفي الاحتمال الثالث يكون
المحذوف في جانب الاسم هو كان مع خبره لكن قدّم الخبر على الاسم لكونه ظرفا في جانب الخبر هو المبتدأ
وفي الاحتمال الرابع يكون المحذوف في جانب الاسم هو كان مع الخبر ولكن قدّم الخبر عليه لما مر
في جانب الخبر هو كان مع اسمه والتقدير قد كان لانه لابد للغاء من قد في الماضي لانه لو حذف فعل
الجزء لابتدأ من الغاء (قوله بحسب قلنه الحذف وكررند) ولا شك ان الوجه الاول قليل الحذف
بالنسبة الى الثاني والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الاولين بحسب المعنى و اللفظ
جميعا اما الاول فلان مراد الامة كالم ان كان نفس عمله خير الا ان كان في عمله او معه خير واما
الثاني فلان الحذف فيه اكثر استعمالا من الوجهين الاولين من حيث انه حذف كان مع الامر
الذي هو في صورة الفضلة وهو الخبر كثير منهم فغلا عن ان يكون ذلك الامر جار ومجرور فان
حذفه في غاية الكثرة واما حذف كان مع الامر الذي في صورة العمدة وهو الاسم قليل بينهم فضلا
عن ان يكون ذلك الامر هو الضمير المستتر فان حذفه في غاية القلة فان الاسم هو الضمير
المستتر في كان وهو راجع الى العمل ثم الوجه الرابع ضعيف ايضا بالنسبة الى الوجهين السابقين
لما ذكرنا في الوجه الثالث واما ضعفه بالنسبة الى الوجه الثالث لما ذكر في الوجه الثالث مع
زيادة حذف كان ايضا في جانب الخبر فيكون اضعف منه قيل لم يصح الوجه الثالث والرابع
في جانب اسمها بوجه لا يحتاج الى كثرة الحذف بان يجعل كان نامة بمعنى ثبت ووجد فيكون
قوله خير ح فاعل له لا اسم له واجيب بان استعمال كان الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال
التامة فانه قليل والحذف لا يكون الا للحنف وموافق الحذف للتخفيف لا يكون الا في كثير الاستعمال
ولذا جعله ناقصة لاتامة (قوله اي حذف عامله) فإشارته الى ان الالف واللام فيه عوض عن
المضاف اليه وسواء عمله ليطابق بقوله ويحذف عامله وانما يجب حذف كان ههنا لان كلمة ما عوض
هنا فلواتي بكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز (قوله اي لان كنت منطلقا
انطلقت) اي انطلقت لا بطلاقك قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية قال
الرضي لا ارب قواهم بعيد من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فالاستقامة التخليق واما اللفظ
فلم يجرى الغناء بعدد في الكلام معناه بالفارسية اگر بوده ناشي تو منطلق ميشوم من ارجه انطلاق
تو (قوله قياسا) اي قياسا جائزا في حذفها (قوله فانقلب اه) اي انقلب الفاعل متصل منفصلا بحذف
ما اتصل به فصار ان انت منطلقا انطلقت فقوله انطلقت جزاء لشرط (قوله زيدت لفظه ما) زيادة بعد
ان في موضع كان لكونه اداة على ذلك المحذوف مع كونها عوضا من حيث ان ما مصدرية تدل على
الزمان كما ان كان تدل عليه وقد صرحوا بزيادة ما في قوله زيدت ايماء الى زيادتها ولها قال مولانا

هم ان موضع زياد لا يكون بعد ان ولو سلم لكنه ليست بزيادة لان الغرض من ايرادها ان يكون
 موضوعا للمعذوف فلا يكون زيادة فان الشيخ الرضي قال ان لغظة ما في حيثما لا تكون رايدة
 لان ايرادها لا يقطع الاضافه لان حيث ما يلزم اضافته ونقول ان كلام الشيخ يدل على ان الامر
 الذي ايراده لغرض لا يكون زائدا انتهى حاصل كلامه وفيه كلام لا يخفى على المتأمل ولتأويل ان
 يقول ان ما لمصدرية يدخل على الفعل دون غيره كما في ما خلا وما عدا الا ان يقال معناه انه
 يدخل على الفعل اذا لم يكن موضوعا للفعل او اذا لم يكن زائدا (قوله ودغمت النون - الميم)
 قالوا ان ادغام النون الساكنة في الميم واجبة (قوله على حاله) اي على النصب (قوله وافتصر
 الميم علم الا وا) حقه قال اي لان كنت بايراد اللام فايراد ما يدل على كون الهمزة مفتوحة
 (قوله بعد دخول ان واحدي اخواتها) وقد عرفت ما فيه في خبر كان واخواتها والمراد غير التابع
 بقرينة ذكر التوابع فلا يرد نحو خالك في الدار (قوله لنفي صفة الجنس وحكمه) نقدير الصفة اشارة
 الى نقدير المضاف وقوله وحكمه اشارة الى نقدير المعطوف واعتراض بان نقدير المعطوف مما
 لا يحتاج اليه بل نقدير المضاف - كما - لان نقديره لاجل ان المتبادر من قوله لنفي الجنس هو نفي
 نفس الجنس مع ان المقصود من لا غلام رجل غريف ليس نفي جنس غلام رجل بل المقصود من نفي
 قرافته جنس غلامه والجواب عنه بان ايراد الحكم اشارة الى ان الصفة بمعنى الحكم لانه ينفي
 الحكم بكونه في الدار او في غير الدار فايراد ليس لتقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر وانما
 يحتاج اليه لان المتبادر من نفي صفة الجنس هو نفي وجود الصفة لانني حكم الجنس
 مع ان المقصود من نفي حكمه (قوله ولا مجاز) وانما يصح جعله من المنصوبات مجازا اذا كان
 من المنصوبات منه اكثر مما في الاسم يمكن كونه كالمستثنى فانه ليس كونه منصوب لثلاث
 الحال فان كلها من المنصوبات (قوله ولا يبعد ان يقال انه) هذا البيان ان كونه من المنصوبات
 لانه اذا كان نكرة مضافا وشبهه به يكون منصوبا لفظا واذا كان مبنيا على الفتح كما سلكه
 يكون منصوبا محلا فمات مرفوع فهو ليس اسم لا فهذا قوله قلنا هو لا يحتمل ان يكون اعتراضا
 على المصنف بانه عليه ان يقول اسم لا لان ما لا يكون منصوبا لفظا ولا محلا فهو ليس اسم لا ولا يحتمل
 ان يكون كلامه على تحقيق سابقه بان لا يفاوت بين ان يقال اسم لا وبين ان يقال المنصوب بلا ان
 المنصوب بلا هو بعينه اسم لا وبا لعكس (قوله هو المسند اليه) اي حوالتي اشد اليه خبره
 (قوله ما عرفت) من معنى البعدية او الدخول قيل لا يحتاج الى اخراجه بما ذكره ما بقالانه
 خارجا بقوله يليها والجواب ان تعريف اسم لا يتم بقوله هو المسند اليه بعد دخولها وقوله
 يليها تعريف المنصوب بلا كما اثار اليه بقوله لكنه لما اراد ان ويمكن الجواب بانه لما اخرجه
 في التعريفات السابقة في خبر كان واسم ان بمعرفة ما بقا فامتنع من اخراجه به ههنا ايضا وبعد

ذلك لا يهيم اخراجه بقوله يليها ليلا يلزم اخراج المخرج ويجوز اخراجه بقوله المسند اليه لان
معناه الذي اسند اليه خبره كما عرفت انفاقيل التعريف ليس بمانع لصدقه علي المرفوع نعمته
معرفة كان او نكرة مع انه لا يسمي امما لها واجيب بان المراد من الدخول عليه هو العمل فيه
(قوله في حد امهها مطلقا) سواء كان منصوبا لفظا او محلا او لم يكن منصوبا (قوله يليها اي يلي
المسند اليه لفظة لا) اشار به الى ان الضمير المستتر في يلي ضمير الفاعل راجع الى المسند اليه
والضمير البارز راجع الى لا وانما اشترط ان يكون نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجب
وكذلك اذا فصل بين الاسم وبين لا لم ينصبه كما يجب وهذا اشترط في نصبه ان يكون يليها
وانما اشترط ان يكون مضافا او مشبهابه لانه اذا كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجب (قوله
او مشبهابه) قيل يشكل بقوله تع لا تثريب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم نفعمكم وايضه يشكل
بقوله ولا عامم اليوم من امره فان حرف الجر في المثال الاول صلة للمصدر وحرف الجر في
الثاني صلة اسم الفاعل وهما لا يتدان بدون صلتهما فيكونان مشبهتين بالمضاف مع انهما مبنيان
على الفتح واجيب عنه اي عن الاول بان الجار الاول مع محرورة خبر لا واليوم ظرف لا والمبايعات
اجيب عن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عامم اليوم وقوله من امر الله اي لا يعصم من
امره وليس هذا الجار والجر وخبر اكما في الصورة الاولى لان الجار والمجرور اذا كان صلة للمصدر
جاز ان يكون خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا واما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل
ام يجوز ان يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا نقول بك ما عرفت ان بك خبر عن ما (قوله من الخبر المجرور
في اليد) فانه مفعول مالم يسم فاعله لا عند المستفاد من المسند (قوله او الاولى منه) اي ان الحال
الاولى من الاحوال الثمانية من المجرور في اليه ومن الضمير او على هذا التقدير يكون هذه
الاحوال متداخلة لا مترادفة والاحوال المترادفة هي التي يكون ذوالحال فيها واحدا ثم ان الضمير
المجرور في دخولها مضاف اليه فالحال عنه جاز اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف
فاعل الظرف فان بعد من الظروف الزمانية (قوله لتحقيق قوله فيها) من انه يلزم عند عدم ايراد الكذب
بنفي ظرف جنس غلام رجل وقد عرفت ما فيه (قوله مشبهابا لمضاف) ومشابهته به من حيث ان كل واحد
منهما مامل فيما بعده من حيث ان ما بعدهما متم ومخصص بهما كذا في بعض النسخ (قوله على
النسخ المشهورة) هي لا غلام رجل بدون قوله ظريف فيكون لك خبر اي لا غلام رجل لك ولا عشرين
درهما لك وانما لم يورد لك بعد المثال الاول ايض لانهم لا يقولون لا غلام رجل لك في الاستعمال
بل يقولون لا غلام لك الا انه اورد بعد المثالين تنبيههما على ان الخبر في الاول مسند وفي الثاني
مذكور وفهم الاول لكثرة حذف خبر لا حيث قال فيها سبق ويحذف كثيرا (قوله في المسند اليه)
فان ارجاع الضمير الى المسند اليه اظهر من ارجاعه الى المنصوب بلا او الى اسم لا فانه هو

بكونه مضافا ومشبهاً به فانهما بمنزلة حال واحدة لانه اذا كان احدهما حالا فلا يكون الآخر
 حالاً لان الفصل لا يتعلق بحاليتهما جميعاً فيكونان في الحقيقة شرطاً واحداً (قوله فانه لو كان
 مفرداً) اي لو انقضى الشرطان الاولان اضم ومما لا تصال والنكرة بان يكون مفصولاً ومعرفة
 فم يكون حكمه وجوب الرفع والتكرير كما سيأتي (قوله في الموحداً) اي فيما لا يكون مثني
 ولا مجموعاً وهو المفرد المنصرف فان نصبه بالفتحة قبل دخول لا فيكون مبنياً على الفتح بعد دخولها
 اضم وفيما كان نصبه بالياء قبل دخولها يكون مبنياً بالياء بعد دخولها اضم (قوله بلا تنوين) وقيل
 قرئ بها اضم لان الممنوع من المبنى هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة ومن قراء بلا تنوين
 اراد ان يمنع منه ما هو مشابه بالتمكن فان جميع اقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة لحركة آخرها
 (قوله ويعنى) اي المص بالمدد مالم يس بضمها وهذا توطئة للتفريع المستفاد من قوله فيدخل
 فيه المثنى اي فلا يروح ان ذكره يستلزم التكرار كما لا يخفى (قوله لتضمنه معنى من) فمن المواضع
 التي يصير الاسم مبنياً لتضمنه معنى الحرف فمثلاً ونقدير اجواب السؤال سواء كان محققاً ومقدار
 او اول ثم والثاني فانه اذا جاء رجلان في البيت مثل احد في البيت ثم خرج وقال لرجل في الدار
 فهو جواب لسؤال مقدار فكان الرجل السرور والسرور اسميت سأل وقال هل من رجل في الدار ولا بد في
 الجواب ان يقيم لامن رجل في الدار ليدل على جواب منطوق المسئلة ل لكن لما ذكر من في السؤال فخلد من
 في الجواب تخفيفاً (قوله ليكون البناء على) هذا من الفرق بين ما كان بناءً اصلياً وبين ما كان
 بناءً عرضياً (قوله ولم يبين المضاف ولا المضارع له) من الجواب اضم متضمنان معنى من اذ معنى لا غلام
 رجل ظريف فيها لا من غلام رجل ظريف لانه اضم جواب من يقول هل من غلام رجل ظريف فيها
 (قوله لان الاضافة) اي الاضافة الى الاسم العر يج يرجح جانب الأهمية فان المضاف الى الاسم
 الصريح لا يكون مبنياً الا نادراً نحو خمسة عشر ونحوه (قوله اعنى الاعراب) فان الاصل في
 الاسماء الاعراب (قوله وهي ست صور) الاول ما يكون معرفة ولا يكون مضافاً ولا مشبهاً به ولا
 مفصولاً وثانيها ما يكون معرفة مضافاً ولا يكون مفصولاً مثل لا غلام زيد في الدار ولا عمر وروانما
 يكون معرفة باضافته الى المعرفة وثالثها ما يكون مفصولاً ولا يكون معرفة ولا مضافاً ولا مشبهاً به
 ورابعها ما يكون مفصولاً ومضافاً ولا يكون معرفة لان المضاف الى النكرة لا يكون معرفة
 مثل لا في الدار غلام رجل ولا امرأة وخامسها ما يكون معرفة ومفصولاً ولا مضافاً ولا مشبهاً به المذكورة
 في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست (قوله والتكرير) وكذا وجب التكرير في النكرة
 المتصلة بلا اذا انشئت عن عدلها لان التكرير على ارادة نفي الجنس ليس الانصب الا هم او بناء
 وقد انتفيا فلا بد من التكرير للمتنبيه على ان راءة نفي الجنس (قوله لكن مطلقاً بعينه) اي ارادة نكره
 فوج اسم لا لا يكرر شخصه (قوله في المثنى) اي وجب التكرير في المثنى

لان في التكررة نفى الاحاد فيكون فيها التعداد وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة
ليصير مشابهة بالنكرة في التعداد (قوله في الدار رجل ام امرأة) فيقال في الجواب لاني الدار
رجل ولا امرأة لا يقيم ان السوال بام والهمزة انما يكون عن التعيين فلا بد ان يكون احدهما في الدار
فلا يصح الجواب ح بقولنا لا في الدار رجل ولا امرأة لاننا نقول المراد بقولهم ان السوال بهما عن
التعيين ان المتكلم يعلم ان احدهما فيها فيطلب من مخاطب التعيين وهو اعم من ان يكون
علمه مطابقا لواقع او لا ويمكن ان يقيم لم لا يجوز ان يكون المراد ان السوال بهما عن التعيين
اذ اتعلق لهما الخطاب مثل ازيد عندك ام عمرو ولا فلا (قوله ليكون) اي التكرير في النكرة
(مطابقا لدواعي) اي التكرير المذكور جواب له من مثله وكلمة من بيان ما في ما هو جواب له (قوله
جواب دخل مقدار على قوله وان كان) ويحتمل ان يكون جوابا عما يرد على تعريف المنصوب بلا
لانه قد ذكر ان النصب بلا مشروطا بان يليها نكرة مضافا او مشجها به فاباحسن منصوب لان
نصب الاسماء الستة بالالف مع انه ليس فيه من الشرائط الا الاتصال (قوله كناية) بضم الكاف
وسكون النون (قوله لاشتهاره) فكانه اسم جنس موضوع لا فادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا
اباحسن لهما لا فيصلا لهما اذ علي كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه
وسلم اقصاكم على رخص فصار اسمه كالجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وهذا كما قالوا الكل
فرعون موسى اي لكل جبار قهار (قوله لا فيصلا لهما) فيكون فيصلا نكرة وقد سبق انه اذا كان اسم
لانكرة فهو منصوب فاباحسن منصوب لذلك ولا شك ان اباحسن لا يكون فيصلا بل فاصلا وفارقا
الا انه مثل قولهم رجل مدل (قوله ويقوي هذا التاويل) واعلم ان نزع اللام واجب على
التاويلين معا واذ كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبادة الله وعبدة ارحم
الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى فلا يصح تنكير التثنية فيهما ولما كان النزع على التثنية
الثاني واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان التثنية للتثنية جعله مقويا للتاويل الثاني (قوله
يراد حسن بخلاف اللام) يقيم خلاف اللام من العلم القايم مقامه المثل والمأول بالصفة التي اشتهر بها
مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول به وقع مكانه من التنكير قلنا جعل خلاف اللام مقويا له
(قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله) اي لا حول عن المعصية الا بعصمة الله ولا قدرة على الطاعة
الا بتوفيق الله تعالى (قوله اي فيما كررناه) لا يقيم هذا يصدق على مثل لا رجاء في الدار ولا امر اخرجها مع انه
لا يجوز فيه نصب الثاني لاننا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف بعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر كذا قيل (قوله فانها بحسب التوجيه تزينة
عليها) لانك اذا افتحتهما يجتمعا ان يكون لاني المرضيين لنفي الجنس ويحتمل ان يكون في الاول لنفي
الجنس وفي الثاني زينة واذا رفعتهما يستدل ان يكون لا في الموضعين انفي الجنس ملغاة من العمل

ويحتمل ايضاً ان يكون في الموضوعين بمعنى ليس ويحتمل ايضاً ان يكون الاول بهعني ليس
والثانية زائدة ويحتمل ايضاً ان يكون الاولى لنفي الجنس والثانية زائدة واذا فتحت الاول
ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولاً على اهم لالنفي الجنس اي على محله البعيد
وهو الرفع بالابتداء ولا زائدة ويحتمل ايضاً ان يكون بمعنى ليس ورفعته على انه اسم ويحتمل
ايضاً ان يكون للجنس مضافة (قوله اي لاجل ولا قوة) الاظهر ان يقال موجود ان هذا ما قال
مولانا عاب اقول اشار الى الخبر المحذوف وهو لا يكون الا موجوداً اي لاجل موجود ولا قوة موجود
وان قلت ح يلزم عطف الجملة على الجملة لا المفرد واللام فيه قلت هو من قبيل عطف المعمولين بحرف
مطف واحد على معمولين فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد بملك الملاحظة (قوله او
مطف جملة على جملة) ولما كان عطف الجملة على الجملة اظهر على هذا التقدير لوجود الخبر
في التركيب وهو الاباه ولهذا فسر بقوله اي لاجل الاباه ولا قوة الاباه ولم يغسر به على تقدير
عطف المفرد على المفرد فلا يرد ما قال بعض المحشين من ان الشم فسر على تقدير عطف مفرد على
مفرد بقوله اي لاجل ولا قوة موجود الاباه وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله اي
لاجل الاباه ولا قوة الاباه مع ان هذا التفسير ايضاً صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد
فلم لم يفسر قولنا لاجل ولا قوة الاباه على تقدير عطف مفرد على مفرد اي لاجل الاباه
ولا قوة الاباه ايضاً (قوله لمشابهة حركته) لوحده حركته بالعامل وهو لا (قوله ويجوز ان
يقدر لهما خبر واحد) وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العلتين وهو جائز ههنا كما مر
انفاً ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر عليحدة فهو عطف الجملة على الجملة ح ولكن تقدير الخبر الواحد
منه البعض فان لاعاملة عنده في المتبوع والتابع معاً عند سميويه لا يجوز تقدير خبر واحد لان
لا عنده مع اسمه المبني مستنداً والمعطوف منصوب بلا فيرفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب ان يقدر
لكل منهما خبراً فالجملة الاولى والثانية منهما مرفوع بلا الاولى والثانية جميعاً محلاً لا يقيم
كيف يجوز الرفع بعاملين لانا نقول انهما بحكم الممانلة في حكم عامل واحد كما في ان زيدا
وان عمر اقايم نعم يمتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملاً واحداً في معمول واحد
قياساً على امتناع حصول اثر من مؤثرين (قوله فلان لا زائدة) ويجوز ان يجعل لا غير رائدة
بل لنفي الجنس لكن نلغيها عن العمل لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مقصورة بشرط التكرير
سواء انعمت الاولى والثانية او كليهما (قوله ويجوز الامر ان معنا ايضاً) وهو عطف مفرد
على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد وعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر عليحدة
(قوله بالتكرير) اي بتكرير اسمها (قوله ولادخل فيها) اي التوافيق الاعراب في الاسمين
بعدها ليس شرط لصحة الغاء عملها (قوله فهذا على التوجيه الاول) اي التركيب المذكور على

فإنه معرفة لاننا نقول الكلام في انه لم يجهل المص كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بان يقول ونعت مبني اول مفرد يليه فان النعت ح مضاف الى النكرة فلا يكون معرفة (قوله اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير) قال مولانا عصم لا يحتاج الى زيادة ملين القيدتين في كلام المتن والصواب ما ذكره في المتن اما الاول فلانه اذا كان المعطوف معرفة لا يكون معطوفا على اسم لابل معطوف على المبتداء واما الثاني فلانه قد سبق حكمه انتهى اقول القول بانه معطوف على المبتداء لا يلزم في اليه لانه معطوف على اسم لا باعتبار محلله الذي هو الابتداء فالقول بانه معطوف على المبتداء لا يصح الا بارتكاب المجاز وايضا القول بانه قد سبق حكمه ايهم ليس على ما ينبغي لان الشئ انهم اعرض بانه قد سبق في مقصوده منه توضيح المقام (قوله ولا يجوز فيه) اي في المعطوف المذكور البناء لمكان الفصل بينهما بحرف العطف من انه قد سبق ان البناء مشروط بكونه يليه (قوله منتهى الفصل) اي يغلب توهم الفصل بلا الواو كذا (قوله اذا المعطوف) قيل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعطف وكانه لم يمتد الى العطف لقوله اد مر على حرف واحد وموضعيف بخلاف ثم ولكن وحتى فاجبا لا يكون كذا فصل كثير (قوله واجبه) وهو مسمى بعبد الملك يعني نيسبت از حسن پسر و نيسبت از حسن پسر مثل مروان و پسرش از اين جهت كه هر يك از مروان و پسرش بزرگي را رداي خود و ازار خود ساخته اند و اين كنايه اراستست كه از مر رپاي ايشان بزرگي ظاهر ميشود (قوله وماير التوايح) دفع دخل نقيريه ان المص لم يذكروا التوايح كالبديل والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه وغير مما بل قصر بمانه بالنعته والعطف فاجاب بما ذكره (قوله لان عندهم) اي من النحاة في ماير التوايح انقلت لما نقلت من الاندلسي ان حكمها حكم توايح الهندى فكيف يصح قوله لان عندهم فيها قلت جار ان يذكروا بطريق الالتزام لا على طريق النص والتصریح وانضم جازان يكون المراد من النحاة النجباء المذونة والاندلسي ليس منها (قوله ومثل لا اباله) اي يجوز ان يقال في لا اباله ولا غلامين لا اباله ولا غلامي له باعطاء حكم الاضافة لهما والمراد بمثل الاب هو اسماء الستة غير ذلك لان غيره يقبل عدم الانمافة بخلاف ذوفانه من لاسماء اللازمة الاضافة والمراد بمثل غلامين هو المشني والمجموع قوله فيهما اي التركيبين وقع اسم لا على الاصل بان يكون مبني على ما ينصب به وقد سبق ان اسم لان كان مفرد فهو مبني على ما ينصب به والجار مع مجروره في ثنتين التركيبين خبر لهما (قوله تشبيهه) مفعول له اي اجيز تشبيهه او مفعول مطلق اي شبه تشبيهها والجملة فعلية (قوله مع انه ليس بمضاف) يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافا فالتشبيه بالاضافة منتزح كما دونت منه سببوي فلا يردح ما قال بعض المحشين من انه يفهم من هذه العبارة ان تشبيه اسم لافي ثنتين التركيبين على نعت بركونه مضافا بالاضافة الاولى وايضا لا مركبات فالاولى ترك هذا التركيبين على كلامه

(قود اجراء احكام اه) عطف على قوله تشبيهها وانما زاد هذا التلا يتوهم كون اسم لا منقوبا
بسبب المشابهة بالمضاف لانه لو كان كك لكان اسم لا منونا في لا اباله كما نون في لاحسن وجهه ولكن
النون غير محذوف في لا غلامي (قوله فيكون مربيا) لمشابهته بالمضاف لانه لو كان مضافا يعرب (قوله
اي مشاركة اسم لا حين يضاف) اي بمشاركة اسم لا في هذين التركيبين حين يضاف اسم لا بسبب
اظهار اللام بين اسم لا وبين ما يضاف اسم لا اليه بالمضاف بمعنى ان صورة هذا التركيب صورة
الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشترك للمضاف المقدر فيه اللام هذا
هو المعنى الاول واما المعنى الثاني الذي بينه بقوله او المعنى اه فلا يعتبر فيه انه في صورة
المضاف وانه بهذا الاعتبار مشترك له فكلمة حيث في قوله حيث لا اضافة فيه للمضاف (قوله في اصل
معناه) لان المضاف وهو اباه وغلما به بمعنى اب له وغلما به (قوله يعنى الاضافة) اي المعنى
يعني بقوله اصل معناه (قوله وهو الاختصاص) وان ختام في التارة والضعف حتى يبلغ الاختصاص
في احد معاني درجة التعريف دون الاخر واليه اشار بقوله الا بغير الاختصاصين اه (قوله ان
المعنى ان مثل اه) والفرق بين المعنيين بارجاع ضمير اب رث يكون بينهما فرق
مألا وبيان ذلك ان التفرقة يكون في حل تركيب المعنى بارجاع ضمير مشتركه تارة
الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير له الي المضاف وتارة الى مثل هذين
التركيبين وارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه (قوله فكيف
يشبه اه) يعني لا يصح ان يشبه تركيب لا اباه بتركيب يضاف فيه الرب الى الدار لعدم صحة
تركيب يضاف فيه الاب الى الدار (قوله وليس بمضاف) اي لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف
الى الضمير كما ذهب اليه صبيويه فانه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الضمير
واللام زائدة لتأكيد الاضافة وكك لا غلامي له والمصنف اشار الى بطلان منهجه
نقال وليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد المعنى من وجهين اما اول فلان المعنى لا اباله ح
لا اباه فبقي لا بلا خبر فالكلام ح غير تام لان معناه بالفارسية ليست جنس پدر فلا يتم
الا بتقدير الخبر لها اي لا اباه موجود ولا غلامي به موجه دين واننا نيا فلا نه يلزم ان يعمل
في المعرفة وليس كك هذا حاصل كلامه قلنا سره (قوله المناد) صفة بعد صفة للمعنى (قوله
من انبياء المعلوم) لان الاضافة تفيد التعريف مع المضاف اليه المعرفة فلا جد شة ح (قوله لانه
العمدة فيما بينهم) اي هو عمدة فيما بين البصريين فانه رئيسهم كما سبق فلا يرد ما ذكره مولانا
مصم من ان فيه بعضا انه حكم المحقق الشريف قلنا سره في شرح الكشاف ان التحليل اعلم منه
وقال صاحب اعراب الساتعة لم يسبق مثل التحليل فيما بعد. لماء النحو (قوله واقحام اللام)
اي ايراد ما في اللفظ وعدم اراده مناسما وهو دفع ما في اللفظ بينهما يابى عن كونه

مضافا وقوله اقحام مبتداء وقوله تأكيد خبره (قوله ما عرفت) من عدم حصول المعنى المقصود منه (قوله لئلا يكون احتجافا) لان حذف المفعول والسند اليه جمعا احتجافا في اللام وكذلك لا يختلف الخبر الاعم وجود الاسم للدلائل المذكور بعينه وانما لم يذكر هذا القيد وهو قوله وجود الخبر اكتفاء بالمثال فان المراد من قوله في مثل لاعمليك هو كل تركيب كان الخبر فيه مذكورا وانقلت يلزم ان يكون المثال من نعمة القاعدة مع ان ايراد لا يكون الا بعد تمامها التوضيحية قلت لانم كونه مثالا بل هو قيد لانه يختلف اهملا وبدا عليه ايراد بكلمة في والا فلا بد ان يقول بدا ونها (قوله اي خبرية خبر ما رلا) و جاز ارجاع الضمير الى خبر ما رلا لكن التانيث باعتبار الخبر وقيل الضمير راجع الى لغة ما رلا اي لغة اعمال ما رلا عمل ليس على لغة اهل الحجاز فان بني تميم لا يعملون بها عمل ليس بالخواص على التميلتين اعنى الاسم والفعل (قوله وخص الخبرية بالذكر) ولشم جعل الضمير الى الخبر يندفحناح الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولو كان الضمير راجعا الى عاملية ما رلا فم لا يحتاج الى بيان هذه النكتة وهي تخصيص الخبرية بالذكر هذا ما ذكره مولانا عصم اقول ارجاعه الى خبرية ما رلا حسنة من حيث ان مستفاد الخبرية منه والخبر مذكور بخلاف العامل (قوله ما هذا بشر او ما هذا من امهاتهم) بكسر التاء فانها عملت في الخبر لان الاسم فيهما مبني فانها لو لم يعمل في الخبر فلا بد ان يقال ما هذا بشر بالرفع وما هذا من امهاتهم برفع التاء لا بكسر ما مع ان القراء اتفقوا بكسر ما لان جمع المونث السالم حال النصب امر اية بالكسرة (قوله وهي) اي ان زائدة عند البصريين ولكنها لتأكيد النفي (قوله ونافية مؤكدة) لانها لو لم تكن مؤكدة للنفي فيلزم ان يكون النفي في النفي وهو يفيك الاثبات مع ان الفرض انه نفي وانقلت هذا في ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين الحرفين اللذين معناهما نفي الا اذا كان بينهما فصل قلت لم لا يجوز ان يكون المراد منه هو الحرفان مالم ان لم يكن في شيء منهما حيثية التاكيد بان كان متممضا للنفي (قوله اي عمل ما) فيكون الالف واللام فيه عوضا عن مضاف اليه والمعهد انقلت كما يدل بهذه الامور عمل ما كذا يبطل عمل لا فلم خصه بما قلت اذا بدل عمل ما بها فبطلان عمل لا بها او لا لان عمل ما رلا بسبب المشابهة ليس وعمل ليس في لاشاد وجاز ان يفسر العمل في قوله بطل العمل بعمل ما رلا مع ما بان يقال المراد انه بطل عمل ما رلا لو تحقق فيهما شيء من هذه الامور الثلاثة فلا يرد ان احدي من الشروط الثلاثة مستحقة بما فلا بد ان يترتب عليه حكم الباقي من الشروط ثم القابل ان بقول انما انتقن النفي فيما بعد الا لا منطقا في نفي ان لا يبطل العمل الا في ما به لا دون الاسم الا ان يقال انهم اعتبروا ما هو من العمل ظاهرا (قوله واذا عطف عليه) اي على خبر ما رلا بوجوب اي عطف مشبته وهو بل ولكن فان بل للاذراب بدل على الايتباب الذي بهما النفي وان لم يكن دلالتها

ما رلا بشر او ما هذا من امهاتهم

عليه قطعية فلا حذشة (قوله فالرفع) حملا على محل خبر ما ولا لانه خبر المبتدأ في الأصل في
 بطل عملهما لا يقيم لم لا يجوز ان يكون المعطوف على خبرهما مجزورا بسبب الباء الزائدة
 لداخلته على خبرهما فلا يصح قوله فالرفع على الاطلاق لاننا نقول الباء الزائدة على خبرهما
 انما يكون لتأكيد النفي وقد انتقض النفي بالعاطف المذكور تمت المنصوبات بعون الملك
 الوهاب الحميدة على إلتتمام (قوله المجزورات) مبتدأ وخبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر
 المجزورات (قوله هو ما اشتمل) والضمير راجع الى المجزور في ضمنها لئلا يلزم التعريف للأفراد
 وارجاع المذكور الى المونث ولان الاسم الموصوف ان يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقاسة
 وهو المفرد المونث والتثنية والجمع (قوله لتخرج الحروف) وليخرج ايضاً الحرف الاول والوسط
 اذا اخذناه بالحرف الآخر لانه تعرض بالحرف الآخر فقط لان مادة النقص لا يتحقق الا معه وما
 قيل لم لم يتعرض اليه في المفروعات والمنصوبات ليس بشيء لان الاختيار بهذا الوجه ايضاً مطلوب
 فاختر هذا واليه يشعر قوله فانه لا يطلق عليها المفروعات (قوله لفظاً او نقديراً) وقوله لفظاً
 او نقديراً متعلق بالمكسرة والفتحة والياء ايضاً نحو يا غلام اخي القوم كذا ذكره مولانا عصم ثم الكسر
 اللفظي مثل مررت بمسلمات والتقدير يري مثل مررت بفتى والفتحة اللفظية مثل رأيت احمد
 والتقدير يري مثل مررت باحمد والياء اللفظي مثل مررت بابيك والتقدير يري مثل بابي القوم وانما
 لم يقل او محلاً كهذا في مررت بهذا لانه في بيان الاعراب بالحركة والحرف جميعاً والاعراب بالجر
 لا يكون متعلماً ولان المراد منها هو اعراب الاسم المعرب لا غيرا ولان المراد بالتقدير ما لا يكون
 لفظياً فالاعراب المحلي ح داخل في التقدير ثم اعلم انه اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها
 المعنى المصدري ويؤيده قوله سواء كان بالكسرة او فتح اندفع توهم الدور بان معرفة المجزور
 يتوقف على التعريف باعتبار مبدء الاشتقاق وهو الجر لان الخفاء في المجزور باعتبار الجر ومعرفة
 التعريف يتوقف على معرفته وهو علم المضاف اليه ومعرفة يتوقف على الجر ويمكن الجواب
 عنه بوجه بان المراد من الجر هو الاعراب حركته كان او حرفاً لا المعنى الحدسي منه وانما يتوقف
 معرفة المجزور باعتبار مبدء اشتقاقه من حيث معناه الحدسي ثم ان المصنف لو قال علم الاضافة كما
 قال سابقاً لكان اظهر لانه قصد توطئة لبیان المضاف اليه ولقائل ان يقول لو قال علم الاضافة يلزم
 ايراد اللفظ المشترك في التعريف وهو غير جائز وذلك لان الاضافة جازان يراد بها كون الشيء
 مضافاً وكذا جازان يراد بها كون الشيء مضافاً اليه الا ان يقر القرينة على ان المراد منها المضاف
 اليه لا المضاف هي المعرّف ويدل عليه ما قالوا من ان القرينة لا بد ان يكون في نفس التعريف
 والمعرّف خارج عند (قوله لان الجر ليس بلاماً لذات المضاف اليه) ولقائل ان يقول اننا نحتاج الى
 اعتبار هذا القيد اذا كان المضاف في مبداء الاشتقاق المبدء اسم مقدر فلم لا يجوز ان يكون مصدراً

مية فان المصدر الميمي يشترك مع اسم المفعول واسم الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد وقع
 يكون معناه علامة كون المضاف اليه فلا يحتاج الى قيد الحيشية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه
 المشيئ الغير المذكور هنا خلاصة ما ذكره مولانا مصم اقول ويمكن الجواب بان كلام الش
 على نقد ير التسليم بان يقيم في تقرير الشبهة ان تعريف المجرور ليس بصحيح لان المجرور ليس
 مشتملا على علم المضاف اليه لان الجر ليس من الدات المضاف اليه فالجواب بان المضاف لان
 ان يكون اسم مفعول وورود الشبهة على نقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز ان يكون مصدرا
 ميميا ولوسلم فالمراد هو المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه او يقال المتبادر من المضاف ان
 يكون اسم مفعول لامصدر ميميا وحمل اللفاظ في التعريفات على المتبادر واجب (قوله لكن المشتمل
 على علامة) والحاصل ان المجرور اعم من المضاف اليه واعم ايض مما هو مشبه به والمراد من
 المشبه بالمضاف اليه مثل كفى بالله وبعبك درهم وما جاءني من احد فهو اعم من المضاف اليه
 لانه موجود في المشبه به واعم من المشبه به لوجوده في المضاف اليه فبهذا الكلام اندفع ما قيل ام
 لم يقل المص المجرور هو المضاف اليه مع انه اخصر واظهر فان كل مجرور يكون مضافا اليه ولقائل
 ان يقول ان هذه الاعمية يصح اذا حمل المضاف على معناه المشهور لعدم حرف الجر في اللفظ في المشهور
 بخلاف المضاف اليه على مذهب المصم فيكون مثل كفى بالله داخل في المضاف اليه عند فلا يكون
 المجرور اعم منه عند والجواب انه ليس من المضاف اليه عند لانه لم ينسب الى الله في كفى بالله
 شيئا بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل الى الفاعل بلا واسطة شيئا وكذا البواقي من الامثلة (قوله
 وان لم يكن) اي المضاف اليه بالاضافة اللفظية (داخليا في تعريفه) كما هو مذهب القوم فان المضاف
 اليه في اصطلاح القوم هو الذي كان حرف الجر مقدرا فيه وهو لا يكون مقدرا في الاضافة اللفظية
 عندهم بخلاف مذهب المصم (قوله والمضاف اليه) قيل الظاهر ان يقول هو موضعه لانه قد سبق المضاف
 اليه في تعريف المجرور والجواب عنه بانه اختار وضع المظهر موضع المضمرة لشارة الى ان المراد من
 المضاف اليه غير ما هو المصطلح بينهم ولهذا قال وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذلك ايضا قال المصم
 نسب اليه شيئا دون اسم ويمكن الجواب عنه ايضا بانه انما يريد اذا كان المضاف اليه في تعريف
 المجرور هو المضاف اليه المعروف وهو في حيز المنع ولم لا يجوز ان يكون بمعنى الاضافة بان كان
 مصدرا ميميا وفيه امر انفا قيل وانما اراد من المضاف اليه غير ما هو المصطلح بينهم ليصح ما سبق
 من قوله والجر علم الاضافة لوجود الجر في الاضافة اللفظية ولقائل ان يقول ح يشكك بمثل حسبان
 درهم وكفى بالله لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف اليه عليه ويمكن الجواب بان
 الجر علم الاضافة وعلامة الشبهة قد تختلف عن ذلك النعين كما قالوا ويجب تصحيح كلامهم مما يمكن
 فخرج الاضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما ينبغي فلا خلة ح (قوله المشتمل على التبيين)

فان قوله ينفع مع لفه مير المستتر جملة وبهذا التعميم لا يرد الاشكال على مضاف اليه اذ و اذا وحيث
ايضم فانك اذا قلت احلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فتكون اضافة
الى المفرد تحتجا (قوله اي ملفوظا) اشارة الى ان قوله لغنا وتقديرا مصدر بمعنى اهم المفعول وخبر
لكان المقدار (قوله حال يكون ذلك المقدار مراد) والظن من كلامه قدس سره ان قوله مراد حال من خبر
كان مع ان كون الحال منه غير ظاهرا لان يقيم ان الشايع حاصل المعنى فقوله مراد اما صفة لقوله مقدرا
او خبر بعد خبر كان قيل هذا التعريف منتقص بمثل الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث
ان الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقديرها الا ان يقيم الحسن الوجه من باب الاضافة
الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعله مضمم فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل
وعلى هذا يمكن تقدير من البيان كمالا سياتي (قوله وهو الجر او هو بيان) للمواقع لان الاثر ملحوظ
بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الحفاء في المجرور
باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف معرفته على المجرور لزم الدور فمعرفة المجرور يتوقف
على معرفة المضاف اليه ومعرفة يتوقف على معرفة الجر ومعرفة يتوقف على معرفة المجرور لان
معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها فتأمل (قوله مجردا) اي منسلخا باسم المفعول انما فسر
به لان اسناد التجرد الى التنوين ليس على ما ينبغي بل المضاف ان يسند له الى اسم الملا بس
بها لان التنوين بمنزلة اللباس في الالام فينبغي ان يقيم الاسم مجردا عنها لا بالعكس ولهذا
اراد من التجرد الانسلاخ لان التجرد لا ردم معنى الانسلاخ ويجوز ان يجعل له من قبيل تضمنه معنى
الانسلاخ ويمكن نصحيح كلامه بآراء معناه على القلب فمعنى جرد التنوين عنه هو انه جرد الالام
منها كما في قولهم عرضت الناقة على الحوض اي عرضت الحوض عليها لا احتياجا اليه دون العكس
(قوله او مقام مقامه من نوني التثنية والجمع) قيل يشكل بنحو الحسن الوجه لتحقيق المشروط
فيه وهو تقدير حرف الجر لان الاضافة اللفظية داخلية في الاضافة بتقدير حرف الجر عند المص
بدون تحقيق الشرط اي شرطا الاضافة وهو التجرد عن التنوين او ما يقوم مقامه لانه معرف باللام وهو
لا يجمع معها واجيب عنه بان هذا الشرط باعتبار اغلب المواد واكثرها واجيب عنه ايضم بان قوله الوجه
في قوله الحسن الوجه في الاصل الحسن وجهه وهو فاعل الحسن والفاعل كالجزم من الفعل والضمير
الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام التنوين فكان المحذوف من المضاف هو الضمير لما عرفت ان
الفاعل كالجزم من الفعل لا يقيم ان ما يقوم مقامه منصرفي نوني التثنية والجمع فاضمير ليس منه
لانا نقول ليس المراد من قوله نوني التثنية والجمع هو المحصر بل المقصود منه التثنية وان
قلت ح يشل بنحو انوار الرجل لعدم الضمير ايضم فيه قلت هو محمول على قولنا الحسن الوجه
كما ينبغي واجيب عن اصل الشبهة بان المراد انه لو كان فيه نونين او نون كالف فلا يرد

الاشكال على قولنا حواج نيت الله ولا بقولنا كم رجل ولا بقولنا الضارب الرجل بان المشروط موجود
فيهما مع عدم تحقق الشرط لعدم تجرد عن التنوين لاجل الاضافة اما الاول فلانه غير منصرف
للجمعة واما الثاني فلانه مبني واما الثالث فظم فيندفع الاشكال المذكور ايضا بما ذكرنا من ان هذا
الشرط باعتبار اغلب المواد واكثرها قليل على تقدير ارجاعه الى الشرطية بان المضاف ينبغي ان
يكون بحيث لو كان فيه التنوين او ما قام مقامه تجرد عنه ذلك يلزم جوار اضافة الغلام لصحة ذلك
التقدير فيه والجواب انه لا يلزم تحقق شرط الشيء عند تحقق ذلك الشيء لجواز ان يكون
ذلك الشيء مشروطا بشرط آخر وهو هنا كلك لان شرط الاضافة المنعوية تجريدها عن المضاف عن التعريف
كما هي آتي (قوله لاجلها في لاجل الاضافة لان التنوين ا) لان بينهما من التضاد ولان التنوين
يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال (قوله التعريف او التخصيص او التخفيف) كلمة
او لمنع الحلو لا الجمع لان التخفيف لازم للكل (قوله نه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة ا)
لان القوم لا يقولون بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية وانما قال المتبادر لانه يمكن ان
الاضافة اللفظية فيه نظر الى كلام القوم على خلاف المتبادر لوجود تر حرف الجر فيها فيكون
تقدير حرف الجر فيها حكما وانما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية ا في حسن الوجه
فلان حمل الوجه على الحسن حمل موهو فلا معنى لتقدير حرف الجر فيه ا ما في ضارب زيد
فلان الضارب متعدي بنفسه فلا يحتاج الى حرف الجر وانما يحتاج اليه اذا كان لازما قليل اذا لم يكن
الحرف مقدرا فيهما فالعامل في المضاف اليه منحصر في حرف الجر والمضاف فاذا لم يكن حرف الجر
مقدرا فيهما فلا يكون المضاف ايضا عاملا فيه لان المضاف انما يكون عاملا فيه لنيابته عن حرف
الجر وهي منتفية فيهما واجيب عنه بان المضاف عامل فيه لمشابهته بالمضاف بالاضافة الحقيقية
في كون كل منهما مجردا عن التنوين او ما قام مقامه رد بان هذا يصح في قولنا ضارب زيد لتجريد
التنوين فيه فلا يصح في قولنا الحسن الوجه لانه ليس مجردا عن التنوين ولا ما قام مقامه وقوله
عرفت الجواب عنه بانه في الاصل الحسن وجهه والضمير قايم مقام التنوين لما عرفت ان ا قوله
فلما ارادوا ان يمزجوا ا وهذا دفع ما يقيم من ان المضاف اذا كان تاما للتنوين او ما قام مقامه
فلا حاجة الى حذفه واتمامه بشيء آخر وحاصل الدفع ان الاضافة لغرض اخر غير تتميم الاسم
(قوله الظاهر من كلام المصنف في المتن) لان الظاهر ان يكون ضمير هي في قوله وهي معنوية ولفظية
راجعا الى الاضافة بتقدير حرف الجر (قوله والنصريح في شرحه ا) حيث قال في شرحه وهي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية (قوله وقد تكلف بعضهم ا) اي قال بعضهم ان المقدر
فيها اللام ووجه التقدير لتقوية عمل المضاف لا التعدي فانه متعدي بنفسه وانما قال له تكلف
لان اللام لتقوية العمل يكون زائدة فهي بمجرد ربطها قبلها بما بعد ا فيندفع ذلك

اللام في اللفظ لا في التقدير (قوله وفي اضافتها) عطف على قوله في اضافة الصفة اي تكلف بعضهم في اضافتها الى فاعلها وببيان التكاف بان الفاعل ليس من هذا اخل حرف الجر فلا وجه لتقدير من البيانية الا ان يقال حسن الوجه من باب المشبه بالمفعول كما مر (قوله فان ذكر الوجه :) وقيل لوقوع من البيانية موقعها (قوله فكانه قال من حيث الوجه) فيكون الاضافة بتقدير ير من البيانية (قوله فانقلب هذا) اي يراى من البيانية في الاضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص لان الحسن في قولنا الحسن الوجه مبهم فانه لا يعلم ان الحسن هو الوجه وغيره فبذكر الوجه حصل التخصيص (قوله هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة) لانا اذا قلنا الحسن وجهه بدون الاضافة هو اء كان برفعه او بفتح فهدا التخصيص موجود فيه وبعد الاضافة حصل التخصيص بحذف الضمير على ما عرفت وان كان فيه التخصيص ايض فهدا لا ينافيه الا ترى ان الاضافة المعنوية كفلام زيد يوجد فيها التخصيص قبل الاضافة لان الغلام مبهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الاضافة يحصل التعريف فيه (قوله لانها نفيد معنى في المضاف) وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية والمراد بالمعنى في قوله لانها نفيد معنى هو الصفة وهي ما قام بالغير وليس بمعنى مدلول اللفظ والمعنى في قوله دون المعنى مقابل اللفظ اي الاضافة المعنوية نفيد معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفا او تخصيصا فان المضاف اليه اذا كان معرفة تفيد تعريفا واذا كان نكرة تفيد تخصيصا واعلم انه قد علم منه ان وجه التسمية بالاضافة المعنوية لاجل ان المفاد يكون معنى وهو التعريف او التخصيص فان المفيد هو الاضافة المعنوية والمفاد هو المعنى والمفاد له معنى الذي في المضاف ففيه بحث بان وجه التسمية بالمعنوية ان كان المفاد معنى وهو التخصيص فيلزم ان يكون الاضافة اللفظية اضافة معنوية لان المفاد فيه اللفظ معنى وهو التخصيص فالاولى نسبة المعنوية الى المفاد له وكذا اللفظية فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه فينبغي ان يقول ان وجه التسمية بها هو كون المفاد له فيها هو لفظ المضاف لان التخصيف انما يكون في لفظه بحذف التنوين او ما قام مقامه من خلاصة ما ذكره مولانا عصم اقول يمكن حمل كلام الشارح وقوله لانها يفيد معنى في المضاف على كون المفاد له معنى في المضاف فان افادة الاضافة المعنوية معنى هو التعريف والتخصيص في المضاف بان يكون المفاد له معنى في المضاف على ان وجه التسمية لا يلزم ان يكون مفادا (قوله فاما المعنوية علامتها) رانما قدر العلامة ليصح الحمل بين المعرف لان قوله يكون بمعنى ان يكون بسبب دخول ان المضاربة عليه وهو غير معمول على الاضافة المعنوية ولذلك قدر العلامة قيل لم قدر العلامة ههنا ولم يقدرها في الاول بان يقر فعلا المعنوية اذ فان الكلام اخسر لعدم احتياج الضمير واوجب بان المبحوث عنه ههنا هو الاضافة المعنوية فينبغي ان يجعلها من موضوعات

العلامة ويمكن الجواب بوجه آخر باننا نقول يلزم التقدير قبل الاحتياج لما عرفت ان التقدير لاجل ان كلمة ان يجعل المضارع في نأويل المصدر والكون غير محمول على المعرف فهذا مثل نزع الحرف قبل البلوغ الى الماء ويمكن تقدير الذات بان يقال المعنوية ذات كون المضاف كذا ولكن تقدير العلامة اجدر معنى كذا قيل (قوله قبل الاضافة) وانما قال هذا لدفع ما يقال من انه يلزم ان يكون اضافة المصدر الى القائل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بصفة ويلزم ايضاً ان يكون الاضافة في قولنا هذا مضروب زيد امس اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف لانه لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي ويلزم ايضاً ان يكون الاضافة في قولنا هذا مضارب زيد امس اضافة معنوية لما مر من ان المضاف اليه لا يكون معمولاً لانه بمعنى الماضي ويلزم ايضاً ان يكون الاضافة في قولنا زيد افضل لقوم اضافة معنوية مع انه ليس كذلك ونقرر الجواب ان المراد ان يكون المعمول فاعلاً او مفعولاً قبل الاضافة وفي المواد المذكورة ليس كذلك اما في الاول فان المصدر انما يعمل عمل فعله اذا كان بمعنى الماضي والحال والاستقبال والمصدر قبل الاضافة ليس بشيء من هذه المعاني فان قولنا مضروب زيد مبتداء وخبر والعامل مفعول فيه متاعل اعني مضروب زيد عمراً امس او اعني بذكر اكرام عمر خالد اغدا او الان واما في الثاني والمثل لانها اذا كانا بمعنى الماضي لا يعدلان واما في الرابع فلان اهم التفضيل لا يعمل في الاسم الظاهر الا في مسئلة الكل (قوله سواء لم يكن صفة) فان المنفي ح باعتبار المقيد وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد فان اعاب قولنا صفة مضافة الى معموله باعتبار كليهما فيكون المنفي ايضاً باعتبارهما معاً (قوله كمصارع مصر وكرهم البلد) فان المصدر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما ظرفان لهما فان المصدر اذا كان معمولاً فهو ما فاعل او مفعول له كما قرره فعدم كونه مفعولاً ظاهراً لعدم صحة معنى المفعول فيه وعدم كونه فاعلاً ايضاً ظاهراً لانه ظرف له فلا يصح ان يقال ان المصارع هو المصدر باسناد الفعل اليه وكذلك البلد ظرف له بعين مآثر (قوله واحترز به) اي بقوله غير صفة مضافة لان المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة الى معمولها فان زيد في مضارب زيد مفعول قبل الاضافة والوجه في الحسن الوجه فاعل قبلها (قوله فيما اي في المضاف اليه) وجاز ان يراد من كلمة ما الوقت والاضافة ويجوز ان يكون موصولة او موصوفة والمراد ان الاضافة بمعنى اللام في تركيب لا يكون المضاف اليه فيه جنس المضاف وظرفه ففي كلام الشم مسامحة فلا يرد ما قيل ان ارادة المضاف اليه من كلمة ما مآل يفهمه العقل من الكلام معنى بحسب الذوق واعلم ان الظاهر ان يقول ان كان المضاف اليه جنس المضاف فالاضافة بتقدير من وان كان ظرفه فالاضافة بتقدير في والا فالاضافة بتقدير باللام كما هو مصلك القوم وايضاً قال المصنف مثل ذلك فيما سبق الا ان المصنف اختار هذا الطريق ههنا لان الاصل

في الاضافة ان يكون بتقدير الملام ثم بتقدير من ثم بتقدير في فوق كلام ههنا على ما هو الاصل
(قوله بشرط ان يكون المضاف اه) قال مولانا عهملنا احتياج الى هذا الشرط لانه اذا كان
المضاف اليه من جنس المضاف فيجب ان يكون المضاف ايضاً كذلك والا يلزم اضافة الخاص الى العام
كزيد انسان وهي مهتمة كما ذكره في بيان الحاصل اقول المقصود ههنا بيان العمومية من وجه
بينهما في الاضافة بتقدير من بدون انضمام القاعدة المذكورة اي بدون ملاحظة امر خارج وبعبارة
اخرى بانه لا يعلم عدم جواز اضافة الخاص الى العام الا من مثل هذا المقام وهو قوله بشرط
ان يكون المضاف اه فعلى بامتناع اضافة الخاص الى العام نعم من يعرف قواعد النحو من
الخاص فلا يحتاج الى بيان الشرط المذكور عند بل لا يحتاج الى البيان عند شيئا من الاشياء
(قوله والحاصل) اي حاصل مبحث الاضافة او حاصل الاضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل
عبارة المقصود لان عبارته لا يدل على ما ذكره الشرح الا ان يلتزم التقدير في عبارته (قوله وحان كان ظرفا)
حان الظرف مبين للمظروف ولا يكون صادقا عليه (قوله واما مساو كليث واسد) قال مولانا
عهم والمراد من المساواة المساواة المتعاقبة للمباين والاعم المطلق والاعم من وجه والمراد
ههنا المساواة في الاستعمال فان كان الاول فالتمثال غير مطابق للممثل له لان المساواة المتعاقبة
لها يكون الاتحاد فيها نبيها صدقا عليه ولكن التباين بينهما في المفهوم مع ان الميث والاسد
متحدان فيكونان مترادفين فان الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد فيما صدق عليه وان كان
الثاني فعصم التمثال لا نكلمنا يستعمل الميث يستعمل الاسد وبالعكس ولكن لم يصح المتعاقبة
لان الاعم والاصغر مطلقا ومن وجه والمباين يكون بمعنى المشهور اقول المراد من المساواة
ههنا ما يعم الترادف والمساواة لا يقال كيف يصح ان يراد ههنا الترادف والمساواة لاعتبار
اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف لانا نقول المراد من المساواة هو مساواة
اي الامر ان اللذان هما متعديين سواء كان الاتحاد فيما صدق عليه نقط كالانسان والكاتب
او فيهما جميعا كالاسد والليث فانهم يريدون منها المساواة (قوله كاحد اليوم) فان اليوم
يشمل ايام غير يوم الاحد لا يقال ان الاحد ايضاً يشمل ايام الاخر لانه يوحد في غير يوم الاحد
لانا نقول المراد من يوم الاحد هو اليوم الاحد فان الاحد لا يطلق الا عليه (قوله على التقديرين
ممتنعة) اما على التقدير الاول فلان الاضافة اما للتعريف او للتخصيص وليس شيئا منهما
على هذا التقدير لا يقيم يتحقق التخفيف مع انه لا بد منه في الاضافة المعنوية ايضاً لانا نقول
المقصود الاصلي في المعنوية هو التعريف والتخصيص فان التخفيف ايضاً وان كان حاصلها فيها
ولكنها ليس مقصودا اصليا لانه لا يزم فيهما لان تجريدين التنوين شرط في الاضافة مطلقا نعم
المقصود الاصلي في الاضافة المعنوية هو التخفيف واما على التقدير الثاني فلانه يلزم اضافة

الخاص الى العام وهو غير جائز لانه لا يحصل التعريف ولا التخصيص فيه لان عدم افادة التخصيص فيه ظاهرا فالتمس ان ينفك التخصيص لعدم افادتها التعريف اولى لانها لو افادت التعريف فيلزم ان تغيد التخصيص ايضاً لامتيازها له (قوله واما اخص من وجه وان كان اه) وهذا الكلام الى قوله واعلم انه لا يلزم اه اشارة الى ان الاضافة بتقدير اللام وبتقدير من على ما ذكره المصنف ليستا بيانيتين لانه يلزم ان يكون الاضافة في قولنا فضة خاتم اضافة دما نية لان المضاف اليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره فاذا اعتبر قيد الاصل في المضاف اليه لا يلزم ذلك لان الخاتم لا يكون أصلاً بالنسبة الى الفضة بل الامر بالعكس لحصول الخاتم منها وايضاً يلزم ان لا يكون فضة في قولنا فضة خاتم اضافة لامية ما عرفت ان المضاف اليه فيه جنس للمضاف صادق عليه وعلى غيره فان الخاتم يكون من غير الفضة ايضاً كالعكس مع انه اشترط عدم الجنس في الاضافة للامية فلما اعتبر قيد عدم الاصل في المضاف اليه في الامة للامية لا يلزم ذلك ففي كل موضع لم يكن المضاف اليه جنس له ولا صادق عليه يكون الاضافة فيه لامية وهو عام من ان لا يكون المضاف اليه جنس له مثل غلام زيد او كان جنس له ولكن لا اصل له مثل فضة خاتم (قوله فان كان المضاف اليه اصلاً) قال مولانا هم وفيه نظر لان الاضافة للامية لا يحسن في ثلثة رجال فان المراد من الثلثة هو الرجال لان الرجال وقع في مرتبة التمييز وليس اضافته بيانية ينهم لان المضاف اليه ليس اصلاً للمضاف ثم خلاصة كلامه اقول في الاضافة للامية يكفي الاختصاص الذي هو مفهوم اللام وبينهما اختصاص ان الرجال من افراد الثلث ثم قال مولانا عصم يشكك دما نية رجل لانه لا يصح حمل الاضافة على اللامية وهو ظاهر ولا البيانية لانه لا يصح مائة في رجل بل يجب هي رجال الا ان يقيم المراد برجل الجنس والتنوين للمادة الجسمية اي مائة هي هذا الجنس ثم خلاصة كلامه اقول فيه ما فيه (قوله واعلم انه لا يلزم اه) هذا القول دفع ما يقال لا يصح اضافة العلم الى الفقه لامية وكذا اضافة اليوم الى الاحد واضافة الشجر الى الاراك لانه لا يصح اظهار اللام فيهما لانه لا معنى لقولنا شجر لراك فان الاراك شجر خاس ولا يكون شجراً اخر فيكون معناه عند عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومناسبة بالاراك بان يكون الاراك فرد الموكك في قولنا علم الفقه وبوم الاحد ولذا قال المصنف بمعنى اللام وهو الاختصاص ولم يقل نتقير اللام (قوله ولا يصح انها لامية) اي في القول المذكور وهو الاصل في المنة المذكورة التي يكون فيها اضافة الاعم الى الاخص المطلق وانما لم يصح اظهار اللام فيهما لان الاعم لم يستعمل هذه الامة بيانية بحسب المعنى وجاز اظهار من فيها بان يقال علم من الفقه والفتنة وشجر لاني الاراك وانما لعرب جعلوها في الاضافة لانه لا يصح محال فيكون ان يكون الاضافة لاني كل رجل وكل واحد بيانية اي على الذي هو من رجل واحد لاني لاني اكون اضافة

الكل الى رجل بيانية فلا بد من جملة على الكل مع انه غير جائز لان المفرد لا يكون معدولا على
الكل لانا نقول المراد هو كل المفرد فيصدق الرجل على كل واحد من افراد الانسان فان الكل
لاحاطة الافراد وكل في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع انه متعدد لان المفرد متناول
للمتعدد على سبيل البديل (قوله وبهذا الاصح) وهو عدم لزوم اظهار اللام في الاضافة لامية
(يرفع الاشكال اه) وهو ان في كل رجل وكل واحد اضافة لامية مع انه لا يصح اظهار اللام فيهما
لان الكل لاحاطة الافراد اولانه من الامور اللازمة للاحاطة فمع سقط ما يقيم يصح ان يقيم
كل لرجل لان معنى كل رجل بالاضافة وهو كل اجزاء برجل فمعنى كل لرجل كل اجزاء ايض
فظهر مما ذكرنا انه لا يصح اظهار اللام في الاسماء اللازمة للاحاطة مثل عند ودون ولدى (قوله
مثل كل رجل) فانه لا يصح اظهار اللام فيه معناه عند عدم اظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية
برجل بان يكون الرجل فردا لان الكل لاحاطة الافراد والتكلف فيه ما قال بعضهم من انه
يصح اظهار اللام فيه بان يقيم كل فرد لرجل اي ثابت له فانه تكلف ظم لان اللام ينبغي ان
يكون في مدخول الكل لاني قد خول كل وشيئ آخر (قوله ضرب له اختصاص باليوم) ويراد لفظ
له لاظهار اللام الذي هي للاختصاص واراد به ان هذه الاضافة بادنى ملازمة ويكفي في
الاضافة بمعنى اللام ادنى ملازمة اختصاص فالاولى ان يكون اضافة المظروف الى الظرف بمعنى
اللام على ما ذهب اليه كثر النحاة (قوله للاختصاص الواقع بين المبدئين اه) مثل خانم فضة فان الفضة
مخصص للختام (قوله قلنا نعم لكن اه) والحاصل ان يجب الرد ليس هو مكان الرد فقط حتى يرد
ما ذكر بل هو مكانه مع قلة الاقسام وهي منتفية في الاضافة بمعنى من (قوله اي ضرب واقع
في اليوم) هذا كلامه لبيان حاصل المعنى فلا يرد ما ذكره مولانا عصم من ان تقدير الواقع يدل على
ان يكون اليوم صفة المضرب فانه قال اصل ضرب اليوم ضرب في اليوم فهو متعلق بالضرب وليس
صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم (قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه اه) وظاهر كلام المصنف ان
الاضافة المعنوية تعريف احد مام المضاف والمضاف اليه مع المعرفة اي كون احدهما
لابعينه معرفة ولكنه قد من سورة اخذ هذه القيود من قوله وشرطها تجريك المضاف عن التعريف
لانه لو كان المضاف معرفة يلزم تحصيل الحاصل وان كان المضاف معرفة مع المضاف اليه النكرة
يلزم طلب الادنى مع حصول الاعلى وهو غير جائز (قوله لان الية التركيبية اه) يعني على
تقدير ان يكون المضاف اليه معرفة وقال بعض الشارحين وانما يفيد التعريف مع المعرفة بمراتب
التعريف الى المضاف عن المضاف اليه كان الاتصال والامتزاج (قوله لان نسبة امرأه اي
انتساب النكرة الى المعرفة مستلزم لعلو مية المضاف فلا يلزم ان يكون تعريف المضاف
اليه سببا لتعريف المضاف ايض فاننا اذا قلنا غلاما رينا بالقنوين فان ذلك الانتساب

موجود فيه مغمول معلومية فيه كك اذا نسب الفعل الى الفاعل المعين وقلنا ضرب زيد فهذا لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه وإقاييل ان يقول ان انتساب امر الى المعين في الاضافة يستلزم معلومية المضاف لمكان الامتزاج بينهما الا ان يقع هذا الامتزاج ثابت في الفعل والفاعل لان الفاعل كالجزء من الفعل مع انه لا يستلزم معهودية الفعل (قوله ومعهوديته) وشاربه الى ان تعريف المضاف اليه يغير تعريف المضاف عند قصد تعريفه فاذا كان غلام زيد معهودا بين المتكلم والمخاطب فعند حضور غلام يقرأ جاءني غلام زيدا اي الغلام المعهود (قوله من غير اشارة الى واحد معين) فانه قد يراد منه غلام لا بعينه وقد يشار به الى واحد معين ايضاً فح يلزم ان لا يكون الهيئة التركيبية في الاضافة المعنية موضوعاً للمدلالة على معلومية المضاف ثم ان قوله لان عطف على قوله لان اي لان نسبة امره لان حذف حرف جر عن ان وان قياس مطرد فما قرء الملاحظون لان بتخفيف النون خطأ ظاهر غير خفي (قوله ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين) على سبيل المجاز فكذلك الهيئة التركيبية في الاضافة المعنية موضوعاً لمعلومية المضاف ثم قد يشار بها الى واحد غير معين بطريق المجاز (قوله راقداً مرعياً اللثيم يسبني) فمضيت ثم قلت لا يغيبني فان الالف واللام في اللثيم للمعهد الذهني مع ان الالف واللام في اصل اللفظ لمعنيين فارادة غير معين منها على غير وضعها وقوله يسبني جملة خبرية وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه المعهد الذهني ثم عدم كون اللام في اللثيم للحقيقة والاستغراق ظاهر وامام عدم كونها للمعهد الخارجي فلانها لو كانت للمعهد فينفوت مقصود الشاعر من بيان مدحه وكماله بان كان مروريا دائماً على ايتم من الليام ويسبني دايماً ليتم من الليام لا ليتم خاص لان التمدح على مروره على كل ليتم من الليام ولهذا قال امرو يسبني بصيغة المضارع ليدل على مروره بعد صب بخلاف الماضي فانه يدل على الماضي والانقطاع فمن هذا عرف ان حمل جملة يسبني على الحال دون الصفة وتقييم المرور بوقت مخصوص وهو وقت صبه ليس بجيد لانه يفوت التمدح الذي هو مقصود له واليه اشار السيد السند قدس سره في حاشية المطول (قوله وذلك على خلاف وضعه) وقد قالوا انك اذا قلت غلام زيد وزيد غلامان فلا بد ان يشير به الى غلام من بين غلمان له مزيد خصوصيه بزيد اما لكونه اعظم غلماناً او اشهر بكونه غلاماً او بكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك وبالمسئلة يرجع اطلاق اللفظ الى غلام معين دون هاتين الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد قال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان اللام في اصل اللفظ لو اوضحوا احد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى غير معين قيل لا يكون ذلك على خلاف وضعه بل يكون الفرد لا على التعيين المفهوم من المعروف باللام للمعهد الذهني موضوعاً له بالنسبة الى المعرف باللام الذي للمعهد الذهني والجواب عنه بان الالف واللام على قسمين الاول للمعهد الخارجي

والثاني للجنس وهو الذي يشار به الى تعيين المدخول اي الطبيعة المدينة فان كانت الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فهي للجنس وان كانت الاشارة من حيث كونها في ضمن الافراد فهي للاستغراق وان كانت من حيث كونها في ضمن فرد ما فهي للعهد الذهني فيكون العهد الذهني فردا من الجنس وقد عرفت ان اللام للجنس يشير بها الى الطبيعة المدينة فيكون الموضوع له للعهد الذهني هو الطبيعة المدينة وتحققا في ضمن فرد ما تحقق في غير الموضوع له فانه قيد له (قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل) وانما قال في نحو ليشمل ما هو بمعناها كشمك ونظيرك وسواك وانما قال وليس يجري اء ولم يستثن ولم يقل الا في نحو غير ومثل لعدم الاعتداد بها لقلتها ويمكن ان يقيم انما قال كك لا اختياره قول بعض فانه ذهب الى ان اضافتهما لفظية لانهما بمعنى اسم الفاعل فان المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغاير واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كان للزمان او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وعرك وكفاك ونهاك لانها بمعنى الفعل فان معنى حسبك زيد يكفك زيد وكذا البواقي (قوله نحو غلبا ا : بهام) فان مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده (قوله يعرب بعيريه) اي يعرف الضد الواحد بغيرية المضاف اليه فان الحركة ضد السكون (قوله وكك اذا كان للمضاف اليه) بان يكون لزيد مثل في الشبابة ويكون هذا المثل مشهورا بتلك المماثلة فتقوله في شيء من الاشياء بيان وجه الشبه ثم قوله ذا قصد يشعر بان القصد معتبر في التعريف (قوله اذا كان معرفة) هولاء ما يقع جاز نجريد المضاف من التعريف اذا كان معرفا باللام او علما واذا لم يكن فيه شيء منهما فلا كما في غلام زيد ويمكن ان يقيم ان التعريف في المضاف في نحو غلام زيد يكون حكما وان لم يكن حقيقة بان ينزل ما يمكن فيه التعريف منزلة ما فيه التعريف محققا وهو اختيار بعضهم وما كان فيه بعد فلم يختصه واعلم ان المصنف والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع طلب التعريف عنهما لوضعهما على المعرفة ثم ان التجرد عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف لان الغرض الاصلي منه التنبيه لا التعريف (قوله بان يجعل واحدا من ا) اي بان يجعل العلم واحدا اي فردا واحدا من المفهوم الذي هو صادق عليه على غيره فيكون في عبارته مساهمة فهو مفهوم عام شامل له ولغيره فمع انه قد سبق في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف ان طريق التنكير على نوعين احدهما ما ذكره والآخر وهو ما يندكر ذات ويراد بها الصفة التي هي مشهورة بها فانه ان لم يكن تلك الذات نكرة وكن الوصف الذي هي مشهورة به نكرة كما يندكر الحاتم يراوده فانه مشهور بوصف الجواد فيكون الجواد نكرة وكما يندكر النوشيروان

ويراد به العادل لانه مشهور بالعدل فالعادل نكرة وكما يذكر موسى ويراد به المحقق وكذا
يذكر قرمون ويراد به المبطل ووجه إن فاعه ظم لانه ايضم مفهوم يصدق عليه وعلى غيره
ويمكن الجواب منه ايضم بان طريق التنكير على ما اختاره فيناجارية في جميع الاسماء بخلاف
التنكير على الوجه الآخر فانه مخصوص ببعضها وجود من لم يكن مشهورا بوصف قال مولا باعص
ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج من كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما
وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة
انتهى كلامه اقول ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وان كان نكرة حكما لا حقيقة ويمكن ان يقر
ايضم ان ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور لانه لا حيز في التصور والوضع غاية
ما في الباب انه ممتاز بتقيد الحينية (قوله ذا مراد بالتجريد مجردة وخلوه) فان التجرد لازم
للتجريد فيكون من قبيل ذكر المازوم وارادة اللازم ثم ان التجرد لازم اهم لانه يوجد به ونه
فيما هو مجرد بنفسه او اراد بالتجريد ارادة بلا تعريف وهو التخصيص قال مولا باعص ان الش
تكلم على خلاف العرف والامطلاق فان اللائق اراد التوضيح موضع التخصيص لان المضاف
اذا كان معرفة لا يتسبب الا التوضيح منه لا التخصيص اقول كلامه قدس سره في ان طلب نفسه
مع قطع النظر عن ان يكون المطلوب في المضاف حاصلًا وذلك الطلب بطم مع حصول الاعلى واوسلم
فنقول لما قال سابقا ان المضاف اليه اذا كان نكرة ينفذ فيه مضافه في اذ كان المضاف معرفة
يلزم طلب الادنى مع حصول الاعلى لا محالة وحصول التوضيح فيه لا ينافيه في نفس الامر
وان قلت اذ كان المضاف معرفة كيف يجوز حصول التخصيص فيها لان معنى التخصيص هو قلته
الاشتراك ورفع مع ان المضاف معرفة قلته اذا اضيف المعرفة الى النكرة يصير المضاف نكرة في
باد النظر كما مر في قوله وتنفيد تخصيص النكرة ونقول طلب التخصيص لا ينافي ان يكون المضاف
معرفة و الكلام في الطلب ونقول المراد من التخصيص في قوله وهو التخصيص هو التعريف في الجملة
لانه لازم للتخصيص والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بان يعرف زيد مثلا
بانه عالم مثلا والحاصل ان زيدا اذا كان معلوما من حيث ذاته فيصح فوائه ان كان طلب الادنى اذ لانه
مع كونه معلوما من حيث الذات لا يحتاج الى معرفته بوجه ما فاذا عرفت فالقول بان لا باعص
بان يعرف زيد بوجه انه عالم مثلا مع كونه معلوم الذات ايضم بشيئ مما عرفت من
عدم الاحتياج الى هذه المعرفة التي هي بالوجه (قوائه لكان تحصيل الحاصل) ولقاييل ان يقول
انما يلزم تحصيل الحاصل في الاضافة الى المساوي واما اذا كان المضاف اليه امرت فلا يلزم ذلك
لانح يكون ازدياد المرتبة لمضاف والجواب انه لما لم يجر الاضافة في سورة المسارة فسر

فليس صورة الاضافة الى الاعرف طرد الباب (قوله فتضييع الاضافة) قال مولانا علم ان تحصيل
الحاصل ممتنع فلا بد ان يقول وهو ممتنع موضع قوله فتضييع الاضافة لانه يوجب البطلان و
بعبارة اخرى بان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله
فتضييع الاضافة اقول اضافة المعرفة الى المعرفة ممكن وليس بممتنع وذلك لان المراد من
تحصيل الحاصل ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل اصله للمعرفة
فلما ضيف الى المعرفة لكان تحصيل لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف ويصح قوله فتضييع
الاضافة وان قلت تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالامتنع والمحال فيكون ممتنعا لا ممكنا
قلت هو ممتنع بالامتناع لغيره لا لذاته والامتنع بالغير ممكن فان سبب امتناعه تضييع الاضافة
فانه قدس سره اقام السبب مقام المسبب واقامة العلة مقام المعلول كثير بينهم (قوله في نحو
النجم والثرياء) فان مدخول الالف واللام في النجم مثلا معرفة بسبب الالف واللام ويراد به نجم
بينه ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل لان المراد منه معين من غير جعله علما فجعل المجموع
علما ليحصل بعينه تحصيل الحاصل فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعرف فلا يرد
ان المجموع علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما وكك الابن معرفة
بالاضافة الى العباس ويراد به ابن له بعينه ثم جعل المجموع علما له فيكون تحصيل الحاصل
وكك الصعق فانه يراد به الرجل الخاص وهو الذي لا يكون شجاعا بسبب اللام ثم جعل المجموع
علما فلا فرق بينهما اي لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتي التعريف واجيب بانه فرق بينهما
فان في الامثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف اليه كما في ابن عباس وفي الباقي من الامثلة
يكون التعريف في المدخول الالف واللام مع ان العلم شئ آخر وهو مجموع الالف واللام مع
مدخولها ومجموع المضاف والمضاف اليه بخلاف اضافة المعرفة الى المعرفة فان التعريف ح في
الاهم بسبب الالف واللام او بالعلمية ورد بانه نعم بينهما فرق بهذا الوجه ولكن المراد انهما
يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل وههنا كذلك لما عرفت من ان النجم هو النجم بعينه
بسبب الالف واللام ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل واجيب عنه ايضا بانه انما جعل
مجموع النجم مثلا لانه لا جل ان يصير التعريف الذي كان حاصله في الالف واللام
لازما (قوله في لزوم تعريف المعرف) مع اختلاف جهتي التعريف (قوله فما بالهم) اي فما شأنهم
(قوله بل فيها زال تعريف) وحاصله ان العلمية لما كانت وضعيا نانيا يزيل مقتضى الوضع
الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم يكن وضعيا نانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلما ضيف المعرفة
الى المعرف لم يزل مقتضى الوضع الثاني الى اجتماع التعريفين في الارادة (قوله بل تبدل
تعريف بتعريف) فيه بحث بانه ح يضييع جعل مجموع النجم مثلا علما لحصول التعريف قبل

جعل علمه! والحاصل انه ح وان لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة
في ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر فالجواب الحسن
ان جعل المجموع علما لاجل ان يصير التعريف الحاصل باللام لازما لا يقال لم لا يجوز ان يكون
ذلك التبدل في صورة اضافة المعرفة الى المعرفة ايض لاننا نقول فرق بينهما لان في الامثلة
المذكورة يكون العلم مواضع فالتبدل ح صحيح ورضى العقل به واما في صورة الاضافة
يكون التعريف في نفس الامر فلو اضيف المعرفة لا يكون فيها تبدل التعريف بتعريف اخر
فاضافتها لا تكون الابدان الف والام عنها او بتكثيرها (قوله وما اجازة الكوفيون)
وهذا اشارة الى جواب اخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله وشرطها تجريده المضاف
من التعريف فانه ينتقض بقولنا الثلاثة الاثواب مثلا ووجه الاشارة اليه بان هذا التجويز
ليس عند نابل عند الكوفيين (قوله ضعيف) واجيب ايض بان تجويز الامثلة المذكورة يستلزم
جواز نحو الخاتم الفضة فان ما ذكر موجود فيه مع انه لم يقل به احد ونقل عن الشيخ بانه قال
ولا يبعد ان يتم ان الاضافة فيها لفظية لان مميزها اي الثلث كان في الاصل موصوفابها فمعني
ثلاثة رجال مورجل معدود وموصوف بهذه الاعداد كما في ضارب زيد وحسن الوجه ولم يشترط
في اللفظية تجريده المضاف عن التعريف (قوله ثلث الانافي و الديار البلاقع) ونقل قدس سره
في الحاشية البيتين **وما** ايا من زلي سلمى سلام عليكم **ما** من الازمن اللاتي مضين راجع **ما** وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى **ما** ثلث الانافي والديار البلاقع **ما** قال في الحاشية في هل يرجع
التسليم اي يرد جواب السلام وقال في اوكشف العمى من المتشبه الذي هو في عمى عن حال
سلمى وقال في ثلث الانافي جمع اثنية وهي احد من الاحجار الثلث الذي ينصب القدر عليها
وقال في البلاقع جمع بلقع يعني الخالي (قوله علامتها ان) وقد عرفت فائدة نقلها
وبعبارة اخرى بان المراد وهو علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او اللفظية
ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل (قوله مصارع البلد
وكريم العصر) وكل الحمد لله فاطر السموات والارض فانه بمعنى الماضي حقيقة فيل ان
كل واحد من المصارع والكريم مضاف الى المفعول فان البلد مفعول فيه المناهي اي المصارع
في البلد والعصر ايضا مفعول فيمكنه زمانى اي الكريم في هذا الزمان واجيب بان المراد من المفعول
هو الغاء وانفعول واجيب ايض بان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الجمال او الاستقبال بخلاف
ما اذا كان بمعنى الماضي فانه لا يعمل وقيل انما يعمل اذا اعتمد بالموصوف وهو خالص كك وقيل
ايض اذا كان بمعنى الاستمرار قوله لا نعرفه ولا نخصيصا وقيل الاولى ان يقول انما نفيده تخفيفا
في اللفظ لا تعريفه لانه لا يكون تفسيره لان التاكيد بلا بد الحصر بلا غير ثابت في كلامهم نعم

يكون ذلك بعد الحذف (قوله لكونها بتقدير الانفصال) فقولنا ضارب زيد في قوة قولنا
ضارب زيد بالتثنية فنان الضارب في ضارب زيد منفصل عن زيد وكذا الحسن الوجه لا يفيد
تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط ثم لا يخفى أنه إذا كانت الإضافة في تقدير الانفصال فلا يكون الهمزة
الركيحية فيها دالة على معلومية المضاف لعدم وجود ما فيها (قوله لا في المعنى) وهو دفع
ما قيل ان قوله في اللفظ مستدرك لان التخفيف لا يكون الا في اللفظ بتقدير الدفع انه احتراز من
الحذف في المعنى بل ان ~~تخفيف~~ الحذف ايضاً بان دلالة الهمزة الى وجه التسمية باللفظية وقيل اي راد
للمتصريح بالمقابل لان الإضافة للمعنوية نفيد معنى في ذات المضاف (قوله بازاء ما سقط من
اللفظ) من التثنية وما قام مقامه اقول كما ان يكون المعنى موصوفاً بالحذف التي بهذا المعنى
الذي قررناه اثم نعم لا يكون موصوفاً بالحذف التي يكون اللفظ موصوفاً بها فلا يرد ما قال مولانا
عصم من ان قوله لا في المعنى انما يصح اذا كان المعنى موصوفاً بالحذف كاللفظ مع انه ليس كذلك ثم قال
مولانا المذكور ان قوله لا في المعنى صريح في ان المراد من الحصر هو الحصر الاضافي اي تفيد
تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون الحصر بالنسبة الى المعنى مع ان قوله لا تعريف ولا تخصيصا
يفيد ان الحصر كان بالنسبة الى التعريف والتخصيص فيبينهما تدافع انتهى حاصل كلامه اقول
في قوله لا تخفيفا في اللفظ حصر ان اضافيان الاول بالنسبة الى قوله تخفيفا فقط ولاني بالنسبة
الى مجموع قوله تخفيفا في اللفظ فالاول بالنسبة الى الاول والثاني بالنسبة الى الثاني كما
لا يخفى ويمكن ان يتم انما قال في اللفظ اشارة الى ان المراد من اللفظ هو لفظ المتكلم لالفظ
المضاف كما في الإضافة المعنوية سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف او به وبالمضاف اليه جميعا
او بالمضاف اليه فقط كما يكون كلام لاحق يشعر اليه (قوله مثل ضارب زيد) والاصل ضارب زيد
(قوله واحكاما مثل حواج بيت الله) فان فيه التثنية قبل الإضافة حكما فانه بحيث لو كان فيه
التثنية يسقط بهذا الإضافة اولاً انه اذا قيل حواج بيت الله بدون الإضافة يجيء الحواج بالتثنية
في بادى النظر فالمحذوف منه هو التثنية فيه تخفيفا حكما وبهذا هو مقتضى النقص بإضافة الفعل
التفصيل نحو افضل الناس باله إضافة لفظية مع انه لا يفيد تخفيفا في اللفظ لعدم حذف التثنية
منه لانه غير منصرف ويمكن الجواب عنه باننا لم انه إضافة لفظية بل معنوية كما قال بعضهم
ولو سلم لكن لانم انه لا نفيد تخفيفا لانه اذا لم يكن مضافا فيستعمل بمن والالف واللام وهما
يكنان عند الإضافة فتح نفيد تخفيفا في اللفظ (قوله بتدوير الضمير واستتارها) لا يتم لا يكون
التخفيف في المضاف اليه بحيث الضمير واستتارها في المضاف لانه وان سقط الضمير منه لكن اورد
الالف واللام فيه لانا نقول حرف التثنية اخف بالنسبة الى التثنية (قوله واستتار في القائل) وهين
استتارها في الصفة يكون معناه ان قائل الغلام وهو فائز الغلام وانما جار إضافة المفعول باللام

في اللفظية لعدم العلة الحاربة في المعنوية فيهما وذلك لان اللام في اهم الفاعل والمفعول اهمية
 بمعنى الذي لا حرفية فلا يكون لتعريف مدغمة له الا انه لا يكون لتعريف المدخول الا لام الحرفية فلام
 الاهمية يكون نفسها معرفة لامتد خولها (قوله و ضيف القائم اليه) ولما قيل ان يقول كيف يصح
 اضافة القائم اليه لانه يلزم ح اضافته الى موصوفها لكن الرفع من الصفات يكون نعتا لمفعولها
 بخلاف الناصب مع المنصوب ومالم يجوز واهذه الاضافة في المعنوية لم يجوز وما في اللفظية ايضاً لان
 اللفظية فرع المعنوية الا ان يقال انما لا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها اذا لم يكن الصفة مشابهة
 بالمفعول ومهناهي مشابهة به لا نأد اقلنا رايت القايم الغلام يكون القايم مفعولاً فيكون القايم في
 القايم الغلام مشبهاً به لقيامه مقامه ويمكن ان يقال انما لا يجوز اضافة القايم اليه مع بقاء معنى المضاف بالتركيب
 الوصفي وفيه ليس كذلك (قوله فمن جهة انها لم) الفاء للتفريع وكذا الفاء المحذورة بحكم العطف
 في قوله ومن جهة انها لم تفيد تخفيفاً لمح الفاعل اصح قوله ولا ذلك انه لا دخل في هذا التفريع (قوله
 والمراد ان) دفع دخل تقريره انه لا دخل لامتناع التخصيص لا بالامثال الاول ولا بالثاني فكيف
 يصح ان يكون المشار اليه بثمة هذه الثلاثة المذكورة قال مجتهد المحشى مولانا صف لا يخفى ان المجموع
 المركب من اشياء يجوز ان يكون مستلزماً لا مراً ولم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك
 الاستلزام لكن هذه العبارة ومثاله انما يقال فيما كان الكلام اللاحق مبني على الكلام السابق اي السابق
 على لفظة وايضاً كان اثبات الكلام السابق باللاحق والاول مسلم والثاني لان التخفيف وعام
 افادة التعريف يشبهان باللاحق وذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص فلا بد ان يدخل قوله
 ومن ثم اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف ويرتكب فيه مجازاً كما يقال فلان قبل تلك القبيلة
 مع انه ليس الا قبل بعضهما انتهى حاصل كلامه اقول المراد ان اثبات مجموع الكلام السابق من حيث
 المجموع يكون باللاحق ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
 الاثبات بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من نسخة كلام المش (قوله في ذلك الاستلزام)
 اي استلزام جواز التركيب الاول وامتناع الثاني لان التركيب الاول جائز والسابق ممتنع عند
 حصول التخفيف ايضاً لان النكرة المخصصة يقع دغمة النكرة ولا نشع صفة المعرفة (قوله لا دخل في هذا
 التفريع) اي في هذا الانتفاء فانه في حكم التفريع (قوله وعلى) هذا كان الانسب تقديم هذا التفريع
 لانه لان هذا اصل التفريع وهو التخصيف المذكور صريحاً بخلاف اصل الفرعين السابقين وهو
 التعريف والتخصيص فانه مذكور فيهما لانه في ضمن التخفيف فالتفريع على المذكور بالصريح
 او على التقديم على التفريع بالمذكورين بالصريح قوله لكثرة لواحقه وهي قوله لا دخل في هذا التفريع واجاب
 المص منه واجاب عنه الشارح الهندي بان الاضافة ضائعة بقاء وان كانت منقولة ابتداء فيلزم بعد دخول
 اللام عدم بقاءها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزال ما مرصت الاضافة لاجله (قوله اللام

المتقابلة حسا) وكذلك المتقابلة لفظا في قولنا الضارب زيد (قوله فهو من باب الضارب زيد) فكما لا يمتنع الواجب عبدا كك لا يمتنع الضارب زيد قال مولانا مصم الواجب مضاف إلى المائة وهو ايضا مثل الضارب زيد فلم لم يجز الحكم عليه فلا حاجة إلى إحراره على ما هو بواسطة المائة أقول قوله الواجب المائة ليس مثل الضارب زيد بل هو مثل الثلاثة لا ثواب وقد عرفت حكمه أو هو مثل الضارب الرجل وستعرف حكمه فإن التعريف في المضاف إليه في الضارب زيد والواجب عبدا ما معنوي لاللفظي (قوله مضعف) قيل الأولى أن يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يوثق به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة انتهى (قوله يعني هذا القول) أي هذا التركيب ضعيف فيكون المراد من المضعف هو المضعف في التركيب كما هو المتبادر لا المضعف في الاستدلال ولهذا قال بلفظ اللهم في الجواب من المصادرة (قوله لعدم الفائدة) لأن فائدة الإضافة التخليف وهو منتف لما عرفت من أن التنوين إنما سطر بالالف واللام دون الإضافة ولقائل أن يقول إن قوله وعبد ماعطف على المائة وقوله الواجب المائة ممتنع لما عرفت آنفاً فكذلك الواجب عبدا ما فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع فالأولى أن يقال يمتنع موضع قوله ضعف وإن قلت قوله الواجب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه كما قالوا فيكون جائز الامتناع قلت قوله الواجب المائة ممتنع لذاته وجائز لغيره وهو الحمل ولكن قولنا الواجب عبدا ما ممتنع لذاته ولغيره معاً لأنه باعتبار العطف يصير مثل الضارب زيد وهو ممتنع فكذلك هذا فالجواب أن المعطوف قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه ولهذا جاز أن يقال يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث وكك جازب شاة وسخلتها ولا يجوز رب سخلتها لأن مدخول رب لا يكون معرفة فلا يكون حكمه كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه (قوله ولا يخفى أن فيه) أي في الدليل ويتضمن الجواب شوب مصادرة على المطم لأن ثبوت المدعى وهو امتناع مثل الضارب زيد موقوف على إبطال دليل الخصم وإبطاله يتوقف على إثبات المطم وإنما قال شوب مصادرة ولم يقل فيه مصادرة لأن الشوب بالفارسية آميزش فمعناه أن فيه ما يكون له شوب بها وهو الدوران المصادرة هي التي كان المدعى عين الدليل وأجزاء منه وهذه ليس كذلك ولكن المراد ما يستلزم المصادرة له ومنه رجاء فيها وهو الدور ولا يبعد أن يقال إن إضافة الشوب إلى المصادرة إضافة المصدر إلى المفعول إضافة شبيهي وهو الدور والمصادرة أي شوب الدور بها بأن يكون الدور مندرجاً فيها فيصح لفظ الشوب (قوله اللهم إلا أن يقال أنه) ولا يخفى بعد المفهوم من اللوم لأن المتبادر من قولنا ضعف الواجب أنه هو الضعف في التركيب بأن يكون هذا التركيب ضعيفاً في التركيب لا الضعف في اللفظ أن به لا يقال إن الضعف في التركيب يستلزم الضعف في الاستدلال وكذلك العتس لا يستلزم العتس بل لا بد من الدليل قوله ادلائص فيه على الجراءة لأنه يحتمل

ان يكون قوله وعبدها منصوبا حملا على محل المائة فانها مفعول الواهب او يكون مفعولا معه بان يكون الواو بمعنى مع فتح يكون التركيب جائزا بـتلاف الاستدلال به لا يقال لم لا يجوز ان يكون قوله وضعف الواهب اء معطوفا على قوله وجاز الضارب بازيد وليس فيه حشوب مصادرة على المطلوب ولا يابى من هذا العطف قوله وانما جار الضارب الرجل اء كما لا يخفى لانا نقول افادة الاضافة اللفظية التخفيف لا يكون سببا لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه كما في الضارب زيد كما لا يخفى (قوله اذ لا نفي فيه على بحر) قيل رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال (قوله حيث جاز هذا التركيب) فلهذا زيد دخول رب على المعرفة بالعطف ولا يجوز بدونه اي بلا واسطة والسخلة ولد النساء لقوله ما يما واحد اي ممدوح لشاعر هو واهب المائة (قوله اي البيض) جمع الابيض والنوق جمع المائة (قوله يستوي فيه) ياء في الهجان الجمع والواحد اي مشترك بينهما فيقع صفة الممدوح والمركب فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في الفلك الجمع والواحد ولكن يقال ان كسرة الواحد اصلية وكسرة الجمع تارضية وكذا ضمة الفاء في فلك يقال ناقصة هجان ونوق هجان فحركته في المارد مخالفة لحركته في الجمع تقدير ان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال (قوله او من فييل المئنة الاتواب) بان يكون من قبيل اضافة العدد الى المعدود فقد عرفت ضعف المئنة الاتواب فهذا قول الشاعر الى ضعف آخر في هذا التركيب (قوله بتبجيا لاء) وراد من العبد الراعى بالمجاز فكما يكون الراعى يقوم بخدمة هذه المائة الهجان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه (قوله وعبدها اء) اي ويكون اضافة العبد الى المائة حقيقة لان العبد لا يخدم الا لاهل ولكن اضافة العبد الى الضمير الراجع اليها بادنى ملائسة اي عبد صاحبها (قوله اي احد يشأت المتأني) يعني نوز اينده (قوله حال من المائة) فانها مفعول الواهب فيكون خاضعا لاسم الفاعل الى المفعول به (قوله على المفعولية) اي مفعول يزجي (قوله وحقيقة الامر) اي حقيقة قوله يزجي بصيغة المعلوم او المجهول لا يكشف الابعدا او معناه حقيقة قوله اطفالها لا ينكشف الابعدا والمراد من حقيقة الامر هو حقيقة امرها ما فاذا كان في القصيدة حرف الروي منصوبا فتح قوله يزجي بصيغة المعلوم وقوله اغفالها منصوب وان كان مرفوعا فهو ح على صيغة المجهول وقوله اغفالها مرفوع قوله وامالانه قاسه عطف على قوله وامالانه توهم (قوله وهو جر الوجه بالاضافة) المفيدة للتخفيف بـتلاف الضمير واستتارة في الصفة وقلب الضمة كسرة فان اصل الحسن وجهه وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان (قوله ونصبه على التثنية بامفعول) وان كان فاعلا اما كونه مشبها به فكما ذكر ان الوجه بمنزلة التثنية (قوله مفقود) لان المضاف اليه ليس بـتثنى فيه ثم ان قوله حملا مفعول للمفعول المفهوم من اللام اي انما جوز اي المنكلم حملا او انما جوز اي القوم حملا او انما جاز حملا ولكن ح

يكون قوله حذرا المصدر المجهول اي المحمولية والا لا يتحد الفاعل (قوله وغيرهما) كما جمع منهما
 الضاربية والضاربية او الضاربية والضاربية في التثنية (قوله اي في قول من قال) وانه جعل
 قوله جار مفعول لقوله فيمن قال بتقدير القول لان الجواز قول من الاقوال مع ان كلمة من عبارة
 عن القائلين فيمن قال بتقدير القول لان الجواز قول من الاقوال مع ان كلمة من عبارة
 قوله ~~جاء مفعول~~ فالتقدير فيمن قال في بمعنى عند ولا يحتاج الى تقدير القول لكن يكون
 الاستدراك في ايراد الفاء (قوله مضاب) فيكون الكف مجرورا بحمل (قوله اي المحمولية) ونما
 جعل المصدر مجهولا لدفع ما يقال من انه لا يتحد الفاعل ح لان فاعل المفعول له هو المتكلم لان
 الحامل ايسر المتكلم وفاعل الفعل هو الضاربك فاذا كان بمعنى المحمولية فيتحقق فاعلهما لان
 المحمول ليس بالتركيب ويحتمل ان يكون قوله حملا مفعولا له للمفعول المفهوم من قوله حذرا وهو
 جواز اي القوم فيكون قوله حملا بمعنى الحاملة فان الحامل ايضا هو القوم وقيل يحوز ان يكون
 الفعل هو قال فيكون فاعلهما متحدا ح قال مولانا عصم لا بد ان يذكر الحمل المذكور بقوله اي
 المحمولية في الحذف المذكور في قوله وانما جاز الضارب بالرحل او يترك الثاني بالقياس اليه فاشارح
 فغل عنه فصدق وحق ما قال ان الانسان مشتق من النسيان اقول لا شك ان بيان كل واحد منهما
 يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق القياس الا انه توجه الى بيان الثاني لا الاول لانه اراد ان
 يفرغ من بيان المقصود الا صلي من الكلام ثم يشرع الى بيان حل التركيب الذي هو المنص
 بالتبع على ان بيان اللواحق واكتفاء السابق عليه ايضا كثير (قوله وبنيانه) اي بيان حمل
 الضاربك على ضاربك (قوله وان لم يصح التخفيف بالاضافة) وانما التزموا بالتخفيف من غير
 نظر الى الاضافة لا متناع اجتماع التنوين مع الضمير المتصل لان التنوين يؤذن بالنفصال ما بعده
 مما قبله والضمير المتصل به ذن بالاتصال واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربك ام ينظر الى
 الضاربك (قوله محذورا) صفة لقوله اسما فاعلا (قوله لانهما ليسا من باب واحد) لان
 المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا قيل لم لا يجوز ان يحذف الضارب زيد على ضارب
 زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فبهما صفة ومضاف اليه
 علما ويمكن الجواب بالفرق بينهما اي بين المثالين بان الضاربك مشابه لضاربك في انه حذف
 التنوين فيهما لفظا قبل الاضافة لا للاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك
 لانه حذف التنوين في ضارب زيد للاضافة وفي الضارب زيد قبل الاضافة ولقائل ان يقول ان حذف
 التنوين في باب ضاربك اذا لم يكن للاضافة فكيف يصح ما قال ان الاضافة اللفظية تفيد تخفيفا
 في اللفظ ويمكن ان يجاب بل ان هذا اذا لم يكن المضاف اليه ضميرا متصلا ويمكن الجواب ايضا بان
 التنوين قدربا اتصال الضمير لان اتصال الضمير اندا ينافي التنوين لفظا ثم حذف من المتقدير

بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله فان التنوين قدر في حواج لمنع ضربها ثم حذفها من
التقدير بعد اعتبار الاضافة وفيه نظر من وجهين اما اولاً فلانه يلزم ان يجوز الضاربك بدون
الحمل على ضاربك لما مر من ان التنوين قدر باتصال الالف واللام ثم حذف من التقدير بعد
اعتبار الاضافة فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضارب زيد لما عرفت انفارلان ما قال ان الاضافة
المغذية يفيد تخفيفا في اللفظ يفيد حذف التنوين من اللفظ لا من التقدير (قوله ولين يتصور
ضاربك) اي لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بان يقال ضاربك بالتنوين اولاً ثم
يضاف بعده فيما لان التنوين لا يجتمع مع الضمير المتصل بالمصوب او مجرور الماعرفت فلا يرد
ما يقال انه لا مانع المتصور فكيف يصح قوله وان يتصور ويمكن ان يكون ذلك للمبالغة في النفي
(قوله وحصل التخفيف جداً) وانما قال جداً الحصول التخفيف في المضاف والمضاف اليه جميعاً
اما في المضاف فقام بحذف التنوين منه للاضافة واما في المضاف اليه فلتبدل ال المنفصل بالمتمصل
(قوله ثم حذف ضاربك عليه) قال مولانا عصم ان التخفيف في المضاف اليه لا يكون الا بحذف شيء
منه فلا يكون تبدل ال المنفصل الى المتمصل تخفيفاً فلا يرد من ما قيل انه لا يحتاج الى حمل الضاربك
على ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه بالتبدل انتهى كلامه اقول حصر التخفيف في
المضاف اليه بحذف شيء منه في جيز المنع ولا بدله من دليل وما ذكره الشافعي قوله ولا تفيد الا
تخفيفاً في اللفظ اي في لفظ المضاف او المضاف اليه لا يفيد الحصر فيه بحذف شيء ولو سلم الحصر
فيه بحذف شيء فانه اعم من الحذف حقيقة او حكماً وفي التبدل المذكور حذف حكماً كما
لا يخفى ويجب ان يضم ما ذكره المصنف في شرحه من التوهم المذكور انفاً ويضم ما ذكرنا في فائدة قوله
وحصل التخفيف جداً اي بما منه فانه لو لم يذكر في هذه الفائدة المذكورة فلا طائل لقوله جداً
فالقول لابد ان يدفع المناقشة الواردة بقوله فلا يرد ما قيل من انه لا يحتاج الى بوجه آخر وانما
نتوجه الى تفصيل المناقشة اولاً ثم الى دفعه اما بيانها فبان ضاربك اذا كان في الاصل ضارب اياك
فيكون الضاربك ايضاً في الاصل الضارب اياك كما هو الظاهر فصار الضمير المنفصل متمصلاً تخفيفاً
فصار الضاربك ايضاً في الاصل ضاربك لحصول التخفيف في المضاف اليه واما دفعه فبان
يقال لا يحتاج الى الحمل اذا كان التخفيف الحاصل في المضاف اليه بتبدل ال المنفصل بالمتمصل
متيقناً فيه وليس كذلك ولهذا اورد قوله ولتأمل ان يقول لم لا يجوز ان بصورة المنع (قوله
من غير اعتبار حذف) اي لم يعتبر في ما تلتهم اي في كون كل منهما من باب واحد ان لا
يكون حذف تنوينهما معاً للاضافة قبل الاضافة وانما قلنا معاً لانه وان كان حذف تنوين
ضاربك للاضافة قبل الاضافة لكن لا يكون حذف تنوين الضاربك للاضافة قبل الاضافة اما
الثاني فقام ولا ول فلما ذكره من قوله لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك

بقوله غير اعتبار حذف اللام في الحقيقة دفع سوال مقدار هو على وجه المنع (قوله مناسبة) صفة
مسئلة (قوله عطف المحرذ) نصب على نزع الحافظ اي هذا التركيب من قبيل عطف المحرذ عن اللام
وهو قوله وعبد ما على المعروف باللام الذي هو المضاف اليه لصفة مصدرية باللام وهي الواصب (قوله
لايه قد يتحمل ا) اي قد يكون شيعي في المعطوف بايزادون المعطوف عليه فاذا حاز شيعي في
المعطوف فليزاد الم يحكم عليه بالامتناع (قوله وح يدفع ا) اي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل
في المعطوف عليه يدفع ا لان شوب المصادر على المطلوب على تقدير ان يكون قوله عبد ما بالجر
لان استدلال الفراء بناء عليه على النقل بالاول اي على تقدير حذف التركيب المذكور على
لاجوبة من استدلال الفراء على جواب المخاروب زيد (قوله الى مسئلة) اي على هذا
ينظر الى ان ارجاع الصورة الاولى الى مسئلة على غير ظم بل هي ظاهرة في الرد على الفراء
بالاستدلال بما في غير التضمن لان التركيب اذا كان ضعيفا فلا يجوز الاستدلال به (قوله
ويضمن الرد ا) اي تضمن كل من الصورتين الاخيرتين (قوله و يضاف موصوف الى صفة)
لان الموصوف يجب ان يكون احص او مساويا والمضاف لا يجوز ان يكون كك اولان الصفة
يجب متابعتها الموصوف في الاعراب فلمو كانت مضافا اليها كانت مجردة فلم يبق وجوب التسمية
فوقه لا يقوم حدها) اي لا يراى من احدهما معنى الاخر (قوله وايضا المعنى بعينه) اي ولا دل
ان لك من هتئى التركيب الوصفى والانتفاء معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الاخر لا يضاف صفة
الى موصوفها لامتناع تقدم التابع على المتبوع فان الصفة يجب ان يكون متاخرا عن الموصوف
فلواضيف الى الموصوف كانت متقدمة عليه (قوله فان مسجد الجامع عند دم) فعند هم يجوز ارادة
لمعنى الوصفى من التركيب الاضافى ودليلهم هو التركيب المذكور في عبارته وهي قوله مسجد
الجامع وجانب الغربى (قوله و برد على القاعدة الاولى وهوا) وذلك كير الضمير باعتبار الخبر
وهو قوله لا يضاف ا هو علم ان الكوفيين ذهبوا الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس
للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخوانه مجرد قطيفة وامثاله
فان اصل مسجد الجامع المسج الجامع اضاف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه
لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جملة
لغيره في اللام بسبب الضمير المستكن في الحسن وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة
جرد قدم جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص وقس عليه امثال احاب البصريون
بالتاويل كما اشار اليه اخص بقوله ومثل مسجد الجامع ا (قوله فان الجامع صفة مسجد ا)
لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربى ا فيقال مسجد الجامع مثلا بمعنى المسجد الجامع مع بقاء المعنى
الاضافى والوصفي مع حصول التخفيف بحذف اللام من المضاف مع حصول التعريف والتخصيص

فأما قائمة المسجد الى الجامع معنوية لان المضاف غير صفة وجاز حصول التخفيف في الاضافة للمعنوية مع حصول التعريف والتخصيص فيها الا ان المقص فيها هو حصول التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية ولهذا قال وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصها مع النكرة بدون المحصر وقال في اللفظية ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ مع المحصر (قوله متاول بمسجد الوقت الجامع) بحذف الموصوف من المضاف اليه كما في البواقي فان فيها ايض حذف الموصوف وهو المكان والساعة والحبة (قوله فيندفع الايراد بوجهين) اي يندفع الشبهة بطريقتين والشبهة على ما عرفت هي ان الجامع صفة المسجد فيكون مضافا اليه له ايضا فجوابه بوجهين الاول ان الجامع ليس مضافا اليه للمسجد بل للمضاف اليه له الوقت والمكان ان الجامع ليس صفة بل للوقت (قوله منظويا عليه) اي مشتقا على الوقت فم يكون الجامع بمنزلة الصفات الفالبة وهي التي يراد منها فرد واحد وفي اراد هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج الى قرينة فان الامة غلبت على الوصفية كالامود والازرق والادهم فان الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكانا او شخصا او غيرهما فاريد من الجامع هو الفرد الخاص منه وهو الوقت الجامع فان الوقت الجامع هو يوم الجمعة فكان هذا اليوم يجمع الناس للصلوة (قوله وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف) بل هو صفة للوقت ولا يجري وجها لآخر وهو عدم كون الجامع مضافا اليه له لانه مضاف اليه له قطعا الا انه حذف المضاف اليه وهو الوقت واقيض صفة مقامه واضيف هو اليه والفرق بين المقدار والمحدوف ان المقدار هو المحدوف من اللفظ والبقاء في الية والمحدوف هو الحذف من اللفظ والنية (قوله متاول بصلوة الساعة) وهي او اامة بعد زوال الشمس وقيل هو اول ساعة التي فرضت الصلوة فيها فيكون الاول صفة الساعة والحمقاء صفة الحبة سواء كانت الساعة مثلا مقدرا في نظام الكلام او محدوقا وح يكون الاول قائمة مقامها وكذلك الحمقاء قائمة مقام الحبة وعلى التقدير الاول يندفع الايراد بوجهين وعلى الثاني يندفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله وايه اشار بقوله على الاحتمالين المذكورين وانما نسبوا البقلة الى الحمقاء المؤنة للاحقق فانها تنبت في مجاري السيرا ومواطى الاقدام (قوله لا يتمشى) اي لا يندحب في جانب الغربي بل ان يقال جانب مكان الغرب (قوله لا توصيف مكانا) اي لا توصيف مكان بها اي بالغرب بجهة وضهير هو راجع الى الجانب والضمير في جانبه الى المكان والظاهر ان يكتفى بقوله لا توصيف مكان بها الا ان لما كان الجانب مذكورا في المثال فني توصيف المكان بالغربي ينبغي ان يراعى معنى الجانه ايض (قوله هناك) اي في قوله جانب الغربي (قوله والاضافة بيانية) اي الجانب الذي هو المكان وصفة الجانب ان يكون غربيا (قوله والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل) وهو الغربية (قوله ويرد على القائمة الثانية) بان يتم الجرح والاخلق صفتان للقطعة

والثياب وقتناضيفنا اليهما (قوله متأول) بجعله من باب اضافة الاعم الى الاخص تخفيفا وجانا
وليس من باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل قطيعة جرد وثياب اخلاق فخذف الموصوف
وبقي الصفة مبهمة اي لما حذف الموصوف استعملت الصفة مقامه فحصل الالتباس بان الجرد من اي
جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فاضاف ما الى موصوفاتها ليتخصص والبيان بتجريدك النظر عن
كونه موصوفا فلهذا الاضافة بمعنى من (قوله كانه اسم غير صفة) بخلاف موصوفه فكانه لم يكن صفة
فان الصفة لابد لها من موصوف مذكور ومقدر قال الشافعي الحاشية الجرد ريشه ازكهنكي وفرمودكي
انتهى قطيعة جاد زبيجيد : صراح وقال بعض الشارحين القطيعة دوتار مخمل والاخلاق جمع
خلق (قوله اي جنسه) وهو سبب النسخ لعدم الفرق بين الجنس والنوع فلهذا فلا يردح ان الجنس
مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة والقطيعة ليست كذلك بالنسبة الى الجرد (قوله من حيث
انها صفة لها) وهذا الحاشية مقصودة في هذا الاضافة (قوله من حيث انها جنس) يتناول
موصوفها وغيره وهذا الاضافة للتخصص (قوله اي مشابه للمضاف اليه) اي لما يعبر مضافا اليه
على تقدير الاضافة فيكون في العبارة مساهمة وانما قال اسم مماثل للمضاف اليه ليدخل
فيه المترادفان والمتساويان جميعا لان المراد بالماثلة في العموم ان يكون مدلولهما كليين
متبعين افرادهما معا كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما
شخصا واحدا قيل وقولهم ايوت الامد فتأول ومعناه ليوت كاملة من بين الليوت بحيث انها
ليوت بالنسبة الى سائر الليوت كما يقيم مواخص الخواص واشرف الاشرف (قوله في العموم و
الخصوص) وقوله في العموم اي في الشمول والاطلاق فان كل ما يطلق عليه الميث يطلق عليه
الاسم وبالعكس وقوله والخصوص اي في عدم الشمول والاطلاق فان كل ما لم يطلق عليه الاسم
لم يطلق عليه الميث وبالعكس (قوله سواء كانا مترادفين) اجاز الفراء الاضافة احد المترادفين
الى الآخر للتخفيف معسكا بالامتعاد وتبعه الشيخ الرضي (قوله كليتيك واحد) فانهما
متولدتان في الاعيان والجثث فانهما قائمان بناتهما فيكونان عينين قال مولانا نصم نقلا من
الصباح والقاموس ان الجثة هي شخص الانسان فيكون اخص مطلقا من العين اقول اما كون
الجثة اخص من العين ظاهرا لوجود العين في الفرس مثلا لكن يلزم ان لا يصدق الجثة على الاسد
لما عرفنا ان الجثة هي شخص الانسان الا ان يتم ان ما قال في الصباح والقاموس ان الجثة هي
شخص الانسان باعتبار الغلب والاكثر استعمالا والمراد من الجثة ما ليس من المعاني والاحداث
فيصدق على الامد بقريئة المقابلة (قوله وحده ومنع) فانها مترادفات في المعاني والاحداث بفتح
الهمزة جمع الحدث فان المنع صفة المانع والحبس صفة الجابس وليس شيء منهما قائما بالذات (قوله
بجلا ب اضافة) متعلق بقوله لعدم الفائدة كما هو الظن من كلامه ويحتمل ان يكون متعلقا

بقوله مماثل (قوله مثل كل الدراهم وعين الشيء) وكآف جميع القوم فان الجميع يقع على القوم وعلى الغرس وعلى الشجر وجميع الاشياء فجازا ضافتها للتخصيص كما في خاتم فضه (قوله فانه اي المضاف) الفاء للتعليل فان قيل لم يرجع الضمير الى المضاف اليه مع كون صحة هذا لارجاع فان المعنى ان المضاف اليه في قوله كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاشياء الممانلة في العموم والخصوص لان الدراهم اخص من الشيء والشيء اخص من العين اذا كان اللام فيه لانعينه فيكون اضافة العام الى الخاص قلنا قوله يختص ينمى من حدود وهو في المضاف دون المضاف اليه او نقول الكلام مسوق لفائدة الاضافة (قوله سواء افادت اية) اشار بهذا التعميم الى ان قوله يختص ليس بمعنى التخصيص المقابل للمتعارف بل المراد منه معنى شاملا لا يمكن ان يكون المراد من الاختصاص ما هو في مقابلة العموم لا ما يقابل التعريف لان التعريف حاصل للمضاف بالاضافة الى المعرفة (قوله اذا كان اللام للعهد) فان المراد من الشيء هو الشيء المعهود (قوله وفيها خفاء) ويمكن ان يراد من العهد في قوله اذا كان اللام فيه للعهد هو الاعم من العهد الشخصي والنوعي واطلاق الشيء على الموحود الخارجي هو العهد النوعي كما يمكن ان المراد من العهد النوعي من الكلمة المذكورة على السنة النحاة كما مر في تعريف الكلمة فلا يردح مادكرة هو لانا عصم من انه ليس فيه خفاء اذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو مذهب المنكلمين لانه لا شبهة في ان اليمين بمعنى الذات اعم منه لان العين يطلق على المعدوم بخلاف الشيء ويكون الشيء بمعنى الموحود المطلق الشامل للموجود الذاتي والخارجي عند جماعة وح لا يكون العين اعم منه لشموله كل مفهوم فع في اعميته عنه خفاء ويمكن ان يقر اذا كان الشيء دائرا بين المعاني فيصح قوله ففيها خفاء ويمكن ان يراد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذات او في الخارج واما اذا اخذنا من حيث انه متحقق في الذات مثلا فهو فرد من افراد الشيء فان مفهوم الانسان من حيث انه متحقق في الذات فهو فرد من الانسان فيكون العين اعم منه قال مجاهد المحشي مولانا عفا انما يكون في الامة خفاء اذا اراد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الذات لانه لا يشتمل على مفهوم ولما اخذنا من حيث تحققه في الذات فهو اي المفهوم فرد من افراد الشيء وح يكون العين اعم منه اي من الشيء وهو الموجود في الذات قال مولانا عصم خفاء في اعميته عنه ح ايض لانهم يقوون عين الاشياء مع عدم صدق الشيء عليه انتهى كلامه اقول المراد من قولنا عين الاشياء هو المفهوم لانه لا فرد له فيكون مفهومه فردا للشيء لا لاشياء فيكون الشيء ح مادقا عليه ثم لا يخفى ان ما قال مولانا عصم برده على ما قاله الشهاب قوله واما ما كان للجنس ففيه خفاء كما يزد على المحشي ايض كما لا يخفى ولكنه مدفوع بما ذكرنا (قوله كليث واسد) اي معيد وكرز مثل لبث واسد في العموم والخصوص

لكن مفهوم كلواحدة منهما هو الحيوان المفترس بخلاف مفهوم هعيد و كرز فان مفهومهما شخص
 واحد ولا يخفى ان هذا السؤال يراد على القائمة السابقة وهي قوله و شرطها تجريك المضاف
 من التعريف لانه اضيف السعيد الى الكرز مع عدم تجريك من العلمية والجواب عنه ايضاً ما
 ذكره بقوله متأول واعلم ان سعيد او كرز ليسا مائتين في العموم والخصوص بل في الخصوص
 فقط لانهما علم لشخص واحد وايضاً لا يزداد لك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق
 آنفاً كما لا يخفى (قوله بحمل اخذ مضافاً على المدلول ا) بان يراد من المضاف المسمى والمدلول
 من المضاف اليه الاسم واللفظ ولا يجوز التأويل بالعكس لا متناع اسناد المحيين وشبهه الى
 اللفظ (قوله فلت جاءني مملولان هذا ا) قيل هذا الجواب بعيد فالاولى تذكير مما بان يراد بهما
 المسمى بعيد والمسمى بكرز اي المسمى بعيد هو المسمى بكرز والاوي ان يراد من الكرز المدلول
 ومن سعيد مسماه اي المسمى بسعيد هو مسمى مدلول كرز فيكون من قبيل اضافة الاسم الى
 الحاصل لاضافة المدلول الى اللفظ (قوله ولم يقولوا كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم لان قصدهم
 بالاضافة ا) ولان اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح او ذم فاذا ذكر
 اولاً يفني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يؤخرون عنه فيذكرون اللقب على
 قبيل المتبع بان يكون عطف بيان او على قبيل القطع مرفوعاً او منصوباً لا يتم جازان يضاف
 ليث الى اسم بهذا التأويل لانا نقول نعم لكن المراد من قوله لعدم الفائدة انه لعدم الفائدة في
 ذكر المضاف اليه بدون التأويل لعدم وقوع التأويل منهم في نحو ليث اسم بخلاف سعيد كرز
 (قوله غالباً) والمغلوب لاحكم له فان من عزبه اي من غلب على البز والسلب ربودن (قوله
 ما ليس في اخره حرف ملة) والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا لان بحثهم عن احوال واخر
 الكلم وقوله في عرف النحاة احتراز عن عرف الصرفيين واصطلاحهم (قوله وموما في آخره واو) ولم
 يقل ههنا وموما في عرف النحاة ما في ا) لانه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان لهم في الصحيح
 ذلك ومعنى اللاحق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح (قوله في الوقوع) اي في وقوع حرف
 العلة بعد استراحة ا) فان اللسان اذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليستريح فيتم لفظ غيره وكك
 بعد السكوت (قوله يعني في الابتداء) اي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي
 كانت في الابتداء كوجل ووعد (قوله والياء مفتوحة) الواو للحال (قوله لئلا يلزم الابتداء
 بالسكوت حقيقة) فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكماً فيما اذا لم يكن في الصدر فانها لا استقلالها في
 حكم صدر الكلام (قوله فان كان آخره ا) يعني ان لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاته فان كان ا) فيكون
 الفاء في جواب الشرط المقدر (قوله تشبث) اي الالف حال لاضافة الى الياء (قوله على اللفظة
 المفصية) احتراز عن اللفظة غير المفصية كلفظة مزيل (قوله لعدم موجب الانقلاب) اي الالف

يا باء كما في لغة مزيل فان المشاكلة اي مشاكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغته
 ومزيل مبتداء وقوله نقلها خبر وتانيث مزيل بتاويل القبيلة (قوله لمشاكلة ياء المتكلم)
 ان مشاركتها والمشاكلة هي موافقه شي بما هو قبله او بعده كقوله تم ومكروا مكرا له فان امنا
 بمكرا اي الله تعام مشاكلة ما قبله وذلك لان اصل هذا الالف اما الواو والياء وان كان اصلها واوايزد
 الالف الى الواو ثم نقلت الواو ياء وادغم الياء في الياء وان كان اصلها ياء يرد الى الياء ويدغم
 في الياء قال مولانا مص قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلتها حركة الكسر فلما تعذر التزم الياء
 التي هي اختها تم كلامه فتأمل فيه (قوله وتندغم) اي مزيل (قوله كفلاما) فلا يقيم غلامي بالياء
 المشددة مثل عسي ورحي لانه لا اصل لهذا الالف من الياء والواو فقلبت ح (قوله لا لتباس
 المرفوع بغيره) لان الالف علامة الرفع في التثنية والياء علامة النصب والجر فيه فلو قلبت ياء
 لا لتباس المرفوع بغيره قيل هذا الوصف لزم عدم صحة قلب الواو بالياء في مسلمي فان اصله مسلموي
 فقلبت الواو ياء باصل من الاصول وبيان الملازمة ان الواو في الجمع المذكور علامة الرفع
 والياء علامة النصب والجر واجيب بالفرق بينهما بانه انما قلبت الواو ياء في الجمع للمقاعدة الكلية
 التي توجب القلب وما فيها نحن فيه فقلبتها بالياء للمشاكلة وهي لا نوجب القلب فان
 الاصل عدم قلب الالف الذي قبل الياء لاختلافها ما كنه (قوله لا اجتماع المثلين)
 لانه اذا اجتمع المثلان فيما هو كالكلية الواحدة ادغم احدهما في الاخر فيقال في قاض وعامر
 قاضي وعاصي بالياء المدغمة وان كانت الياء محذوفة للتثنية ردت الياء وادغمت في الياء
 فيقال فيهما قاضي وعاصي وكذا في المثني والمجموع حالة النصب والجر (قوله فصار مسلمي) يستمع
 الميم ان كان مثني وبكسر ما ان كان جمعا (قوله لانها لما نقلت اه) علة لكسر ما قبلها والحاصل
 ان الواو الساكنة لما انقلبت ياء الساكنة فح بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغير الياء بقلبها والالف
 الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة يقلب واو فلا بد من كسر ما قبلها والا يلزم ان يكون
 الانقلاب المذكور لغوا قيل قلب الضمة كسرة بعقل قلب الواو ياء واجب اذا لم يود الى اللبس والملاحة
 ادي الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها وقلبها كسرة نحولي بضم اللام وتشديد الهماء في
 جمع الواو اذ يشبهه فعل بضم الفاء بفعل بكسر ما ثم ان الواو بمعنى شديد الخصومة وجمعه لي على
 وزن فعل بضم الفاء (قوله وفي المصطفون مصطقي) اصله مصطفى با ستا ط الشون بالاضافة
 حرك الياء بالتقاء الساكنين وفتحت الحقة الفتحة (قوله ان لم يتحرك) اي ياء المتكلم قيل هذا يشكل
 بقوله تعالي محياي بالسكون في قرآنا فوالجواب ان قرأته بسكونها يخالف اصل العربية فيكون
 ضعيفة (قوله واما لاماء الستة اه) ولما كانت كلمة المالتفصيل الاجمال فقال التي مر البتة عنها
 اه والفاء في قوله فاجي اه وقعت في جواب اما (قوله فاجي) وانما قد مالاخ على الاب ليوافق

قوله نعم يوم يغرا المرء من اخيه واصوابه واما تقديم الاب على الاخ في آية فلرماية اطلوب الترقى
اي الترقى من الادنى الى الاعلى فان الآية في بيان احوال القهامة اي يوم يغرا المرء من اخيه
بل من امة بل من ابيه فان مرتبة الاب اعلى من مرتبة الام ووجود الترقى في قوله
اخي وابي مفقود كما لا يخفى (قوله فالحال في اخ) او يقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي
وابي وعلى هذا يكون عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله ونقول حمي عليه مطف فعلية
على فعلية واما على ظاهر توجيه الشم فيكون عطف فعليه على اسمية مكنا قيل (قوله بلارد
المخدوف) اي بلارد لام الفعل اي لام الفعل مخدوف من اخ واب كما هو مخدوف من يد ودم فكما
يقم في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل عنه الاضافة فكذلك يقم في اخ واب اخي وابي
من غير رد ما (قوله وجعلها ياء) اي جعلها ياء وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها فان اصلهما اخوي
وايوي بفتح الحاء والياء ثم الدليل على كون لام الفعل هي الواو انه لو ثني لهما يقيم اخوان و
ابوان (قوله وابي مالك ذوالمجاز بدار) واجاب مولانا عصم عن قول الشاعر بانه جازان يكون
لضرورة الشعر وقوله مالك بكسر الكاف فان الخطاب الى المونث وكلمة مال للنفي قال الشم في الحاشية
ذوالمجاز اسم صوق بمنه وقال ايظا وله قدر احلك ذوالمجاز وقد ارى قوله قد ربح معنى القضا والقدر حيث
قال في الحاشية في تفسيره اي قضا وقال في الحاشية ومعنى ارى اغن انتهى وقوله ارى بصيغة المجهول
(قوله وحمل الاخ على الاباء) وهذا يدفع ما يقيم ان قول الشاعر لا يدل الاعلى جعل اللام ياء وادغام
الياء في الياء في ابي فقط دون اخي (قوله لفظا ومعنى) اما لفظا فظم واما معنى فلان الاخ ابن الاب
وصوابه (قوله بان ذلك) اي رد لام الفعل فيهما وجعلها ياء وادغام الياء في الياء خلاف القياس
اقول لقائل ان يقول كونه خلاف القياس والقاعدة في حيز المنع لان قلب الواو بالياء وادغام
الياء في الياء موافقة للقاء مدة المعرفة بينهم كما مر في مرمرى فعطف قوله واستعمال الفصحاء عليه ليس
على ما ينبغي ايض الامان يقال المراد ان حذف الواو نسيانا منسيا وجعل هذا الواو ياء وادغام الياء
في الياء خلاف القياس قوله مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي اء فان الواو في قوله وابي
للقسم وهذا جواب آخر كما ذهب اليه المبرد وحاصله انا لانم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب
لجواز ان يكون المضاف اليها صوابين جمع الاب والذي تدل على ان الاب يجمع على ابيين و
ان كان شاذ اقول الشاعر فلما تبين اء كما ان اخين جمع اخ ثم قوله يحتمل اشارة الى ان الياء
المندوب لا يصح بمجرد الاحتمال لان جعل الواو فيهما ياء وادغام الياء في الياء يكون مجرد احتمال
ايض (قوله فلما تبين اصواتنا) وهذا لم يمت وقع في حق نسوة كانت اميرة على يد قوم فاراد واجماعة
ان يتخلصوا من منهم فتقول هذه الجماعة فلما تبين اء وقوله بكيين بفتح الباء والكاف والنون
والمقصود بالتمثيل قوله بالابينا فان مقوط النون من الابين بالاضافة (قوله ونقول) صرح المصنف

مهنا بلفظ نقول ولم يعطف على اخي واي تحرز اهن نسبة الحم والهن الى نفسه قيل لو قال
 يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب ايضم مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح
 لانه لا يضاف الا الى الانثى الا ان يحذف مضاف بان يقال اي نقول حم امراتي (قوله امرأة قائلة)
 اشارة الى ان قوله نقول صيغة الغائبة لا المخاطب فاندفع ان اناد الحم الى المخاطب غير صحيح (قوله
 لا تنأح اضافة الحم الى المذكور) دليل على عدم صحة حمل قوله نقول على صيغة الخطاب (قوله بلارد
 المندوف) اي يقال في حم ومن حمي ومني كما يقال في يد ودم يدي ودمي عند الاضافة بلارد
 المندوف فانه حين رد لا يقال حمي ومني بالياء المندومة بجعل الواو ياء وادغام الياء
 في الياء فان اصلهما حمي ومنو بفتح الحاء والميم وكذا فتح الهاء واخون (قوله في الاكثر) اي اكثر
 موارد الاستعمالات فم اي اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما في بالرد والقلب والادغام
 وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما
 هو لاجل الضرورة وهي منقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فمي فوة بسكون الواو فحذف الهاء
 تخفائه فصار فو فلولم يقلب الواو ميما لقلب الواو الفالتحرز كما ح وانفتح ما قبلها فوجب حذف
 الالف لا لتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقى الاسم المتمكن على حرف واحد وهذا
 العلة غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء وضيف الى ياء المتكلم كاي مبنيما عند قوم
 ومعر بانقلبرا عند الآخرين لكان لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم
 موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند الاضافة الى ياء المتكلم صار قوي
 فاجتمعت الواو والياء والسابق منهما ما كن فوجب قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكهر
 ما قبل الياء لاجل الياء كما في مرعي (قوله واذا قطعت اء) اي اذا قطعت هذه الاء الحمة
 من الاضافة كان امرابها بالحركات فليل هذا اخ واب وحم ومن وفم ورايت اخا وابلوحما و
 منا وفما ومررت باخ واب اه لكن يفتح الفاء ويضم ويكسر في فم الا ان نفتح الفاء افتح اما يحون
 فتح الفاء افتح لكونه مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء لجلد على الواو المندوفة واما كسرهما
 فلانه لما انقلب الواو ميما لعلته ذكرهما فكانها انقلبت ياء فكما اذا انقلبت ياء كسر ما قبلها
 فكذلك اذا انقلبت ميما كذا قيل وقيل جواز الحركات الثلاث في الفاء لم تابعة العين مثل ان يقال
 فوك وفاك وفيك عند الاضافة بلاميم فيكون الحركات الثلاث في الفاء بتبعية الحركات الاعرابية
 ثم قيل في تشنية اخ واب اخان وابان وقيل اخوان وابوان وفي جمعهما اخون وابون ثم اعلم
 ان لام الاربعة الاول او او بدليل اخوان وابوان وحموان ودخوان والثلاثة الاول مفتوح العين
 لان جمعهما على افعال كابداء وآخاء وادماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل على افعال
 واما من فلم يسمع فيه اهناعحتى يستدل به على تحريك هيند وموند وهنوعت لا يدل على تحريك

حقيقة لأنه يمكن أن يكون ما كنا في الأصل لكن لما حذف اللام فتح العين لأن ما قبل تاء التانيئة
 لا بد من فتحها ولام الحائسة تاء ومينه واو بدليل اقواء وعينها ساكنة لا بد لدليل على الحركة
 والأصل السكون ولا يدل صيغته على حركة العين لأن فعلا ما سكن العين يجمع معتليا على افعال
 كحوض وجواض (قوله وجاء حم مثل يد) حال الافراد والاضافة فنقول في الافراد هذا حم ورايت حم
 ومررت بـحم ونقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بـحمك (قوله وخباء) اي جاء
 حم مثل خباء مهموزا اللام معناه الستر ومنه الخباء للخيمة فيقال هذا حم ورايت حماء ومررت
 بـحماء في الافراد ويقال في الاضافة هذا حمك ورايت حمك ومررت بـحمك وجاء حم مثل
 ولو فيقال هذا حم ورايت حماء ومررت بـحماء في الافراد ويقم في الاضافة هذا حمك ورايت
 حمك ومررت بـحمك (قوله وذو) اعلم ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مونثه ذات واصلمها
 ذوات بدليل ان مشاهدا وتاخذت عينها لكثرة الاستعمال واما الثاني فلان اللغيف المقرون
 الذي يكون عينه واو ولامه ياء اكثر من اللغيف الذي يكون عينه ولامه واو بن والحمل على
 الاغلب الاولى (قوله لانه وضع وصله) اي ذوضع لاجل ان يتوصل به الى حمل اسماء الاجناس
 من غير اسماء لتكررات كجعل المال صفة ارجل فيقال جاءني رجل ذو مال فلنهم اذا ارادوا
 ان يصفوا شخصا بالثياب مثلا ليس لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب بل يوردون له بدءا فاضافوه
 اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرة والاعلام محالا يقع صفة لم يتوصل بذو الي الوصف
 بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاحناس من
 نحو الضرب واقتل فانها وان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب (قوله
 نسا يعرف ذا الفضل) والمتصم بالتمثيل قوله ذو وانه مضاف الى المضمرة وفاعل لقوله يعرف
 وقوله ذا الفضل مفعول له وهذا مضمون ما هو المشهور بينهم من قولهم قدر زرزور كثرنا سدا
 نك رجوه رجوه ري ومثله المأم ص على محمد وذويه وما وقع في كلام بعض المتأخرين واصلي على
 بيبي محمد واله وذويه فذلك اقتباس من الداء الماثور (قوله ولو قيل ولا يضاف) يعني لما
 ام من الدليل المذكور انه لا يضاف ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلا فائدة في التخصيص
 انه لا يضاف الى مضمرة فلو قال لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل لان غير اسم الجنس اعم
 من ان يكون ضميرا او اسما ظاهرا غير اسم الجنس وانما قال ولو قيل ولم يقل ولو قال كما هو
 لظم لتعظيم الفاعل (قوله وكأنه خص) يعني ان لبعض هذه الاسماء كلاب مثلا يكون له خص خاص
 به الاضافة الى ياء المتكلم والمناسب للمقام كما ذكره النظر الى حال اضافته الى المضمرة الخاصة
 ان يقال ذو ولا يضاف الى ياء المتكلم الا انه عدل الى نوعه واما العدول الى جنسه فبمعينه
 قوله نفيا لاجتماعه اي اختصاص ذو بحكم باعتبار اضافته الى الاسم الجنس ونفي هذا الاختصاص

يتبين من نفي اضافته الى المصمر مطلقا سواء كان ياء او غير هالان لغيزه حكما خاصا عند اضافته
 الى اسم الجنس مخصوصا بحكم بخلاف بعض من تلك الاسماء فان فيه يرد اللام عند اضافته الى
 ياء المتكلم ولا يرد في بعض الآخر فتقوله نفيا مقبول له لاتحاد فاعله وناهل الفعل وهو المصم
 (قوله والفاعل الاسمي يجمع ا) اي دون الفاعل الوهمي فانه لا يجمع على فواعل قيل انما
 لا يجمع الفاعل الوهمي على الفواعل ولكن يجمع الفاعلة الوصفية على الفواعل فلم لم يقل وهو
 جمع تابعة وح لا يحتاج الى ارناب خلاف الظاهر وهو النقل من معنى الوصفية الى الاسمية فان
 التوابع جمع تابع باعتبار جعله عبارة عن الاسم وجمع تابعة باعتبار جعلها عبارة عن الكلمة و
 اوجب بان قوله كل ثان اء يابي منه لانه ح ينبغي ان يقول كل ثانية في تابعة باعراب مابقها
 (قوله كالكل) بكسر الهاء على الكواهل والفرق بين التابع والناهل ان الناهل اسم بحسب الاصل واما
 التابع فهو اسم بحسب العارض ومما نقل لانه نقل من الحصفية الى الاسم لانه اسم لانواع التوابع قال
 الشافعي الحاشية الكاهل ما بين الكتفين (قوله ولورد) هما توابع المفروعات (فان توابعها انما يكون
 احدا لان متبوعها لا يكون الا اسما فالالف واللام في التوابع اما للمعهود او للجنس (قوله هي من
 اقسام الاسم) وهو اسم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد النقص على التوابع الجمل مثل زيد
 ابوه قابم وقام ابوه فانهما مفردان حكما اي قايم الاب فان القايم المنفاد الى الاب مفرد (قوله
 فلا ينتقض حدما) وصورة الانتقاض ان الداني وكذا ضرب لداني في المثالين المذكورين
 يكون كل واحد منهما فردا للتابع لانهما باكيان ان لسابقة والتأكيد فردا للتابع مع انه ليس بشيء
 منهما باعراب مابقهما لعدم وجود الاعراب في سابقتهما لانه مبني الاصل (قوله اي متاخر
 متى لوحظ) وهذا التفسير لدفع ما يقال ان التعريف لا يصدق على التابع الثالث والرابع مثل
 زيد العالم الفاضل الكامل قبالجواب عنه بوجهين الاول ان المراد من الداني هو الثاني في المرتبة
 لا الثاني في الذكر فان الثالث مثلامتي لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في المرتبة الثانية منه
 وان كان في المرتبة الثالثة او لرعة بالقياس الى غيره وهو الصفة الثالثة والرابعة وكذا التابع
 الرابع متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في المرتبة الثانية منه وان كان في المرتبة الرابعة
 بالقياس الى الصفة الثالثة والخامسة والداني ان المراد من الداني هو المتاخر مطلقا سواء
 كان متاخرا في المرتبة او لذكر وفيه ارتباب عموم المجازح اي ما يطلق عليه لفظ المتاخر
 فيشمل الثالث والرابع وعلى كلا التقديرين لا يصدق التعريف على المظوف المنقلم على
 المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام لان يراد السبق والتاخر بحسب المرتبة ولا
 يخفى ان نفسير الثاني بمتاخر ينظر الى هذا الجواب وقوله متى لوحظ مع سابقه ينظر الى
 الجواب الاول لا يمكن الجواب اخص بان المراد من الداني هو غير الاول ويشمل الثالث والرابع

(قوله متلبس) بـكسر الـسين اشارة الى ان الباء في قوله باعراب ما بقه للملا بـسته وقوله متلبس من الافعال العامة لا الخاصة مثل ثابت وواقع وجايز وباء الملا بـسته تقتضي تقدير المتلبس فلا يرد ان الظرف المستقر لا تكون متعلقة الا من الافعال العامة والمتلبس ليس كذلك او قول متعلق الظرف المستقر من الافعال العامة اذا لم يكن شئ يقتضي المتعلق ومنها يقتضية وهو الباء بحيث يكون اعرابه من جنس اء ولا يجوز ان يكون اعرابهما واحدا شخصا والا يلزم قيام الصفة الواحدة للشخصية بمحليين ولقائل ان يقول ان الاعراب كالصفة في الاسم وليس صفة حقيقة كما بين في موصوفه فراء ومثل الصفة في حكم من الاحكام لان من يكرن شريك في الاستعانة بما موصوفه حقيقة فكوله اي بجنس اعراب ما بقه جواب على تقدير التنزل والتسليم (قوله من جهة واحدة) اي المقتضي الاعراب فيهما واحد يرفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلمية موصوفه لامن جهة فاعليته وكذلك ساير الاحوال وما يراى التوابع (قوله شخصية) اراد ان المراد من الوحدة هو الوحدة الشخصية لا النوعية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت واعطيت لان جهة نصبها متحدة نوعا وهي المفعولية لا شخصا لان مفعوله الثاني غير مفعوله الاول (قوله باش من جهة واحدة شخصية) وان كان الغير الواحد الشخصية ملخذا في كل منها وهو كونه بعننا للمفاعل (قوله لان المحيي المنسوب الى زيد اء) واعترض بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد وهو فاعلية غلام لان انجى المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا وجيب بان المراد من المعية هو المعية في الانتساب اليه لان الخعت هو المنعوت بحسب الذات فالانتساب الى المنعوت هو الانتساب الى النوع حقيقة بخلاف الانتساب الى غلام بالنسبة الى زيد قيل تعريف التابع ليس بمانع لصاحبه على الجزء الثاني في توانقرت الكتاب جزء جزء والحواب ان جزء اثاني اندا يحون ثاني الذكر مع ان المراه من الثاني الثاني في المراه لا الذكر اء كونه ثانيا في الذكر فظ واما عدم كونه ثانيا في المرتبة لانهما معا حال اكر اء كان المواجه منهما صالحا للاعراب فاعر بامعا ويوجب بعبارة اخري بان المراد ان اعرابه من جنس اعراب ما بقه ولا يمكن ان اعرابهما متغايرين شخصا بحسب اتصال ولا يرد النقض المذكور لان اعراب جزء الاول والثاني فيه واحد بحسب القصد لكنه ظهر في موضعين لصلاحيتهما الاعراب ولما اريد من الوحدة الشخصية فلا يرد النقض على الخبر بعد الخبر وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى واجيب عنه ايضا بان اراد من قوله ثابن هو ان يكون فرما في استحقاق الاعراب (قوله لا اليه مطلقا) اي المحيي المنسوب الى زيد في قصد لا يكون منسوب اليه مطلقا سواء كان مع تابعه او بدون (قوله للاسناد) اي لاجل انه مبني عليه او مسند (قوله اعم من ان يكون لفظيا اء)

هؤلاء كان الأعراب في اللاحق والسابق جديداً لفظياً أو قديماً لفظياً أو محلياً أو كان متبعاً فيهما و
 مدم الأعراب من المحكي لا يرد النقص بمثل لك أنت مع ان أنت تابع ليس بأعراب سابقه و
 لك ان نقول ان المراد بأعراب سابقه ان أعرابه لفظاً ومثلاً مثل أعراب متبعه لفظاً ومثلاً فان أنت
 وان كان ضميراً مرفوعاً فهو في مثل يا زيدا تأكيداً (قوله حقيقاً وحكماً) وهي قيدان لقولنا
 لفظياً (قوله فلا يرد) أي فلا يرد ما مهم الأعراب من اللفظي والمحكي ثم عمم الأعراب
 اللفظي من الحقيقي والحكمي وذلك لان هؤلاء مبني فليس له أعراب لفظاً ليكون أعرابه بأعراب
 سابقه لفظاً بل يكون أعرابه محلياً وتلك صفة زيد في يازيد العاقل تشبه بالحركة الأعرابية
 من جهة مروضه مع في الاسم فانه المنادي المبني على ما يرفع به ففيه أعرابه لفظاً وحكماً وكذلك فتحة
 رجل في نحو لارجل طريقاً يشبه الحركة الأعرابية من حيث العروض فان اسم لامبني على ما ينصب
 به ففيه أعراب اقتطاحكاً ثم في يازيد العاقل يكون الحمل على اللفظ وعلى المحل جميعاً فيقال
 يازيد العاقل والعاقل وفي لارجل طريقاً يكون الحمل على اللفظ فقط (قوله ثم ان لفظه كل) (أ) و
 وكل اللفظ التوابع لان التعمير بف والتجنس ويمكن ان يتم ان ضيغة الجمع وانظمة كل مقسمتان زيد
 تابيان الجمع والمنع (قوله لالافراد) وبالأفراد أي لا يكون المعرف بالفتح هو الأفراد وكذلك المعرف
 بالكسر لا يكون الأفراد بل الحقيقة والماهية (قوله فامصدق محدود) فيفيد ان كل ما هو ثان
 بأعراب سابقه فهو تابع (قوله فامصدق وفي الحقيقة) لما لا يرد في يكون المحدود وهذا أي
 هو كل ثان بأعراب سابقه (قوله ليكون مانعاً) لان معنى المنع هو ان كل ما صدق عليه الحد
 صادق عليه المحدود (قوله والظم انتصاراً لمحدود) أي افراد في افراد الحد فيكون الظم هو هذا الاجل
 جمعية المحدود فبدل جمعية على جامعية التعريف فح لا يجوز ان يسأل وان يتم لم لم يتقل لشم
 ان لفظ لتوابع ليس في موضعه كما قد في كل (قوله لم يذكر غيرها) أي غير التابع في الحد فيكون
 جامعاً لان معنى الجمع هو ان كل ما صدق عليه المحدود صادق عليه الحد لا يتم معنى الانعكاس هو
 التلازم في الانتفاء لا التلازم في الثبوت فيكون معنى الجمع هو ان كل ما لم يصدق عليه المحدود
 لم يصدق عليه الحد لانا نقول التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت فتفسيره بقولنا
 كل ما صدق عليه المحدود صادق عليه الحد تفسير بالتلازم وقيل ايراد التوابع بصيغة الجمع يدل
 على الجماعة أي جميع التوابع هذا فيما و بر ذلك في التعريف يدل على المنع كما افاد
 الشئ (قوله يكون جمعه ومنعه كالمصروس عليه) (أ) مانعه كالمصروس عليه فلفظ كل مانعه
 كالمصروس عليه فلفظ عوي الظهور بقوله والظم (قوله جنس شامس) وانما قدم المانع الذي
 هو فرد من افراد التوابع على سائر التوابع من التاكيد وعطف البيان وغيرهما لان تبعيته
 اشد بالمبتوع بالنسبة الى الباقي من التوابع ولانه اكثر اشتراكاً بالنسبة الى الباقي قيل تعريف

النعمة غير جامع لعدم صدقه على النعمة بحال المتعلق أي على الوصف بحال متعلق الموصوف فان
النعمة نوعان احدهما الوصف بحال الموصوف مثل جاءني زيد العالم والآخر الوصف بحال متعلق
الموصوف مثل مرت برجل حسن غلام مدبر فاعلم الغلام فانه فاعل الحسن وهو مجرور لانه صفة الرجل فانه
لا يدل على المعنى الذي هو الحسن في رجل بل يدل على معنى صوفي متعلقه وهو الغلام فلو قال تابع
يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان أولى ليشمل النوعين والجواب ما حققه الشم فيما بعد
من ان المراد من الوصف بحال المتعلق ليس ان يكون الوصف قائما بمتعلقه بل المراد منه هو الوصف
الاعتباري الحاصل للموصوف بمسبب متعلقه وهذا الوصف كون الرجل بحيث يحسن غلامه فهذا
الكون المقيّد وصف اعتباري ثابت للرجل فيصالح التعريف عليه لان جاصل التعريف ان النعمة
تابع يدل على معنى أي صفة في متبوعه أي نفسه او على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي
على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه (قوله أي دلالة مطلقة) والحاصل ان الدلالة على
حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهيئّة غير منفكة عنه ثم قوله دلالة مطلقة اشارة
الى ان قوله مطلقا صفة للمفعول المطلق المتخوف ولكنه حذف واقيم الصفة مقامه انقلبت
هذا يقتضي ان يقول مطلقة بالتاء قلت الدلالة مصدر يجوز تكثيره وتانيثه فيجوز جعل المذكر
صفة له واعلم انه قال بعض الشارحين ان قوله مطلقا لاخراج الحال فان قائما في ضربت زيدا
قائما وان صدق عليه انه تابع يدل على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل الدلالة مقيدة بزمان
نسبة الحال الى صاحبها وبعبارة اخرى بل هي مقيدة بحال صدور الفعل عن ذي الحال او بحال
وقوع الفعل عليه قبل الحال خارج بقوله تابع لاعتبار قيد من جهة واحدة وليس اعرابها مع
ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يخفى وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي
لا يقيم اذا كان الحال خارجا بقيد التابع فيكون خارجا بقوله مطلقا يضم فيلزم اخراج المخرج لانا
نقول القصص لم يتعلق باخر اجها بقوله مطلقا ولا بد في اخراج المخرج من ذلك وقيل قوله مطلقا
لدفع توهم دخول الحال فيه ومنشأ التوهم هو حمل التابع على معناه اللغوي قيل التعريف
منقوض بالنعمة الواقع بعد الال للصفة كقوله نعم لو كان فيهما آلهة الا لله لفسدتا فلن الله
نعمة لا آلهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه واجيب بان المراد من النعمة هو النعمة حقيقة
وليس هو النعمة حقيقة بل هو مضاف اليه للنعمة من حيث المعنى فالتقدير لو كان فيهما آلهة
غير الله لفسدتا ولكن لما لم يكن اعراب الا وضافتها الى ما بعدها لكونها حرفا عربيا ما بسببها
اعراب المنعوت واطلق اسم النعمة عليه مجازا (قوله احتراز) أي قوله يدل على معنى في متبوعه
مطلقا احتراز عن سائر التوابع من التاكيد وغيره (قوله اعجبني زيد علمه) فان معناه اعجبني علمه
فيدل على معنى في متبوعه (قوله على معنى الشمول في القوم) فانه يدل على عدم خروج فرد

من القوم بخلاف ما اذا قيل جاءني القوم بلا ذكر قوله كلهم فانه يحتمل ان يكون بعضهم خارجا عن الحكم بالمجيئة بان كان امناد المجيئة الى جميع افراد القوم مجازا فاذا ذكر قوله كلهم فهو ح تأكيد للقوم وشامل لجميع افراد اقوله انما هي (خصوص موادها) قال مولا باعصم هذه التوابع خارجة بقوله يدل على معنى في متبوعه لان العلم في اعجبني زيد علمه لا يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع بل يدل عليه باضافة العلم الى ضمير المتبوع وكذا التاكيد والمعطوف فان دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبية بل باضافة الكل الى الضمير فلا فائدة لقوله مطلقا ولم يتم ما ذكره في بيان فايد ثم فاذا كان كذلك فاخراجها بقوله مطلقا اخراج المخرج اقول البهال هو العلم المضاف الى الضمير لا العلم بدون اضافته اليه فيصدق عليه انه يدل على معنى في متبوعه وكذا التاكيد والمعطوف (قوله في اي مادة كانت) نحو جاءني زيد العالم والفاضل او الشاكر والكاتب او غيرهما (قوله غالبا) انما اخذنا عن المقابل وهو قوله وقد يكون لمجرد الثناء ثم قوله وفايد ته لبيان الفرق بين النعت والخبر لان كلا منهما يدل على معنى في شيء ويحتمل ان يكون لبيان انه ليس الفرض من الوصف هو الا علام لحصول المعنى بل تخصيص المتبوع وغيره (قوله تخصيص في النكرة) وهو تقليل الاشتراك مثل جاءني رجل عالم حيث خرج رجل جادل (قوله وبوضيح في المعرفة) وهو رفع الاحتمال منها كزيد الظريف فان توصيفه بالظريف يرفع عدم الظرافة عنه فانه قبل التوصيف به يحتمل له وغيره (قوله نحو باسم الله الرحمن الرحيم) فان توصيف الله بالرحمن والرحيم لمجرد الثناء والملاح وليس لقصد التخصيص والتوضيح فيه فالمعنى المذكور وقد يكون المتعديم مثل كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات فان توصيف اليوم بالايام والوقت بالافات لمجرد التعميم وقد يكون المترحم نحو ان زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا فان توصيف الجسم بهذه الثلاثة مجرد كشف الماهية فان كل جسم لا يكون الا كذلك والفرق بين المصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة وقيل لفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كنفخة واحدة والكاشفة تكشف تمام الماهية كالمثال المذكور ولم يذكر نعت الكاشفة الحاقا بنعت الموكدة واعتراض بان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت مع انه ليس كاشفالا ان الكاشف هو المجمع ويوايس بنعت وان قلت كل من تلك الاصور الثلاثة صالح ليكون كاشفالا انه مساو للجسم قلنا لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الاكشف المجموع لان المعروف هو المجموع على ان الجواب المذكور لا يجرب في مثل الانسان الحيوان الناطق فالأظهر في الجواب ان يقم ان النعت هو المجموع لا كل واحد من اجزاء ماله لا لاجزاء اخرى الامر ب عليه كما سبق في قولنا قرأت الكتاب جزا (فوقه زام يكن هذا اسرها المصم) عطف

على مدخول كلمة لما لم يكن أ وقوله ردة أ جزاء له وبناء الرد على أ لا داعي إلى اشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا (قوله ولا فصل أي لا فرق بين أن يكون أ) قال مولانا عصم الاختصار في العبارة أن يقول ولا فصل بين المشتق وغيره أقول أن عبارة المصنف أوضح أوجود الربط فيها فإن ربط أ باللام ليس مثل الضمير والدلالة الواقعة في قولهم خير الكلام قل ودل يكون المراد منها الدلالة على سبيل الوضوح وكذا من الاختصار في المتن هو الاختصار على وجه الايضاح قيل الظاهر أن يقول وغيره بالواو لأن بين لا يضاف إلا إلى المتعدد وأولاً أحد الأمرين واجب بان أو بمعنى الواو وإنما أتى بأو دون الواو ليشير إلى استقلال كل من المشتق والجاء في كونه نعتاً من غير حاجة إلى رد الجاء إلى المشتق وذلك لأن واقع بين المتقابلين (قوله في صحة وقوعه) خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لأنه لا يصح عدم الفرق مطلقاً لأن المشتق لغلبته راجع إلى غيرة (قوله إذا كان وضعه أي وضع غير المشتق) يعني في التركيب فهو قيد لكونه غير مشتق والمراد من الوضع ما يعم الوضع النوعي الشامل للموضع النوعي الذي في المجاز فيراد منه الاستعمال فلا يرد مررت بنسوة أربع فإن الأربع نعت نسوة مع أنه لا يكون موضوعاً للمعدود بل للعدد واستعمال اسم العدد في المعدود مجاز وكذا أي في نحو مررت برجله أي رجل لا يكون موضوعاً للرجل الكامل في الرجولية بل موضوع للاختصاص واستعماله في الرجل الكامل في الرجولية مجاز والمقرر عندهم أنه إذا أُضيف أي إلى الموصوف وهو الرجل في المثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرجولية (قوله لغرض المعنى) واللام للأجل لا للمصلحة وللفظ الغرض مقحمة وإيراده للتنبيه على أن اللام فيه للأجل لا للمصلحة والالكان الموضوع له هو غرض المعنى وهو بطن والمراد من المعنى هو الحالة التي هي الدلالة أي لأجل الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (قوله عموماً) أي دلالة عامة أو وضعاً عاماً أي في جميع استعماله مثل المنسوب نحو تميمي وذو مال وذات مال وعلموني فيقال جاءني رجل تميمي وجاءني رجل ذو مال وجاءتني امرأة ذات مال وجاءني رجل علموني فإن كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه عموماً أي في جميع استعماله (قوله فإن التميمي يدل دائماً) وذلك يجب أن يكون له موصوف لفظاً وتقديراً (قوله خصوصاً) أي أو تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصاً أي في بعض استعماله لأنه نحو أي رجل في قولنا مررت برجل أي رجل كامل في الرجولية فإن أي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع ولم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع مثل رجل عندك أي مررت برجل أي رجل عندك فإن أي هنا على وجهه وهو الاستفهام فلا يصح أن يقع نعتاً لعدم الدلالة على معنى في متبوعه بخلاف مررت برجل أي رجل فإن استعمال أي هنا بخلاف وضعه أي المثال البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم فيصح أن يقع نعتاً فإن أي

وقع ومنها النكرة ومضافا الى ما هو متبوعا بها ويقرب منه كل واحد وحق فان كلا منهما تابع للجنس ويكون مضافا الى مثل متبوعها انظرا او معنا يقال انت الرجل هذا الرجل اي كان من صواك مهزل وانت الرجل حق الرجل اي كان من صواك بطم (قوله مثل اي رجل عندك) اي مررت برجل اي رجل عندك فيكون في هذا التركيب موصوفا فلا يردح ما قال مولانا عصم من انه يرد عليه انه ليس في التركيب شي مما يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال و في مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نهتا انتهى كلامه (قوله وفي نحو مررت بهذا الرجل) فان الرجل يدل على معنى في متبوعه وهو تعين الذات المبهمة في هذا الموضع دون موضع آخر نحو مررت برجل عندك (قوله و مثل مررت بزيدا هذا) فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى نحو هذا زيد فان امم الاشارة يقع صفة المعلم او مضاف الى العلم او الى المضمرة او الى مثله كاهم الاشارة الى الموصوف ح اخص او مساو وفي غير هذه المواضع فلا يقع صفة (قوله وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى) وقد مثله بعض الشارحين بنحو هذا زيد اقول لقائل ان يقول ان هذا زيد مثل قوله مررت بهذا الرجل فكما ان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فكذلك هذا زيد بعينه الا انه مدفوع بما قال مولانا غف فانه قال معنى قوله لا يدل على هذا المعنى لا يقصد بدلالة هذا المعنى انتهى كلامه فاما اراد من هذا زيد هو كون هذا مبتدأ وزيدا خبره فلا يقصد بدلالة المعنى الحاصل في المتبوع (قوله ونوصف) اي يوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهي التي تحتل الصدق والكذب وهي اربعة انواع نحو مررت برجل اسود عالم ومررت برجل قائم ابوه ومررت برجل القائم ابوه ومررت برجل في الدار (قوله دون المعرفة) لامتناع وصف المعرفة بالجملة لان الجملة في حكم النكرة ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتذكير والمعرفة لا تقع موصوفا للجملة اصلا سواء كانت خبرية او انشائية ثم المراد من النكرة هي النكرة وما في حكمها فان المعرفة بلام العهد الذهني يقع موصوفا للجملة الخبرية (قوله التي هي في حكم النكرة) لعدم الاشارة الى معلومية مضمونها لكنها ليست بكرة حقيقة لان النكرة والمعرفة من اقسام الذات والاسم فافهم واعلم ان في قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قوله ان النعت يجب ان يكون موافقا للمنعوت في التعريف والتذكير مع ان الجملة قد يكون نعتا ولا يكون معرفة ولا نكرة ثم اعلم ان المراد انها في حكم النكرة بحسب الوضع اي الجملة الخبرية لا فائدة النسبة المجهولية بحسب الوضع فاندفع ما قيل من ان فائدة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة ولهذا يصير الموصوف معلوما وذلك لان استعماله في النسبة المعلومة عارض على وضعها (قوله لان الدلالة على معنى الـ)

اولان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد تخبر بالجملة الخبرية كما يخبر بالمفرد وقيل
المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتا ولكن المشهور ان المفرد اصل ولعل وجهه ان الجملة
التي لها مثل من الارباب انما يكون في ناويل المفرد (قوله لان الانشائية لاتقع صفة) لان الصفة
يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فايد نها وهي ان يعرف المخاطب
الموصوف الملبهم بما كان معلوما له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها
وكذا حكم الصلة (قوله لا يتاويل بعيد) انما قيد التاويل بالعين لوجود اصل التاويل في
الخبرية ايض لان قولنا فائمه ابوه في قولنا جاءني زيد قائم ابوه او قام ابوه في قوة قائم الاب واما
بعد التاويل في الانشائية وقربه في الخبرية فلان التاويل في المفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا
امر زائد عليها واما في الانشائية يكون التاويل به ليس في نفسها بل بضم امر خارج عنها وهو
مقول في حقه في قولنا جاءني رجل اضر به ويمكن ان يقر الانشائية لاتقع صفة اصلا فان الصفة
هي مقول في المثال المذكور وقولنا في حقه اضر به من متعلقاته (قوله اي مستحق) اي المراد
من المقول ليس المقول بالالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يومر بضره واعلم ان الجملة
الانشائية كما لاتقع صفة بلا تاويل كك لاتقع خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا تثبت لها في
نفسه واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه (قوله الى تلك النكرة الربط) لان الجملة مستقلة
بنفسها فلا بد من ضمير يربطها اليها (قوله واذا لم يكن فيهما الضمير الربط تكون اجنبية ا) قيل
في الملازمة منع ظاهر لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ واجيب بان المراد من
قوله تكون اجنبية الخ هو انه يكون اجنبية في بادي الرأي فالربط بغير الضمير لا يظهر الا بعد
تعمق النظر والتأمل فيه قيل لوصح هذا فيلزم ان يكون الربط في الجملة الواقعة خبرا الضمير
فقط والا يلزم ان يكون اجنبية في بادي نظر والا يلزم بط واجيب بان توجه الناص في الخبر
اعلى من توجهه في الصفة فيكون التوجه الى الصفة دون التوجه الى الخبر فحيث يكون التوجه
الى الخبر فوق التوجه اليها فيعرف الربط الذي هو غير الضمير فيه بالتوجه والتأمل (قوله ويوصف
بتعال الموصوف) الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله (قوله وبحال متعلقه) المتعلق
اهم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالأب والغلام او ماله ربط الملى ماله تلك النسبة كقولك
قام رجل ضارب اياه لا يقال بعض الشار حين في تفسيره اي يوصف الموصوف باعتبار
حاله مثل من يرتب رجل مالم ويوصف باعتبار حال متعلقه نحو مرتب برجل حسن غلامه فحسن
وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ لكنه صفة متعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والمباشرة (قوله
يعني بصفة اعتبارية) وهذا الكلام لا يقع ما توجه على تعريف النعت من انه لا يصدق على النعت
بحال متعلق المفعول وقد ذكرناه في تعريفه وانما صح الوصف بهما لانها بمنزلة حاله باعتبار

نفسه في حصول الفائدة فمعنى قوله وبحال متعلقه انه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق
لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالة علمي معنى في متبوعه قال مولانا عصم
هذا الجواب بعيد من العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو
يدل على حالة قائمة بالمتعلق لاحالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقوم حسن دال باعتبار
اسناد العلم فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه
باعتبار تركيبه مع المتبوع يدل على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه انتهى
كلامه اقول كون الرجل بحيث يحسن غلامه اي كونه حسن الغلام معنى في رجل وان كان اعتباريا
فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير مذكوره الغم بحسب الحقيقة والمآل كما لا يخفى على المتأمل
(قوله في عشرة امور) وانما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى اي النعت هو المنعوت في
الحقيقة مع عدم استقلاله لقيامه به (قوله رفعا ونصباً وجراً) وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا
ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها لامتناع اجتماعها في التعريف والتنكير
يعتبر واحد منهما فيه لما مر وكك في الافراد والتثنية والجمع يعتبر واحد منها فيه لما مر وكك
في التذكير والتانيث لما عرفت (قوله الا اذا كان) استثناء من قوله والتذكير والتانيث
وينبغي ان يستثنى شيء آخر من الخمسة الاخيرة وهو ان يكون النعت مصدراً مثل رجل عدل
ورجلان عدل ورجال عدل وامرأة عدل وكذا اذا كان اهم التفضيل المستعمل بمن هذا ما قيل
اقول هذا داخل في الاستثناء المذكور لان المصدر اذا وقع نعتاً يستوي فيه التذكير والتانيث
والتثنية والجمع (قوله بمعنى مفعول) قال مولانا عصم ان الفعول الذي يستوي فيه التذكير
والتانيث هو الفعول بمعنى الفاعل لا الفعول بمعنى المفعول فوقع من الشئ وهو انتهى حاصله اقول
قد رايت في كثير من النسخ كفعل بمعنى الفاعل الاناد بالعل هذه النسخة النادرة نقلت من
نسخة الفاضل المذكور (قوله كعلامة) فانه صفة جارية على المذكور فقط ولا تقع صفة للموصوف
(قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول) جمع الاول قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر
فيه ضمير الموصوف نحو غلام رجل حسن وجهه وح يطابق الموصوف في العشرة لا في الخمسة
الاول واجيب بانه ح من قبيل وصف الشيء بحال نفسه (قوله في كل تركيب ثنان) فيوجد
في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجر وكك من التعريف والتذكير لانهما متنافضان
كالرفع والنصب والجر (قوله وفي البواقي كالفعل) والحاصل ان الصفة التي هي حال
متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول لانها لما جعلت صفة لتلك الموصوف من
حيث اللفظ والمجاز جعلتها تابعاً له في هذه الامور مراعاة للفظ ولم يكن تابعاً له في الخمسة الباقية
بل كان حكمه ح حكم الفعل لانه اي النعت مسند الى الظم الذي بعده كما يفهم فكما ان الفعل اذا

كان مسند الى الظم الذي بعده يجب اقراده ولم يجوز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك
المصفة لانها عاملة فيه وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظم يجب تكثيره عند كون الفاعل
مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا غير حقيقي فكذلك الصفة (قوله لشبهة به) اي لمشابهة
النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل (قوله يعني ينظر) اي ينظر الى فاعل النعت بحال المتعلق
فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افراد النعت كما يفرده الفعل سواء كان فاعله مفردا او مثنى او
مجموعا (قوله او مونثا حقيقيا) وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان كالمرأة والناقة فيكون
مقابله مذكرا من الحيوان وهو الرجل والجملة (قوله بلا فصل) اي بلا امر فاصل بينه وبين فاعله
مفردا او مثنى او مجموعا (قوله في التكثير والتلخيص) اي يطابقه وجوبا في التكثير والتانيث
(قوله نحو مررت برجل قاعد غلامه) فان النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الاول
وهو اي التوافق كونهما بالاعراب واجدا وكونهما نكرة وما في الخمسة البواقي كالفعل فهذا المثل
لما يكون فاعل النعت مفردا وهو الغلام المضاف الى ضمير الموصوف فافراد النعت ح كما في
الفعل مثل يقعد غلامه (قوله وبرجلين) اي مررت برجلين او هو يضم يوافق له في اثنين من
خمس الاول وهما الاعراب اي اعراب الجر لان الياء علامة الجر في التثنية والتكثير وهذا مثال لما
يكون فاعل النعت مثنى وهو غلامان في غلاما وما وكك قوله وبرجال او (قوله ومررت بامرأة قائم)
فان قائما فيه نعت بحال المتعلق يوافق له في الاثنين من الخمسة الاول وهما الاعراب والتكثير
وفي البواقي كالفعل فيحيطابق له وجوبا لما عرفت من انه اذا كان مذكرا او مونثا حقيقيا (قوله وبرجل
معمورا ومعصورة او) هذا مثال لما يجوز تكثيره وتانيثه لان فاعله هو الدار وهو مونث غير
حقيقي (قوله ممل يعمل او نعمل) وفي بعض النسخ بعمر او تعمردارة (قوله قائم او قائمة) مثال
لما يكون الفاعل فيه مونثا حقيقيا مفصولا بينه وبين فاعله وهو الدار (قوله اذا نظرت حق
النظر) اي اذا ناملت حق التامل (قوله لان فاعله كالضمير المستكن الراجع الى موصوفه) فلا بد
ان يكون مذكرا بموصوفه في الخمسة البواقي فيكون النعت بحال الموصوف في الخمسة البواقي
كالفعل (قوله ولذلك قيل او) اي ولاجل ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل
قلت مررت برجل ضارب فان فيه ضمير ارجع الى الموصوف فيطابقه وكذا في الفعل فهما مفردان
وكذا مررت برجلين فان فيه ضمير التثنية راجع الى الموصوف فيطابقه كما في الفعل وكذا
البواقي لا يقيم الا ما ذكره انما يصح في الوصف المشتق مع ان الوصف قد يكون غير مشتق
فالوصف حكم في الجوهري مشتقا او غير ذلك كما واحد او صوان يتبعه في الامور العشرة تغليبا وان كان
بعض الوصف وهو المشتق في الخمسة البواقي كالفعل لانا نقول الوصف المشتق وغيره كما يكونان
في الوصف بحال الموصوف كك يكون في الودف بحال متعلقه والحكم المذكور بقوله والباقي

كالفعل يكون في كلا الوصفين (قوله يضرب ويضربان) اي زيد يضرب وزيدان يضربان وزيدون
 يضربون ومنه تضرب ومنه ان تضربان ومنه ان تضربن فزيد يضرب مثل مررت برجل ضارب
 وزيدان يضربان مثل مررت برجلين ضاربين وعلى هذا القياس على ترتيب الالف
 والنشر (قوله وكان لا يخرج) اي ولما كان الظم لا يخرج الوصف الاول والضمير البارز راجع
 الى الوصف الاول ومفعولا للمفعول وقوله مشابهة فاعل له والحاصل ان مشابهة الوصف
 الاول في الخمسة البواقى بالفعل لا ينافي تبعية موصوفه بخلاف الوصف الثاني فان
 مشابهته فيهما بالفعل ينافي تبعية به كما لا يخفى على المتأمل فيهما ذكر (قوله لما عرفت) في ضمن
 الامثلة المذكورة من قوله برجل ضارب وبرجلين (قوله فانه ما حكم عليه) اي لما حكم المصنف
 على الوصف الثاني بانه تابع لموصوفه في الخمسة الاول فظهر من نتيجته ان لا يكون في الخمسة
 البواقى تابعا لموصوفه فلم يكتف في البواقى بالحكم بعدم التبعية بل راد امر آخر وهو قوله وفي
 البواقى كالفعل (قوله فانه غير مضبوط) اي الاكتفاء بالحكم بعدم التبعية غير مضبوط لانه لا يعلم
 حاله في الخمسة البواقى (قوله الى ما ربعه) اي بمثل الوصف الثاني وهو متعلق (قوله
 حسن) ام رجل فاعده غلما نه) بافراد فاعده عند كون فاعله جمعا وذلك لان الجمع مؤنث غير حقيقي
 وقد عرفت ان فاعله اذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث جوازا (قوله وحسن يضم فاعده)
 اي قام رجل فاعده غلما نه فلم يكن الوصف الثاني في البواقى كالفعل وتابعا للموصوف لا
 يكون هذا التركيب جائزا بل يصير مستوعلا لمطابقة موصوفه وكذا لو لم يكن الوصف الثاني
 في البواقى كالفعل يكون قوله قام رجل فاعده غلما نه مستوعلا لما مر لا جائزا ضعيفا (قوله لانه
 بمنزلة) اي لان الوصف الثاني كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يشترى ولا يجمع قيل ضعف
 فاعده غلما نه اقل من ضعف يقعدون غلما نه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الغالب بخلاف
 الالف والواو في الصفة فانهما علامتان قطعا (قوله وان كان فعود جمعا) اي ضم غلما نه فاعل له
 كقاعده (قوله لانك اذا كسرت الاسم) علمة لجواز التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف اي
 الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعده اذا جمع جمع التكسير بقعود (قوله يخرج لفظا من مناسبتة بالفعل
 لان الفعل لا يجمع جمع التكسير فاذا جمع له جمع التكسير بقعود واذا جمع جمع السلامة يقيم قاعده
 وانما قال خرج لفظا من موازنته لان جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع بخلاف قاعده
 فانها مثل يقعدون لفظا ومعنى (قوله مثل يقعدون) فلم يجمع الفعل جمع التكسير فيكون قعود
 ح مثل يقعدون فيكون في حكم المفرد ولا يحتج ايضا فاعلان في الظم وانما يقال في الظم لا يلبس قوله
 الا ان يخرج الواو (قوله الا ان يخرج الواو) وح لا يلزم اجتماع الفاعلين لان الفاعل لا يكون
 الا اسمان بعضهم جعل كون الالف والواو حرفا دالا على تشييع الفاعل وجمعهما الخ في ضربت هذه

قوله او يجعل الفعل خبرا مقدا على المبتداء) لا يلزم اجتماعهما ايضم اذا كان يقعون خبرا وعلما به
 مبتداء وفيه نظر لانه قد سبق ان الخبر اذا كان فعلا مفردا وجب تقديم المبتداء على الخبر نحو زيد
 قام وكك يجب تقديمه عليه اذا كان مشددا او مجموعا لئلا يلتبس بالبدال عن الفاعل فلا حتمال
 اثنان غير صحيح اقول الا ان يتم الاحتمال لثالث عند من لم يقل بوجوب تقديم المبتداء في مثل
 الزيد ان قاما مثلا لان هذا القائل لم يلتفت الى الالتباس بالبدال او الفاعل بناء على ان السامع
 لا يحتمل عليه بل يحتمل له على المبتداء وما قبله خبره وح يلزم اضمار قبل الذكر لفظا لرتبة
 لان الاصل في المبتداء التقديم لا استكمال امه عود الضمير قبل ذكر مرجعه قيل الا ولي
 ان يتم او يجعل الجملة خبرا مقدا وما وجه ما ذكره الشم ما ذكره العلامة المختاراني في المطول في
 آخر احوال المسند ان كثر ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل (قوله والمضمر لا يوصف)
 اي لا يقع موصوفا (قوله فلا حاجة لهما) وقد سبق ان النعت يفيد تخصيصا في الذكرة وتوضيحا
 في المعرفة فلا شك ان الضماير لا تقع نكرة لان نفيها في المعرفة فما اذا كان ضمير المتكلم
 والمخاطب اعرف بالمعارف فلا يحتاج اليه (قوله وحمل عليهما) دفع دخل تقريره ان الكلام في
 موصوفية مطلق الضماير فالدليل ح قاصر فاجاب بقوله وحمل عليهما قيل الضماير البغايب
 يقع موصوفا كقوله نعم لا اله الا هو العزيز الحكيم واجيب بان العزيز الحكيم يدل عن ضمير موصوفا
 واجيب ايهم بان هو ليس بضمير بل هو اسم الله نعم فح يكرن هو بسكون الواو لان اسمه نعم هو
 بسكون الواو (قوله وعلى الوصف) اي حمل على الوصف اه دفع دخل تقريره ان الدليل
 لا يفيد الا عدم احتياج الضماير بوصف الموضوع لا بمطلق الاوصاف كالوصف الدال على المدح والضم
 والتكيد فاجاب بقوله حمل الوصف اماح والدام وغيرهما على الوصف الموضوع لا طراد الباب
 (قوله ولا يوصف به) اي بالمضمر فقوله به مفعول مالم يسم فاعله قيل انما لم يوصف به لان الموصوف
 اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف به ولان المضمر بمعزل عن الموصوفية
 لما عرفت وغيره د ونه في التعريف فلا تقع غير موصوفا له (قوله لانه ليس في المضمر)
 وبعبارة اخرى لانه لا يدل على معنى في متبوعه فلا يقع صفة (قوله لانه) اي المضمر يدل
 على الذات اه) قيل المضمر يدل على الوصف ايضم ان يكون فيه معنى الوصفية اذا كان راجعا
 الى الوصف كاسم الفاعل فيصع كونه صفة لانه يدل على قيام معنى بها اي بالذات اجيب
 منه بان كون مدرك بعضا يرد ذات كثيرة وكون مدلولها وصف نادر فلم يعتبر به فيل يتوجه
 عليه ان الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل يدل على ذات مع انه صفة لينا ويمكن ان يقر في
 دفعه بانه يدل على قيام معنى بالذات لان المشار اليه بهذا هو الرجل فمعناه مررت بهذا الذي
 هو الرجل اي متصف بالرجولية (قوله لانه نبيذ دلالت بقوله والموصوف اخص او مساو اه) ان ليس

المراد من الاخص والمساوي مهنا ما هو المراد عند المنطقيين بل المراد بالاخص هو الاعرف في التعريف
ومن المساوي هو المساوي فيه كما ذكره قدس سره وعنهم من جعل الاخص والمساوي على ما هو
المصطلح بين المنطقيين وهو الاخص والمساوي بحسب الضيق وذلك بطم اما اول فلان الموصوف
معرفة كان او نكرة قد يكون اهم نحو الحيوان الناطق وحيوان ناطق واجيب عنه بان الموصوف
انما يكون موصوف بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق والحيوان بعد
التوصيف بالابيض في قوله حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام بياناً للواقع
فلا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم اصلاً واما ثانياً فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لم يوصف
باللام على ذلك كما لا يخفى واجيب عنه بطريق الاستدلال بان يكون قوله ثم اشارة الى الاخص
والمساوي في التعريف اي اعرف في التعريف والمعلوم مية ومساو فيه قيل في الاستدلال لابد من
الضمير وهو منتف مهنا واجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير وفي قوله فان قوله ومن ثم في قوة
قوله من اجله (قوله لانه المقصود الاصلي) ولا يجوز ان يكون المقصود الاصلي منطوقاً في الرتبة
مما ليس مقصوداً (قوله اعرفها لمضمرة انت) قالوا كون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظم واما
كون ضمير الغائب اعرف فلانه يحتاج الى لفظ ضمير في الضمير له وهذا الاحتياج جعل له اي ضمير
الغائب بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على اللفظ وما كون العلم اعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينه مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله
هناك الوضع غير معين وانما يكون تعيينه بالاشارة المحمية وكثيراً ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
بسمية فلذلك كان اكثر اصماء الاشارة موصوفاً في كلامهم ولهذا لم يفصل بين اسم الاشارة
ووصفه لشدة احتياجه اليه واما كون الاسم الاشارة اعرف من المعارف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا ومدلول المعارف باللام يعرف بالقلب دون العين
والموصول كذا باللام واما المضاف الى احد الاثر بعد فقعر يفه بتعريف المضاف اليه سواء لانه
يكسب التعريف منه (قوله لا بمثله) اي ذي اللام الاخر وانما فسر به لانه لو لم يتعين ذات
المثل ليس فيه كثير فائدة فلذلك اعينه بقوله اي ذي اللام اه فانه جعل اضافة مثل الى
الضمير مهدية وانما قال لا بمثله ولم يقل الا به ليدخل الموصول ونهنا اقال الشم فانه يضم
مما دل على اللام اه (قوله لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف) وكلمة من اللبيان
وانما حكم بان الموصوف مماثل ذي اللام في التعريف لئلا ينتقض بقوله ثم ان الموت الذي
تتقرون منه لكونه في حكم المعارف باللام وان كان تعريفه بالموصولية لا باللام لا يقيم ان الموصول
الواقع صفة هو الذي كان في اوله اللام نحو الذي واخواته دون ما ومن والرفع كيف يصح قوله
ان الموصول مطلقاً لا نقول ان الموصوف فيه جازان يكون اعم من الموصوف والمراد من

ضرورة العلم ان الشئ الهنكي يفسر قوله الالبثله اي مثل
 المعرف باللام وح يستغنى بالاية المذكورة وهي قوله نعم قل ان الموت الذي تفرون منه
 واجاب عنه تارة بان المراد ما هو ذواللام ولو صورة فلا اشكال ح لكونه في حكم المعرف باللام
 وان كان تعريفه بالموصلية لا باللام للاشتراك في الصورة وتارة بان الموصول مع الصلة في قوة
 المعرف باللام اي بمعنى فان قولك الذي ضرب بمعنى الضارب (قوله على الخلاف الواقع
 بين صيبويه وغيره) فان عند صيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف اليه وعند غيره تعريفه
 انقص من تعريفه وعلى الاول يكون الموصوف مساويا لها وعلى الثاني اخص اي اعرف منها
 (قوله بخلاف ماير المعارف) متعلق بقوله لم يوصف ذي اللام الالبثله اه فلا يجوز وصف
 المعرف باللام بالاسم المضاف الى المضمرة او المعلوم لانه اخص اي اعرف من المعرف بلام
 التعريف فلا ية الح جاءني الرجل صاحب زيدا وصاحبه او صاحب هذا على تقدير الحمل على
 الصفة (قوله وهو محمول) اي النعت الاخص محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وهو
 المص لان من قال ومن ثم لم يوصف ذي اللام الالبثله اه هو المص (قوله وذا التزم وصف
 باب هذا اه) فالمراد من وصف باب هذا هو وصف اسم الاشارة وهذا جواب عن سوال مقدر
 وهو ان يقال يلزم من الاصل المذكور وهو ان الموصوف اخص اي اعرف او مساو ان يجوز وصف
 اسماء الاشارة بندي اللام والموصوف والمضاف الى احدهما لكونها اخص اي اعرف منها او مساو لها
 ويمكن تقرير السوال بانه لما استوى ذواللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة فما وجه ان اسم
 الاشارة التزم وصفه بندي اللام دون المضاف الى ذي اللام وتقرير حاصل الجواب بانه التزم
 وصف باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام في باب هذا فان المجهول يطلب الصفة التي
 هي تعين ذات الموصوف والاسماء الدالة على الذات هي اسماء الاجناس وتعريفها بانه اعتبار
 معناها انما هي باللام (قوله مع ان القياس يقتضي جوار وصفه بندي اللام والموصول اه) وذلك
 لان الموصول مثل ذي اللام حكما واما المضاف الى ذي اللام او الموصول فان وصفه به اما عند من
 قال ان تعريف المضاف مساو للمضاف اليه كصيبويه او عند من قال ان تعريفه انقص منه كغيره
 فعلى الاول يكون الموصوف مساويا بالصفة وعلى الثاني اخص اي اعرف منها (قوله للابهام)
 حلة الالتزام والحاصل انه لما كان في اسم الاشارة ابهام فينبغي ان يوصف بندي اللام حتى يخصه
 ويرفع الابهام عنه لاكتسب لا يتصور رفع الابهام باضافتها الى مثلها لابهامها وايضا رفع الابهام لا يليق
 بالمضاف الذي اكتسب بالتعريف من المضاف اليه لانه يلزم الامتناع من المستعير فتعين ان
 يوصف بندي اللام لتبين جنس باب اسم الاشارة مثل مررت بهذا العالم (قوله مقتضي لبيان
 الجنس) وهو صفة للابهام اي ابهام المجهول يقتضي بيان جنسه ليزيل الابهام منه لا يقيم لاجتماع

في بيان الجنس الى كونه معرّفا باللام فانه لو قيل مررت بهذا الرجل ايضاً يبين جنسه لاننا نقول
 ما ذكره بعد التزام التوصيف اي التزامهم التوصيف لان باب هذا من المعارف فلا بد من توصيفه
 بالمعرف باللام وليس المراد ان الابهام ابيان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر
 (قوله لانه كاستعارة من المستعير) قول لا يقيم هذا الدليل لوصح ازم عدم صحة توصيف ذي اللام
 بما اضاف الى مثله لزوم الاستعارة من المستعير لاننا نقول فرق بينهما بان الموصوف الماهية هما
 يكتسب التعريف من المضاف اي معرف باللام ولكن الموصوف المعروف باللام لا يكتسب التعريف
 فلا يلزم الاستعارة من المستعير ووجه التوصيف هو جواز عند كون الموصوف اخص او مساو ولهذا
 قال ومن ثم لم يوصف اذ عرفت ذلك فالملازمة ممنوعة منها بيننا (قوله مثل ذي اللام)
 اي في رفع الابهام (قوله اي الكريم) اي مررت بهذا الكريم فيكون الذي كرم بمعنى الكريم
 (قوله وصف مررت بهذا الابيض) وان كان الصفة ذي اللام وذلك لان الاسماء الاشارة يجب ان يدل
 على الذات اي ذات المبهمة ولا يبيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلاً او امرأة
 او كافراً او غير ما ولد لا يفتد على الجنس جاز لك على الضعف فلا بد في صفة اسماء الاجناس من بيان
 الجنس (قوله ان الاشارة اليه انسان بل رجل) اما كون الاشارة اليه انساناً فلا ان العلم لا يكون
 الا في الانسان لا يقيم ان العلم يكون في الملائكة ايضاً لاننا نقول المراد هو علم الانسان بقريته
 المرور واما كونه رجلاً فلا يرد الموصوف مذكراً كالصفة حيث لم يقل مررت بهذا العالمة واعلم
 اننا نبين هذا كلاً ما للتحقيق لمقام فنقول انما التزام وصف باب ذي اللام لان باب هذا الاشارة
 بما بعده اشارة حسية بالجوارح والاعضاء واذ لم يكن الصفة ذي اللام فلا يدل على الجنس والنوع فلا
 يكون الاشارة حسية ولهذا ضعف مررت بهذا الابيض لان اللام فيها لتعيين النوعي والجنسي
 وايش في مررت بهذا الابيض شيئاً منهما والمراد من الاشارة الحسية التي في باب هذا هو التعيين
 من قبيل ذكر الملزوم واردة اللزوم سواء كان التعيين شخصياً او نوعياً او جنسياً ويحتمل
 ان لا يكون الاشارة الحسية مقصوداً في هذا عنما توصيف ذي اللام وان كان موضوعاً للاشارة
 الحسية وفيما ذكرنا اندفع ما فيه من المناقشة من وجهين (قوله العطف) وهو في اللغة الامالة
 لقب هذا الباب به لانه لا يجر العطف ما بعده الى ما قبله اعرباً بحكما وسمي ايضاً بعطف المنسق
 لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة (قوله اي قصد نسبته) اي
 قال مجد المحشي مولانا عجب في صدقه اي في صدق هذا القول مثل البيت صنف زجران خفاء انتوى
 كلامه قول ان كان خفاء فصديق النسبة فيه لاجل انه لم يقصد نسبة الجدران الى البيت ولا نسبة السقف
 الى بابل قصد نسبة البيت الى مجموع السقف والجدران فنقول نسبته الى المجموع يستلزم قصد
 نسبته الى كل واحد منهما ولكن قصد النسبة الى المجموع يكون بالنسبة الجامعة اي يكتفها من

وزيادة توضيح فأنه من تامة التعريف اولاً انه قصد تمثيل الحكم اليهم وثانياً هما انه داخل في التعريف
 كما ينساق اليه الفهم ويؤيد ، ناخير المثال لكن ليس له فخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك
 في تعريف الاعراب (قوله لان الحرف قد يتوسط بين الصنات) وكذا يتوسط بين الابدال فله قطع
 زيد ، ورجله فرجله من حيث انه بدل عن زيد يصدق عليه تعريف العطف (قوله بتبعية
 المعطوف عليه) وهو الصفة الاولى (قوله نابعاها) فيكون زيد في الجهة الاولى هو المتبوع والصفة
 المتقدمة ح المعطى عليه (قوله على هذه الصفة) اي صفة التي دخلت حرف العطف عليها
 (قوله وهي من هذه الجهة ليست ا) بل هي تكون معطوفا باعتبار الجهة الثانية وذلك لانه
 لا بد في اطلاق اسم المعطوف على شئ ان يكون ذلك الشئ معطوفاً على متبوعه مع ان المتبوع
 باعتبار الجهة الاولى هو زيد في المثال المذكور لا العالم (قوله وقيل قد جوزاه) هذا جواب
 اخر لادم الاكتفاء في التعريف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
 (قوله ناكيد المصوق) بمعنى الجمع وكون الواو لتاكيد فلان الواو والجمع فكما بالجمع
 المعطوف بالمعطوف عليه كك يجمع الموصوف بالصفة (قوله ونقل من المعصم) لا يقيم هذا بينه ما قال
 اولاً في قوله جاءني زيد العالم والشاعر والديبر لاننا نقول فيما قال او لا يكون له اي للنعمة
 جهة النعت وجهة العطف وفيما قال هذا نقلا عن المعصم يكون له جهة واحدة وهي النعت
 لا محالة ولا يكون معطوفاً (قوله في امالي الكافية) جمع املة بكسر الهمزة والميم منه هذا هو
 الشرح فان اسم شرح الكافية الذي صنفه المعصم هو امالي (قوله وانما هو باق ا) اي التابع باق
 على ما كان عليه في الوصفية فانه كان وصفاً مع وجود العطف ح ايض (قوله لنوع من الشبه)
 اي لابل نوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التناثر فكما يكون المعطوف مغايراً للمعطوف عليه
 كك الصفة يغاير الموصوف (قوله لدلالة) اي لدلالة الحروف في الصفات على ما يدل الحروف عليه
 في غير الصنات وهي العطف وكلمة من في قوله من الجمع ا ايمان ما لکن اجمع في الواو والترتيب
 في الفاء وقوله وغير ذلك محمول على غير الواو والفاء من الحروف الساكنة (قوله واذا عطف ا)
 اي اذا اريد ان يعطف على المضمرة فلا يراد ان الجزء لا يترتب على الشرط لان العطف لا يتحقق الا
 بعد التاكيد فلا يصح قوله اذا عطف على المضمرة المرفوعة وهذا كما قال الله تع اذا قمتم الى الصلوة
 فافسلوا الآية فان اقامة الصلوة لا يمكن الا بعد تحقق الرضوخ فانه اذا اراد ان يرد تم ان تقيموا الى
 الصلوة فافسلوا الآية (قوله لا المنصوب والمجرور) لانه اذا كان منصوباً ومجروراً جار العطف عليه
 بلا ناكيد بمنفصل نحو ضربك وزيد او مررت بك وبزيد لا بد من وجوب الفصل في قوله امر زيد
 وبزيد هو الباء الجارة في يجوز عطف الظم على التضمير المجرور في قول الله عز وجل
 في المقصم ما عرفت ان المراد هو جواز العطف عليه بلا ناكيد مع ان المراد بالفصل هنا هو الفصل

المستقل في اللفظ والباء الجارة ليس كذلك (قوله اكدت انفصل) اي بمرفوع منفصل ولا يعاد الرفع
كما يعاد الخافض لان التاكيد اخذ من الاعداء (قوله بتاكيد) اي بسبب ناكيد فيحصل نوع
امنقلال في الضمير بسبب افراد التاكيد فان التاكيد مجنه حقيقة فكان العطف على المستقل
(قوله لم يكن كجزء انقطاع) بل معنى نقط (قوله لم يكن كجزء معنى) بل لفظا فقط (قوله وزيد ضرب هو
وفلامه) فان في المثال يكون المعطوف عليه الضمير المرفوع المتصل المستقر في ضرب وضمير هو
تاكيد وما في ضرب من الضمير المستقر بعينه هو (قوله وهو با نا) عطف على باء المتكلم والفصل
هو لا اي ليس لنا الكفر بالشرك ولا لبا نا (قوله فكبحوا فيهم واذن) عطف على ضمير الجمع
لوجود الفصل وهو فيها ووجود التاكيد ايضم وهوهم والكبح بالفارسية بزورا فتادن والفاون
بافارسية كتر اهان (قوله وقد لا نؤم) كما في مثال المذكور في المتن (قوله الامران متساويان)
اي التاكيد مع وجود الفصل وعدم التاكيد مع وجوده متساويان فان قلت لم لم يجوز لعطف على
الضمير المرفوع المتصل باعادة الرفع مثل ضربت وضرب زيد كما يجوزون في الضمير المجزور باعادة
الخافض بل هو بله ويزيد قلنا لا يقول الكلام فان ضربت طويل بالنسبة الى التاكيد وهو انا وقد
مررنا بالمراد من مدح لبعريين اذ اشار به الى ان المص خالف القبيليتين لانه اوجب
التاكيد حيث قال كذا ونقلت يجوز ان يراد به لوجوب الاستحسان قلنا انا من ذلك ما ذكره
في بحث المفعول معه من انه اذا لم يحذف العطف تعيين النصب مثل حدثت وزيد اذ لان تعيين النصب
يستلزم الوجوب لاجل عدم التاكيد بالمرفوع المنفصل (قوله اعيد الخافض) قيل هذا يشكك بشل
قوله تع تساءلون به والارحام فان الارحام مجرور بالباء احبيب بانه شاذ واجيب ايضم بالانتم
ان الواو للعطف لم لا يجوز ان يكون للقسم (قوله لان اتصال الضمير) هذا اعلمة اعادة الجار اي
اتصال المجرور بجارائه واشد واكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا
متصلا حجاز ايراده متفصلا واما المجرور سواء كان متصلا او منفصلا لا ينفصل من جاره فيكون
اشد منه قال مولانا عاصم هذا منقوض بقوله تع فجمار حمة من الله فان قوله رحمة مجرور بالباء مع
انه انفصل بينهما بكلمة ما وركب منقوض بقولنا ضربتني من غير ما جرم انتهى كلامه اقول الجواب
منه بان كلمة ما عبارة عن رحمة الله وعن جرم فانه لم ينفصل بينهما شيى ولقال ان يقول
قوله جاز انفصاله ليس على ما ينبغي لعدم ترتيبه على الشرط لانه يجب انفصاله عند عدم كونه
ضميرا منفصلا وليس بجار الا ان يقال المرفوع بالجواز هو الامكان المقيد بجانب الوجود
اي عدم الانفصال ليس بضروي فيجتمع بوجوب الانفصال (قوله على بعض حروف الكلمة)
لان المجرور كجزء من الجار فيلزم العطف على بعض الحروف بخلاف ما اذا اعيد الجار فانه ح
نكح المجرور الجار والمجرور معطوف فاعلم مجتهدا في هذا (قوله وليس المجرور ضمير) انفصل

(١) ادفع موال مقلد تقريره انه لم لا يجوز ان يعدل فيه مثل ما عمل في المرفوع المتصل من ايراد ضمير
 منفصل بينهما حتى يوكد به اولاً ثم مدغم عليه فم لا يلزم العطف على بعض حرف الكلمة على ما
 خرجت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله لان هذا لك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
 منفصلاً من حيث الحقيقة وهو محصول الجواب انه ليس للمجرور المتصل ضمير مرفوع ومنفصل حتى
 يعمل فيه مثل المرفوع المتصل (قوله وفي استعارة المرفوع مدغم) وهذا المثل لا يستدعي التباساً
 كما ينبغي وهذا ادفع موال مقلد تقريره انه لم لا يجوز ايراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يوكد به
 اولاً ثم مدغم عليه اي على المجرور المتصل تقرير الجواب ان العمل على هذا الوجه ليس الاعلى سبيل
 الاستعارة والمجاز لان استعمال المرفوع المنفصل في معنى المجرور المتصل ليس على سبيل الحقيقة
 وفي ارتكاب المجاز هذه ويستلزم التباس المجرور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور قوله
 ولا يكتفى بالفصل) ادفع دخل تقريره انه لم لا يجوز الاستغناء بالفصل بينهما لاجل ان المذكر
 وهو العطف على بعض الحروف كما يكتفى به في المرفوع المتصل حيث قال الا ان يقع فصل فيجوز تركه
 ومحصل الجواب ان الفصل كان لاجل ترك التأكيد بالمنفصل اي يجوز ترك التأكيد على انه يوجد
 الفصل بينهما فلما لم يكن التأكيد بالفصل فهناك عدم وجود المنفصل في المجرور فلا يتصور ح له اي
 للفصل اثر اي ناثير في جواز ترك التأكيد بالفصل فلا يجوز الاستغناء به (قوله ولما لم يبين وبين
 زيد) وهذا المثال لما يكون المضاف احماً وهو المضاف (قوله وجره بالاول) اي بالمجاز الاول
 اصحابه او حرف نافع يصح قوله بدليل (قوله والباء ماعداً من معنى) لان المثالان العطف على الضمير
 المجرور بلا اعادة الجار غير جائز (قوله اذ بين لا يضاف اذ) فح لا يتصور عطف المضاف وهو بين
 الثاني على باء المنكلم فاذا كان الجري زيد في قولنا السال بيني وبين زيد بالبين الاول فيكون
 البين الاول مضافاً الى المتعدد وهو باء المنكلم وزيد اذ الباء الكاف في قولنا بيني وبينك اعم
 اذا كان جر بالبين الثاني فلا يكون مضافاً الى متعدد (قوله وفيل جر بالثاني كما في حرف
 ا) فيكون خافض الاول مضافاً اليهما معاً والخافض الثاني زايد ولكن جر بالثاني كما في كلفه
 باله (قوله اضطرار) اي يجوز ترك اعادة الجار ضرورة (قوله مسند ليس بالاشعار اشارة الى ان
 ترك الاعادة ليس حال السعة بل حال الاضطرار والضرورة ونوقش بان ترك الاعادة وقع في قوله
 نعم تسالون به والارحام فان قوله والارحام مدغم على الضمير في قوله به بترك اعادة الجار فيه
 فاستدلوا لهم بهذه الآية لا بالاشعار اجيب بان الجار فيه مقدر اي بالارحام رد بان حرف الجر المقلد
 لا يعمل في الاختيار والسعة الا في نحو الله افعلس واجيب ايضاً بان مدغم موقوف على مقدور والتقدير
 بالابوين والارحام واجيب ايضاً بان الواو والمقسم لا للعطف واجيب ايضاً بان قوله والارحام
 بالجر قراءة همزة وهو كوفي وكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار رد بان هذا انما يصح اذا لم يكن

الترأفة السبعة متواترة (قوله فائقيل اه) والحاصل انه لا فرق بين التاكيد والابدال من المرفوع متصل وبين العطف به فلم يجوزوا التاكيد والابدال منه بدون اعادة المنفصل ولم يجوزوا العطف بدون اعادة نه فهذا هو المطلوب يتوجه على القاعدة الاولى (قوله جاؤني كلهم) فان قوله كلهم ناكيد لضمير الجمع وقوله جمالك بدل من الضمير في اعجبتهني قال مولانا عصم لا اشكال في جواز نحو جاؤني كلهم وجواز اعجبتهني جمالك لان في هذين المنالين يكون فصلا وهو لفظني وقد سبق ان عند وجود الفصل لا يحتاج الى ضمير المنفصل فالاولى في المثال ان يقول جاؤني كلهم زيد واعجبت جمالك زيد ليس على ما ينبغي لان المراد بالفصل على عرفنا هو الفاصل المستقل في التلفظ وبقاء المتكلم غير مستقل في التلفظ فان النون في جاؤني للموقاية وايرادها بسبب تركيب بقاء المتكلم بالعامل فهي ماقناة عند عدم العامل وتوضيحه ان الفاصل المنكور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه ونون الموقاية فاصل بين العامل وبين الياء والمراد من الفاصل هو الفاصل لا واسطه كما هو المتبادر فلا خدشة ح فالمراد ان التاكيد والابدال حائزان في المنالين المنكورين مع عدم التاكيد بالافصل وعدم لعصل ولم يتعرض بالفصل في السؤال لظهوره ولا يحتاج اليه (قوله وجار ايض) عطف على حاز في قوله فائقيل كيف جازاه وهذا هو اليتوجه على القاعدة الثانية فان قوله نفساك ناكيد من الشاف في قوله بك وقوله جمالك بكسرا للام بدل ايض من الكاف في بك (قوله فلما التاكيد اه) ابفرق بين التاكيد والابدال وبين العطف بان الموكد باسم الفاعل عين الموكد باسم المفعول وام' الجمل فهو في اغلب الاحوال اما كل المتبوع كما في بدل الكل مثل جاءني اخوك زيد او بهضه كما في بدل البعض مثل قطع زيد يده او متعلقه كما في بدل الاشتمال نحو ملب زيد ثوبه فعلى كل من التقادير لا يكون التاكيد واليدل احنيين متبوعيهما وهو الموكد والمبدل منه ولا يكونان منفصلين ايض عن متبوعيهما بترفع العطف لعدم تخلفه بينهما اي بين الموكد والموكد او بين ابدل والمبدل منه (قوله قليل نادر) وانادرمقاطع من مرتبة الاعتبار لانه لا حكم بالنادر (قوله لى تحصيل مناسبة زائدة) وهي اعادة المنفصل في المرفوع واعادة الجار في المجرور (قوله لنخرج المتصل اه) اي فلا بد فيه اي في العطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب اللف والشر فهذا على التقدير الاول وقوله قوي اه على الثاني اي ليخرج المتصل المرفوع بسبب ناكيد به بالمنفصل عن صرافة اتصالة بهما متصل به في حكم المستقل كما عرفت فيما سبق انفا (قوله ويناسب اه) عطف على يخرج اي ايناسب المتصل المرفوع بسبب ناكيد به بالامر الذي عطف له عليه فيكون المراد من المعطوف في قوله ويناسب المعطوف عليه معناه المغموي ووجه التناسب ان المعطوف عليه وهو المرفوع المتصل كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب اعادة الانفصال كلك المعطوف يخرج عن الاتصال

ويصبر منه صلا ومنايراله بحسب العاطف فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه (قوله وقوي)
والظلم ان يقول وليقوي لانه عطف على قوله ليخرج اي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفا
بانضمام الجار اليه اي الى المعطوف كما في المعطوف عليه اي كما يكون انضمام الجار في المعطوف
عليه ولا يخفى انه لما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار اليه متحققة عبر عن
الامر المتحقق الوقوع بالماضي لانه يدل على التحقق والوقوع فقال وقوي ولم يقل وليقوي
وهذا لاينا في ان يراد منه معنى ليقوي فلا يرد ما ذكره مولانا عن الظاهر وليقوي انتهى كلامه و
ذلك لانه انما بقوله وقوي الى تحقق تلك المناسبة التي اشار اليها بقوله لان انزال المجرور
بجواره اشار الى اتصال الفعل المتصل به فترك الشئ الظاهر للتنبيه الى تحقق تلك المناسبة فاعلم ذلك
(قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه) ولما ان نفس كلامه قبل الشروع في تفسير الشئ فنفذ كل
ما جاز امتنع ووجب في المعطوف عليه جاز وامتنع ووجب في المعطوف ان ثبت جهة الجواز والامتناع
والوجوب في المعطوف او حدث بسبب العطف وبهذا يتقرر بغير خلاف الاشكال بخورين قائم و
اسد لان جهة وجوب الضمير في المعطوف عليه كونه خبرا مشتقا من المعطوف ليس بمشتق ونحو
يازيد والمارث لان جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه انما اجتناع التي التعريف
ظاهر ولا يلزم ذلك في المعطوف ونحو الضارب الى الحل وامرأة لان جهة جواز وقوع
المعطوف عليه مضى فالجاء المعرفة باللام بتلخيصه باللام والمعطوف غير متعلق باللام
(قوله فيما يجوز له) اي للمعطوف عليه اب كل ما يجوز له وكل كل ما يمتنع من الاحوال العارضة
بالنظر الى ما قبله ينبغي ان يكون حائرا او ممتنعا في المعطوف ايضا قال مولانا عن الاول
ان يقول نظرا الى غيره يدل قوله نظرا الى ما قبله كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ليتناول ما يكون المعطوف في حكم
المعطوف عليه في الاحوال العارضة له نظرا الى ما بعده ايضا كقولنا زيد هو القائم وعمر
فيثبت للمعطوف حالان نظرا الى ما بعده الذي هو القائم احدهما كونه واجب التعريف لان
الحرح معرفة فاذا كان المجرر معرفة يجب ان يكون المبتدأ ايضا كذلك وثانيهما انحصار القيام
في زيد بايراد ضمير الفصل فانه يستدعي حصر الصفة في الموصوف فالمعطوف وهو عمر وفي حكم
المعطوف عليه وهو زيد في كونه ايضا واجب التعريف وفي كون القيام محصورا فيه بسبب ضمير
الفصل انتهى حاصله اقول لانم ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب يجوز ويمتنع
نظرا الى ما قبله فقط والمثال الذي ذكره المشي المذكور على تقدير كونه غير مصنوع لم لا
يجوز ان يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر الى نفس مفهوما
واوسام فهو داخل في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر

الى نفسه وغيره (قوله بشرط ان لا) اي المعطوف في حكم المعطوف ما بعده بشرط ان لا يكون المقضي
 المذكور للاحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله من ان المعطوف فلو كان المقضي
 المذكور منتفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه (قوله كالأعراب) اي ككون الاسم مع الأعراب وكونه
 مبنيا ومعرفة ونكرة اهـ قيل الأعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر الى غيره ايهم
 وهو التامل لا بالنظر الى نفسه فقط واجيب بان المراد من الأعراب هو قابلية الأعراب فانها
 بالنظر الى نفسه واجيب ايهم بان المراد من الأعراب هو خصوصيته اي كون الأعراب بالحركة او
 الحرف فانه حال عارض له بالنظر الى نفسه بخلاف اهل الأعراب فاعنه بالنظر الى الغير الذي
 هو الامل (قوله واما متورب شاة اهـ) دفع دخل تقريرا ان قوله وسخلتها عطف على
 شاة مع ان الشرط منتف فيه لان مقتضي الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
 منتف في المعطوف لان رب يقتضي ان يكون مدخولا نكرة مع ان سخلتها معرفة بالاضافة
 الى الضمير ونحوير الدفع انه يقدر ويفرض التذكير في سخلته بان يقصد عدم التعيين منها
 بان يكون اضافتها الى الضمير للمعنى الذهني وان كان الضمير عبارة عن هذا الشاة المذكورة
 (قوله او محمول على اهـ) اي وهو محمول على كون الضمير نكرة بان يراد منه شاة من الاشياء
 كضمير ربه رجلا ولكن الضمير في سخلتها نكرة لرجوعه الى شاة من الاشياء واما تذكير الضمير
 في ربه لانه ليس له مرجع اليه فان قوله رجلا بيان له ولهذا قال اي رب شاة وسخلة شاة ولم يقل
 شاة وسخلة هذه الشاة فتو له وسخلتها بمنزلة سخلته شاة لا بمنزلة سخلته هذه الشاة (قوله
 على الشذوذ) اي هو محمول على التذكير على سبيل الشذوذ لان المرجع اليه في الضمير لابد
 ان يكون المذكور اسبقا معينا لاسبقا لا بعينه قال مجاهد الحاشي مولانا عفا علم انهم جعلوا
 الحمل على نكارة الضمير جوابا للشذوذ جوابا لآخر انتهى كلامه اقول معناه انهم جعلوا
 الحمل على نكارة الضمير جوابا واحدا دون ضم الشذوذ والشذوذ جوابا ثانيا ليعني ان الشذوذ لم يجعل
 الشاذ معه جوابا واحدا ولا يعني انه لم يجعل الشاذ الذي هو الجواب الثالث معه جوابا
 واحدا والجواب ان الشاذ الذي وقع في كلام الشذوذ بشيء والشاذ الذي وقع جوابا عليه
 من السؤال المذكور في كلامهم تعلق بشيء آخر وذلك لان الشاذ الواقع في كلامهم فهو محمول على
 نكارة الضمير اي كون الضمير نكرة محمول على الشذوذ لما عرفت انما ان المرجع اليه في الضمير
 لانه ان يكون معه كور اسبقا بعينه لا ان يكون المذكور لا بعينه فلم يجعل الشاذ مع
 جوابا واحدا اعرف بان الشاذ في كلامه تعلق بشيء آخر والشاذ الواقع في كلامهم فهو على عطف
 السخلته المنان الى الضمير الى ما قبلها فيكون قوله رب شاة وسخلتها شاذ - قيل الضمير
 في سخلتها انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا مع ان له مرجع فكيف يكون نكرة

واجيب بان الضماير الراجع الى النكرات اذ لم تكن تلك النكرات مخففة يكون تلك الضماير ج
نكرات (قوله ولذا) اي ولاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له
بالنظر الى نفسه والى غيره بشرط ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف اه
(قوله هو متنع) لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتداح وجوده في المعطوف
وهو ذاهب لكونه فاعله مذكورا وهو عمر ورفق عمر وذاهب بار، يكون عمر ومبتدأ وذاهب
خبره مقدما عليه والجملة معروفة على الجملة المتقدمة (قوله اذ لو نصب او خفض) وانقلبت
يجوز ان يكون ذاهب معطوفا على قائما وعمر ومعطوف فاعلى زيد ويكون ح من باب العطف
على معمولي عامل واحد وهو ما ولا يلزم ح ان يكون ذاهب خاليا عن الضمير الواقع في
المعطوف عليه العايد الى امم ما هو عمر كذا لا يخفى قلت لا يجوز ذلك لانه ح يكون ذاهب
خبر الما وعمر واسماها لا يمتنع حمل ما في الخبر المتقدم كما سبق في قوله ارتقاءم الخبر بطل العمل
(قوله فتعين الرفع على انه اه) قيل يجوز ان يكون ذاهب مبتدأ وهو فاعله بما د مسددا لخبر كما
سبق في القسم الثاني من المبتدأ لان الصفة اذا طابقت مفرد اجاز لا مران هكذا قال مولانا عصم
ولقائل ان يقول الكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والامتنعاه نامل واجيب بانه لم
يناسب الى هذا الاحتمال لانه ح يكون في قوة الجملة الفعلية فيكون ح بمنزلة عطف الجملة
الفعلية على الاسمية (قوله ولا مانع منه) اي من عطف الجملة على الجملة (قوله هذه الفاعل)
وهي انه اذا كان في المعطوف عليه ضمير راجعا الى ما قبله فلا بد ان يكون في المعطوف ضمير
كك فانها ينتقض بقولهم وهو الذي يظير في غضب زيد الذباب وبناء على ان الفاء في قول في غضب
للعطف بان يكون معطوفا على يطير فانه فيه ضمير راجع الى الموصول وليس في المعطوف ضمير
راجع اليه لان فاعله مذكور ووزيد فعلى هذا يكون قول المصم جواب من سवाल مقدور
ويشترط ان يكون منعاه السند بابا نقول لانم عدم جواز غير الرفع في ذاهب في المنال المذكور
والا في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قولهم الذي يطير اه
ومنه ان ضم على كون الفاء للعطف وقوله الذي مبتدأ وقوله الذباب خبر له (قوله ولذا)
فان السببية جواب بالمتنع اي لانم كون الفاء للعطف بل للسببية (قوله بان يكون معناه السببية
لا للعطف) كذا في اذا ثبتت ذاك وما اذا كان معناه سببية المحضة لا يحتاج الى الضمير في دخول
الفاء وهو لازم (قوله او يكون معناه السببية مع العطف) وهذا جواب بالاختصاص لما نقول انما قلناه
من انه اذا كان في المعطوف عليه ضمير راجعا الى ما قبله لا بد ان يكون في المعطوف كك على
نقد ير كون حرف العطف متحضا للعطف وهو ليس كك لانه للعطف والسببية جميعا (قوله
لكنها) اي السببية في الصورة الثانية يجعل الجملتين كجملة واحدة للاتصال بينهما بالسببية

فيكتفي بالربط في الاولى لان في الجملة الواحدة او فيما في حكمها يكفي ربط واحد فهذه الدافع
ما يقال اذا كان الفاء للصببية مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من ما يربطها
الى الموصول وان كانت بحكم العطف (قوله والمعنى ا) اي المعنى على كذا تقديرين (قوله
او يفهم منها) هذا الجواب ايضا تخصيص لان الفاء ح ليس متمحضا للعطف بل يفهم منها صببية
الاولى الثانية فان كان الباب سبب لغضب زيد فيكون الرابط ح هو المعنى الذي فيها
وهو صببية الاولى الثانية (قوله بسببه) اي بسبب طيرانه والفرق بين قوله او يكون وبين
قوله او يفهم انا نقول في الاول بالربط لعدم كون الفاء متمحضا للعطف وفي الثاني نقول
به وان لم يكن الفاء متمحضا للعطف لانه كلام على تقدير التسليم اي تسليم عدم التخصيص
المذكور لان الرابط ح هو المعنى الثاني في الفاء وهو نفس صببية الاولى الثانية (قوله ويمكن
ان يقدرا) اي يمكن تقدير التفسير الرابط وان لم يجعل الجملتين كجملة واحدة فليس هذا
جواب اخر بل هو لتخصيص ربط الجملة بالموصول على تقدير ان يكون في الفاء معنى العطف (قوله
اي اذا رفع العطف) بصيغة المجهول فان قوله عطف ايضا مجهول وشاربه الى ان هذا من قبيل
استناد الفعل الى المصدر اي مصدر عطف كما في قولهم لدارا وتسلسل اي لزم الدور او التسلسل
او وقع الدور او التسلسل وكما في قول الشم فيما سبق من قوله حيل بين العبر والنزول اي وقع
الحيلولة ثم اشار بقوله بناء على ان كلمة على بنائة وانما قال اي اوقع العطف لدفع ما يقم من
ان الجزاء في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز لا يترتب على الشرط لعدم ترتبه على
وقوع العطف كما يدل عليه اذا او الماضي ويقم ايضا من ان لفظة اذا او صيغة الماضي يقتضيان
التحقق والوجود فكيف يصح الحكم بعدم الجواز بخلاف ما اذا قيل واذا اوقع لان الجزاء ح يترتب
على الايقاع لا على العطف فالصواب ان يفهم لم يحسن او يقيم لا يجوز العطف على عاملين مختلفين
لكن المفصم من ايراد لو كان ذلك فيرد عليه ان عدم جواز العطف على عاملين مختلفين لا ينبغي
جلب هذا الايقاع فانه ثابت على تقدير عدم الايقاع ايضا وانقلبت المراد من قوله واذا عطف
واذا اريد العطف وح ين دفع الاشكال لانه يصح الجزاء ح لان معناه ح لم يجز الاراد نقلت يرد عليه
ايضا ما ذكرنا من ان عدم الجواز لا ينبغي على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة
في التعليق (قوله على معمولي عاملين) مختلفين على حذف المضاف وسد الحسن من الخلق
الاولين فان الحل الاول بعيد لانه جعله من قبيل استناد الفعل الى المصدر والحل الثاني ابعد منه
لان اردنا المعنى اللغوي من قوله عطف خلاف المتبادر فان الظن المعنى الاصطلاحي منه لا يقيم على
تقدير جمل عبارته على اكثر ابحاثهم يرد عليه ما مر من عدم ترتب الجزاء على الشرط لانا نقول
بترتب الجزاء ح بتقدير الاداة (قوله ولا هي اكثر) بان كان العامل اكثر من اثنين فانه لا خلاف

في امتناعه مع ان كلام المصنف في العطف الذي فيه خلاف القراء وسببونه ولا يقال ان يكون
واحد ماملا كزيد في مررت بزيد لانه مجرور بالباء ومفعول به بواسطه الفعل (قوله الثاني)
(يكون الثاني) هذا بيان معنى الاتحاد فغير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الاول (قوله
وذلك) اي قوله مختلفين لدفع وهم من (قوله والثاني تأكيد) مع انه اشاد بالمتلفين
هو لا يكون الثاني تأكيد الاول (قوله وذلك العطف كما في قوله) وهذا لطيف جائز
نعت المصنف لتقدم المجرور في المعطوف عليه (قوله ما كل سوداء) كلمة مائة امية وكل مرفوع
منضاف الى سوداء فالعامل في المنضاف هو كلمة ما فهو اسم ما وقوله ثمرة خبر ما فيكون عاملها
مختلفان فقوله بيضاء عطف على سوداء وشخمة عطف على ثمرة وبالجملة نيسبت ههنا
خمر ما ونيسبت ههنا مفعول به (قوله اكل امرء تحسبين) والجملة لامتنعاهم الانكاري وقوله
كل منصوب لانه مفعول كقوله تحسبين وايضا مرفوعا على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه
لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت عند المصنف والنار الاولى عطف على امرء الاول
والعامل فيه المنضاف وهو كل والمار الثانية عطف على امرء الثاني والعامل فيه تحسبين لانه
مفعول له اي تحسبين كل (قوله توفد) بضم التاء فعل المتحارج وفي الاصل تتوقد حذف
احدي التائين منه وفيه ضمير راجع الى النار ويكون صفة لها بالفارسية گمان مبرتو هو مرد
رامرد وهو انش راكده برافروخته ميشود بشب آتش (قوله وهذا وان كان بحسب الظاهر) اي
العطف المذكور كما في قول العرب وقوله الشاعر وان كان جائزا (وانما اتى بالجواز بحسب الظاهر
وعدم الجواز بحسب الحقيقة لان الاعتراض الذي اوردته الشم الهندي على المصنف وهو ان الجزء
وهو قوله لم يترجم على الشرط بل بينهما منافات لان كلمة اذا تدخل في الشرط
المتحقق الوقوع وكذلك فعل الماضي يقضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز فالصواب ان يتم
لم يحسن اولم يجر العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدافع ان العطف بحسب الظاهر متحقق
والمدقق بحسب الظاهر لا ينافي في عدم الجواز بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب
المبالغ في عدم الجواز فكانه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر لكننا تحكم بعدم
جوازه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين واجاب بعضهم عن
الاعتراض المذكور بان المراد من قوله اذا عطف الخ انه اذا اريد مطلقه فلا اشكال لان ارادة
العطف يجمع بعدم جوازه نعم لا يجمع العطف بالفعل لعدم جوازه لان العطف بالفعل يستلزم
جوازه فجوازه لا يجمع بعدم جوازه رد ذلك بان عدم الجواز لا ينهي على تلك الارادة اي
لا يكون ارادة العطف سببا لعدم الجواز لان عدم الجواز ثابت على نقض عدم تلك الارادة
ايضا فلا فائدة في التعليق واجيب عنه بان الجزء ليس قوله لم يجر بل هو غلطة للجزء وهو

مقتدر وهو فاجتنبوا وقوله لم يجوز اي لانه لم يجوز علة الاحتساب وانما لم يجوز لان حرف العطف الواحد ليس له قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين معا ولكنه يقوم مقام الواحد فانه العطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامهما وهو بضم لام مر و هذا الجواب جواب من الامتراء من الملك كورايض (قوله ولا ياول الامثلة ا) اي الفراء لا ياول الامثلة الواردة على القاعدة الملك كورايض (قوله ولا يقتصر ا) اي الفراء لا يقتصر جواز الامثلة الواردة عليها على صورة السماع بل يعم صورة السماع وغيره وهذا قول الجمهور فانهم يقتصر والجواز على مورد السماع لان ما خالف القياس والقاعدة فهو مقتصر على مورد السماع وهو جواز العطف الملك كورايض على تقدير تقدم المجزور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع او المنصوب ثم اتبان المعطوف على ذلك الترتيب وان لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجوز نحو زيد في الدار والحجرة عمر و (قوله وعدم جواز ذلك العطف ا) وقوله الجمهور متعلق بقوله وعدم جواز ذلك العطف يعني ان الفراء متفق مع الجمهور في مثل قوله في الدار زيد والحجرة عمر ولان الفراء يجوز هذا العطف مطلقا فهو يجوز فيه ايض والجمهور يجوزونه في مثل هذا المادة مقتصر على مورد السماع وسببويه لا يجوز مطلقا وحجة سببويه ان حرف العطف الذي موضعيف يمتنع ان يقوم مقام عاملين مختلفين وحجة الفراء الاستعمال ودوقولهم ما كل سوداء ا وقولهم اكل امرء ا وحجة المهم في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجزور مقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وحجة في استناع العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجزور مقدما على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سببويه عدم استعمال الفصحاء (قوله ون في الدار ا) والعامل هو ان فان في الدار خبرها وزيد اسمها (قوله وتأخير ارفه ع) كما في المثال المهم او تقدير المجزور وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح (قوله ما خالف القياس ا) فان العطف الملك كورايض موافقا للقياس والقاعدة فيكون مقتصر على مورد الاستعمال والسماع (قوله هذه الصورة ايض) وهي في الدار زيد والحجرة عمر وكذا لا يجوز في غيرها (قوله على حذف مضاف) فقوله وديضاء شحمة بقايرة كل ديمضاء ا وهو عطف على كل سوداء والعامل فيه هو كذا لما ذكرنا من عاملية شحمة وكذا قوله ساري كل نار عطف على كل امرء فيكون مفعولا لتجسيم وكذا قوله في الحجرة عمر و ما الحجرة عطف على قوله في الدار والعامل فيه الا بتدائئة لانه ليس به مبتدأ والتقدير في الحجرة عمر وفان كلمة في وان لم يكن مضافا حقيقة لكنها مضاف كما يكون مضافا للمضاف مجزور ابالمخالف ككمدخولها مجزور بها فيصيح ح قوله دليل هذا المضاف (قوله على اعرابه) اي المضاف اليه فان في نحو زيد الاخرة بحر الاخرة

عطف المضاف وابتداء المضاف اليه على اعرابه (قوله التاكيد) وفي بعض النسخ التوكيد والاول
مهموز الفاء والثاني معتل الفاء وانما اوردت عقيب العطف لان واحد من قسمي التاكيد هو
التاكيد اللفظي وبعض من حروف العطف يدخل بين الموكد والموكد كما يقال والله ثم بالله
وكقوله تع كلا سوف تعلمون فلا يرد ان البديل اشك مناهية بالعطف فانه اخق بالاتصال بالعطف
قوله التاكيد مبتدأ ونابع خبره وهو جنس وباقي القيود فصل وقوله تقرير صفة نابع (قوله
يعني يجعل) متعديا كان اولها وعلى الثاني معناه انه يجعل حال المتبوع نابتا مقرر عند السامع
بسبب التابع (قوله مقرر) بصيغة اهم مفعول (قوله اي في كونه اي المتبوع منسوب اليه) واذا
كانت النسبة بهذا المعنى فلا يرد مما قيل ان التعريف لا يصدق على زيد الثاني وان الثانية
في قولنا زيد قائم وان زيد قائم فالمتبع في الاول مسند اليه وفي الثاني مسند (قوله
فثبت عندنا) ويحقق قال مولا باعص الظم ايراد صيغة المضارع اي يثبت ويتحقق للسامع ان اقول
ابراد صيغة الماضي اشارة الى ان المضارع ههنا متحقق الموفوع والفاء للتفريع (قوله لا غير)
فانه يظهر ذلك بايراد التاكيد (قوله وذلك) اي التاكيد اما لدفع الضر الذي هو الغلة عن
السامع فان التاكيد يدفع الغلة اي غلظة السامع عن نفسه (قوله نحو ضرب ضرب زيد) فان التكرير
فيه في المنسوب وفي المثال الاول يكون التكرير في المنسوب اليه فالمتبوع في الاول مسند اليه
وفي الثاني مسند (قوله اي قطع غلامه) فان من قال قطع الامير يد المص يمكن ان يظن السامع
به انه قطع يد غلام الامير لكن نسبت القطع اليه لانه امر فيكون النسبة اليه مجازا فيجب تكريره
لفظا حتى يدفع ذلك الظن والتوهم مثل ضرب ضرب زيد لا غلامه الذي هو قائم مقامه (قوله ضرب
زيد نفسه) فان فيه ليس تكرير لفظا بل تكرير معنى فان قوله نفسه عبارة عنه (قوله وفي الشمول)
اي في شمول المتبوع اي تقرير امره وحاله في ان المتبوع شامل لجميع افراد وذلك لدفع ظن السامع
يجوز بانه ظن السامع ان المتكلم اراد بالمتبوع بعض افراد وان نسب الفعل الى جميع الافراد
حينئذ دفع هذا التوهم يد كر كلمة اي جاء القوم كلهم او اجمعهم او جاءني الزيد ان كلاما
او جاء القوم ثلثتهم او اربعتهم او خمسهم وهذا الثلثة على نقله ان يكون القوم عبارة عن ثلثة
نفر او اربعة او خمسة فيندفع ظن السامع نجوزا في الشمول المنسوب اليه لافراد (قوله فها هو
المفروض) اي تقرير المتبوع في النسبة وفي الشمول هو الفرغ من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به
جامع لجميع الافراد (قوله اذا عرفت هذا) اي جاء به التعريف فنقول اخرج اشارة الى ما مر به
فظهر ان التعريف جامع ومانع (قوله وتظهر وجهها به) اي بقول المص مثل جاءني زيد اخوك
اي جاءني اخوك اي زيد في البديل فان اخوك مثلا بديل عنه ولكنه لم يشر حاله وشانه وكل
العطف بالحرف مثل جاءني زيد وهو (قوله وافادتها توضح متبوعها) دفع دخل تقريره ان

النعمة لا يخرج بقوله يقرر امر المتبوع لانه يقيّد توضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة
الموضحة مثل زيد الظريف فاذا افاد توضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع فيدل على معنى في متبوعه
فكيف يخرج النعمة به تقرير الجواب ان النعمة هو الذي يدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع
وافادته توضيح متبوعه ليست بحسب الوضع وما هو بحسب الوضع في النعمة ليس الدلالة على
معنى في متبوعه وهذه الافادة فيه ليست بحسب الوضع كما لا يخفى على المتأمل المصادق
قال مجد المحشي مولانا غف وينبغي ان يضم اليه امر آخر بان يقال وافادتها الكشف والتاكيد
ايضاح ليس بحسب الوضع ليخرج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة انتهى اقول قل مر ان الوحدة
يفهم من التاء في نفخة فاكدة بالوحدة فمع اي حين يفهم الوحدة من التاء في نفخة يكون الصفة
الموكدة يستلزم ايضاح المتبوع فالصفة الموكدة يكون موضحة لمتبوعها ايضاح قوله وافادتها
توضيح متبوعها ايشمل الصفة الموكدة بهذا الاعتبار فلا يحتاج الى ذكرها على كذا ثم قال مجد
المحشي قال المحيد قدس سره في حاشية الرضي قال المهم في اخراج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة
ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع مع ان واحدة لا تدل على معنى
النفخة اذ لا دلالة فيها على النفع اصلا وايضا واحدة لا تقر معنى النسبة ولا الشمول ثم اعترض
بان واحدة تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة للنفخة لان الواحدة يفهم من التاء في نفخة
واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب
بان المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فان اجمعون في جاني الرجال اجمعون
تقرر مدلول الرجال ضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجى بمعنى انه لا يشك منهم احد
مدلول المفظ من حيث كونه جمعا معروفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
وقد صرح بآراء اجمعون يدل على الاحتاط دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة خلافا
للزجاج والمهردس احوال في قوله وسجد الملائكة كلمهم اجمعون ان كلمهم دال على الاحتاط
واجمعون دال ان السجدة في حالة واحدة (قوله فهو لتوضيح متبوعه) اي بحسب الوضع فهو
يقرر امره ونفسه يدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع (قوله لكن لا في النسبة والشمول)
بل هو يقرر امر المتبوع في تعيين ذاته مثل ابو حفص عمر ونال بعض الشارحين النعمة ايضاح يقرر
امر متبوعه في النسبة والشمول بل في تعيين ذاته وقال مجد المحشي وهذا اقول
طان النعمة رواه المخرج في النجاة اي في كونه منسوبا اليه وان كان يقرر امر المتبوع في تعيين
ذاته ايضاح في جاني زيد ولطويل وانقلت التاكيد هو الذي يقرر امر متبوعه في النسبة
او في الشمول فقط فقلت في الاما لا يلتفت اليه على انه يرد عليه كذلك لا يخفى (قوله من نكرير
اللفظ) اي اللفظ الاول ثم ان اسما كيد مطلقا انما يكون في المعارف (قوله من ملاحظة المعنى) اي

معنى لفظ الاول (قوله تكرير اللفظ الاول) قوله نكرير بالتثنية وكذا قوله مكررا فهو اشارة الى ان التكرير مصدر بمعنى اسم المفعول ويجوز ان يكون التكرير بمعنى المصدر ولكن المراد هو تكرير اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو لفظي راجعا الى المعنى المصدرى للتأكيد لا الى التأكيد بمعنى التابع كما هو المراد في تعريف التأكيد فيكون ذلك طريق الاستخدام فلا يحتاج الى ان يراد من التكرير هو المكرر قال مجاهد الحشي ولا يخفى بعد اقول وذلك لان المعروف باسم المفعول فيما سبق ، والتأكيد بمعنى التابع والتقسيم لا يتعلق الا بما يتعلق به التعريف واعتراض بان صاحب المفصل ذهب الى ان زيداني قولك يا زيد يا زيد جاز ان يكون بدلا مع ان تعريف التأكيد اللفظي صادق عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه يقرر امر المتبوع في النسبة وح يكون تأكيد الاحوال ويجوز ان يذكر زيد الاول على انه توطئة لكرد الثاني ثم بالاول ان يقصد دون غيره فذكره ثانيا وح يكون زيد الثاني بدلا و جاز ان يكون شيئا واحدا مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين (قوله او حكما) بان كان بعد الاول ذكر مرادفه اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادف لاجمع فيلزم ان يكون اكتع واخواته تأكيد اللفظ مع انه عندما من المعنوي واجيب عنه بان لان المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون كونها بمعنى اجمع طاربا بعد ضمها باجمع وإلزامه دفعه ليست الاستحسان الوضع ولئن سلم المرادفة فلانم انها تأكيد لاجمع بل هي تأكيد بما اكده اجمع فيكون اكتع واخواته تأكيد معنويا لما اكده اجمع وتأكيد اللفظ لا جمع ولا فساد فيه و اما قول المصنف واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معنى انها تأكيد بل معنى انها اتباع لما استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لحفاء معنى الجمعية فيها (قوله اذ الضرورة داعية) دفع سؤل نقريه بان يقال ان ازيد بالتأكيد اللفظي نكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج في التأكيد اللفظي نحو ضربت انت وضربت انا وليت اسد ونحو ذلك وان اريد به التكرير ولو بايقاع المرادف للدخل ابصعون واكتعون واتبعون في التأكيد اللفظي مع انها من التأكيد المعنوي ونقريه الجواب بالفرق بينهما بان في ضربت انت مثلا يكون الضرورة داعية الى المخالفة لعدم جواز نكريره متصلا فلما لم يحز الاتصال فيجوز الانفصال لما يمياني من انه لا يسوغ الانفصال الاعتدال الاتصال بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يكون الضرورة داعية اليها لان في جاءني القوم كلهم جار ان يقال جاءني القوم القوم فلا يكون الضرورة داعية اليها . فلهذا جواب باختصار الشق الثاني واجيب ايضا باختصار الشق الثاني بمنع المرادفة بين هذه الالفاظ وجواب الشئ على تقدير التمثيل (قوله في التكرير مطلقا) سواء كان في التكرير الذي هو التأكيد اللفظي او في غيره لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي

لأنه إنما يكون في الأسماء فقط لأنه قسم من التوابع وهي من المنصوبات ثم إن إرجاع الضمير إلى التكرير مطلقاً وإن كان غير متبادر بل المتبادر إرجاعه إلى التأكيد الاصطلاحي ولكن يمكن أن يكون قوله في اللفاظ كلها محمولاً على المتبادر فيكون أعم من الأسماء والأفعال والحروف والجمل لأن المتبادر من اللفاظ هو ما يعبرها فضلاً عن أن يقارن بلفظ كلها اعلم أن المؤكد بأسماء الفاعل أما مستقل يجوز الابتداء به والوقوف عليه أو غير مستقل فغير المستقل إذا كان على حرف واحد يكرر بذكر أماده في السعة نحو بك بك وضربت وضربت وإن لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جارٍ تكريره وحده نحو إن زيد قائم وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالرفوع المنفصل نحو بك أنت سررت أنت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالانصبوب المنفصل والمرفوع منفصل نحو ضربته إياه وأما المستقل فهو يكرر بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو إليه تعوذه بالآخرة هم كافرون (قوله وتخصيص اللفاظ) مطف على قوله إرجاع الضمير فإليه من هذا التعميم (أي من التعميم المستفاد من قوله كلها) قوله عدم اختصاصه (أي التأكيد باللفاظ محصورة بمحدودة أي معينة كما يكون اختصاصه بهذا اللفاظ في التأكيد المعنوي في التعميم المفهوم من قوله كلها ليس التعميم على الوجه المذكور بل تعميم بان التأكيد الاصطلاحي غير مختص باللفاظ محصورة بمحدودة كما يكون الاختصاص في التأكيد المعنوي ثم قيل إن في قرأت الكتاب سورة سورة وجاء ربك والملك صفاً وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التأكيد ولا شيء من باب التوابع وجعله نابياً غلط لأن التأكيد هو تكرير المعنى مع أن الثاني في الأمثلة المذكورة غير الأول معنى والأعراب الأول والثاني أعراب واحد لتأويلهما بلفظ واحد وإنما ظهر الأعراب في الموضعين تحرراً عن الترجيح بلا مرجع والتكرير في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو إن زيد قائم وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد (قوله والتأكيد المعنوي مختص باللفاظ) قيل قد يكون المعنوي بشير من اللفاظ المحدودة فيكون ولام الابتداء ونون التأكيد وغير ذلك والجواب إن المراد بالمعنوي من المحدود وهو التأكيد من التوابع لا مطلق المعنوي ولهذا قال محدودة (قوله وابتع) بفتح الهمزة الباء بنقطة التختانية على التاء وفي بعض كتب اللغة معنى ابتع واجمع واكتع منه وطبع بالصاد المهملة والمعجمة مثلها (قوله قيل لا معنى له) أي اكتع وابتع وابتع لا معنى له حال الأفراد بل من المهمل مثل حسن وبن بفتح الجيم والسين وفتح الباء والسين ز على هذا لوجه لذكرها من اللفاظ التأكيد لأن جاءني يتوكد من اللفاظ المعربة وهذه مهملات ولكن يكون لها معنى حال التركيب فيقال القوم يكتعون وابتعون وابتعون أي اجمعهم (قوله

وقيل اكتعاه (قيل لهذا الكلمات الثلاث معنى آخر حين الأفراد فان اكتع هو حول مكتع اي منة تامة (قوله اي روي) بفتح الراء وكسر الواو والياء المشددة بالفارسية سيرا بفتح السين (قوله من البتع) بتقدريم الباء المضمومة بنقطة تحتانية وسكون التاء (فواله مع شدة مغرزة) المعرزة بكسر الميم وسكون الغين المعجمة بفتح كسر د ن والشدة بالفارسية محكم (قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية) اي يمكن ايجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني اي حال الأفراد وتبين معناها لتأكيد اي حال التركيب اما التمام فلان العموم هو تمام الأفراد والاجزاء فيكون لاكتع بمعنى الحول النام مناسبة بكون المتبوع في قولنا جاءني القوم اكتعون جميع الأفراد اي تمامها واما السيلان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام منسبط شامل فاذا مال شيء فيمتصف بالشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الأفراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب وقد عرفت ان العموم هو التمام فاذا تم الشرب وصار ما فيكون له شمول واما الطول فلانه امتداد والعام امتداد وجودي فهو يستلزم الشمول كما يكون المتبوع شاملا لجميع الأفراد والاجزاء (قوله فالاولان) بتغليب النفس على لعين كذا يقيم قمرين في تغليب القمر على الشمس (قوله باختلاف صيغهما) تقول جاءني زيكه نفسه وجاءني الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها والنساء انفسهن فيكون مطابقا بالمتبوع فان كان مفردا يفر دلصبة وان كان مثنى فيثنى اه وكذا في اختلاف الضمير (قوله نقول نفسه في اه) اي زيكه نفسه (قوله في المونث اه) هي جاءتني امرأة نفسها (قوله في ثنية المذكور والمونث) فيقال جاءني الزيدان انفسهما وجاءتني الامراءتان انفسهما (قوله وعن بعض العرب) اي نقل عن بعض العرب نفسا مما موضع انفسهما وعينا مما موضع اعينهما فلا يجوز هذه انفسهما واعينهما في الثنية مطلقا والاول اولي لكرهتهم اجتماع ثنيتهم حيث يدكد انصالهما لفظا ومعنى فيقيم نفسا هما زيد وعمر ولا يقيم نفسا هما ل انفسهما (قوله وعن النافل) اي في جمع غير ذوي العقول فان حكمه حكم جمع المونث (قوله والثاني المثنى) اي لتأكيد الثاني وهو كلاما للمثنى نقول جاءني رجلان كلاما للمذكر وجاءتني امرأتان كلاما للمؤنث وقال بعض النحويين ان كل حكم لا يستعمل الواحد به لا يجوز تأكيد الثنية فيه بكلاما نحو الاختصاص فلانه لا يجوز ان يخصص الرجلان كلاما لعدم الاحتياج الى تأكيد عدم الفائدة لا متناع سد والاختصاص من واحد فقط بخلاف المجيء فانه يستلزم جاءني الرجلان كلاما لجوز صدور معنى من واحد فقط فدل لاحتاجة ايض الى تأكيد الثنية بكلاما في مثل الاختصاص وهذا ما قال بعض المتأخرين اقول لما قال فيهما سكت ان التأكيد لا يدفع ضرر الغفلة من السامع او لدفع غلظه بالمتكلم الغلط كيف يرد ذلك فلا

يحتاج ان يجاب بان لا لهم انه يعلم ان المراد من المثنى هو الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مبادئ للمفعل والاخر دال عليه ثم لان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في مبرة الاختصاص والمجئ وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتأكد ذلك الا في نحو الاختصاص لا محتاج ضرورة من الواحد ويتأكد في نحو المجئ لا مكان صدور المجئ عن الواحد فلم يحتج الاول الى التأكيد هـ ون الثاني ولعليل ان يقول كما ان المثنى يحتمل واحدا يحتمل الجمع ايضا لان المجاز كما يحتمل في جانب الغلة يحتمل في جانب الكثرة واذا اكدت حصلت الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد هنا ويمكن ان يجاب بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واغلاق الجمع على المثنى كثير (قوله والباقي لغير المثنى) اي الباقي من الشائبة وهو كله واجمع واكتع وابضع وابتع تقع تأكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في كله نقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءني النساء كلهن وباختلاف الصيغ في البواقي وهي اجمع وتوابعه نقول اشتريت العبد كلهم واجمع واكتع وابضع وجاءني القوم كلهم واجمعون واكتعون وابتعون وابضعون واشتريت الجارية كلها اجمعاء كنساء وبصعاء وجاء النسوة كلهن وجمع وكتع وتبع وبضع (قوله والجمع ا) اي ويقال جمعاء في الجمع ايضا اي اذا كان المتبوع جمعا لان الجمع يتناول الجماعة مونث فيوافق الجمعاء وهي مونث واحدة (قوله اجمعون في جمع المذكر) اي العاقل (قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد) دفع سوال تقريره انه على المصنف ان يقول فلا يوكد بكل واجمع الا اذا اجزاء او ذوا افراد لانه جاز ان يوكد ذوا افراد ايضا فانه يصح تأكيد الانسان بهما وتقرير الجواب ان الكلبي اذا اخذ افراد مجتمعة اي اخذ افراد من حيث انها مجتمعة فيكون افراد من هذه الحيثية كلا فكل واحد منها اجزاء لفظه فقوله ذوا اجزاء يشمل كلاهما واجيب بوجه اخر بان المراد من قوله ذوا اجزاء هو ذو متعدد وهو نتناول الافراد والاجزاء جميعا ويسمى له عموم المجاز لان قولنا ذو متعدد ليس موضوعا له لقوله ذوا اجزاء ولا نعني بعموم المجاز الا هذا كما انهم ارادوا من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية وهو يتناول الملفوظ والمعقول ولعل جواب الشئ على نقد بر ما لتنزل (قوله لان الكلبي ما لم يلاحظ ا) اي الكلبي ما لم يلاحظ افراد مجتمعة ولم تصر تلك الافراد اجزاء لا يصح تأكيد اكل بكل واجمع فانه يجوز ان يلاحظ افراد مجتمعة وان كان الحكم على كل واحد من افراد كما جازعكس ذلك ايضا فممكن توهم الحكم على كل فرد من المتكلم عليه هو مجموع كقوله زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان (قوله او حكما) كاجزاء العبد نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء بصح افتراقها حسا ولكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يشري له نفسه او اقل او اكثر منه فان لم يكن لشئ

أجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يصح تأكيدا في بكل واجمع فلا يقال
 جاءني زيد كله لانه لا اجزاء له يصح افتراقها في حكم المجيء وموضع ولا حكما لانه لا يمكن مجيء
 نفسه او ثلثه او ربه وقوله حسا وحكما اما خبر لكان المقدر ايا هو اء كان افتراقها حسيا
 او حكما او تميز من فاعل يصح او مفعول مطلق ايا افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه
 لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح
 افتراق حكمها وحالها لم يصح تأكيدا بكل واجمع فالمراد هو الافتراق الحكمي (قوله ليكون
 في التاكيد) ملة لقوله ولا يدركه بكل واجمع اء (قوله اكرمت القوم كلهم) فان الموكدا
 متجز حسا وكذا لك يتجزى حكما ايا من حيث حكم الاكرام لانه يجوز ان يكرم بعض القوم
 دون بعض وقد قيل قد يكون لشيء اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اشتريت العبد فاذا
 اكده بكل يرتفع الاحتمال الاول وهو الافتراق الحسي لا الثاني لان الاول اظهر فيسبق الفهم
 اليه فلا يحصل المقتضى فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلبت اشتريت جميع اجزاء العبيد ثم
 ان الافتراق الحسي ما يكون باعتبار نفس الموكدا والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامله
 وذلك لا متناع في عدم الشمول في غيره والتاكيد بهما يدفع هذا الوهم فان العبد في نفسه
 اشتريت العبد كله لا يفترق الا في الحكم ايا بالنظر الى عامله لجواز شراء نصفه او ثلثه ونحو
 ذلك (قوله بتلا - جاءني زيد كله) فانه لا يفترق اجزاء زيد لا في الحس ولا في الحكم ايا في حكم
 المجيء لا يتم يصح ان يفترق اجزاء زيد في بعض الصور نحو قطع زيد فانه يستعمل ان يقطع يده او
 رجله فانه يصح افتراق اجزائه حكما كما في العبد لا نناقول بينهما فرق لانه يصح ان يقيم اشتريت
 ويراد كله او نصفه او غير ذلك ولكن لا يصح ان يقال قطع زيد ويراد كله فانه لا يقال قطع
 زيد كله بل يقال هذا المذاقة مفعولة بقوله في حكم المجيء لانه لا يفترق في حكم المجيء وان افترق
 في حكم التلخيص لا نناقول المراد من الافتراق الحسي هو ان يكون باعتبار عامله فيصيح افتراقه
 باعتبار عامله كما ذكرنا لا يقال لوقيل وجده زيد كله هذا على تقدير ان يقول الناس
 ان زيد كله الذئب فيصيح افتراقه حكما ايا في حكم الوعد لاننا نقول لانم ان يصح التاكيد
 بكل فيه لم لا يجوز ان يكون مثل قولنا اختصم الرجلان كلاهما فانه لا يجوز التاكيد فيه كما
 ذكرنا انما او نقول قولنا وجدت زيد كله في زرة قولنا وجدت كل زيد او نصفه او ربه
 فلا يكون تأكيدا بكل مالا بخلاف جاءني الرجلان كلاهما او جاءني القوم كلهم فان الكلام
 في جواز التاكيد لا في وجوبه فلا يجوز التاكيد عند عدم الاحتياج اليه (قوله ايا اذا اريد اء)
 انما قال هذا ليصح قوله اولا والا لا يترتب الجراء على الشرط (قوله لا لتبس التاكيد بالفاعل)
 ان واقع التاكيد تأكيدا للمستمكن نحو زيد اكرمني هو نفسه اقول ولتأمل ان يقول لوقيل

زيد اكبر مني هو نفسه يجعل هو تأكيد للمستمكن يلزم الاتبعين بعينه لال قوله هو يحتمل
 ان يكون فاعلا لتأكيد فيلتبس بالفاعل والجواب انه لا يحتمل الفاعل لان من القاعدة المقررة
 انه اذا اريد اظيار الفاعل المستمكن بورد اسم ظاهري فيجعل له فاعلا ولا يورد ضمير بارز يجعله فاعلا
 (قوله وما وقع الالتباس) دفع حوال تقرير ان الدليل المذكور لا يدل الاعلى التأكيد للضمير
 المرفوع المستمكن بانفس والعين لان الالتباس يتحقق على هذا التقدير لا على التأكيد
 الضمير البارز ايض بهم مع انه يؤكد الضمير المرفوع المتصل بهما بارزا او مستكنا وتقرير الجواب
 انه حمل بقية الابواب وهي ما يكون الضمير فيه بارزا عليه فاذا قيل ضربا مما انفسهما او ضربوهم
 انفسهم لا التباس فيه لو ترك التأكيد ولكن حمل له على زيد اكبر مني هو نفسه تاردا للباب
 (قوله ضربتك نفسك) بفتح السين تأكيد للكاف في ضربتك وبكسر السين في المثال الثاني لانه
 تأكيد للكاف في بك (قوله جاء ونبي كلهم) فان كلهم تأكيد للضمير في جاء نبي وهو هم (قوله يلبيان
 العوالم قليلا) فلا يصح وقوعهما فاعلا فلا حاجة ح الى التأكيد لعدم اللبس (قوله فادبهما بلما انها
 كثير) فيصح وقوعهما فاعلا فيحتاج الى التأكيد لوقوع الالتباس عند عدم التأكيد (قوله لكونه
 اذل منها) اي دلالة اجمع على المتص وهو الجمعية اذل واكثر من دلالة اكتع واخواته عليه
 فهو دليل التبعية (ولا يتقدم) لكونها توابيل وجوز بعضهم الابتداء بكل واحد منها قيل
 لاحتياج الى ذكر مع قوله وذكرها دونه ضعف لانه ظاهر من قوله واخواته اتباع لاجمع ان
 اجمع اصل واكتع واخواته فرع ونابعة له في لا يتقدم اكتع واخواته عليه والاي يلزم ان يكون
 اكتع واخواته املا واجمع نابعة لايضا اذا كان اكتع واخواته تابعة له فذكر التابع بدون المتبوع
 الاصل ضعيف اقول ما قالوا من اختيار الاختصار في المتن على تقدير ان يكون الاختصار على
 وجه كان واضح الدلالة على المعنى المراد وما ذكره ليس كذلك (قوله لعدم ظهور دلالتها) اي اكتع
 واخواته على المعنى المقصود وهو الجمعية الابر اسطة اجمع (قوله البديل تابع مقصود) قيل والعبارة
 الصحيحة البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كذا ذكره مولانا عصم اقول ليس البديل مقصودا
 بالنسبة المطلوبة بل هو مقصود بنسبة ملائمة له الى المتبوع ولو حمل قوله بالنسبة على ما ذكره
 لمص فنتقول اختبار الاختصار في المتن بشرط التوضيح فالعبارة الصحيحة ما ذكره المص (قوله
 اي يقصد النسبة اليه بنسبة) اي نقصد نسبة المسند وهو الفعل الى التابع من النسبة الى
 المتبوع مثل جاءني زيد اخوك فان اخوك تابع قصد نسبة المسند اليه بما نسب الى المتبوع
 وهو الفعل فيكون كلمة ما ذكره عن العامل قال مولانا عصم وانما فسر به لان عبارة المص ليس
 صريح ظاهر لانه يفهم منه ان يقصد التابع من نسبة المسند الى المتبوع مع انه ليس كذلك فانه
 يقصد قولنا اخوك نسبة الى زيد ثم قال مولانا المذكور ان تفسير الشايفض غير كاف

بالمرام لان من ضم المسند ونعته إلى المتبوع لا يقصد الانسبته إلى المتبوع ثم قال المولانا لما ذكر
فيحتاج إلى تكلف آخر وهو ان المقص من نسبته إلى المتبوع هو النسبة إلى التابع لكن التلفظ
بالمتبوع للمسهو والغفلة كما في بدل الغلط وللمتهيد والتوطية كما في غير بدل الغلط انتهى حاصل
كلامه اقول الباء في قوله بنسبة ما نسب إلى المتبوع للسبب فالمراد ان نسبة المسند إلى المتبوع
سبب لقصد نسبته إلى التابع فان ما لم ينسب إلى المتبوع لا يقصد نسبته إلى التابع وهذا هو المقص
هنا فصح تفسير الشئ ولا يرد عليه ما ذكره المجشي المذكور ثم اقول قوله اي يقصد النسبة
إليه ا بيان مراد المصم بأن مراده من التابع في قوله البدل تابع ا هو التابع من حيث هو تابع
وهو لا يكون بدون نسبة المسند إليه فالمراد ان يقصد النسبة إليه بنسبه ما نسب إلى المتبوع
فعبارة المصم صحيح (قوله دونه) اي دون المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه
مقصم ابتداء ثم اعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق هكذا حقيقة بعض
الشارحين فان قلت كيف يكون المتبوع غير مقصم والتابع مقصودا في بدل الكل فانهما متحدان
ذنا قلت انهما وان كانا متحدين ذاتا ولكن متفافرين لفظا ومعنى فيجوز ان يكون الشئ
الواحد مقصودا من وجه دون وجه (قوله اي لا يكون النسبة ا) هذا التفسير يشعر بان قوله
دونه حال من الضمير المستمر في مقصم فانه راجع إلى التابع لكنه حال عنه باعتبار متعلقته اي
حال كون التابع متجاوزا عن المقصم من المتبوع اي نسبته إلى التابع مقصم دون نسبته إلى المتبوع
(قوله مسندا او غير مسندا) اي سواء كان ما نسب إلى المتبوع مسندا إلى المتبوع او غير مسندا
إليه (قوله مثل جاءني زيد اخوك) هذا امثال لما يكون ما نسب مسندا إلى المتبوع لانه فاعل
ومثال الثاني لما يكون ما نسب إليه غير مسندا إليه بل هو واقع عليه لان المتبوع فيه مفعول
وهو مسندا إلى الفاعل وهو التاء (قوله بل المتبوع المقصود) اي المقصم من النعت والتاكيد وعطف
البيان هو المتبوع لا التابع (قوله عن العطف بحرف) اي من المعطوف بحرف مثل جاءني زيد
وعمر وفان المقصم فيه هو المتبوع مع التابع معا (قوله ولا يصدق الحد على ا) اي لما ذكر وقال
لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء لا يصدق الحد ا مثل جاءني زيد بل عمر وفان
النسبة إلى زيد مقصم ابتداء فلا نقض في التعريف بعدم المانعية (قوله بهذا المعنى) اي بان يكون
المتبوع مقصودا اولاً ثم التابع ثم اعلم ان المتبوع في المعطوف ببل مقصم ابتداء ومتبوع البدل
لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء او لا قد دخل يا زيد زيد ان جعل بدلا
فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء ويظهر
من ذلك ان هذا المقرر اظهر مما نقلنا عن بعض الشارحين من ان المتبوع لا يكون مقصودا
لا ابتداء ولا انتهاء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ببل إلى قوله ولا انتهاء (قوله بدله)

اي ظهوره وفي بعض كتب اللغة البكاء اي نويد آمل (قوله ما قام احد الاريد) بالرفع على
 لبذل وبالنصب على الاستثناء (قوله وليست نسبة ما سب اليه) اي الى احد من عدمه اي
 ليس المقصود في زيد هو النسبة الى المتبوع لان نسبة المسند الى المتبوع يكون بعدم القيام
 ونسبة ما نسب الى زيد مقصود بالنسبة الى احد حيث قال سابقا اي يقصد النسبة اليه بنسبة
 نسب الى المتبوع فيكون المعنى على القلب كما في عرضت النافذة على الحوض (قوله بل النسبة
 المقصود في زيد هو نسبة القيام والمقصود في احد هو نسبة عدم القيام) قوله ونسبة القيام بعينه اي
 اي كما ان الحاصل في المتبوع هو القيام الذي حصل من زوال القعود مثلا كك الحاصل في التار
 هذا القيام مع كون القيامين متغايرين شخصا فلا يردان قوله بعينه ليس على ما ينبغي لانه
 يمتنع ان يكون القيامان متغايرين شخصا لانه يلزم قيام الصفة الواحدة الشخصية به جليين وانقلبه
 قلنا وقع في كلام جماعة من العلماء ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة لا بالعبارة
 فكيف يصح القول بان النسبة اي نسبة القيام بعينه الى التابع مقصود قلنا اذا اردت تطبيق هذا
 التعريف على ما فهم فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء لبعض معان زيد في المثال المذكور
 حتى يكون بدلا ايضا او يقال ان قولك ما قام احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد
 كان البدل في الحقيقة غير زيد وهو مقصود بسلب القيام وح لا حاجة الى تعميم النسبة على
 فعله الشئ (قوله ويحكم ان يقصد) دفعه دخل لا يعنى وقوله نسبته مفعول ما لم بسم فاعله
 لقوله يقصد (قوله اي بدل هو كل المبدل منه) اشارة الى ان الاضافة بيانية او اشارة الى ان
 الالف واللام عوض عن المضاف اليه وكك في قوله بدل البعض (قوله اي بدل مسبب غالبه
 اي بدل يكون السبب لا يراد به اشتغال احد المبدلين اي البدل والمبدل منه على الاخر فيكون
 من قبيل اضافة المسبب الى السبب وهذه الاضافة لا تكون الالامية (قوله اما اشتغال البدل ام
 اي يكون لاشتغال احد المبدلين على الاخر فردان احدهما ان يكون السبب لا يراد البدل
 هو اشتغال البدل على المبدل منه بان يكون البدل ظرفا والمبدل منه مضافا ومثل سلب زيد ثوب
 ثانيهما ان يكون سبب ايراد البدل هو اشتغال المبدل منه على البدل مثل يسالونك عن
 الشهر الحرام قتال فيه اي يسالونك عن قتال في شهر الحرام فالمراد من الشهر الحرام هو الشهر
 الذي يقع القتال فيه فان الاشتغال بدلا عنه فيكون المبدل منه مشتملا عليه وظرفه لان القتال
 وقعت فيه (قوله او بدل الغلط) مثل مررت برجل حمار فانك اردت ان تقول حمار فسبقت
 لسناك فقلت برجل ثم استمركت فقلت حمار والمراد بالغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلة
 بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل ثم يجرى من الغلط اي مسبب عنه ولهذا قال الاضافة لا بد
 من اضافة (قوله اي بدل هو المبدل عن الغلط) اي سبب ايراد البدل هو الغلط (قوله من قبيل اضافة

المسبب الى السبب لادنى ملائمة) فان معنى قوله بدل الاشتمال وقوله بدل الغلط هو بدل
 مسبب من الاشتمال وبدل مسبب عن الغلط فيكون الاضافة لادنى ملائمة وقد مر فتان اضافة
 المسبب الى السبب لا يكون الا لامية فال مجد المحشي مولانا فاف اذا كانت الاضافة في الاخيرين
 لامية وفي الا وامن بيانية فلا يصح عطف الاشتمال والغلط على الكل لان الاشتمال والغلط محروران
 باللام والكل مجرور بمن فلا يصح العطف لانك قد مر فتان ان الامر اب في المعطوف والمعطوف عليه
 يجب ان يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية وليس ههنا كك لان الامر ب في المعطوف عليه بسبب
 من وفي المعطوف بسبب اللام واجاب عنه بوجوه اما اولها فانا نقول لانم ان يكون الاشتمال
 والغلط معطوفا على الكل بل هما فروعان عطفهما على البديل لكن بتقدير المضاف اب بدل
 الاشتمال وبدل الغلط واما ثانيا فانا نقول جاز ان يكون الاضافة في الاولين ايهم لامية اي ان
 جعل الاضافة لامية فيهما لم يتوجه الاشكال واما ثالثا فبالفرق بين من التي هي مذكورة وبين
 من التي هي مقلدة بان يكون عدم حواز العطف بالنسبة الى من المذكورة وجوازها بالنسبة
 الى المقدرة انتهى حاصل كلامه قال مولانا عصم ان الجوابين الآخرين مردودان اما الاول منهما
 فلان العبارة غير صالحة للاضافة الامية في الاولين واما الثاني فلانه ليس في المتادلة اصلا لان
 استحالة عدم جواز عطفهما عليه هي ان عرابهما يجب ان يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية
 فلا يصح العطف ههنا سواء كان من مذكورة او مقدرة فالجواب بالفرق بين من المذكورة والمقدرة
 غير تام انتهى حاصل كلامه على وجه طالع مولانا عصم اقول ما قال مولانا عصم في رد الجوابين
 المذكورين ليس بصحيح اما عدم صحة الرد الاول فلانا نقول عدم صلاحية عبارة الشئ للاضافة
 بمعنى اللام مسلم ولكن مراد مجد المحشي من قوله ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام
 لم يتوجه الاشكال هو عبارة المص لا الشئ ومبارته يحتمل الاضافة بمعنى اللام لان في الاضافة بمعنى
 اللام لا يلزم التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه
 فيصح افادة معنى الاختصاص في قوله بدل لكل وبدل البعض اما الاول فلان معناه بدل له
 خصوصية بالكل بان يكون بدلا من كل المبدال منه واما الثاني فكذلك كما لا يخفى واما عدم
 صحة الرد الثاني فلان معنى كلام مجد المحشي ان عدم جواز العطف على نقد بر ان يكون
 من المذكورة وجوازها على تقدير كونها مقدرة فاذا كانت مذكورة فلا يصح العطف لان امر ابها
 ح لا يكون ناشيا من جهة واحدة شخصية واذا كانت مقدرة يكون عرابها ح ناشيا من جهة
 واحدة شخصية وهي المضاف لانه نايب مناب من المقدرة فيكون العامل في المضاف اليه هو
 المضاف لاحرف الجر المقدرة كما حقق في موضعه فيكون عرابها ح ناشيا من جهة واحدة شخصية
 كما لا يخفى وكلام مجد المحشي مع اعتراضه واجوبته منه ممكن اعترض عليه بان هذه الاضافة

لامية والاضافة في الاولين بيمانية بمعنى من فكيف يصح حذف الاخيرين على الاولين وقد
وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرء الاشتمال
والغلب بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قولا بدل الكل لم يتوجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة
في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكورة والمقدرة النائب مغايبها المضاف او قرء بالجر
بمقتضى المضاف انتهى كلامه ثم قال مولانا عصم لا يرد الشبهة المذكورة المنقولة من مجد المحشي
لان كل واحد من الابدال الاربعة علم للمدلول فان قوله بدل الكل تركيب اضافي فلم لمعناه كعبده
الله علما فعطف كل من الاشتمال ولقط على الكل لاستفادة المعنى العلمي منه لا المعنى الاضافي
وما ذكر الشرح من بيان الاضافة في هذه الانواع الاربعة ليس ببيان المراد بل ببيان اصلها فان اصلها
مضاف كعبده الله علما فيكون المراد من الانواع الاربعة معانها العلمي لا الاضافي كما لا يكون
المراد من عبده الله علما معناه الاضافي انتهى كلامه اقول حمل كلام الشرح على هذا المعنى خلاف
امتداد بعيد من ظاهر كلامه غاية البعد فان الشرح لما حمل كلام المصم على الاضافة فلا بد ان يحمل
العطف في كلامه ايضاً بملاحظة المعنى الاضافي فان حمل كلامه على الاضافة كما هو الظاهر من كلامه
وحمل الحذف في كلامه على المعنى العلمي مما لا يلتفت اليه ولو نامت في كلام مولانا المذكور
فتجده مما جتته من وجوه اخر فتأمل وانصف (قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) وما قال مولانا
هضم من ان الاخصر في العبارة ان يقول فالاول مدلوله مدلوله مدلوله لان اختيار الاختصارية في
العبارة على تقدير ان يكون المعنى المراد واضحا غير خفي واو قال مدلوله مدلوله يتوهم ان
كلام الضمير بن راجعان الى الاول بمعنى بدل الكل وهو بظن لان الاول في قوله مدلول الاول راجع
الى بدل الكل والثاني عبارة عن المبدال منه وان قلت ما قال مولانا المذكور طريق الاستخدام
بان يكون الضمير الاول راجعا الى بدل الكل والثاني الى المبدال منه وهو شايع غير خفي قلبي
الاستخدام هو ان يكون الضماير التي بعد المرجع كلها راجعا الى امر واحد بشرط ان يرد منها
معنى اخر واحد لا بان يرد من واحد من الضماير معنى ومن الاخر منها معنى اخر لانه يستبدعي
التخفاء في المعنى والانتشار في الضماير (قوله يعني يتحدان ذاتا لان يتحد مفهومهما) لان اتحاد
مفهومهما غير لازم بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وقوله ان اختلفا مفهومهما يشير الى انهما
قد يتحدان ان مفهومهما (قوله لا بدل الكل) وبالعكس فاذا قلنا قسم بالله ابو حفص عمر يكون عمر
بدلا من ابو حفص فهو بدل الكل ايضاً عند الشيخ الرضي (قوله وما قالوا) وهو من كلام الشرح الرضي
وحاصل الفرق بينهما بان المقصود من نسبة الفعل الى المبدال دون نسبته الى المبدال منه بخلاف
حذف البيان فانه بيان للمجهولين والبيان فرع للمبين فيكون المبين اصلا فالمقصد هو نسبة الفعل
الى المبين لا الى البيان على عكس البديل والدليل على كون البيان فرع للمبين انه لولا المبين

لم يأت به (قوله ولا في ما يراد بالبدال) أي لانم ان المقصم بالنسبة في ما يراد بالبدال هو الثاني فقط الا في بديل الغلط فان كون الثاني هو المقصم في بديل الغلط من الاول ظاهر لان البديل فيه للمسهو والغفلة (قوله في جوابه) أي جواب كلام الشم الرضي بان الظم انهم لم يريدوا به اي الاول ليس مقصودا (قوله تتمه له توضيحا) أي نكون الثاني من نعمة الاول في التوضيح فقوله توضيحا تميز كما يكون قوله مباغلة تميز اي الاول تبوطية اناني في المباغلة في اسناد الفعل الى الثاني (قوله فم يكون التوضيح الحاصل به) أي الاول مقصود نبعاً والمقصم انما هو الاسناد الى الثاني بعد التبوطية والحاصل انك اذا قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعله مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد مع قطع النذر عن ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيد اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب وارادت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك ونداه الغايده منتفية في عطف البيان لا يقال ان التوضيح ليس بحاصل بالاول وهو المبدل منه فكيف يصح قوله وح يكون التوضيح الحاصل به فانه ليس للتوضيح بل عطف البيان للتوضيح في المبين لاننا نقول المبدل منه ايضاً يكون التوضيح اي للتوضيح اسناد الفعل الى البديل لان المبدل منه تبوطية له مباغلة في الاسناد (قوله فم رقق ظم) لان البديل مقصم اصلي بخلاف عطف البيان فانه ليس مقصودا اصلياً بل هو للتوضيح لا يقيم انه اذا كان للتوضيح فتعلق المقصود به من هذه الحيثية فكيف يصح الحكم عليه بانه ليس بمقصم اصلاً لاننا نقول المراد انه ليس مقصودا بالنسبة اصلاً انه لا يكون مقصودا بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبار (قوله والثاني جزء) لا يقيم هذا من قبيل العطف على معمولي هاملين مختلفين مع عدم شرط جوازها لان قوائم الثاني عطف على الاول وقوله جزء عطف على قوله مدلول الاول والعامل في الاول هو الابتداء والعامل في قوله مدلول الاول هو قوله مدلوله فان قوله مدلول الاول مفعول مالم يسم فاعلمه فتقديره والثاني مدلوله جزء اي جزء الاول وهو المبدل منه لاننا نقول لغض مدلوله مقدريه اي والثاني مدلوله جزء فاعتبار المدلول فيه بحكم لتقدير لا يتكلم الباطن فلا محذور (قوله والثالث بينه وبين الاول) وانما لم يقل بينه والاول بملاحظة اليمين بحكم العطف لعائده الاختصار في المتن لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز (قوله ملا بسطه) اي تعلق وارنباط بحيث يوجب النسبة الى المتبوع بسبب تلك النعمة الى التابع اجمالاً ولا يكون الاول دالة عليها متقاضية بهما بوجه بحيث يبقى النفس مشوقاً الى ذكره منتظرة له فانك انما قلت اعجبي زيد علمه يعلم ان ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته لانه لا تفاوت في اشخاص الانسان في ذاتها فيضرب نسبة الاعجاب الى زيد نسبتاً الى علم اجمالاً فان قلت بدل الكل والبعض ايضاً كك قلت لا يضر ذلك في التسمية لما

ان وجه التسمية لا يطرأ ولا يعكس (قوله اعجبني ريد علمه) وفيه ملابسة المتعلق بالمفعول
او ملابسة المعارض بالعارض وفي سلب زيد ثوبه ملابسة الظرف بالظرف وفيه يتضمن نسبة
السلب الى زيد نسبتته الى ظرف من ظرفه وقوله يتضمن حذف على قوله يكون اي حيث
يعلم ابتداء انه يتضمن اء (قوله ولا يلزم في صحتها) اي في صحة هذه النسبة المتعارفة غير زيد مما
هو غير لازم فقوله بخلاف ضربت زيدا معناه انه ليس من باب بدل الاشتغال لانه ليس فيه بان
يوجد نسبة الفعل الى الملابس اي البدل احما لا بسبب نسبتته الى المتبوع اي لا يدل عليه المتبوع
اجمالا نسبتته الى المتبوع لان نظمة الضرب الى زيد تامة والحاصل انه لما اطلق الملا بسة فم
يدخل في بدل الاشتغال بعض افراد بدل الخلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره فلما قيد الملا بسة
بقوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع اء خرج منه (قوله بغيرهما) قال مولانا عصم الاصم
ان يقول بغيرهما بدون باء الملا بسة لذكرا الملا بسة صريحا بقوله ملا بسة اقول الملا بسة المذكورة
هي الملا بسة التي بين بدل الاشتغال وبين المبدال منه والباء في قوله بغيرهما اشارة الى
الملا بسة التي في بدل الكل وبدل البعض اي ملا بستته غير ملا بستهما وانما تعرض لهذا الملا بسة
بما يراد لباء ليصح حمل قوله بغيرهما على قوله ملا بسة والا لا يصح الحمل ولهذا فسر بقوله اي
يكون نلك الملا بسة بغير كون اء والا فلا بد ان يقر في تفسيره اي غير بدل الكل والبعض (قوله
فيدخل فيه) اي اذا كانت نلك الملا بسة على هذا الوجه فيدخل في بدل الاشتغال ما اء اي لم يلزم ح
ثبوت قسم خامس (قوله بناء على هذا الملا بسة) وفي كون المبدال منه جزء من البدل فان دنا
الملا بسة غير الملا بسة التي هي كون البدل كل المبدال منه او جزء له (قوله نحو نظرت الى
القمر فلنكه) بكسر الكاف فانه بدل من القمر ويكون القمر جزء من القملك والضمير فيه راجع الى
القمر والاضافة بادنى ملا بسة الى الفلك الذي فيه القمر وهو الفلك الاول المسمى بفلك
الدنيا قال مجد المحشي مولانا غف فيه ان النسبة الى المبدال عنه لا يوجب النسبة الى البدل
لكيف يكون مثالا لبدل الاشتغال وكذا المثال الاخير انتهى كلامه اقول يكون فيه نسبة المبدل
الى البدل اجمالا بسبب نسبتته الى المتبوع فان فيه ملا بسة الكلية الجزئية وكك بعينه في
مثال الاخير وجاهل عظم مولانا عصم هكذا اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون
الاضافة الى القمر موجب للاضادة الى فلكه اجمالا وكذا اذا مثل من المتكلم بهذا التركيب
لرأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل التام كلامه
في بعض الشروح نظرت القمر فلكه وح قوله فلكه بفتح اللام (قوله من نحو فيه) اي ما ثبت فيه
من غير الجزئية (قوله لمثاله) اي لما يكون المبدال منه جزء للبدل (قوله مثل رأيت درجة
الاسد) اي بفتح الجيم او بكسر ما وعلى الاول بدل من قوله درجة الاسد وعلى الثاني بدل من

لا مند والبرج عبارة عن قسم واحد من اثنين عشر من اقسام الاسماء والاسماء اسم شهر من مجرور
 اثنين عشر (قوله من مجموع الدرجات) فاذا كانت برج الاسماء عبارة عن مجموع الدرجات
 فيكون الدرجة الواحدة جزءا لهذه الدرجات فان التاء في الدرجة للوحدة (قوله ولم يسم
 ببدل الكل من البعض احيث يكون لكل بدلا من البعض فان المبدل منه جزء للمبدل (قوله بل
 قيل لعدم) اي قيل انما لم يجعل هذا المبدل قسما خامسا لعدم وقوعه في كلامهم ولما كان لا بد
 ان يقول اذالم يكن هذا المبدل واقعا في كلامهم فما الحكم في الامثلة المأثورة فلان ذلك قال من
 هذه الامثلة مصنوعة (قوله اي ان يكون) اي المبدل اللفظ بان قصد ان فان حذف حرف الجر مع
 اي وان كثير وانما اورد لفظ انت اشارة الى ان قد لما قصدنا صيغة مخاطب المعلوم بقريفة قوله
 غلطت وقوله نقص من باب ضرب (قوله بعد ان غلطت بغير) وذا لم يقل بعد ان غلطت
 بالاول وهو المبدل منه كما عبر المصنف عن المبدل منه بالاول فيما سبق لتنفذ في العبارة وقيل
 انما لم يقل بالمبدل منه ولا بالمتبوع لانه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل
 بحيثية كونه غلطاً حيث قال والغلط وهذا المبدل كونه مبدلا منه واما قوله بغير فاعترض
 بان قول المصنف يدل دلالة صريحة على ان القصد بالمبدل بغيره اذ لا في المبدل منه حيث قال ان
 تقصد المبدل بعد ما غلطت بغيره مع ان القصد بالمبدل قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لانه قصدت
 ان نقول مرتب بجمار فسبقك لما ذك فقلت مرتب برجل فاستدركت فقلت بجمار والجواب بان
 المراد من المبدل في قوله ان تقصد المبدل هو المبدل من حيث انه بدل اعنى الابدال فانه بعد وقوع
 الغلط به لان قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون الا القصد ببدل المبدل لا المبدل من حيث انه بدل
 اي الابدال (قوله بغير المبدل) اي المبدل منه واعلم ان اللفظ في المبدل منه على ثلاثة صور اما بالقصد
 كما بفعله الشعراء للمبالغة والتفنن في الفصاحة ويكون المتلقي من الادنى وهو المبدل منه الى
 الاعلى وهو المبدل واما بطريق النسيان او بسبق اللسان وهذا لا يوجدان في كلام الفصحاء
 فان الغلط هو المبدل منه وازافة المبدل الى الغلط اضافة المبدل الى السبب (قوله ويكونان
 معرفتين) اي البدل والمبدل منه في الانواع الاربعة فتصير الافسام ثمة عشر وهي حاصلة من
 ضرب الاربعة في الاربعة (قوله بالناسية) فان المبدل منه وهو الناسية الاولى معرفة بالالف
 واللام والثانية نكرة موصوفة بنعت وهو كاذبة قال القاضي البيضاوي في تفسيره وتوضيحه
 الناسية بالكاذبة اشارة الى الكذب يظهر من ناسية الكفار يعنى صار كاذباً يوم على هذا الوجه
 (قوله والثالثة المبدل نكرة) يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة
 من معرفة (ثالثة لثيلا يكون المقصود) وهو المبدل النقص من غير المقصود وهو المبدل منه وانما
 قال من كل وجه لان البدل اذا كان مقصودا فينبغي تقديره على المبدل منه فالقائلي

نتهان من وجه (قوله فابوا) أي النحاة في البذل بصفة يكون تلك الصفة جالبة لنقصان
 البذل أي يزيل نقصانها لما في البذل من نقصان النكارة والاضافة بيانية ثم اذا كان البذل نكرة
 والمبذل منه معرفة فالنعت للمبذل واجب وليس ذلك على إطلاقه بل هو في بدل الكل بخلاف
 نحو من زيد حماز وقد قيل يجوز ترك النعت اذا استقيم من البذل ما ليس من البذل منه
 كقوله مع بالواد الهندس طوي اي مقدس مرتكبن هذا اذا لم يجعل طوي اسما للواد اي بل بمعنى
 المكرر لا نكره من مرتكبن وان قلت ان احد في قوله تعالى هو الله احد بدل من الله تع مع عدم النعت
 قلنا ان تقدير النعت وهو عظيم اولاه لك له ونحو ذلك او يجعل لم يلد صفة والله الصمد اعتراضا
 او تقدير موصوف اي الله واحد ونقل من المصنوع جعل هذا اي قوله ليلا يكون المقصود انقص
 وجهها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال انهما لا بد فيهما
 من ضمير ارجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او لا بسطة فلو كان الضمير متصلا لكان معرفة ولو كان
 منفصلا لكان موصوفا به (قوله الزيدون لقيتهم ايامهم) والضمير المتصل مبدل منه والضمير المنفصل
 بدل عنه قيل ينبغي ان يكون مدلول البذل غير مدلول المبذل منه وفي هذا المثال ليس كذلك
 لان ضمير المبذل منه والبذل راجعان الى زيدون فمدلولهما واحد واجيب بان البذل يفيد هنا
 ان ما ينبغي ان ينسب اليه الفعل ليس الا زيدون فم يكون البذل يفيد ما لا يفيد الاول وهو الظام
 قال مولانا عيسى قال الشيخ الرضي ان هذا المثال ناكيد كيف وهو مثل اسكن انت ورجك الجنة
 وانفقوا الله تاكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يتم لوقصد اسناد الفعل الى المفصل وذو
 المتصل بوطية فالضمير الثاني بدل لوقصد اسناد الفعل الى الاول وذو سكر لمانوي من غير توكيد
 كان ملكك انتهى كلامه (قوله واخوك ضربت زيدا ايدا) بدل من مردك وهو اخوك (قوله الا
 من الغاييب) اي من ضمير الغاييب مثل ضربته زيدا (قوله يلزم ان يكون المقصود) اي يلزم ان
 يكون المقصود انقص دلالة من غير المقصود مع ان مدلول البذل والمبذل منه متحدان لان الكلام في
 بدل الكل فيه ان مدلولهما اذا كان متحدا فلا يفيد البذل ح الا ما يفيد المبذل منه مع ان البذل لا بد
 ان يفيد ما لا يفيد الاول على ما سبق وفيه ايض ان المفهومين فيهما متغايران لانهما متحدان
 في الذات كما سبق في الكل فالاولى ان يقيم مع اتحاد ماصدا عليه موضع قوله مع كون
سما واحد (قوله الجميع مبهم مفقود) لعدم اتحاد ماصدا عليه في غير بدل الكل
 فيفيد ما لا يفيد المبذل منه (قوله نصفك) فانه يدل من الكاف بدل البعض فان النصف بعض
 الخطاب وفي المثال الثاني يكون قوله نصفي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الثالث يكون
 علمي بدلا من ضمير المتكلم وفي المثال الرابع يكون قوله علمك بدلا من ضمير المخاطب وفي
 الخامس يكون الجميع بدلا من الكاف وفي المثال السادس يكون بدلا من التاء الخطاب وليس بدلا

من ضمير المتكلم والافلابد ان يقال حماري (قوله احترربك عن البدل) اما خروج البدل
فلا ان البدل هو المقصود بالنسبة لا المتبوع فهو ليس لتوضيح متبوعه ولقائل ان يقول في خروج
التاكيد به خفاء لانه اذا قيل جاءني القوم يحتمل ان يكون الجائي جميع القوم وان يكون
اكثرهم ^{الكل} لكن اعطى للاكثر حكم الكل نغليبا كما عرفت سابقا فيكون قولنا كلهم موصلا
الا ان المقصود غير خفي عند السامع حتى يكون كلامه موصلا بل معلوم عندنا فبالتاكيد
يصير امر المتبوع اي حاله وشانه مقدرا عندنا بخلاف ابو حنيفة وعرفان ابو حنيفة خفي عندنا وبذلك
هو يصير المتبوع موصلا (قوله الاول اوقع من الداني) ^{الكل} انكس او كانا مساويين (قوله ^{بالله})
قوله اقسام بصيغة الغايب المعلوم وابو حنيفة فاعليه زر فعه بالواد وعمر بالضم بدل منه (قوله
واني على نافة وبراءة) الدبر ابيض ريش ^{الكل} لا غر وانقباء سودا شدا باي وهذا اللفاظ
الثلاثة ملئ وزن فلاء مونثة لانها مائة ناقة (قوله واستعمله) والضمير المستتر الى الاعرابي
والبارز الى عمر رضي الله تع عنه (قوله واستقبل) الاعرابي البطحاء يعني موضع منك زار
(قوله وجعل) اي شرع في ارض البطحاء والواو في قوله وهو يمشي للحال (قوله ان كان) اي يمين
عمر فجر اي كذا بايقال عين فاجرة اي بلا ماء ويمين عمر رضي الله تع عنه لم يكن كاذبا لان
اليمين كان على اعتقاد منه رضي الله وفي اليمين على هذا الوجه ليس اثنا (قوله وعمر مقبل) يعني
عمر مقابل روبرو شدا باعراي اي حين دعا اعرابي لعمر (قوله فجعل) اي في وقت قال
الاعرابي اغفر له اللهم اه (قوله فقال مرضع) يعني فرود آني (قوله فعمله) اي فعمل عمر
الاعرابي على بعيره اي بغير عمر رضم وروده وكسا يعني نوشه داد اعرابي را وبوسانيل اوز
(قوله فيكون التقدير انا) فالعامل هو التارك فهو غير جازي على الاصح كما سبق فيجوز ان يشارك
البكري لانه مثل الضارب الرجل ومعنى التارك القائل وقوله البكري علم لرجل قومي في العرب
فالشاعر وصف بهذا البيت اياه ونفسه (قوله اخرة) اي اخرا البيت عليه الطير بترقبه وقوما
بالفارسية برگرد بكري كد بشراسمت جانورا ننذا ميديا رند كه روح ازوي زایل شود (قوله
وعليه الطير) اي قوله عليه الذمير مفعول اناني للذمارك ومفعول الاول هو البكري وهو من
باب المفعولين اذا كان بمعنى المصير فان ترك جاء بمعنى ودع ^{في قوله} وهو صريح في القاسم
بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل النارك بمعنى المظنن نفسه من المترك معي الجعل
كذا قيل (قوله والا) اي وان لم يكن بمعنى المصير فهو حال من المترك فيكون حال من انفعول
(قوله المترك) اي الذمير فاعلا لقوله عليه لان قوله عليه شبه الفعل فبه فهو لا محالة وان كان الطير
مبتدأ ففعله بترقبه حال من الضمير المستكن في قوله عليه لما مر انه شبه المفعول فبه ضمير
(قوله من فاعله بترقبه) وهو الطير وقوله اي واقع اذ بيان حاصل المعنى اي الطير واقع بوجه

لأن نزحاقه والخروج (قوله فقد تبين فيما سبق) في بيان بدل الكل حيث قال الشارح رضي
 الله عنه وأنا الآن لم يظهر لي فرق جملي بين بدل أو قال بعض الشارحين والفرق ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ ~~مطعون~~
 مطف البيان والبدل أن البدل هو المقصود وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف مطف البيان فإنه إنما
 توضيح ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ كان زيد في قوله لكن مررت بأخيك زيد بك لا أن كان للهاء غلب أخ واحد
 طوعطف البيان أن كان له أخوة انتهى أقول هذا من رده الشيخ رضي في البيان الذي أورد
 ثم يبدل الكل نقلا عن رضي (قوله ويمكن أن يراد به أو) أي يمكن أن يراد بمثل التركيب
 لهذا كورما هو أهم من هذا الباب بأن يكون متناوفاً لمطف البيان وغير مطف البيان أيضاً بأن يراد
 بل ما إذا وقع مطف البيان كان حكمه مخالفاً إذا وقع بدلاً كما في الأمثال المذكور لأن الشارح
 حله بدلاً من غير جايز وحين جعله مطف بيان له جايز وهذا المعنى يتناول صورة النداء أي
 نك تقول يا غلام زيد وزيد بالرفع حملاً على اللفظ لأن حركته مشابهة بالحركة الأعراب
 فيصح حملاً على اللفظ وبالنصب حملاً على المحل لأنه من المفعول به فيكون منصوباً هذا
 إذا كان مطف بياناً وما إذا كان بدلاً فلا يجوز النصب فيه فيكون حكمه مخالفاً وما
 ذكره على تقدير الفرق اللفظي (قوله والمعنى الأول أظهر) لأنه يتناول
 قوله والثاني أفيد (أي أكثر فائدة لأنه أهم وكل ما هو أهم

شر فائدة تمت الحاشية عبد الرحمن المتعلق بشرح ملا يعون
 تاليفه ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ امتداد العلامة والحبر الفهامة أصوة المحققين
~~مطعون~~ ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ المرجع للصغير والكبير مولانا حافظ احمد كبير
~~مطعون~~ ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ المحققين واكمل المدققين فخر المدايرمين
~~مطعون~~ ~~مطعون~~ ~~مطعون~~ المدرسة السلطانية مولوي محمد ابراهيم
 وتاج العلماء رئيس الفضلاء مهدي
 وامتادي مولوي اجن حسن
 في تاريخ اثنا عشر من شهر
 محرم سنة ١٢٥٦ من
 حجرة النبي عليه
 الصلوة
 والسلام

